



لَبَّ الدُّلَّيْ

الْبَرَّانِجِ وَأَبْوَابِ الْبُخَارِي

« فِي شَرْحِ تَرْاجِمِ وَأَبْوَابِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ »

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي القسري الهندي المكي

المدرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

الطبعة سنة ١٣٥٤ هـ والتمت سنة ١٣٩٢ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق ودراسة

بإشراف
نور الدين طرابلسي

المجلد الأول

كتاب التوحيات

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

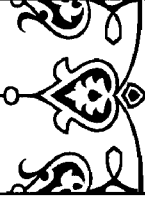
www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



وقفية المزيني
صالح عبد العزيز يوسف المزيني
رحمه الله تعالى
دولة الكويت



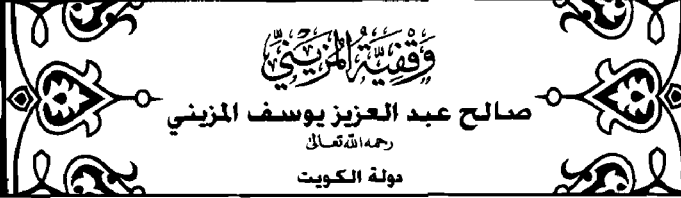
اللَّهُمَّ
أَجْعَلْ هَذَا الْعَمَلَ
فِي ثَوَابِ وَالِدِنَا
صَالِحِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُوْسُفَ الْمَزِينِي
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
أُيُنَاؤُكُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّبِّ الْعَلِيِّ

فِي

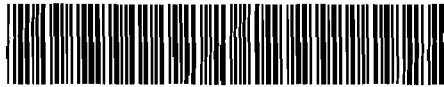
الْبَيْتِ الْحَرَامِ الْمَكِّيِّ

(في شرح زادجير والفتاوى المحمدي)

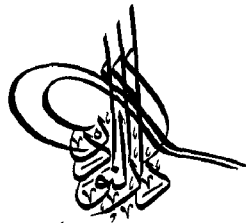


جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ - ٢٠١١م

ردمك : ٧ - ٨٤ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ - ISBN



9789933418847



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر م.ف. - سورية * شركة دار النواذر اللبنانية ش.م.م - لبنان * شركة دار النواذر الكويتية ذ.م.م - الكويت

سورية - دمشق - ص.ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠٩ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص.ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - حولي - ص.ب. : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أسست سنة ١٩٦٦م - ١٤٠٦هـ نور الدين علي الدين العام والأمين التنفيذي



لَيْسَ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ

في

التَّوْحِيدِ وَأَبْوَابِ الْجَنَّةِ

«في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري»

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العمرّي الهندي المكي

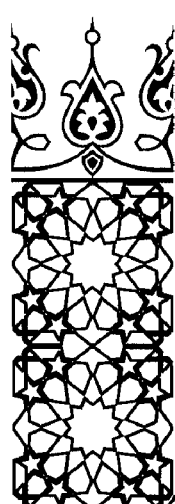
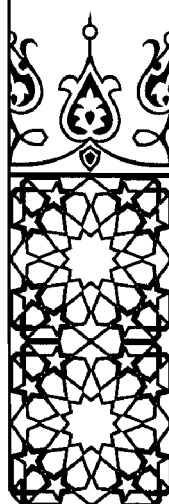
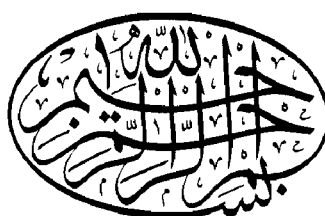
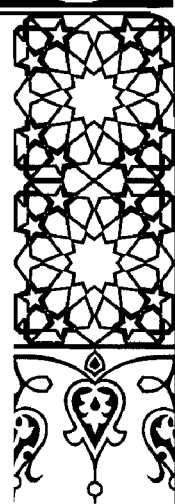
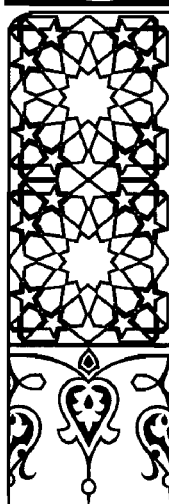
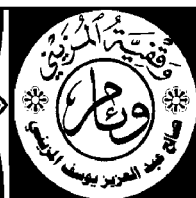
المدّرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

المولد سنة ١٣٠٤ هـ وتوفي سنة ١٣٩٢ هـ
رحمه الله تعالى

تصحيح ودراسة
مختصة من الحنفية
بإشراف
أئمة دار الفقه الإسلامي

المجلد الأول

دار الفقه الإسلامي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ قَدْ حَازَ فِي الْإِسْلَامِ الْمَكَانَةَ
الْعَظْمَى بِتَأْلِيفِهِ أَصَحَّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَهُوَ «صَحِيحُهُ» الَّذِي سَارَتْ
بَذْكِرِهِ الرِّكَابُ، وَتَلَقَّتْهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ فِي كُلِّ عَصْرِ وَأَوَانٍ، وَقَدْ فَاقَ أَمْثَالَهُ
فِي جَمِيعِ الْفُنُونِ وَالْأَقْسَامِ، وَخُصَّ بِمَزَايَا بَيْنَ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ حَرِيٌّ
بِذَلِكَ، كَيْفَ، وَهُوَ أَجَلُّ الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ نَقْلًا وَرَوَايَةً، وَفَهْمًا وَدَرَايَةً، وَأَكْثَرُهَا
تَعْلِيلًا وَتَصْحِيحًا، وَضَبْطًا وَتَنْقِيحًا، وَاحْتِيَاظًا وَتَحْرِيرًا، وَاسْتِنْبَاطًا وَتَقْرِيرًا.

وَإِذَا كَانَتِ الصَّنَاعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي صَنِيعِ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ ظُهُورًا
بَيِّنًا، وَسَلَّمْ لَهُ بِهَا أَكَابِرُ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ فَقْهَهُ الَّذِي ظَهَرَ مِنْ خِلَالِ تَرَاجُمِهِ
لِلْأَحَادِيثِ قَدْ أَدْهَشَ الْفُحُولَ الْبَوَازِلَ مِنَ الْأَعْصَارِ، وَالْعُلَمَاءَ الْأَفَاضِلَ مِنَ
الْأَمْصَارِ، فَإِنَّهُ التَّزَمَ - مَعَ تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُسْنَدَةِ - اسْتِنْبَاطَ الْفَوَائِدِ

الفقهية، فاستخرجَ بفهمه الثاقبِ من المتون الحديثية معانٍ كثيرةً، وأحكاماً عديدةً، فهذا أكبرُهمَّه، وجُلُّ مقصده، فجمع كتابه العُلمين والخيرين الجَمَّين، فحاز كتابه من السُّنة جلالتهَا، ومن المسائل الفقهية سلالتهَا، وهو عِوضٌ ساعده عليه التوفيقُ، ومذهبٌ في التحقيق دقيقٌ^(١).

ولا يُعرَف لأحد من المصنِّفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره، حتى قال جمعٌ من الأئمة: فقهُ البخاريِّ في تراجمه^(٢).

وقالوا: كتابان فقههما في تراجمهما: كتابُ البخاريِّ في الحديث، وكتابُ سيويهِ في النَّحو^(٣).

قال القسطلاني: وبالجملَة فتراجمه حيَّرت الأفكارَ، وأدهشتِ العقولَ والأبصارَ، ولقد أجاد القائل:

أعيا فحولَ العلمِ حلٌّ رموزِ ما

أبداهُ في الأبوابِ مِنْ أسرارِ^(٤)

* وقد جمع العلامةُ ناصرُ الدِّينِ أحمدُ بنُ المنيرِ خطيبُ الإسكندرية من ذلك أربع مئة ترجمة وتكلَّم عليها.

ولخصَّها القاضي بدر الدين بن جماعة وزادَ عليها أشياء.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» لابن المنير (ص: ٣٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٤٣).

(٣) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٧).

(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٤).

وتكلّم على ذلك أيضاً بعضُ المغاربة، وهو محمدُ بن منصور بن حمامة السّجلماسي، ولم يُكثِر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مئة ترجمة، وسَمّاه: «فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة».

وتكلّم أيضاً على ذلك: زينُ الدين عليُّ بنُ المنير أخو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخاري، وأمعن في ذلك.

ولأبي عبدالله بن رُشيد السّبتيّ كتابٌ اسمه: «ترجمان التراجم» يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تمّ لكان غايةً في الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه^(١).

ثم جاء العلامة المحدث شاه ولي الله الدّهلوي المتوفى سنة (١١٧٦هـ)، فألف: «شرح تراجم أبواب البخاري»؛ شرح فيها الأبواب، وبيّن المعاني، وذكر فيها قليلاً من وجوه المطابقة.

ثم جاء العلامة أبو محمد عبدُ الحقّ بنُ عبد الواحد الهاشمي، فصنف في تراجم الإمام البخاري مصنّفاً بديعاً سمّاه: «لب الباب في التراجم والأبواب»، ذكر فيه ما يتعلق بالتراجم والأبواب وأغراض البخاري، التقطه من شروح «صحيح البخاري» مما يتعلق بجُلِّ أغراض البخاري في تراجمه.

وقد أتى فيه على أكثر أبواب «صحيح البخاري»، مبيناً معانيها، شارحاً لها، مُظهِراً وجه المطابقة بين الحديث والترجمة، مُكثراً من النقل عن حافظ الدُّنيا ابن حجرٍ في «فتح الباري»، معتمداً ما يقوله، مُذَيِّلاً عليه بفوائد حسنة من كلام القسطلاني في «إرشاد الساري»، والشيخ زكريّا الأنصاري في «تحفة

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٤).

الباري»، والعلامة السُّنْدِيّ في «حاشية البخاري»، والإمام الدَّهْلَوِيّ في «شرح تراجم أبواب البخاري»، ومورداً لكلام الإمام العيني فيما اعترضه من بيان وجوه المناسبات على الحافظ ابن حجر، متعقباً له في أكثرها.

وبالجملة: فقد أظهر المصنف - رحمه الله - في هذا المؤلف النفيس من جواهر المعاني التي اشتملت عليه أبواب البخاري لبَّ لباب الشُّراح والكتَّاب، وحرَّر فيه المناسبات ووجوه المطابقات بأسهل عبارات وأوجز إشارات، مُنافحاً عن الإمام البخاري ما انتقده عليه مَنْ خَفِيتْ عليه مقاصده، وغابت عنه مراميهِ.

* هذا وقد وفَّقني الله للوقوف على نسخة خطيّة مكتوبة بخط المؤلف رحمه الله، مصورة من مكتبة شيخنا الفاضل العلامة المحدث عبد الوكيل الهاشمي - أمتنا الله بحياته - ابن العلامة المصنف عبد الحق رحمه الله تعالى^(١).

وهذه النسخة تتألف من جزأين، يقع الأول منهما في (٤٠٨) لوحات، والثاني في (٦٨٧) لوحة من القطع الصغير.

وخطُّ المصنف - رحمه الله - إلى الصعوبة أقرب؛ لتداخل الكلمات والحروف ببعضها، وكثرة الحواشي بين السُّطور والهوامش.

وكان المصنف - رحمه الله - قد ذكر أبواباً كثيرة ولم يذكر فيها شيئاً وإنما ترك لها بياضاً، لعله يعود إليها، ولعله لم يتيسر له ذلك.

(١) ثم أطلعني شيخنا في مكتبته ببنته بمكة المكرمة على الأصل المخطوط بخط والده - رحمه الله تعالى -.

* هذا وقد كان العمل في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه على النحو التالي :

١ - نسخ الأصل المصوّر عن النسخة الخطية المكتوبة بيد المؤلف رحمه الله .

٢ - معارضة المنسوخ بالأصل أكثر من مرة ؛ للتأكد من صحة النص واستقامته ، وإثبات هوامشه وتعليقه الكثيرة في محالّها المناسبة .

٣ - عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من الكتاب العزيز ، وإدراجها برسم المصحف الشريف ، وجعل العزو بين معكوفتين في صُلب الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية .

٤ - ضبط النصّ بالشكل المناسب ، وإدخال علامات الترقيم المعتادة على النص ، والعناية بتفقيره وترتيبه .

٥ - توثيق النقول من الكتب التي صرّح المؤلف - رحمه الله - بذكرها ونقل عنها .

٦ - كتابة مقدمة وصفية للكتاب ، وترجمة المؤلف - رحمه الله - التي كتبها بنفسه .

٧ - تذييل الكتاب بفهارس الكتب والأبواب التي ذُكرت في الكتاب .
هذا ولا بدّ من توجيه الشكر إلى الأخوة الذين أسهموا في إخراج هذا الكتاب على هذا النحو ، وأخصّ بالذكر منهم الأخوة : عبد الرحمن كشك ، وعدنان دنون ، وجمعة الرّحيم ، وبكار العبّولي ، ومحمد الدّكيله .

والأخوات : مؤمنة أزعط ، وسماح ذكوش ، وخلود سعدية ، وعبير الصباغ ، وهدي صوماف .

والشكر أولاً وأخيراً للباري سبحانه وتعالى الذي منَّ بإبراز هذا المُصنَّف
للمرة الأولى، فله سبحانه الحمد والفضل كله .
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

حَرَّرَهُ
نُورُ الدِّينِ طَالِبُ الْيَقِينِ
دِمَشْق - دُومَكَة
٦ رمضان ١٤٣١ هـ



تَرْجَمَةُ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْحَقِّ الْهَاشِمِيِّ^(١)

* اسمه ونسبه :

قال العلامةُ عبدُ الحقِّ الهاشميُّ :

«أنا أبو محمد عبدُ الحقِّ بنُ عبد الواحد بن محمد بن الهاشم بن رمضان ابن بلال بن هبة الله بن عليّ بن إسماعيل بن جلال بن الشمس بن الأمير بن جعفر بن عبد الرحمن بن جلال بن محمد الكبير بن الأمير واصل بن أبي العباس بن هاشم بن محمد الكبير بن عبد الرحمن بن جلال بن محمود بن عمر بن جلال بن الأمير بن محمد بن الأمير بن نجيب بن عمر بن نصير بن محمد بن عابد بن أبي بكر بن نجيب بن زيد بن عابد بن أبي مسلم بن عبدالله ابن عباس بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ بيني وبين عمر بن الخطاب رضي الله عنه اثنان وأربعون جَدًّا في سلسلة النسب المدوّن عند قومنا» .

(١) هذه قطوف من ترجمته كما أثبتتها بنفسه في رسالته الموسومة بـ «هذه عقيدتي وترجمتي» ، والتي نشرت ضمن المجموعة الثالثة من رسائل الشيخ رحمه الله تعالى ، في مطابع سحر بجدة .

* ولادته ونشأته وطلبه للعلم :

وقال : «وُلِدْتُ في كوتلة الشيوخ بمقاطعة «بهاولفور» سنة اثنتين وثلاث مئة وألف من الهجرة، وتربيتُ في حَجْرٍ والدَيَّ، وكنت آخر أولادهما، وقد مات إخوتي الذين وُلِدوا قبلي، وبقيت وحدي محبوباً من الوالدين، وريّاني أحسن تربية.

وقرأتُ القرآن على والدي، وأخذتُ منه اللغة الفارسية، ودرستُ عليه علم التصريف والنحو، ثُمَّ أَمَرَنِي بالخروج لطلب العلم، فخرجتُ إلى القرى والبلدان، وتلقيتُ مختلفَ العلوم من المشايخ المَهَرَّة، وأخذتُ نصيباً وافراً من علم الصَّرْف والنحو، والمعاني والبيان والبلاغة، والأدب واللغة والشعر، ودرستُ كتب العقائد، وأصول الفقه، وقرأتُ أمهات الكتب في الفقه والتفسير على المشايخ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ على علوم الحديث والقرآن، وطالعتُ كتباً كثيرة لأئمة السُّنَّة».

* مشايخه :

وقال : «وأما مشايخي، فكثيرون، أذكر منهم - هاهنا - أشهر شيوخي الذين استفدت منهم العلوم، وأقدمهم على غيرهم؛ لاعتقادهم مذهب السَّلَف، وصحة عقائدهم في التوحيد والإيمان، ومسائل الصفات الإلهية، ومَحْجَرِهم التقليد، واتباعهم الكتاب والسُّنَّة المَطْهُرَة، وقد أجازوني بأسانيدهم المذكورة في «تَبَتِّي».

فمنهم :

شيخنا أبو القاسم عيسى بن أحمد الراعي، قرأتُ عليه كثيراً من كتب

النَّحْو، و«المشكاة»، و«الصَّحاح»، وأجزاء من «تفسير الطبري»، وكتاب «الأسماء والصفات» لليهقي، وسمعت عليه كثيراً من الكتب، وكان من تلامذة شيخ الهند محمود الحسن الديوبندي وغيره.

ومنهم:

شيخنا أبو الفضل إمام الدِّين بن محمد بن ماجه القنبري الغزائي السلماني، قرأتُ عليه «الصحيحين» بتمامهما، و«سنن أبي داود»، وسمعت عليه «السُّنن» الثلاثة، وقرأتُ عليه «مسند الإمام أحمد» بتمامه، وبعض «تفسير ابن جرير»، وقرأتُ عليه «البيضاوي»، وكتب البلاغة؛ كـ «المطوّل» للفتازاني، وغيرها من الكتب في الأدب واللغة، وكان من تلامذة الشيخ عبد القادر اللّديانوي، والشيخ أبي الخير يوسف بن محمد البغدادي.

ومنهم:

شيخنا أبو عبد الرب محمد بن أبي محمد الغيطي، قرأتُ عليه «الموطأ» للإمام مالك، وكثيراً من كتب الأدب؛ كـ «المقامات الحريية» والدواوين، وسمعتُ عليه كثيراً من كتب الفقه والحديث، وكان من تلاميذ شيخ الهند.

ومنهم:

شيخنا أبو اليسار محمد بن عبدالله الغيطي، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وكان من تلاميذ المحدث السيّد نذير الدّهْلَوِي.

ومنهم:

شيخنا أحمد بن عبدالله بن سالم البغدادي المدني، قرأتُ عليه «صحيح البخاري»، و«مسند الإمام أحمد»، وأطرافاً من الكتب الأخرى في الحديث،

وله مشايخ كثيرون، وهو من تلامذة السيد عبد الرحمن بن عباس بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبدالله بن حميد المكي، وكتب لي الإجازة بخطه.

ومنهم:

شيخنا أبو إسماعيل إبراهيم بن عبدالله اللاهوري، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري».

ومنهم:

شيخنا أبو محمد بن محمود الطنافسي، سمعتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وكان من تلاميذ السيّد نذير المحدث الدّهْلَوِيّ.

ومنهم:

شيخنا عبد التواب القدير آبادي، قرأتُ عليه أطرافاً من «الكتب الستة» و«مسند الإمام أحمد»، وهو من تلامذة السيد نذير الدّهْلَوِيّ.

ومنهم:

شيخنا أبو عبدالله عثمان الحسين العَظِيم آبادي، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح البخاري»، وهو من تلامذة السيد نذير حسين.

ومنهم:

شيخنا أبو سعيد حسين بن عبد الرحيم البتّالوي، قرأتُ عليه الكتب الستة، و«مسند الإمام أحمد»، وأطرافاً من المعاجم والمسانيد، وكتب لي الإجازة بخطه، وكان من تلامذة السيد نذير حسين شيخ الكل.

ومنهم:

شيخنا حسين بن حيدر الهاشمي، قرأتُ عليه أطرافاً من «صحيح

البخاري»، وهو يروي عن حسين بن مُحسن الأنصاري .

ومنهم :

شيخنا أبو إدريس عبد التواب بن عبد الوهاب الإسكندرآبادي، قرأتُ عليه «صحيح البخاري»، وهو يروي أيضاً عن حسين بن مُحسن الأنصاري .

ومنهم :

شيخنا أبو محمد هبةُ الله بن محمود الملاي، قرأتُ عليه بعض «صحيح البخاري»، وسمعتُ عليه بعضه، وسمعتُ عليه «السنن الأربعة»، و«صحيح مسلم»، وهو يروي أيضاً عن الأنصاري .

ومنهم :

شيخنا خليل بن محمد بن حسين بن مُحسن الأنصاري، قرأتُ عليه «صحيح البخاري» بالمسجد الحرام، وهو يروي عن جدّه .

ومنهم :

شيخنا سعيد بن محمد المكي، سمعتُ منه أطرافاً من «صحيح البخاري» .

ومنهم :

شيخنا عمر بن أبي بكر الحضرمي المكي، سمعتُ منه أطرافاً من «صحيح البخاري» .

ومنهم :

شيخنا هبة الله أبو محمد المهدوي، قرأتُ عليه كثيراً من الكتب، وسمعتُ منه الكثير، وكان من تلامذة حسين بن مُحسن الأنصاري اليماني .

ثُمَّ قَالَ: «وَقَرَأْتُ عَلَى بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْمَشَايخ:

مِنْ كُتُبِ الصَّرْفِ:

كِتَابُ الزَّرَادِيِّ وَالزَّنْجَانِيِّ، وَشَرْحُهُ لِلتَّفْتَازَانِيِّ، وَ«الشَّافِيَةُ» لِابْنِ الْحَاجِبِ،
وَشَرْحُهَا لِلجَابِرِيِّ، وَالرَّضِيِّ، وَغَيْرُهَا.

وَمِنْ كُتُبِ النَّحْوِ:

«شَرْحُ عَوَامِلِ الْجُرْجَانِيِّ» لِلجَامِيِّ، وَ«هُدَايَةُ النَّحْوِ» لِأَبِي حَيَّانَ،
وَ«الْكَافِيَةُ» لِابْنِ الْحَاجِبِ، وَاسْتَظْهَرْتُ مَثْنَهَا، وَشَرْحُهَا لِلجَامِيِّ وَالرَّضِيِّ،
وَ«أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ»، وَشَرْحُهَا لِابْنِ النَّازِمِ، وَابْنِ عَقِيلَ، وَالْمَكُودِيِّ،
وَالْأَشْمُونِيِّ، وَ«مَفْصَلُ» الزَّمْخَشَرِيِّ، وَشَرْحُهُ لِابْنِ يَعِيشَ، وَشَرْحُ «الْقَطْرِ»،
وَ«الشُّذْرَاتُ»، وَ«أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ»، وَ«مُغْنِي اللَّيِّيبِ» لِابْنِ هِشَامَ، وَ«كِتَابُ
سَيَبُويَه»، وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ» لِلسُّيُوطِيِّ، وَغَيْرُهَا.

وَمِنْ كُتُبِ الْأَدَبِ:

«مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ»، وَ«مَقَامَاتُ الْبَدِيعِ الْهَمْدَانِيِّ»، وَ«حَمَاسَةُ أَبِي تَمَّامٍ»
وَ«دِيْوَانُ الْمُتَنَبِّئِيِّ»، وَ«الْبُخْتَرِيِّ»، وَ«أَبِي تَمَّامٍ»، وَ«دِيْوَانُ حَسَّانَ»، وَدَوَاوِينَ
شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَطَالَعْتُ كِتَابَ «الْأَغَانِي» لِأَبِي الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيِّ.

وَمِنْ كُتُبِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ:

«مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» لِلسَّكَّاكِيِّ، وَ«التَّلْخِيصُ» لِلْقَزُورِيِّ، وَ«الْمَخْتَصَرُ
وَالْمَطْوَلُ» لِلتَّفْتَازَانِيِّ، وَ«دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ وَأَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ» لِلجُرْجَانِيِّ، وَ«الطَّرَازُ»
لِيَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ.

وقرأتُ على بعضهم كتب المنطق المشهورة :

كـ «إيساغوجي»، و«شرح التهذيب»، و«السُّلَم» وشروحه، وكنت لا أرغب في هذا العِلْم في أوان الطلب، وما جعلَ الله في قلبي حُبَّه، وما درَّسْتُهُ بعد ما قرأته .

وقرأتُ من علم فروع الفقه وأصوله :

«رسالة الإمام الشافعي»، و«كتاب الأُمِّ» له، و«أصول» ابن الحاجب، و«أصول» القاضي البيضاوي، وطالعتُ «المدوَّنة الكبرى» لسُخْنُون، و«المُغْنِي» لابن قدامة، و«شرح المهذَّب» للنَّوَوِي، وقرأتُ «مختصر» القُدُورِي، و«الكَنْز» للنَّسْفِي، و«شرح الوقاية»، و«الهداية» للمرغيناني، وطالعتُ «فتح القدير» لابن الهمام، وقرأتُ «أصول» الشاشي، و«أصول» الحُسامي، و«شرح نور الأنوار»، و«التلويح والتوضيح»، وطالعتُ «العالمكيرية»، وغيرها من الفتاوى، وكنتُ أحبُّ من كتب الفقه كتب الأئمة القدماء دون المتأخرين .

وقرأتُ على بعض المشايخ :

«تفسير» ابن جرير، والبَغَوِي، وابن كثير، والجلالين، والبيضاوي، و«الكشاف» للزمخشري، وطالعتُ الفخر الرازي، و«الدرر المنتور» للسُّيوطي، والقرطبي .

وقرأتُ على بعضهم :

«شرح العقائد» النَّسْفِيَّة، و«عقيدة» الطَّحَاوِي مع الشُّرَح، و«كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي، وطالعتُ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في مسائل العقائد والتوحيد .

وقرأتُ:

السراجية والشَّرِيفِيَّة على المشايخ.

ثُمَّ قرأتُ:

«بلوغ المَرام» لابن حجر، و«مشكاة المصابيح» للتَّبْرِيزي، و«المصابيح» للبَغْوي، و«تيسير الوصول» للدَّيَّع، و«جامع الأصول» لابن الأثير، و«مجمع الزوائد» للهيثمي، و«كنز العمال» للمُتَّقِي، و«المنهج» له، و«الجامع الكبير» للشُّيُوطي، و«الترغيب والترهيب» للمُنْذِري.

وقرأتُ على المشايخ:

«النُّخْبَة» لابن حَجَر، وشرحها، و«أَلْفِيَّة» العِرَاقِي مع شرحها للمؤلف، والسَّخَاوِي، وطالعتُ «أَلْفِيَّة» الشُّيُوطِي، و«كِفَايَة» الحَظِيْب البَغْدَادِي، و«تدريب الراوي» للشُّيُوطِي.

ثُمَّ أَخَذْتُ قِرَاءَةً على المشايخ:

«الموطأ»، و«الصحيحين»، و«السنن الأربعة»، و«مسند» الطَّيَالِسي، و«الدارمي»، و«مسند» الإمام أحمد، و«السنن الكبرى» للبيهقي، و«المستدرک» للحاكم، و«سنن» الدارقطني، و«مسند» الشافعي، و«الأدب المفرد» للبخاري، و«مسانيد» أبي حنيفة، و«معجم الطَّبْراني الصغير»، و«صحيح» ابن حبان، و«مسند أبي يعلى»، و«البرَّار»، و«الفردوس»، و«مصنف» عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، و«مسند» أبي عَوَانَة، و«المنتقى» لابن الجارود، و«المختارة» للضَّيَّاء، و«شرح معاني الآثار»، و«مشكل الآثار» للطَّحَاوِي، و«معجم الطَّبْراني الكبير»، و«سنن سعيد بن منصور»، و«حَصَّلْتُ قِطْعَةً من «صحيح»

ابن خُزَيْمَة، و«مسند» ابن راهُويَّة، وغيرها.

✽ مطالعته رحمه الله تعالى :

وقال: وطالعتُ: «طبقات» ابن سعد، و«الإصابة» لابن حجر، و«أسد الغابة» لابن الأثير، و«التجريد» للذهبي، و«تقريب التهذيب»، و«تهذيب التهذيب» لابن حَجَر، و«الخلاصة» للخزرجي، و«رجال الصحيحين» للمقدسي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«الكاشف» له، وكذلك «تذكرة الحفاظ»، و«سير النبلاء»، و«تهذيب المزي»، و«لسان الميزان» لابن حَجَر، و«التاريخ الصغير» و«الكبير» للبخاري، و«كتاب الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«علل الحديث» له، و«علل الدارقطني»، و«سيرة» ابن هشام، و«الروض» للسهيلى، و«البداية والنهاية» لابن كثير، و«الحلية» لأبي نعيم، و«تاريخ» ابن جرير، وابن عساكر، والخطيب البغدادي، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم، و«تاريخ» ابن الأثير، و«تاريخ» ابن خلدون، و«المنتظم» لابن الجوزي، و«طبقات الشُّبكي»، وابن خلكان، و«أنساب السَّمْعاني»، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«مشتهب النسبة» للذهبي، و«تبصير المنتبه» لابن حَجَر، و«الضعفاء» للعُقيلي، و«الثقات» لابن حِبَّان، وغيرها.

وطالعتُ: «صحاح» الجوهرى، و«قاموس» المَجْد، و«شرح تاج العروس» للزَّيْدِي، و«مقاييس» ابن فارس، و«جمهرة» ابن دُرَيْد، و«لسان العرب» لابن مَنْظُور، و«المخصَّص» لابن سِيْدَة، و«النهاية» لابن الأثير، و«الفائق» للزَّمْخْشَرِي، و«غريب الحديث» لابن سَلام، وغيرها.

وطالعتُ: «نصب الراية» للزَّيْلَعِي، و«الدُّرَاية» لابن حجر، و«التلخيص

الحبير» له، و«المنتقى» للباجي، و«شرح الوطأ» للزرقاني، و«الاستذكار» لابن عبد البر، و«التمهيد» له، و«شرح» الكرماني، والعيني، والقسطلاني، والزين زكريا، و«فتح الباري» مع المقدمة، و«عون المعبود»، و«غاية المقصود»، و«المنهل المورود»، و«معالم السنن»، و«عارضة الأحوذى» لابن العربي، و«تحفة الأحوذى»، و«فيض الباري»، و«شرح» النووي، و«عون الباري» للنواب، و«مشارق» القاضي عياض، وغيرها.

وطالعتُ أكثر تصانيف شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم - رحمهم الله -، وكذلك تواليف الحافظ ابن حزم، وأنا أُحِبُّه؛ لمناضلته عن الحديث».

وقال أيضاً:

«لقد قرأتُ في مختلف العلوم كتباً كثيرة سوى ما درسته على المشايخ، وفهمتُ أكثرَ ما قرأتُ، وخفيتُ عليَّ أشياء من عبارات المؤلفين، ولا يحيط أحد بما في ضمائرهم من التعبيرات إلاَّ العليم».

* تعظيمه للأئمة والكتب التي كان يُحبها:

وقال: «وأنا إذا ذكرتُ الأئمة الأربعة ذكرتُ مالكاً بلفظ: إمام دار الهجرة، وذكرتُ الشافعي بلفظ: ناصر السُّنة، وذكرتُ أبا حنيفة بلفظ: إمام فقهاء الرأي، وذكرتُ أحمدَ بلفظ: إمام المحدثين».

وأنا أعظمُ الإمام أحمدَ جدًّا، وأحبه أكثر من حبِّي غيره، وذلك من أجل صبره على المحنة، ووضعه «المسند الكبير»، وجعله إماماً لهذه الأمة المرحومة.

وأحبُّ الإمام بقيّ بن مخلدٍ الأندلسيّ أيضاً؛ لأجل وضعه «المسند الكبير» الذي لا يوجد في الدُّنيا مسند مثل مسنده، ومسنده يساوي مسند الإمام أحمد، أو يفوقه في عدد الأحاديث والترتيب.

وأحبُّ من كتب التفاسير كتبَ التفاسير المأثورة بالأسانيد؛ كـ «تفسير» ابن جرير الطبري، و«تفسير» بقيّ بن مخلد، وابن كثير، ولا شك أن في هذه التفاسير أشياء مما ينتقد عليهم؛ مما ينقلون فيها من الإسرائيليات، ولا يخلو منه كتاب في التفسير على وجه العموم.

وأنا أقدم من كتب الحديث: «الموطأ»، و«الصحيحين»، وليس في الموطأ حديث إلاّ وهو موجود في الصحيحين إلاّ أحاديث قليلة.

وأنا أحبُّ مؤلّفي هذه الكتب الثلاثة: مالكاً، والبخاري، ومسلماً حبّاً شديداً؛ لأجل وضعهم الكتب المجرّدة في الصحيح.

وليس في الدُّنيا كتاب - بعد كتاب الله تعالى - أصحُّ من «الموطأ»، و«الصحيحين»، و«الموطأ» هو الأصل الأول، واللباب في الحديث، والبخاري هو الأصل الثاني في الباب، والإمام مسلم تبع شيخه الإمام البخاري، فكأن كتابه مستخرج على كتاب البخاري، وزاد عليه مسلمُ أشياء، رحم الله الجميع، فكلُّ قصد الخير، وفاق البخاريُّ مسلماً في الفقه، وفاقه مسلمٌ في حسن الصناعة، وجمع الطرق في موضع واحد من كتابه، وأنا أذكر البخاري بلفظ: إمام الدُّنيا^(١).

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص: ١٣٦).

* عقيدته :

وقال: «عقيدتي هي عقيدة السلف الصالح من أهل السنة والجماعة من الفقهاء والمحدثين، وهي عقيدة العمل بالكتاب والسنة، وحملهما على ظواهرهما من دون تأويل أو تحريف فيهما، فمذهبي هو مذهب أصحاب الحديث اعتقاداً وعملاً»^(١).

ويقول:

«وأنا أحترم شأن الأئمة الأربعة وغيرهم، وأُثبتُ لأئمة الفقهاء المجتهدين الأجرين فيما أصابوا، والأجر الواحد فيما أخطؤوا، ولا أنسب إليهم مخالفة الحديث قصداً؛ فإنه مهما أمكن تعليل قول إمام ظاهره مخالفة للحديث حتى يكون موافقاً للحديث؛ فهذا خيرٌ من نسبته للمخالفة عمداً. والتماسُ الأعذار لهم من أسباب الخلاف - وهي كثيرة - خيرٌ»^(٢).

* هجرته إلى مكة، وتدرسه بالمسجد الحرام:

وقال: «ثمَّ إنه تعالى يسَّر لي الهجرةَ إلى هذا البلد الأمين، فطلَّبني، وعيَّنني مدرِّساً بالمسجد الحرام الرجلُ الصالحُ الملكُ المعظمُ عبدُ العزيز - أسكنه الله الفردوسَ الأعلى من فسيح جناته، وجعل خلفاءه خير خلفاء، ووفَّقهم لنصرة الدين والعلم ومساعدة أهله -».

وكان ذلك بواسطة رئيس القضاة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ

(١) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص: ١٢٧).

(٢) «هذه عقيدتي وترجمتي» (ص: ٣٥).

- رحمه الله تعالى ، وأسكنه في الجنة - ، ورئيس الهيئات الآمرة بالرياض الشيخ
عمر بن حسن .

وأكرمني هؤلاء الأفاضل الأماجد الكرام - نفع الله المسلمين بهم - ،
وهم : المفتي رئيس القضاة الشيخ محمد بن إبراهيم ، ورئيس الهيئات الآمرة
بالحجاز الشيخ عبد الملك بن إبراهيم ، والأخ الكريم الأستاذ الجليل
الشيخ عبد العزيز بن باز ، فكل هؤلاء من إخواني السلفيين قرابتي في
الدِّين ، وفئتي في السُّنَّة المطهَّرة - رزقهم الله تعالى من الحسنات في الدُّنيا
والآخرة - آمين .

وأنا الآن بمكة منذ سنة سبع وستين - بلطف الله تعالى ورعايته ، وحفظه
وحمايته - مُشْتَغِلٌ بتدريس الكتب السُّنَّة ، ومسند الإمام أحمد ، وتفسير القرآن
بالحرم المكي الشريف ، ودار الحديث المكية ، أسأل الله الكريم العفو والعافية ،
والتوفيق لما يحب ويرضى .

* وفاته :

وقال - رحمه الله - أثناء ترجمته لنفسه : «وأنا الآن أبلغ بضعا وثمانين
سنة ، لا أدري متى يأتيني الملك الموكل بقبض الأرواح ومتى ألبَّيه ، فأسأل
الله العظيم والمولى الكريم ، والرب الرحيم أن يحسن لي الخاتمة عند الموت ،
وأن يميّني على الإيمان والإسلام والسنة ، وأن يعيذني من فتنة القبر ، وعذاب
القبر ، ومن فتنة النار ، وعذاب النار ، وأن ييسّر لي في المحاسبة في الكتاب ،
وأن ينجيني من المناقشة في الحساب ، ويرحم الله عبداً قال آمين ، انتهى .

وكان قد توفي - رحمه الله - في الثامن عشر من شوال سنة (١٣٩٢هـ)

رحمه الله تعالى ، وأسكنه فسيح جنانه ، وجمعنا معه تحت لواء سيد المرسلين
محمد ﷺ ، اللهم آمين .



صَوْرَةُ الْخَطِّ طَائِفَةٍ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



صورة غلاف الجزء الأول

من النسخة الخطية للكتاب بخط المؤلف

فاضربنا بينكم العداوة البغضاء الى يوم القيامة
 فحمد الله بحمده وتعالى
 ثم كتاب الوصايا وما وعد من الوفاق ويتصل فيه
 الثناء لله تعالى كتاب الجهاد والسير
 والحملات ورسالة على المسلمين

صورة اللوحة الأخيرة

من النسخة الخطية من الجزء الأول بخط المؤلف

الجزء الثاني
 من لب اللباب في تحرير التراجم والالواب
 لاحقر طلبه العالم
 في الكنى الى المظفر الى محمد عبد الحق الحمد
 الى الهدى غفر الله
 ذلوه وستر عيوبه
 برقمه الواحدة
 آخري

صورة غلاف الجزء الثاني
 من النسخة الخطية للكتاب بخط المؤلف

صورة اللوحة الأولى

32

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لِبَابِ اللِّبَابِ

في

التَّراجمِ وَأَبوابِ

«في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري»

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العمرّي الهندي المكي

أمدّرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

المرور سنة ١٣٠٢ هـ والفرغ سنة ١٣٩٤ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق وإدراسة

مختصة من المحققين
بإشراف
أستاذ الدين والخط العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، سبحان ربك رب
العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

أما بعد:

فهذا كتاب لطيف ذكرت فيه لبّ ما في اللباب الذي اختصرته من شرحي
الموسوم بـ «قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار» الذي لخصته من شرحي
الكبير الموسوم بـ «مشارق الأنوار في شرح ما في الموطأ والصحيحين من
الأسانيد والأخبار» اكتفيت^(١) فيه على ذكر ما يتعلق بالتراجم والأبواب
وأغراض البخاري - رحمه الله تعالى - منها، وسميته:

«لُبُّ اللَّبَابِ فِي التَّرَاجِمِ وَالْأَبْوَابِ»

والله سبحانه وتعالى [أَسْأَلُ] أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع
به الطالين بفضل العميم.



(١) لعل الصواب: «اقتصر».

مقدمه

وفيها فصول:

١ - فصل في طريقة تدريس الحديث الشريف:

اعلم أنه لم يكن في الزمان الأول طريقة لتدريس^(١) الحديث، مثل ما حدث في هذه الأعصار المتأخرة؛ كان المحدث في الزمان الأول يحدث بالحديث، فيسمعه السامع، ويحفظه الحافظ، فلما دوّن علم الحديث في الكتب، ظهر طريق تدريسه على غير طريق الأولين.

فاليوم لتدريس الحديث ثلاثة طرق عند علماء الحرمين الشريفين، وغيرهما:

- الطريق الأول: السرد.

- الطريق الثاني: الحل.

- الطريق الثالث: الإمعان.

أمّا السرد: فهو أن يقرأ الشيخ أو التلميذ كتاباً من كتب الحديث من دون

(١) في الأصل: «تدريس».

تعرض إلى^(١) المباحث اللغوية والفقهية، وما يتعلق بمباحث أسماء الرجال ونحوها.

وأما الحل: فهو أن يتوقف القارئ بعد قراءته الحديث الواحد - مثلاً - على لفظ غريب، وعلى تراكيبه العويصة، واسم قليل الوقوع من أسماء رجال الإسناد، فيسأل التلميذ الشيخ، ويحلله الشيخ بكلام متوسط، ثم يستمر القارئ في قراءة^(٢) ما بعده.

أما الإمعان: فهو أن يذكر الشيخ على كل كلمة ما لها وما عليها، فيذكر شواهدا من كلام الشعراء، ويذكر ما يتعلق باشتقاق الكلمة، ومواقع استعمالها، وأيضاً: يذكر ما يتعلق بأسماء الرجال من أحوالهم وسيرهم، وما يتعلق بالجرح والتعديل، وما يتعلق بحالات عاداتهم وزهدهم، وغير ذلك من اللطائف والعجائب، ويذكر أيضاً ما يتعلق بتخريج المسائل الفقهية على المسائل المنصوص عليها، ويذكر الخصائص العجيبة، والحكايات الغريبة، وما يشبهها.

فهذه الطرق الثلاثة منقولة عن علماء الحرمين قديماً وحديثاً.

قال الشاه وليّ الله المحدث الدهلوي - رحمه الله -: المختار عند المشايخ: هو الطريق الأول بالنسبة إلى الخواص المتبحرين ليحصل لهم السماع، وسلسلة الرواية على عجلة، ثم يحيل الشيخ بقية المباحث على شروح الحديث؛ لأن ضبط الحديث ومداره اليوم على تتبع الشروح والحواشي.

(١) في الأصل: «في».

(٢) في الأصل: «قراءته».

والمختار بالنسبة إلى المبتدئين والمتوسطين : هو الطريق الثاني - يعني : البحث والحل - ؛ ليحيطوا بالضروري في علم الحديث علماً، ويستفيدوا منه على وجه التحقيق .

قال : وأما الطريق الثالث ، فهو طريق القُصَّاص ، القاصدين منه إظهار الفضل والعلم لأنفسهم ونحوها دون رواية الحديث وتحصيل العلم^(١) .
تنبيه : اعلم أنه لا بد لطالب هذا العلم الشريف من أمرين :
الأمر الأول : ملاحظة أحوال الرواة .

الأمر الثاني : الاحتياط العظيم في فهم معاني الأحاديث والآثار ؛ لأن المساهلة في الأمر الأول توجب التباس الكاذب بالصادق ، والضعيف بالصحيح ، وعدم الاحتياط في الأمر الثاني يوجب اشتباه المراد بغير المراد .
أما الأمر الأول : فكان له في الصدر الأول طريق آخر ؛ حيث كانوا يبحثون عن أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ، وصدقاً وعدلاً ، وقد صُنِّفَ في هذا الفن كتبٌ كثيرة ، عَظُم الانتفاعُ بها .

وأما اليوم ، فحدث له طريق آخر أسهل من الطريق الأول ، وهو معرفة طبقات كتب الحديث ، ولذلك وجب التمييز بين الكتب الصحاح الواجبة القبول ، وبين الكتب الواجبة الردّ ؛ لئلا يقع الطالب في ورطة التخليط .
وقد غاب^(٢) هذا التمييز عن كثير من المتأخرين ، فخالفوا في تصانيفهم

(١) انظر : «الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص : ١٣٢) .

(٢) في الأصل : «فات» .

جمهور السلف، وتمسكوا بأحاديث الكتب التي لا عبرة لها عند المحققين .
وقد أطلال البحث في طبقات الكتب شيخُ مشايخنا الشاه ولي الله المحدث
الدهلوي في «حجة الله البالغة»، فلترجع .

وحاصلها: أنه جعلها على خمس طبقات؛ وجعل «الموطأ»
و«الصحيحين» من الطبقة الأولى، وحصرها فيها، وجعل «السنن» الثلاث
من الطبقة الثانية .

ثم قال : وكاد «مسند أحمد» أن يكون من هذه الطبقة، ثم ذكر باقي
الطبقات طبقةً طبقة .

وليس الغرض من هذا الكلام أن يترك الإنسان النظر في كتب الرجال،
بل الغرض أنه حدث طريق أسهل في التمييز بين المقبول والمردود للعوام .
وأما الأمر الثاني - أعني : الاحتياط في فهم معاني الأخبار - : فقد حدث
في بيان معانيها الصحيح والضعيف أيضاً، فلهذا وجب التمييز بين المعتمدين
من الشُّراح، وبين من لا يُعتمد على قبوله .

فاعلم أن كلام أكثر الشارحين يتنوع في شروحهم الأحاديث والآثار،
وتوجيهاتهم كثيرة، فيدخل في شروحهم الرُّطب واليابس، فيجب على طالب
العلم أن يعرف رجالاً عليهم الاعتماد في هذا الشأن، ويعرف شروحاً عليها
المعول .

فالذي جربتُ وعرفتُ وسمعتُ من أفواه المشايخ : أن «مشارك الأنوار»
للقاضي عياض يكفي لتوضيح غريب «الموطأ» و«الصحيحين» وتصحيفاتها،
و«النهاية» لابن الأثير و«مجمع البحار» يغنيان لتحقيق أكثر كتب الحديث،

و«شرح المناوي» على «الجامع الصغير» للسيوطي كافٍ لشرح أكثر الأحاديث، وكلام الخطابي والبغوي والنوي والطحاوي والحافظ ابن عبد البر والحافظ ابن حجر والعيني والكرماني، هؤلاء الأئمة الكبار من الشُّراح، وقولهم المعتمد، وكلامهم هو المرجوع إليه، إلا في بعض مواضع يميلون فيها إلى حماية الفروع المذهبية، ولا يخلو بشرٌّ عن ذلك.

وبالجملة: لا بد لطالب علم الحديث من معرفة عدّة علوم من العلوم النافعة: علم التصريف، وعلم الاشتقاق، وعلم النحو، وعلم الأدب، وعلم اللغة، وعلم المعاني والبيان والبدیع، وعلم فروع الفقه وأصولها في المذاهب الأربعة، وعلم التواريخ، وعلم التفسير وأصوله، وعلم أصول الحديث واصطلاحاته، مع اجتناء كثير من ذخائر الكتب المؤلفة في هذا الفن المبارك. فهذا هو أول درجات طالب علم الحديث.

ثم بعده: درجة المحدث، وهو الذي يحفظ أربعين ألفَ حديثٍ.
ثم بعده: درجة الحافظ، وهو الذي يحفظ مئة ألفِ حديثٍ سنداً ومتناً.
ثم بعده: درجة الحُجَّة، وهو الذي يحفظ ثلاث مئة ألفِ حديثٍ سنداً ومتناً.

ثم بعده: درجة الحاكم، وهو الذي يحفظ جميع الأحاديث المروية سنداً ومتناً.

قال أبو الخير: إن قُصارى نظر أبناء [هذا] الزمان في علم الحديث، [النظر] في «مشارك الأنوار» للصغاني، فإن ترفعتُ إلى «مصاييح البغوي»، ظننتُ أنها تصل إلى درجة المحدثين، وما ذلك إلا لجهلهم بالحديث، بل لو

حفظهما عن ظهر قلب، وضمَّ إليهما من المتون مثليهما، لم يكن محدثاً حتى يلج الجمل في سمِّ الخياط.

وإنما^(١) الذي يعدُّه أهل الزمان بالغاً إلى النهاية، وينادونه محدث المحدثين، وبخاريَّ العصر: من اشتغل بـ «جامع الأصول»، مع حفظ «علوم الحديث» لابن الصلاح، إلا أنه ليس في شيء من رتبة المحدثين، إنما المحدث من عرف الأسانيد والمسانيد، وعرف العلل وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ جملة كثيرة من المتون، وسمع الكتب الستة، و«مسند الإمام أحمد»، و«سنن البيهقي»، و«معجم الطبراني»، وضم إليه ألف جزء من الأجزاء الحديثية، فهذا أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله - سبحانه وتعالى - ما يشاء، وهو الموفق^(٢).

* * *

٢ - فصل في فضل المؤلف الإمام - رحمه الله تعالى - :

هو القدوة في هذا الفن، وإمام الأئمة الأعلام في العلم، وشيخ مشايخ الإسلام في السُّنة، وإمام الدنيا في معرفة الحديث والعلل، الفقيه المجتهد، الحافظ الحجة، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي البخاري، ولد يوم الجمعة بعد صلاتها، وقيل: ليلة الجمعة، لثلاث عشرة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومئة، وهو من الطبقة الرابعة من القرون المشهود لها بالخير في رواية مسلم، وكان جده الأعلى

(١) في الأصل: «وأما».

(٢) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص: ١٣٨).

المغيرة مجوسياً، فأسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى، فَنُسِبُوا إليه نسبة ولاء الإسلام، وتوفي أبوه وهو صغير، فنشأ يتيماً في حجر والدته، وكانت مجابة الدعوة من أولياء الله تعالى .

وذهبت عينا البخاري في صغره، فرأت أمه إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - في المنام، فقال: ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة دعائك له، فأصبح البخاري وقد ردَّ الله عليه بصره، وألهم الحديث في المكتب وله عشر سنين، فلما بلغ إحدى عشرة سنة، أخذ على الداخلي قوله: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقال: لم يرو أبو الزبير عن إبراهيم، فانتهره، فرجع إلى الأصل بأمر البخاري، فقال: كيف هو يا غلام؟ فقال: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فصدَّقه، وأصلح كتابه .

قال أبو بكر الأَعْيَن: كتبنا عن البخاري على باب الفريابي وما في وجهه شعرةٌ .

فلما طعن في ست عشرة سنة، حفظ كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرف كلام أهل الرأي، وكان أوَّلَ سماعه سنة خمس ومئتين، فسمع الكثير ببلده، ورحل سنة عشر ومئتين، وكان ذلك أوَّلَ رحلته، وخرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة المكرمة، فلما حج أخوه، رجع إلى وطنه، وأقام البخاري بمكة يطلب الحديث، وطاف البلاد لسماعه من المشايخ الأجلة في الحرمين والشام واليمن والعراق ودمشق والبصرة والكوفة ومصر ومرو وبلخ وهراة ونيسابور والري وبغداد وواسط وقيسارية وخراسان وحمص والجزيرة وغيرها، وسمع وحفظ أكثر من ست مئة ألف حديث، وكتب عن أكثر من ألف شيخ ليس فيهم إلا صاحب حديث، وكان لا يكتب إلا عَمَّن قال: الإيمان قولٌ وعمل،

وما زال يطلب العلم حتى صار لا يوجد له نظير في الدنيا في خفي العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد، وحدث بالحجاز والعراق وغيرهما من البلاد، فبعد صيته، ورُحِّل إليه من كل البلاد، وأخذ عنه جماعة من الأئمة الأعلام؛ مثل: مسلم بن الحجاج النيسابوري، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلمي، ومحمد بن جرير الطبري، وأحمد بن شعيب النسائي، ومحمد بن عيسى الترمذي، وغيرهم.

* * *

٣ - فصل فيما يتعلق بأحوال الكتاب :

فنذكر هنا ما يتعلق بسبب تأليفه، وطريقة تأليفه، ومدة تأليفه، ووجه تسميته، وشرطيته فيه، وعدد كتبه وأبوابه، وأحاديثه، وعدد مشايخه الذين روى عنهم، والصحابة الذين أخرج أحاديثهم، وبيان ما يتعلق بنسخ الكتاب.

أمَّا سبب تأليفه : فقد حكى أنه كان يوماً في مجلس أستاذه إسحاق بن راهويه، فقال إسحاق : لو جمعت كتاباً في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ، فوقع ذلك في قلب البخاري، فأخذ في جمع «الجامع الصحيح»^(١).

ويروى : أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فكأنه واقف بين يديه، وبيده المروحة يذب عنه، فسأل بعض المعبرين، فقال له : أنت تذب عنه الكذب،

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢ / ٧٢).

وانظر : «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١ / ٩١)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص : ٦ - ٧).

فهذا هو الذي حمّله على تأليف «الجامع»^(١).

ولا منافاة؛ فإنه يحتمل أن يكون الأمران سبباً لإخراج هذا الكتاب،
والله تعالى أعلم.

وأما طريقة تأليفه ومدّته: فقد قيل: إنه حوّل تراجم «صحيحه» بين
قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

وروي عنه أنه قال: ما وضعتُ في كتابي «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلتُ
قبل ذلك، وصليتُ ركعتين، واستخرتُ الله تعالى، وتيقنتُ صحته^(٢).

واختلفت المشايخُ في البلد الذي صنّف البخاري فيه، فقيل: صنفه
بمكة، وقيل: بالمدينة، وقيل: صنفه ببخارى، وقيل: بالبصرة، وكل ذلك
صحيح؛ لأنه صنفه بست عشرة سنة، فصنّف في كل بلد من تلك البلاد
جزءاً منه^(٣).

ويقال: إنه حوّل تراجمه مسوّدةً بمكة، وجعلها في بياضٍ بالمدينة، ثم
طاف البلاد، وجعل يكتب الأحاديث فيها، فقد روي عنه أنه قال: أقمتُ
بالبصرة خمس سنين، معي كتبي أُنصف، وأحج كل سنة، وأرجع من مكة
إلى البصرة^(٤).

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١ / ٩١).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٩).

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١ / ٧٤).

(٤) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢ / ٧٢).

وروي عنه أنه قال: صنفْتُ كتابي «الجامع الصحيح» في ست عشرة سنة، خرَّجته من ست مئة ألفِ حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله تعالى^(١).

وأما اسم هذا الكتاب: فقد سماه مؤلفه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

وإنما سماه «جامعاً»؛ لأنه جمع فيه الفنون الثمانية من فنون الحديث. وسماه «مسنداً»؛ لأنه أورد فيه الأحاديث المسندة إلى النبي ﷺ، وما أورد فيه عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومن المعلقات، فإنما هو بالتبَع.

وسماه «صحيحاً»؛ لأنه أورد فيه ما صح عنده.

وسماه «مختصراً»؛ لأنه خرَّجته من ست مئة ألف حديث، واختصره منها.

وقد روي عنه أنه قال: ما أدخلتُ في كتابي إلا ما صح، وتركت كثيراً من الصحاح؛ لحال الطول^(٢).

وأما شرط البخاري في «صحيحه»: فقد قال أبو الفضل بن طاهر: شرطه أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي

(١) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/ ١٤)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧٢/ ٥٢).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/ ٩)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧٣/ ٥٢). وانظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢١).

راويان فصاعداً، فحَسَنَ، وإن لم يكن له إلا راوٍ، وصح الطريق، كفى^(١).
وقال الحازمي: شرطه أن يخرج ما اتصل سنده بالثقات المتقنين
الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفرًا وحضرًا، وقد يخرج أحياناً
ما يعتمد منه من أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتيان والملازمة لمن روى عنه،
فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة.

وأما مسلم، فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، وقد يخرج
من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه؛ كحماد
ابن سلمة في ثابت البناني، فعمل في هذه الطبقة كعمل البخاري في الطبقة
الثانية^(٢).

وقد أوضح ذلك الكلام الحافظ ابن حجر بمثال؛ وهو: أن تعلم أن
أصحاب الزهري - مثلاً - على خمس طبقات، وكل طبقة منها لها مزية على
الثانية، فالأولى جمعت من الحفظ والإتيان والملازمة للزهري في السفر
والحضر ما لم تجمع الثانية، إلا أنها شاركت الأولى في الثبوت.

فالأولى هم شرط البخاري، وقد يخرج من أحاديث الطبقة الثانية
ما يعتمد منه من غير استيعاب، وأكثر ما يخرج تعليقا، وربما أخرج اليسير من
حديث الطبقة الثالثة تعليقا.

وأما مسلم، فيخرج أحاديث الطبقتين الأوليين على سبيل الاستيعاب،
ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يخرج البخاري في الثانية.

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٩).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١ / ٤٦).

وأما الرابعة والخامسة، فلا يعرّجان عليهما، وهذا المثال الذي ذكره الحافظ ابن حجر في المكثرين.

وأما غير المكثرين؛ فإنّ ما اعتمده الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم مَنْ قوّي الاعتماد عليه، فأخرجوا له ما يشاركه فيه غيره، وهو الأكثر.

وقال ابن الجوزي: اشترط الشيخان: الثقة والاشتهار، وتركوا أشياء تركها قريب، وأشياء لا وجه لتركها؛ فترك البخاري الرواية عن سهيل بن أبي صالح؛ لأنه تكلم في سماعه عن أبيه، وقيل: صحيفة، واعتمده مسلم؛ لأنه وجدته تارة يحدث عن أبيه، وتارة عن ابن دينار عن أبيه، وتارة عن الأعمش عن أبيه، فلو كان سماعه صحيفة، كان يروي الكلّ عن أبيه.

وقال الحاكم والبيهقي وأبو بكر بن العربي: شرط الشيخين: أن يكون للصحابي المشهور بالرواية راويان فصاعداً ثقتان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول، وردّ ذلك القول أبو الفضل بن طاهر، والحازمي، وابن رُشيد، وقالوا: لقد كان يكفي في بطلان هذه الدعوى أول حديث ورد في «الصحيح».

قال السخاوي: قد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك، قال: فلعله رجع عن الكلام الأول.

قال الحافظ ابن حجر: الشرط الذي ذكره الحاكم ومن تبعه، وإن كان متقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حق مَنْ بعدهم، فليس في الكتاب حديث من رواية من ليس له إلا راوٍ قط^(١).

(١) انظر: «هدي الساري» (ص: ٩ - ١٠).

وأما عدد كُتب الصحيح: فثمانون، وقيل: مئة وشيء، وذلك لاختلاف نُسَخ الأصول.

وأما عدد أبوابه: فقد قيل: إنها ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون باباً، وقيل: جميع أبوابه ثلاثة آلاف وسبع مئة وثلاثون باباً، وذلك لاختلاف نُسَخ الأصول أيضاً.

وأما عدد أحاديثه: فقد قال ابن الصلاح ومن تبعه: إنها سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة، وأما بدونها، فأربعة آلاف^(١).

وتعقَّب ذلك الحافظ ابن حجر وقال: جميع ما في «الجامع» من الأحاديث بالمكرر - موصولاً ومعلقاً - وما في معناه من المتابعة، تسعة آلاف واثنان ثمانون حديثاً، وجميع ما فيه - موصولاً ومعلقاً - بغير تكرار ألفا حديث وخمس مئة حديث وثلاثة عشر حديثاً. فمن المعلق وما في معناه من المتابعة مئة وستون حديثاً، والباقي موصول، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمان مئة وعشرين حديثاً، والمتفق عليه ألف حديث وخمس مئة وثلاثة وثلاثون حديثاً، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ألف وست مئة وثمانية آثار^(٢).

وأما عدد مشايخه الذين روى عنهم في هذا الصحيح، فقد قيل: إنهم مئتان وتسعة وثمانون شيخاً، وقيل: إنهم ثلاث مئة وثلاثة وأربعون شيخاً. وجملة من اتفق عليهم الشيخان خمسة وسبعون، والذين تفرد بهم

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٩١).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٤٣).

البخاري مئتان وثمانية وستون .

ومشايقه على خمس طبقات :

الطبقة الأولى : مَنْ حَدَّثَهُ مِنَ التَّابِعِينَ ، مثل مكِّي بن إبراهيم وغيره .

والثانية : مَنْ كَانَ فِي عَصْرِ هَؤُلَاءِ ، لَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ .

والثالثة : هِيَ الْوَسْطَى مِنْ مَشَائِقِهِ ، وَهُمْ مَنْ لَمْ يَلْقَ التَّابِعِينَ ، بَلْ أَخَذَ

عَنْ كِبَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ .

والرابعة : رَفَقَاؤُهُ فِي الطَّلَبِ وَمَنْ سَمِعَ قَبْلَهُ قَلِيلاً ؛ كَالذَّهْلِيِّ ، وَأَبِي

حاتم الرازي .

والطبقة الخامسة : قَوْمٌ فِي عِدَادِ طَلَبَتِهِ فِي السَّنِ وَالْإِسْنَادِ ، سَمِعَ مِنْهُمْ

لِلْفَائِدَةِ ، وَكَانَ يَقُولُ : لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُحَدِّثًا حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ ، وَعَمَّنْ

هُوَ مِثْلُهُ ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ^(١) .

وَأَمَّا عِدْدُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَخْرَجَ لَهُمْ ، فَمِئَةٌ وَوَاحِدٌ وَتِسْعُونَ صَحَابِيًّا مِنْ

بَيْنِ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ .

وَأَمَّا رِوَاةُ الْجَامِعِ عَنِ الْبَخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، فَكَثِيرُونَ ؛ يُحْكَمُ

عَنِ الْفَرَبْرِئِيِّ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعَ «الصَّحِيحَ الْجَامِعَ» مِنَ الْبَخَارِيِّ تِسْعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ ،

لَكِنْ الَّذِي وَصَّلَ إِلَيْنَا هَذَا «الْجَامِعَ» أَرْبَعَةٌ ؛ الْفَرَبْرِئِيُّ ، وَالنَّسْفِيُّ ، وَالنَّسَوِيُّ ،

وَالْبَزْدَوِيُّ .

أَمَّا الْفَرَبْرِئِيُّ : فَهُوَ - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ - ، نَسَبَةٌ إِلَى

(١) انظر : «هدي الساري» لابن حجر (ص : ٤٧٩) .

بلدة على طرف جيحون مما يلي بُخارى، واسمه: محمد بن يوسف بن مطر ابن صالح بن بشر، وكنيته: أبو عبدالله، ولد سنة مئتين^(١) وإحدى وثلاثين، واشتغل بطلب الحديث، فسمع من علي بن خشرم ببلدته «فَرَبْرِي»، ثم لازم البخاري، فسمع منه هذا الصحيح في ثلاث سنين، سمعه منه مرتين: مرة ببلدته سنة ثمان وأربعين، ومرة بـ «بُخارى» سنة مئتين واثنين وخمسين.

قالوا: أول من روى عنه هذا «الجامع»: أبو زيد الفاشاني، وآخرهم رواية عنه: أبو علي إسماعيل بن حاجب الكشاني.

ويروى عن الفَرَبْرِي أنه قال: سمع «الصحيح» من البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد غيري.

قال الحافظ ابن حجر: هذا قاله الفَرَبْرِي بحسب علمه، وإلا، فقد تأخر بعده بتسع سنين البزدوي، وروى «الجامع»^(٢).

وحكى الفَرَبْرِي عن أبي جعفر - ورَّاق البخاري - أشياء في «الصحيح» لم يسمعها من البخاري.

ونُسخةُ الفَرَبْرِي هي النسخة المشهورة في البلاد شرقاً وغرباً. وأما النَّسْفِي والنَّسَوِي والبَزْدَوِي، فقد ذكرت أحوالهم في مقدمة «مشارك الأنوار»، فليُراجع.

- ذِكْرُ ما قيل في مدح «الصحيح»:

قال أبو حيان - رحمه الله تعالى -:

(١) في الأصل: «مئة».

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩١).

أَسَامِعْ أَخْبَارَ الرُّسُولِ لَكَ الْبَشَرَى

لَقَدْ سُدَّتْ فِي الدُّنْيَا وَ[قَدْ] فُزْتُ فِي الْآخِرَى^(١)

هَلِ الدِّينُ إِلَّا مَا رَوَتْهُ أَكَابِرُ

لَنَا نَقَلُوا الْأَخْبَارَ عَنْ طَيِّبِ خُبْرَا

وَأَدَّوْا أَحَادِيثَ الرَّسُولِ مَصُونَةً

عَنِ الزَّيْفِ وَالتَّصْحِيفِ فَاسْتَوْجِبُوا الشُّكْرَا

وَإِنَّ الْبَخَارِيَّ الْإِمَامَ لَجَامِعُ

بِجَامِعِهِ مِنْهَا الْيَوَاقِيتُ وَالذُّرَا

عَلَى مَفْرَقِ الْإِسْلَامِ تَاجٌ مُرَصَّعُ

أَضَاءَ بِهِ شَمْساً وَنَارَ بِهِ بَذْرَا

وَبَحْرُ عُلُومٍ يَلْفِظُ الذُّرَّ لَا الْحَصَى

فَأَنْفُسُ بِهِ ذُرّاً وَأَعْظَمُ بِهِ بَحْرَا

تَصَانِيفُهُ نَوْرٌ وَنَوْرٌ لِنَاطِرِ

فَقَدْ أَشْرَقَتْ زَهْرَاءُ وَقَدْ أَيْنَعَتْ زَهْرَا

نَحَا سُنَّةَ الْمُخْتَارِ يَنْظِمُ سُنَّةَ

يُلَخِّصُهَا جَمْعاً وَيُخْلِصُهَا تَبْرَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «آخِرَى».

وقد بذل النَّفْسَ المَصُونَةَ جَاهِداً

فجاز لها بحراً وجاز لها بَرّاً

وَطُوراً عِراقِيّاً وطُوراً يَمَانِيّاً

وَطُوراً حِجازِيّاً وطُوراً أَتى مِصرَها

إلى أن حَوَى منها الصَّحِيحَ «صَحِيحُهُ»

فَوَافَى كِتَاباً قَدْ غَدَا آيَةً كُبْرَى

كِتَابٌ لَهُ مِنْ شَرْعِ أَحْمَدَ شِرْعَةٌ

مُطَهَّرَةٌ تَعْلُو السَّمَاكِينَ وَالنُّسْرَا

وقال بعض الفضلاء :

كَانَ الْبُخَارِيُّ حَافِظاً وَمُحَدِّثاً

جَمَعَ «الصَّحِيحَ» مُكَمَّلَ التَّخْرِيرِ

أَبْوَابُهُ أَبْوَابُ عِلْمٍ قَدْ حَوَتْ

فَقْهَهَا وَأَقْوَالَ مِنَ الْجُمْهُورِ

مِيلَادُهُ صِدْقٌ وَمُدَّةُ عُمْرِهِ

فِيهَا حَمِيدٌ وَانْقَضَى فِي النُّورِ

* * *

٤ - فصلٌ في بيان عادات الإمام البخاري في «صحيحه الجامع» :

وهذا الفصل من أهم الفصول الذي يجب حفظه ، وقد تتبعْتُ هذه العادات من الشروح المتعددة ، وأخذتها من المواضع المتفرقة ، وأوردتها مجموعةً لإفادة الطلبة .

فأقول : للمؤلف الإمام عاداتٌ في «صحيحه» ، بعضها متعلق بالإسناد ، وبعضها متعلق بالتفقه ، أما عاداته المتعلقة بالإسناد ونحوه ، فكثيرة تُعرف بالتأمل وإمعان النظر في كتابه .

١ - فمن عاداته : أنه لا يكرر الحديث بالإسناد الواحد ، بل يورده لمقتضى كل باب بإسناد آخر ، ومتى ضاق عليه المخرج ، يتصرف فيه بنوع [من] التصرف في الإسناد أو المتن ؛ كالوصل في موضع ، والتعليق في آخر ، وكالاتمام في موضع ، والاختصار في آخر ، ولا يورد الحديث بإسناد واحد ومتن واحد إلا نادراً ، وله نيفٌ وعشرون حديثاً بإسناد واحد ومتن ، ذكرناها في «المشارك»^(١) .

(١) جاء على هامش الأصل :

أولها : حديث ابن مغفل في جرابِ الشَّحم ، أورده في : «الخمسة» ، و«الذَّبائح» .

ثانيها : حديث سهل في نحر البُدن ، أورده في : «الحج» .

ثالثها : حديث أنس في أم حارثة في : «المغازي» ، و«الرفاق» .

رابعها : حديثه في قصة الرجلين معهما مثل المصباحين في : «الصلاة» ، و«علامات النبوة» .

خامسها : حديثه في الاستسقاء ، في : «الاستسقاء» ، و«مناقب العباس» .

وللبخاري في إيراد الحديث مكرراً سبعة أغراض :

الغرض الأول: إزالة الشبهة عن الناقلين، وذلك حيث روى الحديث

= سادسها: حديث أبي بكرة: «إذا التقى المسلمان سيفيهما» في: «الإيمان»، و«الديات».

سابعها: حديث أبي جحيفة في الصحيفة في: «الديات».

ثامنها: حديث حذيفة في الأمانة في: «الرقاق»، و«الفتن».

تاسعها: حديث أبي هريرة في قصة رجل من أهل البادية في: «الحرث والمزارعة»، و«التوحيد».

عاشرها: حديث عمر في أموال بني النضير في: «الجهاد»، و«تفسير سورة الحشر».

حادي عشرها: حديث أبي هريرة في اغتسال أيوب في: «الأنبياء»، و«التوحيد».

ثاني عشرها: حديثه في «لا يفتسم ورثتي» في: «الوصايا»، و«الخمس».

ثالث عشرها: حديث عبدالله بن عمر في قتل المعاهد في: «الجزية»، و«الديات».

رابع عشرها: حديث أبي سعيد في: «الستر في الصلاة»، و«بدء الخلق».

خامس عشرها: حديث أبي هريرة في حفظ الزكاة في: «الوكالة»، و«فضائل القرآن».

سادس عشرها: حديث عدي في شكوى العيلة في: «الزكاة»، و«علامات النبوة».

سابع عشرها: حديث أنس في يوم أحد في: «الجهاد»، و«المغازي».

ثامن عشرها: حديث أبي موسى في رؤيا الهجرة في: «علامات النبوة»، و«المغازي»، و«تعبير الرؤيا».

تاسع عشرها: حديث ابن عباس: «هذا جبريل» في: «المغازي» في بابين.

العشرون: حديث جابر في إحرام علي في: «الحج»، و«المغازي».

الحادي والعشرون: حديث عائشة في المستحاضة في: «الحيض»، و«الاعتكاف».

الثاني والعشرون: حديث أبي هريرة في تفسير التوراة في: «الاعتصام»، و«التوحيد».

بعض الرواة تامّاً، وبعضهم مختصراً، فيرويه البخاري كما جاء مطوّلاً ومختصراً؛ لإزالة الشبهة عن ناقله.

الغرض الثاني: بيان اختلاف ألفاظ الرواة، وذلك حيث اختلفت عبارة الرواة، فحدّث راوٍ بحديث فيه كلمة محتملةٌ معنى آخر، فيورده المؤلف بطرقه إذا صح على شرطه، ويُفرد لكل لفظةٍ باباً مفرداً، وفي الصحيح من هذا النوع أبواب متعددة، وهذا من أهم المواضع بالمعرفة.

والغرض الثالث: ترجيح أمر من الأمرين المتعارضين، وذلك حيث إن الحديث إذا تعارض فيه الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، وترجّح عنده الوصل والرفع، فاعتمده، وأورد الإرسال والوقف منها على أنه لا تأثير لهما عنده.

والغرض الرابع: دفع توهم الزيادة في الإسناد، وذلك حيث زاد بعض الرواة رجلاً في الإسناد، وكان ذلك بحيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه عن آخر، ثم لقي آخر، فحدثه به، وكان يروي ذلك الراوي على الوجهين، فيورد البخاري الإسناد على الوجهين؛ لإزالة توهم الزيادة في الإسناد.

الغرض الخامس: تصريح السماع، وذلك حيث يورد الحديث المعنعن، ثم يورده من طرق أخرى صرح فيها الراوي بالسماع، وذلك لاشتراطه ثبوت اللقاء.

الغرض السادس: إخراج الحديث عن حدّ الغرابة، وقد يعتقده من ليس من أهل الصنعة الحديثية تكراراً.

والغرض السابع: بيان طرق الحديث، وذلك حيث اشتمل الحديث على معانٍ، وله طُرُق، فيورده المؤلف في كل باب من طريق غير الطريق الأول^(١).

٢ - ومن عاداته: اختصاره الحديث، ويكون له في ذلك أغراض، وغالباً يفعل ذلك إذا كان الحديث موقوفاً، فيه شيء قد حَكَم برفعه، فيقتصر على الجملة المحكوم برفعها، ويحذف الباقي؛ لعدم تعلقه بموضوع كتابه، وهذا من أخفى المواضع.

مثاله: ما أخرجه في «العِتق» من حديث ابن مسعود: «إن أهل الإسلام لا يسيئون، وإن أهل الجاهلية [كانوا] يسيئون»^(٢)، هذه الجملة قطعة من حديث طويل، وهو أنه: جاء رجل إلى ابن مسعود، فقال: «إني أعتقت عبداً لي سائبةً، فمات، وترك مالا، ولم يدع وارثاً، فقال: إن أهل الإسلام لا يسيئون، فأنت ولي نعمته، فلك ميراثه، وذكر الحديث»^(٣).

اقتصر البخاري على الجملة المرفوعة، وحذف الباقي؛ لأنه كان موقوفاً لا تعلق له بالباب^(٤).

(١) اختصر المؤلف هذه الأغراض السبعة من كلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ١٥).

(٢) رواه البخاري (٦٣٧٢).

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٢٢٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٤٢٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٨٧٩)، وغيرهم عن هُزَيْل بن شُرْحَيْل.

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٦).

٣ - ومن عاداته : تقطيعه الحديث ؛ وذلك حيث كان الحديث مشتملاً على جُمْلٍ متعددةٍ لا تتعلق إحداها بالأخرى ، فالبخاري يقطع الحديث ؛ ويخرج كلَّ جملة في باب مستقل ؛ فراراً من التطويل ، وربما بسط ، فساقه بتمامه .

وقد صنّف العلامة محمد بن طاهر المقدسي كتاباً لطيفاً سماه : «جوابُ الْمُتَعَنِّتِ» ، ردّ فيه على من اعترض على المصنف بأنه يكرر الحديث ، ويختصره ، ويقطّعه ، وأجاد^(١) .

٤ - ومن عاداته : أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد ، فإن اللفظ يكون للآخر .

٥ - ومن عاداته : أنه إذا تحول من إسناد إلى إسناد ، ساق المتن على لفظ الثاني^(٢) .

٦ - ومن عاداته : أنه يُكثّر ذكر المتابعات ، ومتابعاته أشكّل من متابعات غيره من المصنفين ، ووُجد أنه لا يذكر المتابع عليه - غالباً - ، فلا يعرف ذلك إلا من عرف طبقات الرواة ومشاركتهم في لقاء الشيوخ .

٧ - ومن عاداته : أنه يختار من الأسانيد العوالي ، وأعلى ما عنده من الإسناد : الإسناد الثلاثي ، وله في «صحيحه» من هذا القسم نيّفٌ وعشرون حديثاً ، أكثرها عن المكي بن إبراهيم ، وبعضها عن الضحّاك بن مخلد ، وبعضها عن خلاد بن يحيى ، وأطول ما عنده من الأسانيد : الإسناد التساعي ، وله من

(١) انظر : «هدي الساري» لابن حجر (ص : ١٥) .

(٢) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (٤ / ٢٧) .

هذا القليل حديثٌ واحدٌ يُعَدُّ أطول سنداً، وهو في باب: يأجوج ومأجوج من كتاب: الفتن^(١).

٨ - ومن عاداته: أنه يختار من الأسانيد ما هو موصوف بأصح الأسانيد؛ كمالكٍ عن نافع عن ابن عمر، أو الزهري عن سالم عن أبيه، أو النخعي عن علقمة عن ابن مسعود، أو الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده، أو عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة.

٩ - ومن عاداته: أنه لا يفرّق بين التحديث، والإخبار، والإنباء، والسماع، وقد عقد لعدم الفرق باباً في «الصحيح» في كتاب: العلم، وهو مختارٌ معظم أهل الحجاز والكوفة، وذهب بعضهم إلى الفرق، وإليه مال صاحبه مسلم بن الحسين في «صحيحه».

١٠ - ومن عاداته: أنه يذكر نسب الراوي ووطنه إذا أبهمه الراوي.

١١ - ومن عاداته: أنه ينقل الحديث من صحائف التابعين عن الصحابة، فسلكت مسلم في «صحيحه»: أنه يشير إلى ما سيق من الحديث الذي أورده، فيقول في صحيفة همّام: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ومسلكت المصنّف في مثل ذلك: أنه يذكر الحديث الأول من الصحيفة، ثم يذكر ما يريد ذكره، كما قال في صحيفة أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ»، وبإسناد قال: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٧١٦) عن زينب بنت جحش - رضي الله عنها -.

(٢) رواه البخاري (٢٣٦).

١٢ - ومن عاداته: أنه قد يذكر الواو قبل قوله: «حدثنا»، فيقول:

«وحدثنا». وله في «صحيحه» في نحو ذلك حديث واحد، ولمسلم في كتابه جملة كثيرة من نحو ذلك.

ولا بُدَّ من إيداء النكتة في ذلك، ولم أرَ من الشُّراح من نَبَّهَ عليها، وطالما كنت أتبع هذا، فما وقفت عليه، ثم سألت من لاقيتُ من المحدثين والفقهاء عن ذلك، فما أوقفوني على شيء يشفي الصدر، بل كثيرٌ منهم كان يضحك مني! فكأنه كان يعدُّ السؤالَ عبثاً، حتى كتبت مرةً إلى أنور الشاه الديوبندي، فأحال إلى مقدمة «شرح النووي»، ولم أرَ إلى الآن في مقدمته ولا في «شرحه» أثراً من ذلك، ثم لاقيته فسألته، فأجاب بأنه لا يُسأل عن نكّات كلام المؤلفين، وإنما يُسأل عن نكّات القرآن، فتعجبتُ من جوابه وبقيت متحيراً! والذي سمعت من أفواه المشايخ الذين استفدتُ منهم لا يطمئن إليه قلبي، وإن كان بعضهم أجودَ كلاماً من بعض.

قال بعضهم: هذه الواو واوٌ عطفٍ على ما قبله، وهذا باطلٌ؛ فإن المؤلف كثيراً ما يذكر هذه الواو على حديثٍ لا يكون له تعلقٌ بما قبله.

وقال بعضهم: هي للعطف على محذوف؛ تقدير الكلام: أجازنا وحدثنا.

وقال بعضهم: هي للعطف على مرويات الشيخ، وإيضاحه: أنه كان للمؤلف عن شيخ - مثلاً - مئةٌ حديثٍ في مجلس واحد من المجالس، فأراد المؤلف أن يروي حديثاً واحداً منها، غيرَ الحديث الأول، فيأتي بالواو للإشارة إلى ذلك، وقد أبدى بعضهم - هاهنا - احتمالات أخرى لا طائل تحتها.

ثم وجدت في «شرح العيني على البخاري» أنه قال: هذه الواو واوٌ

افتتاح^(١)، وقد يفعل المصنّفون ذلك، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

١٣ - ومن عاداته : أنه يترجم لشيء ، ثم يذكر فيه حديثاً كما سمعه من شيخه جملةً ؛ لتضمّنه موضع الدلالة المطلوبة منه ، وإن لم يكن باقية مقصوداً له ؛ كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة من كتاب : الجهاد^(٢) ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة .

١٤ - ومن عاداته : إيراد المعلّقات ، وله في إيرادها أغراضٌ ومقاصد ؛ كالاستشهاد ، والتقوية ، أو بيان الاختلاف ، أو غير ذلك .

هذه عادات البخاري فيما يتعلق بالإسناد .

وأما عاداته فيما يتعلق بالتفقه ونحوه :

فاعلم أنه - رحمه الله تعالى - قد التزم في «جامعه» - مع تخريج الأحاديث الصحيحة المسندة - استنباط الفوائد الفقهية ، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون الحديثية معاني كثيرة ، وأحكاماً عديدة ، فهذا أكبر همّه ، وجُلُّ مقصده ، ولذلك تراه يستنبط من الحديث الواحد مسائل كثيرة ، فيفرّقها في الأبواب . ويعتني بالآيات القرآنية ، فيستشهد بها ، وينزع منها الأحكام البديعة بأنواع من الدلائل الأصولية .

ويأتي بالموقوفات على الصحابة والتابعين ؛ إشارة منه إلى ترجيح ما ذهب إليه ، أو بيان الاختلاف ، أو لغرض الردّ ، ويخلي كثيراً من الأبواب عن

(١) انظر : «عمدة القاري» للعيني (٢٠٧ / ٣) .

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٧) و(٣٤٤٣) .

الحديث المسند، ويكتفي بالمعلق.

ويورد في كثير من الأبواب أحاديث، وفي بعضها حديثاً واحداً، وفي بعضها آية فقط، وفي بعضها لا شيء، وغير ذلك من الأمور البديعة. فأودع في تراجم أبواب «صحيحه» سر الاستنباط، وفرّق فيها علماً كثيراً، وأموراً غامضة، فلذلك حيّرت تراجمه الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، واشتهر عند جمع من فضلاء الفقهاء، وكُملاء المحدثين: فقه البخاري في تراجمه^(١).

وما أحسن ما قال القائل:

أعيا فحول العلم حلّ رموز ما^(٢)

أبداه في الأبواب من أسرار

فازوا من الأوراق منه بما جنّوا

منها ولم يصلوا إلى الأثمار

ما زال بكراً لم يفضّ ختامه

وعُراه ما حُلّت عن الأزار

حُجبت معانيه التي أوراقها

ضربت على الأبواب كالأستار

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٣).

(٢) في الأصل: «رموزها».

مِنْ كُلِّ بَابٍ حِينَ يُفْتَحُ بَعْضُهُ

يَنْهَارُ مِنْهُ الْعِلْمُ كَالْأَنْهَارِ

لَا غُرُؤَ إِنْ أُمْسَى الْبَخَارِيُّ لِلوَرَى

مِثْلَ الْبَحَارِ لَمَنْشَأَ الْأَمْطَارِ

خَضَعَتْ لَهُ الْأَقْرَانُ فِيهِ إِذَا بَدَا

خَرُّوا عَلَى الْأَذْقَانِ وَالْأَكْوَارِ

اعلم أن جملة تراجم أبوابه منقسمة إلى : ظاهرة، وخفية؛ فالخفية هي غاية غرض البخاري، ومن عاداته المعروفة أنه يؤثر الخفي على الجلي، ومن هنا يُشكّل على الطلبة بيان وجه مناسبة الحديث بالباب، ويتعسر عليهم الجمع بين الترجمة والحديث، ويزول الإشكال والتعسر عند إمعان النظر والتأمل التام، إلا في مواضع قليلة.

وقد ذكر الإمام الحافظ أبو الوليد الباجي في كتابه في رجال البخاري، عن الحافظ أبي ذر الهروي: أنه قال: حدثنا أبو الحسن المستملي، قال: استنسخت كتاب البخاري من أصله الذي عند الفربري، فرأيت أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، فيها تراجم لم يُثبت بعدها شيء، وأحاديث لم يُترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال الباجي: ومما يدل على صحة ذلك: أن رواية المستملي، والسرّحسي، والكشميهني، وأبي زيد المرؤزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم استنسخوها من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كل واحد

منهم، فيما كان في طرّة، أو رقعة مُصَافَة أنه من موضع، فأضافها إليه، ويبين ذلك: أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث^(١).

قال الحافظ ابن حجر: هذه قاعدة حسنة، يُفزع إليها حيث يتعسر الجمعُ بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة^(٢).

١٥ - هذا ومن عادة البخاري: أنه يعقد الترجمة، ثم يذكر فيها الآية أولاً، ثم يذكر فيها حديثاً مرفوعاً متصلاً ثانياً، ثم يذكر فيها أثراً عن صحابي، أو فتوى تابعي، وهذا يُفعل كثيراً، وهذا لازم للمجتهد، ولكن مع ذلك لا يتعرض لطريق الاستدلال والاستنباط، بل يترك ذلك لتدبّر أهل العلم بعده. وتارة يعقد الترجمة، ثم يذكر فيها آية، ثم يذكر حديثاً معلقاً أو أثراً، وهذا أيضاً كثير، ويكتفي على ذلك، إمّا لأنه لا يجد حديثاً مسنداً على شرطه، وإمّا لقصد التمرين؛ لكونه ذكره مسنداً في موضع آخر من كتابه، أو لكونه يرشد الطالب إلى تتبع الحديث.

١٦ - ومن عاداته: أنه يعقد الترجمة بالآية، ويكتفي على ذلك، فكأنه يشير إلى أن هذه الترجمة دعوى دليلها معها، وهذا قليل جداً.

١٧ - ومن عاداته: أنه يعقد الترجمة، ويذكر فيها حديثاً مسنداً فقط، وهذا هو الأكثر من عاداته في كتابه.

١٨ - ومن عاداته: أنه يعقد الترجمة، ثم يكتفي على إيراد الأثر فيها، وهذا أقل قليل.

(١) انظر: «التعديل والتجريح» للباجي (١ / ٣١٠).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٨).

وفي مثل هذا يقال : إنه لم يجد دليلاً على الترجمة على شرطه، أو وجده، إلا أنه ذكره في موضع آخر من «صحيحه»، فقصد التمرين، أو اختَرَمَتْهُ المنية قبل أن يورد فيها دليلاً مرفوعاً.

١٩ - ومن عاداته : أنه يعقد الترجمة، ولا يذكر فيها شيئاً؛ فيحملها الشُّراح على سهو الناسخين، أو على سهو المؤلف الإمام، أو على عدم تيسر إرادته.

ويقال أيضاً : يختاره المصنف عمداً مع قلته جداً؛ لكون الدليل مذكوراً قبل الترجمة أو بعدها، قريباً أو بعيداً، فيحيل إليه؛ تشحيذاً للأذهان، والله تعالى أعلم.

٢٠ - ومن عاداته : أنه يعقد الباب بلا ترجمة، فأبدى الشُّراح في مثل هذا احتمالات؛ وأحسنُ أَعذارهم : أنه كالفصل من الباب السابق، وقد يكون دفعاً للاعتراض، أو توجيهاً للحديث المذكور في الأبواب السابقة، وقد يكون إرشاداً للطالب إلى استخراج الأحكام بشرط أن يكون مناسباً للأبواب السابقة.

٢١ - ومن عاداته : أنه يعقد الباب، وتكون لفظة (الباب) مكان قول المحدث : (وبهذا الإسناد)، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد.

مثاله : باب : ذكر الملائكة، من كتاب : بدء الخلق، وأورد فيه نحواً من ثلاثين حديثاً، وأطال الكلام فيه حتى أخرج حديثَ تعاقبِ الملائكة برواية شعيب عن أبي الزناد، عن أبي هريرة^(١)، ثم قال : «باب : إذا قال أحدكم : آمين».

(١) حديث رقم (٣٠٥١).

ثم أخرج حديث عدم دخول الملائكة بيتاً فيه صورة^(١)، ثم ذكر ما ليس فيه ذكر التأمين، فهذا الباب بمنزلة قول المحدث: (وبهذا الإسناد).

٢٢ - ومن عاداته: أنه يعقد الباب، وتكون لفظة (الباب) بمنزلة قول المصنّف على الفائدة المهمة لفظة (تنبيه) أو (فائدة) أو (قف)، وذلك حيث يجمع في الباب أحاديث كثيرة، كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد منها فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة (الباب)، وليس غرضه أن الباب السابق قد انقضى بما فيه، وجاء الباب الآخر برأسه.

مثاله: قوله في بدء الخلق: باب: قول الله تعالى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]. وأورد فيه أحاديث، ثم قال: باب: خير مال المسلم غنم، ثم أخرج ذلك الحديث^(٢).

ثم أورد حديث الفخر والخيلاء في أهل الخيل^(٣).

ثم ذكر ما ليس فيه ذكر الغنم، فكأنه أعلم بالحديث - مع دخوله في الباب السابق - [أن] فيه فائدة أخرى من منقبة الغنم.

٢٣ - ومن عاداته: أنه لا يعيد الترجمة في «صحيحه» إلا إذا كانت الترجمة ذات شقين؛ كقوله: باب: أداء الخمس من الإيمان، أورده في: الإيمان، والخمس.

(١) حديث رقم (٣٠٥٢).

(٢) رقم (٣١٢٤).

(٣) رقم (٣١٢٥).

وكقوله: باب: شهادة المرضعة، أورده في: الرضاع، والشهادات، وله عدة تراجم على هذه الطريقة.

٢٤ - ومن عاداته: أنه يَبُوبُ بلفظ إحدى الروايات، ثم يورد الحديث بلفظ آخر يرشد الطالب إلى تتبع الروايات في الباب، وإلى استخراج اللفظ الذي بُوِبَ به.

٢٥ - ومن عاداته: أنه أحياناً يجعل الدليل معطوفاً على الأمر المستدل له؛ كقوله: باب: فضل الوضوء، والغرّ المحجّلين، وقوله: باب: رزق الحكام والعاملين عليها.

٢٦ - ومن عاداته: أنه أحياناً يترك الإنشاء في الترجمة؛ اعتماداً منه على ما في أحاديث الباب، ذكرها؛ كقوله في الاعتصام: باب.

٢٧ - ومن عاداته: أنه يترجم بلفظ حديث ليس على شرطه، أو بلفظ يومي إلى معناه، ثم يورد في الباب حديثاً شاهداً له يؤدي معناه بأمر ظاهر أو خفي.

مثاله: باب: الأمراء من قريش، وهذا لفظ حديث ليس على شرطه. ثم أورد في الباب حديث «لا يزال هذا الأمر في قريش»^(١) يؤدي معناه^(٢).
٢٨ - ومن عاداته: أنه يترجم بمذهبٍ ذهب إليه ذاهبٌ من قبله، ويذكر

(١) رقم (٦٧٢١) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

وفي الأصل: «لا يزال والٍ من قريش»، وهذا حديثٌ رواه الحاكم في «المستدرک» (٦٠٣/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٣٤)، عن الضحاك بن قيس رضي الله عنه.

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٤).

في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة، فيكون في الجملة شاهداً له من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب، وفي مثل هذا يقول البخاري: باب: من قال كذا.

وقد يترجم بمذهب بعض الناس، أو من كاد يذهب إليه بعضهم، أو يترجم بحديث لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب أو الحديث، إما بعموم، أو غير ذلك^(١).

٢٩- ومن عاداته: أنه إذا توقّف في شيء، ترجم عليه بترجمة مبهمة، كأنه ينه على طريق الاجتهاد، وفي مثل هذا يقول المصنّف: باب: يفعل كذا.

٣٠- ومن عاداته: أنه كثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام، وذلك حيث لا يتّجه به الجزم بأحد الاحتمالين، ومراده: ما يفسره بعد من إثبات الحكم أو نفيه، أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد الاحتمالين أظهر، وغرض المؤلف الإمام: أنه يُبقي للناظر مجالاً، وينبّه على أن هاهنا مجالاً وتعارضاً.

٣١- ومن عاداته: في موضع الاختلاف مهما صدر من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره.

٣٢- ومن عاداته: أنه يورد الأدلة المتفق عليها، والمختلف فيها.

٣٣- ومن عاداته: أنه يترجم لأمرٍ ظاهره قليل الفائدة، ولكنه إذا تحققه المتأمل، استفاد؛ كقوله: باب: قول الرجل: ما صلينا، فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك^(٢).

(١) انظر: «هدي الساري» (ص: ١٤).

(٢) المرجع السابق.

وأكثرُ ذلك تعقُّباتٌ وتنكيّاتٌ على ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في تراجم «مصنّفَيْهِما»؛ إذ شواهد الآثار تُروى فيهما، ومثل هذا لا يتّضح إلا على من مارسَ هذين الكتابين^(١).

٣٤- ومن عادته: أنه كثيراً ما يترجم بأمر يختصُّ ببعض الوقائع، لا يظهر في بادئ الرأي، وذلك حيث يكون للأمر جهتان؛ جهةٌ تقتضي تركه، وجهةٌ تقتضي فعله^(٢).

٣٥- ومن عادته: أنه يذهب في كثيرٍ من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال؛ من إشارة طرق الحديث، وربّما يتعجبُ الفقيه من ذلك؛ لعدم ممارسته لهذا الفن، ولكنَّ أهل السير لهم اعتناءٌ شديدٌ بمعرفة تلك الخصوصيات.

٣٦- ومن عادته: أنه كثيراً ما يستخرجُ الآدابَ المفهومةَ بالعقل من الكتاب والسنة، بنحوٍ من الاستدلال والعاداتِ الكائنة في زمان النبي ﷺ، ومثل هذا لا يدركُ حُسْنَه إلا مَنْ مارسَ كُتُبَ الآدابِ، وأَجَالَ عقله في ميدانِ آدابِ قومه، ثم طلب لها أصلاً من الكتاب والسنة.

٣٧- ومن عادته: أنه يقصد التمرين على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالبَ الحديث إلى هذا النوع.
مثاله: ذكر الصَّوْغ في باب: ذكر الخِيَّاط^(٣).

(١) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للدهلوي (ص: ٤).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٤).

(٣) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للدهلوي (ص: ٤).

٣٨ - ومن عادته: أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها؛ ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها.

مثاله: باب: خروج النساء إلى البراز، جمع فيه حديثين مختلفين.

٣٩ - ومن عادته: أنه إذا تعارضت عنده الأدلة، ويكون عنده وجه التطبيق بينهما، يحمل كل واحد على مَحْمَلٍ صحيح، فيترجم بذلك المحمل إشارة إلى وجه التطبيق.

مثاله: باب: خوف المؤمن أن يحبط عمله، وما يُحذر من الإصرار على التقاتل والعصيان^(١).

٤٠ - ومن عادته: أنه إذا وقع بين الحديثين تعارض، يدفعه بعقد البايين.

مثاله: باب: لا نكاح إلا بولي، وباب: لا نكاح إلا برضاها؛ فإنه لما وقع التعارض في الظاهر بين حديث «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(٢)، وبين حديث: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا»^(٣)؛ دَفَعَهُ بعقد هذين البايين، وأشار إلى أنه ليس للمرأة أن تُنكِحَ نفسها بغير ولي، وليس للولي أن يزوجه بغير رضاها، فكان حديث: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» محمولاً على أنه يجب للولي أن يتكشَّف رضاها، فإن رضيت، يزوجه، وإلا، فلا.

٤١ - ومن عادته: أنه يذكر في الباب حديثاً لا يدل هو بنفسه على

(١) المرجع السابق.

(٢) رواه أبو داود (٢٠٨٥)، وابن ماجه (١٨٨١)، وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (١٤٢١) عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

الترجمة أصلاً، ولكنْ يكون له طُرُق، وفي بعض طُرُقه يكون ما يدل عليها إشارةً أو عموماً، فيشير إليه المؤلف بذكر أصل الحديث، وإلى أن له أصلاً صحيحاً يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا يَنْتَفِعُ به إلا المَهَرَّة من المحدثين المطلعين على طُرُق الأحاديث والفاظِها.

٤٢ - ومن عاداته: أنه يترجم بمسألة، ويأتي لإثباتها حديثاً مختصراً عن صحابي يكون على شرطه، ولا يكون فيه ذكرُ المسألة المترجم بها صراحةً، ولكن يشير بذكر هذا الحديث المختصر عن صحابيٍّ معيَّن إلى حديثٍ آخر عنه، تكون المسألة فيه مذكورة صراحة، لكن لا بدّ أيضاً من أن يكون في الحديث المختصر إشارةٌ إلى إثبات المسألة.

مثاله: باب: طول القيام في صلاة الليل، أوردَ فيه حديثَ حذيفة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ [مِنَ اللَّيْلِ]، يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ»^(١)، فهذا الحديث ليس فيه ذكرُ طول القيام، لكنْ روى عن حذيفة حديثاً آخرَ طويلاً، وفيه: أنه صلى مع النبي ﷺ، فافتتح بسورة البقرة حتى قرأ سورة النساء وآل عمران، ففي هذا الحديث ذكرُ طول القيام، وفي الحديث المختصر إشارةٌ إلى الطول أيضاً، وذلك من لفظ القيام الوارد فيه، ومن اهتمام النبي ﷺ للقيام بالسواك؛ فإنه يدل على أنه كان يطيل القيام.

٤٣ - ومن عاداته: أنه يستنبط الأحكام بعموم الإضافة.

مثاله: بابٌ: إذا فاتته العيد، يصلي ركعتين، وكذلك النساء، ومن كان في البيوت والقرى، أورد فيه حديثاً عن النبي ﷺ، وهو: «هَذَا عِيدُنَا أَهْلَ

(١) رقم (١٠٨٥).

الإِسْلَام»^(١)، وفي رواية: «فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ»^(٢)، استنبط البخاري من عموم إضافة النبي ﷺ العيد إلى أهل الإسلام، حتى يدخل فيه النساء وأهل القرى ومن كان في البيوت، مشروعية الصلاة للنساء وأهل القرى والبيوت.

٤٤ - ومن عاداته: أنه يَسْتَدِلُّ لجواز الأمر بعموم الألفاظ.

مثاله: باب: بيع المُدَبَّر^(٣)، أورد فيه حديثين عن زيد بن خالد، وأبي هريرة: أنهما سمعا رسول الله ﷺ يُسأل عن الأمة تزني ولم تُحصَن، فذكر الحديث، وفيه: «ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ بَيْعُوهَا - بعد الثالثة أو الرابعة»^(٤)، فاستنبط منه البخاري جواز بيع المُدَبَّر من عموم لفظ الأمة، فإنه يشمل المُدَبَّرَةَ وغيرها.

٤٥ - ومن عاداته: أنه يستنبط المسألة من حديث الباب، ويثبتها فيه، لكن مع ضمِّ مقدمة خارجية مسلمة عند المجتهدين.

مثاله: باب: ما يُستخرج من البحر، أورد في هذا الباب أن الخمس ليس فيما يخرج من البحر، وأورد فيه الآثار عن الصحابة والتابعين، ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة المُسْتَسْلِفِ، وفيه ذكر: أن الدائن أخذ خشبة من البحر حطباً لأهله، فنشر الحطب، فوجد المال.

(١) رواه أبو داود (٢٤١٩)، والترمذي (٧٧٣)، والنسائي (٣٠٠٤)، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه بلفظ: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام...».

(٢) رواه البخاري (٩٤٤) و(٣٣٣٧) عن عائشة - رضي الله عنها -.

(٣) المُدَبَّر: هو العبد الذي سيصبح حراً بعد موت مالكه.

(٤) رقم (٢١١٨).

فالحديث بظاهره يدل على أنه لا يلزم شيء من الخمس فيما يخرج من البحر، لكن إذا ضُمَّ ذلك بمقدمة خارجية، وهي: أَنَّ شَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرَعَ لَنَا، ما لم ينكره شارعنا - عليه الصلاة والسلام - .

٤٦ - ومن عادته: أنه أحياناً يستخرج حُكْم الترجمة من أحاديث متعددة يوردها في الباب .

مثاله: باب: هل على من لم يشهد الجمعة غُسلٌ من النساء والصبيان وغيرهم؟ أورد فيه [أثر] ابن عمر: «إِنَّمَا الْغُسْلُ عَلَى مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ» . ومن آخر ما أورد فيه: حديث عمر: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»، وهذا الحديث بظاهره لا تعلُّق له بحكم المسألة المترجمة، لكن إذا جُمع حديثُ عمرَ هذا بحديثه قبله: «اِذْنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ»، ويَحْمَلُ هذا المطلقُ على ذلك المقيَّد بالإذن بالليل لِصَرَفِ أَنَّهُنَّ غَيْرُ مَأْذُونَاتٍ بِالنَّهَارِ، فثبت بهذا أنه لا يجب عليهن الجمعة، فإذا جُمع هذا بأثر ابن عمر المذكور، ثبت به أنه ليس عليهن غُسل الجمعة .

ومثاله الآخر: باب: الصدقة قبل العيد، أورد فيه حديث أبي سعيد: كنا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، فهذا الحديث بظاهره لا تعلُّق له بالترجمة، لكن إذا ضُمَّ بالحديث الذي قبله، وهو حديث ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ، يظهر تعلُّقه بالباب؛ فإن ظاهره يقتضي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ، ومعلومٌ أَنَّ الصَّحَابَةَ مَا كَانُوا يَخَالِفُونَهُ فِي الْأَمْرِ، فَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ مُرَادَ أَبِي سَعِيدٍ بِقَوْلِهِ: كُنَّا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ: إِخْرَاجُهُ قَبْلَ الْعِيدِ .

وفي الأصل أشار البخاري في هذا الباب إلى مسألة أصولية، وهي حَمْلُ المطلق على المقيّد، وقيل: تعلُّقه من قوله: «يوم الفطر»؛ لأن أصل الفطر: الابتداء، عند أهل اللغة، وإلى هذا أشار العلامة العيني - رحمه الله تعالى -^(١).

٤٧ - ومن عاداته: أنه يستنبط المسائل باصطلاحات الأصول؛ كدلالة النص، وعبرة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص، وعموم النص، وأحياناً يستنبط بحمل النظير على النظير، وبقياس العلة، وقياس الدلالة، وأمّا قياس الطرد، وقياس الشبه، [و] الاستحسان، فلا يقول بها البخاري، ولا يستنبط بها المسائل.

أمّا مثال دلالة النص، فقوله: باب: الاستماع في الخطبة، أورد فيه حديث أبي هريرة في وقوف الملائكة على أبواب^(٢) المساجد لكتابة الداخلين، وفيه: «فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، طَوَّأُوا صُحُفَهُمْ، وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ»، ومقصوده: أن هذا الحديث يدل على أن الملائكة يستمعون الذكر والخطبة، فهذا يدل بدلالة النص على أن المسلمين يستمعون الذكر بالطريق الأولى.

وأمّا مثال الاستنباط بقياس العلة، فقوله: باب: فضل صلاة الفجر في جماعة، أورد فيه الحديث الدالّ على فضل من ينتظر الصلاة حتى يصليها من الذي يصلي ثم ينام، وهذا الحديث دالٌّ على فضل صلاة العشاء بجماعة دون الفجر، لكنّ البخاري استنبط منه فضل صلاة الفجر بقياس العلة، وذلك لأنه لمّا ثبت بالحديث المذكور الأجْرُ لمن ينتظر جماعة صلاة العشاء للمسقة،

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١٣٦/٢٤).

(٢) في الأصل: «باب».

ومعلومٌ أن المشقة في الفجر مع الجماعة أزيد، عُلِمَ أن أجرها أوفرُ.

٤٨ - ومن عاداته: أنه يتمسك بالمُطلقات تمسك غيره من المجتهدين بالعمومات^(١).

٤٩ - ومن عاداته: أنه كثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآيات من الأحاديث، فيكون كقول الفقيه: المراد [بهذا] العامُ الخصوصُ، أو بهذا الخصوص العموم، ونحو ذلك^(٢).

وهذا الموضع مُعظمٌ ما يشكّل من تراجم البخاري، ومثُلُ هذا لا يُدرك إلا بفهمٍ ثاقبٍ، وقلبٍ حاضرٍ، ويفعلُ هذا تشحيذاً للأذهان، وربما يفعل ذلك حيث يذكر الحديث المفسّر بذلك مقدّماً أو متأخراً، فيشير إليه.

٥٠ - ومن عاداته: أنه يترجم بلفظٍ فيه احتمالٌ أكثر من معنى واحد، فيُعَيِّن أحدَ الاحتمالين بالحديث، وقد يكون الإجمال في الحديث، والتعيين في الترجمة، فكأنه يشير إلى أن الترجمة تأويلُ الحديث.

٥١ - ومن عاداته: أنه يترجم لأجل الاستدلال بحديث الباب، وأحياناً يجعل الترجمة كالشرح لحديث الباب، ويبين بها مجمل حديث الباب؛ مثلاً: يكون حديث الباب مُطلقاً قد عُلِمَ تقييده بأحاديثٍ أُخَر، فيأتي بالترجمة مقيدة لا يستدل عليها بالحديث، بل ليبين أن مجمل الحديث هو المقيد، فصارت الترجمة كالشرح لحديث الباب.

٥٢ - ومن عاداته: أنه كثيراً ما يذكر بعد الترجمة آثاراً لأدنى خاصيةٍ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٣١٣).

(٢) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للدهلوي (ص: ٥).

بالباب، وكثير من الشُّرَاح يجعلون الآثار والأحاديث دلائل لما في الترجمة، فيأتون بتكلفات لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال؛ عدُّوه اعتراضاً على صاحب «الصحيح»، والاعتراضُ في الحقيقة متوجَّهٌ عليهم حيث لم يفهموا المقصود.

وأيضاً كثيراً ما يكون لظاهر الترجمة معنى، فيحملون الترجمة عليه، والحديث لا يوافقه، فيعدُّون ذلك اعتراضاً وإيراداً على صاحب «الصحيح»، مع أنه قصدَ معنى يوافقه الحديث قطعاً، وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا، لكنَّ تطبيقَ الحديث به يحتاج إلى فضل تدقيق، فكثيراً ما يغفلون عنه، ويعدُّونه اعتراضاً، قاله السُّنْدِي - رحمه الله تعالى -.

٥٣ - ومن عاداته: في الغالب أنه يذكر الشيء كما سمعه جملةً لِتَضَمُّنِهِ موضعَ الدلالة المطلوبة، وإن لم يكن باقيه مقصوداً، وقد وقع لمالكٍ نحوه.

٥٤ - ومن عاداته: أنه ينقل في كل فن من أئمة هذا الفن، فينقل تفسير الغريب من أئمة اللغة؛ كأبي عبيدة، والنضر بن شُمَيْل، والفراء، وغيرهم، وينقل التفسير من ابن عباس، ومجاهد، وغيرهما من مفسري الصحابة والتابعين، وينقل المسائل الفقهية غالباً من الشافعي، وأبي عبيد، والحُمَيْدِي، وأما المسائل الكلامية، فأكثرها مأخوذة من الكرابيسي، وابن كلاب، وأما السير والمغازي، فغالبها مستمدة من موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق.

٥٥ - ومن عاداته: أنه يراعي في إيراد كل كتاب من كتب هذا «الجامع» مناسبة الكتاب الذي قبله، وكذلك يراعي غالباً مناسبة كل باب بالبَاب السابق، يُعرف ذلك بإمعان النظر والتأمل التام.

٥٦ - ومن عادته : أنه يراعي براعة الاختتام عند ختم كل كتاب من كتب هذا «الجامع» ، كما قد راعى براعة الافتتاح في ابتدائه بقوله : بدءُ الوحي .

وقد عقد الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله تعالى - في «مقدمة الفتح» فصلاً حكى فيه كلامَ شيخه أبي حفص البلقيني في مناسبة ترتيب الكتب ملخصاً، ووقفت على نظم البلقيني أيضاً في مناسبة الترتيب ؛ سُقتهما في مقدمة «قمر الأَقمار الطالع من مشارق الأنوار» ، لا حاجة بنا إلى ذكرهما ، إلا أنني أحب أن أسوق النظم هاهنا لينتفع به من يطالع هذا المختصر .

قال :

أتى في البخاري حكمةٌ في التَّراجُم
 مناسِبَةٌ في الكُتُبِ مِثْلَ البَرَاكِيمِ
 فمبدأٌ وحي الله جاء نبيَّه
 وإيمانٌ يتلوهُ بعقدِ المعالِمِ
 وإنَّ كتابَ العلم يُذكرُ بعده
 فبالوحي إيمانٌ وعِلْمُ العوالمِ
 وما بعدَ إعلامِ سِوى العملِ الذي
 به يَرُدُّ الإنسانُ ورَدَ الأَكْرامِ
 ومبدأُ طُهُرٍ أتى لِصَلَاتِنَا
 وأبوابُ به فيها بيانُ المُلَائِمِ

وبعْدَ صَلَاةٍ فَالزَّكَاةُ تَبِيعُهَا
 وَحُجٌّ وَصَوْمٌ فِيهِمَا خُلْفُ عَالِمٍ
 رَوَيْتُهُ جَاءَتْ بِخُلْفٍ بِصَحَّةٍ
 كَذَا جَاءَ فِي التَّصْنِيفِ طَبَقَ الدَّعَائِمِ
 وَفِي الْحَجِّ أَبْوَابٌ كَذَاكَ بَعْمَرَةٌ
 لِطَيِّبَةٍ جَاءَ الْفَضْلُ مِنْ طَيْبِ خَاتَمِ
 مُعَامَلَةُ الْإِنْسَانِ فِي طَوْعِ رَبِّهِ
 يَلِيهَا ابْتِغَاءُ [الْفَضْلِ] شَوْقَ الْمَوَاسِمِ
 وَأَنْوَاعُهَا فِي كُلِّ بَابٍ تَمَيَّزَتْ
 وَفِي الرَّهْنِ وَالْإِعْتَاقِ فَكُّ الْمُتْلَازِمِ
 فَجَاءَ كِتَابُ الرَّهْنِ وَالْعِثْقِ بَعْدَهُ
 مَنَاسِبَةٌ تَخْفَى عَلَى فَهْمٍ صَارِمِ
 كِتَابَةُ عَبْدٍ ثُمَّ فِيهَا تَبَرُّعٌ
 كَذَا هِبَةٌ فِيهَا شُهُودُ التَّحَاكُمِ
 كِتَابُ شَهَادَاتٍ يَلِي هِبَةً جَرَتْ
 وَلِلشُّهَدَا فِي الْوَصْفِ أَمْرٌ لِحَاكِمِ
 وَكَانَ حَدِيثُ الْإِفْكِ فِيهِ افْتِرَاؤُهُمْ
 فَوَيْلٌ لَأَفَّاكِ وَتَبَّ لَأَثَمِ

وكم فيه تعديلٌ لعائشة التي
 يُبرِّئُها المولى بِدَفْعِ العَظَائِمِ
 كذا الصُّلْحُ بين الناس يُذكرُ بعده
 فبالصُّلْحِ إصلاحٌ لرفعِ ^(١) المظالمِ
 وصُلْحٌ وشَرْطٌ جائِزٌ لِشَرْعِهِ
 فَذكرُ شُرُوطٍ في كتابِ لِعالمِ
 كتابُ الوصايا والوُكُوفِ لِشارِطِ
 بها عَمَلُ الأَعْمَالِ ثُمَّ ^(٢) لِقَائِمِ
 معاملتِ رَبِّ وَخَلْقِ كما مَضَى
 وثالثُها جَمْعُ غَرِيبٍ لِفَاهِمِ
 كتابُ الجهادِ أَجْهَدُ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ
 وفيه اكتسابُ المالِ إِلَّا لظالمِ
 فيمِلِكُ مالَ الحربِ قَهْرًا غَنِيمَةً
 كذا الفَيءُ يَأْتِينا بِعِزٍّ مَغْنَمِ

(١) في «إرشاد الساري» للقسطلاني (١ / ٤٤): «ورَفَعُ»، وفي «الفوائد الدراري»

للعجلوني (ص: ٢٣٤): «ودَفَعُ».

(٢) في «إرشاد الساري» للقسطلاني (١ / ٤٤): «تَمَّ».

وَجَزَيْتُهُم بِالْعَقْدِ فِيهِ كِتَابُهَا

مَوَادَعَةٌ مَعَهَا أَتَتْ فِي التَّارِجِ

كِتَابُ لِبَدْءِ الْخَلْقِ بَعْدَ تَمَامِهِ

مُقَابِلَةُ الْإِنْسَانِ بِيَدِ الْمَقَاسِمِ

وَلِلْأَنْبِيَاءِ فِيهِ كِتَابٌ يَخْصُّهُمْ

تَرَاجُمُ فِيهَا رُتَبَةٌ لِلْأَكْثَرِ

فَضَائِلُ تَتْلُوهُمْ غَزْوُ نَبِينَا

وَمَا قَدْ جَرَى حَتَّى الْوَفَاةِ لَخَاتِمِ

وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ وَصَّى وَصِيَّةً

يَخْصُّ كِتَابَ اللَّهِ يَاطِيبَ عَازِمِ

كِتَابُ لَتَفْسِيرِ تَعَقُّبِهِ بِهِ

وَإِنَّ أُولِي التَّفْسِيرِ أَهْلُ الْعِزَائِمِ

وَفِي ذَاكَ إِعْجَازٌ لَنَا وَدَلِيلُنَا

وَإِحْيَاؤُهُ أَرْوَاحَ أَهْلِ الْكَرَائِمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ أَنْظَرُهُ مِنْهُ تَنَاسُلُ

حَيَاةٌ أَتَتْ مِنْهُ لِطِفْلِ مُحَالِمِ

وأحكامه حتى الوليمة تلوها
وَمِنْ بَعْدِهَا حُسْنُ الْعَشِيرِ الْمُلَائِمِ
كِتَابُ طَلَاقٍ فِيهِ أَبْوَابُ فُرْقَةٍ
وَفِي التَّفَقَّاتِ افِرْقُ لِيُسْرٍ وَعَادِمِ
وَأَطْعَمَةٌ حَلَّتْ وَأُخْرَى فَحَرَّمَتْ
لِيَجْتَنِبَ الْإِنْسَانُ إِثْمَ الْمَحَارِمِ
وَعَنْ عَنِ الْمَوْلُودِ يَتْلُو مَطَاعِمًا
كَذَا الذَّبْحُ مَعَ صَيْدٍ بَيَانُ الْمُلَائِمِ
وَأُضْحِيَّةٌ فِيهَا ضَيْفَةٌ رَيْثًا
وَمِنْ بَعْدِهَا الْمَشْرُوبُ يَأْتِي لِطَاعِمِ
وَعَالِبِ أَمْرَاضٍ بِأَكْلِ وَشُرْبِهِ
كِتَابٌ لِمَرْضَانَا بَرَفَعِ الْمَآئِمِ
فَبِالطَّبِّ يُسْتَشْفَى مِنَ الدَّاءِ بِرُقِيَّةٍ
بِفَاتِحَةِ الْقُرْآنِ ثُمَّ الْخَوَاتِمِ
لِبَاسٌ بِهِ التَّزْيِينُ وَانْظَرُهُ بَعْدَهُ
كَذَا أَدَبٌ يُؤْتَى بِهِ بِالْكَرَائِمِ
وَإِنَّ بِالْإِسْتِئْذَانِ حَلَّتْ مَصَالِحُ
بِهِ تَفْتَحُ الْأَبْوَابُ وَجْهَ الْمُسَالَمِ

وبالدَّعَوَاتِ الْفَتْحُ مِنْ كُلِّ مُغْلَقٍ
 وَتَيْسِيرُ أَحْوَالِ لِأَهْلِ الْمَعَازِمِ^(١)
 رِقَاقٌ بِهَا بَعْدَ الدَّعَاءِ تَذَكُّرٌ
 وَلِلْقَدَرِ اذْكُرُهُ لِأَهْلِ الدَّعَائِمِ
 وَلَا قَدْرٌ إِلَّا مِنْ اللَّهِ وَحْدَهُ
 تَبَرُّرُنَا بِالنَّذْرِ شَوْقًا لْخَاتِمِ
 وَأَيِّمَانٌ مِنْ كِتَابٍ وَكَفَّارَةٌ لَهَا
 كَذَا النَّذْرُ فِي لُجٍّ بَدَا مِنْ مُلَاحِمِ
 وَأَحْوَالُ أَحْيَاءٍ تَتِمُّ وَبَعْدَهَا
 مَوَارِيثُ أَمْوَاتٍ أَتَتْ لِلْمَقَاسِمِ
 فَرَائِضُهُمْ فِيهَا كِتَابٌ يَخْصُهَا
 وَقَدْ تَمَّتِ الْأَحْوَالُ حَالَاتٍ سَالِمِ
 وَمَنْ يَأْتِ قَاذُورًا تَبَيَّنَ حَدُّهُ
 مُحَارِبُهُمْ فِيهَا أَتَتْ حَتْمَ حَاتِمِ
 وَفِي غُرَّةٍ فَاذْكُرْ دِيَاتٍ لِأَنْفُسِ
 وَفِيهِ قِصَاصٌ جَا لِأَهْلِ الْجَرَائِمِ

(١) في «إرشاد الساري» للقسطلاني (١ / ٤٥): «المعازم»، وفي «الفوائد الدراري»
 للعجلوني (ص: ٢٣٥): «المغارم».

وَرِدَّةٌ مُرْتَدَّةٌ فِيهِ اسْتِثْنَاءٌ

بَرَدَّتْهُ زَالَتْ عُقُودُ الْعَوَاصِمِ

وَلَكِنَّمَا الْإِكْرَاهُ رَافِعُ حُكْمِهِ

كَذَا حَيْلٌ جَاءَتْ لِفَكِّ التَّلَازُمِ

وَفِي بَاطِنِ الرُّؤْيَا لِتَغْيِيرِ أَمْرِهَا

وَفُشِّتْهَا قَامَتْ فَمَا مِنْ مُقَاوِمِ

وَأَحْكَامُهَا خُلْفًا^(١) يُزِيلُ تَنَازُعًا

كِتَابُ التَّمَنِّي جَاءَ رَمْزًا لِرَاقِمِ

وَلَا تَتَمَنَّوْا جَاءَ فِيهِ تَوَاتُرٌ

وَأَخْبَارُ أَحَادٍ حِجَابٌ^(٢) لِعَالِمِ

كِتَابُ اعْتِصَامٍ فَاعْتَصِمْ بِكِتَابِهِ

وَسُنَّةُ خَيْرِ الْخَلْقِ عِصْمَةٌ عَاصِمِ

وَخَاتِمَةُ التَّوْحِيدِ طَابَ خِتَامُهَا

بِمَبْدَأِهَا عِطْرٌ وَمِسْكٌ لِخَاتِمِ

(١) في «الفوائد الدراري» للعجلوني (ص: ٢٣٥): «خَلِيقًا».

(٢) في الأصل: «صِحَاحٌ».

فجاءَ كتابُ جامعٍ من صحاحِها
لِحافظِ عصرٍ قد مَضَى في التَّقادُمِ
أتى في البُخاري مَدْحُهُ لِصَحِيحِهِ
وَحَسْبُكَ بِالْإِجماعِ في مَدْحِ حازِمِ
أَصَحُّ كتابٍ بعدَ تَنْزِيلِ رَبِّنا
وَنَاهِيكَ بِاللَّفْظِ لِفَاجَأِزِ لِرَاحِمِ
وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ عَبْدًا مُوَحِّدًا
تَخَرَّرَى صَاحِبِ الْقَصْدِ سُبُلَ الْعَلَائِمِ
وَفِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ يُبْدِي صَحِيحَها
بِإِسْنَادِ أَهْلِ الصَّدَقِ مِنْ كُلِّ حازِمِ
وَإِنَّا تَوَاخِينَا كِتَابًا يَخُصُّهُ
عَلَى أَوْجُهُ تَأْتِي عِجَابًا لِغَانِمِ
عَسَى اللَّهُ يَهْدِينَا جَمِيعًا بِفَضْلِهِ
إِلَى سُنَّةِ الْمُخْتَارِ رَأْسِ الْأَكَارِمِ
وَصَلَّى عَلَى الْمُخْتَارِ اللَّهُ رَبُّنَا
يُقَارِنُهَا التَّسْلِيمُ فِي حَالِ دَائِمِ

وَالِ لَهُ وَالصَّحْبِ مَعُ تَبَعٍ لَهُمْ

يُقَقُّونَ آثَاراً أَتَتْ بِدَعَائِمِ

بِتَكْرِيرِ مَا يَبْدُو وَتَضْعِيفِ عَدِّهِ

وَفِي بَدْنِهَا وَالْخَتَمِ مِنْكُمْ الْخَوَاتِمِ^(١)



(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١ / ٤٤ ، ٤٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا بـ «الجامع الصحيح» :

- ١ - شيخنا أبو سعيد الحسين بن عبد الرحيم البالوي ؛ قراءة عليه سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وثلاثين .
- ٢ - وأبو الوفا ثناء الله الأمرتسري ، قراءة عليه لأوائله ، وإجازة لسائره .
- ٣ - وأبو الحسن الشريف بن الحسين المحدث الدهلوي ؛ إجازة منه .
- ٤ - وأبو إسماعيل إبراهيم بن عبدالله البزاز اللاهوري ؛ قراءة لأوله ، وإجازة لسائره .
- ٥ - وأبو اليسار محمد بن محمد القرافي ؛ إجازة منه .
- ٦ - وأبو الفضل محمد بن عبدالله الرياسي بالإجازة منه .
- ٧ - وأبو محمد بن محمود الطنافسي ؛ سماعاً منه لبعضه ، وإجازة منه لسائره .
- ٨ - وأبو تراب عبد التواب بن قمر الدين القديرأبادي ؛ قراءة عليه ، وسماعاً منه لبعضه .

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

قال البخاري - رحمه الله تعالى ، ورضي عنه - :

١ - (١)

[كِتَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ]

كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ،

وقول الله ﷻ : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ

وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [النساء : ١٦٣]

اعترض على البخاري ؛ لكونه لم يفتح «الصحيح» بالحمد ، ولم يفتحه بخطبة تنبئ عن مقصوده ، وتكون مفتحة بالشهادة ؛ امتثالاً لقوله ﷺ : «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ [فيه] بحمد الله ، فهو أقطع»^(١) ، وامتثالاً لقوله - عليه السلام - : «كلُّ خطبةٍ ليس فيها شهادةٌ ، فهي كاليدِ الجذماء»^(٢) .

وأجاب الشارحون عن الثاني : بأن الخطبة لا يتحتم فيها سياقٌ واحدٌ يمتنع العدولُ عنه ، بل الغرض منها : الافتتاحُ بما يدلُّ على المقصود ، وذلك حاصل ؛ لأن البخاري صدر «صحيحه» ببدء الوحي ، وبالحديث الدالُّ على مقصوده المشتمل على أن العمل دائرٌ مع النية ، فكأنه قال : قصدتُ جمعَ وحي السُّنة على وجه سيظهر حسنُ عملي فيه من قصدي ، «وإنما لكلُّ امرئٍ ما نوى»^(٣) ، فاكتفى بالتلويح عن التصريح ، وقد سلك هذه

(١) رواه ابن ماجه (١٨٩٤) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٢٨) ، وابن حبان في «صحيحه» (١ ، ٢) ، وغيرهم ، عن أبي هريرة ؓ .

(٢) رواه أبو داود (٤٨٤١) ، والترمذي (١١٠٦) ، والإمام أحمد في «مسنده» (٣٤٣ / ٢) ، وغيرهم ، عن أبي هريرة ؓ .

(٣) رواه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب ؓ ، لكن لفظ =

الطريقة في معظم التراجم .

وأجابوا عن الأول بأجوبةٍ أكثرها لا يخلو عن نظر، وأقربها إلى الصواب : أن الحديثين ليسا على شرط البخاري، بل فيهما مقال ؛ وعلى تقدير تسليم صلاحيتهما للحُجَّة ، ليس فيهما التعيين بالنطق والكتابة معاً، فلعل المصنّف حمدَ وتشهدَ نطقاً عند وضع الكتاب، ولم يكتب ؛ اقتصاراً على البسملة ؛ لأن الذي يجمع الأمور الثلاثة ذَكَرُ الله ، وقد حصل بها، ويؤيده : أنَّ أولَ شيء نزل من القرآن : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق : ١] ، فطريق التأسي به الافتتاح بالبسملة ، والاقتصار عليها ؛ لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب ، ويؤيده أيضاً : وقوعُ كتب النبي ﷺ إلى الملوك ، وكتبه في القضايا مفتوحةً بالتسمية دون حمدٍ ، وهذا يُشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يُحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ، فكأن المصنّف لم يفتح كتابه بخطبة ؛ لأنه أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم ؛ ليتفعوا بما فيه تعلماً وتعليماً . هذا ما أجاب به الحافظ ابن حجر^(١) .

وأجاب العيني : بأن المصنّف ابتدأ الكتاب بخطبة فيها حمد وشهادة ، وحذفها بعضٌ من حمل الكتاب^(٢) .

وتعقبه الحافظ : بأن قائل هذا كأنه ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه ، وأهل عصره ؛ كـ «الموطأ» ، و«المصنّف» ، و«المسند» ، و«السُّنن» إلى ما لا يحصى ممن لم يُقدِّم في ابتداء تصنيفه

= مسلم : «وانما لامرئ ما نوى» .

(١) انظر : «فتح الباري» لابن حجر (١ / ٨) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» للعيني (١ / ١٣) .

[خُطْبَةً]، ولم يَزِدْ على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة، أفيقال في كل هؤلاء: إن الرواة عنهم حذفوا ذلك؟! كلا، بل يُحْمَلُ ذلك من صنيعهم على أنهم حمدوا لفظاً.

ويؤيده: ما روي عن أحمد: أنه كان يتلفظ بالصلاة [على النبي ﷺ] إذا كتب الحديث، ولا يكتبها^(١)، والحامل له على ذلك إسراعٌ أو غيره. أو يُحْمَلُ على أنهم رأوا ذلك مختصاً بالخُطْبِ دون الكُتُبِ، ولهذا مَنْ افتتح كتابه منهم بخُطْبَةٍ حَمِدَ وتشهَّدَ، كما صنع مسلم^(٢).

تنبيه: اعلم أن المصنف - رحمه الله تعالى - لما رأى كُتُبَ الحديثِ مُدَوَّنَةً في ثمانية فنون: فن العقائد، وفن الأحكام، وفن التفسير، وفن السير، وفن الآداب، وفن الزُّهد والرفاق، وفن الفتن، وفن المناقب، أراد أن يجمع هذه الفنون في كتاب واحد، وأراد أن يجمع الصحيح منها، فلذلك سَمَّى كتابه: «الجامع الصحيح».

ولما رأى أن مدار أمور الدين على ثلاث معاملات: معاملة العبد مع الخالق، ومعاملته مع المخلوق، ومعاملته مع الخالق والمخلوق مشتركاً، أراد أيضاً أن يذكر هذه المعاملات الثلاث في كتابه على الترتيب الأحق.

فقدَّم المعاملة الأولى؛ لأنَّ حَقَّ الخالق أوكَّد، ولما رأى هذه المعاملة منقسمة إلى العقائد والعبادات، أراد أن يقدم بيانها، فقدم ذكر الإيمان والعبادات الأربعة؛ من الصلاة والزكاة والصيام والحج، إلا أنه أخر المسائل الكلامية من

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١ / ٢٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١ / ٩).

العقائد؛ لصعوبتها، وليكون افتتاح كتابه واختتامه بالأعلى والأشرف من الإيمان والتوحيد، والله أعلم.

والذي يُعرف من صنع المصنف في ابتداء «صحيحه»؛ هو بيان الأمور الخمسة التي جاء ذكرها في حديث بناء الإسلام؛ لأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، إلا أنه قد ذُكر الوحي أولاً؛ لأنه كالمقدمة للإيمان، بل لجميع ما في «الجامع»؛ لأن الوحي بدءُ أمر الدين، ومدارُ الرسالة والنبوة، ومن شأن المقدمة كونها إمام المقصود، ولذلك لم يفتح بكتاب؛ لأن المقدمة لا تُستفتح بما يُستفتح به غيرها.

ثم ذكر بعد المقدمة كتاب الإيمان؛ لأنه أولُ مذكور في حديث بناء الإسلام، وهو مقدّم على الكل في الأمر الشرعي، وأنه أول واجب على المكلف، فهو كالأصل لغيره.

ثم تلاه بذكر «العِلْم»؛ لأنه سبب معرفة باقي الأمور المذكورة في حديث بناء الإسلام.

ومن عادة المصنف أنه يستطرد بذكر ما له تعلق بما هو في صدد بيانه.

وهنا اعتراض مشهور على الترجمة؛ أقامه التيمي على البخاري، فقال:

لو قال: كيف كان الوحي؟ لكان أحسن؛ لأنه إنما تعرّض في الباب لبيان كيفية الوحي، لا لبيان كيفية بدئه، وسعى الشُّراح في دفع هذا الاعتراض، وأجاب كلُّ بما ظهر له، ولا يخلو كلام أكثرهم من تكلفٍ وتأويل بعيد، فهذا أنا أسوق كلامهم، ثم أذكر ما هو المختار عندي.

فأقول: قال الشاه ولي الله: إيراد لفظ البدء لزيادة فائدة على أصل

المقصود من الباب؛ إذ المقصود منه: إثبات أصل الوحي، قال: ويمكن أن

يكون المراد من البدء المبدأ، والمراد من الوحي نفس الحديث، فيكون المعنى: كيف كان مبدأ الحديث، فكأنَّ البخاري أشار بأحاديث الباب [إلى] أنه كان بالوحي، وتَوَسَّطَ الْمَلَكُ، فكأنَّا أخذنا الحديث عن النبي ﷺ، وهو عن جبريل - عليه السلام -، وهو عن الله^(١).

وقال السُّنْدِي: سَمَّى البخاري الوحي بدءاً، والإضافةُ بيانية، والوحيُّ هو بدء أمر الدين والنبوة، فالمعنى: كيف كان بدءُ أمر الدين والنبوة الذي هو الوحي^(٢).

وقال العَيْنِي: المراد من حال ابتداء الوحي: حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أيَّ تَعَلَّقْ؛ كما في التعلق الذي للحديث الهرقلي، وهو أن هذه القصة وقعت في أحوال البعثة ومبادئها، والمراد بالباب بجملته: بيان كيفية بدء الوحي، لا من كلِّ حديث منه، فلو عُلِمَ من مجموع ما في الباب كيفية بدء الوحي من كل حديث شيءٌ مما يتعلق به، لصَحَّت الترجمة^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: المراد من بدء الوحي: حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أيَّ تَعَلَّقْ كان^(٤).

ويؤيد ذلك التقرير: أنه وجد للبخاري ثلاث تراجم بلفظ البدء؛ كبداء الأذان، وبدء الحيض، وبدء الخلق. مع أن البخاري ذكر فيها جميع

(١) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للدهلوي (ص: ٥).

(٢) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ٥).

(٣) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١ / ١٣).

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١ / ٩).

ما يتعلق بها أيُّ تعلق كان .

قلت : المختار عند بعض الشيوخ : أن هذا الباب كالمقدمة للجامع ، وغرض البخاري من عقده : إثبات نبوة النبي ﷺ ، وبيان عظمة الوحي وصدقه^(١) وعصمته ، وتزويده عن الغلط والسهو والخطأ ، وبيان كونه واجب التسليم والاتباع ؛ لأن الاعتماد على جميع ما يذكره في هذا «الصحيح» يتوقف على ثبوت النبوة ، فما لم يُثبت نبوته ، لا يحصل الاعتماد ؛ لأن وجوب الإيمان به ، وحصول الاعتماد على ما جاء به ، فرع ثبوت نبوته ، ولإثبات هذا المُدَّعى ذكر البخاري الآية الدالة على أن الإيحاء إلى نبينا ﷺ كان إيحاء نبوة ورسالة بواسطة الملك ، لا إيحاء إلهام وغيره من وجوه الإيحاء ؛ كالإيحاء إلى أم موسى - عليه السلام - ، والإيحاء إلى النحل ، ولهذا اختار هذه الآية من بين الآيات الدالة على نبوته ، واختار هذه الروايات الواردة في الوحي ؛ لأن هذه الآية أكبر حجة على أن الوحي إليه كان وحي نبوة ؛ كوحي سائر الأنبياء ، وما من حديث من أحاديث الباب إلا وله تعلق خاصُّ بهذا الغرض .

ففي حديث عمر : «إنما الأعمال بالنيات» إشارة إلى أن مدار الوحي على الاعتقاد الصحيح ، والعمل الصالح ، وإخلاص النية .

وفي حديث عائشة الأول : إشارة إلى شِدَّة الوحي ، وقوة استعداد الآخذ عنه لوعي الوحي .

وفي حديثها الثاني : إشارة إلى شِدَّة اهتمام الملك المعلم في تعليم الوحي ؛ لقوله : ﴿أَقْرَأُ﴾ ، وإشارة إلى قوة عقل الآخذ ؛ لقوله : «ما أنا بقارىء» ،

(١) في الأصل : «وصداقته» .

مع ما فيه إشارة إلى توجيه المرسل إليه لقوله: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمَائِكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

وفي حديث جابر: إشارة إلى توجيه المرسل إليه إلى تبليغ ما أمر به بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ ①﴾ ﴿فَرَفَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ١ - ٢].

وفي حديث ابن عباس الأول: إشارة إلى ضمانه الله أمانة الوحي؛ بحيث لا يخون فيه المرسل الأمين، وذلك بنسبة قراءة جبريل إلى ذاته، فقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، وبحيث لا ينسى المرسل إليه؛ لوعده بالبيان بقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩].

وفي حديثه الثاني: إشارة إلى تعاهد الوحي بالمعارضة، ففيه إشارة إلى الضبط والاهتمام.

وفي حديث أبي سفيان: إشارة إلى تحقيق النبوة، وأن ذلك كان معلوماً عند أهل الكتاب؛ لقول هرقل: «فإن كان ما تقول حقاً، فسيملك موضع قدمي هاتين» إلخ.

وجميع هذه الوجوه والإشارات تدل على ما ذكرنا من أن غرض المصنف في هذا^(١) الباب: إثبات النبوة، وبيان عظمة الوحي، وصدقته^(٢)، وعصمته من السهو والغلط، فكان البخاري قصد أنه لما ثبتت نبوته، حصل الاعتماد على جميع المنقول في «الصحيح الجامع» عنه، ولهذا قدّم بدء الوحي، ثم عقّب بالإيمان؛ لأن بعد ثبوت النبوة وجب الإيمان به، ثم عقّب بالعلم؛ لأن بعد الإيمان به وجب تعلّم ما جاء عنه، ثم عقّب ذلك بما يتعلق بالأعمال؛

(١) في الأصل: «هذه».

(٢) في الأصل: «وصداقته».

كالصلاة والزكاة والحج والصوم وسائر ما يتعلق بالمعاملات ؛ لأن بعد العلم درجة العمل ، وجرى على ذلك حتى ختم «صحيحه» بمثل ما فتحه به من ذكر أحكام ما يتعلق بالتوحيد .

فَلِلَّهِ دَرُّهُ مَا أَدَقَّ نَظَرُهُ ، وَأَوْفَرَ عِلْمُهُ ، وَأَوْسَعَ فَهْمُهُ ، وَأَحْسَنَ تَرْتِيبَهُ !
نفع الله بعلومه .

ثم هذه الإشارة ، وإن كانت كافية لفهم مناسبة الآية والأحاديث المذكورة في الباب ، إلا أنني أحببت أن أسوق ما ذكره الشُّرَّاح في بيان وجوه المناسبات ، فأقول :

أورد المصنف في الباب آيةً واحدة ، وسبعة أحاديث ؛ أمَّا الآية ، فقال العيني : أراد البخاري بذكرها في أول هذا الكتاب الإشارة إلى أن الوحي سنَّة الله تعالى في أنبيائه^(١) .

وقيل : أراد الإشارة إلى أن كيفية بدء الوحي كانت واحدة ؛ ككيفية الوسط والانتها ، فكأنه قال : طريق مجيء الوحي إلى نبينا ﷺ في الابتداء والانتها والوسط كانت سواء ، لا تباين فيها ؛ لأنه تعالى لما سوَّى بين الإيحاء إلى الأنبياء ، وبين الإيحاء إلى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ، مع أن العهد بعيد ، والنبيون مختلفون ، فلأن يكون هذا الوحي سواءً أُولَى ؛ لأن العهد قريب ، والنبى واحد .

وَأَمَّا الْأَحَادِيث :

فأولُّها : حديث عمر ، وهذا أولُّ حديث أعيا الشُّرَّاح طلبُ مناسبتة

(١) انظر : «عمدة القاري» للعيني (١ / ١٣ ، ١٦) .

للترجمة، فقيل: لا تعلقُ له بها أصلاً، إنما قصد البخاريُّ بإيراده في الباب: التبرُّك به، وبيانَ حُسْن نِيَّتِهِ في هذا التأليف، وهذا صنيعُ الإسماعيلي؛ فإنه أخرجه في «المستخرج» قبل الترجمة.

وقد روي عن بعض الأئمة: أنه قال: ينبغي أن يُفتتح بهذا الحديث كلُّ باب من أبواب العلم.

وقد تكلف كثير من الشُّراح في بيان مناسبته للترجمة؛ فقال كلُّ منهم بحسب ما بدا له.

فقيل: أقامه البخاري مقام الخطبة؛ لأن عمر قاله على المنبر، فإذا صلح في خطبة المنبر، صلح في خطبة الكتاب.

وتعقبه الحافظ ابن حجر: بأنه لو أراد ذلك، لكان سياقه قبل الترجمة^(١). وتعقبه العيني - رحمه الله تعالى - أيضاً، فقال: خطبة المنابر غيرُ خطبة الدفاتر؛ لأنَّ خطبة المنابر عبارة عن كلامٍ مشتملٍ على البسملة والحمد والثناء والصلاة، مع الوصية بالتقوى والوعظ والتذكير، وخطبة الدفاتر على خلاف ذلك^(٢).

وقال ابن بطلال: التبويب يتعلق بالآية والحديث معاً؛ لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء: أن الأعمال بالنية^(٣).

وقال البُونِيُّ: مناسبته للترجمة: أن بدءَ الوحي كان بالنية؛ لأن الله فَطَرَ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١ / ١٠).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٧).

(٣) انظر: «شرح ابن بطلال» (١ / ٣٢).

النبي ﷺ على التوحيد، ووهب له أسباب النبوة، فأخلص إليه بالمجاورة بغار حراء، فقبل الله عمله، وأتم له النعمة.

وقال المهلب: قصد البخاري الإخبار عن حال النبي ﷺ في حال منشئه؛ وهو أنه حُبب إليه خلال الخير، وبُغض إليه الأوثان، فلما لزم ذلك، أعطاه الله على قدر نيته.

وقال ابن المنير: كان مقدمة النبوة في حق النبي ﷺ الهجرة بالخلوة في غار حراء، فناسب الافتتاح بحديث الهجرة.

وقال الحافظ ابن حجر: ومن المناسبات البديعة الوجيزة: أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحي السنة، صدره ببدء الوحي، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية، صدره بحديث الأعمال.

قال: ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً^(١).

ثانيها: حديث عائشة؛ واعترض عليه الإسماعيلي، فقال: هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة، وإنما المناسب لكيفية بدء الوحي الحديث الذي بعده، وأمّا هذا، فهو لكيفية إتيان الوحي، لا لبدء الوحي.

وأجاب عنه الكرمانى: بأن المراد منه: السؤال عن كيفية ابتداء الوحي، أو عن كيفية ظهور الوحي، فيوافق الترجمة^(٢).

قال الحافظ: وسياقه يُشعر بخلاف ذلك؛ لإتيانه بصيغة المستقبل دون

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ١١).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (١ / ٢٧).

الماضي، لكن يمكن أن [يقال: إن] المناسبة تظهر من الجواب؛ لأن فيه إشارة إلى انحصار صفة الوحي ووصف حامله في الأمرين، فيشمل حالة الابتداء أيضاً.

قال: ولا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي، بل يكفي أن تتعلق بذلك، وبما تتعلق به، وبما يتعلق بالآية أيضاً، وذلك لأن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه، ولما كان في الآية أن الوحي [إليه] نظير الوحي إلى الأنبياء قبله، ناسب تقديم ما يتعلق بها، وهو صفة الوحي، وصفة حامله؛ إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه، فحسن إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية أقوى تعلق^(١).

وثالثها: حديثها في بدء الوحي، ومناسبتها للترجمة ظاهرة.

رابعها: حديث جابر في فترة الوحي، ومناسبتها للترجمة من جهة أن فيه بيان مجيء الوحي بعد الفترة الواقعة بعد بدء الوحي، فكأنه أشار إلى أن الوحي بدأ، ثم فتر، ثم تتابع وحمي.

خامسها: حديث ابن عباس في قوله: ﴿لَا تُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦]، ومناسبتها للترجمة من جهة أن نزول هذه الآية كان في أول الأمر، فناسب ذكرها في بدء الوحي.

سادسها: حديثه في مدارس القرآن، ومناسبتها للترجمة من جهة أن في الحديث إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في رمضان، فكان يتعاهده في

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٩).

كل سنة، فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان، فناسب ذكره في بدء الوحي .

سابعها: حديث أبي سفيان في قصة هرقل، ومناسبته للترجمة من جهة أنه تضمن كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في الابتداء، ومن جهة أن الآية المكتوبة إلى هرقل ملتزمة مع الآية التي في الترجمة، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، فبان أنه أوحى إليهم كلهم ﴿أَن أقيموا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]، وهو معنى قوله: ﴿سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [آل عمران: ٦٤] .

وقال العلامة السندي: لمّا كان المقصود بالذات من ذكر الوحي تحقيق النبوة، وكان حديث هرقل أوفر تأدية لذلك المقصود؛ أدرجه البخاري - رحمه الله تعالى - في بدء الوحي^(١).

تنبيه: يؤخذ للبخاري براعة الاختتام من قوله: فكان ذلك آخر شأن هرقل، كما أخذ له براعة الافتتاح من قوله: بدء الوحي .

تمّ بدء الوحي، ويتصل به كتاب الإيمان - إن شاء الله تعالى - .

قال الحافظ ابن حجر: ختم البخاري هذا الباب الذي افتتحه بحديث «الأعمال بالنيات» بقول الراوي: «فكان ذلك آخر شأن هرقل»، كأنه يقول: إن صدقت نيته، انتفع بها في الجملة، وإلا، فقد خاب وخسر، فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي؛ لمناسبتها حديث الأعمال المصدّر به الباب^(٢).



(١) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٩ / ١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤٤ / ١).

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :



٢ - (٢)

كتاب الإيمان... إلخ

لما فرغ البخاري من بدء الوحي الذي هو كالمقدمة لـ «الجامع الصحيح»، شرعَ في بيان المقاصد الدينية، وبدأ فيها بالإيمان؛ لأنه ملاك الأمر كله؛ إذ الباقي مَبْنِيٌّ عليه، ومشروط به، وبه النجاة في الدارين، وهو أول واجب على المكلف.

ثم أعقبه بكتاب العلم؛ لأن مدارَ جميع ما يأتي في هذا «الجامع» عليه، وإنما أخره عن الإيمان؛ لأن الإيمان أفضل الأمور على الإطلاق وأشرفها، وأنه أول واجب.

ثم ذكر بعد ذلك الصلاة؛ لأنها تالية الإيمان في الكتاب والسنة.

ثم أعقبها بالزكاة؛ لأنها قرينة الصلاة في الكتاب والسنة.

ثم أعقبها بالحج؛ لأن العبادة إما بدنية محضة، وهي الصلاة، أو مالية محضة، وهي الزكاة، أو مركبة منهما، وهي الحج، فرتبها البخاري على هذا الترتيب.

والمفردُ مقدَّم على المركَّب طبعاً، فقدَّمه وضعاً؛ ليوافق الوضعُ الطبع، وإنما قدَّم الحجَّ على الصوم؛ لأن الحجَّ وردَ فيه تغليظات عظيمة، ولعدم سقوطه بالبدل، لوجوب الإتيان به، إما مباشرة، أو استتابة؛ بخلاف الصوم.

ثم أعقب الحجَّ بالصوم؛ لكونه مذكوراً في حديث بناء الإسلام^(١).
ثم مقصود البخاري في هذا الكتاب: إثباتُ مذهبِ السلفِ الصالح في حقيقة الإيمان، والرُّدُّ على المعتزلة والمرجئة والكُرامِية وأكثر المتكلمين ممن خالفَ السلفَ في حقيقة الإيمان.

تنبيه: الدينُ الحقيقي والإسلامُ الحقيقي؛ مرادفان للإيمان عند البخاري، ولذا قال في بعض التراجم: من الإيمان كذا، وفي بعضها: من الإسلام، وفي بعضها: من الدين، وأحياناً يذكر الترجمة بلفظٍ من هذه الألفاظ، ويورد الحديث بلفظٍ آخر من تلك الألفاظ، فليتنبَّه لذلك، والله تعالى أعلم.

* * *

١- باب:

قول النَّبِيِّ ﷺ: «بُنيَ الإسلامُ عَلَى خَمْسٍ»

كأن هذا الباب معقودٌ لبيان حقيقة الإيمان وتعريفه عند السلف، فلذلك قدَّمه.

وإنما تَرَجَم البخاري بالحديث؛ لأن تعريفَ الإيمان مأخوذٌ من لفظه، والله تعالى أعلم.

والإيمانُ الشرعي: هو تصديقُ الرسول فيما جاء به عن ربه، وهذا القدرُ متفقٌ عليه، ثم وقع الاختلاف؛ هل يُشترط مع ذلك مزيدُ أمرٍ من جهة إبداءِ

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ١٠١).

هذا التصديق باللسان المعبرِّ عمّا في القلب، أو من جهة العملِ بما صدّق به من ذلك؛ كفعل المأمورات، أو ترك المنهيات^(١)؟

فالمرجئة قالوا: هو اعتقادٌ ونطق فقط.

والكرامية قالوا: هو نطق فقط.

والمعتزلة والخوارج قالوا: هو اعتقادٌ بالجنان، ونطقٌ باللسان، وعملٌ بالأركان، وجعلوا الأعمال شرطاً في صحة الإيمان.

وهو مذهبُ السلف الصالحين، إلا أن الفارق بين أهل السنة والمعتزلة والخوارج أنهم جعلوا الأعمال شرطاً لصحة الإيمان، وأهل السنة جعلوها شرطاً لكماله، والفارق بين المعتزلة والخوارج أن المعتزلة أثبتوا الواسطة لمن ارتكب الكبيرة، فقالوا: الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، وهو متأرجح بينهما.

فجُلَّ غرض البخاري في الأبواب الآتية إثباتُ دخول الأعمال في الإيمان دخولَ الكمال، وإثباتُ الزيادة والنقصان عليه باعتبار الأعمال التصديق، والردُّ على من خالف ذلك من المرجئة والكرامية والمعتزلة والخوارج.

ثم أورد البخاري في الباب عدة آيات يستدلُّ بها على الزيادة والنقصان، وذلك لإثبات المقابل؛ فإنَّ كلَّ قابلٍ للزيادة قابلٌ للنقصان ضرورةً، قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -^(٢).

ثم ذكر البخاري حديث الحُب في الله . . . إلخ، واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص؛ لأنَّ الحُبَّ والبغضَ يتفاوتان.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١ / ٤٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٧).

والغرض من أثر عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - : أنه كان ممن يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ؛ حيث قال : استكمل ولم يستكمل .

واستدل البخاري أيضاً بقول إبراهيم - عليه السلام - على زيادة الإيمان والنقصان ، وهو واضح ، وإذا ثبت عنه - عليه السلام - ، فكأنه ثبت عن نبينا - عليه السلام - ؛ لأنه أمر باتباع ملته ، وإنما فصل البخاري بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها ؛ لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ، ومن هذه بالإشارة .

ووجه الدلالة من أثر معاذ ظاهر ؛ لأنه لا يحمل على أصل الإيمان ؛ لكونه كان مؤمناً أي مؤمن ، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيماناً بذكر الله ، أو الاستكثار من الأدلة .

وفي أثر ابن مسعود دلالة على أن الإيمان يتبعض ؛ لأن «كُلًّا» لا يؤكد به إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً ، فعلم أن للإيمان كلاً وبعضاً ، فيقبل الزيادة والنقصان .

قال الحافظ ابن حجر : قد جاء عن ابن مسعود التصريح بزيادة الإيمان ونقصانه ؛ فإنه كان يقول : «اللهم زدنا إيماناً»^(١) ، فهذا أصرح في المقصود ، ويروى بعد عنه أنه قال : «الصبر نصف الإيمان»^(٢) ، إلا أن البخاري جرى على عادته في الاختصار على ما يدل بالإشارة .

ووجه الاستدلال من أثر ابن عمر رضي الله عنهما من حيث إن فيه إشارة إلى أن

(١) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (١ / ٣٦٩) ، ومن طريقه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٥ / ٩٤٢) ، وتمتته : «ويقيناً وفقهاً» .

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٤٤) ، والحاكم في «المستدرک» (٣٦٦٦) .

بعض المؤمنين بلغ كُنْهَ الإيمان، وبعضهم لم يبلغ، فتجوز الزيادة والنقصان، فيصح استدلال البخاري - رحمه الله تعالى - .

ووجه الدلالة من قول مجاهد وقولي ابن عباس في التفسير، من جهة أن الله تعالى سَمَّى شرعَ الأنبياء ديناً، وهي أعمال واعتقادات، وسَمَّى الدعاء إيماناً، والدعاء عملٌ من الأعمال، وقد أطلقه على الإيمان؛ فيصح أن الإيمان عملٌ يقبل الزيادة والنقصان^(١).

ثم ساق البخاري في الباب حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة كما ذكرنا.

قال الإمام النووي: أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب؛ لينبئ أن الإسلام يطلق على الأفعال، وأن الإسلام والإيمان قد يكون واحداً^(٢)، والله تعالى أعلم.

والحديث متفق عليه أخرجه مسلم في: (الإيمان)، وأخرجه البخاري أيضاً.

* * *

٢- باب:

أُمُورُ الْإِيمَانِ

لَمَّا ذكر البخاري في الباب السابق في تعريف الإيمان أنه عملٌ، أشار

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٨).

(٢) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ٧٠).

في هذا الباب [إلى] تعداد شُعبِهِ على سبيل الإجمال، وبهذا ثبتت زيادته ونقصانه، فكأن هذا الباب معقودٌ للردِّ على المُرجئة والكرامية القائلين بأن الإيمان قول بلا عمل، وعلى الزنادقة القائلين بأن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان، واستدل بحديث الشُّعب على زيادة الإيمان ونقصانه، وأن الأعمال داخلة فيه، وتتبع ما وردَ في القرآن والحديث من بيان شُعب الإيمان، فأوردَها في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً.

من هنا شرع البخاري في بيان تعداد شُعب الإيمان، وهذا الباب بالنسبة إلى الأبواب الآتية المتعلقة بشُعب الإيمان كالإجمال؛ والباقية كالتفصيل، إلا أن البخاري قد استطرد - على عادته - بذكر الأبواب التي تتعلق بأصلِ غرضه من إثبات الزيادة والنقصان للإيمان، والردِّ على من خالف السلفَ في حقيقة الإيمان.

قال الإمام ابنُ بطَّال: التصديقُ أولُ منازل الإيمان، والاستكمالُ إنما هو بهذه الأمور، وأراد البخاري الاستكمالَ، ولهذا بَوَّب أبوابه عليه، فقال: باب: أمور الإيمان، وباب: الجهاد من الإيمان، وباب: الصلاة من الإيمان، وباب: الزكاة من الإيمان، وأراد بهذه الأبواب كلها الردَّ على المرجئة القائلين بأن الإيمان قولٌ بلا عمل، والله تعالى أعلم^(١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: كأن البخاري أشار بإيراد الآيتين إلى إمكان عدِّ الشُّعب منهما، ووجه الاستدلال بالآية الأولى، ومناسبتها للحديث تظهر من حديث أبي ذر: أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان؛ فتلا عليه

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١/ ٧٩).

هذه الآية، والجامعُ بين الآية والحديث : أن الأعمال - مع انضمامها إلى التصديق - داخلة في مسمى البر، كما هي داخلة في مسمى الإيمان، وذكرُ التصديق ثابتٌ في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم .

والبخاري يُكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله، ولم يسقَه تاماً، وهذه عادته - رحمه الله تعالى -^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ من جهة بيان تعداد شعب الإيمان على وجه الإجمال .

ومال القطب الحلبي إلى أن هذا الحديث متعلق بالباب الأول، وهو أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ووجه الدليل : أن الشرع أطلق الإيمان على أشياء كثيرة من الأعمال ؛ كما جاء في الآيات والخبرين اللذين ذكرهما البخاري في هذين البابين، بخلاف قول المرجئة .

وقال العيني : لا حاجة إلى هذا الكلام، وإنما هذا الباب والأبواب التي بعده ؛ كلها متعلقة بالباب الأول، مبينة أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، على ما لا يخفى^(٢).

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الإيمان)، ولم يخرج به البخاري سوى [في] هذا الموضع .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ٥١).

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١ / ١٢٣).

٣- باب :

الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

وجهُ المناسبة بين البابين ظاهرة؛ لأن البخاري - رحمه الله تعالى - ذكر في الباب السابق أن الإيمان له شُعَب، وهذا الباب فيه بيان شعبتين من هذه الشُّعَب، وهما: سلامة المسلم من لسان المسلم ويده، [والمهاجر من هجر المنهيات]؛ كذا قال العيني^(١).

غرض البخاري في هذا الباب هو بيان أن الأعمال داخلة في الإيمان، وأن دخولها فيه على جهة تكميل الإيمان دون تصحيحه؛ لأن التعريف في الإيمان، وأنه يقبل الزيادة والنقصان.

وهذا الباب معقود للرد على المرجئة القائلين بأن الإيمان قول بلا عمل، والرد على المعتزلة القائلين بأن الأعمال شرط في صحة الإيمان، وعلى أكثر المتكلمين القائلين بأنه لا يقبل الزيادة والنقصان.

قال الحافظ ابن حجر: يُحتمل أن يكون مراد البخاري بذلك: أن يُبين علامة المسلم التي يُستدلُّ بها على إسلامه، وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده، كما ذكر مثله في علامة المنافق^(٢).

قلت: على كل حال لا يخلو الباب من إفادة زيادة الإيمان ونقصانه، ودخول الإيمان في تعريفه؛ لأن إطلاق (المسلم) في الحديث على مَنْ اتَّصف

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٣٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٣).

بهذه الصفة، والألف واللام فيه للكمال، فعُلم من ذلك أن من لم يتصف بهذه الصفة، فهو غير كامل، فحصل مُراد البخاري.

وما قيل: إنه يلزم من ذلك أن من اتصف بهذا خاصةً كان كاملاً، يجاب عنه: بأن المراد بذلك، مع مراعاة باقي الأركان؛ من باب ذكر الجزء وإرادة الكل، أو المراد بذلك: الإشارة إلى الحث على حُسن معاملة العبد مع ربه؛ لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه، فالأولى أن يُحسن معاملة ربه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبدالله بن عمرو، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة.

والحديث تفرّد به عن مسلم. نعم، أخرج مسلم بمعناه من وجهٍ آخر، ويأتي الحديثُ في: (الرقاق)، في (باب: الانتهاء عن المعاصي).

* * *

٤ - باب:

أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين ظاهر؛ لأن كليهما في بيان وصفٍ خاص من أوصاف المسلم^(١).

ومُراد البخاري في هذا الباب هو: ما ذكر من أن الأعمالَ داخلَةٌ في الإيمان، وأن دخولها فيه على جهة التكميل دون التصحيح، وأنه يقبل الزيادة

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٣٤).

والنقصان؛ إذ تقدير الترجمة: أيُّ ذوي الإسلام أفضل؟ أو: أيُّ خصال الإسلام أفضل؟ وعلى كلا التقديرين يحصل المراد، فكأن هذا الباب معقود للرد على المرجئة وأكثر المتكلمين.

ثم ساق البخاري في الباب حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان).

قال الحافظ ابن حجر: إذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض، حصل مُراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان. فتقيد مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان؛ إذ الإسلام والإيمان مترادفان عند البخاري^(١).

* * *

هـ - باب:

إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

هذا الباب معقود لبيان أن إطعام الطعام شعبة من شعب الإيمان، وغرض البخاري في هذا الباب هو: ما تقدّم من تعداد شعب الإيمان، وأن الأعمال داخلة في الإيمان، وأنه يقبل الزيادة والنقصان باعتبارها، فكأن هذا الباب معقود للرد على المرجئة والمعتزلة والمتكلمين.

قال العيني: المناسبة بين البابين: أن الباب الأول فيه ذكر أفضلية مَنْ

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٥).

سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده، وفي هذا الباب ذكر خيرية من يطعم الطعام، والمراد من الأفضلية: الخيرية، وأكثرية الثواب، ولا شك أن المُطْعَم في سلامة من لسان المُطْعَم ويده؛ لأنه لم يطعمه إلا عن قصدٍ خيرٍ له، وكذلك المسلم عليه في سلامة من لسان المسلم ويده^(١).

قال الحافظ ابن حجر: لما استدللَّ المصنّف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب، تتبّع ما ورد في القرآن والسنن الصحيحة من بيانها؛ فأورد [هـ] في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً، وترجم هنا بقوله: إطعامُ الطعام من الإسلام، ولم يقل: أيُّ الإسلام خير؟ كما قال في الذي قبله؛ إشعاراً باختلاف المقامين، وتعددِ السّؤالين^(٢).

قال العيني: لأن أفضليته هناك راجعة إلى الفاعل، والخيرية هنا راجعة إلى الفعل^(٣).

ثم ساق البخاري في الباب حديث عبدالله بن عمرو، ومطابقته للترجمة واضحة.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان). ويأتي الحديث في (باب: إفشاء السلام من الإسلام)، وفي (الاستئذان)، في باب: (السلام للمعرفة وغير المعرفة).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٣٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٥).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٣٦).

٦- باب:

مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

هذا الباب معقود لبيان أن محبة الإنسان لأخيه ما يحب لنفسه؛ هو من شعب الإيمان، فغرض البخاري في هذا الباب هو ما تقدّم من تعداد شعب الإيمان، ودخول الأعمال فيه، وأنه يقبل الزيادة والنقصان، والرد على المرجئة والكرامية والمتكلمين.

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين: أن الشعبة الواحدة في الباب الأول هي إطعام الطعام، وهو - غالباً - لا يكون إلا عن محبة المطعم، وهذا الباب فيه شعبة، وهي المحبة لأخيه^(١).

قلت: ويمكن أن يقال في وجه المناسبة؛ إنه لما كان الإنسان مجبولاً على حب الطعام؛ لكثرة احتياجه إليه، وتوقّف حياته عليه، وكذلك هو مجبول على حب غير الطعام من المنافع الدنيوية، فأردف البخاري بهذا الباب؛ للإشارة إلى أن إطعام الطعام كما كان من الإسلام، كذلك محبة إيصال النفع إلى المسلمين من الإيمان، فعلى هذا؛ هذا الباب كالعام بعد الخاص.

قيل: قدّم البخاري لفظ الإيمان في هذه الترجمة؛ بخلافه في التراجم الأخرى؛ للاهتمام، أو للحصر.

قال الحافظ ابن حجر: هو توجيه حسن، إلا أنه يردّ عليه أن الذي بعده أليق^(٢) بالاهتمام أو الحصر، قال: فالظاهر أنه تنويع في العبارة، قال: ويمكن

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٣٩).

(٢) في الأصل: «يليق».

أنه اهتم بذكر حُب الرسول، فقدّمه^(١).

ثم غرضُ البخاري في هذا الباب واضحٌ من حيث دخول الأعمال في الإيمان، وقبوله الزيادة والنقصان.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أنس، ووجهُ الاستدلال: أن النبي ﷺ نفى الإيمانَ نفْيَ الكمالِ غيرِ المتَّصفِ بهذه الخصلة، فلزم ثبوتُ الإيمان ثبوتَ الكمالِ للمتَّصفِ بهذه الخصلة، وأيضاً الحُب يتفاوت، فوضّح المراد.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ولم يخرجهُ البخاري سوى في هذا الموضع.

* * *

٧- باب :

حُبُّ الرَّسُولِ مِنَ الْإِيمَانِ

هذا الباب معقود لبيان أن حُبَّ الرسول شُعبَةٌ من شُعبِ الإيمان، فغرضُ البخاري في هذا الباب هو ما تقدّم.

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيث اشتمالُ كلٍّ منهما على وجوبِ محبةٍ كائنة من الإيمان^(٢).

أقول: لما فرغ البخاري من الأبواب التي فيها بيان معاملة المسلم مع عوامِّ المسلمين، أردفها ببابٍ فيه بيانُ معاملة المسلم مع الرسول الكريم

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٤٢).

الأمين ﷺ، وإنما قدّم البخاريّ معاملة المسلم مع المسلمين على معاملته مع الرسول؛ لأنهم في معرض قِلّة المبالاة، والله تعالى أعلم، أو لأن محبة الرسول ﷺ أزيد من محبة الناس.

ثم غرض البخاري في هذا الباب واضح من حيث تعداد شعب الإيمان وقبوله الزيادة والنقصان؛ لأن المراد من الحُب في الحديث هنا الحُب الاختياري، وهو إثارة طاعة الرسول على طاعة غيره، والناس في هذه الطاعة متفاوتون، فحصل المراد.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة. أحدهما: حديث أبي هريرة، والحديث تفرد به عن مسلم. والثاني: حديث أنس، متفق عليه أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ولم يخرجهما [البخاري] سوى [في] هذا الموضع.

* * *

٨ - باب:

حلاوة الإيمان

غرض البخاري في هذا الباب: بيان زيادة الإيمان ونقصانه، فكأن هذا الباب معقود للرد على المتكلمين القائلين بأنه لا يقبل الزيادة والنقصان. قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنّ الباب الأول مشتمل على أن كمال الإيمان لا يكون إلا إذا كان الرسول ﷺ أحبّ إليه من سائر الخلق، وهذا الباب يُبين أن ذلك من جملة حلاوة الإيمان، ولأن هذا الباب

مشمّتل على ثلاثة أشياء، والباب الأول جزء من هذه الثلاثة، وهذا أقوى وجوه المناسبة^(١).

قال الحافظ ابن حجر: مقصود البخاري: أن الحلاوة من ثمرات الإيمان، ولما قدّم أن محبة الرسول من الإيمان، أردفه بما يوجد حلاوة ذلك^(٢).

أقول: غرض البخاري في هذا الباب: إثبات زيادة الإيمان ونقصانه. ووجه الاستدلال: أن في الحديث استعارة؛ لأن النبي ﷺ شَبَّه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلٍ؛ كالعسل مثلاً، وأثبت له لازم ذلك الشيء، وأضافه إليه، وفيه تلميحٌ إلى حالتي المريض والصحيح؛ لأن المريض الصفراوي يجد طعمَ العسل مرّاً، والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه، وكلّما نقصت الصحة، نقص الذوق بقدر ذلك؛ فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوِّي استدلال البخاري على الزيادة والنقصان.

ويمكن في وجه الاستدلال أن يقال: إن في الحديث إشارةً إلى تشبيه الله تعالى الإيمان بالشجرة، ثم إن حلاوة الثمرة توجد عند نضج الثمرة، وهو غاية كماله.

فمن وجد حلاوة الإيمان بالصفات المذكورة في الحديث؛ فقد بلغ غاية كمال الإيمان، فوضّح الاستدلال على الزيادة والنقصان.

أو يقال: إن وجادة الحلاوة معلّقة بالحب، والحب يتفاوت فيه الناس،

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٤٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٦٠).

فتثبتُ الزيادة والنقصان.

ثم ساق البخاريُّ في الباب حديثَ أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ كما تقدّم، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي الحديث في (باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ)، وفي (الأدب)؛ في (باب: الحب في الله)، وفي (الإكراه)؛ في (باب: مَنْ اخْتَارَ الضَرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهُوَانَ عَلَى الْكُفْرِ).

* * *

٩- باب:

عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين: أن هذا الباب داخلٌ في نفس الأمر في الباب الأول، لأن حُبَّ الأنصار داخل في قوله: «وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

قال الحافظ ابن حجر: ولما ذَكَرَ في الحديث السابق أنه لا يحبه إلا الله؛ عقبه بما يشير إليه من أن حُبَّ الأنصار كذلك؛ لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف، وهو النصرة، إنما هو الله تعالى، فَهُمْ وَإِنْ دَخَلُوا فِي عَمُومِ الْحَدِيثِ، لَكِنَّ التَّنْصِيفَ بِالتَّخْصِيفِ دَلِيلُ الْعَنَاءِ. اهـ^(٢).

أقول: ويمكن أن يقال: إن البخاري لما فرغ من بيان معاملة الإنسان مع العوام، ثم من بيان معاملته مع الرسول ﷺ، شرع في معاملة المسلم مع

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٥٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٦٢).

أصحابه، وإنما خصَّ الأنصارَ؛ لأنهم كانوا محبوبين له ﷺ، وكان يقول لهم: «أنتم أحبُّ الناس إليَّ»، فكان البخاري أشار إلى أنه يجب لمن يحبُّ النبي ﷺ أن يحبهم؛ لحُبِّه إياهم، ومحبوبُ المحبوبِ محبوبٌ.

وغرضُ البخاري في هذا الباب هو: الاستدلال على زيادة الإيمان ونقصانه، ووجهُ الاستدلال: أن النبي ﷺ جعل حبَّ الأنصار علامةَ الإيمان، والحبُّ يتفاوت؛ فمن كان حبه للأنصار أتمَّ، كان إيمانه وعلامته أتمَّ. ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أنس رضي الله عنه، والمطابقةُ ظاهرة، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي الحديثُ في (المناقب)، في (باب: حُبَّ الأنصار).

* * *

١٠- باب

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: هذا الباب بمنزلة الفصل مما قبله، مع تعلُّقه به، ووجهُ التعلُّق: أنه لما ذَكَرَ الأنصارَ في الحديث الأول، أشار في هذا الباب إلى ابتداء السبب في تلقِّيهم بالأنصار^(١). أقول: ويمكن أن يقال: إن لهذا الباب تعلُّقاً بأصل كتاب الإيمان من وجهين آخرين:

أحدهما: أن البخاري أشار إلى أن اجتناب النواهي من الإيمان، كما أن امتثال الأوامر منه؛ لأن النبي ﷺ لَمَّا بايع الأنصار على الإيمان، نهاهم

(١) المرجع السابق (١ / ٦٤).

عن ارتكاب المعاصي .

والثاني : أنه تضمّن الردّ على المعتزلة حيث يقولون : إن مرتكب الكبيرة كافر، أو مخلّد في النار، وذلك واضح من الحديث .
ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبادة، ووجه المناسبة : أن البخاري أشار إلى الأنصار ؛ لموافقتهم ومبايعتهم النبي ﷺ على إعلاء كلمة التوحيد، جعل محبتهم علامة الإيمان ؛ مجازاة لهم، والأوجه ما قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الحدود)، ويأتي الحديث في (الهجرة)، في (باب : وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة)، وفي (المغازي)، في (باب : شهود الملائكة بدرًا)، وفي (تفسير الممتحنة)، في (باب : قوله : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة : ١٢])، وفي (الحدود)، في (باب : الحدود كفارة)، وفي (باب : توبة السارق)، وفي (الديات)، في (باب : قول الله : ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة : ٣٢])، وفي (الأحكام)، في (باب : بيعة النساء)، وفي (التوحيد)، في (باب : المشيئة والإرادة) .

* * *

١١ - باب :

مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ

لما فرغ البخاري من بيان السبب في تلقيب الأنصار، عاد إلى تعداد شعب الإيمان، وبيان أنه يقبل الزيادة والنقصان .

قال العيني : وجه المناسبة بين البابين من حيث إن معنى الباب الأول

متضمّن معنى هذا الباب ؛ لأن النقباء اختاروا النبي ﷺ ، واختاروا العزلة في محبته ؛ فراراً بدينهم من فتن الكفر والضلال ، وكذلك هذا الباب يبين فيه ترك المسلم الاختلاط بالناس ، واختياره العزلة فراراً بدينه من الفتن^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي سعيد ، ووجه الاستدلال من الحديث : أن الفرار من الفتنة كان منشأه وسببه الدين ، قاله الحافظ ابن حجر^(٢) .
والحديث تفرد به عن مسلم ، ويأتي الحديث في (بدء الخلق) ، في (باب : خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال) ، وفي (المناقب) ، في (باب : علامات النبوة) ، وفي (الرقاق) ، في (باب : العزلة راحة من خلّاط السوء) ، وفي (الفتن) ، في (باب : التعرّب في الفتنة) .

* * *

١٢ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ» ،
وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿وَلَكِنْ يُوَازِدُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة : ٢٢٥]

قال العيني : وجه المناسبة بين البابين : أن الباب الأول يبين أن الفرار من الفتن من الدين ، وهذا لا يكون إلا على قدر قوة دين الرجل ، وقوة الدين تدل على قوة المعرفة بالله تعالى ، وهذا الباب يبين أن أعرف الناس بالله تعالى هو

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ١٦٠) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٧٠) .

النبي ﷺ، فلا جَرَمَ هو أقوى^(١) ديناً من الكل^(٢).

فحصل مُراد البخاري أن الإيمان يُقبل الزيادة والنقصان.

أقول: غرضُ البخاري في هذا الباب: إبطالُ قول الكَرَامِيَّة: إن الإيمان قولٌ بدونِ انضمامِ الاعتقادِ، وبيانُ الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه باعتبار التصديق، وذلك لأن إيمان الشخص على قدر معرفته برَبِّه، فيلزمه أن يَزِيدَ وَيَنْقُصَ على قدر معرفته برَبِّه.

قال الحافظ ابن حجر: مُراد البخاري بإيراد الآية: الاستدلالُ بها على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه^(٣).

وقال العلامة السُّنْدِي: وَلَمَّا وَرَدَ على البخاري: أنه كيف يَزِيدُ الإيمانُ وينقصُ بزيادة المعرفة ونقصانها؛ مع أن المعرفة خارجةٌ عن تعريف الإيمان لِمَا تَقَدَّمَ: أن الإيمان قولٌ وعمل، والمعرفة ليست شيئاً من ذلك؟

أجاب البخاري: بأن المعرفة فعلُ القلبِ، والفعلُ لا يقتصر على ما يصدر من الجوارح، بل يشمل ما يصدر من القلب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، فأسند الكسبَ إلى القلب^(٤).

ثم ساق البخاري في الباب حديثَ عائشة - رضي الله عنها -، تفرَّد به عن مسلم.

(١) في الأصل: «أقوم».

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٦٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١ / ٧٠).

(٤) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ١٧).

قال الحافظ ابن حجر: وجه دخوله في مباحث الإيمان: من حيث إنَّ فيه دليلاً على بطلان قول الكَرَامِيَّة، ودليلاً على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنَّ قوله ﷺ: «أنا أعلمكم بالله» ظاهرٌ في أنَّ العلم بالله درجات، وأنَّ بعض الناس فيه أفضلُ من بعض، وأنَّ النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات، والعلمُ بالله يتناول ما بصفاته، و[ما] بأحكامه، وما يتعلق بذلك، فهذا هو الإيمان حقاً^(١).
والحديث تفرَّد به عن مسلم، ولم يخرج به سوى [في] هذا الموضع.

* * *

١٣ - باب:

مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات أنَّ كراهية العود إلى الكفر من الإيمان، فثبت أنَّ الأعمال داخلة في الإيمان، وأنه يقبل الزيادة والنقصان.
قال العيني: وجه المناسبة بين البابين: أنَّ في الباب الأول أنَّ النبي ﷺ [كان إذا] أمر أصحابه بعملٍ، كانوا يسألونه أن يعملوا بأكثر من ذلك، وذلك لوجدانهم حلاوة الإيمان من شدة محبتهم له ﷺ، وهذا الباب أيضاً يتضمَّن هذا المعنى؛ لأنَّ فيه مَنْ أحبَّ الله ورسوله أكثر مما يحبُّ غير الله ورسوله، فإنه يفوز بحلاوة الإيمان^(٢).

أقول: ويمكن أن يقال: إنَّ مناسبة هذا الباب بالباب السابق من جهة أنَّ

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٧٠).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٦٧).

الكرهية فعل القلب، كما أن المعرفة فعل القلب، فيكون فيه التفاتة إلى مسألة زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن الكراهة متفاوتة، ويكون في الحقيقة مناسبة هذين البابين باب: من الدين الفرار من الفتن، فكأن البخاري أشار إلى أنه كلما كانت معرفة المسلم بربه أتم، وكراهية العود في الكفر أزيد، كان فراره بالدين من الفتن أشد، والله تعالى أعلم.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أنس رضي الله عنه، ومناسبتة للترجمة واضحة، ومرة الحديث في (باب: حلاوة الإيمان).

* * *

١٤ - باب:

تفاضل أهل الإيمان

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين: أن المذكور في الباب الأول ثلاث خصال، والناس فيها متفاوتون، والفاضل من استكملها، فقد حصل التفاضل، وهذا الباب أيضاً في التفاضل^(١).

أقول: هذا الباب معقود لبيان تفاضل أهل الإيمان بسبب الأعمال، ومقصود البخاري فيه: الرد على المتكلمين والمرجئة القائلين بأن لا دخل للأعمال في الإيمان، ولا يزيد ولا ينقص.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين، كلاهما عن أبي سعيد الخدري، ومطابقة الأول للترجمة من جهة أن المراد بحبة الخردل منها: ما زاد من

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٦٨).

الأعمال على أصل التوحيد؛ لأنه ورد في الرواية الأخرى: «أخرجوا من قال: لا إله إلا الله، وعَمِلَ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً»، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: الإيمان، والحديث مختصر، ويأتي كله في الرقاق، في باب: صفة الجنة والنار، وقد ساق البخاري أكثره في تفسير سورة النساء، في باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، وقطعة منه في تفسير ﴿رَبِّ أَلْقَمَ﴾ [القلم: ١]، وبتمامه في التوحيد في باب قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣].

ومطابقة الثاني للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القميص بالدين، وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها، فدلَّ على أنهم متفاضلون في الإيمان. والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الفضائل)، ويأتي الحديث في (فضل عمر)، وفي (التعبير)، في (باب: القميص في المنام)، وفي (باب: جرَّ القميص في المنام).

* * *

١٥ - باب:

الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ

عاد البخاري إلى تعداد شعب الإيمان تصريحاً.

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين: أن في الباب الأول بيان تفاضل الإيمان في الأعمال، وهذا الباب أيضاً فيه من جملة ما يفضل به الإيمان، وهو الحياء^(١).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ١٧٥).

ثم أورد في الباب حديث ابن عمر، والحديث صريح في الترجمة، وهو متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي في (باب: الحياء في الأدب).

* * *

١٦ - باب:

﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ

وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]

قال العلامة القسطلاني - رحمه الله -: مُراد البخاري في هذه الترجمة: الرَّدُّ على المرجئة في قولهم: إن الإيمان غير محتاج إلى الأعمال، مع التنبيه على أن الأعمال من الإيمان. اهـ^(١).

ووجه الاستدلال من الآية الكريمة: أن الله تعالى جعل التخليّة مشروطةً بالتوبة، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، فدل على دخول الأعمال في الإيمان. ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ووجه إيراد في الباب: أنه كالتفسير للآية؛ لأن المراد بالتوبة في الآية: الرجوع عن الكفر إلى التوحيد، ففسّره الحديث بالشهادة.

ثم بين الحديث والآية مناسبةً أخرى، وهي: أن التخليّة في الآية، والعصمة في الحديث بمعنى واحد، كذا أفاده الحافظ ابن حجر^(٢).

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ولم يخرج به البخاري سوى [في] هذا الموضع.

* * *

(١) انظر: «إرشاد الساري» (١ / ١٠٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٧٥).

١٧ - باب :

مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف : ٧٢] .

وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلَنَّهِنَّ أجمعِينَ﴾ (١٢)

عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر : ٩٢ - ٩٣] : عَنْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ :

﴿لِيُمِثِلَ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصفات : ٦١]

قال العيني : وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إنه عقدَ الباب الأول

للتنبية على أن الأعمال من الإيمان رداً على المرجئة ، وهذا الباب أيضاً معقودٌ
لبيان أن الإيمان هو العمل رداً عليهم^(١) .

وقد نازع البخاري قومٌ في الاستدلال بالآيات على أن الإيمان هو

العمل ، فإن فيه تخصيصاً بلا دليل .

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : مطابقة الآيات والحديث لما ترجم

له بالاستدلال بالمجموع على المجموع ؛ لأن كل واحد منها دالٌّ بمفرده على

بعض الدعوى ، فقوله : ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ عامٌّ في الأعمال ، إلا أنه حكى

عن جماعة من المفسرين : أن المراد به : الإيمان ، فدخله الخصوص ، وكذا

قوله : ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ خاصٌّ بعمل اللسان ؛ بنقل البخاري ، وقوله :

﴿فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ عامٌّ ، وقولُ النبي ﷺ : «إيمان بالله» في جواب «أيُّ العمل»

دالٌّ على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال . اهـ^(٢) .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ١٨٤) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٧٧) .

وقال العلامة السّندي - رحمه الله - : لما وَرَدَ في مواضع من القرآن الكريم عطفُ العمل على الإيمان - والعطفُ للمغايرة - تُؤهِمُ أن الإيمان لا يُطلق عليه اسم العمل شرعاً، فوضع البخاري هذا الباب لإثبات أن اسم العمل شرعاً يشمل الإيمان، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] لا بناءً على أن معنى ﴿تَعْمَلُونَ﴾ : تؤمنون ؛ فإنه بعيد، بل بناءً على أن الإيمان هو السببُ الأعظم في دخول الجنة، فلا بد من شمول ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ له، وكذا قولُ عدّةٍ من أهل العلم لبيان شمولِ العملِ لقول : «لا إله إلا الله»، وكذا قوله : ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصفّات: ٦١]، العملُ فيه يشمل الإيمان، لا أن المراد به الإيمان .
والحاصلُ : أنه في هذه الآية وقعَ الاقتصارُ على ذكر العمل، مع أن الموضعَ موضعَ ذكر الإيمان والعمل جميعاً، فلا بد من القول بشمول العمل للإيمان، وهو المطلوب، وعلى هذا، فما وقع في القرآن الكريم من عطف العمل على الإيمان، فهو من عطف العامِّ على الخاصِّ ؛ لمزيد الاهتمام بالخاص . اهـ^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه، ووجه الاستدلال من الحديث من حيثُ إنَّه وقع السؤال عن أفراد العمل ؛ وأجيبَ بالإيمان، فصَحَّ أن الإيمان يطلق عليه اسم العمل .

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الإيمان)، ويأتي الحديثُ في (المناسك)، في (باب : فضل الحج المبرور) .

(١) انظر : «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ١٩) .

أراد البخاري أن الإسلام إذا لم يكن على الحقيقة، وكان على وجه الاستسلام والخوف من القتل، فهو مغاير للإيمان، فلا ينفع في الآخرة، وأمّا إذا كان على الحقيقة، فهو مرادف للإيمان، فينفع فيها. وغرضه فيه: الردُّ على الكرامية القائلين بأن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون عقد القلب.

١٨ - باب:

إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ،

وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ، أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ

الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا

فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]

هذا الباب معقود للرد على الكرامية ومن وافقهم من المرجئة في قولهم:

إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون عقد القلب، كما حكى القاضي عياض

- رحمه الله تعالى - عن المرجئة أنهم يقولون: إن مظهر الشهادتين يدخل

الجنة، وإن لم يعتقد بقلبه^(١).

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين هو: أن في الباب الأول ذكر

الإيمان بالله ورسوله، وفي هذا الباب يبيّن أن المعتبر المعتقد به من هذا

الإيمان ما هو^(٢).

(١) انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/ ٢٥٣).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٩٠).

فكان البخاريّ يقول : إن الإسلام إذا لم يكن على الحقيقة ، فهو مغاير للإيمان ، فلا ينفع ، وإذا كان على الحقيقة ، فهو مرادف له ، فهو الإسلام النافع ، فوضّح الردُّ على الكرامةيّة .

واستدلّ البخاري على هذه الدعوى بالآيات والحديث واضح جداً .

ثم أورد البخاري في الباب حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

قال الحافظ ابن حجر : مناسبتُهُ للترجمة ظاهرة ؛ من حيث إنّ المسلم يطلق على من أظهر الإسلام ، وإن لم يُعلم باطنه ^(١) .

واعترض عليه العيني ، فقال : ليس هذا موضوع الباب ، قال : بل المناسبة من حيث إنّ الإسلام إن لم يكن على الحقيقة ، لا يُقبل ، فلذلك قال - عليه السلام - : «أو مسلماً» ؛ لأن فيه النهي عن القطع بالإيمان ؛ لأنه باطن لا يعلمه إلا الله ، والإسلام معلوم بالظاهر ^(٢) .

والحديث متفق عليه ، أخرجه مسلم في : (الإيمان) ، وفي : (الزكاة) ، ويأتي الحديث في (الزكاة) ، في (باب : قول الله تعالى : ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ النَّاسُ إِلَّا حَقًّا﴾ [البقرة : ٢٧٣]) .

* * *

١٩ - باب :

إِفْشَاءُ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

عاد البخاري إلى تعداد أمور الإيمان .

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ٧٩) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١ / ١٩٢) .

قال العيني : وجه المناسبة بين البابين هو : أن جملة المذكور في الباب السابق أن الدين هو الإسلام ، والإسلام لا يكمل إلا باستعمال خِلاله ، ومن جملة خِلاله إفشاء السلام للعالم ، وفي هذا الباب يبيّن هذه الخلة في الحديث الموقوف والمرفوع^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن الباب يتضمّن أحد شطريه ، ومَرَّ الحديث في (باب : المسلم من سلّم المسلمون من لسانه ويده) .

* * *

٢٠ - باب :

كُفْرَانِ الْعَشِيرِ . . . إلخ

قال العيني : وجه المناسبة بين هذا الباب والأبواب التي قبله هو : أن المذكور في الأبواب الماضية هو أمور الإيمان ، والكفر ضِدُّه ، فالمناسبة بينهما من جهة التضاد ؛ لأن الجامع بين الشيئين على أنواع من جملتها التضاد ؛ كالسواد والبياض ، والكفر والإيمان .

قال : فكان ينبغي للبخاري أن يذكر هذا الباب والذي بعده من الأبواب الأربعة عقيب باب : الدين النصيحة ، بعد الفراغ من ذكر الأبواب المتعلقة بأمور الإيمان ؛ رعايةً للمناسبة الكاملة .

وقال بعض الشارحين : أردف البخاري هذا الباب بالذي قبله ؛ لينبّه على

(١) المرجع السابق (١ / ١٩٧) .

أن المعاصي تُنْقِصُ الإيمانَ، ولا تُخْرِجُ إلى الكفر.

وقال ابن العربي - رحمه الله - : مُرَادُ البخاري : أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ الطاعات كما تُسَمَّى إيماناً، كذلك المعاصي تُسَمَّى كفرًا، لكن حيثُ يَطْلُقُ عليها الكفرُ، لا يرادُ به الكفر المُخْرِجُ عن المِلَّةِ^(١).

قال الحافظ : فيؤخذُ من كلامه مناسبةُ هذه الترجمةِ لأُمُور الإيمان، وذلك من جهة كون الكفر ضِدَّ الإيمان^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي سعيد معلقاً، ويأتي في : (الحيض)، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وأورد حديثَ ابن عباس رضي الله عنهما، ومطابقته للترجمة ظاهرة أيضاً، والحديثُ متفق عليه، أخرجه مسلم في : (العيدين)، ويأتي الحديث في (الصلاة)، في (باب : من صلى وقُدَّامه تَنُورٌ أو نار)، وفي (الأذان)، في (باب : رفعِ البصرِ إلى الأمام في الصلاة)، وفي (الكسوف)، في (باب : صلاةِ الكسوفِ جماعةً)، وسياقه تام، وفي (بدء الخلق)، في (باب : صفةِ الشمسِ والقمر)، وفي (النكاح)، في (باب : كفرانِ العشير).

قال العيني : وأخرجه البخاري في باب : عِظَةُ الإمامِ النساءِ وتعليمهن، وفي النفس منه شيء، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ١٩٩ - ٢٠٠).

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٨٣).

هذا الباب، والأبواب التي بعده معقودة للرد على المرجئة القائلين :
إن المعصية لا تضرُّ مع الإيمان، وعلى الخوارج الذين يُكفِّرون بالذنوب،
والله أعلم .

٢١- باب :

الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ،

وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِأَرْكَابِهَا إِلَّا بِالشُّرْكِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :

«إِنَّكَ أَمْرُؤُ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ

وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨]

قال العيني : وجه المناسبة بين البابين ظاهر ؛ لأن المذكور في الباب
الأول كفران العشير، وهو أيضاً من جملة المعاصي، ووجه الترجمة هو : الردُّ
على الرافضة والإباضية، وبعض الخوارج في قولهم : إن المذنبين مُخلَّدون
في النار^(١).

قال الحافظ : محصَّل الترجمة : أنه لما تقدَّم أن المعاصي يطلق عليها
الكفرُ مجازاً - على إرادة كفران النعمة لا كفر الجحد -، أراد البخاري أن يبيِّن
أنه كفرٌ لا يُخرج عن المِلَّة؛ خلافاً للخوارج الذين يُكفِّرون بالذنوب، واستدلالُ
البخاري عليهم من الآية ظاهر صريح^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي ذر رضي الله عنه، ووجه الاستدلال من

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ٢٠٣).

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٨٥).

الحديث أنه لا ريب أن أبا ذرٍّ ارتكبَ معصيةً، فلو كان مرتكبُ المعصية - سوى الشرك - يكفرُ، لبيّن له النبي ﷺ، ولم يكتفِ بالإنكار عليه فقط، والله تعالى أعلم.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الأيمان والندور)، وأخرجه البخاري أيضاً في (العِتق)، في (باب: قول النبي ﷺ: «العييدُ إخوانكم، فأطعموهم مما تأكلون»)، وفي (الأدب)، في (باب: ما ينهى من السباب واللعن).

* * *

٢٢ - باب:

﴿وَلَا تَلْفَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

أَقْتَنَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا [الحجرات: ٩]، فَسَمَّاهُمْ: الْمُؤْمِنِينَ

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكور في الباب الأول أن مرتكبَ المعصية - سوى الشرك - لا يكفرُ بها، وأن صفة الإيمان لا تُسلب عنه، فكذلك في هذا الباب يبيّن مثلَ ذلك، فكأن هذا الباب معقودٌ للردِّ على الخوارج والمعتزلة القائلين بأن صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر^(١).

قال الحافظ: استدل البخاري على أن المؤمن إذا ارتكب معصية، لا يكفرُ؛ بأن الله تعالى أبقي عليه اسمَ المؤمن^(٢).

وحكى الحافظ ابن حجر عن محمد بن إسماعيل التيمي أنه قال: خلطُ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٠٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٨٥).

الإيمان بالشرك لا يُتصور، فالمراد: أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً؛ أي: لم ينافقوا.

قال الحافظ: وهو أوجه، ولهذا عَقَبَ البخاريُّ باب: علاماتِ المنافق، وهذا من بدیع ترتیبه^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي بكرة، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ النبي ﷺ سماهما مؤمنين، مع التوعُّد بالنار، قاله الحافظ ابن حجر^(٢).

ويأتي الحديث في (الدِّيَّات)، في (باب: قول الله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢])، وفي (الفتن)، في (باب: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»)، والحديث تفرد به عن مسلم.

* * *

٢٣ - باب:

ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين: أن المذكور في الباب الأول: أن الله تعالى سَمَّى البغاة مؤمنين، ولم ينفِ عنهم اسمَ الإيمان، مع كونهم عصاةً، وأن المعصية لا تُخرج صاحبها عن الإيمان، ولا شك أن المعصية ظُلْمٌ، والمذكور في هذا الباب الإشارةُ إلى أنواع الظلم^(٣).

(١) المرجع السابق (١ / ٨٨).

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢١٣).

أقول : لمّا قدم البخاري أن الكفر مراتب ، أردفه بأن الظلم كذلك ، ومقصوده : أن الظلم يُطلق على المعاصي ، وأن له مراتب متفاوتة ، كما أن الكفر يُطلق عليها ، وأن له مراتب .

فكان هذا الباب أيضاً معقود للرد على الخوارج والمعتزلة .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن مسعود ، والحديث متفق عليه ، أخرجه مسلم في : (الإيمان) ، ويأتي الحديثُ في (أحاديث الأنبياء) ، في (باب : قول الله ﷻ : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء : ١٢٥]) ، وفي (باب : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان : ١٢]) ، وفي (تفسير الأنعام) ، في (باب : قوله : ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام : ٨٢]) ، وفي (تفسير لقمان) ، وفي (استتابة المعاندين والمرتدين) ، وفيه ، في (باب : ما جاء في المتأولين) .

قال الحافظ ابن حجر : وجهُ الدلالة منه : أن الصحابة فهموا من قوله : ﴿يُظْلَمُ﴾ عمومَ أنواع المعاصي ، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، وإنما بين لهم أن المراد : أعظمُ أنواع الظلم ، وهو الشرك ، فدلَّ أن للظلم مراتب متفاوتة . قال : فمناسبة إيراد هذا - عقبَ ما تقدّم من أن المعاصي غيرَ الشرك لا يُنسب صاحبُها إلى الكفر المخرِج من الملة ، على هذا التقرير - ظاهرة^(١) .

* * *

٢٤ - باب :

عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ

قال العيني : وجهُ المناسبة بين البابين : أن الباب الأول مترجمٌ أن الظلم

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ٨٧) .

له أنواع، وهذا الباب مشتملٌ على بيان أنواع النفاق، وأيضاً: فالنفاق نوعٌ من أنواع الظلم^(١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : لما قدّم أن مراتب الكفر والظلم متفاوتة، أتبعه بأن النفاق كذلك.

وقال الكرمانى : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان : أن هذه علامة عَدَمِ الإيمان.

وقال الإمام النووي : مراد البخاري بذكر هذا هنا : أن المعاصي تُنقص الإيمان ؛ كما أن الطاعة تزيده، والله أعلم^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، والحديثُ متفقٌ عليه، أخرجه مسلم في : (الإيمان)، ويأتي في (الشهادات)، في (باب : مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ)، وفي (الوصايا)، في (باب : قَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء : ١١])، وفي (الأدب)، في (باب : قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة : ١١٩])، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

الثاني : حديث عبدالله بن عمرو، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الإيمان)، ويأتي في (المظالم)، في (باب : إِذَا خَاصَمَ)، وفي (الجزية)، في (باب : إِثْمُ مَنْ عَاهَدَ ثُمَّ غَدَرَ)، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ٢١٧).

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٨٩)، و«الكواكب الدراري» (١ / ١٥٢)، و«شرح البخاري» للنووي (ص : ١٢٧).

٢٥- باب :

قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ

لَمَّا ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ أُمُورَ الْإِيمَانِ وَشُعْبَهُ إِلَى بَابِ : السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَأَرْدَفَهُ بِخَمْسَةِ أَبْوَابٍ اسْتَطْرَادًا ؛ لَمَّا فِيهَا مِنَ الْمُنَاسِبَةِ ، عَادَ إِلَى بَيَانِ بَقِيَّةِ الْأَبْوَابِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى أُمُورِ الْإِيمَانِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى مُتَعَلِّقَاتِ الْإِيمَانِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْأَصَالَةِ ، وَإِنَّمَا يَذْكَرُ مُتَعَلِّقَاتٍ غَيْرِهِ اسْتَطْرَادًا .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : فَيَنْبَغِي أَنْ تُطَلَّبَ الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ ، وَبَيْنَ بَابِ : السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَبْوَابَ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هِيَ بِطَرِيقِ الْاسْتَطْرَادِ ، لَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، فَالْمَذْكُورُ بِطَرِيقِ الْاسْتَطْرَادِ كَالْأَجْنَبِيِّ ، فَتَقُولُ : وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا هُوَ : أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي بَابِ : السَّلَامِ هُوَ : أَنْ إِفْشَاءَ السَّلَامِ مِنْ أُمُورِ الْإِسْلَامِ^(١) ، وَكَذَلِكَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِيهَا يُفْشَى السَّلَامُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٢) .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَةَ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةً ، وَالْحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ يَأْتِي فِي (الصَّوْمِ) ، فِي (بَابِ : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً) ، وَفِي (بَابِ : فَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) ، وَالطَّرْفُ الْآخَرُ مِنْهُ يَأْتِي فِي (بَابِ : صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ) .

* * *

(١) فِي «الْعَمْدَةِ» : «الْإِيمَانُ» .

(٢) انْظُرْ : «عَمْدَةُ الْقَارِي» (١ / ٢٢٥) .

٢٦- باب :

الْجِهَادُ مِنَ الْإِيمَانِ

قال العيني : وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إنَّ المذكورَ في الباب الأول هو قيام ليلة القدر، ولا يحصل ذلك إلا بالمجاهدة التامة، فذلك المذكور في هذا الباب حال المجاهد، فكما أن القائم ليلة القدر يجتهد أن ينال رؤية تلك الليلة، ف كذلك المجاهدُ يجتهد أن ينال درجة الشهداء، فهذا هو وجهُ المناسبة^(١)، ونحوه قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة أنه لما كان الإيمان مُخرجاً له إلى الجهاد، كان خروجه من الإيمان والجهاد هو الخروج، فينتج أن الجهاد من الإيمان.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الجهاد)، ويأتي الحديث مفرقاً، يأتي الشرطُ الأولُ منه في (الجهاد)، في (باب : أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه)، وفي (الخمس)، في (باب : ﴿فَأَن لِّلَّ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال : ٤١])، وفي (التوحيد)، في (باب قوله : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمرْسَلِينَ﴾ [الصفات : ١٧١])، وفي (باب قول الله : ﴿لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَّكَلَمْتُ رَبِّي﴾ [الكهف : ١٠٩]).

ويأتي الشرطُ الثاني، وأوله : «ولولا أن أشقَّ على أمتي في الجهاد» في (باب : تمنى الشهادة)، وفي (باب : الجعائل والحملان في السبيل)،

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ٢٢٨).

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٩٢).

وفي (التمني)، في (باب : ما جاء في التمني).

* * *

٢٧ - باب :

تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ

لما فرغ البخاري من باب الجهاد الذي ذكره استطراداً، عاد إلى ذكر قِيَامِ رَمَضَانَ، وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عامٌّ بعد خاص. ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم، ويأتي الحديثُ في (الصوم)، في (باب : فضلُ من قام رمضان).

* * *

٢٨ - باب :

صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَاباً مِنَ الْإِيمَانِ

قال الحافظ ابن حجر: أخر الصيامَ عن القيام؛ لأنه من التَّركِ، والقيامُ من الأفعال، ولأن الليلَ قبلَ النهار، ولعله أشار إلى أن القيام مشروعٌ في أول ليلةٍ من الشهر^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى، [و]مرَّ الحديثُ في (باب : قيامُ ليلة القدر من الإيمان).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٩٢).

٢٩ - باب:

الدين يُسرّ... إلخ

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات دخول الأعمال من جهة أن النبي ﷺ سمي العبادة ديناً.

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث وجود معنى اليسر في الصوم، وذلك أن صوم رمضان يجوز تأخيره للمسافر والمريض، ويجوز تركه بالكُلِّية للشيخ الفاني مع إعطاء الفدية؛ بخلاف الصلاة في جميع ذلك، وهذا عين اليسر^(١).

قال الحافظ: مناسبة إيراد البخاري لهذا [الباب] عقب الأبواب التي قبله ظاهرة من [حيث] إنها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد، فأراد البخاري أن يبين أن الأولى للعامل بذلك ألاَّ يُجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع، بل يعمل بتلطفٍ وتدرّج؛ ليدوم عمله، ولا ينقطع^(٢).

ودلالة قول النبي ﷺ: «أحب الدين... إلخ» على معنى الترجمة واضحة؛ لأن التسمية هي السهلة التي لا حرج فيها من كل الوجوه. ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومناسبتها للترجمة ظاهرة، والحديث تفرّد به عن مسلم، ويأتي الحديث مع شيء من النقص والزيادة في (الرقاق)، في (باب: القصد والمداومة على العمل).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٩٥).

٣٠- باب :

الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] يَعْنِي : صَلَاتُكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ

قال العيني : وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنَّ من جملةِ المذكورِ في الباب الأول الاستعانةَ بالأوقات الثلاثة في إقامة الطاعات، فاستطرد البخاري بذكر الصلاة التي هي من الإيمان، ومن أفضل الطاعات التي تقام في هذه الأوقات، على أن باب الدين يُسر، إنما ذكر بين البابين استطراداً للوجه الذي ذكرنا، ففي الحقيقة يُطلب وجهُ المناسبةِ بين باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان، وبين هذا الباب، وهو ظاهر؛ لأن كلاً من الصلاة والصوم من أركان الدين^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : عاد البخاري إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان^(٢)، واستدلَّه بالآية واضح.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ فإن الله تعالى سمَّى الصلاة إيماناً.

والحديث متفق عليه، وأخرجه مسلم في : (الصلاة)، ويأتي الحديث في (الصلاة)، في (باب : التوجه نحو القبلة حيث كان)، وفي (تفسير البقرة)، في (باب قوله : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢])، وفي (باب قوله :

(١) انظر : «عمدة القاري» (١ / ٢٣٩).

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ٩٥).

﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيَّهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وفي (أخبار الآحاد)، في (باب: إجازة الخبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة).

* * *

٣١- باب:

حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات أن الأعمال الصالحة داخلة في الإيمان من حيث التكميل، لا من حيث الشرط؛ كما قالت المعتزلة.

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب الأول: أن الصلاة من الإيمان، وهذا الباب فيه حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ، ولا يحسنُ إِسْلَامُ الْمَرْءِ إلا بإقامة الصلاة.

وقد حكى العيني هنا كلامَ الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في بيان المناسبة بين البابين، وهو قوله في فوائد الحديث السابق:

وفيه بيان ما كان في الصحابة من الحرص على دينهم، والشفقة لإخوانهم، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزلَ تحريمُ الخمر، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، ولملاحظة هذا المعنى عقب المصنفُ هذا الباب بقوله: «باب: حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ».

واعترضَ عليه العيني، فراجع «شرح»^(١).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ٢٤٩)، و«فتح الباري» (١/ ٩٨).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: معلقٌ، وهو حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

والثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث متفق

عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ولم يخرج البخاري سوى [في] هذا
الموضع.

* * *

٣٢- باب:

أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ

غرض البخاري فيه: إثبات محل الأعمال من الدين من حيث إنَّ

النبي ﷺ أطلق الدين على العبادة.

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين: أن المذكور في الباب الأول

حسن إسلام المرء، وهو الامتثال بالأوامر، والانتهاء عن النواهي، والمطلوبُ

في هذا المداومة والمواظبة، وكلَّما واظب العبدُ عليه، زاد من الله محبةً؛

لأن الله يحب مداومة العبد على العمل الصالح^(١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: مُراد البخاري: الاستدلالُ

على أن الإيمان يطلق على الأعمال؛ لأن المراد من الدين هنا العمل، والدين

الحقيقي هو الإسلام، والإسلام الحقيقي مرادفٌ للإيمان، فيصحُّ بهذا

مقصوده.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ٢٥٥).

ومناسبتُهُ لما قبلَهُ من قوله : «عليكم بما تطيقون» ؛ لأنه لما قدَّمَ أن الإسلام يَحسُن بالأعمال الصالحة، أراد أن يَنْبَه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حدِّ المبالغة غيرُ مطلوب . ١ هـ^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الصلاة)، ويأتي الحديث في (التهجد) في (باب : ما يُكره من التشديد في العبادة) .

* * *

٣٣ - باب :

زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانُهُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف : ١٣] ، ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر : ٣١] ،

وَقَالَ : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة : ٣] .

فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ، فَهُوَ نَاقِصٌ

قال العيني : وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكورَ في الباب الأول أَحَبُّ دَوَامِ الدِّينِ إلى الله، والمذكورُ في هذا الباب زيادةُ الإيمان ونقصانُهُ، فلا شك أنه يزاد الإيمان بدوام العبد على أعمال الدين، وينقصُ بتقصيره^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : تقدَّمَ للبخاري قبلُ (بابُ : تفاضل أهل الإيمان في الأعمال)، فتُعقَّب عليه بأنه تكرر، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ١٠١) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١ / ٢٥٨) .

الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال، أو باعتبار التصديق، ترجّم لكل من الاحتمالين، فلا تكرار^(١).

واستدلال البخاري بالآيات على زيادة الإيمان ونقصانه واضح؛ لأن الشيء إذا قبل أحد الضدين، لا بدّ وأن يقبل الضد الآخر.

قال الحافظ: أعاد البخاري الآيتين، مع تقدمهما في أول (كتاب: الإيمان)؛ ليوطئ بهما معنى الكمال في الآية الثالثة؛ لأن الاستدلال بهما نصراً في الزيادة، وهو يستلزم النقص، وأمّا الكمال، فليس نصاً في الزيادة، بل هو مستلزم للنقص فقط، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة، ومن ثم قال المصنف: فإذا ترك شيئاً من الكمال، فهو ناقص، ولهذه النكتة عدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الآيتين؛ حيث قال أولاً: وقول الله، وقال ثانياً: وقال^(٢).

ثم أورد البخاري في البابين حديثين:

أحدهما: حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، وحديث أنس هذا هو آخر الحديث، ولم يذكر البخاريّ أوّله هنا، وساق أوّله في (تفسير البقرة) في (باب: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ [البقرة: ٣١])، وفي غيره، وبتمامه في (التوحيد) في (باب: قول الله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]).

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٠٣).

(٢) المرجع السابق (١/ ١١٤).

الثاني: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومناسبته للترجمة من حيث إنه في بيان سبب نزول الآية الثانية، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في أواخر الكتاب، ويأتي الحديث في (المغازي)، في (باب: حجة الوداع)، وفي (تفسير المائدة) في (باب: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣])، وفي: (الاعتصام بالكتاب والسنة).

* * *

٣٤ - باب:

الزَّكَاةُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُهُ:

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]

عاد البخاري إلى بيان تعداد أمور الإيمان وشعبه، ولمّا قدّم أن الصلاة من الإيمان؛ وكانت الزكاة قرينة الصلاة في القرآن والسنة، ذكرها بعد الصلاة، إلا أنه ذكر قبلها ثلاثة أبواب لمناسبتها بالصلاة.

وغرضه فيه: الردُّ على المرجئة القائلين بأن الأعمال غيرُ داخلية في الإيمان، وعلى المعتزلة القائلين بأنه لا يزيد ولا ينقص، فكأنه يقول: إنه لما ثبت كونُ الزكاة [من الإيمان]، ثبت أن من أدّى الزكاة، كان مؤمناً كاملاً، ومن لم يؤدّها، يكون [ناقص الإيمان].

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إنّ المذكور في الباب السابق هو زيادةُ الإيمان ونقصانه، وقد علّم أن الزيادة تكون بالأعمال، والنقص

بتركها، وهذا الباب فيه أن أداء الزكاة من الإسلام، فكأنه يعني أنه إذا أدّى الزكاة، يكون إسلامه كاملاً، وإذا تركها، يكون ناقصاً^(١).

قال الحافظ ابن حجر: والآية دالة على ما تَرَجَّم له؛ لأن المراد بقوله: ﴿دِينَ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]: دين الإسلام، وإنما خصَّ الزكاة بالترجمة؛ لأن باقي ما ذُكر في الآية والحديث قد أفردته بتراجم أخرى^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ طلحة بن عبيدالله، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وموضع الدلالة منه هو قوله: «فإذا هو يسأل عن الإسلام»، فذكر الصلاة والزكاة والصوم.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي الحديث في (الصوم)، في (باب: وجوب صوم رمضان)، وفي (الشهادات)، في (باب: كيف يستحلف)، وفي (الحيل)، في (باب: في الزكاة).

* * *

٣٥- باب:

اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ للإنسان حالتين: حالة الحياة، وحالة الممات، فالمذكور في الباب الأول هو أركان الدين التي يحصل الثواب بإقامتها بمباشرة الأحياء بدون واسطة، والمذكور في هذا الباب

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٦٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٠٦).

هو الثواب الذي يحصلُ بمباشرة الأحياء بواسطة الأموات^(١).

قال الحافظ ابن حجر: ختم البخاريُّ معظمَ التراجم التي وقعت له في شُعب الإيمان بهذه الترجمة؛ لأن ذلك آخرُ أحوال الدنيا، وإنما آخرُ ترجمة (أداء الخمس من الإيمان) لمعنى سنذكره هناك^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ مباشرة العمل الذي فيه الثواب قدرُ القيراط أو القيراطين، شُعبة من شُعب الإيمان، قاله العيني^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: وجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نبهنا عليه في نظائره قبل^(٤).

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الجنائز)، ويأتي الحديث في (الجنائز)، في (باب: من انتظر حتى يدفن).

* * *

٣٦- باب:

خَوْفُ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

قال العيني: وجه المناسبة بين الباين من حيث إنَّ المذكور في الباب الأول هو أن حصول الثواب بالقيراطين أو بالقيراط إنما يحصل إذا كان عمله

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٧٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٠٨).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٧٠).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٠٨).

إيماناً واحتساباً، وفي هذا الباب ما يشير إلى أنه قد يَعْرِضُ للعامل ما يُحْبِطُ عمله، فَيُحْرَمُ بسببه الثواب الموعود وهو لا يشعر، وفي نفس الأمر [ذَكَرُ] هذا الباب استطراديّاً للوجه المذكور، وإلا، كان المناسبُ أن يُذَكَرَ عَقِيبَ الباب السابق، (باب: أداء الخُمس من الإيمان)^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: هذا الباب معقودٌ للرد على المرجئة خاصة، وإن كان أكثرُ ما مضى من الأبواب قد تَضَمَّنَ الردَّ عليهم، لكن قد يشركهم غيرُهم من أهل البدع في شيء منها؛ بخلاف هذا الباب.

ومناسبةٌ لإيراد هذه الترجمة عَقِبَ التي قبلها من جهة أن اتِّباعَ الجنازة مظنةٌ لأنَّ يُقَصَّدَ به مراعاةُ أهلِها، أو مجموعُ الأمرين، وسياق الحديث يقتضي أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنعَ ذلك احتساباً؛ أي: خالصاً، فعقَّبَه بما يشير إلى أنه قد يَعْرِضُ للمرء ما يعكِّرُ على قصده الخالص، فَيُحْرَمَ به الثواب الموعود وهو لا يشعر، فمُرَادُ البخاري من الحُبوط: حرمانُ الثواب، وبهذا التقرير يندفع اعتراضُ مَنْ اعترضَ عليه بأنه يقوِّي مذهبَ الإحباطية الذين يقولون: إن السيئات يُبْطِلُنَ الحسنات^(٢).

ثم في الباب ترجمتان:

الأولى: خوفُ المؤمنِ مِنْ حَبْطِ العمل.

والثانية: الحذرُ مِنَ الإصرار.

قال الحافظ: ومُرَادُ البخاري بالثانية أيضاً: الردُّ على المرجئة حيث

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٧٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١١٠).

قالوا: لا حذرَ من المعاصي مع حصول الإيمان، ومفهومُ الآية التي ذكرها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] يَرُدُّ عليهم؛ لأنه تعالى مدحَ مَنْ استغفرَ لذنبه، ولم يُصِرْ عليه، فمفهومُه ذمُّ مَنْ لم يفعل ذلك.

قال الحافظ: وفصلَ بين الترجمتين بالآثار التي ذكرها؛ لتعلقها بالأولى فقط، وأمَّا الحديثان: فالأولُ منهما يتعلّق بالثانية، والثاني يتعلّق بالأولى، ففيه لفٌّ ونشْرٌ غيرُ مرتَّب^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث عبد الله بن مسعود، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة دلالاته على إبطال قول المرجئة القائلين بعدم تفسيق مُرتكبي الكبائر.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي الحديث في (الأدب)، في (باب: ما ينهى عن السباب واللعن)، وفي (الفتن)، في (باب: قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً»).

والثاني: حديث عبادة، ومطابقته للترجمة من حيث إنّ فيه ذمَّ التلاحي، وإن صاحبه ناقصٌ؛ لأنه يشتغل عن كثير من الخير بسببه، [لا] سيما إذا كان في المسجد، وعند جَهْرِ الصوتِ بحضرة الرسول ﷺ، بل ربما يَنْجَرُ إلى بطلان العمل وهو لا يشعر، قاله العيني^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: إنما كانت المخاصمة في طلب الحق مذمومة؛

(١) المرجع السابق (١ / ١١١).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٤٩).

لوقوعها في المسجد، وهو محلُّ الذكرِ لا اللغو، ثم في الوقت المخصوص أيضاً بالذكرِ لا اللغو، وهو شهر رمضان، فالذمُّ لِمَا عَرَضَ فيها، لا لِذاتها، ثم إنها مستلزِمةٌ لرفع الصوت، ورفعُهُ بحضرة الرسول ﷺ منهيٌّ عنه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، ومن هنا تتضح مناسبةُ هذا الحديث للترجمة، ومطابقتها له، وقد خفيتُ على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب^(١).

والحديث تفرد به عن مسلم، ويأتي في (فضل ليلة القدر)، في (باب: رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس)، وفي (الأدب)، في (باب: ما ينهى عن السباب واللعن).

* * *

٣٧- باب:

سُؤَالُ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ

تقدّم أن البخاري يرى أن الإيمان والإسلام والدّين عبارة عن معنى واحد، وأن الأعمال داخلةٌ في الإيمان، فعقدَ هذا الباب لإثبات ذلك، وقد أوضح البخاري وجه الاستدلال بما في الباب، وذلك لأن سؤالَ جبريلَ عن الإيمان والإسلام، وجوابه ﷺ يقتضي أن الإيمان تصديقٌ بأمور مخصوصة، والإسلام إظهارُ أعمالٍ مخصوصة، ثم قوله: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» إطلاقٌ يقتضي أن الإيمان والإسلام والدّين عبارة عن معنى واحد،

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١١٣).

ويقتضي إطلاقه على الأعمال، ثم قصّة وفد عبد القيس تقتضي أنّ الإسلام والإيمان عبارة عن معنى واحد؛ لأنه فسر الإيمان فيه كما فسر الإسلام في حديث جبريل .

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنّ المذكور في الباب الأول هو المؤمن الذي يخاف أن يحبط عمله، وفي هذا الباب يذكر بماذا يكون الرجل مؤمناً، ومن المؤمن في الشريعة؟^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: تقدّم أن البخاري يرى أن الإيمان والإسلام والدين عبارة عن معنى واحد، فلما كان ظاهر سؤال جبريل - عليه السلام - عن الإيمان والإسلام، وجوابه يقتضي تغايرهما، وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة، والإسلام إظهار أعمال مخصوصة، أراد أن يردّ ذلك بالتأويل إلى طريقته^(٢)، وكان حديث وفد عبد القيس يقتضي أن الإيمان هو الإسلام؛ حيث فسره في قصتهم بما فسر به الإسلام في حديث جبريل . أشار البخاري في الباب إلى حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس، وسيأتي في (باب: أداء الخمس من الإيمان)، ووجه إيراد هذا ظاهر لا يخفى . ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد أوضح البخاري - رحمه الله تعالى - في هذا الباب كيفية الاستدلال .

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي الحديث في (تفسير لقمان) في (باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٨٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١١٤).

٣٨- باب

قال الحافظ ابن حجر: هذا الباب بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، فلا بدَّ له من تعلُّق به، ووجه التعلُّق: أنه سمَّى الدِّينَ إيماناً في حديث هرقل، فيتمُّ مُراد البخاري بكون الدِّين هو الإيمان.

فإن قيل: لا حُجة فيه؛ لأنه منقول عن هرقل، فالجواب: أنه ما قاله من قِبَل اجتهاده، وإنما أخبره عن استقراءه من كُتُب الأنبياء، وأيضاً: فهرقل قاله بلسانه^(١) الرومي، وأبو سفيان عبَّر عنه بلسانه العربي، وألقاه إلى ابن عباس، وهو من علماء اللسان، فرواه عنه، ولم ينكره، فدلَّ على أنه صحيح لفظاً ومعنى.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي سفيان في قصة هرقل.

قال الحافظ ابن حجر: اقتصر البخاريُّ من حديث أبي سفيان الطويل على هذه القطعة؛ لتعلُّقها بغرضه هنا، ومَرَّ الحديثُ في (بدء الوحي)^(٢).

* * *

٣٩- باب:

فَضْلُ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكورَ في الباب الأول بيانُ أن الإيمانَ والإسلامَ والإحسانَ كله دين، والمذكورُ هاهنا الاستبراء

(١) في الأصل: «بلسان».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٢٥ - ١٢٦).

للدِّين الذي يشمل الإيمان والإسلام والإحسان، ولا شك أن الاستبراء للدِّين من الدِّين^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: كأن البخاري أراد أن يبيِّن أن الورع من مكمّلات الإيمان، فلهذا أوردَ حديثَ الباب في أبواب الإيمان^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ النعمان بن بشير، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديثُ متفق عليه، أخرجه مسلم في: (اليبوع)، ويأتي الحديث في (اليبوع)، في (باب: الحلالُ بيِّن، والحرامُ بيِّن، وبينهما مشتبّهات).

* * *

٤٠ - باب:

أَدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكور في الباب الأول هو الحلالُ المأمور به، والحرامُ المنهي عنه، فكذلك في هذا الباب هو المأمور به، والمنهي عنه.

أمّا المأمور به؛ فكالإيمان، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصيام، وأداء الخُمُس.

وأمّا المنهيُّ عنه؛ فهو الحنتم وأخواتها، وبهذا خُتمت الأبواب التي يذكّر فيها شُعَب الإيمان وأموره. اهـ^(٣).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٩٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٢٦).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٣٠٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس رضي الله عنه في قصة وفد عبد القيس .

[و]ظاهر ما ترجم به البخاري من أن أداء الخمس من الإيمان يقتضي إدخاله مع باقي الخصال في تفسير الإيمان، فتحصل المطابقة .

ويُحتمل أن المطابقة تحصل من جهة أخرى، وهو أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة، وأجيبوا بأشياء منها: أداء الخمس، والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان، فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا التقرير، وهاهنا كلام طويل، فراجع «الفتح»^(١).

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)، ويأتي الحديث في (العلم)، في (باب: تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس أن يحفظوا الإيمان)، وفي (مواقيت الصلاة)، في (باب: قول الله ﻋﻠﻴﻪ ﺳﻼﻡ: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ﴾ [الروم: ٣١])، وفي (الزكاة)، في (باب: وجوب الزكاة)، وفي (الخمسة)، في (باب: أداء الخمس من الدين)، وفي (مناقب قريش)، في (باب بعد (باب: نسبة اليمن إلى إسماعيل عليه السلام)، وفي (المغازي)، في (باب: وفد عبد القيس)، وفي (الأدب)، في (باب: قول الرجل: مرحباً)، وفي (أخبار الآحاد)، في (باب: وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم)، وفي (التوحيد)، في (باب: قول الله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]) .

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٣٣) .

٤١ - باب:

مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ،
وَلِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى، فَدَخَلَ فِيهِ: الْإِيمَانُ، وَالْوُضُوءُ، وَالصَّلَاةُ،
وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالصَّوْمُ، وَالْأَحْكَامُ، وَقَالَ [اللَّهُ تَعَالَى]: ﴿قُلْ كُلُّ
يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]: عَلَى نِيَّتِهِ. وَ«نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ
يَحْتَسِبُهَا صَدَقَةٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ»

هذا الحديث طرفٌ من حديثٍ وصله البخاري في أوائل كتاب:
الجهاد.

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكورَ في الباب
الأول هو الأعمال التي يدخل بها العبدُ الجنةَ، ولا يكون العمل عملاً إلا بالنية
والإخلاص، فلذلك ذَكَرَ هذا البابَ عقيبَ الباب المذكور^(١).

قال الإمام ابنُ بَطَّال: أراد البخاري الردَّ على المرجئة أن الإيمان قولٌ
باللسان دون عقد القلب^(٢).

ويُفهم من كلام الحافظ ابن حجر: أن البخاري أراد أن الأعمال الشرعية
مُعْتَبَرَةٌ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، والمرادُ بِالْحِسْبَةِ: طلبُ الثواب، واستدلالٌ على هذه
الدعوى بحديث عمر أنَّ «الأعمال بالنِّيَّةِ»، وبحديث أبي مسعود أنَّ «الأعمال
بالحِسْبَةِ»، وإنما أدخل قوله: «والْحِسْبَةُ» بين الجملتين؛ للإشارة إلى أن الثانية

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ٣١٢).

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (١/ ٨٠).

تفيد ما لا تفيد الأولى^(١).

قال العيني: الباب معقودٌ على ثلاث تراجم، فاستدلَّ البخاريُّ على الترجمة الأولى؛ أي: (الأعمال بالنية) بالآية الكريمة، واستدلَّ بقوله: «نفقة الرجل على أهله» على الترجمة الثانية، واستدلَّ بقوله: «ولكن جهاد ونية» على الترجمة الثالثة^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديثُ عمرَ بن الخطاب، ومناسبتُهُ للترجمة الأولى ظاهرة، ومَرَّ الحديثُ في ابتداء الكتاب.

والثاني: حديثُ أبي مسعود، ومطابقته للترجمة الثانية واضحة، والحديثُ متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الزكاة)، ويأتي الحديثُ في (المغازي) في (باب: شهودُ الملائكةِ بدرأ)، وفي (النفقات)، في (باب: فضلُ النفقة على الأهل).

والثالث: حديثُ سعد بن أبي وقاص، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة، والحديثُ متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الوصايا)، والحديثُ طرفٌ من حديثٍ يأتي في (الجنائز)، في (باب: رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة)، وفي (الوصايا)، في (باب: أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس)، وفي (باب: الوصية بالثلث)، وفي (الهجرة) في (باب: قول النبي ﷺ: «اللهم أمض لأصحابي هجرتهم»)، وفي (المغازي)، في (باب: حجة الوداع)، وفي

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٣٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١/ ٣١٦).

(النفقات)، في (باب: فضل النفقة على الأهل)، وفي (المرضى)، في (باب: وضع اليد على المريض)، وفي (باب: قول المريض: إني وجع)، وفي (الدعوات)، في (باب: الدعاء برفع الوباء والوجع)، وفي (الفرائض)، في (باب: ميراث البنات).

* * *

٤٢- باب:

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ:

لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكور في الباب الأول: أن الأعمال بالنيّات، وأنها لا تقبل إلا إذا كانت ابتغاءً لوجه الله تعالى، مع ترك الرياء، والعمل على هذا الوجه من جملة النصيحة لله تعالى، ومن جملة النصيحة لرسوله ﷺ أيضاً؛ حيث أتى بعمله على وفق ما أمر به الرسول ﷺ، مجتنباً عمّا نهاه عنه^(١).

ومُرَادُ البخاري من الترجمة: وقوع الدّين على العمل؛ فإنه سمّي النصيحة ديناً.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: وعلى هذا المعنى بنى البخاري أكثرَ (كتاب الإيمان)^(٢).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٣٢١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٣٨).

ثم أورد البخاري في الباب حديث جرير، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة استلزامِهِ النصيحةَ لله ولرسوله ولأئمة المسلمين؛ لأن النصيحَ للمسلم إنما [هو] فرعُ الإيمانِ بالله ورسوله، وفرعُ الطاعةِ للأئمة.

قال العيني: ختم البخاري كتاب الإيمان بهذا الحديث؛ لأنه حديث جليل عظيم، عليه مدارُ الإسلام. ١ هـ^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: ختم البخاري (كتاب الإيمان) بـ (باب: النصيحة) مشيراً إلى أنه عملٌ بمقتضاه من الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه، فأوماً بقوله: «فإنما يأتيكم الآن» إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها؛ إذ لا تزال طائفةً منصورَةً، وهم فقهاء أصحاب الحديث، وبقوله: «استغفروا لأمركم» إلى طلب الدعاء له لعمله الفاضل، ثم ختمه بقوله: «استغفرَ ونَزَلَ»، فأشعرَ بختم الباب، ثم عقَّبَه بـ (كتاب العلم) لما دلَّ عليه حديثُ النصيحةِ أن معظمَها يقع بالتعلُّم والتعليم. ١ هـ^(٢).

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الإيمان)^(٣)، ويأتي الحديثُ في (المواقيت)، في (باب: البيعةُ على إقام الصلاة)، وفي (الزكاة)، في

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٣٢١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٤٠).

(٣) جاء على هامش الأصل: «أخرجه مسلم في باب: لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأنَّ محبَّةَ المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب لحصولها، من كتاب الإيمان».

(باب : البيعةُ على إيتاء الزكاة)، وفي (اليسوع)، في (باب : هل يبيع حاضرُ
لبادٍ بغير أجر؟)، وفي (الشروط)، في (باب : ما يجوز من الشروط في
الإسلام)، وفي (الأحكام)، في (باب : كيف يبايع الإمامُ الناسَ؟).
تم (كتاب الإيمان) بعد المقابلة، والحمدُ لله .
هذا آخرُ (كتاب الإيمان)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتابُ العلم)،
والحمدُ لله، وسلامٌ على رسوله وآله وصحبه وسلّم.



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۳ - (۳)

کتاب العلم

لما فرغ البخاري من (كتاب الإيمان)، شرع في (العلم)، وقدمه على سائر الكتب بعده؛ لأن مدار [تلك الكتب] كلها عليه، وإنما أخره عن (الإيمان)؛ لأن الإيمان أول واجب على المكلف، ولأنه أفضل الأمور وأشرفها على الإطلاق.

ثم ذكر البخاري في هذا الكتاب ما يتعلق بالعلم من فضله وغيره، وما يتعلق بأداب العلم والمتعلم، وبيان ما يتعلق ببعض قواعد أصول الحديث.

۱ - باب :

فَضْلُ الْعِلْمِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ۱۱]، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿زَيْدٌ رَفِيٌّ عِلْمًا﴾ [طه: ۱۱۴]

هذا الباب معقود لبيان فضل العلم، اكتفى البخاري فيه بالآيتين، ودلالة الآية الأولى على الترجمة ظاهرة؛ لأن رفعة الدرجات تدل على الفضل؛ إذ المراد به: كثرة الثواب، وبها ترتفع الدرجات، وكذا الآية الثانية واضحة الدلالة في فضل العلم؛ لأن الله تعالى لم يأمر المصطفى - عليه السلام - بطلب الزيادة

من شيء إلا من العلم، والله أعلم.

وقال العيني: المراد في الباب - على تقدير وجوده -: بيان فضل العلماء؛ لأن فضل العلم يستلزم فضل العلماء، والآيتان في فضل العلماء، والمراد من الباب الآتي فيما بعد، وباب فضل العلم: فضيلة العلم، فلا تكرر^(١).

وأما الكرماني وغيره، فذهبوا إلى غير ما ذهب إليه العيني؛ كما سيأتي.

* * *

٢ - باب:

مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغَلٌ فِي حَدِيثِهِ،
فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ، ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

هذا الباب معقودٌ للتنبيه على أدب العالم والمتعلم.

أما العالم، فلما تضمنه من ترك زجر السائل، بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه، ثم رجع إلى جوابه.

وأما المتعلم، فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم المشتغل بغيره؛ لأن حق الأول مقدم. كذا في «الفتح»^(٢).

وقال العيني: وجه المناسبة بين البابين - على تقدير وجود الباب السابق - من حيث إن المراد من الباب السابق: بيان فضل العلماء، وهذا الباب

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣ / ٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ١٤٢).

فيه حالُ العالمِ المسؤولِ منه عن مسألةٍ معضلة، ولا يُسأل عنها إلا العلماء، وأما على تقديرِ عدمِ البابِ السابق، فالابتداءُ بهذا البابِ الإشارةُ إلى ما قيل من أنَّ العلمَ سؤالٌ وجواب، فاستحقَّ بذلك التصديرَ على بقية الأبواب^(١).

ويقال: غرضُ البخاري فيه: أنَّ تأخير جوابِ السؤالِ لإتمام الحديثِ ليس من بابِ كمالِ العلم، والله أعلم.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، تفرد به عن مسلم، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ويأتي الحديثُ في (الرقاق)، في (باب: رفع الأمانة).

* * *

٣- باب:

مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ . . . إلخ

مقصودُ البخاريّ فيه: أنَّ الصَّخَبَ، ورفعَ الصوتِ إنما هو مذمومٌ في اللهو واللعب، لا في إفادة العلم.

قال العيني: وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثِ إنَّ المذكورَ في البابِ السابق: سؤالُ السائل عن العلم، وقد يحتاج العالم إلى رفع الصوت في الجواب^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرو، واستدلَّه بالحديثِ واضح، وإنما صحَّ الاستدلالُ بذلك حيثُ تدعو الحاجة إليه؛ لُبْعِدٍ، أو

(١) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ٢).

(٢) المرجع السابق (٧ / ٢).

كثرة جمع، أو غير ذلك.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، وأخرجه البخاري - أيضاً - في (باب: من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم)، وفي (الوضوء)، في (باب: غسل الرجلين، ولا يمسح على القدمين).

* * *

شرع البخاري في بيان بعض قواعد الأصول:

٤ - باب:

قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: «حَدَّثْنَا»، أَوْ «أَخْبَرْنَا» . . . إلخ

قال العيني: وجه ذكر هذا الباب في العلم ظاهر؛ لأنه من جملة ما يحتاج إليه المحدث في معرفة الفرق بين الألفاظ المذكورة، ووجه المناسبة بينه وبين الباب السابق من حيث إن المذكور في الأول: رفع العالم الصوت ليتعلم الحاضرون، ويعلموا غيرهم بالرواية عنه، وعند الرواية والنقل لا بد من ذكر لفظة من الألفاظ المذكورة، فحينئذ ظهر الاحتياج إلى معرفتها، والفرق بينها. اهـ^(١).

ومراد البخاري في هذا الباب: هل هذه الألفاظ بمعنى واحد، أم لا؟ وإيراده قول ابن عيينة دون غيره دالٌّ على أنه مختاره.

وقيل: أراد في هذا الباب [أن يبين]^(٢) هل لهذا القول ونحوه أصلٌ بأن

(١) المرجع السابق (١١ / ٢).

(٢) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل.

ورد في كلامه ﷺ وكلام أصحابه أم لا؟

وَمُحَصَّلُ التَّرْجَمَةِ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ صَيَغِ الْأَدَاءِ الصَّرِيحَةِ.

ثم أورد البخاري في الباب آثاراً تدل على مختاره من التسوية، ويبيِّنه بإيراد أثر ابن عباس وَمَنْ بَعْدَهُ على حُكْمِ الْعِنْعَنَةِ، وأن حُكْمَهَا الْوَصْلُ عند ثبوت اللقاء.

ثم أورد في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة - التي محصلها التسوية بين التحديث والإخبار والإنباء - تَظْهَرُ مِنْ جَمْعِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «أَخْبِرُونِي»، وفي بَعْضِهَا: «أَنْبِئُونِي»، وفي بَعْضِهَا: «حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟ فَقَالُوا: أَخْبِرْنَا بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فدلَّ ذلك على أن هذه الألفاظ سواءٌ عندهم.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في تلو: (كتاب التوبة).

* * *

٥ - باب:

طَرَحُ الْإِمَامِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ

هذا الباب معقودٌ لبيان جواز امتحان فهم طلبية العلم، وقد أبدى العيني وجه المناسبة بين البابين [بما] لا طائل تحته^(١).

قال الشاه وليُّ الله - رحمه الله - : مقصودُ البخاري: أن النهي عن الأغلوطات مخصوصٌ بموضعٍ لا يتعلَّق به غرضٌ علمي، أمّا إن قصدَ

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٥).

العالم امتحان فهم المخاطبين حتى يتكلم مع كل واحد على قدر فهمه،
فلا بأس به . ١هـ^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر رضي الله عنه ، ومطابقته للترجمة
ظاهرة . مرّ الحديث آنفاً .

تنبيه : وقع هنا في بعض نسخ «صحيح البخاري» : (باب : ما جاء في
العلم ، وقوله تعالى : ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه : ١١٤] .

* * *

٦- باب :

القراءة والعرض على المحدث

يَبَيِّنُ الْعَيْنِي وَجَهَ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ
السَّابِقِ هُوَ : قِرَاءَةُ الشَّيْخِ ، وَالْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ^(٢) .
وَذَكَرَ الشَّيْخُ قُطْبُ الدِّينِ نَحْوَ هَذَا ، وَزَادَ : وَكَانَ مِنْ حَقِّ هَذَا الْبَابِ
[التَّقْدِيمُ] عَلَى الْبَابِ السَّابِقِ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ : صِيغُ الْأَدَاءِ ،
وَالْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَابِ : أَنْوَاعُ التَّحْمِيلِ ، وَالْأَدَاءُ فِرْعُ التَّحْمِيلِ ، وَالْأَصْلُ مُقَدِّمٌ
عَلَى الْفِرْعِ .

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْعَيْنِيُّ ، وَقَالَ : لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلْ تَرْتِيبُ الْبُخَارِيِّ
هُوَ الْحَقُّ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ هُوَ : قِرَاءَةُ الشَّيْخِ ، وَالْمَذْكُورَ فِي

(١) انظر : «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للدهلوي (ص : ١٢) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٢) .

هذا: القراءةُ على الشيخ، وقراءةُ الشيخ أقوى من القراءة عليه، والأقوى يستحق التقديم.

ومقصودُ البخاري من وضع هذا الباب: الردُّ على من لا يعتدُّ إلا بالسمع من لفظ الشيخ، ولهذا أوردَ الآثارَ التي أُيدَ بها مذهبُ جمهورِ المحدثين الذين جوزوا القراءةَ والسمعَ، وسوّوا بينهما^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أنسٍ، ووجهُ الاستدلالِ به ظاهرٌ مما ذكره البخاري أولاً.

والحديث تفرد به عن مسلم.

* * *

٧- باب:

مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ

قال العيني: وجهُ المناسبةِ بين هذا الباب والبايين اللذين قبله من حيثُ إنَّ المذكورَ في هذه الأبواب الثلاثة: وجوهُ التحمُّل، فكأنها أنواعُ شيء واحد، ولا مناسبة أقوى من هذا^(٢).

والترجمة جزءان: الأول: بيان حُكم المناولة، والثاني: بيان حُكم المكاتبَةِ.

وقال الشاه وليُّ الله: ذَكَرَ البخاري في الترجمة أمرين: المناولة، وكتابَ أهلِ العلمِ بالعلم إلى البلدان، ورَتَّبَ بحديثي الباب الأمرَ الثاني، فثبوتُ

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٤).

الأمر الأول بالطريق الأولى، فافهم^(١).

وقال العيني أيضاً: مراد البخاري في هذا الباب: المناولة المقرونة بالإجازة، دون المناولة المجردة عنها^(٢).

وكذا القول في المكاتبه.

ودلالة أثر أنس في نسخ المصاحف، وكذا دلالة أثر عبدالله بن عمر وغيره على جواز المكاتبه ظاهرة، وكذا احتجاج الحميدي شيخ البخاري في المناولة بحديث أمير السريّة صحيح واضح.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث ابن عباس، ومناسبتة لجُزْأَي الترجمة ظاهرة من حيثُ مناولة النبي ﷺ كتابه لرسوله، وأمره بدفعه إلى عظيم البحرين، ومن حيثُ كتابه إلى عظيم البحرين، ففيه إثباتُ جواز المناولة والمكاتبه.

والحديث من أفراد البخاري، وأخرجه - أيضاً - في (باب: دعوة اليهود والنصارى) من (الجهاد)، وفي (باب: كتابُ النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر) من (المغازي)، وفي (باب: ما كان النبي ﷺ يبعث من الأمراء واحداً بعد واحد)، من (أخبار الآحاد).

والثاني: حديث أنس، ومطابقته للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة، والحديث أخرجه مسلم في: (اللباس)، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب: دعوة اليهود والنصارى) من (الجهاد)، وفي (باب: نقشُ الخاتم) من (اللباس)،

(١) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» للدهلوي (ص: ١٢).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ٢٤).

وفي (باب : اتخاذُ الخاتم ليختتم به الشيء) منه أيضاً، وفي (باب : الشهادةُ على الخط المختوم) من (الأحكام) .

* * *

لما فرغ البخاري من بيان آداب المعلم والمتعلم مما يتعلق بصيغ الأداء والتحمل ، شرع فيما يتعلق بآداب المتعلم في تحمُّل العلم .

٨ - باب :

مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ ،
وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ ، فَجَلَسَ فِيهَا

قال العيني : وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إنَّ في الباب الأول ذِكرَ المناوِلَةِ ، وهي تكون في مجلس العلم ، فعقد البخاري هذا الباب في بيان كيفية قُعودِ الذي أتى إلى المجلس^(١) .

فكأن هذا الباب مقصوده : بيانُ آداب الطالب ، فكأنه يقول : ينبغي أن يقعد حيث ينتهي به المجلس ، أو يقعد في الفرجة إذا رآها في الحلقة .

قال الشيخ قطبُ الدِّين : فعلى هذا كان حقُّ هذا الباب أن يُعقدَ بعدَ (باب : مَنْ رفع صوته بالعلم) ، أو يُذكرَ بعدَ (باب : طرح المسألة) ؛ لأن كليهما من آداب العالم ، وهذا من آداب المتعلم .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي واقد الليثي ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

والحديث أخرجه مسلم في : (الاستئذان) ، وأخرجه البخاري

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٣١) .

- أيضاً - في (باب : الحلقُ والجلوسُ) من (الصلاة).

* * *

لما فرغ من بيان آداب القعود في مجلس العلم ؛ شرع في دفع توهّم من يتوهّم أن القاعد خلفَ المجلس أقلُّ حفظاً للعلم ؛ لبعده، فعقد هذا الباب، فكان أشد .

٩ - باب :

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»

وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكورَ في هذا الباب : حالُ المبلِّغ ، والمذكورُ في الباب السابق أيضاً : حالُ الجالس في حلقة العلم ، وهو أيضاً مبلِّغ ، قاله العيني^(١).

وغرضُ البخاري من عقْد هذا الباب : الإشارة إلى مراتب المتعلمين في الحفظ ، ففيه تلميح إلى جواز الحمل عمّن ليس بفقيه من الشيوخ . ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي بكر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، والحديثُ أخرجه مسلم في : (الديّات) .

* * *

١٠ - باب :

الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ . . . إلخ

وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكور في الباب السابق : حالُ

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٣٤).

المبْلَغ والسامع ؛ وهما لا يقدران على التعلُّم والتعليم إلا بالعلم، وهذا الباب في بيان العلم قبل القول والعمل، كذا قال العيني^(١).

يقال: أراد البخاري الردَّ على مَنْ تهاونَ بالعلم، ورفعَ أمرَ العمل، فنبَّه البخاريُّ في هذا الباب على أن العلم مقدَّم على القول والعمل به بالذات ؛ لأنه شرطٌ في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلا به، فهو مقدَّم عليهما بالشرف، فمقصودُ البخاري في الباب بيانُ فضيلةِ العلم، وهذا المعنى حاصلٌ ممَّا ذكره في الباب ؛ لأن مدحَ العلماء يستلزمُ فضيلةَ العلم ؛ لأنهم لم يستحقوا هذا المدحَ إلا بالعلم.

ويقال: اكتفى البخاري بالمعلَّقات من الأحاديث والآثار، ولم يذكر الأحاديثَ المسنَّدة ؛ لأن المقصودَ قد حصل بما ذكر.

وقيل: أراد أن يلحق الأحاديثَ، لكن لم يتفق له، وقيل غيرُ ذلك، هكذا ذكره شراح البخاري.

لمَّا فرغ البخاري من بيان الآداب المتعلقة بالأداء والتحُمُّل، والآداب المتعلقة بالقعود في مجالس العلم، ومن بيان ما ذكره استطراداً، شرعَ في بيان أن درجة العلم مقدَّمة على القول والعمل، وما قيل [من] أن هذا الباب معقودٌ لبيان فضل العلم، فضعيف ؛ لأنه عقَدَ لفضل العلم باباً قد سبق ذكره.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٣٩).

عاد إلى بيان آداب المعلم في تعليم العلم .

١١ - باب :

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْلًا يَنْفِرُوا

وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكور في الباب السابق هو : العلم ، والمذكور في هذا الباب هو : التَّخَوَّلُ بالعلم ، قاله العيني^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة الأولى - وهي التَّخَوَّلُ بالموعظة - ظاهرة .

والثاني : حديث أنس ، ومطابقته للترجمة الثانية - وهي عدم التنفير - ظاهرة ، هكذا قرره العيني^(٢) .

* * *

١٢ - باب :

مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً

قال العيني : وجه المناسبة بين البابين ظاهر . اهـ^(٣) .

قلت : ولعل غرض البخاري من عقد هذا الباب : إثبات انعقاد مجلس الإيملاء .

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٤٣) .

(٢) المرجع السابق (٢ / ٤٤) .

(٣) المرجع السابق (٢ / ٤٧) .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة
من فعل النبي ﷺ، وفعل الصحابي - رضي الله تعالى عنه - .

* * *

١٣ - باب:

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب
السابق: بيان مُذَكِّر الناس في أمور الدين، وليس هذا شأن الفقيه في الدين،
والمذكور في هذا الباب هو: مدح هذا الفقيه، كذا قال العيني^(١).
ثم أورد البخاري في الباب حديث معاوية، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤ - باب:

الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ

وجه المناسبة بين البابين ظاهر؛ لأن الباب السابق في مدح الفقيه، وهذا
الباب في مدح الفقه الذي هو عَيْنُ الفهم.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من جهة
أن ابن عمر رضي الله عنهما فهم من الحديث ما أراد النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ،
ولكنه منعه الصغر والحياء عن الإبداء، ولو كان أبداه، لاستحق إظهار المدح،
ولذلك تمنى عمر أن يكون أبداه؛ كما جاء في بعض الروايات.

(١) المرجع السابق (٢ / ٤٨).

ويقال: مراد البخاري: بيان أن الفهم مختلفٌ، حتى إن ابن عمر - مع صِغَرِ سنِّه - فهمَ ما خفي على الكبار، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٥ - باب:

الاغْتِيَاظُ فِي الْعِلْمِ

وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ الباب السابق في مدح الفهم في العلم، وبه يستحق الرجل المدح والرَّفْعَةَ من بين الناس، فصار العلم مما يُغْتَبَطُ فيه، وغرض البخاري من هذا الباب: بيانُ التَّغْيِبِ في اغْتِيَاظِ الأَقْلِّ علماً بالأكثر، والفقيه بالأفقه من الطلِّبة المتعلمين بالمدرسة.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن مسعود، وأثراً عن عمر رضي الله عنه، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة؛ لأن المراد من الحسد: الغبطة، والمراد من الحكمة: العلم، ومناسبة الأثر للترجمة من جهة أنه لا شك أن السيادة من ثمرات العلم، وأوصى عمر الطالب بالتفقه قبل بلوغ درجة السيادة، وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يُغْبَطَ صاحبه؛ فإنه سببٌ لسيادته، كذا قرره الشَّراح^(١).

والأقرب إلى الفهم أن يقال: إن السيادة مما يُغْبَطُ فيه الناس، فنبه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على أن مما ينبغي أن يُغْبَطَ فيه: التفقه؛ لأنه سبب السيادة التي يُغْبَطُ فيها الناس.

وأشار البخاري - بما زاد على قول عمر رضي الله عنه - إلى أن قوله لا ينفي الاغْتِيَاظَ بعد السيادة، إنما هو محمول على التَّغْيِبِ والتَّبادُرِ في التفقه.

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٦٦)، و«عمدة القاري» (٢/ ٥٤).

عاد إلى بيان آداب المتعلم.

١٦ - باب:

مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]

وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكور في الباب السابق: الاغتراب في العلم، وهذا الباب في الترغيب في احتمال المشقة في طلبه، وما يُغترَب فيه يُتحمَّل فيه المشقة.

ووجه آخر: أن المغترِب شأنه الاغتراب، وإن بلغ الكمال، وهذا الباب فيه: أن موسى - عليه السلام - لم يمنعه بلوغه الكمال والسيادة من طلب الكمال الآخر من العلم، حتى قاسى التعب، كذا قال العيني^(١).

قلت: غرض البخاري من هذا الباب: إثبات رحلة الشيوخ إلى شيوخ لطلب الغرائب عندهم، وفيه من معنى الاغتراب ما لا يخفى، فظهرت المناسبة أيضاً بين البابين.

وقيل: أشار البخاري بهذه الترجمة إلى شرف العلم حتى جازت المخاطرة في طلبه بركوب البحر؛ بخلاف ركوبه في طلب الدنيا^(٢).

ثم ساق البخاري في الباب قصة موسى مع الخضر - عليهما السلام -، والمطابقة واضحة.

(١) انظر: «عمدة الفاري» (٥٨ / ٢).

(٢) المرجع السابق (٦١ / ٢).

١٧ - باب:

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»

يقال: وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثِ إنَّ المذكورَ في البابِ السابقِ: غلبَةُ ابنِ عباسٍ، فاستطردَّ البخاريُّ بذكرِ هذا البابِ، فبيَّنَ وجهَ غلبَتِهِ، وذلكَ ببركةِ دعاءِ النبي ﷺ له.

ويقال: وجهُ المناسبةِ: أنَّ المذكورَ في البابِ السابقِ: استفادةُ موسى - عليه السلام - من الخضرِ - عليه السلام -، وفي هذا: استفادةُ ابنِ عباسٍ من النبي ﷺ^(١).

قلت: كلُّ هذا لا يخلو من تكلفٍ.

أقول: غرضُ البخاريِّ من عقدِ هذا البابِ: إثباتُ مشروعيةِ دعاءِ الشيخِ للسامعِ إذا رأى منه استعدادَ التفقه، وذلكَ واضحٌ من بعضِ رواياتِ هذا الحديثِ، فكانَ للبخاريِّ في هذا البابِ التفاتُهُ إلى (باب: من يُردُّ اللهُ به خيراً يفقهه في الدين)، وهذه الأبوابُ المذكورةُ قبلُ، تناسَّقَ بعضها ببعضٍ. ثم أورد البخاريُّ في البابِ حديثَ ابنِ عباسٍ، ومطابقتها للترجمة ظاهرةً.

* * *

١٨ - باب:

مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟

وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثِ أنَّ المذكورَ في البابِ السابقِ: الدعاءُ

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٦٥).

لابن عباس وهو غلام مميّز، والمذكور في هذا الباب: حال الغلام المميّز في السماع، كذا قال العيني^(١).

أشار البخاري في هذا الباب إلى بيان سنّ التحمّل، ومُراده: الاستدلالُ على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمّل، بل مُطلقُ سنّ التعقّل، ويؤخذ ذلك من مجموع حديثي الباب، وأبهم الترجمة على عادته في الأمور المختلف فيها. ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عباس في صلاة النبي ﷺ بمنى.

وثانيهما: حديث محمود بن الربيع في ذكر المحبة.

* * *

١٩ - باب:

الخُرُوجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إنّ المذكورَ في الباب السابق: إقبالُ ابن عباس إلى النبي ﷺ وهو في الصلاة، ودخوله فيها معه، ثم إخباره ذلك كلّهُ لحامِل الحديث.

وفيه من معنى طلبِ العلم، ومعنى الخروجِ في طلبه، كذا قال العيني، وقال أيضاً: ذكّرُ هذا البابِ عقيبَ (باب: ما ذُكر في ذهاب موسى - صلى الله تعالى عليه وسلم - إلى الخَضِر - عليه السلام -) أنسبُ^(٢).

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٦٧).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٧٣).

قلت : وغرض البخاري من عَقْدِ هذا الباب : إثباتُ الرحلة في طلب الحديث ، ومناسبةُ أثرِ جابرٍ للترجمة واضحةٌ ، وكذا مطابقة الحديث الذي أورده في الباب ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٢٠ - باب :

فَضْلُ مَنْ عِلْمَ وَعَلَّمَ

قال العيني : وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب السابق : بيانُ حالِ العالم والمتعلِّم ، وفي هذا الباب : بيانُ فضلهما^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي موسى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن الحديثَ في معرض المدح على سبيل التمثيل .

قوله : « قَاعٌ يَغْلُوهُ الْمَاءُ ، وَالصَّفْصَفُ : الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ » إشارةٌ

إلى قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ۖ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۖ ﴾ [طه : ١٠٥ - ١٠٧] .

* * *

٢١ - باب :

رَفْعُ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ

بيِّن العيني وجهَ المناسبة بين البابين : أن المذكورَ في الباب السابق :

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٧٦) .

فضلُ العالمِ والمتعلِّمِ، وفيه من معنى الترغيبِ في تحصيلِ العلمِ والإشارةِ إلى فضيلةِ العلمِ ما لا يخفى، فذكرَ البخاريُّ في هذا البابَ ضدَّ ذلك؛ لأنَّ فيه ذِكْرَ رفعِ العلمِ المستلزمِ لظهورِ الجهلِ، ففيه التحذيرُ من الجهلِ، وذمُّه، وبالضدِّ تبيَّنَ الأشياءُ^(١).

وذكرَ الشُّراحُ في مناسبةٍ أثرَ ربيعةٍ للترجمةِ وجوهاً:

الأولُ: أن في الكلامِ حذفاً، والمعنى: لا ينبغي لأحدٍ عنده شيءٌ من فهمِ العلمِ أن يضيِّعَ نفسه بتركِ التعلُّمِ؛ لأنه إذا لم يتعلم، أفضى ذلك إلى رفعِ العلمِ؛ لأنَّ البليدَ لا يقبلُ العلمَ، فهو عنه مرتفع، فلو لم يتعلمِ الفهمَ لارتفعَ العلمُ عنه أيضاً، فيرتفعَ عموماً.

الثاني: أن المرادَ من تضييعِ النفسِ: تركُ تعليمِ العلمِ، وتركُ نشره؛ لأنَّ العالمَ إذا لم ينشرِ علمه، ولم يعلمه غيره ومات قبل التعليمِ والنشرِ، أدى ذلك إلى رفعِ العلمِ، وظهورِ الجهلِ.

الثالث: أن المرادَ من التضييعِ: إتيانهُ بالعلمِ إلى أهلِ الدنيا، وذلك يؤدي إلى قلةِ الاشتغالِ بالعلمِ؛ فيؤولُ الأمرُ إلى رفعِ العلمِ، وعدمِ النشرِ، فيظهرُ عند ذلك الجهلُ^(٢).

ثم أورد البخاريُّ في البابِ حديثَ أنسٍ، ومطابقتهُ للترجمةِ ظاهرةً من قوله: «ويقلُّ العلمُ»، وقد وقع في بعض الروايات: «يرفعُ العلمُ»، لعلَّ البخاري أشار إليه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ٨١).

(٢) المرجع السابق.

٢٢- باب:

فَضْلُ الْعِلْمِ

ذكر العيني وجه المناسبة، فقال: المذكور في كل من البابين: العلم، لكن بصفة من الصفات، ففي الباب الأول: بيان رفعه، وفي هذا: بيان فضله. واعترض على الإمام البخاري في تكريره الترجمة؛ لأنها ذكرت في أوائل (كتاب العلم).

أجاب العيني عنه بعدم وجودها في أوائل العلم في عامة نسخ «الصحيح»، وعلى تقدير وجودها، فالمراد هناك: التنبيه على فضل العلماء، وهنا: التنبيه على فضيلة العلم، فلا تكرار^(١).

والأحسن من هذا كله ما أجاب به حافظ الدنيا بأن المراد في الفضل هنا: الزيادة، والمراد من الفضل في الباب السابق: الفضيلة، فانتفى التكرار^(٢). لكن ما سلم الحافظ المرحوم من اعتراض العيني^(٣).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر في رؤيا المصطفى - صلى الله تعالى عليه وسلم -، ومطابقته للترجمة من جهة إفادته أنه إذا فضل عند الشيخ من العلم فضل، يؤثر به بعض تلامذته، وصورة الفضل: إن زادت كتبه على قدر حاجته، أو إن قضى حاجته من شيخ بالانتفاع به، فتركه لآخر حتى ينتفع به.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٨٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٠).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٨٥).

وعندي: أَنَّ مَنْ حَفِظَ عِلْمًا كَثِيرًا، فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ النِّسيانِ بِسَبَبِ
كِبَرِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلْيَبَادِرْ فِي الإِسْمَاعِ قَبْلَ أَنْ يَلْحَقَهُ مِنَ النِّسيانِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ
إِثَارِ الْفَضْلِ.

* * *

٢٣- باب:

الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا

وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثُ إنَّ المذكورَ في البابِ السابقِ: فضلُ
العلمِ، والمذكورُ في هذا البابِ أيضاً هو: العلمُ؛ لأنَّ الفُتْيَا من العلمِ، كذا
ذكره العيني^(١).

ثمَّ أورد البخاري في البابِ حديثَ عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس
فيه ذِكْرُ الوقوفِ على الدَّابَّةِ، لكن اعتمد البخاري في ذلك على ثبوت وقوفه
- عليه السلام - على الدابة بمنى في حجة الوداع بطريق آخر، كذا ذكره الشاه
وليُّ الله المحدث الدهلوي - رحمه الله -^(٢).

* * *

٢٤- باب:

مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ

قال العيني: وجهُ المناسبةِ ظاهرٌ، يعني: أنَّ في هذا البابِ: بيانُ

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ٨٨).

(٢) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» (ص: ١٤).

الاستفتاء والإفتاء ؛ كما كان في الباب السابق^(١).

ثم أورد البخاري في الباب أحاديثَ مطابقتها ترجمة الباب ظاهرة.

الأول : حديث ابن عباس ، والغرضُ منه هو قوله : « فأوماً بيده ».

الثاني : حديث أبي هريرة ، والغرضُ منه هنا قوله : « فقال هكذا بيده ، فخرجنا ».

الثالث : حديث أسماء ، والغرضُ منه هنا قولها : « فأشارت برأسها ؛ أي : نعم » ، ووجهُ الاستدلال : أنها أشارت بحضرة النبي ﷺ ؛ لأنه - عليه السلام - كان يرى مَنْ خلفه كما كان يرى مَنْ أمامه .

* * *

٢٥ - باب :

تَحْرِيزُ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ

عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

بَيِّنَ الْعَيْنِي وَجَهَ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْبَايِنِ ، فَقَالَ : الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ هُوَ : السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ ، وَهُمَا غَالِبًا لَا يَخْلُوانَ عَنِ التَّحْرِيزِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَعَلُّمٌ وَتَعْلِيمٌ ، وَمِنْ شَأْنِهِمَا التَّحْرِيزُ^(٢).

ومطابقة ما أورده البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب ظاهرة.

أورد البخاري في الباب حديثَ مالك بن الحويرث تعليقاً ، ثم

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٨٨).

(٢) المرجع السابق (٢ / ٩٩).

ساق حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس .

* * *

٢٦ - باب :

الرَّحْلَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ ، وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ

يَبَيِّنُ الْعَيْنِي وَجَهَ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ ؛ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ :
التَّحْرِيسُ عَلَى الْعِلْمِ ، وَالْمَحَرَّضُ مِنْ شِدَّةِ تَحَرُّضِهِ قَدْ يَرْحُلُ إِلَى الْمَوَاضِعِ
لَطَلْبِ الْعِلْمِ ، وَلَا سِيَّمَا لِنَازِلَةٍ تَنْزَلُ بِهِ ^(١) .

ثُمَّ سَاقَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عُقْبَةَ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ
الترجمة ظاهرة .

وَأَمَّا الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْهَا ، فَلَيْسَ الْحَدِيثُ مُطَابِقًا لَهُ .

وَأَجَابَ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ الصَّوَابَ حَذْفُهُ مِنَ التَّرْجُمَةِ ^(٢) .

قُلْتُ : وَالْأَوَّلَى إِثْبَاتُهُ ، وَالْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عُقْبَةَ لَمَّا
رَجَعَ ، فَارَقَ زَوْجَهُ ، وَأَخْبَرَهَا بِحُكْمِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
بِتَفْرِيقِهِ ، فَهُوَ فِي مَعْنَى تَعْلِيمِ الْأَهْلِ ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَهْلِ أَعْمٌ مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ
مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ، فَتَأَمَّلْ .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ١٠٠) .

(٢) المرجع السابق (٢ / ١٠١) .

٢٧ - باب :

التَّائِبُ فِي الْعِلْمِ

ذَكَرَ الْعَيْنِي وَجَهَ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْبَائِينَ ؛ بَأَن الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ :
الرَّحْلَةُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ شِدَّةِ الْحِرْصِ فِي طَلْبِهِ ، وَهَذَا
الْمَعْنَى مَوْجُودٌ أَيْضاً فِي التَّائِبِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَنَابَوْنَ إِلَّا لَطَلَبِ الْعِلْمِ ، وَالْبَاعِثُ
عَلَيْهِ شِدَّةُ الْحِرْصِ ^(١) .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ومطابقته للترجمة
ظاهرة من قوله : « وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ » .

* * *

٢٨ - باب :

الْغَضَبُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ

أَبْدَى الْعَيْنِي وَجَهَ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْبَائِينَ ؛ بَأَن الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ :
التَّائِبُ فِي الْعِلْمِ ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ صِفَاتِ الْمُتَعَلِّمِ ، وَالْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَابِ
مِنْ جُمْلَةِ صِفَاتِهِ ، وَهُوَ مَا رَأَى الْمُعَلِّمُ مِمَّا يَكْرَهُ ^(٢) .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب أحاديثَ مطابقتها للترجمة ظاهرة في
الموعظة ، وفي التعليم بالإلحاق ، والله أعلم .

الأول : حديث أبي مسعود ، والغرض منه هنا : قوله : « فَمَا رَأَيْتُ

(١) انظر : « عمدة القاري » (١٠٣ / ٢) .

(٢) المرجع السابق (١٠٥ / ٢) .

النَّبِيِّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ» .

الثاني : حديث زيد بن خالد ، والغرضُ منه هنا : قوله : «فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ» .

الثالث : حديث أبي موسى ، والغرضُ منه هنا : قوله : «فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ، غَضِبَ» .

* * *

٢٩ - باب :

مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ

وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكور في الباب السابق : غضبُ العالمِ على السائل ؛ لعدم جريه على موجب الأدب ، وفي هذا الباب يذكر أدبَ المتعلِّم عند العالم^(١) ، فكأن الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - أرشد الطالب إلى طريق إزالة غضبِ الشيخ ، وهو البرُّوك .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أنس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «فَبَرَكَ عَمْرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ» .

* * *

٣٠ - باب :

مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ

قال العيني : وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكور في الباب

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ١١٤) .

السابق: شأنُ المتعلِّم، وهذا الباب أيضاً في شأنه؛ لأن إعادة الحديث إنما كانت لأجل المتعلِّم ليفهم^(١).

قلت: غرض البخاري في هذا الباب: الإرشادُ إلى طريقه التعليم، ومطابقة ما أورده في الباب لهذا المعنى ظاهرة.

أشار البخاري إلى حديث: «ألا وقولُ الزُّور».

وأورد حديث ابن عمرَ تعليقاً، والغرضُ منه: قوله: «هل بلغت؟ ثلاثاً».

ثم أورد حديث أنس من وجهين، والغرضُ منه: قوله: «وإذا تكلم بكلمة، أعادها ثلاثاً».

ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو، والغرضُ منه: قوله: «فنادى بأعلى صوته: ويلٌ للأعقاب من النار، مرّتين أو ثلاثاً».

* * *

٣١- باب:

تَعْلِيمُ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكور في الباب السابق هو: التعليمُ العامُّ، وفي هذا الباب: التعليمُ الخاصُّ^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي موسى الأشعري، ومطابقته للترجمة في الأمة ظاهرة.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١١٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١١٧).

وَأَمَّا فِي تَعْلِيمِ الْأَهْلِ ، فَبطريقِ الْإِلْحَاقِ .
قال العيني : وأراد البخاري أن يضع فيه حديثاً يدلُّ على الجزء الثاني
من الترجمة ، فلم يتفق له ، والله تعالى أعلم^(١) .

* * *

٣٢ - باب :

عِظَةُ الْإِمَامِ النِّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ

ذكرَ العيني وجهَ المناسبةِ ، فقال : المذكورُ في الباب السابق : تعليمُ
الرجلِ أهله ، وهو خاص ، وفي هذا الباب : تعليمُ الإمامِ النساءِ ، وهو عامٌّ ،
فتناسقا^(٢) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابن عباس ، ومطابقته في المواعظ
واضحَةٌ ، وألحق البخاري التعليمَ بالوعظ بالقياس .

* * *

٣٣ - باب :

الْحِرْصُ عَلَى الْحَدِيثِ

أبدى العيني وجهَ المناسبةِ بين البابين ، فقال : المناسبةُ من حيث إنَّ
المذكور في الباب السابق هو : التعليمُ الخاص ، وكذلك المذكورُ في هذا

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١٨ / ٢) .

(٢) المرجع السابق (١٢٢ / ٢) .

الباب هو التعليمُ الخاص ؛ لأن النبي ﷺ خصَّ أبا هريرة بالخطاب ، كذا قال ، فتأمل^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه يُفهم من الحديث مدحُ الحرصِ على الحديث ، وهذا هو مُراد الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - .

* * *

٣٤ - باب :

كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ

وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إنَّ المذكور في الباب السابق : مدحُ الحرص على الحديث ، والمذكورُ في هذا الباب : مقابلُهُ ، وهو ارتفاعُ العلم ، فنَبَّه البخاريُّ بذكر هذا الباب على أنه ينبغي للطالب أن يهتمَّ بتحصيل العلم مع الحرص ؛ لأنه مما يُقبض ويُرفع ، ولهذا السرُّ أوردَ أثرَ عمرَ بن عبد العزيز ، كذا قال العيني^(٢) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأنه يبيِّن في الحديث كيفيةَ قبضِ العلم بأن يكون بقبض العلماء .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ١٢٥) .

(٢) المرجع السابق (٢ / ١٢٩) .

٣٥- باب:

هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟

ذكر العيني وجه المناسبة بين البابين بأن المذكور في الباب السابق: كيفية قبض العلم، ومن فوائد ذلك الباب الحث على حفظ العلم، وهذه الفائدة من فوائد هذا الباب أيضاً؛ لأن النبي ﷺ وَعَدَ النساء، وحثهن على حفظ العلم^(١). ثم ساق البخاري في الباب حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة وَعَدِ النبي ﷺ النساء يوماً، فوعظهن وأمرهن فيه، وأورد فيه حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي سعيد الخدري.

* * *

٣٦- باب:

مَنْ سَمِعَ شَيْئاً فَرَجَعَهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ

بيّن العيني وجه المناسبة بين البابين؛ بأن المذكور في الباب السابق: وعظ النساء وتعليمهن، وفي فهمهن قصور، فربما يحتجّن إلى مراجعة العالم، فذكر البخاري هذا الباب لهذه المناسبة^(٢).

ثم أورد المؤلف في الباب قصة مراجعة عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة مراجعتها، وأقرها النبي ﷺ على تلك المراجعة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٣٢).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٣٦).

٣٧- باب :

لِيُبَلِّغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ

وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثُ إِنَّ المذكورَ في البابِ السابقِ : مراجعةُ المتعلِّمِ المعلِّمِ ؛ لضبطِ ما يسمعه من المعلِّمِ ، وفيه من معنى التبليغِ مِنَ المراجعِ إليه إلى المراجعِ ، فكأنَّ المراجعَ في حُكمِ الغائبِ عندِ سماعه حينَ لم يفهم ما سمعه حتى راجعَ فيه .

وهذا البابُ أيضاً فيه أمرٌ بتبليغِ الشاهدِ الغائبِ ، هكذا قال العيني^(١) .
ثم أورد البخاري في البابِ أحاديثَ ، وليس في شيءٍ من الطُّرق ذكرُ العِلْمِ ، فكأنَّ البخاري - رحمه الله تعالى - أراد أن المأمورَ بالتبليغِ هو العلمُ ، كذا قال حافظ الدنيا ابنُ حجر - رحمه الله تعالى -^(٢) .

الأول : حديث ابن عباس .

الثاني : حديث أبي شريح العدوي ، والغرضُ منه : قوله : «وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» .

الثالث : حديث أبي بكرة ، والغرضُ منه هنا : قوله : «أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ١٣٨) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ١٩٨) .

٣٨ - باب :

إِثْمُ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

بيّن العيني وجه المناسبة بين البابين ؛ بأن المذكور في الباب السابق : وجوب التبليغ ، وفي هذا الباب ؛ التحذير من الكذب في التبليغ^(١) .

ثم أورد البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب خمسة أحاديث ، وليس في شيء منها تصريح بالإثم ، وإنما هو مُستفاد من الوعيد بالنار على ذلك ؛ لأنه لازمه ، كذا قال الشارح الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -^(٢) .

الأول : حديث علي بن أبي طالب .

الثاني : حديث الزبير .

الثالث : حديث أنس .

الرابع : حديث سلمة بن الأكوع .

الخامس : حديث أبي هريرة .

* * *

٣٩ - باب :

كِتَابَةُ الْعِلْمِ

وجه المناسبة بين البابين من حيث إنّ في الباب السابق حثاً على الاحتراز عن الكذب في النقل عن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - .

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ١٤٧) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (١ / ١٩٩) .

وفي هذا الباب أيضاً حثُّ على الاحتراز عن ضياعِ كلامِ النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم -، كذا قال العيني^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: جرى البخاريُّ في هذا الباب على عادته في إيراد ما فيه الاختلافُ على الاحتمال، وعدم الجزم بشيء؛ فإن السلف اختلفوا في هذا الباب، وإن استقر الأمرُ وانعقد الإجماعُ على جواز الكتابة. ١ هـ^(٢).

قلت: غرضُ البخاري من الباب: أن الإنسان مأمور بتبليغ العلم، مع الحذر من الكذب في نقله، والإنسان في معرض النسيان، فينبغي له أن يضبط العلمَ كيفما يمكن له؛ كالكتابة، والحفظ، وأشار البخاري أيضاً إلى مسألة ضبط الكتاب، وكتابة السماع، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

ثم أورد البخاري في الباب أحاديثَ مطابقتها للترجمة ظاهرة لا تخفى:

الأول: حديث عليٍّ، والغرضُ منه: قوله: «أو ما في الصحيفة»؛ فإن الصحيفة كان مكتوباً فيها العلمُ.

الثاني: حديث أبي هريرة في خطبة النبي ﷺ، والغرضُ منه هنا: قوله: «اكتبوا لأبي فلان».

الثالث: حديثه أيضاً، والغرضُ منه: «فإنه كان يكتب»، وكان ذلك في زمن النبي ﷺ.

الرابع: حديث ابن عباس، والغرضُ منه: قوله: «اثنوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلُّوا بعده».

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٥٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٠٤).

٤٠ - باب:

الْعِلْمُ وَالْعِظَةُ بِاللَّيْلِ

لما فرغ البخاري من بيان ضبط العلم بالكتابة، عقد بعده ثلاثة أبواب تتعلق بالضبط والحفظ.

وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكور في الباب السابق: كتاب [العلم]، وهي تدل على ضبط الطالب واجتهاده، وهذا الباب فيه تعليم العلم، وتعلُّمه بالليل، وهما يدلان على قوة الاجتهاد، وشدة التحصيل، كذا قال العيني^(١).

وأراد البخاري بهذه الترجمة والتي بعدها: التنبيه على أن النهي الوارد عن الحديث بعدَ العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير، كذا في «الفتح»^(٢). قلت: من هنا شرع البخاري في بيان أوقات تحمُّل الحديث، وإنما ذكر الليل دون النهار؛ لأن الليل محلُّ النوم والاستراحة، فكان مظنة الرخصة في ترك العلم.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أم سلمة، ومطابقته للجزء الثاني من الترجمة واضحة، وأمَّا مطابقته للجزء الأول منها فبالحق العلم بالعظة، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٧٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢١٠).

٤١ - باب :

السَّمَرُ فِي الْعِلْمِ

قد تقدّم وجهُ المناسبة بين البابين .

والسَّمَرُ: الحديثُ قبل النوم، فبهذا يظهرُ الفرقُ بين هذه الترجمة، والتي قبلها، فلا تكرر، كذا في «الفتح»^(١).

قلت: أشار البخاري بهذين البابين أيضاً إلى أسباب ضبط العلم، وهي المذاكرة بالليل؛ لأن الإنسان - غالباً - يكون بالليل فارغاً عن الشواغل والموانع، وهذا الوقتُ أشدُّ مواطأةً للقلب، فيكون أحسنَ الأوقات، ولا يريد البخاري أن المذاكرة بالنهار ممنوعة، فالحاصلُ: أن هذين البابين كالتوطئة لباب: (الحفظ في العلم).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن النبي ﷺ حدّث بهذا الحديث بعد العشاء، وهو السَّمَرُ في العلم.

والثاني: حديث ابن عباس، واختلف الشُّراح في موضع المطابقة منه.

ف قيل: مطابقته في قوله: «نَامَ الْغُلَيْمُ».

وقال الكرماني: مطابقته تُفهم من جعل النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ابنَ عباسٍ على يمينه؛ لأنه في معنى: قِفْ على يميني، فكان الفعل بمنزلة القول.

(١) المرجع السابق (١ / ٢١١).

أو تؤخذ مطابقتُهُ من جهة أن الغالب أن الرَّجُل لا بدَّ أن يتكلم عند اجتماعِ أهلهِ وأقاربه، وكلامُ النبي ﷺ كُلُّهُ عِلْمٌ، فكأنه سمرٌ في العلم^(١). واعترضَ على هذا كُلُّه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -، وقال: والأوَّلَى: أن مناسبة الترجمة مستفادةٌ من لفظٍ آخر في هذا الحديث بعينه من طريقٍ أُخرى، وهو ما أخرجهُ في (التفسير)، وفيه «فتحدَّثَ مع أهله ساعةً، ثم رَقَدَ»، وهذا يصنعه البخاري كثيراً^(٢).

واعترضَ العيني على الحافظ باعتراضٍ لا فائدة في ذكره، فانظر الشارح^(٣)، وغالبُ اعتراضاتِهِ ضعيفة مبنية على شدة تعقُّبه للحافظ، والمعاصرةُ أصلُ المنافرة، وغالبُها أجابَ عنها الحافظ في «الانتقاض»، من شاء الاطلاعَ، فليراجعها^(٤).

* * *

٤٢ - باب:

الحِفْظُ فِي الْعِلْمِ

وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنََّّ للسَّمَرِ عوناً قوياً للحفظ، وإنَّ الحفظَ - غالباً - يقع في الليل، وأشار البخاري في هذا الباب إلى الضبط

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٢/ ١٣٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢١٣).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٨٠).

(٤) انظر: «انتقاض الاعتراض» لابن حجر (١/ ١٤٣).

الثاني، وهو ضبطُ الحفظ .

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث، كلُّها عن أبي هريرة، ومطابقتها للترجمة لا تخفى على الماهر .

الأول: حديثٌ في مقالة الناس: «أكثرَ أبو هريرة»، والغرضُ منه هنا: قوله: «ويحفظُ ما لا يحفظون» .

الثاني: حديثه في قصة بسطِ الرداء، شكَّا فيه النسيانَ إلى رسول الله ﷺ، وإرشاده - عليه السلام - إياه إلى بسطِ الرداء .

الثالث: حديثه في حفظه عن رسول الله ﷺ وعاءين .

* * *

٤٣ - باب:

الإنصَاتُ لِلْعُلَمَاءِ

مناسبةُ هذا الباب بالباب السابق تظهر من قول الأصمعي وغيره: أولُ العلم: الإنصَاتُ، ثم الاستماعُ، ثم الحفظُ، ثم العملُ، ثم النشرُ، فكأن البخاريَّ أشار إلى أنه يلزم الطالبُ أن ينصت عند سماع الحديث؛ ليكون عوناً له على الحفظ والضبط، فبهذا الطريق تظهر المناسبة بين البابين .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ جرير، ومطابقتها للترجمة ظاهرةٌ من قوله: «استنصتِ الناسَ» .

* * *

٤٤ - باب :

مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ :
أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

أبدى العيني - هاهنا - مناسبة بين البابين ، وهي : أن المذكور في الباب السابق : لزوم الإنصات للعالم ، وهو في الحقيقة وكول الأمر إلى الشيخ في حالة السماع ، وكذلك هنا لزوم وكول الأمر إلى الله تعالى ، فافهم^(١) .

ثم ساق البخاري في الباب حديث أنس بن مالك في قصة موسى - صلى الله تعالى عليه وسلم - مع الخضر - صلى الله تعالى عليه وسلم - ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرِدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ» .



٤٥ - باب :

مَنْ سَأَلَ - وَهُوَ قَائِمٌ - عَالِمًا جَالِسًا

مقصود البخاري - رحمه الله - : أن سؤال القائم العالم الجالس ليس من باب تمثيل الناس قياماً للرجل ، بل هو من باب [إذا سلمت النفس فيه من الإعجاب]^(٢) .

ووجه المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في البابين سؤال ، فإن المذكور في الباب السابق : سؤال موسى - عليه السلام - عن الخضر - عليه

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ١٨٨) .

(٢) ما بين معكوفتين يياض في الأصل ، والمثبت من «عمدة القاري» (٢ / ١٩٦) .

السلام -، وفي هذا أيضاً سؤال القائم عن الجالس، هكذا قال العيني^(١).
قلت: ويمكن أن يكون سأل موسى خضراً قائماً وهو جالس، ويؤيده
ما جاء في قصتهما.

وغرض البخاري من عقد هذا الباب: بيان ما يتعلق بأدب الطالب،
فكأنه يقول: من سأل قائماً عالماً جالساً، لم يكن مخالفاً لرعايه أدب
الشيخ.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي موسى الأشعري، ومطابقته
للت ترجمة في قوله: «وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائماً»، والحديث وافقه
مسلم على تخريجه في: (الجهاد)، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب: مَنْ
قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) من (كتاب الجهاد)، وفي (باب: مَنْ قاتل
للمغنم هل ينقص من أجره؟) من (كتاب الخمس)، وفي (باب: قوله: ﴿وَلَقَدْ
سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٧١]) من (كتاب التوحيد).

* * *

٤٦ - باب:

السُّؤَالُ وَالْفُتْيَا عِنْدَ رَمِي الْحِمَارِ

وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ كلاَّ منهما مشتملٌ على السؤال عن
العالم، كذا قال العيني^(٢).

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٩٦).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٩٨).

قلت: ولعلَّ الوجهَ من حيثُ إِنَّه عكسُ الصورةِ الأولى، وذلك لأنَّ
 الراكبَ بمنزلةِ القائمِ، والواقفَ بمنزلةِ الجالسِ، وكان النبي ﷺ يومئذٍ راكباً.
 ومعنى الباب: أنه يجوز الاستفتاء والإفتاء في حالة الاشتغال في العبادة،
 ففيه رمزٌ إلى أنه يجوز السؤالُ عن العالم عند اشتغاله في أمور الدنيا بطريقِ
 الأولى؛ لأنَّ في الأولِ انتقالاً من عبادةٍ إلى عبادة، وفي الثاني انتقالاً من أمورٍ
 مباحةٍ إلى طاعة، فكأنَّ هذا البابَ أيضاً معقودٌ لأدبِ الطالب، والله أعلم.
 ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرو، ومطابقته للترجمة
 ظاهرةٌ من الحديث في (باب: الفتيا وهو واقفٌ على ظهرِ الدابة أو غيرها).

* * *

٤٧ - باب:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِشْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]

وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنَّ كلاً منهما مشتملٌ على السؤالِ
 عن العالم، غير أنَّ المسؤولَ قد بيَّن في الأولِ؛ للحاجة إلى بيانه للسائل،
 ولم يبيِّن في الثاني؛ لعدم الحاجة إلى بيانه؛ للحكمة في الإخفاء، هكذا ذكر
 العيني^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابن مسعود، ومطابقته للترجمة
 ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ١٩٩).

٤٨ - باب :

مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِخْتِيَارِ؛

مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقَعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

وهذا الباب معقودٌ لبيان طريقة التعليم للمعلم، وهي: أن يلاحظ طبع المتعلم، فيعلمه على حسب استعداده.

وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إِنَّ المذكورَ في الباب السابق: تركُ

الجوابِ للسائل؛ لحكمةٍ اقتضت ذلك، وهاهنا أيضاً: تركُ بعضِ المختارِ؛ لحكمةٍ اقتضت ذلك، كذا قال العيني^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة

المعنى، وهو أن النبي ﷺ تركَ المختارَ من نقضِ الكعبة؛ مخافة أن يقع حديثو العهد بالكفر من قريش في أشدَّ من هذا المختار.

* * *

٤٩ - باب :

مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ

وجهُ المناسبة بين البابين من حيثُ إِنَّ في الباب السابق: تركُ بعضِ

المختارِ؛ مخافة قصورِ فهمِ بعضِ الناسِ عنه، وهاهنا أيضاً: تركُ بعضِ الناسِ من التخصيصِ بالعلم؛ لقصورِ فهمهم، والترجمتان متقاربتان، غير أن الأولى

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٢٠٢).

في الأفعال، وهذه في الأقوال^(١).

ومناسبةُ أثرِ علي بن أبي طالب، وكذا مناسبةُ حديثِ أنسٍ في قصةِ معاذٍ للترجمة ظاهرةٌ.

* * *

٥٠ - باب:

الحياءُ في العلم

وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثُ إنَّ المذكورَ في البابِ السابقِ: تخصيصُ قومٍ دونَ قومٍ بالعلم، فنَبَّهَ البخاريُّ بِعقدِ هذا البابِ على أنه لا ينبغي لأحد أن يستحي من السؤال مما له فيه حاجةٌ، زاعماً أن العلمَ مخصوصٌ لقومٍ دونَ قومٍ، كذا قال العيني - رحمه الله تعالى -.

وقال: مُراد البخاري من الباب: استعمالُ الحياءِ وتركه، كلاهما؛ لأن استعماله مطلوبٌ في بعض المواضع، وتركه مطلوبٌ في بعض المواضع، وإلى الأول أشار بحديث أمِّ سلمة - رضي الله عنها -، وابن عمر رضي الله عنهما، وإلى الثاني أشار بأثرَيَّ مجاهدٍ، وعائشة - رضي الله عنها -، فالحياءُ في القسم الأول ممدوحٌ، وفي القسم الثاني مذمومٌ، هذا حاصل كلامه^(٢).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ٢٠٤).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢١٠).

٥١ - باب :

مَنْ اسْتَحْيَا، فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ

قال العيني : وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ ظاهرٌ؛ لاشتغالِ كلِّ منهما على الحياء^(١).

قلت : وغرضُ البخاري من عقدِ هذا الباب : أن الحياء ، وإن كان مطلوباً في بعض المواضع ، لكن لا ينبغي أن يترك الرجل الانتفاع ، بل ينبغي له أن يستعمل الحياء مع استحصال الانتفاع بأمر غيره بالسؤال .
ثم أورد البخاري في الباب حديثَ علي بن أبي طالب ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٥٢ - باب :

ذِكْرُ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ

وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ من حيثُ إِنَّ المذكورَ في البابينِ سؤالٌ ، كذا قال العيني^(٢).

قلت : غرضُ البخاري من عقدِ هذا الباب : بيانُ ما يتعلق بالمدارس ، واحتملتِ الترجمة معنيين :

أحدهما : أن يكون المرادُ : أن الأولى الدرسُ والتدريسُ في المسجد ؛

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٢١٤).

(٢) المرجع السابق (٢ / ٢١٧).

لأنه غالباً مجمعُ الناس، فيكون النفعُ والانتفاع أكثر.

والثاني: أن يكون مراده إثباتَ تدريسِ العلم في المسجد في الجملة، مع كونه خارجَ المسجدِ أُولَى، وذلك لأنَّ المسجدَ محلُّ عبادةِ الناس، وفي تدريسِ العلم فيه حرجٌ على المصلِّين، والله تعالى أعلم.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابن عمرو، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قال الحافظ ابن حجر: أشار البخاري في هذه الترجمة إلى الردِّ على مَنْ تَوَقَّفَ فيه، لما يقع في المباحثة من رفع الأصوات، فنبه على الجواز^(١).

* * *

٥٣ - باب:

مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ

وجهُ المناسبة بين البابين ظاهرٌ من حيث اشتمالُ كلٍّ منهما على السؤال والجواب، كذا قال العيني، فافهم^(٢).

قلت: ويمكن أن يكون لما ذكر البخاري في الباب السابق أن المسجدَ محلُّ العلم والفتيا، ومحلُّ الفتوى مظنةُ بيانِ كثرةِ المسائل، فلا بدَّ أن يأتي السائلُ عن شيء واحد، ويُجاب بأكثر مما سأل.

وغرضُ البخاري من عقد هذا الباب . . .^(٣).

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٢٣٠).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ٢٢٠).

(٣) بياض في الأصل.

وفيه : فضلُ العُزلةِ في أيامِ الفتنة ، واختلف الناس في ذلك ، فقال بعضهم : العزلة أفضل ، وقيل : الاختلاط أفضل .

وقال بعضهم : إن كان الرجل قادراً على إزالة [المنكر] ، فلاختلاط أفضل ، وإلا ، فالعزلة أفضل .

وفي الباب : حديثُ ابنِ عمر في لباسِ المحرّم .

قال السندي : الجوابُ في الحديث وقعَ بأكثر ؛ من حيث إنّ السؤالَ كان عمّا يلبسُ المحرّم ، والجوابُ جاءَ ببيان ما لم يلبس صريحاً ، وما يلبس ضمناً .

وقيل : السؤالُ كان حالَ الاختيار ، وجاءَ الجوابُ ببيان بعضِ حالِ الاضطرار أيضاً ، وهو : «فإن لم يجد النعلين»^(١) .

تم بحمد الله (كتاب العلم) ، ويتصل به (كتاب الوضوء) - إن شاء الله تعالى - .

* * *

لما فرغ البخاري من (كتاب العلم) ، أراد أن يشرعَ فيما يتعلّق بالعبادات ؛ كالصلاة والزكاة والصيام والحج ، وقدّم الصلاة ؛ لأنها أهم العبادات ، إلا أنه قدّم ما يتعلّق بالطهارة ؛ لأن الطهارة شرطٌ في صحة الصلاة .

اعلم أن البخاري - رحمه الله - ذكّر أولاً فرضَ الوضوء ؛ لأنه شرطٌ لصحّة الصلاة ، ثم ذكّر فضيلته ، ثم ذكر أنه لا يجب إلا مع التيقّن ، ثم ذكّر جواز تخفيفه ، وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى العضو ليس بشرط ، ثم ذكّر استحبابَ إسباغِهِ ، وفضله ، ثم ذكر غسلَ الوجه ، مع الإشارة إلى أن

(١) انظر : «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ٦٨) .

الاكتفاء في غسل الوجه بغرفة واحدة من جهة التخفيف في الوضوء، ثم ذكر التسمية؛ إشارة إلى [أن] التسمية مع أوله مشروعة كما يُشرع الذكر عند دخول الخلاء، فاستطرد من هنا لآداب الاستنجاء، وشرائطه، ثم رجع إلى بيان أن واجب الوضوء المرّة الواحدة، وأن الشتين والثلاث سُنّة، ثم ذكر سُنّة الاستنثار؛ إشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر، وورد الأمر بالاستجمار وتراً في حديث الاستنثار، فترجم به؛ لأنه من جملة التنظيف، ثم رجع إلى حكم التخفيف، فترجم بغسل القدمين، لا بمسح الخُفين؛ إشارة إلى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح دون مسح الغسل، ثم رجع إلى المضمضة؛ لأنها أخت الاستنشاق، ثم استدرك بغسل العقيين؛ لئلا يُظنّ أنهما يدخلان في مُسمّى القدم، وذكر غسل الرّجلين في النعلين؛ رداً على من قصّر في سياق الحديث المذكور، فاقصّر على النعلين، ثم ذكر فضل الابتداء باليمين، ومتى يجب طلب الماء للوضوء؟ ثم ذكر حكم من عدّم الماء الذي يستعمل، وما يوجب الوضوء، ثم ذكر الاستعانة في الوضوء، ثم ما يمتنع على من كان على غير وضوء، واستمر على ذلك، إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء، استطرد منه إلى ما له به تعلّق لمن يمعن التأمل، إلى أن أكمل (كتاب الوضوء) على ذلك.

وسلك في ترتيب (الصلاة) أسهل من هذا المسلك؛ فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب، فكأنه تفنن في ذلك، هكذا قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -^(١).



(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٤٣).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

٤ - (٤)

كِتَابُ الْوُضُوءِ

مراد البخاري في هذا الكتاب: ذكرُ أحكامِ الوضوء، وشرائطه، وصفته، ومقدماته.

١ - باب:

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦] . . . إلخ

هذا الباب معقودٌ لبيان فرضية الوضوء، وأنَّ الواجبَ المرة الواحدة، وأنَّ الثنتين والثلاث سنة، وأن ما زاد على ذلك مكروهٌ داخلٌ في الإسراف، واستدلَّه بالآية واضحٌ.

* * *

٢ - باب:

لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ

هذا الباب معقودٌ لبيان شرطية الوضوء، وأورد البخاري فيه حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

والحديثُ متفقٌ عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، ويأتي في (ترك الحيل)، وفي (باب: في الصلاة).

* * *

٣- باب :

فَضْلُ الْوُضُوءِ . . . إلخ

هذا الباب معقودٌ لبيان فضل الوضوء، ودلالة حديث أبي هريرة الذي أورده البخاري على الفضل ظاهرة.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الطهارة)، وأخرجه البخاري أيضاً، ويأتي في (باب : نقض الوضوء).

* * *

٤- باب :

لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ

هذا الباب معقودٌ لبيان أن الوضوء لا يجب إلا مع التيقن بالنقض، واستدلَّ به حديث عبدالله بن زيد على المقصود واضح.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في : (الطهارة)، ويأتي في (باب : من لم ير الوضوء إلا من المخرجين).

* * *

٥- باب :

التَّخْفِيفُ فِي الْوُضُوءِ

غرض البخاري في هذا الباب : أن الزيادة في الوضوء على إيصال الماء إلى العضو ليس بشرط لصحة الصلاة.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ودلالته على هذا الغرض ظاهرة، والحديث في (باب : السَّمَرُ بِالْعِلْمِ).

* * *

٦ - باب:

إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ

لَمَّا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ جَوَازَ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ، نَاسَبَ أَنْ يَذْكَرَ فَضْلَ
الْإِسْبَاغِ فِي الْوُضُوءِ، وَيَبَيِّنَ بِإِيرَادِ أَثَرِ ابْنِ عَمْرِو مَعْنَى الْإِسْبَاغِ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْبَاغُ
بِالْمَرَّاتِ، وَقَدْ يَكُونُ بِإِسْبَاغِ مَحَلِّ الْوُضُوءِ.

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثَ أسامة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.
والحديثُ متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الحج)، ويأتي الحديث في
(باب: الرجل يوضئ صاحبه)، وفي (باب: النزول بين عرفة وجمع) من
(كتاب المناسك)، وفي (باب: الجمع بين الصلاة بالمزدلفة).

* * *

٧ - باب:

غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ . . . إلخ

من هاهنا شرع البخاري في صفة الوضوء، مع التنبيه على عدم اشتراط
الاعتراف باليدين جميعاً.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومناسبته للترجمة
ظاهرة، والحديث تفرد به عن مسلم، ويأتي الحديث في (باب: الوضوء مرة
مرة)، وفيه إجمال.

* * *

٨ - باب :

التَّسْمِيَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَعِنْدَ الْوَقَاعِ

تقديمُ هذا الباب على الباب السابق وتأخيرُهُ عنه سواءٌ ؛ لأنَّ محلَّ التسمية مقارنةً أولِ جزءٍ من غسلِ الوجه ، فتقديمُها في الذِّكْر عنه وتأخيرُها سواءٌ .
ثم غرضُ البخاري في هذا الباب : بيانُ مشروعية التسمية في ابتداء الوضوء ، ولم يُفصِّح بالحكم ؛ للاختلاف في ذلك ، والظاهرُ من تصرفِ البخاري : أنه يميل إلى الاستحباب ؛ لأنَّ التسمية على كل حالٍ ليس بواجب .
ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثَ ابن عباس ، وليس العموم ظاهراً من الحديث ، لكنَّ استفاد من باب الأوَّلَى ؛ لأنه إذا شُرِع في حالة الجماع ، وهي مما أُمِرَ فيه بالصمت ، فغيرُهُ أَوْلَى .

والحديث متفق عليه ، أخرجه مسلم في : (النكاح) ، ويأتي الحديث في (باب : صفة إبليس) من (كتاب بدء الخلق) ، وفي (باب : ما يقول الرجل إذا أتى أهله) من (كتاب النكاح) ، وفي (باب : ما يقول الرجل إذا أتى أهله) من (كتاب الدعوات) ، وفي (باب : السؤال بأسماء الله تعالى ، والاستعاذة به من النار) من (كتاب التوحيد) .

* * *

٩ - باب :

مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

أشكَل إدخالُ هذا الباب والأبوابِ التي بعده إلى (باب : الوضوء مرَّةً مرَّةً) في أبواب الوضوء ، وقد خفي وجهُ المناسبة على الكرمانى ، فاستروح

قائلاً: بأن البخاري لا يراعي حُسْنَ الترتيب^(١).

واعترضَ عليه الحافظ ابن حجر؛ بأنه لا يعرف لأحدٍ من المصنِّفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره، حتى قال جمعٌ من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه.

وأبدى وجهَ المناسبة؛ بأن التسمية مع أولِ الوضوء مشروعةٌ، كما يُشرعُ الذكر عند دخولِ الخلاء، فاستطرد البخاري من هنا لآدابِ الاستنجاء وشرائطه، ثم رجعَ لبيان أن واجبَ الوضوءِ المرَّةُ الواحدةُ، فعقدَ (باب: الوضوء مرَّةً مرَّةً)، واستمر على ذلك، إذا ذكَّرَ أشياء من أعضاء الوضوء، استطردَ منه إلى ما له به تعلُّقٌ لمن يمعنُ التأمل، إلى أن أكملَ (كتابَ الوضوء)، وسلك في ترتيب (الصلاة) أسهلَ من هذا المسلك، فأوردَ أبوابها ظاهرةً التناسبِ في الترتيب، فكأنه تفنن في ذلك^(٢).

ترك البخاريُّ ذكرَ الاستدبار؛ اكتفاءً بذكره في الحديث، وصرَّحَ بذكر البول والغائط؛ لورودِ ذكْرهما في «صحيح مسلم»، فأشار البخاري إلى هذه الرواية. اهـ.

ثم أوردَ البخاري في الباب حديثَ أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرةً، والحديثُ متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، ويأتي الحديثُ في (باب: الدعاء عند الخلاء) من (كتاب الدعوات).

* * *

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٢/ ١٨٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٤٣).

١٠- باب:

وَضْعُ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث في (باب: قول النبي ﷺ: «اللهم علّمه الكتاب والحكمة») من (كتاب العلم).

* * *

١١- باب:

لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِيَوَّلٍ وَلَا غَائِطٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ؛ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

اعترض على البخاري بأنه ليس في حديث الباب عن أبي أيوب دلالة على الاستثناء.

وأجاب الإمام الإسماعيلي بأن البخاري تمسك بحقيقة الغائط؛ لأنه المكان المطمئن من الأرض في الفضاء، وهذه حقيقة اللغوية، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعده لذلك مجازاً، فيختص النهي به؛ إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة.

ويقال: دليل الاستثناء حديث ابن عمر رضي الله عنهما الآتي في الباب اللاحق^(١).
والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، ويأتي الحديث في (باب: قبله أهل المدينة وأهل الشام) من (كتاب الصلاة).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٢٤٥).

١٢- باب:

مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لِبْسَتَيْنِ

أورد البخاري في حديث ابن عمر، والغرض منه: «فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين».

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، ويأتي الحديث في (باب: التبرز في البيوت)، وفي (باب: ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ) من (كتاب الخمس).

* * *

١٣- باب:

خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَّازِ

غرض البخاري في هذا الباب: بيان الرخصة للخروج إلى البراز، وإنما خص النساء بالذكر؛ لأنه إذا ثبت لهن الرخصة - مع أنهن مأمورات بالحجاب -، فثبتها للرجال بطريق الأولى.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين عن عائشة، ودلالتهما للترجمة ظاهرة. أورد في حديث موقوف على عائشة في قصة خروج سودة، ودلالة^(١).

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الاستئذان)، ويأتي الحديث في (تفسير الأحزاب) في (باب: قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣])، وفي (باب: خروج النساء لحوائجهن) من

(١) كذا في الأصل.

(كتاب النكاح)، وفي (الاستئذان) في (باب: آية الحجاب).

* * *

١٤ - باب:

التَّبَرُّزُ فِي الْبُيُوتِ

قال الحافظ ابن حجر: عَقَّبَ المصنَّفُ بهذه الترجمة؛ ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر، بل اتَّخَذَتْ بعد ذلك الأُخْلِيَّةُ في البيوت، فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر من طريقين، [و]مطابقته للترجمة ظاهرة، [وقد] مرَّ الحديث في (باب: من تبرز على لبنتين).

* * *

من هنا شرع البخاري في بيان ما يستنجى به، وما لا يستنجى به.

١٥ - باب:

الِاسْتِنْجَاءُ بِالمَاءِ

وقدَّم على الاستنجاء بالحجارة؛ لأنه أفضل.

أراد البخاري بهذه الترجمة الرَّدَّ على من كَرِهَ الاستنجاء بالماء، وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ؛ كالمالكية.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، ويأتي الحديث في (باب:

(١) المرجع السابق (١/ ٢٥٠).

مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لَطْهُورِهِ، وفي (باب: حَمْلُ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ)،
وفي (باب: مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ)، وفي (باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْعَنْزَةِ) مَنْ
(كتاب الصلاة).

* * *

١٦ - بَابُ:

مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لَطْهُورِهِ

أورد البخاري في هذا الباب حديثين:
أحدهما: حديث أبي الدرداء، وهو معلق، وصله في (فضل ابن مسعود).
والثاني: حديث أنس، وهو موصول، ومطابقتها للترجمة ظاهرة،
وحديث أنس في الباب السابق.

* * *

١٧ - بَابُ:

حَمْلُ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ

أورد فيه البخاري حديث أنس، ومطابقته للترجمة واضحة جداً، [وقد]
مرَّ الحديث في البابين السابقين.

* * *

١٨ - بَابُ:

النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

أشار البخاري بالتعبير بالنهي، إلى أنه لم يظهر له، هل هو للتحريم،
أو للتنزيه؟

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة،
والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في: (الطهارة)، ويأتي الحديث في (باب:
لا يمسك ذكره يمينه إذا بال)، وفي (باب: النهي عن التنفس في الإناء) من
(كتاب الأشربة).

* * *

١٩- باب:

لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق من مس الذكر - كما
في الباب قبله - محمول على المقيّد حالة البول، فيَهْوَنُ ما عدا ذلك.
ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة،
[وقد مرّ الحديث في الباب السابق].

* * *

٢٠- باب:

الِاسْتِنْبَاءُ بِالْحِجَارَةِ

غرض البخاري بهذه الترجمة: الرّدُّ على مَنْ زعمَ أن الاستنجاء يختص
بالماء.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، والدلالة على الترجمة
من قوله: «أُسْتَنْفِضَ»، والحديث تفرد به عن مسلم، ويأتي الحديث في:
(السترة)، وفي (باب: ذكر الجن).

* * *

٢١- باب:

لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ

شرع البخاري في بيان ما لا يستنجى به .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن مسعود، والغرض منه : «وَأَلْقَى الرِّثَّةَ، وَقَالَ : هَذَا رِكْسٌ» .

* * *

٢٢- باب:

الْوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً

وجه المناسبة بينه وبين الأبواب التي قبله ظاهر، وأتى بتلك الأبواب في بيان أحكام الاستنجاء، وهذا في بيان حكم الوضوء، ولا شك أن الوضوء يتلو الاستنجاء، كذا قال العيني^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث تفرد به عن مسلم، ومرر الحديث في (باب: غَسَلَ الْوَجْهَ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ).

* * *

٢٣- باب:

الْوُضُوءُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

وجه المناسبة بين البابين ظاهر لا يخفى .

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ٣) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبدالله بن زيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قيل: لا يحسنُ استدلالُ البخاري بهذا الحديث في هذا الباب؛ لأنه روى هذا الحديثَ بلفظ: أن النبي ﷺ غسل يديه مرتين، ومضمض واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً.

قال العيني: هذا الاعتراض غير وارد؛ لأنه لا يمتنع تعدد القضية، كيف والطريق إلى عبدالله بن زيد مختلف؟^(١).

والحديثُ تفرد به عن مسلم، وهذا الحديث طرف من حديثه المشهور في صفة وضوء النبي ﷺ، وسيأتي في (باب: مسح الرأس كله)، وفي (باب: غسل الرجلين، ولا يمسح على القدمين)، وفي (باب: من مضمض واستنشق من غرفة واحدة)، وفي (باب: مسح الرأس)، وفي (باب: الغسل والوضوء في المِخْضَبِ والقَدَحِ)، وفي (باب: الوضوء من التَّوَر).

* * *

٢٤- باب:

الْوُضُوءُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

والمناسبةُ بين البابين ظاهرة، أورد البخاري في الباب حديثَ عثمان، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ فإن فيه غسلَ الأعضاء المغسولة ثلاث مرات. وغرضُ البخاري من هذه الأبواب الثلاثة: بيانُ أن واجبَ الوضوء المرّة

(١) المرجع السابق (٣ / ٣).

الواحدة، وأن الثنتين والثلاث سُنَّة، والله أعلم.

والحديث متفق عليه، أخرجه مسلم، وسيأتي في (باب: المضمضة في الوضوء)، وفي (باب: السواك الرطب واليابس للصائم) من (كتاب الصوم)، وفي (باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ حتى ﴿فَلَا تَغُرُّكُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ [فاطر: ٥] من (كتاب الرقاق).

* * *

٢٥- باب:

الاستِثْناءُ في الوُضوءِ

قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنَّ المذكورَ في هذا الباب بعضُ المذكور في الباب الأول، فتأمَّل^(١).

ثم ذَكَرَ البخاري سُنَّة الاستِثْناء، وأشار إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر، ثم ذكر حديثَ عثمان، وعبدالله بن زيد، وابن عباس، ثم أورد في الباب حديثَ أبي هريرة.

والحديث متفق عليه، أخرجه في (الطهارة)، ويأتي في (باب: الاستجمار وتراً)، وسيأتي حديث أبي هريرة في (بدء الخلق) في (باب: صفة إبليس وجنوده)، الأول من الحديث مع زيادة، فليراجع، ودلالته على الترجمة واضحة من قوله: «من توضأ، فليستثر».

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣/ ١٣).

٢٦- باب:

الاستِجْمارُ وتراً

لَمَّا ورد الأمرُ بالاستِجْمار وتراً في حديث الاستِثْثار، ترجم البخاريُّ بهذا الباب؛ لأنه من جملة التنْظِيف، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حَجَر: استُشْكلَ إدخالُ هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء، والجواب: أنه لا اختصاصَ لها بالاستِشْكال؛ فإن أبواب الاستِطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء؛ لتلازمهما، ويحتمل أن [يكون] ذلك ممن دوّن المصنّف على ما أشرنا إليه في المقدمة. ثم أشار إلى التوجيه المذكور^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «ومن استجمر، فليوتر».

وقال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين من حيث إنّ المذكورَ في الباب السابق حُكْمَان: أحدهما: الاستِثْثار، والآخَرُ: الاستِجْمار وتراً، وكان البابُ مقصوداً على الحكم الأول، وهذا البابُ المذكورُ فيه ثلاثة أشياء: أحدها: الاستِجْمار وتراً، فاقتضت المناسبة أن يُعقَدَ باباً على الحكم الآخر الذي عُقِدَ لقرينه، ولم يُعقَدَ له؛ لأن ما فيه حُكْمَان أو أكثر، ذكر بعضها تلو الآخر من وجوه المناسبة، ولا يلزم أن تكون المناسبة لذكر ما بين الشيئين من كل وجه، [لا] سيما في كتاب يشتمل على أبواب كثيرة، والمقصود منها عقد التراجم، فاندفع بهذا كلام من يقول: تخليل هذا الباب بين أبواب الوضوء غير موجّه،

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٦٣).

وجواب الكرمانى بقوله : معظم نظر البخاريّ إلى نقل الحديث ، وإلى تصحيحه ، غير مهتم بتحسين الوضع ، وتزيين ترتيب الأبواب ؛ لأن أمره سهل^(١) ، غير مرضي ، ولا هو عذر يقبل منه^(٢) .

* * *

٢٧ - باب :

غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

وجهُ المناسبة بين البابين : أن الباب السابق ذُكر عَقِبَ الذي قبله ، للمعنى الذي ذُكر ؛ فيكون هذا الباب في الحقيقة يتلو الباب الذي قبله ، والمناسبة بينهما ظاهرة ؛ لأن كلاً منهما مشتمل على حُكم من أحكام الوضوء . قاله العيني^(٣) .

رجع البخاري إلى حُكم التخفيف ، فترجمَ بِغَسْلِ الرَّجْلَيْنِ لا بِمَسْحِ الْقَدَمَيْنِ ، وأشار إلى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح دون مُسَمَّى الْغَسْلِ . ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، وانتزعَ منه البخاريُّ : أنَّ الإنكارَ عليهم كان بسبب المسح ، لا بسبب الاقتصار على غَسْلِ بعضِ الرَّجُل ، فلهذا قال في الترجمة : ولا يمسح على القدمين .

* * *

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (٢ / ٢١٣) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (٣ / ١٦) .

(٣) المرجع السابق (٣ / ٢١) .

٢٨- باب:

المُضْمَضَةُ فِي الْوُضُوءِ

والمناسبةُ بين البابين ظاهرةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ واحدٍ منهما حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْوُضُوءِ .

رَجَعَ الْبَخَارِيُّ إِلَى الْمُضْمَضَةِ ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْاسْتِنْشَاقِ .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثَ عثمانَ ، ودلالته على الترجمة واضحةٌ .

* * *

٢٩- باب:

غَسْلُ الْأَعْقَابِ . . . إلخ

والمناسبة بين البابين ظاهرةٌ ، وهي أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما في حكمٍ مِنْ أَحْكَامِ الْوُضُوءِ .

استدرك البخاري بِغَسْلِ الْعَقِيَيْنِ ؛ لِثَلَا يُظَنُّ أَنَّهما لَا يَدْخُلَانِ فِي مُسَمَّى الْقَدَمِ .

ومناسبةُ أثرِ ابنِ سيرين للترجمة ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ دَلِيلَ وَجوبِ غَسْلِ الْأَعْقَابِ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ اسْتِعَابِ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ بِالْغَسْلِ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ : وَجوبُ غَسْلِ مَوَاضِعِ الْخَاتَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال العيني : وَجْهُ دُخُولِ هَذَا فِي الْبَابِ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَدَارَ الْخَاتَمَ وَهُوَ فِي أَصْبَعِهِ ، لَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمَمْسُوحِ ،

وفرضُ الأصبع الغسلُ، ففاسرَ المسح في الأصبع على مسح الرجلين، فإنه فهم من الحديث المسح^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، والغرضُ منه: «ويلُّ للأعقاب من النار».

* * *

٣٠- باب:

غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

والمناسبةُ بين البابين ظاهرةٌ، وهي أن كلاهما في بيان حكمِ غَسْلِ الرجلين حالَ كونهما في النعْلين؛ لأن البابَ الأولَ في غَسْلِ الأعقاب، وهي من الرجلين.

ذكر البخاري هذا الباب؛ رداً على من قَصَرَ في سياق الحديث، فاقصر على النعْلين.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمر.

قال الحافظ ابن حجر: وليس فيه التصريحُ بذلك، وإنما هو مأخوذ من قوله: «يتوضأ فيها»؛ لأن الأصل في الوضوء هو الغَسْل، ولأن قوله: «فيها»، يدل على الغَسْل، ولو أُريدَ المسحُ، لقال: عليها^(٢).

* * *

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٦٨).

٣١- باب:

التَّيْمُنُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ

هذا الباب معقودٌ لذكر فضل الابتداء باليمين، والمناسبة بين الأبواب ظاهرة؛ من حيث إنّ الأبواب الماضية في أحكام الوضوء، والتيمّن أيضاً من أحكامه، ولا سيما بينه وبين الباب الذي قبله؛ لأنه في غسل الرجلين، وفيه التيمّن أيضاً سنةً أو مستحب، قاله العيني^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين: أحدهما: عن أمّ عطية، والثاني: عن عائشة، ومطابقتُهُما للترجمة ظاهرة، وأورد حديث أمّ عطية؛ ليبيّن به أن المراد في حديث عائشة «باليمين»: الابتداء باليمين لا التبرك، قاله الحافظ، وغيره^(٢).

* * *

٣٢- باب:

التَّمَسُّ الْوُضُوءِ إِذَا حَانَ الصَّلَاةُ

هذا الباب معقودٌ لبيان متى يجب طلب الماء للوضوء؟ قال العيني: وجهُ المناسبة بين البابين ما يأتي إلّا بالجر الثقيل، وهو أن المذكورَ في الباب السابق: طلبُ التيمّن لأجل الوضوء والغسل، وهاهنا: طلب الماء لأجل الوضوء^(٣).

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣ / ٢٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٢٦٩)، و«عمدة القاري» (٣ / ٣١).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (٣ / ٣٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديث عائشة معلقاً، وحديث أنس رضي الله عنه موصولاً، ووجه الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت؛ لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهم التأخير، فدلّ على الجواز، كذا في «الفتح»^(١).

* * *

٣٣- باب:

الماء الذي يُغسلُ به شعرُ الإنسانِ، وكانَ عطاءً... إلخ

هذا الباب معقودٌ بالأصالة لمسألتين: حكمُ الماء الذي يُغسل به شعرُ الآدمي، وحكمُ سؤر الكلاب.

ثم ذكر البخاريُّ استطراداً حكمَ فَم الكلاب، وحكمَ أَكَل الكلاب من الصيد، بعد أن فرغ من ذكر أدلة قدر الماء الذي يغسل به شعرُ الإنسان، وأراد أن يزيد في الترجمة حكمَ شيءٍ خامسٍ، وهو الإناء؛ فإنه يجب غسله سبعاً؛ ليصير الباب موضوعاً لبيان خمسة أشياء، إلا أن هذا الخامس لما صار بعيداً عن الباب، أعاد له اسم الباب، فقال: باب: إذا شرب الكلب. ثم ذكر أدلة ما بقي من الأمور الخمسة.

غرضُ البخاري في هذا الباب: بيان حكم الماء المستعمل، والمناسبة بين البابين؛ من حيث إنّ في الباب الأول التماس الناس الوضوء، ولا يلتبس للوضوء إلا الماء الطاهر، وفي هذا الباب: غسل شعر الإنسان، وشعر

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٧١)، وعزاه إلى ابن المنير.

الإنسان طاهر، فالماء الذي يُغسلُ به طاهر، فعُلم أن كلاً من البابين مشتملٌ على حكم الماء الطاهر.

أما ما يتعلق بتحقيق الترجمة، فالحاصل: أن البخاري ذكرَ أولاً الترجمةَ الأولى، وأثرها معها، ثم ثنى بالثانية، وأثرها معها أيضاً، ثم رجعَ إلى دليل الأولى في الحديث، فأورد حديثَ أنسٍ، ودلالته على طهارة شعرِ الإنسان ظاهرة؛ لأن إعطاء النبي ﷺ شعرَه يدل على أن دعوى الخصوصية غير مسموع؛ لكون الأصل العموم.

ثم ذكرَ دليلَ الحكم الخامس، وأعاد له اسمَ الباب؛ لبعده عن الباب، فأورد حديثَ أبي هريرة، واستدل به على حكم الإناء.

ثم ذكر [بعد] ذلك ما تبع من الأمور الخمسة، فذكرَ دليلَ الثانية، فأوردَ حديثَ أبي هريرة في قصة الذي سقى الكلب، واستدل به على طهارة سُور الكلاب.

قال الشُّراح: والاستدلالُ به خفيٌّ.

ثم ذكرَ دليلَ فم الكلاب، فأورد حديثَ ابن عمر، واستدل به على حكم فم الكلب، ثم ذكرَ حُكمَ ما أكله الكلبُ، فأورد حديثَ عدي بن حاتم، فاستدل به على حكم أكل الكلب من الصيد، فالظاهر من تصرُّف البخاري: أنه يقول بطهارة شعرِ الآدمي، وطهارة الماء الذي يُغسل به الشعر، ويقول بطهارة سُور الكلاب، وبغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلبُ سبعاً للتعبد، لا للنجاسة، ولذلك أوردَ حديثَ الرجل الذي سقى كلباً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣٤ - باب :

مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ : مِنَ الْقَبْلِ وَالْذُّبْرِ

وقول الله تعالى : ﴿أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِّنْكَم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء : ٤٣]

والمناسبة بين البابين : أن الباب السابق في : نفي النجاسة عن شعْرِ الإنسان، وعن سؤر الكلب، وفي هذا الباب : نفي انتقاض الوضوء من الخارج مِنْ [غير] المخرجين، وأدنى المناسبة كافية، قاله العيني^(١).

هذا الباب معقودٌ لبيان ما يوجب الوضوء، وما لا يوجبه، وأشار البخاري في الباب إلى خلاف مَنْ رأى الوضوءَ مما يخرجُ مِنْ غيرهما من البدن؛ كالقيء والحِجامة، ووجه الاستدلال من الآية : أنه علّق فيها وجوب الوضوء أو التيمم على المجيء من الغائط الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، فهذا دليلُ الوضوء مما يخرجُ من المخرجين.

وأوردَ أثرَ عطاء؛ للاستدلال على أن النادرَ أيضاً ينقض الوضوء، وأشار إلى خلاف إبراهيم وغيره في ذلك.

وأشار بإيراد أثرِ جابرٍ إلى خلاف أبي حنيفة وغيره في كَوْنِ الضحك ناقضاً للوضوء.

وأشار بإيراد أثرِ الحسنِ البصري إلى خلاف مجاهدٍ وغيره؛ فإنهم قالوا بوجوب الوضوء من ذلك.

وأثرُ أبي هريرة نصٌّ في مُراد البخاري.

وأراد البخاري بحديث جابرٍ في قصة الذي رُمِيَ بسهم، وبالأثار التي

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢ / ٤٧).

ذكرها بعده: الردّ على الحنفية في أن الدم السائل ينقض الوضوء، واعترض الحنفية على البخاري في بعض استدلالاته.

من شاء التفصيل، فليرجع إلى الشروح.

ثم ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث، وحاصل استدلاله: أن ما ورد من الحدث في الأحاديث الصحاح كله من قبيل الخارج من السبيلين تحقيقاً أو مظنة، ففي حديث عثمان، وأبي سعيد: الحدث هو الخارج مظنة؛ من حيث إن الجماع لا يخلو من خروج مذي، وأما كون هذا الحكم منسوخاً، فلا يمنع الاستدلال؛ لأن المنسوخ منه عدم وجوب الغسل، وأما الأمر بالوضوء، فهو باق؛ لأنه مندرج تحت الغسل، وفي الأحاديث الباقية هو الخارج تحقيقاً، وأما الخارج من [غير] السبيلين، فما صح فيه حديث، فلا يصح القول بكونه ناقضاً، وهو المطلوب.

* * *

٣٥- باب:

الرَّجُلُ يُوضِي صَاحِبَهُ

هذا الباب معقود لجواز الاستعانة في الوضوء بالغير، ولم يفصح البخاري بالجواز، ولا غيره، وهذه عادته في الأمور المحتملة.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: عن أسامة، والثاني: عن المغيرة، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٦- باب :

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ

هذا الباب معقودٌ لبيان ما يمتنع على من كان على غير وضوء، وما لا يمتنع، والظاهر من تصرف البخاري: أنه يقول بجواز قراءة القرآن بعد الحدث، وغيره من مظان الحدث.

ودلالة أثرَي إبراهيم على هذا المراد ظاهرة.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس.

قيل: محل الاستدلال: قراءة النبي ﷺ بعد النوم.

فقيل: هذا ليس بمستقيم؛ إذ نومه غير ناقض، وكونه توضاً بعده يدل على قيام الحدث حين القراءة؛ لاحتمال حصول الحدث بغيره، أو حصول الوضوء بلا حدث.

وأجيب: بأنه لا يلزم من كون نومه لا ينقض الوضوء أن لا يقع منه حدث وهو نائم، وما ادّعوا من التجديد وغيره، الأصل عدمه.

وقيل: مناسبتُهُ للترجمة من جهة أن مضاجعة الأهل في الفراش لا تخلو من الملامسة، وهذا بعيدٌ من مذهب البخاري.

وقيل: محل الاستدلال: صنع ابن عباس، واعتراض عليه؛ بأنه كان صغيراً غير مكلف، والكلام في أفعال المكلفين.

وأجيب: بأن النبي ﷺ علّمه محلّ القيام خلف الإمام تأديباً، فلو كانت [قراءة القرآن غير جائزة على غير طهارة، لعلمه، والله تعالى أعلم.



٣٧- باب:

مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ

أشار البخاري بهذا القيد إلى الردّ على مَنْ أوجبَ الوضوءَ من الغشي مُطلقاً.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أسماء، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أنها كانت تتولى صَبَّ الماء عليها، وذلك يدلُّ على أن حواشِها كانت مدرِكةً، ولم يكن الغشي مُثَقِّلاً، فلمَّا لم تتوضَّأ، ولم تُعِد الصلاةَ، دلَّ ذلك على أنه لا يُنْقَضُ الوضوءُ مِنَ الغشيِّ غيرِ المُثْقِلِ.

ومحلُّ الاستدلال بفعلها؛ من جهة أنها كانت تصلي خلفَ النبي ﷺ، وكان يرى الذي خلفه وهو في الصلاة، ولم يُثَقَّلْ أنه أنكر عليها.

* * *

٣٨- باب:

مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ... إلخ

فهِمَ منه بعضُ الشارحين أن مُراد البخاري في هذا الباب: إثباتُ وجوب مسح الرأسِ كُلِّهِ، ثم اعترضوا عليه بأن استدلاله بالحديث غيرُ تام، والظاهر من تصرُّف البخاري: أن مراده في هذه الترجمة: إثباتُ استيعاب مسح الرأس في الجملة، ولهذا لم يُفصِّح بالوجوب، وغرضه هذا واضحٌ من الآية والحديث، فالاستدلال تامٌّ، والله أعلم.

* * *

٣٩- باب :

غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

أورد البخاري فيه حديث ابن زيد، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤٠- باب :

اسْتِعْمَالُ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ

هذا الباب معقودٌ لطهارة الماء المستعمل، وأراد البخاري الاستدلالَ بأحاديث الباب على ردِّ قولٍ من [قال] بنجاسة الماء المستعمل، وقد نازع البخاري في الاستدلال جماعة من الحنفية، فقالوا: لا دلالة فيها على الترجمة، ولا تصلح للردِّ علينا.

واستشكل إيرادُ البخاري أثر جرير في هذا الباب، والجواب: أن السوالمُ مُطَهَّرٌ للفم، فإذا خالطه الماء، ثم حصل الوضوءُ بذلك الماء، كان فيه استعمالٌ للمستعمل في الطهارة.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي جحيفة؛ لأن المراد منه: الفضلُ فيه، أمّا الماء الباقي في الظرف، فلا بد فيه من تقاطُرِ ماء الأعضاء عند إدخال اليد، وأمّا ما سال من أعضاء وضوئه الشريفة، ففيه دلالة بيّنة على طهارة الماء المستعمل؛ لأنه لا يُترك بالنجس.

وأورد حديثَ أبي موسى لتوجيه الاستدلال بهذا الحديث، وأورد حديثَ محمود في المَجَّة، وهو، وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء، لكنَّ توجيهه:

أن القائلَ بالنجاسة إن عُلِّلَ بأنه ماءٌ مضاف، قيل: مضافٌ إلى طاهر لم يتغير به، وإن عُلِّلَ بأنه ماءُ الذُّنوب، فيجب إبعاده.

قيل: أحاديث الباب تردُّ ذلك؛ لأن ما يجب إبعاده لا يُتَبَرَّك به، ولا يُشرب^(١).

* * *

باب

هذا الباب بمنزلة الفصل من الباب قبله، ودلالة الحديث الذي أورده البخاري فيه على ترجمة الباب السابق المعقود لطهارة الماء المستعمل ظاهرة؛ لأن الظاهر: أن المراد من الوضوء: ما سال من أعضائه المباركة، كما فعل بأبي موسى رضي الله عنه، وبلال رضي الله عنه، وإن كان المراد: الباقي في الإناء، فلا يخلو أيضاً من دلالة على الترجمة.

* * *

٤١- باب:

مَنْ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ

أشار البخاري في هذا الباب إلى الخلاف في ذلك، ودلالة الحديث على الترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٢٩٦، ٢٩٧).

٤٢- باب:

مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً

أشار البخاري إلى تأويل الأحاديث التي وردت في تثليث المسح، وأراد بإيراد رواية موسى: التصريح بالدلالة.

* * *

٤٣- باب:

وُضُوءُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ... إلخ

اختلف العلماء في هذه المسألة، وميلان البخاري إلى الجواز في صورة الاجتماع والتناوب.

ومناسبة أثر عمر- في التوضؤ بالحميم - للترجمة؛ من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل، فكأن البخاري أشار إلى الرد على من منع المرأة أن تتطهر بفضل الرجل، وهنا الغالب أن المرأة تتولى تسخين الماء لبعْلِها، وهي تمتحن حرارة الماء بإدخال اليد فيه عادة، وقد ورد في بعض روايات هذا الأثر: كان يسخن الماء في قُمُقْم، ثم يغتسل منه.

ومناسبة أثره - في التوضؤ من بيت نصرانية - للترجمة؛ من جهة أن عمرَ توضأ بمائها، ولم يستفصل، مع جواز أن تكون تلك النصرانية تحت مسلم، واغتسلت من حيض ليحلَّ له وطؤها، ففضل منه ذلك الماء، وهذا، وإن لم يقع التصريح به، لكنه محتمل، وجرت عادة البخاري بالتمسك بمثل

ذلك عند عدم الاستفصال، وإن كان غيره لا يستدل بذلك. والله أعلم^(١).
ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٤ - باب:

صَبُّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ

هذا الباب معقودٌ للاستشفاء بالماء الذي يُتوضأ به؛ لأن المراد من الوضوء - في الظاهر - : الماء السائل من أعضاء الوضوء، فهو دليل طهارة الماء المستعمل؛ لأن النجس لا يُستشفى به، ويحتمل أن يكون المراد: الباقي في الإناء.

ثم أورد البخاري في الباب حديث جابر، ودلالته على الترجمة ظاهرة.

* * *

٤٥ - باب:

الغُسْلُ وَالْوُضُوءُ فِي الْمِخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ

هذا الباب معقودٌ لبيان جنس الآنية التي يُتوضأ منها.

ثم أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث؛ مناسبة الأول والثاني والثالث للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة، ومناسبة الرابع للشق الأول ظاهرة.

* * *

(١) المرجع السابق (١ / ٢٩٩).

٤٦ - باب :

الْوُضُوءُ مِنَ التَّوَرِّ

أورد البخاري في الباب حديثين :

مناسبة الأول منهما للترجمة ظاهرة.

وأما الثاني : فيظهر مناسبته للترجمة ؛ لأن القَدَحَ الرَّخَاحَ شَيْءٌ بِالطَّسْتِ ،
والتَّوَرُّ هو شِبْهُ الطَّسْتِ ، أو هو الطَّسْتُ .

* * *

٤٧ - باب :

الْوُضُوءُ بِالْمُدِّ

هذا الباب معقودٌ لمقدار الماء الذي يُتَوَضَّأُ به ، ودلالةُ الحديثِ على
الترجمة ظاهرة.

* * *

٤٨ - باب :

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ

دلالةُ الأحاديثِ التي أوردها ظاهرةٌ لما ترجم به .

* * *

٤٩ - باب :

إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ

هذا الباب معقودٌ لبيان شرطِ المسحِ على الخفين ، والمناسبةُ بين البابين

ظاهرة، وكذا مناسبة الحديث بالباب ظاهرة، والله أعلم.

* * *

٥٠- باب:

مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

من هنا شرع البخاري في بيان ما اختلف فيه العلماء من نواقض الوضوء، واختار عدم وجوب الوضوء مما ذكر مما مسّت النار.

يقال: نصّ البخاري على لحم الشاة، فكأنه أشار إلى استثناء لحم الإبل، والله أعلم.

ومناسبة أحاديث الباب للشقّ الأول من الترجمة ظاهرة، وليس فيها ذكر السّويق، ولعلّ البخاري أشار إلى دخوله من باب الأولى؛ لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دُسومته، فعَدَمُه من السّويق أولى، أو أشار إلى حديث الباب الذي بعده، وهذا أظهر؛ لأن زيادة لفظ: (الباب) الآتي؛ لبيان فائدة زائدة على المقصود - كما سيأتي -، والله أعلم.

* * *

٥١- باب:

مَنْ مَضْمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

أورد البخاري في الباب حديثين؛ مناسبة الأول منهما للترجمة ظاهرة، وأمّا الثاني، فليس فيه ذكر المضمضة.

فقيل: أشار البخاري إلى أنها غير واجبة؛ بدليل تركها في هذا الحديث،

مع أن المأكول دَسِمٌ يحتاج إلى المضمضة منه، فكان تركها لبيان الجواز.
وقيل: هذا الحديث في نسخة الفربري بخطه في الباب السابق، فلا
إشكال، والله أعلم.

وقال الشاه وليُّ الله المحدث الدهلوي: هذا الباب [السابق] من قبيل
الباب في الباب؛ لأنه يشتمل على ما عُقِدَ له البابُ مع فائدة أخرى، وهنا
كذلك؛ لأنه ثبت بهذا البابِ عدمُ التوضؤِ مِنْ أَكْلِ السَّوِيقِ الذي عُقِدَ له البابُ
السابقُ، واستحبابُ المضمضةِ الذي عُلِمَ منه فائدةٌ أخرى، وهو حَمْلُ
الوضوءِ الواردِ في السويقِ وسائرِ ما مَسَّتِ النارَ على غَسْلِ الْفَمِ واليدينِ،
فاحفظ هذا التقرير؛ فإنه ينفَعُكَ في مواضعَ من «البخاري»، وأكثرُ الشُّرَاحِ
في أمثال هذا المقامِ قد خبطوا كثيراً. اهـ^(١).

فعلى هذا كان حديثُ ميمونةَ يتممُ البابَ السابقَ، والله أعلم.

* * *

٥٢ - باب:

هَلْ يُمَضَّمُ مِنَ اللَّبَنِ؟

إنما أتى البخاري بالاستفهام، وأشار بحديثٍ إلى استحبابه، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» (ص: ٢٩ - ٣٠).

٥٣ - باب :

الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ . . . إلخ

في النوم مذاهب :

الأول : أنه لا ينقض الوضوء مُطْلَقاً .

والثاني : أنه ينقض مُطْلَقاً .

والثالث : أنه لا ينقض قليله ، وينقض كثيره ، وفي النوم تفاصيل أخر .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين ؛ والقول الظاهر هنا : أنه ﷺ لَمَّا علَّل بقوله : «أحدكم» مع قُرْبِ التعليقات لصيرورته محدثاً إلى الذهن ، علِمَ أن الحدث لا يتحقق بالنعسة ، وإلا ، لَمَّا تَرَكَ التعليل الذي هو الأقرب ، ذاهباً إلى ما علَّل به النبي ﷺ ، وأمثال هذه الاستدلالات للبخاري كثيرة ، فاحفظه ؛ فإنه ينفعك ، كذا قال الشاه ولي الله - رحمه الله - (١) .

* * *

٥٤ - باب :

الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

كان وجوبُ الوضوء عند كلِّ صلاةٍ في ابتداء الإسلام ، ثم نُسخ الوجوبُ ، وبقي الاستحبُّ ، وذهب قومٌ إلى استمرار الوجوب ، فلعلَّ البخاريَّ لم يُفصِح الحكم ؛ إشارةً منه إلى هذا الخلاف ، والله أعلم .

(١) المرجع السابق (ص : ٣٠) .

ودلالة حديثي الباب على عَدَمِ الوجوبِ قوِيَّةٌ.

* * *

٥٥ - باب :

مِنَ الْكِبَائِرِ أَنَّ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ

إيرادُ هذا الباب في (كتاب الوضوء) لمناسبة أن النومَ من موجباته .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابن عباس ، والكلامُ فيه طويل ،
وظاهرٌ مِيلَانُ البخاريِّ إلى أَنَّ عَدَمَ التَّسْتِرِ مِنَ الْبَوْلِ مِنَ الْكِبَائِرِ ، وهو الحق ،
والله أعلم .

* * *

٥٦ - باب :

غَسَلَ الْبَوْلَ

مالَ البخاريُّ في هذه المسألة إلى مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - ،
ثم أوردَ في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرةً .

* * *

٥٧ - باب :

تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ الْأَعْرَابِيُّ حَتَّى فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ

غرضُ البخاري في هذا الباب دفعُ أعظمِ المَفْسَدَتَيْنِ ، واحتمالُ أيسرِهما ،
وتحصيلُ أعظمِ المصلحتين ، وتركُ أيسرِهما ، وحديثُ الباب ظاهر فيه .

* * *

٥٨ - باب:

صَبُّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ^(١)

هذا الباب معقودٌ لصَبِّ الماءِ على البولِ في المسجد؛ للنظافة، وإزالة الرائحة، لا لأنَّ الأرضَ لا تَطْهَرُ إلا بصب الماء؛ لأنَّ مذهب البخاري أنَّ الأرضَ تَطْهَرُ باليُس من غيرِ صبِّ الماء، ومطابقةٌ حديث الباب للترجمة ظاهرة.

ويحتمل أن يكون مراده: أن صبَّ الماء على بول الآدمي لازمٌ، [ف]إلا تَطْهَرُ الأرضُ إلا بصبِّ الماء، وأمّا ما أخرجه من عَدَمِ الرَشِّ عندَ بولِ الكلاب، فهو محمول [على] بول الكلاب والدواب؛ لأنَّ سوى بولِ الآدمي طاهرٌ عند البخاري، والله أعلم.

* * *

باب

يُهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ

هذا الباب كالعالم بعد الخاص، ثم أورد البخاري في الباب حديث قصة الأعرابي، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) في الأصل: «باب: صب البول على الماء».

٥٩- باب:

بَوْلُ الصَّبِيَّانِ

غرض البخاري في هذا الباب: التطهير من بول الصبيان يحصل بإتباع الماء بنضحه، ولا حاجة إلى الغسل، وأحاديث الباب دالة على ذلك، ولم يورد البخاري في الباب أحاديث الفرق بين بول الصبي والصبيّة؛ لأنها ليست على شرطه، والله أعلم.

* * *

٦٠- باب:

الْبَوْلُ قَائِماً وَقَاعِداً

قيل: دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى؛ لأنه إذا جاز قائماً، فقاعداً أجوز.

قال الحافظ ابن حجر: ويحتمل أن يكون أشار إلى حديث صحيح: «بأن رسول الله ﷺ، فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة»^(١).

* * *

٦١- باب:

الْبَوْلُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتُرُ بِالْحَائِطِ

غرض البخاري من عقد الباب: أن ما نُقِلَ عنه ﷺ أنه كان إذا تبرّز،

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٢٨)، والحديث رواه أبو داود (٢٢)، وابن ماجه (٣٤٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٦)، وغيرهم، عن عبد الرحمن بن حَسَنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أبعدَ في المذهب، مخصوصٌ بالغائط؛ لزيادةِ تَكشُّفِ العورةِ فيه، وأمَّا البولُ، فيجوزُ أن يبولَ متسترًا بالغائط، وصاحبُه خلفه؛ لأنه أخفُّ من الغائط، والغرضُ من الإبعاد: التستُّرُ، وهو حاصلٌ هنا، والله أعلم.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ حذيفةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرةً.

* * *

٦٢ - باب:

البُولُ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

غرضُ البخاري في هذا الباب: أن البولَ على سُبَاطَةِ قَوْمٍ لا يحتاج إلى الاستئذان منهم؛ لأن السُّبَاطَةَ - غالباً - تكون محلاً للأنجاس، فلا ضرر لهم بذلك، وحديثُ الباب دالٌّ على الجواز.

* * *

٦٣ - باب:

غَسْلُ الدَّمِ

من هنا شرعَ البخاري في بيان غَسْلِ النجاسات، فذكر غَسْلَ الدَّمِ، وهذا متفق عليه، ثم أورد في الباب حديثين، وكلاهما يدلان على الترجمة، والله تعالى أعلم بالصواب.

* * *

٦٤ - باب:

غَسَلَ الْمَنِيَّ وَفَرَكُهُ، وَغَسَلَ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ

أخرج البخاري حديثَ غَسَلَ المني، ولم يُخرج حديثَ الْفَرْكِ، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته؛ لأنه ورد في حديث عائشة أيضاً. وأما غَسَلَ ما يصيب من المرأة، ففي هذه المسألة حديثٌ صريحٌ ذكره البخاري في أواخر الغسل، ولم يذكره هنا، إما للإشارة إليه، وإما للاستنباط من الحديث؛ لأن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالباً من مخالطة ماء المرأة ورطوبتها.

ثم أورد في الباب حديثَ عائشة من طرق، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٥ - باب:

إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ

هذا الباب معقودٌ لبيان أن بقاء أثر النجاسة بعد زوال العين لا يضر، وحديث الباب صريحٌ في المني، وألحق البخاري غيره به قياساً. ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة من طريقين، ووجه الاستدلال: أن المراد بقولها: «وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِيهِ» راجعٌ إلى أثر المني المغسول فيه، والله أعلم.

* * *

٦٦- باب:

أَبْوَالُ الْإِبِلِ وَالْدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ

هذا الباب معقودٌ لبيان طهارةِ أبوال الإبل والغنم والخيول والبغال والحمير، وهي المراد من الدواب، وساق البخاري حديثَ العُرَيَّينِ؛ ليستدلَّ به على طهارةِ أبوال الإبل، وكذا حديثَ مرابضِ الغنم؛ ليستدلَّ به على طهارةِ أبوال الغنم وأبعارِها، وساق أثرَ أبي موسى؛ ليستدلَّ على طهارةِ أبوال الدواب؛ لأنَّ دارَ البريدِ مأوى الدوابِّ التي تُركَّب، وقد نوزع البخاري في الاستدلال بها، مَنْ شاء البحث، فليرجع إلى شروح البخاري.

* * *

٦٧- باب:

مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

يحتمل أن يكون مُرادُ البخاري: بيان النجاسات، ووقوعها في السمن والماء، فبيِّن في الباب بعضَ النجاسات، وذكر حُكم وقوعها في السمن بحديث ميمونة، وذكر أثرَ الزُّهري؛ لبيِّن أن الماء [محمول] على الطهارة حتى يتغيرَ أحدُ أوصافه.

وأورد حديثَ أبي هريرة في المسك؛ لبيِّن أنه ليس بنجس.

وقيل: مرادُ البخاري: أن مدارَ الأمرِ على التغيُّر، ولهذا الشيء أورد حديثَ ميمونة، فإنهم أمروا بإلقاء الفأرة وما حولها، واستعمالِ الباقي.

وأورد حديثَ الشهيد، فكأن البخاري يقول: عند التغير يظهر تغيُّر الأحكام، وعند عَدَمِهِ لا يظهر.

قال الحافظ ابن حجر: مقصودُ المصنّف بإيراده: تأكيدُ مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف، فكما أن تغَيَّرَ صفةُ الدم بالرائحة الطيبة أخرجَهُ من الذمِّ إلى المدح، فكذلك تغَيَّرَ صفةُ الماء إذا تغَيَّرَ بالنجاسة يخرجهُ من صفة الطهارة إلى النجاسة، وتُعَقَّبُ بأن الغرض: إثباتُ انحصار التنجيس بالتغير، وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير، وهو وفاق، لا أنه لا يحصل إلا به، وهو موضع النزاع. ١هـ^(١).

* * *

٦٨ - باب:

البول في الماء الدائم

المناسبة بين البابين ظاهرة؛ لأن البول من النجاسات، وهو ينجس الماء القليل، فيجب الاجتناب من البول في الماء. ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٩ - باب:

إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

ظاهرٌ مِثْلُ البخاري إلى أن ما يطرأ [على] المصلي من النجاسة بعد

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٣٤٥).

الشروع في الصلاة لا يُفسد صلاته، ولكن يطرحُ الثوبَ الذي فيه النجاسة، وكذا إذا صلى بالنجاسة من غير علمه بها لا تُفسد صلاته، ولهذا أورد في الباب أثراً تأييداً لمذهبه.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن مسعود، ومناسبتُهُ للترجمة تعرف من جهة تمادي النبي في الصلاة، وتعرفُ ذلك صريحاً من رواية البزار في «مسنده»، وفيها: «فرَّع رأسه كما كان يرفع عند تمام سجوده، فلما قضى صلاته، قال: اللهم...»، ولمسلم، والنسائي، نحوه^(١)، فكأن البخاري أشار إلى هذه الرواية، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٧٠- باب:

البُصَاقُ وَالْمُخَاطُ وَنَحْوُهُ فِي الثَّوْبِ

أدخل البخاري هذا الباب في أبواب الوضوء؛ من جهة أنه لا يُفسد الماء الذي يُتوضأ به لو خالطه.

ثم أورد البخاري في الباب طرفاً من قصة الحديبية، وحديثاً عن أنس، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة لا تخفى.

* * *

(١) رواه البزار في «مسنده» (١٨٥٣)، ومسلم (١٧٩٤)، والنسائي (٣٠٧)، وغيرهم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٧١- باب:

لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ، وَلَا الْمُسْكِرِ

أشار البخاري في هذا الباب إلى تضعيف حديث ليلة الجن، أو إلى تأويله بحمل النبيذ المذكور فيه على ماء أُلقيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفاً، وكانوا يَضَعُونَ ذلك؛ لأن غالب مياههم لم تكن حلوة، أو أشار إلى نَسِخِهِ على تقدير صحته؛ لأن ذلك كان بمكة.

وأشار البخاري أيضاً إلى الردّ على مَنْ جَوَّزَ الوضوء بالنبيذ مطلقاً؛ كعكرمة، أو بالشروط؛ كأبي حنيفة.

ثم أورد في الباب حديث عائشة، ووجه الاحتجاج به في هذا: أن المسكر لا يَحِلُّ شُرْبُهُ، وما لا يَحِلُّ شُرْبُهُ لا يجوز الوضوء به اتفاقاً، وهذا ناظر إلى الجزء الثاني من الترجمة، وأما الجزء الأول، فذكر بما يتعلق به من الآثار، ويمكن أن يقال: إِنَّ كُلَّ شرابٍ كان من شأنه الإسكار - سواء حصل بشُرْبِهِ السكر أم لا - فهو حرام، فطابق الجزأين بهذا التقرير؛ لأن بعض الأئمة من شأنه الإسكار، والله أعلم.

* * *

٧٢- باب:

غَسَلُ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ

هذه الترجمة معقودة لبيان جواز الاستعانة في إزالة النجاسة ونحوها، وبهذا تظهر مناسبة أثر أبي العالية، وفيه إشارة إلى أن مسَّ المحرّمات لا ينقض الوضوء.

ثم أورد البخاري في الباب حديث سهل ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٣- باب :

السَّوَاكُ

هذا الباب معقودٌ لكيفية الاستياك ؛ لأن السواك يطلق على الفعل أيضاً ، وهو المرادُ هاهنا .

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديثٍ مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٤- باب :

دَفْعُ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

هذا الباب معقودٌ لبيان فضل السواك ، ومناسبة الحديث الذي أورده البخاري للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٥- باب :

فَضْلُ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ

غرضه واضح ، ووجهُ مناسبة الحديث للترجمة من قوله : «إِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ» ؛ فإن هذا الفضل للمجموع من الوضوء والذكر ، فثبت فضل المتوضئ ، والله أعلم .

وأشار البخاري بإيراد هذا الحديث الذي فيه : «واجعلهنَّ آخرَ ما تتكلم به» إلى ختم الكتاب ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .
هذا آخر (الوضوء) ، ويتصل به بقية الجزء الثالث من (كتاب الغُسل).



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

قال البخاري - رحمه الله - (١) :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥ - (٥)

كِتَابُ الْغُسْلِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة : ٦].

وَقَوْلِهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء : ٤٣].

لما فرغ البخاري من الطهارة الصغرى، شرع في بيان الطهارة الكبرى، وإنما ذكر الغسل بعد الوضوء؛ لأن الحاجة إلى الوضوء أكثر؛ لكثرة أسباب الوضوء، ونُدرة أسباب الغسل، ولأن محلَّ الوضوء جزءُ البدن، ومحلَّ الغسل كله، والجزءُ قبل الكلِّ.

(١) جاء في الأصل قبل هذا: «هذا أولُ (كتاب الغسل) مع (كتاب الحيض)».

بقية الجزء الثالث من ترجمان التراجم للبخاري، للعبد الضعيف المتواري، أبي محمد عبد الحق الحديثي الآثاري، عامله الله بلطفه الجاري.

أو يقال : اقتدى البخاريُّ بكتاب الله تعالى ؛ فإنه وقعَ على هذا الترتيب .
ثم ذكر البخاري في هذا الكتاب فرضيةَ الغُسل ، وكيفيته ، وما يتعلق
بآدابه ، وذكر أسباب الغُسل من الجنابة ، والتقاء الختانين ، والحَيْض ، والنفاس ،
وقدَّمَ الجنابة ؛ لأنه يشترك فيها الرجالُ والنساءُ ، ثم قدَّمَ الجماع من أسباب
الجنابة ؛ لأنه اختياريٌّ ، وأخَّر الاحتلام ؛ لأنه غيرُ اختياري ، وذكر احتلامَ
المرأة دونَ الرجل ؛ لقلة وقوعه وقوع إنكارٍ لبعض الأئمة فيه ؛ بخلاف
احتلام الرجل .

ثم ذكر الحيضَ ، وأفرده بكتابٍ ؛ لكثرة ما يتعلَّق به من الأحكام ، وقدَّمه
على النفاس ؛ لكثرة وقوعه ، وقلة وقوع النفاسِ بالنسبة إلى الحيض .
ثم أورد البخاري آيتين ، وغرضه من إيرادهما : بيان أن وجوبَ الغُسل
على الجُنُب مستفادٌ من القرآن ، وقدَّمَ الآية التي في المائدة على التي في النساء ؛
ليبيِّن أن المراد من التطهر المذكور في الآية الأولى : الاغتسالُ .

* * *

١ - باب :

الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ

وهو من جملة كفيات الغُسل ، غرضُ البخاري : بيان استحباب الوضوء
قبلَ الغُسل .

ثم أورد في الباب حديثي عائشةَ ، وميمونةَ ، ومطابقتُهما للترجمة
ظاهرةً .

* * *

٢- باب:

غُسْلُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

أورد فيه البخاري حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣- باب:

الْغُسْلُ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ

هذا الباب معقودٌ لمقدار ماء الغسل، أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث، أحدها: حديث عائشة، وثانيها: حديث جابر، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

وأما حديث ميمونة - ثالث أحاديث الباب -، فادّعى بعضُ الشارحين أنه لا مناسبة له بالترجمة؛ لأنه لم يذكر فيه قدر الإناء.

وأجاب عنه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بحمل المطلق فيه على المقيّد في حديث عائشة، وهو الفرق، فيكون حصّة كلّ منهما أزيد من صاع، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب.

أو يقال: إن المناسبة مستفادة من مقدمة أخرى، وهي: أن أوانيهم كانت صغاراً، فيدخل الحديث تحت قول البخاري: ونحوه، والله تعالى أعلم^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٣٦٧).

٤ - باب :

مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا

هذا أيضاً من جملة كفيات الغسل، أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث جُبَيْر بن مُطْعِم، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وثانيهما: حديث جابر، أورده من طريقين، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

الْغُسْلُ مَرَّةً وَاحِدَةً

المناسبة بين البابين ظاهرة.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ميمونة، ووجه الدلالة منه على المرأة: أنَّ سياقه يدل على أن مطلوب أم المؤمنين: بيان كيفية الغسل بتمامه، فلو تعددت مرآت الإفاضة، لذكرت؛ تتماماً لبيان المطلوب لَمَّا ذُكِرَتْ مرات غسل اليدين، فعدم الذكر في مثل هذا الموضع دليل على أنه كان مرة واحدة، ولا يكفي في الاستدلال القول بأن الأصل عدم الزيادة على المرأة - كما حكاها الحافظ ابن حجر عن ابن بطال -^(١)؛ ضرورة أنه حكاية فعل وقع في الخارج لا يُدرى على أي كيفية كان، فمجرد أنَّ الأصل عدم الزيادة، لا يحكم بوحدة المرأة، كذا قاله أبو الحسن السُّنْدِي المدني - رحمه الله -^(٢).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٣٦٩)، و«شرح ابن بطال» (١ / ٣٧٤).

(٢) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ١٠٦).

٦- باب:

مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ

أشكلت هذه الترجمة قديماً وحديثاً على العلماء :

فمنهم من نسب البخاري إلى الوهم، فقال: سبق إلى قلب البخاري أن الحلاب طيب، وإنما الحلاب إناءٌ يُحَلَب فيه .

ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية، فقال: ضبطه جماعة بالمهملة واللام الخفيفة، وإنما هو بضم الجيم وتشديد اللام، وهو ماءُ الورد .

ومنهم من تكلف للترجمة توجيهاً من غير تغيير، فقليل: الحلاب بمعنى المحلوب من البذور؛ أي: المخرج من عُصارتها، وكان عادة العرب استعمال محلوب بعض البذور في أبدانها قبل الاغتسال؛ كعادة استعمال الطيب قبل ذلك، وإليه ميل البخاري؛ بقرينة انضمام قوله: «أو الطيب» إليه .

وقيل: أراد البخاري بالطيب: تطيب البدن بإزالة ما فيه من الوسخ والدَّرن والنجاسة به، و«أو» بمعنى الواو، فالمعنى: باب: من بدأ بالحلاب؛ أي: الإناء للغسل، وبدأ بإزالة الوسخ .

ومحصل الترجمة: إعداد ماء الغسل، ثم الشروع في التنظيف قبل الشروع في الغسل، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن فيه البداءة بشق الرأس؛ لكونها أكثر شعثاً من بقية البدن؛ من أجل الشعر .

وقيل: المراد من الترجمة: الإشارة إلى حديث عائشة: أنها كانت

تَطْيِبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَالْغُسْلُ مِنْ سُنَنِ الْإِحْرَامِ، فَحَصَلَ الطَّيْبُ عِنْدَ الْغُسْلِ.

قال الحافظ: فعلى هذا، فالترجمة مترددة بين الأمرين؛ أي: البدء بالإِنَاءِ لأجل الغُسل، أو البدء للطَّيْبِ، فدلَّ حديثُ الباب على مداومته ﷺ على البداءة بالإِنَاءِ، وبالغُسل.

وأما البداءة بالطَّيْبِ قَبْلَ الْغُسْلِ، فَحَصَلَ أحياناً بِحَدِيثِ الْغُسْلِ، كما أشار إليه البخاري، فكأنه يقول: إن البداءة بالطَّيْبِ لم يكن مستمراً من عادته. قال الحافظ: وهو أحسنُ الأجوبةِ عندي، وأليقها بتصرفات البخاري^(١). ويقويه تبويبُ البخاري بعد ذلك (باب: مَنْ تَطَيَّبَ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، وَبَقِيَ أَثَرُ الطَّيْبِ)، ثُمَّ ساق حديثَ عائشةَ في الإِحْرَامِ.

* * *

٧- باب:

الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فِي الْجَنَابَةِ

مُرَادُ الْبُخَارِيِّ: إِثْبَاتُهُمَا فِي الْجُمْلَةِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَلَمْ يَفْصَحْ بِالْوُجُوبِ، وَلَا عَدَمِهِ؛ لَعَدَمِ دَلَالَةِ حَدِيثِ الْبَابِ عَلَيْهِمَا، وَهَذِهِ عَادَةُ الْبُخَارِيِّ فِي الْأُمُورِ الْمُحْتَمَلَةِ.

ثُمَّ أورد في الباب حديثَ ميمونةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ من قوله: «ثُمَّ تَمْضِضُ وَاسْتِنْشِقُ».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٧١).

٨- باب:

مَسْحُ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِتَكُونَ أَنْقَى

صَرَّحَ البخاري بالعلّة؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمَسْحَ كَانَ لِلْإِنْقَاءِ، لَا لِأَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْمَسْحِ، وَمُنَاسِبَةُ حَدِيثِ الْبَابِ ظَاهِرَةٌ فِيمَا تَرَجَمَ بِقَوْلِهَا: «ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْحَائِطُ».

* * *

٩- باب:

هَلْ يُدْخِلُ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ . . . إلخ^(١)

* * *

١٧- باب:

إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ

غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي الْبَابِ: أَنَّ التَّيَمَّمَ فِي الْمَسْجِدِ لِإِرَادَةِ الْخُرُوجِ غَيْرُ لَازِمٍ، وَأَشَارَ إِلَى رَدِّ مَنْ يَوْجِبُهُ؛ كَالثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ، وَالْإِسْتِدْلَالَ مِنْ الْحَدِيثِ بُنِيَ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ مِنْ ذِكْرِ الْقَصَصِ وَالْوُقَائِعِ كَانَ ذِكْرَ الْأَحْكَامِ، لَا مَجْرَدَ ذِكْرِ الْقَصَصِ، فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ تَيَمُّمٌ، لَمَّا تَرَكَ ذِكْرَهُ فِي الْحَدِيثِ، فَعَدَمُ الذِّكْرِ فِي مِثْلِ هَذَا دَلِيلُ الْعَدَمِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ، وَمَا جَاءَ مِنْ دَلِيلِ الْخُصُوصِ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ.

* * *

(١) لم يذكر المؤلف تعليقا ضمن هذه الترجمة.

١٨ - باب:

نَفْضُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ

قال الشاه وليُّ الله: غرضُ البخاري: إثباتُ طهارةِ الغُسلَةِ؛ إذ النفضُ لا يخلو من إصابةِ الرشاشِ للبدن. فتأمل^(١).

* * *

١٩ - باب:

مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ

قال السُّنْدِي: تُحْمَلُ الْبِدَايَةُ مِنَ التَّرْجُمَةِ عَلَى الْإِضَافَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَيْسَرِ لَا الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ الْقِرَانَ مُتَّصَوْرٌ، بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ فِي اسْتِعْمَالِ الْيَدَيْنِ فِي الطَّرْفَيْنِ، وَالْعَطْفُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَبِدَايَةُ الْأَيْمَنِ مُحَلٌّ نَظَرٌ^(٢).

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - باب:

مَنْ اغْتَسَلَ عُريَاناً وَحَدَهُ فِي الْخُلُوةِ . . . إلخ

هذا الباب معقودٌ لبيان جوازِ الاغتسالِ عُريَاناً في الخلوة، وفضيلةُ التستر، وهو مذهبُ أكثر العلماء، وأشار البخاري إلى خلاف ابن أبي ليلى في ذلك، ثم ظاهرُ حديثِ بَهْزٍ يدلُّ على أن التعرِّي في الخلوة غيرُ جائزٍ مطلقاً،

(١) انظر: «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» (ص: ٤٠).

(٢) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١/ ١١٣).

فهو دليلُ ابن أبي ليلَى، فحملَه البخاريُّ على الأفضل، واستدلَّ على الجواز بِقِصَّتَيْ موسى، وأيوب - عليهما الصلاة والسلام -، ووجهُ الدلالة: أنَّ شرعَ من قبلنا شرعٌ لنا، وأن النبي ﷺ أمر أن يقتدي بمن قبله من الأنبياء - عليهم السلام -، كذا قال ابن بطال^(١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: والذي يظهر: أن وجهَ الدلالة منه: أن النبي ﷺ قصرَ القِصَّتَيْن، ولم يتعقَّب شيئاً منهما، فدلَّ على موافقتهما لشرعنا، وإلا، فلو كان فيهما شيء غيرُ موافق، لبيَّنه^(٢).

* * *

٢١ - باب:

التَّسْتُرُ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

لما فرغ البخاري من الاستدلال لأحد الشَّقَّيْن، وهو التعرِّي في الخلوة، أورد الشَّقَّ الآخر، فكأن هذا الباب معقودٌ لوجوب التستر عند الناس. ثم أورد البخاري في الباب حديثين مناسبتُهُما للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٢ - باب:

إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ

أشار البخاري في هذا الباب إلى الردِّ على إبراهيم النخعي؛ فإنه أنكر

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١ / ٣٩٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٣٨٦).

وقوع الاحتلام من المرأة، ثم أوردَ في الباب حديثَ أمِّ سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٣- باب:

عَرَقُ الْجُنُبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

هذا الباب معقودٌ لبيان أن عَرَقَ الْجُنُبِ ليس بنجس، وأشار البخاري بإيراد قطعة الحديث إلى وجه الاستدلال، فكأنه يقول: إذا كان المسلم لا ينجس، فعرقه ليس بنجس، ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة، ووجه الدلالة منه ظاهر.

* * *

٢٤- باب:

الْجُنُبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ

اختلف التابعيان عطاءً والحسن البصري في تشاغلِ الجُنُبِ في أموره بغير الوضوء، فأجاز ذلك عطاءً، واستحبَّ الحسنُ الوضوءَ، فاستدل البخاري بقول عطاء، ولم يرد الاستدلال به.

وقيل: مناسبة إيراد أثره من جهة الاشتراك في جواز تشاغلِ الجُنُبِ بغير الغسل، فعلى هذا، فالإيراد للاستدلال به، لا له.

ثم أورد البخاري في البابين:

* * *

٢٥ - باب :

كَيُنُونَةُ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

وجهُ المناسبةِ بينَ البابينِ ظاهرٌ، وأشار البخاري بعقد هذا الباب إلى تضعيف حديث : « لا تدخلُ الملائكةُ بيتاً فيه كلبٌ ولا صورةٌ ولا جُنُبٌ »^(١)، أو إلى حملة على الجُنُبِ غير المتوضئ .

ثم أورد في الباب حديثين مناسبتُهُما للترجمة ظاهرة ؛ من جهة أن جواز رُقَادِ الجُنُبِ في البيت يقتضي جواز استقراره فيه يقظان ؛ لعدم الفرقِ، أو لأن نومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة بين الوضوء والنوم، ولا فرقَ في ذلك بين القليل والكثير، والله أعلم .

* * *

٢٧ - باب :

الْجُنُبُ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ

المناسبةُ بينَ البابينِ ظاهرةٌ، ودلالةُ أحاديث الباب على ما ترجمَ ظاهرةٌ .

* * *

٢٨ - باب :

إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ

لعلَّ البخاريَّ صرفَ الجوابَ ؛ للاختلاف في ذلك، أو اكتفى بالجواب

(١) رواه أبو داود (٢٢٧)، والنسائي (٢٦١)، والإمام أحمد في «مسنده» (٨٣ / ١)، وغيرهم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

في الحديث المذكور في الباب ، وليس في حديث الباب التصريحُ بذكر الالتقاء ، فكأن البخاريَّ أشار إلى روايةٍ أُخرى ؛ على عادته في التبويب بلفظ إحدى روايات حديث الباب ، والله أعلم .

* * *

٢٩ - باب :

غَسَلُ مَا يُصِيبُ مِنْ رَطوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ

ما أورده البخاري في البيان يدلُّ على ما ترجم به ، وأما مسألة الغسل عند مجرد الدخول التي أشار إليها البخاري ، فهي طويلةٌ الذيل ، والجمهورُ على الإيجاب .

□ □ □

قال البخاري - رحمه الله تعالى - :

بَابُ الْخَيْضِ

٦ - (٦)

كِتَابُ الْخَيْضِ... إلخ

أورد البخاري الآية الكريمة، وأشار إلى أن وجوب الغسل من الحيض مستفاد من القرآن، كما كان وجوب الغسل من الجنابة مستفاداً منه .

١ - باب :

كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْخَيْضِ . . . إلخ

أشار البخاري إلى أن ابتداء الحيض كان قبل بني إسرائيل .

* * *

باب :

الْأَمْرُ بِالنَّفْسَاءِ إِذَا نَفَسْنَ^(١)

أي : الأمر المتعلق بهن، ثم أورد البخاري في الباب حديث عائشة، والمقصود منه : قوله : «هذا أمرٌ كتبه الله على بنات آدم» .

* * *

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١ / ٤٠٠) : «وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبي ذر، وأبي الوقت» .

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١ / ٣٤٢) : «باب : الأمر للنساء إذا نفسن» ؛ كما في «الفرع» ، وفي غيره : «باب : الأمر بالنفساء . . .» .

٢- باب:

غَسْلُ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا

هذا الباب معقودٌ لجوازِ خدمةِ الحائضِ زوجها.

ثم أورد البخاري في الباب حديثاً عن عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ جداً.

* * *

٣- باب:

قِرَاءَةُ الرَّجُلِ فِي حِجْرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

ومناسبةُ أثرِ أبي وائل للترجمة؛ من جهة أن البخاري نظرَ حُمَلَ الحائضِ العَلَاقَةَ التي فيها المصحفُ، بِحُمْلِ الحائضِ المؤمنِ الذي يحفظ القرآن؛ لأنه حامله في جوفه، ومذهبُ البخاري في ذلك [يوافقُ] مذهبَ أبي حنيفة، ومنعَ ذلك الجمهور^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤- باب:

مَنْ سَمَّى النَّفَّاسَ حَيْضًا

قيل: هذه الترجمة مقلوبة؛ لأنَّ حقَّها أن تُترجم: مَنْ سَمَّى الْحَيْضَ نَفَّاسًا.

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٠٢).

وقيل: هي محمولة على التقديم والتأخير، والتقدير: مَنْ سَمَّى حَيْضاً
 النَّفَاسَ، وقيل: المراد من الترجمة: مَنْ أَطْلَقَ لَفْظَ النَّفَاسِ عَلَى الْحَيْضِ.
 وقال ابن رشيد وغيره: مُرَادُ الْبَخَارِيِّ: أَنَّ يُثْبِتَ أَنَّ النَّفَاسَ هُوَ الْأَصْلُ
 فِي تَسْمِيَةِ الدَّمِ الْخَارِجِ، وَالْحَيْضَ هُوَ الْفَرْعُ، فَعَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَصْلِ، وَعَبَّرَتْ
 أُمُّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِالْفَرْعِ، فَالترجمة على هذا مطابقةً لتعبير أُمِّ سَلَمَةَ.
 وقيل: لَمَّا لَمْ يَجِدِ الْبَخَارِيُّ نَصّاً عَلَى شَرْطِهِ فِي النَّفَاسِ، اسْتَنْبَطَ مِنْ
 تَسْمِيَةِ الْحَيْضِ نَفَاساً حَكَمَ دَمِ النَّفَاسِ.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أُمِّ سَلَمَةَ، ومطابقته قد تقدمت.

* * *

٥ - بَابُ:

مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ

المراد من هذه المباشرة: مباشرة البدن، لا مباشرة الجماع.
 ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٦ - بَابُ:

تَرْكُ الْحَائِضِ الصَّوْمِ

جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي، وذلك أن
 تَرْكَهَا الصَّلَاةَ وَاضِحٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الطَّهَارَةَ مُشْتَرِطَةٌ فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا
 الصَّوْمُ، فَلَا تُشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ، فَكَانَ تَرْكُهَا تَعْبُداً مُحْضاً، فَاحْتَاجَ الْبَخَارِيُّ

إلى التنقيص عليه ؛ بخلاف الصلاة .

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي سعيد الخدري ، ومطابقته للترجمة واضحة .

* * *

٧- باب :

تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ

قيل : مقصود البخاري في هذا الباب : أن الحَيْض وما في معناه من الجنابة ، لا ينافي جميع العبادات من الأذكار والمناسك ، إلا الطواف .

قال الحافظ : في هذا نظر ؛ لأن مناسك الحج منصوص عليها ، فلا يحتاج إلى الاستدلال ، والأحسن أن مراد البخاري : الاستدلال بحديث عائشة ، وجميع ما أورده في الباب من الآثار على جواز قراءة الحائض والجُنُب ، أما الأذكار ، فلأن الحج يشتمل عليها ، ولم تُمنع الحائض من ذلك ، فكَذلك الجُنُب ؛ لأن حدث الحائض أغلظ من حدث الجُنُب ، وأما القرآن ، فإن كان منعه لكونه ذِكْراً ، فلا فَرْقَ بينه وبين الأذكار ، وإن كان تعبدًا ، فيحتاج إلى دليل خاص ، ولم يصح عند البخاري شيء من أحاديث المنع ، فلهذا تمسك بالجواز بعموم حديث : « كان يذكر الله على كل أحيانه » ؛ لأن الذِّكْر يشمل القرآن وغيره .

ووجه الدلالة من الآثار : أنه لا فرق بين التلاوة والذِّكْر ، ووجه الدلالة من قصة هِرْقَل : أن النبي ﷺ كتب إليهم ليقرؤوه ، فاستلزم ذلك جواز القراءة . وقد نازع البخاري الجمهور في الاستدلال ؛ بأن الكتاب المرسل كان

مشتملاً على أشياء غير الآيتين، فهذا لا يمنع قراءته، ولا مسّه؛ لأنه لا يُقصد منه التلاوة.

وقال بعضهم: إنما مُنِعَ إذا قَصَدَ التلاوة، وعَرَفَ أن الذي يقرؤه من القرآن، وأما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن، فلا يُمنع، وكذلك الكافر، فلا يتم الاستدلال^(١).

وأما أثر الحُكْم: فوجه الدلالة منه: أن الذَّبْحَ مستلزمٌ لذكر الله بحكم الآية.

* * *

٨ - بَابُ:

الِاسْتِحَاضَةِ

كأنَّ هذا البابَ معقودٌ لبيان الفرق بين الحيض والاستحاضة؛ فإن الحيضَ دمُ الرحم.

* * *

٩ - بَابُ:

غَسْلُ دَمِ الْمَحِيضِ

هذه الترجمة أخصُّ من الترجمة المتقدمة في (كتاب الوضوء)، وهي غَسْلُ الدم، والمراد بها: غَسْلُ دَمِ المَحِيضِ من البدن، أو الثوب.

(١) انظر: «فتح الباري» (١/٤٠٧ - ٤٠٨).

أورد البخاري في الباب حديثين مطابقتهما للترجمة ظاهرة؛ لأن فيهما
ذَكَرَ غَسَلَ الدَّمِ مِنَ الثَّوْبِ، وَأَمَّا غَسَلُهُ مِنَ الْبَدَنِ، فَبِالْإِلْحَاقِ.

* * *

١٠- باب:

اعْتِكَافُ الْمُسْتَحَاضَةِ

هذا الباب معقودٌ لجواز الاعتكاف للمستحاضة، وفيه إشارةٌ إلى جواز
دخول المستحاضة في المسجد للصلاة وغيرها.
ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشةَ من طُرُقٍ، وهو دالٌّ على
جواز الاعتكاف.

* * *

١١- باب:

هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟

قيل: مطابقة الترجمة للحديث: أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ
تَحِيضٌ فِيهِ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا تُصَلِّي فِيهِ، لَكِنْ بَعْدَ تَطْهِيرِهِ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهَا:
«فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ... إلخ».

* * *

١٢- باب:

الطَّيْبُ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

وجهُ المناسبةِ بين البابين من حيثُ إِنَّ فِي الْبَابِ السَّابِقِ: إِزَالَةَ الدَّمِ مِنْ

الثوب، وهي للتنظيف والإنقاء، وفي هذا الباب: التطيب، وهو زيادةُ التنظيف.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أم عطية من طريقين، ومطابقته للترجمة في قوله: «وقد رخص لنا عند الطهر . . . إلخ»؛ من جهة أن المراد بالترجمة: أَنَّ تَطَيَّبَ المرأةُ عند الغُسل من الحيض متأكَّد؛ بحيث إنه رَخَّصَ لِلْحَادَّةِ التي حَرَّمَ عليها استعمالُ الطيب في شيء منه مخصوص^(١).

* * *

١٧ - باب:

«مُخَلَّقةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّقةٍ»

أشار البخاري إلى الحديث المروي في الخِلقَة: «فإذا أراد الله أن يقضي خلقه، قال الملك: مُخَلَّقة، وإن لم يُرد، قال: غيرُ مُخَلَّقة»، ويُحتمل أن يكون البخاري أراد الآية الكريمة.

قال ابن بطَّال: غرضُ البخاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض: تقويةُ مذهبٍ من يقول: إن الحاملَ لا تحيض، وهو قول الكوفيين، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه، وأحمد، وإليه ذهب الشافعي في قوله القديم، وقال في قوله الجديد: إنها تحيض، وبه قال إسحاقُ بنُ راهويته، وعن مالك روايتان^(٢).

(١) هنا سقط في الأصل بمقدار لوحة واحدة.

(٢) انظر: «شرح ابن بطَّال» (١/ ٤٤٤)، و«فتح الباري» (١/ ٤١٩).

ثم أورد البخاري في الباب حديث أنس، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مفسرٌ للآية التي أشار إليها البخاري في الترجمة؛ فإنَّ قوله: «فإذا أراد أن يقضي خلقه» هو المخلَّقة، وبالضرورة يُعلم منه أنه إذا لم يُرد خلقه، يكون غيرَ مخلَّقة، وأوضحُ منه سياقاً حديث ابن مسعود، قال: «إذا وقعت النطفة في الرحم، بعث الله ملكاً، فقال: يا رب! مُخلَّقةٌ أو غيرُ مُخلَّقة؟ فإن قال: غيرُ مُخلَّقة، مَجَّها الرحمُ دماً، وإن قال: مُخلَّقة، قال: يا رب! ما صِفَةُ هذه النُّطفة؟»، ففعلَ البخاري أثر الخفيِّ على الجليِّ على عادته.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: في الاستدلال بالحديث المذكور على أن الحامل لا تحيض نظراً؛ لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السَّقَطُ الذي لم يصور؛ أن لا يكون الدَّمُ الذي تراه المرأة التي يستمرُّ بها الحملُ ليس بِحَيْضٍ، وما ادَّعاه المَخالفُ من أنه رَشْحٌ من الولد، أو من فَضْلَةٍ غذائه، أو دَمٌ فاسدٌ لِعَلَّةٍ، فمحتاجٌ إلى دليل، وما ورد في ذلك من خبرٍ أو أثرٍ لا يثبت؛ لأن هذا دَمٌ بصفات دَمِ الحيض، وفي زمنٍ إمكانه، فله حُكْمُ دَمِ الحيض، فمن ادَّعى خلافه، فعليه البيان^(١).

* * *

١٨ - باب:

كَيْفَ تَهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

مُرَادُ البخاري: بيانُ صحة إهلال الحائض، ومعنى «كيف» في الترجمة:

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤١٩).

الإعلامُ بالحال بصورة الاستفهام ، لا الكيفية [التي] يُراد بها الصفةُ ، وبهذا التقريرِ يندفع اعتراضُ من زعم أن الحديث غيرُ مناسب للترجمة ؛ إذ ليس فيه ذكرُ صفةِ الإهلال^(١) .

ثم أورد البخاري في البيان حديثَ عائشةَ في قصة حجة الوداع ، ومطابقته للترجمة في قولها : «وَأَهْلًا بِحَجٍّ ، وَأَتَرَكَ الْعُمْرَةَ» ؛ فإن فيه إهلالَ الحائضِ بالحج ؛ لأن عائشةَ كانت حائضة حين أَهَلَّتْ ، وأَلْحَقَ البخاريُّ العمرةَ بالحج في الحكم .

* * *

١٩ - باب :

إِقْبَالُ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارُهُ

اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يُعرف بالدَفْعَةِ من الدم في وقت إمكانِ الحيض ، واختلفوا في إدباره :

ف قيل : يُعرف بالجفوف ، وهو أن يخرج ما يُحْتَشَى به جافاً .

وقيل : بالقَصَّةِ البيضاء ، وإليه مَيْلُ البخاري - رحمه الله - .

وعند الحنفية علامةُ إدبار الحيض وانقطاعه : الزمانُ والعادةُ ، فإذا أخلت

عادتها ، تحرّث ، وإن لم يكن لها ظن ، أخذت بالأقل .

ثم أورد البخاري في الباب أثرين ، وحديثاً واحداً :

(١) المرجع السابق .

أثر عائشة، ومطابقته للترجمة في قولها: «حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ
البيضاء».

والأثر الثاني: أثر ابنة زيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن نظرَ
النساء إلى الظهر لأجل أن يَعْلَمْنَ إِدْبَارَ الحيض.

والحديث حديثُ عائشة في قصة فاطمة بنتِ أبي حُبَيْش، ومطابقته
للترجمة ظاهرة من قوله: «فإذا أَقْبَلْتُ، وإذا أَدْبَرْتُ».

* * *

٢٠- باب:

لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ

استقر الإجماع على ذلك، أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول والثاني: حديث جابر، وأبي سعيد، ومطابقته للترجمة من حيثُ
إِنَّ تَرَكَ الصَّلَاةَ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْقَضَاءِ؛ لأنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالتَّرْكِ، وَمَتْرُوكُ الشَّرْعِ
لَا يَجِبُ فَعْلُهُ، فلا يجب قضاؤه إذا تَرَكَ.

والثالث: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من قولها: «فلا يَأْمُرُنَا بِهِ»؛
أي: بقضاء الصلاة، قاله العيني^(١).

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي: أن البخاري أراد أن يَسْتَدِلَّ عَلَى
التَّرْكِ أَوَّلًا بِالتَّعْلِيقِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى عَدَمِ الْقَضَاءِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ، فَجَعَلَ الْمَعْلُوقَ

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣/ ٣٠٠).

كالمقدمة للحديث الموصول الذي هو مطابقٌ للترجمة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١).

* * *

٢١- باب:

النَّوْمُ مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا

أورد البخاري في الباب حديث أم سلمة، ومطابقته للترجمة في الحكم الأول؛ لأن الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام^(٢).

* * *

٢٢- باب:

مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ

أورد البخاري في الباب حديث أم سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قولها فيه: «فأخذت ثياب حيضتي».

* * *

٢٣- باب:

شُهُودُ الْحَائِضِ الْعِيْدَيْنِ وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى

أورد البخاري في الباب حديث أم عطية، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٢١).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٣/ ٣٠٢).

٢٤ - باب :

إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ،

وَمَا يُصَدَّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ، وَفِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ؛

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

اعلم أن مذهب أبي حنيفة: أن المرأة لا تُصَدَّقُ في انقضاء العِدَّةِ في أقلَّ من ستين يوماً، بناءً على أن أقلَّ الطَّهر عنده خمسة عشر يوماً، ويجعلُ حيضَها خمسة أيام اعتباراً للعادة، فيُحتَاج إلى ثلاثة أطهارٍ، وثلاثِ حِيضٍ.

وقال أصحابه: تَقْضِي عِدَّتُهَا في تسعةٍ وثلاثين يوماً، بناءً على أن أقلَّ الحيض ثلاثة أيام، وأن أقلَّ الطَّهر خمسة عشر يوماً.

وقال الشافعي: أقلُّ الحيضِ يومٌ وليلة، وأقلُّ الطَّهرِ خمسة عشر يوماً، فتَقْضِي عنده في اثنين وثلاثين يوماً ولَحْظَتَيْنِ، وهو موافق لقِصَّةِ عليٍّ وشريحِ المذكورة في الباب، وإليه مَيْلُ البخاري.

ووجهُ الدلالة في تصديق النساء في الحيض والحمل من الآية: أن الآية دالةٌ على أنها يجب عليها الإظهار، فلو لم تَصَدَّقْ فيه، لم يكن له فائدة.

ثم أورد البخاري في الباب عِدَّةَ آثار لها تعلُّق بالباب، ثم أورد حديث عائشة في قصة فاطمة، ومناسبتُهُ للترجمة من قوله: «قَدَّرَ الأيامَ التي كنتِ تحيضين فيها»، فوَكَّلَ ذلك إلى أمانتها، وردَّه إلى عادتها، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص.

* * *

٢٥ - باب :

الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ

اعلم أن ألوانَ الدمِ ستَّةُ: السَّوَادُ، وَالْحُمْرَةُ، وَالصُّفْرَةُ، وَالْكُدْرَةُ، وَالْخُضْرَةُ، وَالتُّرْبِيَّةُ.

فالسَّوَادُ وَالْحُمْرَةُ حَيْضٌ، وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالتُّرْبِيَّةُ هِيَ فِي حُكْمِ الْكُدْرَةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَمَّا الْخُضْرَةُ، فَاخْتَلَفَتْ الْحَنْفِيَّةُ فِيهَا.

وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَتَّقَدِّمُ: «حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ»؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ حَيْضٌ، وَبَيْنَ حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ بِأَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا رَأَتْ الصُّفْرَةَ أَوْ الْكُدْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا، فَعَلَى مَا قَالَتْهُ أُمُّ عَطِيَّةَ، وَهَذَا جَمْعٌ حَسَنٌ.

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديث أم عطية، ومناسبتُهُ للترجمة تظهر من رواية أبي داود هذا الحديث؛ فإن في روايته: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا»، وهو موافق لما ترجم به البخاري - رحمه الله تعالى -.

* * *

٢٦ - باب :

عِرْقُ الْإِسْتِحَاضَةِ

أراد البخاري: أن دمَ الاستحاضَةِ مِنْ عِرْقٍ، فَلَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ كَالْحَيْضِ.

ثم أورد في الباب حديث عائشة في قصة أم حبيبة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «فقال: هذا عِرْقٌ».

* * *

٢٧- باب:

الْمَرْأَةُ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ

أراد البخاري: أن التي تحيض بعد طواف الإفاضة - وهو الذي يسمى: طواف الزيارة، وهو من أركان الحج - تنفر، وتترك طواف الوداع.

ثم أورد في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ رخص لصفية بالخروج قبل طواف الوداع؛ لأنها كانت قد طافت طواف الإفاضة.

ثم أورد أثرين عن ابن عباس، وابن عمر، وتعلقهما بالباب ظاهر.

* * *

٢٨- باب:

إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطُّهْرَ

قال الحافظ ابن حجر: أي: تَمَيَّزَ لها دُمُ الْعِرْقِ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ، فَسَمَّى زَمَنَ الْإِسْتِحَاضَةِ طُهْرًا؛ لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض، ويحتمل أن يريد به: انقطاع الدم.

قال الحافظ: والأول أوفق للسياق^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٢٩).

وقال العيني: بل الثاني أوفق للسياق، وقال: هذا هو المعنى الذي قصدَه البخاري، قال: والدليل عليه: ذكره الأثر المروي عن ابن عباس؛ فإن معناه - على ما قال الداودي -: إذا رأَت الطهر ساعةً، ثم عاد دُمُها، فإنها تغتسل، وتصلّي.

قال: ويُعلم منه: أن أقلَّ الطهر عند ابن عباس ساعةً، وعند الجمهور أقلُّه خمسةَ عشرَ يوماً، وأنكر أحمد التحديد في الطهر، واختلَفَ عن مالك، فروي عنه: عشرةَ أيام، وثمانيةَ أيام، وخمسةَ أيام^(١).

ثم أورد البخاري أثراً آخر عن ابن عباس، وهو قوله: «فيأتيها زوجها»، وأشار البخاري بإيراده إلى الردِّ على مَنْ منعَ وطءَ المستحاضة، وهو المنقولُ عن النخعي، والزُّهري، وما استدل به البخاري على الجواز ظاهرٌ فيه.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة أن الحديث دالٌّ على حُكم المستحاضة من وجوب الصلاة عليها عند إدبارِ الحيض، والحديث مختصرٌ من حديث فاطمة بنت أبي حُبَيْش، المصرَّح فيه بأمر المستحاضة بالصلاة.

* * *

٢٩ - باب:

الصَّلَاةُ عَلَى النُّفَسَاءِ، وَسُتَّتْهَا

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان حُكم الصلاة على النُّفَسَاءِ، وبيان سُنَّة الصلاة عليها.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣/ ٣١٤).

قال ابن بطّال: يحتمل أن يكون البخاري قصدَ بهذه الترجمة: أنَّ النفساء، وإنْ كانت لا تصلّي، لها حُكم غيرها من النساء في طهارة العين؛ لصلاة النبي ﷺ عليها، فدلَّ على أن النفساء طاهرة العين لا نجسة. وتعقّبهُ ابن المنير: بأن هذا أجنبِيٌّ عن مقصود البخاري، وقال: إنما قصد: أنها وإن ورد أنها من الشهداء، فهي ممَّن يُصلّي عليها كغير الشهداء. وتعقّبهُ ابن رشيد: بأنه أيضاً أجنبِيٌّ عن أبواب الحيض، وقال: إنما أراد البخاري: أن يستدلّ بلازم من لوازم الصلاة؛ لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوماً بطهارته، فلما صلّى عليها - أي: إليها - لزم من ذلك القول بطهارة عينها. وحُكم النفساء والحائض واحد، قال: ويدل على أن هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة في الباب؛ كما في رواية الأصيلي وغيره، ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث ميمونة^(١).

* * *

٣٠- باب

غير مترجم، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي قبله. ومناسبتُهُ له: أن عين الحائض والنفساء طاهرة؛ لأن ثوبه ﷺ كان يصيبها إذا سجد وهي حائض، ولا يضره ذلك. كذا قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله -^(٢).

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١/ ٤٦١)، و«فتح الباري» (١/ ٤٣٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٣٠).

وقال العيني: كلُّ هذا لا يجدي، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ، والصوابُ من القول في هذا: أن هذا الباب لا دخل له في (كتاب الحيض)، ومورده في (كتاب الجنائز)، ومع هذا ليس له مناسبةٌ أصلاً بالباب الذي قبله، ورعاية المناسبة بين الأبواب مطلوبةٌ، وقولُ ابن بطَّال مسلَّمٌ، ولكنه لا يلائم حديثَ الباب، وليس لهذا دَخْلٌ في (كتاب الحيض)، وقولُ ابن المنير أبعدُ من هذا؛ لأنَّ مظنةَ ما ذكره في (باب: الشهيد)، وليس له دَخْلٌ في (كتاب الحيض)، وقولُ ابن رشيد أبعدُ من الكلِّ؛ لأنه ارتكبَ أموراً غيرَ موجهة، فتأمل وتدبَّر، والله أعلم^(١).

قلت: من عادة البخاري أن الترجمة إذا كان لها شِقَّان، يوردها في موضعين باعتبار الشَّقَّين؛ كترجمة الصلاة بِمَنَى، لها شِقَّان: أحدهما: حُكْم الصلاة.

والثاني: الصلاة بِمَنَى، فلهذا أوردها البخاري في أبواب الصلاة، وفي أبواب الحج، فكذا هاهنا، فلا وجهَ لاعتراض العيني على البخاري.

* * *

باب^(٢)

بغير ترجمة.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣/ ٣١٥).

(٢) قال العيني في «عمدة القاري» (٣/ ٣١٧): «لفظ: (باب) ذكر في رواية أبي ذر، ولم يُذكر في رواية الأصيلي وغيره، بل أدخل حديث ميمونة في الباب الذي قبله».

أورد البخاري في الباب حديث ميمونة، وقد تقدّم توجيه ذلك في الباب الذي قبله.

هذا آخر (الحيض)، ويتصل به (التيمم) - إن شاء الله تعالى - .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧ - (٧)

كِتَابُ التَّيْمِ

وجه المناسبة بين هذا الكتاب والكتاب الذي قبله: أن المذكور قبله: أحكام الوضوء بالماء، والمذكور هاهنا: التيمم، وهو خلف عن الماء، فيذكر الأصل أولاً، ثم يذكر الخلف عقبه، كذا قال العيني^(١). وأشار البخاري - رحمه الله - بإيراد الآية الكريمة إلى إثبات مشروعية التيمم بالكتاب.

١ - باب

ثم أورد البخاري حديثين، وافقه مسلم على تخريجهما^(٢):
الأول: حديث عائشة - رضي الله عنها -، ودلالته على مشروعية التيمم ظاهرة.

والثاني: حديث جابر رضي الله عنه، والغرض منه: قوله: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»، وهو يدل على مشروعية التيمم أيضاً.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢ / ٤).

(٢) في الأصل: «وافقه مسلم على تخريجه».

حديث عائشة يأتي في (باب: إذا لم يجد ماءً ولا تراباً)، وفي: (فضل أبي بكر)، وفي: (فضل عائشة)، وفي: (تفسير النساء) في (باب: قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [المائدة: ٦])، وفي (المائدة) في (باب: قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣])، وفي (النكاح) في (باب: استعارة الثياب للعروس وغيره)، وفي (باب: قول الرجل لصاحبه: هل أعرستم الليلة؟) مختصراً، وفي (باب: استعارة القلائد)، وفي (المحاربين) في (باب: من أدب أهله أو غيره دون السلطان).

وحديث جابر يأتي في (الصلاة) في (باب: قول النبي: [وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً])، وفي (الخمس).

* * *

٢- باب:

إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَاباً

وجه المناسبة في تقديم هذا الباب: أنه صدر [ه] أولاً بذكر مشروعية التيمم عند عدم الماء، ثم ذكر بعده حكمَ عادمِ الماء والتراب، وفي بعض النسخ هذا الباب مؤخر عن الباب الآتي، فوجه المناسبة بين البابين من حيث إنه ذكر أولاً: حكمَ التيمم في السفر، ثم ذكر حكمَه في الحضر، ثم ذكر حكمَ عادمِ الماء والتراب، كذا قال العيني^(١).

ثم غرض البخاري في هذا الباب: الاستدلال على وجوب الصلاة لفاقد

(١) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ١١).

الطَّهَّورِينَ، وعلى عدم الإعادة، وهذا أحدُ الأقوال الخمسةِ في هذه المسألة، وأشار البخاري بحذف الجواب إلى الخلاف في ذلك.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، وافقه مسلمٌ على تخريجه، ووجهُ مناسبة الحديث للترجمة يظهر من جهة أن البخاري نَزَلَ فَقَدْ شرعية التيمم منزلةً فَقَدْ التراب بعد شرعية التيمم، كذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله^(١).
ومر الحديث في الباب الأول.

* * *

٣- باب:

التَّيْمُمُ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ . . . إلخ

والمناسبةُ بين الباين من حيثُ إِنَّ الباب الأولَ كان في عادم الماء في السفر، وهذا في عادم الماء في الحضر، كذا قال العيني^(٢).

ثم غرضُ البخاري في الباب: الاستدلالُ على جواز التيمم في الحضر عند عدم الماء، وعند خوف فوات الصلاة، وأشار بإيراد الآثار إلى الخلاف في ذلك، وإلى اختياره، ووقع التصريحُ بالتيمم في أثر ابن عمر في «الموطأ». ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي جهم، وافقه مسلمٌ على تخريجه في (الطهارة)، ووجهُ الاستدلال من الحديث للترجمة: أنه لما تيمم في الحضر لردِّ السلام، مع جوازه بدون الطهارة، فَمَنْ خَشِيَ فَوْتَ الصلاة في الحضر،

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٤٠).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٤/ ١٣).

جاز له التيمم بطريق الأولى ؛ لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة، كذا في «الفتح»، و«العمدة»^(١).

* * *

٤ - باب :

الْمُتِمِّمُ هَلْ يَنْفُخُ فِيهِمَا؟

وجه المناسبة بين البابين ظاهر، وهو أن المذكور فيما قبل هذا الباب : أحكام التيمم، والنفخ فيه أيضاً من أحكامه، وإنما ترجم البخاري بلفظ الاستفهام؛ لإمكان الاحتمالات في النفخ.

ثم أورد في الباب حديثَ عمار رضي الله عنه، وافقه مسلم على تخرجه في (الطهارة)، ومطابقته للترجمة ظاهرة من حيث ذكر النفخ.

* * *

٥ - باب :

التَّيْمُّمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ

جَزَمَ البخاري في هذه المسألة، مع شهرة الخلاف فيها؛ لِقَوَّةِ الدليل.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عمار رضي الله عنه، وافقه مسلم، ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٤٣)، و«عمدة القاري» (٤/ ١٤).

٦- باب:

الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ . . . إلخ

غرض البخاري في هذا الباب الاستدلال على أمرين:

الأمر الأول: اشتراط الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ في التيمم، وأن السَّبْخَةَ داخلة في الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، ولإلحاق السَّبْخَةِ بالصَّعِيدِ أورد أثر يحيى .

والأمر الثاني: أن للتيمم حكمَ الوضوء، وإليه أشار بإيراد أثر الحسن، وابن عباس رضي الله عنهما .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عمران رضي الله عنه، وافقه مسلم في (الصلاة)، ويأتي في بابٍ بعد (باب: التيمم ضربة)، وفي (العلامات) .
والغرضُ منه: قوله - عليه السلام - : «عليك بالصَّعِيدِ؛ فإنه يَكْفِيكَ» .

* * *

٧- باب:

إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ . . . إلخ

مُرَاد البخاري في هذا الباب: إلحاقُ خوفِ المرض - وفيه اختلافٌ بين الفقهاء - بخوف العطش، ولا اختلافَ فيه، ودلالةُ حديثِ عمرو بن العاص على الترجمة واضحة .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ المناظرةِ بين عبدالله بن مسعود، وأبي موسى .

قال العيني : مطابقته للترجمة في قوله : «تيمم وصلى» ، كذا قال^(١) .
حديث أبي موسى يأتي في (باب : التيمم ضربة) .

* * *

٨ - باب :

التيمم ضربة

غرض البخاري في هذا الباب : جواز الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم ،
وأن الضربة الثانية غير واجبة ، فيحمل ما ورد زائداً على الضربة الواحدة على
الأكمل .

ثم أورد البخاري في الباب حديث المناظرة^(٢) ، والغرض منه : قوله
- عليه السلام - : «إنما يكفيك هكذا» . . . إلى آخره .

* * *

٩ - باب :

هذا الباب موجود في أكثر الروايات ، وساقط في بعضها^(٣) ، فعلى الأول :
هو بمنزلة الفصل من الباب كنظائره ، وعلى الثاني : هو من جملة الترجمة
الماضية .

(١) انظر : «عمدة القاري» (٤ / ٣٤) .

(٢) جاء على هامش الأصل : «مر الحديث آنفاً» .

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (١ / ٤٥٧) : «قوله : (باب) ، كذا للأكثر بلا ترجمة ، وسقط
من رواية الأصيلي أصلاً» .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عمرانَ الخزاعي .

قال الحافظ ابن حجر: وليس فيه التصريحُ بكون الضربة في التيمم مرةً واحدة، فيحتمل أن يكون البخاري أخذهُ مِنْ عدمِ التقيُّد؛ لأنَّ المرَّة الواحدة أقلُّ ما يحصل به الامتثال، ووجوبها متيقَّن، وكذا قال العيني^(١).

بحمد الله تمَّ (كتاب التيمم)، ويتصل به (كتاب الصلاة) - إن شاء الله

تعالى - .



(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٥٧)، و«عمدة القاري» (٤ / ٣٨).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الكتاب السابع^(١): كتاب الصلاة

قال البخاري:



٨ - (٨)

كِتَابُ الصَّلَاةِ

لَمَّا فَرَّغَ الْبُخَارِيُّ مِنْ بَيَانِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ - وَهِيَ: الطَّهَارَةُ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ - شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمَشْرُوطِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الطَّهَارَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ، أَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ - كَمَا تَقْدُمُ - وَأَدْرَجَ بَاقِيَ الشُّرُوطِ فِي بَيَانِ الْمَشْرُوطِ.

ثُمَّ رَتَّبَ الْبُخَارِيُّ (كِتَابَ الصَّلَاةِ) تَرْتِيبًا حَسَنًا، وَاعْتَنَى بِتَرْتِيبِهِ اعْتِنَاءً تَامًا، فَبَدَأَ أَوَّلًا بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ عَلَى الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَاسْتَفْتَحَ (كِتَابَ الصَّلَاةِ) بِذِكْرِ فَرْضِيَّتِهَا لِتَعَيُّنِ وَقْتِهِ، دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.

وَكَانَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ، فَبَدَأَ بِهِ؛ لِعُمُومِهِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْإِسْتِقْبَالِ، لِلزُّومِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ، إِلَّا مَا اسْتَثْنَى؛ كَشِدَّةِ الْخَوْفِ، وَنَافِلَةِ السَّفَرِ.

وَكَانَ الْإِسْتِقْبَالُ يَسْتَدْعِي مَكَانًا، فَذَكَرَ الْمَسَاجِدَ، وَمِنْ تَوَابِعِ الْإِسْتِقْبَالِ سُتْرَةُ الْمُصَلِّي، فَذَكَرَهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الشَّرْطَ الْبَاقِيَ، وَهُوَ دُخُولُ

(١) فِي الْيُونِنِيَّةِ: «الثَّامِنُ».

الوقت، وهو خاصٌّ بالفريضة.

وكان الوقتُ يشرعُ الإعلامُ به، فذكر الأذان، وفيه إشارة إلى أنه حقُّ الوقت.

وكان الأذان إعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة، فذكر الجماعة، وكان أقلّها إمامٌ ومأموم، فذكر الإمامة.

ولما انقضت الشروط وتوابعها، ذكر صفة الصلاة.

ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة، ذكر الجمعة، والخوف، وقدم الجمعة؛ لأكثريتها، ثم تلا ذلك بما يُشرعُ فيه الجماعة من النوافل، فذكر العيدين، والوتر، والاستسقاء، والكسوف، وآخره؛ لاختصاصه بهيئة مخصوصة، وهي زيادة الركوع، ثم تلاه بما فيه زيادة سجود، فذكر سجود التلاوة؛ لأنه قد يقع في الصلاة، وكان إذا وقع، اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة، فتلاه بما يقع فيه نقصٌ من عددها، وهو قصر الصلاة.

ولما انقضى ما يُشرعُ فيه الجماعة، ذكر ما لا يستحبُّ فيه، وهو سائر التطوعات.

ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروطٌ ثلاثة، وهي: تركُ الكلام، وتركُ الأفعال الزائدة، وتركُ المفطر، فترجم لذلك.

ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمْد، فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو.

ثم جميع ما تقدّم متعلّق بالصلاة ذات الركوع والسجود، فعقب ذلك

بصلاة لا ركوعَ فيها ولا سجود، وهي الجنابة.

هذا آخرُ ما في (كتاب الصلاة) من هذا «الجامع» من مناسبة الترتيب،
[و]لم يتعرض لذلك أحدٌ من شراح «البخاري» - رحمه الله تعالى - سوى
الحافظ ابن حجر - جزاه الله تعالى عنا خيرَ الجزاء^(١) - .
ثم أورد البخاري في (كتاب الصلاة) مئةً وتسعةً أبواب .

* * *

البَابُ الْأَوَّلُ

١ - باب :

كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟

أثبت البخاري - بأحاديث الباب - : أن الصلاة فُرضت ليلة الإسراء بمكة
قَبْلَ الهجرة، وفُرضت أولاً خمسين، ثم تقرر الأمرُ على الخمس، وفُرضت
حين فُرضت ركعتين ركعتين، فأُقِرَّت صلاةُ السفر، وزيدَ في صلاة الحضر،
فكان البخاري يشير إلى أن هذا كيفية فرضية الصلاة .

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي سفيان، وافقه مسلم على تخريجه، ومناسبتُهُ
للتُرْجُمة ؛ من جهة أن فيه إشارةً إلى أن فرضية الصلاة كانت بمكة أولَ
الإسلام ؛ لأن أبا سفيان لم يَلْقَ النَّبِيَّ - عليه الصلاة والسلام - بعد الهجرة إلى
وقت اجتماعه بهِرَقْلَ .

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ٤٥٨) .

وبيان الوقت، وإن لم يكن من الكيفية حقيقةً، لكنه من جملة مقدماتها، كما وقع نظير ذلك في (بدء الوحي).

وقال العيني: بل الوجه: أن معرفة كيفية الشيء تستدعي معرفة ذاته قبلها، فأشار البخاري أولاً إلى ذات الصلاة من حيث الفرضية، ثم إلى كيفية فرضيتها بذكر حديث الإسراء، فصار ذكر قول ابن عباس توطئة وتمهيداً لبيان كيفيتها^(١).

الثاني: حديث أنسٍ رضي الله عنه في الإسراء، وافقه مسلم على تخريجه في: (الإيمان)، والغرض من إirاده هنا: ذكر فرض الصلاة، وحديث أنسٍ هذا اختلف عنه الرواة، فروى عنه الزهري عن أبي ذر كما هنا، وأخرج البخاري هذا الطريق أيضاً في (المناسك) في (باب: ما جاء في زمزم)، وفي: (أحاديث الأنبياء) في (ذكر إدريس - عليه السلام -)، وروى عنه قتادة، عن مالك بن صعصعة، وأخرج البخاري هذا الطريق في ذكر الملائكة في (بدء الخلق)، وفي (أحاديث الأنبياء) في (باب: قول الله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [النازعات: ١٥])، وفي (باب: قوله: ﴿ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢])، وأخرجه في (باب: المعراج) مطوّلاً في أربعة مواضع بإسناد واحد، وأخرج طرفاً منه عن أنس، عن مالك، وعن أنسٍ عن النبي ﷺ تعليقاً في (الأشربة)، في (باب: شرب اللبن)، ورواه شريك عنه عن النبي ﷺ، وأخرج البخاري هذا الطريق في (مناقب قريش) في (باب: كان النبي ﷺ تنام عينه، ولا ينام قلبه)، وفي (التوحيد) في (باب: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]) أطول ما كان.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ٤٠).

الثالث : حديث عائشة - رضي الله عنها - وافقه مسلم على تخريجه
في : (صلاة المسافرين)، والمراد منه : قولها : «فرضَ اللهُ الصلاةَ حينَ فرضَها
ركعتين ركعتين»، يأتي الحديث في أبواب التقصير في (باب : تقصير الصلاة
إذا خرج من بيته)، وفي الهجرة النبوية في (باب) بعد (باب : إقامة المهاجر
بمكة بعد قضاء نسكِهِ).



أبواب ستر العورة

من هنا شرع البخاري في بيان الشرط الثاني من شروط الصلاة، فذكر ما يتعلق بشرطيّة السّتر في الصلاة، واستطرد أيضاً - على عادته - بذكر كيفية اللبس في الصلاة، وسائر ما يتعلق بذلك، إلى بيان الشرط الثالث؛ أعني: أبواب استقبال القبلة.

الباب الثاني

٢- باب:

وُجُوبُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ

هذه الترجمة معقودةٌ لإثبات أمرين:

أحدهما: وجوب ستر العورة في الصلاة.

ثانيهما: أنه يكفي لأداء الوجوب الثوب الواحد الطاهر.

ولهذه النكتة أدرج البخاري في الترجمة قوله: «وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ»، وأدرج حديث سلمة، فكأنه يشير إلى أن من صلى بالثوب الواحد يكفي لأداء الوجوب، وأن الثوب لا يختص بثوب دون آخر، بل يكفي الرداء.

قوله: «وقولُ الله . . . إلخ» أشار البخاري بإيراد هذه الآية إلى أن وجوب السَّتر مستفادٌ من القرآن؛ لأن المراد بالزينة في الآية: لبسُ الثياب، لا تحسينها، وإلى هذا المراد يشير حديثُ سلمة، ومع ذلك أشار البخاري بإيراد حديث سلمة إلى الردِّ على الحنفية؛ حيث لم يشترطوا ستر العورة من نفسه، قالوا: فلو كان الرجل محلولَ الجِيبِ، فنظر إلى عورته، لا تفسدُ صلاته.

قوله: «ويذكر عن سلمة» أشار به إلى الثوب الواحد لو كان قميصاً يجوز إذا كان مزروعاً، وأشار أيضاً إلى أن المصلي لا ينظر إلى عورته أيضاً، وأورده البخاري للدلالة على وجوب ستر العورة.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

الأول: قوله: «وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان».

ووجه الاستدلال به للباب من حيث إنّ الطواف إذا منع فيه التعري، فالصلاة أولى؛ إذ يُشترط فيها ما يُشترط في الطواف وزيادة.

قوله: «ومن صلى في الثوب الذي يجمع فيه» أشار به إلى وجوب طهارة الثوب الذي يصلي فيه.

الثاني: حديث أمِّ عطية، وافقه مسلم على تخريجه في: (العيدين)، ووجه الاستدلال به: أن السَّتر لما كان مطلوباً لحضور المصلّي الذي هو من مقدمات الصلاة، حتى أكّد الأمرَ باللبسِ بالعارية، فكونُ السَّتر مطلوباً للفريضة بالأوّلَى، ثم إذا وجبَ السَّتر للنساء بالحديث، وجبَ للرجال، عسى أن يكون هذا مراد البخاري.

مرَّ الحديثُ في (باب : شهود الحائض العيدين) من (كتاب الحيض)،
ويأتي في (العيدين) في (باب : التكبير أيام منى)، وفي (باب : خروج النساء
والحيض إلى المصلَّى)، وفي (باب : إذا لم يكن لها جلباب)، وفي (باب :
اعتزال الحيض المصلَّى)، وفي (الحج) في (باب : تقضي الحائض المناسك
كلها إلا الطواف بالبيت).

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

٣- باب :

عَقْدُ الإِزَارِ

الظاهر من تصرف البخاري في هذا الباب والذي بعده : أنه يقول بلزوم
العقد عند ضيق الثوب، وعدم لزومه عند اتساع الثوب ؛ لأن احتمال سقوط
الثوب من العاتق عند الضيق أكثر.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث سهل معلقاً، ومناسبته للترجمة واضحة، وسيأتي
موصولاً في (باب : إذا كان الثوب ضيقاً).

الثاني : حديث جابر، وافقه مسلم على تخريجه في : (الصلاة)، وساقه
البخاري من طريقين، ومن المجموع ثبت مراد البخاري، والطريق الثاني أصرح
في الرفع من الأول، والأول أصرح في بيان العقد من الثاني.

يأتي في (باب : الصلاة بغير رداء)، وعسى أن يكون الذي يأتي في
(باب : إذا كان الثوب ضيقاً)، والله أعلم.

الباب الرابع

٤ - باب :

الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ

عسى [أن يكون] غرض البخاري في هذا الباب بيان الرخصة في ترك العقد على القفا إذا كان الثوب واسعاً، وإنما قلنا ذلك ؛ ليحصل الفرق بين هذا القسم، والقسم الأول، وهذا القسم لا يمكن إلا عند اتساع الثوب، والأول يُطلب عند ضيقه، ولإرادة كمال الإيضاح ؛ حتى لا يشتبه هذا القسم بالقسم الأول، أورد البخاري في الترجمة قولَ الزُّهري، وأوضحه بقوله : «وهو المخالف» .

ثم لما رأى البخاري الأحاديثَ الماضيةَ في الاختصار على الثوب الواحد مُطْلَقَةً، أردفَ بما يدل على أن ذلك يختص بحال الضيق، أو بحال بيان الجواز، ولعله أشار أيضاً إلى خلاف ابن مسعود رضي الله عنه ؛ حيث مَنَعَ من الصلاة في الثوب الواحد، وكان الخلاف في ذلك قديماً، ثم استقر الأمرُ على الجواز .

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول: حديث عمر بن أبي سلمة، وافقه مسلم على تخريجه في : (الصلاة)، أورده البخاري من طريقين ؛ وفي الطريق الأول ذكر المخالفة بين الطرفين، وفي الثاني ذكر الاشتمال .

الثاني: حديث أم هانئ ، وافقه مسلم على تخريجه في : (الطهارة)، و(الصلاة)، أورده البخاري معلّقاً وموصولاً، والمرادُ منه : «فصلی ثمانی

ركعات ملتحفاً في ثوب واحد»، مرَّ الحديث في (باب: التستر في الغسل عند الناس)، من (كتاب الغسل)، ويأتي في (باب: من تطوع في السفر في غير دُبر الصلوات وقبلها) من (أبواب: تقصير الصلاة)، وفي (باب: صلاة الضحى في السفر) من (كتاب التهجد)، وفي الجزية في (باب: أمان النساء وجوارهن)، وفي (باب: منزل النبي ﷺ يوم الفتح) من (كتاب المغازي)، وفي (باب: ما جاء في زعموا) من (كتاب الأدب).

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وافقه مسلم على تخريجه في: (الصلاة)، ومناسبته للترجمة؛ من جهة أنه جاء في بعض رواياته في الجواب: يَتَوَشَّحُ بِهِ، ثُمَّ لِيُصَلَّ فِيهِ، فكأن البخاري أشار إلى هذه الرواية على عادته.

يأتي الحديث في (باب: الصلاة في القميص والسراويل).

* * *

البَابُ الْخَامِسُ

٥ - بَابُ:

إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ . . . إلخ

اختلف العلماء في إلقاء الثوب على العاتق في الصلاة:

فقال بعضهم: يجب على كل حال.

وقال بعضهم: لا يجب على كل حال.

والظاهر من تصرف البخاري في هذا الباب، والذي بعده: التفصيل بين

ما إذا كان الثوب واسعاً، فيجب، وبين ما إذا كان ضيقاً، فلا يجب وضع شيء منه على العاتق.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين، كلاهما عن أبي هريرة:
الأول: وافقه مسلم على تخريجه في: (الصلاة)، ومناسبته للترجمة واضحة.

والثاني: تفرّد به عن مسلم، ودلالته على الترجمة؛ من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تيسّر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتق.

* * *

البَابُ السَّادِسُ

٦- باب:

إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا

مُرَادُ الْبَخَارِيِّ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَضْعُ شَيْءٍ مِنَ الثَّوْبِ عَلَى الْعَاتِقِ عِنْدَ ضَيْقِ الثَّوْبِ، فَبِهَذَا ظَهَرَتْ مَنَاسِبَةُ تَعْقِيبِهِ بِهَذَا الْبَابِ.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث جابر، وافقه مسلم على تخريجه، ومناسبته للترجمة ظاهرة، وهذا أصرّح لمراد البخاري من التفصيل في المسألة كما تقدّم، [و] لعل هذا الحديث هو الحديث الذي تقدّم آنفاً في (باب: عقْد الإِزار على القفا)، والله أعلم.

الثاني: حديث سهيل، ولعلّ البخاري أشار بإيراد هذا الحديث إلى أن

الثوب إذا أمكن الالتحافُ به، كان أولى من الاتزار؛ لأنه أبلغ في التستر.
[و]يأتي الحديث في (باب: عَقْد الثياب وشُدُّها) من (كتاب الأذان)،
وفي (باب: إذا قيل للمصلي: تقدم، أو انتظر، فانتظر، فلا بأس).

* * *

البَابُ السَّابِعُ

٧- باب:

الصَّلَاةُ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ

هذه الترجمة معقودةٌ لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها، فكأن البخاري أشار إلى خلاف ابن سيرين ومالك وأبي حنيفة؛ فإنهم كرهوا الصلاة فيها إلا بعد الغسل، وأمر مالك بالإعادة في الوقت، ومطابقة الآثار التي ذكرها البخاري للترجمة ظاهرة لمراده.

ثم ساق البخاري حديثَ المغيرة رضي الله عنه، ووافقه مسلم على تخريجه في:
(الطهارة)، ومناسبتُهُ للترجمة واضحة، مرَّ الحديث في (باب: الرجل يوضئ صاحبه)، من (كتاب الوضوء)، وفي (باب: المسح على الخفين)، وفي (باب: إذا أدخل رجله وهما طاهرتان)، ويأتي في (باب: الصلاة في الخفاف)، وفي (باب: الجُبَّة في السفر والحرب)، من (كتاب الجهاد)، وفي (باب) بعد (باب: نزول النبي ﷺ الحجر)، من (كتاب المغازي)، وفي (باب: لبس جبة الصوف في السفر)، في (كتاب اللباس).

* * *

البَاب الثَّامِن

٨ - باب :

كَرَاهَةُ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

لعلَّ البخاري عقدَ هذا البابَ تأييداً لحرمة التعرِّي في نفس الصلاة، وأشار إلى ردِّ مذهبٍ بعضِ المالكية حيث قالوا: إن سترَ العورة شرطٌ واجبٌ في نفسه، إلا أنه ليس من شرط صحة الصلاة، فإن صلى مكشوفَ العورة عامداً، عصي، وسقطَ عنه الفرضُ، وأكثرُ المالكية على خلاف ذلك.

ثم ساق البخاري في الباب حديثَ جابر، ومطابقته للترجمة في الجملة الأخيرة من الحديث؛ لأنها تتناول ما قبل النبوة، وما بعدها، وحالة الصلاة وغيرها، فيتمُّ بذلك الاستدلالُ، فكأن البخاري يقول: إذا ثبتت حرمة التعرِّي بحضرة الناس، ثبتت تلك الحرمة في الصلاة بالأوَّلَى؛ لأن المصلي يناجي ربه، فكانه بحضرته، وهو أحقُّ أن يُستحى منه، والله أعلم.

يأتي الحديث في (باب: فضل مكة وبنينها) من (كتاب المناسك)، وفي (باب: بنين الكعبة).

* * *

البَاب التَّاسِع

٩ - باب :

الصَّلَاةُ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ وَالْقَبَاءِ

لَمَّا كَانَ احتمالُ وقوعِ التعرِّي في الإزار كثيراً عادةً؛ بخلاف القميصِ والسراويلِ والتُّبَّانِ، عقَّب البخاري هذا البابَ بالبابِ السابق، ثم هذا الباب

معتقودٌ لبيان أنواع الثياب التي تجوز الصلاة فيها، مع عدم انحصار الصلاة في الثياب المذكورة في الترجمة.

أورد البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث أبي هريرة، وافقه مسلم على تخريجه [في: (الصلاة)]، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة، ومرَّ الحديث آنفاً في (باب: الصلاة في الثوب الواحد)، بدون ذكر أثرِ عمرَ رضي الله عنه.

الثاني: حديث ابن عمر، وافقه مسلم على تخريجه في: (الحج)، أورده من طريقين، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أنه يُستفاد منه جواز الصلاة بدون القميص والسراويل وغيرها من المَخِيط؛ لأمرِ المحرّم باجتنابه، وهو مأمورٌ بالصلاة، فعلى هذا يكون مقصود البخاري من الترجمة: عدمُ انحصار الصلاة فيهما، ويمكن أن يكون مُرادُه ما هو المتبادر؛ أعني: إثبات جواز الصلاة في القميص وغيره، فعلى هذا وجهُ المناسبة: أنه إنما أمرَ المحرّم باجتناب القميص والسراويل دونَ الحلال، فيُعلم منه: جواز لبسهما للحلال، وهو مأمور بالصلاة، والله أعلم.

مرَّ الحديث في (باب: من أجاب السائل بأكثر مما سأل)، من (كتاب العلم)، ويأتي في (باب: ما يلبس المحرّم من الثياب) من (كتاب الحج)، وفي (باب: ما ينهى عن الطيب للمحرّم والمحرمّة)، وفي (باب: لبس الخفين للمحرّم إذا لم يجد نعلين) من (كتاب جزاء الصيد)، وفي (باب: لبس القميص) من (كتاب اللباس)، وفي (باب: البرانس)، وفي (باب: السراويل)، وفي (باب: العمام)، وفي (باب: الثوب المزعفر)، وفي (باب: النعال السَّبْتِيَّة وغيرها)، والله أعلم.

* * *

الباب العاشر

١٠ - باب:

مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ

هذا الباب معقودٌ لبيان حدِّ العورة التي يجب سترُها، والظاهر من تصرف البخاري في هذا الباب: أنه يرى أن الواجب سترُ السوءتين فقط، وأول أحاديث الباب يشهد له؛ لأن النهي فيه مقيّد بما إذا لم يكن على الفرج شيء، ومقتضاه: أن الفرج إن كان مستوراً، فلا نهى.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي سعيد، وافقه مسلم على تخريجه، ومناسبتُهُ للترجمة في قوله: «ليس على فرجه منه شيء»، يأتي الحديث في (الصوم) في (باب: صوم يوم الفطر) مختصراً في أثناء حديث، وفي (اليوع) في (باب: بيع الملامسة) مقطوعاً من حديث آخر، وليس فيه ما يتعلق باللباس، وفي (باب: بيع المنابذة) مختصراً في أثناء حديث، وفي (اللباس) في (باب: اشتمال الصّماء) شطراً من حديث، وفي (باب: الاحتباء في ثوب واحد)، وفي (الاستئذان) في (باب: الجلوس كيفما يتيسر) في حديثٍ طويل.

الثاني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في النهي عن البيعتين، وافقه مسلم على تخريجه، ومناسبتُهُ للترجمة؛ من جهة أن هذا المطلق محمولٌ على ذلك المقيّد، ويأتي الحديث في (المواقيت) في (باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس)، مع زيادةٍ هناك أوردَها مستقلةً في (باب: لا تُتحرى الصلاة قبل غروب الشمس)، وليس فيه طرفُ الثوب، ولا البيع، ويأتي طرفُ البيع

في (الصوم) في (باب : صوم يوم النحر) شطراً من حديث، ويأتي الحديث في (اليوم) في (باب : بيع الملامسة)، وفي (باب : بيع المنابذة) اقتصر فيه على معنى الشطر الأول، وفي (اللباس) في (باب : اشتغال الصماء) بطوله، وفي (باب : الاحتباء في ثوب واحد).

الثالث : حديث أبي هريرة في بعث أبي بكر، وافقه مسلم على تخريجه، ومناسبته للترجمة في قوله : «ولا يطوف بالبيت عريان»، يأتي الحديث في (الحج) في (باب : لا يطوف بالبيت عريان)، وفي (الجزية) في (باب : كيف ينبذ إلى أهل العهد)، وفي (المغازي) في (باب : حج أبي بكر في سنة تسع)، وفي (تفسير براءة) في (باب : قوله : ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة : ٢])، وفي (باب : قوله : ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ﴾ [التوبة : ٣])، وفي (باب : قوله : ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة : ٤]).

* * *

البَابُ الْحَادِي عَشَرَ

١١ - بَاب :

الصَّلَاةُ بِغَيْرِ رِدَاءٍ

ولما كان في الباب السابق [...] إلى جواز التخفيف والاختصار على [...] عقد هذا الباب [...] تخفيفاً أيضاً فكأنه [...] لا حاجة إلى الإزار [...] المراد [...] ^(١).

(١) ما بين معكوفات غير واضح في الأصل.

تطَرَّقَ وَهَمِي إِلَى أَنَّ الْبَخَارِي أَشَارَ إِلَى قِصَّةِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ
 مَعَ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ - زَادَهُ اللَّهُ
 شَرَفًا وَكِرَامَةً - وَصَلَّى بِغَيْرِ رَدَاءٍ، وَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيِ الصَّفِّ، فَلَمَّا فَرَّغَ، أَمَرَ
 الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْحَرَسَ بِحَبْسِهِ، وَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَتَصَلِّي
 مُسْتَلَبًا، وَشَغَلْتَ الْمُصَلِّينَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَأَحْدَثْتَ فِي مَسْجِدِنَا شَيْئًا مَا كُنَّا
 نَعْرِفُهُ؟! فَقَالَ - وَبَكَى - : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! إِنَّهُ كَانَ يَوْمًا حَارًّا كَمَا رَأَيْتَ، فَثَقُلَ
 عَلَيَّ رَدَائِي. فَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَرَدْتَ بِذَلِكَ الطَّعْنَ عَلَى مَنْ مَضَى، أَوِ الْخِلَافَ
 عَلَيْهِ؟ فَحَلَفَ ابْنُ مَهْدِيٍّ مَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْخِلَافَ عَلَى السَّلَفِ، وَآلَى عَلَى نَفْسِهِ
 أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ أَبَدًا. فَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ يَذْهَبُ إِلَى جَوَازِ
 الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رَدَاءٍ.

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثَ جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وافقه مسلم على تخريجه،
 ومناسبتُهُ لِلترجمة واضحة، مَرَّ الْحَدِيثُ آنفًا فِي (باب: عَقْدُ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا
 فِي الصَّلَاةِ).

* * *

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

١٢ - بَابُ:

مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ . . . إلخ

الظَّاهِرُ مِنْ تَصَرُّفِ الْبَخَارِيِّ: أَنَّهُ يُوَافِقُ مَالِكًَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَنَّ الْفَخْدَ
 لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، [و]مَعَ ذَلِكَ جَنَحَ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ؛ خُرُوجًا عَنِ الْإِخْتِلَافِ، ثُمَّ
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْإِحْتِيَاظِ: الْوُجُوبَ، أَوِ الْوَرَعَ، وَالثَّانِي هُوَ الْأَظْهَرُ؛

لقوله في الترجمة: حتى يخرج من اختلافهم، والله أعلم.

ولعل وجه ميلان البخاري إلى الاحتياط: أن الأحاديث القاضية بأن الفخذ عورة، وإن كان فيها من المقال مالا يخفى، ولذلك أوردتها بصيغة التمریض، إلا أن عمل الجمهور على ذلك، فكأنها قويت بعمل الجمهور، فصلحت للمعارضة، وأشار بإيراد حديث أبي موسى إلى العمل بالاحتياط.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي موسى أوردته معلّقاً، وهو طرف من قصة ستأتي موصولةً في (مناقب عثمان)، ومناسبتها للترجمة من جهة أن حكم الركبة حكم الفخذ، ولمح البخاري إلى ردّ مذهب أبي حنيفة؛ لأنه إذا ثبت بحديث أبي موسى أن الركبة ليست بعورة، فإن كان حكم الركبة والفخذ واحداً، يلزمه أن لا يعدّ الفخذ عورة؛ لأن حكمهما سواءً عنده، وإن كان حكم كل واحد منهما على حدة، يلزمه أن لا يعدّ الركبة عورة؛ كما في حديث أبي موسى.

الثاني: حديث زيد بن ثابت أوردته معلّقاً أيضاً، وهو طرف من حديث سيأتي موصولاً في (الجهاد) في (باب: قول الله ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥])، وفي (تفسير سورة النساء).

قيل: تمسك البخاري بأن الأصل عدم الحائل، وهذا باطلٌ بشهادة العادة، ومثل هذا لا يليق أن يُنسب إلى البخاري؛ تذكراً لمنصبه في الإمامة؛ وجلالته في دقائق الاستنباط ولطائف الاستخراج، على أن منصب رسول الله ﷺ وصاحبه كاتب الوحي أجل من أن يُنسب إليهما ما لم يصدر عنهما.

يا هذا! كيف تنسب إلى النبي ﷺ أنه كان كاشفاً عن فخذه، وواضعه على

فخذ زيد كاتب الوحي بغير حائل عند نزول الرسول الأمين بالوحي؟ وقد غطى الفخذ عند مجيء عثمان رضي الله عنه للحياء؟! فللرسول الأمين - عليه السلام - أحق أن يستحي منه النبي الكريم - عليه السلام - من عثمان رضي الله عنه، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم كان أجلاً في أعين أصحابه، وهم كانوا أوفر له أدباً وحياءً، فكيف يُنسب إلى أحدهم أنه كان كاشفاً عن فخذ، وملصقه بفخذ المصطفى - عليه السلام - بغير حائل؟! حاشاه عن ذلك، ولو فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم كان غاطاً من فوق الفخذ، كاشفاً من تحته، وأن زيدا كان كاشفاً من فوقه، غاطاً من تحته، كان مثل هذا الفرض تخميناً بغير يقين، وأيُّ ضرورة كانت داعية إلى مثل هذا التكلف؟

فالحق أن البخاري بنى الاستدلال بذلك على استبعاد وضع الفخذ على فخذ غيره لو كان الفخذ عورةً، ولو بحائل؛ كالفرج. فالوضع دليل على أنه ليس بعورة.

الثالث: حديث أنس رضي الله عنه، وافقه مسلم على تخريجه.

عارض بعض الشراح البخاري في الاستدلال بحديث أنس رضي الله عنه، وقال: إن الإزار لم ينكشف بقصد النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل على ذلك بما وقع في بعض الروايات بلفظ: «فانحسر الإزار»، وفي بعضها بلفظ: «إذ خرَّ الإزار»؛ واستدل أيضاً بضبط بعضهم رواية البخاري بصيغة المجهول، وهذه المعارضة غير مُضِرَّة لاستدلال البخاري؛ لأنه يمكن الاستدلال حيثُذ من جهة استمرار النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، وإدامة نظر أنس رضي الله عنه إليه؛ إذ لو كانت عورة، لم يُقرَّ النبي صلى الله عليه وسلم المطهر المعصوم على ذلك.

ويؤيده: قصة حلّ الإزار عند بناء الكعبة، وهنا كلام طويل، والحق ما ذهب إليه البخاري، والله أعلم.

ثم حديث أنس رضي الله عنه في قصة خبير، وما وقع له رضي الله عنه من أمر الصفيّة ^(١) والعنق والنكاح، والسقوط والوليمة، وغيرها، واستخدامه - عليه السلام - أنساً، وتحريم الخمر، والاستعاذة، وذكر المحبة، والدعاء عند الإياب، وللمدينة بالبركة، وما سوى ذلك مما اتفق له - عليه السلام -، رواه أنس رضي الله عنه، وعنه قوم، وعنهم جماعة، وفي كلّ طريق من الزيادة والنقصان ما ليس في الأخرى، بل [في] هذا الموضع من هذه الطريق ما ليس في ذلك الموضع، بل ومع اتحاد الإسناد أيضاً، فيحتمل أن تكون كلها حديثاً واحداً، ويحتمل أنها أحاديث مختلفة، لكن أذكرها كلّها هنا، فإن رجح الاحتمال الأول، فبها ونعمت، وإلا، فذكر جميع روايات القضية في موضع واحد لا يخلو عن بصيرة، ثم لكثرة مواضع هذا الحديث أذكر بعد ذلك كلّ طريق على حدة، وأشير في أول موضع كلّ طريق إلى أول مواضع الطرق الأخرى - إن شاء الله تعالى -.

إذا تقرر هذا، فأقول: يأتي الحديث في (الأذان) في (باب: ما يُحقن بالأذان من الدماء)، من طريق حميد، وفي (صلاة الخوف) في (باب: التبكير والغسل بالصبح)، وفي (اليوم) في (باب: بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة) من طريق ثابت، وفي (باب: هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها؟)، من طريق عمرو، وفي (الجهاد) في (باب: الخدمة في الغزو)، وفي (باب: من غزى

(١) في الأصل: «من» بدل «و».

بصبي)، وفي (باب : دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة)، وفي (باب : التكبير عند الحرب) من طريق ابن سيرين، وفي (باب : ما يقول إذا رجع من الغزو) من طريق يحيى، وفي (باب : أحاديث الأنبياء) في (باب) بعد (باب : قول الله ﷻ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥])، وفي (العلامات) في (باب) بعد (باب : سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية)، وفي (المغازي) في (باب : «أُحُدٌ يَحْبُنَا»)، من طريق قتادة، وفي (باب : غزوة خيبر)، وفي (النكاح) في (باب : اتخاذ السراري)، وفي (باب : مَنْ جعل عتقَ الأمة صدقةً لها)، وفي (باب : البناء في السفر)، وفي (باب : الوليمة ولو بشاةٍ من طريق شعيب، وفي (الأطعمة) في (باب : الخبز المرقق والأكلُ على الخوان والسفرة)، وفي (باب : الحَيْس)، وفي (الذبائح)، وفي (باب : لحوم الحُمْر)، وفي (اللباس) في (باب : إرداف المرأة خلفَ الرجل)، وفي (الأدب) في (باب : قول الرجل : «جعلني الله فداءك»)، وفي (الدعوات) في (باب : التعود من غلبة الرجال)، وفي (الاعتصام) في (باب : ما ذَكَرَ النبي ﷺ وحضَّ على اتفاق أهلِ العلم)، والذي في (الوصايا) في (باب : استخدام اليتيم في السفر)، وفي (الديات) لعله مغاير لهذا الحديث، والله أعلم.

* * *

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

١٣ - باب :

فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟

هذا الباب معقودٌ لجواز صلاة المرأة في ثوب واحد، كأن البخاري أشار

إلى ما يروى عن عطاء، وابن سيرين: أنهما قالوا: تصلي المرأة في درع وخمار وإزار، وزاد ابن سيرين: وملحفة، ومناسبة أثر عكرمة للباب واضحة. ثم أورد البخاري في الباب حديث عائشة - رضي الله عنها -، وافقه مسلم على تخريجه في (الصلاة).

واعترض على البخاري في استدلاله لمراده بهذا الحديث؛ بأن الارتفاع يحتمل أن يكون فوق الثياب.

والجواب: أنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة؛ لأن الزمان زمان قلة الثياب، والغالب من حالهن عدم الزيادة على الثوب الواحد، ولو فرض احتمال الزيادة، فاحتمال عدم الزيادة موجود قطعاً؛ لأن الثوب الواحد كان خفياً لا يظهر بواسطة التلّفّع، فلو جازت صلاتهن في الثوب الواحد، لكان الظاهر: أن النبي ﷺ بحث عن حالهن، فترك النبي - عليه السلام - البحث عن حالهن - مع احتمال وحدة الثوب - دليل على الجواز في الثوب الواحد، ولا شك أنه لو كان هناك بحث منه ﷺ، لرؤي عادة.

على أن البخاري لم يصرّح بشيء من اختياره، وإنما يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في التراجم، ويمكن أن يكون مراده: بيان حالتي الاستحباب والرخصة، فأثبت الرخصة بالأثر، والاستحباب بالحديث، على تقدير ترجيح أحد الاحتمالين، وهو أن يكون الارتفاع فوق الثياب، والله أعلم.

يأتي الحديث في (المواقيت) في (باب: وقت الفجر)، وفي (الأذان) في (باب: خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل)، وفي (باب: سرعة انصراف النساء من الصبح).

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

١٤ - بَابُ :

إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ، وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا

من هنا شرع البخاري في بيان حكم الصلاة في الثياب التي تشغل المصلي عن الصلاة، والثياب التي نهى عن لبسها خارج الصلاة؛ كالثوب الأحمر، والمصوّر.

إذا تقرر ذلك، فكأن هذا الباب معقودٌ لصحة الصلاة في ثوبٍ له أعلام، وإن كان تركه، وكذا تركُ جميع ما يشغل المصلي أولى.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة - رضي الله عنها -، وافقه مسلم على تخريجه، ومناسبتُهُ للترجمة؛ من جهة استمرارِ النبي ﷺ في الصلاة، ثم إرساله الخميصةَ بعد الانصراف إلى أبي جهم، يأتي الحديث في (الأذان) في (باب: الالتفات في الصلاة)، وفي (اللباس) في (باب: الأكسية والخمائن).

* * *

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ

١٥ - بَابُ :

إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ،
هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ

جرى البخاري على عادته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف، وهذه المسألة مختلفة، وأشار البخاري بإيراد قوله: وما يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ، إلى أن سبب الاختلاف في هذه المسألة مبني على أن النهي هل يقتضي الفساد، أم لا؟

وهنا أمورٌ ثلاثة البخاريُّ بصدد بيانها: لبس الثوب، وكونه مُصَلَّباً، والنهي عن الصلاة فيه، وظاهرُ حديثِ الباب لا يوفي بجميع ما تضمنته الترجمة؛ لأن السَّتر، وإن كان ذا تصاوير، لكنه لم يكن مُصَلَّباً، ولم يلبسه النبي ﷺ، ولا نهى عن الصلاة فيه صريحاً.

والجواب: أنَّ منع اللبس بطريق الأوَّلَى، وأن الأمرَ بالإزالة مستلزمٌ للنهي عن الاستعمال، وأن المصلَّب ملحقٌ بالمصوَّر في الحكم؛ لاشتراكهما في كونهما مما عُبد من دون الله.

هذا، والظاهر: أن البخاري أشار - على عادته - إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث عن عائشة من الزيادة: «لم يكن رسولُ الله ﷺ يتركُ في بيته شيئاً فيه تصليبٌ إلا نقضه».

ثم ساق البخاري في الباب حديثَ أنسٍ رضي الله عنه، تفرد به عن مسلم، ويأتي الحديثُ في (اللباس) في (باب: كراهة الصلاة في التصاوير).

* * *

البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ

١٦ - بَابُ:

مَنْ صَلَّى فِي فَرْجٍ حَرِيرٍ، ثُمَّ نَزَعَهُ

ليس مُراد البخاري بيان جواز الصلاة في الفَرْج؛ لأنه نوعٌ من الأقبية، وقد تقدَّم حُكم الصلاة فيها، بل مراده: بيان حُكم الصلاة في الحرير، وذهب الجمهور بجواز الصلاة مع التحريم، وعن مالك: الأمرُ بالإعادة في الوقت.

ثم ساق البخاري في الباب حديث عقبة رضي الله عنه، وافقه مسلم على تخريجه،
ويأتي الحديث في (اللباس)، في (باب: القباء وفرّوج الحرير).

* * *

البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ

١٧ - باب:

الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ

أشار البخاري إلى الجواز، والخلاف في ذلك مع الحنفية؛ فإنهم
كرهوا.

ثم ساق البخاري حديث أبي جُحيفة، وافقه مسلم على تخريجه،
ومناسبتة للترجمة ظاهرة، ومَرَّ الحديثُ في (الوضوء) في (باب: فضل وضوء
الناس)، ويأتي في (باب: سُترة الإمام سترَةٌ مَنْ خَلْفَهُ)، وفي (باب: الصلاة
إلى العترة)، وفي (باب: السترة بمكة وغيرها)، وفي (باب: الأذان للمسافر)،
وفي الباب الذي بعده، وفي (المناقب) في (باب: صفة النبي ﷺ)، وفي
(اللباس) في (باب: التشمير في الثياب)، وفي (باب: القبة الحمراء).

* * *

البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ

١٨ - باب:

الصَّلَاةُ فِي السُّطُوحِ... إلخ

لما فرغ البخاري من بيان ما يكون فوق جسد المصلّي، شرع في بيان

ما يكون تحت رجله ؛ مما تجوز الصلاة عليه ، أو لا تجوز عليه .
وغرضُ البخاري من عَقْدِ هذا الباب : أن ما ورد في الحديث : «وَجُعِلَتْ
لي الأرضُ مسجداً وطهوراً» ، لا يقتضي لزوم الصلاة على الأرض ، بل يجوز
على غير ذلك ؛ كالمنبر ، والخشب ، والسطوح أيضاً إذا كان طاهراً .

والخلافُ في ذلك مع بعض التابعين ؛ فإنهم كرهوا الصلاة على
الخشب ، حتى إن بعضهم كان يحمل لَبَنَةً يسجد عليها إذا ركب في السفينة ،
والآثار التي أوردها البخاري صريحةٌ في جواز الصلاة على غير جنس الأرض ،
والله أعلم ، إلا أثيرَ الحَسَنِ في الصلاة على القناطر ؛ فإنها في معنى السطح ،
وأثيرَ أبي هريرة صريحةٌ في جواز الصلاة على السطوح والسقوف ، والله أعلم .
ثم أورد في الباب حديثين :

الأول : حديث سهل بن سعد في قصة بناء المنبر ، وافقه مسلم على
تخريجه في : (الصلاة) ، والغرضُ من إيرادِه في هذا الباب : جوازُ الصلاة على
المنبر ، ويأتي الحديث في (باب : الاستعانة بالنجار والصُّنَّاعِ في أَعْوَادِ المنبر
والمسجد) ، وفي (الجمعة) في (باب : الخطبة على المنبر) ، وفي (اليوم) في
(باب : النجار) ، وفي (الهبة) في (باب : من استوهب من أصحابه) .

الحديث الثاني : حديث أنسٍ رضي الله عنه ، وافقه مسلم على تخريجه في :
(الصلاة) .

قيل : الغرضُ من إيرادِه في الباب : صلاتُه في المِشْرَبَةِ ، وهي معمولة
من الخشب ، وتُعَقَّبُ ؛ بأنه لا يلزم من كون دَرَجِها من خشب أن تكون كُلُّها
خشباً .

وقيل : بل الغرض منه : بيان جواز الصلاة على السطح ؛ إذ هي سقف
في الجملة ، والله أعلم .

يأتي الحديث في (باب : إنما جعل الإمام ليؤتم به) ، وفي (باب :
إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة) ، وفي (باب : يهوي بالتكبير حين يسجد) ،
وفي (تقصير الصلاة) في (باب : صلاة القاعد) ، وفي (الصوم) في (باب :
قول النبي ﷺ : «إذا رأيتم الهلال ، فصوموا») ، وفي (المظالم) في (باب :
الغرفة والعليّة) ، وفي (النكاح) في (باب : قول الله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ
عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء : ٣٤]) ، وفي (النذور) في (باب : من حلف أن لا يدخل
على أهله شهراً) .

* * *

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرُ

١٩ - بَابُ :

إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ

هذا الباب معقود لصحة صلاة من أصاب ثوبه امرأته ، وأنه غير داخل
في لمس النساء ، والحديث دالٌّ على الصحة ، وجرى البخاري في هذه الترجمة
على خلاف عاداته من عدم الجزم في الأمور المختلفة ، وهذا لا خلاف فيه ،
ثم أورد في الباب حديث ميمونة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٠- باب:

الصَّلَاةُ عَلَى الْحَصِيرِ

هذا الباب معقودٌ لبيان جواز الصلاة على غير الأرض، وكأن البخاري نفى لزوم الصلاة على التراب الذي يمكن أن يتوهم من قوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا».

ووجه إدخال الآثار المتعلقة بالصلاة في السفينة في هذا الباب؛ من جهة اشتراكهما في الصلاة على غير الأرض، مع ما في إيراد أثر الحسن [مِنْ] الإشارة إلى خلاف أبي حنيفة في تجويزه الصلاة في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام.

وأبدى العيني هنا وجهاً أقوى من الوجه الأول، وهو أن الحَصِيرَ يُسَمَّى سجادةً، والسفينة أيضاً مثلُ السجادة على وجه الماء، فكما أن المصلي على الحَصِيرِ يسجد دون الأرض، فكذلك المصلي في السفينة يسجد على غير الأرض، فتأمل! (١).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١- باب:

الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ

غرض البخاري فيه واضح، وكذا مناسبة الحديث للترجمة واضحة.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ١٠٩).

٢٢ - باب:

الصَّلَاةُ عَلَى الْفِرَاشِ

ومناسبة أثرِ أنسٍ الثاني للترجمة من جهة أنه إذا سجد على ثوبه، يكون ساجداً على الفراش؛ لأنه اسمٌ لما يُسَطُّ، كذا قال العيني^(١). ومطابقة حديث عائشة للترجمة تؤخذ من قولها: «كنت أنام»، وقد صرّحت في الحديث [الذي] يليه بأن تلك الصلاة كانت^(٢) على فراش أهله الذي ينامان عليه.

* * *

٢٣ - باب:

السُّجُودُ عَلَى الثَّوبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

قال العيني: مناسبة أثرِ الحسنِ للترجمة غيرُ ظاهرة إلا بالتعسف؛ لأن الترجمة في السجود على الثوب، وهذا لا يُطْلَقُ على العمامة والقلنسوة، ولكن هذا الباب، والأبواب الثلاثة السابقة في السجود على غير الأرض، بل على كل شيء هو على الأرض، وهو أعمُّ من أن يكون حصيراً أو خُمرة، أو فراشاً وعمامةً أو قلنسوةً، أو نحو ذلك، فهذه الحيثية تُدْخِلُ هذا الأثر في الباب^(٣).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ١١٣).

(٢) في الأصل: «ذلك الصلاة كان».

(٣) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ١١٦).

٢٤ - باب:

الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ

المناسبة بين البابين من حيث إنَّ في الباب السابق: تغطية الوجه بالثوب الذي يسجد عليه، وفي هذا الباب: تغطية بعض القدمين .
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .
قال الحافظ: مناسبتة لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود^(١) .

* * *

٢٥ - باب:

الصَّلَاةُ فِي الْخِفَافِ

كأن البخاري أشار في هذا الباب والذي قبله إلى حديث: «خالفوا اليهود؛ فإنهم لا يصلُّون في نعالهم، ولا في خفافهم» .
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٦ - باب:

إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة والتي بعدها هنا، ولم يقع عند

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٩٤) .

المستملي شيء من ذلك ؛ لأن جميع ذلك سيأتي في أبواب صفة الصلاة، وهو الصواب، ووجه ذلك : أن بعض أوراق الصحيح كان غير ملصق به، فوقع الخطأ من بعض النساخ في إلحاق تلك الأوراق، كما حكاها الإمام الباقي عن أبي ذر الهروي، وكذا نقل الفربري، ولعل هذا الباب والذي بعده من هذا القبيل .

ووقع العيني هاهنا في خطأ بينا وجهه في «المشارك»، و«اللباب» .
وعلى صحة تقريرها هاهنا أبدى الحافظ ابن حجر مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطاً، لا تصح صلاته؛ كمن ترك ركناً، وإنما خصَّ السجود من الأركان؛ لأنه أفضل الأركان .
ومناسبة الترجمة الثانية : الإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة، فلا تكون مبطلّة للصلاة^(١) .

* * *

٢٧ - باب :

يُبْدِي ضَبْعَيْهِ وَيُجَافِي فِي السَّجُودِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن بُحَيْنَةَ .

ومطابقته للترجمة ظاهرة .

بحمد الله تمَّ أبواب ستر العورة، ويتصل به أبواب استقبال القبلة .



(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٩٥) .

أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد والسترة

لما فرغ البخاري من أحكام الشرط الثاني من شروط الصلاة، وهو ستر العورة، وما يتعلق بها، شرع في بيان الشرط الثالث، وهو استقبال القبلة، وراعى الترتيب؛ لأن الذي يريد أن يشرع في الصلاة يحتاج أولاً إلى ستر العورة، ثم استقبال القبلة، وذكر البخاري أيضاً ما يتعلق بآداب المساجد؛ لأن الاستقبال يستدعي مكاناً، وهو مسجد في حق المصلي، وإليه الإشارة بقوله - عليه السلام -: «وجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً وَطَهُوراً».

٢٨ - باب:

فَضْلُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

هذا الباب معقودٌ لبيان فضل استقبال القبلة، وأراد البخاري بإيراد الحديث المعلق: تبين أن الاستقبال الذي ثبت له الفضل هو الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء، حتى بأطراف رجله.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أفراد ذكر الاستقبال بعد ذكر الصلاة، مع كونه داخلاً فيها؛ لكونه من شروطها؛ للتنويه به، والتنبيه على تعظيم شأن القبلة.

وقال الشاه وليُّ الله : وجهُ الاستدلال : أن النبي ﷺ جعل الاستقبال خصلةً واحدةً من الخصالِ المميّزةِ بين المسلم وغيره، الفارقةِ بينهما^(١).

* * *

٢٩ - باب :

قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَالْمَشْرِقِ

لما فرغ البخاري من بيان فضل استقبال القبلة، ذكر هذا الباب، والمناسبة بين البابين ظاهرة.

قيل : مرادُ البخاري : بيانُ قِبْلَةِ أَهْلِ الْجِهَاتِ كُلِّهَا، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ ذِكْرَ بَعْضِ الْجِهَاتِ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ الْبَعْضِ ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْيَمْنَ، وَمَا فِي سَمْتِهَا مِنَ الْبِلَادِ، وَذَكَرَ الْمَشْرِقَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَغْرِبَ، فَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ مِنَ الْمَشْرِقِ : مَشْرِقُ مَكَّةَ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي تَكُونُ تَحْتَ الْخَطِّ الْمَارِّ عَلَيْهَا مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَكَذَا الْمُرَادُ مِنَ الْمَغْرِبِ الَّذِي تَرَكَ ذِكْرَهُ الْبُخَارِيُّ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ الْمَشْرِقِ، فَالْمُرَادُ بِهِ : مَغْرِبُ مَكَّةَ، وَكَذَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : «لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» ؛ أَيُ : لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ، وَكَذَا لِأَهْلِ الْيَمَنِ، فَتَكُونُ قِبْلَتُهُمْ فِي الْجَنُوبِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالشَّامِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ.

وقيل : مرادُ البخاري : بيانُ قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ خَاصَّةً، وَالْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ الَّتِي لَيْسَتْ تَحْتَ الْخَطِّ الْمَارِّ كَبِلَادِ

(١) انظر : «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» (ص : ٥٥).

العراق ونحوها، وعلى هذا، فالمرادُ من المشرق: البلاد الشرقية، والمراد من المغرب الذي ترك ذكره البخاري: البلاد الغربية، والله تعالى أعلم.
ومطابقة الأحاديث ظاهرة على كلا الاحتمالين.

* * *

٣٠- باب:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]

وزاد البخاري في هذا الباب: أن الأمر في الآية ليس للتخصيص، بل هو مخصوص بركعتي الطواف، أو للندب، أو المرادُ من مقام إبراهيم: البيتُ كُلُّهُ، أو الحرمُ كُلُّهُ، فعلى هذا تجوز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة، وهذا هو السرُّ في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في الصلاة داخل الكعبة؛ فإنه يدلُّ على عدم التخصيص، فلو تعيَّن استقبالُ المقام، لما صحَّت هناك؛ لأنه كان حينئذ غير مستقبله.

[و] قيل: المرادُ: من وجه الكعبة.

وقيل: الكعبة مقام إبراهيم.

فمطابقة الحديث للترجمة من جهة أداء الصلاة خلف المقام، والظاهر على [ما] قاله الحافظ ابن حجر: أن المراد منهما: بابُ الكعبة^(١)، ومطابقة الحديث للترجمة من غير هذه الحيثية، وهي أن استقبال المقام غير واجب، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٠١).

٣١- باب:

التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

المناسبة بين البابين ظاهرة من جهة أنه لما أثبت في الباب الأول عدم تخصيص جهة الكعبة، أثبت في هذا الباب التوجه نحو القبلة، وغرض البخاري في هذا الباب: إثبات وجوب التوجه نحو الكعبة في صلاة الفريضة في السفر والحضر، واستدلّله بأحاديث الباب واضح.

* * *

٣٢- باب:

مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا . . . إلخ

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذِهِ التَّرْجُومَةِ: بَيَانُ فَضْلِ الْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَقَامُ، وَبَيَانُ مَنْ سَهَا فِي الْقِبْلَةِ، فَأُورِدَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُومَةِ، وَالثَّانِي لِلْجُزْءِ الثَّانِي مِنْهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ: بَيَانُ وَجُوبِ التَّوَجُّهِ فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ وَعَدَمِ السُّهُوِّ، وَعَدَمِ الْوُجُوبِ فِي حَالَةِ السُّهُوِّ، وَالْحَدِيثَ الْأَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، وَالْحَدِيثَ الثَّانِي يَدُلُّ عَلَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكُعْبَةَ» يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

* * *

٣٣- باب:

حَكُّ الْبُزَاقِ بِالْيَدِ

لَمَّا فَرَّغَ الْبُخَارِيُّ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الْقِبْلَةِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ،

عَمَّمِ الْعَيْنِيُّ التَّرْجَمَةَ، يَعْنِي: سَوَاءَ كَانَ الْحَكُّ بِآلَةٍ، أَوْ بِغَيْرِ آلَةٍ^(١).

وخص البعض؛ وعلى هذا فمطابقة الحديثين الأخيرين للترجمة من قبيل حمل المطلق على المقيد؛ من جهة أنه لو كان هناك^(٢) شيء حكاه به، لذكر في الحديث، والله أعلم.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أنس، وافقه مسلم على تخريجه، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث عبدالله بن عمر، وافقه مسلم على تخريجه، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ المتبادرَ إلى الفهم من هذا الحكم أنه كان بيده، وأن المعهود من جدار القبلة جدارُ قبلة مسجد النبي ﷺ.

الثالث: حديث عائشة، وافقه مسلم على تخريجه، ومطابقته للترجمة كالذي قبله.

* * *

٣٤ - باب:

حَكُّ الْمُخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ

وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب، وذلك أن المخاط غالباً يكون له جرمٌ لَزَجٌ، فيحتاج في نزعه إلى معالجة، والبصاق

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ٥٠٨).

(٢) في الأصل: «هنا».

لا يكون له ذلك، فيمكن نزعه بغير آلة، إلا إن خالطه بَلْغَمٌ، فيلتحق بالمخاط، هذا الذي يظهر من مُراد البخاري.

ثم أورد البخاري في الباب أثر ابن عباس.

ومطابقته للترجمة: الإشارةُ إلى أن العِلَّةَ العظمى في النهي احترامُ القبلة، لا مجرد التأذي بالبزاق ونحوه، فإنه، وإن كان عِلَّةً أيضاً، لكنَّ احترامَ القبلة فيه أكد، فلهذا لم يفرِّق فيه بين رطب ويابس؛ بخلاف ما عِلَّةُ النهي فيه مجردُ الاستقذار، فلا يضر وطءُ اليابس منه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثم أورد في الباب حديثي أبي هريرة، وأبي سعيد، وموضع الترجمة فيهما: «فتناول حصاةً، فحكَّها».

* * *

٣٥ - باب:

لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ

أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول والثاني: حديثا أبي هريرة، وأبي سعيد، والغرض منه: قوله: «فلا يَتَنَحَّمُ قَبْلَ وَجْهِهِ، ولا عن يمينه».

والثالث: حديث أنسٍ، والمقصود منه: قوله: «لَا يَتَفَلَّنُ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، ولا عن يمينه».

* * *

٣٦ - باب :

لِيَنْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنس .

وثانيهما : حديث أبي سعيد ، وفي كل واحد منهما : «ولكن عن يساره ،

أو تحت قدمه اليسرى» .

* * *

٣٧ - باب :

كَفَّارَةُ الْبُرْأَقِ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث أنس ، ومطابقته للترجمة في قوله :

«وكفارتها دفنُها» .

* * *

٣٨ - باب :

دَفْنُ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ

قيل : إنما ترجم البخاري الذي قبله بالكفارة ، وهذا بالدفن ؛ إشعاراً

بالتفرقة بين المتعمّد بلا حاجة ، وهو الذي أثبت عليه الخطيئة ، وبين من غلبته

النخامة ، وهو الذي أُذن له في الدفن ، أو ما يقوم مقامه .

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة في

قوله : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة» ، وهذا يُشعر بأن البخاري فهم من قوله :

«إلى الصلاة»: أن ذلك يختص بالمسجد، لكنَّ اللفظَ أعمُّ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣٩ - باب:

إِذَا بَدَرَهُ الْبُرَاقُ، فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ

أورد البخاري في الباب حديث أنس .

استشكل التقييد في الترجمة بالمبادرة، مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه البخاري، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور، أخرجه مسلم، ولكنه ليس على شرط البخاري، فأشار إليه بأن حَمَلَ الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فَصَّل فيه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤٠ - باب:

عِظَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ، وَذِكْرُ الْقِبْلَةِ

أورد البخاري ذكرَ القِبلة ؛ للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله .

ثم أورد في الباب حديثين :

أحدهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه ذكرَ

القِبلة، وهو قوله ﷺ، «هل ترون قبلي هاهنا؟»، وفيه ذكرُ العِظَةِ .

ثانيهما: حديث أنس، وهو متعلِّق بعِظَةِ الإمام .

* * *

٤١ - باب :

هَلْ يُقَالُ : مَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ؟

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر في المسابقة، وفيه قوله : «إلى مسجد بني زُرَيْق»، وإنما أورد البخاري الترجمة بلفظ الاستفهام ؛ لينبّه على أن فيه احتمالاً؛ إذ يُحتمل أن يكون قد علم النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه، ويُحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده، والأول أظهر، والجمهور على الجواز، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي.

* * *

٤٢ - باب :

الْقِسْمَةُ، وَتَعْلِيقُ الْقِنُو فِي الْمَسْجِدِ

هذه الترجمة لها شقان :

أحدهما : قسمة الأموال في المسجد .

وثانيهما : تعليق القِنُو، ولم يذكر البخاري في الباب حديثاً يتعلّق بتعليق القِنُو، فقل : أغفله، وقل : أنسيه، والصواب : أنه أخذه من جواز وضع المال في المسجد؛ بجامع أن كلاهما وُضع لأخذ المحتاجين منه، وأشار إلى حديث فيه : «أن النبي ﷺ أمر من كل حائط بقِنُو يُعلّق في المسجد للمساكين، وكان معاذ بن جبل على حفظها، أو على قسمتها».

ثم أورد البخاري في الباب حديث أنس في قصة مال البحرين، وموضع الحاجة منه هنا : جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في

المسجد، وذلك ظاهرٌ من قوله: «انثروه في المسجد»، ومن قوله: «فجلس إليه، فما كان يرى أحداً إلا أعطاه»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤٣ - باب:

مَنْ دَعَا لَطْعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ

أورد البخاري في الباب حديث أنسٍ في الدعوة، وهو مناسب لشقّي الترجمة؛ من جهة أن النبي ﷺ دُعِيَ لطعام في المسجد، وأجاب فيه.

* * *

٤٤ - باب:

الْقَضَاءُ وَاللَّعْنُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري الخاصَّ بعد العام؛ لورود الحديث في اللعان. ثم أورد في الباب حديث سهل بن سعد في قصة اللعان مختصراً، وهو ظاهر في اللعان، ويُلحق به سائرُ القضاء قياساً.

* * *

٤٥ - باب:

إِذَا دَخَلَ بَيْتًا، يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ، أَوْ حَيْثُ أَمَرَ، وَلَا يَتَجَسَّسُ

قيل: مرادُ البخاري في الترجمة: الاستفهام.

ثم أورد البخاري في الباب حديث محمود بن الربيع في قصة عِثبان.

قال المهلب: دلَّ حديث الباب على إلغاء حُكم الشَّقِّ الأول؛ لاستئذانه ﷺ صاحب المنزل أين يصلي.

وقال ابن المنير: إنما أراد البخاري: أنَّ المسألة موضعُ نظر، فهل يصلي من دُعي حيث شاء؟ لأن الإذن في الدخول عامٌّ في أجزاء المكان، فأينما جلس أو صَلَّى تناوله الإذن، أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك.

الظاهر: الأول، وإنما استأذن؛ لأنه دُعي للصلاة للتبرُّك، فسأله ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك، وأما من صَلَّى لنفسه، فهو على عموم الإذن.

قال الحافظ ابن حجر: إلاَّ أن يخص صاحبُ المنزل ذلك العموم، فيختص^(١).

* * *

٤٦ - باب:

المَسَاجِدُ فِي الْبُيُوتِ

هذه الترجمة معقودةٌ لجواز اتخاذ المساجد في البيوت والدُّور، أورد البخاري في الباب أثر البراء، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة، ثم أورد حديث عِثْبَانَ في قصة صلاة النبي ﷺ في بيته.

ومطابقته للترجمة في قوله ﷺ: «فتصلي في بيتي، فأتخذه مُصَلًّى».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥١٨).

٤٧ - باب :

التَّيْمُنُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

أورد البخاري في الباب أثر ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة .
ثم أورد حديثَ عائشة، والغرض منه : قولها : «كان النبي ﷺ يحبُّ التَّيْمُنَ ما استطاع» ؛ فإن عمومَ هذا الحديث يدل على البداءة باليمين في الدخول في المسجد .

* * *

٤٨ - باب :

هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَّخَذُ مَكَانُهَا مَسَاجِدَ؟

هذه الترجمة معقودة لجواز نبش قبور المشركين، واتخاذ مكانها مساجد .

ثم أورد البخاري في الباب حديث : «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ»، وهذا تعليلٌ جواز نبش قبور المشركين وإزالتها ؛ لأن مقتضى الحديث : المنعُ من اتخاذ القبور مسجداً، فينبغي أن تُنبش القبور، ويُخرج منها ما فيها، حتى لا يلزم اتخاذ القبور مسجداً، ولعل هذا التقرير أولى من تقرير الشراح هاهنا، قاله السندي - رحمه الله تعالى - (١) .

ثم أورد البخاري حديثين :

أحدهما : حديث عائشة في قصة أم حبيبة، وأم سلمة، وموضع الترجمة

(١) انظر : «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ٨٦) .

منه : قوله : «بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً . . . إلخ» ؛ فَإِنَّ فِيهِ ذَمٌّ هَذَا الْفِعْلُ ، فَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي نَبْشُ قَبْرِ الْمُشْرِكِ إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَّخِذَ مَحَلَّهُ مَسْجِداً ؛ حَتَّى لَا يُلْزَمَ بِنَاءُ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ :
قَوْلُهُ : «فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ ، فَنُبِّشَتْ» .

* * *

٤٩ - بَابُ :

الصَّلَاةُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

أُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ» .

* * *

٥٠ - بَابُ :

الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ، لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِهِ ، لَكِنْ لَهَا طَرُقٌ قَوِيَّةٌ ، وَفِي مَعْظَمِهَا التَّعْبِيرُ بِمَعَاظِنِ الْإِبِلِ ، فَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْمَوَاضِعِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْمَلُ ، وَالْمَعَاظِنُ أَخْصَصُ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، فَقِيلَ : إِنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِالْمَعَاظِنِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ^(١) .

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ٥٢٧) .

قيل : وهذا مُرادُ البخاري ، والله أعلم .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابن عمر ، وقد نازع الإسماعيليُّ البخاريَّ في استدلاله بهذا الحديث المذكور ؛ بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعلهُ سُترةً ؛ عدمُ كراهية الصلاة في مبركه .

قال الحافظ : وأجيب : بأن مراده : الإشارةُ إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك ، وهي كونها من الشياطين ، فكأنه يقول : لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة ، لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي^(١) .

* * *

٥١ - باب :

مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَنُورٌ أَوْ نَارٌ ،

أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ ، فَأَرَادَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ^(٢)

في الترجمة إشارة إلى ما ورد عن ابن سيرين من كراهته الصلاة إلى التنور ، وحديثا الباب يدلان على حُكم النار صريحاً ، وألحق البخاريُّ بالنار سائرَ ما يُعبد من دون الله ؛ بجامع أن كلاً منها مما يعبد من دون الله ، والله أعلم .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنسٍ ، والغرضُ منه : قوله : «عَرِضْتُ عَلَيَّ النَّارُ وَأَنَا

أصلي» .

(١) انظر : «فتح الباري» (١ / ٥٢٧) .

(٢) في الأصل : «فأراد به وجه الله تعالى» .

وثانيهما : حديث ابن عباس ، والمقصود منه : قوله : «أُرِيتُ النَّارَ» .
وقد نازعه الإسماعيلي في الترجمة ، فقال : ليس ما أرى الله نبيّه من
النار بمنزلة نارٍ معبودةٍ لقوم يتوجّه المصلي إليها .
وقال ابن التين : لا حُجّة فيه على الترجمة ؛ لأنه لم يفعل ذلك مختاراً .
وتُعقّب ؛ بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواءٌ منه ؛ لأنه ﷺ لا يُقرُّ على
باطل ، وتفرقة الإسماعيلي بين القصد وعدمه ، وإن كانت ظاهرة ، لكنّ الجامع
بين الترجمة والحديث : وجودُ نارٍ بين المصلي وقبلة في الجملة .
قال الحافظ ابن حجر : وأحسنُ من هذا عندي : أن يقال : لم يفصح
البخاري في الترجمة بكراهيةٍ ولا غيرها ، فيَحتمل أن يكون مراده : التفرقة
بين مَنْ بقيَ ذلك بينه وبين قبلة وهو قادر على إزالته ، أو انحرافه عنه ، وبين
مَنْ لا يقدر على ذلك ، فلا يُكره في حَقّ الثاني ، وهو المطابق لحديثي الباب ،
ويُكره في حَقّ الأول^(١) ، والله أعلم .

* * *

٥٢ - باب :

كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

كأن البخاري أشار إلى حديث : «الأرضُ كلها مسجدٌ إلا المقبرة
والحمّام» .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر ، والغرضُ منه : قوله :

(١) انظر : «فتح الباري» (١/٥٢٨) .

«ولا تتخذوها قبوراً»، فإن البخاري استنبط منه أن القبور ليست بمحلٍّ للعبادة، فتكون الصلاة فيها مكروهة.

* * *

٥٣ - باب :

الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْخُسْفِ وَالْعَذَابِ

والظاهر: أن البخاري يميلُ إلى كراهة الصلاة في مواضع العذاب؛ لإيراده أثرَ عليٍّ، ثم ساق في الباب حديثَ عبدالله بن عمرو في قصة النهي عن الدخول على الحِجْر من ديار ثمود.

قال ابن بطال: هذا يدل على إباحة الصلاة هناك؛ لأن الصلاة موضعُ بكاءٍ وتضرع^(١).

كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لأثرِ عليٍّ.

قال الحافظ: والحديث مطابقٌ له من جهة أن كلاً منهما فيه تركُ النزول؛ كما وقع في بعض الروايات: أنه ﷺ قَنَّعَ رَأْسَهُ، وأسرعَ السيرَ حتى أجاز الوادي، فدلَّ على أنه لم ينزل، ولم يصلَّ هناك^(٢).

قال السُّنْدِي: مطابقة الحديث من جهة أنه يُفهم منه: أنه ليس للرجل الدخولُ في ذلك المكان إلا على صِفة البكاء، فليس له الصلاة فيه أيضاً إلا على هذه الصفة، والصلاة على هذه الصفة عادةٌ متعسرةُ البكاء، بل ربّما يُخل

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٢ / ٨٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٣٠).

البكاء في القراءة وغيرها إذا كثر، وأيضاً البكاء للتفكير في حال المعدّين يمنع عن التفكير في أمور الصلاة، فينبغي أن تُكره الصلاة في مثل هذا المكان، والله أعلم^(١).

* * *

٥٤ - باب:

الصَّلَاةُ فِي الْبَيْعَةِ

هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في البيعة والكنائس إذا لم تكن فيها تصاوير.

أورد البخاري في الباب أثرَيَّ عمرَ، وابنِ عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم أورد حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة من قوله: «بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا»؛ فَإِنْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى نَهْيِ الْمُسْلِمِ عَنْ أَنْ يَصْلِيَ فِي الْكَنِيسَةِ، فَيَتَّخِذَهَا بِصَلَاتِهِ مَسْجِدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٥٥ - باب:

بغير ترجمة، فهو كالفصل من الباب الذي قبله، وله تعلق به، والجامع بينهما: الزجرُ عن اتخاذ القبور مساجد، وكأن البخاري أراد أن يبين أن فعلَ ذلك مذمومٌ، سواء كان مع تصوير، أم لا.

(١) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (١ / ٨٧).

ثم أورد في الباب حديثي ابن عباس، وأبي هريرة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

* * *

٥٦ - باب:

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»

قال الحافظ ابن حجر: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْبُخَارِيُّ: أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي الْأَبْوَابِ الْمَتَقَدِّمَةِ لَيْسَتْ لِلتَّحْرِيمِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهَا لِلتَّحْرِيمِ، وَعُمُومُ حَدِيثِ جَابِرٍ مُخْصِصٌ فِيهَا، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَوْلَى^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث جابر، وهو ظاهر.

* * *

٥٧ - باب:

نَوْمُ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث عائشة في قصة الوليدة التي اتهمها أهلها بالسرقة، وليس فيه ذِكرُ النوم في المسجد؛ إلا أن مطابقته للترجمة من قوله: «فكانت لها خباء في المسجد»، فإن العادة في مثل ذلك يقتضي النوم في المسجد.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٣٣).

٥٨ - باب :

نَوْمُ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

وهو قول الجمهور، وكَرِهه ابن عباس لمن لا يريد الصلاة، وكَرِهه ابن مسعود مطلقاً، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن، فيُكْرِه، وبين من لا مسكن له، فيباح.

ذكر البخاري في الباب أثر أنسٍ، وعبد الرحمن بن أبي بكر، واستدل بهما على الترجمة، واستدلَّ به بذلك في غاية اللطافة، وذلك أن مَنْ عَلِمَ حال أصحاب الصُّفَّة، عَلِمَ أنه لا يمكن على هذه الحالة أن يكون لهم بيوت، فلا بد من نومهم في المسجد.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: إنه كان ينام في مسجد النبي ﷺ.

الثاني: حديث سهل بن سعد في قصة علي، والغرض منه: قوله: «يا رسول الله! هو راقد في المسجد».

الثالث: حديث أبي هريرة في ذكر أصحاب الصُّفَّة، وقد تقدم ذكر مطابقته للترجمة.

* * *

٥٩ - باب :

الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

أورد البخاري في الباب حديث كعب، وهو ظاهر فيما ترجم له.

ثم ساق حديث جابر، وهو حديث قصة جَمَلِهِ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه ثمن الجمل كان عند قدومه من السفر.

* * *

٦٠ - باب:

إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة، والغرض منه: قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليركع ركعتين قبل أن يجلس».

* * *

٦١ - باب:

الْحَدَّثُ فِي الْمَسْجِدِ

قال المازري: أشار البخاري إلى الردّ على من منع المُحَدِّث أن يدخل المسجد، أو يجلس فيه، وجعله كالجنب^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: قوله: «مالم يُحدِّث فيه».

* * *

٦٢ - باب:

بُيُوتُ الْمَسْجِدِ

أي: النبوي، وحاصل ما ذكره البخاري: أن المسجد النبوي كان في

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٣٨).

ابتداء الأمر مُسَقِّفًا بالجريد، ثم وَسَّعَ فيه عمر رضي الله عنه، مع تحذيره التزيين المفضي إلى الافتتان، ثم حَسَّنَه عثمانُ بما لا يقتضي الزخرفة، وذكر أثر ابن عباس استطراداً.

* * *

٦٣ - باب:

التَّعَاوُنُ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ (٧) إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿[التوبة: ١٧ - ١٨].

ووجه الاستدلال من الآية الكريمة للترجمة؛ من جهة قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]؛ فإنه يُفهِمُ التعاون في بناء المسجد، فكان البخاري حملَ العِمارة على العِمارة الظاهرة، وهي بنيانها. ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي سعيد في بناء المسجد، ومطابقته للترجمة في قوله: «كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمَّارُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ».

* * *

٦٤ - باب:

الِاسْتِعَانَةُ بِالنَّجَّارِ وَالصَّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديثي سهل، وجابر، وهما يتعلقان بالنجار

والمِنبر فقط، ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغير النجار من الصنّاع، وفي غير المنبر؛ لعدم الفارق، وكأنه أشار البخاري إلى حديث طلق بن علي اليمامي الحنفي: «دَعُوا الحنفيَّ والطَّينَ؛ فإنه أَضْبَطُكُمْ للطَّينِ».

* * *

٦٥ - باب:

مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

أورد البخاري في الباب حديث عثمان، ومطابقته للترجمة ظاهرة.
من هنا شرع في بيان بعض آداب الداخل في المسجد.

* * *

٦٦ - باب:

يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث جابر في المارّ في المسجد ومعه سهام، والغرض منه: قوله ﷺ: «أَمْسِكْ بِنَصَالِهَا».

* * *

٦٧ - باب:

الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي موسى، واستنبط منه الجواز من جهة الأولوية.

* * *

٦٨ - باب:

الشُّعْرُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديثَ حسانَ بن ثابت في استشهاده أبا هريرة، والغرضُ منه: قوله: «يا حسانُ! أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قال ابن بطّال: ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعراً في المسجد بحضرة النبي ﷺ^(١).

ولكنَّ رواية البخاري في (بدء الخلق) تدلُّ على [أنَّ] قوله ﷺ لحسان: «أَجِبْ عني» كان في المسجد، وأنه أنشد فيه.

وقيل: يُحتمل أن البخاري أراد: أن الشعرَ المشتمل على الحقِّ حقٌّ؛ بدليل دعاء النبي ﷺ لحسان على شعره، وإذا كان حقاً، جاز في المسجد. قال الحافظ ابن حجر: الأولُ أليقُ بتصرُّف البخاري^(٢).

* * *

٦٩ - باب:

أَصْحَابُ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ

أشار البخاري إلى تخصيص الحديث السابق في النهي عن المرور بالمسجد بالنصل غير مغمود، والفرق بينهما: أن التحفظَ في هذه الصورة، وعلى صورة اللعب بالحراب سهلٌ؛ بخلاف مُجرّد المرور؛ فإنه قد يقع

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٢/ ١٠٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٤٩).

لِفِتْنَةٍ، فلا يُتَحَفَظُ منه .

أورد البخاري في الباب حديث عائشة، وهو ظاهر فيما ترجمه .

* * *

٧٠ - باب :

ذِكْرُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث عائشة في قصة بَرِيرَةَ، ومطابقته للترجمة من قوله ﷺ بعد صعوده على المنبر: «ما بال أقوام يشترطون؟» ؛ فإن فيه إشارة إلى القصة المذكورة، وقد اشتملت على بيع وشراء، وعِتَقٍ وولاءٍ، وَوَهَمَ من قال: ليس فيه أن البيع والشراء وقعا في المسجد؛ ظناً منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك، وليس كما ظن؛ للفرق بين جريان ذكر الشيء، والإخبار عن حكمه؛ فإن ذلك حق، وخيرٌ، وبين مباشرة العقد؛ فإن ذلك يُفْضِي إلى اللَغَطِ المنهي، واختُلِفَ في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة العقد لو وقع .

* * *

٧١ - باب :

التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث كعب، وهو ظاهر في التقاضي، وليس فيه ذكر الملازمة .

وأجاب بعضهم فقال: كأن البخاري أخذه من كَوْنِ ابن أبي حَدرَدٍ لَزَمَ

خصمه في وقت التقاضي، وكأنهما كانا ينتظران النبي ﷺ ليفصل بينهما، قال: فإذا جازت الملازمة في حال الخصومة، فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي من عادة تصرف البخاري: أنه أشار بالملازمة إلى ما ثبت في بعض طرق هذا الحديث بلفظ: «كان له على ابن أبي حردد الأسلمي مالٌ، فلقيةُ، فلزِمه، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما»^(١).

* * *

٧٢ - باب:

كَنْسُ الْمَسْجِدِ، وَالتَّقَاطُ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ مِنْهُ

هذا الباب معقود لتنظيف المساجد، أورد البخاري فيه حديث أبي هريرة في قصة التي كانت تَقُمُّ المسجد، واعتُرض عليه بأنه ليس فيه ما يدل على التقاط الخرق والقذى والعيدان من المسجد، وأجاب عنه بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه، والجامعُ التنظيفُ.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر من تصرف البخاري: أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه، ففي طريق العلاء: «كانت تلتقط الخرق العيدان في المسجد»، وفي حديث بريرة^(٢): «كانت مولاة تلتقط القذى من المسجد»، وتكلف من لم يطَّلِع على ذلك، فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٥٢).

(٢) في «فتح الباري»: «بريدة».

إتيان النبي ﷺ القبرَ حتى صلى عليه، قال: فيؤخذ من ذلك الترغيبُ في
تنظيف المسجد^(١).

* * *

٧٣ - باب:

تَحْرِيمُ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ

قال الحافظ ابن حجر: موقع الترجمة: أن المسجد مُنَزَّهٌ عن الفواحش
قولاً وفعلاً، لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها، ونحو ذلك^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة
أن النبي ﷺ ذكر تحريمَ الخمر في المسجد.

* * *

٧٤ - باب:

الْخَدَمُ لِلْمَسْجِدِ

اعترض العيني على البخاري بأنه كان المناسبُ إيرادَ هذا الباب عقيبَ
(باب: كنس المسجد) على ما لا يخفى^(٣).

قلت: كم للعيني مثل هذا التعقُّب على البخاري، إلا أنه قد نسي عاداته،
كما نسي هنا، ولولا ذلك، لذكر أنه كان ينبغي للبخاري أن يذكر (باب:

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٥٣).

(٢) المرجع السابق (١ / ٥٥٤).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ٢٣٢).

تحريم تجارة الخمر في المسجد) عقيب (باب : ذكر البيع والشراء في المسجد) ؛ لأن كلاهما متعلقان بالتجارة ، والعدرُ للبخاري في ترك ذكر (باب : الخدم في المسجد) : أنه عقدٌ لما يتعلق بكنونة الخدم في المسجد ، فراعى كنونة الناس في المسجد ، فذكر أولاً باب كنونة الخدم في المسجد ، ثم عقد باب كنونة الأسارى والغرماء فيه .

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من جهة صحة تبرع تلك المرأة بإقامة نفسها لخدمة المسجد ، وتقرير النبي ﷺ لها على ذلك .

* * *

٧٥ - باب :

الْأَسِيرُ أَوْ الْغَرِيمُ يُرَبِّطُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة في قصة العفريت ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ من جهة أن فيه بيان أنه ﷺ أراد ربط الأسير في المسجد ، وأما الشق الثاني من الترجمة ، وهو ربط الغريم ، فبالقياس على الأسير ؛ لأن الغريم كالأسير في يد الدائن .

* * *

٧٦ - باب :

الْإِغْتِسَالُ إِذَا أَسْلَمَ ، وَرَبُّطُ الْأَسِيرِ أَيْضاً فِي الْمَسْجِدِ

اختلفت نسخ الصحيح ، فوقع في أكثرها كما كتبنا ، ووقع في بعضها :

(باب : الاغتسال إذا أسلم)، ووقع في بعضها: باب، بلا ترجمة، وسقط ما بعده، ووقع في بعضها: (باب : ذكر الشراء والبيع في المسجد).

أما النسخة الأولى، فمطابقة ما في الباب من الأثر والحديث للترجمة ظاهرة، وكذا مطابقته للترجمة ظاهرة على النسخة الثانية، إلا أنه يَخْدش على هاتين النسختين: أن الاغتسال إذا أسلم، لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بُعد، وهو أن الكافر جُنِبَ غالباً، والجَنِبُ ممنوع من المسجد إلا لضرورة، فلما أسلم، لم يبق ضرورةٌ لِلْبُشَى في المسجد جُنِباً، فاغتسل؛ لتسوغ له الإقامة في المسجد.

ويَخْدش أيضاً على الزيادة في النسخة الأولى: أن البخاري لم تجر له عادة بإعادة الترجمة عقيب الأخرى.

ويَخْدش على النسخة الثانية: أن الأثر الوارد عن شريح يكون غير مطابق للترجمة.

وأما النسخة الثالثة، فتكلّف لها ابن المنير، فقال: مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من تخيّل منع ذلك، أخذه من عموم قوله: «إنما بُنيت المساجد لذكر الله»، فأراد البخاري أن هذا العموم مخصوصٌ بأشياء غير ذلك؛ منها: ربطُ الأسير في المسجد، فإذا جاز ذلك للمصلحة، فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد^(١).

وتعقبه بعضهم، فقال: كان هذا قول مَنْ لم يمارس كتاب الصحيح المنتقى في المدارس.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٨٨).

وأما النسخة الرابعة، فيُحتمل أن يكون من الباب الذي قبله، ويُحتمل أن يكون البخاري بَيَضَ له، فسَدَّ بعضهم البياضَ بما ظهر له، ويدلُّ عليه: أن الإسماعيلي ترجمَ عليه: (باب: دخول المشرك المسجد).

ثم أورد البخاري في الباب أثر شُريح، ومطابقته للباب السابق أظهر، وأما مطابقته لهذا الباب، فمن جهة أنه إذا جاز ربطُ الغريم في المسجد، جاز ربطُ الأسير فيه؛ لأن حُكم الغريم والأسير واحد.

ثم أورد المصنّف حديثَ أبي هريرة في قصة ثُمَامَة، ومطابقته للترجمة السابقة ظاهرة، وأما مطابقته للترجمة، فمن جهة أن فيه اغتسالَ الرَّجُل إذا أسلم، وفيه ربطُ الأسير.

* * *

٧٧- باب:

الْخِيْمَةُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ

أورد فيه حديث عائشة في قصة سعد، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وأما الشقُّ الأول، فمأخوذ من قولها: «أُصِيبَ سعدٌ، فضرَبَ النبي ﷺ خِيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُوْدَهُ»، وأما الشقُّ الثاني، فمأخوذ من قوله: «وَفِي الْمَسْجِدِ خِيْمَةٌ مِنْ بَنِي غَفَارٍ»؛ فإن الظاهر: أنهم كانوا غيرَ مرضى.

* * *

٧٨- باب:

إِدْخَالُ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ

المراد بالعلّة: الحاجة، وهي أعمُّ من أن تكون للضعف أو غيره.

وقيل : المراد بها : الضعفُ ، وعلى هذا فاعترض على المصنّف بأن ذلك ظاهر في حديث أمّ سلمة دون حديث ابن عباس .
وأجيب عنه بأن البخاري أشار بإيراده إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه :
«أن النبي ﷺ قَدِمَ مكة وهو يشتكي ، فطاف على راحلته» .

* * *

٧٩ - باب

كذا هو في الأصل بلا ترجمة ، وكأنه بيّض له ، فاستمرّ كذلك .
وأما قول ابن رشيد : إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري ، كان ما فضل من الباب ، فهو حسنٌ ؛ حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبةٌ ؛ بخلاف مثل هذا الموضع .

وأما وجهُ تعلُّقه بـ (أبواب : المساجد) ، فمن جهة أن الرجلين تأخرا على النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة ؛ لانتظار صلاة العشاء معه ، فعلى هذا كان يليق أن يُترجمَ له : (فضلُ المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة) ، ويُلَمَح بحديث : «بُشِّرَ المشائين في الظُّلُم إلى المساجد بالنور التام» ؛ لخبرٍ شاهدهُ في حديث الباب ؛ لإكرام هذين الصحابيَّين بهذا النور الظاهر ، وأدْخِر لهما يومَ القيامة ما هو أعظم وأتمُّ من ذلك .

* * *

٨٠ - باب :

الْخَوْخَةُ وَالْمَمَرُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديثي أبي سعيد الخدري ، وابنِ عباس ،

ومطابقتها للترجمة ظاهرة؛ لقوله في الأول: «لا يبقين في المسجد باب إلا سُدَّ، إلا بابَ أبي بكر»، وفي الثاني: «سُدُّوا عني كلَّ خوخة في هذا المسجد، غيرَ خوخةِ أبي بكر».

* * *

٨١- باب:

الْأَبْوَابُ وَالْغَلَقُ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ

أورد المصنّف فيه أثر ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، والغرض منه: قوله: «لو رأيتَ مساجدَ ابنِ عباس وأبوابها».

ثم أورد حديث ابنِ عمر، والغرضُ منه: «ثم أُغلق الباب».

* * *

٨٢- باب:

دُخُولُ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ

هذه الترجمة تردُّ على الإسماعيلي حيثُ ترجمَ بها؛ فيما نصَّ، بدلَ ترجمة الاغتسال إذا أسلم، وقد يقال: إن في هذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة (الأسير يربط في المسجد) تكراراً لا رابطَ فيه، يستلزم إدخاله، لكن يجاب عن ذلك؛ بأن هذا أعمُّ من ذلك؛ لأنَّ المشركَ أعمُّ من أن يكون أسيراً أو غيرَ أسير، وفيه نظر؛ لأنَّ الأسير أيضاً أعمُّ من أن يكون مشركاً أو غيره، ولم يجزم البخاري بالحكم؛ للاختلاف في ذلك.

ثم أورد في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة ربطهم ثُمَامَةَ في المسجد وهو مشرِك.

* * *

٨٣ - باب :

رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ

أشار البخاري بالترجمة إلى الخلاف في ذلك، وساق في الباب حديثَ عمرَ الدالَّ على المنع، وحديثَ كعب الدالَّ على عَدَمِهِ؛ إشارةً منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه، وعَدَمُهُ فيما تُلجى الضرورةُ إليه، ووردت الأحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد، لكنها ضعيفة، فكأن المصنّف أشار إليها.

* * *

٨٤ - باب :

الْحِلْقُ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث ابن عمر في قصة السائل عن صلاة الليل، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن كونه ﷺ على المنبر يدلُّ على كَوْنِ جماعةٍ جالسين في المسجد، وأما كَوْنُهُم في المسجد، فذلك ظاهر من التعليق؛ لقوله: «أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد».

وأما الجزء الأول، وهو التحلُّق، فقال: المهلب: شبَّ البخاريُّ جلوسَ الرجال في المسجد حول النبي ﷺ وهو يخطب بالتحلُّق حول العالم؛ لأن الظاهر: أنه ﷺ لا يكون في المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمعٌ جلوسٌ محدقين كالمتحلقين.

ثانيهما: حديث أبي واقد في قصة النفر الثلاثة، ومطابقته للترجمة ظاهرة

من قوله : « فرأى فُرْجَةً ، فجلس » ، ووقع في (كتاب العلم) من «الصحيح» بلفظ : « فرأى فُرْجَةً في الحلقة » .

وقيل : حديثُ ابنِ عمر يتعلَّقُ بأحدِ ركنَي الترجمة ، وهو الجلوس ، وحديثُ أبيِ واقد يتعلَّقُ بالركنِ الآخر ، وهو التحلُّق .

* * *

٨٥ - باب :

الإِسْتِلْقَاءُ فِي الْمَسْجِدِ

أورد البخاري في الباب حديثَ عَبَّاد ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٨٦ - باب :

الْمَسْجِدُ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الردِّ على مَنْ منعَ مِنْ ذلك ، وأورد فيه حديث عائشة ، والغرضُ منه : قولها : « ثم بدا لأبي بكرٍ ، فابتنى مسجداً بفناء داره » ، وأقرَّه النبي ﷺ على ذلك ، فدلَّ على الجواز .

* * *

٨٧ - باب :

الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ

قال الحافظ ابن حَجَر : موقعُ الإشارةِ إلى أن الحديثَ الوارد في أن

الأسواق شَرُّ البِقَاع، وأن المساجدَ خيرُ البِقَاع، لا يصح، ولو صحَّ، لم يمنع وضع المسجد في السوق؛ لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خير^(١).

وقال الكرمانى: المراد بالمساجد في الترجمة: مواضع إيقاع الصلاة، لا الأبنية الموضوعة لذلك، فكأنه قال: باب الصلاة في مواضع الأسواق^(٢). ولا يخفى تكلفه.

وقال ابن بطال: خاف البخاري أن يرى أحدٌ حديث: الأسواق شَرُّ البِقَاع، فيتوهم أنه لا تجوز الصلاة في الأسواق استدلالاً به، فجاء بحديث أبي هريرة للجواز^(٣).

وتعقبهم العيني، وقال: الأوجه أن يقال: إن السوق لما كان موضع اللغط، واشتغال الناس بالبيع والشراء، والأيمان الكثيرة فيه بالحق والباطل، وربما يُتوهم عدم جواز الصلاة فيه من هذه الجهات، عَقَدَ هذا الباب^(٤).

ثم أورد في الباب أثر ابن عون، واعترض عليه؛ بأنه ليس في الترجمة ما يطابق هذا الأثر.

وقال ابن منير: وجه مطابقة الترجمة له: أن المصنّف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق؛ لئلا يتخيل مُتَخَيِّل من كونه مَحْجُوراً مَنَع الصلاة فيه؛ لأن صلاة ابنِ عونٍ كانت في دارٍ تُغْلَق عليهم، فلم يمنع

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٦٤).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٤ / ١٤٠).

(٣) انظر: «شرح ابن بطال» (٢ / ١٢٤).

(٤) انظر: «عمدة القاري» (٤ / ٢٥٧).

التحجيرُ اتخاذَ المسجد^(١).

ثم ذكر المصنّف في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه إشارةً إلى جواز الصلاة في السوق.

* * *

٨٨ - باب:

تَشْبِيكُ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

أورد البخاري في الباب حديثَ أبي موسى، وهو دالٌّ على جواز التشبيك مُطلقاً، وحديثَ أبي هريرة، وهو دالٌّ على جوازه في المسجد، وإذا جاز في المسجد، فهو في غيره أجوز.

تنبيه: وقع في هذا الباب حديثٌ آخرٌ عن ابن عمر في التشبيك، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٩ - باب:

الْمَسَاجِدُ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ،
وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ

أورد البخاري في الباب حديثَ ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة في الفعلين.

□ □ □

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٨٩).

أبواب ستة المصافي

۹۰-۲:

سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ

(۱) انظر: «عمدة القاری» (۴ / ۲۷۶).

وأما وجه الاستدلال بالحديث الأول؛ من جهة أن لفظة «غير جدار»،
مُشْعِرَةٌ بأن ثمة سترة؛ لأن (غير) يقع دائماً صفةً لشيء، فيكون معنى الحديث:
يُصَلِّي إلى سترةٍ غير جدار.

ثم اعترض بعضهم على البخاري في هذا الاستدلال، وقالوا: معنى
الحديث: إلى غير سترة، وأيدوه برواية البزار بلفظ: «والنبي ﷺ يصلي
المكتوبة ليس شيءٌ يستره».

* * *

٩١ - باب:

قَدَرُ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟

غرض البخاري من إثبات ذلك: أن لا يتجاوز المصلِّي على هذا القدر؛
لئلا يُفْضِي إلى تضيق الطريق على الناس، والمراد من المصلِّي في الحديث
والترجمة: موضعُ السجود، ولهذا السرُّ أورد البخاري الحديث الثاني،
ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ كان يقوم بجانب المنبر، فتكون مسافةُ
ما بين موضع سجوده وبين الجدار نظيراً ما بين المنبر والجدار، وهنا كلام
طويل، فلترأجع شروح الصحيح.

* * *

٩٢ - باب:

الصَّلَاةُ إِلَى الْحَرَبَةِ

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

* * *

٩٣ - باب :

الصَّلَاةُ إِلَى الْعَنْزَةِ

والفرقُ بين الحربة والعَنْزَةِ: أن الحربةَ كبيرة، والعَنْزَةُ قصيرة، فلا تكرر.
ثم مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

* * *

عقد البخاري هذا الباب للردِّ على من قال: لا ينبغي السترةُ عند الكعبة،
فأراد البخاري التنبيهَ على ضعف الحديث الوارد: «أن النبي ﷺ صَلَّى فِي
المسجد الحرام ليس بينه وبينهم سُترة»، فكأن البخاري قال: لا فرق بين مكة
وغيرها في مشروعية السترة.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن المراد من البطحاء: بطحاء
مكة.

٩٥ - باب :

الصَّلَاةُ إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ

مطابقة أثرَي عمرَ للترجمة ظاهرة، وكذا مطابقة الحديثين للترجمة
ظاهرة، فكأن البخاري أراد بإيراد أثرِ عمر: أن المراد بقول سلمة: «يتحرى
الصلاة عندها»؛ أي: إليها، وكذا قول أنسٍ: «يتدرون السواري»؛ أي:
يصلون إليها.

* * *

٩٦ - باب :

الصَّلَاةُ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ

أشار البخاري في هذه الترجمة والتي قبلها إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية، مع هذه الأولوية، فلا كراهة في الوقوف بينهما للمنفرد، وإنما قيّد البخاري الترجمة بغير جماعة؛ لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري، فحمله البخاري على الجماعة، ثم احتجّ البخاري للترجمة بحديث ابن عمر صحيح لا ريب فيه.

* * *

٩٧ - باب :

هذا الباب بلا ترجمة، وهو كالفصل من الباب الذي قبله، وكأن البخاري فصله عنه؛ لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السواري، لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة.

* * *

٩٨ - باب :

الصَّلَاةُ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ

أشار البخاري بذكر البعير والشجر إلى حديث: «كان النبي ﷺ يصلي إلى بعير»، وإلى حديث: (صلاة النبي ﷺ إلى شجرة)، ولم يوردهما في الباب؛ لعدم كونهما على شرطه، أو أشار البخاري إلى إلحاق البعير بالراحلة، وإلحاق الشجر بالرحل بالقياس.

ثم أورد في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للصلاة إلى الراحلة والرحل واضحة .

* * *

٩٩ - باب :

الصَّلَاةُ إِلَى السَّرِيرِ

واعترض على البخاري بأن الحديث غير مطابق للترجمة ؛ لأنه دالٌّ على الصلاة على السرير، لا إلى السرير، فقليل : (إلى) بمعنى (على)، وقد وقعت الترجمة بلفظة (على) في بعض الروايات، والأولى : أن البخاري أشار إلى حديث آخر لعائشة - رضي الله عنها - لفظه : «كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة»، فكأن المراد أن قولها يتوسط السرير، يشمل ما إذا كان فوقه، أو أسفل منه، وقد بان من الحديث الآخر أن المراد: الثاني .

* * *

١٠٠ - باب :

يُرَدُّ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . . . إلخ

أشار البخاري بإيراد أثر ابن عمر إلى أن المصلي يردُّ المارَّ في جميع حالات الصلاة، وبجميع الأمكنة ؛ لأنه إذا ردَّ في حالة القعود، ففي حالة القيام بطريق الأولى ؛ لأنه حيثنذ لا يحتاج إلى كثير العمل ، ولأنه إذا ردَّ في عين مشاهدة القبلة، ففي حالة عدم مشاهدته يردُّ بطريق الأولى ، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

* * *

١٠١ - باب:

إِثْمُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، خصوصاً في زيادة الكُشْمِيهني؛ فإن عنده زيادة لفظ: «من الإثم».

* * *

١٠٢ - باب:

اسْتِقْبَالُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ وَهُوَ يُصَلِّي

مذهب البخاري من هذا الباب التفصيل؛ كما صرح في الترجمة، واختلف الشراح في بيان وجه المطابقة بين الحديث والترجمة.

ف قيل: يدل الحديث على المقصود بالأولى، لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبله، فلعلها كانت منحرفة، أو مستدبرة.

وقيل: قصد البخاري - رحمه الله - : أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته - على أي حالة كانت - أشد من شغله بالرجل، ومع ذلك فلم تضرّ صلاته ﷺ؛ لأنه غير مشتغل بها، فكذلك لا تضرّ صلاة من لم يشغل بها، والرجل من باب الأولى.

واقنع الكرمانى بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية، فكأن البخاري يقول: إن استقبال المرأة الرجل لا يضر إذا لم يشغل المصلي بها.

* * *

١٠٣ - باب:

الصَّلَاةُ خَلْفَ النَّائِمِ

أشار البخاري في هذا الباب إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم، ومطابقة الحديث للترجمة؛ من جهة أنه إذا جازت الصلاة خلف المرأة النائمة، جازت خلف الرجل النائم بالطريق الأولي.

* * *

١٠٤ - باب:

التَّطَوُّعُ خَلْفَ الْمَرْأَةِ

ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل، وكانت صلاته الفرائض بالجماعة في المسجد، فليطلب وجه تخصيص الترجمة بالتطوع. ثم الظاهر: أن المراد من خلف المرأة: وراءها، فيكون معنى الترجمة أن تكون المرأة نفسها أمام المصلّي، لا خصوص ظهرها كما ظن الكرمانيّ^(١)، فتكلّف في طلب المطابقة بين الحديث والترجمة.

* * *

١٠٥ - باب:

مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

غرض البخاري من عقد هذا الباب: الإشارة إلى أن مرور المرأة وغيرها لا يقطع الصلاة، ولو بلا سترة؛ إذ الكلام في السترة، ومع ذلك أشار البخاري

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٤ / ١٦٦).

إلى الخلاف في هذه المسألة، ووجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به البخاري، وقد سبقه إليه الإمام الزُّهري: أن حديثَ: تقطعُ المرأةُ الصلاةَ يشمل المارةَ والقائمةَ والقاعدةَ والمضطجعةَ، فلما ثبت أنه - عليه السلام - صَلَّى خلفَ المضطجعة، دلَّ على نسخ الحكم في المضطجعة، وفي الثاني بالقياس. وقد نازع بعضهم في الاستدلال؛ لأن مجمل أحاديث القطع على المرور، وحديث الباب ليس فيه مرور المرأة، ولهذا قالوا: استدلال عائشة أيضاً لا يخلو عن ضعف، والله أعلم. فليرجع إلى الشروح.

* * *

١٠٦ - باب:

إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ

أراد البخاري أن حَمَلَ المصلِّي الجارية لا يضُرُّ الصلاة، فمرورها بين يديه لا يضُرُّ بالطريق الأولى؛ لأن حَمَلَهَا أَشَدُّ من مرورها. قال الحافظ ابن حجر: لكنَّ تقييد المصنِّف بكونها صغيرة قد يُشعر بأن الكبيرة ليست كذلك^(١).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد ورد في بعض روايات الحديث التصريحُ بالحمل على العنق، فيؤخذ منه: تخصيصُ الحمل في الترجمة بكونه على العنق.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١ / ٥٩١).

١٠٧ - باب :

إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ

هذا الباب معقودٌ لعدم كراهة الصلاة إلى فراش الحائض، وحديث الباب يدل على عدم الكراهة، كأن المصنّف حمل أن الفراش كان حذاء المصلي أمامه، لا في جانبه، لكن الحديث الثاني من الباب لا يوافق الترجمة، فافهم.

* * *

١٠٨ - باب :

هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟

في الترجمة التي قبلها: بيان صحة الصلاة، وإذا أصابت المرأة بعض ثياب المصلي، وفي هذه الترجمة: بيان صحتها، ولو أصابها بعض جسده، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠٩ - باب :

الْمَرْأَةُ تَطْرَحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى

هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها، وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي، فإنها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها، فليس بدونه، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

تم بحمد الله (أبواب: استقبال القبلة) وما يتبعها من أحكام المساجد والسترة، ويتصل به (كتاب المواقيت).



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

٩ - (٩)

كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ

[١ - باب :

مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا] (١)

من هنا شرع البخاري في بيان الشرط الباقي من شروط الصلاة، وهو دخول الوقت، وأفرده بكتاب؛ لكثرة مباحثه؛ كما فعل بـ (كتاب الطهارة).

ثم الظاهر: أن البخاري أشار بإيراد الآية والحديث في إثبات شرطية الوقت بهما، وهذه الشرطية تُعرف من الحديث من قول جبريل - عليه السلام - للنبي ﷺ: «بهذا أُمِرْتُ».

ووقع في بعض نسخ «الصحيح» هنا: (باب: المواقيت وفضلها)، فليُطلب وجه الدلالة على الفضل من الآية والحديث، فلعلّه من جهة أن لتخصيص الأوقات سرّاً يدلُّ على الفضل، ويُحتمل أن يكون الضمير في (وفضلها) راجعاً إلى الصلاة دون المواقيت، وعلى هذا تثبت فضيلتها من جهة الاهتمام بها، وتعيين أوقاتها؛ فإن ذلك يدل على فضلها.

(١) ما بين معكوفتين ليس في الأصل.

ثم أورد المصنف حديث [عروة بن الزبير]^(١)، ووجه الدلالة منه على الوقت ظاهر، وذلك لأن وقوع الصلاة خمس مرات يستلزم كون الأوقات خمسة.

* * *

٢- باب:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ

وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١]

أدخل البخاري هذه الآية في الباب؛ للإشارة إلى أن المراد من إقامة الصلاة: إقامتها في الوقت.

ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في وفد عبد القيس، ومناسبته للآية؛ من جهة أن في الآية اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة، وفي الحديث اقتران إثبات التوحيد بإقامتها.

* * *

٣- باب:

النَّبِيَّةُ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ

ووجه إدخال هذه الترجمة في المواقيت: أن المراد بالإقامة: الإقامة في الأوقات.

ثم أورد المصنف في الباب حديث [جرير بن عبد الله]^(٢)، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) بياض في الأصل.

(٢) بياض في الأصل.

٤ - باب: الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ

ووجهُ إدخال هذا الباب في المواقيت: أن الصلاة إنما تكفر الذنوبَ إذا أُدِّيت في الوقت، ثم أورد المؤلف في الباب حديث حذيفة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن المراد بالحسنات في حديث ابن مسعود: الصلاةُ.

* * *

٥ - باب: فَضْلُ الصَّلَاةِ لَوْقَتِهَا

أورد البخاري هذا الحديث بلفظ الترجمة في (كتاب التوحيد)، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦ - باب: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ

زاد الكشميهني في هذه الترجمة بعد قوله: (كفارة): (إذا صلاهُنَّ لوقتِهِنَّ في الجماعة وغيرها)، وبهذه الزيادة تظهر مناسبة إدخال هذه الترجمة والتي قبلَ باب (فضل الصلاة لوقتِها)؛ لأن هذه أخصُّ، وتلك أعمُّ. ثم أورد البخاري في الباب حديث [أبي هريرة^(١)]، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) بياض في الأصل.

٧- باب:

في تضييع الصلاة عن وقتها

ثم أورد البخاري في الباب حديث [أنس]^(١)، ومناسبته للترجمة ظاهرة، لحمل التضييع المذكور في الحديث على التأخير عن الوقت.

* * *

٨- باب:

المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ﷻ

مناسبة هذه الترجمة لما قبلها؛ من جهة أن الأحاديث السابقة دلّت على مدح مَنْ أوقع الصلاة في وقتها، وذمّ من أخرجها عن وقتها، ومناجاة الربّ ﷻ أرفع درجات العبد، فأشار البخاري بإيراد ذلك إلى الترغيب في المحافظة على الفرائض في أوقاتها لتحصيل هذه المنزلة السنيّة التي يُخشى فواتها على من قصّر في ذلك، قاله الحافظ ابن حجر^(٢)، ومطابقة ما أورده المصنّف في الباب ظاهرة للترجمة.

* * *

٩- باب:

الإبرادُ بالظُّهرِ في شدّة الحرّ

لما فرغ البخاري من بيان ما يتعلّق بالأوقات إجمالاً، شرع في بيان

(١) بياض في الأصل.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٤).

تفضيل أوقات الصلوات، وقدّم ما يتعلّق بوقت الظُّهر؛ لأنها تسمى: الأولى في الشرع، وقدّم المصنّف حُكم الإبراد قبل بيان أول وقت الظُّهر؛ للاهتمام بالإبراد، مع ما في ضِمْنه من بيان أول الوقت؛ لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال، لا قبله، ومطابقة أحاديث الباب للترجمة من جهة أن المراد بالصلاة: الظُّهر؛ لما جاء مصرّحاً في حديث أبي سعيد، فلهذا حمل البخاريّ في الترجمة المطلق على المقيّد، ولهذا السّرّ أورد حديث أبي سعيد الخدري.

* * *

١٠ - باب:

الإبرادُ بِالظُّهرِ فِي السَّفَرِ

أراد المصنّف بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختصّ بالحضر.

ثم أورد المؤلّف في الباب حديث أبي ذر، ومطابقته للترجمة ظاهرة [من] قوله: «وقال ابن عباس: «يتفياً» يتميّل؛ إشارة إلى نظير قوله: ﴿يَنْفَيَوْا ظِلَّهُ﴾ [النحل: ٤٨]، أورد لمناسبته قوله: «حتى رأينا فيء التّلول». ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١١ - باب:

وَقْتُ [الظُّهرِ] عِنْدَ الزَّوَالِ

أشار المصنّف في هذه الترجمة إلى الرّدّ على من زعم أن الصلاة لا تجبّ بأول الوقت، والذي يظهر: أن البخاري أراد بإيراد حديث جابر: أن يبيّن أن

المراد من الهاجرة: بعد الزوال؛ لأن الهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار،
فبيّن أنه ليس المراد عين لفظ النهار، بل بعد الزوال؛ بقريّة الأحاديث الأخرى.
ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أنس، والغرض منه: قوله: «خرج حين زاغت الشمس،
فصلّى الظهر»؛ فإنه يقتضي أن زوال الشمس أول وقت الظهر؛ إذ لم يُنقل أنه
صلى قبله.

ثانيها: حديث أبي برزة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «ويصلي
الظهر إذا زالت الشمس».

وثالثها: حديث أنس، ومطابقته للترجمة من جهة أن المراد من الظهائر:
وقت الهاجرة؛ أي: اشتداد الحر بعد الزوال.

* * *

١٢ - باب:

تأخير الظهر إلى العصر

قيل: غرض المؤلف فيه: الإشارة إلى توجيه الحديث المذكور في
الباب، وصرفه عن الظاهر، وتأويله إلى الجمع الصوري، وهو غير جيد.
ثم هذه الترجمة مُشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين.

وقيل: أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين، لكن لم يصرّح
به على عادته في الأمور المحتملة.

ثم أورد في الباب حديث ابن عباس، والغرض منه: «صلّى بالمدينة

سبعاً وثمانياً، الظهر والعصر»، ووقع في بعض روايات هذا الحديث زيادة قوله: «لعله أَخَّرَ الظهر، وعَجَّلَ العصر».

* * *

١٣ - باب:

وَقْتُ الْعَصْرِ

قيل: لما لم يقع للبخاري حديثٌ صريحٌ على شرطه في تعيين أول وقت العصر، وهو مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، استغنى بهذه الأحاديث الدالة على تَعَجُّيلِ العصر.

* * *

باب:

وَقْتُ الْعَصْرِ

كذا وقع في بعض الروايات، وهو تكرار بلا فائدة.

* * *

١٤ - باب:

إِثْمُ مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ

المرادُ بفواتِها: فواتُها مِنْ غيرِ تحرٍّ وقصدٍ واختيارٍ.
ثم أورد البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٥ - باب:

مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ

المراد بالترك هو: التعمد والتحري في ترك العصر.

ثم أورد المصنف في الباب حديث بُريدة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٦ - باب:

فَضْلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ

أورد البخاري فيه حديثين:

أحدهما: حديث جرير، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة اجتماع الملائكة في صلاة العصر.

* * *

١٧ - باب:

مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ

أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «إلى غروب

الشمس»، فدلّ على أن وقت العصر إلى غروب الشمس، وأن من أدرك ركعة

من العصر قبل الغروب، فقد أدرك وقتها، فليُتمَّ ما بقي .

ثالثها: حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة مثل مطابقة حديث ابن عمر؛ لأنهما في قصة واحدة .

* * *

١٨ - باب:

وَقْتُ الْمَغْرِبِ

أورد البخاري في الباب أثر عطاء؛ للإشارة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء .

ثم أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث .

أحدها: حديث رافع بن خديج، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «وأنه يُبصر مواقع نبله»؛ فإنه يدل على أنه كان يبادر بالمغرب بعد غروب الشمس .

ثانيها: حديث جابر، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «والمغرب إذا وَجَبَتْ» .

ثالثها: حديث مسلمة، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «كنا نصلي المغرب إذا توارت بالحجاب» .

رابعها: حديث ابن عباس، وأورده البخاري لتقوية أثر عطاء، وأنه يدل على أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء، وذلك إذا كان الجمعُ جمعَ تأخير .

* * *

١٩ - باب :

مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ : الْعِشَاءُ

عَدَلَ المصنّف عن الجزم ؛ كأن يقول : باب كراهية كذا ؛ لأن لفظَ الجزم يقتضي النهيَ مطلقاً ، لكن فيه النهي عن غلبة الأعرابِ على ذلك ، فكأن المصنّف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق العِشاء عليه أحياناً ، بل يجوز أن يُطلق على وجه لا يترك التسمية الأخرى ، كما ترك ذلك الأعرابُ وقوفاً مع عادتهم .

ثم أورد البخاري في الباب حديث عبدالله المزني ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٠ - باب :

ذَكَرُ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ ، وَمَنْ رَأَاهُ وَاسِعاً

أورد البخاري في الباب عدّة أحاديث معلقة وموصولة ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

٢١ - باب :

وَقْتُ الْعِشَاءِ ، إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا

وقال الحافظ ابن حجر : أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إنها تسمى العِشاء إذا عَجَلَتْ ، والعَتَمَةُ إذا أُخِّرَتْ ، فاحتجّ عليه المصنّف بأنها

سُمِيَتْ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فِي حَالِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ بِاسْمٍ وَاحِدٍ^(١).
وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِي؛ بِأَنَّ التَّرْجَمَةَ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ
اخْتِيَارَهُ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ التَّقْدِيمُ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَالتَّأْخِيرُ عِنْدَ التَّأَخَّرِ^(٢).
وَأُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٢ - بَابُ:

فَضْلُ الْعِشَاءِ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَرْ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذِهِ التَّرْجَمَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي
الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الْعِشَاءِ
بِفَضِيلَةِ ظَاهِرَةٍ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا يَنْتَظَرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ
غَيْرُكُمْ»، فَعَلَى هَذَا فِي التَّرْجَمَةِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ: بَابُ فَضْلِ انْتِظَارِ الْعِشَاءِ^(٣).
وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ هَذَا، وَقَالَ: التَّرْجَمَةُ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ، لَا فِي فَضْلِ
الْانْتِظَارِ، وَقَالَ: مُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعِشَاءَ عِبَادَةٌ قَدْ
اخْتُصِّتْ بِالْانْتِظَارِ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَبِهَذَا ظَهَرَ فَضْلُهَا، فَحُسِّنَ
قَوْلُهُ: بَابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ^(٤).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٥/ ٦٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٨).

(٤) انظر: «عمدة القاري» (٥/ ٦٣).

٢٣ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ

أورد فيه حديث أبي برزة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٢٤ - باب:

النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غَلَبَ

قال الحافظ ابن حجر: في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختاراً^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة أنه يستفاد منه الرخصة؛ من ترك إنكار النبي ﷺ على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء، ولم يكن نومهم إلا عند الغلبة.

ثانيهما: حديث ابن عمر، والغرض منه: «حتى رقدنا في المسجد»، «وكان ابن عمر يرقد قبلها».

٢٥ - باب:

وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ

المسألة خلافية، والذي يظهر من تصرف البخاري: أنه يذهب إلى أن

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٩).

آخرَ وقتِ العِشاءِ إلى نصفِ الليلِ ، والجمهورُ على خلافه .

أورد المصنّف في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أبي برزة .

وثانيهما : حديث أنسٍ ، وفي حديث أنسٍ تصريحٌ بتأخير العِشاءِ إلى نصف [الليل] ، وليس ذلك في حديث أبي برزة ، فكأن البخاري أشار إلى أن التأخيرَ المذكورَ في حديث أبي برزة محمولٌ على التأخير إلى نصف الليل ، لا إلى ما بعده ؛ بقرينة حديث أنس ، والله أعلم .

قال الحافظ ابن حجر : ليس في حديث أبي برزة تصريحٌ بقيد نصف الليل ، لكن أحاديث التأخير والتوقيت ، لما جاءت مرةً مقيدة بالثلث ، وأخرى بالنصف ، كان النصفُ غايةً التأخير ، ولم أرَ في امتداد وقت العِشاءِ إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت^(١) .

* * *

٢٦ - باب :

فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ

وقعَ في بعض الروايات زيادةُ قوله : (والحديث) بعد قوله : (صلاة الفجر) .

قال الحافظ ابن حجر : ولم يظهر لقوله : (والحديث) توجيه في هذا الموضع^(٢) .

(١) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٥٢) .

(٢) المرجع السابق (٢ / ٥٣) .

ووجَّهه الكرْماني بأن الغرض منه باب كذا، وباب الحديث الوارد في
فَصل صلاة الفجر^(١).

قال الحافظ: ولا يخفى بُعْده، ولم أرَ هذه الزيادة في شيء من
المستخرجات، ولا عَرَّجَ عليها أحد من الشُّراح، فالظاهر: أنها وَهْمٌ، ويدلُّ
بذلك: أنه ترجمَ بحديث جريرٍ أيضاً: (باب: فضل صلاة الفجر) بغير زيادة،
ويُحتمل أنه كان فيه (باب: فضل صلاة الفجر والعصر)، فتحرفت الكلمة
الْأخيرة^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٧ - باب:

وَقْتُ الْفَجْرِ

أورد البخاري في الباب عدَّةَ أحاديثٍ في تعجيل الصلاة بعد السَّحَرِ،
وذلك يُشعرُ بأن أولَ وقت الصبح أولُ ما يطلع الفجر.

* * *

٢٨ - باب:

مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً

أورد المصنّف في الباب حديثاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٤ / ٢١٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٥٣).

٢٩- باب :

مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً

هذا الباب بالنسبة إلى البابين السابقين أعمُّ.

ثم أورد البخاري فيه حديث أبي هريرة، ومناسبته للترجمة ظاهرة. تنبيه: هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم في «صحيحه»، قدّم قوله: «من الصلاة»، على قوله: «وأورد البخاري في الباب حديثاً»، وفيه تقديم قوله: «ركعة» على قوله: «من الصلاة».

قال الحافظ ابن حجر: وقد وضّح لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث، لا يقع فيه شيء مُغاير للفظ الحديث الذي يورده، إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير، فله درّه ما أكثر اطلاعه^(١)!

وهنا لطيفة أخرى، وهي أنه اختلفت الروايات في تقديم العصر على الصبح، فلما عَقَدَ البابَ المتعلّقُ بالعصر، ذَكَرَ الرواية التي فيها تقديمُ العصر على الفجر، ولما عَقَدَ البابَ المتعلّقُ بالصبح، ذَكَرَ الرواية التي فيها تقديمُ الفجر على العصر، فراعى المناسبةَ في التقديم والتأخير، وفي حديث الباب لما كان ذكر الصلاة غير مقيّد بشيء، عَقَدَ الترجمة غير مقيّدة.

قال العيني: هذه نكتة مليحة تدل على إمعان نظره في التصرفات^(٢).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٥٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٥/ ٧٥).

٣٠- باب:

الصَّلَاةُ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ

هذا الباب معقودٌ لحكم الصلاة بعد الفجر.

قال ابن المنير: لم يثبت حكم النهي؛ لأنَّ تَعَيَّنَ المنهي عنه في هذا الباب مما كثر فيه الاختلافُ، وخصَّ الترجمة بالفجر، مع اشتمال الأحاديث على الفجر والعصر؛ لأنَّ الصبح هي المذكورة أولاً في سائر أحاديث الباب. قال الحافظ: أو لأنَّ العصر ورد فيها كونه ﷺ صلى بعدها؛ بخلاف الفجر^(١).

ثم أورد البخاري في الباب عدَّة أحاديثٍ مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٣١- باب:

لَا تُتَحَرَّى الصَّلَاةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «لا يتحرى أحدكم».

قال العيني: فإن قلت: الترجمة قبل الغروب، والحديث عند الغروب، قلت: المراد منهما واحد^(٢).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٥٨).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٥ / ٨١).

ثانيها: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهة أن الصلاة المنهية غير صحيحة، فلازمه ألا يقصد لها المكلف؛ إذ العاقل لا يشتغل بما لا فائدة فيه.

ثالثها: حديث معاوية، ومطابقته للترجمة من قوله: «ولقد نهى عنهما بعد العصر»، وذلك يدل على نفي الصلاة ما دام وقت العصر، وذلك الوقت يكون إلى غروب الشمس.

* * *

٣٢ - باب:

مَنْ لَمْ يَكْرِهِ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ

قال الحافظ ابن حجر: قيل: آثر البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم؛ للبراءة من عهدة تثبيت القول في موضع كثر فيه الاختلاف، ومحصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي تُكره فيها الصلاة: أنها خمسة: عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وبعد الصبح، وبعد صلاة العصر، وعند الاستواء، وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة: من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس، ومن بعد صلاة العصر إلى أن تغرب، وأما الصلاة وقت الاستواء، فكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه، فترجم على نفيه، وفيه عدة أحاديث: حديث عقبة عند مسلم، وحديث عمرو بن عبسة عنده أيضاً، وحديث الصنابحي في «الموطأ»^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٦٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٣ - باب:

مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا

هذه الترجمة معقودة لبيان جواز الفوائت ونحوها؛ من رواتب النافلة، وصلاة الجنازة، وسجدة الصلاة بعد العصر.

قال ابن المنير: ظاهر الترجمة: إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أم سلمة في الركعتين بعد العصر، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ صلى الركعتين الفائتتين بعد العصر.

ثانيهما: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة من جهة صلاة النبي ﷺ ركعتين بعد العصر، ومواظبته عليهما.

* * *

٣٤ - باب:

التَّبَكُّيرُ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ

وجه إدخال هذا الباب في أوقات الصلوات ظاهر.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٦٤).

ثم أورد المصنّف حديثَ بُريدة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.
واعترضَ الإسماعيلي على البخاري بأنه جعل الترجمة بقول بُريدة،
لا للحديث، وكان حقُّ هذه الترجمة أن يورَد فيها الحديثُ المطابق؛ نحو:
«بَكُّرُوا بالصلاة يومَ الغيم».

وأجاب عنه الحافظ ابن حجر؛ بأنه جرت عادةُ البخاري أنه يترجم ببعض
ما تشتمل عليه ألفاظُ الحديث، ولو لم يوردها، بل ولو لم تكن على شرطه،
فلا إيراد عليه^(١).

* * *

٣٥- باب:

الْأَذَانُ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

أورد المصنّف فيه حديثَ أبي قتادة، والغرضُ منه: قوله: «يا بلال! قُمْ
فأذّن بالناس بالصلاة»؛ فإن ذلك الأذان كان بعد ذهاب الوقت.

* * *

٣٦- باب:

مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

أورد فيه حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.
واعترضَ بأنه كيف دلَّ الحديثُ على الجماعة؟

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٦٦).

وأجيب عنه ؛ بأن في السياق اختصاراً ؛ لأنه وقعَ في صحيح الإسماعيلي :
 أنه ﷺ صلى بهم العصر جماعة ، ولفظه : «فصلى بنا العصر» .
 وأجيب أيضاً ؛ بأن مقصودَ الترجمة استفادٌ من قوله : «فقام وقُمنَا ،
 وتوضأً وتوضأنا» ؛ فإنه بعيد أن يشاركوه في القيام والتوضؤ ، ولا يشاركوه في
 الصلاة .

٣٧ - باب :

مَنْ نَسِيَ صَلَاةً ، فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

قيل : أشار البخاري في هذا الباب إلى خلاف مالك ؛ فإنه ذهب إلى أن
 مَنْ ذَكَرَ بعد أن صَلَّى صلاةً أنه لم يُصَلِّ التي قبلها ، فإنه يصلي التي ذَكَرَ ، ثم
 يصلي التي كان صلاها ؛ مراعاةً للترتيب ، فكأنه يقول : الواجبُ خمسُ
 صلوات لا أكثر ، فمن قضى الفائتة ، كَمَلَّ العدد المأمورَ به . وهذا موافق
 للقياس ، وعلى مقتضى ظاهر الخطاب ؛ لقول الشارع : «فليُصلِّها» ، ولم يذكر
 زيادةً ، وقال أيضاً : «لا كفارة لها إلا ذلك» ، فاستفيدَ من هذا الحضرُ ألاَّ
 يجب غيرُ إعادتها .

وقيل : يُحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله : «ولا يعيدُ إلا تلك الصلاة»
 إلى تضعيف ما وقعَ في بعض طرق حديث أبي قتادة : «إذا كان الغدُ ، فليُصلِّها
 عند وقتها» ؛ فإنَّ ظاهره : إعادةُ الفريضة مرَّتين : عند ذكرها ، وعند حضور
 مثلها من الوقت الآتي .

ثم أورد البخاري في الباب أثر إبراهيم النخعي ؛ لتقوية ما ذهب إليه ؛

من أنه لا يعيد إلا تلك الصلاة، ومقصودُ النخعي : أنه لا يجب عليه إلا إعادة الصلاة التي نسيها خاصةً في أي وقتٍ ذكرها، ونصُّ الأثر: مَنْ ترك صلاةً واحدةً عشرين سنةً؛ يعني: أنه لم يذكرها حتى ذهبت عليه عشرون سنة، فلا يعيد إلا تلك الصلاة الفائتة، دون ما صلى من سائر الصلوات. ثم أورد المصنّف في الباب حديثَ أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٨ - باب:

قضاء الصَّلَوَاتِ، الأولى فالأولى

هذه الترجمة معقودةٌ لإثبات الترتيب في قضاء الفوائت.

وأورد البخاري فيها حديثَ جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أنه ﷺ صَلَّى العصر الفائتة أولاً، ثم صَلَّى المغرب، فتأخيره المغرب عن أول وقتها يدلُّ على قضاء الأولى فالأولى.

* * *

٣٩ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

المرادُ بالسَّمَرِ في الترجمة: ما يكون من أمرٍ مباح؛ لأن المحرّم لا اختصاص بكراهته بما بعد صلاة العشاء، بل هو حرام في الأوقات كلّها. السامرُ: من السمر... إلخ [هكذا وقع في رواية أبي ذر وحده]. قال الحافظ: [و]استشكل ذلك؛ لأنه لم يتقدم للسامر ذكرٌ في الترجمة،

قال: والذي يظهر لي: أن المصنّف أراد تفسير قوله تعالى: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، وهو المشار إليه بقوله: هاهنا؛ أي: في الآية، والحاصل: أنه لما كان الحديث بعد العشاء يسمى: السَّمَر، والسَّمَرُ والسَّامِرُ مشتقان من السَّمَر، وهو يطلق على الجمع والواحد، ظهر وجه مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا^(١).

وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن يستغنى بتفسير تلك اللفظة من القرآن، وقد استقرى للبخاري أنه إذا مرَّ له لفظ من القرآن، يتكلم على غريبه. ثم ذكر المصنّف في الباب حديث أبي برزة، ومطابقته للترجمة من قوله: «وكان يكره النوم قبلها، والحديث بعدها».

* * *

٤٠ - باب:

السَّمَرُ فِي الْفِقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

هذا الباب معقودٌ لبيان جواز ما كان من السَّمَر المستحبِّ، والفقهُ يدخل في عموم الخير، ولكن البخاري خصّه بالذكر؛ تنويهاً بذكره، وتنبيهاً على قدره.

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة خطبة

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٧٣).

النبي ﷺ بعد العشاء.

ثانيهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة خطبة النبي ﷺ بعد صلاة العشاء، وقوله فيها: «أرأيتمكم ليلتكم هذه . . . إلخ».

* * *

٤١ - باب:

السَّمَرُ مَعَ الضَّيْفِ وَالْأَهْلِ^(١)

قال ابن المنير ما مُحْصَلُهُ: اقتطع البخاري هذا الباب من (باب: السَّمَر في الفقه والخير)؛ لانحطاط رُتْبَتِهِ عن مُسَمًى الخير؛ لأن الخيرَ متمحض للطاعة، لا يقع على غيرها، وهذا النوع من السَّمَر خارجٌ عن أصل الضيافة والصَّلَاة المأمورِ بهما، فقد يكون مستغنى عنه في حقهما، فيلتحق بالسَّمَر الجائز، أو المتردّد بين الإباحة والندب^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الرحمن بن أبي بكر، ووجه الاستدلال منه: اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه إلى بيته، ومراجعة خبر الأضياف، واشتغاله بما دار بينهم، وذلك كله مما يعني السَّمَر؛ لأنه سَمَرٌ مشتملٌ على مخاطبةٍ وملاطفةٍ ومعاتبَةٍ.

تم بحمد الله (كتابُ المواقيت)، ويتصل به (كتابُ الأذان).



(١) في الأصل: «باب: السمر مع الأهل والضيف»، والمثبت كما في «صحيح البخاري».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٧٦ / ٢).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١٠ - (١٠)

كِتَابُ الْأَذَانِ

لما فرغ البخاري من المواقيت، وكان الأذان مشروعاً في أوقات الصلاة، ذكر أحكامه، وأفرده بكتاب؛ لكثرة مباحثه.

١ - باب:

بَدَأُ الْأَذَانَ، وَقَوْلُهُ ﷻ:

﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ . . . إلخ [المائدة: ٥٨]،

[وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾] ^(١) [الجمعة: ٩]

أشار البخاري بإيراد هاتين الآيتين؛ إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة.

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس، ومطابقته للترجمة من جهة أن بدء الأذان كان بأمر النبي ﷺ بلالاً عقيب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة.

ثانيهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من قوله: «قُمْ يَا بِلَالُ، فنادِ بالصلاة»، والمراد: بالنداء الأذان المعهود، ويدل عليه: ورود هذا

(١) ما بين معكوفتين ليس في الأصل.

الحديث في بعض الروايات بلفظ : «فأذُن بالصلاة»، وإن حُمِلَ على نحو :
(الصلاة جامعة)، لا على الأذان المعهود ؛ لأن ظاهرَ الحديث يدل على أن
عمر قال ذلك وقت المذاكرة، والأذانُ المعهودُ إنما كان بعد الرؤيا، فإدراجُ
البخاري هذا الحديث في الباب ؛ لغرض أن هذا النداء كان من جُملة بداية
الأذان ومقدماته .

* * *

٢- باب :

الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى

أورد البخاري في الباب حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة من جهة
الإشارة، لا من جهة التصريح ؛ لأن لفظ الشفع يدلُّ على التثنية، لكن
لا بطريق التصريح .

* * *

٣- باب :

الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً إِلَّا قَوْلَهُ : «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»

ذكر المصنّف فيه حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤- باب :

فَضْلُ التَّأْذِينِ

أورد المؤلف حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة هرب

الشیطان من الأذان ؛ فإن الأذان لو لم يكن له فضلٌ عظیم يتأذى منه الشیطانُ ،
لم يهرب منه ، فمن حصول هذا الفضل يحصل الفضلُ أيضاً للمؤذن ؛ فإنه
لا يقوم إلا بسببه .

* * *

٥ - باب :

رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ

ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ فِيهِ أَثَرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْأَمْرِ بِالْأَذَانِ سَمَحاً ،
وَمُطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ لَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْسِنُ مَدَّ الصَّوْتِ إِذَا رَفَعَ
بِالْأَذَانِ صَوْتَهُ ، فَعَلَّمَهُ ، فَكَأَنَّهُ كَانَ يُطَرَّبُ فِي صَوْتِهِ ، وَيَتَنَفَّخُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى
مَدَّ الصَّوْتِ مَجَرِّدًا ، فَأَمَرَهُ بِالسَّمَاحَةِ ، وَهِيَ السَّهُولَةُ ، وَهُوَ يَسْمَحُ بِتَرْكِ
التَّطْرِيبِ ، وَبِمَدِّ صَوْتِهِ .

ثُمَّ أُرِيدَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « فَاذْهَبْ صَوْتَكَ
بِالنِّدَاءِ » .

* * *

٦ - باب :

مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

يُقَالُ : قَصَدَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ وَالتِّي قَبْلَهَا : اسْتِيفَاءَ ثَمَرَاتِ الْأَذَانِ :

فَالْأَوَّلَى : فِيهَا فَضْلُ التَّأْذِينِ ، لِقَصْدِ الْاجْتِمَاعِ لِلصَّلَوَاتِ .

وَالثَّانِيَةُ : فِيهَا فَضْلُ أَذَانِ الْمُنْفَرِدِ ؛ لِإِيْدَاعِ الشَّهَادَةِ لَهُ بِذَلِكَ .

والثالثة : فيها حَقْنُ الدماء عند وجود الأذان .

وَإِذْ انتَفَتْ عَنِ الْأَذَانِ فَائِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الْفَوَائِدِ ، لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا فِي حِكَايَتِهِ
عِنْدَ سَمَاعِهِ ، وَلِهَذَا عَقَّبَهُ بِتَرْجُمَةٍ : (مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِي) .
ثُمَّ أورد المصنّف فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَوَجْهَ الاستدلال بِهِ لِلتَرْجُمَةِ
ظَاهِرٌ .

* * *

٧ - بَابُ :

مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِي

لَمْ يَخْرُجْ الْبُخَارِيُّ بِالْحُكْمِ ؛ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ ، ثُمَّ ظَاهَرُ صُنْعِهِ يَقْتَضِي
تَرْجِيحَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَهُوَ أَنَّ يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ مِنَ الْأَذَانِ ، إِلَّا الْحِيَعَلَتَيْنِ ؛
لَأَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي بَدَأَ بِهِ عَامٌّ ، وَحَدِيثَ مُعَاوِيَةَ الَّذِي تَلَاهَ بِهِ يَخْصُ ،
وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ .

* * *

٨ - بَابُ :

الدُّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ

أورد البخاري فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٩ - بَابُ :

الِاسْتِهَامُ فِي الْأَذَانِ

أورد المصنّف فِي الْبَابِ أَثَرَ سَعِيدٍ ، وَمُنَاسَبَتَهُ لِلتَرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ

حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله: «لو يعلمُ الناسُ ما في النداء، لاستهَموا». .

* * *

١٠- باب:

الكَلَامُ فِي الْأَذَانِ

جرى البخاري على عادته في عدم الجزم في الحكم في الأمور المحتملة، لكن الذي أورده فيه يُشعر بأنه يختار الجواز، وكرهه بعض العلماء.

ثم أورد المصنف الأثرين في الباب:

أما الأثر الأول: فمطابقته للترجمة ظاهرة.

وأما الثاني: فمطابقته للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف يُفهم أو أكثر، فتفسد الصلاة. ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة.

ثم أورد في الباب حديث ابن عباس، واستدل به على جواز الكلام في الأذان.

ونازع الداودي في ذلك، فقال: لا حجة فيه على جواز الكلام في الأذان، بل القول المذكور مشروع من جملة الأذان في ذلك المحل.

وتُعقب بأنه وإن ساغ ذكره في هذا المحل، لكنه ليس من ألفاظ الأذان المعهود، وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان

للحاجة إليه، دلّ على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه^(١).

* * *

١١ - باب:

أَذَانُ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ

أشار المصنّف في الباب [إلى] خلافٍ مَنْ كرهَ أَذَانُ الْأَعْمَى .

ثم أورد في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته في قوله: «وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت».

* * *

١٢ - باب:

الْأَذَانُ بَعْدَ الْفَجْرِ

قال ابن المنير: قدّم البخاري ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر، فخالف الترتيبَ الوجوديَّ؛ لأن الأصل في الشرع: أن لا يؤذّن إلا بعد دخول الوقت، فقدّم ترجمة الأصل على ما ندرَ عنه^(٢).

وأشار ابن بطّال إلى الاعتراض على الترجمة؛ بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي: أن مُراد البخاري بالترجمتين:

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٩٩).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٠١).

(٣) انظر: «شرح ابن بطّال» (٢/ ٢٤٧).

أن يبيّن أن المعنى الذي كان يؤدّن لأجله قبل الفجر غيرُ المعنى الذي كان يؤدّن لأجله بعدَ الفجر، وأن الأذان قبلَ الفجر لا يُكتفى به عن الأذان بعده، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر^(١).

ثم أورد المؤلف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث حفصة، ووجهُ مطابقته للترجمة لا يستقيم على هذه الرواية؛ لأنه وقعَ فيها وهمٌّ من بعض الرواة، والصوابُ ما رواه مالك في «الموطأ» بلفظ: «كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح، صلى ركعتين خفيفتين»، وبذلك تتم مطابقة الحديث للترجمة.

ثانيها: حديث عائشة، واعتُرض على المصنّف بأن حديث عائشة أبعدُ في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة؛ لأن قولها: «بين النداء والإقامة» لا يستلزم كونَ الأذان بعد الفجر.

وأجيب: بأنها عنّت بالركعتين: ركعتي الفجر، وهما لا تصلّيان إلا بعد الفجر، فإذا صلاهما بعد الأذان، استلزم أن يكون الأذان وقعَ بعد الفجر.

قال الحافظ ابن حجر: وهو - مع ما فيه من التكلف - غيرُ سالمٍ من الانتقاد، والذي عندي: أن البخاري جرى على عادته في الإيماء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به، وبيان ذلك: أنه ورد هذا الحديث بلفظ: «كان إذا سكت المؤذن، قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستبين الفجر»^(٢).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٠١).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٠٢).

ثالثها: حديث ابن عمر، واعترض ابن التيمي، وقال: هذا الحديث لا يدل على الترجمة؛ لجعله غاية الأكل ابتداءً أذان ابن أم مكتوم، فدلَّ على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل، وجوابه: إن قوله: «إن بلالاً يؤذن بليل» يُشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه، ولو كان أذانه قبل الفجر، لم يكن بينه وبين بلال فرق؛ لصدق أن كلاهما أذن قبل الوقت^(١)، ويؤيد الترجمة: ما وقع في بعض روايات هذا الحديث بلفظ: «فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر».

* * *

١٣ - باب:

الأذان قبل الفجر

أي: ما حكمه؟ هل يُشرع، أو لا؟ وإذا شُرع، هل يُكتفى به عن الأذان بعد الفجر، أو لا؟

والى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور، وخالفهم الثوري، وأبو حنيفة، وإلى الاكتفاء مطلقاً ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وخالفهم ابن خزيمة، ومال البخاري إلى إعادة الأذان بعد الفجر.

وكان هذا هو السرُّ في إيراده حديثي عائشة، وابن عمر؛ لأن فيهما إشعاراً بعدم الاكتفاء.

ثم أورد المصنّف في الباب ثلاثة أحاديث، ومطابقتها للترجمة؛ لأن

(١) المرجع السابق.

فيها دلالة على أن أذان بلالٍ كان قبلَ الفجر .

* * *

١٤ - باب :

كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؟ وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ^(١)

ليست هذه الجملة الأخيرة في كثير من النسخ ، وهو الصواب ؛ فإن هذه لفظُ ترجمةٍ تلي هذه ، ولعلَّ البخاري أشار بهذا الباب إلى الحديث الذي يُروى : «اجعلْ بينَ أذانِكَ وإقامتِكَ قدرَ ما يفرغُ الأكلُ ، مِنْ أَكْلِهِ وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ» ، وهو حديث ضعيف ، فكأنه أشار إلى أن التقديرَ بذلك لم يثبت ، وأنه لا حدَّ لذلك غيرَ تمكُّنِ دخولِ الوقتِ ، واجتماعِ المصلِّين .

ثم أورد المصنّف في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عبدالله بن مُغَفَّل ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن المراد من قوله : «بين الأذنين» : بين الأذان والإقامة ، فكأن البخاري أجرى الترجمةَ مجرى البيانِ للخبر ؛ لجزمه بأن ذلك المرادُ .

وثانيهما : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وَهُمْ يُصَلُّونَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ» ، قال : ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء .

وقال الحافظ : مطابقته للترجمة من جهة الإشارةِ إلى أن الصحابة إذا كانوا يبتدرون إلى الركعتين قبلَ صلاة المغرب مع قِصَرِ وقتها ، فالمبادرةُ إلى التنفُّلِ قبلَ غيرها من الصلوات تقعُ من باب الأولى ، ولا يُتقيّدُ بركعتين إلا

(١) في الأصل : «ومن ينتظر إقامة الصلاة» ، والمثبت كما في «صحيح البخاري» .

ما ضاهى المغربَ في قِصَرِ الوقتِ؛ كالصبح^(١).

* * *

١٥ - باب:

مَنْ انتَظَرَ الإِقَامَةَ

أورد الترجمةَ موردَ الاحتمالِ؛ تنبيهاً على اختصاص ذلك بالإمام؛ لأن المأمومَ مندوبٌ إلى إحراز الصف الأول.
ثم أورد المصنّف حديثَ عائشةَ، وموضعُ الترجمةِ منه: قوله: «ثم اضطجعَ على شِقِّه الأيمن حتى يأتيه المؤذّن»

* * *

١٦ - باب:

بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ

أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن مُغَفَّلٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٧ - باب:

مَنْ قَالَ: لِيُؤَذَّنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذَّنٌ وَاحِدٌ

كأن البخاريّ أشار إلى تأويل ما وردَ في حديث مالك بن الحويرث من

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٠٩).

لفظ: «أذنا»، و«أقيما»، وتقييد الترجمة بالسفر يُشعر أنه يجوز في الحضر أن يؤذن مؤذنان.

ثم أورد المؤلف في الباب حديث مالك بن الحويرث، ومطابقته للترجمة من قوله: «فليؤذن لكم أحدكم».

* * *

١٨ - باب:

الْأَذَانُ لِلْمُسَافِرِينَ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً،
وَالْإِقَامَةُ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةٍ وَجَمْعٍ، وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ:
«الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ

قيد البخاري الترجمة بالجماعة بمقتضى الأحاديث التي أوردها، وإلا، فليس فيها ما يمنع أذان المنفرد، ولعله أشار إلى ما روي عن ابن عمر: «إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير»، فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها، فأما غيرهم، فإنما هي الإقامة».

وذهب الأئمة الثلاثة إلى مشروعية الأذان لكل أحد، وأشار بقوله: «وكذلك بعرفة وجمع» إلى حديث جابر: «أن بلالاً أذن، وأقام لمّا جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر يوم عرفة».

ثم أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: حديث أبي ذرٍّ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه جاء في بعض رواياته: «أن المؤذن كان بلالاً، وأنه أذن وأقام».

ثانيها: حديث مالك بن الحويرث، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أمرهم بالأذان والإقامة وهم مسافرون.

وثالثها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من جهة أمره المؤذن أن يقول: «ألا صلُّوا في الرِّحال، في الليلة الباردة، أو المَطيرة في السفر».

رابعها: حديث أبي جُحَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة من جهة دخوله في أصل الترجمة، وهي مشروعية الأذان والإقامة للمسافرين.

* * *

١٩ - باب:

هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؟ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟

(المؤذِّنُ) بالرفع على الفاعلية، و(فاهُ) بالنَّصْب على المفعولية، و(هاهنا وهاهنا) المرادُ بهما: جهةُ اليمين والشمال، وتكلَّف الكَرْمانيُّ، فقال: لفظُ المؤذِّنِ بالنَّصْب، والفاعلُ محذوفٌ؛ أي: الشخصُ، وفاهُ بدلٌ منَ المؤذِّنِ^(١)؛ ليوافق قوله في الحديث: «فجعلتُ أتَّبِعُ فاهُ».

وليس ذلك بلازم؛ لما عُرِفَ من طريقة البخاري أنه لا يقف مع اللفظ الذي يورده غالباً، بل يترجم لبعض ألفاظه الواردة فيه، وكذا وَقَعَ هنا؛ فإنه وردَ في روايته: «فجعلَ يَتَّبِعُ بفيه يميناً وشمالاً»، والحاصلُ: أن بلالاً كان يتتبع بفيه الناحيتين، وكان أبو جُحَيْفَةَ ينظر إليه، فكلُّ منهما كان يتتبع باعتبار.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٥ / ٢٩).

وأشار المصنّف بقوله في الترجمة : هل يلتفتُ في الأذان؟ إلى الاختلاف في ذلك ؛ فإن ابن سيرين ومالكاً كرها الالتفات ، إلا أن يريد الإسماع ، ولهذا أوردنا بلفظ الاستفهام ، ولم يجزم بالحكم .

ثم أورد البخاري في الباب عدّة آثار مرجعها إلى أنّ الأذان ليس من جملة الأركان ، فلا يُشترط فيه ما يُشترط في الصلاة من الطهارة واستقبال القبلة ، فلا يُستحبُّ فيه الخشوع الذي ينافيه الالتفات ، وجعل الإصْبَع في الأذن ، وبهذا تُعرف مناسبة ذكر هذه الآثار في هذه الترجمة .
ثم أورد حديث أبي جَحيفة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٠- باب :

قَوْلِ الرَّجُلِ : فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ

موقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة : أن المراد منه : إجابة المؤذن ، يُحتمل أن يدرك الصلاة كلّها ، أو بعضها ، أو لا يدرك شيئاً ، فاحتيج إلى جواز إطلاق الفوات ، وكيفية الإتيان إلى الصلاة ، وكيفية العمل عند فوات البعض ، ونحو ذلك ، وذكر البخاري في الباب أثر ابن سيرين ، وردّ عليه ، ووجه الردّ : أن الشارع أطلق لفظ الفوات ، فدلّ على الجواز .

ثم أورد المؤلف في الباب حديث أبي قتادة ، والغرض منه : قوله : «وما فاتكم فصلّوا» .

* * *

٢١- باب:

لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ . . . إلخ

أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد تقدّم في الباب السابق: «فعلّكم بالسكينة، فما أدركتم، فصلّوا». ثم أورد حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «إذا سمعتم الإقامة، فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار».

* * *

٢٢- باب:

مَتَى يَقُومُ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ؟

قيل: أورد الترجمة بلفظ الاستفهام؛ لأن قوله في الحديث: «لا تقوموا» النهي عن القيام، وقوله: «حتى تروني» تسويغ للقيام عند الرؤية، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة، ومن ثمّ اختلف السلف في ذلك. ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن معناه: أن الجماعة لا يقومون عند الإقامة إلا حين يرون أن الإمام قام، قاله العيني^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٥/ ١٥٣).

٢٣ - باب :

لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيُقَمُّ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

هذه الترجمة معقودة لبيان [النهي] عن القيام إلى الصلاة مستعجلاً؛ بخلاف الترجمة السابقة؛ فإنها كانت معقودة لبيان النهي عن السعي إلى الصلاة في حالة الإتيان، فافترقنا.

ثم أورد المصنّف في الباب حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٤ - باب :

هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟

كأن البخاري أشار إلى تخصيص أبي هريرة «أما هذا، فقد عصى أبا القاسم»؛ فإن حديث الباب يدلُّ على أن ذلك مخصوصٌ بمن ليس له ضرورة. ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة خروج النبي ﷺ من المسجد لِعِلَّةِ الْجَنَابَةِ.

* * *

٢٥ - باب :

إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: مَكَانُكُمْ حَتَّى نَرْجِعَ، انْتَظَرُوهُ

أورد فيه حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٦ - باب :

قَوْلِ الرَّجُلِ^(١) : مَا صَلَّيْنَا

قال ابن بطال : فيه ردٌّ على النخعي حيث يقول : يُكره أن يقول الرجل :
لم نُصَلِّ^(٢) .

قال الحافظ : والذي يظهر لي : أن البخاري أراد أن ينبّه على أن الكراهة
المحكّية عنه ليست على إطلاقها ، لِمَا دَلَّ حديث الباب ، ولو أراد الردّ عليه
مطلقاً ، لأفصح به كما أفصح بالردّ على ابن سيرين في ترجمة (فاتتنا الصلاة)^(٣) .

ثم أورد البخاري في الباب حديث جابر ، قال : ثم اللفظ الذي أورده
المؤلف وقَعَ النهي فيه من قول النبي ﷺ ، لا مِنْ قول الرجل ، لكن في بعض
طُرُقهِ وقوعُ ذلك من الرجل أيضاً ، وهو عُمر ، كما أورده في (المغازي) ، وهذه
عادةٌ معروفةٌ للمؤلف ، يترجم ببعض ما وقع في طُرُق الحديث الذي يسوقه ،
ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة .

* * *

٢٧ - باب :

الإِمَامُ تَعَرِّضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان جواز الفصل بين الإقامة والإحرام ، إذا كان
لحاجة .

(١) في الأصل بزيادة : «لنبي ﷺ» ، والمثبت كما في «صحيح البخاري» .

(٢) انظر : «شرح ابن بطال» (٢ / ٢٦٧) .

(٣) انظر : «فتح الباري» (٢ / ١٢٣) .

ثم أورد المصنّف في الباب حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٨ - باب :

الْكَلَامُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

أشار به إلى الردّ على من كَرِهَهُ مطلقاً .

ثم أوردَ في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

تمّ بحمد الله كتابُ الأَذَانِ ويتصلُّ به (أبوابُ الجماعة والإمامة وتسوية

الصفوف) .

□ □ □

أبواب صلاة الجماعة والإمامة وتسوية الصفوف

لم يُفرد لها المصنّف بكتابٍ، بل أتبعها بكتاب الأذان؛ لتعلقها به؛ لأن مشروعية الأذان لإعلام الناس واجتماعهم للجماعة لمجيء وقت الصلاة.

٢٩ - باب:

وُجُوبُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

اختلف العلماء في الجماعة، فذهب بعضهم إلى شَرَطِيتها، وذهب بعضهم إلى سُنِّيَّتها، وذهب بعضهم إلى وُجُوبِها، وإليه مال البخاري، وإنما بَتَّ الحُكْمَ في هذه المسألة؛ لِقُوَّةِ دليها عنده، ولكن أطلق الوجوب، وهو أعمُّ من كونه وجوب عَيْنٍ أو كِفَايَةٍ، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يُشعر بكونه يريد به: وجوب عَيْنٍ؛ لما عُرف من عادته أنه يستعمل الآثار في التراجع؛ لتوضيحها، وتكملها، وتعين أحد الاحتمالات في حديث الباب، ولهذا يجاب بأن قول الحسن يُستدل له، لا به.

ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة، وظاهره يقتضي ما ذهب إليه المؤلف من كون الجماعة فرض عَيْنٍ؛ لأنها لو كانت سُنَّةً، لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كِفَايَةٍ، لكانت قائمة بالرسول ﷺ ومن معه.

* * *

٣٠- باب :

فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

أشار الزَّيْنُ ابن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة ينافي الترجمة التي قبلها، ثم أطال في الجواب عند ذلك، ويكفي منه: أن كون الشيء واجباً لا ينافي كونه ذا فضيلة^(١).

ثم أورد المصنّف في الباب الأثرين عن الأسود، وأنس، فقال ابن المنير: مناسبة أثر الأسود للترجمة: أنه لولا ثبوت فضيلة الجماعة عنده، لما ترك فضيلة أول الوقت، والمبادرة إلى خلاص الذمة، وتوجّه إلى مسجد آخر^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي: أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصورٌ على مَنْ جَمَعَ في المسجد، دون مَنْ جَمَعَ في بيته؛ لأن التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد، لَجَمَعَ الأسود في مكانه، ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة، ولَمَّا جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه^(٣).

ثم أورد المؤلف في الباب ثلاثة أحاديث، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٣١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

٣١- باب:

فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

هذه الترجمة أخصّ من التي قبلها، وإنما ذكرها البخاري؛ ليبيّن أن لصلاة الفجر زيادة خصوصية بالفضيلة.

ثم أورد في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من قوله: «وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر»؛ فإنه يدلّ على مزية لصلاة الفجر على غيرها.

ثانيها: حديث أبي الدرداء.

وثالثها: حديث أبي موسى.

قال الحافظ ابن حجر: لم أرَ أحداً من الشُّراح نَبّهَ على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزَّيْنُ ابنُ المنير؛ فإنه قال: تدخلُ صلاةُ الفجر في قوله: «يصلون جميعاً»، وهي أخصُّ بذلك من باقي الصلوات، قال: واستشكلَ إيرادُ أبي موسى في هذا الباب؛ لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر، بل آخره يُشعرُ بأنه في العشاء، ووجهه ابنُ المنير وغيره؛ بأنه دالٌّ على أن السبب في زيادة الأجر وجودُ المشقّة بالمشي إلى الصلاة، وإذا كان كذلك، فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشقُّ من غيرها؛ لأنها وإن شاركتها العشاء في المشي في الظلّمة، فإنها تزيدُ عليها بمفارقة النوم المشتّهى طبعاً^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٣٨).

وقال الحافظ : وأقول : تفنّن المصنّف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب ؛ إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط . ويمكن أن يقال : لفظ الترجمة يُحتمل أن يراد به : فضلُ الفجر على غيرها من الصلوات ، وأن يراد : ثبوتُ الفضل لها في الجملة ، فحديثُ أبي هريرة شاهدٌ للأول ، وحديثُ أبي الدرداء شاهدٌ للثاني ، وحديثُ أبي موسى شاهدٌ لهما^(١).

* * *

٣٢- باب :

فَضْلُ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

وفي بعض النسخ : بابُ فضلِ التهجير إلى الصلاة ، وهذه نسخة أعم وأشمل .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، والغرض منه : قوله : «ولو يعلمون ما في التهجير ، لاستبقوا إليه» .

* * *

٣٣- باب :

اِحْتِسَابِ الْآثَارِ

هذا الباب معقودٌ لبيان احتساب الآثار في المشي إلى الصلاة .

(١) المرجع السابق .

ثم أورد المصنّف في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة من قوله: «ألا تحسبون آثاركم؟».

* * *

٣٤- باب:

فَضْلُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ

أورد فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة دلالاته على فضل العشاء والفجر.

قال الحافظ ابن حجر: يُحتمل أن يكون مراد الترجمة: إثبات فضل العشاء في الجملة، أو إثبات أفضليتها على غيرها، والظاهر: الثاني، ووجهه: أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدّم، وسوّيَ بينها وبين العشاء، ومساوي الأفضل يكون أفضل جزماً^(١).

* * *

٣٥- باب:

اِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً

هذه الترجمة لفظ حديث ضعيف أتى البخاريّ بشاهد له في الباب، واعترض عليه: بأنه ليس في حديث الباب تسمية صلاة الاثنين جماعةً. والجواب عنه: أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإباحة؛ لأنه لو استوتّ صلاتهما معاً، مع صلاتيهما منفردين، لاكتفي بأمرهما بالصلاة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٤١).

واعترض أيضاً على أصل الاستدلال بهذا الحديث؛ بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه، فلعلّ الاقتصار على التثنية من تصرف الرواة.

والجوابُ عنه: أنهما قضيتان.

* * *

٣٦- باب:

مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ

هذا الباب [معقود] لفضل مَنْ جلس في المسجد ينتظر الصلاة يصلّيها جماعةً.

ثم أورد في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه».

ثانيها: حديثه أيضاً، والغرض منه: قوله: «ورجل قلبه معلق في المساجد».

قال الحافظ ابن حجر: هذه الخصلة هي المقصودة في هذا الحديث بالترجمة، ومناسبتها للركن الثاني من الترجمة، وهو فضل المساجد، ظاهرة، وللأول من جهة ما دلّ عليه من الملازمة للمسجد، واستمرار الكون فيه بالقلب، وإن عرّض للجسد عارض^(١).

(١) المرجع السابق (٢/ ١٤٥).

ثالثها: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «ولم تزالوا في صلاة منذُ انتظرْتُموها».

* * *

٣٧- باب:

فَضْلٍ مَنْ غَدَا^(١) إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

أورد البخاري فيه حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٨- باب:

إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

في الباب إشارةٌ إلى [أن]^(٢) الجماعة تنفي التطوعَ عند الإقامة.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ مالك ابن بُحَيْنَةَ، ومطابقته للترجمة من قوله: «الصبحُ أربعاً؟!»، فإن فيه إنكارَ النبي ﷺ عليه الصلاة عند الإقامة.

يقال: هذه الترجمةُ لفظُ حديثٍ اختلف في رفعه ووقفه، ولهذا السبب لم يخرجهُ البخاري في الباب، ولما كان الحُكم صحيحاً، ذكره في الترجمة، وأخرج في الباب ما يُعْنِي عنه، لكنَّ حديثَ الترجمة أعمُّ من حديث الباب؛ لأنه يشمل الصلاةَ كُلَّهَا، وحديثُ الباب يختص بالصبح، وهذا من حيثُ

(١) في الأصل: «يخرج»، والمثبت كما في «صحيح البخاري».

(٢) في الأصل: «فضل».

اللفظ، وأما من حيث المعنى، فالحُكم في جميع الصلوات واحدٌ.

* * *

٣٩ - باب:

حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ

قال ابن رشيد: معنى الباب: ما يُحدِّ للمريض أن يشهد به الجماعة، فإذا جاوز ذلك الحدَّ، لم يُستحبَّ له شهودُها، ومناسبةُ ذلك من الحديث: خروجُ النبي ﷺ متوكِّئاً على غيره من شدَّة الضَّعف، فكأنه يشير إلى أنه مَنْ بلغَ تلك الحالَ، لا يُستحبُّ له تكلُّفُ الخروج للجماعة، إلا إذا وجدَ من يتوكَّأ عليه^(١).

ثم أورد المصنِّف في الباب حديثي عائشة، ومناسبتُهما للترجمة من حيث إنَّه ﷺ خرج إلى الجماعة وهو مريضٌ يُهادى بين اثنين، فكأن هذا المقدار هو الحدُّ لحضور الجماعة، حتى لو زاد على ذلك، أو لم يجد من يحمله إليها، لا يُستحب له الحضور.

* * *

٤٠ - باب:

الرُّخْصَةُ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ

وذكر العِلَّةَ بعدَ ذكر المطر، من قبيل ذكر العامِّ بعد الخاصِّ، أورد المصنِّف في الباب حديثَ ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٥٢).

٤١ - باب :

هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟
وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟

هذه الترجمة معقودة لبيان تكلف القوم لحضور الجماعة مع وجود العلة المرخصة للتخلف، وأورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من قوله فيه : « فنظر بعضهم إلى بعض » لما أَمَرَ المؤدِّن أن يقول : « الصلاة في الرِّحال » ؛ فإنه دالٌّ على أن بعضهم حضر ، وبعضهم لم يحضر ، ومع ذلك خطب ، وصلى بمن حضر .

ثانيها : حديث أبي سعيد ، ومطابقته للترجمة من جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس عن الجماعة ، وذلك أن صلاة الإمام تكون حينئذ مع مَنْ حضر .

ثالثها : حديث أنس ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ صلى بمن حضر عند هذا الرجل الأنصاري .

واعترض على البخاري ؛ بأنه ليس في حديث أبي سعيد ذِكْرُ الجمعة ، وليس في حديث أنس ذِكْرُ الخطبة .

والجواب عنه : أنه لا يلزم أن يدخل حديث في الباب على كل ما في الترجمة .

وأجاب الكرّماني عن حديث أبي سعيد ؛ بأنه يُحتمل أن يكون ذلك

في الجمعة^(١)، وردّه الحافظ ابن حجر بأنها كانت صلاة الصبح^(٢).

* * *

٤٢ - باب:

إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

قال الزّين ابن المنير: حذف البخاريّ جوابَ الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم؛ لقوّة الخلاف.

قال الحافظ ابن حجر: وكأنّه أشار بالأثرين المذكورين في الترجمة إلى منزع العلماء في ذلك؛ فإن ابن عمر حمّله على إطلاقه، وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولاً بالأكل^(٣).

ثم أورد البخاري في الباب عدّة أحاديث مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٣ - باب:

إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ

قيل: أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن الأمر الذي في الباب الذي قبله للندب، لا للوجوب، وقد فصل بعض العلماء بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل، أو بعده، فيُحتمل أن المصنّف كان يرى التفصيل،

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٥ / ٥٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢ / ١٥٨).

(٣) المرجع السابق (٢ / ١٥٩).

ويُحتمل تقيّده في الترجمة بالإمام: أنه كان يرى تخصيصه به، وأما غيره من المأمومين، فالأمر يتوجه إليهم مطلقاً.

ثم أورد المصنّف في الباب [حديث] عمرو بن أمية، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٤ - باب:

مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَخَرَجَ

قال الحافظ: وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحُكم الطعام كلُّ أمرٍ يكون للنفس تشوّفٌ إليه؛ إذ لو كان كذلك، لم يبق للصلاة وقتٌ في الغالب، وأيضاً: فوضع الطعام بين يدي الآكل فيه زيادة تشوّف، وكلما تأخر تناوله، ازداد؛ بخلاف باقي الأمور^(١).

ثم أورد المؤلف حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٥ - باب:

مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

أورد فيه حديث مالك بن الحويرث، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وكان هذا الباب معقود...^(٢).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٦٢).

(٢) بياض في الأصل قدر سطر وربيع السطر.

٤٦ - باب :

أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ

هذه الترجمة معقودة لبيان الأحق بالإمامة، واختلف العلماء في ذلك :
فذهب الجمهور إلى أن الأحق بالإمامة : أهل العلم والفقه في العلم .
وذهب بعضهم إلى أن الأحق بها : الأقرأ ، واحتج بما يروى : «يَوْمُ
الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً ، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ» .
واحتج الجمهور بأن أبا كان أقرأ القوم بنص النبي ﷺ : «أَقْرَأُكُمْ
أَبِيَّ» ، ومع [ذلك] أَمَرَ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وذلك لأنه كان أعلم وأفضل ، فدلَّ
ذلك على أن الأفقه أحق بالإمامة ، وعلى هذا قيل : حديثُ الأقرأ منسوخٌ ،
وهو مُستبعدٌ .

ثم أورد المصنّف في الباب عدّة أحاديث في قصة مرض النبي ﷺ ،
وأمره أبا بكر أن يصلّي بالناس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٧ - باب :

مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعَلَّةٍ

أورد فيه حديث عائشة في قصة المرض النبوي ، ومطابقته للترجمة
ظاهرة ؛ لقيام أبي بكر إلى جنب النبي ﷺ ؛ لِعَلَّةٍ أَنْ يَقْتَدِيَ النَّاسُ بِصَلَاتِهِ .

* * *

٤٨ - باب :

مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ، فَجَاءَ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ،
فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَازَتْ صَلَاتُهُ

المرادُ بالإمام الأول من قوله: «فجاء الإمام الأول»: الإمامُ الراتبُ،
والمرادُ به في قوله: «فتأخَّرَ الأولُ»: الدَّاخلُ النَّائبُ.
أوردَ فيه حديثَ عائشةَ.

قال الحافظ ابن حجر: يشير بالشَّقِّ الأولِ - وهو ما إذا تأخر - إلى رواية
عُروَةَ عنها في الباب الذي قبله؛ حيث [قال]: «فلما رآه، تأخر»، وبالثاني
- وهو ما إذا لم يتأخر - إلى رواية عبد الله عنها؛ حيث قال: «فأراد أن يتأخر»،
وقد تقدمت في (باب: حَدُّ الْمَرِيضِ)، والجواز يستفاد من التقرير، وكلا
الأمرين قد وقعا في حديث الباب^(١).

* * *

٤٩ - باب :

إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ، فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ

أوردَ المصنِّفُ في الباب حديثَ مالك بن الحويرث، واعترض عليه؛
بأنه ليس [فيه] التصريح باستواء المخاطبين في القراءة.

وأجاب عنه ابن المنير: بأنَّ تساوي هِجْرَتِهِمْ وإِقَامَتِهِمْ وِغْرَضِهِمْ بها،
مع ما في الشباب غالباً من الفهم، ثم توجَّه الخطاب إليهم بأن يعلموا مَنْ

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٦٧).

وراءهم من غير تخصيصٍ بعضٍ دونَ بعضٍ، دالٌّ على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين.

قال الحافظ ابن حجر: وقد وقع التصريح بذلك في بعض الروايات؛ حيث قال: «وكنا يومئذ متقاربين في العلم»^(١).

* * *

٥٠ - باب:

إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ

قيل: أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن قوله - عليه السلام -: «مَنْ زَارَ قَوْمًا، فَلَا يُؤَمَّهُمْ، وَلِيُؤَمَّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ» محمولٌ على مَنْ عَدَا الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ. ثم أورد المصنّف في الباب حديثَ عِثْبَانَ، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ، وكان هو الإمام الأعظم، زار عِثْبَانَ، فأَمَّ في بيته.

* * *

٥١ - باب:

إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ

هذه الترجمة قطعة من حديث، والمرادُ بها: أن الائتِمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة، فتتنفي المقارنة والمساابقة والمخالفة، إلا ما دلَّ الدليل الشرعي عليه، ولهذا صدر المصنّف الباب بقوله: «وصلَّى النبي ﷺ في مرضه الذي توفي فيه [بالناس] وهو جالس»؛ أي: والناس خلفه

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٧٠).

قياماً، ولم يأمرهم بالجلوس، فدلَّ على دخول التخصيص في عموم قوله: «إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤْتَمَّ به».

ثم أورد في الباب أثر ابن مسعود.

قال ابن المنير: إذا كان الرفعُ المذكورُ يؤمَّرُ عنده بقضاء القدر الذي خرجَ فيه عن الإمام، فأولى أن يتبعه في جملة السجود، فلا يسجُدَ حتى يسجُدَ، وظهرت بهذا مناسبةُ هذا الأثر للترجمة^(١).

ثم أورد أثر الحسن، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن ينفرد عن الإمام، لم يستمر متابعاً في صلاته التي اختلَّ بعضُ أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد فراغ الإمام.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديثُ عائشةَ في المرضِ النبوي، والغرضُ منه: قولُها: «فَجَعَلَ أبو بكرٍ يصلي، وهو يأتُمُّ بصلاةِ النبي ﷺ، والناسُ بصلاةِ أبي بكرٍ».

ثانيها: حديثُها، والغرضُ منه: قوله: «إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤْتَمَّ به».

ثالثها: حديثُ أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤْتَمَّ به».

* * *

٥٢ - باب:

مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟

هذا الباب والذي بعده كأنهما تنمَّةٌ للباب السابق؛ لأنه كان معقوداً لنفي

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٧٤).

المقارنة والمخالفة، وهذا الباب فيه بيان المتابعة، والذي بعده فيه بيان نفي المخالفة.

أورد البخاري فيه حديث البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ فإن فيه دلالة على أن المأموم يأتي بالركن بعد الإمام؛ ليحصل له الائتمام.

* * *

٥٣ - باب:

إِثْمَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

أورد المؤلف فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه وعيداً شديداً وتهديداً، ومُرتكبُ الشيء الذي فيه الوعيد أثمٌ بلا نزاع.

* * *

٥٤ - باب:

إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى

هذه الترجمة معقودة لإمامة العبد والمولى؛ أي: العتيق، وولد الزنى، والأعرابي، والغلام غير البالغ، ولم يُفصح المصنّف في الحكم؛ للاختلاف في ذلك، لكنّ لَوْحَ بالجواز؛ لإيراده أدلّة.

ولصحة إمامة العبد وولد الزنى والأعرابي والغلام ذهب الجمهور، وخالفهم مالك في صحة إمامتهم، واحتج البخاري للجمهور بقول النبي ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»؛ فإنه يدل على أنّ كلّ من اتّصف بذلك جازت إمامته؛ سواء كان عبداً، أو ولد زنى، أو صبيّاً، وغيرهم.

وأما قوله : «ولا يُمنع العبدُ من الجماعة بغير عِلَّة» هذا من قول المؤلف ،
ويعني : لا يمنعه سيده من استحصال فضيلة الجماعة بغير ضرورة ، ولم
أَر أحدًا من الشُّراح مَنْ تعرَّضَ لوجهِ إيرادِ البخاريِّ هذا القولَ هاهنا .

والذي يظهر لي : أنه أراد : إذا لم يكن للسيد أن يمنع عبده من الجماعة ؛
جاز للعبد حضور الجماعة ، فيجوز له أن يصلي في الجماعة إماماً ومنفرداً ،
ولعلَّ البخاري لقيَ من أهلِ الرأي مَنْ زعمَ أن العبد ليس له تصرُّفٌ تامٌّ
واختيار ، فلا تجوز إمامته ، والله تعالى أعلم .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عمر ، ومطابقته للترجمة من جهة إمامة سالم
مولى أبي حذيفة في العهد النبوي ، وتقرير النبي ﷺ .

ثانيهما : حديث أنسٍ ، ووجهُ الدلالة منه على صحة إمامة العبد : أنه
[إذا] أَمَرَ بطاعته ، فقد [أمر] بالصلاة خلفه ، ويُحتمل أن يكون مأخوذاً من
جهة ما جرت به عادتهم : أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه ، أو نائبه ،
ووردَ حديثُ أنسٍ في الأحكام من الصحيح بلفظ : «وإن استُعِملَ عليكم عبدٌ
حبشي» ، وهذا أصرحُ في مقصود الترجمة .

* * *

٥٥ - باب :

إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ ، وَآتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ

أورد فيه حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، ولعلَّ البخاريَّ

أشار بهذه الترجمة إلى مسألة فساد صلاة المقتدي لفساد صلاة الإمام، وهي مسألة خلافية بين الشافعية والحنفية، ولم يذكر المؤلف جواب الشرط؛ للاكتفاء بحديث الباب.

* * *

٥٦ - باب:

إِمَامَةُ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ

المُفْتُونُ هو: الذي دخل في الفتنة؛ كالخروج على الإمام، والمبتدع هو: الذي اعتقد شيئاً مما يخالف أهل السنة والجماعة.

ثم أورد المؤلف أثر الحسن، وهو يدلُّ على جواز إمامة المبتدع.
ثم أورد حديث ابن عدي، وظاهره يقتضي أن عثمان رخص في الصلاة مع إمام الفتنة؛ كأنه يقول: لا يضررك كونه مفتوناً، بل إذا أحسن، فوافقه^(١).

* * *

٦٨ - باب:

الرَّجُلُ يَأْتِمُّ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتِمُّ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ

قيل: ظاهرُ صنيع البخاري يدل على أنه اختار مذهب الشافعي في أن الصفوف يؤمُّ بعضها بعضاً.

ثم أورد المصنّف فيه حديثين:

(١) سقط من الأصل مقدار لوحيتين، وهما تشتملان على الأبواب من (٥٧ - ٦٧).

أحدهما : معلقٌ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

وثانيهما : موصولٌ، والغرضُ منه : قولُ عائشةَ : «يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله ﷺ»، والناسُ يقتدون بصلاة أبي بكر» .

* * *

٦٩- باب :

هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا [شَكَّ] بِقَوْلِ النَّاسِ؟

أورد البخاري الترجمة بلفظ الاستفهام ؛ للخلاف في هذه المسألة، وظاهرُ صنيعه يقتضي أنه يرى أن الإمام إذا شكَّ، يرجعُ إلى قول المأمومين .

ثم أورد في الباب حديثَ أبي هريرة من طريقين، والغرضُ منه في الطريق الأولى : قوله : «أَصْدَقَ ذو الدين؟»، فقال الناسُ : نعم، فقامَ فصلٌ . والغرضُ منه في الطريق الثانية : قوله : «فَقِيلَ : صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّيْ رَكَعَتَيْنِ» .

* * *

٧٠- باب :

إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ

لم يجزِ بالحكم ؛ للاختلاف في ذلك، وأشار بإيراد الأثر والخبر إلى الجواز، وذهبت المالكية والحنفية إلى أن البكاء إن كان بذكر النار أو الخوف، لم تفسد الصلاة .

* * *

٧١- باب :

تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا

أورد فيه حديثين :

أحدهما : حديث النعمان .

ثانيهما : حديث أنس ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة ، إلا أنه ليس فيهما تقييد التسوية بما ذُكر في الباب ، لكنْ أشار البخاريُّ بذلك ؛ أي : ما في بعض الطرق كعاداته .

ففي حديث النعمان عند مسلم : أنه ﷺ قال ذلك عندما كاد أن يُكَبَّر ، وفي حديث أنس : أقيمت الصلاة ، فأقبل علينا ، وقال : «أقيموا الصفوف» .

* * *

٧٢- باب :

إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

أورد فيه حديث أنس ، والغرضُ منه : قوله : «فأقبل علينا» .

* * *

٧٣- باب :

الصَّفِّ الْأَوَّلِ

هذا الباب معقودٌ لبيان فضل الصف الأول ، أورد فيه حديث أبي هريرة ، والشاهدُ فيه : قوله : «ولو يعلمون ما في الصفِّ المقدم ، لاستهَموا» ، والصفُّ المقدم هو الصفُّ الأول .

* * *

٧٤ - باب:

إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ

أورد فيه حديثي أبي هريرة، وأنس، والشاهد في الأول منهما: «وأقيموا الصف في الصلاة؛ فإن إقامة الصف من حسن الصلاة»، والشاهد في الثاني منهما: قوله: «سَوُّوا صفوفكم، فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة».

قال ابن رشيد: إنما قال البخاري في الترجمة: «من تمام الصلاة»، ولفظ [الحديث]: «من حسن»؛ لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا، وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب، بل المقصود منه: الحسن الحكمي؛ بدليل حديث أنس، وهو الثاني من حديثي الباب؛ حيث عبّر بقوله: «من إقامة الصلاة»^(١).

* * *

٧٥ - باب:

إِثْمٌ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

أورد فيه حديث أنس، ووجه الدلالة منه على الإثم: أنه أنكر عليهم عدم إقامة الصفوف، وذلك يدل على الوجوب، وترك الواجب مما يوجب الإثم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٠٩).

٧٦ - باب :

إِلْزَاقِ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ ، وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ ، فِي الصَّفِّ

أورد فيه حديثين :

أحدهما : حديث النعمان .

وثانيهما : حديث [أنس] ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة .

* * *

٧٧ - باب :

إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ ،
وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ ، تَمَّتْ صَلَاتُهُ

تقدّم أكثر لفظ هذه الترجمة .

قال الحافظ ابن حجر : ولم ينبّه أحدٌ من الشُّراح على حكمة هذه الإعادة ، بل أسقط بعضهم الكلامَ على هذا الباب ، قال : والذي يظهر لي : أن حكمهما مختلفٌ ؛ لاختلاف الجوابين ، فقوله : «لم تفسد صلاتُهما» ؛ أي : بالعمل الواقع ؛ منهما ؛ لكونه خفيفاً ، وهو من مصلحة الصلاة أيضاً ، وقوله : «تمت صلاتُهُ» ؛ أي : المأموم ، ولا يضرُّ وقوفُهُ عن يسار الإمام ، ولا مع كونه في غير موقفه ؛ لأنه معذورٌ بَعْدَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ الْحُكْمِ ، وإنما زاد البخاري في هذه الترجمة لفظاً : «خَلْفَهُ» ؛ للاحتراز عن أن يحوِّله من بين يديه ؛ لئلا يصيرَ كالمارٍّ بين يديه^(١) .

(١) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٢١١) .

ثم أورد في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٨ - باب:

الْمَرْأَةُ وَحَدَهَا تَكُونُ صَفًّا

أورد فيه حديث أنس، والغرض منه: قوله: «وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا».

* * *

٧٩ - باب:

مَيْمَنَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

أورد فيه حديث ابن عباس، وهو موافق للترجمة؛ أما للإمام، فبالمطابقة، وأما للمسجد، فباللزام، واعتُرض على البخاري بأن الحديث إنما ورد فيما إذا كان المأموم واحداً، أما إذا كثروا، فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد، وكأنه أشار إلى حديث البراء: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ».

* * *

٨٠ - باب:

إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ

أورد فيه أثر الحسن، ومطابقته للترجمة من جهة أنه يدل على أنه لا بأس إذا كان بين الإمام وبين المأموم نهرٌ.

ثم أورد أثر أبي مجلز، ومطابقته أيضاً للترجمة ظاهرة.

ثم أورد المصنّف حديثَ عائشةَ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الناس صلّوا بصلاته ﷺ، وكان بينهم وبينه جدارُ الحُجْرة.

* * *

٨١- باب:

صَلَاةُ اللَّيْلِ

قال الحافظ ابن حجر: كذا وقع في رواية المستملي وحده، ولم يُعَرِّجْ عليه أكثرُ الشُّراح، ولا ذَكَرَهُ الإسماعيلي، وهو وجهُ السياق؛ لأن التراجم متعلّقة بأبواب الصفوف وإقامتها، وإنما كانت الصلاة بالحائل يُتَخَيَّلُ أنها مانعة من إقامة الصفِّ، ترجمَ لها، وأورد ما عنده فيها، وأما صلاةُ الليل بخصوصها، فلها كتابٌ مفرد، وكأن النسخة وقع فيها تكريرُ لفظِ صلاةِ الليل، وهي الجملةُ الأخيرة من آخر الحديث الذي قبله، فظنَّ الراوي أنها ترجمة مستقلة، فصدّرها بلفظ: باب، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها.

فحاصله: أنَّ مَنْ صَلَّى بالليل مأموماً في الظلمة، كانت فيه مشابهة بمن صَلَّى وراءَ حائل، وأبعدُ منه مَنْ قال: يريد: أنَّ مَنْ صَلَّى بالليل مأموماً في الظلمة، كان كمن صَلَّى وراءَ حائط.

قال الحافظ: ثم ظهر لي احتمالُ أن يكون المراد: صلاةُ الليل جماعةً، فحذَفَ لفظَ: جماعةً، والذي يأتي في أبواب التهجد إنما هو حُكْمُ صلاةِ الليل، وكيفيتها في عدد الركعات، أو في المسجد، أو البيت، ونحو ذلك^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢١٥).

ثم أورد البخاري حديثين :

أحدهما: حديث عائشة، وثانيهما: حديث زيد بن ثابت، ومطابقتُهما للترجمة الأولى ظاهرة؛ لأنها في صلاة الصحابة خلفَ النبي ﷺ، وكان بينهم وبينه جدارُ الحجرة، وهما في صلاة الليل أيضاً، وكانت جماعة .
تمَّ بحمد الله (أبوابُ: الجماعة والإمامة وتسوية الصفوف)، ويتصلُ به (أبوابُ: صفة الصلاة).





أبواب صفة الصلاة

لما فرغ الإمام البخاري من بيان شروط الصلاة وتوابعها، وهي الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، وما يتعلق به من أحكام الأذان والجماعة والإمامة، وتسوية الصفوف، شرع في بيان صفة الصلاة.

٨٢- باب:

إيجاب التكبير، وافتتاح الصلاة

اعترض على المصنف بأنه كان ينبغي له أن يقول: باب: وجوب التكبير؛ لأن الإيجاب خطاب الشارع، والوجوب ما يتعلق بالمكلف. وأجيب: بأنه أراد بالإيجاب: الوجوب؛ تجوزاً وتسامحاً فيه.

قلت: والذي يظهر لي: أنه لم يتسامح، ولم يُرد بالإيجاب الوجوب، بل أراد: خطاب الشارع، والواو في الترجمة بمعنى [مع]، فالمعنى: باب: إيجاب الشارع التكبير مع الافتتاح.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس، أورد من طريقين.

وثانيهما: حديث أبي هريرة، واعترضَ الإسماعيليُّ على البخاريِّ، فقال: ليس في الطريق الأول من حديث أنسٍ ذِكْرُ التكبير، وليس في الطريق الثاني منه بيانٌ إيجاب التكبير، وكذا ليس في حديث أبي هريرة ذِكْرُ إيجاب التكبير، وإنما فيهما الأَمْرُ بتأخيرِ تكبيرِ المأمومِ عن الإمام، ولو كان ذلك إيجاباً للتكبير، لكان القولُ بالتحديد إيجاباً على المأموم.

وأجيبَ عن الأول: بأن مُرادَ المصنّف: أن يبيّن أن حديث أنسٍ من الطريقين واحدٌ، اختصره شعيبٌ، وأتمه الليث.

وعن الثاني: بأنه ﷺ فعلَ ذلك، وفعله بيانٌ لمحلِّ الصلاة، وبيانُ الواجب واجبٌ، كذا وجَّهه ابنُ رشيد.

وتُعقَّب عليه، وليس بوارِدٍ على البخاري؛ لاحتمال أن يكون قائلاً بوجوبه، كما قال شيخُه إسحاقُ بن راهويه.

وقيل في الجواب أيضاً: إذا ثبتَ إيجابُ التكبير في حالة من الأحوال، طابَقَ الترجمة، ووجوبُه على المأموم ظاهرٌ من الحديث، وأما الإمام، فمُسكوتٌ عنه.

ويمكن أن يقال: في السياق إشارةٌ إلى الإيجاب؛ لتعبيره بـ «إذا» التي تختص بما يُجزَمُ بوقوعه.

واعترض على البخاري أيضاً؛ بأنه ليس في أحاديث الباب إيجابُ التكبير عند الافتتاح.

وأجاب عنه العيني: بأن دالَّتْها عليه بطريق اللزوم؛ لأن التكبير في أول

الصلاة لا يكون إلا عند افتتاحها، وافتتاحها هو الشروع فيها^(١).

وأجاب الكرّماني: بأن لفظ: «إذا صَلَّى قائماً» يتناول الافتتاح؛ لكونه في حال القيام، فكأنه قال: إذا افتتح الإمام الصلاة قائماً، فافتتحوا أنتم أيضاً قياماً^(٢).

قلت: والذي يظهر لي: أن قوله: «فإذا ركع فاركعوا» يدل على أن المراد بالتكبير في قوله: «فإذا كبر فكبروا»: التكبير قبل الركوع، ولا يكون التكبير قبل الركوع إلا تكبير الافتتاح.

* * *

٨٣ - باب:

رَفْعُ اليَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلَى مَعَ الْإِفْتِاحِ سَوَاءً

هذه الترجمة معقودة لأمرين:

أحدهما: مشروعية رفع اليدين عند الافتتاح.

وثانيهما: بيان المقارنة بين الرفع والتكبير.

ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة»، وهذا ظاهر في المقارنة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٥ / ٢٦٩).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٥ / ١٠٣).

٨٤ - باب:

رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ

أورد المؤلف في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر.

وثانيهما: حديث مالك بن الحويرث، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

قال الإمام محمد بن نصر: أجمع علماء الأمصار على مشروعيته، إلا أهل الكوفة.

وقال الحاكم: لا يُعْلَمُ سُنَّةٌ اتفق على روايتها عن النبي ﷺ الخلفاء الأربعة، ثم العشرة، فَمَنْ بعدهم من أكابر الصحابة - على تفرقهم في البلاد الشاسعة - غير هذه السنة.

والمسألة طويلة الذيل، وللحنفية مع المحدثين فيها مخالفة شديدة.

وصنّف المصنّف فيها جزءاً مفرداً، وردّ فيه على من احتجّ بحديث جابر ابن سمرة: «مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمسٍ؟!»، فقال: من احتجّ به على منع الرفع، فليس له حظ من العلم، ولا خلاف فيه إن كان في حال التشهد، ولو كان فيما ذهبوا إليه، لكان الرفع في تكبيرات العيد أيضاً منهياً عنه.

واستطال صاحب «بذل المجهود» اللسان عليه، فنسبه إلى قلة التدبر، ونسب الصحابة إلى عدم التنبّه، وهذا نصّ كلامه: إن البخاري فهم أن مؤدّي حديث عبدالله بن القبطية عن جابر، ومؤدّي حديث تميم بن طرفة واحد؛ فإن الحديثين محمولان على حال التشهد.

وهذا خلاف الظاهر، نشأ عن قلة التدبر فيهما.

ثم قال في خاتمة البحث : إن رفع اليدين ثبتَ عن رسول الله ﷺ، ثم تركه ولم يفعله، ثم لما لم ينتبه له الصحابةُ، وفعله بعضهم، فلما رآهم في الصلاة يرفعون أيديهم، نسخها، ونهى عنها. وساق الكلامَ إلى أن قال : والذي قالوا في جوابه إنه محمولٌ على الإشارة في السلام، فلغَوْ وباطِلٌ.

وإني لأتَعَجَّبُ مِنْ جرأةِ هذا الشيخ الكبير كيف نسبَ قلةَ التدبُّرِ إلى من اتفقت الأمةُ على إمامته ومعرفته وفقهه، وكيف نسبَ عدمَ التنبُّهِ إلى أفاضل هذه الأمة وأعظمِها علماً وعقلاً وفهماً، وأكثرِها اتباعاً وإطاعةً، وليس لنا أن نقول له شيئاً، فاللهُ - سبحانه وتعالى - حسيبه، وهو كافيه، وقد أشبعنا القولَ في الردِّ عليه في «مشارك الأنوار في شرح ما في الموطأ والصحيحين من الأسانيد والأخبار».

* * *

٨٥ - باب :

إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان الحدِّ الذي يرفعُ المصلي إليه يديه، واختلف العلماء، ومال البخاريُّ إلى أنه يرفعهما إلى حَدِّ مَنَكَبَيْهِ، ثم أورد فيه حديثَ ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى.

* * *

٨٦ - باب :

رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ

هذا الباب معقودٌ لبيان رفعِ اليدين عندَ القيام من الركعتين، وهو مذهبُ

عامّة العلماء، ولم يُقَلْ به الشافعيّ، وأورد البخاري في الباب حديث ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

تنبيه: تعرّض البخاريّ لبيان المواضع الأربعة لرفع اليدين: عند الافتتاح، والركوع، والقيام منه، والقيام من الركعتين، ولم يتعرّض لبيان رفع اليدين عند السجود؛ لأنه لم يجد حديثاً على شَرطه، بل وجدَ في شَرطه ما يعارضه، وهو قوله في حديث ابن عمر: «ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا حين يرفع رأسه من السجود»، وقد ورد عنه عدّة أحاديث ذكرتها في «المشارك».

* * *

٨٧- باب:

وَضَعَ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى

أورد فيه حديث سهل بن سعد، ومطابقته للترجمة ظاهرة في قوله: «وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْمَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَنْمِي»، الأولُ بصيغة المجهول، والثاني: بصيغة المعلوم.

* * *

٨٨- باب:

الْخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ

لما كان وضعُ اليدِ على اليدِ صفةً السائلِ الدليل، وأنه أقربُ إلى الخشوع، وأمنعُ من العبث الذي يذهبُ بالخشوع، ذكرَ هذا الباب عقيبَ ذلك.

ذَكَرَ المَصْنُفُ فِي البَابِ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة في قوله :
«وَلَا خُشُوعُكُمْ» ؛ فَإِنْ فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ
لَهُمْ حِينَ رَأَوْهُمْ يَلْتَفِتُونَ غَيْرَ سَاكِنِينَ .

ثانيهما : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة - كما قال العيني - : مِنْ أَنْ
إِقَامَةَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالسَّكُونِ وَالطَّمَأْنِينَةِ ، وَهُوَ الْخُشُوعُ ؛ فَإِنْ
الَّذِي يَتَعَجَّلُ فِيهِمَا وَلَا يَسْكُنُ ، تَارِكٌ لِلْخُشُوعِ^(١) .

قال الحافظ ابن حجر : وَاسْتُشْكِلَ إِيرَادُ الْبُخَارِيِّ لِحَدِيثِ أَنْسٍ هَذَا ؛
لِكَوْنِهِ لَا ذِكْرَ فِيهِ لِلْخُشُوعِ الَّذِي تَرَجَّمَ لَهُ ، وَأُجِيبَ : بِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى أَنَّ
الْخُشُوعَ يَدْرُكُ بِسَكُونِ الْجَوَارِحِ ؛ إِذِ الظَّاهِرُ عِنْدَ الْبَاطِنِ^(٢) .

* * *

٨٩ - بَابُ :

مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

لَمَّا فَرَّغَ الْبُخَارِيُّ مِنْ (بَابِ : الْخُشُوعِ) ، شَرَعَ بَعْدَهُ فِي بَيَانِ مَا يَوْجِبُ
الْخُشُوعَ ، وَمَا يَوْجِبُ الْخَلَلَ فِيهِ ، فَعَقَدَ عِدَّةَ أَبْوَابٍ تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ ، وَالْخُشُوعُ
عَلَى نَوْعَيْنِ : قَلْبِيٍّ ، وَبَدَنِيٍّ ، فَالَّذِي يَوْجِبُ الْخُشُوعَ الْقَلْبِيَّ : الدُّعَاءُ وَنَحْوُهُ ،
فَعَقَدَ هَذَا الْبَابَ . وَالَّذِي يَوْجِبُ الْخُشُوعَ الْبَدَنِيَّ هُوَ : الْإِثْمَامُ بِالْإِمَامِ فِي أَفْعَالِ

(١) انظر : «عمدة القاري» (٥ / ٢٨١) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٢٢٦) .

الصلاة، فعقدَ (باب: رفع البصر إلى الإمام). والذي يوجب الخلل في الخشوع مطلقاً هو: النظرُ إلى الأشياء، فعقدَ (باب: كراهة رفع البصر إلى السماء)؛ فإنه إذا كُرهَ النظرُ إلى السماء، مع أنها قبلة الدعاء، فالنظرُ إلى ما سواها أولى بالكراهة، ولهذا عقدَ (باب: الالتفات في الصلاة)، ثم عقدَ (باب: الرخصة في الالتفات عند الضرورة والحاجة)، كذا وقعَ هذا البابُ في أكثر الروايات.

* * *

٨٩- باب:

مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

ووقعَ في بعضها: (باب: ما يقرأ بعد التكبير)، فعلى الرواية الأولى لا يطابق أولُ حديثي الباب للترجمة؛ لأنه ليس فيه ذكر الدعاء، وعلى الرواية الثانية لا يطابق ثاني حديثي الباب للترجمة؛ لأنه ليس فيه ذكر القراءة بعد التكبير، إنما فيه ذكرُ القراءة بعد الدعاء بعد التكبير، والظاهرُ من تصرُّف الشارحين: أنهم رجَّحوا الروايةَ الثانية، وحَمَلُوا القولَ الواقعَ في الرواية الأولى على القراءة؛ فإنه يعمُّ القراءةَ وغيرها.

فعلى هذا مطابقةُ الحديثِ الأولِ للترجمة ظاهرةً من جهة أن فيه بيان أن يقرأ المصلِّي بعد التكبير بالفاتحة، ويفتتحُ بها دون غيرها من السُّور.

وأما مطابقةُ الحديثِ الثاني للترجمة، فقال الحافظ ابن حجر: قال الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: ضَمَّنَ قَوْلَهُ: (مَا يَقْرَأُ): مَا يَقُولُ مِنَ الدُّعَاءِ قَوْلًا مُتَّصِلًا بِالقراءة، أو لَمَّا كَانَ الدُّعَاءُ والقراءة يُقْصَدُ بِهِمَا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى،

استغنى بذكر أحدهما عن الآخر.

وقال ابن رشيد: دعاء الافتتاح يتضمّن مناجاةَ الربّ، والإقبالَ عليه بالسؤال، وقراءةُ الفاتحة تتضمّن هذا المعنى، فظهرت المناسبةُ بين الحديثين^(١).

وتعقّبهما العيني، وقال: قولُ ابن المنير غيرُ سديد، وكذا قولُ ابن رشيد؛ لأنَّ المقصودَ: وجودُ المناسبةِ بين الترجمة وحديثِ الباب، لا وجودُ المناسبةِ بين الحديثين، ثم أبدى المناسبةَ بين الحديث والترجمة على الرواية الثانية، وهي: (ما يقرأ بعد التكبير)، فقال: يُحمل على معنى: ما يجمعُ بين الدعاء والقراءة بعد التكبير؛ لأنَّ أصلَ هذا اللفظ الجمعُ، وكلُّ شيء جمعتَه، فقد قرأته^(٢)، ولا يخفى ما فيه من التكلف.

والذي يظهر لي: أن البخاري إمّا ترجمَ ترجمتين معاً: باب: (ما يقرأ بعد التكبير)، وباب: (ما يقول بعد التكبير)، الترجمة الأولى لحديث أنس في افتتاح الصلاة بالفاتحة، والترجمة الثانية لحديث أبي هريرة في الدعاء بين التكبير والقراءة، فظنَّ هذان البابان واحداً، ولعلَّ إحدى الترجمتين كانت مكتوبةً بالحاشية.

وإما ترجمَ هكذا: باب: (ما يقرأ، وما يقول بعد التكبير)، فوقع التغيّر من الرواة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٢٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٥/ ٢٩٢).

ويُحتمل أن يكون باب: (ما يقول بعد التكبير) أولى بالصواب، ويكون مطابقة الحديث الأول له من جهة أنه أشار بإيراده إلى أن الدعاء بعد التكبير غير لازم، وهذا ظاهرٌ من اللفظ الذي أورده المصنّف.

قال السّندي: ظاهرُ صنيعِ المصنّف يفيدُ: أنه حمَل افتتاح الصلاة على ما يقال بعدَ التكبير، لا على افتتاح القراءة؛ إما بناءً على أن التكبير خارجٌ عن الصلاة، أو أنه بظهوره مفروغٌ منه، فقد نَبّه على أن دعاء الافتتاح ليس بـلازم، بل كانوا يفتتحون به أحياناً.

* * *

٩٠- باب

بلا ترجمة، فهو كالفصل من الباب السابق، فلا بدّ للحديث المذكور فيه من مناسبة بالباب السابق.

فقال الكرّماني: وجهُ المناسبة: أن دعاء الافتتاح مُستلزمٌ تطويلَ القيام، وحديثُ الكسوف فيه تطويلُ القيام، فتناسبا^(١).

وقال الحافظ: أحسنُ منه ما قاله [ابن] رشيد: يُحتمل أن تكون المناسبةُ في قوله: «حتى قلتُ: أي رَبِّ! أو أنا معهم؟»؛ لأنه، وإن لم يكن فيه دعاءٌ، ففيه مناجاةٌ واستعطافٌ، فيجمعه مع الذي قبله: جوازُ دعاءِ الله ومناجاةِ بكلِّ ما فيه خضوعٌ، ولا يختصُّ بما وردَ في القرآن^(٢).

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٥ / ١١٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٢٣١).

وقال العيني: المناسبةُ في قوله: «فقام، فأطال القيام»؛ لأن إطالة القيام - بحسب الظاهر - كانت مشتملةً على الدعاء والقراءة، وقد عُلِمَ أن الدعاء عقيب الافتتاح قبل الشروع في القراءة، فصدقَ عليه: (ما يقولُ بعد التكبير)^(١).

قلت: يُحتمل أن يكون مرادُ البخاري: أن إطالة القيام في الكسوف إن كان بالقراءة، أفادَ ذلك أن الدعاء بعدَ التكبير ليس بلازم، وإن كان بالدعاء والقراءة، أفادَ أن الدعاء بعدَ التكبير مشروعٌ، والله أعلم.

* * *

٩١ - باب:

رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

نظرُ المأمومِ إلى الإمام من مقاصد الائتِمام، فكأن ذلك من إصلاح الصلاة.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشةَ معلّقاً، ومطابقته للترجمة في قوله: «حين رأيتموني»، ثم ذكرَ عدّةَ أحاديثَ:

أحدها: حديثُ خَبَّاب، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «باضطراب لحيته»؛ فإنه يدلُّ على أنهم كانوا يرونه.

ثانيها: حديثُ البراء، ومطابقته للترجمة من قوله: «حتى يَرَوْه قد سجد».

ثالثها: حديثُ ابن عباسٍ، ومطابقته للترجمة من جهة قولهم: «رأيناك

(١) انظر: «عمدة القاري» (٥ / ٢٩٧).

تَنَاولُ شَيْئاً فِي مَقَامِكَ ، ثُمَّ رَأَيْتُكَ تَكْعَكْعَتَ^(١) ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَرِاقِبُونَ أَحْوَالَهُ ﷺ فِي الصَّلَاةِ .

رابعها: حديث أنسٍ، قال الحافظ ابن حجر: اعترضَ الإسماعيليُّ على إيراد البخاريِّ حديثَ أنسٍ هنا؛ لأنه ليس فيه ذِكرُ نظرِ المأمومين إلى الإمام .
وأجيب: بأن [فيه]: أنَّ الإمامَ يرفعُ بصرَهُ إلى ما أمامه، وإذا ساغ للإمام، ساغ للمأموم. قال: والذي يظهر لي: أنه حديث مختصرٌ من حديث ابن عباسٍ، وأن القصة فيهما واحدة، فسيأتي في حديث ابن عباسٍ: أنه ﷺ قال: «رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ»؛ كما قال في حديث أنسٍ، وقد قالوا في حديث ابن عباسٍ: «رَأَيْتُكَ تَكْعَكْعَتَ»، فهذا مَوْقع الترجمة، قال: ويُحتمل أن يكون مأخوذاً من قوله: «فَأَشَارَ بِيَدِهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ»؛ فَإِنَّ رُؤْيَتَهُمُ الْإِشَارَةَ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَرِاقِبُونَ أَفْعَالَهُ^(١).

* * *

٩٢ - بَابُ:

رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

أورد البخاري في الباب حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ فإنه يُعلم منه كراهيةُ رفعِ البصرِ إلى السماء، وإنما كُرِهَ ذلك في الصلاة؛ لأن فيه نوعَ إغراضٍ عن القِبلة، وأنه منافعٌ للخشوع.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٣٣).

٩٣ - باب :

الالتفات في الصلاة

لم يُفصِّح البخاري بالحُكم، لكنَّ الحديثَ الذي أورده في الباب يدلُّ على الكراهة، ثم أورد المؤلف في الباب حديثين :
مطابقةً الأول منهما للترجمة ظاهرة.

وأما وجهُ دخولِ الثاني في الباب، فمن جهة أن أعلامَ الخميصة إذا لَحِظَها المصلِّي وهي على عاتقه، كان قريباً من الالتفات، ولهذا خَلَعَهَا^(١) معللاً بوقوعِ بصره على أعلامها، وسَمَّاها شَغْلاً عن صلاته، وكأنَّ البخاري أشار إلى أن عِلَّةَ الكراهة: كونه يُوَثِّرُ في الخشوع، كما وقع في قصة الخميصة، ويُحتمل أن يكون أراد: أن ما لا يُستطاع دفعُه معفوٌّ عنه؛ لأنَّ لَمَحَ الْعَيْنِ يغلبُ الإنسانَ، ولهذا لم يُعِدِ النبي ﷺ تلك الصلاة.

* * *

٩٤ - باب :

هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئاً، أَوْ بُصَاقاً فِي الْقِبْلَةِ؟

لما فرغ المصنّف من بيان كراهية الالتفات في الصلاة، شرع بعده في بيان حُكم الالتفات عند الضرورة.

قال الحافظ ابن حجر: الظاهر أن قوله: «في القبلة» يتعلق بالبُصَاقِ،

(١) في الأصل: «جعلها».

وأما قوله: «شيئاً»، فأعمُّ من ذلك، والجامع بين جميع ما ذُكر في الترجمة: حصولُ التأملِ المغايرِ للخشوع، وأنه لا يقدحُ إلا إذا كان لغير حاجة^(١).

ثم أورد حديثَ سهل، ووجهُ الدلالة منه: أنه ﷺ لم يأمر أبا بكر بالإعادة، بل أشار إليه أن يتمادى على إمامته، وكان التفاته لحاجة.

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للجزء الثالث من الترجمة ظاهرة بالنص، وللجزء الأول والثاني بالإلحاق.

واعترض على المصنّف؛ بأن حديث ابن عمر ليس فيه ذكر البُصاق، إنما ذُكر فيه النخامة.

وأجيب: بأن حُكِمَ النخامة والبصاق واحدًا، والمقصود: مطابقة أصل الحديث، على أنه قد وردَ هذا الحديث في الصحيح بلفظ: «رأى بُصاقاً في جدار القبلة»، وأن عادة البخاري أنه يورد في الباب حديثاً، ولا يكون لفظ الترجمة، إنما يكون ذلك اللفظ في الرواية الأخرى من ذلك الحديث.

ثانيهما: حديث أنس، قال ابن بطال: وجهُ مناسبتِهِ للترجمة: أن الصحابة لما كَشَفَ النبي ﷺ السُّتر، التفتوا إليه، ويدل على ذلك قولُ أنس: «فأشار إليهم»، ولولا التفاتهم، لَمَا رَأَوْا إشارته^(٢).

قال الحافظ: ويوضحه: كونُ الحُجْرة عن يسار القبلة، فالناظر إلى

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٣٥).

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (٢/ ٣٦٧).

إشارة مَنْ هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت، ولم يأمرهم بالإعادة، بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة^(١).

* * *

٩٥ - باب:

وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا،
فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا، وَمَا يُخَافُ

لما فرغ المؤلف من بيان الخشوع في الصلاة، وما يتبعه من الأبواب المتعلقة بالالتفات في الصلاة، شرع بعده في الأبواب المتعلقة بالقراءة؛ لأن القراءة رفيقة القيام، فعقد أولاً (باب: وجوب القراءة في الصلوات) الحضرية والسفريّة، والجهريّة والسريّة، ولم يذكر المصنّف المنفرد في الترجمة؛ لأنه في حكم الإمام بالاتفاق، وذكر السفر؛ لئلا يتخيل أنه يُترخّص فيه بترك القراءة؛ كما رُخص فيه بحذف بعض الركعات، واتفق عامة العلماء على وجوب القراءة على الإمام والمنفرد، وإنما اختلفوا في المأموم على مذاهب؛ المشهور منها أربعة:

أحدها: وجوب القراءة في السّرية دون الجهرية، وهو مذهب المالكية.

ثانيها: عدم جواز القراءة في السّرية والجهريّة، وهو مذهب الحنفية.

ثالثها: اختيار القراءة، وجواز تركها، وهو مذهب الحنابلة.

رابعها: وجوب القراءة في السّرية والجهريّة، وهو مذهب الشافعية

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٣٦).

والمحدثين، وهو اختيار المؤلف، وقد أفرد لهذه المسألة جزءاً، وللحنفية مع الشافعية والمحدثين مخالفة شديدة في هذه المسألة، وقد ألفت فيها كتبٌ ورسائلٌ، والمسألة طويلة الدليل، لا نطيل الكلام بذكرها هاهنا، وقد أوضحناها في «المشارك».

ثم أورد المؤلف في الباب ثلاثة أحاديث، واعترض عليه بعضُ الحنفية بأن جميع ما أورده في الباب لا يدل على وجوب الفاتحة خلفَ الإمام على الخصوص.

قال: وغاية ما في الباب: أنه يدل على وجوب القراءة مطلقاً، قال: ولهذا لم يصرح البخاري بالفاتحة في الترجمة، وحاصلُ كلام هذا المعترض: أن الاستدلال بما في الباب على وجوب الفاتحة خلفَ الإمام غير تام.

وتُعقَّب؛ بأن البخاري استدللَّ في الباب على طريقة الأصوليين، وهي الاستدلال بالعموم، والحُكْمُ للمقيّد على المطلق، وهذا الاستدلالُ أَلْطَفُ طريقٍ سلكها المؤلفُ الإمامُ، تُستأنس منه جلالةُ قدره في الفقه.

قال ابن بطال: وجهُ دخول حديثِ سعدٍ في هذا الباب: أنه لما قال: «أَرَكُدْ»، و«أَخِفْ» علم أنه لا يترك القراءة في شيءٍ من صلاته، وقد قال: إنها مثل صلاته ﷺ^(١).

قال ابن رشيد: ولهذا أتبع البخاري في الباب الذي بعده حديثَ سعدٍ بحديث أبي قتادة كالمفسّر له، ثم أورد حديثَ عبادة؛ للإشارة إلى أنه لا بدّ من قراءته الفاتحة، ثم أورد حديثَ أبي هريرة في قصة المسيءِ صلاته؛

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٢/ ٣٧٢).

للإشارة إلى أمره بالقراءة، ثم قوله: «وافعلْ ذلك في صلاتِكَ كُلِّها» يدلُّ بعمومه على وجوب القراءة على الإمام والمأموم والمنفرد، في السفر والحضر، وفي الجهر والسِّر.

* * *

٩٦ - باب:

القراءة في الظهر

شرع في التفصيل بعد الإجمال، وقَدَّمَ الظهر، لأنها تُدعى: الأولى؛ لأنها أولُ صلاةٍ أمَّ بها - جبرائيلُ عليه السلام -.

قيل: أراد المصنّف: الرَدَّ على من نفى القراءة في الصلوات السَّرية؛ كابن عباس.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «كنتُ أركُدُ في الأولَيْن، وأخِفُ في الأُخْرَيْن» وكان تطويله وتخفيفه بكثرة القراءة وقِلَّتِها، ويوضح [ذلك] حديثُ أبي قتادة، ثاني أحاديثِ الباب، فكأنه أوردته للتفسير.

ثانيها: حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثالثها: حديث خَبَّاب، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

واعترض بأن اضطرابَ اللحية لا يدلُّ على القراءة، بل يُحتمل أن يكون بالذِّكْر والدعاء.

وأجيب: بأنهم كانوا يسمعون الآية أحياناً، ففي ذلك قرينةٌ قوية على أن اضطرابَ لحيته كان بالقراءة، وقد جَزَمَ بذلك الصحابيُّ؛ لأنه أعَرَفَ.

* * *

٩٧ - باب:

القراءة في العصر

أورد فيه حديث خباب، وأبي قتادة، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٩٨ - باب:

القراءة في المغرب

قال الحافظ ابن حجر: المراد: تقديرُ القراءة، لا إثباتها؛ لكونها جهرية؛ بخلاف ما تقدّم في باب: القراءة في الظهر والعصر من [أنَّ] المراد: إثباتها^(١)؛ لكونها سرية.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين، مطابقتُهما للترجمة ظاهرة؛ لأنهما يدلان على جواز التطويل في المغرب، وادّعى أبو داود نسخَ التطويل، ويكفي في إبطال هذه الدعوى حديثُ ابن عباسٍ في الباب؛ لأنه يدل على قراءة النبي ﷺ (المرسلات) في آخر صَلاته.

* * *

٩٩ - باب:

الجهر في المغرب

اعتَرَضَ ابنُ المنير على هذه الترجمة والتي بعدها؛ بأن الجهرَ في المغرب والعشاء لا خلاف فيه.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٤٦).

قال الحافظ : وهو عجيبٌ ؛ لأن الكتاب موضوعٌ لبيان الأحكام الشرعية من حيث هي ، وليس هو مقصوراً على الخلافات^(١) .

ثم أورد المصنفُ في الباب حديثَ جُبَيْر بن مُطْعِم ، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ ؛ لسماعه قراءة النبي ﷺ (الطور) في المغرب ، فلولا أنه جهر ، لما سمعه .

* * *

١٠٠ - باب :

الجهر في العشاء

قال الحافظ ابن حجر : قدّم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة ، عكس ما صنع في المغرب ، ثم في الصبح ، والذي في المغرب أولى ، فلعله من النسخ^(٢) .

وتعقّب بأن المقصود الأعظم : بيان الأحكام ، لا ترتيب الأبواب .

قلت : هذا صحيح ، لكن عُرفَ من عادة المصنّف أنه يراعي الترتيب ، ولعلّ البخاري قدّم ترجمة الجهر في العشاء ؛ لمناسبة ترجمة الجهر في المغرب .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين ، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٢٤٨) .

(٢) المرجع السابق (٢ / ٢٥٠) .

١٠١ - باب:

الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ

لما وقع في الباب السابق ذِكْرُ السجود في العِشاء، ذَكَرَ هذا الباب، ثم أوردَ فيه حديثَ أبي هريرة، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠٢ - باب:

الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ

هذا الباب معقودٌ لبيان مقدار القراءة في العِشاء، واختلَفَت الرواياتُ في ذلك، والكلُّ جائز.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ فإنه يدل على جواز القراءة فيها بقصار المفصل.

* * *

١٠٣ - باب:

يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَيَحْذَفُ فِي الْأُخْرَيْنِ

لما تمَّ إلى هنا بيانُ الصلواتِ ذاتِ الأولين، ذَكَرَ ما يتعلَّقُ بتطويلِ الأولين، وتخفيفِ الآخرين، ثم أورد فيه حديثَ جابر بن سَمُرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة قوله: «أما أنا، فأمدُّ في الأولين، وأحذفُ في الآخرين».

* * *

١٠٤ - باب :

القراءة في الفجر

أورد فيه حديث أم سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر المصنف فيه حديثين :

أحدهما : حديث أبي بَرْزة، ومطابقته للترجمة من جهة قوله : «وكان

يقرأ في الركعتين ما بين الستين إلى المِئَةِ» .

ثانيهما : حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة قوله : «في كلِّ

صلاةٍ قراءةٌ» ، وأن صلاة الفجر داخلة فيه .

* * *

١٠٥ - باب :

الجهر بقراءة صلاة الفجر

أورد فيه حديث أم سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ثم أورد فيه حديثي

ابن عباس، ومطابقة الأول منهما في قوله : «وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر،

فلما سمعوا القرآن، استمعوا له» ، ومطابقة الثاني منهما من جهة إطلاق «قرأ»

على (جهر)، لكن يبقى خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح، فيستفاد ذلك

من الذي قبله، فكأنه يقول : هذا الإجمال هنا مفسر بالبيان الذي قبله ؛ لأن

المحدث بهما واحد .

قال الحافظ ابن حجر : ويمكن أن يكون مراد البخاري : ختم تراجم

القراءة في الصلوات ؛ إشارة منه إلى أن المعتمد في ذلك هو فعل النبي ﷺ ،

وأنه لا ينبغي لأحد أن يغيّر شيئاً مما صنعه^(١).

* * *

١٠٦ - باب:

الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ،
وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِمِ، وَبِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ

شرع في بيان ما يتعلق ببقية أحكام القراءة، وهذا الباب مشتمل على أربع مسائل:

- الجمع بين السورتين في ركعة.

- والقراءة بالخواتم.

- وتقديم السورة على السورة.

- والقراءة بأوائل السور.

وجميع ما ذكره المصنّف مطابق لما في الترجمة:

أما الجمع بين السورتين، فظاهر من حديث ابن مسعود، وأنس.

وأما القراءة بالخواتم، فمأخوذة بالإلحاق من القراءة بالأوائل، والجامع بينهما: أن كلا منهما بعض سورة، ويمكن أن يؤخذ من قوله: «قرأ عمر بمئة من البقرة»، ويتأيد بقول قتادة: «كل كتاب الله».

وأما التقديم، فمأخوذ من حديث أنس، ومن قراءة الأحنف.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٥٤).

وأما القراءةُ بأول السورة، فمأخوذة من حديث عبدالله بن السائب، ومن حديث ابن مسعود.

* * *

١٠٧ - باب:

يُقْرَأُ فِي الْآخِرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

اختلفَ العلماءُ في وجوب الفاتحة في الأخيرين، فنفاه بعضهم، وأثبتته الأكثرُ، وهو الحقُّ، واحتجَّ الكرمانى بحديث الباب، وردَّ عليه العينيُّ بما يروى عن عليٍّ: أنه قال: «اقرأ في الأوليين، وسبِّح في الأخيرين»، وكفى به قُدوةً^(١).

قلت: وكفى بالمصطفى قُدوةً، وقد قال: «لا صلاةَ إلا بفاتحة الكتاب»، ولا حُجَّةَ في أحدٍ بعدَ رسولِ الله، وقد كان أبو بكر وعمر يجوِّزان المسحَ على العمامة، وكفى بهما قُدوةً وإماماً، ونسيت الحنفيةُ إمامتهما، وكان عمر وعلي يجوِّزان نكاحَ الربيبة إذا لم تكن [في حجره]، وكفى بهما قُدوةً، ونسيَ العينيُّ قوله: كفى به قُدوةً.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي قتادة، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «وفي الركعتين الأخيرين بأُمِّ الكتاب».

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٦ / ٤٦).

١٠٨ - باب:

مَنْ خَافَ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

اعلم أن المؤلف عقدَ لكل صلاةٍ من الصلوات ترجمتين: ترجمةً لإثبات القراءة، وترجمةً لإثبات الجهر، وجرت عادته بقرنٍ إحداهما بالأخرى، إلا أنه غايرَ هذا الترتيب فيما يتعلق بالظهر والعصر؛ فإنه ذكرَ أولاً بابين: أحدهما: في إثبات القراءة في الظهر.

وثانيهما: في إثبات القراءة في العصر، وآخر هذا الباب المتعلق بإخفاء القراءة فيهما، ولعلَّ الوجه^(١).

ثم أورد في الباب حديثَ خباب، ومطابقته للترجمة الظاهرة من جهة أن خباباً علِمَ القراءة باضطراب اللحية دون السماع.

* * *

١٠٩ - باب:

إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ

اختلف العلماء فيه، فأوجب بعضهم سجودَ السهو مطلقاً، وذهب بعضهم إلى وجوب السجود إذا أسمع سهواً، وأما إذا أسمع عن عمد لغرض التعليم ونحوه، فلا سجودَ للسهو.

ثم أورد المصنف حديثَ أبي قتادة، والغرضُ منه: قوله: «ويُسمعنا الآيةَ أحياناً».

* * *

(١) سقط من الأصل مقدار سطر ونصف السطر.

١١٠- باب:

يُطَوَّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى

وهو مذهب طائفة من العلماء، وخصَّه أبو حنيفة بالفجر.

أورد البخاري في الباب حديثَ أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١١١- باب:

جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ

لما فرغ من أبواب القراءة، شرعَ في بيان حكم التأمين؛ لأنه يكون بعد الفراغ من الفاتحة، وإنما قدَّم الأبوابَ المتعلقة بالقراءة ما سوى الفاتحة؛ مع أنها تكون بعد التأمين؛ لمناسبة القراءة.

وعقد المصنفُ للتأمين ثلاثة أبواب:

أحدها: في جهر الإمام به.

ثانيها: في جهر المأموم، وعقدَ بينهما باب: (فضل التأمين)، وإنما اختار هذا الترتيب؛ لأن المأموم يتبع الإمام في التأمين، فتأمين الإمام تقدَّم على تأمين المأموم؛ لتقدُّم حكم الإمام على حكم المأموم، وإنما ذكَّر الفضلَ بينهما؛ لأن المأموم يتبع الإمام لابتغاء الفضل، وأشار البخاري في الباب إلى أمرين:

أحدهما: إثبات مشروعية التأمين.

وثانيهما: مشروعية الجهر، وفي جميع ذلك اختلاف، والجهرُ مذهبُ

المحدثين، وللحنفية معهم مخالفة شديدة، ولهم معهم مشاجرات ومناظرات فيه حتى جرّتهم إلى أبواب الطغاة من البريطانية . . . (١) كانوا يتسامحون، وإلى الله المشتكى من صنيع أمّة المصطفى.

تنبيه: تعرّض البخاري لبيان جهر الإمام بالتأمين، ولم يتعرض للتصريح بالصلوات الجهرية والسرية؛ كما تعرّض لبيان وجوب القراءة، ولم أقف بعد التبع الشديد على أدلة تدل على جهر الإمام بالتأمين في الصلوات السرية، وقد صرّح الشافعي في «الأم» بأن الجهر إنما هو في الجهرية، وهو مذهب عامة العلماء، وهو المعمول به في البلاد شرقاً وغرباً، وعجماً وعرباً، ولعلهم رأوا التأمين تابعاً للقراءة، فإذا جهر الإمام بالقراءة، جهر بالتأمين، وإذا أسرّ بالقراءة، أسرّ بالتأمين.

والذي يظهر لي، ويميل إليه قلبي: أن الإمام يجهر بالتأمين في جميع الركعات، في الصلوات الجهرية والسرية؛ لعموم قوله ﷺ: «إذا أمّن الإمام، فأمنوا»، وعموم قوله: «كان النبي ﷺ يقول: آمين»، وعموم قوله: «كان النبي ﷺ إذا فرغ من قراءته الفاتحة، قال: آمين»، وتأويل قوله: «إذا أمّن الإمام فأمنوا»؛ أي: إذا جهر، تأويل بعيد. والذي يظهر من مجموع الأحاديث: أن وعد المغفرة يتم لمن وافق تأمينه تأمين الملائكة، وموافقة الملائكة تتم إذا وافق تأمين المأموم تأمين الإمام؛ لأن الملائكة تؤمن إذا أمّن الإمام، فلو أسرّ الإمام بالتأمين في الركعات السرية، لا يحصل التوافق غالباً، ولو كان الأمر بالعكس، كفى، ولو أسرّ الإمام في الجهرية، وجهر في السرية، لكان

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

أوفق بالقياس ؛ لأن في الجهرية يُعلم وقت تأمين الإمام ببلوغه محلّ التأمين ؛ بخلاف السرية ؛ فإنه لا يُعلم وقت التأمين ما لم يجهر به ، فقضية الفضل تقتضي أن يجهر الإمام بالتأمين أبدأً في جميع الركعات ؛ ليحصل التوافق ، ويثبت الأجر الموعود ، والله تعالى أعلم .

ثم أورد عدة آثار :

أحدها : أثر عطاء : « آمينَ دعاء » ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه لما ثبت كونه دعاءً ، والدعاء يشترك فيه الإمام والمأموم ، فكأنه أوردَ هذا الأثر للردّ على من يقول بترك الإمام للتأمين .

ثانيها : أثر ابن الزبير ، وهذا الأثر صريحٌ في تأمين الإمام ، والجهر به .

ثالثها : أثر أبي هريرة في : « ينادي الإمام » ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه يقتضي تأمين الإمام والمأموم .

رابعها : « وقال نافع . . . إلخ » ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه كان لا يدعُ التأمين ، وهذا يتناول أن يكون إماماً أو مأموماً .

ثم أورد المؤلفُ في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من جهة أمر النبي ﷺ بالتأمين عند تأمين الإمام ، فدلّ ذلك على تأمين الإمام ، وجهره به .

* * *

١١٢ - باب :

فَضْلُ التَّأْمِينِ

أورد فيه حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرةً من جهة

وَعِدِ الْمَغْفِرَةِ لِمَنْ يُوَافِقُ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ .

* * *

١١٣ - باب :

جَهْرُ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ

أوردَ المصنّفُ فيه حديثَ أبي هريرة، قال الزَّيْنُ [ابن] المنير: مناسبتُه للترجمة من جهة أن في الحديث الأمرَ بالقول آمين، والقولُ إذا وقع به الخطاب مطلقاً، حُمِلَ على الجهر، ومتى أُريدَ به السِّرُّ، وحديثُ النفسِ، قُيِّدَ بذلك .

وقال ابن رشيد: تؤخذُ المناسبةُ من جهات :

منها: أنه «إذا قال الإمام، فقولوا»، فقابلَ القولَ بالقولِ، والإمامُ إنما قالَ ذلكَ جهراً، فكانَ الظاهرُ الاتفاقُ في الصفةِ .

ومنها: أنه قال: «فقولوا»، ولم يقيِّده بجهرٍ ولا غيره، وهو مطلق في سياق الإثبات، وقد عُمِلَ به في الجهرية؛ بدليل ما تقدّم؛ يعني في مثله الإمام، والمطلق إذا عُمِلَ به في صورة، لم يكن حُجَّةً في غيرها باتفاق .

ومنها: أنه تقدّم أن المأمومَ مأموراً بالاعتداء بالإمام، وقد تقدّمه بجهرٍ، فلزمَ جهْرُهُ بجهره .

وتُعقَّبُ؛ بأنه يستلزم أن يجهر المأمومُ بالقراءة خلفَ الإمام .

وأجيب؛ بأنه قد نُهيَ عنه، فبقي التأمينُ داخلاً تحتَ عمومِ الأمرِ باتِّباعِ الإمام، وتقيّدُ بما تقدّمَ عن عطاء: أن مَنْ خلفَ ابن الزبير كانوا يؤمُّنونَ جهراً .

* * *

١١٤ - باب :

إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

لما فرغ البخاريُّ من أبواب القراءة والتأمين، شرعَ في الأبواب المتعلقة بالركوع، وقال الحافظ ابن حجر: كان اللائق إيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة^(١).

وتعقَّبَ العيني؛ بأنه يلزم - على هذا - أن يذكر باب: (إذا أسمع الإمام الآية) في أبواب الإمامة؛ فإنه متعلِّقٌ بالإمامة.

قال: ولم يراعِ البخاريُّ في الأبواب المناسبة التامة، ومع هذا لا يخلو من بعض مناسبة بين كلِّ بايين مذكورين، وهاهنا يمكن أن يقال للمناسبة بين هذا الباب والأبواب التي قبله من حيث إنَّ الركوع يكون بعد القراءة التي هي قراءة الفاتحة؛ لأنها هي الأصل عندهم، ويكون ختم الفاتحة بلفظ: آمين، وليس بين القراءة والركوع شيء آخر^(٢).

قلت: هذا الكلام لا طائل تحته، وباب: (إذا أسمع الإمام)، كما له تعلُّقٌ بالإمامة، كذلك له تعلُّقٌ بأبواب القراءة، ولهذه المناسبة ذكره البخاري في أبواب القراءة، وهذا الباب أيضاً كما له تعلُّقٌ بأبواب الإمامة، كذلك له تعلُّقٌ بأبواب الركوع، بل تعلُّقه بأبواب الركوع أتمُّ تعلُّقٍ؛ لأنه من فعل المقتدي دون الإمام، ولهذا ذكره البخاري من أبواب الركوع دون أبواب الإمامة، وإن كان له تعلُّقٌ بها.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٢٦٨).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٦ / ٥٤).

هذا، وقال الإمام ناصر الدين بن المنير: هذه الترجمة مما نُوزِعَ فيها البخاري؛ حيث لم يأت بجواب «إذا»؛ لإشكال الحديث، واختلاف العلماء في المراد بقوله: (واللائق)، وظاهرُ صنْعِ المصنّف في جزء القراءة يقتضي أنه يذهب إلى أن هذا الفعل كان جائزاً، ثم ورد النهي عنه؛ لقوله: «ولا تعد»، قال: ولا يجوز العودُ إلى ما نهى عنه النبي ﷺ.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي بكر، ومطابقته للترجمة من جهة أن أبا بكر ركع دون الصف، فنهاه النبي ﷺ عن العود فيه.

* * *

١١٥ - باب:

إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مرادُ البخاري: بيان مدّ التكبير؛ بحيث ينتهي بتمامه، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مرادُه: إِتْمَامُ التَّكْبِيرَاتِ، فكأنه أشار إلى تضعيف ما يروى أنه ﷺ كان لا يُتِمُّ التكبير؛ يعني: في الركوع.

ثم ذكر حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة أن التكبير في كل خفض ورفع من سنن الصلاة، ثم ذكر حديث مالك بن الحويرث، ومطابقته للترجمة تُعرَفُ من جهة قوله: «ثم ركع يُكَبِّرُ»، ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عمران، ومطابقته للترجمة في قوله: «كان يُكَبِّرُ كلما رفعَ وخَفَضَ»؛ لأنه يدخل فيه الخفض للركوع.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، [ومطابقته للترجمة] من جهة التكبير في كل خفض ورفع، فيدخل فيه الركوع.

* * *

١١٦ - باب :

إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ

كان اللائقُ إيرادَ هذه الترجمة في أبواب السجود، إلا أنه أوردَها في أبواب الركوع؛ لمناسبة إتمام التكبير، وهذه عادة البخاري أنه يوردُ الأشياءَ استطراداً، وإن كان المشروعُ في السجود التكبيرَ عندَ الخفضِ له، وعندَ القيامِ منه، وفي الركوع التكبيرَ عندَ الخفضِ له، والتسميعُ عندَ القيامِ منه، جَمَعَ بين ترجمتي السجود: إحداهما: ترجمةُ التكبيرِ عندَ الخفضِ له، وثانيتها: عند القيامِ منه، وفرَّقَ بين ترجمتي الركوع، فذكرَ أولاً ترجمةَ إتمامِ التكبيرِ عند الخفضِ له، وأخرَ ترجمةَ ما يقول عند القيامِ منه، فَلِلَّهِ دَرَّةٌ ما أدقَّ نظره وترتيبه! ثم أورد في الباب حديثَ عمران، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ من جهة قوله: «فكان إذا سجد، كَبَّرَ».

ثانيتها: حديث [عِكْرِمَةَ]، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة التكبير عند كلِّ خفضٍ ورفعٍ، فدخلُ فيه السجود.

* * *

١١٧ - باب :

التَّكْبِيرُ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ

أورد فيه حديثي ابنِ عباس، وأبي هريرة، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة. أما الأولُ: ففي قوله: «فكَبَّرَ ثَلاثينَ وعشرينَ تكبيرةً»، فدخلُ فيه التكبيرُ عند القيام من السجود.

وأما الثاني : ففي قوله : «ثم يُكَبَّر حين يهوي ، ثم يُكَبَّر حين يرفع رأسه» .

* * *

١١٨ - باب :

وَضْعُ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ

هذا الباب معقودٌ لبيان هيئة الركوع ، واختلف العلماء فيه ، فذهب الجمهور إلى هذا الذي ذكره المؤلف ، وذهب ابن مسعود إلى التطبيق . ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أبي حميد ، ومطابقته للترجمة في قوله : «أمكن يديه من ركبته» .

وثانيهما : حديث سعد ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب» .

* * *

١١٩ - باب :

إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ

لم يذكر الجواب ؛ اكتفاءً بحديث الباب ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٢٠- باب :

اسْتَوَاءُ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

أورد فيه حديث أبي حميد، والغرض منه : «ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ» ؛ أي :
أَمَلَهُ ، ويوضِّحُه لفظ أبي داود : «ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ غَيْرَ مُقْنِعٍ رَأْسَهُ ، وَلَا صَافِحٍ
بِخَدِّهِ» ، ولعلَّ البخاري أشار إلى هذه الرواية .

* * *

١٢١- باب :

حَدُّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةُ

تنبيه : كذا وقع لفظ : (باب) في بعض الروايات ، ولم يقع عند الأكثر ،
وعندهم ترجمة واحدة ، إلا أنهم جعلوا التعليق في أثنائها ؛ لاختصاصه
بالجملة الأولى ، ودلالة حديث البراء على ما بعدها ، وبهذا يجاب عن اعتراض
ناصر الدين بن المنير ؛ حيث قال : حديث البراء لا يطابق الترجمة ، ولا ينافي
الاستواء في الركوع ، والحديث في تساوي الركوع مع السجود في الإطالة
والتخفيف .

قال الحافظ : كأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبي حميد من بقية الترجمة^(١) .

ثم أورد المؤلف في الباب حديث البراء ، قال الحافظ : ومطابقته لقوله :
«حَدُّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ» من جهة أنه دالٌّ على تسوية الركوع والسجود والاعتدال
والجلوس بين السجدين ، وقد ثبت في بعض طرقه [عند مسلم] تطويلُ

(١) انظر : «فتح الباري» (٢/ ٢٧٦) .

الاعتدال، فيؤخذ منه إطالة الجميع^(١)، وزاد: وتعلم منه أن فيه مكثاً زائداً على أصل حقيقة الركوع، والمكث الزائد هو الطمأنينة.

* * *

١٢٢ - باب:

أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتَمُّ رُكُوعُهُ بِالْإِعَادَةِ

في الترجمة إشارة إلى أن إتمام الركوع من فرائض الصلاة.

أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة المسيء صلاته، قال الزين [ابن المنير: هذه الترجمة من التراجم الخفية؛ وذلك لأن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه المصلي، لكن لما قال: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً» إلى آخر ما ذكره من الأركان؛ اقتضى ذلك تساويها في الحكم، [و]تناول الأمر كل فرد منها، فكل من لم يتم ركوعه وسجوده، أو غير ذلك مما ذكر، مأموراً بالإعادة.

قال الحافظ: وقد وقع في حديث رفاعه من هذه القصة: «فصلّى صلاة خفيفة، لم يتم ركوعها ولا سجودها»، فالظاهر: أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك^(٢).

* * *

١٢٣ - باب:

الدُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ

أورد فيه حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٧٦).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٧٧).

١٢٤ - باب :

مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

أورد فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة واضحة، واعتُرض عليه بأنه ليس فيه ذكرُ ما يقوله المأموم.

وأجاب عنه ابنُ رشيد؛ بأنه أشار إلى التذكُّر بالمقدمات؛ لتكون الأحاديثُ عند الاستنباط نصبَ عيني المستنبط، قال: ويمكن أن يكون قاسَ المأمومَ على الإمام.

قال الحافظ: وقد ورد في حديث أبي هريرة، قال: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، قَالَ مَنْ وِرَاءَهُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، لكن قال الدارقطني: المحفوظُ في هذا: «فليقل مَنْ وِرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»^(١).

* * *

١٢٥ - باب :

فَضِّلِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

ثبتَ هذا البابُ في بعض الروايات، وحُذِفَ في بعضها، قال الحافظ ابن حجر: والراجحُ حَذْفُهُ^(٢).

أوردَ فيه حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٨٢).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٨٣).

١٢٦ - باب

حُذِفَ هذا البابُ في بعض الروايات، والراجحُ إثباته، وذلك لأن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالةَ فيها على فضل «اللهم ربَّنَا ولك الحمد» إلا بتكُلُّفٍ، فالأوَّلَى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، كما تقدم في عدَّة مواضع، وذلك أنه لما قال أولاً: (باب: ما يقول الإمامُ ومَن خلفه إذا رفعَ رأسه من الركوع)، ذكر فيه: «اللهم ربَّنَا ولك الحمد»، استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه، ثم فصل بلفظ (باب)؛ لتكميل الترجمة الأولى؛ فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال؛ كالقنوت وغيره.

ثم أورد المصنفُ في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة في القنوت، ومطابقته للترجمة من جهة القنوت بعد الركوع، وبعد قوله: «سمع الله لمن حمده».

ثانيها: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «كان القنوتُ في المغرب والفجر».

وثالثها: حديث رفاعة، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «سمع الله لمن حمده» بعده، وقول الرجل: «ربَّنَا ولك الحمدُ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه».

* * *

١٢٧ - باب:

الطُّمَأْنِينَةُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

ثم ذكر حديث أبي حميد، وهو ظاهر فيما ترجم له، وفي رواية: «واستوى جالساً»، فإن كان محفوظاً، حُمِلَ على أنه عبَّر عن السكون

بالجلوس، وفيه بُعدٌ، ولعلَّ المصنّف أراد إلحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين؛ بجامع أنّ كلاهما غيرُ مقصود لذاته؛ فيطابق الترجمة، كذا في «الفتح»^(١).

ثم أورد في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «فإذا رفعَ رأسه من الركوع، قام حتى نقول: نسي».

ثانيها: حديث البراء، والغرضُ منه: قوله: «ورفعه رأسه منه قريباً من السّواء».

وثالثها: حديث مالك بن الحويرث، والغرضُ منه: قوله: «ثم رفعَ رأسه، فأنصت هنيئة».

* * *

١٢٨ - باب:

يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

أورد فيه أثر ابنِ عمرَ، واستشكل إيرادَه في هذه الترجمة، وأجاب الزينُ ابنُ المنير بما حاصله: أنه لما ذكرَ صِفَةَ الهَوِيِّ إلى السجود القولية؛ أردفَ الصِّفَةَ الفعلية، وقال أخوه: أرادَ بالترجمة: وصفَ حال الهَوِيِّ مِنْ فَعَالٍ ومَقَالٍ.

وقال الحافظ: والذي يظهر لي: أن أثر ابنِ عمرَ من جملة الترجمة؛

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٨٨).

يعني : ترجمَ به ، لا ترجمَ له ، والترجمةُ قد تكون تفسيراً لمُجمل الحديث ، وهذا منها^(١).

ثم أورد المصنفُ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من قوله : «ثم يقول : الله أكبرُ حين يهوي ساجداً» .

ثانيهما : حديث أنسٍ ؛ قال العيني : مطابقته للترجمة تؤخذ بالتعسف ؛ لأن قوله : «وَإِذَا سَجَدَ ، فَاسْجُدُوا» يقتضي أن يسجد القومُ حين يسجدُ الإمام ، ولا يكون ذلك إلا بالهويِّ ، وقد ذُكر في أول الباب : أن للهويَّ صفتين : قوليةً ، وفعليةً ، وحديثُ أنسٍ هذا يدلُّ على السَّنة الفعلية ، وحديثُ أبي هريرة السابق يدلُّ عليهما جميعاً ، وكلاهما من النبي ﷺ ، وقد علم أن هويَّ النبي ﷺ إلى السجود كان مشتملاً على الفعل والقول ، وحديثُ أنسٍ يدلُّ عليهما بهذه الطريقة . اهـ^(٢).

* * *

١٢٩ - باب :

فَضْلُ السُّجُودِ

أورد فيه حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من جهة قوله : «وحرَّم اللهُ على النار أن تأكلَ آثارَ السجود» .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٢٩١) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (٦ / ٨١) .

١٣٠ - باب :

يُؤَدِّي ضَبْعَيْهِ، وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

مطابقته للترجمة ظاهرة في قوله : «كان إذا صلى ، فرَّج بين يديه حتى يبدو بياضُ إبطيه» ؛ فإن تفريجَ المصلِّي مثلَ هذا لا يكون إلا بإبداء ضَبْعَيْهِ .

* * *

١٣١ - باب :

يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ

أشار فيه إلى حديث أبي حميد ، ومطابقته للترجمة في قوله : «واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة» .

* * *

١٣٢ - باب :

إِذَا لَمْ يُتِمَّ سُجُودَهُ

أوردَ فيه حديثَ حذيفةَ ، ومطابقته ظاهرة من جهة أن فيه ذِكْرَ وعيدٍ من لم يُتِمَّ السجود .

* * *

١٣٣ - باب :

السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ

أوردَ فيه حديثين :

أحدهما: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث البراء، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض».

قال الكرّماني: مناسبتُهُ للترجمة من حيثُ إِنَّ العادةَ أَنَّ وُضَعَ الجبهةَ إنما هو باستعانة الأعظم الستة [الباقية] غالباً^(١).

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر من مُرادِهِ: أن الأحاديث الواردة بالاختصار على الجبهة؛ كهذا الحديث، لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة، بل الاختصارُ على ذِكْرِ الجبهة؛ إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة، أو أشهرها في تحصيل هذا الركن، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره، وقيل: أراد أن يبيّن أن الأمرَ بالجبهة للوجوب، وبغيرها للتدب^(٢).

قلت: والذي يظهر لي: أن البخاري أراد أن يضع عليه (باب: السجود على الجبهة)، فترك سهواً؛ فإنه قد تقدّم في المقدمة: أن المصنّف ترجم عدّة تراجم، ولم يذكر فيها أحاديث، وذكر عدّة أحاديث ولم يُترجم لها، وهذا الموضعُ عندي من هذا النوع، وغرضه من هذا الباب، ومن البايين الآتين: الإشارةُ إلى الردّ على مَنْ ذهبَ إلى جواز الاختصار على الجبهة والأنف.

* * *

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٥/ ١٦٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٩٧).

١٣٤ - باب:

السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ

أورد فيه حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة [قوله]: «على الجبهة، وأشار بيده إلى أنفه».

* * *

١٣٥ - باب:

السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، فِي الطِّينِ

وقعت هذه الترجمة في بعض الروايات: (باب: السجود على الأنف، والسجود على الطين).

قال الحافظ ابن حجر: والأول أنسب؛ لئلا يلزم التكرار، قال: وهذه الترجمة أخص من التي قبلها، وكأن المصنف يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف؛ فإنه لا يُترك مع وجود عذر الطين^(١).

ثم أورد في الباب حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «حتى رأيت أثر الطين على جبهة رسول الله ﷺ، وأرنبته».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٢٩٨).

١٣٦ - باب :

عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا،

وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ

أشار الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ إِلَى أَنَّ وَجْهَ إِدْخَالِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي أَحْكَامِ السُّجُودِ: أَنَّ حَرَكَةَ السُّجُودِ وَالرَّفْعَ مِنْهُ تَسْهُلُ مَعَ ضَمِّ الثِّيَابِ وَعَقْدِهَا، لَا مَعَ إِرْسَالِهَا وَسَدْلِهَا، وَغَرَضُهُ: أَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ عَنْ كَفِّ الثِّيَابِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ حَالَةِ الْاضْطِرَارِ.

ثُمَّ أوردَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِ: «وَهُمْ عَاقِدُوا أَزْرِهِمْ مِنَ الصُّغَرِ»، كَذَا قَالُوا.

وعندي: أَنَّ التَّرْجُمَةَ مَعْقُودَةٌ بِشَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَقْدُ الثِّيَابِ.

وِثَانِيَهُمَا: ضَمُّ الثَّوْبِ إِذَا خَافَ الْمَصْلِيُّ انْكَشَافَ الْعَوْرَةِ، فَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلشَّقِّ الْأَوَّلِ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا مُطَابَقَتُهُ لِلشَّقِّ الثَّانِي، فَمِنْ جِهَةِ إِحْقَاقِهِ بِهِ.

* * *

١٣٧ - باب :

لَا يَكْفُ شَعْرًا

مُنَاسِبَةُ التَّرْجُمَةِ لِأَحْكَامِ السُّجُودِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّعْرَ يَسْجُدُ مَعَ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُكْفَ أَوْ يُلَفَّ.

ثُمَّ أوردَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «وَلَا يَكْفُ ثَوْبَهُ وَلَا شَعْرَهُ».

* * *

١٣٨ - باب :

لَا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ

قيل : قَيَّدَ هذه الترجمة بالصلاة ، دون الترجمة السابقة ؛ لأن كَفَّ الشَّعْرَ مكروهٌ في حالة الصلاة وغيرها ، وأما كَفَّ الثَّوْبَ ، فليس بمكروه في غير حالة الصلاة ، ثم أورد المصنّف في الباب حديثَ ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من قوله : « لا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا » .

* * *

١٣٩ - باب :

التَّسْبِيحُ وَالِدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ فِي السُّجُودِ .

* * *

١٤٠ - باب :

الْمُكْثُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

أورد فيه ثلاثة أحاديث :

أحدها : [حديث] مالك بن الحويرث ، ومطابقته للترجمة من جهة قوله : «ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَامَ هُنَيْئَةً» ؛ لأنه يقتضي الجلوسَ والمُكْثَ بين السجدين .
ثانيها : حديث البراء ، ومطابقته للترجمة من جهة قوله : «بين السجدين» ؛ فإنه يقتضي المُكْثَ بين السجدين .

ثالثها: حديث أنس، ومطابقته للترجمة من جهة مُكثِّ النبي ﷺ بين السجدين.

* * *

١٤١ - باب:

لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيَهُ فِي السَّجُودِ

ذكر فيه طرفاً من حديث أبي حميد، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ثم ذكر حديث أنس، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «ولا ييسطُ أحدكم ذراعيه انبساطَ الكلب».

قيل: أخذ البخاري الترجمة من لفظ حديث أبي حميد، ومن معنى حديث أنس.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر: أنه أشار إلى رواية أخرى لحديث أنس؛ فإنه وردَ بلفظ: «لا يفترش»^(١).

* * *

١٤٢ - باب:

مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان مشروعية جلسة الاستراحة، واستحبها الحجازيون، ونفاها الحنفية، وأورد المؤلف في الباب حديث مالك بن الحويرث، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «فإذا كان في وتر

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٠١).

مِنْ صَلَاتِهِ، لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا^(١)».

* * *

١٤٣ - بَابُ:

كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟

هذه الترجمة معقودة للردّ على من أنكر الاعتماد على اليدين عند النهوض؛ كالنخعي.

أورد البخاري في الباب حديث مالك بن الحويرث، واعترض بأن الترجمة معقودة لذكر كيفية الاعتماد على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس، والحديث ليس فيه ذكرُ الكيفية.

وأجاب الكرّماني بأن الكيفية مستفادة من قوله: «جَلَسَ، واعتَمَدَ على الأرض، ثم قام»، فكأنه أراد بالكيفية: أن يقوم معتمداً عن جلوس، لا عن سجود^(٢).

* * *

١٤٤ - بَابُ:

يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

قال الزّين ابن المنير: أجرى البخاري - رحمه الله - الترجمة، وأثر ابن الزبير مجرى التبيين لحديثي الباب؛ لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير

(١) في «صحيح البخاري»: «قاعدًا».

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٥ / ١٧٥).

يكون مع أول النهوض .

وقال ابن رشيد: في هذه الترجمة إشكال؛ لأنه ترجم فيما مضى (باب: التكبير إذا قام من السجود)، وأورد فيه حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وفيهما التنصيص على أن يُكَبَّر في حالة النهوض، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة، فكان ظاهرها التكرار، أو يُحْمَل قوله: «مِنَ السَّجْدَتَيْنِ» على الركعتين، ثم استبعده، ثم رجَّح أن المراد بهذه الترجمة: محلُّ التكبير حين ينهض من السجدة الثانية؛ فإنه إذا قعد على الوتر، يكون تكبيره في الرفع إلى القعود؛ ولا يؤخِّره إلى ما بعد القعود، ويتوجه؛ بأن الترجمتين اللتين قبلها فيهما بيان الجلوس، ثم بيان الاعتماد، فبيِّن في هذه الثالثة محلَّ التكبير.

وقال الحافظ ابن حجر: ويُحتمل أن يكون مراده بقوله: «مِنَ السَّجْدَتَيْنِ»: ما هو أعمُّ من ذلك، فيشمل ما قيل أولاً وثانياً، ويؤيد ذلك: اشتمالُ حديثي الباب على ذلك، ففي حديث أبي سعيد: «حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، [وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ]، وَحِينَ قَامَ [مِنَ] الرُّكْعَتَيْنِ»، وفي حديث عمران: «وإذا رفع، كَبَّر، وإذا نهض من الركعتين، كَبَّر».

وأما أثر ابن الزبير، فيمكن شموله الأمرين؛ لأن النهضة تحتملهما، لكنَّ استعمالها في القيام أكثر، وهذا يرجِّح الحمل الأول بعد التشهد الأول^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٠٤).

١٤٥ - باب :

سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ

من هنا شرع المصنف في الأبواب المتعلقة بالقعدة، فعقد أربعة أبواب :

أحدها : في هيئة الجلوس .

ثانيها : بيان حكم القعدة الأولى .

ثالثها : في التشهد في الأولى .

رابعها : في التشهد في الآخرة .

ظاهرُ صنع المؤلف يقتضي أنه يذهب إلى تسوية الرجل والمرأة في التشهد، ولهذا أورد أثر أم الدرداء ؛ لتقوية ما ذهب إليه، ثم أورد في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من جهة قوله : «إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى، وتثني اليسرى» .

ثانيهما : حديث أبي حميد، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن فيه بيان هيئة الجلوس في القعدتين .

واختلف العلماء في هيئة القعدتين، وأولى الأقوال عندي في حديث أبي حميد .

* * *

١٤٦ - باب :

مَنْ لَمْ يَرَ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا ؛
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ، وَلَمْ يَرْجِعْ

أورد فيه حديث أبي حميد ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ ترك التشهد سهواً ، فلما سبَّحوا له ، لم يرجع إليه ، فلو كان واجباً ، لرجع إليه لمَّا سبَّحوا له بعد أن قام .

* * *

١٤٧ - باب :

التَّشْهَدُ فِي الْأُولَى

حكى الحافظ ابن حجر عن الكرمانى : أنه قال : الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها : أن الأولى لبيان عدم الوجوب ، والثانية في بيان مشروعيتها ، وهي أعم من الواجب والمندوب^(١) .

وقال العيني : ويمكن أن يقال : الفرق بين الترجمتين : أن الأولى في عدم التشهد ، والثانية في وجوبه ، فأخذت طائفة بالأولى ، وطائفة بالثانية^(٢) .

قلت : والذي يظهر لي من تعريف البخاري : أنه أشار بهذه إلى صفة التشهد في الجلسة الأولى ؛ كما أشار إلى صفته في الجلسة الآخرة بالترجمة الآتية ، لكن يردُّ على هذا اعتراضٌ ، وهو أنه ليس في حديث الباب ما يدلُّ على

(١) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٣١١) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (٦ / ١٠٩) .

صِفَةُ الشَّهَدِ؛ بخلاف حديثِ الباب الآتي؛ فإنه يدلُّ على صِفَتِهِ صريحاً.
والجوابُ عنه: أنه أشار إليها بالتلويح، فكأنه أشار إلى ما يُروى في
حديث [ابن] مسعود: «كُنَّا لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ» الحديث،
وهذا، وإن كان ليس في حديث الباب، إلا أنه يشير إليه؛ لأن فيه: «وَعَلَيْهِ
جُلُوسٌ»، وجلوسه ﷺ لم يكن بغير تشهدٍ، وهذا معلومٌ قطعاً؛ لأنه لم يُفدْ
مُكْتَنًا في الصلاة بغير ذكرٍ جَهْرِيٍّ أو سِرِّيٍّ.

* * *

١٤٨ - باب:

التَّشَهُدُ فِي الْآخِرَةِ

أورد فيه حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤٩ - باب:

الدُّعَاءُ قَبْلَ السَّلَامِ

لما فرغ من الأبواب المتعلقة بالتشهد، ولم يبقَ مِنْ وَظِيفَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا
الدُّعَاءُ وَالتَّسْبِيحُ، شرعَ فيما يتعلَّق بالدُّعَاءِ، فذكرَ بَابَيْنِ:
أحدهما: في مشروعية الدعاء قُبَيْلَ السَّلَامِ.

ثانيهما: فيما يُتَخَيَّرُ من الدعاء وليس بواجب، والمتبادرُ من ترتيبِ
البخاريِّ أبوابَ صِفَةِ الصَّلَاةِ: أن مراده بالترجمة: إثباتُ الدعاء بعدَ التشهد،
وقبلَ السَّلَامِ، لكنْ اعترض عليه؛ بأن حديث الباب لا تقييدَ فيه بما بعدَ
التشهد.

وأجاب الكرّماني؛ بأنه لكلّ مقامٍ من مقامات الصلاة ذِكْرٌ مخصوصٌ، فتعيّن أن يكون محلّه بعد الفراغ من الكل^(١).

قال الحافظ: فيه نظر؛ لأنّ التعيّن الذي ادّعاه لا يختصّ بهذا المحلّ؛ لورود الأمر بالدعاء في السجود، فكما أن للسجود ذكراً مخصوصاً، ومع ذلك أُمر فيه بالدعاء، فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذِكْرٌ مخصوصٌ، وأُمر فيه بالدعاء إذا فرغ منه أيضاً؛ فإنّ هذا هو ترتيب البخاري، لكنه يطالب بدليل اختصاصه هذا المحلّ بهذا الذّكر، ولو قطع النظر عن ترتيبه، لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة؛ لأنّ «قبل السلام» يصدّق على جميع الأركان^(٢).

تنبيه: عقّد البخاري (باب: الدعاء قبل السلام)، ولم يعقد باب: الدعاء بعد السلام؛ لأن ما يروى عن ذلك ليس على شرطه.

هذا، واختلف العلماء في رفع اليدين بالدعاء بعد الصلاة المكتوبة، فأنكره بعضهم، وأجازه بعضهم، والصواب من ذلك: أنه لا بأس به في الدعاء بعد الصلاة المكتوبة، وأما انتظار المأمومين الإمام للدعاء، واتخاذهم إياه إماماً فيه^(٣)؛ كما هو دأب أهل زماننا، فليس ذلك من هدي النبي ﷺ، ولا من هدي أصحابه، والمسألة قد فصلها الشاطبي في «الاعتصام».

ثم أورد المصنّف في الباب حديث أبي بكر، اعترض على المؤلف في استدلاله لتعين المحل، وقال النووي: استدلاله صحيح؛ لأن قوله: «في

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٥ / ١٨٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٣١٨).

(٣) في الأصل: «فيها».

صلاتي» يعمُّ جميعها، ومن مظانِّه هذا الموطنُ.

وقال الحافظ ابن حجر: ويُحتمل أنَّ سؤالَ أبي بكر عن ذلك كان [عند قوله لما علمهم التشهد: «ثُمَّ لِيُتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»]، ومن ثَمَّ عَقَّبَ المصنّفُ الترجمةَ بذلك^(١).

* * *

١٥٠ - باب:

مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

قال الحافظ ابن حجر: المنفيُّ وجوبه يُحتملُ أن يكون الدعاءُ الذي لا يجبُ دعاءٌ مخصوصاً، وهذا واضحٌ مطابقٌ للحديث، وإن كان التخييرُ مأموراً به، ويُحتملُ أن يكون المنفيُّ التخييرَ، ويُحتملُ الأمرُ الواردُ به على الندب^(٢).

ثم أورد المصنّفُ في الباب حديثَ [ابنِ] مسعود، ومطابقته للترجمة في قوله: «لِيُتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو بِهِ».

* * *

١٥١ - باب:

مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى

لم أرَ في الشُّرَاحِ مَنْ تَعَرَّضَ لِبَيَانِ الْحِكْمَةِ مِنْ تَقْدِيمِ هَذَا الْبَابِ قَبْلَ بَابِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٢٠).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٢١).

التسليم، والذي يظهر لي . . . (١).

قال الزَّيْنُ ابْنُ المُنِيرِ: ذَكَرَ البخاريُّ المُستَدِلَّ - وهو الحُمَيْدِيُّ -، ودليله، ووَكَّلَ الأمرَ فيه لنظرِ المجتهدِ، هل يوافقُه، أو يخالفُه؟ وإنما فعلَ ذلك؛ لما يتطرق إلى الدليل من الاحتمالات؛ لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مَسَحِ الجبهة؛ إذ يجوز أن يكون مَسَحَها، وبقي الأثرُ بعدَ المسحِ، ويُحتمل أن يكون تركَ المسحِ ناسياً، أو تركَه عمداً لتصديق رؤياه، أو لكونه لم يَشْعُرْ ببقاء أثر الطين على جبهته، أو لبيان الجواز، أو لأن تركَ المسحِ أولى؛ لأن المسحَ عملٌ، وإن كان قليلاً، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات، لم ينهض للاستدلال، لا سِيَّما وهو فعلٌ من الجِبَالَاتِ، لا مِنَ القُرْبِ (٢).

أوردَ فيه أثرَ الحُمَيْدِيِّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وأورد حديثَ أبي سعيد، ومطابقته للترجمة في قوله: «حتى رأيتُ أثرَ الطينِ في جبهته».

* * *

١٥٢ - باب:

التَّسْلِيمُ

لم يذكر المصنفُ حُكْمَه؛ للاختلاف في ذلك، ولتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه، وكذا لم يذكر عددَ التسليم؛ لاختلاف

(١) بياض في الأصل قدر سطر.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٢٢).

الأحاديث في ذلك أيضاً.

ثم أورد فيه حديث أم سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة قولها:
«وكان رسول الله ﷺ إذا سَلَّمَ؛ فإن فيه مشروعية التسليم».

* * *

١٥٣ - باب:

يُسَلَّمُ حِينَ يُسَلَّمُ الْإِمَامُ

هذه الترجمة معقودة لبيان أنه يُندب للمأموم أن [لا] يتأخر في سلامه
بعد الإمام متشاغلاً بدعاءٍ وغيره.

قال الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: ترجم البخاري بلفظ حديث، وهو محتمل لأن
يكون المراد: أنه يبتدىء السلام بعد ابتداء الإمام، فيشرع المأموم فيه قبل
أن يُتِمَّ الإمام، ويحتمل أن يكون المراد: أن المأموم يبتدىء السلام إذا أتمه
الإمام، فإذا كان محتملاً للأمرين، وكُلَّ النظر فيه إلى المجتهد^(١).

ثم أورد أثر ابن عمر، اعترض على البخاري؛ بأن الأثر غير مطابق
للترجمة؛ لأن المفهوم منها: أن يُسَلَّمَ المأموم مع الإمام، والمفهوم من
الأثر: أن يسلم المأموم عقيب سلام الإمام؛ لأن كلمة (إذا) للشرط،
والمشروط يكون عقيب.

وأجاب عنه العيني بأن (إذا) هنا للظرفية^(٢).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٢٣).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٦/ ١٢٣).

ثم أورد المؤلفُ في الباب حديثَ عِتبَان، والغرضُ منه هنا: قوله: «فسلّمنا حين سلّم».

* * *

١٥٤ - باب:

مَنْ لَمْ يَرُدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ، وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

هذه الترجمة للردّ على من زعم بتسليمه الثالثة على الإمام؛ كالمالكية.

ثم أوردَ في الباب حديثَ محمود، والمقصودُ منه هنا: قوله: «ثم سلّمنا حين سلّم»؛ فإن ظاهره: أن تسليمهم نظيرُ سلامه، وسلامه ﷺ إما واحدة، وهي التي يتحلل بها من الصلاة، وإما هي وأخرى معها، فيحتاجُ من استحَبَّ تسليمه الثالثة إلى دليلٍ خاصٍّ، ولم يصحّ.

* * *

١٥٥ - باب:

الذِّكْرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ

أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث، مطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

أحدها: حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله: «أن رفع الصوت بالذِّكْر».

ثانيها: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة في قوله: «كنتُ أعرفُ انقضاءَ صلاةِ النبي ﷺ بالتكبير».

وثالثها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة مشروعية

التسبيح والتحميد والتكبير خلف كل صلاة.

رابعها: حديث المغيرة بن شعبة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة ذكره في دبر كل صلاة.

* * *

١٥٦ - باب:

يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ

من هنا شرع المصنف في آداب الإمام بعد فراغه من الصلاة؛ من استقباله الناس، ومكثه في مُصَلَّاه، وتخطّيه عند الحاجة، وانصرافه عن اليمين والشمال، ثم أورد في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَب، ومطابقته للترجمة من جهة إقباله ﷺ على أصحابه بعد السلام.

ثانيها: حديث زيد بن خالد، والغرض منه: قوله: «فلما انصرف، أقبل على الناس».

ثالثها: حديث أنس، والغرض منه: قوله: «فلما صلى، أقبل علينا بوجهه».

* * *

١٥٧ - باب:

مُكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاه بَعْدَ السَّلَامِ

لم يفصح البخاري بحكم هذا المُكْث؛ للاختلاف في ذلك، فكرهه

المالكية إلا أن يكون لعلّة، وذهب الحنفية إلى أن كلّ صلاة يُتَنَفَّلُ بعدها يقوم الإمام ولا يمكُثُ، وإلا، فهو مُخَيَّر بين المُكث وبين القيام.

ثم ذكر أثرين:

أثر ابن عمر، والقاسم، واعترض عليه؛ بأنه لا موافقة بينهما وبين الترجمة.

وأجيب؛ بأنه أراد إلحاق الإمام بالمنفرد؛ لأنه إذا جاز للمنفرد التطوع في مصلّاه، جاز للإمام، ولا فارق.

ثم ذكر حديث أبي هريرة، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة، قيل: لما أشار البخاري في الباب إلى جواز مُكث الإمام في مُصلّاه، وكان المُكثُ أعمّ من أن يكون بذكر أو تعليم أو صلاة، أشار إلى الجواب عما ورد من النهي عن تطوع الإمام في مُصلّاه، فقال: لم يَصِحَّ، ثم ذكر في الباب حديث أم سلمة من طرق، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة مُكثه ﷺ في مكانه بعد السلام.

* * *

١٥٨ - باب:

مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً، فَتَخَطَّاهُمْ

قال الحافظ ابن حجر: الغرض من هذه الترجمة: بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محلّه إذا لم يعرض للإمام ما يحتاج معه إلى القيام^(١).

أورد المؤلف فيه حديث عتبة، ومطابقته للترجمة ظاهرة «فقام

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٣٧).

مُسْرِعًا، فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ.

* * *

١٥٩ - بَابُ:

الْإِنْفِتَالِ وَالْإِنْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ

قال الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: جَمَعَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجُمَةِ بَيْنَ الْإِنْفِتَالِ وَالْإِنْصِرَافِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْمَاكُثِ فِي مُصَلَّاهُ إِذَا انْفَتَلَ لِاسْتِقْبَالِ الْمَأْمُومِينَ، وَبَيْنَ الْمَتَوَجَّهِ لِحَاجَتِهِ إِذَا انْصَرَفَ. ثُمَّ أورد أثر أنسٍ، ومُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، [و]مُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ الْمَعْقُودَةِ بِجَوَازِ الْإِنْصِرَافِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ؛ أَنَّ فِيهِ بَيَانَ الْإِنْصِرَافِ إِلَى الْيَسَارِ صَرِيحًا، وَأَمَّا إِلَى جَانِبِ الْيَمِينِ، فَتَحْتَ قَوْلِهِ: «لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ».

* * *

١٦٠ - بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ

قال الحافظ ابن حجر: هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد، وأما التراجم التي قبلها، فكلُّها من صفة الصلاة، لكنَّ مناسِبَةً هذه الترجمة وما بعدها كذلك؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ بَنَى صِفَةَ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَلِهَذَا لَمْ يُفْرَدْ مَا بَعْدَ (كِتَابِ الْأَذَانِ) بِكِتَابٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ أَحْكَامَ الْإِقَامَةِ، ثُمَّ الْإِمَامَةِ، ثُمَّ الصَّفُوفِ، ثُمَّ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ صِفَةَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ

مرتبطاً ببعضه ببعض ، واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ، ناسب أن يورد فيه من قام به عارضٌ ؛ كأكَلِ الثومِ ، ومن لا يجب عليه ذلك ، كالصبيان ، ومن تُندبُ له في حالةٍ دونَ حالةٍ ؛ كالنساء ، فذكرَ هذه التراجم ، فختَمَ بها صِفةَ الصلاة ، وتقبيده بالنبيِّ حَمَلٌ منه للأحاديث المطلقة في الثوم على غير النصيح منه ؛ بقريته ما في حديث جابرٍ من قول الراوي : « ما أراه يعني إلا نيئُهُ »^(١) .

واعترض على البخاري ؛ بأنه ليس في أحاديث الباب ذِكرُ الكُرْاثِ . وأجاب عنه الحافظ ابن حجر ، بأنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابرٍ من ذِكرِهِ ، قال : وهذا أولى من قول بعضهم : إنه قاسَهُ على البصل ، قال : ويُحتمل أن يكون استنبط الكُرْاثَ من عموم الخَضِرَاتِ ؛ فإنه يدخل فيها دخولاً أولياً ؛ لأن رائحته أشدَّ^(٢) .

ثم أورد قوله ﷺ : « مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ وَالبَصَلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ » ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة ، وقوله : « مَنْ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ » من لَفْظِ البخاري ، وإنما أخذه البخاري من حديث جابر ؛ فإنه قال : نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكُرْاثِ ، فغلبتنا الحاجةُ ، فقال : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُنْتَنَةِ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا » ، ووقع في حديث أبي سعيد : « ففتحنا خيبرَ ، فوقعنا في هذه البَقْلَةِ ، والناسُ جِيعٌ » الحديث ، ثم ذكر البخاريُّ في الباب عدَّةَ أحاديثٍ مطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٢/ ٣٣٩) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٤٠) .

١٦١ - باب:

وُضُوءُ الصَّبِيَّانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ؟
وَحُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزَ، وَصُفُوفِهِمُ

قال الزَّيْنُ ابن المنير: لم يُنصَّ على حُكْمٍ؛ لأنه لو عبَّر بالندب، لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وُضوء، ولو عبَّر بالوجوب، لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه؛ كما هو الواجب، فأتى بعبارة سالمة، ولما لم يذكر الغسل؛ لندور موجب من الصبي؛ بخلاف الوضوء، ثم أورد[ه] فيه بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليهم، فقال: «ومتى يجب عليهم الغسل والطهور؟»^(١).

وقوله: «والطهور» من عطف العام على الخاص، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد؛ فإن مفهومه أن غُسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم، فيؤخذ منه: أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل.

وقوله: «وحضورهم» بالجر عطف على قوله: «وُضوء الصبيان»، وكذا قوله: «وصفوفهم».

ثم أورد في الباب سبعة أحاديث:

أولها: حديث ابن عباس، والغرض منه: صلاته معهم، ولم يكن إذ ذاك بالغاً، فالظاهر: أنه حضر الجنازة معهم، ودخل في حضتهم على الوضوء؛ بقرينة الأحاديث الآتية.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٤٥).

ثانيها: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى تعيين وقت إيجاب الغسل، وهو البلوغ.

ثالثها: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة وضوئه وصلاته مع النبي ﷺ، وتقريره على ذلك؛ بأن حوله، وجعله عن يمينه.

رابعها: حديث أنس، ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم صف خلف النبي ﷺ، واليتيم دال على الصبا؛ إذ لا يتم بعد احتلام، وقد أقره النبي ﷺ على ذلك.

خامسها: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة دخوله في الصف، وتقريره ﷺ على ذلك.

سادسها: حديث عائشة، قال ابن رشيد: فهم البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا، كانوا حضوراً في المسجد، وليس الحديث صريحاً في ذلك؛ إذ يُحتمل أنهم ناموا في البيوت.

وأجيب؛ بأن الصبيان جمع محلّى باللام، فيعم من كان مع أمه، أو غيرها في البيوت، ومن كان مع أمه في المسجد.

سابعها: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة شهوده العيد مع النبي ﷺ.

* * *

١٦٢ - باب:

خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ

من هنا ذكر البخاري أربعة أبواب متوالية تتعلق بأحكام النساء، فكأنه

أشار إلى جواز خروج النساء إلى المساجد بشرط الليل والغسل، وصلاتهن خلف الرجال، وسرعة انصرافهن بعد الفراغ من صلاة الصبح، وبشرط الاستئذان من أزواجهن.

أورد البخاري في الباب ستة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة؛ فإن بعضها مطلق في الزمان، وبعضها مقيّد بالليل والغسل، فحمل المطلق في الباب على المقيّد.

* * *

١٦٤ - باب:

صلاة النساء خلف الرجال

أورد المؤلف فيه حديثين:

أحدهما: حديث أم سلمة، ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال، أو بعضهم، للزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطيهم، وذلك منهى عنه.

ثانيهما: حديث أنس، وهو في صلاة أم سليم خلفه، وهو ظاهر فيما ترجم له.

* * *

١٦٥ - باب:

سرعة انصراف النساء من الصبح، وقلة مقامهن في المسجد

قيّد بالصبح؛ لأن طول التأخير فيه يُفضي إلى الإسفار، فناسب الإسراع؛

بخلاف العشاء ؛ فإنه يُفْضِي إلى زيادة الظلمة ، فلا يضرُّ المُكْتُ .
ثم أورد المصنّف في الباب حديثَ عائشةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٦٦ - باب :

اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ

أوردَ فيه حديثَ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، وأشار
المصنّف بإيرادِ لفظِ الاستئذانِ إلى براعة الاختتام .

□ □ □

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* مقدمة التحقيق	5
* ترجمة العلامة عبد الحق الهاشمي	11
* صور المخطوطات	25

[النص المحقق]

* مقدمة المؤلف رحمه الله	٣
١ - فصل في طريقة تدريس الحديث الشريف	٥
٢ - فصل في فضل المؤلف الإمام - رحمه الله تعالى -	١٠
٣ - فصل فيما يتعلق بأحوال الكتاب	١٢
٤ - فصل في بيان عادات الإمام البخاري في «صحيحه الجامع»	٢٢

١ - (١)

كِتَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ

١ - كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾	٥٧
---	----

٢ - (٢)

كِتَابُ الْإِيمَانِ... إلخ

- ١ - باب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «يُنْبِي الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» ٧٠
- ٢ - باب: أُمُورُ الْإِيمَانِ ٧٣
- ٣ - باب: الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ٧٦
- ٤ - باب: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ٧٧
- ٥ - باب: إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ ٧٨
- ٦ - باب: مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ٨٠
- ٧ - باب: حُبُّ الرَّسُولِ مِنَ الْإِيمَانِ ٨١
- ٨ - باب: حِلَاوَةُ الْإِيمَانِ ٨٢
- ٩ - باب: عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ ٨٤
- ١٠ - باب ٨٥
- ١١ - باب: مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ ٨٦
- ١٢ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ ٨٧
- ١٣ - باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ ٨٩
- ١٤ - باب: تَفَاضُلُ أَهْلِ الْإِيمَانِ ٩٠
- ١٥ - باب: الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ ٩١
- ١٦ - باب: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ ٩٢
- ١٧ - باب: مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٩٣

- ١٨ - باب: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ، أَوْ
 ٩٥ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ
- ١٩ - باب: إِفْشَاءُ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ
 ٩٦
- ٢٠ - باب: كُفْرَانِ الْعَشِيرِ ... إلخ
 ٩٧
- ٢١ - باب: الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِزْكَابِهَا إِلَّا
 ٩٩ بِالشُّرْكِ ...
- ٢٢ - باب: ﴿وَأَن طَافَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾
 ١٠٠
- ٢٣ - باب: ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ
 ١٠١
- ٢٤ - باب: عَلَامَاتُ الْمُتَنَافِقِ
 ١٠٢
- ٢٥ - باب: قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ
 ١٠٤
- ٢٦ - باب: الْجِهَادُ مِنَ الْإِيمَانِ
 ١٠٥
- ٢٧ - باب: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ
 ١٠٦
- ٢٨ - باب: صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ
 ١٠٦
- ٢٩ - باب: الدِّينُ يُسْرٌ ... إلخ
 ١٠٧
- ٣٠ - باب: الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ
 ١٠٨ إِيمَانَكُمْ﴾ ...
- ٣١ - باب: حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ
 ١٠٩
- ٣٢ - باب: أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ
 ١١٠
- ٣٣ - باب: زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَتَقْصَانِهِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ
 ١١١ هُدًى﴾

- ٣٤ - باب: الزَّكَاةُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ
الَّذِينَ خَفَاءَ...﴾ ١١٣
- ٣٥ - باب: اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ ١١٤
- ٣٦ - باب: خَوْفُ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَخْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ١١٥
- ٣٧ - باب: سُؤَالُ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ ١١٨
- ٣٨ - باب ١٢٠
- ٣٩ - باب: فَضْلُ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ ١٢٠
- ٤٠ - باب: آدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ ١٢١
- ٤١ - باب: مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحَسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ١٢٣
- ٤٢ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ: اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ
وَعَامَّتِهِمْ» ١٢٥

٣ - (٣)

كِتَابُ الْعِلْمِ

- ١ - باب: فَضْلُ الْعِلْمِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أَتَوْا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١٢٩
- ٢ - باب: مَنْ سِئَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَاتَمَّ الْحَدِيثَ، ثُمَّ أَجَابَ
السَّائِلَ ١٣٠
- ٣ - باب: مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ... إلخ ١٣١
- ٤ - باب: قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: «حَدَّثْنَا»، أَوْ «أَخْبَرْنَا»... إلخ ١٣٢
- ٥ - باب: طَرَحُ الْإِمَامِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ ١٣٣

- ٦ - باب: القراءة والعرض على المحدث ١٣٤
- ٧ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ ١٣٥
- ٨ - باب: مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ، وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ، فَجَلَسَ فِيهَا ١٣٧
- ٩ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» ١٣٨
- ١٠ - باب: الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ . . . إلخ ١٣٨
- ١١ - باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْلًا يَنْفِرُوا ١٤٠
- ١٢ - باب: مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً ١٤٠
- ١٣ - باب: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ١٤١
- ١٤ - باب: الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ ١٤١
- ١٥ - باب: الْإِغْتِبَاطُ فِي الْعِلْمِ ١٤٢
- ١٦ - باب: مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ ١٤٣
- ١٧ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ» ١٤٤
- ١٨ - باب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟ ١٤٤
- ١٩ - باب: الْخُرُوجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ١٤٥
- ٢٠ - باب: فَضْلُ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ ١٤٦
- ٢١ - باب: رَفْعُ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ ١٤٦

الموضوع	الصفحة
٢٢ - باب: فَضْلُ الْعِلْمِ	١٤٨
٢٣ - باب: الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّائِبَةِ وَغَيْرِهَا	١٤٩
٢٤ - باب: مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ	١٤٩
٢٥ - باب: تَخْرِيبُ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ	١٥٠
٢٦ - باب: الرِّحْلَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ، وَتَعْلِيمُ أَهْلِهِ	١٥١
٢٧ - باب: التَّنَاوُبُ فِي الْعِلْمِ	١٥٢
٢٨ - باب: الْعُزْبُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ	١٥٢
٢٩ - باب: مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ	١٥٣
٣٠ - باب: مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ	١٥٣
٣١ - باب: تَعْلِيمُ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ	١٥٤
٣٢ - باب: عِظَةُ الْإِمَامِ النِّسَاءِ وَتَعْلِيمُهُنَّ	١٥٥
٣٣ - باب: الْحِرْصُ عَلَى الْحَدِيثِ	١٥٥
٣٤ - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ	١٥٦
٣٥ - باب: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟	١٥٧
٣٦ - باب: مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَاغَهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ	١٥٧
٣٧ - باب: لِيُبَيِّنَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبِ	١٥٨
٣٨ - باب: إِنْكُمْ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٥٩

الموضوع	الصفحة
٣٩ - باب : كِتَابَةُ الْعِلْمِ	١٥٩
٤٠ - باب : الْعِلْمُ وَالْعِظَةُ بِاللَّيْلِ	١٦١
٤١ - باب : السَّمَرُ فِي الْعِلْمِ	١٦٢
٤٢ - باب : الْحِفْظُ فِي الْعِلْمِ	١٦٣
٤٣ - باب : الْإِنْصَاتُ لِلْعُلَمَاءِ	١٦٤
٤٤ - باب : مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ : أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى	
اللهِ تعالى	١٦٥
٤٥ - باب : مَنْ سَأَلَ - وَهُوَ قَائِمٌ - عَالِمًا جَالِسًا	١٦٥
٤٦ - باب : السُّؤَالُ وَالْفُتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ	١٦٦
٤٧ - باب : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾	١٦٧
٤٨ - باب : مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِخْتِيَارِ؛ مَخَافَةً أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ،	
فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ	١٦٨
٤٩ - باب : مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ	١٦٨
٥٠ - باب : الْحَيَاءُ فِي الْعِلْمِ	١٦٩
٥١ - باب : مَنْ اسْتَحْيَا، فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ	١٧٠
٥٢ - باب : ذِكْرُ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ	١٧٠
٥٣ - باب : مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ	١٧١

٤ - (٤)

كِتَابُ الْوُضُوءِ

١ - باب : مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ... إلخ .. ١٧٥

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ	١٧٥
٣ - باب: فَضْلُ الْوُضُوءِ ... إلخ	١٧٦
٤ - باب: لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ	١٧٦
٥ - باب: التَّخْفِيفُ فِي الْوُضُوءِ	١٧٦
٦ - باب: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ	١٧٧
٧ - باب: غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ ... إلخ	١٧٧
٨ - باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعِنْدَ الْوَقَاعِ	١٧٨
٩ - باب: مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ	١٧٨
١٠ - باب: وَضْعُ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ	١٨٠
١١ - باب: لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ؛ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ ..	١٨٠
١٢ - باب: مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لَبْنَتَيْنِ	١٨١
١٣ - باب: خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَازِ	١٨١
١٤ - باب: التَّبَرُّزُ فِي الْبُيُوتِ	١٨٢
١٥ - باب: الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ	١٨٢
١٦ - باب: مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لَطُهُورِهِ	١٨٣
١٧ - باب: حَمْلُ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ	١٨٣
١٨ - باب: النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ	١٨٣
١٩ - باب: لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ	١٨٤

الموضوع	الصفحة
٢٠ - باب : الإِسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ	١٨٤
٢١ - باب : لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ	١٨٥
٢٢ - باب : الْوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً	١٨٥
٢٣ - باب : الْوُضُوءُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ	١٨٥
٢٤ - باب : الْوُضُوءُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا	١٨٦
٢٥ - باب : الإِسْتِنْشَاءُ فِي الْوُضُوءِ	١٨٧
٢٦ - باب : الإِسْتِجْمَارُ وَتَرَأً	١٨٨
٢٧ - باب : غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ	١٨٩
٢٨ - باب : الْمَضْمَضَةُ فِي الْوُضُوءِ	١٩٠
٢٩ - باب : غَسْلُ الْأَعْقَابِ . . . إلخ	١٩٠
٣٠ - باب : غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ فِي التَّغْلِيْنِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى التَّغْلِيْنِ	١٩١
٣١ - باب : التِّيْمُنُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ	١٩٢
٣٢ - باب : التِّمَاسُ الْوُضُوءِ إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ	١٩٢
٣٣ - باب : الْمَاءُ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ ، وَكَانَ عَطَاءً . . . إلخ	١٩٣
٣٤ - باب : مَنْ لَمْ يَرَ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ : مِنَ الْقَبْلِ وَالْأُخْرَى	١٩٥
٣٥ - باب : الرَّجُلُ يُوضِئُ صَاحِبَهُ	١٩٦
٣٦ - باب : قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ	١٩٧
٣٧ - باب : مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ	١٩٨

الموضوع	الصفحة
٣٨ - باب: مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ . . . إلخ	١٩٨
٣٩ - باب: غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	١٩٩
٤٠ - باب: اسْتِعْمَالُ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ	١٩٩
باب	٢٠٠
٤١ - باب: مَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ	٢٠٠
٤٢ - باب: مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً	٢٠١
٤٣ - باب: وَضُوءُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ . . . إلخ	٢٠١
٤٤ - باب: صَبُّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ	٢٠٢
٤٥ - باب: الْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ فِي الْمِخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ . . .	٢٠٢
٤٦ - باب: الْوُضُوءُ مِنَ التَّوَرِ	٢٠٣
٤٧ - باب: الْوُضُوءُ بِالْمُدِّ	٢٠٣
٤٨ - باب: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ	٢٠٣
٤٩ - باب: إِذَا أَدْخَلَ رَجُلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ	٢٠٣
٥٠ - باب: مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ	٢٠٤
٥١ - باب: مَنْ مَضْمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ	٢٠٤
٥٢ - باب: هَلْ يُمَضِّمُ مِنَ اللَّبَنِ؟	٢٠٥
٥٣ - باب: الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ . . . إلخ	٢٠٦
٥٤ - باب: الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
٥٥ - باب: مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ	٢٠٧
٥٦ - باب: غَسْلُ الْبَوْلِ	٢٠٧
٥٧ - باب: تَرَكُ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٠٧
٥٨ - باب: صَبُّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ	٢٠٨
٥٩ - باب: يُهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ	٢٠٨
٥٩ - باب: بَوْلُ الصَّبْيَانِ	٢٠٩
٦٠ - باب: الْبَوْلُ قَائِمًا وَقَاعِدًا	٢٠٩
٦١ - باب: الْبَوْلُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتُرُ بِالْحَائِطِ	٢٠٩
٦٢ - باب: الْبَوْلُ عِنْدَ سُبَّاطَةِ قَوْمٍ	٢١٠
٦٣ - باب: غَسْلُ الدَّمِ	٢١٠
٦٤ - باب: غَسْلُ الْمَنِيِّ وَفَرْكِهِ، وَغَسْلُ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ	٢١١
٦٥ - باب: إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَمْ يَذْهَبِ أَثَرُهُ	٢١١
٦٦ - باب: أَبْوَالُ الْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ وَالْغَنَمِ	٢١٢
٦٧ - باب: مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ	٢١٢
٦٨ - باب: الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ	٢١٣
٦٩ - باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ	٢١٣
٧٠ - باب: الْبُصَاقُ وَالْمُخَاطُ وَنَحْوُهُ فِي الثَّوبِ	٢١٤
٧١ - باب: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ، وَلَا الْمُسْكِرِ	٢١٥

الموضوع	الصفحة
٧٢ - باب: غَسَلُ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ	٢١٥
٧٣ - باب: السَّوَاكُ	٢١٦
٧٤ - باب: دَفْعُ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ	٢١٦
٧٥ - باب: فَضْلُ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ	٢١٦

٥ - (٥)

كِتَابُ الْغُسْلِ

١ - باب: الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ	٢٢٠
٢ - باب: غُسْلُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ	٢٢١
٣ - باب: الْغُسْلُ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ	٢٢١
٤ - باب: مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا	٢٢٢
٥ - باب: الْغُسْلُ مَرَّةً وَاحِدَةً	٢٢٢
٦ - باب: مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيْبِ عِنْدَ الْغُسْلِ	٢٢٣
٧ - باب: الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فِي الْجَنَابَةِ	٢٢٤
٨ - باب: مَسْحُ الْيَدِ بِالتَّرَابِ لِتَكُونَ أَنْقَى	٢٢٥
٩ - باب: هَلْ يُدْخَلُ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ . . . إلخ	٢٢٥
١٧ - باب: إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ . . .	٢٢٥
١٨ - باب: نَقْضُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ	٢٢٦
١٩ - باب: مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ	٢٢٦

الموضوع	الصفحة
٢٠ - باب: مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَاناً وَحَدَهُ فِي الْخُلُوةِ . . . إلخ	٢٢٦
٢١ - باب: التَّسْتُرُ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ	٢٢٧
٢٢ - باب: إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ	٢٢٧
٢٣ - باب: عَرَقُ الْجُنُبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ	٢٢٨
٢٤ - باب: الْجُنُبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ	٢٢٨
٢٥ - باب: كَيْفَ تَوَضَّأَ الْجُنُبُ فِي الْبَيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ	٢٢٩
٢٧ - باب: الْجُنُبُ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ	٢٢٩
٢٨ - باب: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ	٢٢٩
٢٩ - باب: غَسْلُ مَا يُصِيبُ مِنْ رَطوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ	٢٣٠

٦ - (٦)

كِتَابُ الْحَيْضِ... إلخ

١ - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ . . . إلخ	٢٣١
باب: الْأَمْرُ بِالنَّفْسَاءِ إِذَا تَفَسَّنَ	٢٣١
٢ - باب: غَسْلُ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا	٢٣٢
٣ - باب: قِرَاءَةُ الرَّجُلِ فِي حِجْرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ	٢٣٢
٤ - باب: مَنْ سَمَى النَّفَّاسَ حَيْضاً	٢٣٢
٥ - باب: مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ	٢٣٣
٦ - باب: تَرَكُّ الْحَائِضِ الصَّوْمَ	٢٣٣

الموضوع	الصفحة
٧ - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ	٢٣٤
٨ - باب: الاسْتِحَاضَةُ	٢٣٥
٩ - باب: غَسْلُ دَمِ الْمَحِيضِ	٢٣٥
١٠ - باب: اغْتِكَافُ الْمُسْتَحَاضَةِ	٢٣٦
١١ - باب: هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟	٢٣٦
١٢ - باب: الطَّيْبُ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ	٢٣٦
١٧ - باب: «مُحَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُحَلَّقَةٍ»	٢٣٧
١٨ - باب: كَيْفَ تَهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ	٢٣٨
١٩ - باب: إِقْبَالُ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارُهُ	٢٣٩
٢٠ - باب: لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ	٢٤٠
٢١ - باب: النَّوْمُ مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا	٢٤١
٢٢ - باب: مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ	٢٤١
٢٣ - باب: شُهُودُ الْحَائِضِ الْعِيدَيْنِ وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى ...	٢٤١
٢٤ - باب: إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيَضٍ، وَمَا يُصَدِّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ ...	٢٤٢
٢٥ - باب: الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ	٢٤٣
٢٦ - باب: عِرْقُ الاسْتِحَاضَةِ	٢٤٣
٢٧ - باب: الْمَرْأَةُ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ	٢٤٤

الموضوع	الصفحة
٢٨ - باب: إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ الطُّهْرَ	٢٤٤
٢٩ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى النَّفْسَاءِ، وَسُتِّهَا	٢٤٥
٣٠ - باب	٢٤٦
باب	٢٤٧

٧ - (٧)

كِتَابُ التَّيْمُمِ

١ - باب	٢٤٩
٢ - باب: إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا	٢٥٠
٣ - باب: التَّيْمُمُ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ . . . إلخ	٢٥١
٤ - باب: الْمُتَيَّمُّ هَلْ يَنْفُخُ فِيهِمَا؟	٢٥٢
٥ - باب: التَّيْمُمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ	٢٥٢
٦ - باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ . . . إلخ	٢٥٣
٧ - باب: إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ . . . إلخ	٢٥٣
٨ - باب: التَّيْمُمُ ضَرْبَةً	٢٥٤
٩ - باب	٢٥٤

٨ - (٨)

كِتَابُ الصَّلَاةِ

١ - باب: كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟	٢٥٩
* أبواب ستر العورة	٢٦٢

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ	٢٦٢
٣ - باب: عَقْدُ الإِزَارِ	٢٦٤
٤ - باب: الصَّلَاةُ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ	٢٦٥
٥ - باب: إِذَا صَلَّى فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ . . . إلخ	٢٦٦
٦ - باب: إِذَا كَانَ الثَّوبُ ضَيِّقًا	٢٦٧
٧ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ	٢٦٨
٨ - باب: كَرَاهَةُ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا	٢٦٩
٩ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَانِ وَالْقَبَاءِ	٢٦٩
١٠ - باب: مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ	٢٧١
١١ - باب: الصَّلَاةُ بِغَيْرِ رِدَاءٍ	٢٧٢
١٢ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخِذِ . . . إلخ	٢٧٣
١٣ - باب: فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟	٢٧٧
١٤ - باب: إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ، وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا	٢٧٩
١٥ - باب: إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ، هَلْ تَقْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ	٢٧٩
١٦ - باب: مَنْ صَلَّى فِي فُرُوجٍ حَرِيرٍ، ثُمَّ نَزَعَهُ	٢٨٠
١٧ - باب: الصَّلَاةُ فِي الثَّوبِ الْأَحْمَرِ	٢٨١
١٨ - باب: الصَّلَاةُ فِي السُّطُوحِ . . . إلخ	٢٨١

الموضوع	الصفحة
١٩ - باب: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ	٢٨٣
٢٠ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى الْحَصِيرِ	٢٨٤
٢١ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى الْحُمْرَةِ	٢٨٤
٢٢ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى الْفِرَاشِ	٢٨٥
٢٣ - باب: السُّجُودُ عَلَى الثَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ	٢٨٥
٢٤ - باب: الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ	٢٨٦
٢٥ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْخِفَافِ	٢٨٦
٢٦ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ	٢٨٦
٢٧ - باب: يُبْدِي ضَبْعَيْهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ	٢٨٧
* أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد والسترة	٢٨٨
٢٨ - باب: فَضْلُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ	٢٨٨
٢٩ - باب: قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَالْمَشْرِقِ	٢٨٩
٣٠ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	٢٩٠
٣١ - باب: التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ	٢٩١
٣٢ - باب: مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا . . . إلخ	٢٩١
٣٣ - باب: حَكُّ الْبُرَاقِ بِالْيَدِ	٢٩١
٣٤ - باب: حَكُّ الْمُخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ	٢٩٢
٣٥ - باب: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ	٢٩٣

الموضوع	الصفحة
٣٦ - باب: لِيُصُصَّ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى	٢٩٤
٣٧ - باب: كَفَّارَةُ الْبُرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٤
٣٨ - باب: دَفْنُ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٤
٣٩ - باب: إِذَا بَدَرَهُ الْبُرَاقُ، فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ	٢٩٥
٤٠ - باب: عِظَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ، وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ	٢٩٥
٤١ - باب: هَلْ يُقَالُ: مَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ؟	٢٩٦
٤٢ - باب: الْقِسْمَةُ، وَتَعْلِيقُ الْقِنُوفِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٦
٤٣ - باب: مَنْ دَعَا لِبَطْعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ	٢٩٧
٤٤ - باب: الْقَضَاءُ وَاللَّعَانُ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٧
٤٥ - باب: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا، يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ، أَوْ حَيْثُ أَمَرَ، وَلَا يَتَجَسَّسُ	٢٩٧
٤٦ - باب: الْمَسَاجِدُ فِي الْبُيُوتِ	٢٩٨
٤٧ - باب: التَّيَمُّنُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ	٢٩٩
٤٨ - باب: هَلْ تُنْبَسُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيُتَّخَذُ مَكَانُهَا مَسَاجِدَ؟	٢٩٩
٤٩ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	٣٠٠
٥٠ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ	٣٠٠
٥١ - باب: مَنْ صَلَّى وَقَدَّامَهُ تَنُورٌ أَوْ نَارٌ، أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ، فَأَرَادَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ	٣٠١
٥٢ - باب: كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ	٣٠٢

الموضوع	الصفحة
٥٣ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْخَسْفِ وَالْعَذَابِ	٣٠٣
٥٤ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْبَيْعَةِ	٣٠٤
٥٥ - باب:	٣٠٤
٥٦ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»	٣٠٥
٥٧ - باب: نَوْمُ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٥
٥٨ - باب: نَوْمُ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٦
٥٩ - باب: الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ	٣٠٦
٦٠ - باب: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ	٣٠٧
٦١ - باب: الْحَدَّثُ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٧
٦٢ - باب: بُنْيَانُ الْمَسْجِدِ	٣٠٧
٦٣ - باب: التَّعَاوُنُ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ	٣٠٨
٦٤ - باب: الْإِسْتِعَانَةُ بِالتَّجَارِ وَالصُّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ	٣٠٨
٦٥ - باب: مَنْ بَنَى مَسْجِدًا	٣٠٩
٦٦ - باب: يَأْخُذُ بِنُصُولِ الثَّبَلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٩
٦٧ - باب: الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٩
٦٨ - باب: الشُّعْرُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٠
٦٩ - باب: أَصْحَابُ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٠
٧٠ - باب: ذِكْرُ الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١١

الموضوع	الصفحة
٧١- باب: التَّقَاضِي وَالْمَلَاَزِمَةُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١١
٧٢- باب: كَنْسُ الْمَسْجِدِ، وَالتَّقَاطُطُ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ مِنْهُ	٣١٢
٧٣- باب: تَحْرِيمُ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٣
٧٤- باب: الْخَدَمُ لِلْمَسْجِدِ	٣١٣
٧٥- باب: الْأَسِيرُ أَوْ الْغَرِيمُ يُرَبِّطُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٤
٧٦- باب: الْإِغْتِسَالُ إِذَا أَسْلَمَ، وَرَبَطِ الْأَسِيرِ أَيْضاً فِي الْمَسْجِدِ	٣١٤
٧٧- باب: الْحَيْمَةُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرَضَى وَغَيْرِهِمْ	٣١٦
٧٨- باب: إِدْخَالُ الْبُعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ	٣١٦
٧٩- باب:	٣١٧
٨٠- باب: الْخَوْخَةُ وَالْمَمَرُّ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٧
٨١- باب: الْأَبْوَابُ وَالْعَلَقُ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ	٣١٨
٨٢- باب: دُخُولُ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ	٣١٨
٨٣- باب: رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٩
٨٤- باب: الْحَلَقُ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٩
٨٥- باب: الْإِسْتِلْقَاءُ فِي الْمَسْجِدِ	٣٢٠
٨٦- باب: الْمَسْجِدُ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ	٣٢٠
٨٧- باب: الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الشُّوقِ	٣٢٠
٨٨- باب: تَشْبِيكُ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ	٣٢٢

- ٨٩ - باب: الْمَسَاجِدُ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ ٣٢٢
- * أبواب استرة المصلي ٣٢٣
- ٩٠ - باب: سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ ٣٢٣
- ٩١ - باب: قَدَرُ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟ ٣٢٤
- ٩٢ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْحَرْبَةِ ٣٢٤
- ٩٣ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْعَنَزَةِ ٣٢٥
- ٩٥ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ ٣٢٥
- ٩٦ - باب: الصَّلَاةُ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ ٣٢٦
- ٩٧ - باب ٣٢٦
- ٩٨ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ ٣٢٦
- ٩٩ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى السَّرِيرِ ٣٢٧
- ١٠٠ - باب: يَرُدُّ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ٠٠٠ الخ ٣٢٧
- ١٠١ - باب: إِثْمُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ٣٢٨
- ١٠٢ - باب: اسْتِقْبَالُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ وَهُوَ يُصَلِّي ٣٢٨
- ١٠٣ - باب: الصَّلَاةُ خَلْفَ النَّائِمِ ٣٢٩
- ١٠٤ - باب: التَّطَوُّعُ خَلْفَ الْمَرْأَةِ ٣٢٩
- ١٠٥ - باب: مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ٣٢٩

الموضوع	الصفحة
١٠٦ - باب: إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ	٣٣٠
١٠٧ - باب: إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ	٣٣١
١٠٨ - باب: هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟	٣٣١
١٠٩ - باب: الْمَرْأَةُ تَطْرَحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى	٣٣١

٩ - (٩)

كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ

١ - باب: مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلُهَا	٣٣٣
٢ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَأَتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْكَرِينَ﴾	٣٣٤
٣ - باب: الْبَيْعَةُ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ	٣٣٤
٤ - باب: الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ	٣٣٥
٥ - باب: فَضْلُ الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا	٣٣٥
٦ - باب: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ	٣٣٥
٧ - باب: فِي تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا	٣٣٦
٨ - باب: الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ﷻ	٣٣٦
٩ - باب: الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ	٣٣٦
١٠ - باب: الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي السَّهَرِ	٣٣٧
١١ - باب: وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ	٣٣٧

الموضوع	الصفحة
١٢ - باب: تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ	٣٣٨
١٣ - باب: وَقْتُ الْعَصْرِ	٣٣٩
باب: وَقْتُ الْعَصْرِ	٣٣٩
١٤ - باب: إِثْمٌ مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ	٣٣٩
١٥ - باب: مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ	٣٤٠
١٦ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ	٣٤٠
١٧ - باب: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ	٣٤٠
١٨ - باب: وَقْتُ الْمَغْرِبِ	٣٤١
١٩ - باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ	٣٤٢
٢٠ - باب: ذِكْرُ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ، وَمَنْ رَأَهُ وَاسِعاً	٣٤٢
٢١ - باب: وَقْتُ الْعِشَاءِ، إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا	٣٤٢
٢٢ - باب: فَضْلُ الْعِشَاءِ	٣٤٣
٢٣ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ	٣٤٤
٢٤ - باب: النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غَلِبَ	٣٤٤
٢٥ - باب: وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ	٣٤٤
٢٦ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ	٣٤٥
٢٧ - باب: وَقْتُ الْفَجْرِ	٣٤٦
٢٨ - باب: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً	٣٤٦

الموضوع	الصفحة
٢٩ - باب: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً	٣٤٧
٣٠ - باب: الصَّلَاةُ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ	٣٤٨
٣١ - باب: لَا تُتَحَرَّى الصَّلَاةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ	٣٤٨
٣٢ - باب: مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ	٣٤٩
٣٣ - باب: مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا	٣٥٠
٣٤ - باب: التَّبَكُّيرُ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ	٣٥٠
٣٥ - باب: الْأَذَانُ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ	٣٥١
٣٦ - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ	٣٥١
٣٧ - باب: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ	٣٥٢
٣٨ - باب: قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ، الْأُولَى فَالْأُولَى	٣٥٣
٣٩ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ	٣٥٣
٤٠ - باب: السَّمْرُ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ	٣٥٤
٤١ - باب: السَّمْرُ مَعَ الضَّيْفِ وَالْأَهْلِ	٣٥٥

١٠ - (١٠)

كِتَابُ الْأَذَانِ

- ١ - باب: بَدْءُ الْأَذَانِ، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ . . . إلخ ٣٥٧
- ٢ - باب: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى ٣٥٨
- ٣ - باب: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً إِلَّا قَوْلُهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» ٣٥٨

الموضوع	الصفحة
٤ - باب: فَضْلُ التَّأْذِينَ	٣٥٨
٥ - باب: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ	٣٥٩
٦ - باب: مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدِّمَاءِ	٣٥٩
٧ - باب: مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ	٣٦٠
٨ - باب: الدُّعَاءُ عِنْدَ النِّدَاءِ	٣٦٠
٩ - باب: الإِسْتِهَامُ فِي الْأَذَانِ	٣٦٠
١٠ - باب: الْكَلَامُ فِي الْأَذَانِ	٣٦١
١١ - باب: أَذَانُ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ	٣٦٢
١٢ - باب: الْأَذَانُ بَعْدَ الْفَجْرِ	٣٦٢
١٣ - باب: الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ	٣٦٤
١٤ - باب: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؟ وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ	٣٦٥
١٥ - باب: مَنْ انْتَظَرَ الْإِقَامَةَ	٣٦٦
١٦ - باب: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ	٣٦٦
١٧ - باب: مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ	٣٦٦
١٨ - باب: الْأَذَانُ لِلْمُسَافِرِينَ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً، وَالْإِقَامَةُ	٣٦٧
١٩ - باب: هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤْذَنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؟ وَهَلْ يَلْتَصِقُ فِي الْأَذَانِ؟	٣٦٨
٢٠ - باب: قَوْلُ الرَّجُلِ: فَاتَتَنَا الصَّلَاةُ	٣٦٩
٢١ - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ . . . إلخ	٣٧٠

الموضوع	الصفحة
٢٢ - باب: متى يَقُومُ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ؟	٣٧٠
٢٣ - باب: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيُقِمُّ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ	٣٧١
٢٤ - باب: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟	٣٧١
٢٥ - باب: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: مَكَانَكُمْ حَتَّى نَرْجِعَ، أَنْتَظِرُوهُ	٣٧١
٢٦ - باب: قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا	٣٧٢
٢٧ - باب: الْإِمَامُ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ	٣٧٢
٢٨ - باب: الْكَلَامُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ	٣٧٣
* أبواب صلاة الجماعة والإمامة وتسوية الصفوف	٣٧٤
٢٩ - باب: وَجُوبُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ	٣٧٤
٣٠ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ	٣٧٥
٣١ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ	٣٧٦
٣٢ - باب: فَضْلُ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ	٣٧٧
٣٣ - باب: احْتِسَابُ الْآثَارِ	٣٧٧
٣٤ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ	٣٧٨
٣٥ - باب: اِثْنَانٍ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ	٣٧٨
٣٦ - باب: مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ	٣٧٩
٣٧ - باب: فَضْلُ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ	٣٨٠
٣٨ - باب: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ	٣٨٠
٣٩ - باب: حَدُّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ	٣٨١
٤٠ - باب: الرُّخْصَةُ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ	٣٨١

- ٤١ - باب: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟ ٣٨٢
- ٤٢ - باب: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ، وَأُفِيَمَتِ الصَّلَاةُ ٣٨٣
- ٤٣ - باب: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ ٣٨٣
- ٤٤ - باب: مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ، فَأُفِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَخَرَجَ ٣٨٤
- ٤٥ - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ ٣٨٤
- ٤٦ - باب: أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ ٣٨٥
- ٤٧ - باب: مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعَلَّةٍ ٣٨٥
- ٤٨ - باب: مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ، فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَازَتْ صَلَاتُهُ ٣٨٦
- ٤٩ - باب: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ، فَلْيُؤْمِّمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ ٣٨٦
- ٥٠ - باب: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ ٣٨٧
- ٥١ - باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ٣٨٧
- ٥٢ - باب: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ ٣٨٨
- ٥٣ - باب: إِنْهُمْ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ ٣٨٩
- ٥٤ - باب: إِمَامَةُ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى ٣٨٩
- ٥٥ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ، وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ ٣٩٠
- ٥٦ - باب: إِمَامَةُ الْمَفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ ٣٩١
- ٦٨ - باب: الرَّجُلُ يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُّ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ ٣٩١

- ٦٩ - باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟ ٣٩٢
- ٧٠ - باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ ٣٩٢
- ٧١ - باب: تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا ٣٩٣
- ٧٢ - باب: إِقْبَالُ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ ٣٩٣
- ٧٣ - باب: الصَّفُّ الْأَوَّلُ ٣٩٣
- ٧٤ - باب: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ ٣٩٤
- ٧٥ - باب: إِنْ مَنَ لَمْ يَتِمَّ الصُّفُوفُ ٣٩٤
- ٧٦ - باب: إِلْزَاقُ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ، وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ، فِي الصَّفِّ ٣٩٥
- ٧٧ - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، تَمَّتْ صَلَاتُهُ ٣٩٥
- ٧٨ - باب: الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا ٣٩٦
- ٧٩ - باب: مَيِّمَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ ٣٩٦
- ٨٠ - باب: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ ٣٩٦
- ٨١ - باب: صَلَاةُ اللَّيْلِ ٣٩٧
- * أبواب صفة الصلاة ٣٩٩
- ٨٢ - باب: إِيْجَابُ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحُ الصَّلَاةِ ٣٩٩
- ٨٣ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سَوَاءً ٤٠١
- ٨٤ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ ٤٠٢
- ٨٥ - باب: إِلَى أَيِّنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟ ٤٠٣
- ٨٦ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ٤٠٣

الموضوع	الصفحة
٨٧ - باب: وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى	٤٠٤
٨٨ - باب: الْحُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ	٤٠٤
٨٩ - باب: مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ	٤٠٥
٨٩ - باب: مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ	٤٠٦
٩٠ - باب	٤٠٨
٩١ - باب: رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ	٤٠٩
٩٢ - باب: رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ	٤١٠
٩٣ - باب: الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ	٤١١
٩٤ - باب: هَلْ يُلْتَفِتُ لَأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَاقًا فِي الْقِبْلَةِ؟	٤١١
٩٥ - باب: وَجُوبُ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا، وَمَا يُخَافَتُ	٤١٣
٩٦ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ	٤١٥
٩٧ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعَصْرِ	٤١٦
٩٨ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ	٤١٦
٩٩ - باب: الْجَهْرُ فِي الْمَغْرِبِ	٤١٦
١٠٠ - باب: الْجَهْرُ فِي الْعِشَاءِ	٤١٧
١٠١ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ	٤١٨
١٠٢ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ	٤١٨

الموضوع	الصفحة
١٠٣ - باب: يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَيُحَذَفُ فِي الْآخَرَيْنِ	٤١٨
١٠٤ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ	٤١٩
١٠٥ - باب: الْجَهْرُ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ	٤١٩
١٠٦ - باب: الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ، وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِمِ . . .	٤٢٠
١٠٧ - باب: يَقْرَأُ فِي الْآخَرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٤٢١
١٠٨ - باب: مَنْ خَافَتِ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ	٤٢٢
١٠٩ - باب: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ	٤٢٢
١١٠ - باب: يُطَوَّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى	٤٢٣
١١١ - باب: جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ	٤٢٤
١١٢ - باب: فَضْلُ التَّأْمِينِ	٤٢٥
١١٣ - باب: جَهْرُ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ	٤٢٦
١١٤ - باب: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ	٤٢٧
١١٥ - باب: إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ	٤٢٨
١١٦ - باب: إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ	٤٢٩
١١٧ - باب: التَّكْبِيرُ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ	٤٢٩
١١٨ - باب: وَضْعُ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ	٤٣٠
١١٩ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ	٤٣٠
١٢٠ - باب: اسْتِوَاءُ الظُّهْرِ فِي الرُّكُوعِ	٤٣١
١٢١ - باب: حَدُّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةُ	٤٣١

- ١٢٢ - باب: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ ٤٣٢
- ١٢٣ - باب: الدُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ ٤٣٢
- ١٢٤ - باب: مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ٤٣٣
- ١٢٥ - باب: فَضْلُ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ٤٣٣
- ١٢٦ - باب ٤٣٤
- ١٢٧ - باب: الطَّمَأْنِينَةُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ٤٣٤
- ١٢٨ - باب: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ ٤٣٥
- ١٢٩ - باب: فَضْلُ السُّجُودِ ٤٣٦
- ١٣٠ - باب: يُبْدِي ضَبْعَيْهِ، وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ ٤٣٧
- ١٣١ - باب: يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ ٤٣٧
- ١٣٢ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ سُجُودَهُ ٤٣٧
- ١٣٣ - باب: السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ٤٣٧
- ١٣٤ - باب: السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ ٤٣٩
- ١٣٥ - باب: السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ، فِي الطَّيْنِ ٤٣٩
- ١٣٦ - باب: عَقْدُ الثِّيَابِ وَشَدُّهَا، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ ٤٤٠
- ١٣٧ - باب: لَا يَكْفُ شَعْرًا ٤٤٠
- ١٣٨ - باب: لَا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ ٤٤١

- ١٣٩ - باب: التَّسْبِيحُ وَالِدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ ٤٤١
- ١٤٠ - باب: الْمُكْتَبُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ٤٤١
- ١٤١ - باب: لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ فِي السُّجُودِ ٤٤٢
- ١٤٢ - باب: مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ ٤٤٢
- ١٤٣ - باب: كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟ ٤٤٣
- ١٤٤ - باب: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ ٤٤٣
- ١٤٥ - باب: سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ ٤٤٥
- ١٤٦ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يَرْجِعْ ٤٤٦
- ١٤٧ - باب: التَّشَهُّدُ فِي الْأَوَّلَى ٤٤٦
- ١٤٨ - باب: التَّشَهُّدُ فِي الْآخِرَةِ ٤٤٧
- ١٤٩ - باب: الدُّعَاءُ قَبْلَ السَّلَامِ ٤٤٧
- ١٥٠ - باب: مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ٤٤٩
- ١٥١ - باب: مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى ٤٤٩
- ١٥٢ - باب: التَّسْلِيمُ ٤٥٠
- ١٥٣ - باب: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ ٤٥١
- ١٥٤ - باب: مَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ ٤٥٢
- ١٥٥ - باب: الذِّكْرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٤٥٢
- ١٥٦ - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ ٤٥٣

- ١٥٧ - باب: مُكْتَبُ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ ٤٥٣
- ١٥٨ - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً، فَتَخَطَّاهُمْ ٤٥٤
- ١٥٩ - باب: الْإِنْفِتَالُ وَالْإِنْصِرَافُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ ٤٥٥
- ١٦٠ - باب: مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّءِ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ ٤٥٥
- ١٦١ - باب: وَضُوءُ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ؟
وَحُضُورُهُمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزِ، وَصُفُوفُهُمْ ٤٥٧
- ١٦٢ - باب: خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْعَلَسِ ٤٥٨
- ١٦٤ - باب: صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ ٤٥٩
- ١٦٥ - باب: سُرْعَةُ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةُ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ ... ٤٥٩
- ١٦٦ - باب: اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ ٤٦٠
- * فهرس الموضوعات ٤٦١



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com



مكتبة المجمع
مجمع علماء الدين
مجمع الفقهاء
مجمع المفتين



لَيْسَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

الْبَيْزْجَانِيَّةُ وَالْأَوَّلِيَّةُ

وَفِي شَرْحِ تَرْجُومَةِ أَوَّلِيَّةِ تَحْوِيلِ الْمَعْنَى

تَأليف

العلامة عبد المحسن الباشي

أبي محمد عبد المحسن بن عبد الوهاب الباشي القسري البغدادي

الذي له في التفسير والحدود والفتاوى

البرهان والبيان والبيان

وهو المتأخر

تأليف



المجلد الثاني

دار التولادة

رفع

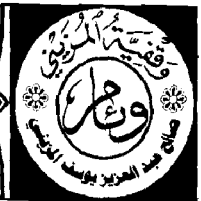
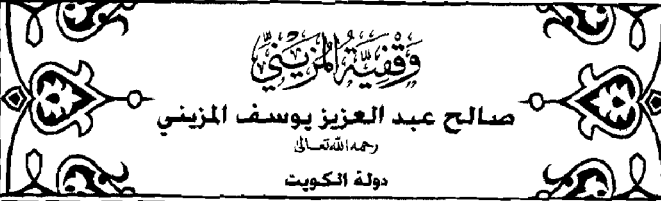
عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

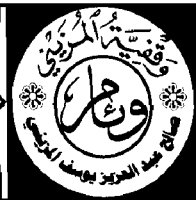
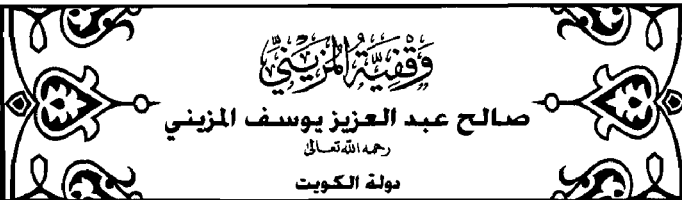


اللَّهُمَّ
اجْعَلْ هَذَا الْعَمَلَ
فِي ثَوَابِ وَالدَّاءِ
صَالِحِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُوْسُفَ الْمَزِينِي
تَحِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى
رُبَّنَا وَرَكَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَلِيٌّ سَمِيحٌ تَزِيدُكَ وَأُولِيٌّ مَخْشَعٌ كَلْبَعَارِيَّةٌ

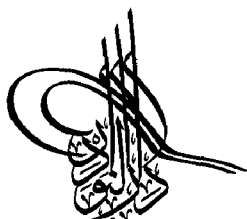


جميع الحقوق محفوظة الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ردمك : ٧ - ٨٤ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ - ISBN



9789933419847



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر مرف - سورية * شركة دار النواذر اللبنانية من. مر. مر. لبنان * شركة دار النواذر الكويتية ذ. م. م. الكويت

سورية - دمشق - ص. ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : (٠٠٩٦٣١١) ٢٢٢٧٠١١

لبنان - بيروت - ص. ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : (٠٠٩٦١١) ٦٥٢٥٢٩

الكويت - حولي - ص. ب. : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٣ - فاكس : (٠٠٩٦٥) ٢٢٦٣٠٢٢٧

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

إستبسانة : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م
نور الدين طالع



وقفية المزيني
صالح عبد العزيز يوسف المزيني
رحمه الله تعالى
دولة الكويت



لِبِّ اللِّبِّ

في

التَّراجِمِ وَأَبْوَابِ

«في شرح تراجيم وأبواب صحيح البخاري»

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العمرّي الهندي المكي

المدّرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

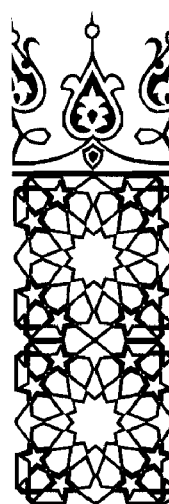
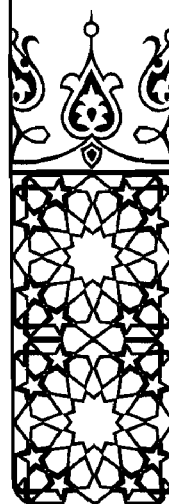
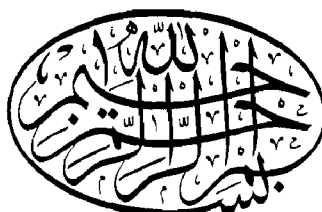
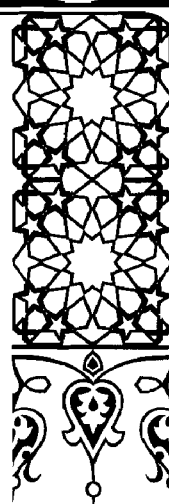
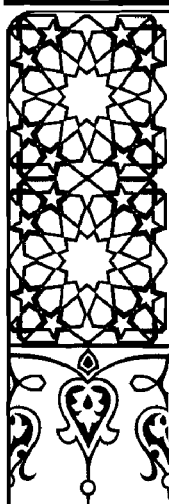
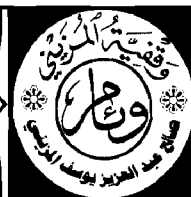
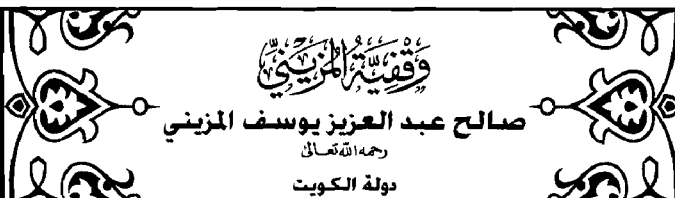
المولود سنة ١٣٠٢ هـ والتمت سنة ١٣٩٢ هـ
رحمه الله تعالى

تحقيق ودراسة

مختصة من المحقق
بإشراف
فؤاد الدينوري

الجلد الثاني

دار التولاد



بسم الله الرحمن الرحيم

١١ - (١١)

كتاب الجمعة

لما فرغ البخاري - رحمه الله تعالى - من بيان صفة الصلاة، شرع بعده في بيان أحكام الجمعة، وقد قدّمنا وجه إيراد الجمعة هاهنا في أوائل (كتاب الصلاة)، وحاصله: أنه لما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة، ذكر الجمعة والخوف، وقدّم الجمعة؛ لأكثريتها.

١ - باب:

فَرَضِ الْجُمُعَةُ؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ

مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]

أورد البخاري في الباب هذه الآية؛ لأن فرضية الجمعة مستفادة منها، ووجه الدلالة فيها: مشروعية النداء لها؛ لأن الأذان من خواصّ الفرائض، وكذا النهي عن البيع؛ لأنه لا ينهاى عن المباح نهى تحريم، وكذا التوبيخ على قطعها يدل على فرضها.

ثم أورد المصنف في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ووجه الدلالة منه على الفرضية: التعبير بالفرض؛ لأنه للإلزام.

٢- باب :

فَضْلُ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ،

وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ؟

من هنا شرع المؤلف في بيان التنظف والتطيب والتجمل للجمعة، ولم يذكر المؤلف الحكم في الشق الأول من الترجمة؛ لما وقع فيه من الخلاف، واقتصر على الفضل؛ لأن معناه: الترغيب فيه، وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته.

واعترض على الشق الثاني من الترجمة، فقيل: ترجم هل على الصبي أو النساء شهود الجمعة؟ وليس في أحاديث الباب ما يدل على ذلك.

وأجاب عنه بعضهم؛ بأنه أشار إلى ما يروى: «لا جمعة على امرأة ولا صبي»، ولم يورده في الباب؛ لأنه [ليس] على شرطه.

وقيل: أشار إلى سقوط الوجوب عن الصبيان بثالث أحاديث الباب؛ للتقييد فيه بالاحتلام.

وأما النساء، فأشار إلى سقوط الوجوب عنهن بما ورد من التقييد بالليل في حديث النهي عن منعهن المساجد؛ فإنه يُخرج الجمعة.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث^(١):

أحدها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومطابقته للشق الأول من الترجمة ظاهرة من جهة أن الأمر بالاغتسال يوم الجمعة يدل على فضله.

(١) في الأصل: «أبواب».

ثانيها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما في قصة خطبة عمر رضي الله عنه، ومطابقته للشُّقِّ الأول من الترجمة تظهر من قوله: «والوُضوءُ أيضاً، وقد عَلِمْتَ أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغُسل؟!». .

قال العيني: مطابقته للترجمة تفهم من قوله: «والوُضوءُ أيضاً»، وأن معناه: تركت فضيلة الغُسلِ . واقتصرت على الوُضوء^(١).

ثالثها: حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، ومطابقته للشُّقِّ الأول من الترجمة ظاهرة من قوله: «غُسلُ يومِ الجمعةِ واجبٌ»؛ فإنه يدلُّ على فضل الغُسل؛ لأن إيجابَ الشيء يدلُّ [على] فضله، وكذا يدلُّ على سقوط شهود يومِ الجمعةِ عن الصبي؛ لأنه يدل على سقوط الغُسلِ عنه، فإذا سقط الغُسل، سقط الرَّواحُ؛ لأن الغُسلَ كان للرَّواحِ، كما يدل عليه أولُ أحاديث الباب: «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة، فليغتسل».

* * *

٣- باب:

الطَّيْبُ لِلْجُمُعَةِ

لم يذكر الحكم؛ للاختلاف فيه.

أورد البخاري فيه حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «وَأَن يَمَسَّ طَيِّباً».

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦٦/٦).

٤ - باب :

فَضْلُ الْجُمُعَةِ

أورد البخاري فيه حديث أبي هريرة .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : مناسبتُهُ للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديثُ من مساواة المبادِرِ إلى الجمعة بالمتقَرَّبِ بالمال ، فكأنه جمعُ بين عبادتين : بدنية ، ومالية ، وهذه خصوصيةٌ للجمعة ، لم تثبتْ لغيرها من الصلوات^(١) .

تنبيه : كان الأولى إيرادُ هذا الباب ، والذي بعده بعد (باب : فرض الجمعة) ، فتأمل .

* * *

باب

هذا البابُ بغير ترجمة ، فهو كالفضل من الباب الذي قبله ، ووجهُ تعلُّقه به ؛ لأن فيه إشارةً إلى الردِّ على من ادَّعى إجماعَ أهلِ المدينة على تركِ التبكيرِ إلى الجمعة ؛ لأن عمرَ أنكرَ عدمَ التبكيرِ بمحضٍ من الصحابة وكبارِ التابعين من أهلِ المدينة ، ووجهُ دخوله في فضل الجمعة : ما يلزم من إنكارِ عمرَ على الداخلِ احتباسه ، مع عِظَمِ شأنه ؛ فإنه لولا عِظَمُ الفضلِ في ذلك ، لما أنكرَ عليه ، وإذا ثبتَ الفضلُ في التبكيرِ إلى الجمعة ، ثبتَ الفضلُ لها .

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة من قصة خُطبة

(١) انظر : «فتح الباري» (٢ / ٣٦٦) .

عمر، ومناسبته للباب السابق ظاهرة من جهة ما ذكرنا.

* * *

٦- باب:

الدُّهْنُ لِلْجُمُعَةِ

أورد حديثين:

أحدهما: حديث سلمان رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «وَيَدَّهْنُ مِنْ دُهْنِهِ».

ثانيهما: حديث ابن عباس رضي الله عنه، أورده من طريقين، وليس في الرواية الأولى ذكر الدُّهْنِ، فلهذا اعترض الداودي، فقال: ليس في الحديث دلالة على الترجمة.

وأجاب عنه الزَّيْنُ ابنُ المنير؛ ووجهه بأنه لما كانت العادة تقتضي استعمال الدُّهْنِ بعد غسل الرأس، أشعر ذلك به.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: الذي يظهر: أن البخاري أراد أن حديث طائوس عن ابن عباس واحد، ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدُّهْنِ، ولم يذكره الزُّهري، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة، وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطَّيِّبِ والدُّهْنِ والسواك وغيرها ليس هو في التأكيد كالغسل؛ وإن كان الترغيب ورد في الجميع، لكنَّ الحكم يختلف؛ إما بالوجوب عند مَنْ يقول به، أو بتأكيد بعض المندوبات على بعض^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٧٣).

٧ - باب:

يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

أوردَ فيه حديثَ ابنِ عمرَ: «أن عمر رضي الله عنه رأى حُلَّةَ سِراءَ عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله! لو اشتريت هذه، فلبستها يومَ الجمعة»، واعتَرَضَ عليه الداوديُّ؛ فإنه ليس في الحديث دَلالةٌ على الترجمة، وأجاب عنه ابنُ بَطَّالٍ، وتبعه ابنُ التَّيْنِ؛ بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرءُ أحسنَ ثيابه يومَ الجمعة^(١).

قال الحافظ: والأوَّلَى أن يقال: إن وجه الاستدلال به من جهة تقريره رضي الله عنه لِعُمَرَ على أصل التجمُّل للجمعة، وقصُر الإنكار على مثل تلك الحُلَّة؛ لكونها كانت حريراً^(٢).

* * *

٨ - باب:

السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

لما خُصِّصَتِ الجمعةُ بطلب تحسين الظاهر؛ من الغُسلِ والتنظيفِ والتطَيُّبِ، ناسبَ ذلك تطييبُ الفَمِ الذي هو محلُّ الذِّكْرِ والمناجاةِ، وإزالة ما يضرُّ الملائكةَ وبني آدمَ، أورد فيه أربعةَ أحاديثَ: أحدها: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «يَسْتَنْ» ،

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٢ / ٤٨٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٣٧٤).

وقد تقدّم الحديث في (باب: الطّيب للجمعة)، بلفظ: «الغُسلُ يومَ الجمعة واجبٌ على كل محتلم، وأن يَسْتَنَّ».

ثانيها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله: «كُلُّ صلاةٍ».

ثالثها: حديث أنس، قال ابن رشيد: ومناسبته للذي قبله من جهة أن سببَ منعه من إيجابِ السّواك، واحتياجه إلى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه؛ وجودُ المشقّة، ولا مشقّة في فعل ذلك في يوم واحد، وهو يومُ الجمعة.

رابعها: حديث حذيفة في السواك عند القيام من الليل، ووجهُ مناسبته للترجمة: أنه شرّع في الليل التجمّلُ الباطنُ، فيكون في الجمعة أخرى؛ لأنه شرّع لها التجمّلُ في الظاهر والباطن.

* * *

٩- باب:

مَنْ تَسَوَّكَ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ

كأن البخاريّ أشار بعقد هذا الباب إلى أن الرجل إن لم يتيسر له سواكُه، تسوّك بسواك غيره، ولا يترك فضيلة السّواك، ثم أورد في الباب حديث عائشة في قصة سواك أخيها عبد الرحمن.

ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة استعمال النبي ﷺ سواك عبد الرحمن؛ لقولها: «ومعه سواك يَسْتَنُّ به»، ولا يفهم من الترجمة أن لا يغيّر موضع الاستياك.

وأورد الزَّيْنُ ابْنُ المنير على مطابقته الترجمة بأن تعيينَ عائشةَ موضعَ الاستيائكِ بالقطع، وأجاب أن استعماله بعد أن مضغته وافٍ بالمقصود^(١).

* * *

١٠- باب:

مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

لما فرغ البخاري من أبواب التجمل والتنظيف، شرع في باقي آداب يوم الجمعة.

ثم أورد في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة [ظاهرة].

* * *

١١- باب:

الْجُمُعَةُ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ

هذه الترجمة خلافية، فذهب عليٌّ وحذيفةٌ إلى وجوب الجمعة في المدن دون القرى، وهو مذهب الحنفية، وذهب عمرُ وابنه إلى وجوبها في القرى والمدن، وهو مذهب الشافعية والمحدثين، فلمَّا اختلفت الصحابة، وجب الرجوعُ إلى المرفوع والقرآن، وصحيحُ الأخبارِ تدلُّ على وجوبها في القرى والمدن.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٧٧).

أحدهما: حديث ابن عباس رضي الله عنه، في قصة الجمعة جُوائى، وليس فيه ذكرُ أنها قرية، لكن وقعَ في رواية وكيع التصريحُ بكونها قريةً من قرى البحرين، فكان البخاري - رحمه الله - أشار إليها، ووجهُ الدلالة منه على وجوب الجمعة في القرى: أنَّ الظاهرَ أنَّ عبدَ القيس لم يُجمِّعوا أيامَ النبي ﷺ؛ لما عُرف [من] عادةِ الصحابةِ مِنْ عدمِ الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز، لنزل فيه القرآن، كما استدلل جابرٌ وأبو سعيد على جواز العزل؛ فإنهم فعلوه والقرآن ينزل، فلم يُنْهَوْا عنه.

واعتَرَضَتِ الحنفيةُ على البخاري في استدلاله لوجوب الجمعة في القرى بحديث جُوائى، وقالوا: إنها مدينة، وحَكَّوْا عن أبي الحسن اللخمي، وأبي عبيد البكري أنها مدينة، واستشهدوا أيضاً بقول امرئ القيس:

وَرُحْنَا كَأَنَّا مِنْ جُوائى عَشِيَّةً

نُعَالِي النَّعَاجَ بَيْنَ عِذْلٍ وَمُخَقِبٍ

قالوا: في البيت إشارةٌ إلى كثرة التجارة والأمتعة في جُوائى، وذلك يدلُّ على أنها مدينة؛ لأنَّ القرى لا يكون [فيها] تجارٌ كثيرون غالباً وعادة.

أجاب الحافظ ابن حجر عن قول اللخمي: بأن ما ثبت في نفس الحديث من كونها قريةً أصحُّ مع احتمال أن تكون في الأول قريةً، ثم صارت مدينةً، وأما قولُ امرئ القيس، فليس نصاً في كونها مدينةً، إنما فيه الإشارةُ إلى كثرة التجار، فيُحتملُ أن تكون جُوائى - مع كونها قريةً - معرضاً للتجارة على خلاف العادة.

وحكى الجوهريُّ والزمخشريُّ وابنُ الأثير أنها حصنٌ بالبحرين، وأجاب

الحافظ ابن حجر بأنه لا ينافي كونها قرية^(١).

ثانيهما: حديث ابن عمر: «كُلُّكُمْ رَاعٍ»، أورده البخاري لاستدلال الزهري به على إقامة الجمعة في القرى، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله: «كُلُّكُمْ رَاعٍ»؛ لأن على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية، والجمعة منها، وهذا الاستدلال جيدٌ صحيح لا ينكره إلا من ليس له حظٌ من العلم. تنبيه: ليس في حديثي الباب ذكرُ الجمعة في المدن، لكن كان فيهما دلالة على وجوب الجمعة في القرى؛ كأن دالتهما على وجوبها في المدن بالطريق الأولى.

* * *

١٢- باب:

هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ
مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ وَغَيْرِهِمْ؟

عقد البخاري فيما قبل الباب لفضل الغسل يوم الجمعة، وأشار فيه بقوله: «وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء؟» إلى أنه ليس عليهم شهود، وعقد هذا الباب لبيان أنه ليس على الصبيان والنساء غُسْلٌ، وأشار فيه بقوله: «هل على من لم يشهد الجمعة» إلى أنه ليس عليهم شهود الجمعة، وكذا ليس على غيرهم من العبيد والمسافرين والمعدورين شهود الجمعة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٨١).

قال الحافظ ابن حجر: وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة؛ للاحتمال الواقع في حديث أبي هريرة: «حَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ»؛ فإنه شاملٌ للجميع، والتقييد في حديث ابن عمر بـ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ» يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يَجِءْ، والتقييد في حديث أبي سعيد بالمحتلم يُخْرِجُ [الصبيان]، والتقييد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يُخْرِجُ الجمعة، وعُرفَ بهذا وجهُ إيرادِ هذه الأحاديث في هذه الترجمة^(١).

وأورد في الباب أثر ابن عمر؛ لأنه نصٌّ في أنه ليس على من لا تجبُ عليه الجمعة غُسلٌ، وقد تقرر أن الآثار التي أوردها البخاري في التراجم تدلُّ على اختياره ما تضمنته، والأحاديث التي أوردها المصنف في الباب مناسبتها ظاهرة للترجمة من الجهة التي حكينا.

* * *

١٤ - باب:

الرُّخْصَةُ إِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْجُمُعَةُ فِي الْمَطَرِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومناسبته للترجمة ظاهرة من جهة قوله للمؤذن: «قُلْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٢ / ٣٨٢).

١٥ - باب :

مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ؟ وَعَلَى مَنْ تَجِبُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : ٩]

هذه الترجمة لبيان المسافة التي يؤتى منها للجمعة في الجامع، وبيان مَنْ تَجِبُ عليه الجمعة، والمسألة خلافية، وظاهرُ تصرُّفِ المصنِّفِ يقتضي أن الرجل يأتي إلى الجامع من نحوِ فرسخين، وأن الجمعة واجبةٌ على مَنْ سَمِعَ النداء، أو كان في قوة السامع، فلهذا أورد الآية، وأثرَ عطاءٍ؛ فإن الآية تدلُّ على أن الجمعة واجبةٌ على مَنْ سَمِعَ النداء؛ لأنه تعالى أوجب السعيَ بعد النداء، وكان النداء في ذلك الزمان حينَ يجلسُ الإمامُ على المنبر، فمن كان بعيداً، لا يمكنه سماعُ النداء؛ كأهل العوالي، [و] لا يمكنه إدراكُ الجمعة إن سعى بعدَ النداء.

وأثرُ عطاءٍ يدل على دخول مَنْ كان في قُوَّةِ السَّماعِ في الحُكم، فعلى هذا من تكلف وأتى من نحوِ فرسخٍ، فحَسَنٌ؛ فإن بعض الناس كانوا يفعلون ذلك، وإن لم يأت، فلا بأسَ بذلك؛ لأن الناس من أهلِ العوالي كانوا يتناوبون النزولَ يومَ الجمعة، فلولا أن لهم الرخصةَ في تركِ الجمعة، ما تركوها، ولنزلَ فيهم القرآن.

وأورد أثرُ أنسٍ رضي الله عنه لبيان أنه كان على فرسخين من جامع البصرة، فأحياناً كان يُجمَع، وأحياناً كان لا يُجمَع - يعني : أحياناً كان يُجمَع في جامع البصرة، وأحياناً لا يُجمَع، ولا يحضر - فدلَّ ذلك على أن الإنسان إذا كان لا يمكنه إدراكُ الجمعة إذا سعى بعدَ النداء، لا يجب عليه حضور الجامع.

ثم ذَكَرَ في الباب حديثَ عائشةَ في تناوبِ الناسِ يومَ الجمعةِ، ومطابقتهُ للترجمة من جهة أن فيه دلالةً على أن أهلَ العوالي لو كانت الجمعةُ واجبةً عليهم، ما تناوبوا، ولكانوا يحضرون جميعاً.

* * *

١٦ - باب:

وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

هذا الباب معقودٌ لبيانِ وقتِ الجمعةِ، والمسألةُ خلافيةٌ، وجَزَمَ بالمسألةِ مع وقوعِ الخلافِ؛ لِقُوَّةِ دليلِهِ، وضعفِ دليلِ المخالفِ.

ثم ذَكَرَ عن بعض الصحابة أنهم كانوا يُصَلُّون الجمعةَ بعد الزوالِ.

ثم أورد في الباب حديثَ عائشةَ، ومطابقتهُ للترجمة من جهة قولها: «وكانوا إذا راحوا»؛ لأن حقيقة الرَّواح تكون بعد الزوالِ، ولا شك أن الرَّواحَ قد يُطلق على مُطلقِ الذهابِ أيضاً؛ إما مجازاً، أو لاشتراك الرَّواحِ بين الذهابِ قبلَ الزوالِ وبعده، لكنَّ القرينةَ هنا قائمةٌ في الذهابِ بعدَ الزوالِ؛ لما جاء في الطريق الأخرى من حديث عائشة من قولها: «يصيهم الغبارُ والعرقُ»؛ لأن ذلك غالباً إنما يكون بعد ما يشتد الحرُّ، وهذا في حال مجيئهم من العوالي، فالظاهر: أنهم لا يَصِلُونَ إلى المسجد إلا حين الزوالِ، أو قريباً من ذلك.

ثم أورد حديثَ أنسٍ من طريقين، ففي الطريق الأول: أنه ﷺ كان يصلي الجمعةَ حين تزولُ الشمسُ.

وأما الطريق الثاني، فظاهره متعارضٌ؛ لأنه يدل على أنهم كانوا يَصِلُونَ

باكراً إليها، ولكنَّ البخاري - رحمه الله - أشار بإيراد الطريقتين إلى وجه الجمع بينهما؛ فإنَّ الجمعَ أَوْلَى من دعوى التعارض، وقد تقرر أنَّ التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته، أو تقدُّمه على غيره، وهو المرادُ هنا، والمعنى: أنهم كانوا يبدؤون بصلاة الجمعة قبل القيلولة؛ بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرِّ؛ فإنهم كانوا يبدؤون بالقيلولة قبل الصلاة؛ لمشروعية الإبراد، ولهذه النكتة أورد البخاري طريقَ حميد عن أنسٍ عَقَبَ طريق عثمان ابن عبد الرحمن عنه، وسيأتي في الترجمة الآتية التعبيرُ بالتبكير، والمرادُ بالصلاة في أول الوقت، وهو يؤيد ما قلنا.

وقال الزَّيْنُ ابنُ المنير: فسَّر البخاري حديث أنسٍ الثاني بحديث أنسٍ الأول؛ إشارةً منه إلى أنه لا تعارض بينهما.

* * *

١٧ - باب:

إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

لما اختلف ظاهر النقل عن أنسٍ، فرُوِيَ عنه: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، فَأَبْرَدُوا بالصلاة»، وهذا بالمطلق يتناول الظهر والجمعة، ورُوِيَ عنه: «كُنَّا نَبْكَرُ بالجمعة»، وهذا أيضاً بإطلاقٍ يتناولُ شِدَّةَ الْحَرِّ والبرْد، فعقد البخاري هذه الترجمة، ونحا إلى مشروعية الإبراد بالجمعة، ولم يُيْتِ الْحُكْمُ؛ لأنَّ قوله: «يعني الجمعة» يُحْتَمَلُ أن يكون من قول الراوي.

ثم أورد في الباب حديث أنسٍ، وموضعُ الترجمة منه: قوله: «وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، أَبْرَدَ بالصلاة؛ يعني: الجمعة».

* * *

١٨ - باب:

المَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -:
﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وَمَنْ قَالَ: السَّعْيُ: الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩] ^(١)



(١) بياض في الأصل قدر لوحة ونصف اللوحة. وقد سقط في الأصل المصوّر لدينا بعد كتاب (الجمعة)؛ الكتب التالية: (صلاة الخوف، العيدين، الوتر، الاستسقاء، الكسوف، سجود القرآن، تقصير الصلاة، التهجد، فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، العمل في الصلاة، السهو، الجنائز، الزكاة، الحج، العمرة).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢ - (٢٧)

[كتاب الحج]

أبواب المحصر وجزاء الصيد

وقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٦]

شرع البخاري في بيان أحكام المحصر، وأحكام جزاء الصيد الذي يتعرض إليه المحرم، وأورد الآية؛ لأنها مبيّنة لأحكام المحصر، وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى اختيار القول بتعميم الإحصار، وهي مسألة اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم.

ف قيل : الإحصار من كل حابس .

وقيل : لا يكون إلا بالعدو .

وقوله : « قال أبو عبد الله : (حصورا) : لا يأتي النساء » . أشار به إلى تفسير قوله تعالى في صفة يحيى عليه السلام : ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [آل عمران : ٣٩] ، أورده هنا لمناسبة ذكر الحصر في الحديث ، وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة ، والجامع بين معانيها المنع ، والله أعلم .

١- باب:

إِذَا أُحْصِرَ الْمُعْتَمِرُ

قيل: غرض البخاري بهذه الترجمة: الرَّدُّ على من قال: التحلل بالإحصار خاصٌّ بالحاجِّ؛ بخلاف المعتَمِر، فلا يتحلل بذلك، بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت؛ لأن السَّنةَ كلّها وقتٌ للعمرة، فلا يُخشى فواتها؛ بخلاف الحج.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر في قصة عُمرَةَ الحُدَيْبِيَّة، ومطابقته للترجمة تؤخذ من جهة أن النبي ﷺ أُحْصِرَ بالعدو يومَ الحُدَيْبِيَّة، فحلَّ من عُمرته، فدل على أن المعتَمِر إذا أُحْصِرَ، يحلُّ كما يحلُّ الحاجُّ إذا أُحْصِرَ، ولم يكن ذلك خاصاً بالنبي ﷺ، وهذا الذي فهمه ابن عمر رضي الله عنه.

ثانيهما: حديث ابن عباس في قصة إحصار النبي ﷺ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢- باب:

الإِخْصَارُ فِي الْحَجِّ

لمَّا بَيَّنَّ البخاري في الباب السابق حُكْمَ الإِخْصَارِ فِي الْعُمْرَةِ، بَيَّنَّ عَقِبَهُ فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمَ الإِخْصَارِ فِي الْحَجِّ.

قيل: أشار البخاري إلى أن الإحصار في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العُمرة، فقاس العلماء الحجَّ على ذلك، وهو من الإلحاق بنفي الفارق،

وهو من أقوى الأقيسة .

ثم أورد في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «إن حُبِسَ أحدكم عن الحج»، والمراد بالحبس هو: الإحصار.

قال الحافظ ابن حجر: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ»، وبِمَا بَيَّنَّه بَعْدَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقِّ مَنْ يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ الْإِحْصَارُ وَهُوَ حَاجٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(١).

* * *

٣- باب:

النَّحْرُ قَبْلَ الْخَلْقِ فِي الْحَصْرِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث الْمِسْوَرِ فِي النَّحْرِ قَبْلَ الْخَلْقِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وثانيهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُذْنَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ».

* * *

٤- باب:

مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَيَّ الْمُخَصَرِ بَدَلٌ

وهذا هو قول الجمهور .

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٨).

ثم أورد البخاري في الباب أثر ابن عباس ، ومطابقته للترجمة في قوله :
«إنما البدلُ على من نقصَ حجَّه بالتلذذ» .

ثم ذكر احتجاج مالك بقصة الحُدَيْبِيَّة ، ووجه مطابقته ظاهرة .

ثم ساق البخاري حديث ابن عمر ، قيل : مطابقته للترجمة غير ظاهرة ؛
لأنه ليس في لفظه ما يدل على الترجمة .

وأجيب ؛ بأنه لما كانت قصة الحديبية مشهورة ، وأنهم لم يؤمروا بالقضاء
في ذلك ، عُلِمَ من ذلك أن البدل لا يلزم المُحَصَّرَ ، وهذا القدرُ كافٍ في
المطابقة ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

هـ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ

فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ كُفْلٌ﴾ [البقرة : ١٩٦]

وهو مخير ، وأما الصوم ؛ فثلاثة أيام ، أما حُكْمُ التخيير ، فمستفاد
من كلمة ﴿أَوْ﴾ [البقرة : ١٩٦] المكررة ، وأما حُكْمُ الصيام ، فمستفاد من حديث
الباب ، وكأن هذا الباب معقودٌ لبيان النوع الأول من الفدية ، وهو حُكْمُ
الصيام ، وبيان أن الصيام المطلق في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث .
ثم أورد البخاري في الباب حديث كعب بن عُجْرَةَ في قصة مَرَضِهِ ،
ومطابقته للآية الكريمة ظاهرة ، والله أعلم .

* * *

٦ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿أَوْصَدَقَةً﴾ [البقرة : ١٩٦] .

وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ

هذا الباب معقود لبيان النوع الثاني من الفدية ، وبيان تفسير الصدقة في الآية .

ثم أورد البخاري في الباب حديث كعب المذكور في الباب الذي قبله ، ومطابقته للترجمة في قوله : «أو تصدق بفرق بين ستة مساكين» ؛ فإنه تفسير لقوله تعالى : ﴿أَوْصَدَقَةً﴾ .

* * *

٧ - باب :

الْإِطْعَامُ فِي الْفِدْيَةِ نِصْفُ صَاعٍ

قال الحافظ ابن حجر : أشار البخاري بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين القمح وغيره ، فقال : بنصف صاع من قمح ، وصاع كامل من غيره^(١) .
ثم أورد في الباب حديث كعب بن عُجرة المذكور ، ومطابقته للترجمة في قوله : «لكل مسكين نصف صاع» .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٦) .

٨- باب :

النُّسْكُ شَاةٌ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان النوع الثالث من الفدية، ولتفسير النُّسْكِ المذكور في الآية أورد البخاري في الباب حديثَ كَعْبِ المذكور، ومطابقته للترجمة في قوله: «أو يُهْدِي شَاةً».

* * *

٩- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]

ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَلَمْ يَرْفُثْ».

* * *

١٠- باب :

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]

أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله، ومطابقته للترجمة في قوله: «ولم يَفْسُقْ».

□ □ □

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

١٣ - (٢٨)

[كِتَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ]

١ - باب :

جزاء الصيد ونحوه، وقوله تعالى :

﴿لَا تَقْنَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٩٥﴾ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتْنَعًا لَكُمْ وَلِلْشَّيْطَانِ طَعْنٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٥ - ٩٦]

لم يذكر البخاري في هذه الترجمة حديثاً، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع، فاكتمى بالآية الكريمة، واتفق أئمة الفتوى أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأً، فعليه الجزاء، وخالفهم أهل الظاهر، وبعض الشافعية في الخطأ.

* * *

٢- باب:

إِذَا صَادَ الْحَلَالُ، فَأَهْدَى لِلْمُحْرَمِ الصَّيْدَ، أَكَلَهُ

أورد البخاري في الباب أثري ابن عباس وأنس في ذبح المحرم.

قال العيني - رحمه الله -: لا يطابق هذا التعليق في هذه الترجمة، وإنما

تتأتى المطابقة بالتعسف في الترجمة التي قبل هذا الباب، ثم ظاهر هذا التعليق: العموم في الذبح، لكن البخاري خصصه في غير الصيد^(١).

قوله تعالى: ﴿عَدَلُ ذَلِكَ﴾: مثل ذلك... إلخ. أشار به إلى الفرق بين

العَدْل - بالفتح -، والعِدْل - بالكسر -، والعَدْل مذكور في الآية المذكورة في الباب الذي قبله.

قوله: ﴿فِيمَا﴾ [المائدة: ٩٧]: قَوَامًا. أشار به إلى قوله تعالى:

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكُبَىٰ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ فِيمَا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وهو مذكور في الآية المذكورة.

قوله: ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]: يجعلون له عدلاً. أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] ذكره هنا؛ لمناسبته قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٩٥].

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة في صيد الحمار الوحشي،

[و]مطابقته للترجمة في قوله: «كلوا»، وهم مُحْرَمُونَ؛ فإن الذي صاده كان حلالاً، وأهداه إلى النبي ﷺ وهو [محرم]، فأباح النبي ﷺ أكله لأصحابه وهم مُحْرَمُونَ.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٠ / ١٦٥).

٣- باب:

إِذَا رَأَى الْمُخْرِمُونَ صَيْدًا، فَضَحِكُوا،
فَفَطِنَ الْحَلَالُ

أراد البخاري بهذه الترجمة إلى أَنَّ ضَحِكَ المحرّم تعجباً لا يكون إشارة،
فيحلُّ أكلُ الصَّيد.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي قتادة المذكورَ في الباب الذي
قبله، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَبَصُرُ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحَشِيٍّ، فجعل
بعضهم يضحك، فنظرتُ».

* * *

٤- باب:

لَا يُعِينُ الْمُخْرِمُ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ

قال الحافظ ابن حجر: قيل: أراد البخاريُّ بهذه الترجمة: [الردّ] على
من فرّق بين الإعانة التي لا يتمُّ الصَّيْدُ إلا بها، فتَحَرُّمُ، وبين الإعانة التي يتمُّ
الصَّيْدُ بدونها، فلا تَحَرُّمٌ^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي قتادة المذكور، والغرضُ منه:
قولهم: «لا نُعِينُكَ عليه بشيء».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٢٧).

٥ - باب:

لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ

أشار البخاري إلى تحريم ذلك، ولم يتعرض لوجوب الجزاء على المُحرِم في ذلك، وهي مسألة خلاف.

ثم أورد في الباب حديثَ أبي قتادة المذكور، ومطابقته للترجمة في قوله: «أو أشار إليها»؛ فإن المفهوم منه: أن إشارة المُحرِم للحلال إلى الصيد ليصطاده لا تجوز.

* * *

٦ - باب:

إِذَا أَهْدَى لِلْمُحْرِمِ حِمَارًا وَحْشِيًّا حَيًّا، لَمْ يَقْبَلْ

قال الحافظ ابن حجر: كذا قيده البخاري في الترجمة بكونه حيًّا، وفيه إشارة إلى أن الرواية التي تدل على أنه كان مذبوحاً موهومة^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ في قصة إهدائه الحمارَ الوحشيَّ، ومطابقته للترجمة في قوله: «أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَاراً وَحْشِيًّا».

وقد نوزع البخاريُّ في الاستدلال بهذا الحديث على أن الحمار الوحشي كان حيًّا؛ لأنه يُحتمل أن يكون مذبوحاً، وقد صرح مسلمٌ في إحدى الروايات بأنه كان مذبوحاً، فلعله ﷺ ردّه؛ لأنه كان صيداً لأجله،

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣١).

والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

قلت : رواياتُ الزُّهري التي هي عمدةُ هذا الباب تدلُّ على اضطرابه فيه ، وقد قيل له : الحمار عَقِيرٌ؟ قال : لا أدري ، وقد قال الرازي : روى أصحابُ الزُّهري في حديث الصَّعْبِ : لحمَ حمارٍ وحشيٍّ ، وهو غيرُ محفوظٍ ، وقال الشافعي : حديثُ مالك : «أن الصَّعْبَ أهدى حماراً» أثبتُ مِنْ حديثٍ مَنْ روى «أنه أهدى لحمَ حمارٍ» .

* * *

٧ - باب :

مَا يَقْتُلُ الْمُخْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث ابنِ عمرَ ، أورده من طُرق مختلفة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها : حديث عائشةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثالثها : حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة من جهة قتل الحيَّة في الحَرَمِ ، ووقعَ في بعض الروايات : أن ذلك كان ليلةَ عَرَفَةَ ، وهو بِمَنى ، على أن ذلك كان في الحَرَمِ ، وعُرِفَ بذلك الرَّدُّ على من قال : ليس في الحديث ما يدلُّ على أنه أمرُ بقتل الحيَّة حالَ الإحرام .

رابعها : حديث عائشةَ أيضاً ، ومطابقته للترجمة في قولها : «أن رسول الله ﷺ قال للوزغ : فُؤَيْسِقُ» ؛ فإن تسميته ﷺ إياه فُؤَيْسِقاً يقتضي أن يكون قَتْلُهُ مباحاً .

* * *

٨- باب:

لَا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس معلقاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ثم أورد حديث أبي شريح العدوي، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَلَا يُعْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ».

* * *

٩- باب:

لَا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا».

* * *

١٠- باب:

لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ

أورد البخاري في الباب حديث أبي شريح، ووجه الاستدلال به: لتحريم القتال من جهة أن القتال يُفْضِي إلى القتل.
ثم أورد حديث ابن عباس، والغرض منه هنا: قوله: «فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ فِيهِ».

* * *

١١ - باب:

الحِجَامَةُ لِلْمُحْرِمِ

أي: هل يُمنعُ منها، أو تباحُ مطلقاً، أو للضرورة؟

أورد البخاري في الباب أثر ابن عمر في الكَيِّ، وتُستأنسُ مطابقةُ هذا الأثر للترجمة من حيثُ إِنَّ كُلاًّ من الحِجَامَةِ والكَيِّ يُستعمل للتداوي عند الضرورة.

وقوله: «ويَتَدَاوَى ما لم يكن فيه طِيبٌ»، هذا من تنمة الترجمة، وليس في أثر ابن عمر، والجامعُ بين هذا وبين الحِجَامَةِ: عمومُ التداوي. ثم أورد البخاري في الباب حديثي ابن عباس، وابن بُحَيْنَةَ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٢ - باب:

تَزْوِيجُ الْمُحْرِمِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس في تزويج ميمونة، وهو مُحْرِمٌ، وظاهرٌ فيما ترجم له، وظاهرُ صَنِيعِ البخاري: أنه لم يثبتْ عنده النهي عن ذلك، وقد اختلفت الروايات في تزويج ميمونة [. . .]^(١) هذه المسألة.

* * *

(١) كلام غير واضح في الأصل بمقدار خمس كلمات.

١٣ - باب :

مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرَمَةِ

أورد البخاري في الباب أثر عائشة، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ الثوبَ المصبوغَ بالورس والزعفران تفوحُّ له رائحةٌ مثلما تفوحُّ رائحةُ الطَّيِّبِ، ثم أورد في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله : «ولا تلبسوا شيئاً مسَّهُ زعفرانٌ، ولا الورسُ» .

ثانيهما : حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة في قوله : «ولا تقربوه طيباً» ؛ فإنه مات مُحْرِمًا .

* * *

١٤ - باب :

الِاغْتِسَالِ لِلْمُحْرِمِ

أجمع العلماء على أن للمُحْرِمِ أن يغتسل من الجنابة، واختلفوا فيما عدا ذلك، وكأن البخاري أشار إلى ما روي عن مالك : أنه كره للمُحْرِمِ أن يَغُطَّ رأسه في الماء، وعن ابن عمر : أنه كان لا يغسل رأسه وهو مُحْرِمٌ إلا من احتلام .

أورد البخاري في الباب أثر ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثم أورد أثري ابن عمر، وعائشة في الحكِّ، ومناسبتهما للترجمة : بجامع ما في الغسل والحكِّ من إزالة الأذى .

ثم أورد حديث أبي أيوب في غسل النبي ﷺ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٥- باب:

لُبْسِ الْخُفَيْنِ لِلْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ

أي: هل يُشْتَرَطُ الْقَطْعُ، أَمْ لَا؟ وَالْجَمْهُورُ عَلَى اشْتِرَاطِ قَطْعِ الْخَفِّ فِيهِ، وَفَتَى السَّرَاوِيلِ.

أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من قوله: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ»، وليس فيه ذِكْرُ الْقَطْعِ.

ثانيهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «وإن لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ»، وفيه ذِكْرُ الْقَطْعِ.

* * *

١٦- باب:

إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ

جَزَمَ الْبُخَارِيُّ بِالْحَكْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دُونَ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِقَوَّةِ دَلِيلِهَا.

ثم أورد في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة في قوله: «مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ».

* * *

١٧- باب:

لُبْسِ السَّلَاحِ لِلْمُحْرَمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرَ عِكْرِمَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِهِ:

«وَلَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ فِي الْفِدْيَةِ» مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ، فَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ تُوْبِعَ فِي جَوَازِ

لُبَسِ السِّلَاحِ عِنْدَ الْخَشْيَةِ ، وَخُولَفَ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ .

ثم أورد في الباب حديثَ البراء في عُمْرَةِ الْقِضَاءِ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ قَوْلِهِ : «لَا يُدْخِلُ مَكَّةَ سِلَاحاً» ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَمْلُ السِّلَاحِ لِلْمَحْرَمِ غَيْرَ جَائِزٍ مُطْلَقاً عِنْدَ الْضَرُورَةِ وَغَيْرِهَا ، لَمَا قَاضَى أَهْلُ مَكَّةَ بِهَذَا ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

١٨ - بَابُ :

دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ مَعْقُودَةٌ لِحَوَازِ دُخُولِ الْحَرَمِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ إِذَا لَمْ يُرِدِ الرَّجُلُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ ؛ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجُوبِ الْإِحْرَامِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب أثرَ ابنِ عمرَ تَقْوِيَةً لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «وَأَمَّا أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْإِهْلَالِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ» ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَطَّابِينَ وَغَيْرَهُمْ ، وَحَاصِلُهُ : أَنَّهُ خَصَّ الْإِحْرَامَ بِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْبَابِ : «مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ» ، فَمَفْهُومُهُ : أَنَّ الْمَتَرَدِّدَ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ قَصْدِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَا يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ .

ثُمَّ أورد حديثَ أنسَ بنِ مالكَ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ، فَلَوْ كَانَ مُحْرَماً ، لَكَانَ يَدْخُلُ وَهُوَ مَكْشُوفُ الرَّأْسِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

* * *

١٩ - باب:

إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ

هذه الترجمة معقودة لبيان حكم لزوم الفدية وعدم لزومها، وإنما لم يجزم البخاري بالحكم؛ لأن حديث الباب لا تصريح فيه بإسقاط الفدية، من ثم استظهر البخاري للراجع بقول عطاء راوي الحديث؛ كأنه يشير إلى أنه لو كانت الفدية لازمة، لما خفيت عن عطاء؛ وهو راوي الحديث.

ثم أورد في الباب حديث يعلى بن أمية، ومطابقته للترجمة من جهة أن الرجل كان قد أحرم بالعمرة، وعليه جبة، وكان جاهلاً بأمر الإحرام، وحكم القميص والجبة واحد؛ للجامع بينهما، ووجه دلالة الحديث على عدم لزوم الفدية: أنه لو لزمته الفدية، لبينها النبي ﷺ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، والله أعلم.

* * *

٢٠ - باب:

الْمُحْرَمُ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ،

وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُودَى عَنْهُ بَقِيَّةُ الْحَجِّ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس في قصة المحرم الذي مات بعرفة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١- باب :

سُنَّةُ الْمُحْرَمِ إِذَا مَاتَ

أي : كيفية الغسل والتكفين .

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي قبله ،
ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٢- باب :

الْحَجُّ وَالنُّذُورُ عَنِ الْمَيِّتِ ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ

هذه الترجمة مشتملة على الحكمين ، وحديث الباب الذي أورده
البخاري يُستدلُّ به على الحكمين ، إلا أنه اعترض على البخاري ؛ بأن الحديث
لا يدل على الحكم الثاني ؛ لأن لفظ الحديث : «أن امرأة سألت عن نذرٍ كان
على أبيها»^(١) ، فكان حق الترجمة أن يقول : والمرأة تحج عن الرجل .

وأجاب ابن بطال ؛ بأن النبي ﷺ خاطب المرأة بخطابٍ دخل فيه الرجال
والنساء ، وهو قوله : «اقضوا الله»^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : والذي يظهر لي : أن البخاري أشار بالترجمة
إلى رواية شعيب عن أبي بشر في هذا الحديث ؛ فإنه قال فيها : أتى رجلُ
النبي ﷺ ، فقال : أختي نذرت أن تحج ، الحديث ، وفيه : «فاقض الله ؛

(١) انظر الحديث في : «صحيح البخاري» ، فهو عن امرأة سألت عن نذر أمها الحج .

(٢) انظر : «شرح ابن بطال» (٤ / ٥٢٥) .

فهو أحقُّ بالقضاء»^(١).

وقال الكرّماني: الترجمةُ في حجِّ الرجلِ عن المرأة، وهذا هو حجُّ المرأةِ عن المرأة، قال: يلزم منه الترجمةُ بالطريق الأولى، قال: وفي بعض التراجم: المرأةُ تحجُّ عن المرأة^(٢).

* * *

٢٣ - باب:

الْحَجُّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثُّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ

خالف بعضهم، فقال: لا يحجُّ أحدٌ عن أحدٍ.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ الفضلِ بنِ عباس، أو ابنِ عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٤ - باب:

حَجُّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ

أورد البخاري في الباب حديثَ الفضلِ بنِ عباس، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قال: «نعم».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٦٥).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٩ / ٣٥).

٢٥ - باب :

حَجُّ الصَّبِيَّانِ

اِخْتَلَفَ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا حَجَّ ، أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

وَقَالَ الْجُمْهُورُ : كَانَ لَهُ تَطَوُّعاً .

وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَإِنَّمَا يُحَجُّ بِهِ عَلَى قَيْدِ التَّدْرِيبِ ، وَالبخاري - رحمه الله - أثبتَ مشروعيةَ حَجَّةِ الصَّبِيِّ فِي الْجُمْلَةِ .

ثُمَّ أورد في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث ابن عباس ، ووجهُ الدلالة منه هنا : أن ابن عباس كان دُونَ الْبُلُوغِ ، وَلِهَذَا النُّكْتَةُ أَرَدَفَهُ الْبَخَارِيُّ بِحَدِيثِهِ الْآخِرِ الْمَصْرُوحِ فِيهِ بِأَنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ قَدْ قَارَبَ الْإِحْتِلَامَ ، ثُمَّ بَيَّنَّ بِالطَّرِيقِ الْمَعْلُوقَةِ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

الثاني : حديث ابن عباس ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ إِيرَادِهِ .

والثالث : حديث السائب بن يزيد ، أوردته من طريقين ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ ، وَفِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كَانَ دُونَ الْبُلُوغِ .

* * *

٢٦ - باب :

حَجُّ النِّسَاءِ

أَيُّ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى حَجِّ الرِّجَالِ ، أَوْ لَا ؟

ثم أورد البخاري في الباب عدّة أحاديث :

الأول : حديث إذنٍ عمرَ لأزواج النبي ﷺ للحج ، ومطابقته للترجمة من حيث إنّ فيه حجّ النساء ، ولكن فيه زيادة على حجّ الرجال ، وهو الاحتياج إلى إذنٍ من يتولّى أمرهنّ في خروجهنّ .

الثاني : حديث عائشة في فضل الحج المبرور ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة جواز حجّ المرأة مع من تثق به ، ولو لم يكن زوجاً ، ولا محرماً .

الثالث : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة في قوله : «أُخْرِجْ معها» ؛ لأنه يدل على جواز حجّ النساء ، وخروجهنّ إلى الحج مع زوج أو محرّم .

الرابع : حديثه في قصة أم سنان الأنصارية ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «ما منعك من الحج؟» ؛ فإنه يدل على أن للنساء أن يحججن .

الخامس : حديث أبي سعيد الخدري ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «[أن] لا تسافر امرأةً مسيرة يومين ليس معها زوجها ، أو [ذو] محرّم» ، وجه ذلك : أنه إذا مُنعت من السفر هذه المدة بهذا الشرط ، فالسفر أعمّ من أن يكون للحج أو غيره .

* * *

٢٧ - باب :

مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ

أي : هل يجب الوفاء به ، أو لا ؟ وإذا وجب ، وترك ما نذره قادراً على الوفاء ، أو عاجزاً عن ذلك ؛ فماذا يلزم ؟ ولم يذكر البخاريّ الجواب ؛ للخلاف في ذلك ، ثم أورد في الباب حديثين :

أحدهما: حديث أنس، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يأمره بالوفاء.

ثانيهما: حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يأمر بالوفاء، فتأمل.



قال الإمام البخاري - رحمه الله - :



أبواب فضائل المدينة

١ - باب :

حَرَمُ الْمَدِينَةِ

أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث :

أحدها : حديث أنس ، ومطابقته للترجمة في قوله : «المدينة حَرَمٌ من كذا إلى كذا» .

والثاني : حديث أنس في بناء المسجد .

قال العيني : قيل : لا مناسبة في إيراد هذا الحديث في هذا الباب .

قلت : له مناسبة جيدة ، ومطابقته واضحة بينه وبين الترجمة ؛ ببيان أن في الحديث السابق : «لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا» ، وفي هذا الحديث : «وبالنَّخْلِ فَقُطِعَ» ، فدلَّ على أن شَجَرِ المدينة لم يكن مثل شَجَرِ مكة^(١) .

قال الحافظ ابن حجر : وجه إيراده هنا : الإشارة إلى أن ذلك القطع كَانَ قبلَ التحريم ، والله أعلم^(٢) .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٠ / ٢٣٠) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٨٣) .

الثالث: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «أن النبي ﷺ حَرَّمَ ما بين لابَتَيِ المدينة». .

الرابع: حديث علي رضي الله عنه، والغرض: قوله: «المدينة حَرَّم ما بين عائِرِ إلى كذا». .

قال الحافظ ابن حجر: رتَّب البخاريُّ أحاديث الباب ترتيباً حسناً، ففي حديث أنس التصريحُ بكونِ المدينة حَرَمًا، وفي حديثه الثاني تخصيصُ النهي عن قطعِ الشجرِ ممَّا لا يُنبِتُهُ الآدميون، وفي حديث أبي هريرة بيانُ ما أُجْمِلَ في حدِّ حَرَمِها في حديث أنس؛ حيث قال: «كذا وكذا»، فبيَّن في هذا أنه ما بين الحَرَّتَيْنِ، وفي حديث عليٍّ زيادةُ تأكيدِ التحريم، وبيانُ حدِّ الحَرَمِ أيضاً^(١).

* * *

٢- باب:

فَضْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة، ومنها تُعرَفُ مطابقته للجزء الأول منها.

* * *

٣- باب:

الْمَدِينَةُ طَابَةُ

أورد البخاري في الباب حديثَ أبي حميد، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٨٦).

٤ - باب :

لَا بَتِّي الْمَدِينَةَ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ

أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: قوله: «تَتْرُكُونَ المدينة»؛ فَإِنَّ تَرْكَهُمْ رَغْبَةً عَنْهَا.

ثانيهما: حديث سفيان بن أبي زهير، ومطابقته للترجمة من حيث إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ تَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ بَعْدَ الْفَتْوحَاتِ، وَرَغِبُوا عَنِ الْإِقَامَةِ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَوْ صَبَرُوا عَلَى الْإِقَامَةِ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ.

* * *

٦ - باب :

الْإِيمَانُ يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧- باب :

إِنَّمَا مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ

أورد البخاري في الباب حديث سعد، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

٨- باب :

آطَامَ الْمَدِينَةَ

وهي الحصون.

أورد البخاري في الباب حديث أسامة، والغرض منه هنا: قوله: «أشرف النبي ﷺ على أطام من آطام المدينة».

* * *

٩- باب :

لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ

أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: حديث أبي بكرة، مطابقته للترجمة من جهة أن رُعب الدجال إذا لم يدخل المدينة، فعدم دخوله بنفسه بالطريق الأولى.

ثانيها: حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: قوله: «لا يدخلها الطاعون، ولا الدجال».

ثالثها: حديث أنس، والغرض منه هنا: قوله: «ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال، إلا مكة والمدينة».

رابعها: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهة أنه يدل على أن الدجال ينزل على سَبْخَةٍ من سِباح المدينة، ولا يقدر على الدخول إلى المدينة.

* * *

١٠- باب:

المَدِينَةُ تَنْفِي الْخَبَثَ

أورد البخاري في الباب حديثين.

أحدهما: حديث جابر، ومطابقته للترجمة في قوله: «المَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا، وَتَنْصَعُ طَيِّبَهَا».

ثانيهما: حديث زيد بن ثابت، ومطابقته للترجمة في قوله: «إِنَّهَا تَنْفِي الرَّجَالَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ».

* * *

١١- باب:

كذا للأكثر بلا ترجمة، وسقط من رواية أبي ذرٍّ، فأشكَل، وعلى تقدير ثبوته، فلا بُدَّ له من تعلُّقٍ بالذي قبله؛ لأنه بمنزلة الفصل من الباب.

وقد أورد البخاري فيه حديثين لأنسي، ووجهُ تعلُّقِ الأولِ منهما بترجمة نَفْيِ الْخَبَثِ: أن قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها؛ تقليل ما يُضَادُّها، فناسب ذلك نفْيَ الْخَبَثِ.

ووجهُ تعلُّقِ الثاني: أن قضية حُبِّ الرَسُولِ ﷺ المدينة أن تكون بالغة

في طيب ذاتها وأهلها، فناسب ذلك أيضاً، قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -^(١).

* * *

١٢ - باب:

كراهية النبي ﷺ أن تُعرى المدينة

أورد البخاري في الباب حديث أنس في تحوّل بني سلّمة، ومطابقته للترجمة في قوله: «فكره رسول الله ﷺ أن تُعرى المدينة».

قال الحافظ ابن حجر: ترجم البخاري بالتعليين، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار؛ لقوله ﷺ: «مكانكم تكتب آثاركم»، وترجم هنا بما ترى؛ لقول الراوي: «فكره النبي ﷺ أن تُعرى المدينة»، وكأنه ﷺ اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلّق بهم؛ لكونه أدعى لهم إلى الموافقة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(٢).

* * *

١٣ - باب

كذا في جميع نسخ «صحيح البخاري» بلا ترجمة، وهو مشتمل على حديثين وأثر، ولكلّ منهما تعلّق بالترجمة التي قبله.

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٩٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٩٩).

فحديثُ أبي هريرة: «ما بينَ بيتي ومِنبري رَوْضَةٌ من رياض الجنة» فيه إشارة إلى الترغيب، فَلَهُ تَعَلَّقَ بِالْبَابِ السَّابِقِ؛ من حيثُ إِنَّ فيه كراهيةَ إغراءِ المدينة، وفي هذا ترغيبٌ في سُكْنَاهَا.

وفي حديث عائشةَ في قصة وَعَكِ أَبِي بَكْرٍ وَبِلَالٍ، فيه دعاءُ النَّبِيِّ ﷺ للمدينة بقوله: «اللَّهُمَّ صَحِّحْهَا»، وفي ذلك إشارةٌ إلى الترغيب في سُكْنَاهَا أيضاً.

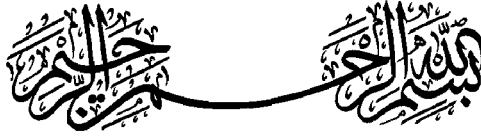
وَأَثَرُ عَمَرَ فِي دُعَائِهِ بِأَنْ تَكُونَ وَفَاتِهِ بِهَا ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ، وفي ذلك مناسبةٌ كراهتِهِ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ.

تَمَّ (فضائلُ المدينة)؛ وبتمامه تَمَّ ما يتعلق بالحجِّ وأحكامه، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب الصيام).

والحمدُ لله، وسلامٌ على رسولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَأَتْبَاعِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



١٤ - (٣٠)

كِتَابُ الصَّوْمِ

لما فرغ الإمام البخاري من كتاب الحج ومُلحقاته، شرَعَ في بيان الصوم، ووجه تأخير بيان الصيام : أن العبادات لما كانت بَدَنِيَّةً مَحْضَةً، ومَالِيَّةً مَحْضَةً، وَبَدَنِيَّةً مَالِيَّةً معاً، راعى البخاري في ذكرها في هذا «الجامع» هذا الترتيب، فذكر الصلاة، ثم الزكاة، ثم الحج، فعلى هذا كان ينبغي للبخاري أن يذكر الصوم عقب الصلاة؛ لأن الصوم عبادةٌ بَدَنِيَّةٌ مَحْضَةٌ، إلا أنه أَخَّرَهُ؛ لأنه من التَّروك، والتَّروك وإن كان عملاً أيضاً، لكنه عملُ النفس، لا عملُ الجسد، فلهذا السِّرُّ أَخَّرَهُ، فلهذا دَرَّه ما أدقَّ نظره - رحمه الله - !

قال العيني : غالبُ المصنِّفين ذكروا الصومَ عقبَ الزكاة، فلا مناسبةَ بينهما، والذي ذكره البخاري من تأخيرِ الصوم، وذكَّره في الأخير هو الأوجهُ والأنسبُ؛ لأن ذكرَ الحجِّ عقبَ الزكاة هو المناسبُ من حيثُ اشتمالُ كلِّ منهما على بذلِ المال، ولم يبق للصوم موضعٌ إلا في الأخير^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٠ / ٢٥٣).

١- باب:

وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ،

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ

كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]

أشار البخاري بإيراد هذه الآية الكريمة إلى إثبات فرضية الصيام بالقرآن،

ثم أورد في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث طلحة، وهو دالٌّ على أنه لا فرض إلا رمضان، ومطابقته

للترجمة في قوله: «فأخبرني بما فرض الله عليّ من الصيام».

الثاني: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «فلما فرضَ

رمضان».

الثالث: حديث عائشة - رضي الله عنها -، ومطابقته للترجمة في قولها:

«حتى فرضَ رمضان».

٢- باب:

فَضْلِ الصَّوْمِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٣- باب:

الصَّوْمُ كَفَّارَةٌ

الترجمة مُطلقة، والخبرُ الذي أورده البخاري في الباب مقيّدُ بفتنة المال،

وما ذُكر معه، ثم مطابقته للترجمة في قوله: «تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ»، والله أعلم.

* * *

٤ - باب:

الرِّيَّانُ لِلصَّائِمِينَ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سهيل، والغرض منه: قوله: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ».

ثانيهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ»، وهذا صريح في مقصود الترجمة.

* * *

٥ - باب:

هَلْ يُقَالُ: رَمَضَانَ، أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعاً

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الحديث الضعيف في النهي عن القول برمضان، ولم يجزم بالحكم؛ للاختلاف في ذلك، ولا احتمال أن يكون حذف لفظ «شهر» من الأحاديث؛ من تصرف الرواة، ومع ذلك، قد احتج البخاري للجواز بعدة أحاديث:

الأول والثاني منها معلقان، وهما صريحان في المقصود من جواز إطلاق رمضان بغير قيد شهر.

ثم أورد حديث أبي هريرة من طريقين، ومطابقة الأول منهما للترجمة من حيث إنه جاء فيه ذكر رمضان من غير ذكر شهر، ومطابقة الثاني منهما للترجمة من حيث إنه ذكر فيه قيد شهر، وهو مطابق لقوله في الترجمة: أو شهر رمضان.

ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر، قيل: هو غير مطابق للترجمة.

وأجاب الحافظ ابن حجر بقوله: إنما أراد المصنف بإيراده في هذا الباب: ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر، ولم يقع ذلك في الرواية الموصولة، وإنما وقع في الرواية المعلقة^(١).

وأجاب صاحب «التلويح»، وتبعه صاحب «التوضيح»؛ بأن البخاري على عادته أحال على بعض طرق هذا الحديث؛ فإنه جاء بلفظ: أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فقال: «لا تصوموا».

واعترض عليهم العيني، فقال: والوجه في هذا أن يقال: الأحاديث المعلقة والموصولة المذكورة في هذا الباب تدل على أن لشهر رمضان أوصافاً عظيمة، منها:

أن فيه غفران ما تقدم من ذنوب الصائم فيه إيماناً واحتساباً، وهو الذي علق منه البخاري قطعة في أول الباب، وأن فيه فتح أبواب الجنان، وأن فيه غلق أبواب النار، وأن فيه تسلسل الشياطين.

وقد ثبت بالدلائل القطعية فرضية الصوم الموصوف بهذه الأوصاف، وأورد هذا الحديث في هذا الباب؛ ليُعلم أن هذا الصوم يكون في أيام محدودة، وهي أيام شهر رمضان، وأن الوجوب يتعلق برؤيته، فمن هذه الحثيثة يستأنس

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ١١٥).

لَوْجُهُ إِيْرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِيهِ ، وَيَكْفِي فِي التَّطَابُقِ أَدْنَى مَنَاسِبَةٍ ، فَافْهَمْ ^(١) .

* * *

٦ - بَابُ :

مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ مِنْهُ هُنَا : أَنَّ لِلنِّيَّةِ فِي الْعَمَلِ تَأْثِيرًا .

ثُمَّ أَوْرَدَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَوَجْهُ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْجَمَةِ هُوَ : أَنَّهُ جَعَلَ التَّرْجَمَةَ جُزْءًا مِنَ الْحَدِيثِ .

* * *

٧ - بَابُ :

أَجُودُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمِطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مِنَ الْحَدِيثِ بِبَعْضِ تَغْيِيرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٨ - بَابُ :

مَنْ لَمْ يَدْعُ قَوْلَ الزُّوْرِ ، وَالْعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ

حَذَفَ الْبُخَارِيُّ الْجَوَابَ ؛ اِكْتِفَاءً بِمَا فِي الْحَدِيثِ ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمِطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةً .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٠ / ٢٧١) .

٩- باب:

هَلْ يَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شُتِمَ؟

الذي يظهر: أن البخاري ترجم بالاستفهام؛ لقيام الاحتمال في الحديث؛ هل يخاطب هذا الذي يكلمه، أو يقولها في نفسه، أو يجمعهما؟ ثم مطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فإن سابه أحد، أو قاتله، فليقل: إني امرؤ صائم».

* * *

١٠- باب:

الصَّوْمُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُرْبَةَ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، والمراد منه هنا: قوله فيه: «ومن لم يستطع، فعليه بالصوم».

* * *

١١- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ، فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَأَفْطِرُوا»

هذه الترجمة لفظ حديث مسلم، وليس في أحاديث الباب مثل عين الترجمة، إنما المذكور فيه ما يقارب الترجمة.

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك، رتبها ترتيباً حسناً، فصدر بحديث عمار المصريح بعُضَيَانِ مَنْ صامه، وهذا الحديث يدل على أنه لا يصوم حتى يرى الهلال.

ثم بحديث ابن عمر من وجهين:

أحدهما: بلفظ: «فإن غمَّ عليكم، فاقدُّروا له».

والآخر: بلفظ: «فاكملوا العِدَّةَ ثلاثين»، وقصد بذلك بيان المراد من قوله: «فاقدُّروا له».

ثم استظهر بحديث ابنِ عمر أيضاً: «الشهرُ هكذا وهكذا، وخنَسَ الإبهامُ في الثالثة».

ثم ذكرَ شاهداً من حديث أبي هريرة لحديث ابنِ عمر مصرَّحاً بأن عِدَّةَ الثلاثين المأمورَ بها تكونُ من شعبان، ثم ذكرَ شاهداً لحديث ابنِ عمر في كونِ الشهرِ تسعاً وعشرين من حديث أمِّ سلمة، مصرَّحاً فيه بأن الشهر تسعُ وعشرون، ومن حديث أنسٍ كذلك.

* * *

١٢ - باب:

شَهْرًا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ

هكذا ترجمَ ببعض لفظٍ، وهذا اللفظُ وردَ في «صحيح الترمذي»، ثم حكى البخاريُّ عن الإمام إسحاق بنِ راهويته معنى الحديث، ثم أورد حديثَ أبي بكر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٣ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ»

أورد البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّها بعضُ الحديث.

* * *

١٤ - باب :

لَا يَتَقَدَّمَنَّ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من حيث إنها مأخوذة منه، والله أعلم.

* * *

١٥ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - :

﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ مِنْ لِبَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ - إلى آخر الآية -
﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : والمراد بهذه الترجمة : بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية، ولما كانت هذه الآية مُنزلةً على أسبابٍ تتعلق بالصيام، عَجَّلَ بها المصنفُ، ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها : ابتداء مشروعية السَّحُور، وهو المقصودُ في هذا المكان ؛ لأنه جعل هذه الترجمة مقدمةً لأبواب السَّحُور^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث البراء في قصة قيس بن صِرْمَةَ، ومطابقته للترجمة من حيث إنه يبيِّن سبب نزول الآية.

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٢٩).

١٦ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ
مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة : ١٨٧]

هذه الترجمة سبقت لبيان انتهاء وقت الأكل وغيره الذي أُبيح بعد أن كان ممنوعاً، ثم أشار البخاري إلى حديث البراء المذكور في الباب الذي قبله، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه ذكراً نزول آية الباب .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث عدي بن حاتم ، ومطابقته للترجمة ظاهرة جداً .

والثاني : حديث سهل ، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة .

* * *

١٧ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ »

هذه الترجمة لفظُ حديثٍ أخرجه الترمذي ، استخرج البخاري معناه من حديث الباب ، فأورد حديث عائشة ، ولا يخفى وجه انتزاع معنى الترجمة .

* * *

١٨ - باب :

تَأْخِيرِ السَّحُورِ

هكذا وقع في بعض نسخ «صحيح البخاري» ، فعلى هذا مطابقة حديث سهل في الباب للترجمة ظاهرة ؛ لأن فيه تأخير السَّحُور ؛ بحيث إن سهلاً كان

يُسْرِعُ بَعْدَ تَسْخُرِهِ إِلَى الصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَخَافَةَ الْفَوَاتِ، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ نُسْخِ
«صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»: (بَابُ: تَعْجِيلِ السَّحُورِ)، فَوَجَّهَ الْمَطَابَقَةَ عَلَى هَذَا أَظْهَرَ،
قَالَ الْعَيْنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - (١).

قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: التَّعْجِيلُ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ، فَإِنْ نُسِبَ إِلَى أَوَّلِ
الْوَقْتِ، كَانَ مَعْنَاهُ: التَّقْدِيمَ، وَإِنْ نُسِبَ إِلَى آخِرِهِ، كَانَ مَعْنَاهُ: التَّأْخِيرَ، وَإِنَّمَا
سَمَّاهُ الْبَخَارِيُّ تَعْجِيلًا؛ إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى أَنَّ الصَّحَابِيَّ كَانَ يَسَابِقُ بِسَّخُورِهِ الْفَجْرَ
عِنْدَ خَوْفِ طُلُوعِهِ، وَخَوْفِ فَوَاتِ الصَّلَاةِ لِمَقْدَارِ ذَهَابِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ (٢).

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديث سهل بن سعد .

* * *

١٩ - بَابُ:

قَدَرِ كَمْ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ؟

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان مقدار الزمان الذي بين إنشاء السَّحُورِ وابتداءِ
الصَّلَاةِ.

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثَ زيد بن ثابت، ومطابقته للترجمة من
حيثُ إِنَّ فِيهِ تَأْخِيرَ السَّحُورِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَأَكْلِ السَّحُورِ
مِقْدَارُ خَمْسِينَ آيَةً.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٠ / ٢٩٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ١٣٧).

٢٠- باب:

بَرَكَهَ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ؛
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُوا، وَلَمْ يُذَكَّرِ السَّحُورُ

اعترض الإمام ابن بطال على البخاري، فقال: في هذه الترجمة غفلة من البخاري - رحمه الله -؛ لأنه أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد: «أَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ، فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ»^(١).

وتعقبه الإمام ابن المنير؛ بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور، وإنما ترجم على عدم إيجابه، وأخذ من الوصال: أن السحور ليس بواجب، وحيث نهاهم النبي ﷺ عن الوصال، لم يكن على سبيل تحريم الوصال، وإنما هو نهْيُ إرشادٍ؛ لتعليه إياه بالإشفاق عليهم، وليس في ذلك إيجابُ السحور^(٢).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر في النهي عن الوصال، ومطابقته للترجمة للجزء الثاني منها.

ثانيهما: حديث أنس، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٤ / ٤٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ١٣٩).

٢١- باب :

إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْماً

هذه الترجمة معقودةٌ لصحة نيّة الصوم في النهار ، وإنما لم يجزِ البخاريُّ بالحُكم ؛ لاختلاف العلماء في ذلك ، فمنهم [من] قال بالصحة مطلقاً ، ومنهم من فرّق بين الفرض والنفل ، ومنهم من خصّ جواز النفل بما قبل الزوال ، والظاهرُ من تصرّف البخاري : أنه مالَ إلى الجواز مطلقاً ، والله أعلم .
ومناسبة الآثار التي أوردها في الباب للترجمة واضحة .

ثم أورد في الباب حديثَ سلمةَ بنِ الأكوع ، ومطابقته للترجمة في جواز نيّة الصوم بالنهار ؛ لأن قوله : « فليُتِمَّ » ، وقوله : « فلا يأكل » يدلّان على جواز النيّة بالصوم في النهار ، ولم يشترط التبيّت .

* * *

٢٢- باب :

الصَّائِمُ يُصْبِحُ جُنْباً

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان حكم الصائم يصبحُ جنباً ، هل يصحُّ صومه ، أو لا ؟ وهل يُفرّق بين العامد والناسي ، أو بين الفرض والتطوع ؟ وفي كلّ ذلك خلافٌ للسلف ، والجمهورُ على الجواز مطلقاً ، وهو مذهب البخاري .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثي عائشة ، وأمّ سلمة ، ومطابقتهما للترجمة في قوله : « وكان يدركه الفجرُ وهو جنبٌ » ، ثم أورد عن أبي هريرة ما يخالف ذلك ، ولا يخفى وجهُ إيراده .

* * *

٢٣ - باب :

الْمُبَاشَرَةُ لِلصَّائِمِ

هذه الترجمة معقودةٌ لإثبات جواز المباشرة، والمرادُ بالمباشرة هنا: الملامسةُ باليد، وليس الجماعُ مراداً بهذه الترجمة، ولهذا أورد حديث عائشةَ المعلق، ثم ساق حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة في قوله: «كان النبي ﷺ يقبلُ ويباشر»، والتقبيلُ أخصُّ من المباشرة، فهو من ذِكْرِ العامِّ بعد الخاصِّ. قوله: «قال ابن عباس: ﴿مَعَارِبُ﴾ [طه: ١٨]: حاجة^(١)». أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلِي فِيهَا مَعَارِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨].

قوله: «قال طاوس: ﴿أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١]: الأحمق، لا حاجة له في النساء». أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١].

* * *

٢٤ - باب :

الْقُبْلَةُ لِلصَّائِمِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان حكم القبلة للصائم، أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، والغرضُ منه هنا: قوله: «لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ».

تنبيه: وَقَعَ في أكثر نُسَخِ «صحيح البخاري» في هذا الباب أثرُ جابر: «إِنْ نَظَرَ فَأَمْنَى، يَتِمُّ صَوْمُهُ»، ووقَعَ في بعض نُسَخِهِ في الباب الذي قبله، ومناسبته

(١) في «صحيح البخاري» (١٨٢٦): «حاجات».

للبابين من جهة التفرقة بين من يقع منه الإنزال باختياره، وبين من يقع منه بغير اختياره، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب، وهو المستعان .

٢٥- باب :

اغْتِسَالِ الصَّائِمِ

هذه الترجمة معقودةٌ لجواز اغتسال الصائم ، وكأن البخاري يشير إلى ضعف حديث النهي عن دخول الصائم الحمام ، وضعف قول من اعتمده .

ثم أورد البخاري في الباب أثر ابن عمر ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن بَلَ الثوب إذا طالت إقامته على الجسد حتى جفَّ ، يُنَزَّلُ ذلك منزلةً الدُّكِّ بالماء ، وأراد البخاري بإيراد أثر ابن عمر معارضةً ما جاء عن النخعي : أنه كان يكره للصائم بلَّ الثياب .

ثم أورد أثر الشَّعْبِيِّ في دخول الحمام ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة .

ثم أورد أثر ابن عباس في تَطْعُمِ الْقَدْرِ ، ومناسبتة للترجمة من طريق الفحوى ؛ لأنه إذا لم ينافِ الصوم إدخال الطعام في الفم وتَطْعُمُهُ ، وتقريبه من الازدراء ؛ لم ينافِ إيصاله الماء إلى بَشَرَةِ الجسد من باب الأولى .

ثم أورد أثر الحسن ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة .

ثم أورد أثر ابن مسعود ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الادَّهَانَ من الليل يقتضي استصحاب أثره في النهار ، وهو مما يُرْطَّب الدماغ ، ويقوِّي النفس ؛ فهو أبلغ من الاستعانة ببرد الاغتسال لحظةً من النهار ، ثم يذهب أثره .

قال الحافظ ابن حجر : وله مناسبة أخرى ، وذلك أن المانع من الاغتسال

لَعَلَّه سَلَكَ مَسْلَكَ اسْتِحْبَابِ التَّقَشُّفِ فِي الصِّيَامِ ، وَالادِّهَانِ وَالتَّرْجُلِ فِي مَخَالَفَتِهِ
التَّقَشُّفَ كَالَاغْتِسَالِ .

قال الإمامُ ابنُ المنير الكبير: أراد البخاري الردَّ على من كره الاغتسال
للصائم ؛ لأنه إن كرهه خشية وصول الماء [إلى] حلِّقه ، فالعلة باطلة بالمضمضة
والسواك ، وبذوق القدر ، ونحو ذلك ، وإن كرهه للرفاهية ، فقد استحَبَّ السَّلفُ
للصائم الترفَّ والتجملَ بالترجل وبالاذهان والكحل ونحو ذلك ، فلذلك ساقَ
هذه الآثارَ في هذه الترجمة^(١) .

ثم أورد أثر أنسٍ في دخول الأَبْرَنِ^(٢) ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن
الدخول في الأَبْرَنِ فوق الاغتسال .

ثم أورد حديثَ استياك الصائم ، قال العيني : مطابقته للترجمة من حيثُ
إنَّه يحصل به تطهُّر الفم ؛ كما يحصل التطهر للبدن بالاغتسال ، فمن هذه الحَيِّثِية
تحصلُ المطابقة بين الترجمة والحديث^(٣) .

ثم أورد أثر ابنِ عمرَ في السَّواكِ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ ، قال الحافظ ابن
حجر : ومناسبتُهُ للترجمة قريبة مما تقدم في أثر ابنِ عباسٍ في تَطْعَمِ الْقِدْرِ^(٤) .
ثم أوردَ أثرَ عطاءٍ في ازدراد الرِّيقِ بعد التَّسَوُّكِ ، وأثر ابنِ سيرين ، ومناسبتُهُما
لِلترجمة تُعرَفُ مما تقدَّم ، ثم أورد أثرَ أنسٍ وغيره في الكحل للصائم .

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٥٤) .

(٢) الأَبْرَنِ : حوض يغتسل فيه ، وقد يُتَّخذ من نحاس ومن صُفْر .

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٣) .

(٤) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٥٤) .

قال العيني : هذه الآثار في مسألة الكحل للصائم وقعت هنا استطراداً ، لا قصداً ، فلذلك لا تُطلب فيها المطابقة للترجمة^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة في الصوم والاعتسال بعد الفجر ، ثم أورد من حديثهما وحديث أم سلمة ، وهو مطابق لما ترجم له .

* * *

٢٦ - باب :

الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِياً

هذه المسألة خلافية مشهورة ، فذهب الجمهورُ إلى عدم الوجوب ، وعن مالك : يَبْطُلُ صَوْمُهُ ، ويجب عليه القضاء ، ولهذا الاختلاف لم يجزِ البخاريُّ بالحُكم .

ثم أورد البخاري في الباب أثرَ عطاء ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنَّ حُكم دخولِ الماء في حَلَقِ الصائم بعد الاستئثار ، ولم يملك وَقْفَهُ ، كحُكم شُرْبِ الماءِ ناسياً في عدم وجوب القضاء .

ثم أورد أثرَ الحسن ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنَّ حُكم دخولِ الذباب في حَلَقِ الصائم كحُكم الأكلِ ناسياً ، قاله العيني^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : مناسبة هذين الأثرين للترجمة ؛ من جهة أن المغلوبَ بدخولِ الماءِ حَلَقَهُ ، أو الذبابِ ، لا اختيارَ له في ذلك كالناسي .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٥) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٦) .

قال ابن المنير : أدخل البخاريُّ المغلوبَ في ترجمة الناسي ؛ لاجتماعهما في تركِ العَمْدِ وسَلْبِ الاختيار . اهـ^(١) .

ثم أورد أثري الحسن ومجاهد في جماع الصائم ناسياً، ومطابقته من حيث إنَّ حُكْمَ الجماعِ ناسياً كحُكْمِ الأكلِ والشربِ ناسياً .

قال الحافظ ابن حجر : قد ورد في أثر الحسن هذا : أن المُجامع ناسياً بمنزلة مَنْ أكلَ أو شربَ ناسياً، قال : وظهر بهذا مناسبة ذكر هذا الأثر للترجمة^(٢) . ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٧ - باب :

السَّوَاكِ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الردِّ على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرَّطْبِ ؛ كالمالكية، ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ عامر بن ربيعة، ومناسبتَه : للترجمة إشعارُه بملازمة السواك، ولم يخصَّ رَطْباً من يابسٍ، وهذا على طريقة البخاري في أن المطلقَ يَسْلُكُ به مَسْلَكُ العُمومِ، وأن العامَّ في الأشخاص عامٌّ في الأحوال، وقد أشار إلى ذلك بقوله في آخر الترجمة المذكورة : «ولم يخصَّ صائماً من غيره» ؛ أي : ولم يخصَّ أيضاً رَطْباً من يابسٍ، وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما أورده البخاري في هذا الباب للترجمة،

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٥٥) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٥٦) .

والجامعُ لذلك كله : قوله في حديث أبي هريرة : «لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» ؛ فإنه يقتضي إباحته في كل وقتٍ ، وعلى كل حال .

قال ابن المنير : أخذ البخاريُّ شرعية السواك بالدليل الخاص ، ثم انتزعه من الأدلة العامة التي تناولت أحوالَ متناولِ السواك ، وأحوالَ ما يستاك به ، ثم انتزع ذلك من أعمِّ من السواك ، وهو المضمضة ؛ إذ هي أبلغ من السواك الرطب^(١) .

قال العيني : مطابقة حديث عامر للترجمة من حيث دلالة عموم قوله : «يستاك» على جواز الاستياك مطلقاً ، سواء كان الاستياك بالسواك الرطب ، أو اليابس ، وسواء كان صائماً فرضاً ، أو تطوعاً ، وسواء كان في أول النهار ، أو في آخره^(٢) .

ثم أورد حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ قوله : «بالسواك» يعني : السواك الرطب ، والسواك اليابس .

ثم أورد حديث جابر ، وزيد بن خالد ، نحو حديث أبي هريرة .
ثم ذكر حديث عائشة^(٣) .

ثم ذكر أثرَ عطاء ، ومناسبته للترجمة من جهة أن أقصى ما يُخشى من السواك الرطب أن يتحلَّل منه في الفم شيءٌ ، وذلك الشيءُ كماء المضمضة ، فإذا قذفه من فيه ، لا يضره بعد ذلك أن يتلَع ريقه .

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٥٨) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٨) .

(٣) بياض في الأصل قدر نصف سطر .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عثمانَ في صِفةِ الوضوء .

قال العيني : مناسبةٌ ذكره في هذا الباب في قوله : «توضاً» ؛ فإن معناه :
توضاً وضوءاً كاملاً جامعاً للسنن ، ومن جُمَلته السواكُ^(١) .

قال الحافظ ابن حجر : قد تقدّم قريباً قياسُ ابن سيرين السواكَ الرطبَ
على الماء الذي يُتمضمض به ، ومنه تظهر النكتةُ في إيراد حديث عثمان في هذا
الباب ؛ فإن فيه : أنه تمضمض واستنشق ، وقال فيه : «مَنْ توضأ وضوئي هذا» ،
ولم يفرّق بين صائِم ومفطر ، ويتأيد بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب^(٢) .

* * *

٢٨ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «إِذَا تَوَضَّأَ ، فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرِهِ الْمَاءَ» ،
وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

هذه الترجمة معقودة لاستحباب الاستنشاق للصائم ، وقوله : «ولم يميّز
بين الصائم وغيره» من كلام البخاري ، قاله تفقُّهاً ، وهو كذلك في أصل
الاستنشاق ، لكن وردَ تمييزُ الصائم من غيره في المبالغة في ذلك .
ثم ذكر البخاري في الباب عدّة آثار تدل على مقصوده ، فتأمّل .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٢٠) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٥٨) .

٢٩- باب:

إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ

هذه الترجمة معقودة لحكم الكفارة على المُجامع في رمضان .

قال الحافظ ابن حجر : والذي يظهر لي : أنَّ البخاريَّ أشار بالآثار التي ذكرَ إلى أن إيجابَ القضاءِ مختلفٌ فيه بين السَّلفِ ؛ وأنَّ الفِطرَ بالجماع لا بدَّ فيه من الكفارة^(١) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة في قصة المحترقِ ، مطابقته للترجمة في قوله : «أصبتُ أهلي في رمضان» ، أراد : أنه جامع في نهار رمضان ، وقد أمره النبي ﷺ بالكفارة .

* * *

٣٠- باب:

إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ،

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَلْيُكْفَرْ

في الترجمة إشارة إلى أن الإعسارَ لا يُسقط الكفارة من الذمَّة ؛ لقوله فيها : «إذا جامعَ ، ولم يكن له شيءٌ ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ ، فَلْيُكْفَرْ» .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٦١) .

٣١- باب :

المُجَامِع فِي رَمَضَانَ، هَلْ يُطْعِمُ أَهْلُهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مَحَاوِيجَ؟

قال الحافظ ابن حجر: لا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها؛ لأن التي قبلها آذنت بأن الإعسار بالكفارة لا يُسقطها من الذمة، والثانية ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة، أم لا؟ وعلى هذا يَتَنَزَّلُ لفظ الترجمة^(١).
ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ».

* * *

٣٢- باب :

الْحِجَامَةُ وَالْقِيَاءُ لِلصَّائِمِ

هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الحِجَامَةِ والقِيَاءِ، هل يُفسدان الصوم، أم لا؟ وقد اختلف السلف في المسألتين، ولذلك لم يجزم البخاري بالحكم، ولكن إirاده الآثار المذكورة في الباب يُشعر بأنه يرى عدم الإفطار بهما، ولذلك عقب حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» بحديث احتجام النبي ﷺ وهو صائم.
قال الزين ابن المنير: جمع البخاري بين القِيَاءِ والحِجَامَةِ مع تغايرهما، وعادته تفريق التراجم إذا نظمها خبر واحد؛ فضلاً عن خبرين، وإنما صنع ذلك؛ لاتحاد مأخذهما؛ لأنهما إخراج، والإخراج لا يقتضي الإفطار^(٢).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ١٧٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ١٧٤).

٣٣- باب :

الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِفْطَارِ

هذه الترجمة معقودة لإباحة ذلك، وتخيير المكلّف فيه، سواء كان رمضان، أو غيره.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن أبي أوفى، وموضع الدلالة : ما يُشعر به سياقُه من مراجعة الرجل له بكونِ الشمسِ لم تغرب، في جواب طلبه لما يشير به، فهو ظاهر في أنه ﷺ كان صائماً، وقد وردَ صريحاً في بعض روايات هذا الحديث .

ثم ذكر حديثَ حمزة بن عمرو الأسلمي، ومطابقته للترجمة من حيث إنّ سرّد الصوم يتناول الصومَ في السفر .

قيل : ليس فيه تصريحٌ بأنه صومُ رمضان، فلا يكون فيه حجةٌ على مَنْ منعَ صيامَ رمضانَ في السفر .

وأجيب : بأنه قد وردَ التصريحُ بأن السؤال وقعَ عن صيام الفريضة في بعض روايات هذا الحديث .

* * *

٣٤- باب :

إِذَا صَامَ أَيَّاماً مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ سَافَرَ

أي : هل يباح له الفِطْر، أم لا؟ فكأن البخاري أشار إلى تضعيف ما روي عن عليٍّ من النهي عن الفِطْر في السفر، مَنْ استهلَّ عليه رمضان في الحضر . وقال الجمهور : لا فرق بينه وبين مَنْ استهلَّ عليه رمضان في السفر .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ النبي ﷺ خرج إلى مكة ، فصام أياماً ، ثم أفطر .

* * *

٣٥- باب

كذا للأكثر بغير ترجمة ، وسقط في بعض الروايات ، وعلى الحالتين لا بُدَّ أن يكون لحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعلُّق بالترجمة ، ووُجِّه ما وقع من إفطار أصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر بمحض منه ، ولم يُنكِرْ عليهم ، فدلَّ على الجواز ، وعلى ردِّ قول من قال : من سافر في شهر رمضان ، امتنع عليه الفطر .

* * *

٣٦- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ ظَلَلَ عَلَيْهِ ، وَاشْتَدَّ الْحَرُّ :
«لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن سبب قول النبي ﷺ : «ليس من البرِّ الصيام في السفر» : ما ذُكِرَ من المشقة .

ثم أورد البخاري في الباب حديث جابر بن عبد الله ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣٧- باب :

لَمْ يَعْصِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ بَعْضًا
فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى تأكيد ما اعتمده من تأويل الحديث الذي قبله ، ثم أورد في الباب حديث أنس بن مالك ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣٨- باب :

مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِيَرَاهُ النَّاسُ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجهدته الصوم ، بل يلحق بذلك من يقتدى به ؛ ليتابعه مَنْ وقع له شيء من إجهاد الصوم ، ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة لفضيلة البيان .
ثم ساق في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله :
«ثم دعا بماء ، فرفعه إلى يده ؛ ليراه الناس ، فأفطر» .

* * *

٣٩- باب :

﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة : ١٨٤]

أورد البخاري في الباب عدّة آثارٍ تدل على أن الآية المترجم بها منسوخة ، وذهب ابن عباس إلى أنها مُحْكَمَةٌ مخصوصةٌ بالشيخ الكبير .

* * *

٤٠ - باب :

مَتَى يُقْضَى قَضَاءُ رَمَضَانَ؟

مُرَادُ البخاري في الترجمة : أنه هل يتعيَّن قضاؤه متتالياً ، أو يجوز متفرقاً؟ وهل يتعيَّن على الفور ، أو يجوز على التراخي؟

جعل البخاريُّ الترجمةَ استفهاماً ؛ لتعارض الأدلَّة ؛ لأن ظاهر قوله : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة : ١٨٤] يقتضي التفريق ؛ لصدق أيام آخر ، سواء كانت متتابعة ، أو متفرقة ، والقياسُ يقتضي التتابع ؛ إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء ، وظاهر صنيعه يقتضي إثارة المبادرة إلى القضاء لولا ما منعها من الشغل ، فيُشعر بأن من كان بغير عذرٍ لا ينبغي له التأخير ، وظاهرُ صنيع البخاري يقتضي جواز التراخي والتفريق ؛ لما أودعه في الترجمة من الآثار ؛ كعادته .

* * *

٤١ - باب :

الْحَائِضُ تَرُكُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ

وقال الزَّيْنُ ابنُ المنير : هذه الترجمة لم تتضمن حُكم القضاء لتطابق حديثَ الباب ؛ فإنه ليس فيه تعرُّضٌ لذلك^(١) .

قلتُ : أورد البخاري في الباب أثرَ أبي الزناد ؛ لبيان حُكم القضاء ، ثم أورد حديثَ أبي سعيد الخدري ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «إذا حاضتْ ، لم تُصلِّ ، ولم تُصمَّ» .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ١٩٢) .

٤٢ - باب :

مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ

لم يعيّن البخاري الحكم؛ للخلاف في ذلك، ثم أورد أثر الحسن البصري، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ثم ذكر حديثين :

أحدهما : حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما : حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

* * *

٤٣ - باب :

مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ؟

غرض هذه الترجمة : الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك جزء من الليل لتحقيق مضي النهار؛ أم لا؟ وظاهر صنيع البخاري يقتضي ترجيح الثاني؛ لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة، ولكن محلّه إذا ما حصل تحقق غروب الشمس.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما : حديث عبدالله بن أبي أوفى، ومطابقته للترجمة في قوله : «وإذا

رأيتُم الليلَ قد أقبلَ من هاهنا، فقد أفطر الصائم».

* * *

٤٤ - باب :

يُفْطَرُ بِمَا تَسَّرَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ

لعلّ البخاري أشار إلى أن الأمر في قوله : «من وجدَ تمرًا، فليفطر عليه»

ليس على الوجوب .

ثم أورد في الباب حديث ابن أبي أوفى ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له .

قال العيني : مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ الجَذْحَ هو تحريكُ السَّوِيقِ بالماء ، وفيه الماءُ وغيره ، والترجمةُ بالماءِ وغيره^(١) .

* * *

٤٥ - باب :

تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ

أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث سهل بن سعد ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

وثانيهما : حديث ابن أبي أوفى ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ النبي ﷺ

قال للرجل : « انزل فاجدَحْ لي » ؛ لأنه لَمَّا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ ، عَجَّلَ الْإِفْطَارَ ، والترجمة في تعجيل الإفطار .

* * *

٤٦ - باب :

إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ

هذه الترجمة معقودةٌ لحُكْمِ وجوبِ القضاءِ على مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ،

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٦٦) .

ثم طلعت الشمس، وهذه المسألة خلافية، ولهذا لم يجزم البخاري بالحكم؛ على عادته في الأمور الخلافية، وذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء. ثم أورد البخاري في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر، ومطابقته للترجمة في قوله: «فأمروا بالقضاء؟»، قال العيني: فتأمل^(١).

* * *

٤٧ - باب:

صَوْمُ الصَّبِيَّانِ

هذه الترجمة معقودة لمشروعية صوم الصبيان في الجملة، والجمهور على عدم الإيجاب، واستحبه السلف للتمرين. والمشهور عن المالكية: عدم مشروعية الصوم في حق الصبيان، ولقد تَلَطَّفَ البخاري في التعقيب عليهم بإيراد أثر عمر في صدر الترجمة؛ لأن أقصى ما يعتمدونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها، ولا عمل يُستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر، مع شدة تحريره، ووفور الصحابة في زمانه.

ثم أورد البخاري في الباب حديث الرُبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَنُصَوِّمُ صَبِيَّانَا».

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ٦٨).

٤٨ - باب :

الْوَصَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامٌ؛

لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآتِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]،

وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ؛ رَحْمَةً لَهُمْ، وَإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ

هذه الترجمة تشتمل على أربعة فصول :

الأول : حُكْم الوصال .

الثاني : قوله : ومن قال : ليس في الليل صيامٌ ، واستدل البخاريُّ عليه

بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآتِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

الثالث : قوله : « ونهى النبي ﷺ عنه ؛ رحمةً [لهم] ، وإبقاءً عليهم » .

الرابع : قوله : « وما يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ » .

ثم أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث :

حديث أنس ، وحديث ابن عمر ، وحديث أبي سعيد ، وحديث عائشة ،

ومطابقتها للترجمة ظاهرة لا تخفى .

٤٩ - باب :

التَّنْكِيلِ لِمَنْ أَكْثَرَ الْوَصَالِ

القيدُ بالأكثريَّة يقتضي عدم النكال في القليل ؛ لأن التقليل مظنةٌ عدم

المشقة ، لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز .

ثم أورد البخاري في الباب بعد حديث أنس حديثين عن أبي هريرة ،

ومطابقة الأول للترجمة ظاهرة، فإن فيه: «لو تأخّر، لزدتكم»؛ كالتنكيل لهم، ومطابقة الثاني للترجمة^(١).

* * *

٥٠- باب:

الْوَصَالُ إِلَى السَّحَرِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي سعيد الخدري في جواز الوصال إلى السَّحَر، ومطابقته للترجمة في: «فأيُّكم أراد أن يواصل، فليواصل إلى السَّحَر».

* * *

٥١- باب:

مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيُفْطِرَ فِي التَّطَوُّعِ،
وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قَضَاءً إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ

هذه الترجمة أول أبواب التطوع من الصيام، بدأ البخاري بحكم صوم التطوع، وهل يلزم إتمامه بالدخول فيه، أم لا؟ ثم أورد بقية أبواب...^(٢) على ما اختاره من الترتيب.

ذكر البخاري في الباب حديث أبي جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان، أما ذكر، القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها، ولكن جاء ذكره في بعض الروايات، وأما القضاء، فلم يقع ذكره أيضاً في شيء من الطرق، إلا أن الأصل

(١) بياض في الأصل قدر سطر تقريباً.

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

عَدَمُهُ، وقد أَقَرَّه الشَّارِعُ، ولو كان القضاء واجباً، لنَبَّهَ له مع حاجته إلى البيان.
 قال العيني: مطابقة الحديث للترجمة من حيثُ إن أبا الدرداء صنعَ
 لسَلْمَانَ طعاماً، وكان سَلْمَانُ صائماً، فأفطر بعد مُحاورَةٍ، ثم لما أتى النبي ﷺ،
 وأخبره بذلك، لم يأمره بالقضاء.

* * *

٥٢ - باب:

صَوْمِ شَعْبَانَ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان استحباب صوم شهر شعبان.
 ثم أورد البخاري في الباب حديثي عائشة، ومطابقةُ الأول منهما للترجمة
 في قولها: «وما رأيته أكثرَ صياماً منه في شعبان»، ومطابقةُ الثاني منهما ظاهرة
 في قولها: «لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثرَ من شعبان».

* * *

٥٣ - باب:

مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِفْطَارِهِ

قال الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: لم يُضَيَّفِ البخاريُّ الترجمةَ التي قبلَ هذه للنبي ﷺ،
 وأطلقها؛ ليقفهم الترغيبُ للأمة في الاقتداء به في إكثار الصوم في شعبان، وقصد
 بهذه شرحَ حالِ النبي ﷺ في ذلك^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٤/ ٢١٦).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من حيث إنه يبيِّن صومه وفطره .

ثانيهما : حديث أنس ، أورده من طريقين ، ومطابقته للترجمة من حيث إنه يذكر عن صومه ﷺ ، وعن إفطاره ، والله أعلم .

* * *

٥٤ - باب :

حَقُّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ

قال الزَّيْنُ ابْنُ الْمَنِيرِ : لو قال البخاري : حَقُّ الضَّيْفِ فِي الْفِطْرِ ، لكان أوضح ، لكنه كان لا يُفْهَمُ منه تعيينُ الصوم ، فيحتاج أن يقول : من الصوم ، وكأن ما يترجم به أَخْصَرُ وَأَوْجَزُ^(١) .

قال العيني : الذي قاله البخاري أحسن وأصوب ؛ لأن الضيف ليس له تصرُّفٌ في فطر المُضَيِّف ، بل تصرُّفه في صومه ؛ بأن يتركه لأجله ، فيتعين له الطلبُ فيه ، فحقه إذاً في الصوم ، لا في الفطر^(٢) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وإن لزورك عليك حقاً» ، والزور : هو الضيفُ .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٢١٧) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٨٧) .

٥٥ - باب :

حَقُّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ

والمرادُ من الحق : مراعاةُ الجسمِ بما يُقيّمُه ؛ لئلا يضعُفَ ، فيعجزَ عن أداء الفرائض .

أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرو بن العاص ، والغرضُ منه هنا : قوله : « فَإِنْ لَجَسِدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .

* * *

٥٦ - باب :

صَوْمُ الدَّهْرِ

لما كان صوم الدهر يُضعِفُ الجسمَ غالباً ، وكان فيه تركُ مراعاةِ الجسمِ ، عقدَ البخاريُّ هذا البابَ ؛ ليبينَ هل هو مشروعٌ ، أم لا ؟ ولم ينصَّ على الحُكم ؛ لتعارضِ الأدلة ، واحتمالِ أن يكونَ عبد الله بن عمرو خُصّاً بالمنع ؛ لما اُطْلِعَ النبي ﷺ في مستقبلِ حاله ، فيلتحقُ به من في معناه ممن يتضررُ بسَرَدِ الصومِ ، ويبقى غيرُه على حُكمِ الجوازِ ؛ لعمومِ الترغيبِ في مُطلقِ الصومِ ، والله أعلم .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرو ، ومطابقته للترجمة في قوله : « وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ » ، قاله العيني ^(١) .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٩٠) .

٥٧- باب :

حَقُّ الْأَهْلِ فِي الصَّوْمِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي جُحَيْفَةَ في قصة أبي الدرداء وسلمانَ تعليقاً، ثم ذكر حديثَ عبدالله بن عمرو، ومطابقته للترجمة في قوله: «ولأهلك عليك حَطًّا».

* * *

٥٨- باب :

صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عبدالله بن عمرو، ومطابقته للترجمة في قوله: «صُمَّ يوماً، وأفْطِرُ يوماً».

* * *

٥٩- باب :

صَوْمِ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

قال الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: أفرد البخاري ترجمة صوم يوم وإفطار يوم بالذكر؛ للتنبيه على أفضليته، وأفرد صيام داود - عليه السلام - بالذكر؛ للإشارة إلى الاقتداء به في ذلك^(١).

ثم أورد في الباب حديثَ عبدالله بن عمرو من طريقين؛ وفي الطريق

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٢٢٥).

الأولى قوله: «صُمَّ صَوْمَ دَاوَدَ - عليه السلام -»، وفي الثانية قوله: «ولا صَوْمَ فوق صَوْمَ دَاوَدَ - عليه الصلاة والسلام -».

* * *

٦٠ - باب:

صِيَامُ الْبَيْضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، قال الإمام ابن بطال، والإسماعيلي: ليس في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة؛ لأن الحديث مُطْلَقٌ في ثلاثة أيام من كل شهر، والبيضاء مقيّدة بما ذكر^(١).

وأجيب بأن البخاري جرى على عادته في الإيماء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث من التصريح بأيام البيض.

* * *

٦١ - باب:

مَنْ زَارَ قَوْمًا، فَلَمْ يُفْطِرْ عَنْدهُمْ

هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية، وهي: (مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيُفْطِرَ فِي التَّطَوُّعِ)، ولكلٌّ من الترجمتين موضعٌ ومحلٌّ.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٤ / ١٢٤).

٦٢ - باب :

الصَّوْمُ آخِرَ الشَّهْرِ

قال الزَّيْنُ ابْنُ المنير: أطلق البخاريُّ الشهرَ، مع أن الحديثَ مقيَّدَ بشهر شعبان؛ إشارةً منه إلى أن ذلك لا يختصُّ بشعبان، بل يؤخذ من الحديث: الندبُ إلى صيام أو آخر كلِّ شهر؛ ليكون عادةً للمكَلَّف، فلا يعارضه النهيُّ عن تقدُّم رمضانَ بيوم أو يومين؛ لقوله فيه: «إلا رجلٌ كان يصومُ صوماً، فليصُمه»، والله أعلم^(١).

ثم أورد في الباب حديثَ عمرانَ، ومطابقته للترجمة لا تخفى، فتأمَّل.

* * *

٦٣ - باب :

صَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ،

فَإِذَا أَصْبَحَ صَائِماً يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ

يعني: إذا لم يصُم قبله، ولا يريد أن يصوم بعده.

أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث جابر، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ صومَ يومِ الجمعة منفرداً مكروهاً؛ لأنه منهيٌّ عنه، والترجمة تتضمن معنى الحديث، وهذا الحديث مُطلقٌ، والتقييدُ فيه تفسيرٌ من أحدِ رواته.

الثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وهو ظاهر في

التقييد.

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٢٣٠).

الثالث : حديث جويرية، ومطابقته للترجمة ظاهرة أيضاً، وهو أظهرها في ذلك التقييد.

* * *

٦٤ - باب :

هَلْ يَخُصُّ شَيْئاً مِنَ الْأَيَّامِ

لم يجزم البخاري بالحكم ؛ لأن ظاهرَ حديث الباب يقتضي المداومة، ويدل على عَدَم التخصيص ، ويعارضه ما صحَّ عن عائشة مما يقتضي نفْي المداومة، وهو قولها : «كان يصوم حتى نقول : [لا يُفطر]، ويفطرُ حتى نقول : [لا يصومُ]»، فأبقى الترجمة على الاستفهام ؛ ليرجَّح أحدُ الخبرين ، أو يتبين الجمعُ بينهما.

أورد البخاري في الباب حديثَ عائشة، وإيراد هذا الحديث بهذه الترجمة يدل على أن تركَّ التخصيص هو المرجَّح عند البخاري، قاله العيني^(١).

* * *

٦٥ - باب :

صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ

كأنه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه عند البخاري على شرطه.

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٠٧).

فأوردَ في الباب حديثيَّ أمّ الفضل وميمونةَ في ذكر صيام النبي ﷺ ؛ فإنه يستفاد منهما : ثبوتُ صومِ يومِ عرفةَ في الجملة ؛ لأنَّ شكَّهم يقتضي أن صومه ﷺ كان معروفاً عندهم ، وإنما شكُّوا في عرفةَ ، هل هو صائم ، أم لا ؟ والله أعلم .

وقال العيني : مطابقةُ الحديثين للترجمة من حيث إنهما يوضحان الإبهامَ الذي في الترجمة ، ويكون التقديرُ : بابٌ : (صومُ يومِ عرفةَ غيرُ مستحبٍّ) ^(١) .

* * *

٦٦ - باب :

صَوْمُ يَوْمِ الْفِطْرِ

لم يصرِّح البخاري بالحُكم ؛ اكتفاءً بذكره في الحديث على عادته ، ثم ساق حديثين :

أحدهما : حديث عمرو ، ومطابقته للترجمة من جهة نهْي النبي ﷺ عن صيام يومِ الفطر .

الثاني : حديث أبي سعيد ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ فإنه يستفاد منه : أن صوم يومِ الفِطْرِ لا يصحُّ .

* * *

٦٧ - باب :

صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ

أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٠٨) .

أحدها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله: «ونَهَى عن صِيَامِهِنَّ».

ثانيها: حديث ابن عمر، وليس فيه التصريح بيوم النحر، لكن وردَ التصريحُ في الطريق الأخرى من هذا الحديث، أو لفظُ العيدِ يَحْتَمِلُ العيدين: الفطرَ، والأضحى.

ثالثها: حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته للترجمة في: «ولا صومَ في يومين: الفطرِ، والأضحى».

* * *

٦٨ - باب:

صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

لم يذكر البخاري الحكمَ؛ لاختلاف العلماء في ذلك، والراجعُ عند البخاري: جوازها للمُتَمَتِّع؛ فإنه ذَكَرَ في الباب حديثي عائشة، وابن عمر، في جواز ذلك، والله أعلم.

* * *

٦٩ - باب:

صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

أورد البخاري في الباب سبعةَ أحاديث، فبدأ بالأخبار الدالة على أنه ليس بواجب، ثم بالأخبار الدالة على الترغيب في صيامه.

الأول: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة جواز الصيام يومَ عاشوراء.

الثاني : حديث عائشة .

الثالث : حديث معاوية .

الرابع : حديث ابن عباس .

الخامس : حديث أبي موسى ، والغرضُ منه : قوله : «فصوموه أنتم» .

السادس : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من جهة الترغيب في صيام يوم عاشوراء .

السابع : حديث سلمة بن الأكوع ، وفيه أيضاً الترغيبُ في صيام عاشوراء ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

تمّ (كتاب الصيام) ، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب التراويح) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نُحَمِّدُهُ وَنُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ الْكَرِيمِ

١٥ - (٣١)

كِتَابُ التَّرَاوِيحِ وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَالْإِعْتِكَافِ

من
الصَّحِيحِ الْجَامِعِ

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ

لما فرغ البخاري من كتاب الصيام، شرع في بيان صلاة التراويح ؛ لأنها
تؤدى في رمضان .

١ - باب :

فَضْلِ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ

كأن البخاري أشار بعقد هذا الباب إلى أن صلاة التراويح تحصل بالقيام،
ثم ذكر البخاري في الباب عدة أحاديث :

أحدها : عن أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها : عن أبي هريرة أيضاً، وفيه قصة عمر رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة أيضاً

ظاهرة .

ثالثها : حديث عائشة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأنه في التراويح .

رابعها : حديث عائشة أيضاً ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

خامسها : حديث عائشة أيضاً ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله :

«ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» .

* * *

قال البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٣٢) - [١ - باب :

فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ①
وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ② لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ③ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ
فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ④ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ⑤ [القدر : ١ - ٥]

ذكر البخاري هنا في أواخر الصيام ما يتعلق بليلة القدر ؛ لأن ليلة القدر تكون في رمضان ، وساق السورة ، ومناسبة ذلك للترجمة ؛ من جهة أن نزول القرآن في زمانٍ بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان ، ومما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر : تنزل الملائكة فيها .

قال العيني : مطابقة ذكر هذه السورة عقيب الترجمة في ليلة القدر ؛ لكونها في هذه السورة قد ذكرت مكررة لأجل تفضيلها ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١) .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٢٩) .

ثم ذكر البخاري أثر ابن عيينة؛ لمناسبته الآية، ولا تعلق له بأصل الباب.
ثم ذكر في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله: «ومن
قام ليلة القدر . . . إلى آخره».

* * *

٢- باب:

التِمَاسِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ

هذه الترجمة والتي بعدها، وهي: تحري ليلة القدر، معقودتان لبيان
ليلة القدر.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «فليتحرها في
السبع الأواخر».

وثانيهما: حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته للترجمة في قوله:
«فالتمسوها في العشر الأواخر»؛ لأن السبع الأواخر في العشر الأخير.

* * *

٣- باب:

تَحَرِّي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ

في هذه الترجمة إشارة إلى رُجْحَانِ كَوْنِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مَنْحَصِرَةً فِي الْعَشْرِ
الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ فِي أَوْتَارِهِ، لَا فِي لَيْلَةٍ مِنْهُ بَعِينَهَا.

ثم ذكر البخاري في الباب عن عبادة، ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث عائشة، أورده من طريقين، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وفي الطريق الثانية التصريح بالتحري.

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته للترجمة في قوله: «فابتغوها في العشر الأواخر».

الثالث: حديث ابن عباس، أورده من أوجه، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤ - باب:

رَفْعِ مَعْرِفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ لِتَلَاَحِي النَّاسِ

أشار البخاري بتقييد الرفع بالمعرفة إلى أنها لم تُرفع أصلاً ورأساً.

ثم ذكر في الباب حديث عبادة بن الصامت، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب:

الْعَمَلِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من حيث

إِنَّ شِدَّةَ الْمِزَرِ، وإحياء الليل، وإيقاظ الأهل، كلُّها من العمل في العشر الأواخر.

□ □ □

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



١٦ - (٣٣)

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

لما فرغ البخاري من بيان صلاة التراويح ، وما يتعلق بليلة القدر ، شرعَ في بيان أحكام الاعتكاف ؛ لأن في الغالب يكون الاعتكاف في رمضان ، ومع الصوم ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

١ - باب :

الإِعْتِكَافُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ،

وَالِإِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي كُنْتُمْ تُقْرَبُونَ﴾

كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿البقرة: ١٨٧﴾

هذا الباب معقود لبيان زمان الاعتكاف ، ومكانه ، وأشار البخاري في الترجمة إلى مشروطيّة المسجد للاعتكاف ، من غير تخصيص بمسجد دون مسجد ، ووجه الدلالة من الآية : أنه لو صحَّ في غير المسجد ، لم يختصَّ بتحرّيم المباشرة به ؛ لأنّ الجماع منافي للاعتكاف بالإجماع ، فعلم من ذكر المساجد أن المراد : أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها ، وأنه لا يختصُّ بمسجد دون مسجد .

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث ابن عمر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قال الحافظ ابن حجر: زاد مسلم في رواية ابن عمر عن نافع، قال: «قد أراني ابن عمر المكان الذي كان رسول الله ﷺ يعتكف فيه من المسجد».

وجاء في حديث عائشة من زيادة: «حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده»، فيؤخذ من الأول: اشتراط المسجد له؛ للمواظبة، ومن الثاني: أنه لم يُنسَخ، وليس من الخصائص^(١).

ثالثها: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة في قوله: «فليعتكف العشر الأواخر».

* * *

٢- باب:

الْحَائِضُ تُرَجِّلُ رَأْسَ الْمُعْتَكِفِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «فأَرَجِّلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ».

* * *

٣- باب:

لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة في قوله: «وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٢٧٢).

٤ - باب:

غَسَلَ الْمُعْتَكِفِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قولها: «وكان يُخرجُ رأسه من المسجد وهو معتكفٌ، فأغسله».

* * *

٥ - باب:

الِاعْتِكَافِ لَيْلاً

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «كنتُ نذرتُ في الجاهلية أن أعتكفَ ليلةً»، وقد أمره النبي ﷺ بالوفاء.

* * *

٦ - باب:

اعْتِكَافِ النِّسَاءِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة في ضرب حفصة وزينب - عليهما السلام - خباءً في مسجد رسول الله ﷺ للاعتكاف، قاله العيني^(١).

قلت: أشار البخاري إلى ما جاء في بعض روايات هذا الحديث من زيادة: أن عائشة - رضي الله عنها - استأذنت النبي ﷺ للاعتكاف، فأذن لها، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ١٤٧).

٧- باب:

الأُخْبِيَّةُ فِي الْمَسْجِدِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ الْحَدِيثَ الْمَاضِي فِي الْبَابِ قَبْلَهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا أُخْبِيَّةٌ»؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ نَصْبِ الْأُخْبِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِعْتِكَافَ لِأَمْرٍ آخَرَ، لَا لِنَصْبِ الْأُخْبِيَّةِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

٨- باب:

هَلْ يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ لِحَوَائِجِهِ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ؟

أُورِدَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ؛ لِاحْتِمَالِ الْقَضِيَّةِ مَا تَرَجَّمَ لَهُ، لَكِنَّ تَقْيِيدَهُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ مِمَّا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْخِلَافُ حَتَّى يَتَوَقَّفَ عَنْ بَتِّ الْحُكْمِ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْإِسْتِغَالِ فِي الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ الْعِبَادَةِ. ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ صَفِيَّةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ -، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَقْلِبُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ».

٩- باب:

الْإِعْتِكَافُ، وَخُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ

قَالَ الشَّارِحُونَ: كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ بِالتَّرْجَمَةِ: تَأْوِيلَ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ»، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ

اعتكافه صبيحتها، كأنه يقول: إن المراد بقوله صبيحتها: الصبيحة التي قبلها؛ مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَلْبِثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النازعات: ٤٦]، فأضاف الضحى إلى العشيّة، وهو قبلها، وكلُّ شيء متصلٌ بشيء فهو مضافٌ إليه، سواء كان قبله، أو بعده.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة في قوله: «فخرجنا صبيحة عشرين».

* * *

١٠- باب:

اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ

أورد البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١١- باب:

زِيَارَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي اعْتِكَافِهِ

ذكر البخاري في الباب حديث صفية - رضي الله عنها - من وجهين، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٢- باب:

هَلْ يَذَرُّ الْمُعْتَكِفُ عَنْ نَفْسِهِ؟

أورد البخاري في الباب حديث صفية من وجهين، ومطابقته للترجمة

ظاهرة من قوله - عليه السلام - : «تعال، هذه صَفِيَّةُ» .

١٣ - باب :

مَنْ خَرَجَ مِنْ اِعْتِكَافِهِ عِنْدَ الصُّبْحِ

هذه الترجمة حَمَلَهَا العلماءُ على أنه أراد : المعتكفَ اعتكافَ الليالي دونَ الأيامِ ، فسييلُ من أراد ذلك أن يدخلَ قُبيلَ غروبِ الشمسِ ، ويَخْرُجَ بعدَ طلوعِ الفجرِ ، وقد وَقَعَ في حديثِ البابِ : «فلما كان صبيحةَ عشرينَ ، نقلنا متاعنا» ، وهو مُشْعِرٌ بأنهم اعتكفوا الليالي دونَ الأيامِ ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

١٤ - باب :

الْاِعْتِكَافِ فِي سُؤَالٍ

ذَكَرَ البخاري في البابِ حديثَ عائشة - رضي الله عنها - ، ومطابقته للترجمة في قولها : «اعتكف في آخرِ العَشرِ من سُؤَالٍ» .

١٥ - باب :

مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ صَوْمًا إِذَا اِعْتَكَفَ

ذَكَرَ البخاري في البابِ حديثَ قِصَّةِ نَذْرِ عُمَرَ رضي الله عنه ، ومطابقته للترجمة في قوله : «أَوْفٍ بِنَذْرِكَ» .

١٦ - باب :

إِذَا نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ أَسْلَمَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّ عَمَرَ نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ،
فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ لَهُ : «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» .

* * *

١٧ - باب :

الِاعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الِاعْتِكَافَ لَا يَخْتَصُّ بِالْعَشْرِ الْأَخِيرِ،
وَإِنْ كَانَ الِاعْتِكَافُ فِيهِ أَفْضَلَ .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ
الظَّاهِرَ بِإِطْلَاقِ الْعَشْرِينَ أَنَّهَا مُتَوَالِيَةٌ، فَيَتَعَيَّنُ لِذَلِكَ الْعَشْرِ الْأَوْسَطُ، أَوْ أَنَّهُ حَمَلَ
الْمُطْلَقَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى الْمَقْيَدِ فِي الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

١٨ - باب :

مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ

فِي التَّرْجُمَةِ إِشَارَةٌ إِلَى الْجَزْمِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ فِي الِاعْتِكَافِ، ثُمَّ
خَرَجَ مِنْهُ، بَلْ تَرَكَهُ قَبْلَ الدَّخُولِ فِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ سِيَاقِ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي أوردَهُ
الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ .

* * *

١٩ - باب:

الْمُعْتَكِفُ يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْغَسْلِ

أورد البخاري في الباب حديث عائشة - رضي الله عنها - ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، والله - سبحانه وتعالى - أعلمُ بمراد البخاري في تراجم كتابه .
تمَّ كتابُ التراويح ، وليلةِ القدر ، والاعتكافِ بعون الله تعالى ، وحُسن توفيقه ، ويتصلُ به - إن شاء الله تعالى - كتابُ البيوع ، وهو أول الجزء الثاني من «الصحيح الجامع»^(١) .

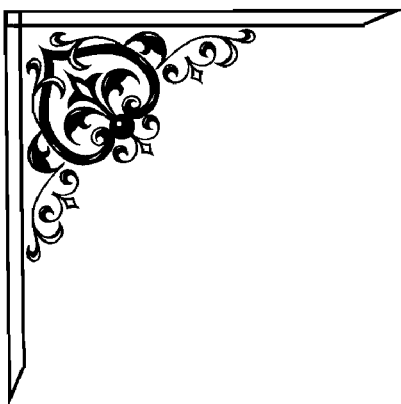


(١) جاء في آخر النسخة الخطية للجزء الأول :

بحمد الله سبحانه وتعالى تمَّ كتابُ التراويح ، وكتابُ الاعتكاف ، وبتمامه تمَّ الجزء الأول من التعليق الموسوم بـ : «نصرِ الباري في حلِّ تراجم البخاري» ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، وصلى الله على خير خلقه محمد ، وآله وصحبه وسلَّم .
حرره العائذُ برَبِّ الفلق أبو محمد عبدُ الحق ، أعاده الله من شر ما خلق ، آمين إله الحق ، آمين .

تم هذا الجزء بالنظر الثاني ، والحمد لله - سبحانه وتعالى - .

آخر هذا الجزء : وبتمام كتاب الاعتكاف يتمُّ الجزء الأول من «التعليق الوشيع على الجامع الصحيح» ، بحمد الله سبحانه ، على يد العائذ برَبِّ الفلق أبي محمد عبد الحق ، أعاده من شرِّ ما خلق . اهـ .



الجزء الثاني من «التعليق الوشيع» على الربع الثاني من «الجامع الصحيح»
لأبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم بن رمضان بن بلال
العمري الأعرابي الآثاري - أَمَاتَهُ اللهُ عَلَى اتِّبَاعِ سَيِّدِ الْمُهَاجِرِيِّ وَالْأَنْصَارِيِّ -
آمِينَ إِلَهَ الْحَقِّ .

كتابُ البُيُوعِ، كتابُ السَّلَمِ، كتابُ الشُّفْعَةِ، كتابُ الإِجَارَةِ، كتابُ
الْحَوَالَةِ، كتابُ الْكَفَالَةِ، كتابُ الْوَكَالَةِ، كتابُ الْحَرْثِ وَالْمُزَارَعَةِ، كتابُ
الْمُسَاقَاةِ، كتابُ الاسْتِقْرَاضِ، كتابُ الْخُصُومَاتِ، كتابُ اللَّقْطَةِ، كتابُ
الْمَظَالِمِ، كتابُ الشَّرِكَةِ، كتابُ الرِّهْنِ، كتابُ الْعِثْقِ، [كتابُ] الْمُكَاتِبِ، كتابُ
الهِبَةِ وَالْعُمْرَى وَالرُّقْبَى، كتابُ الشَّهَادَاتِ، كتابُ الصُّلْحِ، كتابُ الشُّرُوطِ،
كتابُ الْوَصَايَا، كتابُ الْهِبَةِ، كتابُ الْخُمْسِ، كتابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، كتابُ الْأَنْبِيَاءِ،
كتابُ الْمُنَاقِبِ، مناقِبُ الصَّحَابَةِ .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



١٧ - (٣٤)

كِتَابُ الْبَيْعِ

لما فرغ الإمام البخاري من بيان المعاملة الأولى ، وهي معاملة العبد مع الخالق ، شرع في بيان المعاملة الثانية ، وهي معاملة العبد مع الخلق .

قال الإمام العيني - رحمه الله تعالى - : لما فرغ البخاري من بيان العبادات المقصود منها التحصيل الأخروي ؛ شرع في بيان المعاملات المقصود منها التحصيل الدنيوي ، فقدّم العبادات للاهتمام بها ، ثم ثنى بالمعاملات ؛ لأنها ضرورة ، وأخر النكاح ؛ لأن شهوته متأخرة عن الأكل والشرب [ونحوهما] ، وأخر الجنيات والمخاصمات ؛ لأن وقوع ذلك - في الغالب - إنما هو بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج^(١) .

ثم ذكر البخاري الآيتين : الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة : ٢٧٥] ، وهي أصل في جواز البيع ، وهي تدل على البيوع المؤجلة ، والآية الأخرى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وهي تدل على إباحة التجارة في البيوع الحائلة .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ١٥١) .

١ - باب :

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ١٠ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [الجمعة : ١٠ - ١١] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩]

هذا الباب معقودٌ لبيان مشروعية البيع ، والآية الأولى تدلُّ على ذلك من طريق عُمومِ ابتغاءِ الفضل ؛ لأنه يشمل التجارة وأنواع التكبُّب ، وفيه الإشارةُ إلى جواز الاشتغال بالتجارة ما لم تكن مُلهيةً عن ذكر الله تعالى .
والآية الثانية أيضاً تدل على مشروعية البيع ، وفيها تقييدُ التجارةِ المباحةِ بالتراضي .

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة ، وموضعُ الترجمة منه : قوله : « إن إختوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفقُ بالأسواق » . ووجهُ الدلالة فيه على الإباحة بوقوع ذلك في زمن النبي ﷺ ، وإطلاعه عليه ، وتقديره له . مرَّ الحديثُ في باب : (حفظ العلم) من (كتاب العلم) .

الثاني : حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزوُّجِه ، وأخرجه البخاري في باب : (إخوان النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار) من (كتاب المناقب) .

الثالث : حديث أنسٍ في قصة عبد الرحمن ، أخرجه في باب : (قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾ [النساء : ٣٣]) من (كتاب

الكفالة)، أُورِدَ مختصراً مقتصراً على ذكر الإخاء، وفي باب: (إخاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار) من المناقب، وفي باب: (كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه)، من الهجرة، وفي باب: (قول الرجل [لأخيه]: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها)، من (كتاب النكاح)، وفي كتاب: (الوليمة ولو بشاة)، وفي باب: (الإخاء والحلف)، من (كتاب الأدب)، اقتصر على ذكر الإخاء والوليمة، وفي باب: (قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]) في (النكاح)، اقتصر على ذكر التزويج فقط بلا ذكر المؤاخاة، وفي باب: (الصفرة للمتزوج)، وفي باب: (كيف يُدعى للمتزوج؟)، وفي باب: (الدعاء للمتزوج) من (كتاب الدعوات).

والغرض من إيراد هذين الحديثين: اشتغال بعض الصحابة في التجارة زمن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -، وتقريره - عليه السلام - على ذلك.

الرابع: حديث ابن عباس في الأسواق، مرَّ الحديث في باب: (التجارة أيام الموسم، والبيع في أسواق الجاهلية) من (كتاب الحج).

ووجه الدلالة منه: تقرير أسواق الجاهلية في الإسلام، واشتغال الصحابة فيها بالتجارة بعد امتناعهم.

* * *

٢ - باب:

الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ

ذكر البخاري فيه حديث النعمان بن بشير، مرَّ الحديث في باب: (فضل

من استبرأ لدينه) من (كتاب الإيمان)، ومطابقته للترجمة من حيث إنها جزء من الحديث المذكور.

* * *

٣- باب:

تفسير المُشَبَّهَاتِ

قال الحافظ ابن حجر: لما تقدّم في حديث النعمان: أن الشبهات لا يعلمها كثير من الناس، واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلمها، أراد البخاري أن يُعرّف الطريق إلى معرفتها؛ لِتُجْتَنَّبَ، فذكر أولاً ما يضبطها، ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها، ثم ثنى باب [فيه بيان] ما يستحبُّ منها، ثم ثلث باب فيه بيان ما يُكره^(١).

ثم ذكر البخاري أثر حسان، وهو ضابطه لتفسير المُشَبَّهَاتِ، ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ السُّودَاءِ [التي] ادّعت أنها أرضعته وزوجته، ووجه الدلالة منه: قوله: «كيف وقد قيل؟»؛ فإنه يُشعر بأنه أمره بفراق امرأته، إنما كان لأجل احتمال صحة قول المرأة، فأمره بفراقها احتياطاً.

الثاني: حديث عائشة في قصة مخاصمة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زَمْعَةَ فِي ابْنِ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ، والحديث متفق عليه، وأخرجه البخاري في باب:

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٢٩٢).

(شراء المملوك من الحربي، وهبته وعثقه)، وفي باب: (دعوى الوصي للميت) من (كتاب الخصومات)، وفي باب: (أم الولد) من (كتاب العتق)، وفي باب: (قول الموصي لوصيه: تعاهد ولدي) من (كتاب الوصايا)، وفي باب بعد باب: (مقام النبي ﷺ زمن الفتح) من (كتاب المغازي) تعليقا، وفي باب: (الولد للفراش حرة كانت أو أمة) من (كتاب الفرائض)، وفي باب: (من ادعى أخا أو ابن أخ)، وفي باب: (للعاهر الحجر) من (كتاب المحاربين) مختصرا، وفي باب: (من قضى له بحق أخيه، فلا يأخذه) من (كتاب الأحكام)، وأخرجه مسلم.

ووجه الدلالة منه: قوله ﷺ: «احتجبي منه يا سودة»، مع حكمه بأنه أخوها لأبيها، فلما رأى الشبه البيّن فيه من غير زمعة، أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً. وكان إلحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة، والشبه بعُتبة يقتضي أن تحتجب منه.

الثالث: حديث عديّ في صيد المعراض، مرّ الحديث في باب: (إذا شرب الكلب في الإناء) من (كتاب الوضوء)، ووجه الدلالة منه: قوله: «إنما سميت على كلبك، ولم تسم على الآخر»، فيّين له وجه المنع، وهو ترك التسمية.

قال العيني: مطابقته من حيث إنه لا يدري حله أو حرمة، ويحتملان، فلما كان له شبهة لكل واحد منهما، كان الأحسن التنزه^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ١٧١).

٤ - باب :

مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ حَدِيثُ أَنَسٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي فِي بَابٍ: (إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ) مِنْ (كِتَابِ اللَّقْطَةِ)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي: الزَّكَاةِ^(١)، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي اللَّقْطَةِ فِي بَابٍ: (إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ)، وَلَمْ يَوْرِدْهُ الْبُخَارِيُّ سِوَى [فِي] هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرٌ، وَتَمَامُهُ فِي (كِتَابِ اللَّقْطَةِ)، وَفِيهِ: «فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً، فَأُلْقِيهَا».

٥ - باب :

مَنْ لَمْ يَرِ الْوَسَاوِسَ وَنَحَوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مُعْقَدَةٌ لِبَيَانِ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَطُّعِ فِي الْوَرَعِ، وَغَرَضُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ هُنَا: بَيَانُ وَرَعِ الْمَوْسُوسِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ:

الْأَوَّلُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَمَّ عَبْدًا، مَرَّ الْحَدِيثُ فِي بَابٍ: (لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ) مِنْ (كِتَابِ الْوُضُوءِ)، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

يدل على أنَّ الشخص إذا كان في شيء بيقين، ثم عرضت له وسوسة، لا يرى تلك الوسوسة من الشُّبهات التي ترفعُ حكمَ ذلك الشيء.

الثاني: حديث عائشة، أخرجه البخاري في باب: (ذبيحة الأعراب ونحوهم) من (كتاب الذبائح)، وفي باب: (السؤال بأسماء الله، والاستعاذة بها) من (كتاب التوحيد)، ومطابقته تؤخذ من مطابقة الحديث الذي قبله، والأصل في هذا الباب: أنَّ الوسواس لا يدخل في حكم الشُّبهات المأمورِ باجتنابها بغير الوسواس؛ حيث لا يكون لاحتمال التحريم موقِع.

* * *

٦- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَمَعَتْ نَارًا لَمْ يَكُنِ الْفِتْنَةُ بَيْنَهُمْ فَتْنًا لِمُتَّعِينَ بِهَا مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الجمعة: ١١]

أشار البخاري في هذا الباب بهذه الترجمة إلى أنَّ التجارة، وإن كانت ممدوحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال، فإنَّها قد تُذم إذا قُدِّمت على ما يجب تقديمه عليها.

وأورد في الباب حديث جابر، مرَّ الحديث في باب: (إذا نفرَ الناسُ عن الإمام في صلاة الجمعة، فصلاةُ الإمامِ ومن بقي جائزٌ) من (كتاب الجمعة)، ومطابقته للترجمة في قوله: فتزلت: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الجمعة: ١١] الآية.

* * *

٧- باب:

مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ

أشار البخاري في هذه الترجمة إلى ذمِّ تركِ التحري في المكاسب، ذكر

فيه حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في باب: (قول الله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠])، ومطابقته للترجمة في قوله: «لا يبالى المرء ما أخذ منه، أمين الحلال أم من الحرام»، ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين، وإلا، فأخذ المال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو.

٨- باب:

التَّجَارَةُ فِي الْبَرِّ وَغَيْرِهِ... إلخ

لم يقع قوله: «وغیره» في رواية الأكثر، واختلف في ضبط «البر»، فالأكثر على أنه بالزاي، وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه، بل بطريق عموم المكاسب المباحة، وصوب بعضهم أنه بالراء، وهو أليق بمؤاخاة الترجمة التي بعد هذه بباب، وهو (التجارة في البحر).

فعلى هذا وجه الدلالة في الآية، وأثر قتادة: أنه قيل: الآية: ﴿فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦]، وهي المرجح، والتسبيح فيه يكون في البر كما في البحر، وغالب لحقوق الحقوق كونها في البر لا في البحر، والله أعلم.

قال السندي: ذكر البخاري في الباب حديث الصَّرف؛ إذ هو بيع يكون عادة في البر، وقل من يركب لأجله البحر.

ثم ذكر في الباب حديث البراء، وزيد بن أرقم، وحديث البراء وزيد بن أرقم متفق عليه، وأخرجه البخاري في (باب: بيع الورق بالذهب نسيئة)، وفي (باب: الاشتراك في الذهب والفضة، وما يكون فيه الصَّرف) من (كتاب الشَّرْكَة)، وفي (أيام الجاهلية)، [و] في (باب) بعد (باب: كيف آخى النبي ﷺ

بين أصحابه؟)، وأخرجه مسلم في: (اليوع)، وموضع الترجمة: قوله فيه: «وكانا تاجرَيْنِ على عهد رسول الله ﷺ».

* * *

٩- باب:

الخُرُوجُ فِي التِّجَارَةِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَانشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]

غرض البخاري في الباب: بيان إباحة الذهب في التجارة، ولو كانت بعيدة، فكأنه أراد: الرَّدَّ على مَنْ يَتَنَطَّع، ولا يحضر السوق.

ودلالة الآية التي أوردها في الترجمة على إباحة الانتشار في الأرض للتجارة واضحة؛ لأنَّ المراد بابتغاء فضل الله: الرزق، ويشمل التجارة.

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ قصة أبي موسى مع عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «ألّهاني الصَّفْقُ في الأسواق».

حديثُ أبي موسى متفق عليه، وأخرجه البخاري في باب: (التسليم والاستئذان ثلاثاً) مِنْ (كتاب الاستئذان)، وفي باب: (الحجة على مَنْ قال: إِنَّ أَحْكَامَ النَّبِيِّ ﷺ كانت ظاهرة) مِنْ (كتاب الأحكام)، وأخرجه مسلم في: (الاستئذان).

* * *

١٠- باب:

التِّجَارَةُ فِي الْبَحْرِ

هذه الترجمة معقودة لإباحة ركوب البحر للتجارة؛ فَإِنَّ البخاري أراد:

الردَّ على مَنْ منع ركوبَ البحر مُطلقاً.

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب أثرَ مَطَرِ الوَرَّاقِ، ووجهُ دلالة الآية التي تلاها مَطَرٌ على الإباحة: أَنَّهَا سِيقَتْ في موضع الامتنان، فدلَّ على الإباحة، وهذا استدلالٌ حسنٌ.

ثمَّ ذَكَرَ البخاري طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة رجلٍ من بني إسرائيل، مرَّ الحديثُ في باب: (ما يُستخرج مِنَ البحر) من (كتاب الزكاة)، ووجهُ تعلُّقه بالترجمة ظاهرٌ من جهة أنَّ شرعَ مَنْ قَبَلْنَا شرعٌ لنا إذا لم يَرِدْ في شرعنا ما ينسخه، ولا سيَّما إذا ذكره الرسولُ ﷺ مَقَرَّراً له، أو في سياق الثناء على فاعله، ويُحتمل أن يكون مرادُ البخاري بإيراد هذا الحديث: أنَّ ركوبَ البحر لم يزل متعارفاً مألوفاً من قديم الزمان، فيُحمَل على أصل الإباحة حتى يردَّ دليلٌ على المنع، قاله الحافظ ابن حجر^(١).

* * *

١١ - باب:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجَةً أَوَّلَوْا بِهَا وَنَكَرُوا فِيهَا فَأْتُوا﴾ [الجمعة: ١١]،

وَقَوْلُهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]

وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْقَوْمُ يَتَّحِرُونَ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، لَمْ تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ.

ثمَّ ذَكَرَ البخاري حديثَ جابر، مرَّ الحديثُ في باب: (إذا نَفَرَ النَّاسُ عن

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٢٩٩).

الإمام في صلاة الجمعة، فصلاةُ الإمامِ ومَنْ بقيَ جائزةً)، من (كتاب الجمعة).
 كذا وقعَ جميعُ ذلك مُعاداً في بعض الروايات، وسقطَ في بعضها هنا،
 وفي بعضها ذَكَرَ ذلك هنا، وحذفه مما مضى، وهو يؤيد ما نُقِلَ عن أبي ذر
 الهروي: أنَّ أصلَ البخاري كان عند الفريرِيِّ، وكانت فيه إلحاقاتٌ في الهوامش
 وغيرها، وكان مَنْ ينسخ الكتاب يضع الملحقَ في الموضع الذي يظنه لائقاً
 به، فمن ثمَّ وقعَ الاختلافُ في التقديم والتأخير، وبعضُ النساخ احتاط، فكتبَ
 الملحقَ في الموضعين، فنشأ عنه التكرار.

قال الحافظ ابن حجر: تكلف بعضُ الشُّراح في توجيهه؛ بأنَّ ذَكَرَ الآيةَ
 هنا لمنطوقها، وهو الذَّمُّ، وذَكَرُها هناك لمفهومها، وهو تخصيصُ وقتها بحالة
 غيرِ المتلبِّسين بالصلاة، وبسماعِ الخطبة^(١).

* * *

١٢ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]

عقد البخاري هذا الباب في أبواب البيوع؛ لورود النقلِ عن مجاهد في
 تفسير الآية المترجم بها: أنَّ المرادَ بها: التجارة.

ثمَّ ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عائشة، مرَّ الحديثُ في باب: (مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ
 بالصدقة، ولم يُناولِ بنفسه) مِنْ (كتاب الزكاة)، ومطابقته للترجمة

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣٠٠).

في قوله : «بما كَسَبَ» .

ثانيهما : حديث أبي هريرة ، حديثُ أبي هريرة متفق عليه ، وأخرج البخاري طرفاً منه في باب : (لا تأذن المرأة في بيت زوجها) من (كتاب النكاح) ، وفي باب : (نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد) من (كتاب النفقات) ، وأخرجه مسلم في : (الزكاة) ، ومطابقته للترجمة في قوله : «مِنْ كَسَبِ زوجها» ؛ فَإِنَّ كَسَبَهُ مِنَ التَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَنْفِقَ مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبَ .

١٣ - باب :

مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ

جوابُ الشرطِ المذكورِ [في] حديث الباب ، وبهذا تظهر مطابقته للترجمة .

١٤ - باب :

شِرَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بِالنِّسِيئةِ

الشراء بالنسيئة جائز بالإجماع ، ولعلَّ البخاري تخيَّل أنَّ أحداً يتخيَّل أنَّ النبي ﷺ لا يشتري بالنسيئة ؛ لأنها دينٌ ، فأراد دفعَ ذلك التخيُّل ، وأورد في الباب حديثَ عائشة وأنسٍ ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة .

١٥ - باب :

كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ

عُطِفَ الْعَمَلُ بِالْيَدِ عَلَى الْكَسْبِ، مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَمَلًا بِالْيَدِ أَوْ بغيرِهَا.

ثم أورد البخاري في الباب أحاديث :

أولها : حديث عائشة في قصة أبي بكر وهو يعمل في التجارة .

ثانيها : حديث عائشة في أعمال الصحابة ، والغرض منه : قوله : « كان أصحابُ رسول الله ﷺ عَمَّالًا أَنْفُسِهِمْ » .

ثالثها ورابعها : حديث المقدم ، وأبي هريرة في قصة داود - عليه السلام - ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة من حيث إنّ فيهما : أنّ داود - عليه السلام - كان يأكل من عمل يده .

خامسها وسادسها : حديث أبي هريرة والزيبر في مذمة السؤال ، ومطابقتها للترجمة من حيث إنّ الاحتطابَ ، وأخذَ الحبلَ له ، وشدَّ الحطبَ على ظهره من كسبه بيده ومن عمله .

١٦ - باب :

السَّهُولَةُ وَالسَّمَاحَةُ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ ،
وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا ، فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ

ذكر البخاري في الباب حديث جابر بن عبد الله ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ،

وأشار البخاري بقوله : «وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا . . . إلخ» إلى حديثٍ وردَ في ذلك بهذا اللفظ .

* * *

١٧ - باب :

مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا

هذا الباب معقودٌ لبيان فضلِ المُنْظِرِ، أوردَ البخاري فيه حديثَ حذيفةَ، ومطابقته للترجمة في قوله : «كُنْتُ أَمْرُفَتِيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا، وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ» هكذا وقع في بعض الروايات، وهو يطابق الترجمة، ووقع في بعض الروايات : «أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرُ»، وظاهره غيرُ مطابق للترجمة .

قال الحافظ ابن حجر : ولعلَّ هذا هو السرُّ في إيرادِ التعاليقِ الآتية ؛ لأنَّ فيها ما يطابق الترجمة^(١) .

* * *

١٨ - باب :

مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا

ذكرَ البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا، قَالَ لِفَتْيَانِهِ : تَجَاوَزُوا عَنْهُ ؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّْا» .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٣٠٨) .

١٩ - باب :

إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ، وَلَمْ يَكْتُمَا، وَنَصَحَا

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ الْعَدَاءِ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله
لِلْعَدَاءِ: «وَلَا خِبْنَةَ، وَلَا غَائِلَةَ»؛ لِأَنَّ فِي نَفْيِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بَيَانَ أَنَّ الْمُبِيعَ سَأَلَ
هَاهُنَا، وَلَيْسَ فِيهِ كِتْمَانُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ قَتَادَةَ نَفْيَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرًا عَنْ النَّخْعِيِّ،
وَمُطَابَقَتَهُ لِلترجمة من حيثُ إِنَّ التَّرْجُمَةَ تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ التَّدْلِيسِ وَالتَّغْرِيرِ، وَهَذِهِ
الصُّورَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ لِلنَّخْعِيِّ فِيهَا تَدْلِيسٌ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ فَلِذَلِكَ كُرِهَ كَرَاهِيَةً
شَدِيدَةً، ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلترجمة ظاهرة، ثُمَّ سَأَلَ الْبُخَارِيُّ
حَدِيثَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ: «إِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا، بَوْرَكَ
لَهُمَا . . . إِلَى آخِرِهِ».

٢٠ - باب :

بَيْعُ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِبَيَانِ جَوَازِ بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ، وَفَائِدَةُ هَذِهِ
التَّرْجُمَةُ: رَفَعُ تَوَهُّمٍ مَنْ يَتَوَهُّمُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِاخْتِلَاطِ جِيدِهِ
بَرْدِيئِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْخِلْطَ لَا يَقْدَحُ فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ تَمَيُّزٌ ظَاهِرٌ، فَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ عَيْبًا،
ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلترجمة في قوله: «كَتْنَا
بَيْعَ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ».

٢١- باب:

مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : كذا وقعت هذه الترجمة هنا، وفي رواية ابن السَّكَنَ بعد خمسة أبواب، وهو أَلَيَقُ؛ لتتوالى تراجمُ الصناعات^(١).
وقال العيني: توالي التراجم إنما هو أمرٌ مُهمٌّ، والبخاري لا يتوقف - غالباً - في رعاية التناسب بين الأبواب^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي مسعود، ومطابقته للترجمة في قوله: «فقال لغلامٍ له قَصَابٍ»؛ لأنَّ اللَّحَامَ وَالْجَزَارَ وَالْقَصَّابَ - كما قال القرطبي - بمعنى واحد، فعلى هذا تحصيل المطابقة بين الترجمة والحديث، وأما في العُرفِ، فاللحَامُ: مَنْ يبيع اللحمَ، والجزارُ: مَنْ ينحرُ الجَزُورَ، والقَصَّابُ: مَنْ يذبحُ الغنمَ.

* * *

٢٢- باب:

مَا يَمْحَقُ الْكَذِبُ وَالْكِثْمَانُ فِي الْبَيْعِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له؛ لقوله: «مُحِقَّتْ بَرَكَةٌ بَيْعَهُمَا».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣١٢).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ١٩٧).

٢٣- باب :

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٠]

أورد البخاري أبواب الربا في البيوع؛ لأنَّ الربا يقع في البيوع.

هذه الترجمة خالية عن الحديث في بعض الروايات، وفي بعضها ذُكر فيه حديث أبي هريرة: «ليأتينَّ على الناس زمانٌ لا يبالي المرءُ... الحديث»، وهذا الحديث بإسناده ومُتنه قد ذُكر في أوائل البيوع، وهو بعيدٌ من عادة البخاري، ولا سيَّما مع قرب العهد، وعلى تقدير ثبوته هنا، فمطابقته للآية من حيث إنَّ أكل الربا لا يبالي من أكله الأضعاف المضاعفة؛ هل هي من الحلال، أم من الحرام؟

٢٤- باب :

أَكَلَ الرَّبَا وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

هذه الترجمة معقودة لبيان إثم أكل الربا وشاهده وكاتبه.

ثمَّ ساق البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من حيث إن آيات الربا في آخر سورة البقرة مبيّنة لأحكامه، وذامّة لآكله.

ثانيهما: حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «والذي رأيته في النهر: آكلُ الربا».

قال الإمام ابن التّين: ليس في حديثي الباب ذكرٌ لكاتب الربا وشاهديه. وأجيب؛ بأنّه ذكرهما على سبيل الإلحاق؛ لإعانتهمما للآكل على ذلك، فكأنهما قائلان: إنما البيعُ مثلُ الربا، أو راضيان بفعله، والرضا بالحرام حرامٌ، ويمكن أن يكون البخاري عقد الترجمة لهما، ولم يجد حديثاً فيهما على شرطه، فلم يذكر شيئاً، قاله العيني^(١).

* * *

٢٥ - باب:

مُوكِلِ الرِّبَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُهُوشٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٨١]

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان إثم مُوكِلِ الربا، ووجه الدلالة من الآية على

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ٢٠٠).

الإثم ؛ أَنَّ الله تعالى نهى عن الربا بقوله : ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة : ٢٧٨] ،
فَالْأَكْلُ وَالْمُوكِلُ آثِمَانِ دَاخِلَانِ فِي النَّهْيِ ، وَوَجْهُهُ إِيرَادُ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا
الْبَابِ ظَاهِرٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي جُحَيْفَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا :
قَوْلُهُ : «وَأَكَلَ الرَّبَا ، وَمُوكِلُهُ» .

* * *

٢٦ - بَابُ :

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾

وَاللَّهُ لَا يُجِيبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة : ٢٧٦]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ كَالْتَفْسِيرِ لِلآيَةِ ؛ لِأَنَّ الرِّبَا الزِّيَادَةُ ، وَالْمَحْقُ النِّقْصُ ، فَيَقَالُ : كَيْفَ تَجْتَمِعُ
الزِّيَادَةُ وَالنِّقْصُ ؟ فَأَوْضَحَ الْحَدِيثُ أَنَّ الْحَلْفَ الْكَاذِبَ ، وَإِنْ زَادَ فِي الْمَالِ ، فَإِنَّهُ
يَمْحَقُ الْبَرَكَةَ ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة : ٢٧٦] ؛ أَيِ :
يَمْحَقُ الْبَرَكَةَ مِنَ الْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ الرِّبَا ، وَإِنْ كَانَ الْعَدَدُ زَائِدًا ؛ لِأَنَّ مَحْقَ الْبَرَكَةِ
يُفْضِي إِلَى اضمحلال العدد في الدنيا .

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ : وَجْهُ تَعَلُّقِ الْحَدِيثِ بِالتَّرْجُمَةِ هُوَ الْمَقْصُودُ أَنَّ طَلَبَ الْمَالِ
بِالْمَعْصِيَةِ مُذْهَبٌ لِلْبَرَكَةِ مَالًا ، وَإِنْ كَانَ مُحْصَلًا حَالًا^(١) .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا وَجْهٌُ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْمَالِ بِالْمَعْصِيَةِ هُوَ طَلَبُهُ بِالرِّبَا ،
وَالْحَدِيثُ فِي الْحَلْفِ كَاذِبًا ، فَمِنْ أَيْنَ تَأْتِي الْمُنَاسِبَةُ لِهَذَا الْوَجْهِ ؟ !

* * *

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (٩ / ٢٠٨) .

٢٧- باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عبدالله بن أبي أوفى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٨- باب:

مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ

فائدة هذه الترجمة والتراجم التي بعدها من أصحاب الصنائع : التنبيه على أن ذلك كان في زمن النبي ﷺ ، وأقره على العلم به ، فيكون كالنص على جواز ذلك ، وما عداه يؤخذ بالقياس .

وأورد البخاري هذه التراجم في (أبواب البيوع) ؛ لأنَّ البيع يدخل في مكاسب هؤلاء ، وفي الترجمة إشارة إلى حديث : «أكذب الناس الصبّاغون والصوّاغون» .

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديث ابن عباس ، أورده معلّقاً ، وغرض الترجمة منه : ذكرُ القَيْن ؛ لأنَّ القَيْن يطلق على الحدّاد ، وعلى الصائغ .

ثانيها : حديث علي ، ومطابقته للترجمة في قوله : «واعدت صوّاغاً» إلى قوله : «أن أبيع من الصّوّاغين» .

ثالثها : حديث ابن عباس ، وغرض الترجمة منه : ذكرُ الصّاغة ، وتقديرُ النبي ﷺ على ذلك .

* * *

٢٩- باب:

ذِكْرُ الْقَيْنِ وَالْحَدَّادِ

قال العيني : عطفُ الحدادِ على القَيْنِ مِنْ قَبيلِ عطفِ التفسير^(١).

وقال الحافظ ابن حجر : كأن البخاري اعتمد القولَ الصائراً إلى التغير بينهما ، وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذِكْرُ الْقَيْنِ ، فكأنه ألحقَ الحدادَ به في الترجمة ؛ لاشتراكهما في الحُكْمِ^(٢).

ثمَّ ذكر البخاري في الباب حديثَ خَبَّابٍ ، والغرضُ منه : قوله : «كنتُ قَيْناً في الجاهلية» .

* * *

٣٠- باب:

ذِكْرُ الْخِيَّاطِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أنس بن مالكٍ في قصة دعوة الخياط .

* * *

٣١- باب:

ذِكْرُ النَّسَّاجِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ سهلٍ في قصةِ البُرْدَةِ ، والغرضُ منه :

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٢٠٨).

(٢) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٣١٨).

قولُ المرأة فيه : «إني نسجتُ هذه بيدي أَكْسوكَها» .

* * *

٣٢- باب :

النَّجَّارِ

أوردَ البخاري في الباب حديثَ سهل في قصة المنبر ، والغرضُ منه :
قوله : «مُرِّي غلامَكَ النجارَ» ، وأورد فيه أيضاً حديثَ جابر في ذِكرِ المنبر
والجذع ، والمرادُ منه قوله : «فإنَّ لي غلاماً نجَّاراً» .

* * *

٣٣- باب :

شِراءُ الإمامِ الحَوَائِجَ بِنَفْسِهِ

كذا في بعض الروايات ، وسقطت الترجمة في بعض الروايات ، وفي
بعضها : (شراءُ الحوائجِ بنفسه) بدون ذكرِ لفظِ : الإمام ، وفائدة هذه الترجمة :
دفعُ توهُمٍ مَنْ يتوهُمُ أَنَّ تعاطي ذلك يقدَحُ في المروءة .

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب عدَّةَ أحاديثٍ معلقةٍ وموصولةٍ ، مطابقتها
للترجمة ظاهرة .

تنبيه : ثبتَ هنا تعليقٌ عن ابن عمر : أَنَّهُ اشترى بنفسه ، ولا وجهَ لتعلُّقه
بالباب على تقدير ثبوت لفظِ الإمام في الترجمة ، وأمَّا على تقدير خلافه ،
فمناسبتُه ظاهرة .

* * *

٣٤- باب :

شِرَاءُ الدَّوَابِّ وَالْحَمِيرِ، وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا،
وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ؟

هذه الترجمة لها رُكنان :

الأول : بيان حُكْمِ شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحَمِيرِ .

والثاني : بيان حُكْمِ مَنْ اشْتَرَى الدَّابَّةَ أَوْ الْجَمَلَ، والحالُ أَنَّ البائعَ على
المَبيعِ ؛ هل يكون ذلك قَبْضًا، أو يُشْتَرَطُ قَدْرٌ زَائِدٌ على مجرد التخلية؟

ثم ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عمر .

وثانيهما : حديث جابر .

ودلالتهما على الركن الأول ظاهرة ؛ لأنه إذا جاز شراء البعير والجمال،
جاز شراء الدواب، نعم، ليس فيهما ذِكْرُ الحمير، فكأنَّ البخاري أشار إلى
إلحاقها في الحُكْمِ بالإبل .

وأما الركنُ الثاني من الترجمة، ففيه خلاف، ولهذا لم يذُكِر جواب
الاستفهام، وظاهرُ ميْلانِ البخاري إلى أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ في القبض قَدْرٌ زَائِدٌ على
مجرد التخلية، وحديثا الباب يساعدان ذلك ؛ لأنه ورد في حديث ابن عمر :
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهَبَ الْجَمَلَ لِابْنِ عُمَرَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ زِمَامَهُ مِنْ عُمَرَ ﷺ، وورد
في حديث جابر : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْقَرَ جَابِرًا ظَهَرَ الْبُعِيرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يُنْزَلْهُ
فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِلْقَبْضِ، ثُمَّ لَمَّا جَاءَ جَابِرٌ فِي الْمَدِينَةِ، أَنْقَدَهُ
ثَمَنَ الْبُعِيرِ .

* * *

٣٥- باب:

الأسواق التي كانت في الجاهلية،
فتبايع بها الناس في الإسلام

فقه هذه الترجمة: أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٦- باب:

شراء الإبل الهيم، أو الأجر

الهائم: المخالف للقصد في كل شيء.

يقال: الهائم: داء في الإبل بعد الجرب، ولعل هذا هو السبب لإيراد الأجر في الترجمة، والله أعلم.

قوله: (الهائم: المخالف... إلخ). أشار به إلى تفسير قوله تعالى:

﴿فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥]، وإنما سُمِّيَتِ الإبل بهذا الاسم؛ لأنها تُخالف القصد في قيامها وقعودها في حالة المرض.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من حيث إن فيه شراء الإبل الهيم.

* * *

٣٧- باب :

بَيْعُ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا

هذه الترجمة لها جزآن :

الأوّل : بيعُ السلاح في الفتنة .

الثاني : بيعه في غير الفتنة .

ومطابقة أثرِ عمرانَ للجزء الأوّل ظاهرة .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي قتادة ، وقد استشكل الإسماعيليُّ مطابقتَه للترجمة ، فقال : ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء .

وأجاب الحافظ ابن حجر وغيره ؛ بأنَّ الترجمة مشتملةٌ على بيع السلاح في الفتنة وغيرها ، فحديثُ أبي قتادة يُنزَل على الشق الثاني ، وهو بيعه في غير الفتنة^(١) .

* * *

٣٨- باب :

فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ أبي موسى ، وليس فيه إلا ذَكَرَ الْمِسْكِ ، وكأنَّ البخاري ألحقَ العطارَ به ؛ لاشتراكهما في الرائحة الطيّبة .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٣٢٣) .

٣٩ - باب :

ذِكْرُ الْحَجَّامِ

لما وردَ النهي عن ثمنِ الدمِ، وهو الحِجامة، عقد البخاري هذا الباب؛ لإباحة الحِجامة، وجواز أخذ الأجرة، وأشار إلى أنَّ النهي محمولٌ على التنزيه.

ثمَّ ذَكَرَ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ المذكورَ فيه : أَنَّ أبا طَيِّبَةَ حَجَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فيطلقُ عليه أَنَّهُ حَجَّامٌ.

ثانيهما : حديث ابن عباس، مطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنَّ قوله : «حَجَمَهُ» يقتضي الحَجَّامَ.

* * *

٤٠ - باب :

التَّجَارَةُ فِيمَا يُكْرَهُ لِبُسِّهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عمر في قصة حُلَّةِ عُطَارِدٍ، وهو واضح فيما ترجمَ له هنا من جواز بيع ما يُكْرَهُ لبسُهُ للرجال، وأمَّا ما يُكْرَهُ لبسُهُ للنساء، فبالقياس عليه، أو المرادُ بالكراهة في الترجمة : ما هو أَعَمُّ من التحريم والتنزيه، فيدخل فيه الرجال والنساء، فعُرِفَ بهذا جوابُ ما اعترض به الإسماعيلي؛ من حيثُ إِنَّ حديثَ ابنِ عمر لا يطابق الترجمة؛ حيثُ ذَكَرَ البخاري فيها النساء.

الثاني : حديث عائشة في قصة النُّمْرُقَةِ المصوَّرة، ووجهُ الدلالة منه على

الترجمة : أنَّ النبي ﷺ لم يفسخ البيع في النَّمْرَقَة ، والثوب الذي فيه الصورةُ يشترك في المنعِ منه الرجالُ والنساء ، فهو مطابق للترجمة من هذه الحَيِّثِيَّة ؛ بخلاف ما اعتَرَض به الإسماعيلي ، والحاصلُ : أنَّ الترجمة لها جزآن :
أحدهما : قوله : للرجال ، والآخر : قوله : للنساء ، فحديثُ ابنِ عمر يدل على الجزء الأول من الترجمة ، وحديث عائشة يدل على جميعها .

* * *

٤١ - باب :

صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ

المرادُ بالسَّوْمِ المذكورِ في الترجمة : ذِكْرُ قَدْرِ الثَّمَنِ .
ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ أنس ، ومطابقته للترجمة في قوله : «ثَامِنُونِي» ؛ لأنَّه أَمَرَهُمْ بِذِكْرِ الثَّمَنِ مَعَيَّنًا باختيارهم على سبيل السَّوْمِ ؛ لِيَذْكُرَ هو لهم ثَمَنًا مَعَيَّنًا يَخْتَارُهُ ؛ ثُمَّ يَقَعُ التَّرَاضِي بعد ذلك ، وبهذا يطابق الترجمة .

* * *

٤٢ - باب :

كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟

الخيارُ خياران :

خيارُ المجلس ، وخيارُ الشَّرْطِ ، والكلامُ هنا على خيارِ الشَّرْطِ ، والترجمة معقودةٌ لبيان مقداره .

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن عمر .

ثانيهما : حديث حكيم بن حزام .

وليس فيهما بيانٌ مقدار خيار الشرط ، فقليل : لعلَّ البخاري أخذَ من عدم تحديده في الحديث : أنه لا يتقيّد ، بل يفوّض الأمرُ فيه إلى الحاجة ؛ لتفاوت السِّلَع في ذلك .

قال الحافظ ابن حجر : يُحتمل أن يكون مرادُ البخاري بقوله : كم يجوز الخيار؟ أي : كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرّةً؟ وأشار إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همّام : «ويختار ثلاث مرارٍ» ، لكن لما لم تكن الزيادة ثابتةً ، أبقى الترجمة على الاستفهام كعادته^(١) .

* * *

٤٣ - باب :

إِذَا لَمْ يُوقَّتْ [فِي] الْخِيَارِ ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟

كأنَّ البخاري أشار إلى الخلاف في المسألة ، ثم ذكر في الباب حديث ابن عمر ، والغرضُ منه : قوله : «أو يكون بيع خيار» ؛ لأن معناه : أن يشترط الخيار مطلقاً ، فلا يبطل بالفرق ، ومطابقته للترجمة : في مجرد ذكر الخيار ، ولكنه عن التوقيت ساكتٌ ، فتأمل !

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٣٢٧) .

٤٤ - باب:

«الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»

هذه الترجمة معقودة لبيان حُكْم خيارِ المجلس، ذكر البخاري عدّة آثار مناسبة للباب، ثمّ أورد حديثين عن حَكِيم بنِ حِزَام، وابنِ عمر، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٥ - باب:

إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ

هذه الترجمة معقودة لبيان لزوم البيع إذا خيّر أحد المتبايعين صاحبه بعد البيع، وقبل التفرق.

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «أو يخيّر أحدهما الآخر، فيتبايعان على ذلك، فقد وجب البيع».

* * *

٤٦ - باب:

إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟

كأنّ البخاري أراد الردّ على مَنْ حَصَرَ الخيارَ على المشتري دون البائع، وهذا هو السبب في تخصيص البخاري البائع في الخيار في الترجمة، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «كلُّ بيّعين

لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا [حَتَّى يَتَفَرَّقَا]، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلْبَائِعِ أَوْ
لِلْمُشْتَرِي، فَسَقَطَ اعْتِرَاضُ ابْنِ التَّيْنِ عَلَى التَّبْوِيبِ؛ حَيْثُ قَالَ: لَمْ يَأْتِ الْبَخَارِيُّ
هَذَا [بِمَا يَدُلُّ عَلَى خِيَارِ الْبَائِعِ وَحْدَهُ].

ثَانِيهِمَا: حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: «الْبَيْعَانِ
بِالْخِيَارِ»؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ سَوَّى بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِي الْخِيَارِ.

٤٧ - بَابُ:

إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا،
وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِبَيَانِ حُكْمِ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ بِالْهَبَةِ، أَوْ
الْعِتْقِ، أَوْ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْبَائِعَ سَاكَتْ لَمْ يُنْكِرْ عَلَى الْمُشْتَرِي،
وَالظَّاهِرُ مِنَ التَّرْجُمَةِ: أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ فِي الْمَبِيعِ جَائِزٌ، وَقَاطِعٌ لَخِيَارِ الْبَائِعِ كَمَا
فَهَّمَهُ الْبَخَارِيُّ.

ثُمَّ جَعَلَ الْبَخَارِيُّ مَسْأَلَةَ الْهَبَةِ أَصْلًا؛ أَلْحَقَ بِهَا مَسْأَلَةَ الْعِتْقِ؛ لَوْجُودِ
النَّصِّ فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ دُونَ الْعِتْقِ، وَأُورِدَ لِمَسْأَلَةِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ أَثَرُ طَاوُسٍ
- رَحِمَهُ اللَّهُ -، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْبَكْرِ الصَّعْبِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ
مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى الْبَكْرَ مِنْ عُمَرَ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِابْنِ عُمَرَ مِنْ سَاعَتِهِ، وَلَمْ
يُنْكِرْ عُمَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ﷺ.

ثانيهما: حديثه مع عثمان، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ للبائعين التصرف على حسب إرادتهما قبل التفرق إجازةً وفسخاً، قاله العيني^(١).

* * *

٤٨ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ

كأنَّ البخاري أشار بهذه الترجمة إلى أنَّ الخداع مكروهٌ، ولكنَّه لا يفسخُ البيعَ إلا إن شَرَطَ المشتري الخيارَ، ثمَّ ذَكَرَ في الباب حديثَ ابنِ عمر في قِصَّةِ المخدوعِ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنَّ الخداع لو لم يكن مكروهاً، لما قال النبي ﷺ لذلك المخدوع: «إذا بايعتَ، فقل: لا خِلاَبَةَ».

* * *

٤٩ - باب:

مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ

أراد البخاري بهذا الباب: إباحةَ دخولِ المتاجر والأسواق للأشراف والفضلاء، وكأنه أشار إلى عَدَمِ ثبوت حديث: «أَبْغَضُ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ» على شَرَطِهِ.

ثمَّ ذَكَرَ في الباب عدَّةَ آثارٍ، والغرضُ منها: ذِكْرُ الْأَسْوَاقِ فقط، وكونُها كانت موجودة في عهد النبي الكريم ﷺ، وكان يتعاهدها الأشراف والفضلاء

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ٢٣٢).

من الصحابة لتحصيل المعاش ؛ للكفاف ، والتعفف عن الناس .

ثم أورد البخاري في الباب خمسة أحاديث :

الأول : حديث عائشة في الخسف ، والغرض منه : قولها : « وفيهم أسواقهم » ، والمراد بالأسواق في الحديث : أهل الأسواق .

الثاني : حديث أبي هريرة في صلاة الجماعة ، والغرض منه : ذكر السوق ، وجواز الصلاة فيه .

الثالث : حديث أنس في الاسم والكنية أورده من طريقين ، والغرض منه هنا : قوله في الطريق الأولى : « كان النبي ﷺ في السوق » ، وأشار بإيراد الطريق الثانية إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى : السوق الذي كان بالبيع .

الرابع : حديث أبي هريرة ، والغرض منه : قوله : « حتى أتى إلى سوق بني قينقاع » .

الخامس : حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام ، وقد استشكل إدخال هذا الحديث في باب الأسواق ، وأجيب بأن السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع ، فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق .

قال العيني : وهذا ، وإن كان فيه نوع تعسف ، فيستأنس به في وجه المطابقة ، فافهم^(١) .

* * *

(١) انظر : « عمدة القاري » (١١ / ٢٤١) .

٥٠- باب:

كَرَاهِيَةِ السَّخَبِ فِي الْأَسْوَاقِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عبدالله بن عمرو، ومطابقته للترجمة في قوله: «ولا سَخَابٍ في الأسواق».

قوله: (غُلْفٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨].

* * *

٥١- باب:

الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطِي؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]؛ يَعْنِي: كَالُوا لَهُمْ،

أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يَسْمَعُونَكَ﴾ [الشعراء: ٧٢]: يَسْمَعُونَ لَكُمْ

ووجه الاستدلال بالآية: أَنَّ الآية تدل على أَنَّ الكَيْلَ على المعطي،
فبذلك وجب مؤنة الكيل أيضاً على المعطي، بائعاً كان، أو موفياً دين، أو
غير ذلك، ويلحق بالكيل في ذلك: الوزن فيما يوزن من السلع.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثاً معلّقاً، ومطابقته للترجمة: أَنَّ الاكتيال
يُستعمل لما يأخذه المرء بنفسه، ولغير ذلك حديثُ عثمان المذكور بعده،
ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ معنى: «إِذَا بَعْتَ فِكْلٌ» هو معنى قوله في
الترجمة: «باب: الكيل على البائع»، وأشار ابن التين في حديث عثمان إلى
أَنَّهُ لا يطابق الترجمة؛ لِأَنَّ معنى قوله: «إِذَا بَعْتَ، فِكْلٌ»: فَأَوْفٍ، وَإِذَا

ابتعت، فَاكْتَلْتُ؛ أي: فاستوف، قال: والمعنى: أنه إذا أعطى أو أخذ، لا يزيد ولا ينقص؛ أي: لا لك، ولا عليك.

قال الحافظ ابن حجر: لكن في طريق الليث زيادةٌ تساعدُ ما أشار إليه البخاري، ولفظه: أن عثمان قال: كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع، ثم أجلبه إلى المدينة، ثم أفرغه لهم، وأخبرهم بما فيه من المكيّلة، فيعطوني ما رضى به من الربح؛ فيأخذونه، ويأخذون بخبري، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: فظهر أن المراد بذلك: تعاطي الكيل حقيقةً، لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من حيث إن فيه النهي عن بيع الطعام إلا بعد الاستيفاء، وهو القبض، إذا أراد البيع بعده، فيكون الكيل عليه، وهو بمعنى الترجمة.

ثانيهما: حديث جابر في قصة دين أبيه، والغرض منه: قوله فيه: «كل للقوم»؛ فإنه مطابق لقوله في الترجمة: «الكيل على المعطي».

* * *

٥٢- باب:

مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ

ذكر البخاري في الباب حديث المقدام، ومطابقته للترجمة من حيث إن

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣٤٥).

فيه الأمر بالكيل، وكأنَّ البخاري جعلَ الترجمة تفسيراً للحديث ؛ حيثُ حملَه على الاستحباب .

* * *

٥٣ - باب :

بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُدَّهُ

إيرادُ البخاريِّ هذه الترجمة عقبَ التي قبلها يُشعرُ بأنَّ البركةَ المذكورةَ في حديثِ المقدمِ مقيِّدةٌ بما إذا وقع الكيلُ بمدَّ النبي ﷺ وصاعِه، ويُحتملُ أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقاً لهما، لا إلى ما يخالفهما، والله أعلم .

ثمَّ ذكرَ البخاري في الباب عدَّةَ أحاديث :

أولهما : حديث عائشة، أورده معلقاً .

ثانيهما : حديث عبد الله بن زيد .

ثالثهما : حديث أنس .

ومطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

٥٤ - باب :

مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ

أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث، وليس فيها للحُكْرَةُ ذِكْرٌ، وكأنَّ البخاري استنبط ذلك من الأمرِ بنقلِ الطعامِ إلى الرِّحال، ومنعِ بيعِ الطعامِ قبل استيفائه، فلو كان الاحتكارُ حراماً، لم يأمر بما يؤول إليه، وكأنه لم يثبت عنده حديثُ النهي، أو أوَّلَه .

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

الحديث الأول : حديث ابن عمر في تأديب مَنْ يبيع الطعام قبل إيوائه إلى الرَّحْل ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من حيثُ إِنَّهُ يتضمن منع بيع الطعام قبل القبض ، فيدلُّ على اشتراط القبض ، والترجمة فيما يُذكر في الطعام ، فالذي ذُكر في الطعام : حُكْمُ منع بيعه قبل القبض .

الثاني والثالث : حديث ابن عباس وابن عمر ، مطابقتُهما للترجمة ظاهرة ؛ لأنَّ الترجمة فيما يُذكر في بيع الطعام ، والحديث يدل على منع بيعه قبل القبض ، ففيه ذِكرُ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ بيعِ الطعام .

قوله : « قال أبو عبدالله : ﴿ مُرْجُونَ ﴾ : مؤخَّرون » . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ١٠٦] .

الرابع : حديث ابن عمر في بيع الذهب بالورق ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لما فيه من اشتراط قبض الشعر وغيره من الرِّبَوِيَّات في المجلس ؛ فإنَّه داخلٌ في قبض الطعام بغير شرطٍ آخر ، وقد استشعر ابنُ بَطَّال مُباينةَ هذا الحديث للترجمة ، فأدخله في ترجمة (باب : بيع ما ليس عنده)^(١) . وهو مغايرٌ للنسخ المروية عن البخاري .

* * *

٥٥ - باب :

بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ ، وَيَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

(١) انظر : « شرح ابن بطال » (٦ / ٢٦٠) .

أحدهما : حديث ابن عباس .

وثانيهما : حديث ابن عمر .

ومطابقتُهما للجزء الأول من الترجمة - وهو بيع الطعام قبل القبض - ظاهرة، وليس في حديثي الباب ذكرُ بيع ما ليس عندك، وكأنَّ البخاري لم يثبت عنده حديثُ النهي عن بيع ما ليس عندك، فاستنبط حكمه من النهي عن البيع قبل القبض، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى .

قال العيني : بيع ما ليس عندك داخلٌ في البيع قبل القبض^(١) .

وقول البخاري : «زاد إسماعيل» يريد : الزيادة في المعنى ؛ لأنَّ في القبض زيادةً في المعنى ليست في الاستيفاء ؛ لأنَّه قد يستوفي الرجلُ الشيءَ بالكيل ، ولا يقبضه ، بل يحبسه بأن يكيِّله البائعُ ، ولا يقبضه المشتري ؛ مثل : حبسه مدَّةً لنقده الثمن مثلاً ، فيُعرف من ذلك اختيارُ البخاري أنَّ استيفاء المبيع المنقول من البائع وقبضه منه في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكانٍ لا اختصاصَ للبائع به ، وهذا هو النكتة في تعقيب البخاري بالترجمة الآتية .

٥٦ - باب :

مَنْ رَأَى : إِذَا اشْتَرَى طَعَاماً جِزَافاً ،

أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ ، وَالْأَدَبِ فِي ذَلِكَ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر ، وهو ظاهر فيما يترجم له .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٢٥٣) .

٥٧- باب :

إِذَا اشْتَرَى مَتَاعاً أَوْ دَابَّةً، فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ

لم يجزِمْ البخاري بالحُكم ؛ للاختلاف .

هذه المسألة مختلفٌ فيها .

فقيل : إِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فَضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ .

وقيل : مِنَ الْمُشْتَرِي ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِمْ الْبُخَارِيُّ بِالْحُكْمِ ، وَلَكِنْ ذَكَرَهُ

لأثرِ ابنِ عمرَ في صدر الترجمة مُشعِراً باختياره ما دلَّ عليه الأثرُ، وهو أَنَّ الْهَالِكَ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ مَالِ الْمُبْتَاعِ .

ثم ذكرَ في الباب حديثَ عائشةَ في قصة الهجرة ، ومطابقته للترجمة من

حيثُ إِنَّ لَهَا جُزْأَيْنِ :

أَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ، فَظَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَخَذَ النَّاقَةَ مِنْ

أَبِي بَكْرٍ ، تَرَكَهَا عِنْدَهُ .

وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ» ،

فَبَطَرِيقِ الْإِعْلَامِ أَنَّ حُكْمَ الْمَوْتِ قَبْلَ الْقَبْضِ حُكْمُ الْوَضْعِ عِنْدَ الْبَائِعِ ؛ قِيَاساً عَلَيْهِ .

٥٨- باب :

لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ،

وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ، أَوْ يَتْرُكَ

ذكر البخاري في الباب حديثي ابن عمر، وأبي هريرة، ومطابقتهما للجزء

الأوّل من الترجمة ظاهرة، وترجم البخاري بالسّوم، ولم يقع له ذكر في حديثي الباب، وقيد الترجمة بالإذن والترك، وكأنه أشار في جميع ذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث من ذكر السّوم، والتقيد به.

* * *

٥٩- باب:

بيع المزايدة

لمّا كان تقدّم النهي عن السّوم في الباب السابق، أراد البخاري أن يبيّن موضع التحريم منه؛ وهو غير بيع المزايدة، وكأنه أشار إلى تضعيف حديث أنس عن بيع المزايدة.

ثمّ ذكر في الباب أثر عطاء؛ إما لإيضاح ما في الترجمة من الإبهام، وإما للردّ عليه، فكأنه يقول: لا معنى لاختصاص الجواز بالغنيمة.

ثمّ ذكر حديث جابر، وشاهد الترجمة من قوله: «مَنْ يشتريه مني؟»، فعرضه للزيادة، ليستقضي فيه للمفلس الذي باعه عليه.

* * *

٦٠- باب:

النّجس، ومَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ

أشار البخاري في الترجمة إلى الخلاف في البيع الذي وقع بالنّجس، وظاهر تصرّفه في الترجمة يقتضي ميلانه إلى عدم الجواز، ثمّ ذكر في الباب حديث ابن عمر في النهي عن النّجس.

* * *

٦١- باب:

بَيْعِ الْغَرَرِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ

لم يذكر البخاري في الباب حديث بيع الغرر صريحاً، وكأنه أشار إلى حديث النهي عنه، ولما كان في حديث الباب النهي عن بيع حبل الحبلَةِ - وهو نوعٌ من أنواع الغرر -، ذكر الغرر الذي هو عامٌّ، ثم عطفَ عليه حبل الحبلَةِ من عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لينبّه بذلك على أن أنواع الغرر كثيرة. ثم ذكر حديث ابن عمر، ومطابقته للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة.

* * *

٦٢- باب:

بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس معلقاً، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة، كلاهما موصولان، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٣- باب:

بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ

ذكر البخاري في هذا الباب جميع ما في الباب السابق من طرق أخرى، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٤- باب :

النَّهْيُ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَكُلَّ مُحَفَّلَةٍ
وَالْمُصَرَّاءُ: الَّتِي صُرِّيَ لَبْنُهَا، وَحُقِنَ فِيهِ، وَجُمِعَ، فَلَمْ يُحْلَبْ أَيَّاماً،
وَأَصْلُ التَّصْرِيفِ: حَبْسُ الْمَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ: صَرَّيْتُ الْمَاءَ: إِذَا حَبَسْتَهُ.
قَيَّدَ الْبَخَارِيُّ النَّهْيَ بِالْبَائِعِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَالِكَ لَوْ حَفَلَ لِأَجْلِ عِيَالِهِ،
لَمْ يَحْرُمْ، وَذَكَرَ الْبَقَرَ فِي التَّرْجُمَةِ، وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ فِي الْحَدِيثِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا
فِي مَعْنَى الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا؛ لِغَلَبَتِهِمَا عَنْدَهُمْ، ثُمَّ
ذَكَرَ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ:

الْأَوَّلُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَالثَّالِثُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضاً.

وَمُطَابَقَتُهَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٦٥- باب :

إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصَرَّاءَ، وَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مَعَ الْحَنْفِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي
هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٦٦ - باب :

بَيْعُ الْعَبْدِ الزَّانِي

غرضُ البخاري في الترجمة : إثباتُ جوازِ بيعِ العبدِ الزاني ، مع بيان أنَّ الزنا عيبٌ يُردُّ به .

ثمَّ ذَكَرَ في البابِ حديثَ أَبِي هريرةٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، وَمُنَاسِبَةِ التَّرْجُمَةِ مِنْهُ :
قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ : «فَلْيَبِيعْهَا ، وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ» ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الزَّانِي ،
وَيُشْعِرُ بِأَنَّ الزَّانِيَ عَيْبٌ فِي الْمُبِيعِ ؛ لِقَوْلِهِ : «وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ» .

* * *

٦٧ - باب :

الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مَعَ النِّسَاءِ

أورد البخاري في الباب حديثَ عائشةَ ، وابنِ عمرٍ في قصةِ شراءِ بَرِيرَةَ .

قال الحافظ ابن حجر : وشاهدُ الترجمةِ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «مَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ !» ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّ قِصَّةَ الْمُبَايَعَةِ كَانَتْ مَعَ رَجَالٍ ، وَكَانَ الْكَلَامُ فِي هَذَا مَعَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ^(١) .

قال العيني : فيما ذكره بُعدٌ ، والأقربُ الأوجهُ : ما ذكرنا مِنْ أَنَّ مُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي [قَوْلِهِ] : «اشْتَرَيْ» يَخَاطِبُ عَائِشَةَ ، وَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ كَانَ فِي بَرِيرَةَ ؛

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٣٧٠) .

حيث اشترتها عائشةٌ من أهلها؛ وصدق البيع والشراء هنا من النساء مع الرجال^(١).

٦٨ - باب:

هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغَيْرِ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟

أراد البخاري بهذه الترجمة: الإشارة إلى أَنَّ النهي الوارد عن بيع الحاضر للبادي محمولٌ على معنى خاص، وهو البيع بالأجر، وقَوَّى ذلك بعموم أحاديث «الدين النصيحة»؛ لأنَّ الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نُصحَ البائع - غالباً -، إنما غرضه تحصيلُ الأجرة، فافتضى ذلك إجازةَ بيعِ الحاضر للبادي بغير أجرةٍ من باب النصيحة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثاً، وآخر معلّقاً؛ ذكره تأكيداً لجواز بيع الحاضر للبادي إذا كان بغير أجر؛ لأنَّه يكون من باب النصيحة التي أمر بها النبي ﷺ، ثم ذكر مذهبَ عطاءٍ في الرخصة في بيع الحاضر للبادي.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جرير، ومطابقته للترجمة في قوله: «أو ينصحه».

ثانيهما: حديث ابن عباس، مطابقته للترجمة في قول ابن عباس: «لا يكون له سمساراً»، وذلك لأنَّ السمسار يأخذ الأجر.

وقال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إنَّ قوله: «لا يبيع حاضرٌ لبادٍ»

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ٢٨٠).

يوضح الإبهام الذي في الترجمة بالاستفهام، وأنَّ جوابه: لا يبيع^(١).

* * *

٦٩- باب:

مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ

أراد البخاري بهذه الترجمة: أَنَّ بَيْعَ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي لَا يَجُوزُ بِأَجْرٍ، ويجوز بغير أجرٍ، واستدلَّ على ذلك بقول ابن عباس، وكأنه قيَّد به مطلق حديث ابن عمر في الباب.

* * *

٧٠- باب:

لَا يَشْتَرِ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ

لما كان في الباب السابق ذكراً للنهي عن البيع بالسمسرة، أراد البخاري في هذا الباب: أَنَّ حُكْمَ الشَّرَاءِ أَيْضاً كَذَلِكَ؛ قِيَاساً عَلَى الْبَيْعِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ بِالْآثَارِ الَّتِي أوردَها في الباب، ثم ذكر حديثين: أحدهما: حديث أبي هريرة.

وثانيهما: حديث أنس.

ومطابقتُهما للترجمة مِنْ جِهَةِ إِلْحَاقِ الشَّرَاءِ بِالْبَيْعِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ فِي حُكْمِ النِّهْيِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُطَلِّقُ لَفْظَ الْبَيْعِ عَلَى الشَّرَاءِ أَيْضاً، وَلِهَذَا السَّرُّ أورد أثر إبراهيم في صدر الترجمة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١ / ٢٨٢).

٧١- باب :

النَّهْيُ عَنِ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ،

وَأَنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ؛ لَأَنَّ صَاحِبَهُ عَاصٍ آثِمٌ إِذَا كَانَ بِهِ عَالِمًا،

وَهُوَ خِدَاعٌ فِي الْبَيْعِ، وَالْخِدَاعُ لَا يَجُوزُ

وجزم البخاري بأن البيع مردود؛ بناء على أن النهي يقتضي الفساد، لكن محل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات المنهي عنه، لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه؛ فيصح البيع، ويثبت الخيار بشرطه.

وخالف البخاري الحنفية في إباحتهم التلقي في أرض لا يضر بأهلها، وكرهته إن كان يضر، فوافق مذهب الظاهرية، وبعض المالكية، وبعض الحنابلة في بطلان البيع.

وقد نوزع البخاري في الاستدلال، فقالوا: وأما كون صاحبه عاصياً أثماً، والاستدلال عليه بكونه خداعاً، فصحيح، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً؛ لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد، ولا يخل بشيء من أركانه وبشروطه، وإنما هو لدفع الإضرار بالركبان، وقد تعقبه الإسماعيلي أيضاً، وألزمه التناقض ببيع المصرة؛ فإن فيه خداعاً؛ ومع ذلك لم يبطل البيع.

قال الحافظ ابن حجر: ويمكن أن يُحمل قول البخاري أن البيع مردود، على ما إذا اختار البائع رده، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣٧٤).

أولها: حديث أبي هريرة، والغرض منه النهي عن التلقي .

ثانيها: حديث ابن عباس، وليس فيه «للتلقي» ذكراً، وكأنه أشار - على عادته - إلى أصل الحديث، وقد ورد في أوّله: «لا تَلَقُّوا الرُّكبانَ» .

ثالثها: حديث ابن مسعود، والغرض منه هنا: قوله: «ونهى عن تَلَقِّي البيوع»؛ فإنه يقتضي تقييد النهي المطلق في التلقي بما إذا كان لأجل المبايعة .
رابعها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ تَلَقِّي السَّلَع مثلُ تَلَقِّي الرُّكبان، والله أعلم .

* * *

٧٢- باب:

مُنْتَهَى التَّلَقِّي

اعلم أنَّ انتهاء التَّلَقِّي لا حدَّ له من جهة الجالب، وأمّا من جهة المتلقّي، فقد أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أنَّ ابتداءهُ الخروجُ من السوق؛ أخذاً من قول الصحابي: إنهم كانوا يتبايعون بالطعام في أعلى السوق، فيبيعونه في مكانه، فنهاهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانه، حتى ينقلوه، ولم ينههم عن التبايع في أعلى السوق، فدل على أنَّ التلقي إلى أعلى السوق جائز .

ثمَّ ذَكَرَ في الباب حديثَ ابن عمر، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنَّه لم يَذْكُرْ منعَ النبي ﷺ لهم إلا عن بيعهم في مكانه، فعُلِمَ أنَّ مثلَ ذلك التَّلَقِّي كان غيرَ منهيٍّ مقررّاً على حاله .

* * *

٧٣ - باب :

إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ

أي : هل يفسد البيعُ بذلك ، أم لا ؟

أورد البخاري فيه حديثي عائشة ، وابن عمرَ في قصة بَريرةَ ، مطابقتُهما للترجمة ظاهرة ، وكأنَّ غرضَ البخاري بذلك : أنَّ النهي يقتضي الفسادَ ، فيصحُّ ما ذهب إليه من أنَّ النهيَ عن تلقِّي الرُّكبانِ يُردُّ به البيعُ .

٧٤ - باب :

بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ عمرَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «والتمرُّ رباً إلاَّ هاءُ وهاءُ» .

٧٥ - باب :

بَيْعِ الزَّبِيبِ بِالزَّبِيبِ ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

ذَكَرَ البخاري في الترجمة الطعامَ بالطعام ، وليس في حديث ابن عمرَ في الباب ذِكْرُ له ، وكذلك ذَكَرَ الزَّبِيبَ بِالزَّبِيبِ ، والذي في الحديث : الزَّبِيبُ بِالكَرْمِ .

قال الإسماعيلي : لعلَّ البخاري أخذ [ذلك] من جهة المعنى .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : كأنَّ البخاري أشار إلى ما وقع

في بعض طرق الحديث من ذكر الطعام^(١).

٧٦- باب:

بَيْعُ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عمرَ، ومطابقته للترجمة في قوله:
«والشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ».

٧٧- باب:

بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي بكرة، ومطابقته للترجمة في قوله:
«لا تبيعوا الذهبَ بالذهبِ إلا سَوَاءً بِسَوَاءٍ».

٧٨- باب:

بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي سعيد، أورده من طريقين، ومطابقته
للترجمة في قوله: «وَالْوَرِقُ بِالْوَرِقِ مِثْلُ بِمِثْلٍ»، ووقع في الطريق الثانية:
«ولا تبيعوا الورقَ بالورقِ إلا مثلاً بِمِثْلٍ».

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣٧٧).

٧٩- باب :

بَيْعُ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً

ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد، مطابقته للترجمة في قوله :
«الدينارُ بالدينار»، ويوضحه آخرُ الحديث ؛ فإنه يُعَلَمُ منه أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَجُوزُ .

* * *

٨٠- باب :

بَيْعُ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً

ذكر البخاري في الباب حديثي البراء، وزيد بن أرقم، ومطابقته للترجمة
في قوله : «نهى النبي ﷺ عن بيعِ الذهبِ بالورقِ دَيْنًا» .

قال العيني : فإن قلت : كيف هذه المطابقة ؛ والترجمةُ بيعُ الورقِ بالذهبِ ،
والحديثُ عكسه ؟

قلتُ : الباءُ تدخلُ على الثَّمَنِ إذا كان العَوَضَانِ غيرَ النَقْدَيْنِ اللّٰذَيْنِ هُمَا
لِلثَّمَنِ، أمّا إذا كانا نقدَيْنِ ، فلا تفاوتَ في أَيُّهُمَا دخلتُ ، فهُمَا في المعنى
سواء^(١) .

* * *

٨١- باب :

بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدَأً بِيَدٍ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي بكر، وليس فيه التقييدُ بالحلولِ ،

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٢٩٧) .

وكانه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه من التصريح بذلك التقييد؛ فإنه ورد فيه :
«فسأله رجلٌ، فقال : يداً بيد» .

* * *

٨٢- باب :

بَيْعُ الْمُزَابَنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ،
وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالكَرْمِ، وَبَيْعُ الْعَرَايَا

ذكر البخاري في الباب عدّة أحاديث :

أولها : حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها : حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله : «ولا تبيعوا الثَّمَرَ
بِالثَّمَرِ» ؛ فإنه بيعُ المزابنة .

ثالثها : حديث زيد بن ثابت، ووجه إirاده هنا : أنه ذكره في ضمن حديث
ابن عمر، أو هو متعلّق بالعرايا ؛ وبيعُ العرايا مذكورٌ في الترجمة .

رابعها : حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

خامسها : حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

سادسها : حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

سابعها : حديث زيد بن ثابت .

قال العيني : مناسبة ذكر هذا الحديث في هذا الباب من حيثُ إنه قد ذكر

حديثُ ابن عمر عن زيد في ضمن حديثه سابقاً برواية سالم، وهنا ذكره بإسنادٍ
متصلٍ برواية نافع^(١) .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٣٠١) .

قلت : أو هو متعلّق ببيع العرايا ؛ لأنّ بيع العرايا مذكورٌ في الترجمة .

* * *

٨٣- باب :

بَيْعُ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديث جابر ، ومطابقته للترجمة في قوله : «ولا يباعُ شيءٌ منه إلا بالدينار والدرهم» .

فإن قلت : ليس في حديثه ذكرُ رؤوسِ النخل .

قلتُ : المرادُ من قوله : بيعُ الثمرِ : الثمرُ الكائنُ على رؤوسِ الشجر ، يدل عليه قوله : «حتى يطيب» ؛ فإنَّ الثمرَ [الذي هو] الرُّطَبَ لا يطيب إلا على رؤوسِ الشجر ، قاله العيني^(١) .

ثانيها : حديث أبي هريرة .

قال العيني : مطابقته للترجمة من حيثُ إنّ الحديث السابق فيه ذكرُ العرايا ، وهذا الحديث في العرايا ، فهو مطابق له من هذه الحيثية ، والمطابقُ للمطابق مطابقٌ لذلك المطابق ، فتأمّل^(٢) .

ثالثها : حديث سهل ، مطابقته للترجمة في قوله : «نهى عن بيع الثمر

(١) انظر : «عمدة القاري» (١١ / ٣٠١) .

(٢) المرجع السابق (١١ / ٣٠٣) .

بالتَّمَر، ورَخَّصَ في العَرِيَّةِ»، قاله العيني، فتأمل^(١).

* * *

٨٤ - باب:

تفسير العرايا

ذكر البخاري في الباب تفسير العرايا.

اعلم أنَّ صُورَ العَرِيَّةِ كثيرة؛ ذكر البخاري منها بعضها:

منها: أن يقول الرجل لصاحب حائط: بعني ثمر نخلات بأعيانها؛ بخرصها من التمر، فيخرصها، ويبيعه، ويقبض منه التمر، ويسلم إليه النخلات بالتخلية، فينتفع برطبها.

ومنها: أن يهب صاحب الحائط الرجل نخلات، أو ثمر نخلات معلومة من حائطه، ثم يتضرر بدخوله عليه، فيخرصها، ويشتري منه رطبها بقدر خرصه تمرأ يعجله له.

ومنها: أن يهبه إياها، فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرأ، ولا يحب أكلها رطباً؛ لاحتياجه إلى التمر، فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب، أو من غيره بتمر يأخذه معجلاً.

ومنها: أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بُدُو صلاحه، ويستثني منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه، أو لعياله، وهي التي عفي له عن خرصها في الصدقة، وسميت عرايا؛ لأنها أعريت من أن تُخرص في الصدقة، فرخص لأهل الحاجة

(١) المرجع السابق (١١ / ٣٠٤).

الذين لا نقدَ لهم ، وعندهم فضولُ تمرٍ قوتهم أن يتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخَرْصِها .

ومما يطلق عليه اسم عَرِيَّة : أن يُعْري رجلاً تمرَ نخلات يُبيح له أكلها ، والتصرف فيها ، وهذه هبة مخصوصة .

ومنها : أن يُعْري عاملُ الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرِصُها في الصدقة .

وهاتان الصورتان من العرايا لا بيعَ فيهما .

وجميع هذه الصُّور صحيحة عند الشافعي والجمهور .

وحَصَرَ مالكُ العَرِيَّة في البيع على الصورة الثانية .

وقَصَرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع .

ومنع أبو حنيفة صورَ البيعِ كُلِّها ، وقَصَرَ العَرِيَّة على الهبة ، وهو أن يُعْري الرجلُ تمرَ نخلة من نخله ، ولا يسلمَ ذلك له ، ثم ييدو له في ارتجاع تلك الهبة ، فرخص له أن يحبسَ ذلك ، ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرًا ، وحمله على أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وتُعقَّب ؛ بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر ، وغيره .

١٥- باب :

بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا

لم يجزِ البخاري بحُكْمِ المسألة ؛ لقوَّة الخلاف ، فقليل : يبطل البيعُ

مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: إن شَرَطَ القطعَ، لم يَبْطُلْ، وإلا، بَطُلَ.
ثمَّ أورد في الباب أربعة أحاديث.

الأوّل: حديث زيد بن ثابت، والغرضُ منه: قوله: «فلا تتبايعوا حتى يبدوَ صلاحُ الثمر». .

الثاني: حديث ابن عمر.

والثالث: حديث أنس.

والرابع: حديث جابر.

وكلها مطابقة للترجمة.

٨٦- باب:

بَيْعُ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا

هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الأصول، والتي قبلها لحكم بيع الثمار، قاله الحافظ ابن حجر^(١).

فعلى هذا، مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن النهي إنما وقع لدفع الخصومة؛ كما تقدّم في حديث زيد بن ثابت، فأما إذا باع النخل، فلا خصومة، فيجوز البيع، وفائدة الترجمة: دَفَعُ تَوْهُمٍ مَنْ يَظُنُّ النَّهْيَ عَنِ الْبَيْعِ قَبْلَ الْبُدُوِّ شاملاً على بيع أصل النخل.

وقال العيني: كلٌّ من التّرجمتين معقودة لبيع الثمار، أمّا الترجمة الأولى،

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٣٩٧).

فلم يذكر البخاري فيها النخل؛ ليشمل جميع الأشجار المثمرة، وهنا ذكر النخل، والمراد: ثمرته، وليس المراد: عين النخل؛ لأن بيع عين [النخل] لا يحتاج إلى أن يُقَيَّد ببذو الصلاح، أو بعده، ألا ترى في الحديث يقول: «وعن النخل حتى تزهو»، والزهو صفة الثمر، لا صفة عين النخل، والتقدير: عن ثمر النخل، فتأمل^(١).

* * *

٨٧ - باب:

إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا،
ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ

جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع، وإن لم يبدُ صلاحها، لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع، ومقتضاه: أنه إذا لم يفسد، فالبيع صحيح، والمسألة خلافية، والذي ذكره البخاري هو مذهب الزهري؛ كما أورده عنه في الباب.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «إذا منع الله الثمرة... إلى آخره»؛ لأن الثمرة إذا أصابتها آفة، ولم يقبضها المشتري، تكون من ضمان البائع، فإذا قبضها المشتري، فهو من مال المشتري. ثانيهما: حديث ابن عمر، والغرض منه هنا: ذكر استنباط الزهري للحكم

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٦).

المترجم به من الحديث، وكأنَّ الزهري استنبطَ الحُكم من عموم النهي، فتأمل!

* * *

٨٨ - باب:

شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عائشة، ومطابقته للترجمة في قوله:
«اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل».

* * *

٨٩ - باب:

إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ يَتَمَرُّ خَيْرٍ مِنْهُ

هذا الباب معقودٌ للتَّحْيِيلِ لِأَخْذِ الْجَيِّدِ مَعَ السَّلَمِ مِنَ الرَّبَا.
ثمَّ ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة تؤخذ
من قوله: «بِيعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغُ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيْبًا».

* * *

٩٠ - باب:

مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ، أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً، أَوْ بِإِجَارَةٍ

هذه الترجمة لها ثلاثة أجزاء:

الأول: بيعُ النخل المؤبَّر.

الثاني: بيعُ الأرضِ المزروعة.

الثالث : إعطاء الأرض بالإجارة .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً، ومطابقته للجزأين الأولين من الترجمة ظاهرة، وأمّا مطابقته للجزء الثالث، فبالإلحاق، فكأنَّ البخاري يقول : إِنَّ مَنْ أَجَرَ أَرْضَهُ، وفيها زرعٌ، فالزراعُ للمؤجر، كما أنَّ مَنْ باع أَرْضَهُ وهي مزروعةٌ، فالزراعُ للبائع .

* * *

٩١ - باب :

بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة، ومطابقته للترجمة في قوله : «وإن كان زرعاً، أن يبيعه بكيل طعام» .

* * *

٩٢ - باب :

بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «ثم باع أصلها» .

* * *

٩٣ - باب :

بَيْعِ الْمُخَاضِرَةِ

والمراد بالمخاضرة : بيع الثمار قبل بدو صلاح .

ذَكَرَ البخاري في الباب حديث أنسٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، ومطابقةُ الأوَّل للترجمة في قوله : «والمُخَاضِرَةُ» .

ومطابقةُ الثاني للترجمة مِنْ جهة معنى الحديث ؛ لأنَّ الثمرةَ قَبْلَ زُهوِّها خضراءُ ، فتدخلُ في النهي عن بيع المُخَاضِرَةِ .

* * *

٩٤ - باب :

بَيْعُ الْجُمَّارِ وَأَكْلُهُ

قال الحافظ ابن حجر : فائدة الترجمة : دفعُ توهُمِ المنعِ مِنْ ذلك ؛ لأنَّه يُظَنُّ إفساداً ، أو ^(١) إضاعةً ، وليس كذلك ^(٢) .

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر ، وليس فيه ذُكرُ البيعِ ، إنما فيه ذُكرُ الأكلِ ، وجوازُ أكله يدل على جواز بيعه ، وبهذا تظهر مناسبتُهُ للترجمة .

* * *

٩٥ - باب :

مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ :
فِي الْبُيُوعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْمَكْيَالِ ، وَالْوَزْنِ ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ ،
وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ

مقصودُ الإمام البخاري بهذه الترجمة : إثباتُ الاعتمادِ على العُرفِ فيما

(١) في «فتح الباري» : «و» .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٠٥) .

لم ينصَّ عليه الشرعُ .

ثم أورد البخاري في الباب أثرَ شريح ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، وأورد أثرَ محمد بن سيرين ، ووجهُ دخولِ هذا الأثرِ في الترجمة : الإشارةُ إلى أنَّه إذا كان عُرفَ في البلدان أنَّ المشتري بعشرة دراهمَ يباع بأحدَ عشرَ ، فباعه المشتري على ذلك العُرفِ ، لم يكن به بأس .

ثمَّ أورد حديثَ قصة هند ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنَّ النبي ﷺ قال لهند : «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» ، وهو عادةُ الناس ، وهذا يدل على أنَّ العُرفَ عملٌ جارٍ .

ثمَّ ذَكَرَ في الباب الآيةَ ، والمرادُ منه في الترجمة : حوالةُ والي اليتيم في أكله ماله على العُرفِ .

ثمَّ ذَكَرَ أثرَ الحسن البصري ، ووجهُ دخوله في الترجمة ظاهرٌ من جهة أنَّه لم يُشارِطه على أُجرة في المرَّة الثانية ؛ اعتماداً على الأجرة المتقدمة ، وزاده في ذلك على الأجرة المذكورة على طريق الفضل .

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب ثلاثة أحاديثَ :

أحدها : حديث أنس في قصة أبي طيِّبة ، ووجهُ دخوله في الترجمة : كونه ﷺ لم يُشارِطه على أُجرته ؛ اعتماداً على العُرفِ في مثله .

ثانيها : حديث عائشة في قصة هند ، والمرادُ من دخوله : قوله : «خذي من ماله ما يكفيك بالمعروف»^(١) ، فأحالتها على العُرفِ فيما ليس فيه تحديداً شرعي .

(١) في «صحيح البخاري» (٢٠٩٧) : «خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف» .

ثالثها: حديث عائشة، والمرادُ منه: حوالَةُ مالِ اليتيم في أكله ماله على العرف.

٩٦- باب:

بَيْعُ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ

يقال: معنى الترجمة: حُكْمُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنَ الشَّرِيكِ، والمرادُ منه: حضُّ الشريك أن لا يبيع ما فيه الشُّفْعَةُ إلا من شريكه؛ لأنَّه إن باعه لغيره، كان للشريك أخذه بالشُّفْعَةِ قَهْرًا.

وقيل: مرادُ البخاري: أنَّ الشفيع إن كان له الأخذُ قَهْرًا، فللبائع إذا كان لِشَرِيكِهِ أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار، بل أُولَى.

قال ابن بطال: بَيْعُ الشَّرِيكِ مِنَ الشَّرِيكِ جائزٌ في كل شيء مشاع، وهو كييعه من الأجنبي، فإن باعه من الأجنبي، فللشريك الشُّفْعَةُ، وإن باعه من الشريك، ارتفعت الشُّفْعَةُ^(١). وحاصلُ كلامه: بيانُ مناسبة الحديث للترجمة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث جابر.

قال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إنَّ الشُّفْعَةَ لا تقوم إلا بالشفيع، وهو إذا أخذ الدارَ المشتركةَ بينه وبين رجلٍ حين باع ما يخصه بالشُّفْعَةِ، فكأنه اشتراه من شريكه، فصدقَ عليه أنه^(٢) بَيْعُ الشَّرِيكِ مِنَ الشَّرِيكِ، فتأمل هذا^(٣).

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٦ / ٣٣٥).

(٢) في الأصل: «أن»، والمثبت من «عمدة القاري».

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٢٠).

وقيل : ينبني على الخلاف : هل الأخذ بالشفعة أخذ من المشتري ، أو من البائع ؟ فإن كان من المشتري ، فيكون شريكاً ، وإن كان من البائع ، فهو شريك شريكه .

* * *

٩٧ - باب :

يَبْعُ الْأَرْضَ وَالْدُّورَ وَالْعُرُوضِ مُشَاعاً غَيْرَ مَقْسُومٍ

ذكر البخاري في الترجمة : العروض ، وليس لها ذكر في حديث الباب ؛ تنبيهاً على الخلاف فيه على الإجمال ، فيوقف عليه من الخارج . ثم ذكر في الباب حديث جابر ، ومطابقته للترجمة في قوله : « كل مال لم يُقسم » .

* * *

٩٨ - باب :

إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَرَضِي

هذه الترجمة معقودة لباع الفضولي ، وقد مال البخاري فيها إلى الجواز ، وقد أورد في الباب حديث ابن عمر في قصة الغار ، وموضع الترجمة منه : قول أحد الثلاثة : « إني استأجرت أجيراً بفرق من ذرة ، فأعطيته ، فأبى ، فعمدت إلى الفرق^(١) » ، فزرعته حتى اشتريت منه بقرأ وراعيها ، ثم لما جاء الأجير

(١) في « صحيح البخاري » (٢١٠٢) : « وأبى ذاك أن يأخذ ، فعمدت إلى ذلك الفرق » .

المذكور، وأخبره الرجل بذلك، فرضي، وطريق الاستدلال به ينبني على أنَّ شرع مَنْ قبلنا شرعٌ لنا.

* * *

٩٩ - باب:

الشَّراءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ

هذه الترجمة معقودة لمعاملة الكفار.

ذكر البخاري في الباب حديثَ عبد الرحمن بن أبي بكر، ومطابقته للترجمة في قوله: «فاشترى منه شاة».

* * *

١٠٠ - باب:

شِراءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ، وَهَبَتِهِ، وَعَتَقِهِ

غرض البخاري بهذه الترجمة: إثباتُ مُلكِ الحربي، وجوازُ تصرفه في مُلكه بالبيع والهبة والعِتق وغيرها.

ذكر البخاري في الباب حديثَ قصة سلمان، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ النبي ﷺ أقرَّ سلمانَ عند مالِكِهِ مِنَ الْكُفَّارِ، وأمره أن يَكاتبَ، فيُعلم من هذه القصة: تقريرُ أحكامِ الحربي على ما كان عليه، ثمَّ ذَكَرَ سبيَ عمارٍ وصهيب وبلال.

وقال الحافظ: أما [قصة] سبي عمارٍ، فما ظهر لي المرادُ منها؛ لأنَّ عماراً ما وقع عليه سبيٌّ قطُّ، وأمَّا أبوه ياسر، فحالفَ بني مخزوم، فزَوَّجوه

سُمِيَّة، وهي من مواليتهم، فولدت عماراً، فيُحْتَمَل أن يكون المشركون عاملوا^(١) عماراً معاملة السبي؛ لكون أمه من مواليتهم داخلاً في رقهم، وأما صهيب وبلال، فباعهما المشركون، فدخلوا في قوله في الترجمة: «شراء المملوك من الحربي»^(٢).

ثم ذكر البخاري الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: ٧١]، وموضع الترجمة منه: قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فأثبت لهم ملك اليمين، مع كون ملكهم - غالباً - كان على غير الأوضاع الشرعية.

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وسارة مع الجبار، وموضع الترجمة منه: قول الكافر: «أعطوها هاجر»^(٣)، وقبول سارة، وإمضاء إبراهيم - عليه السلام - ذلك تضمن صحة هبة الكافر.

الثاني: حديث عائشة في قصة وليدة ابن زُمعة، وموضع الترجمة منه: تقرير النبي ﷺ ملك ابن زُمعة للوليدة، وإجراء أحكام الرق عليها.

الثالث: حديث صهيب، مطابقته للترجمة تؤخذ من تنمة قصة صهيب، وهي أنه سبته الروم، فابتاعته منهم كلب، فاشتراه ابن جُدعان، فأعتقه.

(١) في الأصل: «يعاملون»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤١٢).

(٣) في «صحيح البخاري» (٢١٠٤): «آجر».

الرابع : حديث حَكِيم بن حِزَام ، وموضعُ الترجمة منه : ما تضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعِثاق من المِشْرِك ، وهو يتضمَّن صِحَّةَ مُلْك المِشْرِك ؛ إذ صِحَّة العِثْق متوقِّفة على صِحَّة المُلْك ، يطابق هذا قوله في الترجمة : «وهِبَتِهِ وَعِثْقَهُ» .

* * *

١٠١ - باب :

جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان حُكْم بَيْع جُلُودِ المَيْتَةِ قبل الدِّبَاغ .
ذكر البخاري في الباب حديثَ ابن عباس في شاةٍ ميمونة ، وكأنَّ البخاري أخذ جوازَ البيع من جواز الاستمتاع ؛ لأنَّ كُلَّ ما يُتَنَفَّع به يصحُّ بيعه ، وما لا ، فلا ، والانتفاعُ بجلود المَيْتَةِ مطلقاً قبل الدِّبَاغ وبعده مشهورٌ عن مذهب الزُّهري ، وكأنَّ البخاري اختار مذهبه .

* * *

١٠٢ - باب :

قَتْلُ الْخَنْزِيرِ

قال الحافظ - رحمه الله - : ووجهُ دخول هذا الباب في (أبواب البيوع) : الإشارةُ إلى أنَّ ما أُمِرَ بقتله لا يجوز بيعه^(١) .

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤١٤) .

وقال العيني - رحمه الله - : وجهُ دخوله في (أبواب البيوع) : أنَّ البخاري فهم أنَّ كلَّ ما حرَّم، ولم يَجْزِ بيعه، يجوز قتله، فالخنزيرُ حرَّم الشارعُ بيعه، فجاز قتله، فمن هذه الحَيِّثِيَّة أدخلَ هذا البابَ في (أبواب البيوع)، فتأمَّل^(١).
 حاصلُ ذلك : أنَّ تحريمَ بيعِ الخنزير يدل على جواز قتله، وجواز قتله يدل على تحريم بيعه.

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ جابر، ومطابقته للترجمة على ما قال العيني من حيثُ إنَّ مشروعيَّةَ قتلِ الخنزير كان مَبْنِيًّا على كونه يَحْرُمُ أَكْلُهُ، فهذا القَدْرُ بهذه الحيثية يكفي لوجود المطابقة.

ثمَّ أورد حديثَ أبي هريرة في نزول عيسى، وموضعُ الترجمة منه : قوله : «ويقتلُ الخنزير».

١٠٣ - باب :

لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ، وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ جابر، ثمَّ حديثَ عمر، مطابقته للترجمة في قوله : «حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا»، قيل : أَخَذَهَا فِي الْجَرَّتَيْنِ، فَبَاعَهَا، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعْلِمَهُمْ ببيعها، وقيل : بَاعَ الْعَصِيرَ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وقيل : خَلَّلَ الْخَمْرَ، وَبَاعَهَا.

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ٣٤).

١٠٤ - باب :

بَيْعُ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس .

قال الحافظ : وجه الاستدلال به على كراهة البيع وغيره واضح^(١) .

قال العيني : مطابقته للترجمة في قوله : «فعليك بهذا الشجر» ، وكأنَّ

البخاري فهم من قوله في الحديث : «إنما معيشتي من صنعة يدي» ، وإجابة ابن عباس بإباحة صور الشجر ، وشبهه بإباحة^(٢) البيع ، وجوازه ، فترجم عليه^(٣) .

١٠٥ - باب :

تَحْرِيمُ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ

تقدم نظير هذه الترجمة في (أبواب المساجد) ، لكن مُقَيَّدَةً بذكر المسجد ،

وهذه الترجمة أعمُّ من تلك الترجمة .

ذكر البخاري في الباب حديث جابر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثمَّ أورد حديث عائشة ، مطابقته للترجمة في قولها : «حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ

في الخمر» .

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤١٤) .

(٢) في الأصل : «إباحته» ، والمثبت من «عمدة القاري» .

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ٣٨) .

١٠٦ - باب:

إِثْمَ مَنْ بَاعَ حُرًّا

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، وموضع الترجمة منه: قوله: «ورجلٌ باعَ حُرًّا، فأكلَ ثَمَنَهُ».

* * *

١٠٧ - باب:

أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الْيَهُودَ بِبَيْعِ أَرْضِيهِمْ حِينَ أَجْلَاهُمْ،
[فِيهِ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ]

كأنَّ هذه الترجمة معقودةٌ لبَيْعِ المضطَّرِّ والمُكْرَه، أشار البخاري في الباب إلى حديث أبي هريرة في قصة إجلاء اليهود، وفيه: «فمن وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا، فَلْيَبِيعْهُ»، وكأنَّ البخاري أخذ ببيع الأرض من عموم بيع المال، وإطلاقُ المالِ على الأرض سائغٌ، قاله ابن حجر^(١).

* * *

١٠٨ - باب:

بَيْعُ الْعَبْدِ، وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

أي: بيعُ العبدِ بالعبد، وبيعُ الحيوانِ بالحيوانِ نسيئةً، وهذه الترجمة مشتملةٌ على حُكْمَيْنِ:

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤١٩).

الحُكْمُ الأوَّلُ : بيعُ العبدِ بالعَبْدِ نسيئةً ، وكأنه أراد بالعبد : جنسَ مَنْ يُستعبدُ ، فيدخلُ فيه الذكْرُ ، والأنثى ، ولذلك ذَكَرَ قصةَ صفيةَ ، وأشار إلى إلحاقِ حُكْمِ الذَّكَرِ بحُكْمِ الأنثى في ذلك ؛ لعدمِ الفرقِ [بينهما] .

الحُكْمُ الثاني : في بيعِ الحيوانِ بالحيوانِ نسيئةً ، وهذا من قبيلِ عطفِ العامِّ على الخاصِّ .

وفي كلِّ من المسألتين اختلافٌ بين العلماء ، ومالَ البخاريُّ إلى الجوازِ ، وأورد في البابِ عدَّةَ آثارٍ تقويةً لمذهبهِ ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة .

ثمَّ أورد حديثَ أنسٍ في قصةِ صفيةَ مختصراً ، وأشار بذلك إلى ما وردَ في بعضِ طرقه مما يناسبُ ترجمته : أَنَّهُ ﷺ اشترى صفيةَ مِنْ دَحِيَّةَ ، وَعَوَّضَ دَحِيَّةَ عنها بسبعةِ أَرْوَاسٍ .

* * *

١٠٩ - باب :

بَيْعِ الرَّقِيقِ

أورد البخاري في الباب حديثَ أبي سعيد ، ودلالته على الترجمة ظاهرة ، وذلك لأنَّ النبي ﷺ لم يمنع من بيعِ السبيِّ ، والسَّبْيُ فيه الرقيقُ .

* * *

١١٠ - باب :

بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث جابر ، أورده من طريقين ، مطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيهما : حديث أبي هريرة ، وزيد بن خالد ، أورده أيضاً من طريقين .

قال الحافظ ابن حجر : ووجه دخوله في هذا الباب : عموم الأمر بيع الأمة ، فيشمل ما إذا كانت مدبرة ، أو غير مدبرة ، فيؤخذ منه : جواز بيع المدبر في الجملة^(١) .

وأسقط ابن التين هذا الباب ، وأدخله ابن بطال في الباب الذي قبله ، وصوّب العيني صنيعهما^(٢) ، وضرب على هذه الترجمة في نسخة الصّغاني ، وصارت أحاديثها داخلّة في بيع الرقيق .

قال الحافظ : وتوجيهها واضح ، وقد أعاد البخاري هذه الترجمة في (كتاب العتق)^(٣) .



١١١ - باب :

هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟

هكذا قيّد بالسفر ، وكأن ذلك لكونه مظنة الملامسة والمباشرة - غالباً - .

ذكر البخاري في الباب عدّة آثار ، ويعرف وجه إيرادها في هذا الباب من وجه استدلال عطاء بالآية ؛ فإنّها دلّت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٢٣) .

(٢) انظر : «شرح ابن بطال» (٦ / ٣٥٦) ، و«عمدة القاري» (١٢ / ٥٠) .

(٣) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٢١) .

سوى الوطء، فخرج الوطءُ بدليل قياس الباقي على الأصل، فدلَّ ذلك على جواز السفر.

ثمَّ أوردَ في الباب حديثَ أنسٍ في قصة صفيّة، والغرضُ هنا: قوله: «فخرجَ بها حتى بلغنا سدَّ الرُّوحاء، حلَّتْ، فبنى بها»؛ فإنَّ المرادَ من قوله: «حلَّتْ»: طهارتها من الحيض؛ فإنَّه يدلُّ على جواز الخروج قبل الاستبراء.

* * *

١١٢- باب:

بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنَّه يدلُّ على تحريم بيع الميِّتة والأصنام.

* * *

١١٣- باب:

ثَمَنِ الْكَلْبِ

أي: باب: النهي عن ثمن الكلب.

أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن مسعود.

وثانيهما: حديث أبي جُحَيْفَةَ.

ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة من جهة النهي عن ثمن الكلب، وكأنَّ النهي

تحريمُ بيع الكلب، وروى ابن عباس مرفوعاً: «نهى رسولُ الله ﷺ عن ثمن

الكلب، فإن جاء يطلب ثمن الكلب، فاملاً كفه تُراباً» أخرجه أبو داود، وإسناده صحيح.

وأخرج أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة، مرفوعاً: «لا يحلُّ ثمن الكلب».

وقد ورد عند النسائي في حديث جابر في النهي عن ثمن الكلب استثناءً كلبٍ صَيِّدٍ، وإسناده رجاله ثقاتٌ، إلا أنه طعن في صحته، والله تعالى أعلم. والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم، وعليه التُّكلان، وهو المستعان.

تم بحمده - سبحانه وتعالى - كتابُ البيوع، ويتصلُّ به - إن شاء الله تعالى - كتابُ السَّلم.



رَفَعُ
عبد الرحمن العجّري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨ - (٣٥)

كِتَابُ السَّلَامِ

لما فرغ البخاري من تراجم يوسع الأعيان ؛ شرع في تراجم يوسع الدين على وجه مخصوص ، وهو السَّلَم ، وهو بيعُ موصوفٍ في الذِّمَّة بدلٍ يُعطى عاجلاً .

١ - باب :

السَّلَمُ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

السَّلَمُ فِي وَزْنِ مَعْلُومٍ

يقال : قصد البخاري بهذه الترجمة : التنبيه على أن ما يوزن ، لا يُسَلَّم فيه مكيلاً ، وبالعكس ، وقد أجمعوا على أنه لا بُدَّ من ذكر الكيل المعلوم والوزن المعلوم فيما يُكَالُ ويوزن ، وإن كان مما لا يُكَالُ ولا يوزن ، فلا بُدَّ فيه [من] ذكر العدد ، أو ذكر الذراع .

ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما: حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة من قوله : «في وزنٍ معلوم» .

وثانيهما: حديث ابن أبي أوفى ؛ قيل : ليس لإيراد الحديث في هذا الباب وجهٌ ؛ لأنَّ الباب في السَّلَمِ في الوزنِ المعلوم ، وليس في الحديث شيءٌ يدلُّ على ما يوزن .

قال الحافظ : وجهُ إيراد هذا الحديث في باب السَّلَمِ في وزنٍ معلوم : الإشارةُ إلى ما في بعض طُرُقهِ بلفظ : «فَنَسْلِفُهُمْ في الحنطة والشعير والزيت» ، والزيتُ من جنس ما يوزن^(١) .

* * *

٣ - باب :

السَّلَمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ

غرضُ الترجمة : أَنَّ كَوْنَ أَصْلِ الشَّيْءِ عِنْدَهُ لَا يُشْتَرَطُ .

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن أبي أوفى ، ومطابقته للترجمة في قوله : «قلتُ^(٢) :

إلى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ؟ قال : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ» ، وفي قوله : «أَلَهُمْ حَرْثٌ أَمْ لَا؟» .

ثانيهما : حديث ابن عباس .

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٣٠) .

(٢) في الأصل زيادة : «له» .

قال الحافظ : زعم ابنُ بَطَّال : أنَّه غلَطَ مِنَ الناسخ ، وأنَّه لا مدخلَ له في هذا الباب^(١) ؛ إذ لا ذِكْرَ لِلسَّلَمِ [فيه] ، وغَفَلَ عَمَّا وَقَعَ في السياقِ مِنْ قول الراوي : إنَّه سأل ابنَ عباس عن السَّلَمِ في النخل .

وأجاب ابنُ المُثَنَّى : أنَّ الحُكْمَ مأخوذٌ بطريقِ المفهوم ، وذلك أنَّ ابنَ عباس لما سُئِلَ عن السَّلَمِ مع مَنْ له نخلٌ في ذلك النخل ؟ رأى أنَّ ذلك مِنْ قبيل بيعِ الثمار قبلَ بُدْوَ الصَّلاح ، فإذا كان السَّلَمُ في النخلِ المعَيَّن لا يجوز ، تَعَيَّنَ جوازُه في غيرِ المعَيَّن ؛ لِلأَمْنِ فيه مِنْ غائلةِ الاعتمادِ على ذلك النخلِ بعينه ؛ لئلاَّ يدخل في باب : بيعِ الثمار قبلَ بُدْوَ الصَّلاح^(٢) .

قال العيني - ما حاصله - : أنَّ ابنَ عباس لما عدَّ السَّلَمَ في النخلِ المعَيَّن مِنْ قبيلِ بيعِ الثمار قبلَ بُدْوَ الصَّلاح ، لم يبقَ لوجودِ النخلةِ المعَيَّنة في مُلْكِ المُسَلِّمِ إليه فائدةٌ متعلِّقةٌ بالسَّلَمِ ، فتَعَيَّنَ جوازُ السَّلَمِ إلى مَنْ ليس عنده أصلٌ ، وإلا ، يلزمه سدُّ بابِ السَّلَمِ^(٣) .

* * *

٤ - باب :

السَّلَمُ في النَّخْلِ

أي : في ثمر النخل ، وفي الباب إشارةٌ إلى جوازِ السَّلَمِ في النخلِ المعَيَّن

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٦ / ٣٦٧) .

(٢) انظر : «المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٢٥٠) ، و«فتح الباري» (٤ / ٤٣٢) .

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ٦٦) .

مِن البستان المعين، لكنْ بعدُ بُدُو صلاحه .

ذَكَر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيهما : حديث ابنِ عباس في ضِمْن حديثِ ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة .

* * *

٥ - باب :

الْكَفِيل فِي السَّلَم

أوردَ البخاري في الباب حديثَ عائشة - رضي الله عنها -، قيل : ليس فيه ما ترجم به .

وأجاب الكرّماني : بأنّه إما أن يُراد بالكفالة : الضمانُ، ولا شك أن المرهونَ ضامنٌ للدين ؛ لأنّه يباع فيه، وإما أن يقاس على الرهن ؛ بجامع كونهما وثيقة، ولهذا كلُّ ما صحَّ الرهنُ فيه، صحَّ ضمانه، وبالعكس^(١) .

قال الحافظ ابن حَجَر : لعلَّ البخاري أراد إلحاقَ الكفيلِ بالرهن ؛ لأنّه حقُّ ثبتَ الرهنُ به، فيجوز أخذُ الكفيل فيه .

قال : وهذا الاستنباطُ بعينه سبقَ إليه إبراهيمُ النخعي راوي الحديث، ففي بعض طرق هذا الحديث عن الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهنَ والكفيلَ

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (١٠ / ٩٠) .

في السَّلَفِ ، فذكرَ إبراهيمُ هذا الحديثَ ، فوضح أنَّه هو المستنبطُ لذلك ، وأنَّ البخاري أشار بالترجمة إلى ذلك^(١) .

* * *

٦- باب :

الرَّهْنُ فِي السَّلَمِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عائشةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٧- باب :

السَّلَمُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

أشار البخاريُّ بالترجمة إلى الرَّدِّ على مَنْ أجازَ السَّلَمَ الحالَّ من الشَّافِعِيَّةِ ، وذهبَ الأكثرُ إلى المنعِ .

ذكرَ البخاريُّ في البابِ عدَّةَ آثارٍ ، مُطابقتها للترجمة ظاهرةٌ .

ثمَّ أوردَ حديثَ ابنِ عباسٍ ، ومطابقته للترجمة في قوله : «إلى أَجَلٍ معلومٍ» ، ثمَّ أوردَ حديثَ ابنِ أبي أوفى ، ومطابقته للترجمة في قوله : «إلى أَجَلٍ مُسَمًّى» .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٣٣) .

٨- باب:

السَّلم إلى أن تُتَجَّ النَّاقَةُ

أورد البخاريُّ حديثَ ابنِ عمرَ، ومُطابقتُهُ للترجمة في قوله: «حَبَلِ الحَبَلَةِ»، ويؤخذُ منه: تركُ جوازِ [السَّلم] إلى أَجلٍ غيرِ معلومٍ، ولو أُسْنِدَ إلى شيءٍ يُعرفُ بالعادةِ؛ خلافاً لمالكٍ، ورواية عن أحمدَ.

تمَّ كتابُ السَّلمِ.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



١٩ - (٣٦)

كتاب الشفعة

لَمَّا فَرَعَ الْبُخَارِيُّ مِنْ بَيَانِ تَرَاجِمِ بَيْعِ الدِّينِ الْاِخْتِيَارِيِّ ، وَكَانَ الْبَيْعُ يَقَعُ قَهْرِيًّا ، فَذَكَرَ الشُّفْعَةَ الَّتِي هِيَ بَيْعٌ قَهْرِيٌّ .
وَالشُّفْعَةُ فِي الشَّرْعِ : هِيَ انْتِقَالُ حِصَّةِ شَرِيكَ إِلَى شَرِيكِهِ ، كَانَتْ انْتَقَلَتْ إِلَى أَجْنَبِيٍّ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ الْمُسَمَّى .

قال البخاري - رحمه الله - : السَّلَمُ فِي الشُّفْعَةِ

١ - باب :

الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمَ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ ، فَلَا شُّفْعَةَ

ذكر البخاري في الباب حديث جابر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

عَرَضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ

غرض البخاري في هذا الباب : أَنَّهُ هَلْ تَبْطُلُ بِذَلِكَ شُفْعَتُهُ ، أَمْ لَا ؟ وَظَاهِرُ مَيْلَانِ الْبُخَارِيِّ إِلَى بُطْلَانِ الشُّفْعَةِ ، وَلِهَذَا السَّرُّ أورد الأثرين ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ تُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ :

«ابتع مني بيتي الذي في دارك» ؛ ففي ذلك عرضُ الشريكِ البيعِ على شريكه^(١) لأجلِ الشُّفعةِ قبلَ صدورِ البيعِ .

* * *

٣- باب :

أيُّ الجوارِ أقربُ؟

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ - رحمه الله - : كأنه أشارَ بهذه الترجمةِ إلى أن لفظَ الجارِ في الحديثِ الذي قبله ليسَ على مرتبةٍ واحدةٍ ، ثم ساقَ البخاريُّ حديثَ عائشةَ ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنه أوضح : أيُّ الجوارِ أقربُ؟

قالَ الإمامُ ابنُ بطَّالٍ : لا حجةَ في هذا الحديثِ لمن أوجبَ الشُّفعةَ بالجوارِ ؛ لأنَّ عائشةَ - رضيَ اللهُ عنها - إنما سألتُ عمَّنْ تبدأُ [به] من جيرانها بالهديةِ ، فأخبرها بأنَّ الأقربَ أولى^(٢) .

وأجيبُ ؛ بأنَّ وجهَ دخوله في الشُّفعةِ : أنَّ حديثَ أبي رافعٍ يُثبتُ شُفعةَ الجوارِ ، فاستنبطَ من حديثِ عائشةَ - رضيَ اللهُ عنها - تقديمَ الأقربِ على الأبعدِ ؛ للعلَّةِ في مشروعيَّةِ الشُّفعةِ ؛ لما يحصلُ من الضررِ بمشاركةِ الغيرِ الأجنبيِّ ؛ بخلافِ الشريكِ في نفسِ الدَّارِ ، واللَّصيقِ للدَّارِ ، واللهُ - سبحانه وتعالى - أعلمُ^(٣) .

تمَّ كتابُ الشُّفعةِ بحمدِ اللهِ تعالى .



(١) في الأصل : «عرض الشريك بالبيع شريكه» .

(٢) انظر : «شرح ابن بطال» (٦ / ٣٨٢) .

(٣) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٣٨ - ٤٣٩) .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٢٠ - (٣٧)

كتاب الإجارة

لَمَّا فَرَّغَ الْبُخَارِيُّ مِنْ بَيَانِ بَيُوعِ الْأَعْيَانِ، وَبَيُوعِ الدِّينِ الْاِخْتِيَارِيِّ وَالْقَهْرِيِّ، وَكَانَ مِنَ الْبَيُوعِ بَيْعُ مَنْفَعَةٍ بِأَجَرٍ مَعْلُومٍ، وَهُوَ الْإِجَارَةُ، فَذَكَرَ الْإِجَارَةَ^(١).

١ - باب :

اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿إِن كُنْتُمْ خَيْرَ مَنِ اسْتَعْتَرْتُمْ أَلْقَوْهُ الْأُمِّينَ﴾ [القصص : ٢٦]،

وَالْخَازِنِ الْأُمِّينِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَهَا ثَلَاثَةُ أَجْزَاءَ :

الْأَوَّلُ : اسْتِئْجَارُ الرَّجُلِ الصَّالِحِ .

وَالثَّانِي : بَيَانُ الْخَازِنِ الْأُمِّينِ .

وَالثَّلَاثُ : بَيَانُ مَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ آيَةً، وَدَلَالَتُهَا عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُمَةِ

- أَعْنِي : اسْتِئْجَارَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ - ظَاهِرَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَيْنِ عَنْ أَبِي مُوسَى :

(١) جاء على هامش الأصل : «والإجارة اصطلاحاً : تملكُ منفعة رَقَبَةٍ بعوضٍ» .

الأوّل: حديثه في الخازن الأمين، ومطابقته لهذا الجزء من الترجمة ظاهرة.

والثاني: حديثه في قصّة الرّجلين اللّذين طلبا العمل، ومطابقته للجزء الثالث من الترجمة - أعني: عدم استعمال مَنْ أراد العمل - ظاهرة.

بقي هنا اعتراض، وهو أنّه ليس في الحديثين جميعاً معنى الإجارة. فقال ابن التّين: إنّما أراد البخاري: أنّ الخازن لا شيء له في المال، وإنّما هو أجير.

وقال ابن بطّال: إنّما أدخله في هذا الباب؛ لأنّ مَنْ استؤجر على شيء، فهو أمين فيه، وليس عليه شيء من ضمان إن فسد أو تلف، إلا إن كان بتضييعه^(١).

وقال الكرّماني: ودخول هذا الحديث في باب الإجارة؛ للإشارة إلى أنّ خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال^(٢).

وأما دخول الحديث الثاني في الإجارة، فظاهر؛ من جهة أنّ الذي يطلب العمل إنّما يطلبه - غالباً - لتحصيل الأجرة التي شرعت للعامل، فدخوله في الترجمة من جهة طلب الرّجلين أنّ يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها، ويكون لهما على ذلك أجرة معلومة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

قلت: ويحتمل أن يكون الباب معقوداً لاستحباب استئجار الرّجل

(١) انظر: «شرح ابن بطّال» (٦ / ٣٨٥).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (١٠ / ٩٦).

الصَّالِحِ ، فأورد البخاريُّ الآيةَ لإثباتِ هذا المعنى ، وكذا أوردَ ذكرَ الخازنِ الأمينِ ، وذكرَ مَنْ لا يريدُ العملَ المفهومَ مِنْ قوله : «وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مَنْ أَرَادَهُ» ؛ لتقويةِ هذا الاستحبابِ ، وذلكَ لأنَّ في الحديثِ إشارةً إلى استحبابِ استعمالِ الخازنِ الأمينِ لأمانتِهِ ، واستعمالِ مَنْ لا يريدُ العملَ لكرهتهِ العملَ ، فيؤمِّنُ غالباً مِنَ الخيانةِ ، فكأنَّ البخاريَّ ألحقَ الأجيرَ الصَّالِحَ بالخازنِ الأمينِ ، وبمَنْ لا يريدُ العملَ ؛ في الحُكْمِ ، فتأمل !

واللهُ - سبحانه وتعالى - أعلمُ بمرادِ البخاريِّ .

* * *

٢ - باب :

رَعْيِ الْغَنَمِ عَلَى قَرَارِيطَ

ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أبي هريرةَ ، والغرضُ منه : قوله : «كُنْتُ أُرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ» .

* * *

٣ - باب :

اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ،

أَوْ : إِذَا لَمْ يُوجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ

هذهِ التَّرْجُمَةُ مُشْعِرَةٌ أَنَّ البخاريَّ يرى امتناعَ استئجارِ المشركِ حربياً كَانَ أَوْ ذَمِيّاً إِلَّا عِنْدَ الْاِحْتِياجِ إِلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ معاملةِ النَّبِيِّ ﷺ يَهُودَ خَيْبَرَ ، ومطابقتهِ للتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَامَلَ يَهُودَ

خَيْرَ عَلَى الْعَمَلِ فِي أَرْضِهَا؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَنْوِبُ مِنْهُمْ فِي عَمَلِ الْأَرْضِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَمَّا قَوِيَ الْإِسْلَامُ، اسْتَغْنَى عَنْهُمْ حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَمَالٌ يَعْمَلُونَ بِهَا؛ نَخْلَ خَيْرَ وَزَرْعَهَا، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ خَيْرَ».

ثم أورد البخاري حديثَ عائشةَ في قصَّةِ الهجرةِ، ومطابقته للترجمة في قوله: «استأجرَ النَّبِيُّ ﷺ، وأبو بكرٍ رجلاً من بني الدَّيْلِ».

قال العيني: هذا صريحٌ في أنَّهما استأجرا هذا الرَّجُلَ، وهو مشركٌ؛ إذْ لَمْ يَجِدَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ^(١).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: وفي استشهادهِ البخاريَّ بقصَّةِ معاملَةِ النَّبِيِّ ﷺ يَهُودَ خَيْرَ عَلَى أَنْ يَزْرَعُوهَا، وباستتجارِهِ الدَّيْلَ المَشْرِكَ لَمَّا هَاجَرَ؛ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا تَصْرِيحٌ بِالْمَقْصُودِ مِنْ مَنَعِ اسْتِئْجَارِهِمْ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ [هَذَيْنِ] الْحَدِيثَيْنِ مَضْمُومًا إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمَشْرِكٍ»، وَأَشَارَ فِي التَّرْجُمَةِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ» إِلَى حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَفِيهِ: «وَأَرَادَ أَنْ يُجْلِيَهُمْ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ! دَعْنَا نَعْمَلُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ، وَلَنَا الشَّطْرُ، وَلَكُمْ الشَّطْرُ»، وَإِنَّمَا أَجَابَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَلِكَ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِمَا يُصْلِحُ أَرْضَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَنَزَلَ الْبُخَارِيُّ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَنْزِلَةَ مَنْ لَمْ يَوْجَدْ^(٢).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٨١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٤٢).

٤ - باب :

إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ،
أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ، جَازَ، وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ

غرض البخاري في هذا الباب : الرّدُّ على مَنْ قَالَ بِيُطْلَانِ الْإِجَارَةِ إِذَا لَمْ
يَشْرَعْ الْأَجِيرُ فِي الْعَمَلِ مِنْ حِينَ الْإِجَارَةِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ ظَاهِرٌ فِي الْعَمَلِ بَعْدَ
ثَلَاثٍ، وَقَاسَ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ الْعَمَلَ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ أَشْهَرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ،
فَكَأَنَّهُ قَاسَ الْأَجَلَ الْبَعِيدَ عَلَى الْأَجَلِ الْقَرِيبِ؛ إِذْ لَا قَائِلَ بِالْفَصْلِ، فَجَعَلَ
الْحَدِيثَ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ الْأَجَلِ مُطْلَقًا.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْهَجْرَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ
فِيمَا تَرَجَّمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ.

وَحَكَى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ : أَنَّهُ تَعَقَّبَ عَلَى الْبُخَارِيِّ،
فَقَالَ : بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُمَا اسْتَأْجَرَاهُ عَلَى أَنْ لَا يَعْمَلَ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ، بَلِ
الَّذِي فِي الْخَبَرِ : أَنَّهُمَا اسْتَأْجَرَاهُ، وَابْتَدَأَ فِي الْعَمَلِ مِنْ وَقْتِهِ بِتَسْلُمِهِ رَاحِلَتَيْهِمَا
مِنْهُمَا، يَرْعَاهُمَا وَيَحْفَظُهُمَا إِلَى أَنْ يَتَهَيَّأَ لَهُمُ الْخُرُوجُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ - مُتَعَقِّبًا عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ - : إِنَّ
الْخِدْمَةَ الْمَقْصُودَةَ بِالْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ الدَّلَالَةَ عَلَى الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ
عَلَى ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا تَأَخَّرَتْ.

قَالَ الْحَافِظُ : وَيُؤَيِّدُهُ : أَنَّ الَّذِي كَانَ يَرْعَى رَوَاحِلَهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ،
لَا الدَّلِيلُ^(١).

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٤٣).

٥- باب:

الأجير في الغزو

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبَخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْجِهَادَ، وَإِنْ كَانَ الْقَصْدُ بِهِ تَحْصِيلَ الْأَجْرِ، فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ الْاِسْتِعَانَةَ بِالْخَادِمِ، ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ يَعْلَى فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «فَكَانَ لِي أَجِيرٌ».

* * *

٦- باب:

إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ،

وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ﴾

[إِلَى] قَوْلِهِ: ﴿عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص: ٢٧ - ٢٨]

«يَأْجُرُ فَلَانًا: يُعْطِيهِ أَجْرًا، وَمِنْهُ فِي التَّعْزِيَةِ: آجَرَكَ اللَّهُ».

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِبَيَانِ حُكْمِ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَبَيَّنَ لَهُ الْمَدَّةَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ الْعَمَلَ هَلْ يَصَحُّ ذَلِكَ، أَمْ لَا؟

وَمَالَ الْبَخَارِيُّ لِلْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ احْتَجَّ لِذَلِكَ بِالْآيَةِ، وَلَمْ يَفْصَحْ مَعَ ذَلِكَ بِالْجَوَازِ؛ لِأَجْلِ الْاِحْتِمَالِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي سِيَاقِ الْقِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ بَيَانَ الْعَمَلِ، نَعَمْ، إِنَّمَا تَتِمُّ الدَّلَالَةُ بِذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا إِذَا وَرَدَ شَرْعُنَا بِتَقْرِيرِهِ.

وَاعْتَرَضَ الْمَهْلَبُ عَلَى الْبَخَارِيِّ؛ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الْعَمَلِ فِي الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا بَيْنَهُمْ، وَإِنَّمَا حُذِفَ ذِكْرُهُ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ.

وأجاب ابن المُنيِّر: بأنَّ البخاريَّ لم يرد^(١) جواز أن يكون العملُ مجهولاً، وإنما أراد: أنَّ التَّنْصِيصَ على العملِ باللفظِ ليسَ مشروطاً، وأنَّ المتَّبَعَ المقاصدُ، لا الألفاظُ^(٢).

* * *

٧- باب:

إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ، جَازَ

قال ابنُ التَّيْنِ: تبويبُ البخاريِّ يدلُّ على أنَّ هذا جائزٌ لجميعِ النَّاسِ، وإنما كانَ ذلكَ للخَضِرِ - عليه السَّلامُ - خاصَّةً.

قالَ العينيُّ: لا دليلٌ على تخصُّيصِهِ بالخَضِرِ - عليه السَّلامُ -، وجهُ ذلكَ على العمومِ: أنَّ حائطَ رجلٍ إذا أشرفَ على السَّقُوطِ، فَخِيفَ مِنْ سَقُوطِهِ، فاستأجرَ أحدُ [أ] يعلقه حتَّى لا يَسْقُطَ، فإنَّه يجوزُ بلا خلافٍ^(٣).

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ كعبٍ في قصَّةِ موسى والخَضِرِ - عليهما السَّلامُ -، وإنما يتمُّ الاستدلالُ بهذه إذا قلنا: إنَّ شَرَعَ مَنْ قبلنا شَرَعَ لَنَا؛ لقولِ موسى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

قالَ ابنُ المُنيِّر: قصدُ البخاريِّ: أنَّ الإجارةَ تُضْبَطُ بتعيينِ العملِ، كما تُضْبَطُ بتعيينِ الأجلِ.

* * *

(١) في الأصل: «يقيد». انظر «فتح الباري» (٤ / ٤٤٤).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٥٣).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٨٦).

٨ - باب :

الإِجَارَةُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ

هذه ثلاثُ تراجمٍ : هذه التَّرجمةُ ، والتي بعدها (بابُ : الإِجَارَةُ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ) ، والتي بعدها (بابُ : الإِجَارَةُ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ) ، التَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلَيْنِ : أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الثَّلَاثَةِ : أَنَّ الْإِنْتِهَاءَ إِلَى أَوَّلِ دُخُولِ اللَّيْلِ .

قيلَ : أَرَادَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرَاجِمِ إِثْبَاتَ صَحَّةِ الْإِجَارَةِ بِأَجْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الشَّارِعَ ضَرَبَ الْمَثَلَ لِذَلِكَ ، وَلَوْلَا الْجَوَازُ ، مَا أَقْرَهُ . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ : إِثْبَاتُ جَوَازِ الْإِسْتِجَارِ لِقِطْعَةٍ مِنَ النَّهَارِ إِذَا كَانَتْ مَعِيْنَةً ؛ دَفْعاً لَتَوَهُّمٍ مَنْ يَتَوَهُّمُ أَنَّ أَقْلَ الْمَعْلُومِ أَنْ يَكُونَ يَوْماً كَامِلاً^(١) .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنْ غُدُوَّةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ؟» .

* * *

٩ - باب :

الإِجَارَةُ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ ، وَلَيْسَ فِي سِيَاقِهِ التَّصْرِيحُ بِالْعَمَلِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ؛ إِنَّمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ : «ثُمَّ أَنْتُمْ

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٤٦) .

الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ فَإِنَّ ابْتِدَاءَ عَمَلِ الطَّائِفَةِ عِنْدَ انْتِهَاءِ عَمَلِ الطَّائِفَةِ
الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ: «مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ
نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ؟».

* * *

١٠ - بَابُ:

إِثْمَ مَنْ مَنَعَ أَجَرَ الْأَجِيرِ

أَخْرَجَ ابْنُ بَطَالٍ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ عَنِ التَّرْجُمَةِ الَّتِي بَعْدَهَا^(١).

قَالَ الْعَيْنِيُّ: هُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِرَعَايَتِهِ الْمُنَاسَبَةِ^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١١ - بَابُ:

الْإِجَارَةُ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ

أورد البخاريُّ في البابِ حديثَ أبي موسى، ومطابقته للتَّرجمة في

قوله: «وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ، فَعْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ
الشَّمْسُ».

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٦ / ٣٩٨).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٨٩).

١٢ - باب :

مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَتَرَكَ أَجْرَهُ،

فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ، فَزَادَ، أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ، فَاسْتَفْضَلَ

قوله : « مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ » مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ

فِي مَالٍ غَيْرِهِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْجِرًا، أَوْ غَيْرَ مُسْتَأْجِرٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْغَارِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ

هَذَا : قِصَّةُ الْمُسْتَأْجِرِ .

وَتَعَقَّبَ الْمَهْلُبُ تَرْجُمَةَ الْبُخَارِيِّ ؛ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقِصَّةِ دَلِيلٌ لِمَا تَرْجَمَ لَهُ،

وَإِنَّمَا اتَّجَرَ الرَّجُلُ فِي أَجْرِ أَجِيرِهِ، ثُمَّ أَعْطَاهُ لَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّعِ، وَإِنَّمَا كَانَ

يَلْزُمُهُ قَدْرُ الْعَمَلِ خَاصَّةً .

* * *

١٣ - باب :

مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ،

ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأَجَرُ الْحَمَالِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ تُعَلِّمُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ يَأْمُرُ [بِالْصَّدَقَةِ] يَسْمَعُهُ بَعْضُ فَقَرَاءِ الصَّحَابَةِ، وَيَرْغَبُ فِي

الصَّدَقَةِ ؛ لِمَا يَسْمَعُ مِنَ الْأَجْرِ الْجَزِيلِ فِيهَا، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الشُّوقِ، فَيَحْمِلُ شَيْئًا

مِنْ أَمْتَةٍ النَّاسِ عَلَى ظَهْرِهِ بِأَجْرِهِ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَهَذَا مَعْنَى التَّرْجُمَةِ، وَكَذَلِكَ

في الحديث ما يطابق قوله: «وأجرُ الحمَّالِ» ؛ لأنه حينَ يحملُ شيئاً بأجرةٍ يصدقُ عليه أَنَّهُ حمَّالٌ، وَأَنَّهُ يأخذُ الأجرةَ^(١).

* * *

١٤ - باب :

أَجْرُ السَّمْسَرَةِ

هذا البابُ فيه اختلافٌ ؛ فقليلٌ : أرادَ البخاريُّ : الرَّدَّ على مَنْ كرهها .
وقيلَ : لم يقصدِ الرَّدَّ، إِنَّمَا نَقَلَ عن المذكورينَ في البابِ : أَنَّهُمْ لا يروْنَ بالسَّمْسَرَةِ بأساً .

قوله : «قالَ ابنُ عَبَّاسٍ» مناسبتهُ للترجمة من جهة أَنَّ هذه أَجرُ سَمْسَرَةٍ .
قوله : «وقالَ ابنُ سيرينَ» مناسبتهُ للترجمة من جهة أَنَّ هذه أَجرُ سَمْسَرَةٍ .
ثمَّ ذكرَ البخاريُّ حديثَ : «المسلمونَ عندَ شروطهم» ، ومطابقتهُ للترجمة من جهة أَنَّ السَّمْسَرَةَ إِذَا شَرِطَتْ لشيءٍ معيَّنٍ ، ينبغي أَن يكونَ السَّمْسَارُ وصاحبُ المتاعِ ثابتينَ على شَرْطِهِمَا ؛ لهذا الحديثِ ، قالَهُ العينيُّ^(٢).

ثمَّ أوردَ البخاريُّ في البابِ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ ، والمرادُ منه : قوله في تفسيرِ المنع : «بيعَ الحاضرِ للبادي» : أَن لا يكونَ سَمْسَاراً ؛ فَإِنَّ مفهومَهُ أَنَّهُ يجوزُ أَن يكونَ سَمْسَاراً في بيعِ الحاضرِ للحاضرِ .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (٩٢ / ١٢) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (٩٤ / ١٢) .

١٥ - باب :

هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب؟

ذكر البخاري في الباب حديث خباب، ومطابقته للترجمة من جهة أن خباباً عمل للعاص بن وائل، وهو مشرك، وكان خباباً إذ ذاك مسلماً. وكان ذلك بمكة، وهي إذ ذاك دار حرب، واطلع النبي ﷺ على ذلك، ولم ينكره، وأقره، ولم يجزم البخاري بالحكم؛ لاحتمال أن يكون الجواز مقيداً بالضرورة، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين.

وقيل: الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه.

* * *

١٦ - باب :

ما يُعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب

اعترض على البخاري بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأمكنة، ولا باختلاف الأجناس، وتقيدته في الترجمة بأحياء العرب يُشعرُ بحصره فيه، ويمكنُ الجواب؛ بأنه ترجم بالواقع، ولم يتعرض لنفي غيره، وقد ترجم عليه في الطب: (الشروط في الرقية بقطع من الغنم)، ولم يقيده بشيء، وترجم أيضاً: (الرقية بفاتحة الكتاب)، وهذا يؤيدُ الجواب المذكور.

ذكر البخاري حديث ابن عباس مرفوعاً: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»، ومطابقته للترجمة من حيث إن فيه جواز أخذ الأجرة لقراءة القرآن، وللتعليم، وللرقية به؛ لعموم اللفظ.

ثم أورد عدة آثار دالة على جواز أخذ أجرة تعليم القرآن، فإذا جاز أخذ

الأجرة على التّعليم، جازَ على الرُّقية به أيضاً.

ثمَّ ذَكَرَ أَثَرَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِأُجْرَةِ الْقَسَامِ وَالْخَارِصِ، وَمُنَاسِبَةٌ ذِكْرَهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ: الْإِشْتِرَاكُ فِي أَنْ جِنْسَهُمَا، وَجِنْسَ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالرُّقِيَّةِ وَاحِدٌ، قَالَهُ الْحَافِظُ^(١).

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: فِيهِ تَعَسُّفٌ! وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ هَذَا اسْتِطْرَادًا^(٢).

ثُمَّ سَاقَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٧ - بَابُ:

ضَرِيَّةُ الْعَبْدِ، وَتَعَاهُدُ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ

وَالضَّرِيَّةُ: هِيَ مَا يَقْدَرُهُ السَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَيُقَالُ لَهَا: خَرَجٌ، وَغَلَّةٌ، وَأَجْرٌ أَيْضًا.

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَدَلَّاهُ عَلَى التَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ فِي تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْجَوَازِ، وَأَمَّا ضَرَائِبُ الْإِمَاءِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْإِلْحَاقِ، وَاخْتِصَاصُهَا بِالتَّعَاهُدِ؛ لَكُونِهَا مِثْلَ مِثْلِ تَطَرُّقِ الْفَسَادِ فِي الْأَغْلَبِ، وَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ فِي التَّرْجَمَةِ إِلَى حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «تَعَاهَدُوا ضَرَائِبَ الْإِمَاءِ»^(٣).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٥٣ - ٤٥٤).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٩٧ / ١٢).

(٣) جاء على هامش الأصل: «والمسألة خلافية».

١٨ - باب :

خَرَجَ الْحَجَّامُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أوردَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ قَوْلِهِ : «وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ» .

ثَانِيهِمَا : حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ : «وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ» ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ : أَنَّهُ أَعْطَاهُ أَجْرَهُ ، وَكَانَ عَلَى هَذَا الْحَجَّامِ خَرَجٌ لِأَهْلِهِ .

* * *

١٩ - باب :

مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يَخَفُّوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الْحَجَّامِ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ : «وَكَلَّمَ فِيهِ ، فَخَفَّفَ مِنْ ضَرِيبَتِهِ» .

* * *

٢٠ - باب :

كَسَبِ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءِ وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِحَةِ ، وَالْمُغْنِيَّةِ ،

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ قَحْصًا لِنَبْنِغُوا عَرْضَ الْحَيَوةِ

الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِنَّ عُفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [النور : ٣٣] ،

وَقَالَ مُجَاهِدٌ : فَتِيَاتُكُمْ : إِمَاءُكُمْ

لَمْ يَصْرَحِ الْبُخَارِيُّ بِالْحُكْمِ فِي التَّرْجَمَةِ ؛ كَأَنَّهُ يَنْبَهُ عَلَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ :

الكسبُ بالفجور، لا بالصنائع الجائزة.

ثم ذكر البخاري في الباب أثر إبراهيم النخعي في كراهة أجر النائحة والمغنية.

قال العيني: مناسبتُهُ للترجمة من جهة أن بين كسبِ البغي وأجرِ النائحة والمغنية مناسبة؛ من حيث إن كلاهما معصية كبيرة، وإن إجارة كل منهما باطلة^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: كأن البخاري أشار بهذا الأثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة في الباب محمولٌ على ما كانت الحرفة فيه ممنوعة، أو تجرُّ إلى أمر ممنوع شرعاً؛ لجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب آية كريمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَعِيَتَكُمْ﴾ [النور: ٣٣] الآية، ذكرها في معرض الدليل لحُرمة كسبِ البغي؛ لأنه نهى عن إكراه الفتيات على البغاء، والنهي يقتضي التحريم، وتحريمُ هذا يستدعي حُرمةً بغائهنَّ، وحُرمةً بغائهنَّ تستلزم حُرمةً وضع الضرائب عليهنَّ، وهي تقتضي حُرمة الأجر الحاصل من ذلك، قاله العيني^(٣).

ثم ذكر البخاري حديثين:

أحدهما: حديث ابن مسعود في النهي عن مهر البغي، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «ومهر البغي».

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ١٠٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٦٠).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ١٠٣).

ثانيهما: حديثُ أبي هريرةَ في كسبِ الإمامِ، ومطابقتهُ للترجمةِ ظاهرة، فتأمل.

* * *

٢١- باب:

عَسْبِ الْفَحْلِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لكرَاهَةِ أُجْرَةِ جَمَاعِ الْفَحْلِ، أورد البخاريُّ فيها حديثَ ابنِ عمرَ في عَسْبِ الْفَحْلِ، ومطابقتهُ للترجمةِ ظاهرة.

* * *

٢٢- باب:

إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

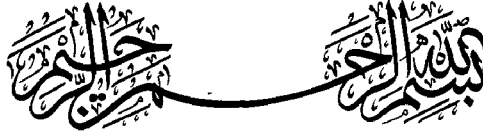
هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيانِ حُكْمِ فسخِ الإجارةِ، أو عدمِ الفسخِ، عندَ موتِ أحدِ المتأجرينِ، ولمْ يُفصَحِ البخاريُّ بالحُكْمِ؛ لاختلافِ في ذلك، ومالَ البخاريُّ إلى عدمِ الفسخِ، وأيدَ ذلكَ بالآثارِ التي أوردَها في البابِ.

ثمَّ ذَكَرَ البخاريُّ حديثَ ابنِ عمرَ في إعطاءِ النبيِّ ﷺ خيبرَ اليهودَ، والغرضُ منه هنا: الاستدلالُ على عدمِ فسخِ الإجارةِ بموتِ أحدِ المتأجرينِ، وهو ظاهرٌ في ذلكَ، وقد أشارَ البخاريُّ إليه بقوله: «ولم يُذكَرْ أَنَّ أبا بكرٍ جَدَّدَ الإجارةَ بعدَ ما قُبِضَ النبيُّ ﷺ».

ثمَّ كتابُ الإجارةِ بحمدِ اللهِ تعالى.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



(٣٨) - ٢١

كتاب الحوالات

والحوالة : نقل دين من ذمة إلى ذمة .

لما فرغ البخاري من الإجارة، وتم الكلام على بيع الأعيان، والمنافع، والبيع الاختيارية، والقهرية؛ وكان قد يقع فيها غبن من أحد الجانبين؛ إما في ابتداء العقد، أو في مجلس العقد، وكان في البيع ما يقع على دينين لا يجب فيهما قبض في المجلس، ولا يتعين أحدهما - وهو الحوالة -، فذكرها .

١ - باب :

الحوالة، وهل يرجع في الحوالة؟

لم يجزم البخاري بالحكم؛ للاختلاف في ذلك، ومال البخاري إلى أنه لا يرجع، وأيد ذلك بالآثار التي أوردتها في الباب .

أما أثر الحسن، وأثر قتادة، فظاهران في عدم الرجوع إذا كان المוחال عليه يوم الحوالة مليئاً، ومفهومة : أنه إذا كان مفلساً، فله أن يرجع .

وأما أثر ابن عباس، فظاهر في عدم الرجوع في مسألة قسمة الديون والعين، وقاس البخاري الحوالة عليها، وألحقها بها .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: «فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ، فَلْيَتَّبِعْ».

* * *

٢- باب:

إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ،
جَازَ، وَإِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ، فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ

كَذَا وَقَعَتْ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْبُخَارِيِّ، وَذَكَرَ فِيهَا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجَمَةِ أَصْلًا. ثُمَّ تَرَجَّمَ فَقَالَ: (بَاب: إِذَا أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ، جَازَ)، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ سَلَمَةَ فِي قِصَّةِ أَبِي قَتَادَةَ، وَتَعَلَّقَهُ بِالْبَابِ ظَاهِرٌ، فَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ، فَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ أَوْرَدَ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورَ فِي الثَّانِيَةِ؛ ثُمَّ أَعَادَ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى فِي الْبَابِ، وَأَوْرَدَ فِيهَا حَدِيثَ سَلَمَةَ، وَهَذَا يَفْعَلُهُ أحيانًا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي (كِتَابِ الْوَلَاءِ) نَحْوُ هَذَا.

وَوَقَعَ فِي نَسْخَةِ الْفَرَبْرِيِّ: (بَابُ إِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ، فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ) فَقَطْ دُونَ مَا قَبْلُهَا، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: (بَاب: إِذَا^(١) أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ، جَازَ)، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا إِشْكَالَ.

ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَى الْبُخَارِيِّ؛ بِأَنَّهُ تَرَجَّمَ بِالْحَوَالَةِ، وَأَدْخَلَ حَدِيثَ

(١) فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢/ ٧٩٩): «إِنْ».

سَلَمَةٌ، وهو في الضَّمان .

وأُجِيبَ : بأنَّ الحَوَالَةَ والضَّمانَ عند بعض العلماء متقاربان ؛ لأنهما ينتظمان في كَوْنِ كُلِّ واحد منهما نَقْلَ ذِمَّةِ رَجُلٍ إِلَى ذِمَّةِ رَجُلٍ آخَرَ، والضَّمانُ في حديث سَلَمَةَ نَقْلُ ما في ذِمَّةِ المَيِّتِ إِلَى ذِمَّةِ الضَّامِنِ ، فصار هو والحَوَالَةُ سَوَاءً .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٢٢ - (٣٩)

[كِتَابُ الْكِفَالَةِ]

١ - بَابُ :

الْكِفَالَةُ فِي الْقَرْضِ وَالذُّيُونِ بِالْأَبْدَانِ، وَغَيْرِهَا

لما فرغ البخاري من الحوالة، وكان فيها انتقال الدين من ذمة إلى ذمة؛
أورد فيها بما يقتضي ضم ذمة إلى ذمة، أو ضم شيء يحفظ به العلقه، وهو:
الكفالة والضمان^(١)، فذكر الكفالة.

قال العيني: وجه إدخال أبواب الكفالة في كتاب الحوالة من حيث إن
الحوالة والكفالة التي هي الضمان متقاربان؛ لأن كلاهما نقل دين من ذمة
إلى ذمة^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر - بعد أن حكى عن شريح، وزفر، والحسن -:
أن الحوالة كالكفالة؛ فيرجع على أيهما شاء، وبه يشعر إدخال البخاري أبواب
الكفالة في كتاب الحوالة^(٣).

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٠).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ١١٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٦٤).

ثم هذه الترجمة معقودة لبيان الكفالة في القرض وديون المعاملات
بإجهاذ الأبدان، وغير الأبدان؛ وهي الكفالة بالأموال.

ثم ذكر البخاري في الباب أثر حمزة، ومطابقته للترجمة في قوله: «فأخذ
حمزة من الرجل كفيلاً»، وهذا متعلق بكفالة الأبدان.

ثم ذكر أثر ابن مسعود، ومطابقته للترجمة في قوله: «وكفلهم».

ثم ذكر أثر حماد، والحكم، ومناسبتهما للترجمة ظاهرة، والله أعلم.

قال ابن المنير: أخذ البخاري الكفالة بالأبدان في الديون من الكفالة
بالأبدان في الحدود بطريق الأولى^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة في قصة الدائن والمدين
من بني إسرائيل، والغرض منه هنا: قوله: «فسألني كفيلاً»، وجه الدلالة منه
على الكفالة: تحديث النبي ﷺ بذلك، وتقريره له، وإنما ذكر؛ ليتأسى به فيه،
وإلا، لم يكن لذكره فائدة.

* * *

٢- باب:

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿[النساء: ٣٣]

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٥٦).

٣- باب :

مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دِينًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ

أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث مسَلَمَة ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وَعَلَيَّ دِينُهُ» ،
ووجهُ الأخذِ منه : أنَّه لو كان لأبي قتادة أن يرجعَ ، لما صَلَّى النبي ﷺ على
المِديانِ حتى يوفي أبي قتادة الدَّيْنِ ؛ لاحتمالِ أن يرجعَ ، فيكونَ قد صلى على
مِديانٍ دَيْنُهُ باقٍ عليه ، فدلَّ على أنَّه ليس له أن يرجع .

ثانيهما : حديث جابر ، ووجهُ دخوله في الترجمة : أنَّ أبا بكر لما قام مقامَ
النبي ﷺ ، تَكفَّلَ بما كان عليه مِنْ واجبٍ أو تطوُّعٍ ، فلما التزمَ ذلك ، لَزِمَهُ أن
يُوفِيَ جميعَ ما عليه مِنْ دَيْنٍ أو عِدَّةٍ ، وكان النبي ﷺ يحبُّ الوفاء بالوعد ، فنَفَذَ
أبو بكر ذلك .

* * *

٤- باب :

جَوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَقْدِهِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيانِ أمانِ الصديق وعقده في زمنِ النبي ﷺ .

أورد البخاري في الباب حديثَ عائشةَ في شأنِ الهجرة ، والغرضُ منه
هنا : رضا أبي بكر الصديق جوار ابنِ الدُّغْنَةِ ، وتقريرُ النبي ﷺ ذلك ، ووجهُ
دخوله في الكفالة : أنَّه لائِقُ بكفالة الأبدان ؛ لأن الذي أجاره كأنه تَكفَّلَ بنفس
المُجارِ أن لا يُضامَ .

* * *

٥- باب:

الدَّيْنِ

كذا في بعض الروايات، وسقطَ البابُ وترجمته في بعض الروايات،
وسقطَ الحديثُ في بعض الروايات، ووقعَ في بعض الروايات: (بابٌ) بغيرِ
ترجمةٍ.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: أمَّا ابن بَطَّال، فذكرَ حديثَ هذا البابِ في آخرِ
باب: (مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيْتٍ بِدَيْنٍ)، قال: وصنِيعُهُ أَلْيَقُ؛ لأنَّ الحديثَ لا تعلُّقَ له
بترجمة جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ حتَّى يكونَ منها، أو تثبُتُ^(١) (بابٌ) بلا ترجمةٍ، فيكون
كالفضلِ منها، قال: وأمَّا مَنْ ترجمَ له (بابُ: الدَّيْنِ)، فبعيدٌ؛ إذ اللائِقُ بذلك
أن يكونَ في (كتابِ القَرْضِ)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم^(٢).

ذكر البخاري في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قال العيني: مطابقته للترجمة ظاهرة، وهي في بيانِ حُكْمِ الدَّيْنِ^(٣).

تمَّ كتابُ الحِوَالَةِ وما معه مِنَ الكَفَالَةِ.



(١) في «فتح الباري»: «ثبت».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٧٧).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ١٢٥).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٢٣ - (٤٠)

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

وَالْوَكَالَةُ فِي الشَّرْعِ : إِقَامَةُ الشَّخْصِ غَيْرِهِ مَقَامَ نَفْسِهِ مُطْلَقًا ، أَوْ مُقَيَّدًا .
لَمَّا فَرَّغَ الْبُخَارِيُّ مِنَ الْكِفَالَةِ وَالضَّمَانِ ، وَكَانَ الضَّمَانُ شُرْعًا لِلْحِفْظِ ،
فَذَكَرَ الْوَكَالَةَ الَّتِي هِيَ حِفْظُ الْمَالِ .

١ - بَابُ :

وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي وَكَالَةِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا ، وَلَيْسَ فِي أَحَادِيثِ
الْبَابِ ذِكْرُ الْقِسْمَةِ ، وَكَأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِطَرِيقِ الْإِلْحَاقِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ دَلِيلَ التَّرْجُمَةِ
بِقَوْلِهِ : « وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا فِي هَدْيِهِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا .

وَهَذَا الْكَلَامُ مُلْفَقٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ جَابِرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَكَ عَلِيًّا فِي الْهَدْيِ » .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ عَلِيٍّ فِي أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ فِي قِسْمَةِ الْبُذْنِ كُلِّهَا .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ عَلِيٍّ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هُنَا ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ فِي الْقِسْمَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ

في الترجمة: (وغيرها)؛ أي: في غير القسمة، فيؤخذ بطريق الإلحاق.

ثانيهما: حديث عُقْبَةَ بْنِ عامر، وشاهد الترجمة منه: قوله: «ضَحَّ بِهِ أَنْتَ»؛ فإنه عُلِمَ به أنه كان من جُمْلَةٍ مَنْ كان له حَظٌّ في تلك القسمة، فكأنه كان شريكاً لهم، وهو الذي تولَّى القسمة بينهم.

وبَيَّنَّ العينيُّ وجهَ المطابقة بأوضح منه، فقال: مطابقة هذا الحديث للترجمة من حيثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا وَكَّلَ فِي قِسْمَةِ الضَّحَايَا، وهو شريكٌ للموهوب إليهم، فتوكَّله على ذلك كَتَوَكُّلِ شُرَكَائِهِ الَّذِينَ قَسَمَ بَيْنَهُم الْأَضَاحِي^(١).

* * *

٢- باب:

إِذَا وَكَّلَ الْمُسْلِمُ حَرْبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، جَازَ

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ عبد الرحمن بن عوف، ووجهُ أخذِ الترجمة من هذا الحديث: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وهو مُسْلِمٌ في دارِ الإسلام؛ فَوُضِعَ إلى أُمِيَّةِ ابْنِ خَلْفٍ، وهو كَافِرٌ في دارِ الحرب؛ ما يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِهِ، وهو نفسُ التَّوَكُّلِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ إِنَّمَا هُوَ مُرْصَدٌ لِمَصَالِحِ الْمَوْكَّلِ، وقضاءِ حوائِجِهِ، والظاهر: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لم يفعلْ هذا إِلَّا بِاطِّلاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثم الترجمةُ في شيئين؛ وحديثُ الباب لا يدلُّ إِلَّا على أَحَدِهِمَا، وهو توكيلُ الْمُسْلِمِ حَرْبِيًّا في دارِ الحربِ، وَأَمَّا توكيله إِيَّاهُ في دارِ الإسلامِ، فيؤخذُ منه بطريقِ الْأَوَّلَى.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢/ ١٢٧).

٣- باب :

الْوَكَالَةُ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ

ذكر البخاري في الباب أثرَيَّ عمرَ وابنه ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة ، ثم ذكر حديثَ أبي سعيد ، وأبي هريرة في قصة استعمالِ الرجلِ على خير . قال الحافظ ابن حجر : مناسبةُ هذا الحديث للترجمة ؛ لتفويضه ﷺ أمرَ ما يُكَالُ ويُوَزَنُ إلى غيره ، فهو في معنى الوكيل عنه ، ويلتحق به الصِّرفُ^(١) .

قال العيني : مطابقتُهُ للترجمة من حيثُ إنَّه ﷺ قال لعاملِ خير : «بيع الجمعَ بالدرَاهِمِ ، ثم ابتع^(٢) بالدرَاهِمِ جَنِيًّا» ، وهذا توكيلٌ في البيع والشراء ، وبيعُ الطعامِ بالطعامِ يدأبٌ بيدُ مثلِ الصَّرْفِ سواء ، وهو شبهه في المعنى ، ويكونُ بيعُ الدرهمِ بالدرهم ، والدينارُ بالدينارِ كذلك ؛ إذ لا قائلَ بالفصل^(٣) .

* * *

٤- باب :

إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ ، أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ ، ذَبَحَ ، أَوْ أَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ

ذكر البخاري في الباب حديثَ كعبِ بنِ مالك ، مطابقتُهُ للترجمة في مسألة الراعي ظاهرة ، وأن الجارية كانت راعية الغنم ، فلما رأت شاةً منها تموتُ ،

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٨١) .

(٢) في الأصل : «اشتر» ، والمثبت من «عمدة القاري» .

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ١٣١) .

ذبحتها، ولما رُفِعَ أمرُها إلى النبي ﷺ، أَمَرَ بِأَكْلِهَا، ولم ينكر على مَنْ ذبحها.
وأما مسألة التوكيل، فمُلْحَقَةٌ بها؛ لأنَّ يَدَ كُلِّ مِنَ الرَّاعِي وَالْوَكِيلِ يَدُ
أَمَانَةٍ، فلا يعملان إلا بما فيه مصلحة ظاهرة.

* * *

٥ - باب:

وَكَالَةُ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ جَائِزَةٌ

ذكر البخاري في الباب الأثر، وهو متعلق بوكالة الغائب، ثم أورد حديث
أبي هريرة في قصة مُتَقَاضِي الدَّيْنِ.

قال الحافظ ابن حجر: موضع الترجمة منه لوكالة الحاضر واضح، وأما
الغائب، فيستفاد منه بطريق الأولى؛ لأنَّ الحاضر إذا جاز له التوكيل، مع اقتداره
على المباشرة بنفسه، فجوازه للغائب عنه أولى؛ لاحتياجه إليه^(١).

وقال الكرمانى: مناسبتُهُ للترجمة تُستفاد من لفظ: «أَعْطُوهُ»؛ فإنه يتناول
وكلاء رسول الله ﷺ حُضُوراً وَغَيْباً^(٢).

* * *

٦ - باب:

الْوَكَالَةُ فِي قَضَاءِ الدُّيُونِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة المذكور في الباب السابق،

(١) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٨٣).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (١٠ / ١٣٥).

وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ ؛ لقوله فيه : «أَعْطُوهُ سِنًا» ؛ لَأَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِإِعْطَاءِ السَّنِّ وَكَالَةً فِي قِضَاءِ دَيْنِهِ .

* * *

٧- باب :

إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوَكِيلٍ ، أَوْ شَفِيعٍ قَوْمٍ ، جَازَ

ذكر البخاري في الباب طرفاً من قصة وفدِ هوازن ، وهو تعليلٌ للجواز المذكور في الترجمة ، بيانهُ ، أَنَّ وفدَ هوازنَ كانوا رُسلًا ، وكانوا وكلاءَ وشفعاءً في ردِّ سبيهم ، فشَقَّعَهم النبي ﷺ فيهم ، فردَّ إليهم نصيبه من السبي .
ثم أورد البخاري حديثَ المِسْوَرِ وَمِروَانَ في قصة وفدِ هوازنَ أيضاً ، وشاهدُ الترجمة منه : قوله فيه : «وإني قد رأيتُ أن أردَّ إليهم سبيهم» الحديث ، ويُحتمل أن يكون النبي ﷺ شَفِيعَ هوازنَ ، وأنه طلبَ من أصحابه بقيةَ السبي لهم ، والله تعالى أعلم .

* * *

٨- باب :

إِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا ،
وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي ، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ

أورد البخاري في الباب حديثَ جابر في قصة جَمَلِهِ ، وشاهدُ الترجمة منه : قوله فيه : «يا بلالُ ! اقْضِهِ ، وزِدْهُ» ، فأعطاه أربعةَ دنانيرَ ، وزاده قيراطاً ؛ فإنه لم يذكر قدرَ ما يعطيه عند أمره بإعطاء الزيادة ، فاعتمد بلالٌ على العرفِ في ذلك ، فزاده قيراطاً .

* * *

٩- باب:

وَكَالَةُ الْمَرْأَةِ الْإِمَامَ فِي النِّكَاحِ

ذكر البخاري في الباب حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها .
واعترض الداودي على البخاري ؛ بأنه ليس فيه : أَنَّهُ ﷺ استأذنها ، ولا أنها
وَكَلَّتْهُ ، وإنما زَوَّجَهَا الرَّجُلَ بقول الله تعالى : ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٦] .

وأجاب الحافظ ابن حجر ؛ بأنَّ البخاري أَخَذَ الْحُكْمَ مِنْ قولها : «قد
وَهَبْتُ لَكَ نَفْسِي» ، ففَوَّضْتُ أَمْرَهَا إِلَيْهِ ، وقال الذي خَطَبَهَا : «زَوَّجْنِيهَا» ، فلم
تُنْكِرْ هِيَ ذَلِكَ ، بل استمرت على الرضا ، فكأنها فَوَّضَتْ أَمْرَهَا إِلَيْهِ لِيَتَزَوَّجَهَا ،
أَوْ يُزَوَّجَهَا لِمَنْ رَأَى ، فكان ذلك كالوكالة^(١) .

* * *

١٠- باب:

إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا ، فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا ،

فَأَجَارَهُ الْمُوَكَّلُ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ، جَازَ

مفهوم الترجمة : أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا لَمْ يُجِزْ مَا فَعَلَهُ الْوَكِيلُ ؛ مِمَّا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ
فِيهِ ، فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة في قصة حفظه زكاة رمضان ،
ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ؛ من حيثُ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ وَكِيلاً لِحَفْظِ

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٨٦) .

زكاة رمضان، وترك شيئاً منها؛ حيث سكّت حين أخذ منه ذلك الآتي، وهو الشيطان، فلما أخبر النبي ﷺ بذلك، سكّت، فهي إجازة منه.

وأما الجزء الثاني، وهو قوله: «وإن أقرضه إلى أجل مُسمّى، جاز»، فأخذ ذلك من حديث الباب بطريق أن الطعام كان مجموعاً للصدقة، وكانوا يجمعونه قبل إخراجهم، وإخراجهم كان ليلة الفطر، فلما شكى السارق لأبي هريرة الحاجة، تركه، فكانه أسلفه إلى أجل، وهو وقت الإخراج.

قال الكرّماني: يؤخذ وجه المناسبة من حيث إنه أمهله إلى أن رفعه إلى النبي ﷺ^(١).

وقال العيني: والأوجه الأول^(٢).

* * *

١١ - باب:

إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَاسِدًا، فَبَيْعُهُ مَرْدُودٌ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد.

قال الحافظ ابن حجر: وليس فيه التصريح بالرد، بل فيه إشعار به، ولعلّ البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه من التصريح بالرد، وهو قوله فيه: «هذا الربا، فردّه»^(٣).

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١٠ / ١٤٠).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ١٤٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤ / ٤٩٠).

قال العيني : مطابقة الحديث للترجمة تُفهمُ مِنْ قوله : «عَيْنُ الرَّبِّا، لا تفعل» ؛ لأنَّ مِنَ المعلوم أنَّ يَبْعَ الرَّبِّا مما يجب رُدُّه^(١) .

* * *

١٢ - باب :

الْوَكَالَةِ فِي الْوَقْفِ وَنَفَقَتِهِ، وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا لَهُ، وَيَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمرَ في قصة وَقْفِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأنَّ الترجمة تتضمن أربعة أشياء، والحديث يشملها .

* * *

١٣ - باب :

الْوَكَالَةِ فِي الْحُدُودِ

أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث زيد بن خالدٍ، وأبي هريرة، والغرضُ منه هنا : قوله : «أَغْدُ يا أنيسُ إلى امرأةٍ هذا، فإن اعترفتُ، فارْجُمُها» .

ثانيهما : حديث عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وشاهدُ الترجمة منه : قوله : «فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ» ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ لَمَّا لَمْ يَتَوَلَّ إِقَامَةَ الْحَدِّ بِنَفْسِهِ، وولاه غيره، كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ١٤٨) .

١٤ - باب :

الْوَكَالَةُ فِي الْبُذْنِ وَتَعَاهُهَا

أورد البخاري في الباب حديث عائشة، وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البُذْن من قولها: «ثم بعث بها مع أبي»؛ فإنه ﷺ فوض أمرها الصديق، وأما تعاهدُها، فلعله يشير إلى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي ﷺ إياها بنفسه حتى قلدها بيديه، فمن شأن أبي بكر أن يعتني بما اعتنى به.

* * *

١٥ - باب :

إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ :

ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْوَكِيلُ : قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ

جوابه : جاز، إذا وضعه حيث أراد

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في بئر أبي طلحة، وشاهد الترجمة منه : قول أبي طلحة للنبي ﷺ : «إنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله، فضعها^(١) يا رسول الله حيث شئت»؛ فإن النبي ﷺ لم ينكر عليه ذلك، وإن كان ما وضعها بنفسه، بل أمره أن يضعها في الأقربين، لكن الحجة في تقريره ﷺ ذلك.

* * *

(١) في الأصل زيادة: «حيث».

١٦ - باب:

وَكَالَةُ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا

أورد البخاري في الباب حديث أبي موسى في الخازن الأمين .

قال العيني : مطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأنَّ الخازنَ الأمينَ مفوَّضٌ إليه

الإنفاقُ والإعطاءُ بحسبِ أمرِ الأمرِ به .

تمَّ كتابُ الوكالةِ بحمدِ الله تعالى ، ويتصلُ به المزارعةُ - [إن شاء الله

تعالى] ^(١) .-



(١) ما بين معكوفتين غير واضح في الأصل .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



(٤١) - ٢٤

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ

لما فرغ الإمام البخاري من كتاب الوكالة، وكان فيها تَوَكُّلٌ على آدمي، فأردفها بما فيه التوكُّلُ على الله تعالى، فقال: «كِتَابُ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ»، وذكر فيها مُتَعَلِّقَاتِ الْأَرْضِ وَالْمَوَاتِ وَالْغَرْسِ، وَالشُّرْبِ، وَتَوَابِعَ ذَلِكَ.

١ - بَابُ :

فَضْلِ الزَّرْعِ وَالْغَرْسِ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ،

وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ (١٦)

مَأْتَمَتُمْ زَرْعُونَهُ، أَمْ تَحْنُ الزَّرْعُونَ ﴿١٦﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ

حُطَمًا ﴿١٦﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٦٥]

أشار البخاري بإيراد الآية إلى إباحة الزرع، وأنَّ النهي الوارد محله ما إذا شَغَلَ الْحَرْثُ عَنْ الْأُمُورِ الْمَطْلُوبَةِ؛ كَالْحَرْبِ وَنَحْوِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ الزَّرْعِ مِنْ جِهَةِ الْاِمْتِنَانِ بِهِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي أوردَه البخاري في الباب يدلُّ على فَضْلِ الْحَرْثِ بِالْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرَهُ البخاري - رحمه الله - .

* * *

٢- باب :

مَا يُحْذَرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِسْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ ،
أَوْ مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ

أشار البخاري بالترجمة إلى الجمع بين حديث الباب ، والحديث الماضي في الباب الماضي ، وذلك بأحد أمرين :

إما أن يُحْمَلَ ما وردَ من الذمِّ على عاقبة ذلك ، ومحله ما إذا شُغِلَ به ، فضيِّع بسببه ما أُمرَ بحفظه .

وإما أن يُحْمَلَ على ما إذا لم يضيِّع ، إلا أنه جاوزَ الحدَّ فيه . وقيل غير ذلك .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي أمامة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «لم يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذلَّ» ، فإذا كان ذلك كذلك ، يبقى الحذر من عواقب الاستغال فيه ؛ لأنَّ كلَّ ما كان عاقبته ذلًّا يُحْذَرُ منه .

* * *

٣- باب :

اِقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ

من هنا شرع البخاري في بيان ما يُحتاجُ إليه للحَرْثِ ، ويقال : أراد البخاري في الباب إباحة الحَرْثِ ؛ بدليل إباحة اقتناء الكلب المنهي عن اتخاذه لأجل الحَرْثِ ، فإذا رخص من أجل الحَرْثِ في الممنوع من اتخاذه ، كان أقلَّ درجاته أن يكون مباحاً ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين ، مطابقتُهُما للترجمة ظاهرة :
 الأوَّل : حديث أبي هريرة ، والغرضُ منه قوله : «إِلَّا كَلَبَ حَرْثٍ» .
 الثاني : حديث سفيانَ بنِ أبي زهير ، والغرضُ منه هنا : قوله : «لا يُغني
 عنه زرعاً» .

* * *

٤ - باب :

اسْتِعْمَالِ الْبَقْرِ لِلْحِرَاثَةِ

أوردَ البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، والغرضُ منه هنا : حكايةُ قولِ
 البقرة : «إِنَّمَا خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ» ، والله أعلم .

* * *

٥ - باب :

إِذَا قَالَ : اكْفِنِي مَوُونَةَ النَّخْلِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ

أوردَ البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٦ - باب :

قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ^(١)

ذَكَرَ البخاري في الباب طَرَفًا مِنْ حديثِ أنسٍ ، وهو شاهدٌ للجوازِ لأجلِ

(١) في الأصل : «والنخيل» .

الحاجة، ثم ذكر حديث ابن عمر، وهو شاهد للجواز لأجل نكايه العدو.

* * *

٧- باب

بغير ترجمة، وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، وأورد البخاري فيه حديث رافع بن خديج، وقد استنكر ابن بطال دخوله في هذا الباب. وقال المهلب: يمكن أن يؤخذ من جهة أنه من اكترى أرضاً ليزرع فيها، ويغرس، فانقضت المدّة، وقال له صاحب الأرض: اقلع شجرك عن أرضي، كان له ذلك، فدخل بهذه الطريق في إباحة قطع الشجر^(١).

وقال ابن المنيّر: غرض البخاري: الإشارة به إلى أن القطع الجائز هو المسبّب للمصلحة؛ كنكايه الكفار، أو الانتفاع بالخشب، أو نحوه، والمُنكر هو الذي عن العبث والإفساد، ووجه أخذه من حديث رافع: أن الشارع نهى عن المخاطرة في كراء الأرض؛ إبقاء على منفعتهما من الضياع مجاناً، فلا ينهي عن تضييع عينها بقطع أشجارها عبثاً أجدر وأولى.

* * *

٨- باب:

المُزارعة بالشطْر ونحوه

راعى البخاري لفظ الشطْر؛ لوروده في الحديث، وألحق غيره؛ لتساويهما في المعنى، وأراد البخاري بسياق هذه الآثار: الإشارة إلى أن الصحابة لم يُنقل

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٦/ ٤٦٣).

عنهم خلافٌ في الجواز؛ خصوصاً أهل المدينة، فيلزم من يقدّم عملهم على الأخبار المرفوعة أن يقول بالجواز على قاعدته.

وقيل: إنما ذكر البخاري هذه الآثار؛ ليعلم أنه لم يصحّ في المزارعة على الجزء حديث مسند، وهذه غفلة من القائل عن آخر حديث الباب؛ حديث ابن عمر رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة في قوله: «عاملٌ خيرٌ بشطَرٍ ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرعٍ»، والله أعلم.

* * *

٩- باب:

إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّيْنِ فِي الْمُزَارَعَةِ

لم يذكر البخاري الجواب؛ لِمَكَانِ الاختلاف فيه، فكَرِهَ المزارعة بعضهم من غير بيان الأجل، وأجازها بعضهم.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، واعترض عليه؛ بأنَّ عدم اشتراط السنين ليس بواضح من الحديث الذي ساقه، ووجه ما ترجم به: الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مُقَيِّداً بـسنتين معلومة، والله أعلم.

* * *

١٠- باب:

بغير ترجمة، وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، وأورد البخاري فيه حديث ابن عباس، ووجه دخوله في الباب الذي قبله: أنه لما جازت المزارعة على أن للعامل جزءاً معلوماً، فجواز أخذ الأجرة المعينة عليها من باب الأولى.

قال العيني : وجّه دخوله في الباب السابق من حيث إنّ للعامل فيه جزءاً معلوماً، وهنا لو ترك ربُّ الأرض هذا الجزء للعامل؛ كان خيراً له من أن يأخذه منه^(١).

* * *

١١ - باب :

المُزَارَعَةُ مَعَ الْيَهُودِ

أراد البخاري بهذا الباب إلى أنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين أهل الإسلام وأهل الذمّة.

ثمّ أورد في الباب حديث ابن عمر، وهو ظاهرٌ فيما ترجم.

* * *

١٢ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمُزَارَعَةِ

أشار البخاريُّ بهذه الترجمة إلى أن حمل النهي في حديث رافع في الباب على ما إذا تضمّن العقد شرطاً فيه جهالةً، أو يؤدي إلى غررٍ.

قال العيني : مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «فيقول : هذه القطعة لي . . . إلى آخره»، وهذا في الحقيقة شرطٌ يؤدي إلى النزاع، وهو ظاهر^(٢).

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ١٦٩).

(٢) المرجع السابق (١٢ / ١٧٠).

١٣ - باب :

إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ

أورد البخاري في الباب حديث قصة الغار، والمقصود منه هنا: قول أحد الثلاثة: «عرضت عليه حقه، فرغب عنه، فلم أزل أزرقه حتى جمعت منه بقرأ ورعاتها»؛ فإن الظاهر: أنه عين له أجرته، فلما تركها بعد أن تعينت له، ثم تصرف فيها المستأجر بعينها، صارت من ضمانه.

قال ابن المنيّر: مطابقته للترجمة: أنه قد عين له حقه، ومكّنه منه، فبرئت ذمته بذلك، فلما تركه، وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفاً، ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح، لا بطريق التضييع، فاغتفر له ذلك، ولم يعد تعدياً^(١).

ومقصود الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد، ولا يلزم من ذلك رفع الضمان، فلو هلك الفرق مثلاً، لكان ضامناً، والله أعلم، وعلمه أتم.

* * *

١٤ - باب :

أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَأَرْضِ الْخَرَاجِ، وَمُزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول: الحديث المعلق.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٦١).

الثاني : طرفُ حديثِ عمرَ رضي الله عنه ، وأخذ البخاريُّ صدرَ الترجمةِ من الحديثِ الأوَّلِ ظاهرٌ من قوله - عليه السلام - لعمرَ : «تصدَّقْ بأصله» ، وهذا حُكْمٌ وَقَفَ الصحابي ، وكذلك يكونُ حُكْمُ أوقافِ بقيةِ الصحابة .

ويؤخذ أيضاً من الحديثِ الثاني ؛ لأنَّ بقيةَ الكلامِ محذوفٌ ، تقديره : لكنَّ النظرَ لآخرِ المسلمين يقتضي ألاَّ أقسمَها ، بل أجعلُها وقفاً على المسلمين ، وقد منعَ ذلكَ عمرُ في أرضِ السَّواد .

وأما عَجَزُ الترجمةِ ، وهو قوله : (وأرضِ الخراجِ ومزارعتِهِم ومعاملتِهِم) ، فيؤخذ من الحديثِ الثاني فقط ؛ فإنَّ عمرَ لما وَقَفَ السَّوادَ ، ضربَ على مَنْ به مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الخراجَ ، فزارَعَهُم وعاملَهُم ، فهذا يظهرُ مُرادُ البخاريِّ من هذه الترجمةِ ، ودخولها في أبوابِ المزارعة .

قال ابنُ بَطَّال : معنى الترجمةِ : أنَّ الصحابةَ كانوا يُزارعونَ أوقافَ النبيِّ ﷺ بعدَ وفاته على ما كانَ عاملَ يهودَ خيبرَ ، والله أعلم^(١) .

* * *

١٥ - باب :

مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَوَاتاً

جميعُ ما ذكره البخاريُّ في هذا البابِ من الآثارِ والأخبارِ لا يخفى وجهُ إيراده .

* * *

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٦ / ٤٧٣) .

١٦- باب

بغير ترجمة، وهو كالفصل من الباب الذي قبله، أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر.

ثانيهما: حديث عمر.

وأشكَلَ تعلُّقهما بالترجمة، فقال المهلب: حاول البخاري جعلَ موضعِ مَعْرَسِ النبي ﷺ موقوفاً، أو متملكاً؛ لصلاته فيه، ونزوله به، وذلك لا يقوم على ساق؛ لأنَّه قد ينزلُ في غير مُلكه، ويصلي فيه، فلا يصير بذلك مُلكه؛ كما صلى في دار عتبان.

وأجاب ابن بطال: بأنَّ البخاري أراد: أنَّ المَعْرَسَ نُسِبَ إلى النبي ﷺ بنزوله فيه، ولم يُردَّ أنَّه يصيرُ بذلك مُلكه^(١).

ونفى ابنُ المُنير وغيره أن يكون مرادُ البخاري ما ادَّعاه المهلب، وإنما أراد التنبيهَ على أنَّ البطحاء التي وَقَعَ فيها التعريسُ، والأمرُ بالصلاة فيها؛ لا تدخلُ في المَوَاتِ الذي يُحْيَا وَيُمَلِّكُ؛ إذ لم يقع فيها تحويطٌ ونحوه من وجوه الإحياء، أو أراد: أنها تُلْحَقُ بِحُكْمِ الإحياء؛ لِمَا ثَبَتَ لها من خصوصية التصرفِ فيها بذلك، فصارت كأنها أُرْصِدَتْ للمسلمين؛ كَمَنَى مثلاً، فليس لأحد أن يبنِي فيها وَيَتَحَجَّرَها؛ لِتَعْلُقَ حقُّ المسلمين بها عموماً^(٢).

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٦/ ٤٧٨).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٦٣).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : وحاصلهُ : أنَّ الواديَ المذكورَ ، وإن كان من جنسِ المَوَاتِ ، لكنَّ مكانَ التعرِيسِ منه مُستثنى ، لكونه من الحقوق العامة ، فلا يصحُّ احتجاره لأحدٍ ، ولو عملَ فيه بشروط الإحياء ، ولا يختصُّ ذلك بالْبُقعة التي نزلَ بها النبيُّ ﷺ ، بل كلُّ ما وُجدَ من ذلك فهو في معناه ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١) .

قال العيني : وجهُ دخولِ هذا الحديثِ في هذا الباب من حيثُ إنَّه أشار [به] إلى أنَّ ذا الحُلَيْفَةَ لا يملكُ بالإحياء ؛ لما فيه من مَنعِ الناسِ من النزولِ فيه ، وأنَّ المَوَاتَ يجوز الانتفاعُ به ، وأنه غيرُ مملوكٍ لأحدٍ ، وهذا المقدارُ كافٍ في وجهِ المطابقة^(٢) .

* * *

١٧ - باب :

إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ : أَقْرَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ ،
وَلَمْ يَذْكُرْ أَجْلاً مَعْلُوماً ، فَهَمَّا عَلَى تَرْضِيهِمَا

أورد البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمرَ ، وفيه قوله ﷺ : «نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢١) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ١٧٧) .

١٨ - باب :

مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
يُؤَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالثَّمَرِ

أورد البخاري في الباب خمسة أحاديث :

الأول : حديث ظهير بن رافع ، والغرض منه : قوله : «أَوْ أزرعوها» ؛
أي : أعطوها لغيركم يزرعوها بغير أجر ، وهذه هي المواساة .

الثاني : حديث جابر ، والغرض منه : قوله هنا : «أَوْ لِيَمْنَحُهَا» ؛ يعني :
يمنحها أخاه المسلم ، ولا يؤاجرُها .

الثالث : حديث أبي هريرة ، والغرض منه : قوله : «أَوْ لِيَمْنَحُهَا أَخَاهُ» .

الرابع : حديث ابن عباس ، والمقصود منه : قوله : «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ
خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا» .

الخامس : حديث رافع بن خديج ، ووجه دخوله في الباب من حيث إنَّ
رافع بن خديج لما روى النهي عن كِراء المزارع ؛ يلزم منه عادة أن أصحاب
الأرض إما يزرعون بأنفسهم ، أو يمنحون بها لمن يزرع من غير بدل ، فتحصل
فيه المواساة . قاله العيني ، فتأمل !^(١) .

* * *

١٩ - باب :

كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

كأن البخاري أراد بهذه الترجمة : الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كِراء

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ١٨٣) .

الأرضِ محمولٌ على ما إذا كُرِيتْ بشيءٍ مجهولٍ، أو بشيءٍ مما يخرج منها، ولو كان معلوماً، وليس المرادُ: النهي عن كِرائها بالذهبِ والفضة، واستدلَّ البخاريُّ بالجوازِ بقولِ ابنِ عباسٍ، ورافعِ بنِ خديجٍ.

* * *

٢٠- باب

بغيرِ ترجمةٍ، وهو كالفصلِ من الباب الذي قبله، ومناسبتُهُ لما قبله من قولِ الرجلِ: «فإنَّهم أصحابُ زَرْعٍ».

قال ابنُ المُنَيِّرِ: وجْهُهُ أَنَّهُ نَبَّهَ به على أنَّ أحاديثَ النهيِ عن كِراءِ الأرضِ إنما هي على التَّنْزِيهِ، لا على الإيجابِ؛ لأنَّ العادةَ فيما يحْرِصُ عليه ابنُ آدمَ: أَنَّهُ يحبُّ استمرارَ الانتفاعِ به، وبقاءَ حِرْصِ هذا الرجلِ على الزَرْعِ - حتى في الجنة - دليلٌ على أَنَّهُ ماتَ على ذاك، ولو كان يَعْتَقِدُ التحريمَ، لَفَطَمَ نفسَه عن الحِرْصِ عليها؛ حتى لا يَثْبُتَ هذا القَدْرُ في ذهنه هذا الثبوتُ.

* * *

٢١- باب

مَا جَاءَ فِي الْغَرْسِ

وإدخالُ هذا البابِ في كتابِ المزارعةِ من حيثُ إِنَّ الْغَرْسَ وَالزَّرْعَ من

بابٍ واحدٍ.

ذكرُ البخاريُّ في البابِ حديثين:

الأوَّلُ: حديثُ سهلِ بنِ سَعْدٍ، وغرضُه منه هنا: قوله: «كُنَّا نَغْرِسُهُ فِي

أَرْبَعائِنَا».

الثاني : حديث أبي هريرة، و غرضه منه هنا : قوله : «وإنَّ إخوتي من
الأنصارِ كان يَشغَلُهم عَمَلُ أموالِهِم» ؛ فإنَّ المرادَ بالعملِ : الشُّغْلُ في الأراضي
بالزراعةِ والغرسِ ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم ، وعِلْمُهُ أتمُّ .
تمَّ كتابُ المَزَارَعَةِ ، ويتصلُ به - إن شاء الله تعالى - كتابُ المساقاةِ .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - (٤٢)

كِتَابُ الْبَيْتِاقَةِ

كذا وقع في بعض النسخ .

قال الحافظ ابن حجر : ولا وجه له ؛ فإن التراجم التي فيه غالبها يتعلّق بإحياء الموات . ووقع في شرح ابن بطّال : (كتاب المياه) (١) .

قلت : على تقدير ثبوت كتاب ، وجه إيرادِه عقِبَ (كتاب الحرث) : أن الحرث والإحياء والغرس تحتاج إلى الماء ، والله تعالى أعلم .

باب :

في الشرب ، وقول الله تعالى :

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء : ٣٠] ،

وقوله - جلّ ذكره - : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ (٦) ، أنتم أنزلتموه من المزن

أم نحن المنزّلون ﴿٦﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة : ٦٨ - ٧٠]

أجاجاً : مُنْصَباً . والأجاجُ : المرّ ، والمُزنُ : السحابُ .

قوله : ﴿فَرَاتًا﴾ [المرسلات : ٢٧] : عذباً . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿هَذَا

(١) انظر : «شرح ابن بطّال» (٦ / ٤٩١) ، و«فتح الباري» (٥ / ٢٩) .

عَذَبٌ فُرَاتٌ ﴿[الفرقان: ٥٣]﴾، ذَكَرَهُ اسْتَطْرَادًا.

وَالشَّرْبُ - بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ -: النَّصِيبُ وَالْحِظُّ مِنَ الْمَاءِ، وَالْمَرَادُ بِهِ:
الْحُكْمُ فِي قِسْمَةِ الْمَاءِ.

* * *

١ - بَابُ:

مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبَتْهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً،
مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ

أَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يُمْلِكُ،
وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَثْمَانَ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ سَهْلٍ، وَأَنْسَى،
وَمُنَاسَبَتُهُمَا لِمَا تَرَجَّمَ لَهُ مِنْ جِهَةِ مَشْرُوعِيَّةِ قِسْمَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَ الَّذِي
عَلَى الْيَمِينِ بِالْبِدْءَةِ بِهِ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنَيِّرِ: مُرَادُ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ الْمَاءَ لَا يُمْلِكُ، وَلِهَذَا اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ
بَعْضَ الشُّرَكَاءِ فِيهِ، وَرَتَّبَ قِسْمَتَهُ يَمَنَةً وَيَسْرَةً، وَلَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى إِبَاحَتِهِ، لَمْ
يَدْخُلْهُ مُلْكُ، لَكِنَّ حَدِيثَ سَهْلٍ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الْقَدَحَ كَانَ فِيهِ مَاءٌ، بَلْ جَاءَ
مُفَسِّرًا بِأَنَّهُ كَانَ لَبَنًا، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَوْرَدَهُ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْأَمْرَ جَرَى فِي قِسْمَةِ الْمَاءِ
الَّذِي شِيبَ بِهِ اللَّبَنُ - كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ - مَجْرَى اللَّبَنِ الْخَالِصِ الَّذِي فِي
حَدِيثِ سَهْلٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اللَّبَنِ وَالْمَاءِ، فَيَحْصُلُ بِهِ الرَّدُّ
عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يُمْلِكُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(١).

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٦٤). وانظر: «فتح الباري»
(٣٠ / ٥).

٢- باب:

مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوْى؛
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ»

هذا تعليلٌ للترجمة، ووجهه: أَنَّ مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ، إِنَّمَا يَتَوَجَّه إِذَا
فَضَلَ عَنْ حَاجَةِ صَاحِبِهِ، فِهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِمَائِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْفَضْلِ.
ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلترجمة من حيثُ
إِنَّ مَنْعَ فَضْلِ الْمَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْفَضْلِ، قَالَهُ
الْعَيْنِيُّ^(١).

* * *

٣- باب:

مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكِهِ، لَمْ يَضْمَنْ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: الْحَدِيثُ مُطْلَقٌ، وَالتَّرْجُمَةُ مُقَيَّدَةٌ بِالْمُلْكِ، وَهِيَ إِحْدَى
صُورِ الْمُطْلَقِ، وَأَقْعَدُهَا بِسُقُوطِ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَضْمَنْ إِذَا حَفَرَ فِي غَيْرِ
مُلْكِهِ، فَالَّذِي يَحْفَرُ فِي مُلْكِهِ أُخْرَى بَعْدَ الضَّمَانِ، فَاسْتِقَامَ الْاسْتِدْلَالُ،
وَوَضَحَ دُخُولُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّرْجُمَةِ^(٢).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ١٩٣).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٦٤). وانظر: «فتح الباري»
(٣٣ / ٥).

٤ - باب :

الْخُصُومَةُ فِي الْبِئْرِ، وَالْقَضَاءُ فِيهَا

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْأَشْعَثِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ
حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَمَ فِي الْبِئْرِ الْمَذْكُورَةِ بِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ مِنَ الْمَدَّعِي، وَبِيَمِينِ
الْمَدَّعَى [عَلَيْهِ] عِنْدَ عَجْزِ الْمَدَّعِي عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ .

* * *

٥ - باب :

إِثْمٌ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ مُطْلَقَةٌ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي أوردَهُ الْبَخَارِيُّ فِي تَقْيِيدِ [الْمَنَعِ]
بِالْمَاءِ الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ بِهِ، وَهَذِهِ عَادَةُ الْبَخَارِيِّ؛ قَدْ يُطْلَقُ
التَّرْجَمَةُ، وَيُورَدُ الْحَدِيثُ الْمُقَيَّدُ، وَقَدْ يَعْكِسُ الْأَمْرَ، فَيَقَيَّدُ التَّرْجَمَةَ، وَيُورَدُ
الْحَدِيثُ الْمُطْلَقُ؛ كَمَا فَعَلَ فِي الْبَابِ الْمَاضِي قَبْلَ الْبَابِ، وَهَذَا مِنْ دَقِيقِ أَسْرَارِهِ
فِي التَّرَاجُمِ، فَتَأَمَّلْ !

أوردَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ :
«رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ، فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ»؛ فَإِنَّهُ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ
لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، وَلَوْ لَمْ يَأْتِ مَنِعُ ابْنِ السَّبِيلِ
مِنَ الْمَاءِ الْفَاضِلِ عَنْهُ، لَمَا اسْتَحَقَّ هَذَا الْوَعِيدَ .

* * *

٦- باب:

سَكْرُ الْأَنْهَارِ

هذه الترجمة معقودة لبيان حُكْمِ حَبْسِ الْأَنْهَارِ الَّتِي يَسْقِي مِنْهَا أَهْلُ الْأَرْضِ .

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ .

قال العيني : مطابقتها للترجمة تؤخذ من قوله : «سَرَّحَ الْمَاءَ يَمْرُ، فَأَبَى عَلَيْهِ» ؛ أي : امتنع عليه ، ولم يُسَرِّحِ الْمَاءَ ، بَلْ سَكَّرَهُ^(١) .

قلتُ : ويمكنُ أن يطابقه في قوله : «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ» .

* * *

٧- باب:

شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي قِصَّةِ شِرَاحِ الْحَرَّةِ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلترجمة تؤخذ من قوله : فقال النبي ﷺ : «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ» ؛ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الزُّبَيْرَ هُوَ الْأَعْلَى ؛ لِأَن إِرْسَالَ الْمَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَسْفَلِ ، قاله العيني^(٢) .

وقال الحافظ ابن حَجَرٍ : كَانَ الْبَخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ٢٠٠) .

(٢) المرجع السابق (١٢ / ٢٠٥) .

عن ابن المسيّب: ففضى رسول الله ﷺ أن يسقي الأعلى، ثمّ الأسفل^(١).

* * *

٨- باب:

شُرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن الزبير المذكور، ومطابقته للترجمة في قول الزهري: فقدّرت الأنصار والناس قول النبي ﷺ: «اسقي، ثمّ احبس حتى يرجع الماء إلى الجذر»، وكان ذلك إلى الكعبين، قاله العيني^(٢).

* * *

٩- باب:

فَضْلِ سَقْيِ الْمَاءِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي سقت الكلب، مطابقته للترجمة ظاهرة من آخر الحديث.

ثانيها: حديث أسماء في قصة المرأة [التي] حبست الهرة.

وثالثها: حديث ابن عمر فيها، ومناسبة حديث الهرة للترجمة من حيث إنّ المرأة عوقبت على كونها لم تسقيها، فمقتضاه: أنّها لو سقتها، لم تُعذّب، فمن هنا يُعلم فضل سقي الماء، وهو المطابق للترجمة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٨ / ٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٢٠٥ / ١٢).

١٠- باب :

مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ أَوْ الْقِرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

أولها : حديث سهل بن سعد .

قال المهلب : لا مطابقة بين الحديث والترجمة ؛ إذ لا دلالة فيه أن صاحب الماء أحق ، وإنما فيه : أن الأيمن أحق بالقدح من غيره .

وأجاب ابن المنيّر : بأن استدلال البخاري اللفظ من ذلك ؛ فإن مراد البخاري : أنه إذا استحق الأيمن ما في القدح بمجرد جلوسه ، واختص به ، فكيف لا يختص به صاحبه المتسبب في تحصيله^(١) ؟

وتعقبه العيني ؛ بأن الفرق ظاهر بين الاستحقاقين ؛ فاستحقاق الأيمن غير لازم ، حتى إذا منع ، ليس له الطلب الشرعي ؛ بخلاف صاحب اليد .

وأجاب الكرمانى ؛ بأن تعلق الحديث بالترجمة قياس ما في القربة والحوض على ما في القدح ، وتعقبه العيني ؛ بأنه قياس بالفارق^(٢) .

وأجاب الحافظ ؛ بأن مناسبتة للترجمة ظاهرة ؛ إلحاقاً للحوض والقربة بالقدح ، فكان صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شرباً وسقياً^(٣) .

وتعقبه العيني ؛ بأنه إن [كان] مراده القياس عليه ، فغير صحيح ؛ لأنه

(١) انظر : «المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٢٦٥) .

(٢) انظر : «الكواكب الدراري» (١٠ / ١٨٠) ، و«عمدة القاري» (١٢ / ٢١٠) .

(٣) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٤٣) .

قياسٌ بالفارق، وإن كان مُرادُه من الإلحاقِ: الإلحاقُ في الحُكْم، فليسَ كذلك على ما لا يخفى.

قال: فلا مطابقةَ هنا إلا بالجَرِّ الثَقِيلِ؛ بأن يقال: صَاحِبُ [الحَوْضِ] مِثْلُ صَاحِبِ القَدَحِ في مُجَرَّدِ الاستحقاقِ؛ مع قطعِ النظرِ عن اللزومِ وعَدَمِهِ^(١).
ثانيهما: حديثُ أبي هريرة في ذِكرِ حَوْضِ النَبِيِّ ﷺ، قيل: المطابقةُ للترجمة من حيثُ إضافةِ الحَوْضِ إلى النَبِيِّ ﷺ، وكانَ أحقَّ به، هذا هو رأيُ المهلبِ، والعينيِّ.

وتعقَّبَه ابنُ المُنَيِّرِ؛ بأنَّ أحكامَ التكاليفِ لا تُنَزَّلُ على وقائعِ الآخرةِ^(٢).
قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: مناسبتُهُ للترجمة من ذِكرِهِ ﷺ: أنَّ صاحبَ الحَوْضِ يَطْرُدُ إِبِلَ غَيْرِهِ عن حَوْضِهِ، ولم يُنَكِرْ ذلك، فيدلُّ على الجواز، وما جازَ لصاحبِ الحَوْضِ طَرْدُ إِبِلِ غَيْرِهِ عن حَوْضِهِ إلا وهو أَحَقُّ بحَوْضِهِ^(٣).
ثالثها: حديثُ ابنِ عباسٍ في قصةِ هاجرَ وزَمْزَمَ، ومناسبتُهُ للترجمة من جهةِ قولها للذِينَ نزلوا عليها: «ولا حَقَّ لَكُمْ في الماء، قالوا: نَعَمْ». وقرَّرَ النبيُّ ﷺ على ذلك.

رابعها: حديثُ أبي هريرة: ومناسبتُهُ للترجمة من جهةِ أنَّ المعاقبةَ وقعتْ على مَنْعِهِ الفضلَ، فدلَّ على أنَّه الأحقُّ بالأصلِ، ويؤخذُ أيضاً من قوله: «ما لم تعملْ يداك»؛ فإنَّ مفهومَه: أنه لو عالجَه، لكانَ أحقَّ به من غيره.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٢١٠).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٦٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٤٣).

١١- باب:

لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس بلفظ الترجمة .

* * *

١٢- باب:

شُرْبِ النَّاسِ وَالِدَّوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ

أراد البخاري بهذه الترجمة: أَنَّ الْأَنْهَارَ الْكَائِنَةَ فِي الطُّرُق لَا يَخْتَصُّ بِالشَّرْبِ مِنْهَا أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث أبي هريرة في ذكر الخيل .

قال الحافظ ابن حجر: والمقصود منه: قوله: «ولو أنها مرَّت بنهرٍ، فشربت منه، ولم يُرد أن يسقي»؛ فإنه يُشعرُ بأنَّ من شأن البهائم طلب الماء، ولم يُرد ذلك صاحبها، فإذا أُجرَ على ذلك من غير قصدٍ، فيؤجرُ بقصدِهِ من باب الأولى، فثبت المقصودُ من الإباحة المطلقة^(١).

وتعقُّبه العيني؛ بأنَّ هذا بمعزلٍ عن مقصود الترجمة؛ لأنَّ الترجمة معقودة في بيان أنَّ ماء الأنهار لا يختصُّ بأحدٍ شربها، وليست بمعقودة في حصول الأجر بقصد صاحب الدابة وبغير قصده إذا شرب من النهر.

قال: توضيح المطابقة: أنَّ ماء النهر لو كان مختصاً لأحدٍ، لاحتج إلى

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/ ٤٦).

إِذْنِهِ، وَحَيْثُ أَطْلَقَهُ الشَّارِعُ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِأَحَدٍ، وَلَا فِي مُلْكِ أَحَدٍ^(١).

قلت : غرضُ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ : أَنَّهُ لو كَانَ ماءُ النهرِ مُخْتَصًّا بِأَحَدٍ دُونَ أَحَدٍ، لَمْ يُؤْجَرْ بِقَصْدِهِ شُرْبُ الدَّابَّةِ مِنَ النهرِ، فَدَلَّ إِعْطَاءُ الْأَجْرِ عَلَى أَنَّ ماءَ النهرِ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِأَحَدٍ، فَتَأَمَّلْ !

ثانيهما : حديثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : قَوْلُهُ فِيهِ : «مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ : أَنَّهُ لو كَانَ وَرُودُهُ الْمَاءَ مَمْنُوعًا لِاخْتِصَاصِهِ ؛ لَمْ يَمْنَعُهُ عَنِ الْإِلْتِقَاطِ، فَدَلَّ مَنَعُ الْإِلْتِقَاطِ عَلَى أَنَّ ماءَ الْأَنْهَارِ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدٍ دُونَ أَحَدٍ.

* * *

١٣ - بَابُ :

بَيْعُ الْحَطَبِ وَالْكَلَأِ

وَجْهٌ إِدْخَالِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي (كِتَابِ الشُّرْبِ) : اشْتِرَاكُ الْمَاءِ وَالْحَطَبِ وَالْمَرْعَى فِي جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَبَاحَاتِ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديثُ الزبير، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ : «فَيَأْخُذُ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ، فَيَبِيعُ».

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ٢١٥).

ثانيها : حديث أبي هريرة في هذا المعنى .

ثالثها : حديث عليّ في قصة شارفهِ مع حمزة ، الشاهدُ منه : قوله : «وأنا أريدُ أن أحملَ عليها إذخراً لأبيعه» ؛ فإنَّه دالٌّ على ما ترجمَ به من جوازِ الاحتِطابِ والاحتِشاشِ .

* * *

١٤ - باب :

الْقَطَائِعِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيانِ حُكْمِ الْقَطَائِعِ ، وهي ما يَخُصُّ به الإمامُ بعضَ الرعيّةِ مِنَ الأرضِ المَوَاتِ ؛ فيختصُّ به ، ويصيرُ أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ من قوله : «أراد النبي ﷺ أن يُقْطَعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ» .

* * *

١٥ - باب :

كِتَابَةُ الْقَطَائِعِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ [أنسٍ] ، والغرضُ منه هنا : قولُ الأنصارِ في حضرةِ النبي ﷺ : «فاكتبْ لإخواننا من قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا» .

□ □ □

٢٦ - (٤٤)

[كِتَابُ الْخُصُومَاتِ] ^(١)

حديث كعب بن مالك، مطابقته للترجمة في قوله: «فَلَزِمَهُ»، ولم ينكر عليه النبي ﷺ حين وقف عليهما.

١٠ - باب:

التَّقَاضِي

هذه الترجمة معقودة لمشروعية مطالبة الدين، ذكر البخاري فيها حديث خَبَّابٍ فِي مَطَالِبَةِ الْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَأُتِيَتْهُ أَتْقَاضَاهُ». تمَّ كِتَابُ الْخُصُومَاتِ، ويتصل به كتابُ اللَّقْطَةِ.



(١) سقط من الأصل المصور لدينا كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، وكتاب الخصومات كاملين عدا هذه القطعة من كتاب الخصومات، وهو بمقدار عشر لوحات.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٢٧ - (٤٥)

كِتَابُ اللَّقْطَةِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الخصومات)، شرع في بيان اللَّقْطَةِ، ولم يقع لي وجهٌ مناسبته لكتاب الخصومات، ولعلَّ وجهه: أَنَّ اللَّقْطَةَ قد يقع فيها المنازعةُ والخصومةُ.

١ - باب :

إِذَا أَخْبَرَ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ، دَفَعَ إِلَيْهِ

أورد البخاري في الباب [حديث] أبي بن كعبٍ في قصة الصُّرَّةِ التي وجَدَهَا، ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً، وكأنَّ البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طُرُقهِ من قوله: «فإن جاء أحدٌ يخبرك بعددِها ووعائِها ووكائِها، فأعطِها إياها».

* * *

٢ - باب :

ضَالَّةُ الْإِبِلِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان حُكْمِ التَّقَاطِطِ الْإِبِلِ، والجمهورُ على القولِ

بظاهرِ حديثِ الباب، وقيل: الأولى أن تُلْتَقَطَ.

ذكر البخاري في الباب حديثَ زيد بن خالدِ الجُهَنِيِّ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وضالَّةُ الإبل».

* * *

٣- باب:

ضالَّةُ الغنمِ

كأنَّ البخاري أفردَها بترجمة؛ ليشيرَ إلى افتراقها حكماً عن الإبل.

أوردَ في الباب حديثَ زيدِ المذكور، مطابقته للترجمة في قوله: «كيف ترى في ضالَّةِ الغنمِ؟».

* * *

٤- باب:

إذا لم يُوجدْ صاحبُ اللُّقْطَةِ بعدَ سَنَةٍ، فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا

خالفَ البخاريُّ الجمهورَ في وجوبِ الردِّ إذا كانت اللُّقْطَةُ موجودةً، والبدلَ إن كانت استُهْلِكَتْ، وخالفَ في ذلك الكرابيسيُّ صاحبُ الشافعيِّ، ووافقَه صاحبا: البخاريُّ، وداودُ الظاهري، لكنْ وافقَ داودُ الجمهورَ إذا كانت العينُ قائمةً.

وأوردَ البخاريُّ في الباب حديثَ زيدِ بنِ خالدٍ، واحتجَّ به لما ذهبَ إليه منْ عدمِ وجوبِ الردِّ، وموضعُ الاستنباطِ منه: قوله: «فَشَأْنُكَ بِهَا».

* * *

٥ - باب :

إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي الْبَحْرِ، أَوْ سَوَطًا، أَوْ نَحْوَهُ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة في قصة الدائن والمدين من بني إسرائيل، ومطابقته للترجمة في قوله: «فإذا هو بالخشبة، فأخذها»، وهذا ينبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه، ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله، فهذا [١] للتقدير، ثم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر، وقد اختلف العلماء في ذلك، واعترض على البخاري؛ بأنه ليس في الحديث ذكر السوط، ولا نحوه، وأجيب؛ بأنه استنبطه بطريق الإلحاق. قال الحافظ: لعله أشار بالسوط إلى أثر يأتي بعد أبواب في حديث أبي ابن كعب، أو أشار إلى حديث جابر: «رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل» الحديث (١).

وقيل: كأن ذكر السوط فات عن البخاري.

* * *

٦ - باب :

إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ

يريد البخاري: جواز أخذ التمرة الملقاة في الطريق.

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس، مطابقته للترجمة ظاهرة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٨٥).

ثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة، فتأمل!

* * *

٧- باب:

كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ؟

كَأَنَّ البخاريَّ أشار بهذه الترجمة إلى إثبات لُقْطَةُ الْحَرَمِ، فلذلك قَصَرَ الترجمة على الكيفية، فلعله أشار إلى الردِّ على من يقول: لا تُلْتَقَطُ لُقْطَةُ الْحَرَمِ، وأشار إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لُقْطَةِ الْحَاجِّ، أو إلى تأويله بأنَّ المراد: النهي عن التقاطها للتمليك، لا للحِفْظِ.

وأورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، وحديث أبي هريرة، وليس فيهما كيفية التعريف التي ترجم لها، وكأنه أشار إلى أن ذلك لا يختلف.

* * *

٨- باب:

لَا تُحْتَلَبُ مَا شِئَ أَحَدٌ بغيرِ إِذْنِهِ

قال الحافظ: هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث؛ إشارة إلى الردِّ على مَنْ خَصَّصَهُ، أو قَيَّدَهُ^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٨٨).

٩ - باب :

إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، رَدَّهَا عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ

أورد البخاري في الباب حديث زيد بن خالد، مطابقته للترجمة في قوله :
«فإن جاء ربُّها، فأدَّها إليه» .

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : وليس في الحديث ذِكْرُ الودِيعَةِ، فكأنه أشار إلى
رُجْحَانٍ رَفَعَ روايةَ سليمانَ المَاضِيَةِ في (باب : ضَالَّةُ الغَنَمِ) (١).

قال ابنُ بَطَّالٍ : اسْتَرَابَ البخاريُّ بالشكِّ المذكورِ، فترجمه بالمعنى (٢).

قال العينيُّ : لأنَّ قوله : «أدَّها إليه» بعد الاستِنْفَاقِ يدلُّ على وُجوبِ الردِّ،
وعلى أنَّه لا يملكها، فتكون كالودِيعَةِ عنده (٣).

وأجاب ابنُ المُنَيَّرِ : بأنَّه أسقطها لفظاً، وضمَّنها معنى؛ لأنَّ قوله : «فإن
جاء صاحبُها، فأدَّها إليه» يدلُّ على بقاء مُلْكِ صاحبِها؛ خلافاً لمن أباحها بعد
الحَوَلِ بلا ضَمَانٍ (٤).

* * *

١٠ - باب :

هَلْ يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ، وَلَا يَدْعُهَا تَضِيعُ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ؟

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الردِّ على مَنْ كَرِهَ اللَّقْطَةَ، وأورد البخاري

(١) المرجع السابق (٥ / ٩١).

(٢) انظر : «شرح ابن بطال» (٦ / ٥٦٢).

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١٢ / ٢٨٠).

(٤) انظر : «المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٢٧٣).

في الباب حديث أبي بن كعب، مطابقته للترجمة من حيث إن النبي ﷺ أمره بالتعريف، فهذا يدل على أن أخذ اللقطة مشروع؛ لئلا تضيع إذا تركت، وتقع في يد غير مستحقها.

* * *

١١- باب:

مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ، وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ

كأن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير، فقال: إن كان قليلاً، عرّفه، وإن كان كثيراً، رفعه إلى بيت المال، والجمهور على خلافه.

أورد البخاري في الباب حديث زيد بن خالد، مطابقته للترجمة من حيث إنه لا يجب على الملتقط دفعها إلى السلطان، بل هو يُعرّفها، وهو حاصل معنى قوله: (من عَرَفَ اللَّقْطَةَ، ولم يدفعها إلى السلطان).

* * *

١٢- باب

كذا بغير ترجمة في بعض الروايات، وسقط لفظ (باب) في رواية أبي ذر. قال الحافظ: فهو إما من الباب، وإما كالفضل منه، فيحتاج إلى مناسبة بينهما على الحالين؛ فإنه ساق طرفاً من حديث البراء عن الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة، والغرض منه: شرب النبي ﷺ وأبي بكر من لبن الشاة [التي] وجدت مع الراعي، وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة، لكن

قال ابنُ المُنِيرِ: مناسبةُ هذا الحديثِ لأبوابِ اللَّقْطَةِ: الإشارةُ إلى أنَّ المُبِيحَ لِلْبَنِّ هنا: أنَّه في حُكْمِ الضَّائِعِ؛ إذ ليس مع الغنمِ في الصحراءِ سوى راعٍ واحدٍ، فالفاضل عن شُرْبِهِ مستهلكٌ؛ فهو كالسَّوْطِ الذي اغْتُرِفَ التقاطُهُ، وأعلى أحواله أن يكون كالشاةِ المَلْتَقَطَةِ في الضَّيْعَةِ، وقد قال فيها: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب».

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: ولا يخفى ما فيه من التكلُّفِ، ومع ذلك لم تَظْهَرْ مناسبةُ للترجمة بخصوصها^(١).

تمَّ كتابُ اللَّقْطَةِ، ويتصلُّ به كتابُ المَظالِمِ.



(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٩٤).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٢٨ - (٤٦)

كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْقَضَائِ وَالْغَصَبِ

لما فرغ البخاري من كتاب اللُّقْطَةِ، وكان الالتقاطُ وَضْعَ اليَدِ بالأمانة الشرعية، فذكر بعده وَضْعَ اليَدِ تَعْدِيًّا، وهو الظُّلْمُ والغَصْبُ، وعَقَبَهُ بما يُظَنُّ أنه غَصْبٌ ظاهرًا، وهو حقٌّ شرعيٌّ، فذكر وَضْعَ الخشبِ في جِدَارِ الجارِ، وصبَّ الخمرِ في الطريقِ، والجلوسُ في الأَفْنِيَةِ، والآبارِ في الطريقِ، وذكرَ في ذلك الحقوقَ المشتركةَ، وقد يقعُ في الاشتراكِ نهيٌّ؛ فترجمَ النهيَ بغيرِ إذنِ صاحبه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

باب :

في المظالم والغصب

وقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴾ (٤٦) مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴿ [إبراهيم : ٤٢ - ٤٣] : رافعي رؤوسِهِمْ، المُقْنِعُ والمُقْمِحُ واحدٌ، وأشار بقوله : «المُقْمِحُ» إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ﴾ [يس : ٨] . وقال مُجَاهِدٌ : مُهْطِعِينَ ؛ أي : مُدِيمِي النَظَرِ، ويقال : مُسْرِعِينَ، ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴾ [إبراهيم : ٤٣] ؛ يعني : خاليةٌ، لا عقولَ لهم .

﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبِّ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسُولَ ۖ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّنْ زَوَالٍ ۚ﴾ (٤٤) ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسْكِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْآمَثَالَ﴾ (٤٥) ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (٤٦) ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدُوهُ ۖ رُسُلُهُ ۖ

إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤ - ٤٧].

ساق البخاري هنا الآية؛ لتعلقها بمذمة الظلم، والله أعلم.

١- باب:

قِصَاصِ الْمَظَالِمِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد الخدري، مطابقته للترجمة في قوله: «فَيَقَاصُّونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ».

٢- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٣- باب:

لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُسْلِمُهُ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٤- باب:

أَعِنُ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا

ترجم البخاري بلفظ الإعانة، وأورد الحديث بلفظ النصر، فأشار إلى ما ورد في طرق بلفظ: «أَعِنُ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، قاله الحافظ^(١).

ذكر البخاري في الباب حديث أنس من طريقين، مطابقته للترجمة في قوله: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»؛ فإنَّ النصرة تستلزم الإعانة، فيكفي هذا المقدار في وجه المطابقة، قاله العيني^(٢).

* * *

٥- باب:

نَصَرَ الْمَظْلُومَ

أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث البراء، المقصودُ منه هنا: قوله: «ونَصَرَ الْمَظْلُومَ».

ثانيهما: حديث أبي موسى، مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث؛ فإنَّ المؤمنَ إذا شدَّ المؤمنَ، فقد نصره، قاله العيني^(٣).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٩٨).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٢٨٩).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٢ / ٢٩٠).

٦- باب :

الِإِنْتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ ؛ لِقَوْلِهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - :

﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا

عَلِيمًا﴾ [النساء : ١٤٨] ، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى : ٣٩]

لم يذكر البخاري في الباب سوى الآيتين ، وأثر إبراهيم .

أمَّا الآية الأولى : فأشار بإيرادها إلى ما ورد عن السُّدِّيِّ من التفسير .

قال : ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ ؛ أي : فانتصرَ بمثل ما ظلمَ به .

وأمَّا الآية الثانية : فأشار إلى تفسيرها أيضاً عن السُّدِّيِّ ، قال : يعني : ﴿هُمْ

يَنْتَصِرُونَ﴾ ممن بَغَى عليهم من غير أن يعتدوا .

وأمَّا وجهُ إيراد أثر النخعي ، فإنه أشار إلى ما ورد عنه من ذكر هذا الجواب

عند السؤال عن الآية الثانية .

* * *

٧- باب :

عَفْوِ الْمَظْلُومِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ يُبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفَّوْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءِ

فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء : ١٤٩] ، ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا

وَأَصْلَحَ فَاجْزِهِ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ ❶ وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ

مِنْ سَبِيلٍ ❷ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ

لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ❸ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ❹ ، ﴿وَتَرَى الظَّالِمِينَ

لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى : ٤٠ - ٤٤]

ذكر البخاري هذه الآيات ؛ لأنها تتضمن عَفْوَ الْمَظْلُومِ وصفحةً ،

واستحقاقه الأجرَ الجميلَ، والثوابَ الجزيلَ، واكتفى بها، ولم يورد في الباب حديثاً مرفوعاً، ولا أثراً موقوفاً.

* * *

٨- باب:

الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٩- باب:

الِاتِّقَاءُ وَالْحَذَرُ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة في قوله: «اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ».

* * *

١٠- باب:

مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ،
فَحَلَّلَهَا لَهُ، هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ؟

أشار البخاري بإيراده الترجمة مؤرد الاستفهام إلى الخلاف في صحة الإبراء من المجهول، ثم أورد حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث؛ فإنه أعم من أن يبين قدر ما يتحلل به، أو لا يبين.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: إطلاق الحديث يقوِّي قول مَنْ ذهب إلى صحَّة الإبراءِ مِنَ المجهول^(١).

* * *

١١- باب:

إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ، فَلَا رُجُوعَ فِيهِ

أورد البخاري في الباب حديث عائشة.

قال الداودي: ليست الترجمة بمطابقة للحديث.

وأجابه ابن المُنِير: بأن الترجمة تتناول إسقاط الحقِّ مِنَ المَظْلَمَةِ الفائِتَةِ، والآية مضمونها إسقاطُ الحقِّ المُستَقْبَلِ، حتى لا يكونَ عدمُ الوفاءِ به مظلمةً؛ لِسُقُوطِهِ.

قال ابن المُنِير: لكنَّ البخاريَّ تَلَطَّفَ في الاستدلالِ، فكأنه يقول: إذا نَفَذَ الإسقاطُ في الحقِّ المُتَوَقَّعِ، فَلَا نَّ ينفذَ في الحقِّ المُحَقَّقِ أُولَى^(٢).

وقال الكَرْمَانِيُّ: مطابقته للترجمة من جهة أنَّ الخُلْعَ عقدٌ لازِمٌ، فلا يصحُّ الرجوعُ فيه، ويلتحق به كلُّ عقدٍ لازِمٍ كذلك^(٣).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: كذا قال، فَوَهَمَ، وموردُ الحديثِ والآيةِ إنما هو

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٠١).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٧٦).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» (١١ / ٢٢).

في حقٍّ من تُسْقَطُ حقُّها من القِسْمةِ، وليس من الخُلْعِ في شيءٍ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ الإشْكالُ^(١).

* * *

١٢ - باب:

إِذَا أَدِنَ لَهُ، أَوْ أَحَلَّهُ، وَلَمْ يُيَنَّ كَمْ هُوَ

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -: في الترجمة إشارةٌ إلى الإبراء من المُجْمَلِ^(٢).

أوردَ البخاريُّ في الباب حديثَ سهلِ بنِ سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة من جهةِ أَنَّ الغلامَ لو أَدِنَ في شُرْبِ الأشياخِ قبلَهُ، لجازَ؛ لأنَّ ذلك هو فائدةُ استِثْناهِ، فلو أَدِنَ، لكان قد تَبَرَّعَ بحَقِّه، وهو لا يعلمُ قَدْرَ ما يشربون، ولا قَدْرَ ما كان هو يشربُه.

* * *

١٣ - باب:

إِثْمَ مَنْ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ

أشار البخاري في الترجمة إلى أَنَّ الغَضَبَ يتحقَّقُ في العقارِ، وأنه ليس بمخصوصٍ بالمنقولاتِ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثم أوردَ البخاري في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٠٢).

(٢) المرجع السابق (٥ / ١٠١).

أحدها: حديث سعيد بن زيد، مطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة؛ لأنَّ قوله في الترجمة: «شيئاً» يتناول قدر الشبر وما فوقه.

ثالثها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً بِغَيْرِ حَقِّهِ»؛ لأنَّ الْأَخْذَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ظُلْمٌ.

* * *

١٤- باب:

إِذَا أَدْنَى إِنْسَانٌ لآخرَ شَيْئاً، جَازَ

أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر في النهي عن الإقْران، والمراد منه هنا: قوله: «إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ».

ثانيهما: حديث ابن مسعود في قصة الجزار ودعوته، والمقصود منه هنا: قوله: «أَتَأْذَنُ لَهُ؟».

* * *

١٥- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّامُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

أورد البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٦- باب:

إِثْمٌ مِّنْ خَاصَمٍ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ

أورد البخاري في الباب حديثَ أُمِّ سَلَمَةَ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له؛
لقلوله فيه: «فإنما هي قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ».

* * *

١٧- باب:

إِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي صِفَةِ الْمُنَافِقِينَ،
مطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «إِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ».

* * *

١٨- باب:

قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان مسألة الظفر، وهي خلافية، وقد جَنَحَ البخاريُّ
إلى اختيارها، ولهذا أوردَ أثر ابنِ سيرين؛ على عادته في الترجيح بالآثار.
ثمَّ أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عائشة في قصة هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ، ومطابقته للترجمة من
جهة إِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ لِهِنْدٍ بِالْأَخْذِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِقَدْرِ حَاجَتِهَا.
ثانيهما: حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.

قال العينيُّ: مطابقته للترجمة تؤخذ بالتكلف من قوله: «فخُذُوا مِنْهُمْ

حَقَّ الضَّيْفِ؛ فإنه أثبت فيه حَقًّا للضيف، ولصاحبِ الحقِّ أخذُ حَقِّه ممن يتعيَّنُ في جهته، وفيه معنى قصاصِ المظلوم^(١).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: ظاهرُ هذا الحديثِ: أن قَرَى الضيفِ واجبٌ، وأنَّ المنزلَ عليه لو امتنع من الضيافة، أخذت منه قَهراً^(٢).

* * *

١٩ - باب:

مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ

مُرَادُ البخاريِّ من عقدِ هذه الترجمة: الإشارةُ إلى أنَّ الجلوسَ في الأمكنة العامة جائزٌ، وأنَّ اتخاذَ صاحبِ الدارِ سَابَاطًا، أو مُسْتَظَلًّا، جائزٌ إذا لم يَضُرَّ بالمارة.

ثمَّ ذَكَرَ البخاريُّ الحديثَ المصْرَحَ بجلوسِ [النبي مع أصحابه في السقيفة]؛ لأنَّ جلوسَ النبي ﷺ وأصحابه في السقيفة دالٌّ على جَوَازِ اتخاذِها، ولو لا ذلك لما أقرَّها النبي ﷺ، ولا جَلَسَ تحتها.

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عمرَ في قصة الاجتماعِ في سَقِيفَةِ بني سَاعِدَةَ، والغرضُ منها: أنَّ الصحابةَ استمروا على الجلوسِ في السَّقِيفَةِ المذكورة. قال الكرَّماني - رحمه الله -: وَجْهُ إدخالِ هذا البابِ في المَظَالِمِ: أنَّ الجلوسَ في السَّقِيفَةِ العامة ليس ظُلْمًا^(٣).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٨ / ١٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠٨ / ٥).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٩ / ١١).

٢٠- باب:

لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١- باب:

صَبَّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ

كَأَنَّ الْبُخَارِي أَشَارَ إِلَى أَنَّ صَبَّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكَةِ لَيْسَ ظُلْمًا، إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِإِزَالَةِ مَفْسَدَةٍ تَكُونُ أَقْوَى مِنَ الْمَفْسَدَةِ الْحَاصِلَةِ بِصَبِّهَا. ثم أورد في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة في قوله: «أُخْرِجُ فَأَهْرِقُهَا، فَمُخْرِجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرْتُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ».

* * *

٢٢- باب:

أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا، وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعْدَاتِ

قال الحافظ ابن حجر: هذه الترجمة معقودة لجواز تخجير الفناء بالبناء، والجلوس فيه، والجلوس على الصُّعْدَاتِ، وهي الطُّرُقَاتُ، والجواز مقيّد بعدم الضرر للجار والمار^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديث عائشة في قصة بناء أبي بكر المسجد

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١١٣).

بِفَنَاءِ دَارِهِ، ذَكَرَهُ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ التَّصَرُّفِ مِنْ صَاحِبِ الدَّارِ فِي فَنَاءِ دَارِهِ بِالْبِنَاءِ
وَالْجُلُوسِ .

ثم ذكر حديث أبي سعيد في التحذير من الجلوس على الطُّرُقَاتِ إلا عندَ
إِعْطَاءِ حَقِّهَا، تَرْجَمَ بِالصُّعْدَاتِ؛ وَلَفِظُ الْمَثْنِ: الطُّرُقَاتُ؛ إِشَارَةً إِلَى تَسَاوِيهِمَا
فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ: الصُّعْدَاتِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٢٣- بَابُ:

الْأَبَارِ الَّتِي عَلَى الطُّرُقِ إِذَا لَمْ يُتَأَذَّبْهَا

أشار البخاري إلى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِظُلْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ
فِي الَّذِي وَجَدَ بَثْرًا فِي الطَّرِيقِ، فَنَزَلَ فَشَرَبَ، ثُمَّ سَقَى الْكَلْبَ، مُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ بَثْرِ فِي طَرِيقٍ، وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهَا إِلَّا مَنْفَعَةٌ
لِلْأَدْمِيِّ وَحَيَوَانٍ، وَتَمَامُ مُطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَى ذَلِكَ، وَلَمْ
يَنْكَرْ حَفَرَ الْبَثْرِ فِي الطَّرِيقِ .

* * *

٢٤- بَابُ:

إِمَاطَةُ الْأَذَى

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، أورده مُعْلَقًا، ومطابقته
للت ترجمة ظاهرة .

* * *

٢٥- باب:

الْغُرْفَةِ، وَالْعُلْيَةِ الْمُشْرِفَةِ، وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ، وَغَيْرِهَا

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: يجتمعُ بالتقسيمِ مما ذكره البخاريُّ في الترجمة أربعةُ أشياءَ بالنسبة إلى الإشرافِ وَعَدَمِهِ، وبالنسبة إلى كونها في السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا، وَحُكْمُ الْمُشْرِفَةِ: الجوازُ إِذَا أُمِّنَ مِنَ الإشرافِ على عَوَارِثِ الْمَنَازِلِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَى سَدِّهِ، بل يُؤْمَرُ بَعْدَ الإشرافِ، ولَمَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ أَنْ يَتَحَفَّظَ^(١).

ثمَّ ساقَ البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

الأوَّلُ: حديثُ أسامةَ، مطابقتهُ للترجمة من جهة قوله: «أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطَمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ»؛ لِأَنَّ الْأُطَمَ بِنَاءٌ مُرْتَفِعٌ، وَهُوَ كَالْعُلْيَةِ الْمُشْرِفَةِ؛ لِأَنَّهَا أَيْضاً بِنَاءٌ مُرْتَفِعٌ، غَيْرَ أَنَّهَا تَارَةٌ تُبْنَى عَلَى سَطْحٍ، وَتَارَةٌ تُبْنَى عَلَى غَيْرِ سَطْحٍ.

الثاني: حديثُ ابنِ عباسٍ عن عمرَ في قِصَّةِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا، مُطَابَقَتُهُ لِلترجمة في قوله: «فَدَخَلَ مَشْرُبَةً لَهُ»؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَشْرُبَةِ: الْغُرْفَةُ الْعَالِيَةُ.

الثالث: حديثُ أنسٍ في إِيْلَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، مُطَابَقَتُهُ لِلترجمة في قوله: «فَجَلَسَ فِي عُلْيَةٍ لَهُ».

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: [وكانه] أوردَه لقوله: «فَجَلَسَ فِي عُلْيَةٍ لَهُ، فَجَاءَ [عمرُ]، فَقَالَ: أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟»؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ عمرَ الَّذِي قَبْلَهُ: «فَدَخَلَ مَشْرُبَةً

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١١٦).

له، فاعتزَلَ فيها»، وفيه: «فَجِئْتُ الْمَشْرُبَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَقُلْتُ لَغْلَامٍ أَسْوَدَ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرِ».

المرادُ بِالْمَشْرُبَةِ: الْغُرْفَةُ الْعَالِيَةُ، فَأَرَادَ الْبَخَارِيُّ بِإِيرَادِ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّهَا كَانَتْ عَالِيَةً، وَإِذَا جَازَ اتِّخَاذُ الْغُرْفَةِ الْعَالِيَةِ، جَازَ اتِّخَاذُ غَيْرِ الْعَالِيَةِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى.

وَأَمَّا الْمُشْرِفَةُ، فَحُكْمُهَا مُسْتَفَادٌ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ الَّذِي صَدَّرَ بِهِ الْبَابَ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ^(١).

* * *

٢٦ - بَابُ:

مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ، أَوْ بَابَ الْمَسْجِدِ

أُورِدَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ جَمَلِهِ، وَغَرَضُهُ هُنَا: قَوْلُهُ: «فَعَقَلْتُ الْجَمَلَ فِي نَاحِيَةِ الْبَلَاطِ»؛ فَإِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْهُ: جَوَازَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ ضَرَرٌ.

اعْتَرَضَ بَأَنَّ الْبَخَارِيَّ ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ بَابَ الْمَسْجِدِ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ [الَّذِي] أَوْرَدَهُ ذِكْرَ ذَلِكَ.

وَأُجِيبَ؛ بِأَنَّهُ أَلْحَقَ بَابَ الْمَسْجِدِ بِمَا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ قِيَاسًا. وَقِيلَ: أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١١٦).

٢٧- باب:

الْوُقُوفِ، وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

ذكر البخاري في الباب حديثَ حُذَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٨- باب:

مَنْ أَخَذَ الْغَصْنَ، وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ، فَرَمَى بِهِ

قال ابنُ المُنَيِّرِ: إنما تَرَجَّمَ به؛ لئلا يُتَخَيَّلَ أَنَّ الرَّمْيَ بِالْغَصْنِ وَغَيْرِهِ مما يؤذي؛ تصرفٌ في مُلْكٍ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَيَمْتَنِعُ، فأراد أن يُبيِّنَ أن ذلك لا يَمْتَنِعُ؛ لما فيه من النَّدْبِ إِلَيْهِ.

أورد البخاري في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: يُنْظَرُ في هذه الترجمة والتي قبلها بثلاثة أبواب، وهي إماطة الأذى، وكأنَّ تلك أعمُّ من هذه؛ لَعَدَمِ تَقْيِيدِهَا بالطريق، وإن تساويا في فضْلِ عُمومِ المزال^(١).

* * *

٢٩- باب:

إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ، وَهِيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ،

ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُنْيَانَ، فَتَرِكَ مِنْهَا لِلطَّرِيقِ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ

ذكر البخاري الطريقَ الْمِيتَاءَ في الترجمة، وهذا يَصْرِفُهُ إلى اختصاص هذا

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١١٨).

الحُكْم بالصورة التي ذكرها، والله أعلم.

ثم أورد البخاري حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٠- باب:

النُّهْي بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ

أورد البخاري في الباب حديث عبادة معلقاً، وحديث عبد الله بن يزيد، مطابقتهما للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر حديث أبي هريرة، قيل: لا مطابقة هنا؛ لأن الترجمة مقيّدة (بغير إذن)، والحديث مُطلق.

أجاب العيني؛ بأن الحديث أيضاً مقيّد بعدم الإذن، وذلك لأن رفع البصر إليه لا يكون عادة إلا عند عدم الإذن^(١).

* * *

٣١- باب:

كَسْرِ الصَّلِيبِ، وَقَتْلِ الْخِنْزِيرِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى - عليه السلام -، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وفي الترجمة إشارة إلى أن من قتل خنزيراً، أو كسر صليبا، لا يضمن؛ لأنه فعل مأموراً به، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٦).

٣٢- باب :

هَلْ تُكْسَرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ؟
أَوْ تُخَرَّقُ الزَّقَاقُ؟ فَإِنْ كَسَرَ صَنْمًا، أَوْ صَلِيبًا، أَوْ طُنْبُورًا،
أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِخَشْبِهِ

لم يُبَيِّن البخاريُّ الحُكْمَ؛ لأنَّ المعتمدَ فيه التفصيلُ، ولمكانِ الخلافِ.
أما التفصيلُ، فلأنَّه إن كانت الأوعيةُ بحيث يُهْرَاقُ ما فيها، وإذا غُسِلَتْ،
طُهِرَتْ، وانْتَفَعَ بها، لم يَجُزْ إتلافُها، وإلا، جازَ، وكانَّ البخاري [أشار] بكسرِ
الدَّنَانِ إلى حديثِ أبي طَلْحَةَ، قال: «يا نبيَّ الله! اشتريتُ خَمْرًا لَأَيْتَامٍ فِي
حِجْرِي، فقال: «أَهْرِقِ الْخَمُورَ، و[ا]كْسِرِ الدَّنَانَ»، وأشارَ بتخريقِ الزَّقَاقِ إلى
حديثِ ابنِ عمرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ شَفْرَةً، وَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ، وَبِهَا زِقَاقُ خَمْرٍ
جُلِبْتُ مِنَ الشَّامِ؛ فَشَقَّ بِهَا مَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الزَّقَاقِ»، فأشارَ البخاري إلى أنَّ
الحديثين إن ثبتا، فإنما أَمَرَ بكسرِ الدَّنَانِ، وشَقَّ الزَّقَاقِ؛ عقوبةً لأصحابها،
وإلا، فالانتفاعُ بها بعد تطهيرها ممكنٌ؛ كما دلَّ عليه حديثُ سَلَمَةَ؛ أولُ
أحاديثِ الباب.

وأما الخلافُ، فإنه إن كان الدَّنُّ لمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ، فَكَسَرَهُ:

فَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ: يَضْمَنُ، وَإِنْ كَانَ لِذِمِّيٍّ.

وكذا إذا كَسَرَ الصُّلَيْبَ لِنَصْرَانِيٍّ، فَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ: يَضْمَنُ.

وكذا إذا كَسَرَ الطَّنْبُورَ لِمُسْلِمٍ، فَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ، وَقِيلَ: يَضْمَنُ.

وجنَحَ البخاري إلى عَدَمِ الضَّمَانِ، ولهذا أوردَ أثرَ شُرَيْحٍ.

ثمَّ أورد في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فِي غَسْلِ الْقُدُورِ ، وَمطابقته للترجمة تُؤخذ من قوله : « اكسروها » ، وكَسَرُ الْقِدْرِ هنا في الحُكْمِ مثلُ كَسَرِ الدَّنَانِ التي فيها الخَمَرُ .

ثانيهما : حديث ابن مسعودٍ في طعنِ الأصنام ، مطابقته للترجمة في : « فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ » ، وهو داخلٌ في قوله في الترجمة : (فإن كَسَرَ صَنَمًا ، أو صَليباً) .

ثالثها : حديث عائشة في هتكِ السُّتْرِ الذي فيه التماثيلُ ، مطابقته للترجمة تُؤخذ من قوله : (فإن كَسَرَ صَنَمًا) ؛ لأنَّ التماثيلَ التي هي الصُّورُ كانت تُعْبَدُ كما كان الصنمُ يُعْبَدُ .

* * *

٣٣- باب :

مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ

إنما أدخل البخاريُّ هذه الترجمةَ في هذه الأبواب ؛ لِيُبينَ أنَّ للإنسان أن يدفعَ عن نفسه وماله ، ولا شيءَ عليه ؛ فإنه إذا كان شهيداً إذا قُتِلَ في ذلك ؛ فلا قودَ عليه ، ولا ديةَ إذا كان هو القاتِلَ .

أورد البخاري في الباب حديثَ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ ، قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة ؛ لأنَّ المقاتلةَ لا تستلزمُ القتلَ ، وأُجيبَ ؛ بأنَّ تقديرَ الترجمةِ : مَنْ قَاتَلَ [دون ماله] ، فقتلَ ، فماذا حُكْمُهُ ؟ فالجوابُ : أنَّه شهيدٌ ، واقتصرَ في

الحديث على لفظٍ : (قُتِلَ) لا يستلزمُ المقاتلةَ ، وبهذا تتضحُ المطابقة ، قاله العينيُّ^(١).

* * *

٣٤- باب :

إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْئًا لغيره

لم يذكرِ الجوابَ ؛ للاختلاف في ذلك ؛ هل القصعةُ من المثلثات ؟
ثمَّ أورد في الباب حديثَ أنسٍ في ذِكْرِ القصعة ، ومطابقته للترجمة :
«فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ» ، وليس في الحديث ذِكْرُ غيرِ القصعة ، فالبخاري [أَلْحَقَ]
غيرَ القصعةِ بها .

* * *

٣٥- باب :

إِذَا هَدَمَ حَائِطًا ، فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ

أشار البخاري إلى خلاف المألكية ؛ حيثُ قالوا : تلزمُه القيمةُ .
ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي هريرةَ في قصة جُرَيْجِ الراهبِ ،
ومَوْضِعِ الْحَاجَةِ مِنْهُ هُنَا : قوله : «فَقَالُوا : بَنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ ، قَالَ :
لَا ، إِلَّا مِنْ طِينٍ» ، وقال قبل ذلك : «فَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ» ، وكانت مِنْ طِينٍ ؛ فَلَمْ

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٣٣) .

يَرْضَ الرَّاهِبُ إِلَّا أَنْ يُبْنَى مِثْلُهَا . وَتَوَجِيهُ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ : أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرْعٌ
لَنَا ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَأْتِ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ .

تم (كتابُ المظالم) بحمد الله ، ويتصلُّ به - إن شاء الله - (كتابُ الشَّرِكَةِ) .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٢٩ - (٤٧)

كتاب الشَّرِكَةِ

لما فرغ البخاري من كتاب المظالم، وفيه ذكر الحقوق المشتركة العامة، ذكر بعدها الاشتراك الخاص، فذكر (كتاب الشَّرِكَةِ) وتفاريعها، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١ - باب :

الشَّرِكَةُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ،
وَكَيْفَ قِسْمَةُ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ، مُجَازَفَةٌ، أَوْ قَبْضَةٌ قَبْضَةً،
لِمَا لَمْ يَرِ الْمُسْلِمُونَ فِي النَّهْدِ بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا، وَهَذَا بَعْضًا،
وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْقِرَانُ فِي التَّمْرِ^(١)

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

أحدها : حديث جابر في بَعَثِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وشاهد الترجمة منه : قوله :
«فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ»، وَلَمَّا كَانَ يُفَرَّقُ عَلَيْهِمْ
كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا، صار في معنى النَّهْدِ.

واعترض الداودي ؛ بأنه ليس في حديث أبي عبيدة، ولا الذي بعده ذكرُ

(١) بياض في الأصل بمقدار ستة أسطر.

المجازفة؛ لأنهم لم يريدوا المبايعة ولا البدل، وإنما يفضل بعضهم [بعضاً] لو أخذ الإمام من أحدهم للآخر.

وأجاب ابن التين؛ بأنه إنما أراد: أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه، لكنهم تناولوه مجازفةً كما جرت العادة.

ثانيها: حديث سلمة بن الأكوع: في إرادة تحريم الإبل في الغزو، الشاهد منه: جمع أزوادهم، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وهو ظاهرٌ فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمةٍ مُستويةٍ.

ثالثها: حديث رافع في تعجيل صلاة العصر، والغرض منه هنا: قوله: «فَنَحَرُ جَزُوراً، فَتُقَسَّمُ عَشْرُ قِسْمٍ»؛ فإن فيه جمع الأنصباء مما يوزن مجازفةً.

رابعها: حديث أبي موسى، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «جَمَعُوا ما كان عندهم في ثوبٍ واحدٍ، ثم اقتسموا بينهم»، ولا يخفى على المتأمل ذلك!

* * *

٢- باب:

مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ،

فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ

أورد البخاري في الباب حديث أنسٍ عن أبي بكر في الصدقة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقيد البخاري في الترجمة بالصدقة؛ لورود الحديث في الصدقة؛ لأنَّ التراجع لا يصحُّ بين الشريكين في الرقاب.

* * *

٣- باب:

قِسْمَةُ الْغَنَمِ

أورد البخاري في الباب حديثَ رافعِ بنِ خَدِيجٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِبِعِيرٍ».

* * *

٤- باب:

الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابُهُ

كذا هذه الترجمة في جميع النسخ.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: ولعلَّ «حتى» كانت: «حِينَ»، فتحَرَّفَتْ، أو سقطَ من الترجمة شيءٌ؛ إما لفظُ النهي من أولها، أو «لا يجوز» قبلَ «حتى»^(١).

وقال البدرُ الدماميني: حُذِفَ المضافُ، وهو (تَرَكُّ)، وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه؛ لوجودِ الدليلِ عليه، والأصلُ: (تَرَكُّ الْقِرَانِ)، فحُذِفَ التَّرَكُّ؛ لأنَّ الغايةَ المذكورةَ تدلُّ عليه، كذا في «الإرشاد»^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمرَ في النهي عن الْقِرَانِ مِنْ وَجْهَيْنِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٣١).

(٢) انظر: «مصابيح الجامع» (٥ / ٣٩٩)، و«إرشاد الساري» (٤ / ٣٨٦).

٥- باب:

تَقْوِيمُ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ

لا خِلَافَ أَنَّ قِسْمَةَ الْعُرُوضِ وَسَائِرِ الْأَمْتَعَةِ بَعْدَ التَّقْوِيمِ جَائِزَةٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي قِسْمَتِهَا بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ، أورد البخاري في الباب حديثي ابنِ عمرَ، وأبي هريرةَ فيمنَ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدٍ، مِطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: «بِقِيَمَةِ عَدْلٍ»، وَهُوَ نَصٌّ فِي الرَّقِيقِ، وَالْحَقُّ الْبَاقِي بِهِ.

٦- باب:

هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ؟

الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْقِسْمَةِ، وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْقِسْمَةَ بِمَعْنَى الْقَسْمِ. قَالَ الزَّيْنُ الْأَنْصَارِيُّ: ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِقْرَاعَ لَيْسَ مُتَعَدِّيًا كَمَا اقْتَضَاهُ الْعَطْفُ، فَالْعَطْفُ تَفْسِيرٌ، فَيُرْجَعُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَاعِ فِي الْقَسْمِ: الْإِقْرَاعُ فِي أَخْذِهِ، وَجَوَابُ (هَلْ) مُحذوفٌ؛ أَي: نَعَمْ.

أورد البخاري في الباب حديثَ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، مِطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: «اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ».

٧- باب:

شَرَكَةُ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ

الْوَاوُ لِلْعَطْفِ، أَوْ بِمَعْنَى: مَعَ، كَذَا فِي «التُّخْفَةِ».

أورد البخاري في الباب حديثَ عائشةَ، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله :
«الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْلَهَا تَشَارِكُهُ فِي مَالِهِ» .

* * *

٨- باب :

الشَّرَكَةُ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا

كالدُّورِ والبساتين .

أراد البخاري هنا : الإشارةَ إلى جواز قَسَمِ الأرضِ والدارِ، وهو مذهبُ الجمهورِ، وخصَّ بعضهم بالتي يُنتفعُ بها إذا قُسِمَتْ .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ جابرٍ في الشُّفْعَةِ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «مَا لَمْ يُقَسَمْ» ؛ لأن هذا يُشعرُ بأنَّ ما لَمْ يُقَسَمْ يكونُ بينَ الشُّرَكَاءِ، والقِسْمَةُ لا تكونُ إلا بينهم .

* * *

٩- باب :

إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ

أورد البخاري في الباب حديثَ جابرٍ، قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة ؛ لأنَّه تَرَجَّمَ بِلُزُومِ الْقِسْمَةِ، وأن لا رجوعَ فيها، وليس في الحديث إلا نَفْيُ الشُّفْعَةِ، وأُجِيبَ ؛ بأنه يلزمُ من نفي الشُّفْعَةِ نفي الرجوعِ، إذ لو كان للشريك أن يرجعَ، لعادتْ مُشاركتهُ، فعادتِ الشُّفْعَةُ .

* * *

١٠- باب:

الِاشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الشَّرِكََةَ بِالدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ جَائِزَةٌ، لَكِنْ اِخْتَلَفُوا إِذَا كَانَتِ الدَّنَانِيرُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالدِّرَاهِمُ مِنَ الْآخَرِ، وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ: (مَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ): التَّبَرُّ، وَالدِّرَاهِمُ الْمَنْقُوشَةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ: يَصَحُّ فِي كُلِّ مِثْلِيٍّ. وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ.

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثَ البراءِ في الصَّرْفِ، مطابقتُهُ للترجمة تؤخذُ من قوله: «اشتريتُ أنا وشريكٌ لي شيئاً»، وذلك لأنَّ أبا المِنْهال وشريكه كانا يشتريان شيئاً من الذهبِ والفضةِ يدأبيد، ونسيئةً، وكانا شريكين، فسألا عن حُكْم ذلك؛ لأنَّه صَرَفٌ.

* * *

١١- باب:

مُشَارَكَةُ الدِّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمُزَارَعَةِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ في بيان جوازِ مُشَارَكَةِ الْمُسْلِمِ لِلدِّمِيِّ وَلِلْمُشْرِكِ فِي الْمُزَارَعَةِ، فالواو عاطفةٌ، وليست بمعنى مع، أشار البخاري بهذه الترجمة إلى مخالفةٍ من خالفَ في الجواز.

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي إِعْطَاءِ الْيَهُودِ خَيْرٍ؛ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا، وَمطابقتُهُ للترجمة من جهة أنَّ فيه مُشَارَكَةَ الْيَهُودِ فِي مُزَارَعَةِ خَيْرٍ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لَهُمُ الشَّطْرَ، وَالشَّطْرُ الْبَاقِي يُصَرَفُ لِلْمُسْلِمِينَ،

وهؤلاء اليهود كانوا أهل ذِمَّةٍ، وأُلْحِقَ المشركون بهم؛ لأنهم في حُكْمِ الذِّمَّةِ؛
لكونهم مُستأمنين .

* * *

١٢- باب:

قِسْمَةُ الْغَنَمِ، وَالْعَدْلُ فِيهَا

تَبَعَ فِي ذِكْرِ الْغَنَمِ الْحَدِيثَ، وَإِلَّا، فغَيْرُهَا مِثْلُهَا.

أورد البخاري في الباب حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة،
ووجه تكرار الترجمة: أَنَّ الْمُرَادَ بِقِسْمِ الْغَنَمِ فِي التَّرْجُمَةِ الْأُولَى بِالْعَدْلِ مَعَ
الْإِبْلِ، وفي هذه الترجمة^(١).

* * *

١٣- باب:

الشَّرَكَةُ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ

أورد البخاري في الباب أثرَ عُمَرَ، ومناسبتُهُ للترجمة لقوله فيه: «فَغَمَزَهُ»،

فَتَأَمَّلْ!

ثم أورد حديثَ زُهْرَةَ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، ومطابقته للترجمة في
قوله: «فِي شُرَيْطِ الطَّعَامِ»، فيلقاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، فيقولان له: أَشْرَكْنَا،
فِي شُرُكِهِمْ».

* * *

(١) بياض في الأصل بقدر سطين .

١٤ - باب :

الشَّرِكَةُ فِي الرَّقِيقِ

أورد البخاري في الباب حديثي ابنِ عُمَرَ، وأبي هريرةَ فيمن أعتقَ بعضَ عبْدِه، ومطابقته للترجمة تؤخذُ من قوله : «من أعتقَ شِرْكَاً له» ؛ لأنَّ الإعتاقَ يُبنى على صِحَّةِ المُلْكِ، فلو لم تكن الشَّرِكَةُ في الرقيق^(١) صحيحةً، لما ترتَّبَ عليها صِحَّةُ العِتْقِ، قاله العيني^(٢).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: وهو ظاهرٌ فيما تَرَجَّم له ؛ لأنَّ صِحَّةَ العِتْقِ فَرَعٌ صِحَّةِ المُلْكِ^(٣).

* * *

١٥ - باب :

الإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ وَالْبُدَنِ،

وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ رَجُلًا فِي هَدْيِهِ بَعْدَ مَا أَهْدَى

حذف البخاريُّ الجوابَ اكتفاءً بالحديث، ثم أورد في الباب حديثَ جابرٍ، وابنِ عباسٍ في حِجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، مطابقته للترجمة في قوله : «وأشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ»، وقد تقدَّم هذا الحديثُ في : الْحَجِّ، وفيه بيانُ أَنَّ الشَّرِكَةَ وقعتْ بَعْدَ مَا ساق النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(١) في الأصل : «العتق»، والتصويب من «عمدة القاري».

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٦٤).

(٣) انظر : «فتح الباري» (٥ / ١٣٧).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: هذا الاشتراكُ محمولٌ على أنَّ النبيَّ ﷺ جعلَ عليًّا شريكاً له في ثوابِ الهدْيِ، لا أنَّه مَلَكُهُ له بعد أن جعله هدياً، ويُحتملُ أن يكون عليٌّ لما أحضرَ الذي أحضره معه، فرآه النبيُّ ﷺ، مَلَكُهُ نِصفَه مثلاً، فصار شريكاً فيه، وساقَ الجميعَ هدياً، فصارا شريكين فيه، لا في الذي ساقه النبيُّ ﷺ أولاً^(١).

* * *

١٦ - باب:

مَنْ عَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ فِي الْقَسَمِ

أورد البخاري في الباب حديثَ رافعِ بنِ خَدِيجٍ، والغرضُ منه: قوله: «ثم عَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ». تمَّ (كتابُ الشَّرِكَةِ).

□ □ □

(١) المرجع السابق (٥ / ١٣٨).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٣٠ - (٤٨)

كِتَابُ الرِّهْنِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الشَّرَكَةِ) وَمِنْ قَبْلِهَا مِنَ الْمَعَامَلَاتِ ، وَكَانَتْ هَذِهِ فِي مَصَالِحِ الْخَلْقِ ، ذَكَرَ شَيْئاً يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الْمُعَامَلَةِ ، وَهُوَ الرِّهْنُ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

١ - بَابُ :

فِي الرِّهْنِ فِي الْحَضَرِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ :

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]

أَرَادَ الْبُخَارِيُّ فِي قَوْلِهِ : (الْحَضَرُ) : الرَّدُّ عَلَى مُجَاهِدٍ ، وَالضَّحَّاكُ فِي قَوْلِهِمَا : «لَا يُشْرَعُ الرِّهْنُ إِلَّا فِي السَّفَرِ» ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالسَّفَرِ فِي الْآيَةِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ ؛ لِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي الْحَضَرِ .
ثُمَّ أورد البخاري حديث أنسٍ ، وقد أشار - كعادته - إلى ما في بعض طرقه من الزيادة ، وهي قوله : «ولقد رهنَ درعاً له بالمدينة عند يهودي» ، فعُرفَ بذلك الرَّدُّ عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِلرِّهْنِ فِي الْحَضَرِ .

٢- باب :

مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ

أورد البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قولها: «ورهنه درعه».

* * *

٣- باب :

رَهْنُ السِّلَاحِ

قال ابنُ المُنَيِّرِ : إنما تَرَجَمَ لرهْن السلاح بعدَ رَهْنِ الدَّرْعِ ؛ لأنَّ الدَّرْعَ ليس بِسِلَاحٍ حَقِيقَةً ، وإنما هي آلَةٌ يُتَّقَى بِهَا السِّلَاحُ .

وتَعَقَّبَهُ العَيْنِيُّ ؛ بأنَّ المرادَ بالسِّلَاحِ : الآلَةُ التي يَدْفَعُ بِهَا الشَّخْصُ عَنْ نَفْسِهِ ، والدَّرْعُ أَعْظَمُ وَأَشَدُّ في هذا الباب ^(١) .

قلتُ : فعلى هذا ؛ هذا البابُ بالنسبة إلى البابِ السابقِ بمنزلةِ العامِّ بعدَ الخاصِّ .

قال شيخُ الإسلامِ الزَّيْنُ الأنصاريُّ : تَرَجَمَ به هنا بعد ترجمته فيما قبله بِرَهْنِ الدَّرْعِ ؛ لأنَّ السلاحَ أَعَمُّ مِنَ الدَّرْعِ .

ثمَّ أورد حديثَ جابرٍ في قصة قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ .

قال ابنُ التَّيْنِ : ليس فيه ما بَوَّبَ له ؛ لأنهم لم يَقْصِدُوا إِلَّا الخديعةَ ، وإنما يُؤْخَذُ جَوَازُ رَهْنِ السِّلَاحِ من الحديثِ الذي قبله .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٦٩) .

أَجَابَ الْعَيْنِيُّ : بأنه ليس في لَفْظِ التَّرْجَمَةِ ما يدلُّ على جَوَازِ رَهْنِ السِّلَاحِ ،
ولا على عَدَمِ جَوَازِهِ ؛ لَأَنَّهُ أَطْلَقَ ، فَتَكُونُ الْمِطَابَقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ :
«وَلَكِنَّا نَرَاهُكَ اللَّامَّةَ» ؛ أَيِ : السِّلَاحِ بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْكَلَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ
الْأَمْرِ حَقِيقَةُ الرَّهْنِ ، وَهَذَا الْمَقْدَارُ كَافٍ فِي وَجْهِ الْمِطَابَقَةِ ^(١) .

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : وَأُجِيبَ ؛ بأنه لو لم يكن مُعْتَاداً عَنْدهم رَهْنُ
السِّلَاحِ عِنْدَ أَهْلِ الْعَهْدِ ، لَمَّا عَرَضُوا عَلَيْهِ ؛ إِذْ لَوْ عَرَضُوا عَلَيْهِ مَا لَمْ تَجْرِ [بِهِ]
عَادَتُهُمْ ، لَاسْتِرَابَ بِهِمْ ، وَفَاتَهُمْ مَا أَرَادُوا مِنْ مَكِيدَتِهِ ، فَلَمَّا كَانُوا بِصَدْدِ الْمَخَادَعَةِ
لَهُ ؛ أَوْهَمُوهُ بِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ مَا يَجُوزُ لَهُمْ عَنْدهم فِعْلُهُ ، وَوَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا
عَهَدَهُ مِنْ صِدْقِهِمْ ، فَتَمَّتِ الْمَكِيدَةُ بِذَلِكَ ^(٢) .

* * *

٤ - بَابُ :

الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَخْلُوبٌ

هذه الترجمة لَفْظُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، وَصَحَّحَهُ .

أورد البخاري في الباب أثر إبراهيم النخعي ، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة ،
ثم أورد حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٦٩) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ١٤٣) .

٥- باب :

الرَّهْنُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ

غرض البخاري في الباب : جواز معاملته غير المسلمين .

أورد فيه حديث عائشة ، مطابقته للترجمة ظاهرة في الرهن عند اليهود ، وأما عند غيرهم ، فبالإلحاق .

* * *

٦- باب :

إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ ، فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديث ابن عباس ، وأراد البخاري منه : الحمل على عمومته ؛
خلافاً لمن قال : إنَّ القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن ؛ لأنَّ
الرهن كالشاهد للمرتهن .

قال ابن التين : جنح البخاري [إلى] أن الرهن لا يكون كالشاهد .

قال العيني : مطابقته لجزء الترجمة ، وهو : اليمين على المدعى عليه^(١) .

الثاني والثالث : حديثا ابن مسعود ، والأشعث ، أراد البخاري بإيرادهما :

قوله ﷺ للأشعث : «شاهدك ، أو يمينه» ؛ فإن فيه دليلاً لما ترجم به من أنَّ البينة
على المدعى ، ولعله أشار في الترجمة إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٧٥) .

عباسٍ بلفظ الترجمة، وكأنه لمَّا لم يكن على شرطِهِ، تَرَجَّم به، وأوردَ ما يدلُّ عليه مما ثبت على شرطِهِ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

كذا في «الفتح»^(١).

تمَّ بحمد الله - سبحانه وتعالى - (كتابُ الرهنِ)، ويتصلُّ به - إن شاء اللهُ تعالى - (كتابُ العِتْقِ وَفَضْلِهِ).



(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٤٦).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



(٤٩) - ٣١

كِتَابُ الْعِتْقِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الرهن)، وكان الرهن يحتاج إلى فك رقبة، وهو جائز من جهة المُرْتَهِن، لازم من جهة الرَّاهِن، أردفه بالعِتْق الذي هو فك الرقبة، ولما كان المُلْك الذي يترتب على العبد جائزاً من جهة السيّد، لا من جهة العبد، فذكر متعلقات العتق؛ من التدبير، والولاء، وأمّ الولد، والإحسان إلى الرقيق، وأحكامهم، ومكاتباتهم.

١ - باب :

فِي الْعِتْقِ وَفَضْلِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿فَكَ رَقَبَةً ۝١٣ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤﴾

يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿[البلد: ١٣ - ١٥]

دلالة الآية التي أوردتها البخاري على فضل العتق ظاهرة.

ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنه يُخبر عن فضل عظيم في العتق.

* * *

٢- باب :

أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟

أورد البخاري في الباب حديث أبي ذرٍّ، ومطابقته للترجمة في قوله :
«فأيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟» .

* * *

٣- باب :

مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ ، أَوِ الْآيَاتِ

أورد البخاري في الباب حديث أسماء من طريقين ، وليس فيه سوى
الْكُسُوفِ ، فلا دلالة فيه على استحبابِ الْعَتَاقَةِ في الآيات .
وأجيب ؛ بأنَّ البخاريَّ ألحقها بالكُسُوفِ بالقياس ؛ لأنَّ الكُسُوفَ أيضاً آيةٌ ،
وكأنه أشار إلى قوله في بعض طُرقه : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
يَخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عَبْدَاهُ» ، وأكثرُ ما يقعُ التخويفُ بالنار ؛ فناسبَ وقوعُ الْعِتْقِ الذي
يُعْتَقُ مِنَ النَّارِ .

* * *

٤- باب :

إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ

أشار البخاري بقوله في الترجمة : (أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ) إلى ردِّ قولِ إسحاق
ابنِ راهويه : أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مَخْتَصٌّ بِالذَّكُورِ ، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ ، فَلَمْ يُفَرِّقُوا
فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ؛ إِمَّا لِأَنَّ لَفْظَ الْعَبْدِ يَرَادُّ بِهِ الْجَنْسُ ؛ لقوله تعالى :

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]؛ فإنه يتناول الذكر والأنثى، وإمّا على طريق الإلحاق؛ لعدم الفارق، وقد أفتى بذلك ابنُ عمرَ راوي الحديث، وإنما قيّد البخاريُّ العبدَ باثنين، والأمةَ بالشُّركاء؛ اتباعاً للفظ الحديثِ الواردِ فيهما، وإلا فالْحُكْمُ في الجميعِ واحدٌ.

ثم أورد البخاري في الباب حديث ابنِ عمرٍ من ستة طرق.

* * *

٥- باب:

إِذَا أَعْتَقَ نَصِيْبًا فِي عَبْدٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ،
اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ، عَلَى نَحْوِ الْكِتَابَةِ

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أنَّ المراد بقوله في حديث ابنِ عمرَ: «وإلا»، فقد عَتَقَ مِنْهُ ما عَتَقَ؛ أي: وإلا؛ فإن كان الْمُعْتَقُ لا مالَ له يَبْلُغُ قيمةَ بقيَّةِ العبدِ، فقد تَنَجَّزَ عَتَقُ الجزء الذي كان يملكه، وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً، إلى أن يُسْتَسْعِيَ العبدُ في تحصيل القدر الذي يُخلِّصُ به باقيه من الرِّقِّ إن قوِيَ على ذلك، فإن عَجَزَ نفسه، استمرَّت حصَّةُ الشريك موقوفَةً، وهو مَصِيرٌ منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً، والحُكْمُ برفع الزياتين معاً؛ وهما: قوله في حديث ابنِ عمرَ: «وإلا»، فقد عَتَقَ مِنْهُ ما عَتَقَ»، وقوله في حديث أبي هريرة: «فاسْتُسْعِيَ به غيرَ مَشْقُوقٍ عليه»^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (١٥٦/٥).

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة،
قاله العيني^(١).

* * *

٦- باب:

الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ فِي الْعَتَاةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ، وَلَا عَتَاةَ إِلَّا لَوَجْهِ اللَّهِ

هذه الترجمة معقودة لبيان عَدَمِ وقوعِ عَتَاةِ الْخَاطِئِ وَالنَّاسِيِ وَطَلَاقِهِمَا،
وكأنَّ البخاري أشار إلى ردِّ ما روي عن مالك: أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ عَامِدًا
كَانَ أَوْ مُخْطِئًا، ذَاكِرًا كَانَ أَوْ نَاسِيًا، وَقَدْ أَنْكَرَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ مَذْهَبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَلَا عَتَاةَ إِلَّا لَوَجْهِ اللَّهِ) أراد البخاري بذلك: إثباتَ اعتبارِ النِّيَّةِ؛
لأنه لَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ لَوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا مَعَ الْقَصْدِ، وَأشار إلى الردِّ على مَنْ قال: مَنْ
أَعْتَقَ عَبْدَهُ لَوَجْهِ اللَّهِ، أَوْ لِلشَّيْطَانِ، أَوْ لِلصَّنَمِ، عَتَقَ؛ لَوْجُودِ رُكْنِ الْإِعْتِقِ،
وَالزِّيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ لَا تُخْلُ بِالْعِتْقِ.

وقوله: (قال النبي ﷺ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»)، وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِيِ
وَالْمُخْطِئِ)، أشار البخاري بهذا الاستنباط إلى بيان أَخْذِ التَّرْجُمَةِ مِنْ
حَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى مَا وَرَدَ
فِي بَعْضِ الطُّرُقِ كَعَادَتِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ: «رَفَعَ اللَّهُ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ،
وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٨٢).

أحدهما : حديث أبي هريرة، قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة ؛ لأنَّ الترجمةَ في النسيان، والحديثَ في حديثِ النفس .

وأجاب الكرّمانيُّ ؛ بأنَّ البخاري أشار إلى إلحاقِ النسيانِ بالوسوسةِ ، فكما أنه لا اعتبارَ بالوسوسةِ ؛ لأنها لا تستقرّ ، فكذلك الخطأ والنسيانُ لا استقرارَ لكلِّ منهما^(١) .

ويُحتملُ أن يقال : إن شُغَلَ البالُ بحديثِ النفسِ يَنشأُ عنه الخطأ والنسيانُ ، قاله الحافظُ ابنُ حجرٍ^(٢) .

ثانيهما : حديث عمرَ في النيةِ ، وقد تقدّم وجهُ الاستدلالِ منه ، واستنبطَ البخاريُّ منه : عدَمَ وقوعِ العِتاقِ والطلاقِ من الناسي والمخطيء ؛ لأنه لا نيةَ لهما ، والله أعلم .

* * *

٧- باب :

إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : هُوَ اللَّهُ ، وَنَوَى الْعِتْقَ ، وَالْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَرِيدُ : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ اللَّهُ ، يُعْتَقُ إِنْ نَوَى الْعِتْقَ ، وَإِلَّا ، فَلَوْ قَصَدَ أَنَّهُ اللَّهُ بِمَعْنَى غَيْرِ الْعِتْقِ ، لَمْ يُعْتَقَ .

ثمَّ أورد في الباب حديثَ أبي هريرة في قصةِ إسلامِهِ معَ غُلامِهِ .

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (١١ / ٨٢) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ١٦١) .

قال العيني : مطابقته للترجمة في قوله : «أما إني أشهدك أنه حرٌّ»^(١) .
قلت : وفي آخر الباب قوله : (أما إني أشهدك أنه لله) ، وهذا هو المناسب
للت ترجمة ، والله أعلم .

* * *

٨- باب : أُمُّ الْوَلَدِ

لم يُفصَح البخاري في الترجمة بالحكم ، وليس في حديثي الباب أيضاً
ما يُفصَح بالحكم عنده .

قال الحافظ : وأظنُّ ذلك لِقَوَّةِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ السَّلَفِ ، وَإِنْ كَانَ
الْأَمْرُ اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْخَلْفِ عَلَى الْمَنْعِ^(٢) .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أبي هريرة في أَشْرَاطِ السَّاعَةِ .

قال العيني : وجهُ إيرادِه هنا هو : أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ
أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْمَنْعِ ، فَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ بِذِكْرِهِ
هَذَا : الْإِشَارَةَ إِلَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣) .

ثانيهما : حديث عائشة في قصة ابنِ وليدةِ رَمْعَةَ ، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ : قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٩٠) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ١٦٤) .

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٩٢) .

ابن زَمْعَةَ: «أخي، وُلِدَ على فراشِ أبي»، وحُكِمَ النبي ﷺ لابنِ زَمْعَةَ بأنه أخوه؛ فإنَّ فيه ثبوتُ أُمِّيَّةِ أمِّ الولدِ، ولكن ليس فيه تعرُّضٌ لحُرِّيَّتِها، ولا لإزفَاقِها. إلا أنَّ ابنَ المُنَيِّرِ أجاب؛ بأنَّ فيه إشارةً إلى حُرِّيَّةِ أمِّ الولدِ؛ لأنَّه جَعَلَهَا فراشاً، فسَوَّى بينها وبين الزوجةِ في ذلك.

وأفادَ الكرَمانيُّ: أنه رأى في بعض النسخِ في آخرِ الباب ما نصُّهُ: «فسمَّى^(١) النبي ﷺ أمَّ وَلَدِ زَمْعَةَ أَمَّةً وَوَلِيدَةً»، فدلَّ على أنها لم تكن عَتِيقَةً، انتهى^(٢). وعلى هذا، فهو مِثْلٌ منه إلى أنها لا تُعْتَقُ بموتِ السيِّد، وكأنَّه اختيارٌ أحدِ التأويلين في الحديثِ الأول.

* * *

٩- باب:

بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

أوردَ البخاري في الباب حديثَ جابرٍ، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب:

بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ

أورد البخاري في الباب حديثين:

(١) في «الكواكب الدراري»: «سمى».

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (١١ / ٨٥).

أحدهما: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من جهة دلالة النهي على عدم صحّة البيع، فتأمل!

ثانيهما: حديث عائشة في قصة بريرة.

قال الحافظ ابن حجر: وجه دخوله في الترجمة: من قوله في أصل الحديث: «فإنما الولاء لمن أعتق»، وهو، وإن كان لم يسق هنا بهذا اللفظ، فكأنه أشار إليه كعادته، ووجه الدلالة منه: حصّره في المعتق، فلا يكون لغيره معه منه شيء^(١).

وقال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «فإنّ الولاء لمن أعطى الورق»، فهذا يدلّ على أنّ الولاء لا يُنقل، فإن لم يجز نقله، لا يجوز بيعه، ولا هبته^(٢).

* * *

١١ - باب:

إِذَا أَسِرَ أَخُو الرَّجُلِ، أَوْ عَمُّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا؟

قيل: أشار البخاري بهذه الترجمة إلى ضعف الحديث الوارد فيمن ملك ذا رحم^(٣)، فهو حر، ومع ذلك لم يجزم بالحكم؛ للخلاف في هذه المسألة. قوله: (وكان عليّ له نصيب في تلك الغنيمة) ذكره البخاري في معرض

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٦٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٩٥).

(٣) في الأصل: «راحم».

الاستدلال على أنه لا يُعْتَقُ الأَخُ ولا العَمُّ بمجرّد المُلْكِ ؛ إذ لو كان الأَخُ ونحوه يُعْتَقُ بمجرّد المُلْكِ ، لَعَتِقَ العباسُ وعقيلٌ على عليٍّ في حصّته من الغنّيمة .

ثم أورد البخاري في الباب حديث أنسٍ في قصة فداء العباس ، وأراد البخاريُّ بإيراده هنا : الإشارة إلى أنّ حُكْمَ القَرَابَةِ من ذَوِي الأرحام في هذا لا يختلفُ عن حُكْمِ القَرَابَةِ من العَصَبَاتِ ، والله أعلم .

* * *

١٢ - باب :

عِتْقُ الْمُشْرِكِ

أورد البخاري في الباب حديثَ حَكِيمِ بنِ حِزَامٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «أَسْلَمْتَ على ما سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ» ؛ فإنه يدلُّ على نفوذ عِتْقِ المُشْرِكِ ، والله تعالى أعلم ، وعلمه أتم .

* * *

١٣ - باب :

مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا ،

فَوَهَبَ ، وَبَاعَ ، وَجَامَعَ ، وَفَدَى ، وَسَبَى الدُّرِّيَّةَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْآرِزْقًا حَسَنًا

فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ

بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل : ٧٥]

هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب ، وهي مسألة مشهورة ، والجمهور على جواز الاسترقاق ، ومنعه بعضهم ، وجنح البخاريُّ إلى

الجواز، وأوردَ الأحاديثَ الدَّالَّةَ على [ذلك]؛ ففي حديثِ المِسْوَرِ ما تَرَجَمَ به من العِتَقِ، وفي حديثِ أنسٍ ما تَرَجَمَ به من الفداء، وفي حديثِ ابنِ عمرَ ما تَرَجَمَ به من سَبِي الذُّرِّيَّةِ، وفي حديثِ أبي سعيد ما تَرَجَمَ به من الجماع، ومن الفِدْيَةِ أيضاً، ويتضمن ما تَرَجَمَ به من البيعِ، وفي حديثِ أبي هريرةَ ما تَرَجَمَ به من البيعِ بقوله في بعض طُرُقهِ: «ابتاعي».

ومناسبةُ الآيةِ التي أوردَها البخاري في الترجمةِ للترجمةِ؛ من جهةِ أَنَّ اللهَ تعالى أَطْلَقَ العبدَ المملوكَ، ولم يقيِّده بكونه عَجَمِيًّا، فدلَّ على أَنَّ لا فَرْقَ في ذلك بين العربي والعَجَمي.

أورد البخاري في البابِ عِدَّةَ أَحاديثَ:

أحدها: حديثِ المِسْوَرِ، مطابقتهُ للترجمة في قوله: «مَنْ مَلَكَ رَقِيقاً من العربِ، فَوَهَبَ».

ثانيها: حديثِ ابنِ عمرَ، ومطابقتهُ للترجمة في: «وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ».

ثالثها: حديثِ أبي سعيد، مطابقتهُ للترجمة [في]: «وَجَامِعَ».

رابعها: حديثِ أبي هريرةَ، مطابقتهُ للترجمة في قوله: «وَبَاعَ».

* * *

١٤ - باب:

فَضْلُ مَنْ أَدَّبَ جَارِيَتَهُ، وَعَلَّمَهَا

أورد البخاري في البابِ حديثَ أبي موسى، ومطابقتهُ للترجمة في قوله:

«كَانَ لَهُ أَجْرَانِ».

* * *

١٥ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ» ،
فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ
وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ
وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ وَابْنِ السَّبِيلِ
وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ
مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء : ٣٦]

المرادُ بذكرِ هذه الآيةِ هنا : قوله : ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء : ٣٦] ،
فدخلوا فيمن أَمَرَ بالإحسان إليهم ؛ بعطفهم عليهم .
ثم أورد البخاري في الباب حديثَ أبي ذرٍّ ، ومطابقته للترجمة من جهة
أنَّ لفظَ الترجمةِ هنا حديثُ أبي ذرٍّ ، فتأمل !

* * *

١٦ - باب :

الْعَبْدُ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ ، وَنَصَحَ سَيِّدَهُ

أورد البخاري في الباب أربعةَ أحاديثَ :
أحدها : حديث ابنِ عمرَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأنَّ فيه التصريحَ
بأنَّ له أَجْرَيْنِ .

ثانيهما : حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وَأَيُّمَا
عَبْدٍ . . . إلى آخره» ؛ لأنَّ أداءَ حَقِّ الله هو معنى : أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ ، وأداءَ حَقِّ
مَوْلَاهِ هو معنى : نَصَحَ سَيِّدَهُ .

ثالثها: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة من جهة قوله: «للعبد المملوك الصالح أجران»؛ لأنَّ اسمَ الصَّلاحِ يشملُ ما تقدَّم من الشرطين، وهو: إحسانُ العبادَةِ، والنصحُ للسَّيِّد. رابعها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة أنَّه مفسِّر للحديث الذي قبله، موافقٌ للحديثين الآخرين.

* * *

١٧ - باب:

كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عَبْدِي، أَوْ أَمْتِي،
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وَقَالَ:
﴿عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]،
وَقَالَ: ﴿مَنْ فَنَيْتُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُومُوا
إِلَى سَيِّدِكُمْ»، وَ: «أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ» [يوسف: ٤٢]:
عِنْدَ سَيِّدِكَ، وَ«مَنْ سَيِّدُكُمْ؟»

هذه الترجمة معقودة لبيان كراهية التطاول على الرقيق، وكراهية قول الرجل: «عبدِي، وأمْتِي»، وكراهية قول المملوك: سيدي وربِّي، من غير تحریم، ولذلك استشهد البخاريُّ للجواز بالآيات التي أوردَها في الترجمة، والأحاديث الدالَّة على الجواز، ثمَّ أَرَدَها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك.

ثم أورد البخاري في الباب سبعة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عمر.

ثانيها: حديث أبي موسى .

والغرضُ منهما: قوله في حديثِ ابنِ عمرَ: «إِذَا نَصَحَ سَيِّدُهُ»، وقوله في حديثِ أبي موسى: «وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ».

ثالثها: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة في قوله: «وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي، أَمَّتِي».

رابعها: حديث ابنِ عمرَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِييًّا»، والمرادُ منه: إطلاقُ لفظِ العبدِ، وكأنَّ مناسبتَه للترجمة من جهة أنَّه لو لم يُحَكَمْ عليه بِعِتْقِ كُلِّهِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا؛ لَكَانَ بِذَلِكَ مُتَطَاوِلًا عَلَيْهِ.

خامسها: حديث ابنِ عمرَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ»، والغرضُ منه هنا: قوله: «وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ»؛ فإنه إن كان ناصِحًا له في خدمته، مؤدِّيًا له الأمانة، ناسبَ أَنْ يُعِينَهُ، وَلَا يَتَعَاطَمَ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَطَاوَلَ.

سادسها وسابعها: حديث أبي هريرة، وزيد بن خالدٍ معًا، والغرضُ منه هنا: ذِكْرُ الْأَمَّةِ، وَأَنَّهَا إِذَا عَصَتْ، تَوَدَّبَ، فَإِنْ لَمْ تَنْجَعْ، يَبْعَثْ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَبَايِنٌ لِلتَّعَاظُمِ عَلَيْهَا.

قال العينيُّ: مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ الْأَمَّةَ إِذَا زَنَتْ، لَا يُكْرَهُ التَّطَاوُلُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ التَّطَاوُلُ إِذَا نَصَحَتْ سَيِّدَهَا، وَأَدَّتْ حَقَّ اللَّهِ، فَإِذَا زَنَتْ، أَخَلَّتْ [بِالْأَثْنَيْنِ]، فَتَوَدَّبَ، فَإِنْ لَمْ تَنْجَعْ، تُبَاعَ، وَلَوْ يَبْعَثُ بِضَفِيرٍ^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١١٤).

١٨ - باب:

إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٩ - باب:

الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَالَ إِلَى السَّيِّدِ

أشار البخاري في الترجمة إلى حديث: «مَنْ [بَاعَ] عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْسَّيِّدِ».

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «والخادم في مال سيده راع»، والمراد من الخادم هنا: العبد، وقد ورد الحديث بلفظ الترجمة.

* * *

٢٠ - باب:

إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ

ذكر العبد ليس قيّدًا، ولا يدلُّ الحديث على القيد، وإنما خُصَّ بالذكر؛ لأنَّ المقصود هنا: بيان حُكْمِ الرَّقِيقِ.

قال الحافظ: وأظنُّ البخاري أشار إلى حديث: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ...» الحديث^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٨٢).

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من حيث
إنَّه إذا وجب اجتنابُ الوجهِ عندَ القتالِ مع الكافر، فاجتنابُ وجهِ العبدِ المؤمنِ
أوجبُ، قاله العيني، فتأمل^(١)!
تمَّ (كتابُ العِتقِ)، ويتصلُ به (كتابُ المُكاتبِ).



(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١١٥).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٣٢ - (٥٠)

كِتَابُ الْمَكَاتِبِ

بَاب :

إِثْمَ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ

كذا وقع هذا الباب في بعض النسخ، ولم يذكر من أثبت فيه حديثاً، ولا وجه لدخوله في أبواب المكاتب، ووقع في بعض النسخ : (باب : من قذف مملوكه المكاتب)، فهذا هو المتجه، وله وجه في دخوله في أبواب المكاتب، فكان البخاري أراد : بيان حكم قذف المكاتب، وأخلى بياضاً ليكتب فيه حديثاً، فلم يتفق له .

* * *

١ - باب :

الْمَكَاتِبِ وَنَجُومِهِ، فِي كُلِّ سَنَةِ نَجْمٌ، وَقَوْلُهُ :

﴿وَالَّذِينَ يَبْنُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاثِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا

وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور : ٣٣]

لم يرد البخاري بقوله : «في كل سنة نجم» : أن ذلك شرط فيه ، وإنما ذكر ؛ لورود التصريح به في قصة بريرة في بعض الروايات .

ثم أوردَ في الباب أثرَ عمرَ، والظاهرُ: أنَّ البخاريَّ مالَ إلى الوجوبِ .
ثم أوردَ حديثَ عائشةَ في قصةِ بَريرةَ، مطابقتُهُ للترجمة في قوله: «نُجِّمَتْ
عليها في خَمْسِ سِنِينَ» .

* * *

٢- باب:

مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتِبِ ،
وَمَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ

جَمَعَ البخاريُّ في هذه الترجمةِ بينَ حُكْمَيْنِ ، وكأنه فسَّرَ الأوَّلَ بالثاني ،
وأنَّ ضابطَ الجواز ما كان في كتابِ الله .

أشار البخاري في الباب إلى حديث ابنِ عمرَ في الباب الآتي .

ثم أوردَ حديثَ عائشةَ في قصةِ بَريرةَ من طريقين ، ومطابقةُ الطريقِ الأوَّلِ
لِلترجمة تؤخِّدُ من قوله: «من اشترَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فليسَ له» ،
ومطابقةُ الطريقِ الثانيةِ تؤخِّدُ من قوله: «على أَنَّ وَلاءَها لنا» ؛ فإنَّ هذا شرطٌ
ليس في كتابِ الله ﷻ .

* * *

٣- باب:

اسْتِعَانَةُ الْمُكَاتِبِ ، وَسُؤَالُهُ النَّاسَ

كَأَنَّ البخاريَّ يشيرُ إلى جواز ذلك ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أَقَرَّ بَريرةَ على سُؤْلِها
عائشةَ في إعانتها على كتابتها .

ثم أورد البخاري في الباب حديث عائشة في قصة بريرة، ومطابقته للترجمة في قولها: «فأعينني».

* * *

٤- باب:

بَيْعِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ

هذا اختيار من البخاري لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضي بذلك، ولو لم يعجز نفسه، وأيد ذلك بالآثار التي أوردها في الباب. ثم أورد حديث عائشة في قصة بريرة.

قال الحافظ ابن حجر: وجه الدلالة منه: أن بريرة بيعت بعد أن كاتبته، ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حراً، لامتنع بيعها^(١). قال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله ﷺ: «اشترها»؛ لأن أمره بالشراء يدل على جواز البيع^(٢).

* * *

٥- باب:

إِذَا قَالَ الْمُكَاتَبُ: اشترني، وأعتقني، فاشتراه لذلك

أورد البخاري في الباب حديث عائشة في قصة بريرة، ومطابقته للترجمة

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٩٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٢٤).

في قول بريرة: «اشتريني، وأعتقيني»، والله أعلم، وعلمه أتم.
تمّ (كتابُ المكاتبِ) بحمدِ اللهِ سبحانه، ويتصلُّ به - إن شاء اللهُ - (كتابُ
الهبةِ وفضلِها).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٣٣ - (٥١)

كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضَائِلِهَا وَالتَّحْرِيزُ عَلَيْهَا

لما فرغ البخاري من (كتاب المكاتب)، وكانت المكاتب تستدعي إيتاء؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٣٣]، أردفه بكتاب الهبة، وذكر معها: العُمري، والرُقبي، ولما كانت الهبة نقل ملك الرقبة بلا عوض، أردفه بنقل المنفعة بلا عوض، وهي العارية، ثم المنيحة، ثم الهبة تُطلق بالمعنى الأعم على أنواع؛ كالإبراء، وهو هبة الدين من المدين، والصدقة، وهي الهبة لطلب ثواب الآخرة، والهدية، وهي ما يُكرم به الموهوب له، وصنيع البخاري يقتضي أنه أراد: المعنى الأعم في الترجمة؛ لأنه أدخل في هذا الكتاب الهدايا.

ثم ذكر البخاري حديثين :

الأول: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة من حيث إن فيه تحريضاً على الخير إلى أحد؛ ولو كان بشيء حقير، وهو داخل في معنى الهبة من حيث اللغة، قاله العيني^(١).

الثاني: حديث عائشة، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «وكانوا يَمْنَحُونَ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٢٥).

رسول الله ﷺ من ألبانهم، فَيَسْقِينَا»، وذلك لأنهم كانوا يُهْدُونَ إلى رسول الله ﷺ من ألبانٍ منائِحهم، وفي الهدية معنى الهبة.

* * *

٢- باب:

الْقَلِيلُ مِنَ الْهَبَةِ

يقال: أراد البخاريُّ بهذه الترجمة: أَنَّ الْمُهْدَى إِلَيْهِ شَيْءٌ قَلِيلٌ لَا يَسْتَقِلُّهُ، وَلَا يَرُدُّهُ لِقَلَّتِهِ.

ثم أوردَ في الباب حديثَ أبي هريرةَ.

قال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «ولو أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ، لَقَبِلْتُ»، وذلك يدلُّ على أَنَّ القليلَ من الهدية جائزٌ، ولا يردُّ، والهدية في معنى الهبة^(١).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: مناسبتُهُ للترجمة بطريق الأَوَّلَى؛ لأنه إذا كان يُجِيبُ من دعاه على ذلك القدرِ اليسيرِ، فَلَا نَ يَقْبَلُهُ مِمَّنْ أَحْضَرَهُ إِلَيْهِ أَوَّلَى^(٢).

* * *

٣- باب:

مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا

هذه الترجمة معقودةٌ لجوازِ استيهابِ عَيْنِ الشَّيْءِ، أو منفعتِهِ، وأشار

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٢٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ١٩٩).

البخاري في الترجمة إلى حديث أبي سعيد الخُدري في الرُّقِيَّةِ بفاتحة الكتاب،
ومطابقته للترجمة في الجزء الذي ذكره.

ثم أوردَ حديثين :

أحدهما : حديث سهل بن سَعْدٍ ، والغرضُ منه : إرسالُ النبي ﷺ إلى
المرأة بأن تأمرَ الغلامَ يعملَ أعوادَ المِنبرِ ؛ فإنَّ فيه استِيهابَ المنفعةِ من المرأة .

ثانيهما : حديث أبي قتادةَ في صَيْدِ الحمارِ الوحشيِّ ، ومطابقته للترجمة
تؤخذُ من قوله : « فقال : مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟ » ؛ فإنه في معنى الاستِيهابِ من
الأصحاب ، وقد وردَ في هذا الحديثُ من زيادة : « كُلُّوا ، وَأَطْعِمُونِي » ، ولعلَّ
البخاريَّ أشار إلى هذه الزيادة .

* * *

٤ - باب :

مَنْ اسْتَسْقَى

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث سهلٍ مُعلِّقاً .

وثانيهما : حديث أنسٍ ، ومطابقتهما للترجمة ظاهرةٌ من قوله في الأول :
« اسْقِنِي » ، وفي الثاني : « فاستسقى » .

* * *

٥ - باب :

قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ

أشار البخاريُّ في الباب إلى حديث أبي قتادة في قصة الحمارِ

الوحشي... (١)، ثم ذَكَرَ حديثَ أنسٍ في قصة الأرنَبِ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له.

* * *

٦- باب:

قبول الهدية

كذا ثبت هذا الباب لأبي ذرٍّ، وسقط لغيره.

أورد البخاريُّ هنا حديث الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ في إهدائه الحمارَ الوحشيَّ، وشاهدُ الترجمة منه: مَفْهُومُ قوله: «لم نَرُدَّهُ عليك إلا أَنَّا حُرْمٌ»؛ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ: أَنَّهُ لو لم يكنْ مُحَرِّمًا، لَقَبِلَهُ مِنْهُ، قاله الحافظ ابنُ حَجَرٍ (٢).

وقال العينيُّ: الأَوْجَهُ: أَنَّ مطابقتَه للترجمة في قوله: «أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣).

* * *

٧- باب:

قبول الهدية

كذا لأبي ذرٍّ، وهو تكرارٌ بغير فائدة، قاله الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -، ثم هذه الترجمةُ بالنسبة إلى ترجمة قبولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ مِنَ الْعَامِّ بعد الخاصِّ،

(١) في الأصل بياض بقدر أربع كلمات.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٠٢).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٣٢).

ثم ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث :

أولها : حديث عائشة ، مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث ؛ لأنَّ تحرّيتهم بالهدايا يدلُّ على أنه ﷺ كان يقبل الهدايا ، وهو واضح لمن له تأملٌ وحُسنُ نظرٍ .

ثانيها : حديث ابن عباسٍ في إهداء أمِّ حُفَيدٍ ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فأكلَ النبيُّ ﷺ من الأقطِ والسَّمنِ» ، وأكله دليلٌ على قبوله هَدِيَّةً أمَّ حُفَيدٍ .

ثالثها : حديث أبي هريرة في قبوله ﷺ الهدية ، وردّه الصدقة .

قال العيني : مطابقته للترجمة في قوله : «وإن قيل : هَدِيَّةٌ ، ضَرَبَ بيده ، فأكلَ مَعَهُمْ» ؛ لأنَّ أَكَلَهُ مَعَهُمْ يدلُّ على قبول الهدية^(١) .

رابعها : حديث أنسٍ في قصة بَريرة ، وشاهد الترجمة منه : قوله : «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، ولنا هَدِيَّةٌ» ؛ لأنَّ الصَدَقَةَ يجوز فيها تصرُّفُ الفقير بالبيع والهدية ، وغير ذلك ؛ لِصِحَّةِ مُلْكِهِ لَهَا ؛ كتصرُّفاتِ سائر المُلَّاكِ في أَمْلَاكِهِمْ .

خامسها : حديث عائشة في قصة بَريرة ، وشاهد الترجمة منه : قوله : «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ ، ولنا هَدِيَّةٌ» ؛ لأنَّ التَّحْرِيمَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّفَةِ ، لا بالذاتِ ، وقد تَغَيَّرَ ما تُصَدَّقُ به على بَريرة بانتقاله إلى مُلْكِهَا .

سادسها : حديث أمِّ عَطِيَّةٍ ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى قوله : «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا» ؛ لأنَّ معناه : قد زال عنها حُكْمُ الصَّدَقَةِ الْمُحَرَّمَةِ عَلَيَّ ، وصارت حَلَالًا لَنَا .

* * *

(١) المرجع السابق (١٣ / ١٣٥) .

٨- باب :

مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ، وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ

ذكر البخاري في الباب حديثي عائشة :

الأول : مُخْتَصِرٌ مِنَ الْمُطَوَّلِ ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى قول

عائشة : « كان الناس يُتَحَرَّونَ بهداياهم يومي » .

الثاني : حديثها المُطَوَّلُ في إرسالِ أزواجِ النبي ﷺ فاطمة - عليها السلام -

إلى النبي ﷺ ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : « وكان المسلمون قد علموا

حُبَّ رسولِ الله ﷺ عائشة ، فإذا كانت عند أحدهم هديَّة يريد أن يُهديها إلى

رسولِ الله ﷺ ، أحرَّها ، حتى إذا كان رسولُ الله ﷺ في بيتِ عائشة ، بعثَ صاحبُ

الهدية إلى رسولِ الله ﷺ في بيتِ عائشة » .

* * *

٩- باب :

مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ

كأن البخاري أشار في الترجمة إلى حديث : « لَا تُرَدُّ^(١) الوسائدُ والدُّهْنُ

وَاللَّبَنُ » ، والمرادُ بالدُّهْنِ : الطَّيْبُ ، وليس هذا الحديثُ على شَرْطِ البخاري ،

فأشار إليه ، واكتفى بحديث أنسٍ في الباب .

قال العيني : مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ الحديثَ أوضحُ ما في

الترجمة من الإبهام ؛ لأنَّ قولَه في الترجمة : « ما لا يُرَدُّ من الهدية » غيرُ

(١) في الأصل : « تردوا » ، والمثبت من « سنن الترمذي » (٢٧٩٠) .

معلوم، فالحديثُ أَوْضَحُهُ، وهو أنَّ المرادَ منه: الطَّيِّبُ^(١).

* * *

١٠- باب:

مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً

المرادُ من الهبة: الشيءُ الموهوبُ؛ لأنَّ نفسَ الهبةِ هَدِيَّةٌ.

ذكر البخاريُّ في الباب طَرَفًا من حديثِ الْمُسَوَّرِ وَمَرَوَانَ فِي قِصَّةِ هَوَازِنَ، مرادهُ منه: قوله ﷺ: «وإني رأيتُ أن أُرَدَّ عليهم سَبِيَّهِمْ، فمن أحبَّ منكم أن يُطَيَّبَ ذلك، فليُفْعَلْ»؛ فإنَّ في بقية الحديث: «طَيَّبْنَا لَكَ»، ففيه: أنهم وَهَبُوا ما غَنَمُوهُ مِنَ السَّبْيِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقَسَمَ، وذلك في مَعْنَى الْغَائِبِ.

* * *

١١- باب:

الْمُكَافَأَةُ فِي الْهَبَةِ

المرادُ بِالْهَبَةِ هُنَا: الْمَعْنَى الْأَعْمُ، فَتَشْمَلُ الْهَدِيَّةَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ إِنَّمَا تَتَأْتَى إِذَا أُريدَ بِلَفْظِ [الْهَبَةِ] فِي التَّرْجُمَةِ: مَعْنَاهَا الْأَعْمُ - كَمَا تَقَدَّمَ -.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٣٩).

١٢ - باب :

الهِبَةُ لِلْوَلَدِ، وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئًا،
لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ، وَيُعْطِيَ الْآخَرِينَ مِثْلَهُ، وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ،
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ». وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ
فِي عَطِيَّتِهِ؟ وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَتَعَدَّى

اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام:

الحُكْمُ الْأَوَّلُ: الهبة للولد، وإنما ترجم به؛ ليرفع إشكال من يأخذ بظاهر
الحديث المشهور: «أنت ومالك لأبيك»؛ لأن مال الولد إذا كان لأبيه، فلو
وهب الأب ولده شيئاً، كأنه وهب نفسه، ففي الترجمة إشارة إلى ضعف
الحديث المذكور، أو إلى تأويله.

الحُكْمُ الثَّانِي: العدل بين الأولاد في الهبة، وهي من مسائل
الخلاف.

الحُكْمُ الثَّالِث: رجوع الوالد فيما وهب للولد، وهي خلافية أيضاً.

الحُكْمُ الرَّابِع: أكل الوالد من مال الولد بالمعروف، وجه إيراد هذا
الحُكْم: من أنه لما جاز للأب بالانفاق أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه،
فلأن يسترجع ما وهبه له بطريق الأولى.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث العدل بين الأولاد، ومطابقته للحكم
الثاني ظاهرة.

ثم ذكر حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من عمر، ومناسبته للترجمة: أنه

يُفهم منه : التأكيد [على] التسوية بين الأولاد في الهبة ؛ لأنَّ النبي ﷺ لو سأل عمرَ أن يَهَبَ البعيرَ لابنَه عبدَ اللهِ ، لبَادَرَ إلى ذلك ، لكنه لو فعلَ ، لم يَكُنْ عدلاً بين بني عمرَ ، فلذلك اشتراه ﷺ منه ، ثمَّ وَهَبَه لعبدِ اللهِ ، فهذا يدلُّ على ما بَوَّبَ له البخاري من التسوية بين الأبناء في الهبة .

ثم ذَكَرَ حديثَ النعمانِ بنِ بشير ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأنَّ الترجمة فيما إذا أُعْطِيَ لبعض وَلَدِهِ ، لم يَجْزُ حتى يعدلَ ، ويُعْطِيَ الآخرين مثله ، والحديثُ يتضمَّن هذا على ما لا يخفى .

قيل : ليس في حديث النعمانِ ما يدلُّ على أَكْلِ الرجلِ مالَ وَلَدِهِ .
قال ابنُ المُنَيَّرِ : في انتزاعِ الحُكْمِ الرابعِ في أَكْلِ مالِ الوَلَدِ بالمعروفِ من حديثِ البابِ خفاءً^(١) .

وأجيب ؛ بأنَّه إذا جازَ للأبِ انتزاعُ مُلْكِ وَلَدِهِ الثابتِ بالهبةِ لِغَيْرِ حاجةٍ ، فَلَأَن يَجوزُ له الأكلُ من ماله عند الحاجةِ أَوْلَى .

* * *

١٣ - باب :

الإشهاد في الهبة

ذَكَرَ البخاري في البابِ حديثَ النعمانِ بنِ بشير ، ومطابقته للترجمة تؤخَذُ من معنى الحديث ، وهو ظاهرٌ ، فتأمَّل !

* * *

(١) انظر : «المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٢٧٧) .

١٤- باب:

هَبَّةُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ، وَالْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا

هذه الترجمة معقودة لبيان جواز هَبَّةِ الرجلِ لامْرَأَتِهِ، والمرأةِ لِزَوْجِهَا، وعَدَمِ جَوَازِ رُجُوعِ الواهبِ منهما في الهَبَّةِ، ولذلك أوردَ أثرَ النَّخَعِيِّ، وعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ في عَدَمِ الرجوعِ، وأوردَ أثرَ الزُّهْرِيِّ في التفصيلِ بين أن يكون الزوجُ خَدَعَهَا، فلها أن تَرْجِعَ، أو لا، فلا.

ثم ذكر البخاري حديثَ اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ في التمرُّضِ في بيتِ عائشةَ، وحديثَ: «العائِدُ في هَبَّتِهِ»، وأوردَهما مُعَلِّقِينَ، ثمَّ وَصَلَهُمَا في البابِ، ووجهُ دخولِ الأولِ في الترجمة: أنَّ أزواجَ النبي ﷺ وهَبْنَ له ما استَحَقَّينَ من الأيامِ، ولم يكن لهنَّ في ذلك رجوعٌ فيما مضى، وإن كان لهنَّ الرجوعُ في المستقبلِ، ووجهُ دخولِ الثاني في الترجمة: أَنَّهُ ﷺ ذَمَّ العائِدَ في هَبَّتِهِ على الإطلاقِ، فدخل فيه الزوجُ والزوجةُ؛ تَمَسُّكاً بعمومِهِ.

١٥- باب:

هَبَّةُ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا،

وَعِتْقُهَا، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، فَهُوَ جَائِزٌ

إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً، لَمْ يَجْزُ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]

هذه الترجمة معقودة لصحة هَبَّةِ المرأةِ وَعِتْقُهَا بغيرِ إذنِ زوجها، وهذا من مسائلِ الخِلافِ، واختارَ البخاريُّ مذهبَ الجمهورِ، وكأنه أرادَ الردَّ على من

خالفَ ذلك، وذكرَ الآيةَ في معرضِ الاستدلالِ على أَنَّ هِبَةَ السَّفِيهِهِ وَعِتْقَهَا غَيْرُ جائزةٍ، ثم ذكرَ في البابِ ثلاثةَ أحاديثَ :

الأوَّلُ : حديثُ أسماءَ، مطابقتهُ للترجمة في قوله : «تَصَدَّقِي» ؛ فإنه يدلُّ على أَنَّ للمرأةِ التي لها زوجٌ أن تتصدقَ بغيرِ إذنِ زوجها، وقد علمتَ أَنَّ المرادَ بالهبةِ في الترجمة : المعنى الأعمُّ، فيشملُ الصَّدَقَةَ .

الثاني : حديثُ ميمونةَ، ووجهُ دخوله في الترجمة : أنها كانت رَشِيدَةً، وأنها أَعْتَقَتْ وليدَها قبلَ أن تستأمرَ النبيَّ ﷺ، فلم يَسْتَدْرِكْ ذلكَ عليها، بل أَرشَدَها إلى ما هو الأوَّلَى، فلو كان لا ينفذُ لها تصرفٌ في مالِها، لأَبْطَلَهُ، والله أعلم .

الثالث : حديثُ عائشةَ .

قال العيني : مطابقتهُ للترجمة في قوله : «وَهَبْتُ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ» ؛ فَإِنَّ الترجمةَ : هِبَةُ المرأةِ لغيرِ زوجها، فلا توجَدُ المطابقةُ إلا إذا قلنا : إِنَّ هذا هِبَةُ المرأةِ لغيرِ زوجها، وهو عائشةُ، فلو قلنا : إِنَّ الهبةَ كانت لرسولِ الله ﷺ، لا يطابقُ الترجمةَ^(١) .

* * *

١٦ - باب :

بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ

يعني : عندَ التعارُضِ في الاستحقاق، ذكر البخاري في البابِ حديثين :

أحدهما : حديثُ ميمونةَ، ومطابقتهُ للترجمة من معنى الحديثِ .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ١٥٣) .

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ : حديثُ ميمونةَ فيه الاستواءُ في صِفَةِ ما في الاستحقاقِ ، فيُقَدَّمُ القريبُ على الغريب^(١) .

قيل : لا مطابقةَ بين الحديث والترجمة ؛ لأن الترجمةَ بلفظِ الهِبَةِ ، والحديثَ بلفظِ الصَّلَةِ .

قال العينيُّ : الهديةُ فيها معنى الصَّلَةِ ، وملاحظةُ هذا المقدارِ في وجه المطابقة تكفي^(٢) .

ثانيها : حديث عائشةَ ، مطابقتهُ للترجمة ظاهرةٌ ؛ لأنَّ فيه : بيان أن يقدم الأقربُ باباً على الأبعد .

* * *

١٧ - باب :

مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ

ذكر البخاري في الباب أثرَ عمرَ بنِ عبدِ العزيز ، مناسبتُهُ للترجمة من جهة أنه جعلَ الرِّشوةَ عِلَّةً لردِّ الهديةِ ، ثم ذكرَ حديثين :

أحدهما : حديث الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ في الحمارِ الوحشيِّ ، مطابقتهُ للترجمة في قوله : «فَرَدَّه» ؛ يعني : ردَّ الحمارَ الوحشيَّ الذي أهداهُ الصَّعْبُ ، ولم يقبله لِعِلَّةٍ ، وهي كونه مُحرِّماً .

ثانيهما : حديث أبي حميد الساعدي .

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٢٠) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ١٥٤) .

قال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث؛ لأن رسول الله ﷺ أنكر على عامله [المذكور] على أخذه الهدية؛ لأنها هديّة تُهدى لأجل علة، وهو ظاهر^(١).

قال الحافظ ابن حجر: وجه دخول هذين الحديثين في الترجمة ظاهر، أمّا حديث الصّعب، فإن النبي ﷺ بين العلة في عدم قبوله هديّته؛ لكونه كان مُحْرَمًا، والمُحْرِمُ لا يأكل ما صيد لأجله.

وأمّا حديث أبي حميد، فلأنه ﷺ عاب على ابن اللّبيّة قبوله الهدية التي أُهديت إليه؛ لكونه [كان] عاملاً، وأفاد بقوله: «فهلّا جلس في بيت أبيه»: أنه لو أُهدي إليه في تلك الحالة، لم تُكره؛ لأنها كانت بغير ريبة^(٢).

* * *

١٨ - باب:

إِذَا وَهَبَ هِبَةً، أَوْ وَعَدَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

يقال: إن هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال، بناءً على أن الهبة لا تصح إلا بالقبض، وكأن البخاريّ جَنَحَ إلى أن الهبة تصح بدون القبض، والمسألة خلافية.

ثم ذكر البخاريّ في الباب أثرَيْ عُبيدة، والحسن، وحديث جابر في وفاء الصديق ما وعد به النبي ﷺ.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٥٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٢١).

يقال : لا مطابقة بين الحديث والترجمة ؛ لأنَّ الترجمةَ في الهدية ،
والحديثَ في الوعدِ .

وأجيب ؛ بأنه لما كان وعدُ النبي ﷺ لا يجوز أن يُخلفَ ، نزَّلوا وعدهُ
منزلةَ الضمان في الصحة ؛ فرقاً بينه وبين غيره من الأُمّة ؛ ممن يجوزُ أن يفيَ ،
وأن لا يفيَ .

قال الحافظ ابنُ حجرٍ : وجهُ إيراده : أنه نَزَلَ الهديةُ إذا لم تُقبضْ منزلةَ الوعدِ
بها ، وقد أمرَ اللهُ بإنجازِ الوعدِ^(١) .

قال في «المصابيح» : الترجمةُ لشيئين :

أحدهما : إذا وَهَبَ ، ثمَّ ماتَ قبلَ وصولِها ، فساقَ لهذا ما ذكره عن عبدة
والحسنِ .

ثانيهما : إذا وَعَدَ ، ثمَّ ماتَ قبلَ وصولِها ، وساقَ لهذا^(٢) حديثُ جابرٍ ،
وهو قوله ﷺ : «لو جاءَ مالُ البحرينِ ، أعطيتُكَ هكذا» ، ثلاثاً ، وهذا وعدٌ بلا
ريب ، فلم يقعْ للمؤلفِ إخلالٌ بما وقعَ في الترجمة على ما لا يخفى ، كذا في
«الإرشاد»^(٣) .

وفي «العُمدة» : مطابقةُ الحديثِ للترجمة ؛ من حيثُ إنَّ النبي ﷺ وَعَدَ
جابرَ أبشيءَ ، وماتَ قبلَ الوفاءِ به^(٤) .

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٢٢) .

(٢) في الأصل : «له» ، والمثبت من «مصابيح الجامع» ، و«إرشاد الساري» .

(٣) انظر : «مصابيح الجامع» (٦ / ٧) ، و«إرشاد الساري» (٤ / ٣٥١) .

(٤) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ١٥٧) .

١٩- باب:

كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ

هذه الترجمة معقودة لكيفية القبض، لا في أصل القبض، وكأن البخاري أشار إلى قول من قال: يُشْتَرَطُ في الهبة حقيقة القبض دون التخلية، وأشار بإيراد حديث ابن عمر في قصة البكر الصَّعْبِ إلى أن الموهوب إذا كان في يد الموهوب له قبل الهبة، اكتفي في القبض بكونه في يده، ولا يحتاج إلى قبض آخر لأجل الهبة.

ثم ذكر البخاري حديث المسور بن مخرمة في قصة أبيه في القباء، ومطابقته للترجمة من حيث إن نقل المتاع إلى الموهوب له قبض.

قال العيني: وبهذا يجاب عن قول من قال: كيف يدل الحديث على الترجمة التي هي قبض العبد؟ لأنه لما علم أن قبض المتاع بالنقل إليه؛ علم منه حكم العبد وغيره من سائر المنقولات^(١).

٢٠- باب:

إِذَا وَهَبَ هِبَةً، فَقَبَضَهَا الْآخَرُ، وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ

لم يصرح البخاري بالجواب؛ لمكان الخلاف؛ فإن الشافعية يشترطون الإيجاب والقبول، وظاهر ميلان البخاري - رحمه الله - إلى الجواز.

ثم أورد البخاري حديث أبي هريرة في قصة المجمع في رمضان،

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٥٨).

والغرضُ منه : أنه ﷺ أعطى الرجلَ التمرَ، فقبضَه، ولم يقلْ : قبِلْتُ، ثم قال : « اذهبْ فأطعمهُ أهْلَكَ ».

ولمن يشترطُ القبولَ أن يجيبَ عن هذا : بأنها واقعةٌ عَيْنٍ، فلا حُجَّةَ فيها، ولم يُصرِّحْ فيها بذكرِ القبولِ، ولا بِنفيه، وقد اعترضَ الإسماعيليُّ بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان هبةً، بل لعلَّه كان من الصدقةِ، فيكونُ قاسِماً، لا واهِباً.

* * *

٢١- باب :

إِذَا وَهَبَ دِينَارًا عَلَى رَجُلٍ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لمسألةِ صِحَّةِ هبةِ الدِّينِ، وإبراءِ المديونِ منه، ذكرَ البخاريُّ فيه أثرَ الحَكَمِ، والحَسَنِ بنِ عليٍّ، ومطابقتَهُما للترجمةِ ظاهرة، ثمَّ ذكرَ حديثَ التحلُّلِ.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : وجهُ الدَّلالةِ منه لجوازِ هبةِ الدِّينِ : أنه ﷺ سَوَّى بين أن يعطيه إياه، أو يُحلِّلهُ منه، ولم يشترطْ في التحليلِ قبضاً. ثم ذكرَ حديثَ جابرٍ مُعلِّقاً ومَوْصُولاً.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : وتؤخَذُ الترجمةُ من قوله : « فسألَ النبيُّ ﷺ غُرَمَاءَ والدِ جابرٍ أن يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِهِ، وأن يحلِّلُوهُ »، فلو قَبِلُوا، كان ذلك براءةً ذِمَّتِهِ من بقيَّةِ الدِّينِ، ويكون في معنى الترجمة، وهو هبةُ الدِّينِ، ولو لم يكن جائزاً، لَمَا طَلَبَهُ النبيُّ ﷺ^(١).

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٢٤).

قال العلامة السندي : موضع الترجمة منه : قوله : «فسألهم أن يقبلوا ثمرَ حائطي، ويحللوا أبي»، ودلالته على المطلوب واضحة؛ لأنَّ سؤال النبي ﷺ إياهم هبة الدِّين يدلُّ على جوازه قطعاً؛ إذ لا يمكن أن يطلبَ منهم شيئاً وهو غيرُ جائز، وبهذا سقطَ ما قال العيني : مطابقة الحديث من معنى الحديث، ولكنه بالتكلف، وهو أنه ﷺ سألَ غُرماءَ أبي جابر أن يقبضوا ثمرَ حائطه، ويحللوه من بقيَّة دَيْنه، ولو قبلوا ذلك، كان إبراءَ لذمَّةِ أبي جابر من بقيَّة الدِّين، وهو في الحقيقة لو وَقَعَ، كان هبةً للدِّين ممن هو عليه، وهو معنى الترجمة^(١).

قال العيني : وهذا يدلُّ على أنَّ هذا الصَّنيعَ يجوز في الدِّين؛ إذ لو لم يكن جائزاً، لما سألَ النبي ﷺ غُرماءَ أبي جابر، فافهم، فإنه دقيقٌ غفلَ عنه الشُّراح. اهـ^(٢).

* * *

٢٢- باب :

هبة الواحد للجماعة

قال ابنُ بطال : غرضُ البخاري : إثباتُ هبةِ المُشاع، وهو قولُ الجمهور^(٣). ثم ذكرَ البخاري في الباب أثرَ أسماء، وأراد بإيراده : الردَّ على من ذهب إلى عدم تجويز هبةِ المُشاع.

(١) انظر : «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٢ / ١٧٥).

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ١٦٠).

(٣) انظر : «شرح ابن بطال» (٧ / ١٢٠).

وقيل : لا مطابقة بين الأثر وبين الترجمة ؛ لأنَّ الترجمة هبةُ الواحدٍ للجماعة ، وفي الأثر هبةُ الواحدٍ للاثنين .

وأجيب ؛ بأنَّ الجمعَ يُطلق على الاثنين ، فتحصلُ المطابقةُ .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ سهلِ بنِ سَعْدٍ ، واعتَرَضَ الإسماعيليُّ ؛ بأنه ليس في حديث سهلٍ ما ترَجَمَ به ، وليس منه هبةٌ لا للواحد ، ولا للجماعة ، وإنما هو من طريق الإرفاقِ .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : والحقُّ كما قال ابنُ بَطَّال : إِنَّهُ ﷺ سَأَلَ الْغَلَامَ أَنْ يَهَبَ نَصِييَهُ لِلْأَشْيَاخِ ، وَكَانَ نَصِييُهُ مِنْهُ مُشَاعاً غَيْرَ مَتَمِّيزٍ ، فَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ هِبَةِ الْمُشَاعِ^(١) .

قال العيني : فيه نظر^(٢) !

* * *

٢٣ - باب :

الهِبَةُ الْمَقْبُوضَةُ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ ، وَالْمَقْسُومَةُ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ

مرادُ البخاري في هذه الترجمة : بيانُ حُكْمِ الهِبةِ غيرِ المقسومة ؛ لأنَّ حُكْمَ المقبوضةِ قد مضى ، وغيرِ المقبوضةِ قد عُلِمَ مِنْهُ ، وَحُكْمُ المقسومةِ ظاهرٌ ، فلم يبقَ إِلَّا غيرُ المقسومة ، فهو المقصودُ بهذه الترجمة ، وهي مسألةُ هِبةِ الْمُشَاعِ ، والجمهورُ على صحةِ هِبةِ الْمُشَاعِ .

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٢٥) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ١٦٢) .

ذكر البخاري في الباب حديث قصة وفدِ هوازن تعليقاً، واستدلَّ بها على صحةِ هبةِ المشاع.

ثم أورد ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث جابر، أوردَه أيضاً في معرض الاستدلالِ على صحةِ هبةِ المشاع؛ لأنَّ هذه الزيادة كانت هبةً، والزيادة غيرُ مقسومة.

ثانيها: حديث سهل بن سعد، ووجه المطابقة من حيث إنَّ فيه هبةً غيرَ مقسومة.

ثالثها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث؛ لأنَّ فيه: أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِإِعْطَاءِ سِنٍّ لِصَاحِبِ الدِّينِ أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، والزيادة فيه غيرُ مقسومة.

٢٤- باب:

إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ

زاد الكشميهني: أَوْ وَهَبَ رَجُلٌ جَمَاعَةً، [جاز]، وهذه الزيادة غيرُ محتاجٍ إليها؛ لأنها تقدمت مفردة قبل باب.

ثم أورد البخاري في الباب حديث المِسْوَرِ في قصة هوازن، ووجه الدلالة فيه لأصل الترجمة ظاهر؛ لأنَّ الغانمين - وهم جماعةٌ - وهبوا بعضَ الغنيمة لمن غنموها منهم، وهم قومُ هوازن.

أما الدلالة لزيادة الكشميهني، فمن جهة أَنَّهُ كان للنبي ﷺ سَهْمٌ مُعَيَّنٌ،

وهو سَهْمُ الصَّفِيِّ، فوَهَبَ لَهُمْ، أو من جهة أَنَّهُ ﷺ استَوْهَبَ من الغانمين سِهَامَهُمْ، فوَهَبَهَا لَهُ، فوَهَبَهَا هُوَ لَهُمْ.

* * *

٢٥- باب:

مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ، فَهُوَ أَحَقُّ

أورد البخاري أثر ابن عباس؛ لتعلقه بالترجمة كما لا يخفى، ثم أورد

في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة في قصة الغريم، ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ وهب لصاحب السنن القدر الزائد على حقه، ولم يشاركه فيه غيره، فامتاز به دون الحاضرين، وهذا مصير من البخاري إلى اتحاد حكم الهبة والهدية؛ بناء على أن الزيادة في الثمن تبرعاً حكمها حكم الهبة لا الثمن، أو فيها شائبة الهبة والثمن.

ثانيهما: حديث عمر في هبة النبي ﷺ له البكر.

قال الإسماعيلي: هذا الحديث لا دخل له في هذا الباب، فلا مطابقة بينه

وبين الترجمة.

قال الحافظ ابن حجر: ووجه الدلالة منه للترجمة ظاهر، فالذي يظهر أن

البخاري أراد: إلحاق المشاع في ذلك بغير المشاع، وإلحاق الكثير بالقليل؛ لعدم الفارق^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٢٨).

وقال ابنُ بَطَّالٍ : هَبَّتْهُ لَابِنِ عَمْرٍ مَعَ النَّاسِ ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِيهِ شَرِكَةً^(١) .

* * *

٢٦- بَابُ :

إِذَا وَهَبَ بَعِيرَ الرَّجُلِ وَهُوَ رَاكِبُهُ ، فَهُوَ جَائِزٌ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ ، مُطَابِقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ غَيْرُ كَافِيَةٍ ؛ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ نَزَلَ التَّخْلِيَةَ مَنَزَلَةَ النُّقْلِ ، فَتَصَحُّ الْهَبَةُ .

* * *

٢٧- بَابُ :

هَدِيَّةٌ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : وَيَسْتَفَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ : الْإِشَارَةُ إِلَى مَنْعِ مَا لَا يَسْتَعْمَلُ أَصْلًا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ؛ كَأَنِيَةِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(٢) .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث ابنِ عمرَ في حُلَّةِ عَطَارِدٍ ، مَنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى تِلْكَ الْحُلَّةَ إِلَى عَمْرٍ ، مَعَ أَنَّهُ يُكْرَهُ لُبْسُهَا .

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٧ / ١٢٥) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٢٩) .

ثانيهما : حديث ابنِ عمرَ في قصةِ فاطمةَ - عليها السلام - ، مطابقتهُ للترجمة من حيثُ إنّ فيه أمرَ النبي ﷺ فاطمةَ - عليها السلام - بإرسالِ ذلك السّترِ الموشى إلى آلِ فلانٍ ، بعد ما كَرِهَهُ لابنته .

ثالثها : حديث عليّ في الحُلّة ، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرةٌ من قوله : « فرأيتُ الغضبَ في وجهه » ؛ فإنه دالٌّ على أنّه كَرِهَ له لبسُها ، مع كونه أهداها له .

* * *

٢٨ - باب :

قبول الهدية من المشركين

هذه الترجمة معقودةٌ لجواز قبول الهدية من المشركين ، وكأنّ البخاري أشار إلى ضعف الحديث الوارد في ردّ هديّة المشرك .

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرةَ في قصة هاجرَ ، ووجه الدّلالة منه ظاهرٌ ، وهو مبنيٌّ على أنّ شرعَ مَنْ قَبَلْنَا شرعٌ لنا ما لم يردّ في شرعنا ما يخالفه .

ثم ذكر حديثَ قصةِ الشاةِ المسمومةِ ، ووجهُ الدّلالة منه أيضاً ظاهر .

ثم ذكر حديثَ إهداءِ ملكِ أيلةَ ، ووجهه أيضاً واضحٌ .

ثم أورد البخاري ثلاثةَ أحاديث :

أحدها : حديث أنسٍ في جبةِ السُّنْدُسِ ، مطابقتهُ للترجمة ظاهرةٌ ؛ لأنّ فيه قبولَ الهدية من المشرك ؛ لأنّ الذي أهداها أُكِيدُ دُومَةً ، كما في الرواية الثانية ، وأراد البخاري من الرواية الثانية : بيان الذي أهدى ؛ لتظهر مطابقة الترجمة للحديث .

ثانيها: حديث أنسٍ في قصة اليهودية التي أتت بشاةٍ مَسْمُومَةٍ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ النبي ﷺ قَبِلَ هَدِيَّةَ تلك اليهودية، وأَكَلَهُ منها يدلُّ على قبوله إياها.

ثالثها: حديث عبد الرحمن بن الصديق، مطابقته للترجمة في قوله: «أَمْ عَظِيَّةٌ؟»، والعَظِيَّةُ تُطْلَقُ على الهدية والهبة، ففيه دلالةٌ على قبول هديَّة المُشْرِكِ؛ لأنه سأله: هل يبيع، أو يُهدي؟ فلو لم يَجْزُ، لما قال النبي ﷺ: «أَمْ عَظِيَّةٌ؟».

* * *

٢٩- باب:

الْهَدِيَّةُ لِلْمُشْرِكِينَ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْتَهِكُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ

لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ٨]

أراد البخاريُّ بذكر هذه الآية: إثباتَ مشروعية الهدية للمُشْرِكِ؛ لشمول البرِّ المذكور في الآية الهدية أيضاً، مع بيان من يجوز له الهدية والبرُّ من المشركين، ومن لا يجوز، وأن الهدية للمُشْرِكِ إثباتاً ونفيّاً ليس على الإطلاق. ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر في حُلَّةِ عَطَارِدٍ، والغرضُ منه قوله: «فأرسل بها عمرُ إلى أخٍ له من أهلِ مكة قبل أن يُسَلِّمَ»؛ فإنَّه دلَّ على جواز الإهداء للرَّحِمِ من المشركين، وهذا أوضحُ الحُكْمِ في إطلاق الترجمة، وأنها ليست على الإطلاق.

ثانيها: حديث أسماء، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٠- باب :

لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : كذا بَتَّ الحُكْمُ في هذه المسألة ؛ لقوَّة الدليل عنده فيها ، وتقدَّم في باب الهِبَةِ للولَدِ : أنه أشار في الترجمة إلى أنَّ للوالِدِ الرجوعَ فيما وهَبَ للولَدِ ، فيمكن أنه يرى صحَّةَ الرجوعِ له ، وإن كان حَرَاماً بغيرِ عُدْرٍ ، واختلفَ السَّلَفُ في أصلِ المسألة^(١) .

ثمَّ ذَكَرَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابنِ عباسٍ ، أوردهُ من طريقين ، ووجهُ الدَّلَالَةِ منه على الترجمة من جهة قولهِ ﷺ : « ليس لنا مَثَلُ السَّوِّءِ ، الذي يعودُ في هِبَتِهِ كالكلبِ يرجعُ في قَيْئِهِ » .

وقد قال الله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ ﴾ [النحل : ٦٠] ، ولعلَّ هذا أبلغُ في الزجرِ عن ذلك ، وأدُلُّ على التحريمِ مما لو قال : لا تعودوا في الهِبَةِ .

وقال النووي : هذا المَثَلُ ظاهرٌ في تحريمِ الرجوعِ في الهِبَةِ والصَّدَقَةِ^(٢) .

ثانيهما : حديث ابنِ عمرَ .

قال العينيُّ : مطابقته للترجمة تتعيَّنُ أن يقال في قوله : فإن العائدَ

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٣٥) .

(٢) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٦٤) .

فِي صَدَقْتَهُ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ^(١).

* * *

٣١- بَابُ

بغير ترجمة، وهو كالفضل من الباب الذي قبله، ومناسبتُهُ لها: أن الصحابة بعد ثبوت عَطِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ذلك لَصُهْبٍ؛ لم يستفصلوا هل رَجَعَ أم لا؟ فدلَّ على أن لا أثر للرجوع في الهبة، قاله الحافظُ ابنُ حَجَرٍ^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابنِ عمرَ.

قال ابنُ بَطَّالٍ: ذكرَ هذا الحديثَ في (كتابِ الهبة)؛ لأنَّ فيه: أن النبي ﷺ وَهَبَ صُهْبًا ذلك^(٣).

وقال ابنُ التَّيْنِ: أتى البخاريُّ بهذه القصة هنا؛ لأنَّ العطايا نافذة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٢- بَابُ:

مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى

شرح البخاريُّ في بيانِ أحكامِ الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى، واعتُرِضَ على البخاري؛

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٧٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٣٧).

(٣) انظر: «شرح ابن بطال» (٧ / ١٤٢).

بأنه تَرَجَمَ بِالْعُمَرَى وبالرُقْبَى، ولم يذكر في الباب إلا الحديثين الواردَيْن في العُمَرَى، وليس فيهما ذِكْرُ الرُقْبَى.

وأجيب: بأنهما مُتَّحِدَانِ في المعنى، فلذلك اقتصرَ على العُمَرَى، وقد روي عن ابن عباس: العُمَرَى والرُقْبَى سواءً.

قال العيني: هذا الجوابُ غيرُ مُقْنِعٍ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ الاتحادَ بينهما في المعنى، بل بينهما فَرْقٌ، وأشار البخاري بقوله: «أَعَمَّرْتُهُ الدارَ . . . إلخ» إلى تفسيرِ العُمَرَى.

قوله: «اسْتَعْمَرَكُمُ فِيهَا»: جَعَلَكم عُمَارًا. وأشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالِإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، ذَكَرَ هنا استطراداً على عادته.

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جابر.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، مطابقتُهما للترجمة ظاهرة؛ لأنها من جُمْلَةِ ما قِيلَ في العُمَرَى.

٣٣- باب:

مَنِ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ

مِنْ هُنَا شَرَعَ الْبُخَارِيُّ فِي أَحْكَامِ الْعَارِيَّةِ.

قال العيني: وفي كتاب صاحب «التوضيح»^(١): بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب العارية، وغالب النسخ هذا ليس بموجود، وهذه النسخة أولى؛ لأنَّ العادة أن تتَّوجَّ الأبواب بالكتاب^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة فرس أبي طلحة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة».

* * *

٣٤- باب:

الاستِعارَةُ لِلْعُرُوسِ عِنْدَ الْبِنَاءِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة في قوله: «فما كانت امرأة تُقَيَّنُ بالمدينة إلا أرسلت إليَّ تستعيره».

* * *

٣٥- باب:

فَضْلُ الْمَنِيحَةِ

المرادُ بِالْمَنِيحَةِ هنا: الأعمُّ، فيشملُ الشجرةَ المثمرةَ، فبه يظهرُ وجهُ إيرادِ أحاديثِ المزارعةِ.

ثم ذكر البخاري أحكامَ المنيحة بعد العارية؛ لأنه يُعارُ لَبَنُ ذاتِ الدَّرِّ، وثَمَرُ ذاتِ الثَّمَرِ، ثم يُردُّ الأَصْلُ إلى أهله.

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٦ / ٤٣٢).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٨١).

ثم ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث :

الأوّل : حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من حيث إنّ النبي ﷺ ذكر المنيحة بالمدح ، ولا يمدح النبي ﷺ شيئاً إلا وفي العمل به فضلٌ ، ومن روى بلفظ الصدقة ، روى بالمعنى ؛ لأنّ المنيحة العطية ، والصدقة عطية .

الثاني : حديث أنس ، مطابقته للترجمة ظاهرة .

الثالث : حديث عبد الله بن عمرو ، مطابقته للترجمة في قوله : «أعلاهنّ منيحة العنز» .

الرابع : حديث جابر في المزارعة ، ومطابقته للترجمة في قوله : «أو ليمنحها أخاه» .

الخامس : حديث أبي سعيد ، والغرض منه : قوله : «فهل تمنح منها شيئاً؟ قال : نعم» ؛ فإنّ فيه إثبات فضيلة المنيحة .

السادس : حديث ابن عباس في المزارعة ، والمراد منه هنا : ما دلّ من قوله : «لو منحها إياه ، كان خيراً له» على فضل المنيحة .

* * *

٣٦ - باب :

إذا قال : أخدمتك هذه الجارية ،

على ما يتعارف الناس ، فهو جائز ، وقال بعض الناس :

هذه عارية ، وإن قال : كسوتك هذا الثوب ، فهو هبة

حاصل ما ذهب إليه بعض الناس : أن لفظ الإخدām محمولٌ على العارية

على كل حال ؛ لأنَّ الإِخْدَامَ لا يقتضي تملكِ الرَّقَبَةِ ، وأنَّ لَفْظَ الكُسُوةِ مَحْمُولٌ على الهِبَةِ ؛ لأنَّ لَفْظَ الكُسُوةِ يقتضي الهِبَةَ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] ، ولا خِلافَ أنَّ ذلك تملكٌ للطعام والثياب .

ونازعه البخاريُّ ، فقال : إنَّ لَفْظَ الإِخْدَامِ مَحْمُولٌ على العُرْفِ ، فإنَّ وَجِدَتْ قَرِينَةً تَدُلُّ على العُرْفِ ، حُمِلَ عليها ، فإنَّ كان جرى بين قومٍ عُرْفٌ تَنْزِيلِ الإِخْدَامِ مَنْزِلَةَ الهِبَةِ ، فأطلقه شخصٌ ، وقَصَدَ التملكِ ، نَفَذَ ، فكأنه يقول : من قال : هي عَارِيَّةٌ على كُلِّ حالٍ ، فقد تحكَّم ، وخالفَ .

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرةَ في قصة إبراهيمَ وهاجرَ ، واستدلَّ به لما ذهبَ من حَمَلِ لَفْظِ الإِخْدَامِ على العُرْفِ ، ونازعوا البخاريَّ في الاستدلال .

فقال ابنُ بَطَّالٍ : استدلالُه بقوله : « فَأَخْدَمَهَا هَاجِرٌ » على الهِبَةِ لا يَصِحُّ ، وإنما صَحَّتِ الهِبَةُ في هذه القِصَّةِ من قوله : « أَعْطَوْهَا هَاجِرَ » ^(١) .

* * *

٣٧- باب :

إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ ، فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ ،
وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا

زَعَمَ الدَّوْدِيُّ الشَّارِحُ أَنَّ قَوْلَ البخاريِّ : هو كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ تحكُّمٌ

(١) انظر : « شرح ابن بطال » (٧ / ١٥٥) .

بغير تأمّلٍ، وقولٌ من ذكرٍ من بعضِ الناسِ أصحُّ.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: والذي يَظهرُ: أنَّ البخاريَّ أراد: الإشارةَ إلى الردِّ على مَنْ قال بجواز الرجوعِ في الهبة، ولو كانت للأجنبي، وإلا، فقد قدّمنا تقريرَ أنَّ [الحمل] المذكورَ في قصةِ عمرَ كان تمليكاً، وأنَّ قولَ من قال: كان تحبيساً احتمالٌ بعيدٌ، والله أعلم^(١).

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عمرَ، قيل: مطابقته للترجمة في قوله: «حَمَلْتُ على فرسٍ في سبيلِ الله»، فتأمّل.



(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٤٧).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٤ - (٥٢)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الهبة)، وتَمَّتِ المعاملاتُ، وانتقالُ المُلْكِ على الوجوه السابقة، وكان ذلك قد يقعُ فيه تنازعٌ، فيحتاجُ إلى الإِشهادِ، فأردفَه بكتاب الشهادة، ولما كانت البيِّناتُ قد يقعُ فيها التعارضُ، ترجمَ القرعةَ في المشكلات.

١ - باب :

مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي

لقوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمْلِهُ هُوَ فليُحْمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا

وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ مُسَوِّقٌ بِكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿البقرة: ٢٨٢﴾.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ
أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ
أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

لم يَسُقِ البخاريُّ في الباب حديثاً؛ إما اكتفاءً بالآيتين، وإما إشارةً إلى
الحديث الماضي قريباً في الرَّهْنِ، ووجهُ الاستدلالِ بالآيةِ للترجمة: أَنَّ المدَّعِيَّ
لو كان القول قولَه من غيرِ بَيِّنَةٍ، لم يحتجَّ إلى الإِشْهَادِ، ولا إلى كتابةِ الحقوقِ
وإملائِها، فالأمرُ بذلك يدلُّ على الحاجةِ إليه، ويتضمَّنُ أَنَّ البَيِّنَةَ على المدَّعِي،
ولأنَّ اللهَ حينَ أَمَرَ الذي عليه الحقُّ بالإِمْلاءِ، اقتضى تصديقَه فيما أخبر به، وإذا
كان مُصَدِّقاً، فالبَيِّنَةُ على من ادَّعى تكذيبَه.

قال العينيُّ: وأمَّا الآيةُ الأُخْرَى، فوجهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللهَ تعالى قد أخذَ عليه
أَنْ يُقَرَّرَ بالحقِّ على نفسه، فالقولُ قولُ المدَّعَى عليه، فإذا كَذَّبَهُ المدَّعِي، فعليه
البَيِّنَةُ^(١).

٢- باب:

إِذَا عَدَلَ رَجُلٌ أَحَدًا،

فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قَالَ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا

اختلف العلماء في هذا الباب اختلافاً كثيراً، فحكى الطحاويُّ عن أبي

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ١٩١).

يوسف : أنه كان إذا قال : لا نَعْلَمُ إلا خيراً ، قُبِلَتْ شهادته ، واحتجَّ بحديث الإفك ، وقال مالك : لا يكون ذلك تزكيةً حتى يقول : رِضاً ، وقال الشافعي : حتى يقول : عدلٌ .

ولم يُبَيَّنْ البخاريُّ الحُكْمَ في الترجمة ، بل أوردَها موردَ السؤال ؛ لقُوَّةِ الخِلافِ فيها .

ذَكَرَ البخاري في الباب طَرَفًا من حديثِ عائشةَ في قصة الإفك ، ومطابقته للترجمة في قوله : «ولا نَعْلَمُ إلا خيراً» .

* * *

٣- باب :

شَهَادَةُ الْمُخْتَبِئِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب عِدَّةَ آثَارٍ :

أَمَّا الْأَثَرُ الْأَوَّلُ : فهو أَثَرُ ابنِ حُرَيْثٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

وَأَمَّا الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ ، ففيها تَقْوِيَةٌ لِقَبُولِ شَهَادَةِ الْمُخْتَبِئِ ؛ للاشتراك في السَّماعِ ، والفرقُ أَنَّ في شهادةِ الْمُخْتَبِئِ نوعَ مُخَادَعَةٍ ؛ بخلافِ شهادةِ السَّامِعِ ؛ لَأَنَّهُ سَمِعَ من غيرِ قَصْدٍ .

ثم أوردَ البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابنِ عمرَ في قصة ابنِ صَيَّادٍ ، والغرضُ منه : قوله فيه : «وهو يَخْتَلُّ أن يَسْمَعَ من ابنِ صَيَّادٍ شيئاً قبلَ أن يراه» ، وقوله في آخره : «لو تَرَكْتُهُ ، بَيِّنٌ» ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الاعتمادَ على سماعِ الكلامِ ، وإن كان السامعُ محتَجِباً عن المتكلِّمِ إذا عَرَفَ الصوتَ .

ثانيهما : حديث عائشة في قصة امرأة رفاعَةَ ، والغرضُ منه : إنكارُ خالدِ ابنِ سعيدٍ على امرأةِ رفاعَةَ ما كانت تكلمُ به عند النبي ﷺ ، مع كونه محجوباً عنها خارجَ الباب ، ولم ينكر النبي ﷺ عليه ، فاعتمدَ خالدٌ على سماعِ صورتها حتى أنكرَ عليها ، [و] هو حاصلٌ ما يقعُ من شهادةِ السَّمْعِ ، ولا معنى للإشهادِ إلا الإِسْماعُ .

* * *

٤ - باب :

إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ ، أَوْ شَهِدَ بِشَيْءٍ ،

وَقَالَ آخَرُونَ : مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ ، يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ

هذه الترجمة معقودة لبيان أنَّ شهادةَ الشاهدِ المُثَبِّتِ مُقَدَّمَةٌ على الشاهدِ النَّافِي ، وكذلك شهادةُ الشاهدِ بالزيادةِ مُقَدَّمَةٌ على شهادةِ الشاهدِ بالنقصانِ ، واحتجَّ على ذلك بحديث الصلاة في الكعبة .

ثم أورد البخاري في الباب حديثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ فِي قِصَّةِ الْمُرْضِعَةِ ، والغرضُ منه هنا : أنها أثبتت الرِّضَاعَ ، ونفاهُ عُقْبَةُ ، فاعتمدَ النبي ﷺ قولها ، فأمره بفراقِ امرأته .

* * *

٥ - باب :

الشُّهَدَاءُ الْعُدُولُ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَأَشْهِدُوا

ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] ، ﴿وَمِمَّن رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة : ٢٨٢]

احتجَّ البخاريُّ بالآيتين على أنَّ العدالةَ والرِّضَا شرطٌ في الشهود ، فإذا

كان الشاهد غير عدلٍ، وغير مرصّيٍّ؛ لمانعٍ من الشهادة، لا تُقبلُ شهادتهُ.
ثم أورد في الباب حديثَ عمر بن الخطاب، ومطابقته للترجمة من حيث
إنّه يؤخذ من الحديث: أنّ العدلَ مَنْ لم يوجد منه الريبةُ، قاله العينيُّ^(١).

* * *

٦- باب:

تعديل كم يجوز؟

غرض البخاري: أنّه هل يُشترطُ في قبول التعديل عددٌ معيّنٌ، أم لا؟ ولم
يصرّح بالحكم؛ للخلاف في ذلك.

ثم أورد في الباب حديثي أنسٍ، وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على
الميتين، وفيهما قوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَجَبَتْ».

قال ابن بطال: فيه إشارة إلى الاكتفاء بتعديل واحد^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: فيه غموضٌ، وكأنَّ وجهه: أنّ في قوله: «ثم لم
نسأله عن الواحد» إشعاراً بعيداً بأنهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك،
لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام، وسيأتي للمصنّف التصريح بالاكتفاء
في التزكية بواحد، وكأنه لم يُصرّح به هنا؛ لما فيه من الاحتمال^(٣).

قال العيني: مطابقتهما للترجمة من جهة قوله: «المؤمنون»؛ لأنه جمعٌ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٠٠).

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (٨ / ٢٦).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٥٣).

مُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ إِذَا دَخَلَ الْجَمْعَ، يُبْطِلُ الْجَمْعِيَّةَ، وَيُبْقِي
الْجِنْسِيَّةَ، وَأَدْنَاهَا وَاحِدٌ، وَيَتَأَيَّدُ هَذَا بِقَوْلِ عُمَرَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي.

قال: وإنما لم يسألوا عن الواحد؛ لأنهم كانوا يعتمدون قولَ الواحدِ في
ذلك، لكنهم لم يسألوا عن حُكْمِهِ، ويؤيِّدُهُ أَيْضاً: أَنَّ الْبَخَارِيَّ صَرَّحَ بِالْاِكْتِفَاءِ
فِي التَّرْكِيَّةِ بِوَاحِدٍ - عَلَى مَا يَجِيءُ عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ^(١).

* * *

٧- باب:

الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَنْسَابِ،

وَالرَّضَاعُ الْمُسْتَفِيزُ، وَالْمَوْتُ الْقَدِيمُ،

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةَ»، وَالتَّبَيُّتُ فِيهِ

هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة، وذكر منها: النسب، والرَّضَاعُ،
والموت [القديم]، وقيد الرِّضَاعُ بالاستفاضة، والمرادُ بها: الشُّهُرَةُ، واحترزَ
بهذا عن الرِّضَاعِ غَيْرِ الْمُسْتَفِيزِ، وقيد الموتَ بِالْقَدَمِ، والمرادُ به: [ما] تطاولَ
الزَّمانُ عليه، واحترزَ بهذا التقييد عن الموت الحادث، ومعنى الباب: أَنَّ
ما صحَّ من الأنساب والرِّضَاعِ والموتِ بالاستفاضة، وثبتَ عِلْمُهُ بالنفوس،
وارتفعت فيه الرِّيبُ والشُّكُّ؛ لأنه لا يُحْتَاجُ فِيهِ لِمَعْرِفَةِ عِدَدِ الَّذِينَ بِهِمْ ثَبَتَ عِلْمُ
ذلك، ولا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الشُّهُودِ.

أَمَّا النَّسَبُ، فيستفادُ من أَحَادِيثِ الرِّضَاعَةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ لَازِمِهِ.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٠١).

وأما الرِّضَاعَةُ، فيُستفادُ بُبُوتُهَا بالاستفاضة من أحاديث الباب؛ فإنها كانت في الجاهلية، وكان ذلك مستفيضاً عند مَنْ وقعَ له .
وأما الموتُ القديمُ، فيستفادُ منه حُكْمُهُ بالإلحاق .
ثم ذكر البخاريُّ في الباب قطعةً من حديثِ أُمِّ جُهَيْنَةَ، وإنما ذكر هذه القطعة هنا؛ لأجلِ ما في الترجمة من قوله : (والرِّضَاعُ) .
ثم ذكر في الباب أربعةَ أحاديثَ :

أحدها : حديث عائشةَ في قصة أَفْلَحَ .

قال العيني : مطابقته لجزء الترجمة التي هي قوله : (والتَّبْتُ فيه)، وذلك لأنَّ عائشةَ قد تَبَّتْ في أمرِ حُكْمِ الرِّضَاعِ، والدليلُ على تَبَّتِهَا : أنها ما أَذْنَتْ له حتى سألت رسولَ الله ﷺ عن ذلك^(١) .

ثانيها : حديث ابنِ عباسٍ، مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه حُكْمَ الرِّضَاعِ .

ثالثها : حديث عائشةَ في قصة المستأذِنِ في بيتِ حَفْصَةَ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه حُكْمَ الرِّضَاعِ .

رابعها : حديث عائشةَ في قصة أخيها من الرِّضَاعَةِ .

قال العيني : مطابقته للترجمة ظاهرة^(٢) .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : قوله : (والتَّبْتُ فيه) هو بقيةُ الترجمةِ، وكأنَّ

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٢٠٣) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٢٠٣) .

البخاري أشار إلى قوله ﷺ في حديث عائشة آخر الباب : «انظرون من إخوانكم من الرضاة»^(١).

* * *

٨- باب :

شهادة القاذف والسارق والزاني ،

وقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَازِيَاتُ أَرْبَعَةٍ شَهْلَةٍ فَأَجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهْدَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [النور : ٤ - ٥]

هذه الترجمة لها ركنان :

الركن الأول : بيان حكم شهادة القاذف والسارق والزاني ؛ بعد التوبة .
والركن الثاني : بيان كيفية معرفة توبة القاذف .

وجمع في الترجمة بين السارق والقاذف ؛ للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما .

ولم يصرح البخاري بالحكم في الركنين ؛ للخلاف فيهما بين الركن الأول مع دلائله أولاً ، ثم بين الركن الثاني مع دلائله ، وكثيراً ما يفعل مثله ، يُردف ترجمة على ترجمة ، وإن بعد ما بينهما .

مال البخاري في الركن الأول إلى مذهب الجمهور في قبول الشهادة بعد التوبة ، واحتج بالآية ، ثم أورد الآثار المتعلقة بقبول شهادة القاذف بعد توبته ،

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٥٤) .

فإذا جازتْ شهادته بعد التوبة، تجوزُ شهادةُ السارقِ والزاني بعدَ التوبةِ أيضاً.

وحكى في الباب عن بعضِ الناسِ : أنه قال : لا تجوزُ شهادةُ القاذفِ، وإن تابَ، ثم ألزمَ عليه بإثباتِ التناقضِ في كلامه .

ومالَ في الركنِ الثاني إلى مذهبِ مالكٍ : أنه إذا ازدادَ خيراً، كفى ؛ ولا يتوقفُ على تكذيبِ نفسه ؛ كما هو مذهبُ الجمهورِ .

واحتجَّ البخاريُّ لمذهبِ مالكٍ بقصةِ نفيِ الزاني، وبِقِصَّةِ كَعْبٍ، ووجهُ الدلالةِ منهما : أنه لم يُنقلْ أنه ﷺ كلفَهُما بعدَ التوبةِ بقدرٍ زائدٍ على النفيِ والهجرانِ ؛ منْ تكذيبِ النفسِ، والاعترافِ بالعُصيانِ، في مُدَّةِ التغريبِ في القِصَّةِ الأولى، ومُدَّةِ الخمسينِ في القِصَّةِ الثانيةِ .

ثم أوردَ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عائشة، والمرادُ منه : قولُ عائشةَ : «فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا» الحديث، فإنَّ فيه دلالةً على أنَّ السارقَ إذا تابَ، وحَسُنَتْ حالُهُ، تُقبَلُ شهادتهُ، وكأنَّ البخاريَّ أرادَ إلحاقَ القاذفِ بالسارقِ ؛ لِعدمِ الفارقِ .

ثانيهما : حديث زيد بن خالدٍ، واستشكلَ الداوديُّ إيرادَهُ في هذا البابِ، ووجهُهُ : أنه أرادَ [منه] : الإشارةَ إلى أنَّ هذه المدةَ أقصى ما وردَ في استبراءِ العاصي، قاله الحافظ ابنُ حجرٍ^(١) .

قال العينيُّ : مطابقتهُ للترجمة من حيثُ إِنَّهُ ﷺ لم يَشترطْ على الذي زنى

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٥٨) .

وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ذِكْرَ التَّوْبَةِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي مَا عَزَرَ : حَصَلَتِ التَّوْبَةُ بِالْحَدِّ ، وَكَذَا فِي هَذَا الزَّانِي ^(١) .

* * *

٩ - بَابُ :

لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرِ إِذَا أُشْهِدَ

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : قَوْلُهُ فِي التَّرْجَمَةِ : (إِذَا أُشْهِدَ) يُوْخَذُ مِنْهُ : أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ إِذَا لَمْ يُسْتَشْهِدْ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ^(٢) .

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث النعمان بن بشير ، مطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها : حديث عمران بن حصين في خير القرون ، مطابقته للترجمة في قوله : « وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهِدُونَ » ؛ لأنَّ الشهادة قبل الاستشهاد فيها معنى الجور .

ثالثها : حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة في قوله : « تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ » ؛ لأنَّ فيه معنى الجور ؛ لأنَّ معناه : أَنَّهُمْ لَا يَتَوَرَّعُونَ فِي أَقْوَالِهِمْ ، وَيَسْتَهِينُونَ بِالشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٢١٢) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٥٩) .

١٠ - باب:

مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ؛

لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢]،

[وَكَيْفَ تَتْلُوا الشَّهَادَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا الشَّاهِدَةَ وَمَنْ يَكْتُمَهَا فَإِنَّهُ

ءَاثِمٌ قَلْبُهُ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]،

﴿تَلَوْا﴾ أَلَسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

هذه الترجمة معقودة لبيان ما قيل في شهادة الزور من التغليظ والوعيد،

وما قيل في كتمان الشهادة بالحق من الوعيد.

ثم أورد البخاري آيتين:

الأولى منهما متعلقة بشهادة الزور.

قال العيني: لا وجه لذكرها في معرض التعليل لما قيل في شهادة الزور

من الوعيد والتهديد؛ لأن الآية سيقَّت في المدح^(١).

قال الحافظ ابن حجر: أشار البخاري إلى أن الآية سيقَّت في ذم متعاطي

شهادة الزور، وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها.

وقيل: المراد بالزور هنا: الشرك، وقيل: غير ذلك^(٢).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢١٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٦١).

والآية الثانية والثالثة متعلقتان بوعيد كتمان الشهادة.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنس ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وشهادة الزور» .

ثانيهما : حديث أبي بكر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١١- باب :

شهادة الأعمى ونكاحه ، وأمره ، وإنكاحه ،

ومبايعته ، وقبوله في التأذين وغيره ، وما يُعرف بالأصوات

قال الحافظ ابن حجر : مال البخاري إلى إجازة شهادة الأعمى ، فأشار

إلى الاستدلال لذلك ؛ بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته ، وقبول تأذنيه ، وهو قول مالك والليث ، سواء علم ذلك قبل العمى ، أو بعده .

وفصل الجمهور ، فأجازوا ما تحمله قبل العمى ، لا بعده ، وليس في جميع ما استدلل به البخاري دفع للمذهب المفصل ؛ إذ لا مانع من حمل المطلق على المقيّد^(١) .

ثم ذكر البخاري في [الباب] عدة آثار تقوية لما ذهب إليه من إجازة شهادة

الأعمى ، ووجه إيراد أثر ابن عباس : أنه كان يعتمد على خبر المخبر الذي أرسله ، ولا يرى شخصه ، وإنما يسمع صوته .

ويقال : لعل البخاري أشار بأثر ابن عباس إلى جواز شهادة الأعمى على

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٦٤) .

التعريف ؛ أي : إذا عَرَفَ أَنَّ هذا فلانٌ ، فإذا عَرَفَ ، شَهِدَ .

ووجهُ إيراد أثرِ عائشةَ : أنها اعتمدتْ على صوتِ سليمان ، حتى أدخلتْـ[ه]

في البيت .

وأما أثرُ سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ ، فوجهُ الدَّلالةِ منه : أنه إذا جازتْ شهادةُ

الْمُتَنَصِّتَةِ ، وهي في حُكْمِ الْأَعْمَى في عَدَمِ الرُّؤيةِ ، جازتْ شهادةُ الْأَعْمَى ،

وقيل : لا دَلالةَ فيه ؛ لأنَّ النَّقَابَ لا يَمْنَعُ الرُّؤيةَ ، فتأمل !

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث عائشةَ في قصةِ القَارِئِ في المسجدِ ، الغرضُ منه :

اعتمادُ النبي ﷺ على صوتِهِ من غيرِ أن يَرى شَخْصَهُ .

قوله : «زَادَ عَبَّادٌ . . . إلخ» ، الظاهرُ أَنَّ المُبْهَمَ في الروايةِ السابقة هو

هذا المفسِّر في هذه الرواية ، لكن جَزَمَ عبد الغني في «المُبْهَمَات» : أَنَّ المُبْهَمَ

في الأولى هو عبدُ اللَّهِ بنُ يزيدَ ، والغرضُ من هذه الزيادةِ أيضاً : اعتمادُ النبي ﷺ

على صوتِ عَبَّادٍ مِنْ غيرِ رؤيةِ شَخْصِهِ .

ثانيها : حديث ابنِ عمرَ في تَأْذِينِ بلالٍ وابنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، والغرضُ منه

ما تقدَّمَ من الاعتمادِ على صوتِ الْأَعْمَى .

ثالثها : حديثُ الْمِسْوَرِ في إعطاءِ النبي ﷺ له الْقَبَاءَ ، والغرضُ منه قوله

فيه : «فَعَرَفَ النبي ﷺ صوتَهُ فخرَجَ ومعه قَبَاءٌ» فَإِنَّ فيه أَنَّهُ اعتمدَ على صوتِهِ قبلَ

أن يَرى شَخْصَهُ .

١٢ - باب :

شَهَادَةُ النِّسَاءِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

ذكر البخاريُّ هذه القطعة من الآية لأنها تدلُّ على جوازِ شهادةِ النساءِ مع الرجالِ .

وللعلماء في أصلِ شهادةِ النساءِ تفصيلاتٌ لا تنافي الترجمةَ لأنها معقودةٌ لإثباتِ شهادتهنَّ في الجُملةِ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي سعيدٍ ، والغرضُ منه قوله ﷺ :
« أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ » .

١٣ - باب :

شَهَادَةُ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ

في شهادةِ العبيدِ في حالِ الرِّقِّ ثلاثةُ مذاهبٍ :

الأوَّلُ : القَبُولُ مُطْلَقاً .

الثاني : عَدَمُ القَبُولِ مُطْلَقاً .

الثالث : القَبُولُ في الشيءِ التافِهٍ ، وعَدَمُ القَبُولِ في الشيءِ الكثيرِ .

وقد نقلَ البخاريُّ المذهبينِ .

ثم أوردَ في الباب حديثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ في قصةِ الأَمَةِ السُّودَاءِ الْمُرْضِيعَةِ ، ووجهُ الدَّلالةِ منه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عُقْبَةَ بِفِرَاقِ امْرَأَتِهِ لِقَوْلِ الْأَمَةِ

المذكورة، فلو لم تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها.

* * *

١٤ - باب:

شهادة المرضعة

ذكر البخاري في الباب حديث عُبَّةَ المذكور في قصة المرأة المرضعة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٥ - باب:

تعديل النساء بعضهم بعضاً

كذا للأكثر، وزاد أبو ذر قبله حديث الإفك، ثم قال: (باب... إلخ).
ساق البخاري في الباب حديث عائشة في الإفك بطوله، والغرض منه هنا: سؤاله ﷺ بريرة عن حال عائشة، وجوابها ببراءتها، واعتماد النبي ﷺ على قولها حتى خطب، فاستعذر من عبدالله بن أبي، وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة، وجوابها ببراءتها أيضاً.
وقول عائشة في حق زينب: «هي التي كانت تُساميني، فعصمها الله بالورع».

ففي مجموع ذلك مُراد الترجمة من تعديل وتركية من بعض النساء لبعض.
لطيفة: قال ابن خلكان: إن مسلماً ناظر نصرانياً، فقال له النصراني في خلال كلامه للمسلم:

كيف كان وجهُ زوجة نبيكم عائشة في تخلفها عن الركب عند نبيكم معتذرةً
بضياع عقدها؟

فقال له المسلم: يا نصراني! كان وجهها كوجه بنت عمران لما أتت بعيسى
تحمله من غير زوج، فمهما اعتقدت في دينك من براءة مريم - عليها السلام -،
اعتقدنا مثله في ديننا من براءة زوجة المصطفى - عليه الصلاة والسلام -،
فانقطع النصراني، ولم يُحر جواباً.

* * *

١٦ - باب:

إِذَا زَكَى رَجُلٌ رَجُلًا، كَفَاهُ

ترجم البخاري في أوائل الشهادات: (تعديل كم يجوز؟)، فتوقف هناك،
وجزم هنا بالاكْتفاء بالواحد، واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية.
ثم أورد البخاري في الباب أثر عمر، وموضع الترجمة منه: قول
العريف: «إنه رجل صالح»، واكتفى عمر بقول العريف على ما يفهم من قوله
كذلك، ولذا قال: «اذهب، وعلينا نفقته».

ثم أورد حديث أبي بكر، ووجه احتجاجه: أنه ﷺ اعتبر بتزكية الرجل
إذا اقتصد؛ لأنه لم يعب عليه إلا الإسراف والتغالي في المدح.
واعترض ابن المنير؛ بأن هذا القدر كاف في قبول تزكيته، وأما اعتبار
النصاب، فمُسكوت عنه^(١).

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٠٨).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: وجوابه: أَنَّ البخاريَّ جَرى على قاعدتهِ بَأَنَّ النَّصَابَ لو كان شَرْطاً، لذكره؛ إذ لا يُوَخَّرُ البَيَانُ عن وقتِ الحاجةِ^(١).

* * *

١٧ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي الْمَدْحِ، وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ

ولمَّا كَانَ يُفْهَمُ من حديثِ البابِ السابقِ: أَنَّ الشَّاءَ على الرَّجُلِ في وَجْهِهِ عندَ الحاجةِ لَا يُكْرَهُ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ الإِطْنَابُ في ذَلِكَ، تَرَجَّمَ البخاريُّ هَذَا البابَ عَقِبَ البابِ السابقِ، وَأوردَ فِيهِ حديثَ أَبِي موسى، مُطَابِقَتُهُ للجزءِ الأوَّلِ من الترجمةِ - وهو الإِطْنَابُ في المَدْحِ - ظَاهِرَةٌ من قوله: «وَيُطْرِيهِ في مَدْحِهِ».

وَأَمَّا الجزءُ الثاني من الترجمة، وهو قوله: «وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ»، فلم يَأْتِ البخاريُّ في البابِ بما يدلُّ عليه، فَيُحْتَمَلُ أنْ يَقَالَ: إنَّ الَّذِي يُطْنَبُ لَا بُدَّ أنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطَّلِعُ على سِرِّيرَتِهِ وَخُلُواتِهِ، فيقتضي أنْ لَا يُطْنَبَ.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: ليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله: (وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ)، وكأنه ذَهَبَ إلى اتِّحَادِ حَدِيثِي أَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي موسى، وقد قال أبو بَكْرَةَ: «إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ»، والله أعلم^(٢).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٧٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٧٦).

١٨ - باب :

بُلُوغُ [الصَّبِيَّانِ]، وَشَهَادَتُهُمْ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٩]

هذه الترجمة مشتملة على حُكْمَيْنِ :

الحكم الأول : بلوغُ الصَّبِيَّانِ .

الحكم الثاني : في شهادتِهِمْ .

أَمَّا حَدُّ الْبُلُوغِ، فَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِحْتِلَامَ فِي الرِّجَالِ، وَالْحَيْضَ فِي النِّسَاءِ حَدُّ الْبُلُوغِ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ تَأَخَّرَ إِحْتِلَامُهُ مِنَ الرِّجَالِ، أَوْ حَيْضُهَا مِنَ النِّسَاءِ .

وَأَمَّا شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ، فَرَدَّهَا الْجُمْهُورُ، وَاعْتَبَرَهَا مَالِكٌ فِي جِرَاحَاتِهِمْ؛ بِشَرْطِ أَنْ يُضْبَطَ أَوَّلُ قَوْلِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ آيَتَيْنِ :

الأولى منهما : متعلِّقةٌ ببلوغِ الصَّبِيَّانِ .

وَذَكَرَ أَثَرُ مُغِيرَةَ، وَأَشَارَ بِإِيرَادِهِ إِلَى : أَنَّهُ لَا تَحْدِيدَ فِي الْإِحْتِلَامِ بِالسِّنِّينِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِبُلُوغِ النِّسَاءِ، وَوَجْهُ الْإِنْتِزَاعِ مِنْهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ : الْحُكْمُ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ عَلَى حُصُولِ الْحَيْضِ، وَأَمَّا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، فَبِالْأَشْهُرِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ وَجُودَ الْحَيْضِ يَنْقُلُ الْحُكْمَ، وَأَنَّهُ حَدُّ الْبُلُوغِ .

وَذَكَرَ أَثَرُ الْحَسَنِ، وَفِيهِ أَيْضاً إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا تَحْدِيدَ فِي الْحَيْضِ بِالسِّنِّينِ .

ثُمَّ أورد في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّهُ يَوْضَحُهَا

بأن بلوغ الصبي في خمس عشرة سنة باعتبار السن.

ثانيهما: حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «واجب على كل مُحْتَلِمٍ؛ إذ لو لم يَتَّصِفِ الْمُحْتَلِمُ بالبلوغ، لما وجب عليه شيء».

قال الحافظ ابن حجر: قد اعترض؛ بأنه ترجم بشهادة الصبيان، وليس في حديثي الباب ما يصرح بها.

وأجيب؛ بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم ببلوغه، قبلت شهادته إذا اتصف بشرط القبول، ويرشد إليه قول عمر بن عبد العزيز: «إنه لحد بين الصغير والكبير»^(١).

وقال العيني: أجيب؛ بأنه ترجم بها، ولكنه لم يظفر بشيء من ذلك على شرطه، والله أعلم^(٢).

* * *

١٩ - باب:

سؤال الحاكم المُدَّعي: هل لك بيّنة؟ قبل اليمين

أورد البخاري في الباب حديث الأشعث، ومطابقته للترجمة في قوله: «ألك بيّنة؟»، قال: قلت: لا.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٧٧).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٤٢).

٢٠- باب :

الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ

هذه الترجمة مشتملة على حُكْمَيْنِ :

الحكم الأول : اليمينُ على المُدَّعَى عليه .

والحكم الثاني : أنَّ اليمينَ على المُدَّعَى عليه في الأموال والحدود ، وهو

يستلزم شيئين :

أحدهما : أنه لا تجبُ يمينُ الاستظهار ، وهو أن يستحلفَ الحاكمُ المُدَّعَى

بعد إقامة البيّنة بأنَّ بيّنته شهدت بحقّ .

الثاني : أن لا يصحَّ القضاءُ بشاهدٍ واحدٍ ويمينِ المُدَّعَى .

وفي كلّ من المسألتين اختلافٌ ، واستشهادُ البخاريّ بقصة ابنِ سُبرمة

يشيرُ إلى أنه أراد الثاني .

والحُكْمُ الثاني : أنَّ اليمينَ على المُدَّعَى [عليه] في الأموال والحدود ،

وفيه اختلاف :

فذهبَ الكوفيون إلى تخصيصِ اليمينِ على المُدَّعَى عليه في الأموال دونَ

الحدود .

وذهبَ الجمهورُ إلى القولِ بعمومِ ذلك في الأموال والحدود والنكاح .

واستثنى مالكُ النكاحَ والطلاقَ ، والعِتاقَ والفديّةَ ، فقال : لا يجبُ في

شيءٍ منها اليمينُ حتى يقيمَ المُدَّعَى البيّنة ، ولو شاهداً واحداً .

ثم ذكرَ البخاريّ في الباب حديثَ : «شاهدك أو يمينه» ، والغرضُ منه :

أنه أطلقَ اليمينَ في جانبِ المُدَّعَى عليه ، ولم يقيّدْه بشيءٍ دونَ شيءٍ ، فاقضى

مَنْعَ يَمِينِ الْمَدَّعِي عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ الْبَيِّنَةِ .

ثم أوردَ أثرَ ابنِ شُبْرُومَةَ ، وَوَجْهُهُ إِيرَادُ . . . (١) .

ثم أوردَ حَدِيثَ [ابنِ] عَبَّاسٍ ، مُطَابِقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْمَدَّعَى عَلَيْهِ ، وَالْحَدِيثُ فِيهِ : أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمَدَّعَى عَلَيْهِ .

* * *

٢٠ / م - بَابُ

بَغَيْرِ تَرْجَمَةٍ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ ، وَسَقَطَ هَذَا فِي بَعْضِهَا .

ثم أوردَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثِي الْأَشْعَثِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ ، وَالْمَرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » .

* * *

٢١ - بَابُ :

إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ ، فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ ، وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ ؟ ! » ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَمْكِينَ الْقَاضِيَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى زَنَا الْمَقْذُوفِ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنْهُ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَ فِي الزَّوْجَيْنِ ،

(١) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ بِمُقْدَارِ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ .

والزوجُ له مَخْرَجٌ عن الحَدِّ باللَّعَانِ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ ؛ بخلافِ الأجنبي ؛ لأنَّنا نقول : إنما كان ذلك قبلَ نزولِ آيَةِ اللَّعَانِ ؛ حيثُ كان الزوجُ والأجنبيُّ سواءً ، وإذا ثبتَ ذلك للقاذِفِ ، ثبتَ لكلِّ مُدَّعٍ من بابِ الأوَّلَى^(١) .

* * *

٢٢ - باب :

الْيَمِينِ بَعْدَ الْعَصْرِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٣ - باب :

يُخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ،

وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ

أورد البخاريُّ في الباب أثرَ قضاء مروان ، واحتجَّ بأنَّ امتناعَ زيد بن ثابتٍ من اليمينِ على المنبرِ يدلُّ على أنَّه لا يراه واجباً ، والاحتجاجُ بزيد بن ثابتٍ أولى من الاحتجاجِ بمروان ، قاله الحافظُ^(٢) .

ثم أوردَ حديثَ : «شاهدك أو يمينه» ، واحتجَّ به على ما ذهبَ إليه ، وصرَّحَ بطريق الاستدلالِ منه .

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٨٤) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٨٤) .

واعترض على البخاري؛ بأنه ترجم لليمين بعد العصر، فأثبت التغليظ بالزمان، ونفى هنا التغليظ بالمكان.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ترجمته (اليمين بعد العصر) تغليظ اليمين بالزمان، ولم يصرّح هناك بشيء من النفي والإثبات.

ثم أورد حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

قال في «الإرشاد»: لم تظهر لي المطابقة بينه وبين ما ترجم له، فالله يوفق للصواب.

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: مطابقتها للترجمة من حيث إنه لم يقيّد الحلف بمكان^(١).

وقال العيني - رحمه الله -: مطابقتها للترجمة، وإن كان [فيها] بُعد، لكن يمكن أن يوجه بشيء بتعسف، وهو: أن الترجمة في أن المدعى عليه يحلف حيثما تجب عليه اليمين، والحديث في الوعيد الشديد فيمن يحلف كاذباً، والذي يتعين عليه اليمين يتحرى الصدق، سواء كان يحلف في مكان وجبت عليه اليمين فيه، أو في غيره من الأمكنة التي تغلظ فيها اليمين؛ احترازاً من الوقوع في هذا الوعيد الشديد. اهـ^(٢).

(١) انظر: «إرشاد الساري» (٤ / ٤٠٤).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٥٤).

٢٤- باب :

إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

٢٥- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران : ٧٧]

أورد البخاري في الباب حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها، مطابقته للترجمة ظاهرة.

٢٦- باب :

كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ؟

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ﴾ [التوبة : ٦٢] ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء : ٦٢] .

قال الحافظ ابن حجر : غرض البخاري من سياق هذه الآيات : أنه لا يجب تغليظ الحلف بالقول^(١).

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٢٨٧).

وقال العيني : بل غرضه : الإشارة إلى أنَّ أصلَ اليمين أن تكونَ بلفظِ :
الله^(١).

وأما قوله في الترجمة : (يقالُ : باللهِ وتاللهِ وواللهِ) .

فقال العينيُّ : أشار البخاريُّ بهذا إلى الاسم الذي يُحلفُ به ، وإلى حروفِ
القَسَمِ .

أما الاسم الذي يُحلفُ به ، فهو لفظُ : الله ، وهو الأصلُ .

وأما حُرُوفُ القَسَمِ ، فهي الباءُ الموحَّدة ، والتاءُ المثناة ، والواوُ ، والكُلُّ
وردَ في القرآن^(٢) .

ثم ذكر البخاريُّ حديثاً معلقاً ، وغرضه من ذكره هنا : هو قوله : «ورَجُلٌ
حَلَفَ باللهِ» .

وأما قوله : (ولا يُحلفُ بغيرِ اللهِ) ، فهو من كلام البخاري على سبيلِ
التكميلِ للترجمة ، وذلك مُستفادٌ من حديثِ ابنِ عمرَ ثاني حديثي الباب ؛ حيثُ
قال : «من كان حالفاً ، فليُحلفَ باللهِ ، أو ليُصمَّتْ» .

أورد البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث طُلحة ، والغرضُ منه : قوله : «فأدْبَرَ الرجلُ وهو يقول :
واللهِ ! لا أزيدُ على هذا ، ولا أنقصُ» ؛ فإنه يُستفادُ منه : الاختصارُ على الحلفِ
دونَ زيادةٍ .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٢٥٥) .

(٢) المرجع السابق .

قال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إن فيه صورة الحلف باسم الله، وبالباء الموحدة^(١).

ثانيهما: حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة في قوله: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فليخلف بالله».

* * *

٢٧- باب:

مَنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ

لم يصرِّح البخاريُّ بالحُكْم؛ للخلاف في ذلك، فالجمهور على أنها تُقبلُ، وقال بعضهم: لا تُقبلُ.

وقال مالك: إن استخلفه المدَّعي، ولا عِلْمَ له بالبَيْتَةِ، ثم عَلِمَهَا، قُبِلَتْ، وقُضِيَ له بها، وإن عَلِمَهَا فتركها، فلا حَقَّ له.

ثم ذكر البخاريُّ حديثاً معلقاً، وهو قوله - عليه السلام -: «لعلَّ بعضكم ألحنُ بحُجَّتِهِ من بعضٍ»، وجُه الدَّلَالَةِ منه على الترجمة: أنه لا بُدَّ لكلٍّ من الخصمين من حُجَّةٍ حتى يكون بعضهم أحقَّ بها من بعضٍ، وإنما يُتَصَوَّرُ ذلك إذا جاز إقامة البَيْتَةِ بعد اليمين.

ثم ذكر عدَّة آثارٍ تعلُّقها بالترجمة ظاهرٌ.

ثم أورد حديثاً أمَّ سَلَمَةَ.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: قال الإسماعيليُّ: ليس في حديثِ أمِّ سَلَمَةَ دَلَالَةٌ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٥٦).

على قبول البيّنة بعد يمين المُنكر.

وأجاب ابن المُنير: بأنّ موضع الاستشهاد منه: أنه ﷺ لم يجعل اليمين الكاذبة مُفيدة حِلاً، ولا قطعاً لحقّ المُحقّ، بل نهاه بعد يمينه من القبض، وساوى بين حالتيه - بعد اليمين وقبلها - في التحريم، فيؤدّن ذلك ببقاء حقّ صاحب الحقّ على ما كان عليه، فإذا ظفرَ في حقّه بيّنة، فهو باقٍ على القيام بها، لم يسقط؛ كما لم يسقط أصلُ حقّه من دَمّة مُقتطّعه باليمين^(١).

وفي «الإرشاد»، و«التُّحفة»: وجه المطابقة بين الحديث والترجمة: أنه ﷺ لم يجعل اليمين الكاذبة قاطعةً لحقّ المُحقّ، بل نهى الكاذب بعد يمينه عن الأخذ، فافتضى ذلك: أنّ المُحقّ إذا ظفرَ بيّنة، وأقامها، قُبِلَتْ منه^(٢).

وقال العيني: هذا الكلام يُملّ السامع، بل وجه المناسبة: أنه إذا اختصم اثنان أو أكثر، لا بُدَّ أن يكون لكلّ منهم حُجّة حتى يكون [بعضهم] ألحن بحجّته من بعض، وذلك لا يكون إلا فيما إذا جاز إقامة البيّنة بعد اليمين، والله أعلم^(٣).

* * *

٢٨ - باب:

مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ

وجه تعلّق هذا الباب بأبواب الشهادات: أنّ وَعْدَ المرء كالشهادة على

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣١٠)، و«فتح الباري» (٥ / ٢٨٩).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (٤ / ٤١١).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٥٧).

نفسه، حكى ذلك الشراح عن الكرماني^(١).

ثم أورد البخاري في الباب أثر الحسن وغيره في إنجاز الوعد، وذكر الآية [التي] تضمنت مدح إسماعيل - عليه السلام - في إنجاز الوعد، وذكر حديث المسور بن مخرمة، والغرض منه، قوله: «وعدني فوفاني».

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: حديث أبي سفيان في قصة هرقل، مطابقته للترجمة في قوله: «والوفاء بالعهد».

ثانيها: حديث أبي هريرة في آية المنافق، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «وإذا وعد أخلف»؛ لأن ضده: إذا وعد صدق، فسلم من طائفة النفاق، وصادق الوعد يندب منه إنجاز وعده.

ثالثها: حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي ﷺ من مال البحرين، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «أو كانت له [قبلة] عدة»، وهذا لولا أن إنجاز الوعد أمر مندوب إليه مرغوب، لما التزم أبو بكر بذلك بعد وفاة النبي ﷺ.

رابعها: حديث ابن جبير في: «أي الأجلين قضى موسى؟»، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «إن رسول الله إذا قال فعل»؛ فإن معناه: أن وظيفة الرسل إنجاز الوعد.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١١ / ٢٠٧).

٢٩ - باب :

لَا يُسَأَلُ أَهْلُ الشَّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا

هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار، وقد اختلف السلف في ذلك، فذهب الجمهور إلى ردّها مطلقاً، وذهب بعضهم إلى قبولها مطلقاً، وذهب بعضهم إلى أنه لا تُقْبَلُ مِلَّةً عَلَى مِلَّةٍ، وتُقبَلُ بعضُ المِلَّةِ على بعضها.

ذكر البخاري في الباب أثر الشَّعْبِيِّ، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر حديث أبي هريرة، والغرضُ منه هنا: النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يُعرفُ صدقُهُ من قِبَلِ غيرِهِم، فيدلُّ على ردِّ شهادتهم، وعدم قبولها.

ثم أورد في الباب حديث ابن عباس في النهي عن مُسَاءَلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، والغرضُ منه هنا: الردُّ على مَنْ يَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وإذا كانت أخبارُهُمْ لَا تُقْبَلُ، فشهادتهم مردودةٌ بالأوّلَى؛ لأنَّ باب الشهادة أَضيقُ مِنْ باب الرواية، كذا في «الفتح»، و«العُمدة»^(١).

* * *

٣٠ - باب :

الْقُرْعَةُ فِي الْمُسْكَلَاتِ

وجهُ إدخالِ هذا البابِ في كتابِ الشهاداتِ: أَنَّ الْقُرْعَةَ مِنْ جُمْلَةِ الْبَيِّنَاتِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٢٩٢)، و«عمدة القاري» (١٣ / ٢٦١).

التي تثبتُ بها الحقوقُ، فكما تُقَطَّعُ الخصومةُ والنزاعُ بالبيّنة، كذلك تُقَطَّعُ بالقرعة.

ثم هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيانِ مشروعيةِ القرعة، ومشروعيتها مما اختلفَ فيه. والجمهورُ على القولِ بها في الجملة، وأنكرها بعضهم، وجعل البخاريُّ ضابطها: الأمرُ المشكّل، وأوردَ في الباب آيتين:

الأولى منهما: في قصة مريم.

والثانية: في قصة يونس.

وأشار بإيرادهما إلى: الاحتجاج بهما في صحّة الحكم بالقرعة، لكنّ الاحتجاج بهما في إثبات القرعة يتوقّفُ على القول بأنّ شرعَ مَنْ قبلنا شرعُ [لنا]، وهو كذلك ما لم يردّ في شرعنا ما يخالفه، ولا سيّما إذا وردَ في شرعنا تقريره، وسياقه مساقُ الاستحسانِ والثناء، والله أعلم.

فالقصةُ الأولى من هذا القبيل، وأما القصةُ الثانيةُ، فليست منه؛ لأنّه كان في شرعهم جوازُ إلقاءِ البعضِ لِسَلَامَةِ البعضِ، وليس ذلك في شرعنا؛ لأنهم مُستَوُونَ في عِصْمَةِ الأنفسِ، فلا يجوزُ إلقاءُهم بقرعةٍ ولا غيرها، فتأمّل!

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛

لأنّ فيه دلالةً لمشروعيةِ القرعةِ على ما لا يخفى، ثم أورد أربعةَ أحاديث:

أحدها: حديثُ أمِّ العلاءِ في قصة عثمان، والغرضُ منه: قولها

فيه: «أنّ عثمانَ بنَ مظعونٍ طارَ لهم [سهمُهُ] في السُّكنى حينَ اقترَعَتِ^(١)

(١) كذا في الأصل، وفي «صحيح البخاري» (٢٥٤١) تحت هذا الباب: «أقرعت»، =

الأنصارُ سُكْنَى المهاجرين» .

ثانيها: حديث عائشة، مطابقته للترجمة ظاهرة من قولها: «إذا أرادَ سَفَرًا، أَقْرَعَ بين نِسائه» .

ثالثها: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة في قوله: «إلا أن يَسْتَهْمُوا عليه، لا سَتَهْمُوا»، فالغرضُ منه: مشروعِيَّةُ القُرْعَةِ؛ لأنَّ المرادَ بالاستِهامِ: الاقتِرَاعُ.

رابعها: حديث النعمان بن بشير، مطابقته للترجمة في قوله: «اسْتَهَمُوا سفينةً»، وهذا الحديث في أكثر النُّسخِ قبلَ حديثِ أُمِّ العلاء، والخطُّ فيه سَهْلٌ.

تمَّ (كتابُ الشهاداتِ) وما اتصلَ به من القُرْعَةِ، ويتصلُ به (كتابُ الصُّلحِ) - إن شاء الله تعالى - .



= ورواية «اقترعت» المثبتة هي عند البخاري (٣٧١٤)، ولكن تحت (باب: مَقْدَمِ النبي ﷺ وأصحابه المدينة) .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



(٥٣) - ٣٥

كِتَابُ الصُّلَحِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الشهادات)، وفيه ذَكَرَ الْقُرْعَةَ فِي الْمَشْكِلَاتِ
عِنْدَ التَّعَارُضِ، وَكَانَ ذَلِكَ التَّعَارُضُ قَدْ يَقْتَضِي الصُّلَحَ، وَقَدْ يَقَعُ الصُّلَحُ بِلَا
تَّعَارُضٍ، تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ : (كِتَابُ الصُّلَحِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَالصُّلَحُ أَنْوَاعٌ، تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ لِأَكْثَرِهَا .

١ - بَابُ :

مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ
أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ
نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء : ١١٤]، وَخُرُوجِ الْإِمَامِ إِلَى الْمَوَاضِعِ
لِإِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ بِأَصْحَابِهِ^(١)

هذه الترجمة معقودة لبيان فضل الإصلاح بين الناس، وخروج الإمام
لذلك، وقصد البخاري بإيراد الآية : بيان فضل الإصلاح، وهو ظاهر فيه .

(١) في الأصل : «وأصحابه»، والمثبت من «صحيح البخاري» .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث سهل بن سعد في ذهابه إلى الإصلاح بين بني عمرو بن عوف، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له .

ثانيهما: حديث أنس، والغرض منه هنا: نزول الآية: ﴿وَلَا تَأْخُذْ بِلِأَنِاتِهِمْ﴾ [الحجرات: ٩] الآية؛ فإنَّ الأمر بالإصلاح يشملُ الخروجَ للإصلاح وغيره .

وقال العيني: مطابقته للترجمة من جهة خروج النبي ﷺ إلى موضع فيه ابنُ [أبي ابن] سلولَ ليدعوهُ إلى الإسلام، وكان خروجهُ ذلك من أعظم الإصلاح فيهم^(١).

٢- باب:

لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ

ترجم البخاري بلفظ: الكاذب، وساق الحديث بلفظ: الكذاب، واللفظ الذي ترجم به عند مسلم، وهذه عادته أن يورد الحديث بغير لفظ الترجمة، ويشير بالترجمة إلى لفظ الحديث الآخر.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٦٧).

٣- باب:

قَوْلِ الْإِمَامِ لِأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٤- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَصَّالِحَا^(١) بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾

أَوَّلُ الْآيَةِ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَّالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨].

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمُرْجَمَ بِهَا.

* * *

٥- باب:

إِذَا اضْطَلَعُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ، فَالْصُّلْحُ مَرْدُودٌ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي قِصَةِ الْعَسِيفِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ»؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الصُّلْحِ

(١) قَرَأَ بِهَا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ.

عَمَّا وَجَبَ عَلَى الْعَسِيفِ مِنَ الْحَدِّ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ، كَانَ جَوْرًا.

ثانیهما : حدیث عائشةؓ، ومطابقته للترجمة من جهة أنَّ من اصطلح على صَلَحِ جَوْرٍ، فهو داخلٌ في مَعْنَى قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ».

* * *

٦- باب :

كَيْفَ يُكْتَبُ: «هَذَا مَا صَلَحَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ،
وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ»، وَإِنْ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ

هذه الترجمة على ما إذا كان المصالح مشهوراً بحيث يؤمن اللبس.

ذكر البخاري في الباب حديث البراء في قصة صلح الحديبية، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنَّ الغرض منه هنا: اقتصار الكاتب على قوله: «محمد رسول الله»، ولم ينسبه إلى أبٍ ولا جدٍّ، وأقره النبي ﷺ، واقتصر على: محمد ابن عبد الله، بغير زيادة، وذلك كله للأمن الالتباس.

* * *

٧- باب :

الصُّلَحُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ

أشار البخاري بقوله في الباب: (فيه عن أبي سفيان) إلى حديثه في شأنِ هِرَقْلَ، والغرض منه: قوله في أوله: «أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ

في المُدَّةِ التي هَادَنَ فيها رسولُ اللَّهِ ﷺ كَفَارَ قُرَيْشٍ»، وقوله فيه: «ونحن منه في مُدَّةٍ لا ندرِي ما هو صَانِعٌ فيها»^(١).

ثم ذَكَرَ حَدِيثَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْهُدْنَةِ مَعَ بَنِي الْأَصْفَرِ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

ثم أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فِي صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ وَاضِحٌ.

ثم أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ أَسْمَاءَ، وَفِيهِ: «قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ».

ثم أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ الْمِسْوَرِ فِي صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

ثم ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَرَاءِ فِي صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

ثم ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ الْعَامَ الْمُقْبِلَ».

ثم ذَكَرَ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلُحٌ»، وَالْمَرَادُ: مَصَالِحَةُ أَهْلِهَا الْيَهُودَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

٨ - بَابُ:

الصُّلْحُ فِي الدِّيَةِ

بأن يَجِبَ الْقِصَاصُ، فَيَقَعَ الصُّلْحُ عَلَى الدِّيَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِيهِ».

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الرُّبَيْعِ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ : «ثُمَّ رَضِيَ الْقَوْمُ ، وَقَبِلُوا الْأَرْضَ» ؛ لِأَنَّ قَبُولَ الْأَرْضِ عَوَظَ الْقِصَاصِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالصُّلْحِ ، وَهُوَ كَفِيلٌ بِالْجَمْعِ ، وَمَعْنَى «عَفَوْا» فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى ؛ أَيِ : عَفَوْا عَنِ الْقِصَاصِ .

٩- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام :
 «إِنِّي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ» ،
 وَقَوْلِهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - : «فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا» [الحجرات : ٩]

قال العيني : أشار البخاري بإيراد هذه الآية إلى أَنَّ الصِّلْحَ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ وَمَنْدُوبٌ ^(١) .

قلت : فيه نظرٌ ، وتقدم بيان ذلك .

وقال الحافظ ابن حجر : ولم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة ، إلا إن كان يراد : أنه ﷺ كان حريصاً على امتثال أمر الله بالإصلاح ، وأخبر أن الصِّلْحَ بين الفِتنِينِ المختلفتين سيقعُ على يدِ الحسن ^(٢) .

قلت : والآية نزلت في قتال الطائفتين من المؤمنين ، فكأن البخاري أشار إلى أَنَّ الْحَسَنَ - عليه السلام - كان مُمْتَثِلاً بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْمُقْتَتَلَتَيْنِ .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٢٨٢) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٣٠٧) .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي بكر، [و]مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب:

هَلْ يُشِيرُ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ؟

أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة بالاستفهام إلى الخلاف؛ فالجمهور استحبوا للحاكم أن يشير بالصلح، وإن [١]تجه الحق لأحد الخصمين، ومنع من ذلك بعضهم.

ثم أورد في الباب حديثي عائشة، وكعب.

زعم ابن التين: أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به، وإنما فيه الحض على ترك بعض الحق.

وتعقب؛ بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح، على أن المصنف ما جزم بذلك، فكيف يعترض عليه؟!

* * *

١١- باب:

فَضْلُ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْعَدْلُ بَيْنَهُمْ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله:

«يَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ»، وفيه الإصلاح أيضاً على ما لا يخفى، فتأمل!

* * *

١٢ - باب :

إِذَا أَسَارَ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ ، فَأَبَى ، حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيِّنِ

أورد البخاري في الباب قصة الزبير مع غريمه الأنصاري ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث ، فتأمل !

* * *

١٣ - باب :

الصُّلْحُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ ، وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ ، وَالْمُجَازَفَةُ فِي ذَلِكَ

هذه الترجمة لها ثلاثة أجزاء :

الصُّلْحُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ .

والصُّلْحُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْمِيرَاثِ .

والمُجَازَفَةُ فِي ذَلِكَ .

ذكر البخاري في الباب أثر ابن عباس ، ومناسبة ذكره في هذا الباب^(١) .

ثم أورد في الباب حديث جابر في أدائه دين والده .

قال العيني : مطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن فيه صلح الوارث مع الغرماء ،

يُشْعِرُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ : «فَمَا تَرَكْتُ أَحَدًا لَهُ عَلَى أَبِي دَيْنٌ إِلَّا قَضَيْتُهُ» ؛ لأن فيهم مَنْ

لَا يَخْلُو عَنِ الصُّلْحِ فِي قَبْضِ دَيْنِهِ^(٢) .

(١) بياض في الأصل بقدر سطرين .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٢٨٨) .

وأما قوله: «والمجازفة في ذلك»، فمراده: أنَّ المجازفة في الاعتياضِ عن الدَّينِ جائزة، وإن كانت من جنسِ حقِّه وأقلَّ، وأنه لا يتناولُه النَّهي؛ إذ لا مُقابلةَ من الطَّرفين، وهذا الحُكْمُ مأخوذٌ من قول جابرٍ: «فعرضتُ على غُرَمائه أن يأخذوا التَّمَر بما عليه، فأبَوْا، ولم يَرَوْا أنَّ فيه وفاءً»، فأخبرَ جابرٌ بذلك النَّبيَّ ﷺ، فلم يُنكر عليه.

* * *

١٤ - باب:

الصُّلْحُ بِالَّذِينَ وَالْعَيْنِ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وقصته مع ابنِ أبي حَدرَدٍ.

قال ابنُ التَّين: ليس فيه ما ترجم من الصُّلْحِ بِالْعَيْنِ.

وأجيب: بأنَّ فيه الصُّلْحَ فيما يتعلَّق بالَّذِينَ، وكأنه ألْحَقَ به الصُّلْحَ فيما يتعلَّق بِالْعَيْنِ بطريقِ الأوَّلَى.

بحمد الله تعالى تمَّ (كتابُ الصُّلْحِ)، ويتصلُّ به (كتابُ الشُّروطِ) - إن شاء الله تعالى -.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



(٥٤) - ٣٦

كِتَابُ الشُّرُوطِ

لما فرغ الإمام البخاري من الصلح، وكان الصلح قد يقع فيه الشرط، عقبه بالشروط في المعاملات.

١ - باب :

مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْمُبَايَعَةِ

هذه الترجمة معقودة لبيان ما يجوز من الشروط، وما لا يجوز عند الدخول

في الإسلام.

ولبيان ما يجوز من الشروط في الأحكام - أي : العقود والمعاملات - .

ولبيان ما يجوز منها عند المبايعة، فيجوز مثلاً أن يشترط الإمام عند تلقين

الإسلام النصح لكل مسلم، ويجوز أن يشترط من يريد الإسلام أن لا يكلف

بالسفر من بلد إلى بلد، ولا يجوز أن يشترط مثلاً أن لا يصلي من يريد الإسلام،

وقس عليه الشروط في الأحكام، وعند المبايعة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث قصة صلح الحديبية، ومطابقته للترجمة من جهة اشتراط

سهيل على النبي ﷺ.

ثانيها: حديث جرير، أورده من طريقين، مطابقته للترجمة ظاهرة.

٢- باب:

إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتَ، وَلَمْ يَشْتَرِ الثَّمَرَ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة ظاهرة.

٣- باب:

الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ

أطلق البخاري الترجمة، ولم يُصرِّحْ بجواز الاشتراط في البيوع، ولا بعدم الجواز؛ لمكان الاختلاف في ذلك.

ثم ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة، وليس فيه التصريح بذكر الاشتراط في البيع، ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه من قول النبي ﷺ لعائشة: «اشترى، واشترطي لهم الولاء».

٤- باب:

إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ ظَهَرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى، جَازَ

جَزَمَ البخاري بالحكم، وإن كان فيه اختلاف؛ لصحة دليله عنده.

ثم ذكر في الباب حديث جابر في قصة جملة، ومطابقته للترجمة في

قوله : «فَبِعِثْتهُ ، فاستُئِنْتُ حُمْلانَهُ إلى أهلي» ؛ فإنه بَيْعٌ فيه شَرَطُ رُكُوبِ الدَابَّةِ إلى مكانٍ مُسَمًّى ، وهو المدينةُ ، وقد صرَّحَ البخاري في آخرِ الحديثِ : [بأنَّ] الاشتراطَ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ .

* * *

٥ - باب :

الشُّرُوطُ فِي الْمُعَامَلَةِ

مِنَ الْمُزَارَعَةِ وَغَيْرِهَا .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ تَوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ : «تَكْفُونَا

الْمُؤْنَةَ ، وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ» ؛ لِأَنَّ فِيهِ شَرَطًا .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا أُعْطِيَ

خَيْبَرَ الْيَهُودَ إِلَّا بِشَرَطٍ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا ، وَهَذَا هُوَ عَقْدُ الْمُزَارَعَةِ .

* * *

٦ - باب :

الشُّرُوطُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرَ عُمَرَ ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ^(١) .

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْمِسْوَرِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «حَدَّثَنِي

(١) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ بِمَقْدَارِ سَطْرٍ .

فَصَدَّقَنِي ، وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي .

ثم ذكر حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث ، وهو : أَنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ بِالْوَفَاءِ مَا يَسْتَحِلُّ بِهِ الرَّجُلُ فَرْجَ الْمَرْأَةِ ، وَهُوَ الْمَهْرُ .
والترجمة : (الشُّرُوطُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ) ؛ مِنْ تَعْيِينِهِ ، وَبَيَانِ كَمِّيَّتِهِ ، وَكَوْنِهِ حَالًا أَوْ مُنْجَمًا ، كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَتَأَمَّلْ ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ .

* * *

٧- باب :

الشُّرُوطُ فِي الْمُزَارَعَةِ

هذه الترجمة أَخَصُّ من الترجمة الماضية ، وهي (باب : الشُّرُوطُ فِي الْمَعَامِلَةِ) ؛ لِأَنَّ تِلْكَ تَشْمَلُ الْمُزَارَعَةَ وَالْمُسَاقَاةَ ؛ بِخِلَافِ هَذِهِ ؛ فَإِنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْمُزَارَعَةِ .

ذكر البخاري في الباب حديث رافع ، وليس فيه ذِكْرُ الشَّرْطِ ، لَكِنَّ الْبُخَارِي أشار - على عادته - إلى ما ورد في بعض طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ ذِكْرِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِِي أَرْضَهُ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي ، وَهَذِهِ لَكَ ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ ذِهِ ، وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ» .

* * *

٨- باب :

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذُ مِنْ

قوله : «ولا تسأل المرأة طلاقَ أُختِها لتستكفيَ إناؤها» .

* * *

٩- باب :

الشُّرُوطُ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الْحُدُودِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، وزيد بن خالدٍ في قصة العسيف، ومطابقته للترجمة في قوله : «فاقتديتُ منه بمئةِ شاةٍ ووليدةٍ» ؛ لأنَّ ابنَ هذا كان عليه وعلى المرأةِ الحدُّ، فجعلوا في الحدِّ الفداءَ بمئةِ شاةٍ ووليدةٍ، كأنهما وقَّعا شرطاً لسقوطِ الحدِّ عنهما، فلا يحلُّ هذا في الحدودِ .

قال العيني : فيه تعسفٌ لا يخفى ؛ لأنَّ الذي وُقِّعَ فيه صلحٌ، ولهذا ذكر البخاريُّ هذا الحديثَ في (أبوابِ الصُّلحِ)، في (باب : إذا اصطَلَحُوا على صلحٍ جورٍ)، وهنا بينَ الحديثِ والترجمة بُعدٌ لا يخفى، فتأمل^(١) !

* * *

١٠- باب :

مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عائشةَ في قصةِ بَريرةَ، ومطابقته للترجمة نفهم من معنى الحديثِ ؛ لأنَّ بَريرةَ قالت لعائشة : «اشتريني فأعتقيني»، والحالُ أنها كانت مُكاتبَةً، فكأنها اشترطتُ عليها أن تعتقها إذا اشترتها .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٣ / ٣٠١) .

١١- باب:

الشُّرُوطُ فِي الطَّلَاقِ

أورد البخاري في الباب ثلاثة آثارٍ، مناسبتها للترجمة ظاهرة؛ لأنها مما يتعلّق بالشروط في الطَّلَاقِ، وأشار البخاري بإيراد هذه الآثارِ إلى خلافِ النَّخَعِيِّ، وشُرَيْحٍ؛ حيثُ قالَا: إذا بدأ بالطلاقِ قبلَ يَمِينِهِ، وَقَعَ الطَّلَاقُ؛ بخلافِ ما إذا أخرَّه.

ثم ذكر في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، والغرضُ منه: قوله: «ولا تشتُرُ المرأةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا»؛ لأنَّ مَفْهُومَهُ: أنها إذا اشترطت ذلك، فطَلَّقَ أُخْتَهَا، وَقَعَ الطَّلَاقُ؛ لأنَّه لو لم يَقَعْ، لم يكن للنَّهْيِ عنه مَعْنَى.

١٢- باب:

الشُّرُوطُ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ في قِصَّةِ مُوسَى مع الخَضِرِ -عليهما السلام-، والمرادُ منه: قوله: «كانتِ الأولى نِسِياناً، والوسطى شَرْطاً، والثالثة عَمْداً»، ولم يَقَعْ بينَ موسى والخَضِرِ -عليهما السلام- في ذلك شهادةٌ ولا كِتَابَةٌ، وإنما وَقَعَ ذلك شَرْطاً بالقول.

١٣- باب:

الشُّرُوطُ فِي الْوَلَاءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائِشَةَ في قِصَّةِ بَرِيرَةَ، ومطابقته للترجمة

من جهة اشتراط أهلها الولاء لهم، وأمره - عليه الصلاة والسلام - عائشة بأن
تشتري الولاء لهم، مع قوله: «إنما الولاء لمن أعتق».

* * *

١٤ - باب:

إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمُزَارَعَةِ: «إِذَا شِئْتُ، أَخْرَجْتُكَ»

كذا ترجم البخاري هذه الترجمة مختصرة، وترجم في المزارعة بأوضح
من هذا، فقال: «إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ: أَقْرَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ»، ولم يذكر أجلاً
معلومًا، فهما على تراضيهما، وأخرج هناك حديث ابن عمر بلفظ: «نُقِرُّكُمْ
[بها] على ذلك ما شئنا»، وأوردته هنا بلفظ: «نُقِرُّكُمْ ما أَقْرَكُمُ اللَّهُ»، فأحال في
كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى، وبيّنت إحدى الروايتين مُراد
الأخرى، وأنَّ المراد بقوله: «ما أَقْرَكُمُ اللَّهُ»: ما قَدَّرَ اللَّهُ أن نترككم فيها، فإذا
شئنا، فأخرجناكم، تبيّن أن الله قَدَّرَ إخراجكم.

ذكر البخاري في الباب حديث [ابن عمر] في قصة يهود خيبر، مطابقته
للترجمة في قوله: «نُقِرُّكُمْ ما أَقْرَكُمُ اللَّهُ»، وقد تقدّم معناه، فتأمّل!

* * *

١٥ - باب:

الشُّرُوطُ فِي الْجِهَادِ، وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ

كذا للأكثر، وزاد المُستَملي: مع الناس بالقول.

قال الحافظ: وهي زيادة مُستغنى عنها؛ لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة،

إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ الْأُولَى عَلَى الْاِشْتِرَاطِ بِالْقَوْلِ خَاصَّةً، وَهَذِهِ عَلَى الْاِشْتِرَاطِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مَعًا^(١).

ثُمَّ سَاقَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْمِسْوَرِ وَمُرْوَانَ فِي قِصَّةِ صُلْحِ الْحُدَيْيَةِ، وَفِيهَا قِصَّةُ أَبِي بَصِيرٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا الْمَصَالِحَ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةَ الشُّرُوطِ.

* * *

١٦ - بَابُ:

الشُّرُوطُ فِي الْقَرْضِ

أُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرًا مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَازِزِ فِي تَأْجِيلِ الْقَرْضِ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ^(٢).

ثُمَّ أُورِدَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الَّذِي اقْتَرَضَ الْأَلْفَ دِينَارًا، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ^(٣).

* * *

١٧ - بَابُ:

الْمُكَاتَبُ، وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ

غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ مِمَّا يَشْتَرِطُهُ أَهْلُ الْمَكَاتِبِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٥ / ٣٣٣).

(٢) بياض في الأصل بمقدار سطر.

(٣) بياض في الأصل بمقدار سطر.

إِنْ كَانَ يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ لَا يَحِلُّ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ، وَلَيْسَ يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَهُوَ يَحِلُّ، وَلِهَذَا أوردَ أَثَرُ جَابِرٍ فِي الْبَابِ، وَأَثَرُ ابْنِ عَمَرَ أَوْ عَمَرَ فِيهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ فِي اشْتِرَاطِ أَهْلِهَا الْوَلَاءَ لَهُمْ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٨ - بَابُ:

مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِشْتِرَاطِ،
وَالثُّنْيَا فِي الْإِقْرَارِ، وَالشُّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ،
وَإِذَا قَالَ: مِثَّةً إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِبَيَانِ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَمَا لَا يَجُوزُ، وَلِبَيَانِ الثُّنْيَا؛ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ [عَلَيْهِ]، وَمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَأَشَارَ فِي التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ الشُّرُوطَ الْمُتَعَارَفَةَ بَيْنَ النَّاسِ جَائِزَةٌ، وَأَمَّا الشُّرُوطُ الَّتِي لَا يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ، فَبَاطِلَةٌ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا قَالَ: مِثَّةً . . . إلخ» إِلَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ، فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرَيْنِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَحَاصِلُهُمَا: أَنَّ شُرَيْحًا قَضَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَى الْمُشْتَرِطِ بِمَا اشْتَرَطَهُ عَلَى نَفْسِهِ بَغَيْرِ إِكْرَاهٍ، وَهُوَ مِنَ الشُّرُوطِ الْمُتَعَارَفَةِ، فَهُوَ جَائِزٌ.

ثم ذكر حديث أبي هريرة في الأسماء الإلهية الحُسنى، فكأن البخاري أوردَه ليستدلَّ به على أنَّ الكلام إنما يَتِمُّ بآخِرِهِ، فإذا كان استثناءً أو شرطٌ، عُمِلَ به، وأخذَ ذلك من قوله: «مئةٌ إلا واحدة»، وهو في الاستثناء مُسلَّم، وكذا في الإقرار، ولا يؤخذُ بأولِ الكلام ويُلغى آخِرُهُ، وفيه صحَّةُ استثناءِ القليل من الكثير.

١٩ - باب:

الشُّرُوطِ فِي الْوَقْفِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمرَ في وقْفِ عمرَ.
قال العينيُّ: مطابقته للترجمة في قولِ عمرَ: «إنه لا يُباعُ، ولا يُوهَبُ، ولا يُورَثُ»^(١).
قلتُ: ويمكنُ أن يكونَ البخاريُّ أشارَ إلى ما وردَ في بعضِ طُرُقِهِ من التصريحِ باشتراطِ عمرَ: لا جُنَاحَ على مَنْ وَلِيها أن يأكلَ منها بالمعروفِ.
بحمد الله تمَّ (كتابُ الشُّرُوطِ)، ويتصلُّ به (كتابُ الوصايا) - إن شاء الله تعالى -.

□ □ □

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٤).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٣٧ - (٥٥)

كِتَابُ الْوَصَايَا

لما فرغ البخاري من كتابِ الشُّروطِ ، وكانتِ الشُّروطُ قد تكونُ في الحياةِ وبعد الوفاةِ ، تَرَجَّمَ : (كتاب الوصايا) .

١ - باب :

الْوَصَايَا ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا أَحْضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١٨) فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ
فَأَنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨﴾ فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ
بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿البقرة: ١٨٠ - ١٨٢﴾ . ﴿جَنَفًا﴾ : مَيْلًا .
﴿مُتَجَانِفٍ﴾ : مَائِلٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣] .

هذه الترجمة معقودة لحكم الوصايا ، هل هي واجبة ، أو مستحبة ؟
واختلف السلف في ذلك ، فلهذا أبهم البخاري الترجمة ، لكن إيراد الحديث
المعلق ، والآية يُشعرُ بأنه قائلٌ بالوجوب ، والله - سبحانه وتعالى - أعلمُ
بأسرارِ عبادِهِ .

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

أحدها : حديث ابن عمر، أورده من وجهين، مطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها : حديث عمرو بن الحارث .

قال ابن المنيّر : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا هذا الحديث، فليس

فيه ذكر للوصية، ولكن الصدقة المذكورة يُحتمل أن تكون وقفاً^(١)، ويحتمل أن تكون موصى بها، فتطابق من هذه الحيثية^(٢).

قال الحافظ : ويظهر : أن المطابقة تحصل على الاحتمالين ؛ لأنه تصدق

بمنفعة الأرض، وصار حكمها حكم الوقف، وهو في هذه الصورة في معنى الوصية ؛ لبقائها بعد الموت^(٣).

وقال الكرمانيّ : وجه تعلقه بباب الوصية من جهة أنه لم يكن للنبي ﷺ

شيء عند الموت، فلا وصية، ووجهه : أن الترجمة شاملة لحكم الوصي إثباتاً ونفيّاً^(٤).

ثالثها : حديث عبد الله بن أبي أوفى، ومطابقته للحديث للترجمة تؤخذ

من : «كيف كتب على الناس الوصية» .

رابعها : حديث عائشة، مطابقته للترجمة من حيث إنّ فيه أمر الوصية،

وإنكار عائشة إيّاها، فتأمل !

(١) في «فتح الباري»، و«المتواري على أبواب البخاري» : «قبله» .

(٢) انظر : «المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٣١٤) .

(٣) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٣٦٠) .

(٤) انظر : «الكواكب الدراري» (١٢ / ٦٠) .

٢- باب :

أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : هكذا اقتصر البخاري على لفظ الحديث ، فترجم به ، ولعلّه أشار إلى أَنَّ مَنْ لم يكن له من المال إلا القليل ، لم تُندب له الوصية^(١) .
ذكر البخاري في الباب حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، ومطابقته للترجمة من جهة أَنَّ الترجمة جزءٌ من الحديث ، قاله العيني^(٢) .

* * *

٣- باب :

الْوَصِيَّةُ بِالثُّلْثِ

وَقَالَ الْحَسَنُ : لَا يَجُوزُ لِلذَّمِّيِّ وَصِيَّةٌ إِلَّا بِالثُّلْثِ .

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٤٩] .

قيل : أراد البخاري : الردَّ على قولِ الحَنَفِيَّةِ في جَوَازِ الوَصِيَّةِ بالزيادة على الثُّلْثِ لمن لا وارث له ، ولهذا أورد الآية في الترجمة ، واحتجَّ بها على أَنَّ من تجاوز ما حدّه الرسول ﷺ ، فقد أتى ما نهى ؛ لأنَّ الذي حَكَمَ به النبي ﷺ من الثلث هو الحُكْمُ بما أنزل الله .

قال ابنُ الْمُثَنَّى : لم يُردِّ البخاريُّ هذا ، وإنما أراد : الاستشهاد بالآية على أَنَّ الذَّمِّيَّ إذا تحاكم إلينا ورثته ، لا ينفذ من وصيته إلا الثلث ؛ لأنَّا لا نحكم

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٣٦٣) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٤ / ٣٢) .

فيهم إلا بحكم الإسلام؛ لقوله: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]،
ولهذا السرُّ أورد أثرَ الحسنِ، واللهُ - سبحانه وتعالى - أعلمُ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين عن ابنِ عباسٍ؛ وسعدِ بنِ أبي وقاصٍ،
ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٤ - باب:

قَوْلِ الْمُوصِي لَوَصِيَّهِ:

تَعَاهَدُ وَلَدِي، وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى

هذه الترجمة مُركَّبة من شيئين:

أحدهما: قوله: (قَوْلُ الْمُوصِي لَوَصِيَّهِ: تَعَاهَدُ وَلَدِي).

الثاني: هو قوله: (وما يجوزُ للوصيِّ من الدَّعْوَى).

وانتزع الأمرين من حديث عائشة في مخاصمة سعد بن أبي وقاصٍ، وعبدِ
ابنِ زَمْعَةَ في ابنِ وليدة زَمْعَةَ في الباب واضح؛ لأنَّ قوله: «كان عُتْبَةُ عَهْدَ إِلَى
أَخِيهِ سَعْدٍ» يدلُّ على الأمرِ الأوَّلِ، وقوله: «فقام عبدُ بنِ زَمْعَةَ» يدلُّ على الأمرِ
الثاني؛ لأنه ادَّعى، وصحَّتْ دَعْوَاهُ حتى حَكَمَ له الرسولُ ﷺ.

* * *

٥ - باب:

إِذَا أَوْمَأَ الْمَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً، جَازَتْ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ في قصة الجارية التي رَضَّ اليهوديُّ

رَأْسَهَا، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ : «فَأَوْمَأْتُ بِرَأْسِهَا حِينَ سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ»،
وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ : أَنَّهُ أَخَذَ الْيَهُودِيَّ بِإِشَارَتِهَا حَتَّى اعْتَرَفَ .

* * *

٦- بَابُ :

لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ بِلَفْظِ حَدِيثٍ لَيْسَ [عَلَى] شَرْطِ الْبَخَارِيِّ ، فَتَرْجَمُ بِهِ الْبَخَارِيُّ
عَلَى عَادَتِهِ ، وَاسْتَغْنَى بِمَا يُعْطَى حُكْمَهُ ، فَذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ لَمَّا نُسِخَتْ ، وَأُثْبِتَ الْمِيرَاثُ لَهُمَا
بَدَلًا مِنَ الْوَصِيَّةِ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ لَهُمَا بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ ، وَإِذَا كَانَ هُمَا
كَذَلِكَ ، فَمَنْ دُونَهُمَا أَوْلَى بَأَن لَّا يُجْمَعُ لَهُ بَيْنَهُمَا ، فَيُؤَوَّلُ حَاصِلُ الْمَعْنَى :
«لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ» .

* * *

٧- بَابُ :

الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ

أُورِدَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ جَوَازَ الصَّدَقَةِ
عِنْدَ الْمَوْتِ مِنْ قَوْلِهِ : «وَلَا تُمَهِّلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ، قُلْتَ : لِفُلَانٍ كَذَا ،
وَلِفُلَانٍ كَذَا» .

قُلْتُ : وَيُمْكِنُ أَنْ تُؤْخَذَ مُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ ؛
لَأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ ، فَأَجَابَ بِالتَّصَدُّقِ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ

والحرص وأمل الغنى، فعلم منه جوازها في حالة المرض وقطع وعدم أمل الغنى، وهو حالة الموت.

* * *

٨- باب:

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١١]

أراد البخاري - والله أعلم - بهذه الترجمة: الاحتجاج بما اختاره من جواز إقرار المريض بالدين مطلقاً، سواء كان المقر له وارثاً، أو أجنبياً، ووجه الدلالة: أنه - سبحانه وتعالى - سوى بين الوصية والدين في تقديمهما على الميراث، ولم يفصل، فخرجت الوصية للوارث بالدليل المذكور في الباب السابق، وبقي الإقرار بالدين على حاله، وأيد ذلك بالآثار التي أوردتها في الباب.

أما أثر شريح، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء، وابن أذينة، فمناسبتة للترجمة ظاهرة.

وأما أثر الحسن الأول، فيروى على صيغة المجهول في التصريف، وهو المناسب للمقام؛ أي: إن إقرار المريض في مرض موته حقيق بأن يصدق، ويحكم بنفاذه، ويروى على وزن تفعل بصيغة الماضي، فمناسبتة من جهة أنه إذا حكم بإنفاذ تصدقه عند الموت، فحكم بإنفاذ إقراره بالدين بطريق الأولى.

وأما أثر إبراهيم، والحكم، فمناسبتة من جهة أن هذا الإبراء يكون بمنزلة الإقرار عند الموت، وقد ورد التصريح بكون الإبراء عند المرض في هذا الأثر.

وأما أثر رافع بن خديج، فمناسبتة للترجمة من جهة أن فيه إقراراً للمرأة بأن ما في بيتها من المال لها، فهو إقرار عند مرض الموت.

وأما أثرُ الحَسَنِ الثاني، فمناسِبُهُ للترجمة ظاهرة؛ لأنَّ فيه: أن إقرارَ المريضِ نافذٌ.

وأما أثرُ الشَّعْبِيِّ، فمناسِبُهُ للترجمة من جهة أنَّ فيه حُكْمَ إنفاذِ إقرارِ المرأةِ عندَ الموتِ.

ثم حَكَى البخاريُّ عن بعضِ الناسِ؛ كأبي حَنِيفَةَ وغيره: عَدَمَ جوازِ إقرارِ المريضِ.

وحاصِلُ ما احتجَّ به بعضُ الناسِ: أنه لِسُوءِ الوَرَثَةِ الظَّنِّ بالمُقَرَّرِ، ووجهُ الاستحسانِ: الفرقُ بين الإقرارِ بالذَّيْنِ، والإقرارِ بالوَدِيعَةِ والبِضَاعَةِ والمُضَارَبَةِ؛ لأنَّ مَبْنَى الإقرارِ الأوَّلِ على اللُّزومِ، ومَبْنَى الإقرارِ الثاني على الأمانة، وبينَ اللُّزومِ والأمانةِ فرقٌ.

ثم شرَعَ البخاريُّ في الاحتجاجِ بالإدْلَةِ؛ للردِّ على بعضِ الناسِ، فذكرَ في البابِ حديثَ: «إياكم والظنَّ»، وقَصَدَ بذكره هنا: الردَّ على مَنْ أَسَاءَ الظَّنَّ بالمريضِ، فمَنَعَ تَصَرُّفَهُ.

ثم ذكرَ حديثَ: «آيَةُ الْمَنَافِقِ» معلقاً ومَوْصُولاً، ووجهُ تعلُّقه على مَنْ مَنَعَ إجازةَ إقرارِ المريضِ من جهة أنَّه دالٌّ على ذَمِّ الخِيَانَةِ، فلو تَرَكَ ذِكْرَ ما عليه من الحقِّ، وكتَمَهُ، لكان خائناً للمستَحِقِّ، فلزِمَ مَنْ وجوبِ تَرَكَ الخِيَانَةِ وجوبُ الإقرارِ؛ لأنه إذا كَتَمَ، صار خائناً، ومن لم يَعتَبِرْ إقرارَه، كان [كَمَنَ] حَمَلَهُ على الكِثْمَانِ.

ثم ذكرَ الآيةَ، وهي قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ووجهُ الاحتجاجِ بها قد ذكره البخاريُّ بقوله: «فلم يَخْصَّ

وارثاً ولا غيره؛ يعني: لم يفرّق بين الوارث وغيره في الأمر بأداء الأمانة، فيصح الإقرار، سواء كان لوارث، أو غيره.

* * *

٩ - باب:

تأويل قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتهُ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٌ﴾ [النساء: ١١]، ويذكر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالذِّينِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ. وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الْوَصِيَّةِ... الخ

هذه الترجمة معقودة لبيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين، مع أَنَّ الدين هو المقدم في الأداء، ولهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة.

ذكر البخاري في الباب حديث قضاء الدين قبل الوصية، وهو ضعيف، وكأنَّ البخاري اعتمد عليه؛ لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا، لم تجر عاداته أن يورد الحديث الضعيف في مقام الاحتجاج به.

ثم ذكر في الباب الآية، وجه الاحتجاج بها^(١) قد ذكره البخاري بنفسه؛ لأنَّ أداء الأمانة التي تشمل الدين أحقُّ من تطوُّع الوصية.

ثم ذكر حديث: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى»، ووجه الاحتجاج به: أَنَّ المديون ليس بغني، فالوصية التي لها حكم الصدقة تُعتبر بعد الدين.

ثم ذكر أثر ابن عباس، وحديث: «العبد راع في مال سيِّده»، ووجه

(١) في الأصل: «به».

مناسبتيهما للترجمة: أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ فِي مَالِ الْعَبْدِ حَقُّهُ وَحَقُّ سَيِّدِهِ، قَدَّمَ الْأَقْوَى، وَهُوَ حَقُّ السَّيِّدِ، وَجَعَلَ الْعَبْدَ مَسْئُولاً عَنْهُ، وَهُوَ أَحَدُ الْحَفَظَةِ فِيهِ، كَذَلِكَ حَقُّ الدَّيْنِ لَمَّا عَارَضَهُ حَقُّ الْوَصِيَّةِ وَالَّذِينَ، وَالَّذِينَ وَاجِبٌ، وَالْوَصِيَّةُ تَطَوُّعٌ، وَجَبَ تَقْدِيمُ الدَّيْنِ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، ذَكَرَ الشُّرَاحُ فِي وَجْهِ مِطَابَقَةِ هَذَا الْحَدِيثِ لِلترجمة وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: ما ذكره ابنُ المُنِيرِ، وَهُوَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ ﷺ زَهَّدَهُ فِي قَبُولِ الْعَطِيَّةِ، وَجَعَلَ يَدَ الْآخِذِ السُّفْلَى؛ تَنْفِيْرًا مِنْ قَبُولِهَا، وَلَمْ يَقَعْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي تَقَاضِي الدَّيْنِ، فَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَابِضَ الْوَصِيَّةِ يَدُهُ سُّفْلَى، وَقَابِضُ الدَّيْنِ مُسْتَوْفٍ لِحَقِّهِ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عَلِيًّا بِمَا تَفَضَّلَ بِهِ مِنَ الْقَرْضِ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ يَدُهُ سُّفْلَى، فَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ تَقْدِيمُ الدَّيْنِ عَلَى الْوَصِيَّةِ.

والوجه الآخر: ما ذكره الكَرْمَانِيُّ، وَهُوَ أَنَّ عُمَرَ [اجتهد] فِي تَوْفِيَّتِهِ حَقَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَخَلَاصِهِ مِنْهُ، وَشَبَّهَهُ بِالَّذِينَ؛ لِكَوْنِهِ حَقًّا بِالْجُمْلَةِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ دَيْنًا مُتَعَيَّنًا؟ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى التَّبرعات^(١).

ثانيهما: حديث ابنِ عُمَرَ، وَوَجْهُ دُخُولِهِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ: مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ: «الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ».

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣١٧)، و«الكواكب الدراري» (١٢ / ٦٨).

١٠- باب :

إِذَا وَقَفَ، أَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ، وَمَنْ الْأَقَارِبُ؟

حذف البخاري جواب الشرط؛ إشارة منه إلى الخلاف في ذلك؛ هل يصح ذلك الوقف، أم لا؟

وأورد المسألة الأخرى مورد الاستفهام؛ للخلاف في ذلك أيضاً، وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب، وقد استطرده البخاري من هنا إلى مسائل الوقف، فترجم لما ظهر له منها، ثم رجع أخيراً إلى تكملة كتاب الوصايا.

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة بئر أبي طلحة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم حكى عن بعض الناس - والمراد به: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن -:
أنَّ القرابة في الوصية مُعتبرة إلى آباء الموصي في الإسلام.
ثم ذكر حديث أنس في القصة المذكورة.

ثم ذكر حديث أنس، وأبي هريرة في نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وكأنه أراد بذلك: الرد على بعض الناس.

١١- باب :

هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوُلَدُ فِي الْأَقَارِبِ؟

هكذا أورد الترجمة بالاستفهام؛ لما في المسألة من الاختلاف.

ثم أوردَ في الباب حديثَ أبي هُريرةَ في نزول قوله تعالى : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ .

جَنَحَ الْعَيْنِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا مِطَابَقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجَمَةِ^(١) .

وقال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : مَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ : قوله فيه : «يا صَفِيَّةُ ! ويا فاطمةُ !» ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوَّى فِي ذَلِكَ بَيْنَ عَشِيرَتِهِ ، فَعَمَّهُمْ أَوَّلًا ، ثُمَّ خَصَّ بَعْضَ الْبَطُونِ ، ثُمَّ ذَكَرَ عَمَّهُ الْعَبَّاسَ ، وَعَمَّتُهُ صَفِيَّةً ، وَابْنَتَهُ ، فَدَلَّ عَلَى دُخُولِ النِّسَاءِ فِي الْأَقَارِبِ ، وَعَلَى دُخُولِ الْفُرُوعِ أَيْضًا ، وَعَلَى عَدَمِ التَّخْصِيسِ بِمَنْ يَرِثُ ، وَلَا بِمَنْ كَانَ مُسْلِمًا^(٢) .

* * *

١٢ - باب :

هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ؟

وَاسْتَنْبَطَ الْبُخَارِيُّ مِنْ قِصَّةِ وَقْفِ عُمَرَ : جَوَازَ الْإِنْتِفَاعِ بِوَقْفِهِ ، وَهَذَا مِنْ تَفَقُّهِهِ ، ثُمَّ قَوَّاهُ بِقَوْلِهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ جَعَلَ بَدَنَةً أَوْ شَيْئًا لِلَّهِ ، فَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ كَمَا يَنْتَفِعُ غَيْرُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ .

ثم أوردَ حَدِيثِيَّ أَنَسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ السَّائِقِ بَدَنَتِهِ ، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ مِنْهُمَا ظَاهِرٌ .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (٤٧ / ١٤) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٣٨٢ / ٥) .

١٣ - باب:

إِذَا وَقَفَ شَيْئًا، فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ

هذه الترجمة معقودة لبيان أن إخراج الوقف من اليد غير لازم، ولا يحتاج الوقف إلى قبض الغير، كأن البخاري أشار إلى قول من قال: لا يصح الوقف حتى يُخرجَه عن يده، ويقبضه غيره، واستدل البخاري لما ذهب إليه بقصة عمر، وأبي طلحة.

ووجه الدلالة من قصة عمر: أن عمر لما وقف، ثم شرط، لم يأمره النبي ﷺ بإخراجه عن يده، فكان تقريره لذلك دال على صحة الوقف، وإن لم يقبضه الموقوف عليه.

ووجه الدلالة من قصة أبي طلحة: أن النبي ﷺ فوّض إلى أبي طلحة قسمتها بين الأقارب، فصار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة.

* * *

١٤ - باب:

إِذَا قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ لِلَّهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَيَضَعُهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، أَوْ حَيْثُ أَرَادَ

هذه الترجمة معقودة لبيان أن الصدقة تتم قبل تعيين جهة مصرفها، ثم يُعين بعد ذلك فيما شاء، وهذا مذهب البخاري، وخالفه في ذلك بعض الناس، واحتج البخاري بقصة أبي طلحة.

* * *

١٥ - باب :

إِذَا قَالَ : أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَهُ اللَّهُ عَنْ أُمِّي ،
فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ ذَلِكَ

هذه الترجمةُ أَخَصُّ منَ التي قَبْلَها ؛ لأنَّ الأولى فيما إذا لم يُعَيِّنِ المتَصَدِّقَ عنه ، ولا المتَصَدِّقَ [عليه] ، وهذه فيما إذا عَيَّنَ المتَصَدِّقَ عنه .
ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ ابنِ عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

١٦ - باب :

إِذَا تَصَدَّقَ ، أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مَالِهِ ،
أَوْ بَعْضَ رَقِيقِهِ ، أَوْ دَوَابِّهِ ، فَهُوَ جَائِزٌ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيانِ جوازِ وَقْفِ المنقولِ ، ويؤخَذُ منه : وَقْفُ المُشَاعِ .
أوردَ البخاريُّ في الباب حديثَ كَعْبِ بنِ مالكٍ في قصةِ تَخْلُفِهِ عن غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وشاهدُ الترجمةِ منه : قوله : «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ» ؛ فإنه ظاهرٌ في أَمْرِهِ بإخراجِ بَعْضِ مَالِهِ ، وإمساكِ بَعْضِ مَالِهِ ، من [غيرِ] تفصيلٍ بينَ أن يكونَ مَقْسُوماً أو مُشَاعاً ، أو نقوداً أو عَقَاراً .

١٧ - باب :

مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ

هذه الترجمةُ وحديثُها ساقطةٌ من أَكْثَرِ الأُصولِ ، وثبتتْ في بعضها .

وقد نوزع البخاري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة .
وأجيب : بأنَّ مُرادَه : أنَّ أبا طَلْحَةَ لما أَطْلَقَ أَنه تَصَدَّقَ ، وفَوْضَ إلى
النبي ﷺ تعيينَ المَصْرِفِ ، فصار كأنه وَكَّلَه ، وقال له النبي ﷺ : «ضعها في
الأقربين» ، فصار كأنه ردَّ إليه ، وكان نبيها بما ترجم به ، ومقتضى ذلك الصَّحَّةُ .
ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة أبي طلحة ، والغرض منه :
قوله فيه : «قبلناه منك ، ورددناه عليك» .

١٨ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ ﴾
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٨﴾ [النساء : ٨]
وجه إيراد هذا الباب هنا^(١) .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من حيث
إنَّ هذه الآية المترجم بها غير منسوخة عند ابن عباس .

١٩ - باب :

مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَفَّى فُجَاءَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ ،
وَقَضَاءُ النُّذُورِ عَنِ الْمَيِّتِ

هذه الترجمة لها جزآن ، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاثة أرباع السطر .

أحدهما: حديث عائشة، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة
ظاهرة.

ثانيهما: حديث ابن عباس، ومطابقته للجزء الثاني من الترجمة
ظاهرة.

٢٠- باب:

الإشهاد في الوقف والصدقة

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَرَادَ دَفْعَ التَّوَهُّمِ عَمَّنْ يَظُنُّ أَنَّ الْوَقْفَ مِنْ أَعْمَالِ
الْبِرِّ، فَيُنْدَبُ إِخْفَاؤُهُ، فَيَبَيِّنُ أَنَّهُ يُشْرَعُ إِظْهَارُهُ.

ثم ذكر في الباب حديث ابن عباس في قصة سعد، ومطابقته للإشهاد
في الصدقة ظاهرة؛ لقوله فيه: «أشهدك أن حاطي المخراف صدقة»، وألحق
البخاري الوقف بالصدقة؛ لأن الصدقة عليها تكون بطريق الوقف.

٢١- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتُوا أَلْيَنَ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّكُمْ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ۝﴾ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَنِ
فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴿[النساء: ٢ - ٣]

قال العيني: هذا الباب، وثلاثة أبواب بعده مترجمة بآيات من القرآن،
أدخلها بين أبواب الوقف المذكور في (كتاب الوصايا)، وليس لذكرها فيها

وَجْهٌ لِّمَا يَنْبَغِي ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْأَوْقَافِ ، وَالنَّظَرَ فِيهَا جُعِلَ إِلَى مَنْ يَلِيهَا ، كَمَا جُعِلَ أَمْوَالُ الْيَتَامَى إِلَى مَنْ يَلِي أَمْرَهُمْ ، وَيَنْظُرُ فِيهِمْ ، فَالنَّظَرُ فِي الْأَوْقَافِ كَالنَّظَرِ لِلْيَتَامَى فِي رِعَايَةِ الْمَصَالِحِ ، وَالْمُبَاشَرَةِ بِالْأَمَانَاتِ ، وَإِبَاحَةُ تَنَاوُلِ الْجُعَالَةِ لِلنُّظَارِ بِالْمَعْرُوفِ ؛ كِبَاحَتِهَا لِلْأَوْصِيَاءِ بِالْمَعْرُوفِ ، وَهَذَا مِمَّا فَتَحَ لِي مِنَ الْفَيْضِ الْإِلَهِيِّ . اهـ^(١) .

ذكر البخاري في الباب حديثَ عائشةَ في تفسير الآية ، ومطابقته للترجمة لا تخفى .

* * *

٢٢ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَإِنَّمَا آمَنَ بِأَعْيُنِهِمْ فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبُرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ۝٦١﴾ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٦٢﴾ [النساء : ٦ - ٧]

حَسِيبًا : يَعْنِي : كَافِيًا .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٤ / ٥٧) .

٢٢ / م - باب :

وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ

سَقَطَ لَفْظُ : (باب) فِي بَعْضِ الْمَرْوِيَّاتِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ عُمَرَ، وَجْهُ مُطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْبُخَارِيَّ شَبَّهَ الْوَصِيَّ بِنَاطِرِ الْوَقْفِ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ : أَنَّ النَّظَرَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ كَالنَّظَرِ لِلْيَتَامَى .

قَالَ فِي «الْإِرْشَادِ» : وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْمَقْصُودَ : جَوَازُ اخْتِذِ الْأُجْرَةَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ : «وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُؤْكَلَ صَدِيقُهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ»^(١) .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

٢٣ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا

إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء : ١٠]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ : «وَأَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ» .

(١) انظر : «إرشاد الساري» (٥ / ٢١) .

٢٤ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي تَمَنَّى

قُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٠]

﴿لَأَغْنَتْكُمْ﴾ : لَأَحْرَجَكُمْ، وَضَيَّقَ عَلَيْكُمْ. قوله : (عَنْتَ) : خَضَعْتَ.

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه : ١١١] . إيراد هذه اللفظة هنا مُستغَرَّبٌ ؛ لأنها لا تَعْلُقُ لها بقوله : ﴿لَأَغْنَتْكُمْ﴾ ؛ لأنَّ (عَنْتَ) من العُنُوْ، وليس هو مِنْ العَنْتِ .

قال الحافظ : لعلَّ ذكرَها استطراداً^(١) .

قال العينيُّ : لا يخلو عن تَعَسُّفٍ^(٢) .

ثم لم يذكر البخاريُّ في الباب سوى الآثارِ ، ومطابقتها جميعاً للترجمة ظاهرةً ، إلا أثرَ عمرَ ، ففيه خفاءٌ ، فلعلَّ وجهَ إيرادِه هنا^(٣) .

٢٥ - باب :

اسْتِخْدَامِ الْيَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ ،

إِذَا كَانَ صَلَاحاً لَهُ ، وَنَظَرِ الْأُمِّ أَوْ زَوْجِهَا لِلْيَتِيمِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أنسٍ ، والحديثُ مطابقٌ لأحدِ رُكْنَيْ

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٣٩٤) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٤ / ٦٥) .

(٣) بياض في الأصل بمقدار سطر .

الترجمة، وهو الاستخدام في السفر والحضر، ومطابقته من قوله: «فَخَدَّمْتُهُ فِي
السَّفَرِ وَالْحَضَرِ».

وأما الركنُ الآخرُ، وهو نَظَرُ الأُمِّ أو زوجها لليتيم، فكأنه استُفيدَ من كَوْنِ
أبي طَلْحَةَ لم يُحْضِرْ أُنْسًا إِلَّا بَعْدَ رِضَا أُمِّ سُلَيْمٍ، أو أشار البخاريُّ إلى ما وردَ في
بعضِ طُرُقِهِ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ هِيَ الَّتِي أَحْضَرْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي أَخْذِ أَبِي طَلْحَةَ
بِيَدِ أُنْسٍ، وَانْطِلَاقِهِ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَظَرُ الزَّوْجِ لِلْيَتِيمِ.

* * *

٢٦ - باب:

إِذَا وَقَفَ أَرْضَاءُ، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ

هذه الترجمةُ محمولةٌ على ما إذا كان الموقوفُ أو المتصدقُ به مشهوراً
مُتميزاً، وإلا، فلا بُدَّ من التحديد، ويحتملُ أن يكون مُرادُ البخاري: أَنَّ الوقْفَ
يَصِحُّ بِالصَّفَةِ الَّتِي لَا تَحْدِيدَ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى اعْتِقَادِ الْوَاقِفِ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ التَّحْدِيدُ
مِنْ أَجْلِ الْإِشْهَادِ؛ لِيُبَيِّنَ حَقَّ الْغَيْرِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنسٍ في بئرِ أبي طَلْحَةَ، ومطابقته لقوله في الترجمة:
(وكذلك الصدقة) ظاهرة.

وأما الوقفُ، فألحقه البخاريُّ بالصدقة في الحكم؛ لأنهما متقاربان،

فتأمل!

ثانيهما: حديث ابنِ عباسٍ، ومطابقته للترجمة مثلُ مطابقةِ الحديثِ

السابق؛ من حيث إنه تصدَّق، ولم يُبيِّن الحدود.

* * *

٢٧- باب:

إِذَا أُوقِفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا، فَهَوَ جَائِزٌ

أراد البخاريُّ في هذا الباب: الردَّ على من ينكِرُ وقفَ المُشاعِ مُطلقاً.
أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ في بناءِ المسجدِ النبويِّ، والغرضُ
منه هنا: ما اقتصرَ عليه من قولهم: «لا نطلبُ ثمنَه إلا إلى الله ﷻ»؛ فإنَّ ظاهره:
أنهم تصدَّقوا بالأرضِ لله ﷻ، فقبلَ النبيُّ ﷺ، ففيه دليلٌ لما ترجمَ.

* * *

٢٨- باب:

الْوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ؟

ذكر البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمرَ في وقفِ عمرَ، وليس فيه ذكرُ
الكتابةِ صريحاً، فلعلَّه أشار إلى ما وردَ في بعض طُرُقِه من ذكرِ الكتابةِ.
وقال العينيُّ: مطابقته للترجمة تؤخِّدُ من قوله: «إن شئتَ، حبَّستَ
أصلَها» إلى آخرِ الحديثِ، كأنه يريد: أنَّ هذا كان مكتوباً في نسخة الوقفِ^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٦٨).

٢٩ - باب :

الْوَقْفُ لِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالضَّيْفِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة في الفقير والضيف، وأما الغني، فحكمه مأخوذ من قوله: «وذوي القربى»؛ لأنهم أعم من أن يكونوا أغنياء أو فقراء.

* * *

٣٠ - باب :

وَقْفِ الْأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في بناء المسجد، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣١ - باب :

وَقْفِ الدَّوَابِّ وَالْكُرَاعِ وَالْعُرُوضِ وَالصَّامِتِ

هذه الترجمة معقودة لوقف المنقولات.

أورد البخاري في الباب أثر الزهري، ومطابقته لجزء الترجمة، وهو: «الصَّامِت».

ثم ذكر في الباب حديث ابن عمر [عمر] في قصة عمر في حمله على الفرس، ومطابقته للترجمة من حيث حمل عمر على الفرس في سبيل الله، فهو متعلق بالدواب.

وأما العَرُوضُ والصَّامِتُ، فوجهُ ذلك من حديثِ الباب: أَنَّ الحديثَ دالٌّ على صِحَّةِ وَقْفِ المنقُولاتِ، فيُلْحَقُ به ما في مَعْنَاه من المنقُولاتِ.

قلتُ: وفي الاستدلالِ بحديث [ابن عمر] على صِحَّةِ وَقْفِ المنقُولاتِ نَوْعُ تَأْمُلٍ؛ لَأَنَّ حَمَلَ عَمَرَ على الفَرَسِ لم يَكُنْ على سَبِيلِ الوقْفِ، بل على سَبِيلِ التَّصَدُّقِ، فلعلَّ البخاريَّ أرادَ إلحاقَ الوقْفِ بالتَّصَدُّقِ - كما مرَّ -.

* * *

٣٢- باب: نَفَقَةِ الْقَيِّمِ لِلْوَقْفِ

أوردَ البخاري في الباب حديثين:
أحدهما: حديث أبي هُرَيْرَةَ، وهو دالٌّ على مشروعِيَةِ أَجْرِ العَامِلِ على الوقْفِ.

ثانيهما: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقتُهُ للترجمة في قوله: «إِنْ عَمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَقْفِهِ أَنْ يَأْكُلَ مَنْ وَلِيَهُ».

* * *

٣٣- باب: إِذَا وَقَفَ أَرْضاً أَوْ بَيْتاً، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دَلَاءِ الْمُسْلِمِينَ

هذه الترجمة معقودةٌ لمن يشترطُ لِنَفْسِهِ من وَقْفِهِ منفعةً، وذكرَ البخاريُّ فيها الآثارَ، ومناسبتها للترجمة ظاهرةٌ.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ - رحمه الله - : وقد ادَّعى الإسماعيليُّ وغيره : [أنه] ليسَ في أحاديثِ البابِ شيءٌ يوافقُ ما ترجمَ به إلا أثرُ أنسٍ ، وليس كذلك ؛ فإنَّ جميعَ ما ذكره مطابقٌ لها .

فأما قصةُ أنسٍ ، فظاهرةٌ في الترجمة .

وأما قصةُ الزبيرِ ، فمن جهة أنَّ البنتَ ربَّما كانتِ بكراً ، فطلَّقت قبل الدخولِ ، فتكونُ مؤنَّثها على أبيها ، فيلزمُ إسكانُها ، فإذا أسكَّنها في وقفِها ، فكأنه اشترطَ على [نفسِها] رفعَ كلفه .

وأما قصةُ ابنِ عمرَ ، فتخرجُ على هذا المعنى ؛ لأنَّ الآلَ يدخلُ فيهم الأولادُ ؛ كِبَارُهم وصِغارُهم .

وأما قصةُ عثمانَ ، فأشار إلى ما وردَ في بعضِ طرقه : « مَنْ يشتري بِئرَ رُومَةٍ يجعلُ دَلْوَهُ مع دِلَاءِ المسلمين بخيرٍ له منها في الجنة ؟ » فاشتريتها من صُلْبِ مالي .

وأما قصةُ عمرَ ، فقد ترجمَ لها بخصوصِها^(١) .

* * *

٣٤ - باب :

إِذَا قَالَ الْوَاقِفُ : لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ ، فَهُوَ جَائِزٌ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

قيل : فائدةُ هذه الترجمة : أنه يشيرُ إلى أنَّ الوقفَ يصحُّ بأي لفظ دلَّ

(١) انظر : «فتح الباري» (٥ / ٤٠٩) .

عليه ؛ إما بمجرّده ، أو بقرينة .

قال الحافظ : وفيه نظر ! بل يُحتملُ أنَّ البخاريَّ أراد : أنه لا يصيرُ بمجرّد ذلك وقفاً^(١) .

٣٥ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ^١ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ^٢ وَلَا نَكْتُمُ شَهْدَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ^(١٦) فَإِنْ عُرِ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقَّ مِنْ شَهِدَتِيهِمَا وَمَا اَعْتَدَيْنَا إِنَّآ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ^(١٧) ذَلِكَ أَذَقَهُ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهْدَةِ عَلَىٰ وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ^٣ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ وَاسْمَعُوا^٤ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ^٥﴾ [المائدة : ١٠٦ - ١٠٨]

﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ واحدهما : أولى ، ومنه أولى به ، ﴿عُرِ﴾ : ظُهِرَ ﴿أَعْرَضْنَا﴾ : أظهرنا . أشار بقوله : أَعْرَضْنَا إلى قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَعْرَضْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّكَ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف : ٢١] .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

(١) المرجع السابق ، الموضع نفسه .

٣٦- باب :

قَضَاءُ الْوَصِيِّ دُونَ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الْوَرَثَةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي أَدَاءِ الدَّيْنِ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ
حَيْثُ إِنَّ جَابِرًا أَوْفَى دَيْنَ وَالِدِهِ بِغَيْرِ حُضُورِ أَخَوَاتِهِ اللَّاتِي هُنَّ مِنَ الْوَرَثَةِ .

قَوْلُهُ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : « اُغْرُوا بِي » يَعْنِي : هَيِّجُوا بِي ؛ ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ
الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [المائدة : ١٤] .

بِحَمْدِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَمَّ (كِتَابُ الْوَصَايَا) ، وَمَا هُوَ مِنَ الْوَقْفِ ، وَيَتَصَلُّ
بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ) .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٣٨ - (٥٦)

كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ

لما فرغ الإمام البخاري من (كتاب الوصايا والوقف)، وأنهى ما كان يتعلّق بالمعاملات مع الخالق، ثم ما كان يتعلّق بالمعاملات مع الخلق، أردفها بمعاملة جامعة بين معاملة الخالق ومعاملة الخلق، وفيها نوع اكتساب، فترجم: (كتاب الجهاد)، إذ به يحصل إعلاء كلمة الله، وإزالة الكفار؛ بقتلهم، واسترقاق نسائهم وصبيانهم وعبيدهم، وغنمة أموالهم العقار والمنقول، والتخيير في كاملهم، فبدأ البخاري بفضل الجهاد، ثم ذكر ما يقتضي أن المجاهد ينبغي أن يعدّ نفسه في القتلى، فترجم: (باب: التحفّظ عند القتال)، وقريب منه من ذهب يأتي بخبر العدو، وهو الطليعة، وكان الطليعة يحتاج إلى ركوب الخيل، فذكر ما يتعلّق بها، ثم ذكر من الحيوان ما له خصوصية، وهي بغلة النبي ﷺ، وناقته.

وكان الجهاد في الغالب للرجال، وقد تكون النساء معهم تبعاً، فترجم: (أحوال النساء في الجهاد).

وذكر باقي ما يتعلّق بالجهاد، ومنها: آلات الحرب وهيئتها، والدعاء قبل القتال، وكل ذلك من آثار بعثته العائمة، فترجم بدعاء

النبي ﷺ الناس إلى الإسلام.

وكان عزمُ الإمامِ على الناسِ في الجهاد، وإنما هو بحسبِ الطاقة،
فترجمَ: (عزمَ الإمامَ على الناسِ فيما يُطيقون)، وتوابعَ ذلك.
وكانت الاستعانةُ في الجهاد، وتكونُ بجُعلٍ أو بغيرِ جُعلٍ، فترجمَ:
(الجَعَائِلُ).

وكان الإمامُ ينبغي أن يكونَ أَمَامَ القومِ وقُدَّامَهُم، فترجمَ: (المبادرةُ عند
الفرزِ).

وكانت المُبادَرَةُ لا تَمْنَعُ من التوكُّلِ، ولا سِيَّما في حَقِّ من نَفَرَ بالرُّعْبِ،
فذكرَه، وذكرَ مبادِرَتَه، على أنَّ تعاطي الأسبابِ لا يقدَحُ في التوكُّلِ، فترجمَ:
(حَمَلَ الزادِ في الغزو).

ثم ذكرَ آدابَ السفرِ، وكانَ القادِمون من الجهادِ قد يكونُ معهم الغنيمةُ،
فترجمَ (فَرَضَ الخُمْسِ).

وكان ما يؤخذُ من الكفارِ تارةً يكونُ بالمصالحةِ، وتارةً بالحربِ، فذكرَ
كتابَ الجِزْيَةِ، وأحوالَ أهلِ الذِّمَّةِ، ثمَّ ذكرَ تراجمَ تتعلَّقُ بالموادعةِ والعهدِ،
والحذرِ من الغدرِ، وبتمامها تَمَّتِ المعاملاتُ الثلاثُ.

* * *

١ - باب:

[فَضْلُ الجِهَادِ والسَّيْرِ]

ذكر البخاريُّ السَّيْرَ هنا؛ لأنَّه يجمعُ سَيْرَ النبي ﷺ، وطُرُقَه في

مَغَاذِيهِ، وَسِيرَ أَصْحَابِهِ، وَمَا نُقِلَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ أوردَ في الباب آيتين، دَلَّاهُمَا عَلَى فَضْلِ الْجِهَادِ ظَاهِرَةً. وَهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١١٠﴾ التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ الْحَمْدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١١﴾ [التوبة: ١١١ - ١١٢].

وقال ابنُ عباسٍ: الحُدُودُ: الطاعةُ.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب أربعةَ أحاديثٍ:

الأول: حديث ابنِ مَسْعُودٍ: «أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟»، ومطابقته للترجمة في قوله: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

الثاني: حديث ابنِ عباسٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ».

الثالث: حديث عائشةَ، ووجهُ دخوله في هذا الباب من تقريرِ النبي ﷺ لقولها: «نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ».

الرابع: حديث أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٢- باب:

أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ مَجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا يَمْنُوا هَٰذَا إِلَهُكُمُ عَلَىٰ تَحَزُّفٍ أَنُحْيِيكُم مِّنْ عَذَابِ إِلَٰهِكُمْ﴾^(١٠)
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ^(١١)
يَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكَنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ
ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢]

أورد البخاري هاتين الآيتين هنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١١].

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة في قوله: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ».

ثانيهما: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

٣- باب:

الدُّعَاءُ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

وجه دخول هذه الترجمة في الفقه: أن الظاهر من الدعاء بالشهادة يستلزم طلب نصر الكافر، لكنَّ القصد الأصلي إنما هو حصول الدرجة العليا المترتبة على الشهادة، وليس ما ذكره مقصوداً لذاته، وإنما يقع من ضرورة الوجود، فاعتُبر حصول المصلحة العظمى - من دفع الكفار وإدلالهم وقهرهم بقصد

قتلهم - بحصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل [بعض] المسلمين، وجاز تمنّي الشهادة.

ذكر البخاري في الباب أثر عمر، و[هو] مطابق للدعاء بالشهادة في الترجمة.

ثم أورد في الباب حديث أنس في قصة أم حرام، والمراد منه: قول أم حرام: «أدع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها»، وهو ظاهر فيما ترجم له في حق النساء، ويؤخذ منه حكم الرجال بطريق الأولى.

وقيل: ليس في الحديث تمنّي الشهادة، وإنما فيه: تمنّي الغزو، ويُجاب: بأن الشهادة هي الثمرة العظمى المطلوبة في الغزو.

* * *

٤ - باب:

دَرَجاتِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

قوله: [يُقَالُ]: هَذِهِ سَبِيلِي، وهذا سَبِيلِي.

يريد: أن السبيل يُذَكَّر ويؤنث، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ

سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

قوله: (قال أبو عبد الله: ﴿عُزِّي﴾ واحِدُهَا غَازٍ). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا لَدِينِ آمَنُوا لَا تُكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَاقَتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] أوردَه هنا؛ لأن المجاهد غَازٍ. فتأمل!

قوله: (﴿هُم دَرَجَتٌ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هُم دَرَجَتٌ عِنْدَ

اللَّهُ وَاللَّهُ بِصِيرٌ يَمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٣﴾ [آل عمران: ١٦٣]، أورده هنا لإثباتِ دَرَجَاتِ
المجاهدين بالآية .

ثم ذكر البخاري في الكتاب حديثين :

أحدهما : حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة في قوله : «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ
مِثْلَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ» .

ثانيهما : حديث سَمُرَةَ، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «وَأَدْخَلَانِي
دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ» ؛ لأن هذه الْقِطْعَةَ شَاهِدَةٌ لحديث أبي هريرة المذكور
قبله ومُفسَّرَةٌ ؛ لأن المراد بِالْأَوْسَطِ : الْأَفْضَلُ ؛ لوصفه دارَ الشهداء في حديث
سَمُرَةَ بأنها أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ . فتأمل !

٥- باب :

الْغَدَاةُ وَالرَّوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَابِ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيانِ فضلِ الْغَدَاةِ وَالرَّوْحَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وفضلِ
قَدْرِ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ، ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث أنسٍ، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة .

ثانيها : حديث أبي هريرة، ومطابقته للجزئين من الترجمة ظاهرة .

ثالثها : حديث سهل بن سعدٍ، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة
ظاهرة .

٦- باب :

الْحُورِ الْعَيْنِ وَصِفَتِهِنَّ، يَحَارُ فِيهَا الطَّرْفُ،
شَدِيدَةُ سَوَادِ الْعَيْنِ، شَدِيدَةُ بَيَاضِ الْعَيْنِ، ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ﴾ : أَنْكَحْنَاهُمْ

أشار البخاري إلى قوله تعالى : ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان : ٥٤] ،
ففسَّرَ التزويجَ بالإنكاح ، ورأى أَنَّ اشتقاقَ الْحُورِ من الْحَيْرَةِ ، ولعلَّه لم يُردَّ
الاشتقاقَ الْأَصْغَرَ ، وفسَّرَ الْعَيْنَ بقوله : شديدة سوادِ الْعَيْنِ ، وهو تفسيرُ أَبِي
عبيدة .

قال الْعَيْنِي : وجهُ إدخالِ هذا البابِ بينَ هذه الأبوابِ المذكورةِ هنا : أنه
لما ذَكَرَ دَرَجَاتِ الْمُجَاهِدِينَ ، وَذَكَرَ أَنَّ فِي الْجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ ، وَذَكَرَ أَيْضاً أَنَّ فِيهَا
امْرَأَةٌ لَوْ أُطْلِعَتْ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، لِأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا ، وَهِيَ مِنَ الْحُورِ الْعَيْنِ ،
تَرَجَمَ بِأَبَاً بِطَرِيقِ الْإِسْطِرَادِ^(١) .

ثم ذَكَرَ البخاري في البابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، مُطَابِقُهُ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذُ مِنْ
قَوْلِهِ : «لَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أُطْلِعَتْ . . . إِلَى آخِرِهِ» ؛ لِأَنَّ التَّرْجُمَةَ فِي
الْحُورِ الْعَيْنِ وَصِفَتِهِنَّ ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ صِفَتَانِ عَظِيمَتَانِ مِنْ صِفَاتِ
الْحُورِ الْعَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَضَاءَتْهَا وَمَلَأَتْهَا رِيحاً .

وِثَانِيَتُهُمَا : صِفَةٌ نَصِيفُهَا عَلَى رَأْسِهَا .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٤ / ٩٣) .

٧- باب:

تَمَنِّي الشَّهَادَةِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «والذي نفسي بيده! لو ددْتُ أَنِّي أَقْتُلُ في سَبِيلِ اللَّهِ».

ثانيهما: حديث أنس، ووجهُ دخوله في هذه الترجمة من قوله: «ما يسرُّهم أَنهم عِنْدَنَا»؛ أي: لِمَا رَأَوْا مِنَ الْكِرَامَةِ بِالشَّهَادَةِ، فَلَا يُعْجِبُهُمْ أَن يَعُودُوا إِلَى الدُّنْيَا كَمَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ أَن يُسْتَشْهَدُوا مَرَّةً أُخْرَى، وبهذا التقرير يحصلُ الجَمْعُ بين حديثي الباب.

٨- باب:

فَضْلٌ مَنْ يُضْرَعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَمَاتَ، فَهُوَ مِنْهُمْ،
وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]، وَقَعَ: وَجَبَ

وجهُ مناسبة الآية للترجمة: أَنَّ إِدْرَاكَ الْمَوْتِ أَعَمُّ مِنْ أَن يَكُونَ بِقَتْلِ، أَوْ وَقُوعٍ مِنْ دَابَّتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتُنَاسِبُ الْآيَةُ التَّرْجُمَةَ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثاً أمَّ حَرَامٍ، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ: قَوْلُهُ فِيهِ: «فَقَرَّبْتُ إِلَيْهَا دَابَّةً لِّتَرْكَبَهَا، فَصَرَعَتْهَا، فَمَاتَتْ»، مَعَ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا أَن تَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَأَنَّهُمْ كَالْمَمْلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ فِي الْجَنَّةِ.

٩- باب:

مَنْ يُنْكَبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

هذه الترجمة معقودة لبيان فضل مَنْ وَقَعَ لَهُ النُّكْبَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهَا حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حديث أنسٍ فِي قِصَّةِ قَتْلِ خَالِهِ ، مُطَابِقَةٌ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ

هَذَا الْبَعْثُ [الْمَذْكُورُ] قَدْ كَانُوا نَكَبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِالْقَتْلِ ، فَتَأَمَّلْ !

ثانيهما : حديث جُنْدَبٍ ، وَمُطَابِقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ : «وَقَدْ دَمِيَّتْ

إِصْبَعُهُ» ، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ : «نُكِبْتُ إِصْبَعُهُ» ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلتَّرْجَمَةِ صَرِيحاً .

١٠- باب:

مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ

هذه الترجمة معقودة لبيان فضل المجروح فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابِقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ :

«لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَ هُوَ الْجُرْحُ .

١١- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿هَلْ تَرَوْصُونَ بُنَاً إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]

قَدْ وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ بِأَنَّهُ الْفَتْحُ أَوْ الشَّهَادَةُ ، وَبِهِ تَبَيَّنَ

مناسبة قول البخاري بعده : وَالْحَرْبُ سِجَالٌ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي سفيان، والغرض منه، قوله فيه : «فَزَعَمْتُ أَنَّ الْحَرْبَ بَيْنَكُمْ سِجَالٌ» .

وقال ابنُ المُنَيَّرِ : التحقيقُ : أنه ما ساق البخاريُّ حديثَ هِرْقَلٍ إلا لِقوله : «وكذلك الرُّسُلُ تُبْتَلَى ، ثم تكونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ» ، فبذلك يَتَحَقَّقُ أَنَّ لَهُمُ إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ ، إِنْ انتَصَرُوا ، فَلَهُمُ الْعَاجِلَةُ وَالْعَاقِبَةُ ، وَإِنْ انتَصَرَ عَدُوُّهُمْ ، فَلِلرُّسُلِ الْعَاقِبَةُ .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : وهذا لا يستلزمُ نفيَ التقريرِ الأوَّلِ ، ولا يعارضُه ، بل الذي يَظْهَرُ : أَنَّ الأوَّلَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَقْلِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَمَّا الْآخَرُ ، فَمِنْ قَوْلِ هِرْقَلٍ ، مُسْتَنَدًا فِيهِ إِلَى مَا تَلَقَّاهُ مِنَ الْكُتُبِ^(١) .

* * *

١٢ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿مَنْ الْآمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب : ٢٣]

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنسٍ في قصة عَمِّهِ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ ، ومطابقة الآية الترجمة من حيث إنها نزلت في المذكورين فيه ؛ ظاهرة .

ثانيهما : حديث زيد بن ثابتٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٢١) .

١٣ - باب :

عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ الْقِتَالِ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ

ورد الأثر عن أبي الدرداء بلفظ: «يا أيها الناس! عمل صالح قبل الغزو؛ فإنما تقاتلون بأعمالكم»، لكن فضل البخاري هذا الأول؛ لأن أوله ورد بطريق منقطع، وآخره ورد بطريق موصول، فلهذا در هذا الإمام ما أدق نظره، وما أعظم الإمامة في صيغ الأداء!

ثم ذكر البخاري في الباب آية، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۚ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢) «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُم بُيِّنٌ مَرْضُوصٌ» [الصف: ٢-٤].

وفي مناسبتها للترجمة خفاء، وكأنه من جهة أن الله تعالى عاتب من قال: إنه يفعل الخير، ولم يفعله، وأثنى على من وفى، وثبت على القتال. أو من جهة أنه أنكر على من قدم على القتال قولاً غير مرضي، فكشف الغيب أنه أخلف، فمفهومه: ثبوت الفضل في تقديم الصدق، والعزم الصحيح على الوفاء، وذلك من أصلح الأعمال.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا الثاني أظهر فيما أرى، والله أعلم.

وقال الكرماني: المقصود من الآية في هذه الترجمة: قوله في آخرها:

﴿صَفًّا كَانَهُم بُيِّنٌ مَرْضُوصٌ﴾ [الصف: ٢]؛ لأن الصف في القتال من العمل الصالح قبل القتال^(١).

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١٢ / ١١٠)، و«فتح الباري» (٦ / ٢٥).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث البراء، ومطابقته للترجمة في قوله :
«أُسْلِمَ ثم قَاتِلَ، فَأُسْلِمَ ثم قَاتِلَ»؛ فإنه أتى بالعملِ الصالحِ، بل بأفضلِ الأعمالِ
قَبْلَ الْقِتَالِ، والله سبحانه أعلمُ.

* * *

١٤ - باب :

مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرِبَ فَقَتَلَهُ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٥ - باب :

مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا

هذه الترجمة معقودة لبيان فضل مَنْ قَاتَلَ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ.

ثم ذكر البخاري فيها حديث أبي موسى في قصة السائل، والغرضُ منه
هنا : قوله : «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فهو في سبيلِ اللَّهِ ﷻ».

* * *

١٦ - باب :

مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

هذا الباب معقود لبيان ما لَهُ مِنْ الْفَضْلِ.

ذكر البخاري فيه الآية، وهي قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ

وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِم عَن نَّفْسِهِ ۚ
 ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ
 مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كَيْبَ لَهُم بِهِ ۚ عَمَلٌ صَالِحٌ
 إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿التوبة: ١٢٠﴾ .

ومناسبة الآية للترجمة: أنه - سبحانه وتعالى - قال في الآية: ﴿وَلَا
 يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾، وفي الآية: ﴿إِلَّا كَيْبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾،
 ففسر النبي ﷺ العمل الصالح أن النار لا تمس من عمل ذلك، قاله ابن
 بطال^(١).

وقال ابن المنيّر: مطابقة الآية من جهة أن الله أثابهم بخطواتهم، وإن لم
 يباشروا قتالاً، وكذلك دلّ حديث الباب على أن من اغبرت قدماه في سبيل
 الله، حرّمه الله على النار، سواءً باشر قتالاً، أم لا^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: ومن تمام المناسبة: أن الوطاء يتضمن المشي
 المؤثر لتغيير القدم، ولا سيما في ذلك الزمان^(٣).

ذكر البخاري في الباب حديث أبي عبيس، ومطابقته للترجمة ظاهرة،
 قاله العيني^(٤).

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٥ / ٢٦).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٥٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٩).

(٤) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ١٠٩).

١٧ - باب :

مَسْحُ الْغُبَارِ عَنِ الرَّأْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

تَرَجَّمَ البخاريُّ بهذا، وبالذي بعده؛ دَفْعاً لَتَوَهُّمِ كَرَاهِيَةِ غَسْلِ الْغُبَارِ وَمَسْحِهِ؛ لَكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ آثَارِ الْجِهَادِ؛ كَمَا كَرِهَ بَعْضُ السَّلَفِ الْمَسْحَ بَعْدَ الْوُضُوءِ.

ثم أوردَ في الباب حديثَ أبي سعيدٍ في قِصَّةِ عَمَّارٍ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، والمرادُ منه هنا قوله: «وَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الْغُبَارَ».

* * *

١٨ - باب :

الْغَسْلُ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْغُبَارِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ [عائشة] فِي اغْتِسَالِهِ ﷺ.

* * *

١٩ - باب :

فَضْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿٣١﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٢﴾ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧١]

لعلَّ الإسماعيليَّ استَشْكَلَ لَفْظَ (فَضْل) فِي التَّرْجُمَةِ، فَحَذَفَهُ مِنْهَا.

وقال أكثرُ الشُّراحِ : مَعْنَى قَوْلِهِ : (فَضْلُ قَوْلِ اللَّهِ) ؛ أَي : فَضْلُ مَنْ وَرَدَ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ .

قلتُ : ويُحتملُ أن يكونَ مُرادُ البخاري : بيانَ الفضلِ المذكورِ في الآيةِ الواردِ في حَقِّ الشهداءِ .

ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنسٍ في قصة الذين قُتلوا ببئرِ معونةَ ، ومناسبتُهُ للترجمة من جهةِ الإشارةِ إلى ما وردَ في بعضِ طرقِهِ من زيادةٍ : وأنزلَ اللهُ تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] الآية .

ثانيهما : حديث جابرٍ ، قال ابنُ المُنَيِّرِ : مطابقتُهُ للترجمة فيه عُسرٌ ، إلّا أن يكونَ مُرادُهُ : أنَّ الخمرَ التي شربوها يومئذٍ لم تضرَّهم ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ أثنى عليهم بعد موتِهِمْ ، ورفعَ عنهم الخوفَ والحُزنَ ، وإنما كان ذلك ؛ لأنها كانت يومئذٍ مُباحةً .

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : ويمكنُ أن يكونَ أوردَهُ للإشارةِ إلى أَحَدِ الأقوالِ في سببِ نزولِ الآيةِ المترجمِ بها^(١) .

* * *

٢٠ - باب :

ظِلُّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جابرٍ في قصةِ قتلِ أبيه ، وهو ظاهرٌ فيما

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٣١) .

ترجم له ؛ لقوله فيه : « ما زالت الملائكة تظله » .

٢١- باب :

تَمَنِّي الْمُجَاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا

ذكر البخاري في هذا الباب حديث أنس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : « يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا » ، وقد ورد هذا الحديث بلفظ التمني أيضاً .

٢٢- باب :

الْجَنَّةُ تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ

الإضافة إما بَيَانِيَّةٌ ، أو مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ .

وقيل : معنى الترجمة : الْجَنَّةُ تَحْتَ شُعَاعِ السُّيُوفِ .

ثم البخاري أشار بالترجمة إلى حديث عَمَّارٍ ؛ فإنه قال : « الْجَنَّةُ تَحْتَ

الْبَارِقَةِ » .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثي الْمُغِيرَةِ ، وعمر ، ووجه دخولهما

تحت الترجمة من حيثُ إِنَّ كَوْنَ الْمُقْتُولِ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ دَاخِلٌ تَحْتَ بَارِقَةِ

السُّيُوفِ ، فتأمل !

ثم أورد حديثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، والغرضُ منه : قوله : « إِنَّ الْجَنَّةَ

تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ » ؛ لأن السُّيُوفَ لَمَّا كَانَتْ لَهَا بَارِقَةٌ شُعَاعٍ ، فَإِنَّ لَهَا أَلْفَ

ظِلٍّ تَحْتَهَا .

٢٣- باب:

مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٢٤- باب:

الشَّجَاعَةُ فِي الْحَرْبِ، وَالْجُبْنُ

هذه الترجمة معقودة لبيان مدح الشجاعة، وذم الجبن.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: عن أنس، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَأَشْجَعَ النَّاسِ»؛

أي: في الحرب.

ثانيهما: حديث جبير بن مطعم في مَقْفَلِهِ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ، والغرض منه:

قوله في آخره: «ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا جَبَانًا».

٢٥- باب:

مَا يُتَعَوَّذُ مِنَ الْجُبْنِ

لما ذكر البخاري في الباب السابق مَذَمَّةَ الْجُبْنِ، ذكر في هذا الباب التَعَوُّذَ

منه، وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث سعد بن أبي وقاص، مطابقته للترجمة في قوله:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ».

ثانيهما : حديث أنس بن مالك ، وفيه التَعَوُّذُ مِنَ الْجُبْنِ .

٢٦ - باب :

مَنْ حَدَّثَ بِمَشَاهِدِهِ فِي الْحَرْبِ

أَرَادَ الْبَخَارِيُّ بِهذه الترجمة : جَوَّازَ حَدِيثِ الرَّجُلِ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْعَنَاءِ فِي الْحَرْبِ .

ثم أشار البخاريُّ فيه إلى حديث سَعْدٍ ، ثم ذكر حديث طَلْحَةَ ، مطابقتُهُ للترجمة في قوله : « سَمِعْتُ طَلْحَةَ يَحْدُثُ عَنْ يَوْمٍ أُحُدٍ » .

٢٧ - باب :

وُجُوبُ النَّفِيرِ ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ ، وَقَوْلُهُ :

« أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » ﴿١١﴾ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْغُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ ﴿ الآيَةُ [التوبة : ٤١ - ٤٢] ، وَقَوْلُهُ : « يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ [التوبة : ٣٨ - ٣٩]

وَيُذَكِّرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ » [النساء : ٧١] : سَرَايَا مُتَفَرِّقِينَ .

وَيُقَالُ: وَاحِدُ الثُّبَاتِ: ثُبَّةٌ.

هذه الترجمة معقودة لبيان وجوب الخروج إلى قتال الكفار، وبيان القدر الواجب من الجهاد، ومشروعية النية في ذلك.

ثم ذكر البخاري في الباب آيتين؛ لدلالتهما على وجوب التغير؛ لأن الأمر بالشيء، والعتاب على ترك المأمور يدلان على الوجوب، والأولى منهما في الترجمة متأخرة عن التي بعدها في التنزيل، فكأن البخاري قدّم آية الأمر على آية العتاب؛ لعمومها.

ثم ذكر في الباب حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله: «ولكن جهاداً ونيةً، وإذا استنفرتم فانفروا».

* * *

٢٨ - باب:

الكَافِرُ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ، ثُمَّ يُسْلِمُ، فَيَسَدِّدُ بَعْدُ وَيُقْتَلُ

ذكر البخاري في الباب حديثين عن أبي هريرة:

الأول: حديثه: «يَضْحَكُ اللَّهُ مِنْ رَجُلَيْنِ»، ومطابقته للترجمة من جهة أن البخاري جعل الترجمة كالشرح لمعنى الحديث، ذلك أن المذكور في الترجمة: «فَيَسَدِّدُ»، والذي وقع في الحديث: «فَيُسْتَشْهَدُ»، فكأنه نبّه بذلك على أن الشهادة ذُكرت للتنبية على وجوه التسديد، وأن كل تسديد كذلك، وإن كانت الشهادة أفضل، لكن دخول الجنة لا يختص بالشهيد.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي: أن البخاري أشار في الترجمة إلى حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يجتمعان في النار، مسلم قتل كافراً، ثم

سَدَّدَ الْمُسْلِمُ وَقَارَبَ» الْحَدِيثُ^(١).

ثانیهما: حدیثه فی قصۃ قاتِلِ ابنِ قَوْقَلٍ، والمرادُ منه هنا: قولُ أَبَانَ: «أَكْرَمَهُ اللهُ عَلَى يَدَيَّ، وَلَمْ يُهِنِّي عَلَى يَدَيْهِ»، وأراد بذلك: أن ابنَ قَوْقَلٍ اسْتُشْهِدَ بِيَدِ أَبَانَ، فَأُكْرِمَ بِالشَّهَادَةِ، وَلَمْ يُقْتَلْ أَبَانُ عَلَى كُفْرِهِ، فَيَدْخَلَ النَّارَ، وهو المرادُ بالإِهَانَةِ، بل عاشَ أَبَانُ حَتَّى تَابَ وَأَسْلَمَ، وقال ذلك الكلامُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وأَفْرَزَهُ عَلَيْهِ، وهو موافِقٌ لما تَضَمَّنَتْهُ التَّرْجَمَةُ.

* * *

٢٩- بَابُ:

مِنْ اخْتَارَ الْغَزْوَ عَلَى الصَّوْمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٠- بَابُ:

الشَّهَادَةُ سَبْعٌ سِوَى الْقَتْلِ

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ لَفْظُ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ، أَخْرَجَهُ مَالِكٌ.

ثُمَّ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: التَّرْجَمَةُ مُخَالَفَةٌ لِلْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ فِي التَّرْجَمَةِ: سَبْعٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: خَمْسَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَا تَخْرُجُ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ مِنَ الْحَدِيثِ أَصْلًا، وَهَذَا يَدُلُّ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤٠).

على أن البخاري مات قبل أن يهذب كتابه^(١).

وأجاب ابن المنيّر: بأن ظاهر كلام ابن بطال: أن البخاري أراد أن يدخل حديث جابر بن عتيك، فأعجلته المنيّة عن ذلك، وفيه نظر، قال: ويحتمل أن يكون أراد: التنبيه على أن الشهادة لا تنحصر في القتل، بل لها أسباب أخرى، وتلك الأسباب اختلفت الأحاديث في عددها، ففي بعضها: خمسة، وفي بعضها: سبعة، والذي وافق شرط البخاري الخمسة، فنبّه بالترجمة على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد^(٢).

وقال بعض المتأخرين: يُحتمل أن يكون بعض رواة الخمسة نسي الباقي.

قال الحافظ: وهذا احتمال بعيد، والله أعلم^(٣).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، وقد تقدّم ما يتعلّق بمناسبته للترجمة.

ثانيهما: حديث أنس، مطابقته للترجمة من حيث إنّ أحد السبعة التي في

الترجمة، وأحد الخمسة التي في الحديث السابق، قاله العيني - رحمه الله -^(٤).

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٥/٤٣).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٥٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦/٤٣).

(٤) انظر: «عمدة القاري» (١٤/١٢٨).

٣١- باب :

قول الله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾
دَرَجَتَيْنِ ۖ مِنْهُ مَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء : ٩٥ - ٩٦]

ذكر البخاري في الباب حديثي البراء بن عازب، وزيد بن ثابت في سبب
نزول الآية المترجم بها .

* * *

٣٢- باب :

الصَّبْرُ عِنْدَ الْقِتَالِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن أبي أوفى ، مطابقته للترجمة في قوله :
«فاصبروا» ؛ يعني : عند مُلاقاة الكُفَّارِ .

* * *

٣٣- باب :

التَّخْرِيطُ عَلَى الْقِتَالِ ،

وقول الله ﷻ : ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ حَرِصٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
عَشْرُونَ صَبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال : ٦٥]

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في حفر الخندق .
قال الحافظ ابن حجر : انتزاع الترجمة منه من جهة أن في مباشرة

النبي ﷺ الحَفَرَ بِنَفْسِهِ تحريضاً للمسلمين على العمل؛ ليتأسَّوا به في ذلك^(١).
وقال العيني: مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّ
العِيشَ عِشْ الآخِرَةَ» تحريضهم على ما هُمْ فيه؛ لكَونه من الجهاد^(٢).

٣٤- باب:

حَفَرَ الخَنْدَقِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ من وَجْهِ، وحديثَ البراءِ من
وَجْهَيْنِ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرةٌ مِنْ ذَكَرَ حَفَرَ الخَنْدَقِ فيهما؛ لأنَّ نَقَلَ
الترابِ المذكورِ في حديثِ البراءِ كان مِنْ حَفَرَ الخَنْدَقِ.

٣٥- باب:

مَنْ حَبَسَهُ العُدْرُ عَنِ الغَزْوِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيانِ إثباتِ أَجْرِ الغازيِ لِمَنْ حَبَسَهُ العُدْرُ عَنِ
الغَزْوِ، وَنَيْتُهُ صَادِقَةٌ.

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «إِلَّا
وَهُمْ مَعَنَا فِيهِ»؛ أَي: فِي الْأَجْرِ «حَبَسَهُمُ العُدْرُ».

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٤٦).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ١٣١).

٣٦- باب :

فَضْلُ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

٣٧- باب :

فَضْلُ النِّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُهُ : «فَجَعَلَهُ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ؛ فَإِنَّهُ مُطَابِقٌ لِمَا تَرَجَّمَ لَهُ.

٣٨- باب :

فَضْلُ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَنَسٍ، قَالَ ابْنُ الْمُنَيَّرِ : مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِ :

«أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ» ؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَيَاتِهِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَفِيهِ : أَنَّ

النبي ﷺ خَلَفَ أَخَا أُمِّ سُلَيْمٍ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَذَلِكَ مِنْ حُسْنِ عَهْدِهِ (١) ﷺ.

قال العيني: لا يخلو هذا عن بعض التكلف، ولكن له وَجْهٌ أَقْرَبُ مِنْ هَذَا، وهو أن تجهيزَ الغازي، ونَظَرُهُ فِي أَهْلِهِ مِنْ غَايَةِ الْإِكْرَامِ لِلْغَازِي، وَقَدْ حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى إِنَّهُ أَكْرَمَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ حَيْثُ كَانَ يَدْخُلُ بَيْتَ أُمِّ سُلَيْمٍ لِأَجْلِ قَتْلِ أَخِيهَا وَهُوَ غَازٍ، فَكَأَنَّهُ يُنَبِّهُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ إِكْرَامَ أَهْلِ الْغَازِي الْمَيْتِ مَرْغُوبٌ فِيهِ مَعَ الْأَجْرِ، فَإِذَا كَانَ إِكْرَامُ أَهْلِ الْغَازِي الْمَيْتِ هَكَذَا، فَفِي إِكْرَامِ الْغَازِي الْحَيِّ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى (٢).

* * *

٣٩- باب:

التَّخَنُّطُ عِنْدَ الْقِتَالِ

هذه الترجمة معقودة لبيان استعمال الطيب عند القتال.

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة في: «وَجَعَلَ يَتَخَنَّطُ».

* * *

٤٠- باب:

فَضْلُ الطَّلِيْعَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن

(١) في الأصل: «عبد».

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ١٣٨).

قوله - عليه الصلاة والسلام - : «من يأتيني بخبر القوم؟» انتداب لأحد يأتيه
بخبير العدو، فانتدب له الزبير، فاستحقَّ الفضل بذلك.

* * *

٤١ - باب :

هَلْ يُنْعَثُ الطَّلِيعَةُ وَحْدَهُ؟

هذه الترجمة معقودة لجواز بعث الطليعة وحده.
ذكر البخاري فيها حديث جابر، وهو ظاهر فيما ترجم له.

* * *

٤٢ - باب :

سَفَرِ الْإِثْنَيْنِ

هذا الباب معقود لبيان جواز سفر الشخصين، وكأن البخاري أشار
بضعف الحديث في الزجر عن سفر الواحد والاثنين، وهذا هو المراد من
الترجمة، لا ما فهم الداودي منها: سفر يوم الإثنين. ثم اعترض على
البخاري؛ بأنه ليس في الحديث ذكر سفر يوم الإثنين.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث مالك بن الحويرث: «أدنا وأقيما»،
وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه: أن النبي ﷺ قال لهما ذلك حين أرادا
السفر إلى قومهما، فيؤخذ الجواز من إذنه لهما.

* * *

٤٣ - باب :

الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر، وحديث عروة
البارقي، وحديث أنس، ومطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٤ - باب :

الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ، هذه
الترجمة لفظ حديث، لكن لما [لم] يَكُنْ على شرط البخاري، وكان حُكْمُهُ
صحيحاً، استنبط هذا الحُكْمَ من الحديث الصحيح الذي على شرطه، وقد
سبقه إلى الاستدلال لهذا الحُكْمِ بهذا الحديث الإمام أحمد بن حنبل ﷺ،
ووجه الاستدلال : أن النبي ﷺ ذكر بقاء الخير في الخيل إلى يوم القيامة،
وفسره بالأجر والمغنم، والمغنم المقترن بالأجر إنما يكون من الخيل بالجهاد،
ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلاً، فدلَّ على أنَّ لا فرق في حصول هذا
الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر .

ثم ذكر البخاري في الباب الحديث الذي استدلَّ به للترجمة مؤصلاً .

* * *

٤٥ - باب :

مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنْ رَبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال : ٦٠]

أَوَّلُ الْآيَةِ : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ

يَهْدِي عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴿[الأنفال: ٦٠]﴾.

وهذه الترجمة معقودة لبيان فضل من احتبس فرسه في سبيل الله .
وذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٦ - باب :

اسم الفرس والحمار

هذه الترجمة معقودة لمشروعية تسمية الدواب بأسماء تخصها غير
أسماء جنسها .

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

الأول : حديث أبي قتادة في قصة صيد الحمار الوحشي ، والغرض
منه : قوله : «فركب فرساً يقال له : الجرادة» .

الثاني : حديث سهل بن سعد ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لقوله فيه :
«فرس يقال له : اللحيق» .

الثالث : حديث معاذ بن جبل ، والغرض منه : قوله : «كنت ردف
النبي ﷺ على حمار يقال له : عفير» .

الرابع : حديث أنس بن مالك ، وهو ظاهر فيما ترجم به هنا ؛ لقوله فيه :
«فرساً لنا يقال له : مندوب» .

* * *

٤٧ - باب :

مَا يُذَكَّرُ مِنْ سُؤْمِ الْفَرَسِ

أي : هل هو على عُمومِهِ ، أو مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الْخَيْلِ ؟ وهل هو على ظاهِرِهِ ، أو مُؤَوَّلٌ ؟ وقد أشار البخاري بإيراد حديث سَهْلٍ بعدَ حديثِ ابنِ عمرَ إلى أن الحَضَرَ المذكورَ في حديثِ ابنِ عمرَ ليس على ظاهِرِهِ ، وأشار بترجمة الباب الذي بعده ، وهي : (الْخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ) إلى أَنَّ السُّؤْمَ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الْخَيْلِ دُونَ بَعْضٍ ، وكلُّ ذلك مِنْ لَطِيفِ نَظَرِهِ ، ودَقِيقِ فِكْرِهِ .

ذكر البخاري في الباب حديثي ابنِ عمرَ ، وسَهْلٍ ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٨ - باب :

الْخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ

وَالْحَمِيرَ لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٨]

اقتصر البخاريُّ على مدارِ حديثِ البابِ ، وأحالَ بتفسيرٍ على ما وردَ فيه .

ثم ذكر في الترجمة آيةً ، ووجهُ الإيرادِ : أن الله خَلَقَ الْخَيْلَ لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ ، فمن استعملها في ذلك ، فَعَلَّ مَا أُبِيحَ لَهُ ، فإن اقترنَ بفعله قَصْدُ طَاعَةٍ ، ارتقى إلى النَّدْبِ ، أو قَصْدُ مَعْصِيَةٍ ، حصلَ له الإِثْمُ ، وقد حَلَّ حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ في الباب على هذا التقسيم .

* * *

٤٩ - باب :

مَنْ ضَرَبَ دَابَّةً غَيْرَهُ فِي الْغَزْوِ

ذكر البخاري في الباب حديث جابر في قصة جملة ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فَضْرَبَهُ بِسَوْطِهِ» ، فالضاربُ رسولُ الله ﷺ ، والمضروبُ دابةٌ غيره ، وهو جملُ جابر .

* * *

٥٠ - باب :

الرُّكُوبُ عَلَى الدَّابَّةِ الصَّعْبَةِ ، وَالْفُحُولَةِ مِنَ الْخَيْلِ

ذكر البخاري في الباب أثرَ راشدٍ في استحبابِ الفُحُولَةِ ، وحديث أنسٍ في قصة فرسٍ أبي طلحة .

قال الشُّرَّاحُ : أَخَذَ الْبُخَارِيُّ رُكُوبَ الصَّعْبَةِ مِنْ رُكُوبِ الْفَحْلِ ؛ لِأَنَّهُ - فِي الْغَالِبِ - أَصْعَبُ مِمَّا رَسَتْ مِنَ الْأُنْثَى ، وَأَخَذَ كَوْنَهُ فَحَلًا مِنْ ذِكْرِهِ بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِ .

قال ابنُ المُنِيرِ : وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ يَصِحُّ عَلَى اللَّفْظِ ؛ وَلَفْظُ الْفَرَسِ مُذَكَّرٌ ، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ عَلَى الْمُنْثَى ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ الْفُحُولَةِ إِلَّا أَنْ تَقُولَ : أَتُنَى عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ ، وَسَكَتَ عَنِ الْأُنْثَى ، فَثَبَتَ التَّفْضِيلُ بِذَلِكَ .

قلتُ : وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْبُخَارِيِّ فِي التَّرْجُمَةِ : بَيَانُ أَمْرَيْنِ :

الأولُ : بَيَانُ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ الصَّعْبَةِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ فَحَلًا أَوْ

أُنْثَى، وصَعوبَتُهَا أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِكَوْنِهَا قَطُوفًا؛ كَمَا كَانَ فَرَسُ أَبِي طَلْحَةَ،
أَوْ لغيرِ ذلك.

والثاني: الرُّكُوبُ عَلَى الْفُحُولَةِ مِنَ الْخَيْلِ، فَأُورِدَ حَدِيثَ أَنَسٍ لِلأَمْرِ
الأَوَّلِ، وَأُورِدَ الأَثَرَ عَنْ رَاشِدٍ لِلأَمْرِ الثَّانِي، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -
أَعْلَمُ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ.

* * *

٥١ - باب:

سِهَامِ الْفَرَسِ

هذه الترجمة معقودة لبيان ما يستحقُّ الفارسُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِسَبَبِ فَرَسِهِ،
ثُمَّ حَكَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مَالِكٍ دُخُولَ الْبَرَادِيزِ فِي الْخَيْلِ فِي حُكْمِ السَّهْمِ،
وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مَعَ أَحْمَدَ، وَاللَيْثِ، وَحُكِي عَنْهُ: لَا يُسَهَّمُ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسٍ،
وَالْخِلَافُ فِيهِ مَعَ أَبِي يُوسُفَ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ؛ حَيْثُ قَالُوا: يُسَهَّمُ لِفَرَسَيْنِ،
لَا لِأَكْثَرِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، مُطَابِقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ
أَنَّهُ بَيَّنَّ فِي الْحَدِيثِ سِهَامَ الْفَرَسِ؛ لِقَوْلِهِ: «جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِصَاحِبِهِ
سَهْمًا».

* * *

٥٢ - باب:

مَنْ قَادَ دَابَّةً غَيْرَهُ فِي الْحَرْبِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ:

قوله فيه: «وإنَّ أبا سُفيانَ أَخَذَ بِلِجَامِهَا».

* * *

٥٣ - باب:

الرَّكَّابُ وَالْغَرَزُ لِلدَّابَّةِ

قيل: الرَّكَّابُ مِنَ الْحَدِيدِ أَوِ الْخَشَبِ، وَالْغَرَزُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْجِلْدِ،
وقيل: هما مُتَرَادِفَانِ، وقيل: الرَّكَّابُ لِلْفَرَسِ، وَالْغَرَزُ لِلْجَمَلِ.

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ [حَدِيثَ] ابْنِ عَمْرٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ مِنَ
الْغَرَزِ، وَأَمَّا الرَّكَّابُ، فَأَلْحَقَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُمَا وَاحِدٌ مِنَ
الْأَسْمَاءِ الْمُتَرَادِفَةِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ حَدِيثَ: «اقْطَعُوا الرُّكْبَ، وَثَبُّوا
عَلَى الْخَيْلِ وَثَبًّا» لَيْسَ عَلَى مَنْعِ اتِّخَاذِ الرُّكْبِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ: تَدْرِيبَهُمْ عَلَى
رُكُوبِ الْخَيْلِ^(١).

* * *

٥٤ - باب:

رُكُوبُ الْفَرَسِ الْعُرِّيِّ

عَقَدَ هَذَا الْبَابَ لِدَفْعِ تَوْهَمٍ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَكَّبَ عَلَى الْفَرَسِ
الْعُرِّيِّ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَّةٌ أَنْ يَسْقَطَ.

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٧٠ / ٥)، و«فتح الباري» (٧٠ / ٦).

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٥ - باب:

الْفَرَسِ الْقَطُوفِ

عقد هذا الباب؛ لدفع توهم من يتوهم أنه لا ينبغي الركوب؛ لأنه مظنة أن يلقيه في الورطة.

ذكر البخاري في الباب حديث [أنس]، والغرض منه قوله: «كان يَقْطِفُ، أو كان فيه قِطَافٌ».

* * *

٥٦ - باب:

السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ

هذه الترجمة معقودة لمشروعية السبق بين الخيل.

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ» في المَوْضِعَيْنِ؛ لأن في الإجراء معنى السبق.

* * *

٥٧ - باب:

إِضْمَارِ الْخَيْلِ لِلْسَّبْقِ

أشار البخاري بهذا الباب إلى أن السنة في المسابقة: أن يتقدم إضمار

الخيَلِ، وإن كانت التي لم تُضَمَّر لا تُمنَعُ المسابِقَةُ عليها.

ثم ذَكَرَ في الباب حديثَ ابنِ عمر.

قال ابنُ بَطَّال: إنما تَرَجَمَ بالإضمارِ، وأورد بلفظٍ: «سابقَ بينَ الخيَلِ التي لم تُضَمَّر»؛ ليشير بذلك إلى تمام الحديث^(١).

وقال ابنُ المُثَنَّى: لا يلزَمُ ذلك في تراجِمِهِ، بل ربَّما تَرَجَمَ مُطلقاً لما قد يكونُ ثابتاً، ولما قد يكونُ منفيّاً، فمعنى قوله: إضمارُ الخيَلِ للسَّبَقِ، هل هو؛ أي: هل هو شَرَطٌ، أم لا؟ فبيِّنَ بالرواية التي ساقها أن ذلك ليس بِشَرَطٍ، ولو كان غرضُه الاقتصارَ المُجَرَّدَ، لكان الاقتصارُ على الطَّرَفِ المطابقِ للترجمة أولى، لكنه عدَلَ عن ذلك للنُّكْتَةِ المذكورة، وأيضاً: فلإزالة اعتقادِ أن التضميرَ لا يجوز؛ لما فيه من مَشَقَّةٍ سَوِّفَها، والخطرِ منه، فبيِّنَ أنه ليس بممنوعٍ، بل مشروعٌ، والله أعلم^(٢).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: لا منافاةَ بينَ كلامِ ابنِ المُثَنَّى، وابنِ بَطَّال، بل أفاد النُّكْتَةَ في الاقتصارِ^(٣).

قوله: قال أبو عبد الله: أَمَدًا: غايَةً، ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦].

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٥ / ٧٣).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٥٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٧٢).

٥٨ - باب :

غَايَةُ السَّبَاقِ لِلْخَيْلِ الْمُضَمَّرَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٩ - باب :

نَاقَةُ النَّبِيِّ ﷺ

يقال : أشار البخاري بإفراد الناقة في الترجمة إلى أن العضباء والقصواء واحدة.

ثم ذكر البخاري ثلاثة أحاديث :

الأول والثاني منها مُعَلَّقَانِ، والثالث مَوْصُولٌ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة لا تخفى.

* * *

٦٠ - باب :

الْغَزْوُ عَلَى الْحَمِيرِ

كذا وقعت هذه الترجمة هنا وحدها بغير ضم حديث في رواية المُسْتَمْلِي، وضمَّ النَّسْفِيُّ هذه الترجمة للتي بعدها، فقال : باب : الغزو على الحمير، وبَعْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ البيضاء، ولم يتعرض لذلك أحدٌ من الشُّراح، وهو مُشْكِلٌ على الحَالَيْنِ، لكنَّ الأولَ أسهلُّ؛ لأنه يُحْمَلُ على أنه وضع البخاري

الترجمة، وأُخْلِى بياضاً للحديث اللائقِ بها، فاستمرَّ، وأمَّا على روايةِ النَّسْفِيِّ،
فليسَ في حديثي البابِ إلَّا ذِكْرُ الْبَغْلَةِ خَاصَّةً، ويمكن أن يكونَ أُخْلِى آخِرَ
البابِ بياضاً للحديثِ اللائقِ بالغزوِ على الحميرِ، فلم يَتَّفِقْ له، أو يؤخذُ حُكْمُ
الحِمارِ مِنَ الْبَغْلَةِ، والله - سبحانه وتعالى - أعلمُ.

* * *

٦١ - باب:

بَغْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْضَاءُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ:

أحدها: حديث أنسٍ مُعَلَّقًا، أشار به إلى حديثه في قصة حُنَيْنٍ، وفيه:
«وهو على بَغْلَةٍ بَيْضَاءٍ».

ثانيها: حديث أبي حُمَيْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثالثها: حديث عمرو بن الحارثٍ، والغرضُ منه: قوله: «وَالنَّبِيُّ ﷺ
عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ».

* * *

٦٢ - باب:

جِهَادِ النِّسَاءِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، ومطابقته للترجمة من جهة أن
فيه بيانَ جِهَادِ النِّسَاءِ، وهو الْحَجُّ.

قال ابن بطال: دَلَّ الحديثُ على أن الجهادَ غيرُ واجبٍ على النساءِ، ولكن ليسَ في قوله: «جهادُكُنَّ الحَجَّ» أنه ليسَ لهنَّ أن يتطوَّعنَ بالجهاد^(١). وقال الحافظ ابن حَجَرٍ: وقد لَمَحَ البخاريُّ بذلك في إيرادِهِ الترجمةَ مُجَمَّلَةً، وتعقيبِهَا بالتراجِمِ المَصْرُوحَةِ بخروجِ النساءِ إلى الجهاد^(٢).

* * *

٦٣ - باب:

غَزْوِ الْمَرْأَةِ فِي الْبَحْرِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ في قصةِ أمِّ حَرامٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٤ - باب:

حَمَلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الْغَزْوِ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ في قصةِ الإفكِ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له.

قال العينيُّ: قيل: لا مطابقةَ بينَ الترجمةِ والحديثِ؛ لأنَ الترجمةَ لا تصحُّ إلاَّ بِذِكْرِ الْقُرْعَةِ فِيهَا.

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٥ / ٧٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٧٦).

قال: ليس كذلك؛ لوجود المطابقة؛ لأن الحديث يشمل الترجمة، غاية ما في الباب: أنه ما ذكر القرعة؛ اكتفاء بما فيه من ذكرها، ولا يلزم أن يذكر في الترجمة جميع ما في الحديث^(١).

* * *

٦٥ - باب:

غزو النساء، وقتالهن مع الرجال

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، والغرض منه: قوله فيه: «ولقد رأيت بنت أبي بكر، وأم سليم، وإنهما لمُشمَّرتان».

وقال ابن المنيّر: بَوَّبَ البخاري على قتالهن، وليس هو في حديث الباب، فإمّا أن يريد: أن إعانتَهُنَّ للغزاة غزو، وإمّا أن يريد: أنهنّ ما ثبُنَ لِسَقْيِ الجَرَحَى ونحو ذلك إلّا وهُنَّ بِصَدَدٍ أن يدافعن عن أنفسهنّ، وهو الغالب^(٢).

قال العيني: كلا الوجهين جيد^(٣). ثم ذكر ما يؤيد الوجهين.

وقال الحافظ ابن حجر: يُحتمل أن يكون غرض البخاري بالترجمة: أن يُبين أنهنّ لا يقاتلن، وإن خرجن في الغزو، فالتقدير بقوله: «وقتلهن مع الرجال»؛ أي: هل هو سائغ؟ أو إذا خرجن مع الرجال في الغزو، يقتصرن

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ١٦٥).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٥٦).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ١٦٦).

على ما ذَكَرَ مِنْ مُدَاوَاةِ الْجَرَحَى ، ونحوِ ذلك^(١) .

* * *

٦٦ - باب :

حَمْلُ النِّسَاءِ الْقَرَبِ إِلَى النَّاسِ فِي الْغَزْوِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عُمَرَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُ عُمَرَ فِي أُمِّ سَلَيْطٍ : «فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقَرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ» . الزَّفَرُ فِي اللِّغَةِ : الْحَمْلُ .

وَفَسَّرَ[ه] الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ : «تَخِيطُ» ، وَتُعَقَّبُ عَلَيْهِ ؛ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ فِي اللِّغَةِ ، لَكِنْ فَسَّرَهُ أَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ كَذَلِكَ ، فَلَعَلَّ هَذَا مُسْتَنَدُ الْبُخَارِيِّ ، لَكِنَّ تَبْوِيهَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِأَهْلِ اللِّغَةِ فِي مَعْنَى الْحَمْلِ ، وَإِنْ ثَبَتَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ ، فَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : بِأَنَّ أَمْرَ الْقَرَبِ كَانَ مَوْكُولًا إِلَى النِّسَاءِ ، فَكُنَّ يَحْمِلْنَهَا إِلَى الرِّجَالِ ، حَتَّى إِذَا خُرِقَتْ ، يَخِطْنَهَا ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

٦٧ - باب :

مُدَاوَاةُ النِّسَاءِ الْجَرَحَى فِي الْغَزْوِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الرَّبِيعِ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٧٨) .

٦٨ - باب:

رَدُّ النِّسَاءِ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ

ذكر البخاري في هذا الباب الحديث المذكور في الباب السابق، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

* * *

٦٩ - باب:

نَزْعِ السَّهْمِ مِنَ الْبَدَنِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى في قصة عمه أبي عامر، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول أبي عامر لأبي موسى: «انزع هذا السهم»، فنزعه أبو موسى، وأخبر به النبي ﷺ، فلم ينكر، ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى جواز نزع السهم من [البدن]، وإن كان في غبه الموت، وليس ذلك من الإلقاء إلى التهلكة إذا كان يرجو الانتفاع بذلك، ومثله: البط، والكبي، وغير ذلك من الأمور التي يتداوى بها.

وقيل: لعله ترجم بهذا؛ لئلا يتحيل أن الشهيد لا ينزع منه السهم، بل يبقى فيه؛ كما أمر بدفنه بدمائه حتى يبعث كذلك، فين بهذه الترجمة أن هذا مما شرع، والأول أولى؛ لأن حديث الباب يتعلق بمن أصابه ذلك وهو في الحياة بعد، والثاني يتعلق بنزعه بعد الوفاة.

* * *

٧٠- باب:

الحِرَاسَة فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَيْتَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِي صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ».

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ: «إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ».

قَوْلُهُ: وَقَالَ: تَعَسًّا؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: فَأَتَعَسَّهُمُ اللَّهُ. أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّا لَهُمْ وَاضَلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ٨]، أَوْرَدَهُ هُنَا؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: تَعَسَّ. هَذِهِ عَادَةُ الْبَخَارِيِّ فِي شَرْحِ اللَّفْظَةِ الَّتِي تَوَافَقَ الْقُرْآنُ بِتَفْسِيرِهَا.

* * *

٧١- باب:

فَضْلُ الْخِدْمَةِ فِي الْغَزْوِ

سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ صَغِيرٍ لِكَبِيرٍ، أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ مَعَ الْمُسَاوَاةِ.

وَأَحَادِيثُ الْبَابِ الثَّلَاثَةُ يُؤْخَذُ مِنْهَا: حُكْمُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ.

أَوْرَدَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ:

فِي الْأَوَّلِ: خِدْمَةُ الْكَبِيرِ لِلصَّغِيرِ، وَفِي الثَّانِي: خِدْمَةُ الصَّغِيرِ لِلْكَبِيرِ، وَفِي الثَّلَاثِ: خِدْمَةُ الْمُسَاوِي.

الْأَوَّلِ: حَدِيثُ أَنَسٍ فِي صُحْبَةِ جَرِيرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ [ذَكَرَ الْخِدْمَةَ فِي

سَفَرِ الْغَزْوِ، فَلَعَلَّ الْبَخَارِيَّ [أشار] إلى ما وردَ في طُرُقِهِ من ذِكْرِ السَّفَرِ، وهو عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَفْظُهُ: «خَرَجْتُ مَعَ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي سَفَرٍ»، وهو أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَفَرُ الْغَزْوِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَبِهَذَا يَقَعُ الْحَدِيثُ فِي بَابِهِ، فَتَوَجَّدَ الْمِطَابَقَةُ.

الثاني: حديث أنسٍ أيضاً، والغرضُ منه: قوله: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ أَخَذُمُهُ».

الثالث: حديث أنسٍ أيضاً، والغرضُ منه هنا: قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا، فَبَعَثُوا الرِّكَّابَ، وَامْتَهَنُوا وَعَالَجُوا»، وليسَ في هذا الحديثِ أيضاً ذِكْرُ السَّفَرِ، لَكِنْ وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنِ أَنَسٍ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ، فَجِئْتُهُ»، فَطَابَقَ الْحَدِيثُ التَّرْجُمَةَ.

* * *

٧٢- باب:

فَضْلٌ مِّنْ حَمَلِ مَتَاعِ صَاحِبِهِ فِي السَّفَرِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ، وَالْحَدِيثُ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ فِيهِ ذِكْرُ السَّفَرِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ حَالَةَ السَّفَرِ مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، ثُمَّ الظَّاهِرُ مِنَ التَّرْجُمَةِ: حَمْلُ الْمَتَاعِ عَلَى عَاتِقِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ رَفْعُهُ عَلَى الدَّابَّةِ، لَكِنْ لَمَّا ثَبَتَ الْفَضْلُ بِرَفْعِهِ عَلَى الدَّابَّةِ، ثَبَتَ الْفَضْلُ بِحَمْلِهِ عَلَى الْعَاتِقِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

* * *

٧٣ - باب :

فَضِّلْ رِبَاطَ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران : ٢٠٠]

دلالة الآية على فضل الرباط واضحة، وأما التقييد باليوم في الترجمة، وإطلاقه في الآية، فكان البخاري أشار إلى أن المطلق بها يُقَيَّد بالحديث ؛ فإنه يُشعر بأن أقلَّ الرباط يومٌ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سهل بن سعد، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا » .

* * *

٧٤ - باب :

مَنْ غَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى مشروعية الخروج بالصبي لأجل الخدمة بطريق التبعية، وإن كان لا يخاطب بالجهاد .

ثم ذكر في الباب حديث أنس بن مالك، والغرض منه : قوله - عليه السلام - في أوَّل الحديث لأبي طلحة : « التَّمَسَّ لِي غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي حَتَّى أَخْرُجَ إِلَى خَيْرٍ ، فخرج بي أبو طلحة مُردفي، وأنا غلامٌ راهقٌ الاحتلام، فكنْتُ أخدمُ رسولَ الله ﷺ » .

* * *

٧٥- باب :

رُكُوبِ الْبَحْرِ

كذا أطلق البخاري الترجمة، وخصوصاً إيراد[ها] في الجهاد، [و]سياقه في مقام المبالغة؛ يشير إلى تخصيصه بالغزو.

وقد اختلف السلف في جواز ركوب البحر.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة أم حرام، ومطابقته الترجمة ظاهرة من قوله: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرَِّةِ».

* * *

٧٦- باب :

مَنْ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْحَرْبِ

ذكر البخاري في الباب طرفاً من حديث ابن عباس عن أبي سفيان في قصة هرقل، والغرض منه: قوله في الضُّعَفَاءِ: «وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ»، وطريق الاحتجاج به: حكاية ابن عباس، وتقريره له.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، مطابقته للترجمة من حيث إنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّهُمْ لَا يُنْصَرُونَ إِلَّا بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، عملاً بإطلاق الكلام، ولكنَّ أَوْضَحَ ذَلِكَ وَأَقْوَاهُ: أَنْ يَكُونَ فِي الْحَرْبِ؛ يَسْتَعِينُونَ بِدُعَائِهِمْ، وَيَتَبَرَّكُونَ بِهِمْ.

ثانيهما: حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ هذه الأصناف الثلاثة: الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، حصلت بهم النصر[ة]؛ لكونهم ضِعَفَاء فيما يتعلق بأمر الدنيا، أقوياء فيما يتعلق بأمر الآخرة.

* * *

٧٧- باب:

لَا يُقَالُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ

هذه الترجمة معقودة لبيان النهي عن القول بأن فلاناً شهيداً؛ على سبيل القطع فيما لم يرد به وَحْيٌ، وكأنَّ البخاريَّ أشار هنا إلى حديثِ عمر: «تقولون في مغازيكم: فلانٌ شهيدٌ، ولعلَّه قد أوقَرَ راحِلَتُهُ» الحديث.

ثم ذكر في الباب حديث أبي هريرة مُعلِّقاً، ووجه أخذ الترجمة منه يظهر من حديث أبي موسى: «من قاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فهو في سبيلِ اللَّهِ». ولا يُطْلَعُ على ذلك إلا بالوَحْيِ، وقوله: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ»؛ أي: فلا يعلم ذلك إلا مَنْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ، فلا ينبغي إطلاقُ كَوْنِ كلِّ مقتولٍ في الجهاد أنه في سبيلِ الله.

ثم ذكر حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، ووجه أخذ الترجمة منه: أن الصحابة شَهِدُوا بِرُجْحَانِ هَذَا الرَّجُلِ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ، فلو كان قُتِلَ، لم يمتنع أن يشهدوا له بالشهادة، وقد أَخْبَرَ عنه أنه لم يقاتلَ لِلَّهِ، وإنما قاتَلَ غَضَباً لِقَوْمِهِ، فلا يُطْلَقُ على كلِّ مقتولٍ في الجهاد أنه شهيدٌ؛ لاحتمالِ أن يكونَ مثلاً هذا، وإن كان يُعْطَى حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الظَّنِّ الْغَالِبِ.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: قد يُتَعَجَّبُ مِنَ الْمُهْلَبِ حيثُ قال: إن حديثَ

الباب ضدُّ ما ترَجَمَ به البخاريُّ ؛ لأنه قال : لا يُقال : فلانُ شهيدٌ ، والحديثُ فيه ضدُّ الشهادة . وكأنه لم يتأملْ مُرادَ البخاريِّ ، وهو ظاهرٌ كما قرَّرته بحمدِ الله تعالى^(١) .

* * *

٧٨ - باب :

التَّحْرِيزِ عَلَى الرَّمْيِ ، وقولِ الله ﷻ :

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ﴾

عَدُّوْا لِلَّهِ وَعَدُّوْكُمْ ﴿[الأنفال : ٦٠]

لَمَّحَ البخاريُّ بما جاء في تفسير القُوَّةِ في هذه الآية : أنها الرَّمْيُ .

ثم ذَكَرَ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، مطابقته للترجمة من جهة الأمرِ

بالرَّمْيِ ؛ ففيه تحريضٌ على الرَّمْيِ .

ثانيهما : حديث أَبِي أُسَيْدٍ ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ» ؛

فإنه تحريضٌ على الرَّمْيِ بالسَّهَامِ .

* * *

٧٩ - باب :

اللَّهُوِ بِالْحِرَابِ وَنَحْوِهَا

هذه الترجمة معقودةٌ لمشروعيَّةِ اللَّهُوِ بِالْحَرْبَةِ ونحوها من آلاتِ

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٩١) .

الحرب؛ كالقوسِ والسيفِ والنَّبلِ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرةَ، ولم يَقَعْ في هذه الروايةِ التي ساقها في البابِ ذِكْرُ الحِرَابِ، وكأنه أشار إلى ما وردَ في بعضِ طُرُقِهِ مِنْ ذِكْرِهَا؛ كما تقدَّم في أصحابِ الحِرَابِ في المسجدِ من (كتابِ الصَّلَاةِ) .

* * *

٨٠- باب :

المِجَنِّ، وَمَنْ يَتَرَسُّ بِتُرْسٍ صَاحِبِهِ

قال ابنُ المُنَيِّرِ: وجَّهَ هذه التراجمُ: دَفَعُ مَنْ يَتَخَيَّلُ أَنْ اتَّخَذَ هذه الآلاتِ يُنَافِي التَّوَكُّلَ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب أربعةَ أحاديثَ:

أولها: حديثُ أنسٍ في قِصَّةِ أَبِي طَلْحَةَ، ومطابقتهُ للترجمةِ ظاهرةٌ في المِجَنِّ، والتترسُّ بِتُرْسٍ صاحبه .

ثانيها: حديثُ سَهْلٍ، والغرضُ منه هنا: قوله: «وكان عليٌّ يَخْتَلِفُ بالماءِ في المِجَنِّ» .

ثالثها: حديثُ عمرَ في أموالِ بَنِي النَّضِيرِ، والغرضُ منه هنا: قوله: «ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السَّلَاحِ وَالْكُرَاعِ عُدَّةً»؛ لأنَّ المِجَنِّ مِنْ جُمْلَةِ آلاتِ السَّلَاحِ .

رابعها: حديثُ عليٍّ، ودخولُ هذا الحديثِ في الترجمةِ هنا غيرُ ظاهرٍ؛ لأنه لا يُؤَافِقُ واحداً من رُكْنِي الترجمةِ .

وأجيبُ؛ بأنه أثبتَ ابنُ شُبَّوَيْهٍ قَبْلَ هذا الحديثِ لفظَ: (باب) بغيرِ

ترجمة، فعلى هذا يكون له وجه، مناسبتُهُ للترجمة التي قبله من جهة أن الرامي لا يستغني عن شيءٍ يقبى به عن نفسه سهامَ مَنْ يُراميه، قاله الحافظ ابن حجر^(١). قال العيني: لا يخلو هذا عن تعسف، والأوجه أن يقال: وجه المناسبة: أن فيه ذكر الرمي، وكذلك المذكور في أول الباب فيه ذكر الرمي، فهذا القيد كافٍ في ذلك^(٢). اهـ.

* * *

٨١- باب:

الدَّرَقِ

هذه الترجمة معقودة لمشروعية اتخاذ الدَّرَقِ.

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين، ومطابقته للترجمة في قوله: «وكان يومَ عيدٍ يلعبُ السودانُ بالدَّرَقِ».

قلتُ: ولم يظهر لي إلى الآن وجهُ أفرادِ هذه الترجمة، على أن ذكر المِجَنِّ، وهي الدَّرَقَةُ، قد تقدّم بالباب السابق، إلا أن يُقال: إنَّ ذكر المِجَنِّ كان هناك بالتَّبَعِ، والأصلُ المقصودُ كان بيان التَّرسِ بِتُرسِ صاحبه، وأما هنا، فالمقصودُ: بيان الدَّرَقَةِ، فتأمل! لعلَّ الله يُحدث بعد ذلك أمراً، والله - سبحانه وتعالى - أعلمُ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٩٤).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ١٨٦).

٨٢- باب:

الْحَمَائِلُ ، وَتَعْلِيقُ السَّيْفِ بِالْعُنُقِ

قال ابنُ المُنَيَّرِ : مقصودُ البخاري من هذه التراجم : أن يُبين رأيَ السَّلَفِ في آلةِ الحربِ ، وما سَبَقَ استعمالُهُ في زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لتكونَ أطيبَ للنفسِ ، وأنفَى للبدعةِ .

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَنَسٍ في قِصَّةِ فَرَسِ أَبِي طَلْحَةَ ، والغرضُ منه هنا : قوله : «وفي عُنُقِهِ السَّيْفُ» ، وليس في الحديثِ ذِكْرُ الْحَمَائِلِ إِلَّا أَنَّ الْحَمَائِلَ مِنْ جُمْلَةِ السَّيْفِ ؛ لأنَّ الْحَمَائِلَ : ما يُقَلَّدُ به السَّيْفُ ، فَذِكْرُ السَّيْفِ يَدُلُّ على الْحَمَائِلِ .

* * *

٨٣- باب:

ما جاء في حِلْيَةِ السُّيُوفِ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَبِي أُمَامَةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٨٤- باب:

مَنْ عَلَّقَ سَيْفَهُ بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ

فائدةُ هذه الترجمة : بيانُ أن تَعْلِيقَ السَّيْفِ بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ لا يُنافي قوله تعالى : ﴿حُذُّوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء : ٧١] ، بل فيه من التوكُّلِ على الله ما لا يخفى .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث جابر في قصة الأعرابي، والغرض منه : قوله : « فنزل تحت شجرة، فعلق بها سيفه » .

* * *

٨٥ - باب :

لُبْسُ الْبَيْضَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث سهل بن سعد، ومطابقته للترجمة في قوله : « وهشمت البيضة على رأسه » .

* * *

٨٦ - باب :

مَنْ لَمْ يَرْكَسِرِ السَّلَاحَ وَعَقَرَ الدَّوَابَّ عِنْدَ الْمَوْتِ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى ردّ ما كان عليه أهل الجاهلية من كسر السلاح وعقر الدواب عند موت رئيسهم، ولعل البخاري لمّح بذلك إلى من نُقِلَ عنه : أنه كسر رُمحه عند الاصطدام حتى لا يَغْنَمَهُ العدو، وكسر جفن سيفه، فأشار البخاري إلى أن هذا شيءٌ فعَلَهُ مَنْ فعَلَهُ عن اجتهاد، والأصل عدم جواز إتلاف المال .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عمرو بن الحارث، ومطابقته للترجمة من جهة ترك النبي ﷺ سلاحه عند موته، فلم يُكسر .

وزعم الكرماني : أن مناسبة الحديث للترجمة : أن النبي ﷺ مات وعليه دَيْنٌ، ولم يَبِعْ فيه شيئاً من سلاحه، ولو كان رهنَ درّعه، وعلى هذا فالمراد

بِكَسْرِ السَّلَاحِ فِي التَّرْجَمَةِ : يَنْعُهُ^(١).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : وَلَا يَخْفَى بُعْدُهُ^(٢).

* * *

٨٧ - باب :

تَفَرُّقِ النَّاسِ عَنِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ ، وَالْإِسْتِظْلَالِ بِالشَّجَرِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جابرٍ في قصة الأعرابي الذي اختطفَ
سَيْفَ النَّبِيِّ ﷺ وهو نائمٌ ، ومطابقته للترجمة ظاهرةٌ من قوله : «تَفَرَّقَ النَّاسُ
فِي الْعِصَاهِ يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ» .

* * *

٨٨ - باب :

مَا قِيلَ فِي الرِّمَاحِ

هذه الترجمةٌ معقودةٌ لبيانِ ما في اتِّخَاذِ الرِّمَاحِ واستِعْمَالِهَا مِنَ الْفَضْلِ ؛
لأنها سببُ رِزْقِ الْغَازِي ، فهذا وجهُ الْفَضْلِ .

ثم ذكر البخاريُّ حديثَ ابنِ عمرَ ، والغرضُ منه ، قوله : «جُعِلَ رِزْقِي
تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي» .

ثم ذكرَ [حديثَ] أَبِي قَتَادَةَ ، والغرضُ منه : قوله : «فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ ،
فَأَبَوْا» .

* * *

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (١٢ / ١٧٢) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٩٧) .

٨٩- باب :

مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ

هذه الترجمة معقودة لبيان أن دِرْعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَي شَيْءٍ كَانَتْ؟ وَلِبَيَانِ حُكْمِ لُبْسِ الْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ.

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ وَقَفِ خَالِدٌ أَدْرَاعَهُ. وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِذِكْرِهِ هُنَا: إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا لَبَسَ الدَّرْعَ فِيمَا ذُكِرَ فِي الْبَابِ، ذَكَرَ الدَّرْعَ، وَنَسَبَهُ إِلَى بَعْضِ الشَّجْعَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَدَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَأَنَّ لُبْسَهَا لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ:

أُولَاهَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «وَهُوَ فِي الدَّرْعِ». ثَانِيهَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الْوَفَاةِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهَا: «وَدِرْعُهُ مَرَّهَوْنَةٌ».

أَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِإِيرَادِ التَّعْلِيلَيْنِ بَيَانَ أَنَّ الدَّرْعَ كَانَ مِنَ الْحَدِيدِ.

ثَالِثُهَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْبَخِيلِ وَالْمَتَّصِدِّقِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: ذِكْرُ الْجُبَّتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ رُويَ بِالْمَوْحَدَةِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِذِكْرِ الْقَمِيصِ فِي التَّرْجُمَةِ، وَرُويَ بِالنَّوْنِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلدَّرْعِ، فَعَلَى هَذَا يُؤْخَذُ حُكْمُ لُبْسِ الْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ بِالْحَاقَةِ بِالدَّرْعِ، ثُمَّ مَحَلُّ اسْتِشْهَادِهِ لِلتَّرْجُمَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُثَمِّلُ بِهِ فِي الْمَثَلِ لَا يُشْتَرَطُ وَجُودُهُ، فَضْلًا عَنْ مَشْرُوعِيَّتِهِ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مُثَلَّ بِدِرْعِ الْكَرِيمِ، فَتَشْبِيهُ الْكَرِيمِ الْمَحْمُودِ بِالدَّرْعِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الدَّرْعَ مُحْمَدٌ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ

منه : دِرْعُ الكَرِيمِ ، لا دِرْعُ البَخِيلِ ، وكأنه أقامَ الكَرِيمَ مقامَ الشجاعِ ؛ لتلازُمِهما غالباً ، وكذلك ضِدُّهُما .

* * *

٩٠ - باب :

الْجُبَّةُ فِي السَّفَرِ وَالْحَرْبِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْمُغِيرَةِ فِي قِصَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّنَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ ؛ لَهُ لِقَوْلُهُ فِيهِ : «وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ» ، وَكَانَ فِي السَّفَرِ ، وَكَانَ فِي غَزَاةٍ .

* * *

٩١ - باب :

الْحَرِيرُ فِي الْحَرْبِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي الرُّخْصَةِ لِلزُّبَيْرِ وَابْنِ عَوْفٍ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ ، وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ فِي (اللباسِ) : (مَا يُرَخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحِكَّةِ) ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْحَرْبِ ، فَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْحَرْبَ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ - بِالْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ - .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ ؛ لِأَنَّهَا لَا يَبْقَى لَهَا فِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ مَنَاسِبَةٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ إِعَادَةُ التَّرْجُمَةِ فِي اللَّبَاسِ ؛ إِذِ الْحِكَّةُ وَالْجَرَبُ مُتَقَارِبَانِ ، فَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَخَذَ التَّقْيِيدَ بِالْحَرْبِ مِنْ قَوْلِهِ

في رواية هَمَّامٍ: «فَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا فِي غَزَاةٍ»^(١).

* * *

٩٢ - باب:

مَا يُذَكَّرُ فِي السَّكِينِ

وَجْهٌ إِدْخَالِ هَذَا الْبَابِ بَيْنَ أَبْوَابِ الْجِهَادِ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ السَّكِينِ أَيْضاً مِنْ أَنْوَاعِ السَّلَاحِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ احْتِزَازَ الْكَتِفِ كَانَ بِالسَّكِينِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَلْقَى السَّكِينِ».

* * *

٩٣ - باب:

مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أُمِّ حَرَامٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: «يَغْزُونَ الْبَحْرَ»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ غَزْوِ الْبَحْرِ هُوَ قِتَالُ الرُّومِ السَّاكِنِينَ مِنْ وَرَاءِ الْبَحْرِ الْمَالِحِ، وَفِيهِ: «يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ»، وَالْمُرَادُ بِهَا: الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ الْآنَ بِإِسْتَنْبُولَ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ١٠١).

٩٤- باب:

قِتَالِ الْيَهُودِ

ذكر البخاري في الباب حديثي ابن عُمَرَ، وأبي هُرَيْرَةَ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة من ذكر قتال اليهود، وهو إخبارٌ بما يقع في مستقبل الزمان.

* * *

٩٥- باب:

قِتَالِ التُّرْكِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عمرو بن تغلب، ومطابقته للترجمة من جهة أن المراد من قوله: «عِرَاضَ الْوُجُوهِ»: هُمُ التُّرْكُ.

ثانيها: حديث أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة أظهر من مطابقة الحديث السابق؛ لأن فيه التصريح بذكر التُّرْكِ.

* * *

٩٦- باب:

قِتَالِ الَّذِينَ يَتَتَعِلُونَ الشَّعَرَ

هذا مصيرٌ من البخاري إلى أن الذين يَتَتَعِلُونَ الشَّعَرَ غيرُ التُّرْكِ، وقيل:

هُمُ أيضاً، لكنْ أَفْرَدَ [هُمُ] البخاري بالترجمة؛ لأنْ ذَكَرَهُمْ في حديث أبي هُرَيْرَةَ السابق وَقَعَ في آخر الحديث، وفي حديثه في الباب وَقَعَ ذَكَرَهُمْ

في صَدْرِ الْحَدِيثِ، قَالَه الْعَيْنِي، فَتَأَمَّلْ وَتَدَبَّرْ^(١).

* * *

٩٧ - باب:

مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَزِيمَةِ، وَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ، وَاسْتَنْصَرَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ فِي قِصَّةِ حُنَيْنٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ، وَوَقَعَ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ [صَفَّ] أَصْحَابَهُ»، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ، وَاسْتَنْصَرَ.

* * *

٩٨ - باب:

الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِالْهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ:

الأول: حديث عليٍّ، وفيه: الدعاء عليهم بأن يملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، وليس فيه ذكرُ الدعاء بالهزيمة، لكن يؤخذُ ذلك من لَفْظِ الزَّلْزَلَةِ؛ لِأَن فِي إِحْرَاقِ بَيْوتِهِمْ غَايَةَ التَّلْزِلِ لِنَفْسِهِمْ.

الثاني: حديث أبي هريرة في الدعاء والقنوت، والغرضُ منه: قوله فيه: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ»، ودخوله في الترجمة بطريق العموم؛ لِأَن شِدَّةَ الْوَطْأَةِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِالْهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ، أَوْ بغيرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّدَائِدِ،

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٠٤).

فيدخلُ تحتها ما تَرَجَمَ به ؛ فإن المراد: اشدُّ عليهم البأسَ والعقوبةَ والأخذَ الشديدَ.

الثالث : حديث ابنِ أبي أوفى ، وهو ظاهرٌ فيما تَرَجَمَ له .

الرابع : حديث ابنِ مسعودٍ ، ومطابقته للترجمة تؤخذُ من قوله : «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ، ووجهه ظاهرٌ .

الخامس : حديث عائشة ، ومطابقته للترجمة تؤخذُ من قوله - عليه السلام - : «وَعَلَيْكُمْ» ؛ لأن معناه : وعليكمُ السَّامُ ؛ [أي] : الموتُ ، وكأن البخاريَّ أشار إلى ما وردَ في بعضِ طرقه في آخره : «يُستجابُ لنا فيهم ، ولا يُستجابُ لهم فينا» .

* * *

٩٩ - باب :

هَلْ يُرْشِدُ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْكِتَابِ ، أَوْ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ؟

هذه الترجمة لها جزآن :

الأول : إرشادُ أهلِ الكتابِ إلى الهدى .

والثاني : تعليمُهم الكتابَ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباسٍ في شأنِ هِرَقْلَ ، ومطابقته لكلِّ واحدٍ من الجزأينِ ظاهرةٌ .

أما إرشادُهم ، فمأخوذٌ من قوله : «فإن تَوَلَّيْتَ» ؛ لأن فيه إرشاداً إلى طريقِ الهدى والحقِّ ، وأما تعليمُهم ، فكأن البخاريَّ استنبطه من كونه كَتَبَ إليهم بعضَ القرآنِ بالعربيةِ ، فكأنه سلَّطهم على تعليمه ؛ إذ لا يقرؤونه حتى

يُترجم لهم، ولا يُترجم لهم حتى يعرف المترجم كيفية استخراجِه.

* * *

١٠٠- باب:

الدَّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْهُدَى؛ لِيَتَأَلَّفَهُمْ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة في قدومِ الطُّفَيْلِ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له؛ لقوله فيه: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا».

قوله: (لِيَتَأَلَّفَهُمْ) من تفقه البخاريُّ؛ إشارةً منه إلى الفرقِ بين المقامينِ، فكأنه يقول: إن الدعاءَ على المشركين حيثُ يكثرُ أذاهم، والدعاءُ لهم حيثُ يُرجى تأليفُهُم.

* * *

١٠١- باب:

دَعْوَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَعَلَى مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ،

وَمَا كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ، والدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ

هذه الترجمةُ مُشتملةٌ على أربعةِ أجزاء:

الأول: هو قوله: دعوةُ اليهود والنصارى إلى الإسلام.

والثاني: هو قوله: (على ما يُقاتلون عليه).

والثالث: هو قوله: (وما كتب النبي ﷺ إلى كِسْرَى وَقَيْصَرَ).

والرابع: هو قوله: (والدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ).

أما الجزءُ الأولُ: فوجهُ أخذه من حديثي الباب: أنه ﷺ كتب إلى الرومِ يدعوهم إلى الإسلام قبلَ أن يتوجَّه إلى مُقاتلتِهِم، ولعلَّ البخاريَّ أشار إلى

حديث هِرْقَل في أول الكتاب .

وأما الجزء الثاني : فوجه المطابقة فيه : أنه أشار إلى حديث علي في الباب الذي بعد هذا الباب ، وفيه : «نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا» ، وفيه : أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ له بالنزولِ بِسَاحَتِهِمْ ، ثم دُعَائِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، ثم القتال .

وأما الجزء الثالث : فوجه المطابقة فيه ظاهرٌ من حديثي الباب .

وأما الجزء الرابع : فوجه المطابقة فيه : أنه ﷺ دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ، وَتَصَدِيقِ رَسُولِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ قِتَالٌ .

ثم ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثِي أَنْسٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ الْكِتَابَةَ إِلَى الرُّومِ ؛ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَتَبَ ، وَلَوْ لَمْ يَكْتُبْ ، لَمْ يَتَّخِذْ خَاتَمًا ، وَفِي الثَّانِي بَعَثَ الْكِتَابَ إِلَى كِسْرَى .

* * *

١٠٢ - باب :

دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنَّبُوءَةِ ،

وَأَنَّ لَا يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (١٨) وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ

بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [آل عمران : ٧٩ - ٨٠]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ :

أحدها: حديث ابن عباسٍ في كتاب النبي ﷺ إلى قيصر، وهو ظاهرٌ فيما ترجم به .

ثانيها: حديث سهل بن سعدٍ في إعطاء عليٍّ الراية يومَ خيبر، والغرضُ منه: قوله: «ثم ادعُهم إلى الإسلام» .

ثالثها: حديث أنسٍ في تركِ الإغارةِ على من سُمِعَ منهم الأذان، أوردَه من طريقٍ، ومطابقته للترجمة تؤخذُ من قوله: «إذا سَمِعَ منهم أذاناً، أَمْسَكَ»؛ لأن الترجمة: الدعاءُ إلى الإسلام قبلَ القتالِ، والأذانُ يُبَيِّنُ حالَهُم .

رابعها: حديث أبي هريرة، قال الحافظ ابنُ حجرٍ: وهو ظاهرٌ فيما ترجم له أولاً؛ حيثُ قال: «وعَلَامَ يقاتلون»^(١) .

وقال العيني: مطابقته للترجمة من حيثُ إنَّ في قتاله معهم إلى أن يقولوا: لا إله إلا الله، دَعَوَتَهُ إياهم إلى الإسلام، حتى إذا قالوا: لا إله إلا الله، يَرَفَعُ القتالَ، فتأمَّلْ^(٢) .

خامسها وسادسها: حديثُ عُمَرَ وابْنِهِ عبدِ اللَّهِ مثْلُ حديثِ أبي هريرة .

* * *

١٠٣ - باب:

مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً، فَوَرَّى بِغَيْرِهَا، وَمَنْ أَحَبَّ الْخُرُوجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ كَعْبٍ، من طريقٍ، ومطابقته للترجمة

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ١١٢) .

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢١٥) .

ظاهرةً من قوله: «ولم يكن رسولُ الله ﷺ يريدُ غزوةً إلَّا ورَّى بغيرِها»، ومن قوله: «وكان يُحبُّ أن يخرجَ يومَ الخميسِ».

* * *

١٠٤ - باب: الخُرُوجُ بَعْدَ الظُّهْرِ

أشار البخاريُّ بهذه الترجمةِ أن حديث: «بُورِكَ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا» لا يمنعُ جوازَ التصرُّفِ في غيرِ وقتِ البُكُورِ.
ثم ذَكَرَ في البابِ حديثَ أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠٥ - باب: الخُرُوجُ آخِرَ الشَّهْرِ

أَرَادَ البخاريُّ بهذه الترجمةِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ الخُرُوجَ آخِرَ الشَّهْرِ، وذَكَرَ في البابِ حديثين:

أحدهما: حديث ابنِ عباسٍ، والغرضُ منه: قوله: «انطلقَ النبيُّ ﷺ من المدينةِ لخمَسٍ بَقِينَ مِنْ ذِي القَعْدَةِ».

ثانيهما: حديث عائشةَ، والغرضُ منه: قولُها: «خرجنا مع رسولِ الله ﷺ لخمَسٍ لَيَالٍ بَقِينَ مِنْ ذِي القَعْدَةِ»؛ فإنها آخِرُ الشهرِ.

* * *

١٠٦- باب:

الخُرُوجُ فِي رَمَضَانَ

أَرَادَ الْبَخَارِيُّ بِهَذَا الْبَابِ : رَفَعَ تَوْهُمَ مَنْ يَتَوَهَّمُ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ .
ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَمَضَانَ .

* * *

١٠٧- باب:

التَّوْدِيعُ عِنْدَ السَّفَرِ

وَهَذَا التَّوْدِيعُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَسَافِرِ لِلْمُقِيمِ ، أَوْ عَكْسِهِ ، وَحَدِيثُ
أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْبَابِ ظَاهِرٌ لِلأَوَّلِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الثَّانِي بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى .

* * *

١٠٨- باب:

السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٠٩- باب:

يُقَاتِلُ مَنْ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، وَيُتَّقَى بِهِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالْغَرَضُ هُنَا : قَوْلُهُ : «وَلِإِنَّمَا
الْإِمَامُ جُنَّةٌ ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ ، وَيُتَّقَى بِهِ» .

* * *

١١٠- باب:

الْبَيْعَةِ فِي الْحَرْبِ عَلَى أَلَّا يَفِرُّوْا،

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْمَوْتِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ

فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا

وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ١٨ - ١٩]

يُقَال: أشار البخاريُّ بالاستدلال بالآيةِ إلى أنهم بايَعُوا على الصَّبْرِ،

ووجهُ أخذه منها: قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ﴾ [الفتح: ١٨]،

وَالسَّكِينَةُ: الطَّمَأْنِينَةُ فِي مَوْقِفِ الْحَرْبِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ أَضْمَرُوا فِي

قُلُوبِهِمْ أَنْ لَا يَفِرُّوْا، فَأَعَانَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَ الْآيَةَ عَقِبَ الْقَوْلِ

الصَّائِرِ إِلَى أَنَّ الْمُبَايَعَةَ وَقَعَتْ عَلَى الْمَوْتِ، وَوَجْهُُ انْتِزَاعِ ذَلِكَ مِنْهَا: أَنَّ الْمُبَايَعَةَ

فِيهَا مُطْلَقَةٌ، وَقَدْ أَخْبَرَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَهُوَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ: أَنَّهُ

بَايَعَ عَلَى الْمَوْتِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِمْ: بَايَعُوهُ عَلَى الْمَوْتِ،

وَعَلَى عَدَمِ الْفِرَارِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُبَايَعَةِ عَلَى الْمَوْتِ: أَلَّا يَفِرُّوْا، وَلَوْ مَاتُوا،

وَلَيْسَ الْمُرَادُ: أَنْ يَقَعَ الْمَوْتُ وَلَا بُدَّ، وَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ نَافِعٌ، وَعَدَلَ إِلَى قَوْلِهِ:

بَلْ بَايَعَهُمْ عَلَى الصَّبْرِ؛ أَي: عَلَى الثَّبَاتِ وَعَدَمِ الْفِرَارِ، سِوَاءٍ أَفْضَى بِهِمْ إِلَى

الْمَوْتِ، أَمْ [لَا]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْآيَةَ تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ١١٨).

الموت)، وأشار البخاريُّ بهذا القولِ إلى أن لا تنافيَ بين الروایتين؛ أي: روايةِ البيعةِ على الموتِ، أو على عَدَمِ الفِرارِ؛ لاحتمالِ أن يكون ذلك في مقامين، أو أحدهما يستلزم الآخرَ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب خمسةَ أحاديثَ:

أحدها: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقتهُ للترجمة تؤخذ من قوله: «بلُ بايعَهُم على الصَّبْرِ»؛ فإن المُبَايعةَ على [الصبر] هو عَدَمُ الفِرارِ في الحربِ.

ثانيها: حديث عبدِ اللهِ بنِ زيدِ الأنصاريِّ المازنيِّ، ومطابقتهُ لقوله في الترجمة: «وقال بعضهم: على الموت»؛ لأن المفهومَ من كلامِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ: أنه بايعَ على الموتِ، ففيه إيماءٌ إلى ذلك، وليس بصريحٍ، ولذلك عَقَّبَ البخاريُّ بحديثِ سَلَمَةَ؛ لتصريحهِ فيه بذلك.

ثالثها: حديث سَلَمَةَ، ومطابقتهُ للترجمة في قوله: «وقال بعضهم: على الموت».

رابعها: حديث أنسٍ في قصةِ الخَنْدَقِ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ به؛ لقول الصحابةِ:

نحنُ الذينَ بايعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الجِهَادِ مَا حَيِّنَا أَبَدًا

فإن معناه يؤوِّلُ إلى أنهم لا يَفِرُّون عنه في الحربِ أصلاً إلى أن يموتوا.

خامسها: حديث مُجَاشِعٍ، ومطابقتهُ للترجمة من جهةِ مَبَايَعَتِهِ على الجِهَادِ؛ لأن مَبَايَعَتَهُم على الجِهَادِ لم تكنْ إِلَّا على أَلَّا يَفِرُّوا.

* * *

١١١- باب:

عَزَمَ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ فِيمَا يُطِيقُونَ

غرض البخاري في هذا الباب: أن وجوب طاعة الإمام عند غزوه إنما يكون عند الطاقة.

ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، الغرض منه هنا: قول القائل «فيعزم علينا في أشياء لا نحصيها»؛ أي: لا نطيقها، وهذا هو الذي فهمه البخاري، فترجم به.

وقال الداودي: معناه: لا ندري هل هو طاعة، أم معصية؟

قلت: ويمكن أن تؤخذ المطابقة من قول ابن مسعود: «كنا مع النبي ﷺ، فعسى أن لا يعزم علينا في أمر إلا مرة حتى نفعله».

* * *

١١٢- باب:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ،
أَخَّرَ الْقِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ

أورد البخاري في الباب حديث ابن أبي أوفى، وليس فيه: «إذا لم يُقاتل أول النهار»، إنما فيه: «انتظر حتى مالت الشمس»، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، فانظر.

* * *

١١٣ - باب:

اسْتِثْنَانِ الرَّجُلِ الْإِمَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَأْذِنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٦٢]

استدلال البخاري بالآية على الاستِثْنَانِ مِنَ الْإِمَامِ واضح، ثم أورد في الباب حديث جابر في قصة جملته، والغرض منه هنا: قوله: «إني عروس»، فاستأذنته، فأذن لي»، والله تعالى أعلم.



فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

١١ - (١١)

كتاب الجمعة

- ١ - باب: فَرَضِ الْجُمُعَةِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ ٥
- ٢ - باب: فَضْلُ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ؟ ٦
- ٣ - باب: الطَّيْبُ لِلْجُمُعَةِ ٧
- ٤ - باب: فَضْلُ الْجُمُعَةِ ٨
- ٥ - باب ٨
- ٦ - باب: الدُّهْنُ لِلْجُمُعَةِ ٩
- ٧ - باب: يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ ١٠
- ٨ - باب: السَّوَاكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١٠
- ٩ - باب: مَنْ تَسَوَّكَ بِسَوَاكِ غَيْرِهِ ١١
- ١٠ - باب: مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١٢

- ١١ - باب: الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ ١٢
- ١٢ - باب: هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ
وغيرهم؟ ١٤
- ١٤ - باب: الرُّخْصَةُ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْجُمُعَةَ فِي الْمَطَرِ ١٥
- ١٥ - باب: مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ؟ وَعَلَى مَنْ نَجِبٌ... ١٦
- ١٦ - باب: وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ١٧
- ١٧ - باب: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١٨
- ١٨ - باب: الْمَشْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ
اللَّهِ﴾ ١٩

(٢٧) - ١٢

كِتَابُ الْحَجِّ

- * أبواب المحصر وحزاء الصيد ٢١
- ١ - باب: إِذَا أُحْصِرَ الْمُعْتَمِرُ ٢٢
- ٢ - باب: الإِخْصَارُ فِي الْحَجِّ ٢٢
- ٣ - باب: النَّخْرُ قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَضَرِ ٢٣
- ٤ - باب: مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَدَلٌ ٢٣
- ٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ
أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ ٢٤
- ٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾ وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ٢٥
- ٧ - باب: الإِطْعَامُ فِي الْفِدْيَةِ نِصْفُ صَاعٍ ٢٥

- ٢٦ ٨ - باب: النَّسْكُ شَأْنٌ
 ٢٦ ٩ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾
 ٢٦ ١٠ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا مُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾

١٣ - (٢٨)

كِتَابُ حِجَامَةِ الصَّيْدِ

- ٢٧ ١ - باب: جزاء الصيد ونحوه، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ...﴾
 ٢٨ ٢ - باب: إِذَا صَادَ الْحَلَالُ، فَأَهْدَى لِلْمُحْرِمِ الصَّيْدَ، أَكَلَهُ
 ٢٩ ٣ - باب: إِذَا رَأَى الْمُحْرِمُونَ صَيْدًا، فَضَحِكُوا، فَفَطِنَ الْحَلَالُ
 ٢٩ ٤ - باب: لَا يُعِينُ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ
 ٣٠ ٥ - باب: لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ
 ٣٠ ٦ - باب: إِذَا أَهْدَى لِلْمُحْرِمِ حِمَارًا وَحْشِيًّا حَيًّا، لَمْ يَقْبَلْ
 ٣١ ٧ - باب: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ
 ٣٢ ٨ - باب: لَا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ
 ٣٢ ٩ - باب: لَا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ
 ٣٢ ١٠ - باب: لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ
 ٣٣ ١١ - باب: الْحِجَامَةُ لِلْمُحْرِمِ
 ٣٣ ١٢ - باب: تَرْوِيجُ الْمُحْرِمِ
 ٣٤ ١٣ - باب: مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيْبِ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ
 ٣٤ ١٤ - باب: الْإِغْتِسَالُ لِلْمُحْرِمِ
 ٣٥ ١٥ - باب: بُسِّ الْحُقَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ

الموضوع	الصفحة
١٦- إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ	٣٥
١٧- باب: لُبْسِ السِّلَاحِ لِلْمُحْرِمِ	٣٥
١٨- باب: دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ	٣٦
١٩- باب: إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ	٣٧
٢٠- باب: الْمُحْرِمِ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ بِقِيَّةُ الْحَجِّ	٣٧
٢١- باب: سُنَّةُ الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ	٣٨
٢٢- باب: الْحَجُّ وَالنُّذُورُ عَنِ الْمَيِّتِ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ	٣٨
٢٣- باب: الْحَجُّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثُّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ	٣٩
٢٤- باب: حَجَّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ	٣٩
٢٥- باب: حَجَّ الصَّبِيَّانِ	٤٠
٢٦- باب: حَجَّ النِّسَاءِ	٤٠
٢٧- باب: مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ	٤١
* أبواب فضائل المدينة	
١- باب: حَرَمِ الْمَدِينَةِ	٤٣
٢- باب: فَضْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ	٤٤
٣- باب: الْمَدِينَةُ طَابَةُ	٤٤
٤- باب: لِأَبْنَيْ الْمَدِينَةِ	٤٥
٥- باب: مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ	٤٥
٦- باب: الْإِيمَانُ يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ	٤٥

الموضوع	الصفحة
٧ - باب: إِنْهُمْ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ	٤٦
٨ - باب: آطَامِ الْمَدِينَةِ	٤٦
٩ - باب: لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ	٤٦
١٠ - باب: الْمَدِينَةُ تَنْفِي الْخَبَثَ	٤٧
١١ - باب:	٤٧
١٢ - باب: كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ	٤٨
١٣ - باب:	٤٨

١٤ - (٣٠)

كِتَابُ الصَّوْمِ

١ - باب: وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ	٥٢
٢ - باب: فَضْلِ الصَّوْمِ	٥٢
٣ - باب: الصَّوْمُ كَفَّارَةٌ	٥٢
٤ - باب: الرِّيَّانُ لِلصَّائِمِينَ	٥٣
٥ - باب: هَلْ يُقَالُ: رَمَضَانُ، أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعاً	٥٣
٦ - باب: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً	٥٥
٧ - باب: أَجُودُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ	٥٥
٨ - باب: مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ، وَالْعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ	٥٥
٩ - باب: هَلْ يَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ إِذَا سُتِمَ؟	٥٦
١٠ - باب: الصَّوْمُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُزْبَةَ	٥٦
١١ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ، فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَافْطَرُوا»	٥٦

- ١٢ - باب: شَهْرًا عِيدٌ لَا يُنْقَصَانِ ٥٧
- ١٣ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ» ٥٧
- ١٤ - باب: لَا يَتَقَدَّمَنَّ رَمَضَانُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ ٥٨
- ١٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ» ٥٨
- ١٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» ٥٩
- ١٧ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ» ٥٩
- ١٨ - باب: تَأْخِيرِ السَّحُورِ ٥٩
- ١٩ - باب: قَدَرِ كَمْ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ؟ ٦٠
- ٢٠ - باب: بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُّوا، وَلَمْ يُذَكَّرِ السَّحُورُ ٦١
- ٢١ - باب: إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا ٦٢
- ٢٢ - باب: الصَّائِمُ يُصْبِحُ جُنْبًا ٦٢
- ٢٣ - باب: الْمُبَاشَرَةُ لِلصَّائِمِ ٦٣
- ٢٤ - باب: الْقُبْلَةُ لِلصَّائِمِ ٦٣
- ٢٥ - باب: اغْتِسَالِ الصَّائِمِ ٦٤
- ٢٦ - باب: الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا ٦٦
- ٢٧ - باب: السَّوَاكِ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ ٦٧
- ٢٨ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ، فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ»، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ ٦٩

الموضوع	الصفحة
٢٩ - باب: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ	٧٠
٣٠ - باب: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَلْيُكْفَرْ	٧٠
٣١ - باب: الْمُجَامِعُ فِي رَمَضَانَ، هَلْ يُطْعَمُ أَهْلُهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مَحَاوِيجَ؟	٧١
٣٢ - باب: الْحِجَامَةُ وَالْقِيَاءُ لِلصَّائِمِ	٧١
٣٣ - باب: الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِفْطَارِ	٧٢
٣٤ - باب: إِذَا صَامَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ سَافَرَ	٧٢
٣٥ - باب	٧٣
٣٦ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، وَاشْتَدَّ الْحَرُّ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»	٧٣
٣٧ - باب: لَمْ يَعِْبْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ	٧٤
٣٨ - باب: مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِرَأَاهِ النَّاسَ	٧٤
٣٩ - باب: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	٧٤
٤٠ - باب: مَتَى يُقْضَى قِضَاءُ رَمَضَانَ؟	٧٥
٤١ - باب: الْحَائِضُ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ	٧٥
٤٢ - باب: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ	٧٦
٤٣ - باب: مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ؟	٧٦
٤٤ - باب: يُفْطَرُ بِمَا تَيَسَّرَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ	٧٦
٤٥ - باب: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ	٧٧

الموضوع	الصفحة
٤٦ - باب: إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ	٧٧
٤٧ - باب: صَوْمُ الصَّبِيَّانِ	٧٨
٤٨ - باب: الْوِصَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامٌ	٧٩
٤٩ - باب: التَّنْكِيلُ لِمَنْ أَكْثَرَ الْوِصَالَ	٧٩
٥٠ - باب: الْوِصَالِ إِلَى السَّحْرِ	٨٠
٥١ - باب: مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيُفْطِرَ فِي التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قَضَاءً إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ	٨٠
٥٢ - باب: صَوْمُ شَعْبَانَ	٨١
٥٣ - باب: مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِفْطَارِهِ	٨١
٥٤ - باب: حَقُّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ	٨٢
٥٥ - باب: حَقُّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ	٨٣
٥٦ - باب: صَوْمُ الدَّهْرِ	٨٣
٥٧ - باب: حَقُّ الْأَهْلِ فِي الصَّوْمِ	٨٤
٥٨ - باب: صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ	٨٤
٥٩ - باب: صَوْمِ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -	٨٤
٦٠ - باب: صِيَامُ الْبَيْضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ	٨٥
٦١ - باب: مَنْ زَارَ قَوْمًا، فَلَمْ يُفْطِرْ عَنْدهُمْ	٨٥
٦٢ - باب: الصَّوْمِ آخِرَ الشَّهْرِ	٨٦
٦٣ - باب: صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَإِذَا أَصْبَحَ صَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ	٨٦
٦٤ - باب: هَلْ يَخْصُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ	٨٧

الموضوع	الصفحة
٦٥ - باب: صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ	٨٧
٦٦ - باب: صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ	٨٨
٦٧ - باب: صَوْمِ يَوْمِ النَّخْرِ	٨٨
٦٨ - باب: صِيَامِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ	٨٩
٦٩ - باب: صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ	٨٩

١٥ - (٣١)

كِتَابُ الْبَرَاءَةِ وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَالْإِحْتِكَافِ

من

الصَّحِيحُ لِلْجَامِعِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْبَرَاءَةِ

١ - باب: فَضْلُ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ	٩١
٣٢ - ١ - باب: فَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ...﴾	٩٢
٢ - باب: التَّمَاسُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي السَّنَةِ الْوَاخِرَةِ	٩٣
٣ - باب: تَحَرِّيِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْوَاخِرِ	٩٣
٤ - باب: رَفْعِ مَعْرِفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ لِتَلَاحِي النَّاسِ	٩٤
٥ - باب: الْعَمَلِ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ	٩٤

١٦ - (٣٣)

كِتَابُ الْإِحْتِكَافِ

١ - باب: الْإِحْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ	٩٥
٢ - باب: الْحَائِضُ تُرَجِّلُ رَأْسَ الْمُعْتَكِفِ	٩٦

- ٣ - باب: لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ ٩٦
- ٤ - باب: غَسَلَ الْمُعْتَكِفِ ٩٧
- ٥ - باب: الْإِعْتِكَافُ لَيْلًا ٩٧
- ٦ - باب: اعْتِكَافُ النِّسَاءِ ٩٧
- ٧ - باب: الْأَخْيِيَّةُ فِي الْمَسْجِدِ ٩٨
- ٨ - باب: هَلْ يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ لِحَوَائِجِهِ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ؟ ٩٨
- ٩ - باب: الْإِعْتِكَافُ، وَخُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيحَةَ عَشْرِينَ ٩٨
- ١٠ - باب: اعْتِكَافُ الْمُسْتَحَاضَةِ ٩٩
- ١١ - باب: زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي اعْتِكَافِهِ ٩٩
- ١٢ - باب: هَلْ يَذَرُّ الْمُعْتَكِفُ عَنْ نَفْسِهِ؟ ٩٩
- ١٣ - باب: مَنْ خَرَجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ عِنْدَ الصُّبْحِ ١٠٠
- ١٤ - باب: الْإِعْتِكَافُ فِي شَوَّالٍ ١٠٠
- ١٥ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ صَوْمًا إِذَا اعْتَكَفَ ١٠٠
- ١٦ - باب: إِذَا نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ أَسْلَمَ ١٠١
- ١٧ - باب: الْإِعْتِكَافُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ ١٠١
- ١٨ - باب: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ ١٠١
- ١٩ - باب: الْمُعْتَكِفُ يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْغَسْلِ ١٠٢

١٧ - (٣٤)

كِتَابُ الْبُيُوتِ

- ١ - باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾ ١٠٦

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَيَنْتَهُمَا مُشْتَبَهَاتٌ	١٠٧
٣ - باب: تَفْسِيرُ الْمُشْتَبَهَاتِ	١٠٨
٤ - باب: مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ	١١٠
٥ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسَاوِسَ وَنَحْوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ	١١٠
٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	١١١
٧ - باب: مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ	١١١
٨ - باب: التَّجَارَةُ فِي الْبَرِّ وَغَيْرِهِ . . . إلخ	١١٢
٩ - باب: الْخُرُوجُ فِي التَّجَارَةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾	١١٣
١٠ - باب: التَّجَارَةُ فِي الْبَحْرِ	١١٣
١١ - باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾	١١٤
١٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾	١١٥
١٣ - باب: مَنْ أَحَبَّ الْبُسْطَ فِي الرِّزْقِ	١١٦
١٤ - باب: شِرَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّسِيئَةِ	١١٦
١٥ - باب: كَسْبُ الرَّجُلِ وَعَمَلُهُ بِيَدِهِ	١١٧
١٦ - باب: السُّهُولَةُ وَالسَّمَاخَةُ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا، فَلْيُطْلَبْهُ فِي عَقَافٍ	١١٧
١٧ - باب: مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا	١١٨
١٨ - باب: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا	١١٨
١٩ - باب: إِذَا بَيْنَ الْبَيْعَانِ، وَلَمْ يَكْتُمَا، وَنَصَحَا	١١٩

الموضوع	الصفحة
٢٠ - باب: بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ	١١٩
٢١ - باب: مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ	١٢٠
٢٢ - باب: مَا يَمْحَقُ الْكَذِبُ وَالْكِثْمَانُ فِي الْبَيْعِ	١٢٠
٢٣ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	١٢١
٢٤ - باب: آكِلِ الرِّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا...﴾	١٢١
٢٥ - باب: مُوَكِّلِ الرِّبَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	١٢٢
٢٦ - باب: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾	١٢٣
٢٧ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ	١٢٤
٢٨ - باب: مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ	١٢٤
٢٩ - باب: ذِكْرُ الْفَيْنِ وَالْحَدَّادِ	١٢٥
٣٠ - باب: ذِكْرُ الْخَيْاطِ	١٢٥
٣١ - باب: ذِكْرُ النَّسَاجِ	١٢٥
٣٢ - باب: النَّجَّار	١٢٦
٣٣ - باب: شِرَاءِ الْإِمَامِ الْحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ	١٢٦
٣٤ - باب: شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحَمِيرِ، وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا، وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ؟	١٢٧
٣٥ - باب الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَايَعَ بِهَا النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ	١٢٨

الموضوع	الصفحة
٣٦ - باب: شراء الإبل الهيم، أو الأجر	١٢٨
٣٧ - باب: بيع السلاح في الفتنه وغيرها	١٢٩
٣٨ - باب: في العطار وبيع المسك	١٢٩
٣٩ - باب: ذكر الحجام	١٣٠
٤٠ - باب: التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء	١٣٠
٤١ - باب: صاحب السلعة أحق بالسوم	١٣١
٤٢ - باب: كم يجوز الخيار؟	١٣١
٤٣ - باب: إذا لم يؤقت في الخيار، هل يجوز البيع؟	١٣٢
٤٤ - باب: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»	١٣٣
٤٥ - باب: إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع، فقد وجب البيع	١٣٣
٤٦ - باب: إذا كان البائع بالخيار، هل يجوز البيع؟	١٣٣
٤٧ - باب: إذا اشترى شيئاً، فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا، ولم ينكر البائع على المشتري، أو اشترى عبداً فأعتقه . . .	١٣٤
٤٨ - باب: ما يكره من الخداع في البيع	١٣٥
٤٩ - باب: ما ذكر في الأسواق	١٣٥
٥٠ - باب: كراهية السخب في الأسواق	١٣٧
٥١ - باب الكيل على البائع والمُعطي؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾	١٣٧
٥٢ - باب: ما يستحب من الكيل	١٣٨
٥٣ - باب: بركة صاع النبي ﷺ ومده	١٣٩

الموضوع	الصفحة
٥٤ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ	١٣٩
٥٥ - باب: بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ	١٤٠
٥٦ - باب: مَنْ رَأَى: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِرَافًا، أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ... ..	١٤١
٥٧ - باب: إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً، فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ... ..	١٤٢
٥٨ - باب: لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ، أَوْ يَتْرُكَ	١٤٢
٥٩ - باب: بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ	١٤٣
٦٠ - باب: النَّجْشِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ	١٤٣
٦١ - باب: بَيْعِ الْغَرَرِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ	١٤٤
٦٢ - باب: بَيْعِ الْمُلَامَسَةِ	١٤٤
٦٣ - باب: بَيْعِ الْمُتَابَذَةِ	١٤٤
٦٤ - باب: النَّهْيُ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ... ..	١٤٥
٦٥ - باب: إِنْ شَاءَ، رَدَّ الْمُصْرَاةَ، وَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ	١٤٥
٦٦ - باب: بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي	١٤٦
٦٧ - باب: الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ	١٤٦
٦٨ - باب: هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغَيْرِ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟	١٤٧
٦٩ - باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ	١٤٨
٧٠ - باب: لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ	١٤٨

الموضوع	الصفحة
٧١ - باب: النَّهْيُ عَنِ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ، وَأَنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ. . .	١٤٩
٧٢ - باب: مُتْنَهَى التَّلَقِّي	١٥٠
٧٣ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ	١٥١
٧٤ - باب: بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ	١٥١
٧٥ - باب: بَيْعُ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ	١٥١
٧٦ - باب: بَيْعُ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ	١٥٢
٧٧ - باب: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ	١٥٢
٧٨ - باب: بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ	١٥٢
٧٩ - باب: بَيْعُ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نِسَاءً	١٥٣
٨٠ - باب: بَيْعُ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نِسِيئَةً	١٥٣
٨١ - باب: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ	١٥٣
٨٢ - باب: بَيْعُ الْمُرَابَّةِ، وَهِيَ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ. . .	١٥٤
٨٣ - باب: بَيْعُ التَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	١٥٥
٨٤ - باب: تَفْسِيرُ الْعَرَايَا	١٥٦
٨٥ - باب: بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا	١٥٧
٨٦ - باب: بَيْعُ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا	١٥٨
٨٧ - باب: إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ	١٥٩
٨٨ - باب: شِرَاءُ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ	١٦٠
٨٩ - باب: إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٌ مِنْهُ	١٦٠

الموضوع	الصفحة
٩٠ - باب: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، أَوْ أَرْضًا مَرْزُوعَةً، أَوْ بِإِجَارَةٍ.....	١٦٠
٩١ - باب: بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا.....	١٦١
٩٢ - باب: بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ.....	١٦١
٩٣ - باب: بَيْعِ الْمُخَاصَرَةِ.....	١٦١
٩٤ - باب: بَيْعِ الْجُمَّارِ وَأَكْلِهِ.....	١٦٢
٩٥ - باب: مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ: فِي الْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ.....	١٦٢
٩٦ - باب: بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ.....	١٦٤
٩٧ - باب: بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ.....	١٦٥
٩٨ - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَرَضِي.....	١٦٥
٩٩ - باب: الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ.....	١٦٦
١٠٠ - باب: شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ، وَهَبَتِهِ، وَعَقْدِهِ.....	١٦٦
١٠١ - باب: جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُذْبَحَ.....	١٦٨
١٠٢ - باب: قَتْلِ الْخَنْزِيرِ.....	١٦٨
١٠٣ - باب: لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ، وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ.....	١٦٩
١٠٤ - باب: بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ.....	١٧٠
١٠٥ - باب: تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ.....	١٧٠
١٠٦ - باب: إِثْمُ مَنْ بَاعَ حُرًّا.....	١٧١
١٠٧ - باب: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الْيَهُودَ بِبَيْعِ أَرْضِهِمْ حِينَ أَجْلَاهُمْ.....	١٧١
١٠٨ - باب: بَيْعِ الْعَبْدِ، وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.....	١٧١

الموضوع	الصفحة
١٠٩ - باب: بَيْعِ الرَّقِيقِ	١٧٢
١١٠ - باب: بَيْعِ الْمُدَبَّرِ	١٧٢
١١١ - باب: هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟	١٧٣
١١٢ - باب: بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ	١٧٤
١١٣ - باب: ثَمَنِ الْكَلْبِ	١٧٤

١٨ - (٣٥)

كِتَابُ السَّلَامِ

١ - باب: السَّلَامُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ	١٧٧
٢ - باب: السَّلَامُ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ	١٧٧
٣ - باب: السَّلَامُ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ	١٧٨
٤ - باب: السَّلَامُ فِي النَّخْلِ	١٧٩
٥ - باب: الْكَفِيلُ فِي السَّلَامِ	١٨٠
٦ - باب: الرَّهْنُ فِي السَّلَامِ	١٨١
٧ - باب: السَّلَامُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ	١٨١
٨ - باب: السَّلَامُ إِلَى أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ	١٨٢

١٩ - (٣٦)

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

١ - باب: الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، فَلَا شُفْعَةَ	١٨٣
٢ - باب: عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ	١٨٣
٣ - باب: أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ؟	١٨٤

٢٠ - (٣٧)

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

- ١ - باب: استئجار الرجل الصالح، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ ١٨٥
- ٢ - باب رعي الغنم على قراريط ١٨٧
- ٣ - باب: استئجار المشركين عند الضرورة ١٨٧
- ٤ - باب: إذا استأجر أجيراً ليُعملَ له بعد ثلاثة أيام، أو بعد شهر ١٨٩
- ٥ - باب: الأجير في الغزو ١٩٠
- ٦ - باب: إذا استأجر أجيراً، فبين له الأجل، ولم يبين العمل ١٩٠
- ٧ - باب: إذا استأجر أجيراً على أن يُقيم حائطاً يريد أن ينقُص، جاز ١٩١
- ٨ - باب: الإجارة إلى نصف النهار ١٩٢
- ٩ - باب: الإجارة إلى صلاة العصر ١٩٢
- ١٠ - باب: إثم من منع أجر الأجير ١٩٣
- ١١ - باب: الإجارة من العصر إلى الليل ١٩٣
- ١٢ - باب: من استأجر أجيراً، فترك أجره ١٩٤
- ١٣ - باب: من آجر نفسه ليحمل على ظهره، ثم تصدق به، وأجر الحمال ١٩٤
- ١٤ - باب: أجر السمسرة ١٩٥
- ١٥ - باب: هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب؟ ١٩٦
- ١٦ - باب: ما يُعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ١٩٦
- ١٧ - باب: ضريبة العبد، وتعاهد ضرائب الإمام ١٩٧

- ١٨ - باب: خَرَّاجِ الْحَجَّامِ ١٩٨
- ١٩ - باب: مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يَخَفُّوا عَنْهُ مِنْ خَرَّاجِهِ ١٩٨
- ٢٠ - باب: كَسْبِ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءِ ١٩٨
- ٢١ - باب: عَسْبِ الْفَحْلِ ٢٠٠
- ٢٢ - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا ٢٠٠

٢١ - (٣٨)

كِتَابُ الْحَوَالَةِ

- ١ - باب: الْحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟ ٢٠١
- ٢ - باب: إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ، جَازَ، وَإِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ، فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ ٢٠٢

٢٢ - (٣٩)

كِتَابُ الْكِفَالَةِ

- ١ - باب: الْكِفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالذُّيُونِ بِالْأَبْدَانِ، وَغَيْرِهَا ٢٠٥
- ٢ - باب: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَةً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ ٢٠٦
- ٣ - باب: مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ ٢٠٧
- ٤ - باب: جَوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَقْدِهِ ٢٠٧
- ٥ - باب: الدَّيْنِ ٢٠٨

٢٣ - (٤٠)

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

- ١ - باب: وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا ٢٠٩

- ٢ - باب: إِذَا وَكَّلَ الْمُسْلِمُ حَرَبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، جَازَ ٢١٠
- ٣ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ ٢١١
- ٤ - باب: إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةَ تَمُوتُ، أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ، ذَبَحَ، أَوْ أَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ ٢١١
- ٥ - باب: وَكَالَةُ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ جَائِزَةٌ ٢١٢
- ٦ - باب: الْوَكَالَةُ فِي قَضَاءِ الدُّيُونِ ٢١٢
- ٧ - باب: إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوَكِيلٍ، أَوْ شَفِيعَ قَوْمٍ، جَازَ ٢١٣
- ٨ - باب: إِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ ٢١٣
- ٩ - باب: وَكَالَةُ الْمَرْأَةِ الْإِمَامَ فِي النِّكَاحِ ٢١٤
- ١٠ - باب: إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا، فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا، فَأَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ ٢١٤
- ١١ - باب: إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَاسِدًا، فَبِيعَهُ مَرْدُودٌ ٢١٥
- ١٢ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الْوَقْفِ وَنَفَقَتِهِ، وَأَنْ يُطْعَمَ صَدِيقًا لَهُ، وَيَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ ٢١٦
- ١٣ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الْحُدُودِ ٢١٦
- ١٤ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الْبُذْنِ وَتَعَاهُدهَا ٢١٧
- ١٥ - باب: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ: ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ ٢١٧
- ١٦ - باب: وَكَالَةُ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا ٢١٨

٢٤ - (٤١)

كتاب الميراث

- ١ - باب: فَضْلُ الزَّرْعِ وَالْغَرْسِ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ ٢١٩

- ٢ - باب: مَا يُخَذَّرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِسْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ، أَوْ مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ ٢٢٠
- ٣ - باب: اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ ٢٢٠
- ٤ - باب: اسْتِعْمَالُ الْبَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ ٢٢١
- ٥ - باب: إِذَا قَالَ: اكْفِنِي مَوْنَةَ النَّخْلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ ٢٢١
- ٦ - باب: قَطْعُ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ ٢٢١
- ٧ - باب ٢٢٢
- ٨ - باب: الْمُرَاعَاةُ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ ٢٢٢
- ٩ - باب: إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السِّنِينَ فِي الْمُرَاعَاةِ ٢٢٣
- ١٠ - باب ٢٢٣
- ١١ - باب: الْمُرَاعَاةُ مَعَ الْيَهُودِ ٢٢٤
- ١٢ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمُرَاعَاةِ ٢٢٤
- ١٣ - باب: إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ ٢٢٥
- ١٤ - باب: أَوْقَافُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْضِ الْخَرَاجِ، وَمُزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ ٢٢٥
- ١٥ - باب: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ٢٢٦
- ١٦ - باب ٢٢٧
- ١٧ - باب: إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ: أَقْرَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ... ٢٢٨
- ١٨ - باب: مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاةِ وَالثَّمَرِ ٢٢٩

الموضوع	الصفحة
١٩ - باب: كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	٢٢٩
٢٠ - باب	٢٣٠
٢١ - باب: مَا جَاءَ فِي الْغَرَسِ	٢٣٠
٢٥ - (٤٢)	
كِتَابُ الشُّبُهَاتِ	
باب: فِي الشُّرْبِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾	٢٣٣
١ - باب: مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبَتْهُ وَوَصِيَّتُهُ جَائِزَةٌ، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ	٢٣٤
٢ - باب: مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوْى	٢٣٥
٣ - باب: مَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مِلْكِهِ، لَمْ يَضْمَنْ	٢٣٥
٤ - باب: الْخُصُومَةُ فِي الْبُئْرِ، وَالْقَضَاءُ فِيهَا	٢٣٦
٥ - باب: إِثْمٌ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ	٢٣٦
٦ - باب: سَكْرُ الْأَنْهَارِ	٢٣٧
٧ - باب: شُرْبُ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ	٢٣٧
٨ - باب: شُرْبُ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْغَيْنِ	٢٣٨
٩ - باب: فَضْلُ سَقْيِ الْمَاءِ	٢٣٨
١٠ - باب: مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ أَوْ الْقَرْيَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ	٢٣٩
١١ - باب: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ	٢٤١
١٢ - باب: شُرْبُ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ	٢٤١

الموضوع	الصفحة
١٣ - باب: بَيْعِ الْحَطَبِ وَالْكَلَاءِ	٢٤٢
١٤ - باب: الْقَطَائِعِ	٢٤٣
١٥ - باب: كِتَابَةُ الْقَطَائِعِ	٢٤٣
٢٦ - (٤٤)	
كِتَابُ الْخُصُوفِ	
١٠ - باب: التَّقَاضِي	٢٤٥
٢٧ - (٤٥)	
كِتَابُ اللَّقَطَةِ	
١ - باب: إِذَا أَخْبَرَ رَبُّهُ اللَّقْطَةَ بِالْعَلَامَةِ، دَفَعَ إِلَيْهِ	٢٤٧
٢ - باب: ضَالَّةُ الْإِبِلِ	٢٤٧
٣ - باب: ضَالَّةُ الْغَنَمِ	٢٤٨
٤ - باب: إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا	٢٤٨
٥ - باب: إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي الْبَحْرِ، أَوْ سَوْطًا، أَوْ نَحْوَهُ	٢٤٩
٦ - باب: إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ	٢٤٩
٧ - باب: كَيْفَ تُعْرَفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ؟	٢٥٠
٨ - باب: لَا تُخْتَلَبُ مَاشِيَةٌ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ	٢٥٠
٩ - باب: إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، رَدَّهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ	٢٥١
١٠ - باب: هَلْ يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ، وَلَا يَدْعُهَا تَضِيعُ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ؟	٢٥١
١١ - باب: مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ، وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ	٢٥٢

الموضوع	الصفحة
---------	--------

١٢ - باب	٢٥٢
----------	-----

٢٨ - (٤٦)

كتاب المظالم والقصاص والغضب

باب: في المظالم والغضب	٢٥٥
١ - باب: قصاص المظالم	٢٥٦
٢ - باب: قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾	٢٥٦
٣ - باب: لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُسْلِمُهُ	٢٥٦
٤ - باب: أَعِنَّ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا	٢٥٧
٥ - باب: نَصْرُ الْمَظْلُومِ	٢٥٧
٦ - باب: الْإِنْتِصَارُ مِنَ الظَّالِمِ . . .	٢٥٨
٧ - باب: عَفْوُ الْمَظْلُومِ . . .	٢٥٨
٨ - باب: الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٥٩
٩ - باب: الْإِتْقَاءُ وَالْحَذَرُ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ	٢٥٩
١٠ - باب: مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَحَلَّلَهَا لَهُ، هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ؟	٢٥٩
١١ - باب: إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ، فَلَا رُجُوعَ فِيهِ	٢٦٠
١٢ - باب: إِذَا أَدِنَ لَهُ، أَوْ أَحَلَّهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ	٢٦١
١٣ - باب: إِنْ مَنَ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ	٢٦١
١٤ - باب: إِذَا أَدِنَ إِنْسَانٌ لآخرَ شَيْئًا، جَازَ	٢٦٢
١٥ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّامُ﴾	٢٦٢

الموضوع	الصفحة
١٦ - باب: إِيْمَ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ	٢٦٣
١٧ - باب: إِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ	٢٦٣
١٨ - باب: قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ	٢٦٣
١٩ - باب: مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ	٢٦٤
٢٠ - باب: لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ	٢٦٥
٢١ - باب: صَبُّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ	٢٦٥
٢٢ - باب: أَفْنِيَةُ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا، وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعَدَاتِ	٢٦٥
٢٣ - باب: الْأَبَارِ الَّتِي عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا	٢٦٦
٢٤ - باب: إِمَاطَةُ الْأَذَى	٢٦٦
٢٥ - باب: الْغُرْفَةِ، وَالْعُلْيَةِ الْمُسْرِفَةِ، وَغَيْرِ الْمُسْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ، وَغَيْرِهَا	٢٦٧
٢٦ - باب: مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ، أَوْ بَابَ الْمَسْجِدِ	٢٦٨
٢٧ - باب: الْوُقُوفِ، وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ	٢٦٩
٢٨ - باب: مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ، وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ، فَرَمَى بِهِ	٢٦٩
٢٩ - باب: إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيْتَاءِ، وَهِيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ . . .	٢٦٩
٣٠ - باب: النَّهْيُ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ	٢٧٠
٣١ - باب: كَسْرِ الصَّلِيبِ، وَقَتْلِ الْخِنْزِيرِ	٢٧٠
٣٢ - باب: هَلْ تُكْسَرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ؟ أَوْ تُخَرَّقُ الزُّقَاقُ؟ . . .	٢٧١
٣٣ - باب: مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ	٢٧٢
٣٤ - باب: إِذَا كَسَرَ قِصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ	٢٧٣

٣٥ - باب: إِذَا هَدَمَ حَائِطًا، فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ ٢٧٣

٢٩ - (٤٧)

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

- ١ - باب: الشَّرِكَةُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ . . . ٢٧٥
- ٢ - باب: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ ٢٧٦
- ٣ - باب: قِسْمَةُ الْغَنَمِ ٢٧٧
- ٤ - باب: الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابُهُ ٢٧٧
- ٥ - باب: تَقْوِيمُ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيَمَةِ عَدَلٍ ٢٧٨
- ٦ - باب: هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِثْمَامِ فِيهِ؟ ٢٧٨
- ٧ - باب: شَرِكَةُ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ ٢٧٨
- ٨ - باب: الشَّرِكَةُ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا ٢٧٩
- ٩ - باب: إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ ٢٧٩
- ١٠ - باب: الْإِشْتِرَاكُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ ٢٨٠
- ١١ - باب: مُشَارَكَةُ الدِّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ ٢٨٠
- ١٢ - باب: قِسْمَةُ الْغَنَمِ، وَالْعَدْلُ فِيهَا ٢٨١
- ١٣ - باب: الشَّرِكَةُ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ٢٨١
- ١٤ - باب: الشَّرِكَةُ فِي الرَّقِيقِ ٢٨٢
- ١٥ - باب: الْإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ وَالْبُدْنِ . . . ٢٨٢
- ١٦ - باب: مَنْ عَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِجَزْوَ رٍ فِي الْقَسْمِ ٢٨٣

٣٠ - (٤٨)

كِتَابُ الرِّهْنِ

- ١ - باب: فِي الرِّهْنِ فِي الْحَضَرِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا
- ٢٨٥ كَاتِبًا فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾
- ٢ - باب: مَنْ رَهْنَ دِرْعَهُ
- ٢٨٦
- ٣ - باب: رَهْنُ السَّلَاحِ
- ٢٨٦
- ٤ - باب: الرِّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَخْلُوبٌ
- ٢٨٧
- ٥ - باب: الرِّهْنُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ
- ٢٨٨
- ٦ - باب: إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ
- ٢٨٨ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

٣١ - (٤٩)

كِتَابُ الْعِتْقِ

- ١ - باب: فِي الْعِتْقِ وَفَضْلِهِ
- ٢٩١
- ٢ - باب: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟
- ٢٩٢
- ٣ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ، أَوِ الْآيَاتِ
- ٢٩٢
- ٤ - باب: إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ
- ٢٩٢
- ٥ - باب: إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ
- ٢٩٣
- ٦ - باب: الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ فِي الْعَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ
- ٢٩٤
- ٧ - باب: إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: هُوَ اللَّهُ، وَنَوَى الْعِتْقَ، وَالْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ
- ٢٩٥
- ٨ - باب: أُمُّ الْوَلَدِ
- ٢٩٦

الموضوع	الصفحة
٩ - باب: بَيْعِ الْمُدَبَّرِ	٢٩٧
١٠ - باب: بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ	٢٩٧
١١ - باب: إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ، أَوْ عَمُّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا؟	٢٩٨
١٢ - باب: عِتْقُ الْمُشْرِكِ	٢٩٩
١٣ - باب: مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا، فَوَهَبَ، وَبَاعَ.	٢٩٩
١٤ - باب: فَضْلُ مَنْ أَدَّبَ جَارِيَتَهُ، وَعَلَّمَهَا	٣٠٠
١٥ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ، فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»	٣٠١
١٦ - باب: الْعَبْدُ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَنَصَحَ سَيِّدَهُ	٣٠١
١٧ - باب: كَرَاهِيَةُ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ، وَقَوْلُهُ: عَبْدِي.	٣٠٢
١٨ - باب: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ	٣٠٤
١٩ - باب: الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَالَ إِلَى السَّيِّدِ	٣٠٤
٢٠ - باب: إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ	٣٠٤

٣٢ - (٥٠)

كِتَابُ الْمَكَاتِبِ

باب: إِثْمُ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ	٣٠٧
١ - باب: الْمُكَاتِبِ وَنُجُومِهِ، فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ.	٣٠٧
٢ - باب: مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتِبِ.	٣٠٨
٣ - باب: اسْتِعَانَةُ الْمُكَاتِبِ، وَسُؤَالُهُ النَّاسَ	٣٠٨
٤ - باب: بَيْعِ الْمُكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ	٣٠٩

- ٥ - باب: إِذَا قَالَ الْمُكَاتَبُ: اشْتَرَيْتَنِي، وَأَعْتَقَنِي، فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ ٣٠٩

٣٣ - (٥١)

كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضَائِلِهَا وَالتَّحْرِيزُ عَلَيْهَا

- ٢ - باب: الْقَلِيلُ مِنَ الْهَبَةِ ٣١٢
- ٣ - باب: مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا ٣١٢
- ٤ - باب: مَنْ اسْتَسْقَى ٣١٣
- ٥ - باب: قَبُولُ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ ٣١٣
- ٦ - باب: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ ٣١٤
- ٧ - باب: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ ٣١٤
- ٨ - باب: مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ، وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ ٣١٦
- ٩ - باب: مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ ٣١٦
- ١٠ - باب: مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْعَائِيَةَ جَائِزَةً ٣١٧
- ١١ - باب: الْمُكَافَأَةُ فِي الْهَبَةِ ٣١٧
- ١٢ - باب: الْهَبَةُ لِلْوَلَدِ، وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئًا، لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ ... ٣١٨
- ١٣ - باب: الْإِشْهَادُ فِي الْهَبَةِ ٣١٩
- ١٤ - باب: هِبَةُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ، وَالْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا ٣٢٠
- ١٥ - باب: هِبَةُ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا، وَعَتَقِهَا، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، فَهِيَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً. ... ٣٢٠
- ١٦ - باب: بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ ٣٢١

- ١٧ - باب: مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعَلَّةً ٣٢٢
- ١٨ - باب: إِذَا وَهَبَ هِبَةً، أَوْ وَعَدَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ ٣٢٣
- ١٩ - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ ٣٢٥
- ٢٠ - باب: إِذَا وَهَبَ هِبَةً، فَقَبَضَهَا الْآخَرُ، وَلَمْ يَقُلْ: قَبَلْتُ ٣٢٥
- ٢١ - باب: إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ ٣٢٦
- ٢٢ - باب: هِبَةُ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ ٣٢٧
- ٢٣ - باب: الْهِبَةُ الْمَقْبُوضَةُ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَالْمَقْسُومَةُ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ ٣٢٨
- ٢٤ - باب: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةً لِقَوْمٍ ٣٢٩
- ٢٥ - باب: مَنْ أَمْدَى لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ، فَهُوَ أَحَقُّ ٣٣٠
- ٢٦ - باب: إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِلرَّجُلِ وَهُوَ رَاكِبُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ ٣٣١
- ٢٧ - باب: هَدِيَّةٌ مَا يُكْرَهُ لِنَفْسِهَا ٣٣١
- ٢٨ - باب: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٣٣٢
- ٢٩ - باب: الْهَدِيَّةُ لِلْمُشْرِكِينَ ٣٣٣
- ٣٠ - باب: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ ٣٣٤
- ٣١ - باب: ٣٣٥
- ٣٢ - باب: مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى ٣٣٥
- ٣٣ - باب: مَنْ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْقَرَسَ ٣٣٦
- ٣٤ - باب: الْإِسْتِعَارَةُ لِلْعَرُوسِ عِنْدَ الْبَنَاءِ ٣٣٧
- ٣٥ - باب: فَضْلُ الْمَنِيحَةِ ٣٣٧

٣٦ - باب: إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ، عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ، فَهُوَ

جَائِزٌ. ٣٣٨

٣٧ - باب: إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ، فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ. ٣٣٩

٣٤ - (٥٢)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

١ - باب: مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي ٣٤١

٢ - باب: إِذَا عَدَلَ رَجُلٌ أَحَدًا، فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ٣٤٢

٣ - باب: شَهَادَةُ الْمُخْتَبِيءِ ٣٤٣

٤ - باب: إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ، أَوْ شُهِدَ بِشَيْءٍ ٣٤٤

٥ - باب: الشُّهُدَاءُ الْعُدُولُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ ٣٤٤

٦ - باب: تَعْدِيلُ كَمَّ يَجُوزُ؟ ٣٤٥

٧ - باب: الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَالرِّضَاعِ الْمُسْتَقْبِضِ ٣٤٦

٨ - باب: شَهَادَةُ الْفَافِيفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي ٣٤٨

٩ - باب: لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ ٣٥٠

١٠ - باب: مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ ٣٥١

١١ - باب: شَهَادَةُ الْأَعْمَى وَنِكَاحِهِ، وَأَمْرِهِ، وَإِنْكَاحِهِ ٣٥٢

١٢ - باب: شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ

وَأَمْرَأَتَانِ﴾ ٣٥٤

١٣ - باب: شَهَادَةُ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ ٣٥٤

الموضوع	الصفحة
١٤ - باب : شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ	٣٥٥
١٥ - باب : تَعْدِيلُ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا	٣٥٥
١٦ - باب : إِذَا زَكَى رَجُلٌ رَجُلًا ، كَفَاهُ	٣٥٦
١٧ - باب : مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي الْمَدْحِ ، وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ	٣٥٧
١٨ - باب : بُلُوغُ الصَّبِيَّانِ ، وَشَهَادَتُهُمَا	٣٥٨
١٩ - باب : سُؤَالُ الْحَاكِمِ الْمُدَّعِي : هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ قَبْلَ الْيَمِينِ	٣٥٩
٢٠ - باب : الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ	٣٦٠
٢٠ / م - باب :	٣٦١
٢١ - باب : إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ ، فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ ، وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ	٣٦١
٢٢ - باب : الْيَمِينُ بَعْدَ الْعَصْرِ	٣٦٢
٢٣ - باب : يَخْلُفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ	٣٦٢
٢٤ - باب : إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ	٣٦٤
٢٥ - باب : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ۖ ﴾	٣٦٤
٢٦ - باب : كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ ؟	٣٦٤
٢٧ - باب : مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ	٣٦٦
٢٨ - باب : مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ	٣٦٧
٢٩ - باب : لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشُّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا	٣٦٩
٣٠ - باب : الْقُرْعَةُ فِي الْمُسْكِلاتِ	٣٦٩

٣٥ - (٥٣)

كِتَابُ الصُّلْحِ

- ١ - باب: مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ . . . ٣٧٣
- ٢ - باب: لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ . . . ٣٧٤
- ٣ - باب: قَوْلُ الإِمَامِ لِأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ . . . ٣٧٥
- ٤ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَصَّالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ . . . ٣٧٥
- ٥ - باب: إِذَا اضْطَلَحُوا عَلَى صُلْحٍ جَوْرٍ، فَالْصُّلْحُ مَرْدُودٌ . . . ٣٧٥
- ٦ - باب: كَيْفَ يُكْتَبُ: «هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ . . .» . . . ٣٧٦
- ٧ - باب: الصُّلْحُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ . . . ٣٧٦
- ٨ - باب: الصُّلْحُ فِي الدِّيَةِ . . . ٣٧٧
- ٩ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ . . .» . . . ٣٧٨
- ١٠ - باب: هَلْ يُشِيرُ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ؟ . . . ٣٧٩
- ١١ - باب: فَضْلُ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْعَدْلُ بَيْنَهُمْ . . . ٣٧٩
- ١٢ - باب: إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ، فَأَبَى، حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيْنِ . . . ٣٨٠
- ١٣ - باب: الصُّلْحُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ، وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ، وَالْمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ . . . ٣٨٠
- ١٤ - باب: الصُّلْحُ بِالذَّيْنِ وَالْعَيْنِ . . . ٣٨١

٣٦ - (٥٤)

كِتَابُ الشُّرُوطِ

- ١ - باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمُبَايَعَةِ . . . ٣٨٣

- ٢ - باب: إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتَ، وَلَمْ يَشْتَرِ الثَّمَرَ ٣٨٤
- ٣ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ ٣٨٤
- ٤ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ ظَهَرَ الذَّائِبَةِ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى، جَازَ ٣٨٤
- ٥ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْمُعَامَلَةِ ٣٨٥
- ٦ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ ٣٨٥
- ٧ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْمُزَارَعَةِ ٣٨٦
- ٨ - باب: مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ ٣٨٦
- ٩ - باب: الشُّرُوطُ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الْحُدُودِ ٣٨٧
- ١٠ - باب: مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ ٣٨٧
- ١١ - باب: الشُّرُوطُ فِي الطَّلَاقِ ٣٨٨
- ١٢ - باب: الشُّرُوطُ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ ٣٨٨
- ١٣ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْوَلَاءِ ٣٨٨
- ١٤ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمُزَارَعَةِ: «إِذَا شِئْتُ، أَخْرَجْتُكَ» ٣٨٩
- ١٥ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْجِهَادِ، وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ ٣٨٩
- ١٦ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْقَرْضِ ٣٩٠
- ١٧ - باب: الْمُكَاتَبِ، وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ ٣٩٠
- ١٨ - باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِشْتِرَاطِ، وَالثَّنْيَا فِي الْإِقْرَارِ ٣٩١
- ١٩ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْوَقْفِ ٣٩٢

٣٧ - (٥٥)

كتاب الوصايا

- ١ - باب: الوصايا، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» ٣٩٣
- ٢ - باب: أَنْ يَتْرَكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ ٣٩٥
- ٣ - باب: الوصية بالثلث ٣٩٥
- ٤ - باب: قول الموصي لوصيته: تَعَاهَدْ وَلَدِي ٣٩٦
- ٥ - باب: إِذَا أَوْمَأَ الْمَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً، جَازَتْ ٣٩٦
- ٦ - باب: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ ٣٩٧
- ٧ - باب: الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ ٣٩٧
- ٨ - باب: قول الله ﷻ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ٣٩٨
- ٩ - باب: تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ٤٠٠
- ١٠ - باب: إِذَا وَقَفَ، أَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ، وَمَنْ الْأَقَارِبُ؟ ٤٠٢
- ١١ - باب: هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقَارِبِ؟ ٤٠٢
- ١٢ - باب: هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ؟ ٤٠٣
- ١٣ - باب: إِذَا وَقَفَ شَيْئًا، فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ ٤٠٤
- ١٤ - باب: إِذَا قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ لِلَّهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ ٤٠٤
- ١٥ - باب: إِذَا قَالَ: أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ لِلَّهِ عَنْ أُمِّي ٤٠٥
- ١٦ - باب: إِذَا تَصَدَّقَ، أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مَالِهِ، أَوْ بَعْضَ رَقِيقِهِ ٤٠٥
- ١٧ - باب: مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ ٤٠٥

- ١٨ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ٤٠٦
- ١٩ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَفَّى فُجَاءَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ. ٤٠٦
- ٢٠ - باب: الإِشْهَادُ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ ٤٠٧
- ٢١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾ ٤٠٧
- ٢٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٤٠٨
- ٢٢ / م - باب: وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ ٤٠٩
- ٢٣ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ٤٠٩
- ٢٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ ٤١٠
- ٢٥ - باب: اسْتِخْدَامُ الْيَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، إِذَا كَانَ صَلَاحًا لَهُ ٤١٠
- ٢٦ - باب: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ، فَهُوَ جَائِزٌ ٤١١
- ٢٧ - باب: إِذَا أَوْقَفَ جَمَاعَةً أَرْضًا مُشَاعًا، فَهُوَ جَائِزٌ ٤١٢
- ٢٨ - باب: الْوَقْفُ كَيْفَ يُكْتَبُ؟ ٤١٢
- ٢٩ - باب: الْوَقْفُ لِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالضَّعِيفِ ٤١٣
- ٣٠ - باب: وَقْفُ الْأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ ٤١٣
- ٣١ - باب: وَقْفُ الدَّوَابِّ وَالْكُرَاعِ وَالْعُرُوضِ وَالصَّامِتِ ٤١٣
- ٣٢ - باب: نَفَقَةُ الْقَيْمِ لِلْوَقْفِ ٤١٤

- ٣٣ - باب: إِذَا وَقَفَ أَرْضاً أَوْ بَيْتاً، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ ٤١٤
- ٣٤ - باب: إِذَا قَالَ الْوَاقِفُ: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ جَائِزٌ ٤١٥
- ٣٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ...﴾ ٤١٦
- ٣٦ - باب: فَضَاءُ الْوَصِيِّ ذِيُونِ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الْوَرِثَةِ ٤١٧

٣٨ - (٥٦)

كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

- ١ - باب: فَضْلُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ٤٢٠
- ٢ - باب: أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٢٢
- ٣ - باب: الدُّعَاءُ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ٤٢٢
- ٤ - باب: دَرَجَاتِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٢٣
- ٥ - باب: الْغَدُوءُ وَالرَّوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَابِ قَوْسٍ أَحَدُكُمْ فِي الْجَنَّةِ ٤٢٤
- ٦ - باب: الْحُورِ الْعِينِ وَصِفَتِهِنَّ ٤٢٥
- ٧ - باب: تَمَنِّيِ الشَّهَادَةِ ٤٢٦
- ٨ - باب: فَضْلُ مَنْ يُضْرَعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَمَاتَ، فَهُوَ مِنْهُمْ ٤٢٦
- ٩ - باب: مَنْ يُنْكَبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٢٧
- ١٠ - باب: مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ ٤٢٧
- ١١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَرَبَّصُوا بِنَا لَا إِلَهَ إِلَّا هَدَى الْحُسَيْنِيُّ﴾ ٤٢٧
- ١٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ ٤٢٨

- ١٣ - باب: عَمَلُ صَالِحٍ قَبْلَ الْقِتَالِ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ
بِأَعْمَالِكُمْ ٤٢٩
- ١٤ - باب: مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَزَبٌ فَقَتَلَهُ ٤٣٠
- ١٥ - باب: مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ٤٣٠
- ١٦ - باب: مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٣٠
- ١٧ - باب: مَسْحُ الْغُبَارِ عَنِ الرَّأْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٣٢
- ١٨ - باب: الْغَسْلُ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْغُبَارِ ٤٣٢
- ١٩ - باب: فَضْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ ٤٣٢
- ٢٠ - باب: ظِلُّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ ٤٣٣
- ٢١ - باب: تَمَنِّي الْمُجَاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا ٤٣٤
- ٢٢ - باب: الْجَنَّةُ تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ ٤٣٤
- ٢٣ - باب: مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ ٤٣٥
- ٢٤ - باب: الشَّجَاعَةُ فِي الْحَرْبِ وَالْجُبْنِ ٤٣٥
- ٢٥ - باب: مَا يُتَعَوَّذُ مِنَ الْجُبْنِ ٤٣٥
- ٢٦ - باب: مَنْ حَدَّثَ بِمَشَاهِدِهِ فِي الْحَرْبِ ٤٣٦
- ٢٧ - باب: وَجُوبُ النَّفِيرِ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ . . . ٤٣٦
- ٢٨ - باب: الْكَافِرُ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ، ثُمَّ يُسْلِمُ، فَيُسَدَّدُ بَعْدُ وَيُقْتَلُ ٤٣٧
- ٢٩ - باب: مَنْ اخْتَارَ الْغَزْوَ عَلَى الصَّوْمِ ٤٣٨
- ٣٠ - باب: الشَّهَادَةُ سَبْعُ سِوَى الْقَتْلِ ٤٣٨

- ٣١ - باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ۖ﴾ ٤٤٠
- ٣٢ - باب: الصَّبْرُ عِنْدَ الْقِتَالِ ٤٤٠
- ٣٣ - باب: التَّحْرِيطُ عَلَى الْقِتَالِ ٤٤٠
- ٣٤ - باب: حَفَرِ الْخُنْدَقِ ٤٤١
- ٣٥ - باب: مَنْ حَبَسَهُ الْعُدُوُّ عَنِ الْغَزْوِ ٤٤١
- ٣٦ - باب: فَضْلُ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٤٢
- ٣٧ - باب: فَضْلُ النِّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٤٢
- ٣٨ - باب: فَضْلُ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ ٤٤٢
- ٣٩ - باب: التَّحَنُّطِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٤٤٣
- ٤٠ - باب: فَضْلُ الطَّلِيعَةِ ٤٤٣
- ٤١ - باب: هَلْ يُبْعَثُ الطَّلِيعَةُ وَخَدَهُ؟ ٤٤٤
- ٤٢ - باب: سَفَرِ الْإِثْنَيْنِ ٤٤٤
- ٤٣ - باب: الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٤٤٥
- ٤٤ - باب: الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ ٤٤٥
- ٤٥ - باب: مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ٤٤٥
- ٤٦ - باب: اسْمُ الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ ٤٤٦
- ٤٧ - باب: مَا يُذَكَّرُ مِنْ شُؤْمِ الْفَرَسِ ٤٤٧
- ٤٨ - باب: الْخَيْلُ لثَلَاثَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا
وَرِيزَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤٤٧

الموضوع	الصفحة
٤٩ - باب: مَنْ ضَرَبَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْغَزْوِ	٤٤٨
٥٠ - باب: الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ الصَّعْبَةِ، وَالْفُحُولَةِ مِنَ الْخَيْلِ	٤٤٨
٥١ - باب: سِهَامِ الْفَرَسِ	٤٤٩
٥٢ - باب: مَنْ قَادَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْحَرْبِ	٤٤٩
٥٣ - باب: الرِّكَابِ وَالْعَزْرِ لِلدَّابَّةِ	٤٥٠
٥٤ - باب: رُكُوبِ الْفَرَسِ الْعُرِيِّ	٤٥٠
٥٥ - باب: الْفَرَسِ الْقُطُوفِ	٤٥١
٥٦ - باب: السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ	٤٥١
٥٧ - باب: إِضْمَارِ الْخَيْلِ لِلْسَّبْقِ	٤٥١
٥٨ - باب: غَايَةِ السَّبَاقِ لِلْخَيْلِ الْمُضْمَرَّةِ	٤٥٣
٥٩ - باب: نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ	٤٥٣
٦٠ - باب: الْغَزْوِ عَلَى الْحَمِيرِ	٤٥٣
٦١ - باب: بَغْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْضَاءِ	٤٥٤
٦٢ - باب: جِهَادِ النِّسَاءِ	٤٥٤
٦٣ - باب: غَزْوِ الْمَرْأَةِ فِي الْبَحْرِ	٤٥٥
٦٤ - باب: حَمْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الْغَزْوِ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ	٤٥٥
٦٥ - باب: غَزْوِ النِّسَاءِ، وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ	٤٥٦
٦٦ - باب: حَمْلِ النِّسَاءِ الْقَرِيبِ إِلَى النَّاسِ فِي الْغَزْوِ	٤٥٧
٦٧ - باب: مُدَاوَاةِ النِّسَاءِ الْجَرْحَى فِي الْغَزْوِ	٤٥٧
٦٨ - باب: رَدُّ النِّسَاءِ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ	٤٥٨

الموضوع	الصفحة
٦٩ - باب: نَزَعَ السَّهْمَ مِنَ الْبَدَنِ	٤٥٨
٧٠ - باب: الْحِرَاسَةُ فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	٤٥٩
٧١ - باب: فَضْلُ الْخِدْمَةِ فِي الْغَزْوِ	٤٥٩
٧٢ - باب: فَضْلُ مَنْ حَمَلَ مَتَاعَ صَاحِبِهِ فِي السَّفَرِ	٤٦٠
٧٣ - باب: فَضْلُ رِبَاطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . .	٤٦١
٧٤ - باب: مَنْ غَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ	٤٦١
٧٥ - باب: رُكُوبِ الْبَحْرِ	٤٦٢
٧٦ - باب: مَنْ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْحَرْبِ	٤٦٢
٧٧ - باب: لَا يُقَالُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ	٤٦٣
٧٨ - باب: التَّخْرِيطُ عَلَى الرَّمْيِ . . .	٤٦٤
٧٩ - باب: اللَّهْوُ بِالْحِرَابِ وَنَحْوِهَا	٤٦٤
٨٠ - باب: الْمِجَنُّ، وَمَنْ يَتَرَسُّ بِتُرْسٍ صَاحِبِهِ	٤٦٥
٨١ - باب: الدَّرَقِ	٤٦٦
٨٢ - باب: الْحِمَائِلِ، وَتَعْلِيقِ السَّيْفِ بِالْعُنُقِ	٤٦٧
٨٣ - باب: مَا جَاءَ فِي حِلْيَةِ السُّيُوفِ	٤٦٧
٨٤ - باب: مَنْ عَلَّقَ سَيْفَهُ بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ	٤٦٧
٨٥ - باب: لُبْسِ الْبَيْضَةِ	٤٦٨
٨٦ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ كَسَرَ السَّلَاحِ وَعَقَرَ الدَّوَابَّ عِنْدَ الْمَوْتِ	٤٦٨
٨٧ - باب: تَفَرُّقِ النَّاسِ عَنِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ، وَالْإِسْتِظْلَالِ بِالشَّجَرِ	٤٦٩
٨٨ - باب: مَا قِيلَ فِي الرَّمَاكِ	٤٦٩

الموضوع	الصفحة
٨٩ - باب: مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ	٤٧٠
٩٠ - باب: الْجَبَّةُ فِي السَّفَرِ وَالْحَرْبِ	٤٧١
٩١ - باب: الْحَرِيرُ فِي الْحَرْبِ	٤٧١
٩٢ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي السَّكِينِ	٤٧٢
٩٣ - باب: مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ	٤٧٢
٩٤ - باب: قِتَالِ الْيَهُودِ	٤٧٣
٩٥ - باب: قِتَالِ التُّرُكِ	٤٧٣
٩٦ - باب: قِتَالِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّعَرَ	٤٧٣
٩٧ - باب: مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَزِيمَةِ، وَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ، وَاسْتَنْصَرَ	٤٧٤
٩٨ - باب: الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِالْهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ	٤٧٤
٩٩ - باب: هَلْ يُرْشِدُ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْكِتَابِ، أَوْ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ؟	٤٧٥
١٠٠ - باب: الدُّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْهُدَى؛ لِيَتَأَلَّفَهُمْ	٤٧٦
١٠١ - باب: دَعْوَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَعَلَى مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ...	٤٧٦
١٠٢ - باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنُّبُوَّةِ...	٤٧٧
١٠٣ - باب: مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً، فَوَرَّى بِغَيْرِهَا...	٤٧٨
١٠٤ - باب: الْخُرُوجُ بَعْدَ الظُّهْرِ	٤٧٩
١٠٥ - باب: الْخُرُوجُ آخِرَ الشَّهْرِ	٤٧٩
١٠٦ - باب: الْخُرُوجُ فِي رَمَضَانَ	٤٨٠
١٠٧ - باب: التَّوْدِيعُ عِنْدَ السَّفَرِ	٤٨٠
١٠٨ - باب: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ	٤٨٠

الموضوع	الصفحة
١٠٩ - باب: يُقَاتِلُ مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ، وَيُتَّقَى بِهِ	٤٨٠
١١٠ - باب: الْبَيْعَةُ فِي الْحَرْبِ عَلَى أَلَّا يَقْرُؤَا. . .	٤٨١
١١١ - باب: عَزَمَ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ فِيمَا يُطِيقُونَ	٤٨٣
١١٢ - باب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ، أَخَّرَ الْقِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ	٤٨٣
١١٣ - باب: اسْتِئْذَانِ الرَّجُلِ الْإِمَامَ. . .	٤٨٤
* فهرس الموضوعات	٤٨٥



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com



لَيْسَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

الْبَيْتُ الْخَيْرُ وَالْأَجْوَابُ

(في شرح دراجير وأبواب صحيح البخاري)

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبو محمد عبد الحق بن عبد الوهاب الهاشمي القسري الهمداني

الذي درس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

الطبعة الأولى: ١٣٢٢ هـ والثانية: ١٣٩٢ هـ

تدقيق الأستاذ

محمّد بن عبد الله

مختص من المخطوطات
بمكتبة
دار الكتب

المجلد الثالث

دار التولاد

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفَعُ

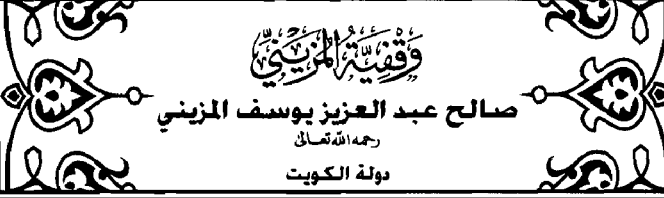
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



اللَّهُمَّ
اجْعَلْ هَذَا الْعَمَلُ
فِي ثَوَابِ الدُّنَا
صَالِحَ عَبْدَ الْعَزِيزِ يُوسُفَ الْمَزِينِي
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
أُيَسَّادُك

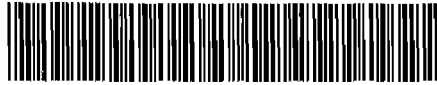
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ لَهُ يَكْمُلُ الصُّلُوحُ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ لَهُ يَكْمُلُ الصُّلُوحُ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ لَهُ يَكْمُلُ الصُّلُوحُ

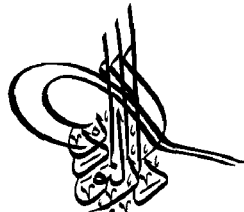


جميع الحقوق محفوظة الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ردمك : ٧ - ٨٤ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ - ISBN :



9789933418847



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر م.ف. سورية * شركة دار النواذر اللبنانية م.م. - مر. لبنان * شركة دار النواذر الكويتية ذ.م.م. - الكويت

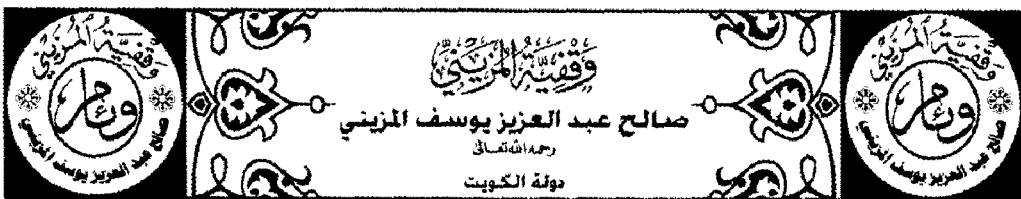
سورية - دمشق - ص. ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١)

لبنان - بيروت - ص. ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - حولي - ص. ب. : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أسسها سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م نور الدين عزايزة المدير العام والرئيس التنفيذي



لِبَابِ اللَّيْلِ

في

التَّوَجُّهِ وَالْجَوَابِ

«في شرح تراجيم وأبواب صحيح البخاري»

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العمرّي الهندي المكي

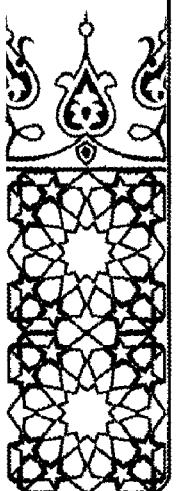
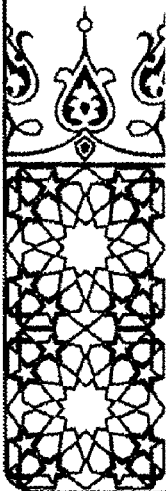
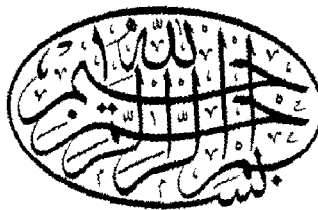
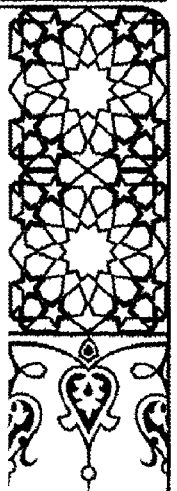
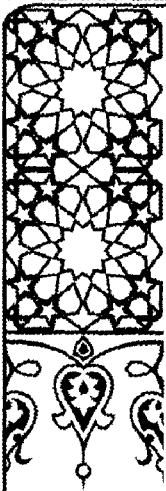
المدرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

الطبعة الأولى سنة ١٣٠٢ هـ والثانية سنة ١٣٩٤ هـ
رحمه الله تعالى

تأليف ودراسة
مختصة من الحقين
بإشراف
لؤلؤة الأقطاب

المجلد الثالث

دار الغول



تابع [كتاب الجهاد والسنن]

١١٤ - باب:

مَنْ غَزَا وَهُوَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسِهِ

أشار البخاري في الباب إلى حديث جابر، وفي بعض طرقه قوله: «كنتُ حديثَ عَهْدٍ بِعُرْسٍ».

* * *

١١٥ - باب:

مَنْ اخْتَارَ الْغَزَا بَعْدَ الْبِنَاءِ

أشار البخاري في الباب إلى حديث أبي هريرة: «غزاني من الأنبياء، فقال: لا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ مَلَكٌ بَضْعَ امْرَأَةٍ، وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا».

جَرَى الْبُخَارِيُّ فِي هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ عَلَى عَادَتِهِ الْغَالِبَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ إِذَا اتَّحَدَ مَخْرَجُهُ فِي مَكَائِنَ بِصُورَتِهِ غَالِبًا، بَلْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالِاخْتِصَارِ وَنَحْوِهِ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ.

* * *

١١٦- باب:

مبادرة الإمام عند الفزع

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في ركوب النبي ﷺ فرس أبي طلحة، وليس فيه ذكر المبادرة صريحاً، إلا أنها تؤخذ من معنى الحديث، فتأمل.

* * *

١١٧- باب:

السُرعة والركض في الفزع

ذكر البخاري في الباب الحديث المذكور عن أنس، والغرض منه هنا: قوله: «ثم خرج يركض وحده»، وليس في الحديث ذكر السُرعة صريحاً، إلا أنها تفهم من الركض، فافهم.

* * *

١١٨- باب:

الخروج في الفزع وحده

كما ثبتت هذه [الترجمة] بغير حديث، وكأنه أراد أن يكتب فيه حديث أنس المذكور من وجه [آخر]، فاخترم قبل ذلك. وقال الكرماني: ويحتمل أنه اكتفى بالإشارة إلى الحديث الذي قبله^(١). وقد ضم ابن شُبويه هذه الترجمة إلى التي بعدها، فقال: باب: الخروج

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١٢ / ٢٠٥).

في الفَزَعِ وَحَدَه، والجَعَائِلِ . . . إلى آخره. وليس في أحاديث (باب: الجَعَائِلِ) مناسبةٌ لذلك أيضاً، إلا أنه يمكنُ حَمْلُهُ على ما تقدّم.

قال ابنُ بَطّال: جملة ما في هذه التراجم: أن الإمامَ ينبغي له أن يَشَحَّ بنفسِه؛ لما في ذلك من النَظَرِ^(١) للمسلمين، إلا أن يكون من أهل الغناء الشديد، والثبات البالغ، فيَحْتَمِلُ أن يسوغَ له ذلك. وكان في النبي ﷺ من ذلك ما ليس في غيره، ولا سِيَّما مع ما عَلِمَ أن الله يَعْصِمُهُ وينصره^(٢).

* * *

١١٩ - باب:

الجَعَائِلِ وَالْحُمْلَانِ فِي السَّبِيلِ

كأن البخاريّ أشار في الباب إلى ما يُروى عن ابنِ عمرَ وغيره من كراهية الجَعَائِلِ، وأشار بإيراد أثرٍ مُجاهِدٍ: إلى أن إعانةَ الغازي لا نِزاعَ في جَوَازِهِ، وأشار بإيرادِ أثرِ عمرَ ومُجاهِدٍ وطاوُسَ إلى الخِلاف فيما يأخذُه الغازيُّ، هل يستَحِقُّه بسبب الغزوِ فلا يتجاوزُه إلى غيره، أو يملكُه فيتصرَّفُ فيه بما شاء؟

ثم ذكّر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث عمرَ في قصة الفَرَسِ الذي حَمَلَ عليه، وله تعلقٌ بالحُمْلَانِ المذكورِ في الترجمة.

ثانيها: حديث ابنِ عمرَ في هذه القِصة، قال الحافظُ: وجّه دخولِ قصة

(١) في «شرح ابن بطال»: «لأن في ذلك نظماً».

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (٥ / ١٣٦).

فَرَسِ عَمْرٍ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الْمَحْمُولَ عَلَيْهِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ، فَدَلَّ عَلَى تَقْوِيَةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ طَاوُسٌ وَمَجَاهِدٌ؛ مِنْ أَنَّ لِلْأَخِيذِ التَّصَرُّفَ فِي الْمَأْخُوذِ^(١).

ثالثها: حديث أبي هريرة في التحريض على الغزو، ووجه دخوله في الترجمة: أنه متعلق بالركن الثاني من الترجمة، وهو الحملان في سبيل الله؛ لقوله أوّله: «ولا أجد ما أحملهم عليه».

* * *

١٢٠ - باب:

الأجير

ذكر البخاري في الباب عدّة آثار، مناسبتها للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر حديث صفوان بن يعلى عن أبيه، والغرض منه هنا: قوله: «فاستأجرت أجيراً».

قال المهلّب: استنبط البخاري من حديث الباب: جواز استئجار الحرّ في الجهاد، وقد خاطب الله المؤمنين بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] الآية، فدخل الأجير في هذا الخطاب، فبهذا التقرير يظهر وجه إيراد الآثار في الباب.

قال الحافظ ابن حجر: وقع في بعض الروايات بين أثر عطية وحديث يعلى (باب: استعارة الفرس في الغزو)، وهو خطأ؛ لأنه يستلزم أن يخلو باب:

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ١٢٤).

الأَجِيرِ من حديثِ مَرْفُوعٍ، ولا مناسبةَ بينه وبين حديثِ يَعْلى، وكأنه وجدَ هذه الترجمةَ في الطُّرَّةِ خاليةً عن حديثٍ، فظنَّ أن هذا مَوْضِعُهَا، وإن كان كذلك، فحُكْمُهَا حُكْمُ الترجمةِ الماضيةِ قَبْلَهَا، وهي (بابُ: الخروجِ في الفَزَعِ وَحْدَهُ)، وكأنه أراد أن يوردَ فيه حديثَ أَنَسٍ في قصةِ فَرَسِ أَبِي طَلْحَةَ [أيضاً]، فلم يتفقَ له ذلك، ويقوِّي هذا: أن ابنَ شُبُوَيْهٍ جَعَلَ هذه الترجمةَ مستقلةً قبلَ بابِ الأَجِيرِ بغيرِ حديثٍ، وأوردَها الإسماعيليُّ بعدَ (بابِ: الأَجِيرِ)، وقال: لم يذكرَ فيها حديثاً^(١).

* * *

١٢١- باب:

مَا قِيلَ فِي لَوَاءِ النَّبِيِّ ﷺ

اختلفوا في اللِّوَاءِ والرَّايَةِ هل هما واحدٌ، أو الرايةُ غيرُ اللِّوَاءِ؟ والظاهرُ من تصرُّفِ البخاري: أنه قائلٌ بوحدتهما.

ثم ذكرَ في البابِ ثلاثةَ أحاديثَ:

أولها: حديثُ قيسِ بنِ سَعْدٍ، ومطابقتهُ للترجمةِ ظاهرة.

ثانيها: حديثُ سَلَمَةَ بنِ الأكْوَعِ، والغرضُ منه: قوله: «لَأُعْطِينَ الرَايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ».

ثالثها: حديثُ الزُّبَيْرِ، والغرضُ منه: قوله: «أن تَرَكُزَ الرَايَةُ»، وأبْدَى العينيُّ - على تقديرِ الفرقِ بينَ اللِّوَاءِ والرَّايَةِ - وجهَ المطابقةِ؛ من حيثِ إلحاقِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ١٢٥).

الراية باللواء في كونهما للنبي ﷺ، فتأمل^(١).

* * *

١٢٢ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ»،
وَقَوْلِهِ - جَلَّ وَعَزَّ -: ﴿سَكُنْ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ
بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥١]

أورد البخاري في الباب حديث جابر معلقاً، وأشار فيه إلى قوله ﷺ:
«وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ».

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله فيه: «وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ».

ثانيهما: حديث أبي سفيان في قصة هرقل، والغرض منه هنا: قوله:
«إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ».

* * *

١٢٣ - باب:

حَمَلِ الزَّادِ فِي الْغَزْوِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَتَكَرَّدُوا فَمَا كَانَ خَيْرَ الزَّادِ الْقَوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أَنَّ حَمَلَ الزَّادِ فِي السَّفَرِ لَيْسَ مُنَافِئاً

لِلتَّوَكُّلِ.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٣٣).

ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث :

أولها : حديث أسماء ، والغرض منه : قولها : « فلم نجد لسفرتي ولا لسقائي ما نربطهما » ؛ فإنه ظاهرٌ في حمل آلة الزاد في السفر ، فيدلُّ على حمل الزاد في السفر .

ثانيها : حديث جابر ، ومطابقته للترجمة في قوله : « كُنَّا نَتَزَوَّدُ لِحُومِ الْأَضَاحِيِّ » .

ثالثها : حديث سُويِدِ بْنِ النُّعْمَانِ ، والغرض منه : قوله : « فدعا النبي ﷺ بالأطعمة » ، وكان ذلك في سفر الغزو .

رابعها : حديث سلمة ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له ؛ لقوله : « خَفَّتْ أَزْوَادُ النَّاسِ ، وَأَمْلَقُوا » .

وليس في حديث أسماء وجابر ذكرُ الغزو ، فكأن البخاري قاسَ سفر الغزو على باقي الأسفار .

* * *

١٢٤ - باب :

حَمْلُ الزَّادِ عَلَى الرَّقَابِ

ذكر البخاري في الباب حديث جابر في قصة العنبر ، والغرض منه هنا : قوله : « ونحن ثلاثُ مئةٍ نحملُ زادنا على رقابنا » .

* * *

١٢٥ - باب:

إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ أَخِيهَا

يُشْبِهُ وَجْهَ دُخُولِ هَذَا الْبَابِ هُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ: «جِهَادُكُنَّ الْحَجَّ».

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ: «اذْهَبِي، وَلْيُرْدِفْكِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ».

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٢٦ - باب:

الْإِرْتِدَافِ فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: «كَنتُ

رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ»، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْغَزْوِ، فَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ الْإِلْحَاقَ

بِالْحَجِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

١٢٧ - باب:

الرَّدْفِ عَلَى الْحِمَارِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ أُسَامَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ».

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ فِي أَوَّلِهِ: «أَقْبَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ

مُرْدِفًا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»، لكنه كان يومئذ راكباً على راحلة.

قال العيني في الجواب: كلا الحديثين في نفس الارتدافِ سواء، والفرقُ في الدابة، وتواضعه - عليه السلام - في إردافه على الحمارِ أقوى وأعظم من إردافه على الراحلة، فيُلحَقُ هذا بذلك^(١). ١ هـ.

قلتُ: والذي أظنه: أن البخاريَّ أخلى بياضاً قبلَ حديثِ ابنِ عمر؛ ليكتبَ له الترجمة المناسبة، فلم يتفقَ له ذلك، فصمَّ الرواةُ حديثَ ابنِ عمرَ لحديثِ أُسَامَةَ، واللائقُ هنا: ترجمة: الرَّدْفِ على الراحلة، فتأمل.

* * *

١٢٨ - باب:

مَنْ أَخَذَ بِالرَّكَّابِ وَنَحْوِهِ

من الإعانة على الركوب.

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، وموضعُ الترجمة منه: قوله: «وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى [دَابَّتِهِ]، فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا»؛ فإنَّ إعانة الرجلِ تتناولُ أخذه بالركاب، وغيره.

* * *

١٢٩ - باب:

كَرَاهِيَةُ السَّفَرِ بِالْمَصَاحِفِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمرَ من عدَّةِ طرقٍ، مطابقته للترجمة

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٤٠).

ظاهرة، وأراد البخاري بكلامه: وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن: أن المراد بالنهي عن السفر بالقرآن في الحديث: السفر بالمصحف؛ خشية أن يناله العدو، لا السفر بالقرآن نفسه.

* * *

١٣٠ - باب:

التكبير عند الحرب

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة خيبر، وفيه قوله ﷺ: «الله أكبر، خربت خيبر».

* * *

١٣١ - باب:

ما يُكره من رفع [الصوت] في التكبير

أورد البخاري في الباب حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث؛ لأن حاصل المعنى فيه: أن النبي ﷺ كره رفع الصوت بالذكر والتكبير.

* * *

١٣٢ - باب:

التسبيح إذا هبط وادياً

أورد البخاري في الباب حديث جابر، والغرض منه: قوله: «وإذا نزلنا، سبّحنا»، والنزول هو الهبوط.

* * *

١٣٣ - باب :

التَّكْبِيرُ إِذَا عَلَا شَرْفًا

أورد البخاري في الباب حديث جابر المذكور، والغرض منه : قوله :
«وإذا صعدنا، كبرنا» .

ثم ذكر حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة في قوله : «كُلَّمَا أَوْفَى عَلَى
ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدَفَدَ، كَبَّرَ ثَلَاثًا» .

* * *

١٣٤ - باب :

يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الْإِقَامَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة في قوله :
«وإذا مَرَضَ الْعَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا» .

* * *

١٣٥ - باب :

السَّيْرُ وَحْدَهُ

أنهم البخاري هذه الترجمة ؛ للاختلاف في حديثي الباب ، فالأوّل يدلُّ
على عَدَمِ الْكَرَاهَةِ ، والثاني على الْكَرَاهَةِ .

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث جابر ، والغرض منه : انتدابُ الزُّبَيْرِ ، وقد وردَ في
الروايات : أَنَّهُ تَوَجَّهَ وَحْدَهُ ، فهذا يُظْهِرُ وَجْهَ دُخُولِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْبَابِ .

ثانيهما: حديث ابن عمر، قال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إطلاقها؛ لأنها مُبْهَمَةٌ^(١).

* * *

١٣٦ - باب:

السُّرْعَةُ فِي السَّيْرِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي حميد معلقًا، والغرض منه: قوله: «إني مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ» فِي سَيْرِ الْعُرْسِ.

ثم ذكر ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أسامة، ومَوْضِعُ الترجمة: قوله: «إِذَا وَجَدَ فَجَوْهًا، نَصًّا»، والنَّصُّ: السَّيْرُ الشَّدِيدُ.

ثانيهما: حديث ابن عمر في جَمْعِهِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، ومَوْضِعُ الترجمة منه: قوله: «إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ».

ثالثها: حديث أبي هريرة: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ»، ومَوْضِعُ الترجمة قوله: «فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ».

* * *

١٣٧ - باب:

إِذَا حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ، فَرَأَاهَا تَبَاعُ

والجواب يُعْلَمُ مِنَ الْحَدِيثِ، ذكر البخاري في الباب حديثي عمر، وابنه، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٤٨).

١٣٨ - باب:

الْجِهَادِ بِإِذْنِ الْأَبَوَيْنِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ
تَوَخَّذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ بِالْمُجَاهَدَةِ
فِيهِمَا يَقْتَضِي رِضَاهُمَا عَلَيْهِ، وَمِنْ رِضَاهُمَا الْإِذْنَ لَهُ عِنْدَ الْإِسْتِئْذَانِ فِي الْجِهَادِ،
قَالَ الْعَيْنِيُّ^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ: وَلَمْ يَقَعْ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُمَا مَنَعَاهُ، وَلَعَلَّ الْبُخَارِي
أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: «ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذْنَا لَكَ،
فَجَاهِدْ، وَإِلَّا، فَبِرَّهُمَا»^(٢).

* * *

١٣٩ - باب:

مَا قِيلَ فِي الْجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أَغْنَاكِ الْإِبِلِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي بَشِيرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْجَرَسِ، إِنَّمَا
فِيهِ ذِكْرُ الْقِلَادَةِ.

فَقِيلَ: أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ بِلَفْظِ: «لَا تَبْقَيْنَ قِلَادَةً
مِنْ وَتَرٍ، وَلَا جَرَسٍ فِي عُنُقِ بَعِيرٍ إِلَّا قُطِعَ».

وَقِيلَ: وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ الْقِلَادَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُعَلِّقُونَ فِيهَا الْأَجْرَاسَ، فَإِذَا

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٥٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦ / ١٤٠).

ورد النهي عن تعليق القلائد، يدخل فيه النهي عن الجرس بالضرورة، والأصل هو النهي عن الجرس.

* * *

١٤٠ - باب:

مَنْ اكْتَتَبَ فِي جَيْشٍ، فَخَرَجَتْ امْرَأَتُهُ حَاجَةً،
أَوْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ؟

ذكر البخاري في الباب [حديث] ابن عباس، والغرض منه: قوله فيه: «اذْهَبْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ».

* * *

١٤١ - باب:

الْجَاسُوسُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] الآية

مناسبة الآية: إمّا لأنّ القصة المذكورة في حديث الباب كانت سبب نزولها، وإمّا لأنّ ينتزع منها حكم جاسوس الكفار، فإذا اطلع عليه بعض المسلمين، لا يكتُم أمره، بل يرفعه إلى الإمام يرى فيه رأيه.

ثم ذكر في الباب حديث عليّ في قصة حاطب، ومطابقته للترجمة من حيث إنّ تلك الظعينة التي معها كتاب كان حكمها حكم الجاسوس، قاله العيني^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١ / ٢٥٤).

١٤٢ - باب :

الكِسْوَةُ لِلْأَسَارَى

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جابرِ بنِ عبدِاللهِ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فكسأه النبي ﷺ إِيَّاهُ» ؛ لأنَّ العباسَ كان من جُمْلَةِ الأسارى يومَ بدرٍ، وكان عُرِيًّا.

* * *

١٤٣ - باب :

فَضْلٌ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ في قصة عليٍّ يومَ خيبرٍ، والمرادُ منه : قوله ﷺ : «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له .

* * *

١٤٤ - باب :

الْأَسَارَى فِي السَّلَاسِلِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرةَ، ومطابقته للترجمة من جهة أن المراد : حَقِيقَةُ وَضْعِ السَّلَاسِلِ فِي الْأَعْنَاقِ، والتقديرُ في الحديث : يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وكانوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا فِي السَّلَاسِلِ فِي الدُّنْيَا، فالترجمة مطابقةٌ.

* * *

١٤٥ - باب :

فَضْلٍ مَنْ [أَسْلَمَ] مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة في قوله :
«وَمُؤْمِنُ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِي كَانَ مُؤْمِنًا، ثُمَّ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَهُ أَجْرَانِ» .

* * *

١٤٦ - باب :

أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّنُونَ، فَيُصَابُ الْوُلْدَانُ وَالذَّرَارِيُّ

قوله : ﴿بَيْتًا﴾ : لَيْلًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] ، وهذه عادة البخاري إذا وَقَعَ في الخبر لفظة توافق ما وَقَعَ في القرآن ، أورد تفسير اللفظ الواقع في القرآن ، جمعاً بين المصلحتين ؛ وتبركاً بالأمرين .

قوله : ﴿لُبَيْتَةً﴾ : لَيْلًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لُبَيْتَتُهُمْ وَأَهْلُهُمْ﴾ [النمل : ٤٩] .

قوله : ﴿بَيْتًا﴾ : لَيْلًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿بَيْتَ طَافِقَةٍ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النساء : ٨١] .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ ، ومطابقته للترجمة في قوله : وسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّنُونَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ ، قال : «هُمْ مِنْهُمْ» .

* * *

١٤٧ - باب :

قَتْلُ الصَّبِيَّانِ فِي الْحَرْبِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: إِنْكَارُ النَّبِيِّ ﷺ قَتْلَ الصَّبِيَّانِ.

* * *

١٤٨ - باب :

قَتْلُ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ الْمَذْكُورَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ إِنْكَارِ النَّبِيِّ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ.

* * *

١٤٩ - باب :

لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «وَأَنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ».

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ: «لَا تُعَذَّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ».

* * *

١٥٠ - باب :

﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤]

وَأَوَّلُ الْآيَةِ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْمَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا

الْوَلَّاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴿٤﴾ [محمد: ٤].

هذه الترجمة معقودة لتقوية قول الجمهور: إن الأمر في أسرى الكفرة من الرجال إلى الإمام، يفعل ما هو الأحظ للإسلام والمسلمين.
ذكر البخاري في الباب حديث قصة ثمامة إشارة، والمقصود منه هنا: قوله فيه: «إِنْ تَقُتْلُ، تَقُتْلُ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمَ، تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تَرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ»؛ فإن النبي ﷺ أقره على ذلك، ولم يُنكر عليه التقسيم، ثم مَنْ عليه بعد ذلك.

قال البخاري: وقوله ﷺ: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْحَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني: يَغْلِبَ فِي الْأَرْضِ، ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧]. أشار البخاري بهذه الآية إلى قول مَنْ يمنع أخذ الفداء من أسارى الكفار، وحجَّتْهم منها: أن الله أنكر إطلاق أسارى كفار بذر على مالٍ، فدلَّ على عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ، فكأنَّ البخاريَّ أنكر حُجَّةَ المانعين لهذا في الباب.

١٥١ - باب:

هَلْ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَقْتُلَ وَيَخْدَعَ الَّذِينَ أَسْرَوْهُ حَتَّى يَنْجُوَ مِنَ الْكُفْرَةِ؟

أشار البخاري في الباب إلى قصة أبي بصير، ومن أمره يؤخذ وجه المطابقة لما ترجم له، وهي من مسائل الخلاف، ولهذا لم يثبت الحكم في الترجمة.

١٥٢ - باب :

إِذَا حَرَّقَ الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ، هَلْ يُحَرَّقُ؟

قال الحافظ : هذه الترجمة تليق أن تُذكرَ قبلَ بابين، فلعلَّ تأخيرها من تصرفِ النُّقْلَةِ، وكأن البخاريُّ أشار إلى تخصيصِ النَّهي عن التعذيبِ بعذابِ الله، هذا إذا لم يكن ذلك على سبيلِ القصاصِ .

ثم أوردَ في الباب حديثَ أنسٍ في قصةِ العُرَيْنينَ، وليس فيه التصريحُ بأنهم فَعَلُوا ذلك بالراء، لكن أشار البخاريُّ - على عادتهِ - إلى ما وردَ في بعضِ طُرُقهِ .

وقال ابنُ بَطَّال : لو لم يُرد ذلك، لكان أخذَ الترجمةَ من قصةِ العُرَيْنينَ بطريقِ الأوَّلَى ؛ لأنه إذا جازَ سَمَلُ أَعْيُنِهِمْ، وهو تعذيبٌ بالنار، ولو لم يفعلوا ذلك بالمسلمين، فجوازه إن فَعَلُوهُ أَوَّلَى^(١) .

* * *

١٥٣ - باب :

بغير ترجمة .

فهو كالفصلِ في الباب الذي قبله، والمناسبةُ بينهما : ألاَّ يتجاوزَ بالتَّحْرِيقِ - حيثُ يجوزُ - إلى مَنْ لم يَسْتَوْجِبْ ذلك ؛ فإنه أوردَ في الباب حديثَ أبي هريرةَ، وأشار بذلك إلى ما وردَ في بعضِ طُرُقهِ : «فهلَّا نَمَلَةً واحدةً؟» ؛ فإنَّ فيه إشارةً إلى أنه لو حَرَّقَ التي قَرَصَتْهُ وحدها، لَمَا عُوْتِبَ .

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ١٥٣)، و«شرح ابن بطال» (٥ / ١٧٩) .

ولا يخفى أنَّ صِحَّةَ الاستدلالِ [بذلك] مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا
هَلْ هُوَ شَرْعٌ لَنَا؟

* * *

١٥٤ - باب :

حَرْقِ الدُّورِ وَالنَّخِيلِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ جَرِيرٍ فِي قِصَّةِ ذِي الْخَلَصَةِ .

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي نَخْلِ بَنِي النُّضَيْرِ ، وَهُمَا ظَاهِرَانِ فِيمَا
تَرَجَّمَ لَهُ .

* * *

١٥٥ - باب :

قَتْلِ الْمُشْرِكِ النَّائِمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ فِي قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي رَافِعٍ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ
فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ طَلَبَ قَتْلَ أَبِي رَافِعٍ وَهُوَ نَائِمٌ ، وَإِنَّمَا نَادَاهُ ؛
لِيَتَحَقَّقَ أَنَّهُ هُوَ ؛ لِئَلَّا يَقْتُلَ غَيْرَهُ ، وَبَعْدَ أَنْ أَجَابَهُ ، كَانَ فِي حُكْمِ النَّائِمِ ؛ لِأَنَّهُ
حَيْثُذِ اسْتَمَرَّ عَلَى خِيَالِ النَّوْمِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَهُ ، لَمْ يَفِرَّ مِنْ مَكَانِهِ ،
وَلَا تَحَوَّلَ مِنْ مَضْجَعِهِ حَتَّى عَادَ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ .

* * *

١٥٦- باب:

لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عبد الله بن أبي أوفى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

* * *

١٥٧- باب:

الْحَرْبُ خُدْعَةٌ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، أورده من طريقين.

ثانيهما: حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٥٨- باب:

الْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ

قيل: الترجمة غير مطابقة؛ لأن الذي وَقَعَ منهم في قَتْلِ كَعْبِ بْنِ

الْأَشْرَفِ يمكنُ أن يكونَ تَعْرِيضاً؛ لَأَنَّ قَوْلَهُمْ: «عَنَّا»؛ أي: كَلَفْنَا بِالْأَوَامِرِ

وَالنَّوَاهِي، وقولهم: «سَأَلْنَا الصَّدَقَةَ»؛ أي: طلبها.

وقولهم: «فَنَكَّرَهُ أَنْ نَدَعَهُ... إلى آخره» معناه: نَكَّرَهُ فِرَاقَهُ.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يَظْهَرُ: أنه لم يَقَعْ مِنْهُمْ فيما قالوه شيءٌ من الكذبِ أصلاً، وجميعُ ما صدرَ منهم تلويحٌ [كما سبق]، لكن تَرَجَّمَ بذلك؛ لقولِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أولاً: ائْذَنْ لِي أَنْ أَقُولَ، قال: «قُلْ»؛ فإنه يَدْخُلُ فِيهِ الْإِذْنُ فِي الْكُذْبِ تصريحاً وتلويحاً، وهذه الزيادة، وإن لم تُذَكَّرْ في سياقِ حديثِ البابِ، فهي ثابتةٌ فيه، كما في الباب الذي بعده، على أنه لو لم يُرد ذلك، لما كانت الترجمةُ مُنافِرةً للحديث؛ لأنَّ مَعْنَاهُ حَيْثُذِ: بابٌ: الكذبِ في الحرب هل يَسُوغُ مُطْلَقاً، أو يجوزُ منه الإيماءُ دونَ التصريحِ؟ وقد جاء من [ذلك] صَرِيحاً: «لَا يَحِلُّ الْكُذْبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ»، منها: الكذبُ في الحرب^(١).

* * *

١٥٩ - باب:

الْفَتْكَ بِأَهْلِ الْحَرْبِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لجوازِ قَتْلِ الْحَرْبِيِّ سِرّاً، وبينَ هذه الترجمةِ، وبينَ الترجمةِ الماضيةِ، وهي: (قَتْلُ الْمُشْرِكِ النَّائِمِ) عُمومٌ، وَخُصُوصٌ وَجْهِيٌّ. ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هُنَا طَرَفاً مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَوَجْهُ الْمِطَابَقَةِ لِلتَّرْجَمَةِ يُؤْخَذُ مِنْ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْلَمَةَ غَرَّ كَعْباً، فَاسْتَغْفَلَهُ، فَشَدَّ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ، وَهُوَ الْفَتْكَ بِعَيْنِهِ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ١٥٩).

١٦٠- باب:

مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ وَالْحَذَرِ،

مَعَ مَنْ يُخْشَى مَعْرَتَهُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ يُمْكِنُ أَنْ تَوْخِذَ مِنْ قَوْلِهِ: «طَفِقَ يَتَّقِي بِجَذُوعِ النَّخْلِ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: شَرَعَ يُخْفِي نَفْسَهُ بِجَذُوعِ النَّخْلِ حَتَّى لَا تَرَاهُ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ، وَهَذَا احْتِيَالٌ وَحَذَرٌ؛ لِأَنَّ أُمَّ ابْنِ صَيَّادٍ مِمَّنْ يُخْشَى مَعْرَتَهُ، وَلَمْ أَرَأْ أَحَدًا مِنَ الشُّرَاحِ ذَكَرَ هُنَا الْمُطَابَقَةَ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْحَدِيثِ، وَإِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ^(١).

* * *

١٦١- باب:

الرَّجَزِ فِي الْحَرْبِ،

وَرَفْعِ الصَّوْتِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ فِي التَّرْجَمَةِ بِقَوْلِهِ: (وَرَفْعِ الصَّوْتِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ) إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ كَرَاهَةِ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْحَرْبِ مُخْتَصٌّ بِحَالَةِ الْقِتَالِ، ثُمَّ أَشَارَ فِي الْبَابِ إِلَى عِدَّةِ أَحَادِيثَ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّرْجَمَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَهُوَ يَرْتَجِزُ»، [و] فِي آخِرِهِ: «يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ».

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٧٨).

١٦٢ - باب :

مَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ

هذا الباب معقودٌ لبيان أن النبي ﷺ دعا بالثبات في حق مَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ ، فكَذَلِكَ ينبغي للإمام أن يدعو له ؛ تَأْسِيًا بالنبي ﷺ .
ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ جَرِيرٍ ، ومَوْضِعُ الترجمة منه : قوله :
«ولقد شكوتُ إليه أَنِّي لَا أَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ . . . إلخ» .

* * *

١٦٣ - باب :

دَوَاءُ الْجُرْحِ بِإِخْرَاقِ الْحَصِيرِ ،
وَعَسَلِ الْمَرَأَةِ عَنْ أَبِيهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ ،
وَحَمَلِ الْمَاءِ فِي الثَّرْسِ

هذا الباب يشتمل على ثلاثة أحكام ، وحديث سهل بن سعد الساعديّ ظاهرٌ فيها .

* * *

١٦٤ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْحَرْبِ ،
وَعُقُوبَةُ مَنْ عَصَى إِمَامَهُ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ﴾
وَتَذَهَبَ بِحُكْمِهِ [الأنفال : ٤٦] . قال قتادة : الرِّيحُ : الحربُ

استدلَّ البخاريُّ على كراهية التنازع والاختلاف في الحرب ، وعقوبة

عاصي إمامه بالهزيمة وحِرْمانِ الغَنِيمةِ بِالآيةِ الكريمةِ، ودَلَّلتُها على ذلك واضحةً، ولهذا أوردَ تفسِيرَ قَتَادَةَ؛ لأنه تفسِيرٌ مَجَازِيٌّ، والمرادُ به: القُوَّةُ في الحربِ، فإذا ذَهَبَتِ القُوَّةُ بسببِ الاختلافِ، جاءتِ الهزيمةُ التي هي المرادُ من العُقوبةِ في الترجمة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي موسى، والغرضُ منه: «ولا تَخْتَلِفَا».

ثانيهما: حديث البراء، والغرضُ منه: أنَّ الهزيمةَ وَقَعَتْ بسببِ مخالفةِ الرُّماةِ لقولِ النبي ﷺ: «لا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ».

* * *

١٦٥- باب:

إِذَا فَرَعُوا بِاللَّيْلِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان أنه ينبغي للإمام أن يكشفَ الخبرَ بنفسه، أو بمن يندبُه لذلك إذا فَرَغَ الجيشُ بالليل.

ذكر البخاري في الباب حديثَ أنسٍ في فَرَسِ أَبِي طَلْحَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٦٦- باب:

مَنْ رَأَى الْعَدُوَّ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ:

يَا صَبَاحَاهُ! حَتَّى يُسْمَعَ النَّاسَ

ذكر البخاري في الباب [حديث] سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ في قصة غَطَفَانَ،

ومطابقته للترجمة ظاهرة، وموضع الترجمة: أن هذه الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهي عنها؛ لأنها استغاثت على الكفار.

* * *

١٦٧- باب:

مَنْ قَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ

كأن هذه الترجمة معقودة لجواز الاختيال في الحرب دون غيرها.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث البراء، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «أنا النبيُّ

لا كَذِب، أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِب»؛ لأن فيه تنويهاً بشجاعته وثباته في الحرب، وهذا أقوى من قول القائل: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ.

* * *

١٦٨- باب:

إِذَا نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ

هذه الترجمة معقودة لبيان نفوذ حكم الحكم إذا أجازَه الإمام.

وذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته للترجمة

تفهم من معنى الحديث، فتأمل.

* * *

١٦٩ - باب:

قَتْلُ الْأَسِيرِ، وَقَتْلُ الصَّبْرِ

كذا وَقَعَتْ هذه الترجمةُ في بعضِ الرواياتِ، وقولُهُ: (وَقَتْلُ الصَّبْرِ) زائدٌ لا طائِلَ تحته، قاله العيني^(١).

وَوَقَعَتْ هذه الترجمةُ في بعضِ الرواياتِ: (بابُ: قَتْلُ الْأَسِيرِ، وَقَتْلُ الصَّبْرِ)، وَوَقَعَتْ في بعضها: (بابُ: قَتْلُ الْأَسِيرِ صَبْرًا)، وهي أَخْصَرُ.
ذكر البخاريُّ فيها حديثَ أنسٍ في قَتْلِ ابنِ خَطَلٍ، مطابقتُهُ للترجمة من حيثُ إِنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ ابنِ خَطَلٍ صَبْرًا.

* * *

١٧٠ - باب:

هَلْ يَسْتَأْسِرُ الرَّجُلُ؟ وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْسِرْ، وَمَنْ رَكَعَ^(٢) رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْقَتْلِ

أي: هَلْ يُسَلِّمُ نَفْسَهُ لِلْأَسْرِ، أَمْ لَا؟ في الترجمة ثلاثة أمور.
وذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرةَ في بَعْثِ عاصِمٍ، وفيه ما تَرَجَّم له من الأمورِ الثلاثةِ، كما لا يَخْفَى على المتأمل؛ لأن قولَهُ: «فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ» متعلقٌ بالأمرِ الأوَّلِ، وقولُ عاصِمٍ: «أَمَّا أَنَا، فَوَاللَّهِ! لَا أَنْزِلُ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤ / ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «ومن صلى».

اليومَ في ذِمَّةِ كَافِرٍ» متعلّق بالأمرِ الثاني، وقولُ حُيَيْبٍ: «ذَرُونِي أَرْكَعَ رُكْعَتَيْنِ»
مُتعلّق بالأمرِ الثالث.

* * *

١٧١ - باب:

فَكَأَكِ الْأَسِيرِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لوجوبِ فَكَأَكِ الْأَسِيرِ الْمُسْلِمِ في أيدي العدوِّ.
أوردَ البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي موسى، والغرضُ منه: قوله: «فُكُّوا الْعَانِيَّ».
ثانيهما: حديث أبي جُحَيْفَةَ، والمرادُ منه: قوله: «وَفَكَأَكِ الْأَسِيرِ».

* * *

١٧٢ - باب:

فِدَاءِ الْمُشْرِكِينَ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيانِ أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ الْمُشْرِكِ، وأوردَ
البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

أولها: حديث أنسٍ في استئْذَانِ الْأَنْصَارِ فِي تَرْكِ فِدَاءِ الْعَبَّاسِ، ومطابقته
للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديثه في مالِ الْبَحْرَيْنِ، وفيه ذِكْرُ الْفِدَاءِ.

ثالثها: حديث جُبَيْرٍ، ذَكَرَهُ هُنَا؛ لقوله فيه: «وَكَانَ جَاءَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ»؛
أي: في طَلَبِ فِدَاءِ أُسَارَى بَدْرٍ.

* * *

١٧٣ - باب:

الْحَرْبِيُّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ

ذكر البخاري في الباب حديث سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ.

قال ابنُ المُنَيِّر: ترجمَ البخاريُّ بِالْحَرْبِيِّ إِذَا دَخَلَ بِغَيْرِ أَمَانٍ، وأوردَ الحديثَ المتعلِّقَ بِجاسُوسِ المُشْرِكِينَ، وَحُكْمُ الجاسُوسِ مُخَالِفٌ لِحُكْمِ الْحَرْبِيِّ الْمُطْلَقِ الدَّاخِلِ بِغَيْرِ أَمَانٍ، فَالدَّعْوَى أَعْمٌ مِنَ الدَّلِيلِ^(١).

وأجيب: بأنَّ الجاسُوسَ المذكورَ أَوْهَمَ أَنَّهُ مِمَّنْ لَهُ أَمَانٌ، فلما قَضَى حاجَتُهُ مِنَ التَّجَسُّسِ، انطلقَ مُسرِعاً، فَفُطِنَ لَهُ، فَظَهَرَ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ دَخَلَ بِغَيْرِ أَمَانٍ، ولهذا قُتِلَ.

* * *

١٧٤ - باب:

يُقَاتَلُ عَنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ، وَلَا يُسْتَرْقُونَ

أشار البخاريُّ بقوله: «وَلَا يُسْتَرْقُونَ» إلى خِلَافِ ابنِ القاسِمِ في ذلك.

ثم ذكرَ في البابَ حديثَ عمرَ، ومطابقته للجزءِ الأولِ من الترجمة ظاهرة من قوله: «وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ»، وليس في الحديثِ ما يدلُّ على ما ترجمَ به مِنْ عَدَمِ الاستِرْفاقِ صَرِيحاً، وَلَعَلَّهُ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْصِيهِ بِدِمَّةِ اللَّهِ»؛ فَإِنْ مُقْتَضَى الْوَصِيَّةِ بِالْإِشْفَاقِ أَنْ لَا يُدْخَلُوا فِي الاستِرْفاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٧٦).

١٧٥ - باب :

جَوَائِزِ الْوَفْدِ

* * *

١٧٦ - باب :

هَلْ يُسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؟ وَمُعَامَلَتُهُمْ

كذا وَقَعَ هَذَا الْبَابُ ، وَلَيْسَ مِنْهُمَا شَيْءٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مِنْ طَرِيقِ الْفَرَبْرِئِ ، إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ ابْنِ شَبَّوَيْهِ عَنِ الْفَرَبْرِئِ تَأْخِيرَ تَرْجُمَةِ (جَوَائِزِ الْوَفْدِ) عَنْ تَرْجُمَةِ : (هَلْ يُسْتَشْفَعُ) ، وَكَذَا هُوَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَبِهِ يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ ؛ فَإِنْ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مُطَابِقٌ لِتَرْجُمَةِ (جَوَائِزِ الْوَفْدِ) ؛ لِقَوْلِهِ فِيهِ : «وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ» ؛ بِخِلَافِ التَّرْجُمَةِ الْأُخْرَى ، وَكَأَنَّهُ تَرَجَّمَ بِهَا ، وَأَخْلَى بِيَاضاً لِيُورَدَ فِيهَا حَدِيثاً يَنَاسِبُهَا ، فَلَمْ يَنْفَقْ لَهُ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنْ النُّسخُ أَبْطَلُوا الْبِيَاضَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا ، وَوَقَعَ لِلنَّسْفِيِّ حَذْفُ تَرْجُمَةِ (جَوَائِزِ الْوَفْدِ) أَصْلاً ، وَاقْتَصَرَ عَلَى تَرْجُمَةِ (هَلْ يُسْتَشْفَعُ) ، وَأُورِدَ فِيهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَفِي مُنَاسَبَتِهِ لَهَا غُمُوضٌ ، وَلَعَلَّهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْإِخْرَاجَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ يَقْتَضِي رَفْعَ الْاسْتِشْفَاعِ ، وَالْحَضْرَ عَلَى إِجَازَةِ الْوَفْدِ يَقْتَضِي حُسْنَ الْمَعَامَلَةِ ، أَوْ لَعَلَّ «إِلَى» فِي التَّرْجُمَةِ بِمَعْنَى «الْإِلَامِ» ؛ أَيِ : هَلْ يُسْتَشْفَعُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ عِنْدَ الْإِمَامِ ، وَهَلْ يُعَامَلُونَ؟ وَدَلَالَةُ «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» ، «وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ» لِذَلِكَ ظَاهِرَةٌ . هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (١) .

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ١٧٠) .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة قد تقدّمت، فتأمل وافهم.

* * *

١٧٧ - باب:

التَّجَمُّلُ لِلْفُؤُودِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في حُلَّةِ عَطَارِدٍ، ومَوْضِعُ الترجمة: أنه ما أنكرَ عليه طَلَبُهُ لِلتَّجَمُّلِ للوفود، وإنما أنكرَ التَّجَمُّلَ بهذا الصَّنْفِ المُنْهَيِّ عنه.

* * *

١٧٨ - باب:

كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ

هذه الترجمة معقودة لمشروعية عَرْضِ الإسلام على الصَّبِيِّ، ولِصَحَّةِ إسلامه؛ لأنه لو أقرَّ، لُقِبِلَ، وهو فائدة العَرْضِ.

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في قصة ابن صَيَّادٍ، ووجهُ كيفية عَرْضِ الإسلام من قوله ﷺ لابن صَيَّادٍ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟»، وهو عَرْضٌ، وكان إذ ذاك لم يَحْتَلَمْ.

* * *

١٧٩ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْيَهُودِ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا»

كأن هذه الترجمة معقودة لبيان أن الكِتَابِيَّ إذا أسْلَمَ، يسْقُطُ عنه القَتْلُ

والجزية، وذكر فيه حديث أبي هريرة مُعلّقاً، وهو ظاهرٌ فيما ترجم.

* * *

١٨٠ - باب:

إِذَا أَسْلَمَ قَوْمٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلَهُمْ مَالٌ وَأَرْضُونَ، فَهِيَ لَهُمْ

أشار البخاري بذلك إلى الردّ على مَنْ قال [مِنْ] الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَأَقَامَ بِهَا حَتَّى غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِمَالِهِ، إِلَّا أَرْضَهُ وَعَقَارَهُ، وَخَالَفَهُمُ الْجُمْهُورُ، وَوَافَقَهُمُ أَبُو يُوسُفَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أسامة، ومطابقته للترجمة من جهة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَّ عَقِيلاً عَلَى تَصَرُّفِهِ فِيمَا كَانَ لِأَخَوَيْهِ عَلِيٍّ وَجَعْفَرٍ وَلِلنَّبِيِّ ﷺ مِنَ الدُّورِ وَالرِّبَاعِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يُعَيِّرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَلَا انْتَرَعَهَا مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ لَمَّا ظَفَرَ، كَانَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى تَقْرِيرِ مَنْ بِيَدِهِ دَارٌ أَوْ أَرْضٌ إِذَا أَسْلَمَ وَهِيَ فِي يَدِهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

وقال القرطبي: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِأَمْوَالِهِمْ وَدُورِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسْلِمُوا، فَتَقْرِيرُ مَنْ أَسْلَمَ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

ثانيهما: حديث عمر بن الخطاب، مطابقته للترجمة يُمكن أَنْ تَوْخَذَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّهَا لِبِلَادِهِمْ، قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ».

* * *

١٨١ - باب :

كِتَابَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ

هذا الباب معقودٌ لبيانِ كتابةِ الإمامِ بنفسِه أو بأمرِه المقاتِلَة ، ومَوْضِعُ الترجمةِ من الفقه : أن لا يُتَخَيَّلَ أَنَّ كتابةَ الجيشِ وإحصاءَ عَدَدِه يكونُ ذَرِيعَةً لارتفاعِ البركةِ ، بل الكتابةُ المأمورُ بها لمصلحةٍ دينيةٍ .

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثين :

أحدهما : حديثٌ حُذِفَ ، والغرضُ منه : قوله : «اكتبوا لي مَنْ تَلَفَّظَ

بالإسلام» .

ثانيهما : حديثُ ابنِ عباسٍ ، والغرضُ منه : هذه الكلمةُ : «إني كُتِبْتُ في

غزوةٍ كذا» ؛ لأنها مُشْعِرَةٌ بأنه كان عادتُهُم كتابةً مَنْ يَتَعَيَّنُ للخُروجِ في المغازي .

* * *

١٨٢ - باب :

إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ

ذَكَرَ البخاري في البابِ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ في قصةِ الرَّجُلِ الذي قاتَلَ ،

وهو ظاهرٌ فيما تَرَجَّم به .

* * *

١٨٣ - باب :

مَنْ تَأَمَّرَ فِي الْحَرْبِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَنَسٍ في قصةِ أَخِي خَالِدِ الرَّايَةِ ، وهو

ظاهرٌ فيما ترجم به ؛ لقوله فيه : «ثم أخذها خالد بن الوليد عن غيرِ إمرةٍ» .

* * *

١٨٤ - باب :

العَوْنُ بِالْمَدَدِ

والمرادُ بالمددِ : العسكرُ الذي يُرسله الإمامُ لإمدادِ الجيشِ .
ذكر البخاري في الباب [حديث أنس] ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم به ؛ لقوله فيه : «واستمَدُّوه على قومهم ، فأمدَّهُم النبي ﷺ بسبعين من الأنصار» .

* * *

١٨٥ - باب :

مَنْ غَلَبَ الْعَدُوَّ ، فَأَقَامَ عَلَى عَرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا

ذكر البخاري في الباب حديث أبي طلحة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٨٦ - باب :

مَنْ قَسَمَ الْغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ

يقال : أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الردِّ على قول الكوفيين : إنَّ الغنائم لا تُقسَّمُ في دارِ الحرب ؛ لأن الاستيلاء يتمُّ بإخرازها في دارِ الإسلام .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث رافع .

وثانيهما: حديث [أنس]، وكلا الحديثن ظاهرٌ فيما ترجمَ له.

* * *

١٨٧ - باب:

إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ وَجَدَهُ الْمُسْلِمُ

لم يذكر البخاريُّ الجواب؛ للخلاف في المسألة، وميلان البخاريِّ إلى أنَّ المسلمَ أحقُّ بماله.

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٨٨ - باب:

مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالرَّطَانَةِ

فقَّه هذه الترجمة يظهر من تأمين المسلمين لأهل الحرب بالسيتهم، وكأنه أشار إلى تضعيف ما ورد من الأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب آيتين، دلَّلتهما على جواز التكلم بالفارسية وغيرها من الألسنة ظاهرة.

الآية [الأولى]: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَيْنِيهِ خَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَأَخْلَقَ السِّنِّكُمْ وَاللُّغَمَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢].

والثانية: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ

لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

ثم ذكر البخاري في [الباب] ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث جابر في قصة بركة الطعام ، والغرض منه : قوله : «إِنَّ جابراً قد صنع سُوراً» .

ثانيها : حديث أمّ خالدٍ ، والغرض منه : قوله : «سَنَهُ ، سَنَهُ» .

ثالثها : حديث أبي هريرة ، والغرض منه : قوله : «كَخْ ، كَخْ» .

* * *

١٨٩ - باب :

الْغُلُولُ ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ :

﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ

مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران : ١٦١]

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة في خطبة النبي ﷺ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «فذكر الغُلُولَ ، فعظمه» .

* * *

١٩٠ - باب :

الْقَلِيلُ مِنَ الْغُلُولِ

اختلف العلماء في تحريق متاع الغال ، ومذهب البخاري : عدم جواز التحريق ، وهذا باطل ، ثم ذكر عبدالله بن عمرو تقوية لمذهبه ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما يروى عنه من الأمر بحرق رخل الغال .

ثم ذكر حديث عبدالله بن عمرو ، ومطابقته للترجمة يمكن أن تؤخذ

من قوله: «فوجدوا عباءة»؛ لأنها قليل بالنسبة إلى غيرها من الأمتعة والنقدين.

* * *

١٩١ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنْ ذَبْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ

ذكر البخاري في الباب حديث رافع بن خديج في ذبحهم لأجل الجوع، وموضع الترجمة منه: أمر النبي ﷺ بإكفاء القُدُور؛ فإنه مُشْعِرٌ بِكَرَاهَةِ مَا صَنَعُوا مِنَ الذَّبْحِ بغيرِ إِذْنٍ، والظاهر: أنهم ذبحوا الإبل والغنم معاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٩٢ - باب:

الْبِشَارَةِ فِي الْفُتُوحِ

هذا الباب معقودٌ لبيانِ مشروعِيَّةِ البِشَارَةِ.

ذكر البخاري في الباب حديث جَرِيرٍ في قصةِ ذِي الْخَلَصَةِ، والمرادُ منه: قوله في آخره: «فَأَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُبَشِّرُهُ».

* * *

١٩٣ - باب:

مَا يُعْطَى الْبَشِيرُ

أشار البخاري في الباب إلى حديثِ كَعْبِ الطَّوِيلِ في قصةِ تَخْلُفِهِ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له.

* * *

١٩٤ - باب :

لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ

المرادُ بالفتحِ : فَتْحُ مَكَّةَ ، أو المرادُ أَعَمُّ من ذلك ؛ إشارةً إلى أن حُكْمَ
غَيْرِ مَكَّةَ في ذلك حُكْمُهَا ، فلا تَجِبُ الهِجْرَةُ من بلدٍ قد فَتَحَهُ المسلمونَ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ :

أحدها : حديث ابنِ عباسٍ .

ثانيها : حديث مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ .

وثالثها : حديث عائشةَ .

مطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

١٩٥ - باب :

إِذَا اضْطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شُعُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَالْمُؤْمِنَاتِ إِذَا عَصَيْنَ اللَّهَ ، وَتَجَرِيدِهِنَّ

ذكر البخاريُّ في الترجمة المؤمنينَ ، وليس في الحديثِ ذِكْرُ لَهَنَ ،
فلعله أراد إلحاق المؤمنينَ العاصياتِ بالذميَّاتِ ؛ لأن المعصيةَ تُبِيحُ الحُرْمَةَ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عليٍّ في قصة المرأة التي كتَبَ معها
حَاطِبٌ إلى أَهْلِ مَكَّةَ . ومناسبته للترجمة ظاهرة في رؤية الشَّعْرِ من قوله
في الرواية الأخرى : « فَأَخْرَجْتَهُ مِنْ عِقَاصِهَا » ، وفي التجريد من قولِ عليٍّ :
« لِأَجَرِ دَنَّاكَ » .

قال ابنُ المُنَيِّر: ليس في الحديث بيانُ هل كانتِ المرأةُ مُسْلِمَةً أو ذِمِّيَّةً، لكنَّ لما استوى حُكْمُهُما في تحريمِ النظرِ لغيرِ حاجةٍ، شَمِلَهُما الدليلُ^(١).
وقال ابنُ التَّيْنِ: إن كانت مُشْرِكَةً، لم توافقِ الترجمةَ، وأجيب: بأنها كانت ذاتَ عَهْدٍ، فحُكْمُها حُكْمُ أهلِ الذِّمَّةِ.

* * *

١٩٦ - باب:

اسْتِقْبَالُ الْغَزَاةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي [الباب] حَدِيثِي ابْنِ جَعْفَرٍ، وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، وَلَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ اسْتِقْبَالِ الْغَزَاةِ صَرِيحًا، نَعَمْ يُعْرَفُ وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَلَقَّوْنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي كُلِّ سَفَرٍ، سِوَاءَ مَا كَانَ لِلْحَجِّ، أَوْ لِلْجِهَادِ.

* * *

١٩٧ - باب:

مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْقُفُولَ كَانَ مِنَ الْغَزْوِ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ - عَلَى عَادَتِهِ - إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْقُفُولِ مِنَ الْغَزْوِ، وَهُوَ فِي (كِتَابِ الْحَجِّ).

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٨٣).

ثانيهما: حديث أنس، أوردَه من طريقين، مطابقته للترجمة ظاهرة، وذلك لأنَّ مَقْفَلَه مِنْ عُسْفَانَ كَانَ بَعْدَ الْغَزْوِ.

* * *

١٩٨ - باب:

الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

فيشملُ سَفَرَ الْغَزْوِ أيضاً، فهذا وجهُ إيرادِ هذه الترجمةِ في (أبواب الجهاد).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جابرٍ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له.

وثانيهما: حديث كعبٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٩٩ - باب:

الطَّعَامُ عِنْدَ الْقُدُومِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لمشروعيَّةِ اتخاذِ الطعامِ عندَ القدومِ مِنْ سَفَرِ الْغَزْوِ والحجِّ وغيرِهما، «وكان ابنُ عمرَ يُفْطِرُ لِمَنْ يَغْشَاهُ»؛ لأنه كان يُفْطِرُ في السَفَرِ، ويصومُ في الحَضَرِ، فكان إذا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، أفطرَ أياماً لغاشيته ثم يصومُ، فهذا هو وجهُ إيرادِ هذا الأثرِ في هذا الباب.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جابرٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة،

والله - سبحانه وتعالى - أعلم ، وعلمه أتم .

تَمَّ بحمده - سبحانه وتعالى - وبِعونه (كتابُ الجهادِ) . ويتصلُّ به - إن

شاء الله تعالى - (كتابُ الخُمسِ) ، والله الموفقُ المعينُ .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٣٩ - (٥٧)

كتاب الجهاد

لما فرغ الإمام البخاري من (كتاب الجهاد)، وكان القادمين من الجهاد قد تكون معهم الغنيمة، فترجم الخمس^(١).

١ - باب :

فرض الخمس

ذكر البخاري ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث علي بن أبي طالب في قصة الشارفين، قال العيني : مطابقتها للترجمة في قوله : «أعطاني شارفاً من الخمس».

الثاني : حديث عائشة في قصة فاطمة، قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة ؛ لأنه ليس فيه ذكر الخمس، وأجيب ؛ بأنه أشار البخاري - على عادته - إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث من قول عائشة - رضي الله عنها - : إن فاطمة - رضي الله عنها - جاءت تسأل نصيها مما ترك رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وقدك، وما بقي من خمس خيبر. وقد ورد ذلك : «تسأل فاطمة - عليها السلام - ميراثها من خيبر».

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٥ / ١٧).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: قال ابنُ بَطَّالٍ: مناسبةُ ذلك حديثَ عائشةَ في قصةِ فاطمةَ في (باب: فَرَضِ الخُمُسِ): أنَّ الذي سألتُ فاطمةَ أن تأخذه من جملته خَيْرٌ، والمرادُ به: سهمُه ﷺ منها، وهو الخُمُسُ^(١).

في هذا الحديث قوله: قال أبو عبد الله: ﴿اعْتَرَدَكَ﴾: افْتَعَلَتْ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَدَكَ بَعْضُ الْهَتَنِاسِوَةِ﴾ [هود: ٥٤]. أوردَه هنا لشرحِ قوله في الحديث: «يَعْرُوهُ»، وهذه عادةُ البخاري يُفسِّر اللفظةَ الغريبةَ من الحديثِ بتفسيرِ اللفظةِ الغريبةِ من القرآنِ.

الثالث: حديث عمرَ مع العباسِ، وعليّ، ووقعَ في بعض الرواياتِ قبلَ هذا الحديثِ: قصةُ فدكٍ، وكأنها ترجمةٌ لحديثٍ من أحاديثِ الباب. قال العينيُّ: مطابقتهُ للترجمةِ تؤخَذُ من قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ» إلى قوله: «فكانت هذه خالصةً لرسولِ الله ﷺ»، لا مِنْ جُمْلَةٍ ما سألتُ فاطمةَ - عليها السلامُ - ما بقيَ مِنْ خُمُسِ خَيْرٍ، وكان عليٌّ والعباسُ يختصمانِ في الفَيءِ الذي خَصَّ الله تعالى نبيّه بذلك^(٢).

* * *

٢- باب:

أداءُ الخُمُسِ مِنَ الدِّينِ

ترجمَ البخاريُّ في (كتاب الإيمان): (أداءُ الخُمُسِ مِنَ الإيمانِ)، وهو

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٠٨)، و«شرح ابن بطال» (٥ / ٢٥٢).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٢٣).

- على [تقدير أن الإيمان قول وعمل - دخل أداء الخمس في الإيمان والإسلام، وعلى تقدير أنه تصديق، يدخل في] ^(١) الدين، ثم أورد في الباب حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «وأن تؤدوا لله خمس ما غنمتم».

* * *

٣- باب:

نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديث عائشة في قصة الشعير الذي كان في رفقها، ووجه دخول هذا الحديث في هذه الترجمة: أن عائشة لو لم تستحق النفقة بعد موت النبي ﷺ، لأخذ الشعير منها، فجعل في بيت المال، أو قسم بين الورثة.

ثالثها: حديث عمرو بن الحارث، مطابقته تؤخذ من قوله: «وأرضاً جعلها صدقة»، وذلك لأن نفقة نسائه ﷺ بعد موته كانت مما خصه الله به من الفیء، ومنه: فدك، وسهمه من خير، قاله العيني ^(٢).

* * *

(١) ما بين معكوفتين من «عمدة القاري» (١٥ / ٢٦).

(٢) المرجع السابق (١٥ / ٢٨).

٤ - باب :

مَا جَاءَ فِي بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَمَا نُسِبَ مِنَ الْبُيُوتِ إِلَيْهِنَّ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي
بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وَ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ
يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]

غرض البخاري بهذه الترجمة: أن يبين أن هذه النسبة تحقق دوام
استحقاقهن للبيوت ما يقين؛ لأن نفقتهن وسكنهن من خصائص النبي ﷺ،
والسر فيه: حبسهن عليه.

ثم ذكر البخاري بعض شيء من آيتين من القرآن، مطابقاً لما في الترجمة.
ثم ذكر في الباب سبعة أحاديث:

الأول: حديث عائشة في الاستئذان، مطابقته للترجمة في قولها: «في
بيتي»؛ حيث أسندت البيت إلى نفسها.
الثاني: حديثها أيضاً، والغرض منه: قولها فيه: «توفي النبي ﷺ في
بيتي».

الثالث: حديث صفية في زيارتها، والغرض منه: قولها فيه: «عند باب
أم سلمة»؛ لأن ذكر الباب يستلزم ذكر البيت.

الرابع: حديث ابن عمر، والمراد منه: قوله: «فوق بيت حفصة».

الخامس: حديث عائشة، مطابقته للترجمة في قولها: «من حجرتها»؛
لأن الحجرة بيت.

السادس : حديث عبد الله بن عمر في الفِثْنَةِ، الغرضُ منه : قوله : «وأشارَ نحوَ مَسْكَنٍ عائِشَةَ» ؛ لأنَّ مَسْكَنَهَا بَيْتُهَا .

السابع : حديث عائِشَةَ في استئذانِ الرُّجُلِ ، ومطابقته للترجمة في قوله : «في بَيْتِ حَفْصَةَ» .

* * *

٥ - باب :

مَا ذَكَرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَصَاهُ وَسَيْفِهِ ،
وَقَدَحِهِ وَخَاتَمِهِ ، وَمَا اسْتَعْمَلَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ قِسْمَتُهُ ،
وَمِنْ شَعْرِهِ وَنَعْلِهِ وَأَنْبِيئِهِ مِمَّا تَبَرَّكَ أَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ

غرض البخاري من هذه الترجمة : تثبيت أن النبي ﷺ لم يورث ، ولا يبيع مَوْجُودُهُ ، بل تركَ بيد من صارَ إليه للتبرُّك به ، ولو كان ميراثًا ، لبيعَ وقُسمَ ، ولهذا قال البخاري في الترجمة : «مما لم تُذكرَ قِسْمَتُهُ» .

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث ليس منها مما ترجم به إلا الخاتمُ والنَّعْلُ والسيفُ ، وذكر فيه الكِساءَ المُلبَّدَ والإزارَ ، ولم يُصرِّحْ بهما في الترجمة ، فمما ذكره في الترجمة ، ولم يُخرِّجْ حديثه : في الدُّرْعِ والعِصَا والشَّعْرِ والآنية ، ولعلَّه أراد أن يكتب في الترجمة ما يتعلق بهذه الأشياء ، فلم يتفق له ذلك . ولم يذكر في الباب من الآنية سوى القَدَحِ ، وفيه كفاية ؛ لأنه يدلُّ على ما عداه من الآنية ؛ فذكرُ الآنية بعدَ ذكرِ القَدَحِ في الترجمة من ذكرِ عَطْفِ العامِّ على الخاصِّ ، والأحاديث التي أوردها البخاري في الباب ستَّة :

الأول: حديث أنس، والغرض: قوله فيه: «إن أبا بكرٍ ختم الكتاب بخاتم النبي ﷺ»؛ فإنه مطابقٌ لقوله في الترجمة: (وما استعمل الخلفاء من ذلك).

الثاني: حديثه، وفيه ذكر النعل.

الثالث: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة يمكن أن تكون لقوله: (وما استعمل الخلفاء بعده)، قاله العيني، فتأمل^(١).

الرابع: حديث أنس، وفيه ذكر القدح.

الخامس: حديث المسور في أمر السيف. والغرض منه: ما دار بين المسور وعلي بن الحسين في أمر السيف.

السادس: حديث ابن الحنفية عن علي، قال العيني: مطابقته للترجمة يمكن أن تؤخذ من قوله: «فأخبرته أنها صدقة رسول الله ﷺ»، وأراد به: الصحيفة التي كانت فيها [أحكام] الصدقات، ويكون هذا مطابقاً لقوله في الترجمة: (وما استعمل الخلفاء بعده)^(٢).

قلت: ويمكن أن تكون الصحيفة مختومة بخاتم النبي ﷺ، فيكون الحديث مطابقاً لقوله في الترجمة: (وخاتم)، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٣٢).

(٢) المرجع السابق (١٥ / ٣٤).

٦- باب:

الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَسَاكِينِ،
وَإِثَارِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ الصُّفَّةِ وَالْأَرَامِلَ، حِينَ سَأَلَتْهُ فَاطِمَةُ،
وَشَكَتْ إِلَيْهِ الطَّحْنُ وَالرَّحَى : أَنَّ يُخْدِمَهَا مِنَ السَّبْيِ، فَوَكَّلَهَا إِلَى اللَّهِ

أَشْكَلْتُ عَلَيَّ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْوَائِدَةَ، وَلَكِنْ لَا تُسَاعِدُ
ذَلِكَ الرِّوَايَاتُ؛ لِاتِّفَاقِهَا عَلَى ذِكْرِ الْوَائِدِ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أوردَ الدَّلِيلَ
بِالْعَطْفِ، ثُمَّ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ التَّرْجِمَةِ: هُوَ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَثِّرَ بَعْضَ مُسْتَحَقِّي
الْخُمْسِ عَلَى بَعْضٍ، وَيُعْطِيَ الْأَوْكَدَ فَالْأَوْكَدَ.

قال العلامة السُّنْدِيُّ: الظَّاهِرُ: أَنَّ «الدَّلِيلَ» مُبْتَدَأٌ، خَبَرَهُ قَوْلُهُ: «حِينَ
سَأَلَتْهُ»، بِتَقْدِيرِ مَا فَعَلَهُ حِينَ سَأَلَتْهُ؛ فَإِنَّهُ حِينَ ذَلِكَ مَا أَعْطَاهَا، بَلْ وَكَّلَهَا إِلَى
اللَّهِ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لَهُ يَصْرِفُهُ فِي أَيِّ مَصْرِفٍ مِنْ مَصَارِفِ الْخُمْسِ،
وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ إِعْطَاءُ الْمَصَارِفِ الْخُمْسَ كُلِّهَا الْبَتَّةَ، بَلْ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضَهَا،
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي النَّصِّ: مَصَارِفُ الْخُمْسِ لِلَّذِينَ يَجُوزُ الصَّرْفُ
إِلَيْهِمْ، فَيَصْرِفُ الْإِمَامُ إِلَيْهِمْ حَسَبَ مَا يَرَى، لَا مُسْتَحَقُّوهُ الَّذِينَ يَجِبُ الصَّرْفُ
إِلَيْهِمْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ حَقٌّ لَهُمْ، وَالْحَقُّ يَجِبُ صَرْفُهُ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ،
فَفَعَلَهُ ﷺ حِينَ سَأَلَتْهُ حَيْثُ مَا أَعْطَاهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ مَصَارِفُ، لَا مُسْتَحَقُّوهُ،
وَالْأَمْرُ لَوْجَبَ الصَّرْفُ إِلَى فَاطِمَةَ؛ لَكَوْنِهَا مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب [حديث] علي، وليس فيه ذكر أهل الصُّفَّةِ

(١) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٢ / ٨٠).

والأراامل، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث - كعاداته - .

قال العيني: مطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النبي ﷺ اختار أهل الصفة على فاطمة - عليها السلام -، وإن لم يكن فيه ذكر الخمس، لكنه يفهم من معنى الحديث^(١).

* * *

٧- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]،

يَعْنِي: لِلرَّسُولِ قِسْمُ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَخَازِنٌ، وَاللَّهُ يُعْطِي»

اختلف العلماء في خُمُسِ الخُمُسِ من الغنيمة، هل كان يملكه النبي ﷺ، أو لا؟ ومال البخاري إلى ترجيح قول مَنْ قَالَ: إنه ﷺ لم يملك خُمُسَ الخُمُسِ، وإنما كان إليه قِسْمَتُهُ فقط، واحتجَّ بهذا التعليق الذي أورده في الترجمة على ما ذهب إليه من الرد على مَنْ جَعَلَ للرَّسُولِ ﷺ خُمُسَ الخُمُسِ مُلْكًا.

ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث جابر، ذكره من طرق، مطابقته للترجمة في قوله: «إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٣٥).

الثاني : حديث مُعَاوِيَةَ، والغرضُ منه : قوله : «والله يُعْطِي، وأنا القاسمُ»، وهذا مطابقٌ لأحاديثِ الباب .

الثالث : حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة في قوله : «إنما أنا قاسمٌ» .

الرابع : حديث خَوْلَةَ .

قال الحافظُ : معنى الحديثِ : يتصرفون في مالِ المسلمينَ بالباطلِ، وهو أعمُّ من أن يكونَ بالقِسْمَةِ وبغيرِها، وبذلك تناسبُ الترجمةُ^(١) .

قال الكرمانِيُّ : مناسبةُ حديثِ خَوْلَةَ للترجمة خَفِيَّةٌ، ويمكن أن تؤخذَ من قوله : «يتخوَّضُونَ في مالِ اللهِ بغيرِ حَقٍّ» ؛ أي : بغيرِ قِسْمَةٍ حَقٍّ، واللفظُ، وإن كان عاماً، لكنْ خَصَّصْنَاهُ لِتَفْهَمَ منه الترجمةُ^(٢) .

قال الحافظُ : ولا يُحتاجُ إلى قَيْدِ الاعتذارِ ؛ لأنَّ قوله : «بغيرِ حَقٍّ» يدخلُ في عُمومِ الصُّورةِ المذكورةِ، فيصحُّ الاحتجاجُ به على شَرْطِيَّةِ القِسْمَةِ في أموالِ الفَيءِ والغَنِيمةِ بحُكْمِ العَدْلِ واتباعِ ما وردَ في الكتابِ والسنةِ، وكأنَّ المصنِّفَ أرادَ بإيرادهِ تخويفَ مَنْ يخالفُ ذلكَ^(٣) .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٢١٩) .

(٢) انظر : «الكواكب الدراري» (١٣ / ٩٣) .

(٣) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٢١٩) .

٨- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمُ»،

وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ

لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا

مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠]، فَهِيَ لِلْعَامَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَهُ الرَّسُولُ ﷺ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ :

أحدها: حديث عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، والغرضُ: قوله في آخره: «الْأَجْرُ
وَالْمَغْنَمُ».

ثانيها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، والغرضُ منه: قوله: «لَتَنْفِقَنَّ كُنُوزَهُمَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ».

ثالثها: حديث جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، مطابقتها للترجمة مثلاً مطابقة الذي قبله.

رابعها: حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مطابقتها للترجمة ظاهرة.

خامسها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، والغرضُ منه: قوله في آخره: «مِنْ أَجْرِ
أَوْ غَنِيمَةٍ».

سادسها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضاً، فِي قِصَّةِ النَّبِيِّ الَّذِي غَزَا الْقَرْيَةَ،
مطابقتها للترجمة في قوله: «ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ».

* * *

٩- باب :

الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ

هذه الترجمة لفظُ أثرٍ عن عمر، أخرجَه عبدُ الرزاقِ في «المصنَّف».

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عمر، ووجه أخذ الترجمة منه : أن عمر في هذا الحديث قد صرح بما دلّ عليه هذا الأمر المترجم به، إلا أنه عارض عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة، فوقفها على المسلمين، وضرب عليها الخراج الذي يجمع مصلحتهم.

قال العيني: مطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: «إلا قسمتها بين أهلها»^(١).

وقال ابن المنيّر: ترجم البخاري بأن الغنيمة لمن شهد الوقعة، وأخرج قول عمر المقتضي لوقف الأرض المغنومة، وهذا ضد ما ترجم به، ثم أجاب؛ بأن المطابقة للترجمة^(٢): قول عمر: «كما قسم رسول الله ﷺ خير»، فأوماً البخاري إلى ترجيح القسمة الناجزة.

قال الحافظ ابن حجر: ويحتمل أن يكون البخاري أراد التوفيق بين ما جاء عن عمر: أن الغنيمة لمن شهد الوقعة، وبين ما جاء عنه: أنه يرى أن توقف الأرض؛ بحمل الأول على أن عمومهُ مخصوصٌ بغير الأرض^(٣).

* * *

١٠- باب:

مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْنَمِ، هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ؟

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى في سؤال الأعرابي، ومطابقته

(١) انظر: «عمدة القاري» (٤٤ / ١٥).

(٢) في «فتح الباري»: «لترجمته».

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢٢٥ / ٦).

لترجمة في قوله: «الرَّجُلُ يقاتِلُ للمَغْنَمِ»، واعترضَ عليه؛ أنَّ ظاهرَ الحديثِ: أنَّ مَنْ قاتَلَ للمَغْنَمِ - يعني: خاصَّةً -، فليس في سبيلِ الله، وهذا لا أَجرَ له البتَّة، فكيف يُترجَمُ له بِنقصِ الأجرِ؟!

قال الحافظُ: وجوابُه: أنَّ النقصَ مِنَ الأجرِ أمرٌ نَسْبِيٌّ، فليسَ مَنْ قَصَدَ إعلاءَ كلمةِ الله مَحْضاً في الأجرِ مِثْلَ مَنْ ضَمَّ إلى هذا القَصْدِ قَصداً آخَرَ مِنْ غَنِيمةٍ أو غيرها.

[وجوابُه: أنَّ النقصَ مِنَ الأجرِ أمرٌ نَسْبِيٌّ فليسَ مَنْ قَصَدَ الغَنِيمةَ معَ قَصْدِ إعلاءِ كلمةِ الله، مِثْلَ مَنْ قَصَدَ الغَنِيمةَ مَحْضاً، فكأنَّ البخاريَّ أرادَ: أنَّ قَصْدَ الغَنِيمةِ لا يكونُ مُنافِياً للأجرِ بالكُلِّيَّةِ إذا قَصَدَ معه إعلاءَ كلمةِ الله^(١).

* * *

١١ - باب:

قِسْمَةِ الإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ،

وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ، أَوْ غَابَ عَنْهُ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيانِ قِسْمَةِ الإِمَامِ ما يَقْدَمُ عليه من الهدايا بين الحاضرين، وخَبَأُهُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ في مجلسِ القِسْمَةِ، أَوْ غَابَ عنه في غيرِ بَلَدِ القِسْمَةِ.

أوردَ البخاريُّ في البابِ حديثَ عبدِ الله بنِ أبي مُلَيْكَةَ، والغرضُ منه:

(١) جاء على هامش الأصل عند هذه الفقرة: «موضع تأمل». قلت: كأنه يلمح إلى تكرار بعض الكلام السابق هنا، والله أعلم. انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٢٦).

قوله : إن النبي ﷺ : «أُهِدِيَتْ لَهُ أَقْبِيَةٌ»، وقوله فيه : «خَبَأْتُ لَكَ هَذَا»، وهو مطابق لما ترجم له .

* * *

١٢ - باب :

كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ ؟
وَمَا أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ فِي نَوَائِبِهِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، وهو مختصر من حديث فيه بيان الكيفية المترجم بها، أشار إليه البخاري على عادته، ومُحَصَّلُ القِصَّةِ : أنَّ أَرْضَ بَنِي النَّضِيرِ كانت خالصةً لرسول الله ﷺ، لكنه آثر المهاجرين، وأمرهم أن يُعيدوا إلى الأنصار ما كانوا واسوهم به لما قدموا عليهم المدينة، ولا شيء لهم، ثم فُتِحَتْ قُرَيْظَةُ، فَقَسَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ في أصحابه، وأعطى نصيبه في نوائبه ؛ أي : في نفقات أهله ومن يطرأ عليه، ويجعل الباقي في السلاح والكراع عُدَّةً في سبيل الله .

* * *

١٣ - باب :

بَرَكَةُ الْغَارِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا،
مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَلَاةِ الْأَمْرِ

ساق البخاري في الباب حديث عبد الله بن الزبير، وكله موقوف، والذي يدخل في المرفوع منه : قول ابن الزبير : «وما ولي إمارة قط، ولا جباية

خَرَجَ، وَلَا شَيْئاً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ﷺ. وَهَذَا الْقَدْرُ هُوَ الْمَطَابِقُ لِلتَّرْجَمَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَرَكَاتِ الَّتِي كَانَتْ فِي مَالِ الزُّبَيْرِ مِنْ كَوْنِهِ غَازِيَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ﷺ، وَكَوْنُ الْبَرَكَاتِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ تَظْهَرُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْقِصَّةِ. وَفِي الْحَدِيثِ تَفَاوُتٌ شَدِيدٌ فِي الْحِسَابِ، رَاجِعِ الشُّرُوحَ.

* * *

١٤ - بَابُ:

إِذَا بَعَثَ الْإِمَامُ رَسُولًا فِي حَاجَةٍ،
أَوْ أَمَرَهُ بِالْمُقَامِ، هَلْ يُسْنَهُ لَهُ؟

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ تَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَسَهْمَهُ».

* * *

١٥ - بَابُ:

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ:
مَا سَأَلَ هَوَازِنُ النَّبِيِّ ﷺ بِرِضَاعِهِ فِيهِمْ، فَتَحَلَّلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،
وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعِدُّ النَّاسَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الْفَيْءِ وَالْأَنْفَالِ مِنَ الْخُمْسِ،
وَمَا أُعْطِيَ الْأَنْصَارَ، وَمَا أُعْطِيَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ تَمْرِ خَيْبَرَ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: هَذِهِ الْوَاوُ وَوَاوُ عَطْفٍ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى التَّرْجَمَةِ الَّتِي قَبْلَ ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ؛ حَيْثُ قَالَ: (الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ

لِنَوَائِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وقال العيني: هذه الواو ليست بواو العطف، بل هذه واو الاستفتاح، وهو المسموع من الأساتذة الكبار، ولا وجه لدعوى هذا العطف البعيد المتخلل بين المعطوف والمعطوف عليه أبواباً بأحاديثها^(٢).

ثم أورد البخاري في الخمس ثلاث تراجم، ظاهر لفظها التخالف؛ لأن في هذه الترجمة: «الخمس لنوائب المسلمين»، وفي التي قبلها: «الخمس لنوائب رسول الله ﷺ»، وفي التي بعدها: «الخمس للإمام»، والجمع بين هذه التراجم: أن الخمس لنوائب المسلمين، وإلى النبي ﷺ مع تولي قسمته أن يأخذ منه ما يحتاج إليه بقدر كفايته، والحكم بعده، كذلك يتولى الإمام ما كان يتولاه. هذا محصل ما ترجم البخاري.

وقد أشار الكرمانى أيضاً إلى طريق الجمع بينها، فقال: لا تفاوت من حيث المعنى؛ إذ نوائب رسول الله ﷺ نوائب المسلمين، والتصرف فيه له، وللإمام بعده^(٣).

ثم أشار البخاري في الترجمة إلى عدة أحاديث:

أما حديث سؤال هوازن، فسيأتي موصولاً في الباب.

وأما حديث الوعد من الفيء، فيظهر من سياق حديث جابر في الباب.

وأما حديث الأنفال من الخمس، فمذكور في الباب من حديث ابن عمر.

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٣٨).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٥٥).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» (١٣ / ١٠٤).

وأما حديثُ إعطاءِ الأنصارِ، فتقدّم قريباً من حديث أنسٍ .
وأما حديثُ إعطاءِ جابرٍ من تمرٍ خبيرٍ، فهو في «سنن أبي داود» .
ثم ذكر البخاري سبعةً أحاديثَ :

الأول: حديث المِسْوَرِ، مطابقته للترجمة ظاهرة في قوله: (وَمِنَ الدَّلِيلِ) إلى قوله: (فتحلّل من المسلمين) .

الثاني: حديث أبي موسى الأشعري، ومناسبتة للترجمة من جهة أنهم سألوه، فلم يجد ما يحملهم عليه، ثم حضر شيءٌ من الغنائم، فحملهم فيها، وهو محمولٌ على أنه حملهم على ما يختصُّ بالخُمُسِ، وإذا كان له التصرفُ بالتنجيزِ من غيرِ تعليقٍ بالوعد، فكذا له التصرفُ بتنجيزِ ما علّق .

قال العيني: مطابقته للترجمة وهي قوله: (وما كان النبي ﷺ يعدُّ الناسَ) إلى (مِنَ الخُمُسِ) تؤخذ من قوله: «وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَهَبِ إِبِلَ . . . إلى آخره»^(١) .

الثالث: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا» .

الرابع: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الخامس: حديث أبي موسى الأشعري في مجيئه من الحبشة، والغرضُ منه: الكلامُ الأخيرُ من الحديث، وهو قوله: «فَأَسْهَمَ لَنَا مِنْهَا، وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتِنَا مَعَ جَعْفَرٍ وَأَصْحَابِهِ» .

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٥٧) .

قال ابن المُنيِّر: أحاديثُ الباب مطابقة لما ترجمَ به إلا هذا الحديث؛ فإنَّ ظاهره: أنه - عليه الصلاة والسلام - قسمَ لهم من أصل الغنيمة، لا من الخمُس؛ إذ لو كان من الخمُس، لم يكن لهم بذلك خصوصية، والحديثُ ناطقٌ بها^(١)، قال: لكنَّ وجهَ المطابقة: أنه إذا جاز للإمام أن يجتهد، وينفذَ اجتهاده في الأخماس الأربعة المختصة بالغانمين، فيقسمَ منها لمن لم يشهد الواقعة، فلا بُدَّ من تنفيذ اجتهاده في الخمُس الذي لا يستحقه مُعيَّن، وإن استحقَّه صنفٌ مخصوصٌ، أوَّلَى.

السادس: حديث جابر، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «مَنْ كان [له] عند رسول الله ﷺ دَيْنٌ أو عِدَّةٌ»، وقد مرَّ في الترجمة: (وما كان النبي ﷺ يعِدُّ الناس أن يعطيهم من الفَيء والأَنْفَالِ والخُمُس).

تنبيه: مالُ البحرين كان من الجزية، واختلف العلماء في مصرفها، وظاهرُ إيراد البخاري هذا الحديث هنا يقتضي: أن مصرفها عنده مصرفُ الخمُس، والله أعلم.

السابع: حديث جابر في قِسمة الغنيمة بالجعرانة.

قال العيني: لا يمكن توجيه وجه المطابقة بين حديث الباب وبين الترجمة إلا بأن يقال: لمَّا كان التصرفُ في الفَيء والأَنْفَالِ والغنائم والأخماس للنبي ﷺ، وفي الحديث ذكر قِسمة الغنيمة، وفي الترجمة ما يدلُّ على هذا، حصَّلت المطابقة من هذا الوجه، وإن كان فيه بعض التعسف^(٢).

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ١٩٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٦١).

١٦ - باب :

مَا مَنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن النبي ﷺ له أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحةً، فينقلُ مِنْ رَأْسِ الْغَنِيْمَةِ، وتارةً مِنْ الْخُمْسِ.

ثم ذكر في الباب حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، ووجه الاحتجاج به : أن النبي ﷺ لا يجوز في حَقِّهِ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ شَيْءٍ لَوْ وَقَعَ، لَفَعَلَهُ، وهو غير جائز. فدلَّ على أن للإمام أن يَمُنَّ على الأسارى بغير فداء.

* * *

١٧ - باب :

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ،
وَأَنَّهُ يُعْطَى بَعْضَ قَرَابَتِهِ دُونَ بَعْضٍ : مَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ
لِبَنِي الْمُطَّلِبِ وَبَنِي هَاشِمٍ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ

تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ التَّرْجَمَةِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِمَّا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ : أَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَسَمَ لِبَنِي الْمُطَّلِبِ وَبَنِي هَاشِمٍ، وَتَرَكَ بَنِي نَوْفَلٍ وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لَهُ، وَلَهُ فِيهِ الْخِيَارُ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ نَائِبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم أورد البخاري في الباب أثرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَعَ فِيهِ اخْتِصَاصٌ اقْتَضَى تَوْقُفًا فِي فَهْمِهِ وَتَوْجِيهِهِ؛ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَإِنْ كَانَ الَّذِي أُعْطِيَ أَبْعَدَ قَرَابَةً مِمَّنْ لَمْ يُعْطَ.

ومناسبة إيرادِ هذا الأثرِ للترجمة ظاهرة، ثم أورد في الباب حديثَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٨ - بَابُ :

مَنْ لَمْ يُخَمَّسِ الْأَسْلَابُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا،
فَلَهُ سَلْبُهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ، وَحُكْمُ الْإِمَامِ فِيهِ

أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى الخلاف في المسألة، وإلى ما تضمنته الترجمة ذهب الجمهور، وهو أنَّ القاتِلَ يستحقُّ السَّلْبَ مِنْ غَيْرِ التَّخْمِيسِ، سواءً قال أميرُ الجيشِ قبلَ القتالِ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ، أو لم يقل ذلك.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث عبد الرحمن بن عوفٍ في قصة قتل أبي جهلٍ، والغرضُ هنا: قوله في آخره: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ، وَسَلْبُهُ لِمَعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ»، ولم يُخَمَّسِ السَّلْبُ الذي أخذه معاذٌ من أبي جهلٍ.

ثانياً: حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ السَّلْبَ الذي أخذه أبو قتادة لم يُخَمَّسَ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٩ - بَابُ :

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ
وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوِهِ

كان هذا الباب معقوداً لبيان أن الخُمُسَ إلى الإمام، يفعل فيه ما يرى من المصلحة.

ثم أورد في الباب حديثَ عبدِ الله بنِ زيدٍ مُعلّقاً، والغرضُ منه هنا: قوله في حديثه الطويل: «لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ يَوْمَ حُنَيْنٍ، قَسَمَ فِي النَّاسِ فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ»، ثم أورد البخاري في الباب تسعةَ أحاديثَ:

أحدها: حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، فَأَعْطَانِي»، وَحَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ كَانَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ.

ثانيهما: حديث عمرَ، مطابقته للترجمة في قوله: «وَأَصَابَ عَمْرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ»، وهو من غيرِ المؤلَّفةِ قُلُوبُهُمْ.

ثالثها: حديث عمرو بنِ تَغْلِبَ، ومطابقته للترجمة في قوله: «أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(١).

قد عَلِمَ من مكانٍ آخَرَ أَنَّهَا كَانَتْ جِهَاتٍ عَطَاءٍ، فهذه الطريقُ تدخلُ تحتَ الترجمة، والله أعلم.

* * *

٢٠- باب:

مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيان حُكْمِ مَا يُصِيبُ الْمُجَاهِدُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، هل يُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُمْسُ، أَوْ يَبَاحُ أَكْلُهُ لِلْغَزَاةِ؟ وهي مسألةٌ خلافيةٌ، والجمهورُ على الجواز، وهو مذهبُ الإمام البخاري.

(١) سقط لوحة كاملة من الأصل.

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث عبد الله بن مُغَفَّل ، ومَوْضِعُ الْحَجَّةِ مِنْهُ لِلْجَوَازِ : عَدَمُ
إنكارِ النبي ﷺ على عبد الله بن مُغَفَّلٍ حَيْثُ رَأَاهُ يَأْخُذُ جِرَابَ الشَّحْمِ .

ثانياً : حديث ابن عمر ، مطابقتُهُ لِلترجمة ظاهرة .

ثالثها : حديث عبد الله بن أَبِي أَوْفَى ﷺ فِي ذَنْحِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ، والغرضُ
منه هنا : أَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَن عَادَتَهُمْ جَرَتْ بِالإِسْرَاعِ إِلَى الْمَأْكُولَاتِ ، وَانْطِلَاقِ الْأَيْدِي
فِيهَا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ ، مَا أَقْدَمُوا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَمَّا أَمَرُوا بِالإِرَاقَةِ ،
كَفَرُوا ، وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِرَاقَةِ لَحُومِ الْحُمْرِ إِلَّا لِأَنَّهَا لَمْ تُخَمَّسْ ، وَاللَّهُ
- سبحانه وتعالى - أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْب .

بِحَمْدِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَمَّ (كتاب : فَرَضِ الْخُمْسِ) ، وَيَتَصَلُّ بِهِ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - كِتَابُ : (الْحِزْبِ وَالْمَوَادَّعَةِ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ) .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٤٠ - (٥٨)

كِتَابُ الْجِزْيَةِ وَالْمَوَادَّعَةِ

مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ

لما فرغ البخاري من فَرَضِ الخُمُسِ ، وكان ما يؤخذ من الكفار تارةً يكون بالحرب ، ومرةً بالمصالحة ، فذكر كتابَ الجِزْيَةِ وأحوالِ أهلِ الذِّمَّةِ ، ثم ذكرَ تراجمَ تتعلّق بالمَوَادَّعَةِ والعَهْدِ ، والحدَر من الغَدْرِ .

هذا الكتابُ معقودٌ لبيان جوازِ أَخْذِ الجِزْيَةِ من أهلِ الذِّمَّةِ ، وجوازِ المِصَالَحَةِ مع أهلِ الحربِ ، وذكرَ البخاريُّ فيه آيَةً تدلُّ على مشروعيةِ أَخْذِ الجِزْيَةِ ، واستطردَّ بذكرِ تفسيرِ المَسْكَنَةِ ؛ لأنه لما فَسَّرَ الصَّغَارَ بالذَّلَّةِ ، وجاء في وصفِ أهلِ الكتابِ أنهم ضُربتْ عليهم الذَّلَّةُ والمَسْكَنَةُ ، ناسبَ ذِكْرُ المَسْكَنَةِ عندَ ذِكْرِ الذَّلَّةِ ، وأما قوله : (وما جاء في أَخْذِ الجِزْيَةِ من اليهود والنصارى) ، فهو من بقية الترجمة .

وأشار البخاري بإيرادِ أثرِ ابنِ عُيَيْنَةَ إلى جَوَازِ التفاوُتِ في الجِزْيَةِ ، وقد يذكُرُ البخاريُّ الآثارَ في التراجمِ لأدْنَى مناسَبَةٍ .

ثم ذكرَ البخاري في البابِ ثلاثةَ أحاديثَ :

أحدها : حديثُ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ ، ومطابقتهُ للترجمة من جهةِ أَخْذِ الجِزْيَةِ من المجوسِ ، فتؤخَذُ منه المطابقةُ لأَصْلِ الكتابِ .

ثانيها: حديث عمرو بن عَوْفٍ، ومطابقته للترجمة من جهة أخذ الجزية من أهل البحرين، وكان غالب أهلها إذ ذاك المجوس، فتؤخذ منه المطابقة لأصل الجزية.

ثالثها: حديث يشتمل على حديثين؛ حديث المغيرة، وحديث النعمان، مطابقته للترجمة في تأخير النعمان مقاتلة العدو، وانتظاره هبوب الرياح وزوال الشمس، وهذه موادعة في هذا الزمان مع الإمكان للمصلحة، والترجمة أيضاً هي الموادعة مع أهل الحرب، وهي ترك قتالهم مع إمكانه قبل الظفر بهم، قاله العيني^(١).

وفهم الحافظ ابن حجر المطابقة من قوله: «أو تؤدّوا الجزية»، فقال: هذا القدر هو الذي يحتاج إليه في هذا الباب^(٢)، والله - سبحانه تعالى - أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٢- باب:

إِذَا وَادَعَ[الإمامُ مَلِكَ الْقَرْيَةِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِبَقِيَّتِهِمْ؟

ذكر الإمام البخاري في حديث أبي حميد الساعدي.

وقال بعض الشارحين: لم يقع في لفظ الحديث عند البخاري صيغة الأمان، ولا صيغة الطلب، فذكر في وجه المطابقة ما حاصله: أن إهداء الملك إنما كان لطلب بقاء ملكه، وإنما بقاء ملكه ببقاء رعيته، فقبول النبي ﷺ هديته

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٨٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٦٥).

مُؤَذِّنٌ بِمَوَادَعَتِهِ ، وَكَتَابَتُهُ بِبَحْرِهِمْ مُؤَذِّنٌ بِدُخُولِهِمْ فِي الْمَوَادَعَةِ ، لِأَنَّ مَوَادَعَةَ الْمَلِكِ مَوَادَعَةٌ لِرَعِيَّتِهِ .

لَكِنْ قَالَ حَافِظُ الدُّنْيَا ابْنُ حَجَرٍ : هَذَا الْقَدْرُ لَا يَكْفِي فِي مِطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ، وَإِنَّمَا جَرَى الْبُخَارِيُّ عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ [الَّذِي] يُوْرِدُهُ ، وَقَدْ جَاءَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا انْتَهَى إِلَى تَبُوكَ ، أَتَاهُ صَاحِبُ أَيْلَةٍ ، فَصَالَحَهُ ، وَأَعْطَاهُ الْجِزْيَةَ ، وَكَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ ^(١) .

* * *

٣ - بَابُ :

الْوَصَايَا بِأَهْلِ ذِمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عُمَرَ ، وَمِطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .
قَوْلُهُ : الذِّمَّةُ : الْعَهْدُ ، وَالْإِلُّ : الْقَرَابَةُ . أَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِهِ إِلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - : ﴿ لَا يَرْفُقُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ [التوبة : ١٠] ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ اسْتَطْرَادًا ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ ، [وَعِلْمُهُ] وَأَتَمُّ .

* * *

٤ - بَابُ :

مَا أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ،

وَمَا وَعَدَ مِنْ مَالِ الْبَحْرَيْنِ وَالْجِزْيَةِ ، وَلِمَنْ يُقَسَّمُ الْفَيْءُ وَالْجِزْيَةُ ؟

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ ، وَأَحَادِيثُ الْبَابِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٢٦٧) .

موزعة عليها على الترتيب .

أما إقطاعه - صلى الله تعالى عليه وسلم - من البحرين، فالحديث الأول دالٌّ على أن النبي ﷺ همَّ بذلك، وأشار على الأنصار به مراراً، فلمَّا لم يقبلوا، تركه، فنزل الإمام البخاري ما بالقُوَّة منزلة ما بالفعل، وهو في حقه - صلى الله تعالى عليه وسلم - واضح؛ لأنه لا يأمر إلا بما يجوز فعله .

وأما ما وعد من مال البحرين، فحديث جابر دالٌّ عليه .

وأما مصرف الفَيء والجزية، فحديث أنس المعلقُ يُشعر بأنه راجعٌ إلى نظر الإمام، يفضل من شاء بما شاء، وهذا مذهب الإمام البخاري، والمسألة خلافيةٌ مذكورةٌ في كتب الفروع، فليرجع إليها .

هـ - باب :

إِثْمُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً بِغَيْرِ جُرْمٍ

قيَّد الإمام البخاري الترجمة، وليس التقييدُ مذكوراً في الحديث الذي أورده، لكنه مُستفادٌ من قواعد الشرع الشريف .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عبد الله بن عمرو، ومطابقته للترجمة في قوله: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً، لَمْ يُرَخَّ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»؛ فإنه يؤخذُ منه: إِثْمُ قَتْلِ الْمُعَاهِدِ؛ لأن ما يوجب حرمان رائحة الجنة لا بدَّ يكون إثماً، والله تعالى أعلم .

٦- باب:

إِخْرَاجُ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

اقتصر الإمام البخاري على ذكر اليهود؛ لأنهم يوحدون الله - سبحانه وتعالى -، إلا القليل منهم، ومع ذلك أمر بإخراجهم، فيكون إخراج غيرهم من الكفار بطريق الأولى، ولهذا السرّ أورد [حديث] ابن عباس في الباب، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث عمر، أورده مُعلّقاً، والغرض منه واضح؛ لأن فيه إشارة إلى إخراج اليهود؛ لأن الخطاب مع يهود خيبر.

الثاني: حديث أبي هريرة، والمراد منه: قوله: «وإني أريد أن أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ».

والثالث: حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»، وفي هذا الحديث الأخير تصريحٌ بجزيرة العرب.

* * *

٧- باب:

إِذَا غَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ، هَلْ يُعْفَى عَنْهُمْ؟

لم يجزم الإمام البخاري بالحكم؛ للاختلاف في معاقبة المرأة التي أهدت الشاة المسمومة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من

حيثُ إِنَّّ المشركين من يهودِ خَيْبَرَ غَدَرُوا بالنبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ،
وأهدؤا له على يدِ المرأةِ شاةً مَسْمُومَةً ، فعفا عنها النبي - صلى الله تعالى عليه
وسلم - ، أو قَتَلَهَا ، فيه خلافٌ ، وأما المشركونَ منهم ، فعفا عنهم بلا ريبٍ ،
فيمكن أن تؤخذ منه المطابقةُ ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٨ - باب :

دُعَاءُ الْإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا

ذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب حديث أنسٍ ، وهو
ظاهرٌ فيما ترجم .

* * *

٩ - باب :

أَمَانُ النِّسَاءِ وَجَوَارِهِنَّ

لعلَّ الإمام البخاري أشار في هذا الباب إلى خلافِ ابنِ المَاجِشُونِ
والإمام سَخْنُونِ الْمُقَرِّيِّ المَالِكِيِّ ؛ فإنهما قالا : أَمَانُ المرأةِ موقوفٌ على
إجازة الإمام .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ أُمِّ هَانِئٍ ، والغرضُ منه : قوله :
«أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ» .

* * *

١٠- باب:

ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَجَوَارُهُمْ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ

كأن هذا الباب معقودٌ لبيان دليل الجمهور لإثبات أمان النساء وجوارهنَّ.

قال الإمام ابن المنذر: في قول النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -:

«يسعى بذمتهم أدناهم» دلالةٌ على إغفال هذا القائل، يعني: القائل بعدم جواز أمان المرأة؛ كالإمام ابن الماجشون، والإمام سحنون.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث علي في الصحيفة، والغرض منه: قوله

فيه: «وذمة المسلمين واحدة، فمن أخفر مسلماً، فعليه مثل ذلك»؛ أي: مثل الوعيد المذكور.

* * *

١١- باب:

إِذَا قَالُوا: صَبَأْنَا، وَلَمْ يُحْسِنُوا: أَسْلَمْنَا

مقصود الإمام البخاري في هذه الترجمة: أن المقاصد تعتبر بأدلتها

كيفما كانت الأدلة؛ لفظية أو غير لفظية، فكأن البخاري يقول: مَنْ أظهر الإسلام بلغته. وهذا أوضح.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر معلقاً، وأشار - على عادته -

إلى بعض طرقه؛ فإنه ورد في بعض طرقه ما حاصله: أن خالداً غزا بأمر النبي

- صلى الله تعالى عليه وسلم - قوماً، فقالوا: صَبَأْنَا، وأرادوا: أَسْلَمْنَا، فلم

يقبل خالداً ذلك منهم، وقتلهم بناءً على ظاهر اللفظ، فبلغ النبي ﷺ، فأنكره.

* * *

١٢ - باب:

الْمُؤَادَعَةُ وَالْمُصَالَحَةُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ،
وَإِثْمٌ مَنْ لَمْ يَفِ بِالْعَهْدِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ
فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] الْآيَةُ

أشار الإمام البخاري بإيراد الآية إلى أن الآية تدلُّ على مشروعية المصالحة مع المشركين.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، والغرضُ منه: قوله: «انطلق إلى خَيْرٍ، وهي يومئذٍ صُلَحٌ»، وتمايم المناسبة تؤخذ من قوله: «فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ عِنْدِهِ»؛ لأنه مصالحةٌ مع المشركين [ب]المال.

وأما قوله: (وَإِثْمٌ مَنْ لَمْ يَفِ بِالْعَهْدِ)، فليس في حديث الباب ما يُشعر به، قاله الحافظ ابن حَجَرٍ^(١).

* * *

١٣ - باب:

فَضْلُ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ

ذكر البخاري في الباب حديث أَبِي سُفْيَانَ، ومطابقته للترجمة من حيث إِنَّ الْغَدْرَ عِنْدَ كُلِّ أُمَّةٍ قَبِيحٌ مَذْمُومٌ، وليس هو من صفات الرُّسُلِ، فكأن هِرْقُلَ أَرَادَ امْتِحَانَ صَدَقِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ لَأَنَّ مَنْ غَدَرَ، وَلَمْ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٢٧٦).

يَفِ بِعَهْدِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا، وَالرَّسُلُ أَخْبَرَتْ عَنْ اللَّهِ فَضْلَ مَنْ وَفَّى بِعَهْدِهِ، كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ^(١).

وَالْأَخْصَرُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى التَّرْجُمَةِ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْوَفَاءَ بِالْعَهْدِ مِنْ صِفَاتِ الْمُرْسَلِينَ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ آمَنَ بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، وَكُلُّ مَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمُرْسَلِينَ فَهُوَ ذُو فَضْلٍ لَا مَحَالَةَ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

* * *

١٤ - بَابُ:

هَلْ يُعْفَى عَنِ الذَّمِّ إِذَا سَحَرَ

لَمَّا كَانَ فِي الْعَفْوِ عَنِ الذَّمِّ نَوْعٌ مِنْ إِيفَاءِ الْعَهْدِ، عَقَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْبَابَ بِالْبَابِ السَّابِقِ، وَلَمْ يَجْزِمِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِالْحُكْمِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّمَا عَفَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ، وَلَأَنَّ السَّحْرَ لَمْ يَضُرَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْوَحْيِ، وَلَا فِي بَدَنِهِ، وَإِنَّمَا اعْتَرَاهُ شَيْءٌ مِنَ التَّخَيُّلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَأَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَقِيَةِ الْقِصَّةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا عُوْفِيَ، أَمَرَ بِالْبُتْرِ فَرُدِمَتْ، وَقَالَ: «كَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا».

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٩٧ / ١٥).

١٥ - باب:

مَا يُخَذَّرُ مِنَ الْغَدْرِ

غرضُ الإمام البخاري في هذا الباب: بيانُ أخذِ الحذرِ من غدرِ العدوِّ، وأشار بإيراد الآيةِ إلى أن احتمال طلبِ العدوِّ الصلحَ خديعةً، لا يمنع من الإجابة إذا ظهر للمسلمين، بل يعزم ويتوكل على الله - سبحانه وتعالى - .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ عوفِ بنِ مالكٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَيَغْدِرُونَ» .

* * *

١٦ - باب:

كَيْفَ يُنْبَذُ إِلَى أَهْلِ الْعَهْدِ؟

هذا الباب معقودٌ لبيان كيفية نبذِ العهد، وحاصلُ ما ذكره الإمام البخاري: أن كيفية النبذ: أن يرسل الإمامُ إلى أهل العهد من يُعلمهم بأن العهد انتقض، فيكونوا في علمِ النقضِ على السواء .

ثم ساق البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ» .

* * *

١٧ - باب:

إِثْمُ مَنْ عَاهَدَ ثُمَّ غَدَرَ

ذكر الإمام البخاري في هذا الباب آيةً، ووجه الاستدلال فيها للترجمة

من حيث إنَّ الله - سبحانه وتعالى - ذمَّ من نقضَ العهدَ من غير أن يَبْذُلَ إلى أهلِ العهدِ، وكلُّ ما ذمَّهُ اللهُ تعالى فهو لا مَحَالَةَ إثمٌ، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث عبد الله بن عمرو، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له.

ثانيها: حديث عليٍّ، والمرادُ منه: قوله: «مَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا».

قال العيني: يمكن أن تؤخذ المطابقة من قوله: «فمَنْ أَحْدَثَ . . . إلى آخره»؛ لأن في ذلك معنى الغدر^(١).

ثالثها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة أن امتناعهم من أداء الجزية يكون بنقض العهد.

قلت: يمكن أن تؤخذ المطابقة من جهة أن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ساق الكلام في موقع ذمِّ فعلهم، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

* * *

١٨ - باب

بلا ترجمة، فهو كالفضل من الباب الذي قبله.

ذكر الإمام البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سهل في قصة الحُديبية، ووجهُ تعلُّقه بباب الترجمة

من جهة ما آل [إليه] أمرُ قريش في نقضِها العهدَ من الغلبةِ عليهم، وقهرهم بفتح مكة؛ فإنه يوضح أن مآل الغدرِ مذمومٌ، ومقابلهُ ممدوحٌ، وكلُّ ما هو

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ١٠٢).

مذمومٌ من الشرع الشريف فهو إثمٌ ، ويمكن أن يقال فيه ما قيل في الحديث الثالث من الباب الذي قبله .

ثانيهما : حديث أسماء ، ووجهُ تعلُّقه بالباب المترجم من جهة أن عدم الغدرِ اقتضى جواز صِلَةِ القريب ، ولو كان على غير دينِ الواصل ، فيُعَلَم منه مذمَّةُ الغدرِ الذي هو ضدُّ الوفاء ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب ، والله المرجع والمآب .

* * *

١٩ - باب :

المُصَالَحَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ وَقْتٍ مَعْلُومٍ

يُسْتَقَى من وقوع المصالحة على ثلاثة أيام : جوازها في وقت معلوم ، ولو لم يكن ثلاثة .

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب حديث البراء ، ومطابقته الترجمة في قوله : «أَلَّا يَقِيمَ [بها] إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ» ، والله أعلم .

* * *

٢٠ - باب :

المُوَادَعَةُ مِنْ غَيْرِ وَقْتٍ

كأن الإمام البخاري يشير إلى أن الموادة لا حَدَّ لها معلومٌ ، لا يجوزُ غيره ، بل ذلك راجعٌ إلى الإمام ، بحسب ما يراه الأحقُّ والأحوط لجماعة المسلمين .

ثم ذكر البخاري في الباب طرفاً من الحديث معلقاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١- باب:

طَرَحَ جَيْفَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبَيْتِ،
وَلَا يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ

هذه الترجمة لها جُزْءان، وأشار الإمام البخاري بالجزء الثاني منها إلى حديث إباء النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - عن بيع أجساد قتلى المشركين يوم بدر، والله تعالى أعلم.

ثم ساق البخاري في الباب حديث ابن مسعود، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة، ويمكن أن تؤخذ المطابقة للجزء الثاني من الترجمة أيضاً، وذلك أن العادة تشهد أن أهل قتلى بدر لو فهموا أنه يُقبل منهم فداء أجسادهم؛ لبذلوا فيها ما شاء [الله]، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٢٢- باب:

إِثْمُ الْغَادِرِ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ

بين هذه الترجمة والترجمة التي سبقت، وهي: إثم من عاهد ثم غدر، عمومٌ وخصوصٌ، فلا تكرار، ثم ذكر الإمام البخاري في الباب أربعة أحاديث: أوَّلُها وثانيها: حديث أنس [وابن مسعود] معاً، والغرضُ منهما: قوله

في الحديث: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ».

ثالثها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

رابعها: حديث ابن عباس، وفي تعلّقه بالترجمة غُمُوض.

قال حافظ الدنيا ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِي - رحمه الله تعالى -: قال ابن بَطَّال: وَجْهُهُ: أَنَّ مَحَارِمَ اللَّهِ عَهْدُهُ إِلَى عِبَادِهِ، فَمَنْ انْتَهَكَ مِنْهَا شَيْئًا، كَانَ غَادِرًا، وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ، أَمَّنَ النَّاسَ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ الْقِتَالَ بِمَكَّةَ حَرَامٌ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُمْ آمِنُونَ مِنْ أَنْ يَغْدِرَ بِهِمْ أَحَدٌ فِيمَا حَصَلَ لَهُمْ مِنَ الْأَمَانِ^(١).

وَحَكَى الْحَافِظُ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْمُثَنَّى: أَنَّهُ قَالَ: وَجْهُهُ: أَنَّ النَّصْرَ عَلَى أَنَّ مَكَّةَ اخْتُصَّتْ بِالْحُرْمَةِ إِلَّا فِي السَّاعَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ؛ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُؤْمِنِ الْبَرِّ فِيهَا؛ إِذْ كُلُّ بَقْعَةٍ كَذَلِكَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا اخْتُصَّتْ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وَحَكَى الْكُرْمَانِيُّ: أَنَّهُ قَالَ: يُمْكِنُ أَنْ تَوْخِذَ الْمِطَابَقَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ، فَانْفِرُوا»؛ إِذْ مَعْنَاهُ: لَا تَغْدِرُوا بِالْأَثَمَةِ، وَلَا تَخَالِفُوهُمْ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الْوَفَاءِ بِالْخُرُوجِ مُسْتَلْزِمٌ لِتَحْرِيمِ الْغَدْرِ، أَوْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَغْدِرْ بِاسْتِحْلَالِ الْقِتَالِ بِمَكَّةَ، بَلْ كَانَ بِإِحْلَالِ اللَّهِ لَهُ سَاعَةً، وَلَوْ لَا ذَلِكَ، لَمَا جَازَ لَهُ^(٣).

قال الحافظ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ سَبَبِ الْفَتْحِ

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٥ / ٣٧١).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٠٠).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» (١٣ / ١٤٨).

الذي ذُكر في الحديث، وهو غَدْر قريشٍ بخُزاعةٍ حلفاءِ النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - لَمَّا تحاربوا مع بني بَكْرٍ حلفاءِ قريشٍ، فأمدَّت قريشُ بني بَكْرٍ، وأعانوهم على خُزاعةٍ، وبَيَّتوهم، فقتلوا منهم جماعةً، فكان عاقبةُ نقضِ قريشِ العهدَ بما فعلوه: أن غزاهم المسلمون حتى فتحوا مكة، واضطروا إلى طلب الأمان، وصاروا بعد العز والقوَّة في غاية الوهن إلى أن دخلوا في الإسلام، وأكثرهم لذلك كارهٌ، ولعلَّه أشار بقوله في الترجمة: (بالبرِّ) إلى المسلمين، و(بالفاجر) إلى خُزاعة؛ لأن أكثرهم إذ ذاك لم يكن أسلمَ بعدُ، والله تعالى [أعلم]، انتهى كلام الحافظ^(١).

آخر (كتاب الحِزْبَةِ والموادعة)، ويتلوه (كتابُ بدء الخلق) - إن شاء الله تعالى -.

كتبه الشيخ أبو محمد عبد الحق الحديثي العُمري بيده.



(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٨٤).

قال الإمام البخاري رحمه الله :



٤١ - (٥٩)

كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ

لما فرغ الإمام البخاري المؤلف من المعاملات الثلاث، وكلها من الوحي المترجم عليه: (بدء الوحي)، فذكر بعد هذه المعاملات: (بدء الخلق)، وإنما ذكره عقب (كتاب الجهاد)؛ لما أن الجهاد يشتمل على إزهاق النفس، فأراد البخاري أن يذكر أن هذه المخلوقات مُحَدَّثَاتٌ، وأن مآلها إلى الفناء، وأنه لا خلود لأحد، ومن مناسبته: ذكر الجنة والنار اللتين مآل الخلق إليهما، وناسب ذكر إبليس وجنوده عقب صفة النار؛ لأنهم أهلها، ثم ذكر الجن، ولما كان خلق الدواب قبل خلق آدم، أعقبه بخلق آدم.

وترجم الأنبياء نبياً نبياً على الترتيب الذي اعتقده، وذكر فيهم: ذا القرنين؛ لأنه عنده نبي، وأنه قبل إبراهيم، ولهذا ترجمه قبل ترجمة إبراهيم - عليه السلام -، وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف - عليهما السلام -؛ لما بينهما من مناسبة الابتلاء، وذكر قوله: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] بعد قصة يونس - عليه السلام -؛ لأنه التقمه الحوت، فكان ذلك بلوى له، فصبر ونجا، وأولئك ابتلوا بحياتين، فمنهم من صبر فنجا، ومنهم من تعدى فعذب، وذكر لقمان - عليه السلام - بعد سليمان - عليه السلام -؛ إما لأنه عنده نبي، وإما لأنه من جملة أتباع داود - عليه

السلام -، وذكر مريم؛ لأنها عنده نبيّة.

ثم ذكر بعد الأنبياء أشياء من العجائب الواقعة في زمن بني إسرائيل.

ثم ذكر الفضائل والمناقب المتعلقة بهذه الأمة، وأنهم ليسوا بأنبياء مع ذلك، وبدأ بقريش؛ لأن بلسانهم أنزل الكتاب الكريم، ولما ذكر في المناقب أسلم وغفار، ذكر قريباً منه إسلام أبي ذر؛ لأنه أول من أسلم من غفار.

ثم ذكر أسماء النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -، وشمائله، وعلامات نبوته في الإسلام.

ثم ذكر فضائل أصحابه - رضي الله تعالى عنهم -.. ولما كان المسلمون الذين اتبعوه وسبقوه إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار، والمهاجرون مقدّمون في السبق، ترجم مناقب المهاجرين؛ ورأسهم أبو بكر الصديق، فذكرهم.

ثم أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم.

ثم شرع بعد مناقب الصحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله مع نبيهم، فذكر أولاً شيئاً من أحوال الجاهلية قبل البعثة التي أزال الجاهلية.

ثم ذكر أذى المشركين للنبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - وأصحابه، ثم ذكر أحوال النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - بمكة قبل الهجرة إلى الحبشة، ثم الهجرة إلى الحبشة، وأحوال الأمراء، وغير ذلك، ثم الهجرة إلى المدينة النبوية، ثم ساق المغازي على ترتيب ما صحّ عنده، وبدأ بإسلام ابن سلام؛ تفاؤلاً بالسلامة في المغازي، ثم بعد إيراد المغازي والسرايا ذكر الوفود، ثم حجة الوداع، ثم مرض النبي ﷺ ووفاته، وختم بذلك الترجمة النبوية.

ثم هذا الكتاب معقودٌ لبيان ابتداء المخلوق، وليس مُرادُ الإمام البخاري فيه بيان أول المخلوقات مُطلقاً؛ بل الأعمّ من ذلك؛ لأنه ذكر في هذا الكتاب أشياء خلقَ اللهُ تعالى بعضها بعدَ بعضٍ، فالمرادُ من بدءِ الخلقِ: إيجادهُ على غيرِ مثالٍ سابقٍ، فعلى هذا كلُّ نوعٍ من أنواع المخلوقات مما بدأه اللهُ - سبحانه وتعالى -، والله تعالى أعلم.

* * *

١ - باب:

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]

أشار البخاري بإيراد أثرِ الرِّبيعِ والحَسَنِ إلى أن صِفةَ التفضيل محمولةٌ على غير التفضيل، وأن [المراد] بها: الصِّفَةُ، ثم أشار البخاري في الباب إلى عدّة آياتٍ تدل على بدءِ الخلقِ.

قوله: ﴿أَفَعِينَا﴾: أَفَاعِينَا عَلَيْنَا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

قوله: (حين أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنّة في بطن أمهاتكم) [النجم: ٣٢].

قوله: ﴿لُغُوبٌ﴾: النَّصَبُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

قوله: ﴿أَطْوَارًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أولها: حديث عمران، ومطابقته للترجمة في قوله: «فأخذ النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - يُحدثُ بدءَ الخلقِ».

ثانيهما: حديث عمر، والغرضُ منه: قوله: «فأخبرنا عن بدءِ الخلقِ».

ثالثها: حديث أبي هريرة، والمرادُ منه: قوله: «ليسَ يُعيدُنِي كما بدأني».

رابعها: حديث أبي هريرة أيضاً، والمقصودُ منه هنا: قوله: «لَمَّا قضى اللهُ الخلقَ»، والله أعلم.

* * *

٢ - باب:

مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]

هذا الباب معقودٌ لبيانِ وضعِ الأرضِ، وخلقِ السماوات، وبيانِ كونهما سَبْعاً سَبْعاً، ودلالةِ الآيةِ الأولى على هذا المرادِ ظاهرة؛ لأن المرادَ من المِثْلِيَّةِ: المِثْلِيَّةُ في العدد.

ثم شرعَ البخاري في الإشارةِ إلى الآياتِ المتعلقةِ بالسماوات والأرضين.

قوله: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ﴾ ①

وَكُتِبَ مَسْطُورٌ ② فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ ③ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ④ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ⑤ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ⑥ [الطور: ١ - ٦].

قوله: ﴿سَمَكَهَا﴾: بِناءها. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ

الْأَسْمَاءُ بَنَدَهَا ⑦ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّيَهَا﴾ [النازعات: ٢٧ - ٢٨].

قوله: ﴿الْحَبُكُ﴾: استواؤها وحُسْنُها). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ ٧) إِنَّكُمْ لَنِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ٨) يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿[الذاريات: ٧ - ٩].

قوله: ﴿وَأَذْنَتْ﴾: سَمِعَتْ وَأَطَاعَتْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ١) وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١ - ٢].

قوله: ﴿وَأَلْقَتْ﴾: أَخْرَجَتْ مَا فِيهَا مِنَ الْمَوْتَى وَتَخَلَّتْ عَنْهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ٢) وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣ - ٤].

قوله: ﴿طَحَنَهَا﴾: دَحَاها). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَنَهَا﴾ [الشمس: ٦].

قوله: ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾: وَجْهُ الْأَرْضِ، كَانَ فِيهَا الْحَيَوَانُ نَوْمُهُمْ وَسَهَرُهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ١٣) فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣ - ١٤].

ثم ذكر الإمام البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أولها: حديث عائشة، مطابقته للترجمة في قوله: «طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

ثانيها: حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة في قوله: «خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ».

ثالثها: حديث أبي بكر، مطابقته للترجمة في قوله: «يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ».

رابعها: حديث سعيد بن زيد، مطابقته في قوله: «فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

* * *

٣- باب :

فِي النُّجُومِ

شرع الإمام البخاري في هذه الترجمة في بيان بعض ما في السماوات والأرضين من الأشياء المخلوقة .

قوله : (قال ابن عباس : ﴿هَشِيمًا﴾ : متغيراً) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الكهف : ٤٥] .

قوله : («والأب» : ما تأكله الأنعام) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ۖ فَأَبْنَيْنَا فِيهَا جَبًّا ۖ وَعَبَّأَوْقُضَابًا ۖ وَزَيَّنَّا أَنْحِلًا ۖ وَحَدَّيْنَا غُلْبًا ۖ وَفَكَهَّةً وَأَبًّا ۖ مَنَّاعًا لَكُمْ وَلِأَنعِمَكُمْ﴾ [عبس : ٢٦ - ٣٢] .

قوله : («والأنام» : الخلق) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۚ فِيهَا فُكْهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ ۚ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ ۚ وَالرَّيْحَانُ ۚ﴾ [الرحمن : ١٠ - ١٢] .

قوله : ﴿بَرْزُخٌ﴾ : حَاجِبٌ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۚ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن : ١٩ - ٢٠] .

قوله : (قال مجاهد : ﴿الْفَافَا﴾ : مُلْتَفَّةٌ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ۚ نَخْرُجُ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ۚ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبا : ١٤ - ١٦] .

قوله : (والغلبُ : المُلتَفَّةُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَحَدَّيْنَا غُلْبًا﴾ [عبس : ٣٠] .

قوله : («فِرَاشًا» : مهاداً) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة : ٢٢] .

قوله : ﴿نَكِدًا﴾ : قليلاً. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي خَبَثَ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف : ٥٨].

* * *

٤ - باب :

صِفَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

هذا الباب من جملة الأبواب المتعلقة ببيان الأشياء المخلوقة في السماوات ، والله أعلم .

قوله : (قال مجاهد : ﴿حُسْبَانٍ﴾ : كَحُسْبَانِ الرَّحَى . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانٍ﴾ [الرحمن : ٥].

قوله : («ضحاهها» : ضَوْوُهَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَاهَا﴾ [الشمس : ١].

قوله : ﴿أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ : لَا يَسْتُرُ ضَوْءُ أَحَدِهِمَا ضَوْءَ الْآخَرِ . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس : ٤٠].

قوله : ﴿نَسْلَخُ﴾ : نُخْرِجُ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَلَيْلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس : ٣٧].

قوله : ﴿وَاهِيَةً﴾ : وَهْيُهَا : تَشَقُّقُهَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة : ١٦].

قوله : ﴿أَرْجَائِيهَا﴾ : مَا لَمْ يَنْشَقَّ مِنْهَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِيهَا﴾ [الحاقة : ١٧].

قوله: ﴿وَأَغْطَشَ﴾، و﴿جَنَّ﴾: أَظْلَمَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، وإلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ [الأنعام: ٧٦].

قوله: (وقال الحسن: ﴿كُورَتْ﴾: تَكْوَرُ حتى يذهب ضوءها). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١].

قوله: ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾: جَمَعَ مِنْ دَابَّةٍ... إلخ). أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ ٧٥ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ [الانشقاق: ١٧ - ١٨].

قوله: ﴿بُرُوجًا﴾: منازل الشمس والقمر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿نَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ [الفرقان: ٦١].

قوله: ﴿الْحُرُورُ﴾: بالنهار مع الشمس... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ ١١ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ١٢ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ١٣ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ [فاطر: ١٩ - ٢٢].

وأما قوله: ﴿السَّمُومُ﴾). فلعله أشار إلى قوله: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧].

قوله: (يقال: ﴿يُولِجُ﴾: يُكْوَرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ [الحج: ٦١].

وقوله: ﴿وَلِجَّةٌ﴾: كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ). أشار إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَّةً﴾ [التوبة: ١٦]، ذكر البخاري هذه الكلمة

هنا استطراداً لمناسبتة (يُولُجُ).

ثم ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث:

أولها: حديث أبي ذرٍّ، قال الحافظ: والغرض منه هنا: بيان سير الشمس في كل يوم وليلة^(١).

واعترض عليه العيني، وقال: مطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ المذكورَ في الحديث من جُملة صفات الشمس التي تعرّضُ عليها، قال: والدليل عليه: أن في بعض نسخ الصحيح (باب: صفة الشمس)، ثم ذكر الحديث المذكورَ، وليست الألفاظ التي ذكرها البخاري موجودة في تلك النسخة^(٢).

ثانيها: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنَّ تكوُّر الشمس والقمر من صفاتهما.

ثالثها: حديث عبد الله بن عمر، مطابقته للترجمة من حيث إنَّ الكُسوف الذي يعرضُ للشمس، والخُسوف الذي يعرض للقمر من صفاتهما.

رابعها: حديث ابن عباس، مطابقته للترجمة مثل الذي قبله.

خامسها: حديث عائشة، مطابقته للترجمة مثل مطابقة ما قبله.

سادسها: حديث ابن مسعود، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٩٩).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ١١٩).

٥ - باب :

مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ :

(وهو الذي أرسل الرياح نشرًا بين يدي رحمته) [الفرقان : ٤٨]

هذا الباب معقودٌ لبيان الرياح .

ثم شرع البخاري في بيان الآيات التي تدلُّ على صفات الرياح .

فقال : ﴿ قَاصِفًا ﴾ : تَقْصِفُ كُلَّ شَيْءٍ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا ﴾ [الإسراء : ٦٩] .

قوله : ﴿ لَوَاقِحَ ﴾ : مَلَاغِحَ مُلْقِحَةً . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾ [الحجر : ٢٢] .

قوله : ﴿ إِعْصَارًا ﴾ : رِيحٌ عَاصِفٌ تَهْبُتُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَعَمُودٍ فِيهِ نَارٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنَّ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٦٦] .

قوله : ﴿ صِرًا ﴾ : بَرْدٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] .

قوله : (نُشْرًا : مُتَفَرِّقَةً) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ [الأعراف : ٥٧] .

ثم ذكر الإمام البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : [حديث] ابن عباس ، مطابقته للترجمة [ظاهرة] ؛ لأنه يتضمن ذكر رِيح الرحمة ، وريح العذاب .

ثانيهما : حديث عائشة ، مطابقته للترجمة ظاهرة أيضاً ؛ لأنه مُشتملٌ على ذكر الريح والمطر الذي تأتي به الريح .

* * *

٦ - باب :

ذكر الملائكة - صلوات الله عليهم -

قدّم الإمام البخاري ذكر الملائكة على الأنبياء ؛ لتقدمهم في الخلق ، لا لكونهم أفضل من الأنبياء ، واستدلّ البخاري على وجود الملائكة بالآيتين : الأولى : قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٩٧] ، وإليه الإشارة بحديث ابن سلام الذي أورده في الترجمة . والثانية : قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصافات : ١٦٥] ، وإليها الإشارة بأثر ابن عباس .

ثم ذكر الإمام البخاري في أحاديث تزيد على ثلاثين حديثاً ، وهو من نوادر ما وقع [في] «صحيح البخاري» ؛ لأن عادة البخاري - غالباً - يفصل الأحاديث بالتراجم ، وقد اشتملت أحاديث الباب على ذكر بعض من اشتهر من الملائكة ؛ كجبريل ، وميكائيل ، والمَلَكِ الموكِّل بتصوير ابن آدم ، ومالك خازن النار ، ومَلَكِ الجبال ، والملائكة الذين في كلِّ سماء ، والملائكة الذين

ينزلون في السحاب، والملائكة الذين يدخلون البيت المعمور، والملائكة الذين يكتبون الناس يوم الجمعة، وخزنة الجنة، والملائكة الذين يتعاقبون، ووقع ذكر الملائكة على العموم في كونهم لا يدخلون بيتاً فيه تصاوير، وأنهم يؤمنون على قراءة المصلي، ويقولون: ربنا ولك الحمد، ويدعون لمتنظر الصلاة، ويلعنون من هجرت فراش زوجها.

أول الأحاديث: حديث مالك بن صعصعة، مطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه ذكر جبريل والملائكة الذين يدخلون البيت المعمور.

ثانيها: حديث ابن مسعود، والغرض منه: قوله فيه: «ثم يبعث الله ملكاً»؛ فإن فيه: إن الله ملكاً مؤكداً بتصوير آدمي.

ثالثها: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة من جهة أن فيه بيان أن لله ملائكة في كل سماء، مع بيان جبريل - عليه السلام -.

رابعها: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه ذكر الملائكة تنزل في السحاب.

خامسها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه ذكر الملائكة الذين يكتبون الناس يوم الجمعة.

سادسها: حديثه أيضاً، مطابقته للترجمة من جهة ذكر جبريل فيه؛ لأن روح القدس اسمه.

سابعها: حديث البراء، مطابقته للترجمة من جهة أن فيه الإشارة إلى أن المراد بروح القدس في الحديث السابق: جبريل - عليه السلام -، والله تعالى أعلم.

ثامنها : حديث أنسٍ ، مطابقته للترجمة من جهة ذكر جبريلَ .

تاسعها : حديث عائشةَ ، مطابقته للترجمة من جهة ذكر الملكِ فيه في
الموضعين .

عاشرها : حديث أبي هريرةَ ، والغرضُ منه : ذكر خزانة الجنة .

حادي عشرها : حديث عائشةَ ، ومطابقته للترجمة من جهة ذكر سلام
جبريلَ .

ثاني عشرها : حديث ابنِ عباس ، مطابقته للترجمة من جهة ذكر جبريلَ .

ثالث عشرها : حديثه ، مطابقته من جهة ذكر جبريلَ - عليه السلام - .

رابع عشرها : حديثه ، ومطابقته ظاهرة .

خامس عشرها : حديث أبي هريرةَ .

سادس عشرها : حديث فاطمةَ في معارضة جبريلَ القرآنَ ، والغرضُ
منه ظاهر .

سابع عشرها : حديث أبي مسعود ، مطابقته للترجمة من جهة ذكر
جبريلَ .

ثامن عشرها : حديث أبي ذرٍّ ، والغرضُ منه : ذكرُ جبريلَ .

تاسع عشرها : حديث أبي هريرةَ ، والغرضُ منه : ذكر الملائكة الذين
يتعاقبون .

العشرون : حديث أبي هريرةَ : «إذا قال أحدُكم : آمين» .

ووقع في كثير من نسخ «صحيح البخاري» هنا : (باب : إذا قال أحدُكم :

آمين، والملائكة في السماء، فوافقت إحداهما الأخرى، غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه)، فصار ترجمةً بغير حديث، وصارت الأحاديث التي تتلوها لا تعلّق لها بالباب، فأشكَلَ أمرُه على الشُّراح جدّاً، فقليل : لا وجهَ لذكره هنا، وقيل : هذا البابُ بمنزلة قولِ المحدث : وبهذا الإسناد. فظهر [بهذا] أن هذا الحديث وما بعده من الأحاديث بقيةُ ترجمةٍ ذكر الملائكة.

قال العلامةُ السُّنْدِي : لعلَّ مرادَ البخاري : أنَّ من جُملة الأدلّة على وجود الملائكة هذا الباب ؛ أي : ما ذَكَر فيه، وما يتعلّق به من الأحاديث، فلم يأت بالباب ليذكر أحاديثه، نعم، ذكر بعض أحاديثه ؛ ليستدلّ به على وجود الملائكة فيما بعدُ أيضاً، في جملة سائر الأحاديث لهذا المطلوب، والله أعلم^(١). اهـ.

الحادي والعشرون : حديث عائشة، والغرضُ منه : قوله : «أما علِمْتَ أن الملائكة لا تدخلُ بيتاً فيه صورة؟».

الثاني والعشرون : حديث أبي طلحة، والغرضُ منه ظاهر.

الثالث والعشرون : حديث ابنِ عمر، ومطابقته ظاهرة.

الرابع والعشرون : حديث أبي هريرة، والغرضُ منه : قوله : «مَنْ وافَقَ قوله قولَ الملائكة».

الخامس والعشرون : حديثه، والغرضُ منه : قوله : «والملائكة تقول».

السادس والعشرون : حديث يَعْلَى بنِ أُمَيَّة، والغرضُ منه : ذِكْرُ مالِكٍ خازنِ النار.

(١) انظر : «حاشية السُّنْدِي على صحيح البخاري» (٢ / ٣٨٤).

السابع والعشرون: حديث عائشة، والغرض منه هنا: ذِكرُ جبريلَ،
وملِكِ الجبال.

الثامن والعشرون: حديث ابنِ مَسْعُود، والغرضُ منه هنا: ذِكرُ رؤيَتِهِ
جبريلَ.

التاسع والعشرون: حديثه أيضاً.

الثلاثون: حديث عائشة، وفيه ذِكرُ جبريلَ.

الحادي والثلاثون: حديث سَمُرَةَ، والمقصودُ منه: ذِكرُ مالِكِ خازِنِ
النار، وجبريلَ، وميكائيلَ.

الثاني والثلاثون: حديث أبي هُرَيْرَةَ، والمقصودُ منه هنا: قوله: «لَعَنَتَهَا
الملائكةُ».

الثالث والثلاثون: حديث جابرٍ، والمقصودُ منه: قوله: «فإذا المَلَكُ
الذي جاءني بِحِراءٍ».

الرابع والثلاثون: حديث ابنِ عباس، والمقصودُ منه: رؤيَتُهُ مالِكاً
خازنَ النار.

الخامس والثلاثون: حديث أنسٍ.

السادس والثلاثون: حديث أبي بَكْرَةَ، والغرضُ منه: ذِكرُ الملائكةِ
الذين يحرسُون المدينةَ.

* * *

٨- باب:

مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الردّ على المعتزلة؛ حيث زعموا أنها لا توجد إلا يوم القيامة.

ذكر البخاري عدّة آيات دالة على ما ترجم.

قوله: (قال: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾: من الحيض والبول والبزاق). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥].

قوله: (﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾: أتوا بشيء... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥].

قوله: (﴿قُطِفُوهَا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُطِفُوهَا﴾ [الحاقة: ٢٣].

قوله: (﴿الْأَرَابِكِ﴾: السُرر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَابِكِ﴾ [الكهف: ٣١].

قوله: (وقال الحسن: النَّضْرَةُ في الوجوه... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمُّوا نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿سَلْسِيلًا﴾: حديدة الحريرة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿عَيْنَا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨].

قوله: (﴿غَوْلٌ﴾: وجع البطن... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿دِهَاقًا﴾: ممتلئة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَأْسِدِهَاقًا﴾ [النبا: ٣٤].

قوله: (كَوَاعِبَ نَوَاهِدَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا﴾ [النبا: ٣٣].

قوله: (الرحيق: الخمر... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ ۝٢٥ خِتَمُهُ مِسْكَ ۚ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ۝٢٦ وَمِرَاجُهُ مِنَ تَسْنِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٥ - ٢٧].

قوله: (نَضَاحَتَانِ): فياضتان). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاحَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٦].

قوله: (يقال: ﴿مَوْضُونَةٍ﴾: مَنْسُوجَةٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [الواقعة: ١٥].

قوله: (والكُوبُ: ما لا أذن له... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ۝١٧ يَأْكُوبُ وَأَيَّارِي﴾ [الواقعة: ١٧ - ١٨].

قوله: (﴿عُرْبًا﴾: مُثَقَّلَةٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا ۝٣٦ عُرْبًا أَتْرَابًا ۝٣٧ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٣٦ - ٣٨].

قوله: (وقال مجاهد: «روح»: جَنَّةٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٨ - ٨٩].

قوله: (الْمَنْضُودُ: الموز... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ۝٣٧ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ۝٣٨ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ ۝٣٩ وَظِلِّ مَمْدُودٍ ۝٤٠ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ﴾ [الواقعة: ٢٧ - ٣١].

قوله: (والْعُرْبُ: المحببات... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿عُرْبًا
أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧].

قوله: (ويقال: ﴿مَسْكُوبٌ﴾: جَارٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَاءٍ
مَسْكُوبٍ﴾ [الواقعة: ٣١].

قوله: (﴿وَفُرُشٍ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَفَنَكِهِمْ
كَثِيرَةً ۝٣٢ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۝٣٣ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٢ - ٣٤].

قوله: (﴿لَنُؤَا﴾: باطلاً... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَنُؤَا وَلَا
تَأْنِيًا ۝٢٥ إِلَّا قِيْلًا سَلَمًا سَلَمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ - ٢٦].

قوله: (﴿أَفْأَنَ﴾: أغصان). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا
أَفْأَنٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

قوله: (﴿وَحَيَّ الْجَنَّتَيْنِ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ
عَلَى فُرُشٍ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَحَيَّ الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤].

قوله: (﴿مُدْهَامَتَانِ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا
جَنَّاتٍ ۝١٢ فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَيِّكُمَا تُكْذِبَانِ ۝١٣ مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢ - ٦٤].

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث كثيرة دالة على ما ترجم به، فمنها
ما يتعلق بكون الجنة موجودة، ومنها ما يتعلق بصفتها، وجميع ما ذكره
المصنف في الباب من الأحاديث ستة عشر حديثاً:

الأول: حديث ابن عمر، وهو من أوضح الأدلة على مقصود الترجمة.

الثاني: حديث أبي رجاء، والغرض منه هنا: قوله: «أُطْلِعْتُ فِي الْجَنَّةِ»؛

فإنه يدل على أنها موجودة حالة اطلاع، وهو مقصود الترجمة.

الثالث : حديث أبي هريرة، والغرضُ منه : قوله : «رأيتني في الجنة»، وهذا، وإن كان مناماً، لكنَّ رؤيا الأنبياء حقٌّ.

الرابع : حديث أبي موسى، والمقصودُ منه هنا : ذِكر الخِيمة في الجنة .

الخامس : حديث أبي هريرة، وكذا الحديث السادس والسابع : ومناسبتها للترجمة ظاهرة من جهة بيانِ صفة الجنة .

الثامن : حديث سهلٍ، في عددٍ من يدخل الجنة .

التاسع : حديث أنسٍ، والغرضُ منه هنا : ذِكر مناديلِ سعدِ بنِ معاذٍ في الجنة .

العاشر : حديث البراء في ذلك .

الحادي عشر : حديث سهلٍ في موضعِ السَّوطِ في الجنة .

الثاني عشر : حديث أنسٍ في بيانِ شجرةِ الجنة .

الثالث عشر : حديث أبي هريرة في ذلك .

الرابع عشر : تقدّم في السادس .

الخامس عشر : حديث البراء في ذِكرِ صِفَةِ إبراهيمَ - عليه السلام - في الجنة .

السادس عشر : حديث أبي سعيد في تفاضُلِ أهلِ الجنة .

* * *

٩- باب:

صِفَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ

قال الحافظ: هكذا ترجم بالصفة، ولعله أراد بالصفة: العدد، أو التسمية^(١).

وإنما احتاج الحافظ إلى هذا التأويل؛ لأنه ليس في أحاديث الباب ذكرُ الصفة، بل فيها ذكر العدد.

واعترض عليه العيني، ومع ذلك لم يخرج مما فرضه.

ثم قال: والذي يظهر: أن ذكره أبواب الجنة واقع في محله؛ لأن في الباب ذكر ثمانية أبواب، وذكر الصفة؛ إشارة إلى قوله: «الريان»؛ لأنه صفة للباب الذي يدخل منه الصائمون^(٢)، وهنا كلام، راجع شرحه.

* * *

١٠- باب:

صِفَةُ النَّارِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ

هذا الباب معقود للرد على المعتزلة أيضاً في إنكارهم وجود النار الآن.

ثم ذكر البخاري في الباب عدة آيات تتعلق بالنار.

قوله: (غَسَاقًا: يقال: غَسَقْتُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَذُقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ ٥٥ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَاقًا ٥٦ جزاءً وفقاً [النبا: ٢٤ - ٢٦].

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٢٨).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ١٥٩).

قوله: ﴿غَسِيلِينَ﴾: كلُّ شيءٍ غَسَلْتَهُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هُنَا حَمِيمٌ﴾ (٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسِيلِينَ ﴿٣٦﴾ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٥ - ٣٧].

قوله: (وقال عِكْرِمَةُ: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾). أشار إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

قوله: (وقال غيره: ﴿حَاصِبًا﴾: الريحُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الإسراء: ٦٨]، ذكره هنا استطراداً.

قوله: ﴿صَكِيدٍ﴾: قَيْحٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَسُقَى مِنْ مَاءٍ صَكِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

قوله: ﴿خَبَتْ﴾: طُفِئَتْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

قوله: ﴿تُورُونَ﴾: تَسْتَخْرِجُونَ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١].

قوله: ﴿لَلْمُقْوِينَ﴾: للمسافرين... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذَكُّرًا وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣].

قوله: (قال ابن عباس: ﴿صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣].

قوله: ﴿شَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ﴾ [الصافات: ٦٧].

- قوله: ﴿زَفِيرٌ وَشَهيقٌ﴾ : صوتٌ شديد ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ﴾ [هود: ١٠٦].
- قوله: ﴿وَرَدًا﴾ : عطاشاً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًا﴾ [مریم: ٨٦].
- قوله: ﴿غِيًّا﴾ : خُسْراناً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مریم: ٥٩].
- قوله: (قال مجاهدٌ: ﴿يُسْجَرُونَ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٢].
- قوله: ﴿وَنَحَّاسٌ﴾ : الصُّفْرُ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنَحَّاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥].
- قوله: (ذوقُوا: باشرُوا ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٢٢].
- قوله: ﴿مَّارِجٍ﴾ : خالصِ النارِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِّن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٥].
- قوله: ﴿مَرِيحٍ﴾ : مُلْتَبِسٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيحٍ﴾ [آ: ٥].
- قوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ ١٩ ﴿يَنْهَمَا بَرَزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩ - ٢٠]، ذكر هاتين الآيتين استطراداً.
- ثم ذكر البخاريُّ في الباب عشرة أحاديث:

الأول: حديث أبي ذرٍّ، والغرضُ منه: قوله: «فإنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

الثاني: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة في: «مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

الثالث: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه: «اشْتَكَّتِ النَّارُ»، وهو من أقوى الأدلة على أن جهنمَ موجودةٌ الآن.

الرابع: حديث ابنِ عباس، والغرضُ منه: قوله: «إنَّ الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

الخامس: حديث رافعِ بنِ خَدِيجٍ، والمقصود منه: قوله: «الحُمَّى مِنْ فَوْرِ جَهَنَّمَ».

السادس: حديث عائشة، والغرضُ منه: قوله: «الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

السابع: حديث ابنِ عمر، مطابقته للترجمة ظاهرة.

الثامن: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

التاسع: حديث يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ، ذَكَرَهُ هُنَا لقوله فيه: ﴿وَنَادَوْا يَمْلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]؛ لأنَّ المرادَ مِنْ مالِكٍ: خازنُ جَهَنَّمَ.

العاشر: حديث أسامة، مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فِيهِ ذِكْرَ النَّارِ التي هي جَهَنَّمَ.



١١ - باب:

صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ

ذَكَرَ البخاري في الباب عِدَّةَ آيَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِذِكْرِ إِبْلِيسَ .

قوله : (وقال مجاهدٌ : ﴿وَيُقَذَّفُونَ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ۖ ٨ دُحُورًا وَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾ [الصافات : ٨ - ٩] .

قوله : (﴿دُحُورًا﴾ : مطرودين) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مِنْ كُلِّ

جَانِبٍ ۖ ٨ دُحُورًا﴾ [الصافات : ٨ - ٩] .

(﴿وَأَصِيبٌ﴾ ... دائمٌ) .

قوله : (﴿مَدْحُورًا﴾ : مطروداً) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَنُلْقِي فِي جَهَنَّمَ

مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء : ٣٩] .

قوله : (يقال : ﴿مَرِيدًا﴾ : مُتَمَرِّدًا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ

يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء : ١١٧] .

قوله : (بَنَكُهُ : قَطْعُهُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا مُرَنَّهُمْ فَلْيَبْتَكَنْ

مَاذَاكَ الْآنَعَمُ﴾ [النساء : ١١٩] .

قوله : (﴿وَأَسْتَفْزِرُ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَسْتَفْزِرُ

مَنْ أَسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾

[الإسراء : ٦٤] .

قوله : (﴿لَا حَتِيقَكَ﴾ : لَا تُتَأَصِّلَنَّ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿لَا حَتِيقَكَ ذُرِّيَّتُهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٦٤] .

قوله : ﴿قَرِينٌ﴾ : شَيْطَانٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف : ٣٦] .

ثم ذكر البخاري في الباب سبعة وعشرين حديثاً :

الأول : حديث عائشة ، ووجه إيرادها هنا من جهة أن السَّحَرَ إنما يتم باستعانة الشياطين على ذلك ، وهي من جملة صفاتهم القبيحة .

الثاني : حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن عقْدَ الشيطان على قافية رأس أحدٍ من أفعالِ الشيطان وصفاته القبيحة .

الثالث : حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن بَوْلَ الشيطان في أذن الرجلِ النائم كلَّ ليلةٍ من صفاته القبيحة .

الرابع : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ لأن من صفاتِ الشيطان ضرره العامُّ للمؤمنين ، وهو من صفاته الذميمة القبيحة .

الخامس : حديث ابن عمر ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فإنها تَطْلُعُ بينَ قرْنَيِ الشيطان» .

السادس : حديث أبي سعيد ، ومطابقته للترجمة في قوله : «فإنما هو شيطان» .

السابع : حديث أبي هريرة ، مطابقته للترجمة في قوله : «ذاك شيطان» .

الثامن : حديثه أيضاً ، مطابقته للترجمة ظاهرة .

التاسع : حديث أبي هريرة أيضاً ، مطابقته للترجمة في قوله : «وسُلِّسَتْ الشياطينُ» .

العاشر: حديث أَبِي بِنِ كَعْبٍ، مطابقتُهُ للترجمة في قوله: ﴿وَمَا أَنَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣].

الحادي عشر: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقتُهُ للترجمة في قوله: «مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

الثاني عشر: حديث جابرٍ، ومطابقتُهُ للترجمة في قوله: «إِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ».

الثالث عشر: حديث صَفِيَّةَ، مطابقتُهُ للترجمة في قوله: «إِنَّ الشَّيْطَانَ».

الرابع عشر: حديث سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدَ، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الخامس عشر: حديث ابنِ عباسَ، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

السادس عشر: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

السابع عشر: حديثه أيضاً، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الثامن عشر: حديثه أيضاً، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

التاسع عشر: حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ، والغرضُ منه: قوله: «الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ مِنْ الشَّيْطَانِ».

العشرون: حديث عائِشَةَ، والغرضُ منه: قوله: «فَتَسْمَعُ الشَّيَاطِينَ الْكَلِمَةَ».

الحادي والعشرون: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، والمقصودُ منه: قوله: «التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

الثاني والعشرون: حديث عائِشَةَ، والغرضُ منه هنا: قوله: «فَصَاحَ إِبْلِيسُ».

الثالث والعشرون: حديثها أيضاً، والمقصودُ منه: قوله: «اختلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ».

الرابع والعشرون: حديث أبي قتادة، والغرضُ منه: قوله: «والْحُلُمُ مِنْ الشَّيْطَانِ».

الخامس والعشرون: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه: قوله: «وكانت له حِرْزاً مِنَ الشَّيْطَانِ».

السادس والعشرون: حديث سعد بن أبي وقاص، والغرضُ منه هنا: قوله: «ما لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فَجّاً إِلَّا سَلَكَ فَجّاً غَيْرَ فَجِّكَ».

السابع والعشرون: حديث أبي هريرة، وفيه: «فإن الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ».

* * *

١٢ - باب:

ذِكْرُ الْجَنِّ وَثَوَابِهِمْ وَعِقَابِهِمْ

لِقَوْلِهِ: ﴿يَمْعَشَرِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا يَنْتَبِهُ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّبْنَاهُمْ حَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴿١٣٠﴾ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴿١٣١﴾ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٠ - ١٣٢].

أشار البخاريُّ بهذه الترجمة إلى إثبات وجود الجن، وإلى كونهم

مُكَلَّفِينَ، واستدلَّ البخاري بالآية على وجود الجنِّ وثوابهم وعقابهم؛ فإن الخطاب يوم القيامة يدلُّ على أنهم كانوا موجودين في الدنيا، وقوله: ﴿وَيُنذِرُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] يدلُّ على العقاب، وقوله: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢] يدلُّ على الثواب.

ثم ذكر البخاري عدَّة آيات تدلُّ على وجود الجنِّ، وعلى كونهم مكلفين. قوله: ﴿بَحْسًا﴾: (نَقْصًا). أشار به إلى قوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ اللَّهِ وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، فدلَّت الآية [على] أنَّ من يكفُرُ يخاف، والخوف يدلُّ على كون الجنِّ مكلفين؛ لأن الآية فيهم.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿وَجَعَلُوا﴾... إلخ). والمتعلِّق بالترجمة هو الكلام الأخير؛ أعني: قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصفات: ١٥٨]. قوله: ﴿جُنْدٌ مُنْخَضَرُونَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ﴾ (٧٤) لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُنْخَضَرُونَ ﴿يَس: ٧٤ - ٧٥﴾.

قال العيني: لا تعلق له بالجنِّ، لكن ذكره لمناسبة الإحضار للحساب^(١). وقال الكرمانى: ويحتمل أن يقال: لَفْظُ ﴿إِلَهَةٍ﴾ في الآية متناول للجنِّ؛ لأنهم أيضاً اتَّخَذُوهم معابيدَ، فأبدى وجه المناسبة^(٢). ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد، والغرض منه هنا: أنه يدلُّ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ١٨٦).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (١٣ / ٢١٠).

على أن الجنُّ يُحْشَرُونَ يومَ القيامة، ويدلُّ أيضاً على وجودهم.

* * *

١٣ - باب:

قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ

يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ

وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا يَنْقُومُنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ

مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٢﴾ يَنْقُومُنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ

وَمَا آمَنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرَكُمْ مِّنْ عَذَابِ الْيَوْمِ ﴿٣٣﴾ وَمَنْ

لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ

أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩ - ٣٢]

غرض البخاري في هذا الباب أيضاً هو الغرض الأول في الباب السابق.

قوله: ﴿مَصْرِفًا﴾: (مَعْدِلًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا

مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣].

ثم لم يذكر البخاري في الباب حديثاً، واللائق به حديث توجُّه النبي ﷺ

إلى سوق عُكَاظٍ، واستماع الجنِّ لقراءته، وقد أشار البخاري إليه بالآية التي

صدَّر بها هذا الباب، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٤ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]

قال الحافظ: كَانَ البخاري - رحمه الله - أشار إلى سَبَقِ خَلْقِ الملائكةِ

والجنُّ على الحيوان، أو سَبَقَ جميع ذلك على خَلْقِ آدَمَ - عليه السلام -^(١).

قوله: (قال ابن عباس: الثعبان: الحية الذكر منها). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧].

قوله: ﴿ءَاخِذُوا بِنَاصِيَتِهَا﴾: في مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ. أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ [هود: ٥٦].

قوله: (يقال: ﴿صَفَّقْتَ﴾: بَسَطُ أَجْنِحَتَهُنَّ... إلخ). أشار به إلى

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّقَتْ وَيقِفْنَ﴾ [الملك: ١٩].

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث:

الأول: حديث أبي لُبَابَةَ، الغرضُ منه هنا: ذِكْرُ الْحَيَّاتِ مِنَ الدَّوَابِّ.

الثاني: حديث أبي سعيد الخُدْرِي، والغرضُ منه: ذِكْرُ الْغَنَمِ مِنَ

الدَّوَابِّ.

وقع في أكثر الروايات قبلَ حديث أبي سعيد [هذا]: (باب: خَيْرُ مَالِ

الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ)، وسقطت هذه الترجمة من رواية النَّسْفِيِّ،

وهو اللاتقُّ بالحال؛ لأن الأحاديث التي تلي حديث أبي سعيد ليس فيها

ما يتعلق بالغنم، إلا حديث أبي هريرة المذكور بعده.

قلت: ويمكن أن يكون هذا الباب بمنزلة زيادة الفائدة، فكأن البخاري

يقول: إن الغنم خيرُ مالِ المسلم من الدوابِّ، والله أعلم.

الثالث: حديث أبي هريرة، وفيه ذِكْرُ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ.

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٤٧).

الرابع: حديث أبي مسعود، وفيه ذكر الإبل من الدواب.
الخامس: حديث أبي هريرة، وفيه ذكر الديكة والحمير من الدواب.
السادس: حديث جابر، وفيه ذكر انتشار الشياطين.
السابع: حديث أبي هريرة، وفيه ذكر الفأر.
الثامن: حديث عائشة، وفيه ذكر الوزغ من الدواب.
التاسع: حديث أم شريك، وفيه ذكر الأوزاع أيضاً.
العاشر: حديث عائشة، وفيه ذكر ذي الطفيتين والأبتر من الحيات.
الحادي عشر: حديث ابن عمر في ذكر الحيات.
الثاني عشر: حديث عائشة، وفيه ذكر خمس من الدواب، وكذا حديث ابن عمر.

الثالث عشر: وقع قبل حديث عائشة: (خمس من الدواب) في بعض الروايات: (باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وخمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم). وسقط في أكثر الروايات، وهو الأولى، ويحتمل أن يكون من قبيل زيادة الفائدة في أثناء المطلب، والله أعلم.

الرابع عشر: حديث جابر، وفيه ذكر الفويسقة.
الخامس عشر: حديث ابن مسعود، وفيه ذكر الحية.
السادس عشر: حديث ابن عمر في ذكر الهرة وخشاش الأرض.
السابع عشر: حديث أبي هريرة في ذلك.

الثامن عشر: حديث أبي هريرة، وفيه ذكر النملة من الدواب.

التاسع عشر: حديث أبي هريرة في ذكر الذباب، وإنما ذكره البخاري في الدواب؛ لأنه قد يدب على الأرض، والله أعلم.

وقع في بعض الروايات قبل حديث أبي هريرة: (باب: إذا وقع الذباب)، وحذف في أكثر الروايات، وهو أولى؛ فإن الأحاديث التي بعده لا تعلّق لها بذلك، كما تقدّم نظيره.

العشرون: حديث أبي هريرة، وفيه ذكر الكلب.

الحادي والعشرون: حديث أبي طلحة في ذكر الكلب.

الثاني والعشرون: حديث ابن عمر في قتل الكلاب.

الثالث والعشرون: حديث أبي هريرة في الكلب.

الرابع والعشرون: حديث سفيان بن أبي زهير، وفيه ذكر الكلب.

تمّ (كتاب بدء الخلق)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب الأنبياء - عليهم السلام -).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٤٢ - (٦٠)

كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ (١)

١ - باب :

خَلَقَ آدَمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَذُرِّيَّتَهُ

هذا الباب معقودٌ لبيان خلق آدم، وخلق ذريته، وقدم ذكر آدم - عليه السلام -؛ لأنه أول خليفة في الأرض، وأول الأنبياء.

ذكر الإمام البخاري في الباب آثاراً، ثم أحاديث تتعلق بذلك.

قوله : ﴿صَلِّ﴾ : طين خلط برمل ... إلخ. أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ﴾ [الحجر : ٢٦].

قوله : ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ : استمر بها الحمل فأتته. أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف : ١٨٩].

قوله : ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ : أن تسجد. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ

أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف : ١٨٩]، نبة البخاري على أن كلمة «لا» صلة، فتأمل.

(١) جاء على هامش الأصل : «يكتب هنا ما تقدم في (بدء الخلق)». وانظر : (ص : ٨٥)

من هذه المجلدة.

قوله : (وقول الله ﷻ) : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، كذا وقع هنا في بعض النسخ، ووقع في بعضها في صدر الترجمة، وهو أولى، ولِبعضهم هنا: بابٌ.

قوله : (قال ابنُ [عباس] ﴿لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

قوله : (﴿فِي كَبَدٍ﴾ : في شِدَّةِ خَلْقٍ). وأشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤].

قوله : (ورياساً: المأل ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَدْ أَزَلَّنا عَلَيْكُمُ لِيَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦].

قوله : (﴿مَاتَمْتُونُ﴾ : النطفة في أرحام النساء). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَمْتُونُ﴾ [الواقعة: ٥٨].

قوله : (قال مجاهدٌ: ﴿عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨].

قوله : (كلُّ شيءٍ خلقه فهو شَفْعٌ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وإلى قوله تعالى : ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣].

قوله : (﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ : في أَحْسَنِ خَلْقٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ④ ثُمَّ رَدَدْتُهُ أَسْفَلَ سَفَلِينَ ⑤ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٤ - ٦].

قوله : (﴿خُسْرٍ﴾ : ضلال). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ

إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا
بِالصَّبْرِ ﴿العصر: ٢ - ٣﴾.

قوله: ﴿لَا زِيْظَ﴾: لازم). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ
طِينٍ لَا زِيْظَ﴾ [الصافات: ١١].

قوله: (نشئكم: في أي خلقٍ نشاء). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنُشِئْكُمْ
فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦١].

قوله: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾: نُعْظِمُكَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ
نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

قوله: (وقال أبو العالية: ﴿فَلَقَّيْءَ آدَمَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله
تعالى: ﴿فَلَقَّيْءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].
قوله: ﴿فَازَلَهُمَا﴾: اسْتَزَلَّهُمَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَازَلَهُمَا
الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦].

قوله: ﴿يَتَسَنَّنَ﴾: يَتَغَيَّرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى
طُعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

[قوله: ﴿ءَاسِنَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَتَهَرَّ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ
ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥].

[قوله:] (المسنون: المتغير).

[قوله:] ﴿حَمَلٍ﴾: جَمْعُ حَمَآةٍ، وهو الطَّيْنُ المتغير). أشار به إلى قوله
تعالى: ﴿مَنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦].

قوله: ﴿يَخْصِفَانِ﴾: أَخَذُ الْخِصَافِ... إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿قَدَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ نُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [طه : ١٢١] .

قوله : (﴿وَمَتَّعُ إِلَىٰ حِينٍ﴾ : الْحِينُ عِنْدَ الْعَرَبِ . . . إلخ) . أشار به إلى

قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَّعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة : ٣٦] .

قوله : (قَبِيلُهُ : جِيلُهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا

يُرْسِلُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْوُونَهُمْ﴾ [الأعراف : ٢٧] .

ثم ذَكَرَ البخاري في الباب أَحَدَ عَشَرَ حَدِيثًا ، أَفْرَدَ الْأَخِيرَ مِنْهَا بِبَابٍ فِي بَعْضِ النَّسَخِ .

الأول : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

الثاني : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ : «عَلَى

صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -» .

الثالث : حديث أُمِّ سَلَمَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ : «فَبِمَ يُشَبِّهُ

الْوَلَدُ» .

الرابع : حديث أَنَسٍ فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ ابْنِ سَلَامٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : بَيَانُ

سَبَبِ الشَّبهِ ، وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِخُلُقِ الدَّرِّيَّةِ .

الخامس : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ يُمْكِنُ أَنْ

تَكُونَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ خَلْقَ حَوَاءَ مُضَافٌ إِلَى خَلْقِ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - .

السادس : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ يُمْكِنُ

أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشْتَمَلًا عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ النِّسَاءِ ، وَهِيَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ

- عَلَيْهِ السَّلَامُ - ، وَالتَّرْجَمَةُ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الدَّرِّيَّةِ [أَيْضًا] ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ

تَعَسَّفُ، فلا يخلو عن وجهٍ ما، وهذا المقدارُ كافٍ^(١).

السابع: حديث ابن مسعود، ومناسبتُهُ للترجمة من قوله: «وذرِّيَّة»؛ فإن فيه بيانَ خلقِ ذُرِّيَّةِ آدَمَ.

الثامن: حديث أنسٍ في معنى الحديث السابق.

التاسع: حديث أنسٍ أيضاً، ومناسبتُهُ للترجمة من قوله: «وأنتَ في صُلْبِ آدَمَ»؛ فإن فيه إشارةً إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية، قاله الحافظ^(٢).

قال العيني: مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ المذكورَ فيه [من جملة] ما يجري على أهل النار، وهُم من ذُرِّيَّةِ آدَمَ - عليه السلام -^(٣).

العاشر: حديث ابن مسعود.

قال الحافظ ابن حجر: أورده هنا ليُلَمَّحَ بقصة ابني آدَمَ - عليه السلام -؛ حيثُ قتلَ أحدهما الآخر^(٤).

قال العيني: مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ القاتلَ هو ابنُ آدَمَ من صُلْبِهِ، وهو داخلٌ في الذرِّيَّةِ في الترجمة^(٥).



(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٢١٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٦٩).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٢١٤).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٦٩).

(٥) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٢١٤).

٢- باب:

الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ

قال الحافظ : كذا ثبتت هذه الترجمةُ في معظم الروايات، وهي متعلّقة بترجمة خَلَقَ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ؛ للإشارةِ إلى أنهم رُكِبُوا من الأجسام والأرواح^(١)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٣- باب:

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ

مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [إِ:] أَخَافَ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿[الأعراف: ٥٩]

ذكر البخاري - رحمه الله - بعد آدم - عليه السلام - قِصَّةَ نُوحٍ - عليه السلام -؛ لأنه أولُ رسولٍ أرسله اللهُ تعالى إلى أهل الأرض بعد آدم - عليه السلام -، وأنه هو أبو البشر الثاني.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾: ما ظَهَرَ لنا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرْنَكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنَّا بَِادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].

قوله: (﴿أَقْلَعِي﴾: أَمْسِكِي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَسَمَاءُ أَقْلَعِي﴾ [هود: ٤٤].

قوله: (﴿وَفَارَ الثَّنُورُ﴾: نبع الماء). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿حَقَّ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٦٩).

إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ ﴿٤٠﴾ [هود: ٤٠].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿الْجُودِي﴾: جَبَلٌ بالجزيرة). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].

قوله: (﴿دَابٍ﴾: مِثْلُ حَالٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَابٍ قَوْمِ

نُوحٍ﴾ [غافر: ٣١].

﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِم نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُوا إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بَيَّانَتِ
اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ
أَقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِن أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأَمَرْتُ
أَن أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧١ - ٧٢].

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ١]
إلى آخرِ السورة.

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله - في الباب خمسة أحاديث:

الأول: حديث ابن عمر في ذكر الدجال، والغرض منه هنا: قوله فيه:
«ولقد أنذره نوح قومه».

الثاني: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة في قوله: «كما أنذر نوح
- عليه السلام -».

الثالث: حديث أبي سعيد الخدري، وشهادة هذه الأمة لنوح - عليه
السلام -، ومطابقته للترجمة في قوله: «يحيى نوح وأُمَّتُهُ».

الرابع: حديث أبي هريرة في الشفاعة، ومطابقته للترجمة في قوله:
«فيقولون: يا نوح! أنت أول الرسل إلى أهل الأرض».

الخامس : حديث ابن مسعود في القرآن ، وجهُ دُخوله في الترجمة من جهة أن هذه الآية وقعت في قصة نوح - عليه السلام - أيضاً .
وقال العيني : وجهُ ذِكْرِ هذا هنا : لمناسبة بينه وبين قوله في الترجمة في الآية الثانية : ﴿ وَتَذَكَّرِي بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [يونس : ٧١] ^(١) .

* * *

٤ - باب :

﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٢٣] إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ۖ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾
أَنْدَعُونَ بَعْلًا وَّتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾
فَكَذَّبُوهُ فَأَنْتَهُمْ لَمُخَضَّرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿١٢٨﴾ وَتَرَكْنَا
عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٢٩﴾ [الصافات : ١٢٣ - ١٢٩]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يُذَكَّرُ بِخَيْرٍ ﴿ سَلَّمَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ [١٢٩] إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي
الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٠﴾ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣١﴾ [الصافات : ١٢٩ - ١٣٢] .
ثم ذكر البخاري عن ابن مسعود وابن عباس أثرين ، ولا يخفى وجهُ
إيرادهما ، فتأمل وافهم .

* * *

٥ - باب :

ذَكَرَ إِدْرِيسَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ،
وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [مريم : ٥٧]
وهو جدُّ أَبِي نُوحٍ ، ويقالُ : جدُّ نُوحٍ - عليهما السلام - .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٥ / ٢١٨) .

ثم ساق البخاري حديث الإسراء، ومطابقته للترجمة في قوله: «فلَمَّا مَرَّ جبريلُ بإدريسَ»، وكذلك قوله: «وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ إِدْرِيْسَ». وكان البخاري أشار بالترجمة إلى ما وقع فيه: أنه وَجَدَهُ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، وهو مكانٌ عليٌّ بغير شكٍّ، والله أعلم.

* * *

٦ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ آلِ آدَمَ وَأَصْحَابِ الْمِيثَاقِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ آلِ لُوطَ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقوله: ﴿وَأَذْكُرُ آخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتْ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١١) قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَأْفِكَنَّكَ عَنْ آلِهَتِنَا فَإِنَّمَا تَعِدُّنَا إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (١٢) قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَنْكِفَ آرْسَكُمْ قَوْمًا بَٰجْهَلُونَ (١٣) فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٤) تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي

الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: ٢١-٢٥]

ذكر البخاري فيه حديث عائشة مُعلّقاً.

* * *

٦ / م - باب :

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوهَا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ [الحاقة : ٦] :
 شَدِيدَةٍ ﴿عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٦] . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : عَتَتْ عَلَى الْخُرَّانِ
 ﴿سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفُتْنِيَهُ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة : ٧] : مُتَّابِعَةً
 ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٧] : أَصُولُهَا
 ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٨] : بَقِيَّةٍ

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديث ابن عباس ، وفيه : «وَأَهْلِكَتْ عَادٌ بِالذَّبُورِ» .

ثانيهما : حديث أبي سعيد في ذكر الخوارج ، والغرض منه هنا : قوله :
 «لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ ، لَأَقْتُلَنَّهَمْ قَتْلَ عَادٍ» .

ثالثها : حديث ابن مسعود ، ووجه دخوله في الترجمة : أن هذه الآية
 وقعت في قصة عادٍ ، والله أعلم .

* * *

١٧ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [هود : ٦١]

وقوله : ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسِلِينَ﴾ [الحجر : موضع ... إلخ] .

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسِلِينَ﴾ [الحجر : ٨٠]

وقوله : (أَمَّا «حَرْتُ حَجْرٌ» : حَرَامٌ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَمْعَدٌ وَحَرَّتْ حَجْرٌ لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام : ١٣٨] .

قوله: (وَكُلُّ مَمْنُوعٍ، فَهُوَ حِجْرٌ مَحْجُورٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢].

قوله: (ويقال للعَقْل: حِجْرٌ وَحِجَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]، ذكر البخاري بعض هذه الألفاظ استطراداً. ثم ذكر في الباب حديثَ عبد الله بن زَمْعَةَ في ذِكْرِ عَاقِرِ الناقَةِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر حديثَ ابنِ عمرَ في بئرِ ثمودَ، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة. وذكر عن سَبْرَةَ بنِ مَعْبِدٍ، وأبي الشُّمُوسِ، وأبي ذَرٍّ، مرفوعاً: الأمرُ بِإِلْقَاءِ الطَّعَامِ الَّذِي عُجِنَ بِمَاءِ الْبَيْتْرِ.

ثم ذكر حديثَ ابنِ عمرَ في عدمِ دخولِ مساكِنِ الذين ظلموا أنفسهم، ومطابقته للترجمة ظاهرة تُعرفُ بالتأمل.

تنبيه: وقعَ هذا البابُ في أكثرِ نُسخِ «صحيح البخاري» متأخراً عن هذا الموضعِ بعدةِ أبوابٍ، والصوابُ إثباته هنا، وهذا مما يؤيدُ ما حكاه [أبو الوليد] الباجي عن أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ: أن نسخة الأصلِ من «البخاري» كانت ورَقاً غيرَ مَحْبُوكٍ، فربما وُجِدَتِ الورقةُ في غيرِ موضعِها، فنُسِختْ على ما وُجِدَتْ، فوقعَ في بعضِ التراجمِ إشكالٌ بسببِ ذلك، وإلّا، فقد وقعَ في القرآن ما يدلُّ على أن ثمودَ كانوا بعدَ عادٍ؛ كما كان عادٌ بعدَ قومِ نوحٍ، والبخاري - رحمه الله - يُراعي الترتيبَ في قصصِ الأنبياء.

* * *

٧- باب :

قِصَّةُ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ

وقول الله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۞ إِنَّمَا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَهَاجَرَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَسَبَّأًا ۞ فَأَنْبَغَ سَبَّأًا ۞﴾ [الكهف : ٨٣ - ٨٥] : طريقاً ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَبْدَأُ الْقَرْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ۞﴾ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا ۞﴾ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جِزَاءٌ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ۞﴾ ثُمَّ أَنْبَغَ سَبَّأًا ۞﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سَبِيلًا ۞﴾ كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ۞﴾ ثُمَّ أَنْبَغَ سَبَّأًا ۞﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۞﴾ قَالُوا يَبْدَأُ الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ۞﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ۞﴾ أَتَوْنِي زُجْرًا أَلْحَدِيدِ ۞﴾ [الكهف : ٨٦ - ٩٦] : واحداها زُبْرَةٌ ، وهي القطعة ، ﴿حَقٌّ إِذَا سَأَلْتُمُوهُ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف : ٩٦] ، يقال عن ابن عباس : الجبلين ، والسدَّين : الجبلين ، ﴿خَرْجًا﴾ [الكهف : ٩٤] : أَجْرًا ، ﴿قَالَ أَنْفُخُوا حَقًّا إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتَوْنِي أَفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف : ٩٦] : أَصْبُ عَلَيْهِ رِصَاصًا ، ويقال : الحديد ، ويقال : الصُّفْرُ ، وقال ابن عباس : النحاسُ ، ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف : ٩٧] : يَعْלוهُ ، استطاع استعمل مِنْ طِعْتُ . . . إلخ ، ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَقْبًا﴾ ۞﴾ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ۞﴾ [الكهف : ٩٧ - ٩٨] : أَلْزَقَهُ بِالْأَرْضِ ، وَنَاقَةُ دَكَّاءُ : لَا سَنَامَ لَهَا . . . إلخ ، ﴿وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ۞﴾ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ۞﴾ [الكهف : ٩٨ - ٩٩] ، ﴿حَقٌّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَاجُوجُ

وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدِيثٍ يَنْسِلُونَ ﴿[الأنبياء: ٩٦]﴾، وقال قتادة: حَدَّثَ: أَكَمَّ.

ثم ذكر في الباب حديثاً مُعلّقاً، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث زينب في ذِكْرِ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثالثها: حديث أبي سعيد في بَعْثِ النار، والغرض هنا: ذِكْرُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، والإشارة إلى كثرتهم.

تنبيه: في إيراد البخاري ترجمة ذي القرنين قبل إبراهيم - عليه السلام - إشارة إلى تَوْهِينِ قول من زعم أنه الإسكندر اليوناني؛ لأن الإسكندر كان قريباً من زمن عيسى - عليه السلام -، وبين إبراهيم وعيسى - عليهما السلام - أكثر من ألفي سنة، والله أعلم.

* * *

٨ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]

وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠]، وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ

لَأَوَدُّهُ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وَقَالَ أَبُو مَيْسَرَةَ: الرَّحِيمُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ؛ [يعني: الأواه].

كأن البخاري أشار بإيراد هذه الآيات إلى ثناء الله تعالى على إبراهيم - عليه السلام - .

ثم ذكر البخاري في الباب عشرين حديثاً:

الأول: حديث ابن عباس في صفة الحشر، والمقصود منه: قوله: «وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ - عليه السلام -» .

الثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة ذكر إبراهيم - عليه السلام - فيه .

الثالث: حديث ابن عباس في رؤية الصُّور في الكعبة، ومطابقته للترجمة في قوله: «إبراهيم» .

الرابع: حديث أبي هريرة في معادن العرب، ومطابقته للترجمة في قوله: «خَلِيلُ اللَّهِ» .

الخامس: حديث سَمُرَةَ في المنام الطويل، ومطابقته للترجمة من الطرف الذي ذكره البخاري - رحمه الله - .

السادس: حديث ابن عباس في ذكر الدجال، والغرض منه هنا: قوله: «وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ، فَانظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ» .

السابع: حديث أبي هريرة في اختتان إبراهيم - عليه السلام -، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثامن: حديث أبي هريرة في قصة الجبار، ومطابقته للترجمة في قوله: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ - عليه السلام -»، وما المقصود إلا ذكر إبراهيم - عليه السلام - .

التاسع: حديث أمّ شريك، مطابقته للترجمة في قوله: «كان ينفخ على إبراهيم - عليه السلام -».

العاشر: حديث ابن مسعود.

اعترض الإمام الإسماعيلي - رحمه الله -، فقال: لا أعلم في الحديث شيئاً من قصة إبراهيم - عليه السلام -.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: وخفي عليه أنه حكاية عن قول إبراهيم - عليه السلام -؛ لأنه - سبحانه وتعالى - لما فرغ من حكاية قول إبراهيم - عليه السلام - في الكوكب والقمر والشمس، ذكر مُحاجة قومه له، ثم حكى أنه قال لهم: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، فهذا كله عن إبراهيم - عليه السلام -، وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١] خطاب لقومه، ثم قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنعام: ٨٢]... إلى آخره؛ يعني: أن الذين هم أحق بالأمن هم الذين آمنوا، وقال بعد ذلك: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣]، فظهر تعلق ذلك بترجمة إبراهيم.

ثم حكى الحافظ عن علي: أن هذه الآية نزلت في إبراهيم وأصحابه، وليست في هذه الأمة. واقتصر الكرمانني على قوله: مناسبة هذا الحديث لقصة إبراهيم: اتصال هذه الآية بقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣]^(١).

الحادي عشر: حديث أبي هريرة في الشفاعة، والغرض منه هنا: قول

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٩٥)، و«الكواكب الدراري» (١٤ / ١٧).

أهل الموقف لإبراهيم: «أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ فِي الْأَرْضِ».

تنبيه: وقع في بعض الروايات قبلَ هذا الحديث: (بابٌ) بغير ترجمة، فهو كالفصل من الذي قبله، وتعلُّقه بما قبله واضح.

ووقع في بعض الروايات: [بابٌ]: ﴿يَزِفُونُ﴾ [الصفات: ٩٤]: النَّسْلَانُ فِي الْمَشْيِ].

قال الحافظ ابن حجر: فإنه كلامٌ لا معنى له^(١).

وقال العيني: بل له معنى جيد؛ لأن [قوله]: (باب) كالفصل كما ذكرنا، وقوله: ﴿يَزِفُونُ﴾. أشار به البخاري إلى قوله تعالى: ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَزِفُونُ﴾ [الصفات: ٩٤]، ثم فسره بقوله: «النَّسْلَانُ فِي الْمَشْيِ»، ومعنى النَّسْلَانُ: الإسراع^(٢).

ووقع في بعض الروايات: ﴿يَزِفُونُ﴾: النَّسْلَانُ فِي الْمَشْيِ بغير (باب)، وتوجيهه ظاهرٌ، وهو أن البخاري فسّر الكلمة الواقعة في قصة إبراهيم - عليه السلام - في أثناء الأحاديث، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

الثاني عشر: حديث ابن عباس في قصة إسماعيل - عليه السلام -، وزمزم، أورد[ه] البخاري من طرق، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنه من قضية إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -.

الثالث عشر: حديث أبي ذرٍّ، ومطابقته للترجمة في قوله: «المسجدُ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٣٩٩).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٢٥١).

الْحَرَامُ» ؛ لأنه بناه الخليل - عليه السلام - .

الرابع عشر: حديث أنسٍ في الْحَرَمِ .

الخامس عشر: حديث عبد الله بن زيدٍ مُعَلِّقًا ، والغرضُ منه : ذِكْرُ

إبراهيمَ - عليه السلام - ، وأنه حَرَّمَ مكةَ المكرمة .

السادس عشر: حديث عائشةَ في قصة بناءِ الكعبة .

السابع عشر: حديث أبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ، والغرضُ منه : قوله فيه :

«كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» .

الثامن عشر: حديث كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، والمقصودُ منه : ذِكْرُ إبراهيمَ

- عليه السلام - .

التاسع عشر: حديث ابن عباسٍ في التَعَوُّذِ ، ومطابقته للترجمة في قوله :

«إِنْ أَبَاكُمَا» ؛ لأن المرادَ به : إبراهيمُ - عليه السلام - .

* * *

١١ - بَابُ :

قَوْلِهِ ﷻ : ﴿ وَنَبَّيْنَاهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ۝٥١ ﴾

إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ۝٥٢﴾ قَالُوا لَا تَوْجَلْ

إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَالِمٍ ﴿ [الحجر : ٥١ - ٥٣]

«لَا تَوْجَلْ : لَا تَخَفْ» . أشار البخاري في هذا الباب إلى قصةٍ من قصص

إبراهيمَ - عليه السلام - : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُهَيِّئُ الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمَّ

تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ ﴿ [البقرة : ٢٦٠] .

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

تنبيه : سقطَ هذا البابُ وما بعده لِلتَّسْفِيّ، فصار حديثُ أبي هُريرةَ تكملةَ البابِ الذي قبله، فكَمُلَتْ به الأحاديثُ عشرينَ حديثاً.

* * *

١٢ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ

إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم : ٥٤]

ذكر البخاري في الباب حديثَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، ومطابقته للترجمة في قوله : «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا».

* * *

١٣ - باب :

قِصَّةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -

أشار البخاري في الباب إلى حديث ابنِ عُمَرَ، وأبي هُريرةَ.

* * *

١٤ - باب :

﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ

إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ

إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَنَحْنُ لَكَ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة : ١٣٣]

أورد البخاري - رحمه الله - في الباب حديثَ أبي هُريرةَ رضي الله عنه، ومناسبتُهُ لهذه الترجمة من جهة موافقة الحديثِ الآيةَ في سياقِ نَسَبِ يَوْسُفَ - عليه السلام -؛ فإن الآيةَ تضمنتُ : أن يعقوبَ خاطَبَ أولاده عند موته مُحَرِّضاً لهم

على الثبات على الإسلام، وقال له أولاده: إنهم يعبدون إلهة وإله آبائهم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ومن جملة أولاد يعقوب: يوسف - عليهما السلام -، فنص الحديث على نسب يوسف، وأنه ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم - عليهم [السلام] -، وزاد: أن الأربعة أنبياء في نسبي، قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله -^(١).

* * *

١٥ - باب:

﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾﴾
 أَيَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ فَمَا كَانَتْ
 جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُ آلُ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْاسٌ يَنْطَهُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾
 فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا
 فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [النمل: ٥٤ - ٥٨]

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٦ - باب:

﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾﴾
 قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الحجر: ٦١ - ٦٢]

قوله: ﴿بِرُكْبَتِهِ﴾: بمن معه؛ لأنهم قوته. أشار به إلى قوله تعالى:

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤١٤).

﴿قَتَلُوا بِرُكْبِهِ وَقَالَ سَجَرٌ أَوْ يَجْنُونَ﴾ [الذاريات: ٣٩]، ذكره البخاري هنا لمناسبة قوله تعالى في قصة لوط - عليه السلام - : ﴿أَوَّاهٍ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

قوله : ﴿تَرَكْنُوا﴾ : تَمِيلُوا. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَرَكْنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٢]، وهذه الآية لا تَعْلُقُ لها بقصة لوط - عليه السلام - أصلاً، ولعلّه ذكر هذه اللفظة لأجل مادة: رَكَنَ.

قوله : (فَأَنكَرَهُمْ وَنَكَرَهُمْ وَاسْتَنَكَرَهُمْ وَاحِدٌ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَوْا أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكَّرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]، وهذه الآية في قصة إبراهيم - عليه السلام -، ولكن لها تَعْلُقٌ بقصة لوط - عليه السلام -؛ لأن هذه الرُّسُلَ الذين أَنكَرَهُمْ إبراهيم - عليه السلام - أُرْسِلُوا إلى إهلاك قوم لوط، والله أعلم، فبهذا الوجه فسّر البخاري هذه الكلمة.

قوله : ﴿يُهَرَّعُونَ﴾ : يُسْرِعُونَ. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهَرَّعُونَ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٧٨].

قوله : ﴿دَائِرَ﴾ : آخِرَ. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمَرَ أَنَّ دَائِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

قوله : ﴿صَيِّحَةً﴾ : هَلَكَةً. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾ [يس: ٢٩].

قال الحافظ : لم أعرف وجه دُخُولِهِ هنا، لكن لعلّه أشار إلى قوله : ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]؛ فإنها تتعلّق بقوم لوط^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤١٦).

قوله : ﴿لَلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ : للناظرين). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر : ٧٥].

قوله : ﴿لِسَبِيلٍ﴾ : لِبَطْرِيقٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلِئَنَّا لِسَبِيلٍ مُّقِيرٍ﴾ [الحجر : ٧٦].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، وجهه مناسبة ذكر هذا الحديث هنا هو : أن هذه الآية ذكرت في قصة لوط - عليه الصلاة والسلام -.

* * *

١٨ - باب :

﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة : ١٣٣]

هذه الترجمة مكررة، فلذلك لا توجد في أكثر نسخ «صحيح البخاري». قال الحافظ ابن حجر : والصواب : أن حديثها تلو حديث الباب الذي يليها، والله أعلم.

* * *

١٩ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿لَقَدْ كَانَ

فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلْسَائِلِينَ﴾ [يوسف : ٧]

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب سبعة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة في أكرم الناس ، ومطابقته للترجمة في قوله :

«أَكْرَمُ النَّاسِ يَوْسُفُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ».

الثاني : حديث عائشة، والغرض منه : قوله : «إِنَّكَ صَوَابُ يَوْسُفَ» .

الثالث : حديث أبي موسى ، والمقصود منه : قوله : «إِنَّكَ صَوَابُ يَوْسُفَ» .

الرابع : حديث أبي هريرة في الدعاء ، والغرض منه : «اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ» .

الخامس : حديث أبي هريرة في ذكر لوط، والغرض منه : قوله : «ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف، ثم أتاني الداعي، لأجبتة» .

السادس : حديث أم رومان، أوردته هنا لقول عائشة فيه : «فَمَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ يَعْقُوبَ وَبَنِيهِ» ؛ فإن يوسف داخل فيهم ، والله أعلم .

السابع : حديث عائشة في تفسير الآية .

قال الحافظ ابن حجر : مطابقته للترجمة : وقوع الآية في سورة يوسف ، ودُخُولُهُ [هو] في عموم قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ ﴾ [يوسف : ١٠٩] ، وكان مقامه في السجن تلك المدة الطويلة ، إلى أن جاءه النصر من عند الله تعالى بعد اليأس ؛ لأنه أمر الفتى الذي ظن أنه ناج أن يذكر قصته ، وأنه حبس ظلماً ، فلم يذكرها إلا بعد سبع سنين ، وفي مثل هذا يحصل اليأس في العادة المُطَرِّدَة ^(١) . ا هـ .

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٤٢٠) .

قال العيني: ما رأيت أحداً ذكر وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة،
[و] لكن له مناسبة للحديث السابق من حيث مجيء النصر في حق كل ممن ذكر
فيها بعد اليأس، فيكون هذا مطابقاً للحديث السابق من هذا الوجه، ثم نقول:
المطابق [للمطابق] للشيء مطابق لذلك الشيء^(١). اهـ.

الثامن: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قوله: (قال أبو عبدالله: اسْتَيْسُّوا: اسْتَفْعَلُوا... إلخ). أشار به إلى
قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسُّوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].
قوله: (﴿لَا تَأْتِسُّوا مِنْ زَوْجِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]: مِنَ الرَّجَاءِ).

* * *

٢٠- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ

أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]

قوله: (﴿أَرْكُضْ﴾: اضرب). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢].

قوله: (﴿يَرْكُضُونَ﴾: يعدون). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢].

ذكره البخاري هنا لمناسبة وحدة المادة، والله أعلم.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٢٨١).

ثم ذكر حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١- باب:

قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ

إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۖ ﴿٥١﴾ وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ۖ ﴿٥٢﴾

وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ۖ ﴿٥٣﴾ [مريم: ٥١ - ٥٣]

قوله: (يُقَالُ لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ: نَجِيٌّ، وَيُقَالُ: ﴿خَلَصُوا

نَجِيًّا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا

نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].

قوله: (يَتَنَاجَوْنَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُوَ عَنِ النَّجْوَى

ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا هُوَ عَنْهُ وَيَنْتَجِبُونَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المجادلة: ٨]. ذكر البخاري

تفسير هاتين الكلمتين استطراداً.

قوله: ﴿تَلَقَّفُ﴾: تَلَقَّمُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى

مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ إِذَا هِيَ تَلَقَّفُ مَا يَأْتِيكَوْنَ﴾ [الأعراف: ١١٧].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، والغرض منه هنا: قول

وَرَقَّةَ: «هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى - عليه السلام -».

* * *

٢٢- باب:

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۖ﴾ ①

إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ
أَوْ آجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ۖ ② فَلَمَّا آنَسَهَا نَادَىٰ يَمُوسَىٰ ③ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ
فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ۖ ④ [طه: ٩-١٢]

[قوله:] ﴿ءَانَسْتُ﴾: أَبْصَرْتُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمُقَدَّسُ: الْمُبَارَكُ،
طُوًى: اسْمُ الْوَادِي).

قوله: ﴿سِيرَتَهَا﴾: حَالَتَهَا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا
سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١].

قوله: (والنهي: التُّقَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ
لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [طه: ٥٤].

قوله: ﴿بِمَلِكِنَا﴾: بِأَمْرِنَا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَّا أَخْلَقْنَا
مُوعِدَكَ بِمَلِكِنَا﴾ [طه: ٨٧].

قوله: ﴿هَوًى﴾: شَقِي. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَجْلِلْ عَلَيْهِ
غَضَبِي فَقَدْ هَوًى﴾ [طه: ٨١].

قوله: ﴿فَرِغًا﴾: إِلَّا مِنْ ذِكْرِ مُوسَى. أشار به إلى قوله تعالى:
﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أَمْرٍ مُّوسَىٰ فَرِغًا﴾ [القصص: ١٠].

قوله: ﴿رِدْءًا﴾: كَيْ يُصَدِّقَنِي... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى:
﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤].
أشار البخاري إلى تقدير لفظ: «كَيْ».

قوله: ﴿يَبْطِشُ﴾، و﴿يَبْطِشُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾ [القصص: ١٩]، أشار البخاري إلى اختلاف القراءة، وأنه بالكسر وبالضم.

قوله: ﴿يَأْتِمُرُونَ﴾: يَتَشَاوِرُونَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنِ امْلَأَ يَأْتِمُرُونَ بِكَ لَيَقْتُلُونَكَ﴾ [القصص: ٢٠].

قوله: (والجدوة... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ جَذَوْهٖ مِّنَ النَّارِ﴾ [القصص: ٢٩].

قوله: ﴿سَنَشُدُّ﴾: سَنُعِينُكَ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥].

قوله: (وقال غيره: كلُّ مَنْ لم ينطق بحرفٍ، أو فيه تَمَتَّةٌ أو فَأْفَاءٌ، فهي عُقْدَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ ١٥ ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ ١٦ ﴿وَأَحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّ لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٧].

قوله: ﴿أَزْرِي﴾: ظَهْرِي. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي﴾ ٢١ ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣١ - ٣٢].

قوله: ﴿فَيُسْحِتْكُمْ﴾: فَيَهْلِكْكُمْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾ [طه: ٦١].

قوله: ﴿الْمَثَلِ﴾: تَأْنِيثُ الْأَمْثَلِ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَذَّهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَى﴾ [طه: ٦٣].

قوله: ﴿اَثْتَوْا صَفًا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اَثْوُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤].

قوله: ﴿فَأَوْجَسَ﴾: أَضْمَرَ خَوْفًا... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ [طه: ٦٧].

قوله: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾: على جُذُوع). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

قوله: ﴿خَطْبُكَ﴾: بِالْكَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا خَطْبُكَ
يَسْمَعِي﴾ [طه: ٩٥].

قوله: ﴿مِسَاسَ﴾: مَصْدَرُ مَاسَهُ، مِسَاسًا). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧].

قوله: ﴿لَنَنْسِفَنَّهُ﴾: لَنُذَرِيَّتَهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَنَحْرِقَنَّهُ
ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه: ٩٧].

[قوله]: (الضَّحَاءُ: الحر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ
فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه: ١١٩].

قوله: ﴿قُصِيهِ﴾: اتَّبَعِي أَثَرَهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ
لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١].

قوله: (وقد يكون أن يَقْصَّ الكلام... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

قوله: ﴿عَنْ جُنُبٍ﴾: عَنْ بُعْد... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿فَبَصَّرْتَهُ مِنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: ١١].

قوله: (قال مجاهدٌ: ﴿عَلَى قَدَرٍ﴾: على مَوْعِدٍ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿فَلْيَلْتِ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَمْؤُوسَى﴾ [طه : ٤٠] .

قوله : ﴿وَلَا لَنِيَا﴾ : لا تَضْعُفا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا لَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (٤١) أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه : ٤٢ - ٤٣] .

قوله : ﴿مَكَانًا سُوءٍ﴾ : مُنْصِفَ بَيْنَهُمْ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَجَعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوءٍ﴾ [طه : ٥٨] .

قوله : ﴿يَبَسًا﴾ : يَابَسًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَأَضْرَبَ لَهمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تُخْشَى﴾ [طه : ٧٧] .

قوله : ﴿مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ : الْحُلِيِّ ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [طه : ٨٧] .

قوله : ﴿فَقَذَفْتُهَا : أَلْقَيْتُهَا﴾ . فَسَّرَ فَقَذَفْتُهَا بقوله : أَلْقَيْتُهَا ، وفي رواية الكُشْمِينِيِّ : ﴿فَقَذَفْتُهَا﴾ ، وكذلك القرآن .

قوله : ﴿أَلْقَى﴾ : وَضَعَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [طه : ٨٧] .

قوله : ﴿فَنَسَى﴾ : مُوسَى ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسَى﴾ (٨٨) أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه : ٨٨ - ٨٩] .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : لَمَّحَ الإمام البخاري بهذه التفسير لما جرى لموسى - عليه السلام - في خروجه إلى مَدْيَنَ ، ثم في رُجوعه إلى مصر ، ثم في أخباره مع فرعون ، ثم غَرَقَ فرعون ، ثم في ذهابه إلى الطُّور ، ثم في عبادة بني إسرائيل العِجْلَ ، وكأنه لم يثبت عنده في [ذلك] من

المرفوعات [ما هو] على شرطه^(١)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثم ذكر البخاري في الباب طرفاً من حديث الإسراء، واقتصر منه هنا على ذكر هارون - عليه السلام -.

* * *

٢٣ - باب:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾

أَنقَتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ
وَإِن يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ. وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ
إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿غافر: ٢٨﴾

كذا وقعت هذه الترجمة بغير حديث، ولعله أخلى بياضاً في الأصل،
فوصلَ كَنَظَائِرَهُ، ووقعَ في بعض الروايات مضموماً إلى ما في الباب الذي
بعده، وهو مُتَّجِه.

* * *

٢٤ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [طه: ٩]،

وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٤٢٧).

الأول: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله: «ورأيت موسى - عليه السلام -».

الثاني: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث ابن عباس أيضاً، ومطابقته للترجمة في قوله: «نجى الله فيه موسى - عليه السلام -».

* * *

٢٥- باب:

قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى

ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً

وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾

وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِيكَ

وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي فَلَمَّا

بَحَلَّ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا

فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ ثَبَّتْ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ

الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ [الأعراف: ١٤٢-١٤٣]

قوله: (يقال: «دكّه»: زلّله). أشار به إلى تفسير: ﴿جَعَلَهُ

دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قوله: ﴿فَدَكَّنَا﴾: فُدِكْنَنَ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ

الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّنَا دَكًّا وَحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

قوله: (أَشْرَبُوا ثَوْبٌ مُشْرَبٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣].

قوله: (قال ابن عباس: «انْبَجَسَتْ»: انْفَجَرَتْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قوله: (﴿وَإِذْ نَنقَضْنَا الْجِبَلَ﴾: رَفَعْنَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَنقَضْنَا الْجِبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١].

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ، ومطابقته للترجمة في قوله: «فإذا أنا بموسى» إلى قوله: «أُمُّ جُوزِي بِصَعْقَةِ الطُّور»، وفي الآية في الترجمة ذِكْرُ صَعْقَةِ الطُّور.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة [يمكن أن تكون من حيث إن خلق حواء مضاف إلى خلق آدم]^(١).

* * *

باب

بغير ترجمة.

فهو كالفصل من الباب الذي قبله، وتعلُّقه به ظاهر.

* * *

(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (١٥ / ٢١١).

٢٦- باب:

طُوفَانٍ مِنَ السَّيْلِ . . . إلخ

أشار به إلى قوله: ﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالذَّمَ
ءَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ﴾ [الأعراف: ١٣٣].

قوله: ﴿حَقِيقٌ﴾: حَقٌّ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا
أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

قوله: ﴿سُقِطَ﴾: كُلُّ مَنْ نَدِمَ، فَقَدْ سُقِطَ فِي يَدِهِ. أشار به إلى قوله
تعالى: ﴿وَمَا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

* * *

٢٧- باب:

حَدِيثِ الْخَضِرِ مَعَ مُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

الأول: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أوردَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ
ظَاهِرَةٌ.

الثاني: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي تَسْمِيَةِ الْخَضِرِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ
حَيْثُ إِنَّ الْخَضِرَ مَذْكُورٌ فِيهِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢٩٩ / ١٥).

٢٨- باب

بغير ترجمة .

وهو كالفضل من الباب الذي قبله ، وتعلُّقه به ظاهر .

ذكر البخاري في الباب أحاديث :

أحدها : حديث أبي هريرة ، مطابقته للترجمة يمكن أن تكون من حيث إنه في قضية بني إسرائيل وموسى - عليه السلام - نبيهم .

ثانيهما : حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من قوله : «إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا» .

ثالثها : حديث ابن مسعود ، قال الحافظ : والغرض منه : ذكر موسى - عليه السلام - (١) .

* * *

٢٩- باب

﴿وَجَنُوزًا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ﴾

فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴿[الأعراف : ١٣٨]

قوله : ﴿مُتَّبِعٌ﴾ : خُسرانٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِعُونَ﴾

مَا هُمْ فِيهِ وَبَطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿[الأعراف : ١٣٩] .

قوله : ﴿وَلِئَلَّيْسَ يَرْوُوا﴾ : لِيُدَمَّرُوا . ﴿مَاعْلُوا﴾ : ما غلبوا . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿وَلِئَلَّيْسَ يَرْوُوا مَاعْلُوا تَنْبِيْرًا﴾ [الإسراء : ٧] ، ذكره البخاري هنا استطراداً .

ثم ذكر الإمام البخاري في الباب حديث جابر في رعي الغنم .

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٤٣٨) .

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: مناسبتُهُ للترجمة غير ظاهرة.

وقال ابنُ المُلَقَّن: مناسبتُهُ ظاهرة؛ لِدُخُولِ موسى - عليه السلام -
فيمَن رَعَى الغنمَ.

قال الحافظ: وهذا مناسب لأخبار موسى، وأما مناسبة الترجمة
للحديث، فلا، قال: وقد تكلَّفَ الكرْماني، فقال: وجهُ المناسبة بينهما: أن
بني إسرائيل كانوا مستضعفين جُهَّالاً، ففَضَّلَهُم اللهُ على العالمين، وسِياقُ
الآية [يدل] عليه؛ أي: فيما يتعلَّق ببني إسرائيل، فكذلك الأنبياء كانوا أولاً
مستضعفين؛ بحيث إنهم كانوا يَرْعَوْنَ الغنمَ^(١).

قال العيني: فيه تكلَّفٌ وتَعَسُّفٌ، وتوجيهٌ بغير طائل، قال: ويمكن أن
توجد له المطابقة، وإن كان لا يخلو أيضاً عن بعض تكلُّفٍ؛ من حيث إنَّ هذا
الباب كان بغير ترجمة^(٢).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ - رحمه الله -: والذي يَهْجِسُ في خاطري: أنه
كان بين التفسير المذكور وبين الحديث بياضٌ أُخْلِيَ لحديثٍ يَدْخُلُ في
الترجمة، ولترجمةٍ تَصْلُحُ لحديث جابرٍ، ثم وُصِلَ ذلك كَنَظائِرِهِ، ومناسبتُهُ
حديث جابرٍ لقصصِ موسى من جهة عُمومِ قوله: «وهل مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ
رَعَاهَا»، فدخَلَ فيه موسى، كما أشار إليه ابنُ المُلَقَّن، بل وَقَعَ في بعض طُرُقِ
هذا الحديث: «ولقد بُعِثَ موسى وهو يرعى الغنمَ»، قال: ويؤيِّدُ هذا الذي

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٤٣٩)، و«التوضيح» (١٩ / ٤٨١)، و«الكواكب الدراري»
(١٤ / ٥٦).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٥ / ٣٠٣).

قلتُ: أنه وقعَ في روايةِ النَّسْفِيِّ: (بابٌ) بغيرِ ترجمةٍ، وساق فيه حديثَ جابرٍ، ولم يذكرْ ما قبله، وكأنه حذفَ البابَ الذي فيه التفاسيرُ الموقوفةُ؛ كما هو الأغلبُ من عادته، واقتصرَ على الباب الذي فيه الحديثُ المرفوعُ^(١).

* * *

٣٠- باب:

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴿البقرة: ٦٧﴾ الآية

قوله: (قال أبو العالية: عَوَانُ: النَّصْفُ... إلخ). أشار به إلى قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨].

قوله: (﴿فَاعِذْ﴾: صَافٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاعِذْ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ﴾ [البقرة: ٦٩].

قوله: (﴿لَا ذُلُّ﴾: لم يذللها العملُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُّ لَهَا تَتَّخِذُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةً لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١].

قوله: (﴿صَفْرَاءُ﴾: إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ [البقرة: ٦٩].

قوله: (﴿فَادَّرَ ثُمَّ﴾: اختلفتم). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَادَّرَ ثُمَّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢].

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤٣٩)، و«التوضيح» (١٩/ ٤٨١).

٣١- باب :

وَفَاةُ مُوسَى ، وَذِكْرُهُ بَعْدُ

أورد الإمام البخاري في الباب أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة في قصة موسى مع ملك الموت - عليهما السلام - ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث أبي هريرة أيضاً في قصة اللطمة ، ومطابقته للجزء الأخير من الترجمة ظاهرة .

الثالث : حديث أبي هريرة في الاحتجاج ، والغرض منه : شهادة آدم لموسى : أن الله اصطفاه .

الرابع : حديث ابن عباس ، مطابقته للترجمة في الجزء الأخير ؛ فإن فيه : أن أمة موسى - عليه السلام - أكثر الأمم بعد أمة المصطفى ﷺ .

* * *

٣٢- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا

أَمْرَاتِ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَبِخْنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ .

وَبِخْنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١١﴾ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا

فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ فِي

وَكَاثَتْ مِنَ الْقَنِينَ ﴿١٢﴾ [التحریم : ١١ - ١٢]

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة

ظاهرةٌ جداً؛ لأن المراد من قوله: ﴿أَمَرَاتَ فِرْعَوْنَ﴾: هي آسِةٌ - عليها السلام -، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتمُّ.

* * *

٣٣ - باب:

﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾

فَبَعَثَ عَلَيْهِمْ وَعَائِنَهُ مِنَ الْكُتُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ

أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿[القصص: ٧٦]

ذكر الإمام البخاري - رحمه الله - قصة قَارُونَ في (كتاب الأنبياء)؛ لأنه كان في زمان موسى - عليه السلام -، فذكره استطراداً، ولم يذكر في قصته إلا هذه الآية، وهذه الآثار.

قوله: (تنوء: تُثْقَلُ). أشار به إلى قوله: ﴿إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

قوله: (يقال: ﴿الْفَرِحِينَ﴾: المَرِحِينَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

قوله: (﴿وَيَكَاكُ اللَّهُ﴾: مِثْلُ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَكَاكُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانَهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

قوله: (﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [سبا: ٣٦]، ذكره هنا لمناسبة هذه الآية في الباب.

* * *

٣٤ - باب :

قول الله تعالى : ﴿وَالِإِي مَدِينَ أَخَاهُ شُعَيْبًا

قَالَ يَنْقُومِ آعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [هود : ٨٤]

قوله : ﴿وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيَّ﴾ : لم تلتفتوا . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿وَأَخَذْنَاهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيَّ﴾ [هود : ٩٢] .

قوله : ﴿مَكَانِكُمْ﴾ [يس : ٦٧] ، وَمَكَانِهِمْ وَاحِدٌ . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿وَيَنْقُومِ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانِكُمْ﴾ [هود : ٩٣] ، ثم هكذا وقع هنا ، وإنما

هو في قصة شعيب - عليه السلام - : ﴿مَكَانِكُمْ﴾ بالخطاب ، نعم ، وقع

في سورة يس بالغيبة ، فكان البخاري رمز إليه .

قوله : ﴿يَعْنُوا﴾ : يَعِيشُوا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا

فِيهَا﴾ [هود : ٩٥] .

قوله : ﴿تَأْسَ﴾ : تَحْزَنُ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى

الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة : ٢٦] .

ذكره البخاري استطراداً ، ومحلّه في قصة موسى .

قوله : ﴿ءَاسَى﴾ : أَحْزَنُ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ ءَاسَى

عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف : ٩٣] .

قوله : (وقال مجاهدٌ : لَيْكَةُ : الْإِيكَةُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿كَذَبَ

أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء : ١٧٦] .

قوله : ﴿يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ : إِضْلَالُ غَمَامِ الْعَذَابِ عَلَيْهِمْ . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء : ١٨٩] .

* * *

٣٥ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلِإِنَّ يُوُسَّ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٣٦)

إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ (١٣٧) فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ (١٣٨)

فَالنَّعْمَةُ الْحَوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ [الصافات : ١٣٩ - ١٤٢]

قوله : (قال مُجاهد ... إلخ) . فسّر الألفاظ في الآية المذكورة :

﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٣٦) لَلَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ (١٣٧) فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ ﴿

[الصافات : ١٤٣ - ١٤٥] : بِوَجْهِ الْأَرْضِ ، ﴿وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (١٣٨) وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ

يَقْطِينٍ ﴿ [الصافات : ١٤٥ - ١٤٦] : مِنْ غَيْرِ ذَاتِ أَصْلٍ ؛ الدُّبَّاءُ وَنَحْوَهُ ، ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ

إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُ﴾ (١٣٩) فَتَأَمَّنُوا فَمَرَّعْتَهُمْ إِلَى حِينٍ ﴿ [الصافات : ١٤٧ - ١٤٨] . ﴿وَلَا

تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحَوْتُ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم : ٤٨] كَظِيمٌ : مَغْمُومٌ .

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث :

الأول : حديث ابن مسعود .

والثاني : حديث ابن عباس .

والثالث : حديث أبي هريرة .

والرابع : حديثه أيضاً ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣٦- باب:

قول الله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]: يَتَجَاوَزُونَ، ﴿فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا﴾ [الأعراف: ١٦٣]: شَوَارِعَ، ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْئَلُونَ وَلَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (١٦٣) وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف: ١٦٣ - ١٦٦]

بئس: شديد.

لم يذكر البخاري في الباب حديثاً مُسْنَدًا، والله أعلم.

* * *

٣٧- باب:

قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]

قوله: ﴿(الزُّبُرُ): الْكُتُبُ... إلخ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ذكره البخاري استطراداً.

قوله: ﴿(وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجَالُ أَوْبَىٰ مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠]: قال مُجَاهِدٌ: سَبَّحِي مَعَهُ، ﴿وَالطَّيْرَ وَالنَّالَةَ الْحَدِيدَ﴾ (١٠) أَنْ أَعْمَلَ سَبَّغَتْ [سبأ: ١٠ - ١١]:

الدُّرُوعُ، ﴿وَقَدَّرَ فِي السَّيِّدِ﴾ [سبا: ١١]: المَسَامِيرِ وَالْحَلَقِ، وَلَا تَرِقُّ الْمَسَامِيرُ
فَيَسْلَسُ، وَلَا تُعْظَمُ فَيَنْفَصِمُ).

قوله: ﴿أَفْرِغْ﴾: أَنْزَلَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا
صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠].

قال الحافظ: لم أَعْرِفِ المراد من هذه الكلمة هنا، واستقرأتُ قصته في
المواضع التي ذُكِرَتْ، فلم أجدها^(١).

وقال العيني: هذه الكلمة في قصة طالوت، وفيها قضية داود - عليه
السلام -^(٢).

قوله: ﴿بَسْطَةً﴾: زِيَادَةٌ وَفَضْلًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
أَصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجَسَمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿وَأَعْمَلُوا
صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سبا: ١١]^(٣).

قال الحافظ: ﴿بَسْطَةً﴾ هذه الكلمة في قصة طالوت، وكأنه ذكرها
لما كان آخرها متعلقاً بداود - عليه السلام -، فلمَحْ بشيء من قصة طالوت،
وقد قصّها الله تعالى في القرآن^(٤). اهـ.

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب ثلاثة أحاديث:

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٤٥٤).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٧).

(٣) كأنه - رحمه الله عليه - وهم في هذا الموضع، فأدخل آية بأخرى، والصواب:

﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

(٤) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٤٥٤).

الأول: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْقُرْآنُ».

الثاني: حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، والغرض منه هنا: قوله: «صِيَامُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -».

الثالث: حديثه أيضاً، والغرض منه: قوله: «صَوْمُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -».

* * *

٣٨ - بَابُ:

أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -،
وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

* * *

٣٩ - بَابُ:

﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (١٧)

إِنَّا سَحَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ (١٨) وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ (١٩)

وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَيَّانَهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ ﴿ص: ١٧ - ٢٠﴾

(قَالَ مُجَاهِدٌ: الْفَهْمُ فِي الْقَضَاءِ).

قوله: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾: لَا تُسْرِفْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ (٢١) إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً ﴿ص: ٢٢ - ٢٣﴾ يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: نَعَجَةٌ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضاً: شَاةٌ، ﴿وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾ ﴿ص: ٢٣﴾ مِثْلُ: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]: ضَمَّهَا، ﴿وَعَزَّيْنِي﴾ ﴿ص: ٢٣﴾: غَلَبَنِي، صَارَ أَعَزَّ مِنِّي،

أَعَزُّهُ: جَعَلْتُهُ عَزِيزًا، ﴿فِي الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٣] يُقَالُ: الْمُحَاوَرَةُ، ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْوِكَ إِلَى نَعَاجِهِ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾ [ص: ٢٤]: الشُّرَكَاءِ، ﴿لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص: ٢٤]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اخْتَبَرْنَاهُ، وَقَرَأَ عُمَرُ: فَتَنَّا - بِتَشْدِيدِ التَّاءِ -، ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤].

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب حديث ابن عباس، ومطابقه ترجمته ظاهرة.

٤٠ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ

نَعِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]: الرَّاجِعُ الْمُنِيبُ

وَقَوْلِهِ: ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يَبْغِيَ لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ

وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢].

﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوًّا شَرُّ رَوَّاحِهَا شَرُّ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقَاطِرِ﴾ [سبأ: ١٢]:

أَذْبَنَّا لَهُ عَيْنَ الْحَدِيدِ، ﴿وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ

أَمْرِنَا نُنَاقِضْهُ مِّنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿١٣﴾ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحْرِبٍ﴾ [سبأ: ١٢ - ١٣]،

قَالَ مُجَاهِدٌ: بُنْيَانِ مَا دُونَ الْقُصُورِ، ﴿وَمَثِيلَ وَجْفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]:

كَالْحِيَاضِ لِلْإِبِلِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَالْجَوْبَةِ مِنَ الْأَرْضِ، ﴿وَقُدُورٍ

رَأْسَيْتَ أَعْمَلُوا مَا لَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴿١٣﴾ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّمْتُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴿سبأ: ١٣-١٤﴾: الْأَرْضَةُ ﴿تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾ ﴿سبأ: ١٤﴾: عَصَاهُ، ﴿فَلَمَّا خَرَّ تِينَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْكَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ ﴿سبأ: ١٤﴾.

قوله: ﴿حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾: من ذكر ربِّي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ﴿ص: ٣٢﴾. قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾: يمسحُ أعرافَ الخيلِ وعراقيبها). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿رُدُّوْهَا عَلَىٰ فَطْفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ ﴿ص: ٣٣﴾. قوله: ﴿الْأَصْفَادِ﴾: (الوثاق). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مُفْرَيْنَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ ﴿ص: ٣٨﴾.

قوله: (قال مُجَاهِدٌ: ﴿الصَّفِيفَتُ﴾: صَفْنُ الْفَرَسِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّفِيفَتُ الْيَتَامَى﴾ ﴿ص: ٣١﴾.

قوله: ﴿جَسَدًا﴾: (شيطانًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَالْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ ﴿ص: ٣٤﴾.

قوله: ﴿رُخَاءَ﴾: (طَيِّبَةً... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ ﴿ص: ٣٦﴾.

قوله: ﴿فَأَمْنٌ﴾: (أعط... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ﴿ص: ٣٩﴾.

قوله: ﴿عِفْرِيتٌ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [النمل: ٣٩].

ثم أورد الإمام البخاري في الباب أربعة أحاديث :

أولها : حديث أبي هريرة في قصة العفريت ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيها : حديث أبي هريرة في حلف سليمان ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثالثها : حديث أبي ذر الغفاري ، ومطابقته للترجمة تستأنس من قوله :

«ثم المسجد الأقصى» ؛ لأن سليمان - عليه السلام - هو الذي بناه .

رابعها : حديث أبي هريرة في الذئب ، ومطابقته للترجمة في قوله :

«كانت امرأتان . . . إلى آخره» ؛ فإن فيه ذكر حكم سليمان - عليه السلام - .

* * *

٤١ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ

أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾

وَلِذَٰلِكَ لَقَمْنُ لِابْنِهِ ۖ وَهُوَ يَعْظُمُ ۖ يَبْقَىٰ لَا تَشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكُ

لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ [لقمان : ١٢ - ١٣]

قوله : ﴿وَلَا تَصْغِرْ﴾ : الإعراض بالوجه . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا

تَصْغِرْ خَذَكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان : ١٨] .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود ، أورده من وجهين ،

ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى .

* * *

٤٢ - باب :

﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾

إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا

فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ [يس : ١٣ - ١٤] الْآيَةُ

﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [يس : ١٤] : قَالَ مُجَاهِدٌ : شَدَّدْنَا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

﴿طَلَبْتِكُمْ﴾ : مَصَائِبِكُمْ . أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا طَلَبْتِكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [يس : ١٩] .

٤٣ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿كَهَيَّعَ ۝١﴾

ذَكَرْتُ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ۝٢ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۝٣

قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ

شَقِيًّا ۝٤ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ

لَدُنْكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِنُوتِي وَيَرِثُ مِنْ عَالٍ يَعْقُوبُ ۝٦ وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٧

يَنْزَكِرِيًّا إِنَّا نَبْشُرُكَ بِغُلَامٍ اَسْمُهُ يَجْعَلُ لَّهُ

مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴿مريم : ١ - ٧﴾ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

مَثَلًا ، يُقَالُ : رَضِيًّا : مَرْضِيًّا

قوله : ﴿عِتِيًّا﴾ ، ﴿عَصِيًّا﴾ . أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ

مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم : ٨] .

﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ (٨) قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا (٩) قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿[مریم: ٨-١٠]، ويقال: صحيحاً، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مریم: ١١] ﴿فَأَوْحَى﴾: فأشار، ﴿يَنْبَغِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآيَاتِنَا الْخُكْمَ صَبِيًّا﴾ (١٢) وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا (١٣) وَبَرًّا بِوَالَدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا (١٤) وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴿[مریم: ١٢-١٥].

قوله: ﴿﴿عَاقِرٌ﴾ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مریم: ٨].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث مالك بن صعصعة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٤ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انبَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مریم: ١٦]

وقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٥].

قوله: ﴿﴿حَفِيًّا﴾﴾: لطيفاً. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي حَفِيًّا﴾ [مریم: ٤٧].

وقوله: ﴿﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾﴾ (٣١)

ذَرِيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٧﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران : ٣٣ - ٣٧] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : آل عمران ... إلخ .

هذه الترجمة معقودةٌ لأخبار مريم - عليها السلام - ، وهي نَبِيَّةٌ عند الإمام البخاري ، فلذلك أوردَ ذلك في (كتاب الأنبياء) ، واستدلَّ على صحة نُبُوتِها بالآيات التي أوردَها في الباب ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم ، وعلمُه أتمُّ .

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٥ - بَابُ :

﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ

وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَمْرَيْمُ اقْنُصِي لِرَبِّكِ

وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ

وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ

لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [آل عمران : ٤٢ - ٤٤] .

يُقَالُ : يَكْفُلُ : يَضُمُّ ... إلخ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عليٍّ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، أوردَ

لمناسبة قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ [آل عمران : ٤٢] .

وظَنَّ العَيْنِيُّ أَنَّ هَذَا الْبَابَ بغير ترجمة ، وبَيَّنَّ وجهَ المطابقة بينَ الحديث

والترجمة من جهة قوله: ﴿أَبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحریم: ١٢] ^(١).

* * *

٤٦ - باب:

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ

يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٥١﴾ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا
وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٥٢﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ
قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ
لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٥ - ٤٧]

ثم ذكر تفسيرات الألفاظ الواقعة في الآيات المذكورة.

قوله: ﴿الْأَكْمَمَةَ﴾: مَنْ يُصِرُّ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُصِرُّ بِاللَّيْلِ. أشار به إلى

قوله تعالى: ﴿وَأُزْجِرُ الْأَكْمَمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخِي الْمَوْتُ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي موسى في فضل مريم - عليها السلام -.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: قوله: «ولم تركب مريم

- عليها السلام - بغيراً قط»، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٢٣).

٤٧ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ

لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ

إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ

وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ

وَاحِدٌ سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ

وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء : ١٧١]

ثم فسر الكلمات، ثم ذكر في الباب حديث عبادة رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة

ظاهرة.

٤٨ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم : ١٦]

قوله : ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ : ألقيناه. أشار به إلى قوله تعالى في قصة يونس :

﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات : ١٤٥]، واعترض العيني على البخاري،

فقال : ليس لذكره ها هنا مناسبة ؛ لأن معنى ﴿اتَّيَبَتْ﴾ غير معنى ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾،

على ما لا يخفى ^(١).

قوله : (اعتزلت : هو تفسير ﴿اتَّيَبَتْ﴾).

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٢٨).

قوله: ﴿شَرِيقًا﴾: مما يلي المشرق). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَأْتَ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرِيقًا﴾ [مريم: ١٦].

قوله: ﴿فَاجَاءَهَا﴾: أَفْعَلْتُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣].

قوله: ﴿تُسْقِطُ﴾: تُسْقِطُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَهَزِيَّ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥].

[قوله:] ﴿قَصِيًّا﴾: قاصياً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا﴾ [مريم: ٢٢].

قوله: ﴿فَرِيًّا﴾: عَظِيمًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمْرَيْمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧].

قوله: (قال ابن عباس: ﴿نَسِيًّا﴾: لَمْ أَكُنْ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣].

قوله: (وقال أبو وائل: عَلِمْتُ مَرِيْمُ أَنْ التَّقِيَّ ذُو نَهْيَةٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتُ نَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨].

قوله: ﴿سَرِيًّا﴾: نَهْرٌ صَغِيرٌ بِالسَّرْيَانِيَّةِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزَنِينَ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤].

ثم ذكر البخاري في الباب تسعة أحاديث:

أولها: حديث أبي هريرة في قصة الراهب، والغرض منه: ذكرُ الذين

تكلّموا في المهد، وأورده في ترجمة عيسى - عليه السلام -؛ لأنه أوّلهم، قاله الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -^(١).

ثانيها: حديث أبي هُرَيْرَةَ أيضاً، ومطابقته للترجمة من حيث إنّ فيها التعرّض لعيسى - عليه السلام -، وهنا صرّحَ بذكره - عليه السلام -.

ثالثها: حديث ابنِ عمرَ في ذِكرِ عيسى - عليه السلام -.

رابعها: حديث ابنِ عمرَ أيضاً في ذِكرِ عيسى - عليه السلام -، أورده من طُرُقٍ.

خامسها: حديث أبي هُرَيْرَةَ في ذِكرِ عيسى - عليه السلام -، أورده من طُرُقٍ.

سادسها: حديث أبي هُرَيْرَةَ في ذِكرِ عيسى - عليه السلام - مع السارقِ.

سابعها: حديث عمرَ، ومطابقته للترجمة في قوله: «ابن مريم» - عليهما السلام -.

ثامنها: حديث أبي موسى، والغرضُ منه هنا: قوله: «وإذا آمنَ بعيسى - عليه السلام -».

تاسعها: حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، مطابقته للترجمة في قوله: «عيسى بنُ مريم».

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤٨٠).

٤٩ - باب :

نُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ - عليهما السلام -

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٥٠ - باب :

مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَجَائِبِ وَالْغَرَائِبِ الَّتِي كَانَتْ فِي زَمَانِهِمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي [الْبَابِ] أَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ [حَدِيثًا]:

الْأَوَّلُ: حَدِيثٌ حُدَيْفَةٌ، وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:

أُولَاهَا: فِي الدَّجَالِ.

وِثَانِيهَا: فِي الْمُبَايَعِ.

وِثَالِثُهَا: فِي النَّبَّاسِ، وَالْمُطَابَقَةُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ.

الثَّانِي: حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: ذَمُّ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي اتِّخَاذِهِمْ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مُسَاجِدًا.

الثَّلَاثُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

الرَّابِعُ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَجَهُ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ

وَبَيْنَ التَّرْجَمَةِ يُمْكِنُ أَنْ تَوْخِذَ مِنْ: «سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ

بني إسرائيل وغيرهم .

الخامس : حديث أنسٍ في ذِكر النار والناقوسِ ، ذِكر البخاريُّ هذا الحديثَ ؛ لأجل أنَّ إيقادَ النارِ وضربَ الناقوسِ من أفعال اليهود والنصارى ، وهم من بني إسرائيل .

السادس : حديث عائشةَ ، والغرضُ منه : أنَّ جعلَ المُصلِّي يده على الخاصرة من فعلِ اليهود .

السابع : حديث ابنِ عمرَ ، وجهُ المطابقة يعرفُ بالتأمل .

الثامن : حديث عمرَ ، والغرضُ منه : ذمُّ اليهود في جملِهِمُ الشُّحومَ المحرَّمةَ عليهم ، ثم يبيعها ، والله أعلم .

التاسع : حديث عبدِالله بنِ عمرو ، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة .

العاشر : حديث أبي هُريرةَ في الخِضاب ، مطابقتُهُ للترجمة في ذِكر اليهود .

الحادي عشر : حديث جُنْدَبٍ ، مطابقتُهُ للترجمة تؤخذ من قوله : « كان فيمن كان قبلكم رجُلٌ » ؛ لأنه أعمُّ من أن يكون من بني إسرائيل ، أو من غيرهم .

* * *

٥١ - باب :

حَدِيثُ أَبِرْصَ وَأَعْمَى وَأَقْرَعَ [فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ]

هكذا ترجم البخاري لهذا الحديث في أثناء ذِكر بني إسرائيل ، وهو الحديثُ الثاني عشر ، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة .

* * *

٥٢ - باب :

﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ

وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ ءَايَتِنَا عَجَبًا ﴾ [الكهف : ٩]

لم يذكر البخاري في هذه الترجمة حديثاً.

قوله : (الْكَهْفُ : الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ ، وَالرَّقِيمُ : الْكِتَابُ) . أشار به إلى تفسير الألفاظ في الآية المذكورة .

قوله : (﴿ مَرْقُومٌ ﴾ : مَكْتُوبٌ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلْمُؤُنَّ ﴾ [١٩] كَتَبَ مَرْقُومٌ ﴾ [المطففين : ١٩ - ٢٠] .

قوله : (رَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ . . . إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الكهف : ١٤] .

قوله : (﴿ شَطَطًا ﴾ : إِفْرَاطًا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴾ [الكهف : ١٤] .

قوله : (الْوَصِيدُ : الْفِنَاءُ . . . إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَلَبَهُمُ بَسِطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف : ١٨] .

قوله : (﴿ بَعَثْنَاهُمْ ﴾ : أَحْيَيْنَاهُمْ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ﴾ [الكهف : ١٩] .

قوله : (﴿ أَزْكَى ﴾ : أَكْثَرُ رِيْعًا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ [الكهف : ١٩] .

قوله : (فَضْرَبَ اللَّهُ عَلَى آذَانِهِمْ فَنَامُوا) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿ فَضْرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [الكهف : ١١] .

قوله: ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾: لم يَسْتَبِينَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢].
 قوله: (قال مُجَاهِدٌ: ﴿تَقْرِضُهُمْ﴾: تَتْرُكُهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧].

٥٣- باب:

حَدِيثُ الْغَارِ

عَقَّبَ البخاري قصة أصحاب الكهف بحديث الغار؛ إشارة إلى ما ورد أنه قد قيل: إن الرِّقِيمَ المذكورَ في قوله: ﴿أَمَرَ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩] هو الغارُ الذي أصاب فيه الثلاثة ما أصاب. قاله الحافظ ابنُ حجرٍ^(١).

وهذا هو الحديثُ الثالثُ عَشَرَ من أحاديث بني إسرائيل.

٥٤- باب:

بغير ترجمة.

وهو كالفصل من الذي قبله، وليس في أكثر نسخ «صحيح البخاري» لفظُ: (باب).

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٥٠٦).

الرابع عشر: حديث أبي هريرة في قصة المرأة المرضية، ومطابقته للترجمة من حيث إن وقوع هذا كان في أيام بني إسرائيل.

الخامس عشر: حديث أبي هريرة في قصة ساقية الكلب، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السادس عشر: حديث معاوية، ومطابقته للترجمة في قوله: «إنما هلكت بنو إسرائيل».

السابع عشر: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة في قوله: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون».

الثامن عشر: حديث أبي سعيد، مطابقته للترجمة ظاهرة.

التاسع عشر: حديث أبي هريرة في قصة البقرة التي تكلمت، مطابقته للترجمة من جهة أن هذه الواقعة كانت في بني إسرائيل، والله أعلم.

العشرون: حديث أبي هريرة في قصة البائع والمشتري، صنيع الإمام البخاري يقتضي أن هذه القصة كانت في بني إسرائيل، والله أعلم.

الحادي والعشرون: حديث أسامة بن زيد في الطاعون، والغرض منه هنا: قوله في الحديث: «الطاعون رجس أرسل على بني إسرائيل».

الثاني والعشرون: حديث عائشة - رضي الله عنها -.

قال العيني: هذا الحديث من جنس الحديث السابق، فلذلك ذكره البخاري عقبه، فتع المطابقة بينه وبين الترجمة من حيث إنه مطابق للمطابق، والمطابق للمطابق للشيء مطابق لذلك الشيء^(١).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٥٩).

الثالث والعشرون: حديث عائشة في قصة المَحْزُومِيَّة، أورده البخاري هنا بلفظ: «إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ»، وفي بعض طُرُقِهِ: «أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا»، وهو المطابقُ للترجمة، قاله الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -^(١).

الرابع والعشرون: حديث ابنِ مَسْعُودٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْقِرَاءَةِ، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا».

الخامس والعشرون: حديث ابنِ مَسْعُودٍ أَيْضاً، ومطابقته للترجمة في: «نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ»، والظاهر أنه من أنبياء بني إسرائيل، والله أعلم.

السادس والعشرون: حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ في قصة الذي أوصى بأن يُحْرَقَ إِذَا مَاتَ. مطابقته للترجمة في قوله: «إِنْ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ».

السابع والعشرون: حديث حُذَيْفَةَ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الْمُوصِي، ومطابقته للترجمة في قوله: «إِنْ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ».

الثامن والعشرون: حديث أبي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْمُدَائِنِ، مطابقته للترجمة في قوله: «كَانَ رَجُلٌ يُدَائِنُ النَّاسَ»، والله أعلم.

التاسع والعشرون: حديث أبي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الَّذِي أَوْصَى بِأَنْ يُحْرَقَ إِذَا مَاتَ، ومطابقته للترجمة في قوله: «كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ».

الثلاثون: حديث ابنِ عَمْرٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أنه قد تقرر أن هذه المرأة كانت من بني إسرائيل.

الحادي والثلاثون: حديث أبي مَسْعُودٍ، ومطابقته للترجمة يمكن أن

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٢٠).

تؤخذ من أوّل الحديث ؛ لأن المراد من الناس : الأوائل ، وهو يشمل بني إسرائيل وغيرهم ، فافهم . قاله العيني - رحمه الله - (١) .

الثاني والثلاثون : حديث ابن عمر في ذمّ جرّ الإزار من الخيلاء ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من لفظ الحديث ؛ لأن الرجل الذي فيه من الأوائل ، وهو يشمل بني إسرائيل وغيرهم ، وقيل : هذا الرجل هو قارون ، وهو من بني إسرائيل ، قاله العيني - رحمه الله - (٢) .

الثالث والثلاثون : حديث أبي هريرة في فضل يوم الجمعة ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «أوتوا الكتاب من قبلنا» ؛ لأنهم من بني إسرائيل وغيرهم ، قاله العيني - رحمه الله - (٣) .

الرابع والثلاثون : حديث معاوية في النهي عن الوصل ، مطابقته للترجمة في قوله : «اليهود» ؛ لأنهم من بني إسرائيل ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .
تمّ (كتاب الأنبياء) ، وما بعده من أحاديث بني إسرائيل ، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب المناقب النبويّة) على صاحبها الصلاة والتحيّة .



(١) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٦٤) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق (١٦ / ٦٥) .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٤٣ - (٦١)

كتاب المناقب

١ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ

مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ

إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات : ١٣]

وَقَوْلِهِ : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١] ،

وَمَا يُنْهَى عَنْ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ .

الشُّعُوبُ : النَّسَبُ الْبَعِيدُ ، وَالْقَبَائِلُ : دُونَ ذَلِكَ .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : كذا في الأصول التي وقفت عليها

من كتاب البخاري ، وذكر صاحب «الأطراف» ، وكذا في بعض الشروح : أنه

قال : (كتاب المناقب) .

فَعَلَى الْأَوَّلِ : هو من جملة كتاب أحاديث الأنبياء - عليهم السلام - .

وعلى الثاني : هو كتاب مُسْتَقِلٌّ .

والأول أولى ؛ فإنه يظهر من تصرفه أنه قصد به سياق الترجمة النبوية ؛

بأن يجمع فيه أمور النبي ﷺ من المبدأ إلى المنتهى ، فبدأ بمقدماتها من ذكر

ما يتعلّق بالنسب الشريف، فذكر أشياء تتعلّق بالأنساب، ومن ثمّ ذكر أموراً تتعلّق بالقبائل، ثمّ النهي عن دعوى الجاهلية؛ لأنّ معظم فخرهم كان بالأنساب، ثمّ ذكر صفة النبي ﷺ وشمائله ومعجزاته، واستطرد منها لفضائل أصحابه، ثمّ أتبعها بأحواله قبل الهجرة، وما جرى له في مكة، فذكر المبعث، ثمّ إسلام الصحابة، وهجرة الحبشة، والمعراج، ووفود الأنصار، والهجرة إلى المدينة، ثمّ ساق المغازي على ترتيبها عنده، ثمّ الوفاة، فهذا آخر هذا الباب، وهو من جملة تراجم الأنبياء، وختمها بخاتم الأنبياء ﷺ (١). ١ هـ.

وعكس العيني، فقال: والأولى هو (كتاب المناقب)؛ لأنّ الكتاب يجمع الأبواب، وفيه أبواب كثيرة تتعلّق بأشياء كثيرة - على ما لا يخفى - (٢).

قلت: وعلى تقدير ثبوت (كتاب) يمكن أن يوجّه أنّ البخاريّ أفرد الترجمة النبوية بكتاب المناقب، وإن كان من جملة تراجم الأنبياء - عليهم السلام -؛ لوجوه لا تخفى؛ من جملة: أنّه ذكر في الترجمة النبوية أشياء استطراداً.

ثمّ ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب آيتين، وأشار بإيراد الأولى إلى ما تضمنته من أن المناقب عند الله إنما هي بالتقوى؛ بأنّ يعمل بطاعته، ويكفّ عن معصيته، وأشار بإيراد الثانية إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضاً؛ لأنّه يُعرف به ذو الأرحام المأمور بصليّتهم.

وذكر حديث ابن عباس، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٢٦).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٦/ ٦٦).

ثم ذكر في الباب سبعة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة، والغرض منه واضح من قوله : «أتقاهم» .

الثاني : حديث زينب، قال العيني : مطابقته للترجمة في قوله : «إلا من مُضَرَّ» ؛ فإنه من الشعوب^(١) .

الثالث : حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة .

الرابع : حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الخامس : حديث ابن عباس، قال الحافظ : وجه دخوله في هذه الترجمة واضح من جهة تفسير المودة المطلوبة في الآية بِصلة الرَّحِم التي بينه وبين قريش، وهم الذين خوطبوا بذلك، وذلك يستدعي معرفة النسب التي تُحقَّقُ بها صلة الرَّحِم^(٢) .

تنبيه : وقع هنا قبل الحديث الخامس : (باب) بغير ترجمة، فهو كالفصل من الذي قبله .

قال العيني : وجه ذكر نص الحديث عقيب الحديث السابق : أن المذكور فيه : أن الناس تبع لقريش، وفيه تفضيلهم على غيرهم، والمذكور في هذا : أنه لم يكن بطن منهم إلا وللنبي ﷺ فيه قرابة، فيقتضي هذا تفضيله على الكل^(٣) .

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٦٧) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٥٣١) .

(٣) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٧٠) .

السادس : حديث أبي مسعود، وقال العيني : مطابقته للترجمة يمكن أن تؤخذ من ربيعة ومضر؛ فإنهما قبيلتان^(١).

قال الحافظ : قال الكرمانى : مناسبة هذا الحديث والذي بعده للترجمة من ضرورة أن الناس باعتبار الصفات كالبائل، وكون الأتقى منهم هو الأكرم. اهـ.

ولقد أبعد النجعة، والذي يظهر : أنها من جهة ذكر ربيعة ومضر؛ لأن معظم العرب يرجع نسبه إلى هذين الأصلين، وهم كانوا أصل أهل المشرق، وقريش الذين بُعث فيهم النبي ﷺ أحد فروع مضر، فأما أهل اليمن، فتعرض لهم في الحديث الذي بعده، وسيأتي لهم ترجمة : (مَنْ نَسَبَ الْعَرَبَ كُلَّهُمْ إِلَى إِسْمَاعِيلَ). انتهى كلام الحافظ^(٢).

السابع : حديث أبي هريرة، مرَّ الكلام في وجه المطابقة في أول الحديث السابق.

* * *

٢- باب :

مَنَاقِبُ قُرَيْشٍ

ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث :

الأول : حديث معاوية، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٧٠).

(٢) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٥٣١)، و«الكواكب الدراري» (١٤ / ١١٤).

الثاني : حديث ابنِ عمرؓ، ومطابقته للترجمة ؛ لأن فيه مَنَقِبَةً لِقُرَيْشٍ .
 الثالث : حديث جبيرِ بنِ مُطْعِمٍ، مطابقته للترجمة من جهة ذِكرِ بني هاشم، وبني المُطَّلِب، وهُم من قريش .
 الرابع : حديث عروةَ بنِ الزُّبَيْرِ، مطابقته للترجمة واضحة من الرواية الأخرى في هذا الباب ؛ فإن فيها : «فَاسْتَشْفَعَ إِلَيْهَا بِرِجَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ» ، والله أعلم .

الخامس : حديث أبي هُرَيْرَةَ، مطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣ - باب :

نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ

وهذا الباب أيضاً من جُملة مناقب قُرَيْشٍ .

ثم ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ أَنَسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤ - باب :

نَسَبَةُ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ

أراد البخاريُّ بقوله : «ومَنهم أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَى» : أن نَسَبَ حَارِثَةَ بنِ عمرو متَّصِل باليمن، وقد خاطب النبي ﷺ بني أَسْلَمَ بأنهم من بني إِسْمَاعِيلَ - عليه السلام - ؛ كما في حديث الباب، فدلَّ على أن اليمن من بني إِسْمَاعِيلَ .

* * *

٥- باب

بغير ترجمة .

وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به من الحديثين الأولين ؛ وهما : حديث أبي ذرٍّ ، ووائلته ؛ ظاهرٌ ، وهو الزجرُ عن الادِّعاء إلى غيرِ الأبِ الحقيقي ؛ لأنَّ اليمنَ إذا ثبتَ نسبُهم إلى إسماعيلَ - عليه السلام - ، فلا ينبغي لهم أن يُنسبوا إلى غيره .

وأما الحديث الثالث ، وهو حديثُ ابنِ عباسٍ ، فله تعلقُ بأصلِ الباب ، وهو أن عبدَ القيسِ ليسوا من مُضَرَ .

وأما الرابع : وهو حديثُ ابنِ عمرَ ، فلإشارةٍ إلى ما وقعَ في طُرُقهِ من الزيادةِ بذكرِ ربيعةَ ومُضَرَ ، قاله الحافظُ^(١) .

وبَيَّنَّ العيني وجهَ المطابقةِ في الحديثين الأولين من حيثُ التضادُّ والمقابلةُ ؛ لأنَّ بالضدِّ تَبَيَّنَ الأشياءُ ؛ لأنَّ في الحديثين [شِين] ذَكَرَ النَّسَبَ الحقيقي الصحيح ، وفي الحديثين ذَكَرَ النَّسَبَ الباطل ، وفي [هِمَا] زَجَرٌ وتوبيخٌ لمُدَّعِيهِ .

وبَيَّنَّ وجهَ المطابقةِ في الحديث الثالث من حيثُ الاستئناسُ في ذلك بذكرِ ربيعةَ ومُضَرَ ؛ فَإِنَّ نِسَبَتَهُمَا إلى إسماعيلَ - عليه السلام - لا كلامَ فيها . وقال في الحديث الرابع : ليس لذكرِهِ هنا مناسبةٌ^(٢) ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٦ / ٥٤٠) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٧٩) .

٦- باب:

ذَكَرَ أَسْلَمَ، وَغِفَارَ، وَمُزَيْنَةَ، وَجُهَيْنَةَ، وَأَشْجَعَ

هذه خمسُ قبائلَ كانت في الجاهلية في القوَّة والمكانة دون غيرها من قبائل العرب، فلما جاء الإسلام، أسرعوا فيه، فانقلب الشرف إليهم بسبب ذلك.

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب أربعة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة:

الأول: حديث أبي هريرة.

الثاني: حديث ابن عمر.

الثالث: حديث أبي هريرة.

الرابع: حديث أبي بكر، أورده من طريقين.

* * *

٧- باب:

ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة، ولم يذكر حديث مولى القوم منهم، مع ذكره في الترجمة؛ فزعم بعضهم: أنه لم يقع له حديث على شرطه، وفيه نظر؛ لأنه قد أورده في الفرائض عن أنس، ولفظه: «مولى القوم من أنفسهم»، والظاهر: أن عدم ذكر البخاري هذا الحديث هنا مبني على اكتفائه بما ذكر هناك، والله أعلم.

* * *

٨- باب:

قِصَّةُ زَمْزَمَ

وفيه إسلامُ أبي ذرٍّ.

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباسٍ في إسلامِ أبي ذرٍّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ووجهُ تعلُّقه بقِصَّةِ زَمْزَمَ: هو ما وقعَ فيه من ذكرِ زَمْزَمَ، واكتفاءِ أبي ذرٍّ به في المُدَّة التي أقام فيها بمكة - زادها اللهُ تَشرِيفاً -.

تنبيه: وقعَ في أكثرِ النُّسخِ هذا البابُ والذي قبله هنا، وفي بعضِ النُّسخِ وقعَ ذِكرُها فيما بعدُ، والله أعلم.

* * *

٩- باب:

ذِكْرُ قَحْطَانَ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة في ذِكرِ قَحْطَانَ.

* * *

١٠- باب:

مَا يُنْهَى مِنْ دَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جابرٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «ما بالُ دعوى الجاهليَّةِ».

وثانيهما: حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة في قوله: «ودعاً بدعوى الجاهلية».

* * *

١١ - باب:

قِصَّةُ خُرَاعَةَ

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب حديثين عن أبي هريرة، مطابقتهما للترجمة ظاهرة من جهة ذكر قصة خُرَاعَةَ.

* * *

١٢ - باب:

قِصَّةُ زَمْزَمَ، وَجَهْلِ الْعَرَبِ

كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: (باب: جهل العرب)، وهو أولى؛ إذ لم يجر في حديث الباب لزمزم ذكرٌ.

ثم ذكر في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته لجهل العرب ظاهرة لا تخفى.

تنبيه: وقع في بعض النسخ قبل هذا الباب: (باب: قصة إسلام أبي ذرٍّ)، وسقط للأكثر، وهو أولى؛ لأن هذه الترجمة مع حديثها ستأتي بعد إسلام أبي بكر وسعد وغيرهما، والله أعلم، وعلمه أتم.

* * *

١٣ - باب :

مَنْ انْتَسَبَ إِلَى آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ

هذا الباب معقودٌ لجواز الانتساب إلى الآباء؛ خلافاً لمن كرهه مُطلقاً. ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثي ابن عمرو، وأبي هريرة، ووجهُ دلالتهما للترجمة: أنه لما وقع من النبي ﷺ نسبةُ يوسف - عليه السلام - إلى آبائه، كان دليلاً على جواز ذلك لغيره في غيره، ويكون ذلك مُطابقاً لرُكنِ الترجمة الأولى.

ثم ذكر حديث البراء، ووجهُ الدلالة منه: أنه ﷺ انتسب إلى جدِّه عبد المطلب، فيكون مُطابقاً لرُكنِ الترجمة الثاني. ثم ذكر البخاريُّ حديثين:

الأول: حديث ابن عباس، أورده من طريقين، ومطابقته للترجمة من جهة ذكر النبي ﷺ عشيرته بنسبة كل قبيلة إلى آبائها. الثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤ - باب :

قِصَّةُ الْحَبَشِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا بَنِي أَرْفَدَةَ»

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، قال العيني: مطابقته للترجمة الأولى في قوله: «إلى الحبشة»، وللثانية في قوله: «أمنَّا بني أرفدة»، والله أعلم^(١).

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٩٤).

١٥- باب:

مَنْ أَحَبَّ أَنْ لَا يُسَبَّ نَسَبُهُ

ذكر البخاري في الباب حديثي عائشة، ومطابقة الأول منها للترجمة
تؤخذ من قوله: «فقال: كيف ينسبي؟»؛ فإنه ﷺ لم يُرد أن يهجو نسبه مع
هجو الكفار.

ومطابقة الثاني منهما للترجمة في قوله: «فإنه كان ينافح عن النبي ﷺ»،
والمنافحة تقتضي أن حسان لم يكن يهجو نسبه ﷺ عند هجو الكفار، والله
تعالى أعلم.

* * *

١٦- باب:

مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

وقوله ﷺ: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية،
وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَتَّبِعِ إِسْرَءِيلَ يَلِإِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيِ مِنَ النُّورِ
وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الصف: ٦]
كأن البخاري - رحمه الله - أشار بإيراد الآيتين إلى أن هذين الاسمين
أشهرُ أسمائه ﷺ.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جبير بن مطعم.

ثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

١٧ - باب:

خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﷺ

شرع البخاري في بيان اسم آخر من أسمائه، أو شرع في بيان ألقابه .
ثم ذكر في الباب حديثي جابر، وأبي هريرة، ومعناهما واحد، وسياق
حديث أبي هريرة أتم، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ووقع في آخر حديث جابر
في بعض طرقه: «فأنا موضع اللبنة جئت فختمت الأنبياء»، فكان البخاري
أشار إلى هذه الراوية على عادته.

* * *

١٨ - باب:

وفاة النبي ﷺ

قال الحافظ: كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر، وسقطت من رواية
النسفي، وفي ثبوتها هنا نظر؛ فإن محلها في آخر المغاري. قال: والذي
يظهر: أن المصنف قصد بإيراد حديث عائشة هنا: بيان مقدار عمر النبي ﷺ
فقط، لا خصوص زمن وفاته.

وأورد في الأسماء إشارة إلى أن من جملة صفاته عند أهل الكتاب:
أن مدة عمره القدر الذي عاشه^(١)، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٥٥٩).

١٩ - باب:

كُنْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أنس.

ثانيها: حديث جابر.

ثالثها: حديث أبي هريرة، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٠ - باب:

بغير ترجمة.

قال الحافظ: كذا للأكثر، وضمَّه بعضهم إلى الباب الذي قبله، ولا تظهر مناسبة له، ولا يصلح أن يكون فضلاً من الذي قبله، بل هو طرف من الحديث الذي بعده، ولعلَّ هذا من تصرُّف الرواة. نعم، وجَّهه بعضُ شيوخنا؛ بأنه أشار إلى أن النبي ﷺ، وإن كان ذا اسمٍ وكُنْيَةٍ، لكن لا ينبغي أن ينادى بشيء منها، بل يُقال له: يا رسول الله! كما خاطبته خالة السائب لما أتت به إليه، ولا يخفى تكلفه^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٦١).

٢١- باب:

خَاتِمُ النُّبُوَّةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، وَمُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٢- باب:

صِفَةُ النَّبِيِّ ﷺ

أورد الإمام البخاري - رحمه الله - في الباب أربعة وعشرين حديثاً:
الأول: حديث عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ الصَّدِيقَ
شَبَّهَ الْحَسَنَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي خَلْقِهِ، وَهِيَ صِفَتُهُ.
الثاني: حديث أَبِي جُحَيْفَةَ، أوردته من طريقين، ومطابقته للترجمة
ظاهرة لا تخفى.

الثالث: حديث أَبِي جُحَيْفَةَ أَيْضاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الخامس: حديث أَنَسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السادس: حديث الْبَرَاءِ ﷺ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع: حديث أَنَسٍ ﷺ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثامن: حديث الْبَرَاءِ أَيْضاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

التاسع: حديثه أَيْضاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

العاشر: حديث أبي جَحِيْفَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الحادي عشر: حديث ابنِ عباس، والغرضُ منه: وصفُه - عليه السلام -.

الثاني عشر: حديث عائشة، والغرضُ منه هنا: قولُها: «تَبْرُقُ أساريُّ وجْههُ».

الثالث عشر: حديث كَعْبٍ، والغرضُ منه: قوله: «استنارَ وجْههُ كأنه قطعةُ قَمَرٍ».

الرابع عشر: حديث أبي هُرَيْرَةَ، مطابقته للترجمة في كَوْنِه من خَيْرِ قَرْنٍ؛ فإنه صِفَةٌ من صفاته.

الخامس عشر: حديث ابنِ عباس، مطابقته للترجمة من حيثُ إنه - عليه السلام - فَرَّقَ رأسَه في الأخير، وهو صِفَةٌ من صفاته.

السادس عشر: حديث عبدِاللهِ بنِ عمرو، مطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع عشر: حديث عائشة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

الثامن عشر: حديث أنسٍ، مطابقته للترجمة ظاهرة؛ من جهة أن المذكورَ من جُملة صفاته الحسنة.

التاسع عشر: حديث أبي سعيد، أورده من طريقين، مطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنه صِفَةٌ من صفاته العظيمة.

العشرون: حديث أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الحادي والعشرون: حديث عبدِاللهِ بنِ مالِك، ومطابقته للترجمة في قوله: «بِياضِ إبْطِيهِ»؛ لأن هذا أيضاً من صفاته الجميلة.

الثاني والعشرون: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: ذِكرُ بياضِ إبْطِيهِ.

الثالث والعشرون: حديث أبي موسى، أورده مُعلّقاً، والمرادُ منه هنا: قوله: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِيرٍ سَاقِيهِ»، وهنا ذَكَرَ البخاري حديثَ أَبِي جُحَيْفَةَ في هذا المعنى.

الرابع والعشرون: حديث عائشة، أورده من طريقين، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ مِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ الَّذِي سَمِعَ كَلَامَهُ الْكَرِيمَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَعُدَّ كَلِمَاتِهِ أَوْ مَفْرَدَاتِهِ أَوْ حُرُوفَهُ، لَعَدَّهَا.

* * *

٢٣- باب:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ:

أَحَدُهَا: عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ مُعْلَقٌ.

ثَانِيهَا: عَنْ عَائِشَةَ، وَهُوَ مَوْصُولٌ.

ثَالِثُهَا: عَنْ أَنَسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٤- باب:

عَلَامَاتِ النَّبُوءَةِ [فِي الْإِسْلَامِ]

عَبَّرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِالْعَلَامَاتِ، وَلَمْ يَقُلْ: مُعْجَزَاتِ النَّبُوءَةِ؛

لِكَوْنِ مَا أوردَهُ مِنْ ذَلِكَ يُعْزَمُ الْمَعْجِزَةُ وَالْكَرَامَةُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْجِزَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عِنْدَ التَّحْدِثِ؛ بِخِلَافِ الْكَرَامَةِ.

ثم ذكر البخاري في الباب نحو خمسين حديثاً:

الأول: حديث عمران بن حصين، والمعجزة فيه: تكثير الماء القليل ببركته ﷺ.

الثاني: حديث أنس، والثالث: حديثه أيضاً، والغرض منه: نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ.

الرابع: حديث جابر في نبع الماء أيضاً.

الخامس: حديث البراء، والغرض منه: تكثير الماء ببئر الحديبية.

السادس: حديث أنس، والغرض منه: تكثير الطعام القليل.

السابع: حديث ابن مسعود، والغرض منه: نبع الماء من بين أصابعه - عليه السلام - وتسبيح الطعام.

الثامن: حديث جابر، ومطابقته للترجمة من حيث حصول البركة الزائدة بمشيئه حول البيادر، حتى بلغ وفاء دينه، وفصل، وهو من المعجزات.

التاسع: حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة الأضياف، والمراد منه: تكثير الطعام القليل، قيل: لا مطابقة بين هذا الحديث وبين الترجمة هنا؛ لأن الترجمة في علامات النبوة، والحديث في كرامة الصديق، وأجيب: بأنه يجوز أن تظهر المعجزة على يد الغير، أو استفيد الإعجاز من آخره؛ حيث قال: «أكلوا منها أجمعون».

فالحاصل: أن تمام البركة في الطعام كان عند النبي ﷺ؛ لأن الذي وقع في بيت أبي بكر ظهور أوائل البركة فيها، وأما انتهاؤها إلى أن تكفي الجيش كلهم، فما كان إلا بعد أن صارت عند النبي ﷺ - على ظاهر الخبر -.

العاشر: حديث أنسٍ في الاستسقاء، والمرادُ منه: وقوعُ إجابة الدعاء في الحال.

الحادي عشر: حديث ابنِ عمرَ في حَنِينِ الجِذْع.

الثاني عشر: حديث جابرٍ في هذا المعنى.

الثالث عشر: حديث حُذَيْفَةَ، والغرضُ منه: إخبارُ النبي ﷺ عن الفِتْنَةِ الآتِيَةِ، فكان كما أخبرَ، وهذا من معجزاته - عليه السلام -.

قال ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -: غالب الأحاديث المذكورة في هذا الباب من حديث حُذَيْفَةَ، وهَلُمَّ جَرَأً، يتعلّق بإخباره ﷺ عن الأمور الآتية [بعده]، ف وقعتْ على وَفْقٍ ما أخبرَ به، واليسيرُ منها وقعَ في زمانه^(١).

الرابع عشر: حديث أبي هريرة، وهو يشتملُ على أربعة أحاديث:

أولها: قتالُ التُّرُك، ومطابقته للترجمة من جهة إخبار النبي ﷺ عن الأمور الآتية، ف وقعتْ على وَفْقٍ ما أخبرَ، أو سَقِيع.

ثانيها: حديث: «تَجِدُون من خَيْرِ الناسِ أَشَدَّهُم كَرَاهِيَةً لهذا الشَّانِ».

ثالثها: حديث: «الناسُ مَعَادِنٌ».

رابعها: حديث: «يأتي على أَحَدِكُم زمانٌ».

الخامس عشر: حديث أبي هريرة في قتالِ الأعاجِم، ومطابقته الترجمة ظاهرة، وأورده من طريقين.

السادس عشر: حديث عمرو بنِ تَغْلِب، والمرادُ منه: إخبار النبي ﷺ

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٦٠٧).

عن الأمرِ الآتي .

السابع عشر : حديث ابنِ عمرَ ، ومطابقته للترجمة مثلُ مطابقة الحديث السابق .

الثامن عشر : حديث أبي سعيد ، مطابقته للترجمة من جهة إخبار النبي ﷺ عن الأمرِ الآتي .

التاسع عشر : حديث عديّ ، مطابقته للترجمة من جهة إخبار النبي ﷺ عن الأمرِ الآتي .

العشرون : حديث عُتْبَةَ بنِ عامر ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من ثلاثة مواضع ، ولا يخفى ذلك على الفطن .

الحادي والعشرون : حديث أسامة ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه إخباراً عن أمرٍ مُغَيَّبٍ عن الناس .

الثاني والعشرون : حديث زينب بنتِ جَحْشٍ ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه إخباراً عن أمرٍ مُغَيَّبٍ عن الناس .

الثالث والعشرون : حديث أمِّ سَلَمَةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الرابع والعشرون : حديث أبي سعيد الخُدْرِيّ ، والغرضُ منه : قوله : «يأتي على الناس زمانٌ . . . إلخ» .

الخامس والعشرون : حديث أبي هُرَيْرَةَ ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه إخباراً عن فِتْنٍ سَتَقَعُ ، وهذا من علامات النبوة .

السادس والعشرون : حديث نُوْفَلٍ بنِ مَعَاوِيَةَ ، في معنى حديث أبي هُرَيْرَةَ .

السابع والعشرون: حديث ابن مسعود، مطابقته للترجمة من حيث إنَّ فيه إخباراً عن أمورٍ ستَقَعُ.

الثامن والعشرون: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة من حيث إنَّ فيه إخباراً عن الأمور المُغَيِّبَةِ.

التاسع والعشرون: حديث حذيفة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثلاثون: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنَّ فيه إخباراً عن الغيب.

الحادي والثلاثون: حديثه أيضاً، وفيه ذِكر الدجَّالين، ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى.

الثاني والثلاثون: حديث أبي سعيد الخُدري في ذِكر ذي الخوَيْصرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث والثلاثون: حديث علي في الخوارج، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع والثلاثون: حديث خباب، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الخامس والثلاثون: حديث أنس في قصة ثابت بن قيس، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «لست من أهل النار، ولكن من أهل الجنة»؛ لأنَّ هذا أمرٌ لا يَطَّلَع عليه إلاَّ النبي ﷺ، والله سبحانه علَّام الغيوب.

قال الإسماعيلي: إنما يَتِمُّ الغرضُ بالحديث الآخر الذي ذَكَرَ شهادة ثابت بن قيس، فظَهَرَ بذلك مِصادقُ قوله ﷺ: إنه من أهل الجنة؛ لكونه اسْتُشْهِدَ.

السادس والثلاثون: حديث البراء، مطابقته للترجمة من حيث إنَّ فيه

إخبار النبي ﷺ عن نزول السكينة عند قراءة القرآن .

السابع والثلاثون: حديث عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة، ومطابقته للترجمة من حيث إن فيه معجزة ظاهرة لا تخفى على متأمل .

الثامن والثلاثون: حديث ابن عباس في قصة الأعرابي .

قال الحافظ ابن حجر: وجه دخوله في هذا الباب: أن في بعض طرقه زيادة تقتضي إirاده في علامات النبوة، وهي قوله ﷺ: «أما إذا أبيت، فهي كما تقول، قضاء [الله] كائن، فما أمسى من الغد إلا ميتاً»، وبهذه الزيادة يظهر دخول هذا الحديث في هذا الباب^(١).

وقال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «فَنَعَمْ إِذَا»، وذلك من حيث إن الأعرابي لما ردّ على النبي ﷺ قوله: «لا بأس، طهور إن شاء الله»، مات على وفق ما قاله ﷺ، وهذا من معجزاته ﷺ^(٢).

التاسع والثلاثون: حديث في قصة المرتد، ومطابقته للترجمة من جهة ظهور معجزة النبي ﷺ في لفظ الأرض إياه؛ لأنه لما ارتدّ، عاقبه الله تعالى بذلك؛ لتقوم الحجة على من يراه، ويدلّ على صدق الشارع - عليه السلام -.

الأربعون: حديث أبي هريرة في هلاك قيصر وكسرى .

الحادي والأربعون: حديث جابر بن سمرة في هذا المعنى، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٦٢٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ١٤٩).

الثاني والأربعون: حديث ابن عباس في قدوم مُسَيْلَمَةَ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «فَأَوَّلَتْهُمَا كَذَّابَيْنِ»؛ لأن فيه إخباراً عن النبي ﷺ بأمرٍ قد وقعَ بعضُهُ في أيامه، وبعضُهُ بعده، والله أعلم.

الثالث والأربعون: حديث أبي موسى في الرؤيا، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ فيه إخباراً عن رؤياه الصِّدْقِ، ووقوعها مثل ما عبَّرَها به.

الرابع والأربعون: حديث عائشة في إقبال فاطمة - عليها السلام -، والغرضُ منه هنا: إخبارُ النبي ﷺ عن وفاته، وإعلامُهُ لها بأنها أولُ أهلِهِ لُحوقاً به - عليه السلام -.

الخامس والأربعون: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة إعلامِ النبي ﷺ ابنَ عباس: أن هذه السُّورَةَ في أَجَلِهِ، وهذا إخبارٌ قبل وقوعه، ووقع الأمرُ كذلك^(١)، كذا قال العيني: فتأمل.

السادس والأربعون: حديث ابن عباس في خطبة النبي ﷺ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه أخبرَ بكثرةِ الناس، وقِلَّةِ الأنصارِ بعده، وأنَّ منهم مَنْ يَتَوَلَّى أمورَ الناس، وأنه أوصى إليهم بما ذَكَرَ فيه.

السابع والأربعون: حديث أبي بكرَ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنِ الْحَسَنَ - عليه السلام - يُصْلِحُ اللهُ بِهِ بينَ الْفَتَّيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وقد وقعَ مثلُ ما أخبرَ؛ فإنه تركَ الْخِلَافَةَ لِمَعَاوِيَةَ، وارتفعَ النزاعُ بينَ الطائفتين.

الثامن والأربعون: حديث أنسٍ في قَتْلِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، ومطابقته للترجمة من جهة إخبارِ النبي ﷺ بقتلِهما قبل أن يجيء

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ١٥٥).

خبرُهما، وهذا من علامات النبوة .

التاسع والأربعون: حديث جابرٍ في ذِكْرِ الأنماطِ ، ومطابقته للترجمة من جهة إخبارِ النبي ﷺ بوجود الأنماط فيما بعدُ ، وقد كان ذلك .

الخمسون: حديث ابنِ مسعودٍ في إخبارِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ لَأُمِّيَّةَ: أنه سَيُقْتَلُ ، ومطابقته للترجمة من جهة إخبارِ النبي ﷺ بِقَتْلِ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ ، فكان كذلك في وقعةِ بَدْرٍ .

الحادي والخمسون: حديث أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ في ذِكْرِ جَبْرِيلَ ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ فِيهِ ذِكْرَ جَبْرِيلَ - عليه الصلاة والسلام - ، وهو الذي كان يُخَبِّرُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْمَغِيَّاتِ ، فكانَ عِلْمًا من أعلام النبوة .

الثاني والخمسون: حديث ابنِ عمرَ في الرؤيا ، ومطابقته للترجمة من جهة إخبارِ النبي ﷺ عَمَّا رآه في المنام في أمرِ خلافةِ الشيخين ، وقد وقعَ مثلُ ما قال ، ورؤيا الأنبياء حقٌّ بلا خلاف .

الثالث والخمسون: حديث أبي هريرةَ في هذا المعنى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى .

* * *

٢٥ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ

وَلَئِنْ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]

قال الحافظ ابنُ حجرٍ - رحمه الله - ، وغيره : وجهُ دخولِ هذه الترجمةِ

في (أبواب علامات النبوة) من جهة أنه أشار في الحديث إلى حُكْم التوراة، وهو أُمِّيٌّ لم يقرأ التوراة قبل ذلك، فكان الأمرُ كما أشار إليه، فهذا من أعظم علامات النبوة^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن عمرَ في قصة اليهوديين اللذين زنياً، وقد ذَكَرَ الآنَ وجهَ المطابقة.

* * *

٢٦- باب:

سُؤَالِ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُرِيَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ آيَةً، فَأَرَاهُمُ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ

هذا البابُ أيضاً معقودٌ لعلامات النبوة.

ذَكَرَ البخاري في الباب ثلاثةَ أحاديثَ، مطابقتها للترجمة ظاهرة، وأوضحها للترجمة: حديثُ أنسٍ.

* * *

٢٧- باب:

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله -: كذا في الأصول بغير ترجمة، وكان من حَقِّه أن يكون قبلَ الباين اللذين قبله؛ لأنه مُلْحَقٌ بعلامات النبوة، وهو كالفضل منها، لكن لما كان كلُّ من الباين راجعاً إلى الذي قبله، وهو علامات النبوة؛ سَهِّلَ الأمرُ في ذلك^(٢). اهـ.

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٦٣١).

(٢) المرجع السابق (٦ / ٦٣٣).

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث :

الأول: حديث أنس، ومطابقته للترجمة - وهي علامات النبوة - من جهة أن كرامة أحد من الصحابة، ومن كان بعدهم من معجزات النبي ﷺ، ويُلاحق بها، والله أعلم.

الثاني: حديث المغيرة، وهذا مُلحَقُ أبواب علامات النبوة، وفيه بيان معجزة ظاهرة؛ فإن هذا الوصف ما زال - بحمد الله تعالى - في زمن النبي ﷺ إلى الآن، ولا يزول حتى يأتي أمر الله يوم القيامة.

الثالث والرابع: حديث معاوية، ومُعَاذٍ في المعنى، ومطابقته للترجمة ظاهرة من الكلام على الحديث السابق، والله وأعلم.

الخامس: حديث عروة البارقي، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «فدعا له بالبركة في بيعه... إلخ»؛ فإن فيه من علامات النبوة ما لا يخفى على المتأمل.

السادس: حديث ابن عمر في الخيل، ومطابقته للترجمة من جهة إخبار النبي ﷺ عن أمر مستمر إلى يوم القيامة، ففيه علامة من علامات النبوة.

السابع: حديث أنس في هذا المعنى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثامن: حديث أبي هريرة: «الخيْلُ لثَلَاثَةٍ».

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: لم يظهر لي وجه إيراد هذه الأحاديث في أبواب علامات النبوة، إلا أن يكون من جملة ما أخبر به، فوقع كما أخبر^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٦ / ٦٣٥).

التاسع : حديث أنسٍ في قصة خيبرَ، وجهُ المطابقة فيه مثلُ ما ذكرنا :
أنه ﷺ أخبر عن خرابِ خيبرَ، فوقعَ كما أخبرَ .

العاشر : حديث أبي هريرةَ في سببِ عَدَمِ نِسْيَانِهِ الحديثَ، وجهُ المطابقة
فيه : أن فيه علامةً من علامات النبوة - على ما لا يخفى -، والله - سبحانه
وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ .

بحمد الله تمَّ (كتابُ المناقبِ النبوية)، ويتصل به - إن شاء الله - (كتابُ
فضائلِ الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -) .



٤٤ - (٦٢)

[كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ] رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ

١ - باب :

فَضَائِلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ

شرع البخاري - رحمه الله - في بيان فضائل الصحابة بطريق الإجمال،

ثم التفصيل .

أما الإجمال، فيشمل جميعهم، لكنه اقتصر فيه على شيء مما يوافق

شرطه .

وأما التفصيل، فممن وردَ بخصوصه على شرطه .

ثم ذكر في الباب تعريفَ الصحابي، وهذا الذي ذكره هو الراجح .

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة .

أحدها : حديث جابر .

ثانيها : حديث عمران بن حصين .

وثالثها : حديث ابن مسعود .

* * *

٢- باب :

مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ،

مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ التَّيْمِيُّ رضي الله عنه

وَقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وَقَالَ: ﴿إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِينَ إِذَا هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَرَى اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠].

ساق البخاري في الباب آيتين، وأشار بإيراد الأولى إلى ثبوت فضل المهاجرين؛ لما اشتملت عليه من أوصافهم الجميلة، وشهادة الله لهم بالصدق، وأشار بإيراد الثانية إلى ثبوت فضل أبي بكر الصديق.

ثم ذكر عن عائشة، وأبي سعيد، وابن عباس: كَوْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي الْغَارِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث البراء في قصة الهجرة، ومطابقته للترجمة تؤخذ من حيث إن فيه فضيلة أبي بكر رضي الله عنه، ويفهم منه: فضل جميع المهاجرين؛ لمشاركتهم الصديق في وصف الهجرة.

ثانيهما: حديث أنس عن أبي بكر، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه مَنْقَبَةَ الصديق.

قوله: ﴿تُرِيحُونَ﴾: بالعَشِيِّ، ﴿تَسْرَحُونَ﴾: بالغَدَاةِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦].

قال الحافظ: ثَبَتَتْ هذه اللفظة هنا في بعض الروايات، والصواب أن تُثَبَّتَ في حديث عائشة في قصة الهجرة؛ فإن فيه: «وَيَرَعَى عليهما عامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ، ويريحها عليهما»، وهو محلُّ شرح هذه اللفظة؛ بخلاف حديث [البراء]، فلم يَجْر فيه لهذه اللفظة ذِكْر، والله أعلم^(١).

* * *

٣- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباسٍ مُعَلَّقاً، وحديثَ أبي سعيدٍ مَوْصُولاً، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٤- باب:

فَضْلُ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ

المرادُ من البَعْدِيَّةِ: البَعْدِيَّةُ الرَّتَبِيَّةُ لا الزَّمَانِيَّةُ؛ لأنَّ فضلَ الصِّدِّيقِ كان ثابتاً في حياة النبي ﷺ.

ثم ساق البخاريُّ حديثَ ابنِ عمرَ، ومطابقتُها للترجمة من حيثِ إِنَّ فَضْلَ

(١) انظر: «فتح الباري» (٧ / ١١).

الصدِّيق كان ثابتاً في زمان النبي ﷺ بعد فضله، وكان معروفاً في الصحابة،
والله أعلم.

* * *

٥ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَلِيلاً»

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ مُعَلَّقاً.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَيْنِ:

الأول: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

الثاني: حَدِيثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

باب

وهو كالفضل من الذي قبله، وليس في بعض النسخ ذكر هذا الباب،
والصواب إثباته؛ لأنَّ الأحاديث التي بعده لا تعلق لها بالباب السابق إلاَّ
بالتكلف، وعلى تقدير إثبات الباب، تعلقها من جهة الإشارة إلى فضل الصدِّيق
مطلقاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثُمَّ أورد البخاري في هذا الباب عدَّةَ أحاديث:

الأول: حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ فِيهِ إِشَارَةٌ
إِلَى فَضِيلَةِ الصَّدِّيقِ.

الثاني: حَدِيثُ عَمَّارٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ بَيَانَ فَضِيلَةِ

الصدِّيق الخاصة، وهي سَبْقُهُ إلى الإسلام.

الثالث: حديث أبي الدَّرْدَاءِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث عمرو بن العاصِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وذلك لأن كَوْنَهُ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يدلُّ على أنَّ له فضلاً كبيراً.

الخامس: حديث أبي هريرةَ في قصة الذئب، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السادس: حديثه أيضاً في الرؤيا، ومطابقته للترجمة ظاهرة من حيث إنه رآه النبي ﷺ ينزِعُ الدَّلْوَ مِنَ الْقَلْبِ، والمرادُ به: القيامُ في أمورِ الخِلافةِ قبلَ عمرَ ﷺ، فهو يدلُّ على سَبْقِ الصِّدِّيقِ في أمورِ الخيرِ بعدَ النبي ﷺ، وأما ضَعْفُهُ فِي النَّزْعِ، فلا يدلُّ على النقصِ، بل فيه إشارةٌ إلى قِلَّةِ أَيَّامِ الخِلافةِ، والله أعلم.

السابع: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ»؛ ففيه فضيلةٌ ظاهرة للصِّدِّيقِ؛ لِشُحِّهِ عَلَى دِينِهِ، وَلِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَنَافِي مَا يُكْرَهُ.

الثامن: حديث أبي هريرةَ، مطابقته للترجمة من قوله: «وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ»، ورجاءُ النبي ﷺ واقعٌ، فهذا وجهُ إدخالِ هذا الحديثِ في فضائل الصِّدِّيقِ.

التاسع: حديث عائشةَ في الوفاةِ، وقِصَّةِ السَّقِيفَةِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه فضيلةَ الصِّدِّيقِ على سائرِ الصحابةِ؛ حيثُ قُدِّمَ عَلَى الْكُلِّ، فصار خليفةً.

العاشر: حديث عائشةَ، وفيه فضيلةُ الصِّدِّيقِ.

الحادي عشر: حديث عليّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني عشر: حديث عائشة، والغرض منه هنا: قولُ أُسَيْدِ بْنِ الحُضَيْرِ: «ما هي بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يا آلَ أَبِي بَكْرٍ».

الثالث عشر: حديث أبي سعيد، قيل: هذا الحديث لا يدلُّ على فضيلة الصديق على الخصوص؛ وإنما يدلُّ على فضل الصحابة كلِّهم على غيرهم، فلا مطابقةَ بينه وبين الترجمة، إلّا أنه لَمَّا دَلَّ على حُرْمَةِ سَبِّ الصحابة كلِّهم، فدَلَّته على الحُرْمَةِ في حَقِّ الصديق أقوى وأكْدُ؛ لأنه قد تقرر أنه أفضلُ الصحابة كلِّهم، فَمِنْ هذه الحَيِّثِيَّة يمكن أن يؤخذ وجهُ المطابقة.

الرابع عشر: حديث أبي موسى، مطابقته للترجمة: أن فيه التصريح بفضيلة هؤلاء الثلاثة: الشيخين، وعثمان، وأن أبا بكر أفضلهم؛ لَسَبِّهِ بالبشارة بالجنة، ولجلوسه على يمين النبي ﷺ، والغرض من إيراد هذا الحديث في مناقب الصديق: الإشارةُ إلى هذا الوجه.

الخامس عشر: حديث أنس، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «وصديق» - على ما لا يخفى -.

السادس عشر: حديث ابن عمر في قصة القليب، ووجهُ المطابقة بينه وبين الترجمة من حيث إنَّ فيه إشارةً إلى أنَّ الخلافةَ لأبي بكرٍ بعدَ النبي ﷺ، وتقديمه على عمر وغيره يدلُّ على أنه أفضلُ منه.

السابع عشر: حديث ابن عباس، وجهُ المطابقة بينه وبين الترجمة من حيث إنَّه يدلُّ على فضل الشيخين، ولكنَّ الغرضَ منه: مَنْقَبَةُ أَبِي بَكْرٍ لفضله على عمر وغيره؛ لتقدمه في كلِّ شيء حتى في الدين، والله أعلم.

الثامن عشر: حديث عبد الله بن عمرو، مطابقتُهُ للترجمة تؤخذ من قوله: «فجاء أبو بكر حتى دَفَعَهُ عنه»، ففيه مَنَقِبَةٌ عظيمة للصدِّيق؛ لأنه كان مُدَافِعاً عن النبي ﷺ أذى الكفار.

* * *

٦- باب:

مَنَاقِبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبِي حَفْصٍ، الْقُرَشِيِّ، الْعَدَوِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في هذه الترجمة سِتَّةَ عَشَرَ حديثاً:

الأول: حديث جابر، ومطابقتُهُ للترجمة في قوله: «رَأَيْتُ قَصْراً».

الثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث والد ابن حمزة، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث ابن عمر أيضاً، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الخامس: حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، والغرضُ منه هنا: قوله: «والذي

نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ سَالِكاً فَجّاً إِلَّا سَلَكَ فَجّاً غَيْرَ فَجِّكَ».

السادس: حديث ابن مَسْعُودٍ، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

السابع: حديث ابن عباس، والغرضُ منه: قوله: «ذهبتُ أنا وأبو بكرٍ

وعمر».

الثامن: حديث أنسٍ، ومطابقتُهُ للترجمة في ذكر عمر.

التاسع: حديث ابن عمر، والغرضُ منه: قوله: «ما رأيتُ أحداً

قَطُّ... إلخ».

العاشر: حديث أنسٍ، والمرادُ منه: ذُكرَ أبي بكرٍ وعمرَ في حديث أنسٍ هذا، وأنه قرْنَهُما في العمل بالنبي ﷺ.

الحادي عشر: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني عشر: حديث أبي هريرة أيضاً في كلام الذئب، ومطابقته للترجمة لا تخفى.

الثالث عشر: حديث أبي أمّامة، عن أبي سعيد، مطابقته للترجمة من حيث إنّ فيه فضيلةَ عمرَ ﷺ.

الرابع عشر: حديث المسور بن مخرمة، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «قد صَحِبَتْ رسولَ الله ﷺ . . . إلخ».

الخامس عشر: حديث أبي موسى، مطابقته للترجمة ظاهرة.

السادس عشر: حديث عبد الله بن هشام، مطابقته للترجمة من حيث إنّ أخذَ اليَدِ دليل [على] غايةِ المحبة، وكمالِ المودةِ والاتحادِ، ولولا أن في عمرَ فضلاً عظيماً، لما أخذَ النبي ﷺ يده، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٧- باب:

مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَبِي عَمْرٍو، الْقُرَشِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في هذه الترجمة حديثاً مُعَلَّقاً يدلُّ على فضلِ عثمان.

ثم ذكر في الباب خمسةَ أحاديث:

الأول: حديث أبي موسى، مطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني : حديث عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ ، والغرضُ منه : قوله : «وكنْتُ ممن استجابَ لله ورسولَه ، فهاجرتَ الهِجرتينِ ، وصَحبتَ رسولَ اللهِ ﷺ ، ورأيتَ هَدْيَه» ، وفي الحديث أيضاً إشارةٌ إلى مراعاةِ عثمانَ الحقَّ ؛ لأنه أقامَ الحدَّ على أخيه ، والله أعلم .

الثالث : حديث أنسٍ ، ومطابقتهُ للترجمة تؤخذ من قوله : «شَهِيدانِ» ؛ لأنَّ أحدهما هو عثمانُ .

الرابع : حديث ابنِ عمرَ ، مطابقتهُ للترجمة من حيثُ إِنَّه يدلُّ على أنَّ عثمانَ أفضلُ الناس بعد الشيخين .

الخامس : حديث ابنِ عمرَ ، ومطابقتهُ للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه فضيلةً عظيمةً لعثمانَ ، وهي أنَّ اللهَ عفا عنه ، وغفَرَ له ، وحصلَ له السَّهمُ والأجرُ وهو غائبٌ ، ولم يحصلْ ذلك لغيره ، وأشار النبي ﷺ إلى يده اليُمْنى ، وقال : «هذه يَدُ عثمانَ» ، وهذا فضلٌ عظيمٌ أعطاه اللهُ إياه .

* * *

٨- باب :

قِصَّةُ الْبَيْعَةِ ، وَالِاتِّفَاقِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؓ ،
وَمَقْتَلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

وهذه الترجمة أيضاً معقودةٌ لبيانِ مناقِبِ عثمانَ ؛ لأنَّ اتفاقَ الصحابةِ على تقديمِ عثمانَ في الخِلافةِ يدلُّ على فضلِهِ ، والله أعلم .
ثم ذكر البخاري قصةَ الْبَيْعَةِ ، ومطابقتهُ للترجمة ظاهرة .

* * *

٩ - باب :

مَنَاقِبِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام
ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ حَدِيثَيْنِ مُعَلَّقَيْنِ يَدْلَانِ عَلَى فَضْلِ
عَلِيٍّ عليه السلام.

ثم ذكر في الباب سبعة أحاديث :

الأول : حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، مطابقتُهُ للترجمة ظاهرة؛ لأنه يدلُّ على
فضيلة عليٍّ وشجاعته.

الثاني : حديث سَلَمَةَ، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الثالث : حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، ومطابقتُهُ للترجمة من حيثُ إِنَّ فِيهِ دَلَالَةً
عَلَى فَضِيلَةِ عَلِيٍّ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَشَى إِلَيْهِ، وَدَخَلَ
الْمَسْجِدَ، وَمَسَحَ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ، وَاسْتَرْضَاهُ تَلَطُّفًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ وَقَعَ بَيْنَ
عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ شَيْءٍ.

الرابع : حديث ابْنِ عَمْرٍ، ومطابقتُهُ للترجمة من جِهَةِ ذِكْرِ ابْنِ عَمْرٍ
مَحَاسِنَ عَلِيٍّ عليه السلام.

الخامس : حديث عليٍّ، وَوَجْهُ دُخُولِهِ فِي مَنَاقِبِ عَلِيٍّ مِنْ جِهَةِ مَنْزِلَتِهِ
مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَدُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ فِي فِرَاشِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، وَهِيَ ابْنَتُهُ،
وَمِنْ جِهَةِ اخْتِيَارِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ مَا اخْتَارَ لَابْنَتِهِ مِنْ إِثَارِ أَمْرِ الْآخِرَةِ عَلَى أَمْرِ
الدُّنْيَا، وَرِضَاهُمَا بِذَلِكَ.

السادس : حديث عَيْدَةَ بْنِ عَمْرِو السَّلْمَانِيِّ عَنْ عَلِيٍّ، وَوَجْهُ دُخُولِهِ

في مناقب عليّ . . . (١).

السابع : حديث سعدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب :

مَنَاقِبِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : مُعَلَّق .

ثانيها : حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله : «وكان أخيراً الناس للمساكين» ؛ لأن هذا مَنْقَبَةٌ حسنة .

ثالثها : حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة من حيث إنَّ إطلاق ذي الجناحين على جعفر مَنْقَبَةٌ عظيمة .

* * *

١١- باب :

ذِكْرُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؑ

يُحْتَمَلُ عِنْدِي : أن يكون الذكرُ هنا بمعنى : الشُّهْرَة ؛ يعني : أن العباسَ ؑ كان مشهوراً عند الصحابة بالمناقبِ ، حتى قدّمه عمرُ في الاستسقاء .

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٢ - باب:

مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

وَمَنْقَبَةِ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ

ذكر البخاري مَنْقَبَةَ سَيِّدَةِ النِّسَاءِ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - هُنَا بِالتَّبَعِ، وَأَفْرَدَ لَهَا
بَاباً مُفْرَداً.

ثم ذكر البخاري في الباب عِدَّةَ أَحَادِيثَ:
أولها: مُعَلَّقٌ.

ثانيها: حديث عائشة، والمرادُ منه هنا: قول أبي بكرٍ «والذي نفسِي
بيده! لَقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي».

ثالثها: حديث أبي بكرٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

رابعها: حديث المِسْوَرِ.

وخامسها: حديث عائشة، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٣ - باب:

مَنَاقِبِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم قال: «وَسُمِّيَ الْحَوَارِيُّونَ . . . إلخ» أراد به تفسيرَ قوله تعالى:

﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢].

ثم ذكر البخاري عدّة أحاديث:

الأول: حديث عثمان، والغرض منه هنا: قوله: «أما والذي نفسي بيده! إنه لخَيْرُهُم... إلخ».

الثاني: حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث الزُّبَيْر، والغرض منه هنا: قوله: «جَمَعَ لي رسولُ الله ﷺ أَبَوَيْه».

الرابع: حديث عروة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤ - باب:

ذِكْرُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عُمَرَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَمَ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَانِ:

أحدهما: حديث أبي عثمان، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ طَلْحَةَ بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحَرْبِ عِنْدَ فِرَارِ النَّاسِ عَنْهُ؛ وَفِيهِ مَنَقِبَةٌ عَظِيمَةٌ لَهُ.

ثانيهما: حديث قيس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٥ - باب:

مَنَاقِبُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

[الزُّهْرِيُّ، وَبَنُو زُهْرَةَ أَخْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ:

الأول : حديث سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني : حديثه أيضاً، مطابقته للترجمة من حيث إنه كان ثلث الإسلام، وهو مَنْقَبَةٌ عظيمة؛ لِسَبْقِهِ إلى الإسلام.

الثالث : حديث سَعْدٍ أيضاً، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «إني لأَوَّلُ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وفيه مَنْقَبَةٌ عظيمة له ﷺ.

* * *

١٦- باب :

ذِكْرُ أَصْهَارِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، الْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا :
قوله : «فإني أَنْكَحْتُ أبا العاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَحَدَّثَنِي، وَصَدَّقَنِي»، وفيه ذِكْرُ
عليٍّ بنِ أَبِي طالب، وهو صِهْرُهُ - عليه السلام -.

* * *

١٧- باب :

مَنَاقِبُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ مُعَلَّقاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.
ثم ذَكَرَ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما : حديث عائشةَ، ومطابقته للترجمة تُستأنَسُ من قوله : «فُسِّرَ
بذلك النبي ﷺ... إلخ».

* * *

١٨ - باب:

ذِكْرُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْمَخْزُومِيَّةِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ أَنْ يُكَلِّمَهُ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟».

* * *

باب

بغير ترجمة .

فهو كالفضل من الباب الذي قبله .

جميع ما ذكره البخاري عن ابن عمر، وأُسامة، مُطابقٌ للترجمة الأولى .

* * *

١٩ - باب:

مَنَاقِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَحَفْصَةَ حَدِيثَيْنِ:

فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا: «نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ» .

وَفِي الثَّانِي: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»؛ ففِيهِ مَنَقِبَةٌ عَظِيمَةٌ لَهُ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ .

* * *

٢٠- باب:

مَنَاقِبِ عَمَّارٍ وَحُذَيْفَةَ رضي الله عنهما

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، وَمُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ : « وَفِيكُمْ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ » ، وَالْمَرَادُ بِهِ : عَمَّارُ
ابْنُ يَاسِرٍ ، وَفِي قَوْلِهِ : « أَوْ لَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ سِرِّ النَّبِيِّ ﷺ ؟ » ، وَالْمَرَادُ بِهِ :
حُذَيْفَةُ .

* * *

٢١- باب:

مَنَاقِبِ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :
أَحَدَهُمَا : عَنْ أَنَسٍ .
وِثَانِيَهُمَا : عَنْ حُذَيْفَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

باب:

ذِكْرُ مُضْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ

لَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئاً ؛ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَى شَرْطِهِ ، وَبَيَّضَ
لَهُ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ .

* * *

٢٢ - باب :

مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام

جَمَعَهُمَا الْبَخَارِيُّ - رحمه الله - فِي الْبَابِ ؛ لِأُخُوَّتِهِمَا ، وَاشْتِرَاكِهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَنَاقِبِ .

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثًا مُعَلَّقًا ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .
ثُمَّ ذَكَرَ ثَمَانِيَةَ أَحَادِيثَ :

الْأَوَّلُ : حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ ، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ : « هَذَا سَيِّدٌ » .

الثَّانِي : حَدِيثُ أُسَامَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

الثَّالِثُ : حَدِيثُ أَنَسٍ ، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ : « كَانَ أَشْبَهُهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ » .

الرَّابِعُ : حَدِيثُ الْبَرَاءِ ، مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

الخَامِسُ : حَدِيثُ عُقْبَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

السَّادِسُ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ وَاضِحَةٌ .

السَّابِعُ : حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنََّّ الْحَسَنَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ ، كَانَتْ لَهُ مَقَبَةُ عَظِيمَةٍ ، وَفَضْلٌ ظَاهِرٌ .

الثَّامِنُ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنََّّهُ يَتَضَمَّنُ فَضْلَ الْحُسَيْنِ ظَاهِرًا .

* * *

٢٣ - باب:

مَنَاقِبِ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثًا مُعَلَّقًا، وَأَثَرًا وَاحِدًا عَنْ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ، ثُمَّ وَصَلَ أَثَرَ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ عُمَرَ أَطْلَقَ عَلَى بِلَالٍ السِّيَادَةَ، وَهِيَ مَنَقِبَةٌ عَظِيمَةٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ قَيْسٍ قِصَّةَ قَوْلِ بِلَالٍ لِأَبِي بَكْرٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ يُمْكِنُ أَنْ تَوْخِذَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَدَعْنِي وَعَمَلَ اللَّهِ»؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَصْدَهُ التَّجَرُّدُ إِلَى اللَّهِ، وَالِاشْتِغَالُ بِعَمَلِهِ، وَهُوَ مَنَقِبَةٌ غَيْرُ قَلِيلَةٍ، قَالَ الْعَيْنِيُّ^(١).

٢٤ - باب:

ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ ضَمِّ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ، وَالِدَعَاءَ لَهُ.

٢٥ - باب:

مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ: «حَتَّى أَخَذَ[هَا] سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٢٤٤).

٢٦- باب:

مَنَاقِبِ سَالِمٍ، مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ؓ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ،
وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ لَا تَخْفَى .

* * *

٢٧- باب:

مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث عبد الله بن عمرو .

الثاني : حديث أبي الدرداء .

الثالث : حديث حذيفة .

الرابع : حديث أبي موسى ، ومطابقتها للت ترجمة ظاهرة .

* * *

٢٨- باب:

ذِكْرُ مُعَاوِيَةَ ؓ

قال الحافظ ابن حجر : عَبَّرَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ
بِقَوْلِهِ : « ذِكْرٌ » ، وَلَمْ يَقُلْ : فَضِيلَةٌ ، وَلَا مَنْقَبَةٌ ؛ لَكَوْنِ الْفَضِيلَةِ لَا تُوْخَذُ مِنْ
حَدِيثِ الْبَابِ ، لَكِنَّ ظَاهِرَ شَهَادَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ بِالْفِقْهِ وَالصُّحْبَةِ دَالَّةٌ عَلَى

الفضل الكثير^(١). اهـ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لأن الإمام البخاري عبّر في ترجمة العباس بقوله: «ذَكَرُ». على أن حديثَ الباب يدلُّ على الصُّحْبَةِ كما يدلُّ حديثُ ابنِ عباس، وفي الصُّحْبَةِ فضيلةٌ لا تخفى، فافهم؛ فإني أخاف إن لم أُبَلِّغْ غرضَ الحافظ ابنِ حَجَرٍ.

* * *

٢٩- باب:

مَنَاقِبُ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ -

شرع البخاري - رحمه الله - في مناقب المهاجرات، ولم يذكر خديجة هاهنا؛ لأنها لم تكن مهاجرة، إنما ذكر لها ما يدلُّ على فضلها فيما بعد.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: معلق.

وثانيهما: موصول، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة

* * *

٣٠- باب:

فَضْلُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب ثمانية أحاديث:

الأول: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من جهة أن سلام - جبريل

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١٠٤).

عليه السلام - عليها يدلُّ على أنَّ لها فضلاً عظيماً.

الثاني : حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثالث : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الرابع : حديث ابنِ عباس ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إنَّ ابنَ عباس قطعَ لها بدخول الجنة ؛ إذ لا يُقال ذلك إلا بتوقيفٍ ، وهذه فضيلةٌ عظيمة .

الخامس : حديث عَمَّارٍ ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «إني لأعلمُ أنها زوجته في الدنيا والآخرة» .

السادس : حديث عائشةَ ، مطابقته للترجمة تُفهم من قوله : «جَزَاكَ اللهُ خيراً... إلخ» .

السابع : حديث عائشةَ أيضاً ، ومطابقته للترجمة واضحة .

الثامن : حديثها أيضاً ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «لا تُؤذيني في [عائشة] ؛ فإنه - والله - ما نزلَ عليَّ الوحي وأنا في لحافِ امرأةٍ منكراً غيرها» .



٤٥ - (٦٣)

[كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ]

١ - باب :

مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ

وقول الله ﷻ : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُودْرِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَعْنَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر : ٩].

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله - من مناقب المهاجرين ، شرع في بيان مناقب الأنصار ﷺ . استدلل البخاري - رحمه الله - بالآية على فضل الأنصار ؛ لأن الله أحسن الشاء عليهم بتحصيلهم أمور الخير ، والله أعلم .

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أنس ، قال العيني : مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى

الحديث^(١) .

الثاني : حديث عائشة ، قال العيني : مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٦ / ٢٥٣) .

الحديث، مثل [ما في] الحديث السابق^(١).

الثالث: حديث أنس، قال العيني: مطابقته للترجمة في قوله: «أولاً تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْغَنَائِمِ إِلَى بَيوتِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟»؛ فَإِنْ فِيهِ مَنَقِبَةٌ عَظِيمَةٌ لَهُمْ^(٢)، والله أعلم.

* * *

٢- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ، لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ»

الغرض من هذا الباب أيضاً: بيانُ فضيلةِ الأنصار، وذلك أنهم بلغوا من الكرامة مبلغاً لولا أنه من المهاجرين، لعدَّ نفسه الكريمة من الأنصار؛ لأنه لا فضيلة أعلى من النصرة بعد الهجرة.

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة - كما تقدّم -.

* * *

٣- باب:

إِخَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ

ذكر البخاري في الباب أحاديث:

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٢٥٤).

(٢) المرجع السابق (١٦ / ٢٥٥).

الأول: حديث عبد الرحمن بن عوفٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أنسٍ، ومطابقة ترجمته ظاهرة من قوله: «وأخى رسولُ الله ﷺ بينه وبين سعد».

الثالث: حديث أبي هريرة، قال العيني: مطابقته للترجمة في قوله: «سمعنا وأطعنا»^(١)، والله أعلم.

* * *

٤- باب:

حُبُّ الْأَنْصَارِ مِنَ الْإِيمَانِ

ذكر البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة.

أحدهما: حديث البراء.

ثانيهما: حديث أنسٍ رضي الله عنه.

* * *

٥- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»

ذكر البخاري في الباب حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٢٥٧).

٦ - باب :

اتِّبَاعِ الْأَنْصَارِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي الدَّعَاءِ لِاتِّبَاعِ الْأَنْصَارِ .

* * *

٧ - باب :

فَضْلُ دُورِ الْأَنْصَارِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ .
وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٨ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ :

«اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَدِيثًا مُعْلَقًا ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .
ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ أَيْضًا ظَاهِرَةٌ .

* * *

٩ - باب :

دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ : «أَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»

ذكر البخاري في الباب حديثين عن أنس، وسهل، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠ - باب :

قول الله ﷻ :

﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]

قال الحافظ ابن حجر: هو مَصِيرٌ منه - يعني: من البخاري - إلى أن الآية نزلت في الأنصار، وهو ظاهرُ سياقها، وحديثُ الباب ظاهرٌ في أنها نزلت في قصة الأنصاري، فيطابق الترجمة^(١).

ذكر البخاري حديث أبي هريرة.

قال العيني: المطابقة موجودة من حيث إن الآية فيمن يُسمَّى بالأنصاري مفرداً، أو بالأنصار جمعاً، وإن كان ظاهرُ حديثِ الباب: أنها نزلت في رجلٍ واحدٍ أنصاري^(٢).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١١٩).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٦/ ٢٦٣).

١١ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «اقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ»

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أنس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثالث : حديث أنس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٢ - باب :

مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ؓ

لما فرغ البخاري - رحمه الله - من مناقب الأنصار إجمالاً ومجموعاً ، شرع في التفصيل .

ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث :

الأول : حديث البراء ، والغرض منه : قوله : «لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ خَيْرٌ مِنْهَا» .

الثاني : حديث أنس ، أورده مُعَلَّقاً .

الثالث : حديث جابر ، ومطابقته للترجمة من جهة أن اهتزاز العرش لموت سَعْدٍ مَنَقِبَةٌ عظيمة له .

الرابع : حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ ، والمقصود منه هنا : قوله : «قوموا إلى خَيْرِكُمْ» .

* * *

١٣- باب :

مَنْقَبَةُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَعَبَادِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤- باب :

مَنَاقِبُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب حديث عبد الله بن عمرو، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٥- باب :

مَنْقَبَةُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب عن عائشة ما يدل على فضله، ثم ذكر حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٦- باب :

مَنَاقِبُ أَبِي بَنِي كَعْبٍ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : عن ابن مسعود .

وثانيهما: حديث أنس، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

١٧- باب:

مَنَاقِبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٨- باب:

مَنَاقِبُ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة على ما لا يخفى على الماهر.

* * *

١٩- باب:

مَنَاقِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث سعد بن أبي وقاص، مطابقته للترجمة لا تخفى؛ فإن فيه منقبة عظيمة له.

الثاني: حديث عبد الله بن سلام في الرؤيا، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث أبي بردة عن ابن سلام.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: التنوينُ في قوله: «يَيْتٍ» للتعظيم، ووجهُ تعظيمِه: أن النبيَّ ﷺ دخلَ فيه، وكان هذا القدر المقتضي لإدخال هذا الحديث في مناقبِ ابنِ سَلام، أو لما دلَّ عليه أمرُه بتركِ قبوله هديَّةَ المستقرِّضِ؛ مِنْ الْوَرَعِ^(١).

* * *

٢٠- باب:

تَرْوِيجُ النَّبِيِّ ﷺ خَدِيجَةَ، وَفَضْلُهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ:

الأول: حديث عليٍّ، ومطابقته للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديثها.

والرابع: حديثها أيضاً.

الخامس: حديث عبد الله بن أبي أوفى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السادس: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع: حديث عائشة، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة من حيث

دَلَالَتُهُ عَلَى التَّرْوِيجِ بِطَرِيقِ اللَّزُومِ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٧ / ١٣١).

٢١- باب:

ذَكَرَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ رضي الله عنه ^(١)

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ عَنْ جَرِيرٍ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ذِكْرُ جَرِيرٍ، وَإِكْرَامُ النَّبِيِّ ﷺ [إِيَّاهُ]؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ وَالضَّحْكَ وَعَدَمَ الْحِجَابِ كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْإِكْرَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٢٢- باب:

ذَكَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ الْعَبْسِيُّ رضي الله عنه

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٣- باب:

ذَكَرَ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ جَاءَ هَذَا الْبَابُ بَعْدَ قَوْلِهِ: (بَابُ: مُنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ)، وَهُوَ فِي الْيُونَنِيَّةِ كَمَا أُثْبِتَ.

٢٤ - باب :

حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، اثْنَانِ مِنْهَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، وَالثَّلَاثُ عَنْ أَنَسٍ، وَكُلُّهَا مُطَابِقٌ لِلتَّرْجَمَةِ.

* * *

٢٥ - باب :

بُيَّانِ الْكَعْبَةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ، مُطَابِقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ جَابِرٍ .

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَعُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، وَهَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ بُيَّانِ الْكَعْبَةِ عَلَى يَدِ قُرَيْشٍ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ مَبْعَثِهِ .

* * *

٢٦ - باب :

أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ

غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ : بَيَانُ مَا وَقَعَ أَيَّامَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَفْعَالِ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهَا مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَعَقَائِدِهِمْ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ؛ كَحَجِّيَّةِ السَّيْلِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ :

الأول: حديث عائشة، والغرضُ منه هنا: قولها: «كان عاشوراءُ يوماً تصومُهُ قريشٌ في الجاهلية».

الثاني: حديث ابنِ عباس، والغرضُ منه: قوله: «كانوا يرون أنَّ العُمرةَ في أشهرِ الحجِّ من الفُجُورِ في الأرض».

الثالث: حديث جدِّ سعيد بنِ المُسيَّب، والمقصودُ منه هنا: بيانُ جَيِّئَةِ السَّيْلِ في الجاهلية.

الرابع: حديث أبي بكرٍ، والغرضُ منه هنا: قوله: «هذا مِنْ عَمَلِ الجاهلية».

الخامس: حديث عائشة، وجُهْ دخوله هنا من جهة ما كان [عليه] أهلُ الجاهلية من الجَفَاءِ في القَوْلِ والفِعْلِ.

السادس: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقتهُ للترجمة تؤخذ من معناه؛ فإنَّ فيه النَّهيَ عن الحَلْفِ بالآباء؛ لأنه من أفعال الجاهلية.

السابع: حديث عائشة، ومطابقتهُ للترجمة في لفظِ: «أهلُ الجاهلية».

الثامن: حديث عمرَ، ومطابقتهُ للترجمة تؤخذ من قوله: «إنَّ المشركين لا يُفيضُونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ».

التاسع: حديث ابنِ عباس، مطابقتهُ للترجمة في قوله: «في الجاهلية».

العاشر: حديث أبي هُريرة، مطابقتهُ للترجمة من حيثُ إِنَّ كَلًّا مِنْ لَبِيدٍ وَأُمَيَّةَ شَاعِرٌ جاهليٌّ.

الحادي عشر: حديث عائشة، ومطابقتهُ في قوله: «كُنْتُ تَكْهَنْتُ لِإِنْسَانٍ في الجاهلية».

الثاني عشر: حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن الغرض منه هنا: أنهم كانوا يتبايعون في الجاهلية.

الثالث عشر: حديث أنس، وأُدخل هنا؛ لقوله: «فَعَلَ قَوْمُكَ كَذَا [وكذا] يومَ كذا»؛ لأنه يُحتملُ أن يشيرَ به إلى وقائعهم في الجاهلية، كما يُحتملُ أن يشيرَ به إلى وقائعهم في الإسلام، أو لما هو أعمُّ من ذلك، ومطابقته لأيام الجاهلية ظاهرة.

الرابع عشر: حديث القَسَامَةِ، قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: ثبتَ عند أكثر الرواة عن الفِرَيرِيِّ هنا: ترجمة: (القَسَامَةِ في الجاهلية)، ولم يَقَعْ عند النَّسَفِيِّ، وهو أَوْجَهُ؛ لأن الجميعَ من ترجمة أيام الجاهلية، ويظهر ذلك من الأحاديث التي أوردَهَا تَلَوْنَ نَصَّ الحديث^(١).

قلت: ويمكن أن يكون هذا البابُ بمنزلةِ التنبيه على زيادةِ الفائدةِ في أثناء الكلام، والله أعلم.

الخامس عشر: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ يومَ بُعِثَ كان في الجاهلية.

السادس عشر: حديث ابنِ عباس، والغرضُ منه هنا: قوله: «إنما كان أهلُ الجاهلية يَسْعَوْنَهَا»، وإنما أراد ابنُ عباس: شِدَّةَ الْعَدُوِّ، فراجع «الفتح»^(٢).

السابع عشر: حديث ابنِ عباس أيضاً، ومطابقته للترجمة في قوله: «فإن الرجلَ في الجاهلية».

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١٥٦).

(٢) المرجع السابق (٧/ ١٥٨).

الثامن عشر: حديث عمرو بن مَيْمُونٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

التاسع عشر: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٧- باب:

مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ

ساق الإمام البخاري هنا النسب الشريف، واقتصر منه إلى عدنان؛ للاتفاق على ذلك، أما فوق ذلك، ففيه اختلاف.

ثم ذكر حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٨- باب:

مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ

ذكر الإمام البخاري - رحمه الله - في الباب أحاديث:

الأول: حديث خَبَّابٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «ولقد لَقِينَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ شِدَّةً».

الثاني: حديث ابن مَسْعُودٍ، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ امتناع الرجل المذكور [فيه] عن السَّجْدَةِ مع المسلمين، ومخالفته إياهم نوعٌ أذى لهم، فلا يخفى ذلك، قاله العيني^(١).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٣٠٥).

الثالث : حديث ابن مَسْعُود أيضاً، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة.

الرابع : حديث ابن عباس، قال الحافظ ابن حَجَرٍ، والغرضُ منه هنا : الإشارةُ إلى أن صُنِعَ المشركينَ بالمسلمينَ ؛ مِن قَتْلِ وتعذيبٍ وغيرِ ذلك، سَقَطَ عنهم بالإسلام^(١).

واعترضَ عليه العينيُّ، وقال : مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «قال مُشركو أهلِ مكةَ : فقد قتلنا النفسَ التي حَرَّمَ الله» ؛ لأنَّه لم يَكُ في إيصالهم الأذى للمسلمين أشدَّ مِن قتلهم وتعذيبهم إياهم^(٢).

الخامس والسادس : حديث عبد الله بن عمرو بن العاصِ، وابنِ عمرو ابنِ العاصِ، على الاختلاف في ذلك، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة.

* * *

٢٩ - باب :

إِسْلَامَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه

اكتفى البخاريُّ في هذا الباب بهذا الحديث ؛ لأنه لم يجد شيئاً على شَرْطِهِ غيرَه، وفيه دلالة على قِدَمِ إسلامِ الصِّدِّيقِ.

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (١٦٨ / ٧).

(٢) انظر : «عمدة القاري» (٣٠٦ / ١٦).

٣٠- باب :

إِسْلَامُ سَعْدٍ ؓ

ذكر البخاري في الباب حديثَ سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه دلالةً على سَبْقِهِ في الإسلام.

* * *

٣١- باب :

ذِكْرُ الْجِنِّ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن : ١]

هذا الباب معقودٌ لبيانِ وفودِ الجِنِّ، وإسلامِهِم.

ثم ذكر في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتمُّ.

* * *

٣٢- باب :

إِسْلَامُ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ ؓ

ذكر البخاري في الباب حديثَ ابنِ عباسٍ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وَأَسْلَمَ مَكَانَهُ».

* * *

٣٣- باب :

إِسْلَامُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب حديثه، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «على الإسلام» .

* * *

٣٤- باب :

إِسْلَامُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه

ذكر البخاري في الباب أحاديث :

الأول : حديث ابن مسعود، مطابقته للترجمة في قوله : «منذ أسلم عمر رضي الله عنه» .

الثاني : حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «هذا ابن الخطاب الذي صبأ» .

الثالث : حديث ابن عمر أيضاً، ومطابقته للترجمة في قوله : «لما أسلم عمر» .

الرابع : حديثه أيضاً، أشار البخاري بإيراد هذه القصة في هذا الباب إلى أن هذه القصة كانت سبب إسلامه .

الخامس : حديث سعيد بن زيد، وجه إيراد هذا الحديث في (باب : إسلام عمر) : الإشارة إلى أن إسلام عمر كان متأخراً عن إسلام سعيد بن زيد زوج أخته، ولا يخفى ما في هذا الحديث من المناسبة لهذه القصة .

* * *

٣٥- باب :

انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

ذكر البخاري في الباب عن أنس، وابن مسعود أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٦- باب :

هَجْرَةِ الْحَبْشَةِ

ذكر البخاري في الباب عن عائشة [حديثاً] مُعلّقاً، ومطابقته للترجمة في قولها: «ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة».

ثم ذكر عن أبي موسى، وأسماء، ثم ذكر قصة الوليد بن عتبة، والغرض منها هنا: قول عثمان: «هاجرت الهجرتين الأوليين، كما قلت».

قوله: (قال أبو عبدالله: ﴿بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩].

قوله: (﴿يَنلُوكُمْ﴾: يختبر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾ [النحل: ٩٢].

[قوله: (﴿مُبْتَلِيكُمْ﴾: مُختبركم). أشار به إلى قوله: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] الآية.

ثم ذكر البخاري حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ كلاً من أُمِّ حَبِيبَةَ وأُمِّ سَلَمَةَ من المهاجرات إلى الحبشة.

ثم ذكر حديث أم خالد، ومطابقته للترجمة في قوله: «قَدِمْتُ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ».

ثم ذكر حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة في قوله: «فلما رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ».

ثم ذكر حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَأَلْقَيْنَا سَفِينَتُنَا إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالْحَبَشَةِ»، وذلك أن النبي ﷺ أَطْلَقَ عَلَى ذَلِكَ هِجْرَةً؛ حيث قال: «لَكُمْ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ السَّفِينَةِ هِجْرَتَانِ».

* * *

٣٧- باب:

مَوْتِ النَّجَاشِيِّ

ذكر البخاري - رحمه الله - موته هنا استطراداً؛ لكون المسلمين هاجروا إليه، وإنما وقعت وفاته بعد الهجرة.

وقد استشكل كونه لم يترجم بإسلامه، وهذا موضعه، وترجم بموته، وإنما مات بعد ذلك بزمانٍ طويل.

والجواب: أنه لما لم تثبت عنده القصة الواردة في صفة إسلامه، وثبت عنده الحديث الدالُّ على إسلامه، وهو صريحٌ في موته، ترجم له؛ ليستفاد من الصلاة عليه: أنه كان قد أسلم.

ثم ذكر في الباب عدّة أحاديث عن جابر، وأبي هريرة، ومطابقتها للترجمة ظاهرة لا تخفى، والله أعلم.

* * *

٣٨ - باب :

تَقَاسُمُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة في قوله :
«حيث تقاسموا على الكفر»، والله أعلم.

* * *

٣٩ - باب :

قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث العباس ، مطابقته للترجمة من حيث إن فيه بعض قصة
أبي طالب .

الثاني : حديث المسيب ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثالث : [حديث] أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، مطابقته للترجمة من حيث
إنه من جملة قصة أبي طالب ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٤٠ - باب :

حديث الإسراء ، وقول الله تعالى :

﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَا الَّذِي بَنَّا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء : ١]

يقال : جنح البخاري - رحمه الله - إلى أن ليلة الإسراء غير ليلة المعراج ؛

لأنه أفرد لكل منهما ترجمة.

قال الحافظ : ولا دلالة في ذلك على التغاير عنده، بل كلامه في : أول الصلاة ظاهر في اتحادهما، وذلك أنه ترجم : (باب : كيف فرضت الصلاة ليلة الإسراء؟)، والصلاة إنما فرضت في المعراج، فدل على اتحادهما عنده، وإنما أفرد كلاً منهما بترجمة؛ لأن كلاً منهما يشتمل على قصة مفردة، وإن كانا وقعا معاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث جابر، ومطابقته للترجمة من حيث إنه مشتمل على بعض ما وقع في الإسراء.

* * *

٤١ - باب :

المعراج

ساق الإمام البخاري - رحمه الله - في الباب قصة المعراج بطولها.

ثم ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قال الحافظ ابن حجر : وإيراد هذا الحديث في باب المعراج مما يؤيد أن البخاري يرى اتحاد ليلة الإسراء والمعراج؛ بخلاف ما فهم عنه من إفراد الترجمتين، والله أعلم^(٢).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١٩٦).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٢١٨).

٤٢ - باب :

وَفُودِ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَبَيْعَةِ الْعَقَبَةِ

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب عِدَّةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، والغرضُ منه هنا : قوله : «ولقد شهدتُ مع النبي ﷺ ليلةَ الْعَقَبَةِ حين تَوَاقَعْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ» .

الثاني : حديث جابرٍ ، والمرادُ منه هنا : قوله : «شَهِدَ بِي خَالَايَ الْعَقَبَةَ» .

الثالث : حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، والمقصودُ منه هنا ظاهرٌ لا يخفى .

* * *

٤٣ - باب :

تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ، وَقُدُومِهَا الْمَدِينَةَ، وَبِنَائِهِ بِهَا

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب ثلاثةَ أَحَادِيثَ، مطابقتها للترجمة ظاهرة، وفي الثالث منها قوله : «هذه امرأتك . . . إلخ» .

* * *

٤٤ - باب :

هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ

ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب عِدَّةَ أَحَادِيثَ :

الأول والثاني : حديث عبد الله بن زيدٍ وأبي هريرة، والغرضُ منهما : قوله : «لولا الهجرةُ، لكنتُ امرأً من الأنصار» .

الثالث : حديث أبي موسى ، والغرضُ منه : قوله : «رأيتُ في المنام

أني أهاجر من مكة».

الرابع : حديث خَبَّابٍ، مطابقته للترجمة في قوله : «هاجرنا مع النبي ﷺ».

الخامس : حديث عمرَ، مطابقته للترجمة ظاهرة.

السادس : حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع : حديث عائشةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثامن : حديث عائشةَ، ومطابقته تؤخذ من قوله : «وَأَخْرَجُوهُ».

التاسع : حديث ابنِ عباسَ، مطابقته للترجمة ظاهرة في قوله : «ثم أُمرَ

بالحِجْرة».

العاشر : حديث أبي سعيدٍ، والغرضُ منه هنا : قوله : «إِنَّ مِنْ [أَمْنٍ]

الناسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ»، ولم يصاحب معه في الهِجْرة إلاَّ الصديقَ، وهذا القدرُ كافٍ في المطابقة.

الحادي عشر : حديث عائشةَ في قصة الهِجْرة بِطَوْلِها، ومطابقته للترجمة

ظاهرة.

الثاني عشر : حديث سُراقَةَ بنِ جُعْشَمٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث عشر : حديث عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع عشر : حديث أسماءَ، ومطابقته للترجمة من جهة تعلُّقه بالهِجْرة.

الخامس عشر، والسادس عشر : حديث البراءِ، ومطابقته للترجمة في

قوله : «لَمَّا أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ»، وإقباله إليها هو هِجْرَتُهُ إليها، وحديث ابنِ عباسَ،

ولا تخفى مطابقته.

السابع عشر: حديث أسماء، ومطابقته للترجمة للجزء الثاني منها، وهو هجرة الصحابة، والله أعلم.

الثامن عشر: حديث عائشة في المعنى.

التاسع عشر: حديث أنس، ومطابقته للترجمة في قوله: «لَمَّا أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ»، وإقباله إليها هو هجرته إليها، والله أعلم.

العشرون: حديث عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة، أعاد البخاري هنا حديث خَبَّابٍ.

الحادي والعشرون: [حديث أبي بُرْدَةَ]، والغرض منه هنا: قوله: «وهِجَرْنَا مَعَهُ».

الثاني والعشرون: حديث [أبي عثمان النَّهْدِيُّ]، ومطابقته للترجمة في قوله: «هَاجَرَ قَبْلَ أَبِيهِ»، ذكر البخاري هنا حديث البراء في قصة الهجرة.

الثالث والعشرون: حديث [أنس]، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ»؛ لأن المراد من القُدوم هو الهجرة، ويوضحه الطريق الآخر.

الرابع والعشرون: حديث عائشة، والغرض منه هنا: بيان هجرة الصديق ﷺ.

الخامس والعشرون: حديث أنس، مطابقته للترجمة من حيث إن فيه أمراً من أمور الهجرة.

السادس والعشرون: حديث أبي سعيد الخُدري، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «فَسَأَلَهُ عَنِ الْهَجْرَةِ»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.



٤٥ - باب :

مَقْدَمُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ الْمَدِينَةِ

لعلَّ غرضَ البخاري في هذا الباب : بيانُ كيفيةِ قُدومِ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه ؛
يعني : أَيُّهُمْ قَدِمَ أولاً ، وأَيُّهُمْ قَدِمَ آخِراً ؟ والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

ثم ذكرَ البخاري في الباب ثمانيةَ أحاديثَ :

الأول : حديثُ البراء ، أورده من طريقين ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ،
ولأن فيه بيانَ مَقْدَمِ الصحابة .

الثاني : حديثُ عائشة ، مطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «لَمَّا قَدِمَ
رسولُ الله ﷺ» .

الثالث : حديثُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ خِيَارٍ ، والغرضُ منه : قوله :
«وَهَاجَرْتُ الْهَجْرَتَيْنِ» ، ففيه بيانُ أن عثمانَ قَدِمَ المدينةَ بعدَ هِجْرَتِهِ إلى الحبشة .

الرابع : حديثُ ابنِ عباسٍ ، والغرضُ منه : قولُ عبد الرحمن بنِ عَوْفٍ :
«حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ ، فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ وَالسُّنَّةِ» .

الخامس : حديثُ أُمِّ الْعَلَاءِ ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قولها : «حِينَ
اقْتَرَعَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ» .

السادس : حديثُ عائشة ، ومطابقته للترجمة في قولها : «فَقَدِمَ
رسولُ الله ﷺ الْمَدِينَةَ» .

السابع : حديثُ عائشة .

قال العيني - رحمه الله - : مطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّهُ مطابقٌ للحديثِ

السابق في ذكر يوم بُعث الذي قدّمه الله لرسوله ﷺ، والمطابقُ للشيء المطابقِ مطابقٌ لذلك الشيء، ولم أرَ أحداً من الشُّراح ذكرَ له مطابقةً، والذي ذكرته من الفيضِ الإلهي. اهـ^(١).

الثامن: حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٦ - باب:

إِقَامَةُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ

ذكر البخاريُّ هذا البابَ استطراداً، ثم ذكر فيه حديثَ العلاءِ بنِ الحَضْرَمِيِّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٧ - باب:

التَّارِيخُ، مِنْ أَيْنَ أَرَّخُوا التَّارِيخَ؟

قال العيني: هذا البابُ والذي قبله داخِلان في باب هجرة النبي ﷺ^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سَهْلٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث عائشة، قال العيني: لما كان البابانِ السابقانِ داخِلينِ

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٧ / ٦٤).

(٢) المرجع السابق (١٧ / ٦٧).

في باب هجرة النبي ﷺ، جاءت المناسبةُ لذكر هذا الحديث هنا، والله أعلم^(١).

* * *

٤٨ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

«اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ»، وَمَرِئِيَّتِهِ لِمَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ

هذا البابُ معقودٌ للدعاء للمُهَاجِرِ، ثم ساق البخاريُّ في الباب حديثَ سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٩ - باب:

كَيْفَ آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ؟

هذا البابُ معقودٌ لبيان المؤاخاة، وهي وقعتُ مرَّتينِ: مرَّةً بمكة، وهي بين المهاجرين، ومرَّةً بالمدينة، وهي بين المهاجرين والأنصار، وهي المقصودةُ هنا.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول والثاني مُعلَّقان، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

والثالث: حديث أنسٍ، وهو موصول، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه بيان كيفية المؤاخاة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٧ / ٦٧).

٥٠- باب

قال الحافظ : كذا لهم بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي بعده ، ولعلّه كان بعده^(١) .

قلتُ : كَوْنُ البابِ بغير ترجمة كالفصل من الباب الذي بعده ، مِنْ نوادر «الصحيح» ، وقال العيني : الأبواب المذكورة بعدَ باب هجرة النبي ﷺ كُلُّهَا تابعة لِبابِ هجرة النبي ﷺ^(٢) .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، قاله العيني^(٣) .

ثانيهما : حديث البراء ، ومطابقته للترجمة المذكورة أولاً في قوله :

«فقال : قَدِمَ النبي ﷺ» ، قاله العيني^(٤) .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ : والغرضُ منه : قوله : «قَدِمَ علينا النبي ﷺ»

المدينة ونحن نَتَبَايَعُ ؛ فإنه يُستفادُ منه : أنه ﷺ أَقَرَّهم على ما وجدَهُم عليه من المعاملات ، إلّا ما استثناه ، فبيّنه لهم ، والله أعلم^(٥) .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (٧ / ٢٧٣) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٧ / ٦٩) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق (١٧ / ٧٠) .

(٥) انظر : «فتح الباري» (٧ / ٢٧٤) .

٥١- باب:

إِتْيَانِ الْيَهُودِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ

قوله: ﴿هَادُوا﴾: صاروا يهوداً... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١].

قوله: ﴿هَدَنَّا﴾: تُبْنَا... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَنَّا

إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

ثم ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث، أكثرها لا تعلق لها بالترجمة إلا بالتعسف والتكلف.

الأول: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة تأتي بتعسف، وهو أن يقال: لو أتى إليه عشرة من اليهود حين قدم المدينة، لآمن اليهود، قاله العيني^(١).

الثاني: حديث أبي موسى، مطابقته للترجمة تأتي بتعسف مثل مطابقة الحديث الأول، وذلك أن حديث ابن عباس المذكور في (الصيام): «فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ»، وفيه: «فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ»، فدلَّ على أن اليهود أتوا النبي ﷺ، وقالوا: «هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ»، فصامه موسى، فقال النبي ﷺ: «أَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ». وحديث ابن عباس، وحديث أبي موسى هذا، كلاهما من أصل واحد، فبهذا الوجه تحصل المطابقة، فافهم. قاله العيني^(٢).

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٧ / ٧٠).

(٢) المرجع السابق (١٧ / ٧١).

الثالث : حديث ابن عباس ، مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله : «نحن أولى بموسى منكم» .

الرابع : حديث ابن عباس أيضاً ، قال العيني : لا وجه لذكر هذا الحديث في هذا الباب إلا أن يقال : وقع ذكره استطراداً لما وقع في الحديث السابق^(١) .

الخامس : حديث ابن عباس أيضاً ، لما وقع ذكر أهل الكتاب في الحديث السابق ، ذكر البخاري عن ابن عباس تفسير قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا أَمْثَلَهُمْ بَعْضُكُمْ أَكْثَرُكُمْ﴾ [الحجر : ٩١] بأن المراد بها : هم أهل الكتاب ، فتأمل هذا الباب وما قبله . والله تعالى أعلم ، وعلمه أتم .

* * *

٥٢ - باب :

إِسْلَامَ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ

يقال : ذكر البخاري في ابتداء (المغازي) إسلام سلمان ؛ تفاؤلاً بالسلامة في المغازي .

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث عن سلمان :

الأول : حديثه في التداؤل ، وليس فيه شيء يدل على الترجمة إلا أن يقال : إن تداوله هذا العدد من واحد إلى واحد ، إنما كان لطلب الإسلام .

الثاني : حديثه في الخبر عن بلدته .

الثالث : حديثه في الفترة ، وهذا لا تعلق له بالترجمة ، وكذا الذي قبله ،

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٧ / ٧١) .

وإنما ذكرهما البخاريُّ اتفاقاً؛ لكونهما يتعلّقان به .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله تعالى - : وجهُ تعلُّقِ هذه الأحاديثِ بإسلامِ سَلْمَانَ : الإشارةُ إلى أنه أسلمَ بعدَ أن تداوَلَه جماعةٌ بالرَّقِّ ، وبعدَ أن هاجرَ من وطنه ، وغاب عنه هذه المدة الطويلة ، حتى مَنَّ الله عليه بالإسلام طَوْعاً ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم ، وعلمُه أتمُّ^(١) .

تمَّ (كتاب المناقب) بحمد الله ، ويتصلُّ به - إن شاء الله تعالى - (كتاب المغازي) .



(١) انظر : «فتح الباري» (٧ / ٢٧٨) .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٤٦ - (٦٤)

كِتَابُ الْمَغَازِي

١- باب :

غَزْوَةُ الْعُشَيْرَةِ، أَوِ الْعُسَيْرَةِ

ليس بين ما نقله الإمام ابنُ إسحاقَ صاحبُ «المغازي»، وبين ما رواه زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ اختلافٌ ؛ لأنه يحملُ قولُ زَيْدٍ عَلَى أَنَّ الْعُشَيْرَةَ غَزْوَةٌ شَهِدَهَا زَيْدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ .

والتقديرُ : «قلت : فَأَيُّهُمْ كَانَتْ أَوَّلَ وَأَنْتَ مَعَهُ؟ قال : الْعُشَيْرُ» . ثم مطابقةُ الحديثِ الذي أورده البخاري في الباب للترجمة ظاهرةً .

* * *

٢- باب :

ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ يُقْتَلُ بِبَدْرٍ

مَنْ هُنَا شَرَعَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي بَيَانِ غَزْوَةِ بَدْرٍ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ بِمَنْ يُقْتَلُ بِهَا مِنَ الْكُفَّارِ ، وَهَذَا مِنْ عِلَامَاتِ نُبُوَّتِهِ .

ثم ذكر في الباب حديثَ سَعْدٍ ، ومطابقته للترجمة من جهة إخبارِ

النبي ﷺ بقتل أُمَيَّةَ، فكان كما أخبر، فقتل ببدر، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣- باب:

قِصَّةُ غَزْوَةِ بَدْرٍ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (١٣) إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّدَكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٥﴾ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ. وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴿١٧﴾ [آل عمران: ١٢٣ - ١٢٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَاءِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَيِّقَ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴿٧﴾ لِيُخَيِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٧ - ٨] الْآيَةُ.

ذكر الإمام البخاري في هذا الباب هاتين الآيتين؛ لأنهما تتعلقان بقصة غزوة بدر، ومطابقة أثر وحشي، وحديث كعبٍ للقصة ظاهرة.

* * *

٤- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (١)

وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
 إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ إِذْ يُغَشِّيكُمُ اللَّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ
 مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ
 الْأَقْدَامَ ﴿١١﴾ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلَتْنِي فِي
 قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ
 بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 فَاِنَّكَ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿[الأنفال: ٩ - ١٣]

أورد الإمام البخاري - رحمه الله - في البابِ حديثين، لعلَّ مطابقة الأولِ
 منهما للترجمة في قوله: «وهو يَدْعُو على المشركين»؛ فإنه بمعنى الاستغاثة،
 والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ومطابقة الثاني منهما للترجمة ظاهرة؛ فإن فيه بيان الاستغاثة.

* * *

٥ - باب

بغير ترجمة.

مناسبة الحديث الذي أورده فيه بأصلِ قصة غزوة بدرٍ ظاهرة.

* * *

٦ - باب:

عِدَّة أَصْحَابِ بَدْرٍ

ذكر الإمام البخاري فيه حديث البراء، ووجه تعلقه بالباب ظاهرٌ،

وَلِيُطْلَبَ وَجْهُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ
مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعِدَّةِ، [فَلْيُنْظَرْ] فِي شَرْحِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١).

* * *

٧- بَابُ:

دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ:

شَيْبَةَ وَعُتْبَةَ وَالْوَلِيدَ وَأَبِي جَهْلٍ بَنِ هِشَامٍ، وَهَلَاقِهِمْ

تَبَيَّنَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِلْأَكْثَرِ، وَسَقَطَتْ لِبَعْضِهِمْ، وَثُبُوتُهَا أَوْجَهُ؛ إِذْ
لَا تَعْلُقُ لِحَدِيثِهَا بِالْبَابِ السَّابِقِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ،
وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ: «فَدَعَا عَلَى نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ».

* * *

٨- بَابُ:

قَتْلُ أَبِي جَهْلٍ

سَقَطَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِبَعْضِهِمْ، وَتَبَيَّنَتْ لِبَعْضِهِمْ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَسَقُوطُهَا أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ فِيهَا ذِكْرَ هَلَاقِ غَيْرِ أَبِي جَهْلٍ، فَهُوَ
لَا يَتَّقُ بِالتَّرْجُمَةِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ (٢).

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ عَقَدَ هَذَا الْبَابَ؛ لِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ كَانَ

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٩١ - ٢٩٢).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٢٩٤).

فِرْعَوْنَ هذه الأُمَّة، فَأَفْرَدَ ذِكْرَ هَلَاكِهِ بِالْبَابِ، وَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِيهَا بَيَانُ هَلَاكِ غَيْرِهِ مِنْ كِفَارِ قُرَيْشٍ فِي ضِمْنِ هَذَا الْبَابِ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالترجمة الأولى؛ لأنها المقصودة بالأصل، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

وقد اشتملت هذه الترجمة والترجمة الأولى على ثلاثة عشر حديثاً:

الأول: حديث ابنِ مَسْعُودٍ، وقد مضى ذِكْرُهُ فِي الترجمة الأولى.

الثاني والثالث: حديث ابنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ، وَلَهُمَا تَعَلُّقٌ بِالترجمة الثانية.

الرابع: حديث عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ أَيْضاً.

الخامس والسادس: حديث أبي ذَرٍّ وَعَلِيٍّ، وَمطابقتُهُمَا لِلترجمة الأولى ظاهرة.

السابع: حديث البراء، وَمطابقتُهُ لِلترجمة الأولى ظاهرة.

الثامن: حديث عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ، أوردَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ بَيَانَ قَتْلِ أُمَيَّةَ.

التاسع: حديث ابنِ مَسْعُودٍ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلترجمة فِي قَوْلِهِ: «فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِراً»، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْمَقْتُولِ: أُمَيَّةُ.

العاشر: حديث عُرْوَةَ فِي قِصَّةِ الزُّبَيْرِ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلترجمة [ظاهرة].

الحادي عشر: حديث أبي طَلْحَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا لِلترجمة الأولى

قَوْلُهُ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ»؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ عُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ وَأَبُو جَهْلٍ.

الثاني عشر: حديث ابنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: «هُمْ - وَاللَّهِ - كُفَّارُ

قُرَيْشٍ».

الثالث عشر: حديث عائشة وابن عمر في قصة قليب بذر، والغرض منه ظاهر، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٩- باب:

فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَذْرًا

ذَكَرَ الإمام البخاري في هذا الباب حديثين:

أحدهما: عن أنس.

وثانيهما: عن علي، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب

بغير ترجمة، وهو فيما يتعلّق ببذر.

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - فيه تسعة أحاديث:

الأول: حديث أبي أسيد، والغرض منه هنا: قوله: «قال لنا رسول الله ﷺ

يومَ بذر».

الثاني: حديث البراء، والمراد منه: قوله: «أصاب من المشركين يومَ

بذر أربعين ومئة».

الثالث: حديث أبي موسى، والمراد منه: قوله: «وثنابُ الصّدق الذي

آتانا بعد يوم بذر».

الرابع: حديث عبد الرحمن بن عوف، والمقصود منه: قوله: «إني

لَفِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ».

الخامس: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه هنا: قوله فيه: «وكان قد قَتَلَ عَظِيماً مِنْ عَظَمَائِهِمْ»، وكان خُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الْحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ.

السادس: حديث كَعْبٍ، والغرضُ منه واضحٌ.

السابع: حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه: قوله: «وكان بَدْرِيّاً».

الثامن: حديث سُبَيْعَةَ، والغرضُ منه: ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وأنه شهد بَدْرًا.

التاسع: حديث محمدِ بنِ إِيَّاسٍ، والغرضُ منه: قوله: «وكان أبوه شَهِدَ بَدْرًا».

* * *

١١- باب:

شُهُودِ الْمَلَائِكَةِ بَدْرًا

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ.
وِثَانِيَهُمَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكِلَاهُمَا مُطَابِقَانِ لِلتَّرْجُمَةِ.

* * *

١٢- باب

بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ، وَهُوَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا.

ثم ذكر الإمام البخاري في هذا الباب ثلاثين حديثاً:

الأول: حديث أنس، والغرض منه هنا: وصف أبي زيد بكونه بدرياً.

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري، والغرض منه هنا: وصف قتادة

بكونه بدرياً.

الثالث: حديث الزبير، والغرض منه: شهود الزبير بدراً.

الرابع: حديث عبادة، أورده لقوله فيه: «وكان شهد بدراً».

الخامس: حديث عائشة، والغرض منه: وصف أبي حذيفة بكونه

بدرياً.

السادس: حديث الربيع، والمقصود منه: قوله: «ويئذبن من قتل من

آبائي يوم بدر».

السابع: حديث أبي طلحة، أورده هنا؛ لقوله فيه: «وكان شهد بدراً».

الثامن: حديث علي، أورده هنا؛ لقوله فيه: «من نصيبي من المغنم يوم

بدر»؛ فإنه يعلم منه أنه شهدها.

التاسع: حديث سهل بن حنيف، ذكره هنا؛ لقوله فيه: «إنه شهد بدراً».

العاشر: حديث عمر، والغرض منه هنا: قوله فيه: «شهد بدراً».

الحادي عشر: حديث أبي مسعود، والغرض منه: إثبات كون أبي

مسعود شهد بدراً.

الثاني عشر: حديثه أيضاً، والمقصود منه ظاهر.

الثالث عشر: حديثه أيضاً، والغرض منه: إثبات شهوده بدراً، [وقد]

أورد البخاري له ثلاثة أحاديث ؛ لأنه اختلف فيه هل شهد بَدْرًا أم لا؟ والله تعالى أعلم .

الرابع عشر: حديثُ محمودِ بنِ الرَّبِيعِ ، والغرضُ منه : شُهودُ عِثْبَانَ بَدْرًا .

الخامس عشر: حديثُ عمرَ ، أوردته هنا ؛ لقوله فيه : «وكان شَهِدَ بَدْرًا» .

السادس عشر: حديثُ عَمِّي رافعِ بنِ خَدِيجٍ ، والغرضُ منه هنا : بيانُ شُهودِهِما بَدْرًا .

السابع عشر: [حديثُ] عبدِاللهِ بنِ شَدَادٍ ، والغرضُ منه : وصفُ رِفاعَةَ ابنِ رافعٍ بكونه شَهِدَ بَدْرًا .

الثامن عشر: حديثُ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ ، والمقصودُ منه : وصفُ عمرو ابنِ عَوْفٍ بكونه شَهِدَ بَدْرًا .

التاسع عشر: حديثُ أَبِي لُبَابَةَ ، أوردته هنا ؛ لِوَصْفِ أَبِي لُبَابَةَ بكونه بَدْرِيًّا .

العشرون: حديثُ أَنَسٍ رضي الله عنه ، أوردته هنا ؛ لكونِ الرجالِ الذين أرادوا تَرْكَ فِدَاءِ العباسِ بَدْرِيَّينَ .

الحادي والعشرون: حديثُ المِقْدَادِ ، والغرضُ من إيرادِهِ هنا : قوله : «وكان ممن شَهِدَ بَدْرًا» .

الثاني والعشرون: حديثُ أَنَسٍ ، والغرضُ منه هنا : بيانُ كونِ ابْنَيْ عَفْرَاءَ شَهِدَا بَدْرًا .

الثالث والعشرون: حديثُ السَّقِيفَةِ ، والغرضُ منه هنا : ذِكْرُ كونِ عُوَيْمٍ

ابن سَاعِدَةَ وَمَعْنِ بْنِ عَدِيٍّ مِنْ أَهْلِ بَذْرِ.

الرابع والعشرون: حديثٌ في تفضيلِ أَهْلِ بَذْرِ على غيرهم.

الخامس والعشرون: حديثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، ووجهُ إيرادِهِ هنا: ما تقدّم في (الجهاد): أَنَّهُ كَانَ قَدِمَ فِي أُسَارَى بَذْرِ؛ يعني: فِي طَلَبِ فِدَائِهِمْ، فَكَأَنَّ الْبَخَارِي أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

السادس والعشرون: حديثه أيضاً، ووجهُ إيرادِهِ ظاهراً مما تقدّم.

السابع والعشرون: حديثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أوردَهُ هنا؛ لقوله: «وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى - يعني: مَقْتَلَ عَثْمَانَ -، فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ بَذْرِ أَحَدًا».

الثامن والعشرون: حديثُ الْإِفْكِ، والغرضُ منه: شَهَادَةُ عَائِشَةَ لِمُسْطَحٍ

بأنه [من] أَهْلِ بَذْرِ.

التاسع والعشرون: حديثُ ابْنِ عَمْرٍ.

والثلاثون: حديثُ الزُّبَيْرِ، وجهُ إيرادِهِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ظاهراً لَا يَخْفَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.

* * *

١٣ - بَابُ:

تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَذْرِ، فِي الْجَامِعِ الَّذِي وَضَعَهُ

غَرَضُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذَا الْبَابِ: بَيَانُ مَنْ جَاءَ ذِكْرُهُ بِالتَّنْصِيصِ فِي هَذَا «الصَّحِيحِ الْجَامِعِ» الْمُبَارَكِ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ فِيهِ: بَيَانُ مَنْ لَمْ يُسَمَّ، أَوْ مَنْ لَمْ يُذَكَرْ أَصْلاً، فَلَا يَرِدُ أَنَّهُ تَرَكَ الْبَخَارِيُّ مِثْلَ أَبِي عُبَيْدَةَ

ابن الجراح ؛ فإنه شهدَ بَدْراً بالاتفاق ، والله أعلم .

* * *

١٤ - باب :

حَدِيثِ بَنِي النَّضِيرِ ،

وَمَخْرَجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي دِيَةِ الرَّجُلَيْنِ ،

وَمَا أَرَادُوا مِنَ الْغَدْرِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ : كَانَتْ عَلَى رَأْسِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقَعَةِ بَدْرٍ قَبْلَ
أَحَدٍ .

وقول الله ﷻ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ

الْحَشْرِ ﴾ [الحشر : ٢] .

ذكر الإمام البخاري في هذا الباب حديثَ مَخْرَجِ النبي ﷺ إلى النَّضِيرِ ،
يَسْتَعِينُهُمْ فِي دِيَةِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ ، قَتَلَهُمَا رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ
عِلْمٍ مِنْهُ بِالْعَهْدِ ، فَأَرَادَ النَّضِيرُ بِهِ الْغَدْرَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَمَرُوا رَجُلًا أَنْ يَعْلُوَ
الْبَيْتَ ، فَيَلْقِيَ عَلَيْهِ الصَّخْرَةَ فَيَقْتُلَهُ ، فَأَتَاهُ الْخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ ، فَقَامَ مُظْهِرًا أَنَّهُ
يَقْضِي حَاجَةً ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : « لَا تَبْرَحُوا » ، وَرَجَعَ مُسْرِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ ،
وَاسْتَبْطَأَ [أَصْحَابُهُ ، فَأَخْبَرُوا أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَلَحِقُوا بِهِ ، فَكَانَ ذَلِكَ
نَقْضَ عَهْدِهِمْ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَادَّعَى الْفِرْقَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الْيَهُودِ : الْقَيْنِقَاعَ ،
وَالنَّضِيرَ ، وَقُرَيْظَةَ عَلَى تَرْكِ الْحَرْبِ ، فَنَقَضُوا الْعَهْدَ ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ نَقَضَ
الْعَهْدَ بَنُو قَيْنِقَاعَ ، ثُمَّ نَقَضَ الْعَهْدَ بَنُو النَّضِيرِ ، ثُمَّ نَقَضَتْ قُرَيْظَةُ ، فَحَارَبَهُمُ
النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِحَرْبِ النَّضِيرِ ، وَالْمَسِيرِ إِلَيْهِمْ ، تَحَصَّنُوا ، فَأَمَرَ

بقطع النخل والتحريق .

ثم ذكر البخاري في الباب آية؛ لأنها نزلت في بني النضير بالاتفاق،
وحكي الاختلاف في وقت تلك الغزوة، وأورد فيه سبعة أحاديث :

الأول : حديث ابن عمر، والغرض منه : قوله : « حاربت قريظة
والنضير، فأجلى بني النضير » .

الثاني : حديث ابن عباس، والغرض منه : تسمية سورة الحشر بسورة
النضير؛ لأنها نزلت فيهم .

الثالث : حديث أنس، والمقصود منه هنا : قوله : « حتى فتح قريظة
والنضير » .

الرابع : حديث ابن عمر، وأورده هنا؛ لقوله فيه : « أن النبي ﷺ حرق
نخل بني النضير » .

الخامس : حديث مالك بن أوس عن عمر، والغرض منه هنا : قوله :
« وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من بني النضير » .

السادس : حديث عائشة، والغرض منه : قولها : « أرسل أزواج النبي ﷺ
عثمان إلى أبي بكر يسألنه ثمنهن مما أفاء الله على رسوله ﷺ » .

السابع : حديث أبي بكر ﷺ، ولعل مطابقتها للترجمة من جهة أنه
مختصر من القصة التي ذكرتها عائشة، وذلك لأن من طلب الميراث، إنما
طلب مما أفاء الله على رسوله ﷺ، وكان مما أفاء الله عليه مال النضير أيضاً،
والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

١٥ - باب :

قَتْلُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ جَابِرٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ جِهَةِ بَيَانِ قِصَّةِ قَتْلِهِ فِيهِ .

* * *

١٦ - باب :

قَتْلُ أَبِي رَافِعٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ مِنْ جِهَةِ بَيَانِ قِصَّةِ قَتْلِهِ فِيهِ .

* * *

١٧ - باب :

غَزْوَةُ أَحُدٍ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ

تَبَوَّأِ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ١٢١]

وَقَوْلِهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٣)

إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ

وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (١٤) وَلِيُمَحِّصَ

اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ (١٥) أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ

الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (١٦) وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتُّونَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُلْقَوْهُ

فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩ - ١٤٣] .

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٣) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧١] الآية.

ذكر الإمام البخاري في هذا الباب عدة آيات نزلت في غزوة أحد، ثم ذكر نلّوها أحاديث كالمفسرة للآيات المذكورة، وجميع ما أورده في الباب سبعة أحاديث:

الأول: حديث عُقْبَةَ، وهو متعلّق بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩].

الثاني: حديث البراء، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه بيان قصة الرّماة، وهو متعلّق بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] الآية.

الثالث: حديث جابر، والغرض منه واضح.

الرابع: حديث عبد الرحمن بن عوف، ووجه إيرادِهِ في الباب من جهة أن فيه بيان قتل مُصْعَبٍ وحمزة عليه السلام، وهما قتلا يوم أحد.

الخامس: حديث جابر، أورده هنا لقصة الرجل الذي ألقى التّمّرات،

وَقَاتَلَ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى قُتِلَ، فمطابقته ظاهرة.

السادس: حديث خَبَّابٍ، أوردَه لِذِكْرِ قَتْلِ مُصْعَبٍ فِيهِ؛ وَهُوَ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ.

السابع: حديث أَنَسٍ، أوردَه هُنَا؛ لِأَن فِيهِ قِصَّةَ قَتْلِ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ يَوْمَ أُحُدٍ.

الثامن: حديث زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمطابقته لِلترجمة من جهة أَن فِيهِ بَيَانُ نَزُولِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ فِي حَقِّ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ وَأَشْبَاهِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

التاسع: حديثه أيضاً، وَمطابقته لِلترجمة ظاهرة.

تنبيه: وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ - بَعْدَ الْبَابِ - حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «هَذَا جَبْرِيلُ أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ»، وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ بِسْنَدٍ [ه] وَمَتْنِهِ فِي (بَابِ: شَهَادَةِ الْمَلَائِكَةِ بِذُرِّ)، وَلِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي هَذَا الْمَتْنِ يَوْمُ بَدْرٍ - كَمَا تَقَدَّمَ -، لَا يَوْمُ أُحُدٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ؛ قَالَه الْحَافِظُ^(١).

* * *

١٨ - بَابُ:

﴿لَا ذَمَّتَ طَلَابِقَتَانِ مِنْكُمْ﴾

أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾ [آل عمران: ١٢٢]

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْبَابِ وَالْأَبْوَابِ الَّتِي بَعْدَهُ عِدَّةً

(١) انظر: «فتح الباري» (٧ / ٣٤٩).

آياتٍ تتعلّق بغزوةٍ أُحُدٍ، وفَرَقَها في الأبواب، وغَرَضُه في إيرادها واضحٌ؛ لأنها كلّها متعلّقةٌ بغزوةٍ أُحُدٍ، إلّا أنه ذَكَرَ في الأبواب أحاديثَ لا تعلّقُ لأكثرِها بخصوص هذه الآياتِ المذكورةِ في الأبواب؛ نعم، لها تعلّقٌ بأصل غزوةٍ أُحُدٍ، وقد يَفْعَلُ البخاري - رحمه الله - مثلاً هذا لِأدنى مناسبة.

ثم أورد البخاري - رحمه الله - في هذا البابِ أَحَدَ عَشَرَ حديثاً:
الأول: حديث جابرٍ في نزول الآيةِ المذكورةِ في الترجمة، ومطابقته ظاهرة.

الثاني والثالث: حديثه أيضاً، والغرضُ من إيرادهما: أن عبدَ الله والدَ جابرٍ كان شَهِدَ أُحُدًا.

الرابع: حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الخامس: حديث سَعْدٍ أيضاً، ومطابقته أيضاً ظاهرة للترجمة.

السادس: حديث عليٍّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع: حديث طَلْحَةَ وَسَعْدٍ، والغرضُ منه: قوله: «في بعضِ تلك الأيام»؛ لأن المرادَ بالبعض: يومُ أُحُدٍ.

الثامن: حديث طَلْحَةَ أيضاً، ومطابقته أيضاً ظاهرة للترجمة.

التاسع: حديثه أيضاً، ومطابقته ظاهرة.

العاشر: حديث أنسٍ، ومطابقته ظاهرة واضحة.

الحادي عشر: حديث عائشة، ومطابقته أيضاً ظاهرة.

* * *

: ۱۹ - ۱۹

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَوْلُوا مِنْكُمْ
يَوْمَ التَّفَقَّى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا
وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ١٥٥]

ذكر الإمام البخاري في حديث ابن عمر، والغرض من إيراده هنا:
قوله: «أما فراره يوم أُحُدٍ، فَاشْهَدُ أَنْ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ»، أشار به ابنُ عمر إلى هذه
الآية المذكورة في الترجمة.

:A-20

﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَجَكُمْ فَأَتْبَعَكُمْ عَمَّا يَغْمُرُ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلترجمة ظاهرة.

: ۲۱ -

﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِ أَمَنَةً
نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ
يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ
قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ

الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ

وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿آل عمران: ١٥٤﴾

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث أبي طلحة، ومطابقته للباب ظاهرة.

* * *

٢١ / م - باب:

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ

أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]

ذكر الإمام البخاري فيه حديثين:

أحدهما: عن أنس.

ثانيهما: عن ابن عمر.

ومطابقتهم للترجمة ظاهرة من جهة أن فيهما بيان سبب نزول الآية

المذكورة.

* * *

٢٢ - باب:

ذِكْرُ أُمِّ سَلَيْطٍ

ذكر البخاري فيه حديث عمر، والغرض من إيراده هنا: قوله: «أُمُّ

سَلَيْطٍ أَحَقُّ بِهَذَا؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقِرْبَ يَوْمَ أُحُدٍ».

* * *

٢٣ - باب :

قَتْلُ حَمْزَةَ ؓ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهِ حَدِيثٌ وَحْشِيٌّ بِنِ
حَرْبٍ ؓ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَن فِيهِ ذِكْرُ قِصَّةِ قَتْلِ سَيِّدِ الشَّهَدَاءِ حَمْزَةَ
- رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - .

* * *

٢٤ - باب :

مَا أَصَابَ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْجِرَاحِ يَوْمَ أُحُدٍ

مَجْمُوعُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذِكْرِ الْجِرَاحِ : أَنَّهُ كُسِرَتْ
رَبَاعِيَّتُهُ الشَّرِيفَةُ، وَجُرِحَ وَجْهُهُ الْكَرِيمُ، وَدَمِيَ، وَكُسِرَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ
الْعَالِي .

ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ :

الْأَوَّلُ : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْرَدَهُ؛ لِأَن فِيهِ ذِكْرُ كُسْرِ الرَّبَاعِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ .

الثَّانِي : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ ذِكْرُ تَدْمِيمِ الْوَجْهِ الْكَرِيمِ الْمُبَارَكِ .

الثَّالِثُ : حَدِيثُ سَهْلِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةٍ أُنْ فِيهِ ذِكْرُ كُسْرِ

رَبَاعِيَّتِهِ الشَّرِيفَةِ، وَجُرْحِ الْوَجْهِ الْكَرِيمِ الْمُبَارَكِ، وَكُسْرِ الْبَيْضَةِ عَلَى الرَّأْسِ
الْمُبَارَكِ الْعَالِي .

* * *

٢٥- باب:

﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ
لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢]

ذكر البخاري فيه حديث عائشة - رضي الله عنها -، ومطابقته بالباب ظاهرة.

* * *

٢٦- باب:

مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، مِنْهُمْ:

حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَالْيَمَانُ، وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، وَمُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ

ولم يقع ذكر حمزة واليمان والنضر صريحاً، إلا أنهم دخلوا في عموم قوله: «فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أُحد».

ذكر الإمام البخاري في الباب خمسة أحاديث:

الأول: حديث أنسٍ، والمقصود منه هنا: قوله: «قُتِلَ مِنْهُمْ»؛ يعني: من الأنصارِ سبعة.

الثاني: حديث جابرٍ، أورده هنا لذكر قتل والد جابر فيه.

الثالث: حديث جابرٍ أيضاً، في ذكر قتل أبيه.

الرابع: حديث أبي موسى، أورده هنا؛ لقوله فيه: «أَنِّي هَزَرْتُ سِيفاً، فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أُحد».

الخامس: حديث خبابٍ، أورده هنا؛ لذكر قتل مُصْعَبٍ فيه.

* * *

٢٧- باب:

«أُحْدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»

ذكر البخاري فيه حديثين:

أحدهما: حديث أبي حميّد.

وثانيهما: حديث أنس، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

وذكر البخاري - أيضاً - فيه حديث عُقْبَةَ، ومطابقته للترجمة [ظاهرة].

* * *

٢٨- باب:

غَزْوَةُ الرَّجِيعِ، وَرِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَيَثْرٍ مَعُونَةَ،
وَحَدِيثِ عَضَلٍ وَالْقَارَةِ، وَعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ، وَخُبَيْبٍ وَأَصْحَابِهِ

قال ابنُ إسحاق: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ: أَنَّهَا بَعْدَ أُحُدٍ^(١).

ذكر الإمامُ البخاري - رحمه الله - في هذا الباب غزوتين:

إحداهما: غزوة الرَّجِيعِ، وهو مَوْضِعٌ من بلاد هُذَيْلٍ، وهذه الغزوةُ مع
عَضَلٍ وَالْقَارَةِ، وهما بَطْنَانِ من بني الهَوَلِ، بعث النبي ﷺ سَرِيَّةً فيها عَاصِمُ بْنُ
ثَابِتٍ، وَخُبَيْبٌ وَأَصْحَابُهُ، ولم يَقَعْ ذِكْرُ عَضَلٍ وَالْقَارَةِ عند البخاري صَرِيحاً،
وإنما وَقَعَ ذلك عند ابنِ إسحاقٍ صَاحِبِ الْمَغَازِي^(٢).

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٦٨).

(٢) المرجع السابق.

والثانية: غزوة بئرِ مَعُونَةَ، وهي مع رِغْلٍ وذَكَوَانٍ، وهما بَطْنَانِ من بني سُلَيْمٍ، وفي هذه الغزوة ذهبَتْ سَرِيَّةُ الْقُرَاءِ السَّبعِينَ.

ثم ظاهرُ سياقِ هذه الترجمةِ يُوهِمُ أن غزوة الرَّجِيعِ وبئرِ مَعُونَةَ شيءٌ واحدٌ، وليس كذلك.

ولعلَّ الإمامَ البخاري - رحمه الله - أدرَجَها معها؛ لِتُقَرَّبَها منها، ولم يردَّ أنهما قصَّةٌ واحدةٌ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثم ذَكَرَ الإمامُ البخاري - رحمه الله - في البابِ أربعةَ أحاديثٍ: اثنانِ منها يتعلّقان بغزوة الرَّجِيعِ، واثنانِ منها يتعلّقان بغزوة بئرِ مَعُونَةَ:

الأول: حديثُ أبي هُرَيْرَةَ، ولا يتعلّقُ بغزوة الرَّجِيعِ؛ لأنَّ فيه بيانَ عاصِمٍ وأصحابِهِ وخُبَيْبٍ.

الثاني: حديثُ جابرٍ، وهو يتعلّقُ بغزوة الرَّجِيعِ، أوردَه هنا؛ لِذِكْرِ قَتْلِ خُبَيْبٍ، وهو الذي شهد هذه الغزوة.

الثالث: حديثُ أَنَسٍ، وهو أوْلُ حديثٍ في غزوة بئرِ مَعُونَةَ، أوردَ البخاريُّ في ذِكْرِ هذه القصَّةِ أحاديثَ جميعُها عن أَنَسٍ، ومطابقتها [ظاهرة].

الرابع: حديثُ عائشةَ في قصةِ الهِجْرةِ، ووجهُ إدخاله في [هذا] البابِ: أَنه في ذِكْرِ قَتْلِ عامرِ بنِ فُهَيْرَةَ يومَ بئرِ مَعُونَةَ.

* * *

٢٩ - باب:

غَزْوَةُ الْخَنْدَقِ، وَهِيَ الْأَحْزَابُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ سَبْعَةَ عَشَرَ حَدِيثًا:

الأول: حديث ابنِ عمرَ، ووجهُ إيرادِه ظاهر.

الثاني: حديث سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث [أنسٍ]، ولا يخفى وجهُ دخوله.

الرابع: حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الخامس: حديثه أيضاً، ومطابقته أيضاً ظاهرة.

السادس: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع: حديث البراء، أوردَه من وجهين، وسيأتي الوجهُ الثاني،

ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

الثامن: حديث ابنِ عباس، وجهُ إيرادِ نصِّ هذا الحديث هنا: أن الله

تعالى نصرَ نبيِّه الكريمَ في غزوة الخندق بالريح؛ قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا
وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

التاسع: حديث ابنِ عمرو، وجهُ إيرادِه ظاهر.

العاشر: حديثه أيضاً، ووجهُ إدخاله في الباب: قوله: «أَحَقُّ بهذا الأمرِ

منك مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ»؛ لأن أبا سُفيان - والدَ مُعاوية - كان قائدَ

الأحزاب يوم الخندق.

الحادي عشر: حديث سُليمان، ووجهُ دخوله في الباب ظاهر.

الثاني عشر: حديث عليٍّ، ومطابقته ظاهرة.

الثالث عشر: حديث جابر، والغرضُ منه واضح.

الرابع عشر: حديثه أيضاً، ومطابقته ظاهرة.

الخامس عشر: حديث أبي هُريرة، والغرضُ منه: قوله:

«وَعَلَبَ الْأَحْزَابَ وَحَدَهُ» .

السادس عشر: حديث عبدالله بن أبي أوفى، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن المراد من الأحزاب: أحزاب الخندق.

السابع عشر: حديث ابن عمرو، المقصود منه هنا: قوله: «وهزم الأحزاب وحده» .

* * *

٣٠- باب:

مَرْجِعُ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْزَابِ،
وَمَخْرَجِهِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، وَمُحَاصَرَتِهِ إِيَّاهُمْ

ذكر الإمام البخاري فيه سبعة أحاديث:

الأول: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أنس، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

الثالث: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة أيضاً.

الرابع: حديث أنس، والغرض منه: قوله: «افْتَتَحَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ» .

الخامس: حديث أبي سعيد، والمقصود منه: «نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى

حُكْمِ سَعْدٍ» .

السادس: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

السابع: حديث البراء، والغرض منه: قوله: قال النبي ﷺ لِحَسَّانَ يَوْمِ

قُرَيْظَةَ: «اهْجُؤْهُمْ» .

* * *

٣١- باب:

غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ

جَنَحَ الإمامُ البخاري - رحمه الله تعالى - إلى أن هذه الغزوة كانت بعد خَيْبَرَ، ومع ذلك ذكَّرها قبل خَيْبَرَ، وخالفَ الترتيبَ الذي لَحِظَهُ في (المَغَازِي) مِنْ ذِكْرِ كُلِّ غَزْوَةٍ كما وقعتْ، فلا يُدْرِي هل تعمَّد ذلك؛ تسليماً بقول أصحاب المَغَازِي: إنها كانت قبل خَيْبَرَ^(١)، أو أن ذلك من الرواة عنه، أو أشار إلى احتمال أن تكون ذاتُ الرِّقَاعِ اسماً لغزوتينِ مختلفتين، والله أعلم.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ حديثَ جابرٍ من ثلاثِ طُرُقٍ، في بعضها التصريحُ بذِكْرِ ذاتِ الرِّقَاعِ، وفي بعضها التصريحُ بذِكْرِ يومِ مُحَارِبِ وَثْعَلَبَةَ، وأوردَ الطريقَ الأولَ تأكيداً لما ذهبَ إليه من أن غزوةَ ذاتِ الرِّقَاعِ كانت بعد خَيْبَرَ، وذلك أن المراد: السابقةُ من الغزواتِ التي خرجَ فيها النبي ﷺ، ووقعَ فيها القتالُ، والأولى منها بَدْرٌ، والثانيةُ أُحُدٌ، والثالثةُ الخَنْدَقُ، والرابعةُ قُرَيْظَةُ، والخامسةُ المُرَيْسِيعُ، [و]السادسةُ خَيْبَرُ، فيلزمُ من هذا أن تكون ذاتُ الرِّقَاعِ بعد خَيْبَرَ؛ للتنصيصِ في حديثِ جابرٍ على أنها السابعةُ.

وذكرَ البخاري في البابِ حديثَ ابنِ عباسٍ، وسَلَمَةَ: أن النبي ﷺ صَلَّى صلاةَ الخوفِ بذي قَرَدٍ، وأشار الإمامُ البخاري بإيراد هذينِ الحديثينِ المَتَّفِقَيْنِ في تسمية الغزوة: إلى أن ذاتَ الرِّقَاعِ كانت بعد خَيْبَرَ؛ لأن في حديثِ سَلَمَةَ التنصيصَ على أن غزوةَ ذي قَرَدٍ بعدَ الحُدَيْبِيَّةِ وخَيْبَرَ، لكنْ للقومِ على الإمام البخاريِّ هنا اعتراضٌ، وهو أنه يُحتاجُ مع ذلك إلى إثباتِ أوليَّةِ صلاةِ الخوفِ

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢/٢٠٣).

بذي قَرَدٍ، وذلك ليس بثابت من الحديث، ولا يلزم من مُجرّد الصلاة في ذي قَرَدٍ أَوْلِيَّةٌ فيها، فيمكن أن يكون النبي ﷺ صَلَّى بذي قَرَدٍ بعد صلاته بذات الرِّقَاع، وتكون غزوةُ ذي قَرَدٍ بعد الحُدَيْبِيَّةِ وخَيْبَرَ، وغزوةُ ذات الرِّقَاع قبلَ خَيْبَرَ.

ثم ذكر البخاريُّ حديثَ أبي موسى، ومطابقته للترجمة ظاهرة، واستدل البخاري بهذا الحديث على أن غزوةَ ذات الرِّقَاع بعد خَيْبَرَ؛ لأن أبا موسى جاء بعد خَيْبَرَ، وهذا الاستدلال صحيحٌ.

ثم ذكر البخاري حديثَ صالح بنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ شَهِدَ مع رسول الله ﷺ من طُرُق، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قوله: (تَابِعَةُ اللَّيْثُ . . . إلخ). قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: يحتمل أن يكون مَوْضِع هذه المتابعة بعد حديث القاسم عن صالح بنِ خَوَاتٍ، فيكون متأخراً عنه، ويكون تقديمه من بعض النُّقْلَةِ عن البخاري^(١).

ويقال: غزوةُ أنمارٍ مُتَّحِدَةً مع غزوة بني مُحَارِبٍ وَثُعْلَبَةَ، ولذا ذكر البخاريُّ حديثَ أنمارٍ في هذا الباب، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثم ذكر البخاريُّ حديثَ ابنِ عمرَ ؓ من وجهَيْن، ومطابقته للترجمة من جهة أن الغزوة التي شهدها ابنُ عمرَ هي غزوةُ ذات الرِّقَاع.

ثم ذكر حديثَ جابر من طُرُق، وفي بعضها التصريحُ بذكر ذات الرِّقَاع. ثم أوردَ حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، أورده؛ لقوله فيه: «في غَزْوَةٍ»، وهي ذات الرِّقَاع.

(١) انظر: «فتح الباري» (٧ / ٤٢٥).

قوله : (وإنما جاء أبو هريرة إلى النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -
بعد خيبر) أراد البخاريُّ بهذا : تأكيداً ما ذهب إليه من أن غزوة ذات الرِّقاع
كانت بعد خيبر.

* * *

٣٢ - باب :

غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خَزَاعَةَ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِيعِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هُنَا عِدَّةَ آثَارٍ، مَنَاسِبُهَا ظَاهِرَةٌ.

ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما : عن أَبِي سَعِيدٍ، والغرضُ منه هنا : ذَكَرُ غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ

فِي الْجُمْلَةِ.

ثانيهما : حديث جابر، لم يظهر لي الآن وجهُ المطابقة بين الحديث

والترجمة ؛ لأن هذه القصة كانت في غزوة ذات الرِّقاع بلا ريب ؛ كما تقدَّم في

الباب الذي قبله، فلعلَّ هذا الحديث كان مكتوباً في الهامش، أو في الطَّرَةِ،

فألحقه بعضُ من نَسَخَ الكتاب هنا، وتوارد جميعُ النُّسَخِ على ذلك، والله

- سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣٣ - باب :

غَزْوَةُ أَنْمَارٍ

هكذا وقعَ ذَكَرُ هذه الغزوة هنا في أكثر النُّسَخِ، فقليل : كان محلُّ هذا

الباب قبل غزوة بني المُصْطَلِق ؛ لأنه عَقَبَهُ بترجمة حديث الإفك ، والإفك كان في غزوة بني المُصْطَلِق ، فلا معنى لإدخال غزوة أنمار بينهما ، فلعلَّ التقديم والتأخير من نُسَاخ «الصحيح الجامع» .

وقيل : إن غزوة أنمار وقعت في أثناء غزوة المُصْطَلِق ؛ فلذا ذَكَرَهَا البخاري في ضمن غزوة بني المُصْطَلِق ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٣٤ - باب :

حَدِيثُ الْإِفْكِ

وجهُ إيرادِ هذا الحديثِ هنا : هو ما ذكرَ [هـ] الزُّهْرِيُّ : أن قصة الإفك كانت في غزوة المُرَيْسِيع ، وذكرَ البخاريُّ في هذا الباب حديثَ الإفك بِطَوْلِهِ ، ثم ذكرَ بعدَ سياقه قصةَ الإفك خمسةَ أحاديثَ متعلِّقةً بهذا :

الأول : حديثٌ في شأنِ عليٍّ عليه السلام .

الثاني : حديثٌ أمّ رومانَ في قصة الإفك .

الثالث : حديث عائشةَ في قراءة قوله تعالى : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور : ١٥] .

الرابع : حديثها في حقِّ حَسَّانَ .

الخامس : حديث مسروقٍ في دخوله على عائشةَ ، وعندها حَسَّانُ يُشِدُّ

شِعْرًا .

* * *

٣٥- باب :

غَزْوَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ

أشار الإمام البخاريُّ بإيرادِ هذه الآيةِ إلى أنها نزلت في قصةِ الحُدَيْبِيَّةِ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثين حديثاً :

الأول : حديث زيد بن خالدٍ ، والغرضُ منه : قوله : « خَرَجْنَا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ » .

الثاني : حديث أنسٍ ، والغرضُ منه : قوله : « عُمْرَةٌ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ » .

الثالث : حديث أبي قتادةَ ، والمقصودُ منه : قوله : « انطلقنا مع النبيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - عامَ الْحُدَيْبِيَّةِ » .

الرابع : حديث البراءِ ، ذكره من وجهين ، ومطابقته ظاهرة .

الخامس : حديث جابر ، أورده من ثلاثِ طُرُقٍ ، كُلُّها في ذكرِ الْحُدَيْبِيَّةِ .

السادس : حديث عبدِالله بنِ أبي أوفى ، والغرضُ منه : قوله : « كان أصحابُ الشجرةِ ألفاً وثلاث مئةً » .

السابع : حديث مرداسِ الأَسْلَمِيِّ ، والغرضُ منه : بيانُ أنه كان من أصحابِ الشجرةِ .

الثامن : حديث المِسْوَرِ ، ومَرْوَانِ ، وهما يتعلّقان بقصةِ الْحُدَيْبِيَّةِ .

التاسع : حديث كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ ، والغرضُ منه : قوله : « فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ

- صلى الله تعالى عليه وسلم - أَنْ يَخْلُقَ » ، وهو بِالْحُدَيْبِيَّةِ .

العاشر والحادي عشر : حديث بنتِ خُفَافِ بنِ إِيْمَاءَ ، وعمر بنِ الخطابِ ،

والغرضُ منه : قولها : «وقد شهدَ أبي الحُدَيْبِيَّةَ مع رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم -» .

الثاني عشر : حديث المُسَيَّبِ ، أورده من طُرُق ، ووجهُ إيرادِه ظاهر .

الثالث عشر : حديث عبدِاللهِ بنِ أبي أَوْفَى ، والغرضُ منه : قوله : «وكان مِنْ أصحابِ الشَّجَرَةِ» .

الرابع عشر : حديث عبدِاللهِ بنِ زيدٍ عَمَّ عَبَّادِ بنِ تَمِيمٍ ، والغرضُ منه : بيانُ شُهوْدِ الحُدَيْبِيَّةِ ، وبيعةَ النَّبِيِّ ﷺ بها .

الخامس عشر : حديث سَلَمَةَ ، أورده ؛ لقوله فيه : «وكان مِنْ أصحابِ الشَّجَرَةِ» .

السادس عشر : حديثه أيضاً ، ومطابقته ظاهرة .

السابع عشر : حديث البراء ؛ أورده ؛ لقوله فيه : «وبايَعْتَهُ تحتَ الشَّجَرَةِ» .

الثامن عشر : حديث ثابتِ بنِ الضَّحَّاك ، ومطابقته ظاهرة .

التاسع عشر : حديث أنسٍ ، ومطابقته ظاهرة .

العشرون : حديث زَاهِرِ الْأَسْلَمِيِّ ، ساقَ البخاريُّ حديثه ؛ لقوله فيه :

«وكان ممن شهدَ الشَّجَرَةَ» ، وقِصَّةُ لُحُومِ الحُمْرِ كانت في خَيْبَرَ .

الحادي والعشرون : حديث أُهْبَانَ ، أورده ؛ لبيان أن أُهْبَانَ مِنْ أصحابِ الشَّجَرَةِ .

الثاني والعشرون : حديث سُويْدِ بنِ النُّعْمَانِ ، أورده ؛ لقوله فيه : «وكان

مِنْ أصحابِ الشَّجَرَةِ» .

الثالث والعشرون: حديث عائذ بن عمرو، ذكره هنا؛ لبيان أن عائذاً من أصحاب الشجرة.

الرابع والعشرون: حديث عمر، ذكره؛ لأن هذه القصة كانت في سفر الحُدَيْيَّة.

الخامس والعشرون: حديث المسور ومروان، ومطابقته ظاهرة.

السادس والعشرون: حديث ابن شهاب عن عروة، ذكره هنا؛ لأن هذه القضية وقعت في غزوة الحُدَيْيَّة.

السابع والعشرون: حديث ابن عمر في قصة خروجه مُعْتَمِراً، أورده هنا؛ لقوله فيه: «صَنَعْنَا كَمَا صَنَعَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»؛ أي: في الحُدَيْيَّة.

الثامن والعشرون: حديثه أيضاً، والغرض منه: قوله: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَحَالَ كُفَارُ قَرِيشٍ»؛ لأن ذلك في سفر الحُدَيْيَّة.

التاسع والعشرون: حديث عبد الله بن أبي أوفى، ذكره هنا؛ لأن فيه بيان عُمَرَةَ الحُدَيْيَّة؛ يعني: عُمَرَةَ القَضَاءِ.

الثلاثون: حديث سهل بن حنيف، أورده هنا؛ لقوله فيه: «فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ»، وكان ذلك يوم الحُدَيْيَّة.

ثم ذكر البخاري حديث كعب بن عُجْرَةَ في قصة القَمَلِ، وحَلَقِ رَأْسِهِ بالحُدَيْيَّة، وقد تقدّم.

* * *

٣٦- باب :

قِصَّةُ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ

أشار البخاري بإيراد حديث قَتَادَةَ إِلَى وَقْعَةِ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ، وَأشار بإيراد قولِ شُعْبَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ، وقولِ يحيى وَمَنْ تَابَعَهُ، إِلَى [أَنَّ] بعضَ الرواةِ اقتصَرَ على ذِكرِ عُرَيْنَةَ دونَ عُكْلٍ، وبعضُهم عكسَ ذلك، فاقتصرَ على ذِكرِ عُكْلٍ دونَ ذِكرِ عُرَيْنَةَ.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٧- باب :

غَزْوَةُ ذِي قَرْدٍ

ذَكَرَ الإمامُ البخاري - رحمه الله تعالى - حديثَ سَلَمَةَ فِي ذِكرِ هذه الغزوة.

* * *

٣٨- باب :

غَزْوَةُ خَيْبَرَ

ذَكَرَ الإمامُ البخاري في البابِ ثلاثين حديثاً:

الأول: حديث سُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ، والغرضُ منه هنا: الإشارةُ إِلَى أن الطريقَ التي خرجوا منها إِلَى خَيْبَرَ كانت على طريقِ الصَّهْبَاءِ.

الثاني: حديث سَلَمَةَ، ومطابقته ظاهرة.

الثالث: حديث أنسٍ، ذكره من ثلاث طُرُق، كُلُّها في ذِكر ما يتعلّق بغزوة خيبرَ.

الرابع: حديثه في ذكر صَفِيَّةَ، أورده من طريقين، ومطابقته ظاهرة.

الخامس: حديث سَهْلٍ، أورده من طريقين، ولم يأتِ التعيّنُ بهذه الغزوةَ، ولعلَّ البخاريّ مالَ إلى أن هذه غزوة، ولهذا السّرُّ أورد حديث أبي هريرةَ بعده.

السادس: حديث أبي هريرةَ، والغرضُ منه: قوله: «شَهِدْنَا خَيْبَرَ».

السابع: حديث أبي موسى، ومطابقته ظاهرة.

الثامن: حديث سَلَمَةَ، والغرضُ: قوله: «هذه ضَرْبَةٌ أَصَابَتْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ».

التاسع: حديث أنسٍ، أورده هنا؛ لقوله فيه: «كَأَنَّهُم السَّاعَةَ يَهُودُ خَيْبَرَ».

العاشر والحادي عشر: حديث سَلَمَةَ وَسَهْلٍ، وهما مطابقان للترجمة من جهة كونهما في قِصة فَتْحِ خَيْبَرَ.

الثاني عشر: حديث أنسٍ في قِصة صَفِيَّةَ، أورده هنا من ثلاثِ طُرُق.

الثالث عشر: حديث عبدِ اللهِ بنِ مُعَقَّلٍ، وفيه: «كُنَّا مُحَاصِرِي خَيْبَرَ».

الرابع عشر: حديث ابنِ عمرَ، ذكره من ثلاثِ طُرُق، ووجهُ إيرادِهِ ظاهر.

الخامس عشر: حديث عليٍّ، ومطابقته ظاهرة.

السادس عشر: حديث جابر، وجهُ إيرادِهِ ظاهر.

السابع عشر: حديث ابن أبي أوفى، مطابقتُهُ ظاهرة.

الثامن عشر: حديث البراء، أوردته من ثلاثِ طُرُق، ومطابقتُهُ ظاهرة.

التاسع عشر: حديث ابن عباس، والغرضُ منه واضح.

العشرون: حديث ابن عمر، ومطابقتُهُ للترجمة ظاهرة.

الحادي والعشرون: حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، والغرضُ منه: قوله:

«أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ».

الثاني والعشرون: حديث أبي موسى، والغرضُ منه: «فَوَافَقَنَا النَّبِيُّ ﷺ

حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ».

الثالث والعشرون: [حديث] أسماء، والغرضُ منه: قولها: «وإنه

لَيَسْتَعِيدُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنِّي».

الرابع والعشرون: حديث أبي موسى أيضاً، والمقصودُ منه ظاهر.

الخامس والعشرون: حديث أبي هريرة، والمقصودُ منه: قوله: «افْتُتِحَتْ

خَيْبَرُ».

السادس والعشرون: حديث عمر، ذكره من طريقين، والغرضُ منه:

قوله: «كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ».

السابع والعشرون: حديث أبي هريرة، ومطابقتُهُ ظاهرة.

الثامن والعشرون: حديث عائشة، والغرضُ منه: مُطَالَبَةُ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ [مِيرَاثُهَا مِنْ] فَدَكِّ، وما بقي من خُمْسِ

خَيْبَرَ.

التاسع والعشرون: حديث عائشة، والغرضُ منه: قولُها: «لَمَّا فُتِحَتْ خَيْرٌ»

الثلاثون: حديث ابنِ عمر، والغرضُ منه: قوله: «ما شَبِعْنَا حَتَّى فَتَحْنَا خَيْرٌ».

* * *

٣٩- باب:

اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى أَهْلِ خَيْرٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ.

* * *

٤٠- باب:

مُعَامَلَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ خَيْرٍ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ وَاضِحٌ.

* * *

٤١- باب:

الشَّاةِ الَّتِي سُمِّتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِخَيْرٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ مُعَلَّقًا، وَحَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوَصُولًا، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٤٢ - باب :

غَزْوَةُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ

بلغت سرايا زيد بن حارثة سبعا :

أولها إلى نجد، والثانية إلى بني سليم، والثالثة تلقى فيها عير قريش،
والرابعة إلى بني ثعلبة، والخامسة إلى حسمى، والسادسة إلى وادي القرى،
والسابعة إلى ناسٍ من بني فزارة.

ولعل هذه الأخيرة مُرادُ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، والغرض منه : قوله : «فقد
طعتم في إمارة أبيه» .

* * *

٤٣ - باب :

عُمْرَةُ الْقَضَاءِ

أدخل الإمام البخاري عُمرة القضاء في (المغازي) ؛ لكونها كانت مُسببةً
عن غزوة الحُدَيْبية، ولأن النبي ﷺ خرج إليها مُستعداً بالسلاح والمقاتلة ؛
خشية أن يقع من قريش غدرٌ، فكانهم كانوا في صورة الغزاة .

وأشار البخاري بالحديث المُعلّق إلى حديث أنس : «أن النبي ﷺ دخل
مكة في عُمرة القضاء، وعبدُ الله بنُ رَواحةٍ يُشِدُّ بين يديه» الحديث .

ثم أورد في الباب سبعة أحاديث :

الأول : حديث البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني: حديث ابن عمر، والغرض منه: قوله: «فَاعْتَمَرَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فَدَخَلَهَا».

الثالث: حديث ابن عمر في العُمرة.

الرابع: حديث ابن أبي أوفى، والغرض منه: قوله: «لَمَّا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، سَتَرْنَاهُ مِنْ غُلَمَانِ الْمَشْرِكِينَ».

الخامس: حديث ابن عباس، أوردته؛ لقوله فيه: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابُهُ»، وكان قُدُومُهُمْ لِعُمرة القضاء.

السادس: حديثه أيضاً، وقد صَرَّحَ في هذه الرواية بأن قُدومه - عليه السلام - كان لِعَامِهِ الَّذِي اسْتَأْمَنَ.

السابع: حديث ابن عباس أيضاً، والغرض منه: تَزَوُّجُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وكان إِحْرَامُهُ بِعُمرة القضاء، وقد صَرَّحَ في الرواية الثانية من هذه القصة^(١).

* * *

٤٤ - بَابُ:

غَزْوَةِ مُؤْتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ:

الأول: حديث ابن عمر، أوردته مختصراً ومُطَوَّلًا، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

الثاني: حديث أنس، والغرض منه: «نعى النبي ﷺ زيداً وجعفرأ وابنَ رَواحَةَ»، وكان مَوْتُهُم بغزوةِ مُؤْتَةَ.

الثالث: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة كالذي قبله.

الرابع: حديث ابنِ عمر، والغرض منه: ذَكَرُ جَعْفَرِ الذي قُتِلَ بغزوةِ مُؤْتَةَ.

الخامس: حديث خالد، أوردته من وجهين، ومطابقته ظاهرة.

السادس: حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، [و]وجهُ إدخالِ هذا الحديثِ في هذا الباب يظهرُ مما وقعَ في الرواية الثانية من زيادة قوله: «فلَمَّا مات، لم تَبْكِ عليه»؛ أي: لَمَّا ماتَ في غزوةِ مُؤْتَةَ، لم تَبْكِ عليه؛ امتثالاً لأمره، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

٤٥ - باب:

بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ إِلَى الْحُرَقَاتِ مِنْ جُھَيْنَةَ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَنْ أُسَامَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

ثَانِيَهُمَا: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أوردته من طريقين، ومطابقته أيضاً واضحة.

قوله: «وَعَزَّوْتُ مَعَ ابْنِ حَارِثَةَ، اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْنَا»، المرادُ به: زيدُ والدُ أُسَامَةَ، وَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ أَبْهَمَهُ عَمْدًا؛ لِمُخَالَفَتِهِ بَقِيَّةَ الرِّوَايَاتِ فِي الْبَابِ فِي

تعيين أسامة، ويمكن أن يكون الراوي نسب أسامة إلى جدّه، وهذا بعيد،
والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤٦ - باب:

غَزْوَةُ الْفَتْحِ، وَمَا بَعَثَ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ
إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِغَزْوِ النَّبِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في حديث عليّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٧ - باب:

غَزْوَةُ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس من طريق، كلها تدل على أن
غزوة الفتح كانت في رمضان، إلا في طريق عكرمة، عن ابن عباس قال:
«خرج النبي ﷺ إلى حنين»، فاستشكلهما العلماء؛ فإنه ليس بمطابق للترجمة.
والجواب: أن المراد بقوله: «إلى حنين»؛ أي: التي وقعت بعد الفتح؛
لأنها لما وقعت إثرها، أطلق الخروج إليها، والله تعالى أعلم.

* * *

٤٨ - باب:

أَيَّنَ رَكْزَ النَّبِيِّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ؟

أورد البخاري في حديث عروة مرسلاً، ومقصوده منه: ما ترجم به،

وهو آخرُ الحديث؛ فإنه موصولٌ عن عُرْوَةَ عن نافع.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب بعدَ هذا سِتَّةَ أَحَادِيثَ، ليس في واحدٍ منها التصريحُ بِرَكْزِ النَّبِيِّ ﷺ الرايةَ يومَ الفتح، فليس لها تعلقٌ بالترجمة.

نعم، لها تعلقٌ بِأَصْلِ قِصَّةِ الفتح، والله تعالى أعلم، وعِلْمُهُ أَتَمُّ.

الأول: حديث عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ، والغرضُ منه: رؤيته النَّبِيَّ ﷺ يومَ الفتح.

الثاني: حديث أسامةَ، ومطابقته ظاهرة بأصل الفتح.

الثالث: حديث أبي هُرَيْرَةَ، والمرادُ منه: قوله: «منزلنا - إن شاء الله إذا فتحَ اللهُ - الخَيْفُ».

الرابع: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «دَخَلَ مَكَّةَ يومَ الفتح».

الخامس: حديث ابنِ مَسْعُودٍ، والمقصودُ منه: قوله: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ يومَ فَتْحِ مَكَّة».

السادس: حديث ابنِ عَبَّاسٍ، والغرضُ: قُدُومُ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ.

* * *

٤٩ - باب:

دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ

أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابنِ عُمَرَ، والغرضُ منه: قوله: «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ يومَ

الفتح مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» .

ثانيهما : حديث عائشة ، والغرضُ منه : «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» .

* * *

٥٠- باب :

مَنْزِلُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ [حَدِيثَ] أُمِّ هَانِئٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ نَازِلًا عَلَيْهَا يَوْمَ الْفَتْحِ .

* * *

٥٠- باب

بغير ترجمة .

ليست أحاديثُ هذا الباب مطابقةً للباب الذي قبله ، فليس هذا الباب
بمنزلة الفصل منه كما هو المعروف في هذا الكتاب .

نعم ، للحديث الأول والثاني أدنى مناسبةٍ لحديثِ أُمِّ هَانِئٍ ، وأما
الثالث والرابع ، فليس لهما مناسبةٌ قطعاً .

فيقال : كأن البخاري بيَّضَ له ، فلم يتفق له وقوعُ ما يناسبه ، ثم هذه
الأحاديثُ الأربعة التي أوردها في هذا الباب مناسبةٌ لقصة الفتح كما لا يخفى .

* * *

٥٢- باب :

مَقَامُ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ زَمَنَ الْفَتْحِ

هذا الباب معقودٌ لبيان مُدَّةِ الإقامة بمكة زَمَنَ الْفَتْحِ .

ثم أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : عن أنسٍ ، وثانيهما : عن ابنِ عباسٍ ، وظاهرُهما التعارضُ ، والظاهرُ : أن حديثَ أنسٍ إنما هو في حجة الوداع ، وحديثُ ابنِ عباسٍ في الفتح ، ولعلَّ الإمامَ البخاريَ أدخل حديثَ أنسٍ في هذا الباب ؛ إشارةً إلى [اختلاف قصة حديثه عن قصة حديث ابنِ عباس] ^(١) ، ولم يُفصح ؛ تشجيعاً للأذهان .

* * *

٥٣- باب :

بغير ترجمة .

فصارت أحاديثه من جُملة الباب الذي قبله ، ومناسبتها له غيرُ ظاهرة ، ولعلَّ البخاري قد بيَّضَ له ليكتبَ ترجمةً مناسبةً للأحاديث ، فلم يتفق له ذلك ، والله أعلم .

(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل ، والمثبت من كلام الحافظ في «الفتح» (٢ / ٥٦٢) ؛ حيث إن الحديثين المذكورين في هذا الباب حاصلان في واقعيتين مختلفتين ، وعقَّب الحافظ بقوله : «فالمدة التي في حديث ابنِ عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة ، والمدة التي في حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة» . اهـ .

ثم ذَكَرَ في الباب أَحَدَ عَشَرَ حَدِيثًا، مناسبتُها لأَصْلِ قصة الفتح ظاهرة .
الأول : حديث عبد الله بن ثَعْلَبَةَ، والغرضُ منه : قوله : «مَسَحَ وجهه عامَ الفتح» .

الثاني : حديث سُنيْنٍ، والغرضُ منه : قوله : «وخرَجَ معه عامَ الفتح» .
الثالث : حديث عمرو بن سَلَمَةَ، والمرادُ منه : قوله : «كانت العربُ تَلَوُّمُ بِإِسْلَامِهِمُ الفتحَ» إلى قوله : «فلَمَّا كانت وقعةُ أهلِ الفتح» .
الرابع والخامس : حديث عائشةَ، والغرضُ منه هنا : الإشارةُ إلى أن هذه القصة وقعت في فتح مكة .

السادس : حديث عُرْوَةَ، والغرضُ منه هنا : الإشارةُ أيضاً إلى أن هذه القصة وقعت يومَ الفتح .

السابع : حديث مُجاشِعٍ، والغرضُ منه هنا : مضيُّ الهجرة ؛ يعني : من يوم الفتح .

الثامن : حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه : قوله : «لا هِجْرَةَ بعدَ الفتح» .
التاسع : حديث عائشةَ، والغرضُ منه : قولها : «لا هِجْرَةَ اليومَ - أي : بعدَ الفتح -» .

العاشر : حديث مُجاهِدٍ، والغرضُ هنا : الإشارةُ إلى أن هذه الخُطبة صدرت يومَ الفتح .

الحادي عشر : حديث أبي هريرةَ في ذكر هذه الخُطبة .

* * *

٥٤- باب :

غزوة حُنين، وقول الله تعالى :

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [التوبة: ٢٥ - ٢٧]

ثم ساق البخاري هذه الآيات هنا ؛ لأنها نزلت في قصة حُنين .

ثم ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث :

الأول: حديث ابن أبي أوفى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني: حديث البراء ، والغرض منه : قوله : «أَتَوَلَّيْتُ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟» .

الثالث: حديث المسور في قصة وفد هوازن ، أورده البخاري في هذا

الباب ؛ لأن غزوة حُنين كانت مع هوازن .

الرابع: حديث ابن عمر ، والغرض منه : بيان قُفُولِ الصحابة من غزوة

حُنين .

الخامس: حديث أبي قتادة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٥٥- باب :

غزاة أوطاس

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

٥٦ - باب :

غَزْوَةُ الطَّائِفِ

ذكر البخاري في الباب أحاديث :

الأول : حديث أمِّ سَلَمَةَ ، والغرضُ : قوله : «إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ» .

الثاني : حديث عبدِ اللهِ بنِ عمرَ في قصة حِصارِ الطائف .

الثالث : حديث سَعْدٍ ، وأبي بَكْرَةَ ، الغرضُ منه : بيانُ شهودِ أبي بَكْرَةَ

الطائفَ .

الرابع : حديث أبي موسى ، وهو أولُ الأحاديث في قِسْمَةِ غنائمِ حُنينٍ

بالجِعْرَانَةِ .

أورد الإمامُ البخاري أحاديثَ قِسْمَةِ الغنائمِ في قصة غزوةِ الطائفِ ؛ لأنَّ

هذه الغزواتِ : فَتَحَ مَكَّةَ ، وَحُنينًا ، وَأوطاسًا ، والطائفَ ، متقاربةٌ ، وَحُنينٌ

وما بعدها ناشئةٌ من فَتَحِ مَكَّةَ ، وكان نزولُ النبي ﷺ بالجِعْرَانَةِ بعد تلك الفتوحِ ،

وبعد رجوعه من الطائفِ ، فلهذا السِّرُّ أورد البخاري هذه الأحاديثَ في غزوةِ

الطائفِ ، فتنبّه .

الخامس : حديث يَعْلَى في ذكرِ نزولِ النبي ﷺ بالجِعْرَانَةِ .

السادس : حديث عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ في قِسْمَةِ الغنائمِ .

السابع : حديث أنسٍ ، أورده من طُرُقٍ ، وفي بعضها التصريحُ بأن قِسْمَةَ

الغنائمِ كانت يومَ فَتَحِ مَكَّةَ ، ولكنَّ المرادَ منه : زمانُ الفتحِ ، فيشملُ السنةَ كُلَّهَا ،

ويلزمُ هذا التأويلُ ؛ لأنَّ قِسْمَةَ الغنائمِ وقعتْ بالجِعْرَانَةِ بعد رجوعِ النبي ﷺ

من غزوة الطائف .

الثامن : حديث ابن مسعود في ذكر قِسْمَةِ الغنائم .

تنبيه : وقعَ حديثُ ابنِ مسعود هذا مقدِّماً على طريق مُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ ،
والصوابُ : تأخيرُهُ ؛ لتتوالى طُرُقُ حديثِ أنسٍ ، فلعلَّ البخاري ألحقها هذه
الطريقَ ، فكُتِبَتْ مؤخِّرةً من تغيير الرواة ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٥٧ - باب :

السَّرِيَّةُ الَّتِي قَبْلَ نَجْدٍ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي تِلْكَ الْقِصَّةِ .

* * *

٥٨ - باب :

بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْبَعَثِ الْمَذْكُورِ .

* * *

٥٩ - باب :

سَرِيَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ ،

وَعَلَقَمَةُ بْنُ مُجَرَّزٍ الْمُدَلِّجِيِّ ، وَيُقَالُ : إِنَّهَا سَرِيَّةُ الْأَنْصَارِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَلِيِّ فِي قِصَّةِ هَذِهِ السَّرِيَّةِ ، وَكَانَ عَلَقَمَةُ

فِي تِلْكَ السَّرِيَّةِ مَبْعُوثاً ، وَكَانَ السَّهْمِيُّ أَمِيراً ؛ كَمَا عُرِفَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْآخِرِ .

* * *

٦٠- باب:

بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ

اشتمل هذا الباب على عدة أحاديث:

الأول: حديث أبي بُرْدَةَ، أورده من طُرُق، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أبي موسى في بَعَثِ النَّبِيِّ ﷺ إياه إلى الْيَمَنِ.

الثالث: حديثه في رجوعه من الْيَمَنِ لِلْحَجَّةِ، وهو يقتضي بَعْثَهُ إلى

اليمَنِ.

الرابع: حديث ابن عباس في بَعَثِ النَّبِيِّ ﷺ إلى الْيَمَنِ.

قوله: (قال أبو عبدالله: طَوَّعَتْ: طَاعَتْ وَأَطَاعَتْ وَاحِدٌ، طِعْتُ وَطُعْتُ

وَأَطَعْتُ). أشار به إلى تفسير قوله: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ

مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠].

الخامس: حديث عمرو بن مَيْمُونٍ في قُدُومِ مُعَاذٍ إلى الْيَمَنِ.

* * *

٦١- باب:

بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ،

وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ

ذكر البخاري في أحاديث:

الأول: حديث البراء في بَعَثِ النَّبِيِّ ﷺ خالداً إلى الْيَمَنِ.

الثاني: حديث أبي بُرْدَةَ في بَعَثِ عَلِيٍّ إلى خالدٍ ليقبض الخُمُسَ.

الثالث : [حديث أبي سعيد الخُدري في بعث عليٍّ إلى رسول الله ﷺ من اليمنِ بذهيئة^(١)].

الرابع : حديث جابرٍ في قُدوم عليٍّ بِسِعايتهِ من اليمن .
الخامس : حديث ابنِ عمرَ في قُدوم عليٍّ - عليه السلام - .

* * *

٦٢ - باب :

غَزْوَةُ ذِي الْخَلَصَةِ

ذكر الإمام البخاري فيه حديثَ جريرٍ من طُرُق، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٦٣ - باب :

غَزْوَةُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ

ذكر الإمام البخاري فيه حديثَ أبي عثمان، ومطابقته للباب ظاهرة .

* * *

٦٤ - باب :

ذَهَابِ جَرِيرٍ إِلَى الْيَمَنِ

ذكر البخاريُّ فيه حديثَ جريرٍ، والغرضُ منه هنا : قوله : «كنتُ باليمن» .

* * *

(١) ما بين معكوفتين سقط من الأصل .

٦٥- باب:

غَزْوَةُ سَيْفِ الْبَحْرِ،
وَهُمْ يَتَلَقَّوْنَ عِيراً لِقُرَيْشٍ، وَأَمِيرُهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ
وسيفُ البحرِ هو: ساحلُ البحرِ.

ذكر الإمام البخاري في الباب حديثَ جابر رضي الله عنه، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٦٦- باب:

حَجَّ أَبِي بَكْرٍ بِالنَّاسِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ

ذكر الإمام البخاري حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، وثانيهما: حديث البراء، ومطابقتُهما
للترجمة من جهة أن بعثَ أبي بكرٍ كان بسورةِ براءة، والله - سبحانه وتعالى -
أعلم.

* * *

٦٧- باب:

وَفَدِ بَنِي تَمِيمٍ

ذكر البخاري فيه حديثَ عمران، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

٦٨ - باب

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: غَزَوْهُ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرِ بْنِ الْعَنْبَرِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَأَغَارَ، وَأَصَابَ مِنْهُمْ نَاسًا، وَسَبَى مِنْهُمْ نِسَاءً.

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، وثانيهما: حديث عبد الله بن الزبير.

* * *

٦٩ - باب:

وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ

ذكر الإمام البخاري في قصة هذا الوفد أحاديث:

الأول: حديث ابن عباس في وفادة عبد القيس.

ثانيهما: حديث أم سلمة، والغرض منه: قوله: «أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم».

ثالثها: حديث ابن عباس في الجمعة، والغرض منه: ما ذكر فيه من

مسجد عبد القيس؛ فإن فيه إشارة إلى قدامة وفادتهم على النبي ﷺ، وهذا وجه إيراد هذا الحديث هنا، والله تعالى أعلم.

* * *

٧٠- باب :

وَفِدِّي حَنِيفَةً، وَحَدِيثِ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

أولها : حديث أبي هريرة في قصة ثُمَامَةَ.

ثانيها : حديث ابن عباس في قدوم مُسَيْلَمَةَ الكَذَّابِ، وهو رئيس بني

حَنِيفَةَ.

ثالثها : حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة من جهة ذكر مُسَيْلَمَةَ فيه.

رابعها : حديث أبي رجاء العطاردي، والغرض هنا : قوله : «فَرَزْنَا إِلَى

النَّارِ، فَرَزْنَا إِلَى مُسَيْلَمَةَ الكَذَّابِ».

* * *

٧١- باب :

قِصَّةِ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ

ذكر البخاري في حديث ابن عباس في رؤيا النبي ﷺ، والغرض منه هنا :

قوله : «أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ».

* * *

٧٢- باب :

قِصَّةِ أَهْلِ نَجْرَانَ

ذكر البخاري في حديثين :

أحدهما : حديث حُذَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث أنس^(١)، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه الإشارة إلى أن سببه الحديث الذي قبله.

* * *

٧٣- باب:

قصة عُمان والبحرين

ذكر البخاري فيه حديث جابر في مال البحرين، ومطابقته ظاهرة، ولم يأت ذكر عُمان في حديث الباب، ولكن ذكره البخاري هنا؛ لقربه من البحرين. ولعل البخاري أشار بالترجمة إلى حديث المسور بن مخرمة: بعث رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - رُسُلَه^(٢) إلى الملوك، فذكر الحديث، وفيه بعث عمرو بن العاص إلى جيفر وعباد ابني الجُلندي ملك عُمان، وفيه: «فرجعوا جميعاً قبل وفاة رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - إلاَّ عمراً؛ فإن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - تُوفي وعمرُو بالبحرين».

* * *

٧٤- باب:

قُدوم الأشعريين وأهل اليمن

ذكر الإمام البخاري في الباب حديثاً مرفوعاً عن أبي موسى في فضل الأشعريين.

ثم ذكر المصنّف في الباب أحاديث:

(١) في الأصل: «أبي هريرة»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٢) في الأصل: «رسوله».

أولها: حديث أبي موسى في قدومه من اليمن، وهو من الأشعريين من أهل اليمن.

ثانيها: حديثه أيضاً، والغرض منه هنا: قوله: «إِنَّا أَتَيْنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [في] نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ»، وكان طَلَبُهُمُ الْحُمْلَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَعْدَ قُدُومِهِمْ مِنَ الْيَمَنِ، وَكَانُوا نَازِلِينَ نَاحِيَةَ الْمَدِينَةِ الطَّبِيعَةِ.

ثالثها: حديث عمران، والغرض منه: قوله: «فَجَاءَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ».

رابعها: حديث أبي مسعود، والغرض من إيرادِه: بيانُ مَدْحِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَاسْتَحَقُّوا هَذَا الْمَدْحَ بَعْدَ أَنْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ عِنْدَ قُدُومِهِمْ مَا يُوْجِبُ مَدْحَهُمْ، وَيُوضِّحُهُ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

سادسها: حديث ابن مسعود، والغرض من إيرادِه هنا: قوله: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ شِئْتَ، أَخْبَرْتُكَ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْمِكَ وَقَوْمِهِ»، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى ذِمِّ النَّبِيِّ ﷺ بَنِي أَسَدٍ - وَزِيَادُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ أَسَدِيٌّ -، وَإِلَى ثَنَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّخَعِ، وَعَلَقَمَةُ نَخَعِيٍّ، وَالنَّخَعُ قَبِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنَ الْيَمَنِ.

* * *

٧٥ - باب:

قِصَّةُ دَوْسٍ، وَالطُّفَيْلِ بْنِ عَمْرِو الدَّوْسِيِّ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثِيَّ أَبِي هُرَيْرَةَ:

أولهما: فِي قِصَّةِ مَجِيءِ الطُّفَيْلِ، وَدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَدَايَةِ قَبِيلَةِ دَوْسٍ.

وثانيهما: في قصة قُدوم أبي هُريرةَ نَفْسِه، وهو دَوْسِيٌّ، ولهذا ذَكَرَه البخاري هنا.

* * *

٧٦- باب:

قِصَّةِ وَفْدِ طَيِّئٍ، وَحَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ قُدومِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ فِي وَفْدِ بَنِي طَيِّئٍ.

* * *

٧٧- باب:

حَجَّةُ الْوَدَاعِ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْبَابِ سَبْعَةَ عَشَرَ حَدِيثًا، بَعْضُهَا فِي ذِكْرِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ تَصْرِيحًا، وَبَعْضُهَا فِي ذِكْرِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

الأول: حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهَا: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ».

الثاني: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِالْإِحْلَالِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الثالث: حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قُدومُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ، وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

الرابع: حَدِيثُ حَفْصَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَزْوَاجَهُ بِالْإِحْلَالِ

عام حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الخامس: حديث ابن عباس في استفتاء الخَنْعَمِيَّةِ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

السادس: حديث ابن عمر، وقد أَشْكَلَ إِدْخَالَ الإمام البخاريّ هذا

الحديث في (باب: حَجَّةِ الْوَدَاعِ)؛ لأن فيه التصريح بأن القصة كانت عام الفتح. يقال: أراد بإيراده: أن حَجَّةَ الْوَدَاعِ كانت بعد الفتح.

السابع: حديث عائشة، والغرضُ منه: قولُها: «حَاضَتْ صَفِيَّةُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ».

الثامن: حديث ابن عمر، والغرضُ منه: أوَّلُ الحديثِ؛ فإن فيه ذكْرَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

التاسع: حديث زيد بن أَرْقَمَ، والغرضُ منه: بيانُ حَجَّةِ النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم -، وهي حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

العاشر: حديث جرير، والمرادُ منه: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ لجريرٍ بالاستِئْصَاتِ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الحادي عشر: حديث أبي بَكْرَةَ، والمقصودُ منه: ذكْرُ خُطْبَةِ النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الثاني عشر: حديث عُمَرَ في ذكْرِ نُزُولِ الْآيَةِ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الثالث عشر: حديث سَعْدٍ في عِيَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الرابع عشر: حديث ابن عمر في الْحَلْقِ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

الخامس عشر: حديث ابن عباس في الصلاة بِمَنْىَ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

السادس عشر: حديث أسامة في بيان السير في الحجة، وهي حجة الوداع.

السابع عشر: حديث أبي أيوب في الجمع بين العشاءين في حجة الوداع.

* * *

٧٨ - باب:

غزوة تبوك، وهي غزوة العُسرة

هكذا وقع ذكر هذه الغزوة بعد حجة الوداع، ولعل هذا التأخير من النسخ؛ فإن غزوة تبوك قبل حجة الوداع بلا خلاف، وقد عُرِفَ من عادة الإمام البخاري أنه يذكر الغزوات على ترتيب وقوعها، والله - سبحانه وتعالى - أعلم. ثم اسم هذه الغزوة بالعُسرة مُستفاد من أول أحاديث الباب وآخرها، ومن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧].

ثم ذكر الإمام البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديث سعد، والغرض منه: خروج النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - إلى تبوك، واستخلافه علياً في المدينة.

ثالثها: حديث يعلى، والمراد منه: ذكرُ شهود غزوة العُسرة، وهي غزوة تبوك.

* * *

٧٩- باب :

حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ :

﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة : ١١٨]

ذكر الإمام البخاري حديث كَعْبٍ هُنا ؛ لأن تخلفه كان عن غزوة تبوك ، والله أعلم .

* * *

٨٠- باب :

نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ الْحِجَرَ

ذكر البخاريُّ هذا الباب هُنا ؛ لأن الحِجَرَ على طريق تبوك ، وقد نزلَه النبيُّ ﷺ في سفره إلى تبوك .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديث ابنِ عمرَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٨١- باب

بغير ترجمة .

وهو كالفضل مما تقدّم ؛ لأن أحاديثه تتعلق ببقية قصة تبوك .

ذكر البخاري فيه ثلاثة أحاديث :

أولها: حديث المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وأورده هنا؛ لأن هذه القصة وقعت في سَفَرِ تَبُوكَ.

ثانيها: حديث أَبِي حُمَيْدٍ، والغرض منه: قوله: «أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ».

ثالثها: حديث أَنَسٍ، والمرادُ منه هنا: بيان رجوعِ النَّبِيِّ ﷺ من غَزْوَةِ تَبُوكَ.

* * *

٨٢- باب:

كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ

ذكر البخاريُّ هذا البابَ هنا؛ لأنَّ غالبَ إرسالِ الكُتُبِ إلى الملوكِ كان في سَنَةِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، ولم يأتِ ذِكرُ الكتابِ إلى قَيْصَرَ في أحاديثِ البابِ، فلعلَّ الإمامَ البخاريَّ أشار إلى ما ذكره أهلُ المغازي: أنه ﷺ لَمَّا كَانَ بِتَبُوكَ، كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُلُوكِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

أولها: حديثُ ابنِ عباسٍ في بَعْثِ الْكِتَابِ إِلَى كِسْرَى.

ثانيها: حديثُ أَبِي بَكْرَةَ، ووجهُ إيرادِ البخاريِّ هذا الحديثَ في هذا البابِ من جهة أن تَوَلِيَةَ بِنْتِ كِسْرَى كان ناشئاً من إرسالِ الكتابِ، وذلك أنه لما مَزَقَ كِسْرَى كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ، فدعا عليه النَّبِيُّ ﷺ بالتمزيق، فأجابَ اللَّهُ دَعَاءَهُ، فَقَتَلَ كِسْرَى ابْنَهُ شَيْرَوَيْهَ فِي لَيْلَتِهِ، وَقَدْ عَرَفَ كِسْرَى أَنَّ ابْنَهُ قَدْ عَمِلَ

على قتلِهِ، [ف]احتال على قتلِ ابنِهِ بعدَ موْتِهِ، فعملَ في بعض خزائنه المُختَصَّة حَقًّا مَسْمُومًا، وكتب عليه: هذا حَقُّ الجِماعِ، مَنْ تناولَ منه كذا، جامعَ كذا، فقرأهُ شِيرَوِيهِ، فتناولَ منه، فكان فيه هَلَاكُهُ، فلما مات، مَلَكُوا أُخْتَهُ بُورَانَ؛ لأنه كان قَتَلَ إِخْوَتَهُ حِرْصًا على المُلْكِ، ولم يخلف ذَكَرًا.

ثالثها: حديث السَّائِبِ، وهذا الحديث ليس له تعلُّقٌ بالباب، فيقال: في إيرادِهِ آخِرَ هذا البابِ إشارةٌ إلى أن إرسالَ الكُتُبِ إلى الملوكِ كان في سَنَةِ غزوةِ تَبُوكَ.

قلتُ: ويمكن أن يكون تعلُّقُ هذا الحديثِ بالباب الذي بغيرِ ترجمةٍ، فيكون تعلُّقه ببقيةِ قصةِ تَبُوكَ، كما كان تعلُّقُ أحاديثِ ذلك البابِ، وذلك لقوله في الرواية الثانية من حديثي السَّائِبِ: «مَقْدَمُهُ من غزوةِ تَبُوكَ».

وأما (بابُ: كتابِ النبي ﷺ إلى كِسْرَى وَقَيْصَرَ)، فهو بمنزلة التنبيه على زيادة الفائدة في أثناء الكلام المقصود؛ لأن إرسالَ الكُتُبِ إلى الملوكِ كان من الأمورِ العِظامِ؛ لأنه دعوةُ الملوكِ إلى الإسلامِ، فأفرده البخاري بالباب، وهذا مِثْلُ (بابِ: قَتَلَ أَبِي جَهْلٍ)؛ زاده البخاري في أثناء الكلام على جُمْلَةٍ مَنْ ذَكَرَهُمْ مِنْ قَتَلَى المُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ^(١)؛ لأن قَتْلَهُ كان أَهَمَّ؛ لأنه كان فرعونَ هذه الأُمَّة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بمرادِ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -.

* * *

(١) في الأصل: «أحد».

٨٣ - باب :

مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ ،

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ [الزمر : ٣٠]

وجه مناسبة هذه الآية لهذا الباب : أن موته ﷺ كان بعد مرضه .

هذا الباب معقود لبيان مرض النبي ﷺ ووفاته ، فلهذا أورد البخاري في

الباب قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ .

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب ثلاثة وعشرين

حديثاً ، كلها متعلقة بمرض النبي ﷺ ووفاته .

الأول : حديث عائشة في طعام خيبر ، أوردته معلّماً ، والغرض منه : بيان

سبب المرض .

الثاني : حديث أم الفضل في قراءته سورة المرسلات ، والغرض منه :

بيان آخر حالات الصحة .

الثالث : حديث ابن عباس مع عمر في بيان المراد من قوله تعالى : ﴿ إِذَا

جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر : ١] ، والغرض منه : بيان أن الله تعالى أعلم

نبيه - صلى الله تعالى عليه وسلم - أجله بعلامة النصرة والفتح .

الرابع : حديث ابن عباس في مطالبة النبي ﷺ الكتاب ، والدواة ، أوردته

من طريقين .

الخامس : حديث عائشة في دعاء النبي ﷺ فاطمة - عليها الصلاة

والسلام - في مرضه .

السادس: حديثها أيضاً في دعاء النبي ﷺ: «بالرفيق الأعلى» في مرضه،
أورده من طرق.

السابع: حديثها في السَّوَاك.

الثامن: حديثها في النَّفْثِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، والغرضُ منه: طلبُ الشِّفاءِ له
بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ.

التاسع: حديثها في النَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، والغرضُ منه: تبليغُ
الأمور الشرعية في مَرَضِ الموت.

العاشر: حديثها في اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ ﷺ أَزْوَاجَهُ فِي تَمْرِضِهِ فِي بَيْتِ
عَائِشَةَ، والغرضُ منه: رِعايَتُهُ الْقَسَمَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ﷺ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي -.

الحادي عشر: حديثها في شِدَّةِ الموت.

الثاني عشر: حديث عليٍّ في خبره عن حالِ النَّبِيِّ ﷺ.

الثالث عشر: حديث أنسٍ في كَشْفِ النَّبِيِّ ﷺ سِتْرَ حُجْرَتِهِ فِي مَرَضِ
مَوْتِهِ.

الرابع عشر: حديث عائشة في قصة المرض.

الخامس عشر: حديثها أيضاً.

السادس عشر: حديثها أيضاً، وكلُّها في بيان أن النَّبِيَّ ﷺ مات في بيتها،
وفي يومها، وبين سَحْرِها ونَحْرِها.

السابع عشر: حديثها في قصة أبي بكرٍ رضي الله عنه.

الثامن عشر: حديث عائشة وابنِ عباسٍ في تقبيل أبي بكرٍ رضي الله عنه.

النبي ﷺ - فِداهُ أَبِي وَأُمِّي - .

التاسع عشر: حديث في قصة اللُّدُودِ، والغرضُ: بيان مُعالِجَةِ النبيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - .

العشرون: حديث عائشةَ في إنكار الوصِيَّةِ إلى علي بن أبي طالب .
الحادي والعشرون: حديث عبدِ الله بنِ أبي أُوْفَى في إنكار الوصِيَّةِ، وإثباتِ الوصِيَّةِ بالقرآن .

الثاني والعشرون: حديث عمرو بنِ الحارثِ في بيان تَرِكََةِ النبيِّ ﷺ، وأنه جَعَلَهَا صدقةً في سبيلِ الله تعالى .

الثالث والعشرون: حديث أنسٍ عن سيدةِ النساءِ فاطمةَ الزهراء - عليها الصلاة والسلام - في مَرَثِيَّةِ والدِها المصطفى سيدِ الأنام .

تنبيه: في أحاديث الباب تقديمٌ وتأخيرٌ في بعض نُسخِ البخاري، والخطبُ في ذلك سَهْلٌ، فتنَبَّهُ .

* * *

٨٤ - باب:

أَخِرِ مَا تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ

مناسبتَه للباب السابق ظاهرة .

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٨٥- باب :

وفاة النبي ﷺ

المرادُ به : بيانُ سنِّ وفاته ﷺ، ذكرَ فيه عن ابنِ عباس وعائشة، والمطابقةُ ظاهرة.

* * *

٨٦- باب :

بغير ترجمة .

ذكرَ البخاريُّ فيه حديثَ عائشة، ووجهُ إيرادِ هذا الحديث هنا : الإشارةُ إلى أن ذلك آخرُ أحواله ﷺ.

* * *

٨٧- باب :

بعث النبي ﷺ أسامةَ بنَ زيدٍ ﷺ في مرضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ

آخرُ البخاريُّ هذه الترجمة ؛ لأن تجهيزَ أسامةَ كان قبل موتِ النبي ﷺ
يوم، ولم يخرج ؛ للانشغالِ بمرضِ النبي ﷺ، فأنفذه أبو بكر في خلافته بعد
موتِ النبي ﷺ.

ثم ذكرَ البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٨- باب :

بغير ترجمة .

فَلَهُ تَعَلَّقَ بِمَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَدَفَنِهِ، ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ
الصُّنَابِجِيِّ عَنْ بِلَالٍ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هَذَا: أَوَّلُهُ، وَهُوَ خَبَرُ الرَّائِدِ
بَدْفَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِدَاهُ أَبِي وَأُمِّي - .

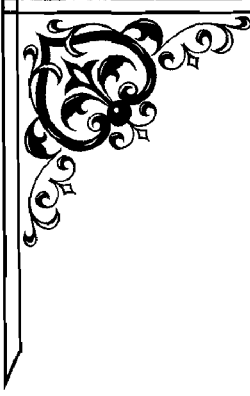
* * *

٨٩- بَابُ:

كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ؟

خَتَمَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ (كِتَابَ الْمَغَازِي) بِنَحْوِ مَا ابْتَدَأَ بِهِ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ
زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَفِيهِ بَرَاءَةٌ الْاِخْتِتَامِ .
وَهَذَا آخِرُ (كِتَابِ الْمَغَازِي)، وَهُوَ آخِرُ التَّرْجُمَةِ النَّبَوِيَّةِ - عَلَى صَاحِبِهَا
الصَّلَاةِ وَالتَّحِيَّةِ -، وَيَتَّصِلُ بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَوَّلُ (كِتَابِ التَّفْسِيرِ) .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَسَلَامٌ عَلَى رَسُولِهِ .

□ □ □



٤٧ - (٦٥)

كتاب التفسير (١)

لما فرغ الإمام البخاري من بيان السيرة النبوية، وكان في آخرها بيان حجة الوداع، ومَرَضِ النبي ﷺ، وقد كان أوصى بالقرآن الكريم عند وفاته، أراد أن يفسر الكتاب الموصى.

تنبيهات:

أحدها: إن البخاري - رحمه الله - أورد في (كتاب التفسير) من «صحيحه» أحاديث مرفوعة ظاهرة المناسبة للآية التي ترجم بها، وذلك: إما من جهة تلاوة النبي ﷺ للآية المذكورة في الباب. وإما من جهة بيان سبب نزول الآية المذكورة.

(١) جاء قبل هذا من كلام المؤلف رحمه الله: هذا كتابُ التعليق على (كتاب التفسير) من «صحيح» الإمام الهمام الحافظ الحُجَّة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة بن الأخنف الجُعفي البخاري - رحمه الله تعالى -، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم بن بلال خادم حديث النبي المختار، وفقه الله سبحانه وتعالى للدين القويم إلى يوم القرار، آمين إله الحق، آمين ثم آمين. تمَّ هذا التعليقُ يوم الإثنين من شهر الله المحرم من سنة (١٣٠٠).

وإما من جهة بيان فضيلة تلك الآية .

وإما من جهاتٍ أُخرى تُعرف بالتأمل .

ثانيها : أن البخاريّ يجمعُ تفسيراتِ مُفرداتِ السُّورةِ في موضعٍ واحدٍ من أوائلِ السُّورِ غالباً، وأحياناً يغيّرُ في الأبوابِ، ثم الأكثرُ أنه يوردُ كلَّ كلمةٍ مناسبةٍ للبابِ، وأحياناً لا يكونُ كذلك، فقد يكونُ ذلك من تصرُّفِ النُّسخِ، وقد يكونُ من المؤلَّفِ، وربما يوردُ المؤلَّفُ الإمامُ كلمةً مفردةً من سُورةٍ أُخرى؛ لمناسبةٍ تكونُ هناك، فاعرفِ ذلك .

ثالثها : أنه قد يكونُ تقديمٌ وتأخيرٌ في تفسيراتِ المفرداتِ، وسببُ ذلك : أن المؤلَّفَ - رحمه الله - كان يُلحِقُ تفسيراتِ المفرداتِ في الكتابِ وقتاً فوقتاً في هامشِ الكتابِ، فوقَّعَ التصرُّفَ من النُّسخِ، والأمرُ سهلٌ، فتنبّه له .

رابعها : أنه - أحياناً - يُكرِّرُ بعضَ مفرداتِ القرآنِ ؛ للاختلافِ في تفسيرها، وأحياناً يكونُ مثلاً هذا التكريرُ من تصرُّفِ النُّسخِ، والله تعالى أعلم .

خامسها : أكثرُ ما ذكره البخاريّ في (التفسير) من تفسيراتِ الصحابةِ والتابعين، ومن بعدهم من أئمةِ اللغةِ والتفسيرِ ؛ كأبي عُبَيْدَةَ صَاحِبِ «مَجَازِ القرآنِ»، وهذه التفسيراتُ ظاهرةٌ الدَّلالةُ على المعنى، لا خفاءَ فيها ولا إشكالَ .

سادسها : أن المؤلَّفَ الإمامَ له حرصٌ شديدٌ على تفسيرِ مفرداتِ القرآنِ، حتى عُرِفَ مِنْ عادته أنه إذا وردَ في الحديثِ كلمةٌ توافقُ ما في القرآنِ، يشرعُ في تفسيرِ تلك الكلمةِ الغريبةِ من الآيةِ، وله في التفسيرِ طريقتان :

الطريقة الأولى : أنه يَتَنَزَّعُ الكلمةَ من الآيةِ، ثم يأتي بلفظٍ آخرَ من أئمةِ التفسيرِ أو اللغةِ، أو من تلقاء نفسه، يكونُ تفسيراً للكلمةِ الغريبةِ من الآيةِ،

وهذا يُعدُّ الأكثرَ والغالب .

الطريقة الثانية : أنه لا يذكر الكلمة الغريبة من الآية ، بل يذكر كلمةً أخرى يسهل الانتقالُ منها إلى الكلمة الغريبة ، ثم يذكر كلمةً تكون تفسيراً للكلمة الغريبة غير المذكورة ، وهذا أيضاً كثيراً ، ولكن خفيَ هذا على كثير من طلبة العلم ، فأشكَلَ الأمرُ عليهم في أمثال هذه المواضع ، ونحن نورِدُ عدَّة أمثلةٍ لمثل هذا :

منها : قوله في (تفسير سورة البقرة) : ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾ [البقرة : ٦٦] : عِبْرَةٌ لِمَا بَقِيَ ؛ فإن قوله : «عِبْرَةٌ» تفسيرٌ لقوله : ﴿نَكَالًا﴾ [البقرة : ٦٦] ، لا لقوله : ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾ ، وكلمةُ «لِمَا بَقِيَ» تفسيرٌ لقوله : ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾ .

ومنها : قوله في تفسير سورة الشعراء : ﴿تَعَبَثُونَ﴾ : تَبَنُّونَ ؛ فإن قوله : «تَبَنُّونَ» ليس تفسيراً لقوله : ﴿تَعَبَثُونَ﴾ ، بل أشار البخاري بذكر قوله : ﴿تَعَبَثُونَ﴾ إلى آية : ﴿أَتَجْنُونَ بِكُلِّ رِيْعٍ آيَةً تَعَبَثُونَ﴾ [الشعراء : ١٢٨] ، ثم فسَّرَ قوله : ﴿أَتَجْنُونَ﴾ بقوله : «تَبَنُّونَ» بتركِ الهمزة ؛ للإشارة إلى أن صدورَ البناءِ منهم كان مُتَيَقِّناً ، فالاستفهامُ هنا ليس لاستعلامِ صدورِ الفعلِ منهم ، بل للإنكارِ على الفعلِ الصادرِ منهم .

ومنها : قوله في تفسير قوله : ﴿وَنُنشِئُكُمْ﴾ [الواقعة : ٦١] : في أيِّ خَلْقٍ نَشَأُ ؛ فإن قوله : «في أيِّ خَلْقٍ نَشَأُ» تفسيرٌ لقوله : ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة : ٦١] ، لا لقوله : ﴿وَنُنشِئُكُمْ﴾ .

ومنها : قوله في تفسير سورة الواقعة : ﴿مَنْضُورٌ﴾ [الواقعة : ٢٩] : المَوْز ؛ فإن لفظَ «المَوْز» تفسيرٌ لكلمةٍ أخرى في هذه الآية ، وهي : ﴿وَطَلْحٌ﴾ [الواقعة : ٢٩] ،

وليس تفسيراً لقوله: ﴿مَنْضُورٌ﴾.

ومنها: قوله في (تفسير سورة عَبَسَ) في قوله: ﴿تَصَدَّى﴾ [عبس: ٦]:
تَغَافَلُ عَنْهُ؛ فَإِنْ قَوْلُهُ: «تَغَافَلُ» تفسيرٌ لقوله: ﴿أَسْتَغْنَى﴾ [عبس: ٥] في تلك
الجُمْلَةِ في الآية التي قبلها، لا لقوله: ﴿تَصَدَّى﴾.

ومنها: قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢]: مَكَّة، ليس
عليك ما على الناس فيه من الإثم؛ فَإِنْ قَوْلُهُ: «ليس عليك» تفسيرٌ لقوله:
﴿وَأَنْتَ حَلٌّ﴾ [البلد: ٢]، لا لقوله: ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾.

* * *

تَفْسِيرُ

فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

(﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: اسْمَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، الرَّحِيمُ وَالرَّاحِمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ،
كَالْعَلِيمِ وَالْعَالِمِ).

يريدُ تفسيرَ هاتين الكلمتين بقوله: هما مُشْتَقَّانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، وهي في
اللغة: الرِّقَّةُ والانعطافُ، ووَحَّدَهُمَا بالنظر إلى أصل المعنى، وإلا، ففي
التفضيل من المُبَالِغَةِ ما لا يَخْفَى على مثل البخاري - رحمه الله -.

* * *

١ - بَابُ:

مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان فضل الفاتحة.

«وُسِّمَتْ: أُمُّ الْكِتَابِ»: ثم ذكر العلماء في وجه تسمية الفاتحة عَلَاءً،
ذكر البخاريُّ منها عِلَّتَيْنِ.

(الدين: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ). أشار به إلى تفسير قوله تعالى:
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

(بِالدِّينِ: بِالْحِسَابِ). أشار به إلى تفسير قوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ
بِالدِّينِ﴾ [الانفطار: ٩].

(مَدِينِينَ: مُحَاسِبِينَ). أشار به إلى تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ
مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦ - ٨٧]. هاتان الكلمتان ليستا في
الفاتحة، وإنما ذَكَرَهما المؤلفُ لمناسبة قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]،
وللاستشهاد على أَنَّ الدِّينَ بمعنى: الجزاء.

ثم أورد البخاريُّ في [الباب] حديثَ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، ومطابقته
للتُرْجُمة ظاهرة من جهة أَنَّ فيه بيانَ فضلِ الفاتحة.

* * *

٢- باب:

﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للتُرْجُمة من جهة
قوله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛
فإنَّ مِثْلَ هذا يورده البخاري في (التفسير).

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

١ - باب :

قول الله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]

ذكر البخاري في حديث أنس في الشفاعة، والغرض منه هنا : قوله :
«وَعَلَّمَكَ أَصْنَافَ كُلِّ شَيْءٍ» .

* * *

٢ - باب

بلا ترجمة .

قوله : (قال مجاهد : ﴿إِلَّا شَيْطَانِيهِمْ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا
خَلَوْا إِلَى شَيْطَانِيهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] .

قوله : (﴿مُحِيطٌ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ
بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩] .

قوله : (﴿صِبْغَةً﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ
مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] .

قوله : (﴿عَلَى الْخَشَعِينَ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَسْتَعِينُوا
بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] .

قوله : (﴿يَقُوقٌ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا

فَوَقَّكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿البقرة: ٦٣﴾.

قوله: ﴿مَرَضٌ﴾: (شك). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠].

قوله: ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾: أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٦٥﴾﴾ فجعلناها نكلاً لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين ﴿البقرة: ٦٥ - ٦٦﴾.

قوله: ﴿لَا شَيْءَ﴾: أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا قَالُوا أَتَنْنَحْنُ بِالْحَقِّ فَذِجْجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

قوله: ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩].

قوله: ﴿الْوَلِيَّةُ﴾: مفتوحة. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ اللَّهُ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤]، ذكر البخاري هذه الكلمة من سورة الكهف؛ ليسوي تفسير ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾: يُؤْلُونَكُمْ.

قوله: (وقال بعضهم: الحبوب التي تؤكل كلها فوم). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمْوِسِي لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَحْدٍ قَادَعُ لَنَا رَبِّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثَبِّتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا﴾ [البقرة: ٦١].

قوله: ﴿فَادَارَ ثُمَّ﴾: اختلفتم. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَادَارَ ثُمَّ فِيهَا وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُبُونَ﴾ [البقرة: ٧٢].

قوله: ﴿فَبَاءُوا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَسْمَا أَسْتَرُوا﴾
 بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ
 مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿[البقرة: ٩٠].

قوله: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا
 جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ
 كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿[البقرة: ٨٩].

قوله: ﴿شَكَرُوا﴾: (بأعوا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ مَا
 شَكَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قوله: ﴿رَاعِنَا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا
 الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ
 أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤].

قوله: ﴿لَا تَجْزَى﴾: (لا تُغْنِي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا
 يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ
 يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨].

قوله: ﴿خُطُوبٍ﴾: (من الخطوب). أشار به إلى قوله تعالى:
 ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ
 عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

قوله: ﴿أَبْتَلَى﴾: (اختبر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ
 رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي
 الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

* * *

٣- باب :

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤- باب :

قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ

وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ

وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥٧]

ذكر البخاري في حديث سعيد بن زيد، والمطابقة للترجمة ظاهرة.

* * *

٥- باب :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ

فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا

وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ٥٨]

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٦- باب :

﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ

مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٧]

ذكر البخاري في حديث أنس، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٧- باب :

قوله : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦]
ذكر البخاري في حديث عمر، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٨- باب :

﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾
سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١١٦]
ذكر البخاري في حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله تعالى :
«فَسُبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا».

* * *

٩- باب :

﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة: ١٢٥]
أول الآية : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ .
ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة عمر، وهو ظاهر فيما ترجم .

* * *

١٠- باب :

﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧]
قوله : ﴿ وَالْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ

مِنَ النَّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٦٠﴾ [النور: ٦٠].

وغرض البخاري بإيراد هذه الآية هنا: الإشارة إلى الاشتراك في الجمع والتفرقة في الواحد.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، والغرض منه هنا: قوله: «واقتصروا عن قواعد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -».

* * *

١١ - باب:

﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]

ذكر البخاري فيه حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

١٢ - باب:

قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ

مَا وَلَّيْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ شَيْءٌ كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ

يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]

ذكر البخاري فيه حديث البراء، وهو ظاهر المطابقة للترجمة.

* * *

١٣ - باب :

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا

لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : ١٤٣]

ذكر البخاري في حديث أبي سعيد الخدري ، والمطابقة ظاهرة .

* * *

١٤ - باب :

قول الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا

إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً

إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّكُمْ إِنَّا اللَّهُ

بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٤٣]

ذكر البخاري في حديث ابن عمر ، [وهو] واضح الدلالة على الترجمة .

* * *

١٥ - باب :

قوله تعالى : ﴿ قَدْ زَرَى تَقَلُّبُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ

فَلَنُؤْيِسَنَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ

وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ١٤٤]

ذكر البخاري في حديث أنس ، ووجه إيرادِهِ في الباب ظاهر .

* * *

١٦- باب :

﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ قِبْلَةٌ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٥]

ذكر البخاري في حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهر.

* * *

١٧- باب :

﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٦]

ذكر فيه حديث ابن عمر، ووجه مناسبة الآية من جهة أن أهل الكتاب كانوا يعرفون أن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ذو القبلتين، وفي الحديث بيان كونه ذا القبلتين.

* * *

١٨- باب :

﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٤٨]

ذكر فيه حديث البراء، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٩ - باب :

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩]

ذكر البخاري في حديث ابن عمرو، [و]مطابقته ظاهرة.

* * *

٢٠ - باب :

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ
فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، إِنَّمَا يُكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا
مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَئِنَّمْ نَفَعْتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠]

ذكر البخاري في حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١ - باب :

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]

ذكر البخاري في حديث عائشة، وأنس بن مالك، ومطابقتهما للباب
ظاهرة.

قوله : «الصَّفَوَانُ». أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ
تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ذكره لمناسبة الصفا.

* * *

٢٢- باب:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ

مِن دُونِ اللَّهِ أَدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] . . . إلخ

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٣- باب:

﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ

فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ

فَأْتِيَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ

فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وأورد أيضاً حديث أنس رضي الله عنه من طريقين، والغرض منه هنا: «كتاب الله

الْقِصَاصُ».

* * *

٢٤- باب:

﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ

كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، والغرض منه: قوله: «فلما نزل

رَمَضَانُ»، وأورد [هـ] في حديث عائشة أيضاً، والمراد منه: «فلما نزل رَمَضَانُ».

* * *

٢٥- باب :

قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ

فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۚ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۚ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]

ثم جميع ما ذكره البخاري في الباب مناسب له ، والله تعالى أعلم ،
وعلمه أتم .

* * *

٢٦- باب :

﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]

ذكر البخاري فيه حديث ابن عمر ، وسلمة بن الأكوع ، ووجه إيرادهما
من جهة أن هذه الآية ناسخة ، والله تعالى أعلم .

* * *

٢٧- باب :

﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ۚ مَنْ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ ۚ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ۚ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ۚ فَالْآنَ بَشِّرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]

ذكر البخاري في الباب حديث البراء ، ووجه إيراده فيه ظاهر .

* * *

٢٨ - باب :

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ

مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْإِيلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

قوله : ﴿الْعَكْفُ﴾ : المقيم . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَكْفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، وإلى قوله : ﴿سَوَاءٌ الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج: ٢٥] .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين عن عدي ، وسهل ، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٩ - باب :

﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى

وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]

ذكر البخاري في حديث البراء ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣٠ - باب :

قوله [تعالى] : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ

وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣١- باب :

قوله [تعالى] : ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]

ذكر البخاري في حديث حُذَيْفَةَ ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٣٢- باب :

قوله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

ذكر فيه حديث كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٣٣- باب :

﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

ذكر البخاري في حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٣٤- باب :

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ

أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]

ذكر البخاري في حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٣٥- باب :

﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]

ذكر البخاري في حديث عائشة، وحديث ابن عباس، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٦- باب :

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا

حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١]

ذكر البخاري في حديث أنس، والغرض منه ظاهر.

* * *

٣٧- باب :

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَصَّاصِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

وَأَوَّلُ الْآيَةِ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ

عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ الَّذِي خَصَّاصِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

قَوْلُهُ : (وقال عطاء: النَّسْلُ: الحيوان). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ

الْفُسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، وهو ظاهر في الترجمة، والله

أعلم.

* * *

٣٨ - باب :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤]

ذكر البخاري في حديث عائشة ، ووجه المناسبة ظاهر لا يخفى .

* * *

٣٩ - باب :

﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

جميع ما ذكره البخاري فيه مطابق للباب .

* * *

٤٠ - باب :

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجْلَهُنَّ

فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

ذكر البخاري حديث معقل بن يسار ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٤١ - باب :

﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]

قوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ : يَهْبَنَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِلَّا

أَنْ يَعْقُوبَ ﴿[البقرة: ٢٣٧].

جميع ما في الباب مطابق له .

* * *

٤٢ - باب :

﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]

ذكر البخاري في حديث عليّ، ومطابقته ظاهرة من جهة بيان أن المراد من الصلاة الوسطى : صلاة العصر .

* * *

٤٣ - باب :

﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ؛ أي : مُطِيعِينَ

ذكر البخاري حديث زيد بن أرقم، ووجه إيراد ظاهر لا يخفى .

* * *

٤٤ - باب :

قوله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ

فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]

ذكر البخاري في حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهرة .

قوله : (وقال ابن جبير : ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ : عِلْمُهُ) . أشار به إلى تفسير قوله

تعالى : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

قوله: (يقال: بَسْطَةٌ... إلخ) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

قوله: ﴿أَفْرِغْ﴾: (أَنْزِلْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

قوله: ﴿لَا يُوَدُّهُ﴾: (لا يُثْقِلُهُ). أشار به إلى قوله: ﴿وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وأما قوله: ﴿الْأَيْدِ﴾: (القُوَّة). فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]. وذكره لمناسبة: ﴿وَلَا يُوَدُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قوله: ﴿السَّنَةِ﴾: (النَّعَاسُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: (لم يَتَغَيَّرْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قوله: ﴿فَبُهِتَ﴾: (ذَهَبَتْ حُجَّتُهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

قوله: ﴿خَاوِيَةٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ

إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ۖ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِلنَّاسِ ۖ
وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ۖ قَالَ
أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿البقرة: ٢٥٩﴾.

قوله: ﴿سِنَّهٗ﴾: (النعاسُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّهٗ
وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قوله: ﴿نُنشِزُهَا﴾: (نُخْرِجُهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ
إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قوله: ﴿إِعْصَارٌ﴾: رِيحٌ عاصِفٌ تَهْبُ ... (إلخ). أشار به إلى قوله
تعالى: ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ
فَأَحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

قوله: ﴿صَلْدًا﴾: (ليس عليه شيء). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا بَطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا
يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

قوله: (وقال عكرمة: ﴿وَابِلٌ﴾: مَطَرٌ شَدِيدٌ، ﴿الطَّلُّ﴾: الندى ... إلخ).
أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ
وَتَلْبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَفَاتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن
لَّمْ يُصِيبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قوله: ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾: (يَتَغَيَّرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ

إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ﴿البقرة: ٢٥٩﴾.

* * *

٤٥ - باب:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠]

ذكر البخاري في حديث ابن الزبير مع عثمان، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤٦ - باب:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]

وتمام الآية: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قوله: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾: قَطَّعُهُنَّ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤٧ - باب:

قوله تعالى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ﴾

أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴿البقرة: ٢٦٦﴾

ذكر البخاري في حديث عمر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤٨ - باب :

﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]

قوله: ﴿فَيُخَفِّكُم﴾: يجهدكم). أشار به إلى قوله: ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُخَفِّكُم﴾ [محمد: ٣٧].

ذكر فيه البخاري حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤٩ - باب :

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]

قوله: ﴿الْمَسْرُورَ﴾: الجنون). أشار به إلى قوله: ﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسْرُورِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ذكر البخاري فيه حديث عائشة، والغرض منه ظاهر.

* * *

٥٠ - باب :

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٦]: يذهب

ذكر فيه أيضاً حديث عائشة.

* * *

٥١ - باب :

﴿فَإِذْ نُوِيحَ إِلَيْكَ وَرَسُولُكَ﴾ [البقرة: ٢٧٩] . . . إلخ

ذكر فيه أيضاً حديث عائشة، والمقصود منه واضح.

* * *

٥٢- باب :

﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾
وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ٢٨٠﴾
ذكر فيه أيضاً حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٥٣- باب :

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾
ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿البقرة: ٢٨١﴾
ذكر البخاري في حديث ابن عباس، ومطابقته من جهة أن البخاري أراد
بإيراد هذا الحديث: الجمع بين قولي ابن عباس؛ فإنه روي عنه أيضاً أن آخر
آية نزلت على النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ
إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فكان هذه الآية من تَمَمِّ آيات الربا، والله تعالى أعلم.

* * *

٥٤- باب :

﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾
فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿البقرة: ٢٨٤﴾
ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومطابقته ظاهرة من جهة بيان نسخ الآية
المذكورة.

* * *

٥٥ - باب :

﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

وتمامه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (٢٨٥) لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦].

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر أيضاً، ومطابقته ظاهرة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةُ الْاِعْمَارِ

قوله: ﴿تَقْنَةً﴾ (إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْنَةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

قوله: ﴿صِرٌّ﴾: (برذ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتَهُ﴾

وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾ [آل عمران: ١١٧].

قوله: ﴿شَفَا حُفْرَهُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قوله: ﴿تُبَوِّئُ﴾: تَتَّخِذُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكِ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١].

قوله: (المُسَوِّمُ: الذي له سِمَاءٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَلَكَةِ مَسْوَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

قوله: ﴿رَبِّيُونَ﴾: الْجُمُوعُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قوله: ﴿تَحْسُونَهُمْ﴾: تَسْتَأْصِلُونَهُمْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

قوله: ﴿غَزَى﴾: وَاحِدُهَا غَازٍ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَّوْ كَانُوا

عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾ [آل عمران: ١٥٦].

قوله: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾: سَنَحْفَظُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١].

قوله: ﴿نُزُلًا﴾: ثَوَابًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّالْآبَرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨].

قوله: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿زِينٍ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ [آل عمران: ١٤].

وأما قوله: ﴿وَالْمُسَوَّمِينَ﴾... إلخ. فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوَّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

قوله: ﴿حَصُورًا﴾: لا يأتي النساء. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

قوله: ﴿مِنْ فُورِهِمْ﴾: غَضَبِهِمْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَأْتُوكُمْ

مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا ﴿[آل عمران : ١٢٥].

قوله : (تُخْرِجُ الْحَيَّ . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَتُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران : ٢٧].
قوله : («الإبكار» . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ
كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعُشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [آل عمران : ٤١].

* * *

١ - باب :

﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ تُحْكَمُتُ﴾ [آل عمران : ٧] . . . إلى آخره

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ تُحْكَمُتُ
هُنَّ أَمْ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ
الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ
كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران : ٧].
ذكر البخاري حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَاكِ وَدُرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران : ٣٦]

ذكر فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٣- باب :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا
أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٧٧]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، والأشعث بن قيس، ومطابقته
ظاهرة، وكذا أورد حديث ابن أبي أوفى، وابن عباس، ومطابقتهم أيضاً
ظاهرة.

* * *

٤- باب :

﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَالَوْا إِلَى
كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [آل عمران : ٦٤]

ذكر البخاري في قصة هرقل، ووجه إيراد ظاهر من جهة كتابة النبي
- صلى الله تعالى عليه وسلم - تلك الآية إلى هرقل، والله تعالى أعلم.

* * *

٥- باب :

﴿ لَنْ نَنفِقُوا إِلَيْكَ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْذُرُهُ عَلَيْنَا ﴾ [آل عمران : ٩٢]

ذكر البخاري في حديث أنس في صدقة أبي طلحة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٦- باب:

﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٧- باب:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]

ذكر البخاري فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨- باب:

﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا

وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]

ذكر البخاري فيه حديث جابر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٩- باب:

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ

أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]

ذكر البخاري فيه حديثين، ومطابقتهم ظاهرة.

* * *

١٠- باب:

قوله تعالى: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]

ذكر البخاري في حديث البراء، ومطابقته ظاهرة.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿هَلْ تَرَبَّصُوا بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].

* * *

١١- باب:

قوله: ﴿أَمَنَّا نُعَاسًا﴾

أول الآية: ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ

وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا

مِنْ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ذكر البخاري في حديث أبي طلحة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٢- باب:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ

لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢]

لم يسبق البخاري في الباب حديثاً، وكأنه بيّض له، فلم يتفق له.

* * *

١٣ - باب :

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران : ١٧٣]

ذكر البخاري في حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

١٤ - باب :

﴿وَلَا يَخْشَى الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران : ١٨٠]

ذكر فيه حديث أبي هريرة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

١٥ - باب :

﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران : ١٨٦]

ذكر البخاري في حديث أسامة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

١٦ - باب:

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨]

وتمام الآية: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ

الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

ذكر البخاري فيه حديثين، مطابقتهما ظاهرة.

* * *

١٧ - باب:

قوله تعالى: ﴿إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]

ذكر فيه حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٨ - باب:

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ

وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا

سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]

ذكر فيه أيضاً حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٩ - باب :

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ

وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [آل عمران : ١٩٢]

ذكر البخاري في حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢٠ - باب :

﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ

أَن ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا

وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١١٣﴾ رَبَّنَا وَءَاثِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ

إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْعَهْدَ﴾ [آل عمران : ١٩٣ - ١٩٤]

ذكر الإمام البخاري في الحديث المذكور ، مطابقته ظاهرة .

تم تفسير سورة آل عمران .

والحمد لله ، وسلام على رسوله .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ النِّسَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (﴿يَسْتَنْكِفَ﴾ : يَسْتَكْبِرُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَنْ

يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ

عِبَادَتِهِ، وَيَسْتَكْبِرُ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿[النساء: ١٧٢]﴾.

قوله: ﴿فَيَمَّا﴾: قِوَامُكُمْ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا
مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥].

قوله: ﴿هُنَّ سَبِيلًا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ
الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ
فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥].

قوله: (وقال غيره: ﴿مَتْنٍ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ
خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَمْنِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنٍ وَثَلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣].

* * *

١- باب:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَمْنِ﴾ [النساء: ٣]

ذكر البخاري في حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢- باب:

﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾

فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦]

قوله: ﴿بِدَارًا﴾: مُبَادَرَةً... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَابْنُلُوا﴾

أَلْيَنَّمَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا
وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴿[النساء: ٦] .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٣- باب:

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ

وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]

ذكر البخاري فيه حديث ابن عباس، مطابقته ظاهرة.

* * *

٤- باب:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]

ذكر فيه حديث جابر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٥- باب:

قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]

ذكر البخاري حديث ابن عباس، ووجه إيراد ظاهر.

* * *

٦- باب:

﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا
وَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ إِنْ تَزَنُّوا مِنْهُنَّ مَا اتَّخَذْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ
وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا
وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]

قوله: ﴿حُوبًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا أَلْيَنَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا تَدْبَعُوا
الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢].
قوله: ﴿تَعُولُوا﴾: تَمِيلُوا... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ
أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣].
قوله: (النَّحْلَةُ: المَهْرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا النِّسَاءَ
صَدَقَتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].
ثم ذكر البخاري في حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة، والله أعلم.

٧- باب:

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ
وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٣٣]

ذكر فيه حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

٨ - باب :

قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء : ٤٠]

ذكر البخاري في حديث الشفاعة، مطابقته للترجمة تعرف مما جاء في بعض هذه الروايات من حديث أبي سعيد من قوله : «اذهبوا، فمن وجدتم في قلبه مِثْقَالَ ذَرَّةٍ من إيمان، فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا». قال أبو سعيد : «فإن لم تصدقوا، فاقروا : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء : ٤٠] الآية».

* * *

٩ - باب :

﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ

وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء : ٤١]

قوله : (المُخْتَالُ وَالْخِتَالُ وَاحِدٌ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء : ٣٦].

قوله : (نَطَمَسَ وَجُوهًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء : ٤٧].

قوله : (بِجَهَنَّمَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النساء : ٥٥].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، ومطابقته ظاهرة.

١٠- باب:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ

أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣]

قوله: (كانت الطواغيت). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

قوله: (الحب): السحر... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نصيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ ٥١ أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرًا [النساء: ٥١ - ٥٢].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

١١- باب:

﴿اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]

وتمام الآية: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَردُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

١٢ - باب :

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿ [النساء : ٦٥]

وتمام الآية : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

سَلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] .

ذكر فيه حديث قصة الزبير مع الأنصاري في شريح من الحرّة، ومطابقته

ظاهرة .

* * *

١٣ - باب :

﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾

مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٧٦﴾

ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿ [النساء : ٦٩ - ٧٠]

ذكر فيه حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة .

* * *

١٤ - باب :

﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

وَالْمُسْتَضَعِّفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ

الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴿ [النساء : ٧٥]

وتمامها : ﴿ وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٧٥] .

ذكر البخاري في حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

قوله: ﴿حَصَرْتُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَنْخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (٨٩) إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴿[النساء: ٨٩ - ٩٠].

قوله: ﴿تَلَوْا﴾: أَلَسِنَتُكُمْ بِالشَّهَادَةِ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

قوله: (المُرَاغَمُ: المُهَاجِرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠].

قوله: ﴿مَوْفُوتًا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

١٥ - باب:

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكْسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: ٨٨]

تمامه: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٨٨].

(قال ابن عباس: ﴿وَاللَّهُ أَرَكْسَهُمْ﴾: بَدَّدَهُمْ، (فتنة): جماعة).

ذكر فيه حديث زيد بن ثابت، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٥ م - باب:

﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣]

وتمام الآية: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

قوله: ﴿حَسِيْبًا﴾: كافياً. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيْبًا﴾ [النساء: ٨٦].

قوله: ﴿إِلَّا أَنْتَا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا لَأَنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧].
قوله: ﴿مَرِيدًا﴾: متمرداً. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧].

قوله: ﴿فَلْيَبْتَكَنَّ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ مِنْ عِبَادِكِ نَصِيْبًا مَفْرُوضًا﴾ ١١٨ ﴿وَلَا تُضِلَّهُمْ وَلَا تُمْنِنْهُمْ وَلَا تُرْهِقْهُمْ فَلَْيَبْتَكَنَّ﴾
أذا ان الأنعم ولا مرهم فليغيرت خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا﴾ [النساء: ١١٨ - ١١٩].

قوله: ﴿قِيلًا﴾، وقولاً، واحداً. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

قوله: ﴿طَبَعَ﴾: خَتَمَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ
مِثْقَهُمْ وَكُفِّرِهِمْ بَيَّاتٍ اللَّهُ وَقَلِيلُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ
عَلَيْهَا يَكْفُرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥].

* * *

١٦- باب:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]

تمام الآية: ﴿خَلَّدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا
عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

ما ذكره البخاري في الباب مناسب له.

* * *

١٧- باب:

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]

أول الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَقَبَّلُوا وَلَا تَقُولُوا
لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ
اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ كَفَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَقَبَّلُوا إِنَّ
اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤].

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٨ - باب :

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ
عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٥٧﴾
دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء : ٩٥ - ٩٦]

جميع ما ذكره البخاري في الباب مطابق له .

* * *

١٩ - باب :

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ
قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا
فَأُولَئِكَ مَا لَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء : ٩٧]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢٠ - باب :

﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء : ٩٨]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢١- باب :

قوله : ﴿فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ

أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء : ٩٩]

ذكر فيه حديث أبي سلمة ، والغرض منه : قوله : «اللهم نج المستضعفين» .

* * *

٢٢- باب :

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ

أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ

أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء : ١٠٢]

أورد فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته من جهة أن فيه : بيان أن الآية نزلت في عبد الرحمن رضي الله عنه .

* * *

٢٣- باب :

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ

وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ

وَرَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ

بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ [النساء : ١٢٧]

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢٤ - باب:

﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُجُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]

وتمام الآية: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨].

قوله: ﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٢٩].

قوله: ﴿شِقَاقٌ﴾: تَفَاسُدَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة - رضي الله عنها -، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

٢٥ - باب:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]

قوله: ﴿نَفَقًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبُرُ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْطِطِعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ثم هذه الكلمة ليست

من هذه السورة، إنما هي من سورة الأنعام.

قال الحافظ: ولعل مناسبة ذكرها هنا؛ للإشارة إلى اشتقاق النفاق^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث حذيفة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢٦- باب:

قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ

وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ

وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ﴾ [النساء: ١٦٣]

وتمام الآية: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣].

ذكر البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٧- باب:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ

إِنِ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ

وَهُوَ يَرِثُهَا إِنِ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]

وتمام الآية: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً

رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

(١) انظر: «فتح الباري» (٨ / ٢٦٦).

ذَكَرَ البخاري في الباب حديثَ البراءِ، ومطابقته ظاهرة.

تمَّ تفسيرُ سورة النساء بحمد الله وحُسن توفيقه، وصلى الله على محمد، وآله وصحبه وسلَّم.

* * *

قال البخاري:

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ يريدُ تفسيرَ قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١].

قوله: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ﴾ يريدُ تفسيرَ قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣].

قوله: ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَقَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢١].

قوله: ﴿تَبَوَّأُ﴾: تحمِلُ يريدُ تفسيرَ قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبَوَّأُوا بَيْتِي وَإِنَّكُمْ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩].

قوله: ﴿دَائِرَةٌ﴾: دَوْلَةٌ يريدُ تفسيرَ قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبَهُمْ أَوْ يَنْصَرِفَ﴾ [المائدة: ٥٢].

قوله: (وقال غيره: «الإغراء»: التسليط) يريد تفسير قوله: ﴿فَاغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

قوله: (﴿أَجُورُهُنَّ﴾: مُهُورُهُنَّ) يريد تفسير قوله: ﴿وَالْمُتَّخِصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مَتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥].

قوله: (﴿الْمُهَيِّمِينَ﴾: الأمين، القرآن... إلخ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨].
قوله: (وقال سُفيان: وتَمَامُ الآية).

قوله: (﴿مُخَبَّصَةٍ﴾: مَجَاعَةٌ) يريد تفسير قوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخَبَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].
قوله: (﴿مَنْ أَحْيَاهَا﴾... إلخ) يريد تفسير قوله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

قوله: (﴿شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨].

قوله: (﴿فَإِنْ عُرِّيَ﴾... إلخ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِّيَ عَنْهُمَا أُسْتُحَقَّ إِثْمًا فَاحْزَانٍ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيْنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتَيْهِمَا وَمَا أَعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذْ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٧].

* * *

٢- باب:

قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]

تمامه: ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْهِمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

أورد البخاري في حديث طارق بن شهاب، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣- باب:

قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]

(﴿تَيَمَّمُوا﴾ : تَعَمَّدُوا).

قوله: (﴿ءَامِينَ﴾) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا

شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدَى وَلَا الْفَلَكِيدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا
مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢].

قوله: (قال ابن عباس) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ

النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقوله

تعالى: ﴿وَرَبَّيْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم

بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى

بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]. ذكر الأخيرين استطراداً.

ذكر البخاري في حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

قوله : ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ

فَقَاتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]

ذكر البخاري فيه حديث عبد الله ، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة .

* * *

٥ - باب :

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ
وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا

عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣ - ٣٤]

ذكر البخاري فيه حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٦ - باب :

قوله : ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]

ذكر فيه حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٧- باب :

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ
وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي
الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]

ذكر البخاري فيه حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨- باب :

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ
وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]

ذكر البخاري فيه حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٩- باب :

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْرُجُوا طَيِّبَاتِ
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَمْتَدُّوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ﴾ [المائدة: ٨٧]

ذكر البخاري فيه حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب :

قوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ
رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]

ذكر البخاري فيه أحاديث مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

۱۱-۲:

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا
وَءَامَنُوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣]

ذكر البخاري فيه حديث أنس رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

۱۲-۲۰:

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ
إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ تَحْوِيْلٌ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلِ الْقُرْءَانُ تُبَدَّلَ لَكُمْ عَفَا اللّٰهُ عَنْهَا
وَاللّٰهُ غَفُوْرٌ حَلِيْمٌ﴾ [المائدة: ١٠١]

ذكر البخاري فيه حديث أنس، وابن عباس، مطابقتهما للترجمة ظاهرة.

۱۳-۲۰:

قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ
وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣]

ذكر البخاري فيه أحاديث مطابقتها للترجمة ظاهرة.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ﴾ ... (إخ) يريد تفسير قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ﴾
يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].
قوله: (المائدة: أَصْلُهَا مَفْعُولَةٌ ... إخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَإِذْ

قَالَ الْخَوَارِثُوتُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴿[المائدة: ١١٢] الآية .

قوله : (وقال ابن عباس . . . إلخ) يريدُ تفسيرَ قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَرَافِعُكَ إِلَى وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [آل عمران: ٥٥] ، وهذا اللفظ في آلِ عِمْرَانَ ، ذكره البخاري استطراداً ؛ لمناسبة قوله في هذه السورة : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧] .

* * *

١٤ - باب :

قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾^ط
فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿[المائدة: ١١٧]﴾
ذكر البخاري فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٥ - باب :

قوله : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾^ط
وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿[المائدة: ١١٨]﴾
ذكر البخاري فيه حديث ابن عباس المتقدم ، ومناسبته للترجمة ظاهرة .

* * *

قال البخاري :

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- قوله : (قال ابن عباس : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّا سُرَّاوُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام : ٢٢ - ٢٣] .
- قوله : (﴿مَعْرُوشَتٍ﴾). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتٍ﴾ [الأنعام : ١٤١] .
- قوله : (﴿حَمُولَةٌ﴾ : ما يحْمَلُ عليها). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَلْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ﴾ [الأنعام : ١٤٢] .
- قوله : (﴿وَلَلْبَسَنَّا﴾ : لَشَبَّهْنَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًَا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلْبَسَنَّا عَلَيْهِمْ مَائِلِيْسُوتَ﴾ [الأنعام : ٩] .
- قوله : (﴿لَا تُنْذِرُكُمْ بِهِ﴾ : أهل مكة). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام : ١٩] .
- قوله : (﴿وَيَتَنَوَتَ﴾ : يَتَبَاعَدُونَ). أشار به إلى قوله : ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَتَنَوَتَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام : ٢٦] .
- قوله : (﴿تُبْسَلُ﴾ : تَفْضَحُ ، ﴿أُبْسِلُوا﴾ : أَفْضَحُوا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَذَرِ الذُّبَابَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلُ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا سَفِيْعٌ وَإِنْ تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ

يَمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿[الأنعام: ٧٠]﴾

قوله: ﴿بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣].

قوله: ﴿أَسْتَكْثَرْتُمْ﴾: أضللتهم. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَكْمَعَشَرَ أَلْجِنَ قَدْ أَسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

قوله: ﴿مَتَازَرًا مِنَ الْحَرْثِ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مَتَازَرًا مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْزَعِهِمْ وَهَذَا لِلشُّرَكَائِ فَمَا كَانَتْ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَتْ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

قوله: ﴿أَكِنَّةٌ﴾: واحدُها كِنَانٌ. أشار به إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

قوله: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا لَكَ كَرِهٍ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ أَمَّا أَشْتَمَلْتُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ نِيَّوْنِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

قوله: ﴿مَسْفُوحًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية.

قوله: ﴿صَدَفَ﴾: أعرض. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَنَ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِعَايَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ [الأنعام: ١٥٧].

قوله : ﴿أُبَلِّسُوا﴾ : أُويسُوا . أشار إلى قوله : ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام : ٤٤] .

قوله : ﴿أُبَسِّلُوا﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبَسِّلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾ [الأنعام : ٧٠] .

قوله : ﴿سَرَمَدًا﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرَمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَمْ لَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرَمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِاللَّيْلِ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص : ٧١ - ٧٢] ، وليست هذه اللفظة في هذه السورة ، بل هي في سورة القصص ، كأنه ذكرها لمناسبة قوله تعالى : في هذه السورة : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام : ٩٦] ، والله أعلم .

قوله : ﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾ . أشار به إلى قوله : ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهَ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾ [الأنعام : ٧١] الآية .

قوله : ﴿تَمَتُّرُونَ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمَتُّرُونَ﴾ [الأنعام : ٢] .

قوله : ﴿وَقَرَأَ﴾ : صَمَمٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَفِي عَادَ إِذِ انْهَارَ وَقُرْآنُ الْإِنشَاءِ فِي الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ وَالْأَسْطِيرِ﴾ [الأنعام : ٢٥] .

قوله : ﴿أَسْطِيرُ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام : ٢٥] .

قوله : ﴿الْبَأْسَاءُ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ

قَبْلَكَ فَآخَذَ نَهْمُهُمُ بِالْبَاسِ وَأَلْضَرَّاءَ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ [الأنعام: ٤٢].

قوله: ﴿جَهَرَةً﴾: مُعَايَنَةً. أشار به إلى قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهَرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

قوله: ﴿الصُّورِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قوله: ﴿مَلَكَوَتَ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوَتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكُوكِبَ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴿[الأنعام: ٧٥-٧٦] الآية.﴾

قوله: (تعالى). أشار إلى قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

قوله: ﴿وَإِنْ تَعَدَّلْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدَّلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠].

قوله: (يقال: على الله حسبانُهُ). أشار به إلى قوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦].

قوله: (ويقال: حسباناً: مَرَامِي وَرَجُوماً للشياطين).

قوله: ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ في الصُّلْبِ، ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ في الرَّحِمِ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩٨].

قوله: ﴿قَتَوْنَا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ

السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا
وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴿[الأنعام: ٩٩] الآية.

قوله: ﴿صِنَوَانٌ﴾. أشار به إلى قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَفِي
الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَوْرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ [الرعد: ٤]
الآية.

* * *

١ - باب:

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]

ذكر فيه حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢ - باب:

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]

تمامها: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ سُيُوفًا مِّنْ فَوْقِكُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنعام: ٦٥].
نُصِّرُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿[الأنعام: ٦٥].

ذكر فيه حديث جابر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٣ - باب:

﴿وَلَمْ يَلْسُوا إِلَّا مَنَّهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]

ذكر فيه حديث ابن مسعود، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

﴿وَيُؤْتِسِرَ لُوْطًا وَكَوْنًا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٥ - باب :

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، مطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٦ - باب :

قوله : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]

تمامها : ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ
ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾
[الأنعام: ١٤٦] .

ذكر فيه حديث جابر ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٧ - باب :

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ

مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١]

ذكر فيه حديث ابن مسعود ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٨- باب

قوله: ﴿وَكَيْلٌ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

قوله: ﴿قُبُلًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١].

قوله: ﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

قوله: ﴿وَحَرَّتْ حِجْرٌ﴾. أشار به إلى قوله: ﴿وَقَالُوا هَذِهِمُ أَنْعَمُ وَحَرَّتْ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَرْعِهِمْ وَأَنْعَمُ حَرِّمَتْ طُهُورُهَا وَأَنْعَمُ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٨].

* * *

٩- باب

﴿قُلْ هَلَمْ شُهِدَآءُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]

تمامها: ﴿الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ثم ذكر فيه حديثاً مرفوعاً.

* * *

١٠- باب:

﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]

أَوَّلُهَا: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدِي رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا لَو تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ذكر فيه حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

قال البخاري:

سُورَةُ الْأَعْرَافِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال ابن عباس: ﴿وَرِيشًا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُّورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ الْفَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قوله: (﴿إِنَّهُمْ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤].

قوله: (﴿عَفَوْا﴾: كَثُرُوا). أشار به إلى قوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَاءُنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥].

قوله: (﴿الْفَتْحُ﴾ ... إلخ) كذا وقع هنا، ولم يقع في هذه السورة،

إنما هو في سورة سبأ، وكأنه ذكره لمناسبة قوله تعالى في هذه السورة: ﴿رَبَّنَا
 افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وأشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ
 يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦].

قوله: ﴿نَنْقُتَا الْجَبَلَ﴾ ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَقَّتَا
 الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَاءَ آتَيْنَكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ
 تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١].

قوله: ﴿انْبَجَسَتْ﴾: انفجرت. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا
 إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ يَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ
 اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قوله: ﴿مُتَّبِرٌ﴾: خسران. أشار به إلى قوله: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِرٌ مَا هُمْ فِيهِ
 وَبَطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩].

قوله: ﴿ءَاسَى﴾: أحزن. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَوْمَ لَقَدْ
 أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولِي رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣].

قوله: ﴿تَأَسَّ﴾: تحزن. أشار به إلى قوله: ﴿فَلَا تَأَسَّ عَلَى
 الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦]، وإلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَأَسَّ عَلَى الْقَوْمِ
 الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، ذكره استطراداً.

قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا
 تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

قوله: ﴿يَخْصِفَانِ﴾ ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا
 الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا وَطُفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

قوله: ﴿سَوْءَ مَثَماً﴾: كِنَايَةٌ عَنْ فَرْجَيْهِمَا). أشار به إلى قوله: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ مَثَماً﴾ [الأعراف: ٢٢].

قوله: ﴿وَمَتَّعْ إِلَىٰ حِينٍ﴾. أشار به إلى قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَّعْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأعراف: ٢٤].

قوله: (الرَّيَاشُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرِّى سَوْءَ تَكْمٍ وَرَيْشًا﴾ [الأعراف: ٢٦].

قوله: ﴿قَبِيلُهُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ بَرَكْتُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا نُرَوِّهِمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

قوله: ﴿أَدَارَكُوا﴾. أشار به إلى قوله: ﴿قَالَ أَدْخُلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰ إِذَا آدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَبْتُمْ وَلَسْتُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَتَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨].

قوله: (وَمَشَاقُّ الْإِنْسَانِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤٠ - ٤١].

قوله: ﴿غَوَاشٍ﴾: مَا غُشُّوا بِهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤١].

قوله: ﴿نُشْرًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] الآية.

قوله: ﴿نَكِدًا﴾: قَلِيلًا). أشار به إلى قوله: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ

يَخْرُجُ بَنَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِنَّ وَالَّذِي خَبْتُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نَصْرَفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ
يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾ [الأعراف: ٥٨].

قوله: ﴿يَغْنَوْا﴾. أشار به إلى قوله: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا﴾
فِيهَا الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴿٩٢﴾ [الأعراف: ٩٢].

قوله: ﴿حَقِيقٌ﴾: حَقٌّ. أشار به إلى قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولُ
عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

قوله: ﴿اسْتَرْهَبُوهُمْ﴾. [أشار به إلى قوله: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا
أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦].

قوله: ﴿تَلَقَّفْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَن
أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧].

قوله: ﴿طَيَّرَهُمْ﴾: حَظَّهُم. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ
الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَيَّرَهُمْ
عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

قوله: (طوفان ... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ
وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾
[الأعراف: ١٣٣].

قوله: (عُرُوش). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ
فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

قوله: ﴿سُقِطَ﴾ ... إلخ. أشار به إلى قوله: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِ

أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ ﴿[الأعراف: ١٤٩]﴾.

قوله: ﴿[الأسباطُ]﴾... (إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قوله: ﴿[يَعْدُوتُ فِي السَّبْتِ]﴾... (إلخ). أشار به إلى قوله:
﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُوتُ فِي السَّبْتِ إِذْ
تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ
نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

قوله: ﴿[بَيْيسٍ]﴾... (إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا
بِعَذَابٍ بَیْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

قوله: ﴿[أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ]﴾... (إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: في
قصة بلعم بن باعوراء: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ
هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

قوله: ﴿[سَسْتَدْرِجُهُمْ]﴾... (إلخ). أشار به [إلى] قوله: ﴿وَالَّذِينَ
كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢].

قوله: ﴿[مِنْ جَنَّةٍ]﴾... (إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ
جَنَّةٍ إِن هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤].

قوله: ﴿[أَيَّانَ مَرَسْنَاهَا]﴾... (إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ
مَرَسْنَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].

قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَبْلًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

قوله: ﴿يَنْزَغَنَّكَ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَلِمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

قوله: ﴿طَلَيْفٌ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَلَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

قوله: ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ ... إلى آخره). أشار به إلى قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمْدُونُهُمْ فِي الْغَيْ ثَمَّ لَا يَقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

قوله: ﴿وَخِيفَةً﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

* * *

١- باب:

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي

الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢ - باب :

﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾

قَالَ رَبِّ ارْنِ أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴿[الأعراف : ١٤٣] الآية

ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري، والغرض منه : قوله : «أم جُوزي بصعقة الطور» .

* * *

٢ / م - باب :

﴿الْمَنَ وَالسَّلَوَىٰ﴾ [الأعراف : ١٦٠]

ذكر فيه حديث سعيد بن زيد، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٣ - باب :

﴿قُلْ يَتَايَأُهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ

مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف : ١٥٨] . . . إلخ

ذكر فيه حديث أبي الدرداء، والغرض منه قوله - عليه السلام - : «إني قلت : يا أيها الناس ! إني رسول الله إليكم جميعاً» .

* * *

٤ - باب :

قوله : ﴿حِطَّةٌ﴾ [الأعراف : ١٦١]

ذكر فيه حديث أبي هريرة، والغرض منه واضح .

* * *

٥ - باب :

﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف : ١٩٩]

ومطابق ما ذكر فيه ، ودلالته واضحة .

* * *

قال البخاري :

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿ رِيحَكُمْ ﴾ : (الحرب) . أشار به إلى قوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٤٦] .

قوله : ﴿ نَافِلَةٌ ﴾ ... (إلخ) . أشار به إلى قوله : ﴿ وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، ذكره لمناسبة قوله : (الأنفال) في الآية .

قوله : ﴿ الشَّوْكَةَ ﴾ ... (إلخ) . أشار به إلى قوله : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٧] .

قوله : ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ ... (إلخ) . أشار به إلى قوله : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال : ٩] .

قوله : ﴿ ذُوقُوا ﴾ ... (إلخ) . أشار به إلى قوله : ﴿ ذَلِكَمُ فَذُوقُوا وَاتَّكَ الْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ [الأنفال : ١٤] .

قوله: ﴿فَيَرْكُمُهُ﴾: يَجْمَعُهُ. أشار به إلى قوله: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

قوله: ﴿فَشَرَّدَ﴾: فَرَّقَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا نَفَقَاتُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَدْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٥٧].

قوله: (السُّلَمُ... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَلَا نَقُولُوا لِلْمَنِّ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤].

قوله: ﴿وَلَا يَنْجُوهَا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله: ﴿وَلَا يَنْجُوهَا لِلْسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: ٦١].

قوله: ﴿يُثْخِنُ﴾. أشار به إلى قوله: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧].

قوله: (قال مُجَاهِدٌ: ﴿مُكَاةٌ﴾... إلخ). أشار [به] إلى قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاةٌ وَتَصَدِيقَةٌ فذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٥].

قوله: ﴿يُثْبِتُوكَ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

١٨ م - باب :

﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال : ٢٢]

ذكر فيه أثر ابن عباس ، وهو واضح .

* * *

٢ - باب :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ
إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ
وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال : ٢٤]

ذكر فيه حديث أبي سعيد بن المعلّى ، وهو ظاهر فيما ترجم .

* * *

٣ - باب :

﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِّنْ عِنْدِكَ
فَاَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ اقْتِنَا بِعَذَابِ الْبَرِّ﴾ [الأنفال : ٣٢]

ذكر فيه حديث [أنس] ، وهو ظاهر المناسبة .

* * *

٤ - باب :

قوله : ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال : ٣٣] . . . إلخ

ذكر فيه حديث أنس المذكور في الباب السابق .

* * *

٥- باب :

﴿وَقَلِّبُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ

وَيَكُونَ الَّذِينَ كُفُّوا لِلَّهِ﴾ [الأنفال : ٣٩]

ذكر فيه حديث ابن عمر .

* * *

٦- باب :

﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ

إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَدِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ

مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال : ٦٥]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، وهو ظاهر فيما ترجم .

* * *

٧- باب :

﴿أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا

فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ

أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال : ٦٦] الآية

ذكر فيه أيضاً حديث ابن عباس ، والمناسبة ظاهرة .

تم^(١) تفسير سورة الأنفال بحمد الله وحسن توفيقه ، وصلى الله على

محمد .

* * *

(١) في الأصل : «تمت» .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ بَرَاءَةِ

قوله : ﴿مَرَصِدٍ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرَصِدٍ﴾ [التوبة : ٥] .

قوله : (الإل : القرابة ... إلخ) . أشار به إلى تفسير قوله تعالى : ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة : ٨] .

قوله : ﴿وَلِجَنَّةٍ﴾ : كل شيء ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة : ١٦] .

قوله : ﴿الشُّقَّةُ﴾ : السفرُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة : ٤٢] .

قوله : (الخبال : الفساد) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة : ٤٧] .

قوله : ﴿وَلَا تَفْتِي﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَذَن لِي وَلَا تَفْتِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [التوبة : ٤٩] .

قوله : ﴿كَرَهَا﴾ ، وكُرْهَا واحدٌ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [التوبة : ٥٣] .

قوله: ﴿مُدْخَلًا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ يَحْذَرُونَ
مَلْجَأًا أَوْ مَغْرَبًا أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة: ٥٧].

قوله: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ
يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ
مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَنْتَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ
كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [التوبة: ٧٠].

قوله: ﴿أَهْوَى﴾ ... إلخ) هذه اللفظة ليست في هذه السورة، إنما هي
في سورة النجم، ذكرها البخاري استطراداً، وأشار به إلى قوله تعالى:
﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى ۖ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٣ - ٥٤].

قوله: ﴿عَدْنٍ﴾: خُلْدٍ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبَةٌ
فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢].

قوله: ﴿الْخَوَالِفُ﴾: الْخَالِفُ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَعِذْهُمْ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَّنْ نَّخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَكِنْ
نُقَلِّبُوكُمْ مَّعِيَ عِدَدًا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]،
وأشار أيضاً إلى قوله تعالى: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ
فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧].

قوله: ﴿الْخَيْرَاتِ﴾: واحداً خيرةً). أشار به إلى قوله: ﴿لَكِنْ
الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ [التوبة: ٨٨].

قوله: ﴿مُرْجُونَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لَأَمْرٍ اللَّهُ إِمَائِعَدَ بِهِمْ وَإِمَائِتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٦].

قوله: (الشِّفَا: الشَّفِير). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَّخَارَهُ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

قوله: ﴿لَاؤُهُ﴾ شَفَقًا وَفَرَقًا... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ لَاؤُهُ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤].

* * *

١- باب:

قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾

إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿التوبة: ١﴾

قوله: (أَذَانٌ: إِعْلَامٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

قوله: ﴿أُذُنٌ﴾: يُصَدِّقُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١].

قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ

سَمِيعٌ عَلَيْهِ ﴿[التوبة: ١٠٣].

قوله: ﴿لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ
لِّلْمُشْرِكِينَ ۖ ﴿١﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ٦ - ٧]،
وهذه الآية في سورة حم السجدة، ذكرها البخاري استطراداً؛ لقوله:
﴿وَنَزَّكَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والله تعالى أعلم.

قوله: ﴿يُضَاهِيهِمْ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ
عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ
يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قُلْ لَّهُمْ اللَّهُ أَتَى يَوْمَكَونُ ﴿
[التوبة: ٣٠].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث البراء، والغرض منه: قوله: «وآخرُ
سُورَةٍ نَزَلَتْ سُورَةُ بَرَاءةٍ».

* * *

٢ - باب:

قوله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٢]

ذكر البخاري فيه حديث أبي هريرة في بَعْثِ أَبِي بَكْرٍ بِبَرَاءةٍ، المطابقةُ
ظاهرة.

* * *

٣ - باب :

﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ
أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ
وَأِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَنَشِرِ
الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ الْيَمِّ﴾ [التوبة : ٣]

ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب السابق .

* * *

٤ - باب :

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة : ٤]

وتمام الآية : ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ
عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ٤] .
ذكر البخاري فيه أيضاً حديث أبي هريرة .

* * *

٥ - باب :

قوله تعالى : ﴿فَقَتِلُوا﴾

أَيَّمَةَ الْكُفَرِ إِنَّهُمْ لَا آتِمْنَ لَهُمْ﴾ [التوبة : ١٢]

ذكر البخاري فيه حديث حذيفة ، والغرض منه : قوله : «ما بقي من أهل
هذه الآية إلا ثلاثة» .

* * *

٦- باب :

قوله : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة : ٣٤]
والحديث الذي ذكره البخاري ظاهرُ المناسبةِ .

* * *

٧- باب :

قوله ﷺ : ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة : ٣٥]
ذكر فيه حديث ابن عمر، وجهُ إيرادِه ظاهر .

* * *

٨- باب :

قوله : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقِيَمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة : ٣٦]
ذكر فيه حديث أبي بكره ﷺ ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٩- باب :

قوله : ﴿ثَانِيكًا أَتَيْنَا إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعْنَا﴾ [التوبة : ٤٠]
وجميعُ ما ذكره البخاريُّ في الباب واضحُ المطابقة .

* * *

١٠ - باب:

قوله: ﴿وَالْمَوْلَافَةُ لُؤُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠]

ذكر فيه حديث أبي سعيد، وهو ظاهر في الباب.

* * *

١١ - باب:

قوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٧٩]

قوله: ﴿جُهْدُهُمْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا

جُهْدُهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩].

ذكر فيه حديث أبي مسعود، وهو ظاهر المطابقة.

* * *

١٢ - باب:

قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ

إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]

ذكر فيه حديث ابن عمر، وهو ظاهر المناسبة، وذكر أيضاً عن عمر رضي الله عنه

في هذا المعنى.

* * *

١٣ - باب :

قوله : ﴿ وَلَا تَصْلَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴿ [التوبة : ٨٤]

ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب السابق ، وهو ظاهر المناسبة .

* * *

١٤ - باب :

قوله : ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتَعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَا وَدَّعَهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿ [التوبة : ٩٥]

ذكر فيه حديث كعب ، ووجه المناسبة ظاهر .

قوله : ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لَتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَلَيْتَ اللَّهُ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [التوبة : ٩٦] .

لم يذكر فيه شيئاً من المرفوع والموقوف .

* * *

١٥ - باب :

قوله : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١٠٢]

ذكر فيه حديث سمرة بن جندب ، ووجه المناسبة ظاهر .

* * *

١٦ - باب :

قوله : ﴿ مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا

أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ١١٣]

ذكر فيه حديث المُسيَّب ، ووجهُ إيرادِه ظاهر .

* * *

١٧ - باب :

قوله : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ

وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ

مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ

إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١١٧]

ذكر فيه حديث كَعْبٍ ، وهو ظاهرُ المطابقة ، [و] في رواية أخرى تأتي :

«فإني من أنزل إليه ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ [التوبة : ١١٧]» .

* * *

١٨ - باب :

﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا

حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ

وَعَفَوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا

إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [التوبة : ١١٨]

ذكر فيه حديث كَعْبٍ ، وهو ظاهرُ المناسبةِ .

* * *

١٩ - باب :

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة : ١١٩]

ذكر فيه حديث كَعْبٍ ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم .

* * *

٢٠ - باب :

قوله : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ
عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ
رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة : ١٢٨]

ذكر فيه قصة مقتل أهل اليمامة ، ووجه إيرادِه ظاهر .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى ، ورضي عنه - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةُ لُؤْلُؤِيَّةٍ

١ - باب

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿فَاخْلَطَ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا
مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ
حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَطَرَتِ أَهْلَهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَىهَا أَتْنَهَا
أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْن بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ
يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس : ٢٤] .

﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ [يونس: ٦٨].

قوله: (وقال زيد بن أسلم: ﴿أَن لَّهُمْ قَدَمَ صَدَقٍ﴾ : محمد ﷺ). أشار به

إلى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صَدَقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢].

قوله: (وقال مجاهد: خَيْرٌ)؛ أي: فَسَّرَ الصَّدَقَ بالخير.

قوله: (يقال: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ﴾ ؛ يعني: هذه). أشار إلى قوله تعالى: ﴿الرَّ

تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١].

قوله: (﴿دَعْوَتُهُمْ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ

اللَّهُمَّ وَفِيهِمْ فِيهَا سَلَامٌ وَءَاخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

قوله: (﴿أُحِيطَ بِهِمْ﴾ : دَنَوْا مِنَ الْهَلَكَةِ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَيْبَةً وَفَرِحُوا

بِهَا جَاءَتْهَا رَيْحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ

مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَئِنْ أُنْجِيتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢].

قوله: (﴿وَأَحْطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحْطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ قَاُولَتِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١].

قوله: (﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي

إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَاَمَنْتُ

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠].

قوله: (وقال مجاهد ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ

اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لِقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١﴾ [يونس : ١١].

قوله : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس : ٢٦].

قوله : ﴿الْكِبْرِيَاءَ﴾ : (الْمُلْكُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُلْفِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس : ٧٨].

* * *

٢- باب :

﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ ءَاْمَنْتُ

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاْمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس : ٩٠]

قوله : ﴿تُنَجِّكَ﴾ : نَلْقَيْكَ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَالْيَوْمَ تُنَجِّكَ بِيَدِنَا لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقْنَا ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس : ٩٢].

ذكر البخاري فيه حديث ابن عباس ، ووجه إيراده ظاهر .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

سُورَةُ هُودٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿عَصِيبٌ﴾ : شَدِيدٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا﴾ وَصَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿[هود : ٧٧] .

قوله : ﴿لَا جَرَمَ﴾ : بَلَى . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسَرُونَ﴾ [هود : ٢٢] .

قوله : ﴿وَحَاقَ﴾ : نَزَلَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَيْنَ آخِرَانَهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿[هود : ٨] .

وقوله : ﴿يَحْيَىٰ﴾ : يَنْزِلُ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْيَى الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر : ٤٣] ، ذكره استطراداً .

قوله : ﴿يُؤُوسٌ﴾ : فَعُولٌ مِنْ يُوسٍ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَيْنَ أَذْقَنَا الْإِنْسَانَ مِمَّا رَحِمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَكُفُّورٌ﴾ [هود : ٩] .

قوله : ﴿بَثِّيسٌ﴾ : تَخْزَنُ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا بَثِّيسَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود : ٣٦] .

قوله : ﴿يَنْتُونُ﴾ : إلخ . . . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِیَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ

عَلَيْمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿هود: ٥﴾.

قوله: ﴿الْأَوَّاهُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥].

(وقال أبو ميسرة: ﴿الْأَوَّاهُ﴾: الرحيم بالحشية). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤].

قوله: ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرْنَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بُادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧].

قوله: ﴿الْجُودِيَّ﴾: جبل بالجزيرة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

قوله: (وقال الحسن). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿أَقْلَعِي﴾: أمسكي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأْ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

قوله: ﴿وَفَارَ الثُّورُ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ الثُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠].

* * *

١ - باب :

﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِیَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾
 أَلَا حِينَ یَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ یَعْلَمُ مَا یُیْسِرُونَ وَمَا یُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ
 بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿هود: ٥﴾

ذكر البخاري حديث ابن عباس ، وهو ظاهر في الباب .

قوله : ﴿سَيِّءٌ بِهِمْ﴾ ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ
 رَسُولَنَا لَوْ طَاسِيَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧] .

قوله : ﴿يَقْطَعُ مِنَ الْآيِلِ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَنْلُوطُ إِنَّا
 رُسلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرَبَ أَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ الْآيِلِ وَلَا يَلْفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا
 أَمْرَانَا إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِ﴾ [هود: ٨١] .

قوله : ﴿إِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ : أَرْجِعْ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا
 بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] .

* * *

٢ - باب :

﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]

ذكر فيه حديث أبي هريرة ، والمناسبة ظاهرة .

قوله : ﴿اعْتَرَبَكَ﴾ ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا
 اعْتَرَبَكَ بَعْضُ الْهَتَنِاسِمْ﴾ قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ أَنَّ بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ [هود: ٥٤] .

قوله : ﴿ءَاخِذُنَا صِينًا﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مَآ مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ

ءَاخِذْ بِبَصِيصِنَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾ [هود: ٥٦].

قوله: ﴿عَنِيدٍ﴾، وَعَنُودٌ، وَعَانِدٌ، وَاحِدٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَذَلِكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ، وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [هود: ٥٩].

قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ﴾: وَاحِدُهُ شَاهِدٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

قوله: ﴿اَسْتَعْمِرْكُمْ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالِإِنَّمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

قوله: ﴿نَكْرَهُمْ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكْرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٠].

قوله: ﴿حَمِيدٌ مُجِيدٌ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣].

قوله: ﴿سَجِيلٍ﴾: الشَّدِيدُ الْكَبِيرُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ ﴿٨٢﴾ سُسُومَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٢ - ٨٣].

* * *

٣- باب

قوله: ﴿وَالِىَ مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا﴾ [هود: ٨٤]. أشار به إلى حذف المضاف، وهو كثير في كلام العرب.

قوله: ﴿وَرَأَى كُفْرًا ظَهَرًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١-٩٢].

قوله: ﴿أَرَادُنَا﴾: أساقطنا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَا نَزَلْنَا إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَزَلْنَاكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].

قوله: ﴿إِجْرَامِي﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمَرِيقُولُونَ أَفْتَرَبَهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ، فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا يَجْعَرُمُونَ﴾ [هود: ٣٥].

قوله: ﴿الْفُلُكُ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعَ الْفُلُكُ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧].

قوله: ﴿مَجْرِبَهَا﴾: مدفعها... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرسَهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [هود: ٤١].

قوله: ﴿الرَّاسِيَاتِ﴾: الثابتات. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَّتٍ﴾ [سبا: ١٣]، ذكره استطراداً.

٤ - باب :

قوله : ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ

هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [هود: ١٨]

ذكر فيه حديث ابن عمر، ووجه إيراده واضح.

* * *

٥ - باب :

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ

إِذَا أَخَذَ الْفَرْعَ وَهِيَ ظَلَمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [هود: ١٠٢]

ذكر فيه حديث أبي موسى، والغرض منه ظاهر.

قوله : ﴿ الرِّقْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا

فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَنْسُ الرِّقْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ [هود: ٩٩].

قوله : ﴿ تَزَكُّوْا ﴾ : تَمِيلُوا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا

تَزَكُّوْا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا

تُنصَرُونَ ﴾ [هود: ١١٣]. ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ

الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ [هود: ١١٦].

قوله : ﴿ أَتَرَفُوا ﴾ : أَهْلِكُوا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ

ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [هود: ١١٦].

قوله : ﴿ زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا

الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴾ [هود: ١٠٦].

* * *

٦- باب :

قوله : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ

إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكِرِينَ ﴾ [هود : ١١٤]

[قوله :] (﴿ أَرْزُقْنَا ﴾ : جَمَعْنَا). أشار إلى تفسير قوله : ﴿ وَأَرْزُقْنَاكُمْ

الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء : ٦٤] ، وهو في الشعراء ، ذكره هنا استطراداً .

ذكر فيه حديث ابن مسعود ، والغرض منه واضح .

* * *

قال الإمام البخاري رحمه الله :

سُورَةُ يُوسُفَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿ مُتَّكَا ﴾ : (الْأُتْرُجُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ

أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَاً وَآتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّيناً ﴾ [يوسف : ٣١] .

قوله : ﴿ لَذَوْعِلِمٍ ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَذَوْعِلِمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ

وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : ٦٨] .

قوله : ﴿ صُوعاً ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صُوعاً الْمَلِكِ

وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٢] .

قوله : ﴿ تُفَيِّدُونِ ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ

رِيحَ يُونُسَ لَوْلَا أَنْ تُفَيِّدُونِ ﴾ [يوسف : ٩٤] .

قوله : ﴿ غَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ

قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَفْنُوا يُونُسَ وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ يَلْقَاهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴿يوسف: ١٠﴾.

قوله: ﴿يَمُؤْمِنُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

قوله: ﴿أَشَدُّهُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ عَاطَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢].

قوله: ﴿شَغَفَهَا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنْهَاجَن نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٣٠].

قوله: ﴿أَصَبُ إِلَهِنَّ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصَبُ إِلَهِنَّ وَآكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣].

قوله: ﴿أَضْغَثُ أَحْلَمٍ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضْغَثُ أَحْلَمٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعِلْمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤].

قوله: (الضَّغْثُ: مِلءُ الْكَفِّ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ﴾ [ص: ٤٤]، ذكره استطراداً؛ لمناسبة (أَضْغَثُ أَحْلَامٍ)، والله أعلم.

قوله: ﴿نَمِيرٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفُظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ [يوسف: ٦٥].

قوله: ﴿ءَاوَى إِلَيْهِ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿يوسف: ٦٩﴾.

قوله: ﴿الْسِّقَايَةَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَتَتْهَا آلُ عِيزُ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠].

قوله: ﴿أَسْتَيْسُوا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].

قوله: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَبْنِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

قوله: ﴿تَفْتَوُا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ﴾ [يوسف: ٨٥].

قوله: ﴿حَرَضًا﴾: مُخْرَضًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف: ٨٥].

قوله: ﴿تَحَسَّسُوا: تَخَبَّرُوا). أشار به إلى قوله: ﴿يَبْنِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٧].

قوله: ﴿مُرْجَنَةً﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسْنَاوَأَهْلَنَا الْفُرَّ وَحِشْنَا بِضْعَةَ مُرْجَنَةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨].

قوله: ﴿غَشِيَّةٌ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَشِيَّةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٧].

١ - باب:

قوله: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦] . . . إلخ
ذكر فيه حديث ابن عمر، ووجه إيراد ظاهر.

* * *

٢ - باب:

قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلِّسَّائِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]
ذكر فيه حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٣ - باب:

قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا

فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]

ذكر فيه حديث عائشة في قصة الإفك، والمطابقة ظاهرة. وكذا مطابقة
حديث أم رومان ظاهرة، والله تعالى أعلم.

* * *

٤ - باب:

قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ،

وَعَلَقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ

إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]

ذكر فيه أثر ابن مسعود، والمطابقة ظاهرة.

قوله : ﴿مَثُونُهُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِّصْرَ
لَا مَرَاتِي أَكْرِمِي مَثُونَهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [يوسف : ٢١] ، ذكره هنا
لمناسبة قوله في آية الباب : ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثَوَايَ﴾ [يوسف : ٢٣] .

قوله : ﴿وَالْفَيَا﴾ : وَجَدَا . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿وَأَسْتَبَقَا الْآبَابَ وَقَدَّتْ قَيْصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْآبَابِ﴾ [يوسف : ٢٥] .
قوله : ﴿الْفَوَاءُ أَبَاءَهُمْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ أَلفَوَاءُ أَبَاءَهُمْ
صَالِينَ﴾ [الصفات : ٦٩] .

قوله : ﴿الْفَيْنَا﴾. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ
اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولَئِكَ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا
يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة : ١٧٠] .

قوله : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات : ١٢] قد استشكل مناسبة
إيراده هذه الآية في هذا الموضع ؛ فإنها من سورة الصفات ، وكذا استشكل
مناسبة إيراد حديث ابن مسعود في دعاء النبي ﷺ على قريش حين إبطائهم
عليه ؛ فإنه لا تظهر مناسبتُهُ للترجمة أيضاً .

وأجاب الكرّماني عن الأول : بأن البخاري أشار بإيراد هذه الكلمة إلى
أن ابن مسعود كان يقرؤها بالضم ، كما كان يقرأ : ﴿هَيْتُ﴾ بالضم^(١) .

قال الحافظ ابن حجر : وهي مناسبة لا بأس بها ، إلا أن الذي ذكره ابن
سهل أدق ، ومُلَخَّص ما قال ابن سهل : إن البخاري ترجم بالآية ، وأدخل
حديث ابن مسعود ، وأورد قبل ذلك في الترجمة عنه : ﴿بَلْ عَجِبْتَ

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (١٧ / ١٦٣) .

وَيَسْخَرُونَ ﴿[الصفات: ١٢]﴾ قال: فانتهى البخاري إلى موضع الفائدة، ولم يذكرها، وهو قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٣ - ١٤]، فيؤخذ منه مناسبة التبويب.

ووجهه: أنه شبه ما عرض ليوسف - عليه السلام - مع إخوته وامرأة العزيز بما عرض للنبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - مع قومه حين أخرجه من وطنه، كما أخرج يوسف إخوته، وباعوه لمن استعبده، ثم لم يُعَفِّ النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - قومه لما فتح مكة، كما لم يُعَفِّ يوسف إخوته حين قالوا: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، ودعا النبي ﷺ بالغيث لما سأل أبو سفيان أن يستسقي لهم، كما دعا يوسف لإخوته لما جاؤوا نادمين، فقال: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢]، فمعنى الآية على قراءة ابن مسعود: بَلْ عَجِبْتُ مِنْ حِلْمِكَ عَنْ قَوْمِكَ إِذْ أَتَوْكَ مُتَوَسِّلِينَ بِكَ، فدعوت، فكُشِفَ عنهم، وذلك كَحِلْمِ يوسف - عليه السلام - عن إخوته - عليهم السلام - إذ أتوه مُحتاجين، وكَحِلْمِهِ عن امرأة العزيز حيث أغرت به سيدها، وكَذَبَتْ عليه، ثم سَجَّتْه، ثم عفا عنها بعد ذلك، ولم يؤاخذها، قال: فظهر تناسب هاتين الآيتين في المعنى، مع بُعد الظاهر بينهما.

قال: ومثل هذا كثير في كتاب البخاري مما عابه من لم يفتح الله عليه، والله المستعان.

قال الحافظ: ومن تمام ذلك أن يقال: تظهر المناسبة أيضاً بين القصتين من قوله في الصفات: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٤]، فإن فيها إشارة إلى تماديهم على كفرهم وغييهم، ومن قوله في قصة يوسف - عليه السلام -:

﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْشَنُهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥]، كذا في «الفتح»^(١).

* * *

٥ - باب:

قوله: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ

فَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ﴾

قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ

قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ

وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [يوسف: ٥٠ - ٥١]

ذكر فيه البخاري - رحمه الله - حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة

لا تخفى.

* * *

٦ - باب:

﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْشَسَ الرَّسُولُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ

نَصْرٌ نَافِئٌ مِمَّنْ نَشَأُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف: ١١٠]

ذكر البخاري فيه حديث عائشة، والمطابقة ظاهرة.

تم تفسير سورة يوسف - عليه الصلاة والسلام -، والحمد لله، وسلام

على المرسلين.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٨ / ٣٦٥).

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

سُوْرَةُ الرَّحْمٰنِ
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

قوله: ﴿كَبَسِطَ كَفَّتِهِ﴾ (... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَسِطَ كَفَّتِهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِيَبْلُغُهُ وَمَا دَعَا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤].

قوله: ﴿وَسَخَّرَ﴾ (إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

قوله: ﴿مُتَجَوِّرَاتٌ﴾ (الخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَوِّرَاتٌ وَجَعَتْ مِنْ أَعْتَبٍ وَزَّرَعٌ وَنَخِيلٌ صُنُوفٌ وَغَيْرُ صُنُوفٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿[الرعد: ٤].

قوله: ﴿الْمُتْلُكُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعِجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلُتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦].

قوله: (وقال: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [يونس: ١٠٢].

قوله: ﴿يَمْقَدَارٍ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ﴾
﴿يَمْقَدَارٍ﴾ [الرعد: ٨].

قوله: (يَقَالُ: ﴿مُعَقَّبَتٌ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

قوله: (﴿الْمَحَالِ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣].

قوله: (﴿زَابِيَا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُ لُحٍّ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

قوله: (﴿الْمِهَادُ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِبُوا لَهُ لَوْ أَنَّا لَهْمُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [الرعد: ١٨].

قوله: (يَذُرُّونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢].

قوله: (﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣ - ٢٤].

قوله: (وَالْمَتَاب ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

قوله: (﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَّ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَّ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَن لَّوِي شَاءَ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].

قوله: ﴿فَارِعَةً﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا فَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد: ٣١].

قوله: ﴿فَأَمَلَيْتُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمَلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢].

قوله: (ومنه: ﴿مَلِيًّا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرَنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦].

قوله: ﴿أَشَقُّ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ۖ هُمْ عَذَابٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٣ - ٣٤].

قوله: ﴿مُعَقَّبٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ۖ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١].

قوله: ﴿مُتَجَوِّرَاتٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قَطْعٌ مُّتَجَوِّرَاتٌ ۖ وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ بَعْضُهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

قوله: ﴿السَّحَابُ الثَّقَالُ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

قوله: ﴿كَبَسِطَ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ شَيْءٌ إِلَّا كَبَسِطَ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد: ١٤].

قوله : ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَلَسَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ﴾ [الرعد : ١٧] .

* * *

١ - باب :

قوله : ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد : ٨]

قوله : (غِيضٌ : نُقْصَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَغِيضَ أَلْمَاءِ﴾ [هود : ٤٤] ، وذكره البخاري هنا لمناسبة : ﴿وَمَا تَغِيضُ﴾ ، ثم ذكر فيه حديث ابن عمر ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

قال البخاري :

سُورَةُ اِبْرَاهِيمَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿هَادٍ : دَاعٍ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد : ٧] ، وهذه الكلمة في سورة الرعد ، نُسِخَتْ في هذه السورة سهواً .

قوله : ﴿صَدِيدٍ : قَبِيحٍ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم : ١٥ - ١٦] .

قوله: ﴿نِعْمَةً اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: (أَيَادِي اللَّهِ عِنْدَكُمْ). أشار به إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ٥﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴿[إبراهيم: ٥ - ٦] الآية.

قوله: (وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مَنْ كُلِّ مَاسَأَلْتُمُوهُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ مِّنْ كُلِّ مَاسَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

قوله: ﴿تَبَغُّونَهَا عِوَجًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٣].

قوله: ﴿وَإِذَا تَأَذَّتْ رِبُّكُمْ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَأَذَّتْ رِبُّكُمْ لَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

قوله: ﴿رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

قوله: ﴿مَقَامِي﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَهَا لِكُنَّا الظَّالِمِينَ ١٣﴾ وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدٍ ﴿[إبراهيم: ١٣ - ١٤].

قوله: ﴿مَنْ وَرَّاهُ جَهَنَّمَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ وَرَّاهُ جَهَنَّمَ وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

قوله: ﴿لَكُمْ تَبَعًا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١].

قوله: ﴿بِمُصْرِحِكُمْ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي إِيَّيَ كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

قوله: ﴿وَلَا خِلَلٌ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١].

قوله: ﴿أَجْتَنَّتْ﴾: استؤصلت. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَيِّثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَيْثَةٍ أَجْتَنَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

* * *

١- باب:

﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ

وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۚ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٥]

ذكر فيه حديث ابن عمر، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٢- باب :

﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم : ٢٧]

ذكر البخاري في حديث البراء ، والمطابقة ظاهرة .

٣- باب :

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا

وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم : ٢٨]

قوله : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ

تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة : ٢٤٣] .

قوله : ﴿بُورًا﴾ ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا

بُورًا﴾ [الفتح : ١٢] .

ذكرهما استطراداً .

ذكر البخاري في حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

تَفْسِيرُ

سُورَةُ الْحَجِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١].

قوله: ﴿لِيَايَامٍ مُّبِينٍ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاِنَّهُمَا لِيَايَامٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ٧٩].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿لَعَنُوكَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَعَنُوكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

قوله: ﴿قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾. [أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾ ١١] قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ [الحجر: ٦١ - ٦٢].

قوله: ﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

قوله: ﴿لَوْ مَا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ١١ لَوْ مَا تَأْتِيَنَا بِالْمَلَكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ [الحجر: ٦ - ٧].

قوله: ﴿شَيْعٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٠].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿يُهْرَعُونَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٧٨]. وليست هذه الآية في هذه السورة، وإنما هي في سورة هود.

قوله: ﴿لَلْمُتَوَسِّمِينَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

قوله: ﴿سُكْرَتٍ﴾: غَشِيَتْ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَحَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِنْ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ ١٢ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكْرِتْ أَبْصَرْنَا بَلْ نَحْنُ

قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴿[الحجر: ١٤ - ١٥].

قوله: ﴿بُرُوجًا﴾: منازل... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّظِيرِينَ﴾ [الحجر: ١٦].

قوله: ﴿لَوْحٍ﴾: ملائكة. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيْحَ

لَوْحٍ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ بِمُخْزِينَ﴾ [الحجر: ٢٢].

قوله: ﴿حَمَلٍ﴾: جماعة حمأة. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا

الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦].

قوله: ﴿نُوحًا﴾: تخف. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا نُوحِإِإِنَّا

نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣].

قوله: ﴿دَابِرَ﴾: آخر. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ

الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

قوله: ﴿لِيَأْمُرَ مُبِينَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلِيَأْمُرَ لِيَأْمُرَ

مُبِينَ﴾ [الحجر: ٧٩]، أورده مكرراً؛ للإشارة إلى تفسير آخر لإمام مبين.

قوله: ﴿الصَّيْحَةُ﴾: الهلكة. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ

الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣].

* * *

١- باب:

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَسْرَقَ أَلْسَمَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨]

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٢- باب:

قوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الحجر: ٨٠]

ذكر فيه حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٣- باب:

قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]

ذكر فيه حديث أبي سعيد بن المَعْلَى، والمطابقة ظاهرة. وذكر فيه أيضاً حديث أبي هريرة، ومطابقته أيضاً ظاهرة.

* * *

٤- باب:

قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]

قوله: ﴿الْمُقْتَسِمِينَ﴾. أشار به إلى قوله: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَى

الْمُقْتَسِمِينَ ﴿٩٠﴾ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩٠ - ٩١].

قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾

وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١ - ٢].

قوله: (قاسمهما: حلف لهما، ولم يخلفا). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِبَدَىٰ لُهُمَا مَا وَرَىٰ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تِيهًا وَقَالَ مَا نَهَكَمَا

رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴿٢﴾﴾ وقاسمهما إني لكمما لمن

النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠ - ٢١].

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿تَقَاسَمُوا﴾ : تَحَالَفُوا) . أشار به إلى قوله تعالى :
 فِي قِصَّةِ صَالِحٍ - عَلَيْهِ السَّلَام - ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ شَعَةٌ رَهْطٌ يُفْسِدُونَ
 فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ ﴿٥٨﴾ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا
 شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ ﴿٥٩﴾ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا وَمَكْرًا مَكْرًا وَمَكْرًا وَمَكْرًا وَهُمْ لَا
 يَشْعُرُونَ﴾ [النمل : ٤٧ - ٥٠] .

أشار البخاري بإيراد هذه الآية إلى أن الْمُقْتَسِمِينَ من الْقَسَمِ ، لا من
 الاقْتِسَامِ ، ذكر فيه تفسيرا ابن عباس رضي الله عنه .

٥ - باب :

قوله : ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر : ٩٩]

لم يذكر فيه سوى قولِ سَالِمٍ : (﴿الْيَقِينُ﴾ : الموت) .
 تمّ تفسير سورة الْحَجْرِ بتوفيق الله تعالى ، والحمد لله ، وسلام على
 رسوله .

قال البخاري - رحمه الله - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةُ النِّحْلِ

قوله : (﴿رُوحُ الْقُدُسِ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ
 نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى
 لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل : ١٠٢] .

قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَنَزِّلُ

رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١٣١﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٣٣﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

مُبِينٍ ﴿الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥﴾، وهذه الكلمة في سورة الشعراء.

قوله: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾: يقال: أَمَرُّ ضَيْقٍ... إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا

يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

قوله: ﴿تَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ﴾: تَتَهَيَّأُ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَعِيوْا ظِلَالَهُ عَنِ الْأَيْمَنِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ

دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

قوله: ﴿سُبُلَ رَبِّكَ ذُلًّا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كُلِي

مِنْ كُلِّ الشَّجَرِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكَ ذُلًّا﴾ [النحل: ٦٩].

قوله: (قال ابن عباس... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ

مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ﴿٤٥﴾

أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلُبِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [النحل: ٤٥].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿تَعِيدَ﴾: تَكْفَأُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْقَى

فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَعِيدَ بِكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٥].

قوله: ﴿مُفْرَطُونَ﴾: مَنْسِيُونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ

لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَنَصِفُ السَّيِّئَةَ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جُرْمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ

وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

قوله: (وقال غيره: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] .

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿ شِيمُون ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ شِيمُون ﴾ [النحل : ١٠] .

قوله : (﴿ شَاكِلِيَهٗ ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلِيَهٗ ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، كذا هنا ، وسيأتي في سورة الإسراء .

قوله : (﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْقَصْدِ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [النحل : ٩] .

قوله : (الدَّفءُ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تُسْرَحُونَ ٦ وَتَحْمِلُ أُنْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِلَاغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ٧ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل : ٥ - ٧] .

قوله : (﴿ تَخَوُّفٍ ﴾ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ٤٥ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلِيلِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ ٤٦ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل : ٤٥ - ٤٧] .

قوله : (﴿ الْأَنْعَمَ لَعِبَرَةً ﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لَعِبَرَةً تُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ [النحل : ٦٦] .

قوله : (﴿ أَكْنَنَّا ﴾ : واحدُها كِنٌّ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَنًا وَجَعَلَ

لَكُمْ سَرِيلَ تَقِيَكُمْ الْحَرَّ وَسَرِيلَ تَقِيَكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴿[النحل : ٨١]﴾ .

قوله : ﴿دَخَلَا﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا نَخْذُوا أَيْمَنَكُمْ دَخَلَا بَيْنَكُمْ فَزَلَ قدمُ بَعْدَ ثبوتها وتَذَوُّقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل : ٩٤] .

قوله : (قال ابن عباس : ﴿حَفَدَةً﴾) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل : ٧٢] .

قوله : (السَّكْرُ : ما حُرِّمَ مِنْ ثَمَرِهَا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل : ٦٧] .

قوله : (وقال ابن عُيَيْنَةَ عَنْ صَدَقَةٍ : أَنْكَائًا . . . إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا﴾ [النحل : ٩٢] .

قوله : (وقال ابن مسعود : الأُمَّةُ : مُعَلِّمُ الْخَيْرِ) ، قوله : (وقال ابن مسعود : الأُمَّةُ . . . إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل : ١٢٠] .

* * *

١- باب :

قوله : ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَزْوَاجِهِمُ﴾ [النحل : ٧٠]

ذكر البخاري في حديث أنس ، والغرض منه هنا : قوله : ﴿أَزْوَاجِهِمُ﴾ .

تمّ تفسيرُ سورة النحل بفضل الله ورحمته، وصلى الله على محمد وآله وصحبه.

تَفْسِيرُ سُورَةِ بَنِي إِسْرَءِيلَ

قال البخاري - رحمه الله - : (سورة بني إسرائيل ... إلخ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب

أورد البخاري هذا الباب بغير ترجمة، وليس في أكثر نُسخ «صحيح البخاري»، ولعلَّ الغرض منه : بيانُ فضيلة هذه السُورة، أو بيانُ أن هذه السورة من قديم ما أنزل من السُور.

ثم أورد البخاري فيه حديث ابن مسعود رضي الله عنه، والغرضُ منه واضح .

قوله : ﴿فَسَيَنْفُضُونَ﴾ ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفْنًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ (١٩) قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيَنْفُضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء : ٤٩ - ٥١] .

٢ - باب :

قوله : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَّ

فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ [الإسراء: ٤].

قوله: ﴿نَفِيرًا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [الإسراء: ٦].

قوله: ﴿مَيْسُورًا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨].

قوله: ﴿وَلِيَسْتَبْرُوا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَقْبُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرُوا مَا عَلُوا تَتَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧].

قوله: ﴿حَصِيرًا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

قوله: ﴿حَقٌّ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].

قوله: ﴿خِطَاءًا﴾: إثماً... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَنْزُلُ عَنْهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنْ قُلْتُمْ كَانَ خِطَاءًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١].

قيل: خالف أبو عبيدة المعروف من أهل اللغة، وتبعه البخاري؛ فإن المعروف عندهم: أَنَّ الْخِطَاءَ - بِالْكَسْرِ - مَصْدَرٌ، و - بِالْفَتْحِ - اسْمٌ، وَأَنْ خَطِيءٌ بِمَعْنَى: أَثِمٌ، وَأَخْطَأَ: إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدَ، أَوْ إِذَا لَمْ يُصِيبَ.

قيل: خَطِيءٌ وَأَخْطَأَ، لُغَتَانِ، وَأَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ لَامِرِي الْقَيْسِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قوله: ﴿تَخْرُقَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي

الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴿[الإسراء: ٣٧].

قوله: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧].

قوله: ﴿رُفَاتًا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفْنًا أَنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩].

قوله: ﴿وَاسْتَفْزِرْ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْزِرْ مَنِ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدَّتِهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤].

قوله: ﴿حَاصِبًا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَن يَخِيفَ بَكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٨].

قوله: ﴿تَارَةً﴾... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيَغْرِقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩].

قوله: ﴿لَا حَتِينَكَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَىٰ لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْفَيْصَةِ لَا حَتِينَكَ ذُرِّيَّتُهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢].

قوله: ﴿طَئِرُهُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَئِرُهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

قوله: (قال ابن عباس: كُلُّ سُلْطَانٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٠].

قوله: ﴿وَلِيٌّ مِنَ الدُّلِّ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الدُّلِّ وَكَبَرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

* * *

٣- باب:

قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾

لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿ [الإسراء: ١]

ذكر البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة واضحة من جهة ذكر بعض ما يتعلق بالإسراء فيهما.

قوله: ﴿قَاصِفًا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِعًا﴾ [الإسراء: ٦٩].

* * *

٤- باب:

قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] ... إلخ

كَرَّمْنَا وَأَكْرَمْنَا وَاحِدًا.

ولم يُدرج البخاري في الباب حديثاً مرفوعاً.

قوله: ﴿ضَعْفَ الْحَيَوةِ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَن نُّبَشِّرَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ ﴿٧٦﴾ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَوةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤ - ٧٥].

قوله: ﴿خَلَقَكَ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

قوله: ﴿وَنَّا﴾: تباعد). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣].

قوله: ﴿شَاكِتِهِ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤].

قوله: ﴿صَرَفْنَا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩].

قوله: ﴿قَبِيلًا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّى تَنْفَجِرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا فَنَجِيرًا﴾ ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بَالَهُ وَالْمَلَكُوتَ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٠ - ٩٢].

قوله: ﴿خَشِيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٠].

قوله: ﴿قَتُورًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٠].

قوله: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩].

قوله: ﴿مَوْفُورًا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

قوله: ﴿تَبِيعًا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩].

قوله: ﴿خَبَتْ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِيَائًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَا لَهُمْ فِي جَهَنَّمَ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

قوله: (وقال ابن عباس: نصيراً ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يَبْذَرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٦ - ٢٧].

قوله: ﴿أَتَبِعَاءَ رَحْمَةٍ﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا نَعْرِضَنَّهُمْ بَيْنَهُمْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨].

﴿مَنْجُورًا﴾ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلِيَّ لَأُظَنُّكَ يَفِرُّعَوْتُ مَنْجُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

قوله : (لَا تَقْفُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

قوله : (فَجَاسُوا) ... إلى آخره . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَئِهِمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا ﴾ [الإسراء : ٥] .

قوله : (يُزَجِّى) ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ رَّيُّكُمْ الَّذِي يُزَجِّى لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [الإسراء : ٦٦] .

قوله : (يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ) : لِلْوُجُوهِ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَامِنُوا بِهِ ۚ أَوْ لَا تَوْمِنُوا ۚ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ [الإسراء : ١٠٧] .

* * *

باب :

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ [الإسراء : ١٦] الآية

أورد فيه البخاري حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من :
قوله : (أَمَرَ بَنُو فُلَانٍ) ، وغرض البخاري من إيراد رواية الحميدي أن
الحميدي روى عن سفيان - بفتح الميم - ، وروى عنه علي بن المديني - بكسر
الميم - .

* * *

٥- باب :

قوله تعالى : ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا

مَعَ نُوحٍ إِنَّهُمْ كَانَتْ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء : ٣]

ذكر البخاري فيه حديث أبي هريرة في الشفاعة ، ومطابقته للترجمة في قوله : «وقد سمّاك الله عبداً شكوراً» .

* * *

٦- باب :

قوله : ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء : ٥٥]

ذكر فيه حديث أبي هريرة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٧- باب :

قوله : ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِهِ

فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء : ٥٦]

ذكر فيه حديث ابن مسعود ، والمطابقة ظاهرة .

* * *

٨- باب :

قوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَيْنَا رِيْهًا أَلَوْسِيلَةً﴾ [الإسراء : ٥٧]

ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور .

* * *

٩ - باب :

﴿وَمَا جَعَلْنَا الرِّئَآءَآ أَلَمَآ أَرَيْنَاكَ إِآفَئِنَآ لِلنَّآسِ﴾ [الإسراء : ٦٠]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، والمطابقة ظاهرة .

* * *

١٠ - باب :

قوله : ﴿إِن قُرْءَآنَ الْفَجْرِ كَآتَ مَشْهُودَآ﴾ [الإسراء : ٧٨]

ذكر فيه حديث أبي هريرة ، والمطابقة واضحة .

* * *

١١ - باب :

قوله : ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَآمَآ مَحْمُودَآ﴾ [الإسراء : ٧٩]

ذكر فيه حديث ابن عمر ، والمطابقة ظاهرة .

* * *

١٢ - باب :

﴿وَقُلْ جَآءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء : ٨١]

ذكر فيه حديث ابن مسعود ، والمطابقة ظاهرة .

* * *

١٣ - باب :

﴿وَسْأَلُونَا عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء : ٨٥]

ذكر فيه حديث ابن مسعود ، والمطابقة واضحة .

* * *

١٤ - باب :

﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]

ذكر فيه حديث ابن عباس، وعائشة، ومطابقتهما ظاهرة.

تم تفسير سورة الإسراء بحمد الله وحسن توفيقه، والحمد لله، وسلام
على المرسلين^(١).

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْكَهْفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿تَقْرِضُهُمْ﴾ : تَتْرُكُهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزْوُورُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ
الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [الكهف: ١٧].

قوله : (﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ : ذَهَبٌ وَفِضَةٌ، وقال غيره : جماعة الثمر).
أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ
أَعْنَبٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ۖ ﴿٢٣﴾ كَلَّمَا الْجِنَّتَيْنِ ءَاتَتْهُمَا لُكْهُمَا وَلَمْ يُطْعِمْنَاهُ مِنْهُ شَيْئًا

(١) جاء بعد هذا في الأصل «[كتبه] أبو محمد عبد الحق بن عبد الواحد الحديثي الأثاري
- عفا عنه ربه الباري - .

هذا آخر تفسير سورة الإسراء، ويتلوه تفسير سورة الكهف - إن شاء الله تعالى - .
كتبه بيده الشيخ أبو محمد عبد الحق الحديثي العمري .

وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴿٣٢﴾ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٣﴾ [الكهف: ٣٢ - ٣٤].

قوله: ﴿بَخِعْ﴾: مُهْلِكٌ، ﴿أَسْفَا﴾: نَدَمًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦].
قوله: ﴿الْكَهْفِ﴾: الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ، الرِّقِيمُ: الْكِتَابُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩].

وأما قوله: ﴿مَرْقُومٌ﴾: مَكْتُوبٌ. فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلْيُونُ﴾ ﴿١١﴾ كَتَبَ مَرْقُومٌ [المطففين: ١٩ - ٢٠]، ذكره البخاري استطراداً.
قوله: (أَمَدٌ: غَايَةٌ، ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَضْرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ ﴿١١﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١١ - ١٢].

وأما قوله: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

ذكره البخاري لمناسبة قوله تعالى هنا: ﴿أَمَدًا﴾، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

قوله: (رَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ: أَلْهَمْنَاهُمْ صَبْرًا... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿تَحْنُ نَفْسُ عَلَيْنِكَ نَبَأُهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ ﴿١٢﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُو

مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴿١٣﴾ [الكهف: ١٣ - ١٤].

قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾. فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِيَ بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ١٠]، ذكره البخاري هنا استطراداً.

قوله: ﴿شَطَطًا﴾: إفراطاً. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤].

قوله: ﴿مِرْفَقًا﴾: كُلُّ شَيْءٍ ارْتَفَقَتْ بِهِ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْأَىٰ إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦].

قوله: ﴿تَزَوُّرٌ﴾: مِنَ الزَّوْرِ، وَالْأَزْوَرُ: الْأَمِيلُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ [الكهف: ١٧].

قوله: ﴿فَجَوْقٌ﴾: مُتَّسِعٌ، وَالْجَمْعُ فَجَوَاتٌ، وَفُجِّي: كَقَوْلِكَ: زَكَوَاتٌ، وَزَكَاةٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا غَرَبَتِ تَقَرُّضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [الكهف: ١٧].

قوله: ﴿الْوَصِيدُ﴾: الْفِنَاءُ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَبُوهُمْ بَسِطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

وأما قوله: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾: مُطْبَقَةٌ. فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]، ذكره البخاري استطراداً.

قوله: ﴿بَعَثْنَهُمْ﴾: أَحْيَيْنَاهُمْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وإلى قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

قوله: ﴿أَزْكَى﴾: أَكْثَرُ، ويقال: أَحَلُّ، ويقال: أَكْثَرُ رَيْعًا.

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ﴾: لم تنقص). أشار به إلى

قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّةِ نِيَّةٌ أَتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣].

(وقال سعيد عن ابن عباس: ﴿الرَّقِيمُ﴾: اللُّوحُ مِنْ رِصَاصٍ... إلخ).

أشار به إلى قوله: ﴿أَمَّ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩].

(فضرب الله على آذانهم فناموا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَضْرَبْنَا

عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١].

قوله: (وقال غيره: وَأَلْتِ تِلْ: تَنْجُو).

(وقال مجاهد: ﴿مَوْبِلًا﴾: مَحْرَزًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ

الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجْدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨].

قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾: لَا يَعْقِلُونَ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠١﴾ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠٠ - ١٠١].

* * *

١ - باب :

قوله : ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شِقْوَةً جَدًّا﴾ [الكهف : ٥٤]

ذكر البخاري في الباب حديث علي مختصراً، ولم يذكر فيه مقصود الباب ؛ على عادته في التعمية، وقد جاء في هذا الحديث ذكر هذه الآية، فكان البخاري أشار إلى تلك الرواية، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

قوله : ﴿رَجَمَا بِالْغَيْبِ﴾ : لَمْ يَسْتَبِينَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجَمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف : ٢٢] .

قوله تعالى : ﴿فَرُطًا﴾ : نَدَمًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطْعَمَنَ مِنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف : ٢٨] .

قوله : ﴿سُرَادِقُهَا﴾ : مِثْلُ السُّرَادِقِ وَالْحُجْرَةِ الَّتِي تُطِيفُ بِالْفَسَاطِيطِ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف : ٢٩] .

قوله : ﴿يُحَاوِرُهُ﴾ : مِنَ الْمُحَاوَرَةِ ، ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ : أَي : لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ... إلخ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا ۖ لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف : ٣٧ - ٣٨] .

قوله : ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَاهُمَا نَهْرًا﴾ : تَقُول : بَيْنَهُمَا نَهْرًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ إِذْ نَالَتْ أَكْلَهُمَا وَلَمْ تَطْعَمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَاهُمَا نَهْرًا﴾ [الكهف : ٣٣] .

قوله: ﴿زَلَقًا﴾: لا يَثْبُتُ فِيهِ قَدَمٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَكْرِنًا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا (٤٠) أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤١].

قوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾: مَصْدَرٌ وَلِيٍّ، الْوَلِيُّ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤].

وقوله: (قُبْلًا، وَقُبْلًا، وَقُبْلًا: استئنافاً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥]. ومع الاستئناف: القرب.

قوله: ﴿لِيُذْهِقْهُمْ﴾: لِيُزِيلَهُمُ، الدَّخْضُ: الزَّلَقُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَمُجَدِّدِلَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخِذُوا إِلَيْنِي وَمَا أَنْذَرُوا هُزُورًا﴾ [الكهف: ٥٦].

* * *

٢- باب:

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتْ مُوسَىٰ لِفَتَنِهِ لَا آتِبْرَحُ حَقِّي أَبْلُغْ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠]: زَمَانًا، وَجَمْعُهُ أَحْقَابٌ ذكر الإمام البخاري فيه قصة الخضر مع موسى، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٣- باب :

قوله : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا

نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ [الكهف : ٦١]

(مذهباً، يَسْرُبُ : يَسْلُكُ، ومنه : ﴿ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿ عَلَيْهِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ۝١٠١ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلِ

وَمَنْ جَهَرَ بِهِ. وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ [الرعد : ٩ - ١٠].

ثم ذكر البخاري في القصة المذكورة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٤- باب :

قوله : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ

ءَاِنَا غَدَاءٌ نَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ۝١٢٠

قَالَ اَرَاَيْتَ اِذَا اَوْرَيْنَا اِلَى الصَّخْرَةِ فَاِِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا اَنْسَيْنِيهِ اِلَّا الشَّيْطَانُ اَنْ

اَذْكُرَهُ. وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ۝١٢١ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ

فَارْتَدَّا عَلَىٰ اَتَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [الكهف : ٦٢ - ٦٤]

قوله : ﴿ صُنْعًا ﴾ : عَمَلًا. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ

هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْاَخْسَرِينَ اَعْمَالًا ۝١٢٢ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ اَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ

صُنْعًا ﴾ [الكهف : ١٠٣ - ١٠٤].

قوله : ﴿ حَوْلًا ﴾ : تَحَوُّلًا. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ اِنَّ

الَّذِينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٢٣ خٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغَوْنَ عَنْهَا

حَوْلًا ﴾ [الكهف : ١٠٧ - ١٠٨].

قوله: ﴿تُكْرَأُ﴾ : دَاهِيَةٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي بِغَيْرِ رُكْبَةٍ بَغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤].

قوله: ﴿يَنْقُضُ﴾ : يَنْقَاضُ كَمَا يَنْقَاضُ السَّنُّ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

قوله: ﴿رُحْمًا﴾ : مِنَ الرُّحْمِ، وهي أَشَدُّ مُبَالِغَةٍ مِنَ الرَّحْمَةِ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۖ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨٠-٨١].

باب:

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ وَمَا أَسْنَيْنِي ۖ أَلَا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ۚ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ۝١٣﴾ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ اثَّارَهُمَا فَصَصَا﴾ [الكهف: ٦٣-٦٤].

كذا ثَبَّتَتْ هذه الترجمة في بعض الروايات، ساق البخاري فيه حديث قصة الخضير مع موسى.

٥- باب:

قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣].

ذكر الإمام البخاري فيه حديث عمرو، عن مُصْعَبٍ، عن أبيه، ومطابقته ظاهرة.

٦ - باب :

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾

فَحِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴿[الكهف : ١٠٥]

ذكر الإمام البخاري فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةُ الْكَافِرَاتِ

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ : الله يُقُولُهُ . . . إلخ). أشار

به إلى قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿[مریم : ٣٧ - ٣٨].

قوله : ﴿لَا رَجْمَنَّكَ﴾ : لَأَشْتُمَنَّكَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ

أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ إِلَهِي يَتَابَرَهُمْ لَنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿[مریم : ٤٦].

قوله : ﴿وَرِيَّاءَ﴾ : مَنْظَرًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ

مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنَاءَ وَرِيَّاءَ ﴿[مریم : ٧٤].

قوله : (وقال أبو وائل : عَلِمْتُ مَرِيْمُ أَنْ التَّقِيَّ ذُو نُهْيَةٍ . . . إلخ). أشار

به إلى قوله تعالى : ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ

بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا ﴿[مریم : ١٧ - ١٨].

قوله : (وقال ابن عيينة : ﴿تَوَزُّهُمْ أَزًّا﴾ : تُزْعِجُهُمْ إِلَى الْمَعَاصِي إِزْعَاجًا).

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَزْهَبْنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَهُّمًا﴾ [مريم : ٨٣].

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿إِذَا﴾ : عِوَجًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ ﴿٨٨﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ [مريم : ٨٨ - ٨٩].

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿وَرَدًا﴾ : عِطَاشًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَوْمَ نَخْشِرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرَدًا﴾ [مريم : ٨٥ - ٨٦].

قوله : (﴿أَيْنَا﴾ : مَالًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيعًا﴾ [مريم : ٧٤].

قوله : (﴿إِذَا﴾ : قَوْلًا عَظِيمًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ [مريم : ٨٩].

قوله : (﴿رِكْزًا﴾ : صَوْنًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم : ٩٨].

قوله : (وقال غيره : ﴿غِيًّا﴾ : خُسْرَانًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَخْلَفْ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم : ٥٩].

قوله : (﴿بُكْيًا﴾ : جَمَاعَةً بَاكٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِذَا نُنَادِي عَلَيْهِمْ ءَايَتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم : ٥٨].

قوله : (﴿صِلِيًّا﴾ : صِلِي يَصْلِي). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَخْشَرَنَّهِنَّ وَالشَّيْطَانِ ثُمَّ لَنَحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيبًا﴾ ﴿٦٩﴾ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ [مريم : ٦٨ - ٧٠].

قوله: ﴿نَدِيًّا﴾، والنادي واحدٌ: مجلساً). أشار به إلى تعالى: ﴿وَإِذَا
نُتِلَّ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾
[مريم: ٧٣].

(وقال مُجَاهِدٌ: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾: فَلْيَدْعُهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ
مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ
فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

* * *

١- باب:

قوله ﷻ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ [مريم: ٣٩]

ذَكَرَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَمُطَابَقَتَهُ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢- باب:

قوله: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾

لَهُ، مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣- باب:

قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ خَبَّابٍ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٤ - باب :

﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمَّا أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم : ٧٨]

قال : مؤثقا .

ذكر فيه حديث خَبَابِ المذكور .

* * *

٥ - باب :

﴿كَأَلَّا سَنَكُنُّبُ مَا يَقُولُ وَنَعْمُلُهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم : ٧٩]

ساق فيه الحديث المذكور .

* * *

٦ - باب :

﴿وَنَرِئُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم : ٨٠]

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿لِجِبَالٍ هَذَا﴾ : هذما) . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (٨٨) ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ (٨٩) ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ
يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ (٩٠) ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (٩١) ﴿وَمَا يَلْبَعِي
لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم : ٨٨ - ٩٢] .

ثم ساق البخاري في الباب حديث خَبَابِ المذكور ، ومطابقته ظاهرة

لا تخفى .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ طه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (قال عِكْرَمَةُ، والضَّحَّاكُ: بالنَّبَاطِيَّةِ ﴿طه﴾ : يا رَجُلُ). أشار به

إلى قوله تعالى : ﴿طه﴾ ١ مَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿طه : ١ - ٢﴾ .

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿أَلْقَى﴾ : صَنَعَ). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا وَلَكِنَّا حُمِلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقُورِ فَقَدَفْنَهَا فَكَذَلِكَ

أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ ٨٧ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُوارٌ ﴿طه : ٨٧ - ٨٨﴾ .

قوله : (يُقَالُ : كُلُّ مَا لَمْ يَنْطِقْ بِحَرْفٍ، وفيه تَمَتُّةٌ، أو فَاأَفَاءٌ، فهو

عُقْدَةٌ).

قوله : (﴿أَزْرَى﴾ : ظَهَرِي). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي

صَدْرِي ٥٥ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ٥٦ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ٥٧ يَقْقَهُوا قَوْلِي ٥٨) وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ

أَهْلِي ٥٩ هَؤُلَاءِ أَخِي ٦٠ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ٦١ وَأَشْرِكُمْ فِي أَمْرِي ٦٢ كَيْ تُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ٦٣ وَنَذْكُرَكَ

كَثِيرًا ٦٤ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿طه : ٢٥ - ٣٥﴾ .

قوله : (﴿فَيُسْحِتْكُمْ﴾ : يُهْلِكْكُمْ). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ

أَفْتَرَى﴾ [طه : ٦١] .

قوله : (﴿الْمَثَلَى﴾ : تَأْنِيثُ الْأَمْثَلِ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ

الْمَثَلَى﴾ [طه : ٦٣] .

قوله : ﴿ثُمَّ أَنتَوَا صَفًّا﴾ : يقال : هل أتيت الصفَّ اليوم؟ يعني : المصلَّى الذي يُصَلِّي فيه). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوَا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى﴾ [طه : ٦٤].

قوله : ﴿فَأَوْجَسَ﴾ : أَضْمَرَ خَوْفًا . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَمْوَسِيَّ إِيمَانًا أَنْ تُلْقَى وَإِمَانًا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ (١٥) قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جِأَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ اسْتَعَى (١٦) فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه : ٦٥ - ٦٧].

قوله : ﴿فِي جُذُوعٍ﴾ : عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سُجُودًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى (٧) قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرِكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا تُقِطِعُوا آيِدِيكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَا صَلِّبْنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَنَعْلَمَنَّ آيُنَا أَشَدَّ عَذَابًا وَابْقَى﴾ [طه : ٧٠ - ٧١].

قوله : ﴿خَطْبُكَ﴾ : بِالْكَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسْمِعِي (١٥) قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه : ٩٥ - ٩٦].

قوله : ﴿لَا مِسَاسَ﴾ : مَصْدَرُ مَا سَسَهُ مِسَاسًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ فَادْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ [طه : ٩٧].

قوله : ﴿لَنَنْسِفَنَّهُ﴾ : لَنَذَرِيَّتَهُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه : ٩٧].

قوله : ﴿فَاعَا﴾ : يَغْلُوهُ الْمَاءُ، وَالصَّفْصَفُ : الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَسْتَئْتُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا (١٥) فَيَذَرُهَا

قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٧﴾ لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴿طه: ١٠٥ - ١٠٧﴾ .

قوله: (وقال مجاهد: ﴿أَوَزَارًا﴾: أُنْقَالًا، ﴿مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ﴾: الْحُلِيِّ الذي استعاروا من آل فرعون . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حُمِلْنَا أَوَزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ﴿٨٧﴾ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿طه: ٨٧ - ٨٩﴾ .

قوله: (فَقَذَفْنَاهَا، وفي رواية الكُشْمِينِي: فَقَذَفْنَاهَا)، وهو الصواب .

قوله: ﴿هَمَسًا﴾: حِسُّ الْأَقْدَامِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَذِرُكَ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨] .

قوله: ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾: عَنْ حُجَّتِي . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْنَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٤ - ١٢٦] .

قوله: (قال ابن عباس: ﴿يَقْبَسِ﴾: ضَلُّوا الطريق، وكانوا شَاتِينَ . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴿١﴾ إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلَّيْ أَتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ٩ - ١٠] .

قوله: (وقال ابن عِيْنَةَ: ﴿أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾: أَعْدَلُهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُفْخِ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١١٢﴾ يَتَخَفَتُونَ

يَنْهَمُ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴿١٠٣﴾ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿طه: ١٠٢ - ١٠٤﴾.

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿هَضْمًا﴾: لا يُظْلَمُ فِيهِضَمٌ مِنْ حَسَنَاتِهِ).
أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

قوله: (﴿عَوْجًا﴾: وادياً، ﴿وَلَا أَمْنًا﴾: رابية). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْنًا﴾ [طه: ١٠٧].

قوله: (﴿سِيرَتَهَا﴾: حالتها). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١].

قوله: (﴿النُّهَى﴾: التُّقَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى ﴿٥٣﴾ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَمَكُمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ٥٣ - ٥٤].

قوله: (﴿ضَنْكًا﴾: الشَّقَاءُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤].

قوله: (﴿هَوًى﴾: شَقِي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ قَدْ أَجَعْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَ وَوَعَدْنَكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلَوى ﴿٨٠﴾ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوًى﴾ [طه: ٨٠ - ٨١].

قوله: (﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾: المُبَارَك، ﴿طُوى﴾: اسمُ الوادِي). أشار

به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنهَا تُودِي يَمُوسَى ۝١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿طه: ١١ - ١٢﴾.

قوله: ﴿بِمَلِكِنَا﴾: بِأَمْرِنَا. أشار إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حُمِلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٧].

قوله: ﴿مَكَانَا سُوءٍ﴾: مَنْصَفٌ بَيْنَهُمْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمُوسَى ۝٥٧﴾ فَلَسَّاتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ فَأَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانَا سُوءٍ ﴿طه: ٥٧ - ٥٨﴾.

قوله: ﴿يَبَسًا﴾: يَابِسًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكَاوِلًا يُخَسِّئُ﴾ [طه: ٧٧].
قوله: ﴿عَلَى قَدَرٍ﴾: مَوْعِدٍ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْت عَلَى قَدَرٍ يَمُوسَى﴾ [طه: ٤٠].

قوله: (لا تَبَا: لا تَضْعُفَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَتِي وَلَا نَبِيَّ فِي ذِكْرِي ۝٤٢﴾ أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿طه: ٤٢ - ٤٣﴾.

قوله: ﴿يَقْرُطَ﴾: عُقُوبَةٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَتِي وَلَا نَبِيَّ فِي ذِكْرِي ۝٤٢﴾ أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴿٤٤﴾ قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴿طه: ٤٢ - ٤٦﴾.

١- باب:

قوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة من قوله: «واصطفاك لنفسه».

* * *

٢- باب:

﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي

فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تُخْشَى ۚ﴾ [طه: ٧٧]

بِحُنُودِهِ، فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۚ﴾ [طه: ٧٧-٧٩]

الْيَمُّ: الْبَحْرُ.

ذكر فيه حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٣- باب:

قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧]

ذكر فيه حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك، فأشقيتهم».

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الإمام البخاري في هذه السُّورة حديث ابن مسعود، ووجه إيرادِه ظاهرٌ.

قوله : (وقال قتادةُ : ﴿جُذَذًا﴾ : قَطَعُهُنَّ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَذًا إِلَّا كِبِيرًا لَهُمْ
لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء : ٥٧ - ٥٨].

قوله : (وقال الحسنُ : ﴿فِي فَلَكٍ﴾ : مِثْلُ فَلَكَةِ الْمِغْزَلِ، ﴿يَسْبَحُونَ﴾ :
يَدُورُونَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء : ٣٣].

قوله : (قال ابنُ عباس : ﴿نَفَسَتْ﴾ : رَعَتْ لَيْلًا). أشار به إلى قوله
تعالى : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا
لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٧٨].

قوله : (﴿يُصْحَبُونَ﴾ : يُمْنَعُونَ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا
يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء : ٤٣].

قوله : (﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ : قال : دِينُكُمْ دِينٌ وَاحِدٌ). أشار به إلى
قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾
[الأنبياء : ٩٢].

قوله : (وقال عِكرِمَةُ : ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ : حَطَبٌ بِالْحَبَشِيَّةِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء : ٩٨] .

قوله : (وقال غيره : ﴿أَحْسُوا﴾ : تَوَقَّعُوا، مِنْ أَحَسَّتُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (١١) فَلَمَّا أَحْسُوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء : ١١ - ١٢] .

قوله : (﴿خَمِيدِينَ﴾ : هَامِدِينَ، وَالْحَصِيدُ : مُسْتَأْصَلٌ، يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْآثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَبُولْنَا إِنْآ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ (١٤) فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ﴾ [الأنبياء : ١٤ - ١٥] .

قوله : (لَا يَسْتَخْسِرُونَ : لَا يَعْيُونَ، وَمِنْهُ : حَسِيرٌ، وَحَسَرْتُ بِعِيرِي). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَخْسِرُونَ﴾ (١٩) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء : ١٩ - ٢٠] .
وأما قوله : (وَمِنْهُ : ﴿حَسِيرٌ﴾). فأشار به إلى قوله تعالى - في سورة الملك - : ﴿تَقَلَّبَ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك : ٤] .

قوله : (﴿عَمِيقٍ﴾ : بَعِيدٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج : ٢٧] ،
ثم هذه اللفظة وقعت في سورة الحج ، ذكرها البخاري هنا لمناسبة قوله تعالى في هذه السورة : ﴿فِجَاجًا﴾ ، أو كانت هذه اللفظة في طُرَّةٍ ، فنقلها الناسخ إلى غير مَوَاضِعِهَا سَهْوًا ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

قوله : (﴿تَكْسُوا﴾ : رُدُّوا). أشار به إلى قوله تعالى : في قصة

مَخَاصِمَ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ﴿فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٦) ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿[الأنبياء: ٦٤ - ٦٥].

قوله : ﴿صَنَعَةَ لُبُوسٍ﴾ : (الدُّرُوع). أشار إلى قوله تعالى : ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (٧١) وَعَلَّمْنَاهُ صَنَعَةَ لُبُوسٍ لَكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴿[الأنبياء: ٧٩ - ٨٠].

قوله : (تَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ : اختلفوا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَجْعُونَ﴾ (٧٣) فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ وَإِلَىٰ آلِهِ كَتِيبُونَ ﴿[الأنبياء: ٩٣ - ٩٤].

قوله : (الْحَسِيسُ، وَالْحِسُّ، وَالْجَرَسُ، وَالْهَمْسُ، وَاحِدٌ، وَهُوَ مِنَ الصَّوْتِ الْخَفِيِّ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (١٠١) لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَخَزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَلْقَاهُمْ أَلْمَلَكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿[الأنبياء: ١٠١ - ١٠٣].

قوله : ﴿ءَاذَنَّاكَ﴾ : أَعْلَمْنَاكَ، ﴿أَذَنْتُكُمْ﴾ : إِذَا أَعْلَمْتَهُ فَأَنْتَ وَهُوَ ﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ : لَمْ تَغْدِرْ. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٨) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ﴿[الأنبياء: ١٠٨ - ١٠٩].

وأما قوله : ﴿ءَاذَنَّاكَ﴾. فأشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا ءَاذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧]، وهذه الكلمة وقعت

في سورة حم السجدة، ذكرها الإمام البخاري هنا استطراداً.

وقوله: (وقال مُجَاهِد: ﴿تُسْتَلُونَ﴾: تَفْهَمُونَ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسْكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتُسَلَّوْنَ ﴿١٣﴾ قَالُوا يُؤْتِلُنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٢ - ١٤].

قوله: (﴿أَرْضَى﴾: رَضِيَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ

الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٣٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٣٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ أَرْضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٩].

قوله: (﴿التَّمَاثِيلُ﴾: الأَصْنَامُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا

إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴿٥١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١ - ٥٣].

قوله: (﴿السَّجِلِ﴾: الصَّحِيفَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي

السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

* * *

١- باب:

﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]

ثم ذكر الإمام البخاري في هذه السورة حديث ابن عباس، ووجه إيراد

ظاهر.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْحَجِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿الْمُحْجَتِينَ﴾ : الْمُطْمَئِنِّينَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَالْهَـكُّمُ إِلَهُ وَحْدُ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُحْجَتِينَ﴾ [الحج : ٣٤] .

قوله : (وقال ابن عباس في : ﴿إِذَا تَمَنَّيَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج : ٥٢] : إِذَا حَدَّثَ ، أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي حَدِيثِهِ ، فَيُطِلُّ اللَّهُ مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ . . . إلى آخره) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٥٢ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ٥٣ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج : ٥٢ - ٥٤] .

وأما قوله : ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ : يَقْرَءُونَ وَلَا يَكْتُبُونَ . فأشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة : ٧٨] ، ذكره الإمام البخاري استطراداً .

قوله : (وقال مجاهد : ﴿مَشِيدٍ﴾ بالقصة : جِصٌّ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْنَؤُ مِعْطَلَةٌ وَقَصِيرٌ مَشِيدٍ﴾ [الحج : ٤٥] .

قوله : (وقال غيره : ﴿يَسْطُونَ﴾ : يَفْرُطُونَ ، مِنَ السَّطْوَةِ ... إلخ).
 أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا نُنَالِي عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ
 كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتُلَوِّكُ عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا أَقْلَ أَفَأُنَيْتُكُمْ
 بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَسَّ الْمَصِيرُ﴾ [الحج : ٧٢].

قوله : (﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ : أَلْهِمُوا إِلَى الْقُرْآنِ ... إلخ).
 أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ
 الْحَمِيدِ﴾ [الحج : ٢٤].

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿سَبَبٍ﴾ : بِحَبْلِ إِلَى سَقْفِ الْبَيْتِ). أشار به
 إلى قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَن لَّنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ
 إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ ءَايَاتٍ
 بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ﴾ [الحج : ١٥ - ١٦].

قوله : (﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾ : مُتَكَبِّرٌ [١]). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنَ
 النَّاسِ مَنْ يَجِدُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ
 سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴿٩﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ
 وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الحج : ٨ - ١٠].

قوله : (﴿تَذَهُلُ﴾ : تُشْغَلُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ
 اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذَهُلُ كُلُّ
 مَرْضَعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا
 هُمْ بِسُكَارَى وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج : ١ - ٢].

* * *

١ - باب :

قوله : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ﴾ [الحج : ٢]

ذكر البخاري في حديث أبي سعيد الخدري ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج : ١١]

وتمام الآية : ﴿فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ

خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج : ١١] .

قوله : (أترفناهم : وسعناهم) كذا وقعت هذه الكلمة هنا ، وهي من

السورة التي تليها ، وأشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا

وَكَذَبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتَرَفْتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ

وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون : ٣٣] .

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - حديث ابن عباس ، ومطابقته

ظاهرة .

* * *

٣ - باب :

قوله : ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج : ١٩]

وتمام الآيات : ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ

رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴿٢٠﴾ وَلَهُمْ مَقْلَعٌ مِنْ حديدٍ ﴿٢١﴾ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٢٢﴾ إِنَّكَ اللَّهُ يَدْخُلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُكَلِّفُ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾ [الحج: ١٩ - ٢٣].

ثم ذكر البخاري في هذا الباب حديثي أبي ذرٍّ، وعليٍّ، ومطابقتهما

ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال ابنُ عيينة: ﴿سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ : سَبْعَ سَمَاوَاتٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾ [المؤمنون: ١٧].

قوله: (﴿لَهَا سَبِقُونَ﴾ : سَبَقَتْ لَهُمُ السَّعَادَةُ، قُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ : خَائِفِينَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتًا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ ﴿٦٠﴾ أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠ - ٦١].

قوله: (وقال ابنُ عباس: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ﴾ : بَعِيدٌ بَعِيدٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَطْعَمَهُمُ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَلَسِيْرُونَ﴾ ﴿٦١﴾ أَعِدُّوا أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ ﴿٦٢﴾ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ﴿٦٣﴾ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا

الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٤﴾ [المؤمنون: ٣٤ - ٣٧].

قوله: ﴿فَسَتِلْ الْعَادِينَ﴾: (الملائكة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿٣٣﴾ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَتِلْ الْعَادِينَ ﴿٣٤﴾ قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٢ - ١١٤].

قوله: ﴿لَنَكِيدَنَّ﴾: (لَعَادِلُونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَكِيدُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٤].

قوله: ﴿كَلِيلُ حُوتٍ﴾: (عابسون). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٣ - ١٠٤].

قوله: (وقال غيره: ﴿مِنْ سُلَٰلَةٍ﴾: الولد، والنطفة: السُّلَالَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

قوله: ﴿لَنَكْصُونَ﴾: (تَسْتَأْخِرُونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُنَالِي عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ لَنَكْصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٦ - ٦٧].

قوله: (والجنة والجَنون واحد). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جَنَّةٌ فَنَرَىٰ صَوَابَهُ حَقَّ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٥]، وإلى قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جَنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ وَكَانَتْ لَهُمْ لِحَقِّ كَرِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

قوله: (الْغُثَاءُ: الزَّبْدُ، وما ارتفعَ عن الماء، وما لا يُنتَفَعُ به). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً فَبَعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١].

قوله: (﴿يَخْتَرُونَ﴾: يَرْفَعُونَ أصواتَهُمْ كما تَجَارُ البَقَرَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتَرَفِّهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخْتَرُونَ ﴿٦٤﴾ لَا يَخْتَرُوا يَوْمَ الْيَوْمِ الثَّانِي﴾ [المؤمنون: ٦٤ - ٦٥].

قوله: (﴿عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾: رَجَعَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَذَكَاتُ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ نَنكِصُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٦].

قوله: (﴿سَمِراً﴾: من السَّمَر، والجمعُ: السُّمَارُ، والسَّامِرُ هنا في مَوْضِعِ الجَمْع). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧].

قوله: (﴿تُسْحَرُونَ﴾: تَعْمُونَ من السَّحَر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ بَلْ أَنذَرْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨ - ٩٠].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ التَّوْبَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (﴿مِنْ خَلِيلِهِ﴾: مِنْ بَيْنِ أَضْعَافِ السَّحَابِ، ﴿سَنَابِرَاقِهِ﴾: وهو

الضياء). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَرْجُوا سَعَادًا ثُمَّ يُؤَلَّفُ يَدَهُ ثُمَّ
يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ
مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَابِرُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣].

قوله : ﴿مُذْعِنِينَ﴾ : يقال للمُستخذي : مُذْعِنٌ). أشار به إلى قوله
تعالى : ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٥٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمْ
الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٨ - ٤٩].

قوله : ﴿أَشْتَاتًا﴾ ، وَشَتَّى ، وَشَتَّى ، وَشَتَّى ، وَشَتَّى). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١].

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ : بَيِّنَاتُهَا . . . إلخ). أشار به إلى
قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَنْتَظِرُ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١].
قوله : (المِشْكَاةُ : الكَوَّةُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ
كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيُّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ
وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ
وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥].

قوله : ﴿لَوْادًا﴾ : خِلَافًا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَا
تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُّعَاءَ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونُ
مِنْكُمْ لَوْادًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
[النور: ٦٣].

قوله : (وقوله تعالى : ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَةٌ وَقُرْءَانُهُ﴾ [القيامة: ١٧] . . . إلخ) هذه

الآية وقعت في سورة القيامة، ذكرها الإمام البخاري هنا استطراداً، كما لا يخفى على المهرة.

قوله: (وقال الشَّعْبِيُّ: ﴿أُولَى الْإِرْبَةِ﴾: مَنْ لَيْسَ لَهُ أَرْبٌ، وقال مُجَاهِد... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

* * *

١- باب:

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ

فَشَهِدُوا أَحَدُهُمْ أَزْوَاجَهُمْ شَهِدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦]

ذكر الإمام البخاري فيه حديث [سهل]، ومطابقته ظاهرة لا تخفى.

* * *

٢- باب:

﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٧]

ذكر فيه حديث سهل المذكور مختصراً.

* * *

٣- باب :

﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ يَكُنْ شَهِيدًا بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٨]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٤- باب :

قوله : ﴿وَالْخَيْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٩]

ذكر فيه حديث ابن عمر ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٥- باب :

قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ [النور: ١١]

وتمامها : ﴿مَنْكُمْ لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ

مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] .

ذكر فيه حديث عائشة مُختَصراً ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٦- باب :

﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ

بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ﴾ ١٣ ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ

فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَادِبُونَ﴾ [النور: ١٢ - ١٣]

ساق الإمام البخاري فيه حديث الإفك بطوله ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٧- باب :

قوله : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور : ١٤]

قوله : ﴿(أَفَضْتُمْ) : قُلْتُمْ ، تُفِيضُونَ﴾ : تقولون). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس : ٦١]. ذكره البخاري هنا استطراداً.

قوله : (وقال مجاهد : ﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾ : تَرَوْنَهُ ، يَرِيهِ بَعْضُكُمْ عَنْ بَعْضٍ) كذا وقع هذا التفسير هنا ، والأولى ذكره في الباب الذي يليه ، لعله من سهو نسخ الكتاب ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .
ثم ذكر البخاري حديث أم رومان ، ومطابقته ظاهرة ؛ لأنه يختصره من القصة .

* * *

٨- باب :

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ

مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور : ١٥]

ذكر فيه حديث عائشة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

باب:

﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ

لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا مَبْهُتُنْ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]

ذكر فيه حديث ابن عباس، ومطابقته في قوله: «وَنَزَلَ عَذْرُكِ مِنْ

السَّمَاءِ».

* * *

٩ - باب:

قوله: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]

ذكر فيه حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٠ - باب:

﴿وَيَسِّرُ اللَّهُ لَكُمْ الْأَيَّاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٨]

ذكر فيه الحديث المذكور في الباب قبله.

* * *

١١ - باب:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا

لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾

وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ١٩ - ٢٠]

ذكر البخاري فيه حديث عائشة معلقاً، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٢ - باب :

﴿وَلَيَصْرَيْنَ يَحْمُرِينَ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]

ذكر فيه حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿هَبَاءٌ مَّنْثُورًا﴾: ما تُسْفِي به الريح). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَنَّاَ إِلَى مَاعِمِلُوْاِ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].
قوله: (﴿مَدَّ الْأَبْطَلَ﴾: ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ﴿سَاكِكًا﴾: دائماً، ﴿عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾: طلوع الشمس). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الْأَبْطَلَ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِكًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٥ - ٤٦].

قوله: (﴿خَلْفَةً﴾: مَنْ فَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ عَمَلٌ، أَدْرَكَهَ بِالنَّهَارِ، أَوْ فَاتَهُ بِالنَّهَارِ، أَدْرَكَهَ بِاللَّيْلِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢].

قوله: (قال الحسن: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾: في طاعة الله ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿ثُبُورًا﴾: وَيَلًا. وقال غيره ﴿السَّعِيرِ﴾: مُذَكَّرٌ -، والتسعير والإضرام: التوقد الشديد). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ (١١) إِذَا رَأَوْهُمْ مِّنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا (١٢) وَإِذَا أَلْقَاوْا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا (١٣) لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَاَدْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١١ - ١٤].

قوله: (﴿ثُمَّ لِي عَلَيْهِ﴾: تَقْرَأُ عَلَيْهِ؛ مِنْ أَمَلَيْتُ، وَأَمَلَلْتُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

قوله: (﴿الرَّسِّ﴾: الْمَعْدِنِ؛ جَمْعُهُ رِسَاسٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ (٣٨) وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلِ وَكُلًّا تَبَرَّأْنَا تَنْبِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨ - ٣٩].

قوله: (﴿مَا يَعْبُوْا﴾: يَقَالُ: مَا عَبَّأْتُ بِهِ شَيْئًا: لَا يُعْتَدُّ بِهِ، دُعَاؤُكُمْ﴾: إِيْمَانُكُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الفرقان: ٧٧].

قوله: (﴿غَرَامًا﴾: هَلَاكًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿وَعَتَوْا﴾: طَفَعُوا، وقال ابن عيينة: ﴿عَاتِيَةً﴾: عَتَتْ عَلَى الْخُزَّانِ). أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا تَوَلَّوْا نَزَلَ عَلَيْنَا الْمَلِكُ كُتُبًا أَوْ نَزَى رَبُّنَا لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١].

وأما قوله: (﴿عَاتِيَةً﴾). فأشار به إلى قوله: ﴿وَأَمَّا عَادًا فَاقْتُلُوا بِرِيحٍ

صَرَّصِرَ عَاتِيَةً ﴿[الحاقة : ٦]﴾ ، ذكره البخاريُّ هنا استطراداً ؛ لمناسبة قوله :
﴿وَعَتَوْا﴾ .

* * *

١- باب :

قوله : ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ
أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان : ٣٤]
ذكر فيه حديث أنسٍ ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢- باب :

قوله : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ
الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان : ٦٨]
ذكر فيه حديث ابن مسعود ، ومطابقته ظاهرة ، وكذا ما ذكره عن ابن
عباس مناسبٌ ذكره في الباب .

* * *

٣- باب :

قوله : ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَلَّدُ فِيهِ مُهْكًا﴾ [الفرقان : ٦٩]
ذكر فيه حديث ابن عباس .

* * *

٤ - باب :

﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾

﴿قَوْلِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان : ٧٠]

ذكر فيه حديث ابن عباس .

* * *

٥ - باب :

﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الفرقان : ٧٧]

ذكر فيه حديث ابن مسعود، ومطابقته ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مجاهد : ﴿تَعَبَثُونَ﴾ : تبنون) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾ [الشعراء : ١٢٨] .

قوله : (﴿هَضِيمٌ﴾ : يَتَفَتَّتُ إِذَا مُسَّ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَتُزَكُّونَ

فِي مَا هَاهُنَا أَمِنْكُمْ﴾ (١٦٦) فِي جَنَّتٍ وَعُيُونٍ (١٦٧) وَذُرُوعٍ وَخَلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ (١٦٨) وَتَنْجِثُونَ

مِنْ أَلْجَبَالِ يُوشَا فَرِهِينَ (١٦٩) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا (١٧٠) [الشعراء : ١٤٦ - ١٥٠] .

قوله : (مُسْحَرِينَ : مَسْحُورِينَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالُوا إِنَّمَا

أَنْتَ مِنَ الْمُسْحَرِينَ﴾ [الشعراء : ١٥٣] .

[قوله:] (الْلَيْكَةُ، [والأَيْكَةُ]: جمع أَيْكَةٍ، وهي جَمْعُ الشَّجَرِ). أشار

به إلى قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٦].

قوله: (يَوْمِ الظُّلَّةِ): [إِضْلالِ العذابِ إِيَّاهُمْ]. أشار به إلى قوله تعالى:

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٨٩].

قوله: (مَزُونٍ): [مَعْلُوم]، كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر (لَعَلَّكُمْ

تَخْلُدُونَ): [كأنكم]. (ليكة): [الأَيْكَةُ، وهي: الغِيضَةُ، (موزون): معلوم.

أما قوله: (لَعَلَّكُمْ): [كأنكم]. فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَتَخَذُونَ

مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، وأشار إلى أن «لعل» هنا للتشبيه.

وأما قوله: (لَيْكَةٍ): [ليكة]، فقد تقدّم ما يتعلّق به.

وأما قوله: (مَزُونٍ): [مَعْلُوم]، فهذه الكلمة وقعت في سورة الحجر،

وقع ذكرها هنا غلطاً من سهو النُّسَاحِ، وأشار إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ

مَدَدْنَاهَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَزُونٍ﴾ [الحجر: ١٩].

قوله: (كَالطُّورِ): [كالجبل]. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى

مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطُّورِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

قوله: (وقال غيره): ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾: [الشَّرْذِمَةُ: طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ]. أشار إلى قوله

تعالى: ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٥٢﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴿٥٣﴾ وَإِنَّهُمْ لَنَا

لُعَايُطُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٣ - ٥٦].

قوله: (فِي السَّاجِدِينَ): [المُصَلِّينَ]. أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴿١٧﴾ الَّذِي يَرِنُكَ حِينَ تَقُومُ ﴿١٨﴾ وَتَقْلِبُكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴿١٩﴾ إِنَّهُ هُوَ

السَّيِّعُ الْعَلِيمُ ﴿الشعراء: ٢١٧ - ٢٢٠﴾.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾: كأنكم، الرِّيعُ: الأيفاعُ من الأرض، وجمعه رِيعَةٌ وأرْيَاعٌ، واحده الرِّيعَةُ، ﴿مَصَانِعَ﴾: كلُّ بناءٍ فهو مَصْنَعَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَخْدُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٨ - ١٢٩].

قوله: (فرهين: مَرِحِين، فَاْرِهِين بمعناه، ويقال: فَاْرِهِين: حاذِقِين). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩].
قوله: ﴿تَعْتَوُا﴾: هو أَشَدُّ الفساد، وعَاثٌ يَعِثُ عَيْثًا، الْجِبِلَّةُ: الخلق، جُبِلَ: خُلِقَ، ومنه جُبَلًا، وَجِبَلًا، وَجُبَلًا؛ يعني: الخلق، قاله ابن عباس). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٢٩﴾ وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ﴾ [الشعراء: ١٨٣ - ١٨٤].

* * *

١ - باب:

﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧]

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

وأما قوله: (العبرة: هي القِترَةُ). فأشار به إلى قوله: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قِترَةٌ﴾ [عبس: ٤٠ - ٤١].

* * *

٢- باب:

﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﴿٢١٤﴾

وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿الشعراء: ٢١٤ - ٢١٥﴾

ذكر البخاري في حديث ابن عباس، وأبي هريرة، ومطابقتهما ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ النَّبَاِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿الْخَبَاءِ﴾: ما خَبَّات. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا

لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

قوله: ﴿لَا قِيلَ﴾: لا طاقة. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَزِجْ إِلَيْهِمْ

فَلَنَأْيِسَّهُمْ بِخُنُودٍ لَا قِيلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [النمل: ٣٧].

قوله: ﴿الصَّرْحِ﴾: كُلُّ مِلَاطٍ اتَّخَذَ مِنَ الْقَوَارِيرِ، وَ(الصَّرْحُ): الْقَصْرُ؛

وَجَمَاعَتُهُ صُرُوحٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ

لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا قَالَتْ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّنْ قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾: سَرِيرٌ كَرِيم: حُسْنُ الصَّنْعَةِ،

وَعَلَاءُ الثَّمَنِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ أَمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ

كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣].

قوله: ﴿يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾: طَائِعِينَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ

يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُوا أَيْكُمْ يَأْتِي بِعَرَشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُوْنِي مُسْلِمِينَ ﴿[النمل : ٣٨] .

قوله : ﴿رَدِفَ﴾ : اقْتَرَبَ . أشار إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل : ٧٧] .

قوله : ﴿جَامِدَةً﴾ : قَائِمَةً . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ إِنَّهُ خَيْرُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل : ٨٨] .

قوله : ﴿أَوْزِعَنِي﴾ : اجْعَلْنِي . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَنَبِّئْهُمْ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل : ١٩] .

قوله : (قال مُجَاهِدٌ : ﴿تَكْرُؤًا﴾ : غَيْرُوا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ تَكْرُؤًا هُمُ الَّذِينَ أَنْتَ لَهَا عَرْشُهُنَّ نَظُرُ أَنْتَ لَدَىٰ أَمْرٍ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل : ٤١] .

قوله : (والقَبَسُ : ما اقْتَبَسْتَ مِنْهُ النَّارَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لَأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ بَأْتِيكُمْ بِهِ بِمِلَّةٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [النمل : ٧] .

قوله : ﴿وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ﴾ يقولهُ سليمان - عليه الصلاة والسلام - . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ [النمل : ٤٢] .

قوله : ﴿الصَّرْحَ﴾ بَرَكَةُ مَاءٍ ضَرَبَ عَلَيْهَا سليمان - عليه الصلاة والسلام - . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ قَارِيرَ الْبَسَهَا إِيَّاهُ﴾ .

حَسِبْتُهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا قَالَتْ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرٍ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ
نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٤﴾ .

تم تفسير سورة النمل بحمد الله .



فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

تابع [كتاب الجهاد والسياسة]

- ١١٤ - باب: مَنْ غَزَا وَهُوَ حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسِهِ ٥
- ١١٥ - باب: مَنْ اخْتَارَ الْغَزَا بَعْدَ الْبِنَاءِ ٥
- ١١٦ - باب: مُبَادَرَةُ الْإِمَامِ عِنْدَ الْفَزَعِ ٦
- ١١٧ - باب: السُّرْعَةُ وَالرَّكْضُ فِي الْفَزَعِ ٦
- ١١٨ - باب: الْخُرُوجُ فِي الْفَزَعِ وَحْدَهُ ٦
- ١١٩ - باب: الْجَعَائِلُ وَالْحُمْلَانِ فِي السَّبِيلِ ٧
- ١٢٠ - باب: الْأَجِيرِ ٨
- ١٢١ - باب: مَا قِيلَ فِي لَوَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ٩
- ١٢٢ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ» ١٠
- ١٢٣ - باب: حَمْلُ الزَّادِ فِي الْغَزَا ١٠
- ١٢٤ - باب: حَمْلُ الزَّادِ عَلَى الرَّقَابِ ١١

- ١٢٥ - باب: إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ أُخِيهَا ١٢
- ١٢٦ - باب: الإِرْتِدَافِ فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ ١٢
- ١٢٧ - باب: الرُّدْفِ عَلَى الْحِمَارِ ١٢
- ١٢٨ - باب: مَنْ أَخَذَ بِالرَّكَابِ وَنَحَوِهِ ١٣
- ١٢٩ - باب: كَرَاهِيَةِ السَّفَرِ بِالْمَصَاحِفِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ١٣
- ١٣٠ - باب: التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ ١٤
- ١٣١ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ ١٤
- ١٣٢ - باب: التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا ١٤
- ١٣٣ - باب: التَّكْبِيرِ إِذَا عَلَا شَرْفًا ١٥
- ١٣٤ - باب: يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الْإِقَامَةِ ١٥
- ١٣٥ - باب: السَّيْرِ وَحْدَهُ ١٥
- ١٣٦ - باب: السَّرْعَةِ فِي السَّيْرِ ١٦
- ١٣٧ - باب: إِذَا حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ، فَرَأَاهَا تُبَاعُ ١٦
- ١٣٨ - باب: الْجِهَادِ بِإِذْنِ الْأَبْنَاءِ ١٧
- ١٣٩ - باب: مَا قِيلَ فِي الْجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أَعْنَاقِ الْإِبِلِ ١٧
- ١٤٠ - باب: مَنْ اكْتَسَبَ فِي جَيْشٍ، فَخَرَجَتْ امْرَأَتُهُ حَاجَةً، أَوْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ، هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ؟ ١٨
- ١٤١ - باب: الْجَاسُوسِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ١٨
- ١٤٢ - باب: الْكِسْوَةِ لِلْأَسَارَى ١٩
- ١٤٣ - باب: فَضْلِ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ ١٩

- ١٤٤ - باب: الْأَسَارَى فِي السَّلَاسِلِ ١٩
- ١٤٥ - باب: فَضْلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ ٢٠
- ١٤٦ - باب: أَهْلُ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ، فَيُصَابُ الْوَلَدَانُ وَالذَّرَارِيُّ ٢٠
- ١٤٧ - باب: قَتْلُ الصَّبِيَّانِ فِي الْحَرْبِ ٢١
- ١٤٨ - باب: قَتْلُ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ٢١
- ١٤٩ - باب: لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ ٢١
- ١٥٠ - باب: ﴿فَأَمَّا مَن بَعْدُ وَإِنَّمَا فَتْنَةٌ﴾ ٢١
- ١٥١ - باب: هَلْ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَقْتُلَ وَيَخْدَعَ الَّذِينَ أَسْرَوْهُ حَتَّى يَنْجُوَ مِنَ الْكُفْرَةِ؟ ٢٢
- ١٥٢ - باب: إِذَا حَرَّقَ الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ، هَلْ يُحَرَّقُ؟ ٢٣
- ١٥٣ - باب: ٢٣
- ١٥٤ - باب: حَرْقُ الدُّوْرِ وَالنَّخِيلِ ٢٤
- ١٥٥ - باب: قَتْلُ الْمُشْرِكِ النَّائِمِ ٢٤
- ١٥٦ - باب: لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ٢٥
- ١٥٧ - باب: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ ٢٥
- ١٥٨ - باب: الْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ ٢٥
- ١٥٩ - باب: الْفَتْكُ بِأَهْلِ الْحَرْبِ ٢٦
- ١٦٠ - باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِخْتِيَالِ وَالْحَذَرِ، مَعَ مَنْ يَخْشَى مَعْرَتَهُ ٢٧
- ١٦١ - باب: الرَّجَزُ فِي الْحَرْبِ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ ٢٧
- ١٦٢ - باب: مَنْ لَا يَنْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ ٢٨

- ١٦٣ - باب: دَوَاءُ الْجُرْحِ بِإِخْرَاقِ الْحَصِيرِ . . . ٢٨
- ١٦٤ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْحَرْبِ . . . ٢٨
- ١٦٥ - باب: إِذَا فَزِعُوا بِاللَّيْلِ . . . ٢٩
- ١٦٦ - باب: مَنْ رَأَى الْعَدُوَّ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا صَبَاحَاهُ! حَتَّى يُسْمَعَ النَّاسَ . . . ٢٩
- ١٦٧ - باب: مَنْ قَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ . . . ٣٠
- ١٦٨ - باب: إِذَا نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ . . . ٣٠
- ١٦٩ - باب: قَتْلُ الْأَسِيرِ، وَقَتْلُ الصَّبْرِ . . . ٣١
- ١٧٠ - باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ؟ وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ، وَمَنْ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْقَتْلِ . . . ٣١
- ١٧١ - باب: فَكَأَنَّكَ الْأَسِيرَ . . . ٣٢
- ١٧٢ - باب: فِدَاءُ الْمُشْرِكِينَ . . . ٣٢
- ١٧٣ - باب: الْحَرْبِيُّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ . . . ٣٣
- ١٧٤ - باب: يُقَاتَلُ عَنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَلَا يُسْتَرْقُونَ . . . ٣٣
- ١٧٥ - باب: جَوَائِزُ الْوَفْدِ . . . ٣٤
- ١٧٦ - باب: هَلْ يُسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؟ وَمُعَامَلَتُهُمْ . . . ٣٤
- ١٧٧ - باب: التَّجَمُّلُ لِلْوُفُودِ . . . ٣٥
- ١٧٨ - باب: كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ . . . ٣٥
- ١٧٩ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْيَهُودِ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» . . . ٣٥
- ١٨٠ - باب: إِذَا أَسْلَمَ قَوْمٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلَهُمْ مَالٌ وَأَرْضُونَ، فَهِيَ لَهُمْ . . . ٣٦

- ١٨١ - باب: كِتَابَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ ٣٧
- ١٨٢ - باب: إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ ٣٧
- ١٨٣ - باب: مَنْ تَأَمَّرَ فِي الْحَرْبِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ ٣٧
- ١٨٤ - باب: الْعَوْنُ بِالْمَدَدِ ٣٨
- ١٨٥ - باب: مَنْ غَلَبَ الْعَدُوَّ، فَأَقَامَ عَلَى عَرْصَتِهِمْ ثَلَاثًا ٣٨
- ١٨٦ - باب: مَنْ قَسَمَ الْغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ ٣٨
- ١٨٧ - باب: إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ وَجَدَهُ الْمُسْلِمُ ٣٩
- ١٨٨ - باب: مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالرَّطَانَةِ ٣٩
- ١٨٩ - باب: الْغُلُولُ، وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ...﴾ ٤٠
- ١٩٠ - باب: الْقَلِيلُ مِنَ الْغُلُولِ ٤٠
- ١٩١ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ ذَنْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ ٤١
- ١٩٢ - باب: الْبُشَارَةُ فِي الْفُتُوحِ ٤١
- ١٩٣ - باب: مَا يُعْطَى الْبَشِيرُ ٤١
- ١٩٤ - باب: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ٤٢
- ١٩٥ - باب: إِذَا اضْطَرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شُعُورِ أَهْلِ الدِّمَّةِ... ٤٢
- ١٩٦ - باب: اسْتِقْبَالُ الْغُزَاةِ ٤٣
- ١٩٧ - باب: مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ ٤٣
- ١٩٨ - باب: الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ٤٤
- ١٩٩ - باب: الطَّعَامُ عِنْدَ الْقُدُومِ ٤٤

٣٩ - (٥٧)

كِتَابُ الْخُمْسِ

- ١ - باب: فَرَضِ الْخُمْسِ ٤٧
- ٢ - باب: أَدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الدِّينِ ٤٨
- ٣ - باب: نَفَقَةُ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ ٤٩
- ٤ - باب: مَا جَاءَ فِي بَيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ٥٠
- ٥ - باب: مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَصَاهُ وَسَيْفِهِ ٥١
- ٦ - باب: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَسَاكِينِ ٥٣
- ٧ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ ٥٤
- ٨ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمُ» ٥٦
- ٩ - باب: الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ ٥٦
- ١٠ - باب: مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْنَمِ، هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ؟ ٥٧
- ١١ - باب: قِسْمَةُ الْإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ، أَوْ غَابَ عَنْهُ ٥٨
- ١٢ - باب: كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ؟ ٥٩
- ١٣ - باب: بَرَكَةُ الْغَازِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا ٥٩
- ١٤ - باب: إِذَا بَعَثَ الْإِمَامُ رَسُولًا فِي حَاجَةٍ، أَوْ أَمَرَهُ بِالْمُقَامِ، هَلْ يُسْهِمُ لَهُ؟ ٦٠
- ١٥ - باب: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ: مَا سَأَلَ هَوَازِنُ النَّبِيِّ ﷺ بِرِضَاعِهِ فِيهِمْ ٦٠

- ١٦ - باب: مَا مَنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ ٦٤
- ١٧ - باب: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ، وَأَنَّهُ يُعْطَى بَعْضَ قَرَابَتِهِ دُونَ بَعْضٍ: مَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي الْمُطَّلِبِ ٦٤
- ١٨ - باب: مَنْ لَمْ يُخَمَّسِ الْأَسْلَابُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ ٦٥
- ١٩ - باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوِهِ ٦٥
- ٢٠ - باب: مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ٦٦

٤٠ - (٥٨)

كِتَابُ الْجَزْيَةِ وَالْمُؤَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ

- ١ - باب: الْجَزْيَةُ وَالْمُؤَادَعَةُ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْحَرْبِ ٦٩
- ٢ - باب: إِذَا وَادَعَ الْإِمَامُ مَلِكَ الْقَرْيَةِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِبَقِيَّتِهِمْ؟ ٧٠
- ٣ - باب: الْوَصَايَا بِأَهْلِ ذِمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧١
- ٤ - باب: مَا أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، وَمَا وَعَدَ مِنْ مَالِ الْبَحْرَيْنِ وَالْجَزْيَةِ... ٧١
- ٥ - باب: إِنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا بِغَيْرِ جُرْمٍ ٧٢
- ٦ - باب: إِخْرَاجُ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ٧٣
- ٧ - باب: إِذَا عَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ، هَلْ يُغْفَى عَنْهُمْ؟ ٧٣
- ٨ - باب: دُعَاءُ الْإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا ٧٤
- ٩ - باب: أَمَانُ النِّسَاءِ وَجَوَارِهِنَّ ٧٤

- ١٠ - باب: ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَجَوَارُهُمْ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ ٧٥
- ١١ - باب: إِذَا قَالُوا: صَبَأْنَا، وَلَمْ يُحْسِنُوا: أَسْلَمْنَا ٧٥
- ١٢ - باب: الْمُوَادَعَةُ وَالْمُصَالَحَةُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ ٧٦
- ١٣ - باب: فَضْلُ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ ٧٦
- ١٤ - باب: هَلْ يُغْفَى عَنِ الذَّمِّ إِذَا سَحَرَ ٧٧
- ١٥ - باب: مَا يُحْذَرُ مِنَ الْغَدْرِ ٧٨
- ١٦ - باب: كَيْفَ يُنْبَذُ إِلَى أَهْلِ الْعَهْدِ؟ ٧٨
- ١٧ - باب: إِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ ثُمَّ غَدَرَ ٧٨
- ١٨ - باب ٧٩
- ١٩ - باب: الْمُصَالَحَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ وَقْتٍ مَعْلُومٍ ٨٠
- ٢٠ - باب: الْمُوَادَعَةُ مِنْ غَيْرِ وَقْتٍ ٨٠
- ٢١ - باب: طَرْحُ جَنْبِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبُئْرِ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ ٨١
- ٢٢ - باب: إِنْهُمْ الْغَادِرُ لِلْبُئْرِ وَالْفَاجِرُ ٨١

٤١ - (٥٩)

كِتَابُ بَيِّنَاتِ الْخَلْقِ

- ١ - باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ٨٧
- ٢ - باب: مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ...﴾ ٨٨

- ٣ - باب: فِي النُّجُومِ ٩٠
- ٤ - باب: صِفَةُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ٩١
- ٥ - باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ تُثِيرُ أَرْضَ رَبِّهِ رَحْمَةً﴾ ٩٤
- ٦ - باب: ذِكْرُ الْمَلَائِكَةِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - ٩٥
- ٨ - باب: مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ ١٠٠
- ٩ - باب: صِفَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ١٠٤
- ١٠ - باب: صِفَةُ النَّارِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ ١٠٤
- ١١ - باب: صِفَةُ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ١٠٨
- ١٢ - باب: ذِكْرُ الْجِنِّ وَتَوَابِعِهِمْ وَعِقَابِهِمْ ١١١
- ١٣ - باب: قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا...﴾ ١١٣
- ١٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ ١١٣

٤٢ - (٦٠)

كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ

- ١ - باب: خَلْقُ آدَمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَذُرِّيَّتِهِ ١١٧
- ٢ - باب: الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ ١٢٢
- ٣ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ...﴾ ١٢٢
- ٤ - باب: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَأَلَا تَتَّقُونَ...﴾ ١٢٤
- ٥ - باب: ذِكْرُ إِدْرِيسَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ١٢٤

- ٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالِى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ١٢٥
- ٦ / م - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاقْتُلُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ ١٢٦
- ١٧ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالِى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ ١٢٦
- ٧ - باب: قِصَّةِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ١٢٨
- ٨ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ١٢٩
- ١١ - باب: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَافٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ ١٣٣
- ١٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ ١٣٤
- ١٣ - باب: قِصَّةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ١٣٤
- ١٤ - باب: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ ١٣٤
- ١٥ - باب: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنِّي أَنُوتُ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ ١٣٥
- ١٦ - باب: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطَ الْمُرْسَلُونَ ﴿١١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ ١٣٥
- ١٨ - باب: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ ١٣٧
- ١٩ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْسَّالِكِينَ﴾ ١٣٧
- ٢٠ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ١٣٩
- ٢١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ ١٤٠

- ٢٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۖ إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا...﴾ ١٤١
- ٢٣ - باب: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ...﴾ ١٤٥
- ٢٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۖ...﴾ ١٤٥
- ٢٥ - باب: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾ ١٤٦
- باب ١٤٧
- ٢٦ - باب: طُوفَانِ مِنَ السَّيْلِ... إلخ ١٤٨
- ٢٧ - باب: حَدِيثِ الْخَضِرِ مَعَ مُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ١٤٨
- ٢٨ - باب ١٤٩
- ٢٩ - باب: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ ١٤٩
- ٣٠ - باب: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ ١٥١
- ٣١ - باب: وَفَاةُ مُوسَى، وَذِكْرُهُ بَعْدُ ١٥٢
- ٣٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ...﴾ ١٥٢
- ٣٣ - باب: ﴿إِنَّ قُرُونًا كَانَتْ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ...﴾ ١٥٣
- ٣٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا قَالَ يَنْفَوِرَ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ ١٥٤
- ٣٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ...﴾ ١٥٥

- ٣٦ - باب: قول الله تعالى ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ
إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ ١٥٦
- ٣٧ - باب: قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ ١٥٦
- ٣٨ - باب: أحب الصلاة إلى الله صلاة داود - عليه السلام - ١٥٨
- ٣٩ - باب: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ١٥٨
- ٤٠ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ نَّعِمَ الْعَبْدَ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ١٥٩
- ٤١ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَنَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ
فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ ١٦١
- ٤٢ - باب: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ ١٦٢
- ٤٣ - باب: قول الله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ١٦٢
- ٤٤ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا
شَرْقِيًّا﴾ ١٦٣
- ٤٥ - باب: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى
نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦٤
- ٤٦ - باب: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ
أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ١٦٥
- ٤٧ - باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا
تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ١٦٦
- ٤٨ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ ١٦٦
- ٤٩ - باب: نزول عيسى بن مريم - عليهما السلام - ١٦٩

- ٥٠ - باب: مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٦٩
- ٥١ - باب: حَدِيثُ أَبِرْصَ وَأَعْمَى وَأَقْرَعَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٧٠
- ٥٢ - باب: ﴿أَمَرَ حَسِبْتُ أَنْ أَصْحَبَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ ١٧١
- ٥٣ - باب: حَدِيثُ الْغَارِ ١٧٢
- ٥٤ - باب ١٧٢

٤٣ - (٦١)

كِتَابُ الْبَنَاتِ

- ١ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ دَكِّ نَارٍ وَتَمَّيَّنَّا وَجَعَلْنَاهُ شُعْرًا وَفِئَالًا لِيَتَعَارَفُوا...﴾ ١٧٧
- ٢ - باب: مَنَاقِبُ قُرَيْشٍ ١٨٠
- ٣ - باب: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ ١٨١
- ٤ - باب: نِسْبَةُ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ ١٨١
- ٥ - باب ١٨٢
- ٦ - باب: ذِكْرُ أَسْلَمَ، وَغِفَارَ، وَمُزَيْنَةَ، وَجُهَيْنَةَ، وَأَشْجَعَ ١٨٣
- ٧ - باب: ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ١٨٣
- ٨ - باب: قِصَّةُ زَمْزَمَ ١٨٤
- ٩ - باب: ذِكْرُ قَحْطَانَ ١٨٤
- ١٠ - باب: مَا يُنْهَى مِنْ دَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ ١٨٤
- ١١ - باب: قِصَّةُ خُرَاعَةَ ١٨٥

- ١٢ - باب: قِصَّةُ زُمَرَمَ، وَجَهْلِ الْعَرَبِ ١٨٥
- ١٣ - باب: مَنْ انْتَسَبَ إِلَى آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ ١٨٦
- ١٤ - باب: قِصَّةُ الْحَبَشِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» ١٨٦
- ١٥ - باب: مَنْ أَحَبَّ أَنْ لَا يُسَبَّ نَسَبُهُ ١٨٧
- ١٦ - باب: مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٨٧
- ١٧ - باب: خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﷺ ١٨٨
- ١٨ - باب: وَفَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ١٨٨
- ١٩ - باب: كُنْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ ١٨٩
- ٢٠ - باب ١٨٩
- ٢١ - باب: خَاتَمُ النُّبُوَّةِ ١٩٠
- ٢٢ - باب: صِفَةُ النَّبِيِّ ﷺ ١٩٠
- ٢٣ - باب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ١٩٢
- ٢٤ - باب: عَلَامَاتُ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ١٩٢
- ٢٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ ١٩٩
- ٢٦ - باب: سُؤَالِ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُرَبِّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ آيَةً، فَأَرَاهُمُ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ ٢٠٠
- ٢٧ - باب ٢٠٠

٤٤ - (٦٢)

كِتَابُ فَضَائِلِ الْأَصْحَابِ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ

- ١ - باب: فَضَائِلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٠٣

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ . . .	٢٠٤
٣ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»	٢٠٥
٤ - باب: فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ	٢٠٥
٥ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»	٢٠٦
باب	٢٠٦
٦ - باب: مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبِي حَفْصٍ، الْقُرَشِيِّ، الْعَدَوِيِّ ؓ	٢٠٩
٧ - باب: مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَبِي عَمْرٍو، الْقُرَشِيِّ ؓ	٢١٠
٨ - باب: قِصَّةُ الْبَيْعَةِ، وَالْإِتِّفَاقِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؓ، وَمَقْتَلِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ	٢١١
٩ - باب: مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، أَبِي الْحَسَنِ ؓ	٢١٢
١٠ - باب: مَنَاقِبِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ	٢١٣
١١ - باب: ذِكْرُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؓ	٢١٣
١٢ - باب: مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٢١٤
١٣ - باب: مَنَاقِبِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ	٢١٤
١٤ - باب: ذِكْرُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ	٢١٥
١٥ - باب: مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ؓ	٢١٥
١٦ - باب: ذِكْرُ أَصْهَارِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ	٢١٦
١٧ - باب: مَنَاقِبِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ	٢١٦
١٨ - باب: ذِكْرُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ	٢١٧

الموضوع	الصفحة
باب	٢١٧
١٩ - باب: مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ	٢١٧
٢٠ - باب: مَنَاقِبِ عَمَّارٍ وَحُذَيْفَةَ	٢١٨
٢١ - باب: مَنَاقِبِ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ؓ	٢١٨
باب: ذِكْرِ مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ	٢١٨
٢٢ - باب: مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ	٢١٩
٢٣ - باب: مَنَاقِبِ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ؓ	٢٢٠
٢٤ - باب: ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ	٢٢٠
٢٥ - باب: مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ؓ	٢٢٠
٢٦ - باب: مَنَاقِبِ سَالِمٍ، مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ؓ	٢٢١
٢٧ - باب: مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ	٢٢١
٢٨ - باب: ذِكْرِ مُعَاوِيَةَ ؓ	٢٢١
٢٩ - باب: مَنَاقِبِ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ -	٢٢٢
٣٠ - باب: فَضْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -	٢٢٢

٤٥ - (٦٣)

كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ

١ - باب: مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ	٢٢٥
٢ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ، لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ»	٢٢٦
٣ - باب: إِخَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ	٢٢٦

- ٤ - باب: حُبُّ الْأَنْصَارِ مِنَ الْإِيمَانِ ٢٢٧
- ٥ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» ٢٢٧
- ٦ - باب: أَتْبَاعِ الْأَنْصَارِ ٢٢٨
- ٧ - باب: فَضْلُ دُورِ الْأَنْصَارِ ٢٢٨
- ٨ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ» ٢٢٨
- ٩ - باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ: «أُصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ» ٢٢٩
- ١٠ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ ٢٢٩
- ١١ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ» ٢٣٠
- ١٢ - باب: مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ﷺ ٢٣٠
- ١٣ - باب: مَنَقِبَةُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَعَبَّادِ بْنِ بِشْرِ ٢٣١
- ١٤ - باب: مَنَاقِبِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ ٢٣١
- ١٥ - باب: مَنَقِبَةُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ﷺ ٢٣١
- ١٦ - باب: مَنَاقِبِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ ٢٣١
- ١٧ - باب: مَنَاقِبِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ ٢٣٢
- ١٨ - باب: مَنَاقِبِ أَبِي طَلْحَةَ ﷺ ٢٣٢
- ١٩ - باب: مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ﷺ ٢٣٢
- ٢٠ - باب: تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ خَدِيجَةَ، وَفَضْلِهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ٢٣٣
- ٢١ - باب: ذِكْرِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ﷺ ٢٣٤
- ٢٢ - باب: ذِكْرِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ الْعَبْسِيِّ ﷺ ٢٣٤

- ٢٣ - باب: ذَكَرَ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ٢٣٤
- ٢٤ - باب: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ ٢٣٥
- ٢٥ - باب: بُيُتَانِ الْكُفَّةِ ٢٣٥
- ٢٦ - باب: أَيَّامُ الْجَاهِلِيَّةِ ٢٣٥
- ٢٧ - باب: مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ ٢٣٨
- ٢٨ - باب: مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ ٢٣٨
- ٢٩ - باب: إِسْلَامُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ ٢٣٩
- ٣٠ - باب: إِسْلَامُ سَعْدٍ ﷺ ٢٤٠
- ٣١ - باب: ذَكَرَ الْجَنُّ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ ٢٤٠
- ٣٢ - باب: إِسْلَامُ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ ﷺ ٢٤٠
- ٣٣ - باب: إِسْلَامُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ ٢٤١
- ٣٤ - باب: إِسْلَامُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ ٢٤١
- ٣٥ - باب: انْشِقَاقُ الْقَمَرِ ٢٤٢
- ٣٦ - باب: هِجْرَةُ الْحَبَشَةِ ٢٤٢
- ٣٧ - باب: مَوْتِ النَّجَاشِيِّ ٢٤٣
- ٣٨ - باب: تَقَاسُمُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٢٤٤
- ٣٩ - باب: قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ ٢٤٤
- ٤٠ - باب: حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ ٢٤٤
- ٤١ - باب: الْمِعْرَاجِ ٢٤٥

- ٢٤٦ ٤٢ - باب: وَفُودُ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَبَيْعَةُ الْعُقَبَةِ
- ٢٤٦ ٤٣ - باب: تَزْوِيجُ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ، وَقُدُومُهَا الْمَدِينَةَ، وَبِنَائِهِ بِهَا
- ٢٤٦ ٤٤ - باب: هِجْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
- ٢٤٩ ٤٥ - باب: مَقْدَمُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ الْمَدِينَةَ
- ٢٥٠ ٤٦ - باب: إِقَامَةُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ
- ٢٥٠ ٤٧ - باب: التَّارِيخُ، مِنْ أَيْنَ أَرَحُوا التَّارِيخَ؟
- ٢٥١ ٤٨ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ»
- ٢٥١ ٤٩ - باب: كَيْفَ آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ؟
- ٢٥٢ ٥٠ - باب:
- ٢٥٣ ٥١ - باب: إِيْتَانِ الْيَهُودِ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ
- ٢٥٤ ٥٢ - باب: إِسْلَامُ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ

٤٦ - (٦٤)

كِتَابُ الْبَغَايَةِ

- ٢٥٧ ١ - باب: غَزْوَةُ الْعُسَيْرَةِ، أَوِ الْعُسَيْرَةِ
- ٢٥٧ ٢ - باب: ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ يُقْتَلُ بِبَدْرِ
- ٢٥٨ ٣ - باب: قِصَّةُ غَزْوَةِ بَدْرِ ...
- ٢٥٨ ٤ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾
- ٢٥٩ ٥ - باب:
- ٢٥٩ ٦ - باب: عِدَّةُ أَصْحَابِ بَدْرِ

الموضوع	الصفحة
٧ - باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ . . .	٢٦٠
٨ - باب: قَتْلُ أَبِي جَهْلٍ	٢٦٠
٩ - باب: فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا	٢٦٢
١٠ - باب	٢٦٢
١١ - باب: شُهُودُ الْمَلَائِكَةِ بَدْرًا	٢٦٣
١٢ - باب	٢٦٣
١٣ - باب: تَسْمِيَةُ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فِي الْجَامِعِ الَّذِي وَضَعَهُ	٢٦٦
١٤ - باب: حَدِيثُ بَنِي النَّضِيرِ	٢٦٧
١٥ - باب: قَتْلُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ	٢٦٩
١٦ - باب: قَتْلُ أَبِي رَافِعٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ	٢٦٩
١٧ - باب: غَزْوَةُ أُحُدٍ . . .	٢٦٩
١٨ - باب: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٢٧١
١٩ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَفَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا . . .﴾	٢٧٣
٢٠ - باب: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَجْتَكُمْ . . .﴾	٢٧٣
٢١ - باب: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً مُمَاسًا يَفْعَلْنَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ . . .﴾	٢٧٣
٢١ / م - باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾	٢٧٤

الموضوع	الصفحة
٢٢ - باب: ذَكَرَ أُمُّ سَلِيطٍ	٢٧٤
٢٣ - باب: قَتَلَ حَمْزَةَ <small>رضي الله عنه</small>	٢٧٥
٢٤ - باب: مَا أَصَابَ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> مِنَ الْجِرَاحِ يَوْمَ أُحُدٍ	٢٧٥
٢٥ - باب: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾	٢٧٦
٢٦ - باب: مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ	٢٧٦
٢٧ - باب: «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»	٢٧٧
٢٨ - باب: غَزْوَةُ الرَّجِيعِ، وَرِغْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَيَثْرُ مَعُونَةَ	٢٧٧
٢٩ - باب: غَزْوَةُ الْخَنْدَقِ، وَهِيَ الْأَحْزَابُ	٢٧٨
٣٠ - باب: مَرْجِعُ النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> مِنَ الْأَحْزَابِ	٢٨٠
٣١ - باب: غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ	٢٨١
٣٢ - باب: غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خُزَاعَةَ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِعِ	٢٨٣
٣٣ - باب: غَزْوَةُ أَنْمَارٍ	٢٨٣
٣٤ - باب: حَدِيثُ الْإِفْكِ	٢٨٤
٣٥ - باب: غَزْوَةُ الْحُدَيْبِيَةِ	٢٨٥
٣٦ - باب: قِصَّةُ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ	٢٨٨
٣٧ - باب: غَزْوَةُ ذِي قَرْدٍ	٢٨٨
٣٨ - باب: غَزْوَةُ خَيْبَرَ	٢٨٨
٣٩ - باب: اسْتِعْمَالُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ	٢٩١
٤٠ - باب: مُعَامَلَةُ النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> أَهْلَ خَيْبَرَ	٢٩١

الموضوع	الصفحة
٤١ - باب : الشاة التي سُمِتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِخَيْرٍ	٢٩١
٤٢ - باب : غزوة زيد بن حارثة	٢٩٢
٤٣ - باب : عمرة القضاء	٢٩٢
٤٤ - باب : غزوة مؤتة من أرض الشام	٢٩٣
٤٥ - باب : بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة	٢٩٤
٤٦ - باب : غزوة الفتح، وما بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يُخبرُهُمْ بِغَزْوِ النَّبِيِّ ﷺ	٢٩٥
٤٧ - باب : غزوة الفتح في رمضان	٢٩٥
٤٨ - باب : أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح؟	٢٩٥
٤٩ - باب : دخول النبي ﷺ من أعلى مكة	٢٩٦
٥٠ - باب : منزل النبي ﷺ يوم الفتح	٢٩٧
٥٠ - باب	٢٩٧
٥٢ - باب : مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح	٢٩٨
٥٣ - باب	٢٩٨
٥٤ - باب : غزوة حنين	٣٠٠
٥٥ - باب : غزاة أوطاس	٣٠٠
٥٦ - باب : غزوة الطائف	٣٠١
٥٧ - باب : السرية التي قبل نجد	٣٠٢
٥٨ - باب : بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة	٣٠٢
٥٩ - باب : سرية عبد الله بن حذافة السهمي . . .	٣٠٢

- ٦٠ - باب: بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ٣٠٣
- ٦١ - باب: بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ٣٠٣
- ٦٢ - باب: غَزْوَةُ ذِي الْخَلَصَةِ ٣٠٤
- ٦٣ - باب: غَزْوَةُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ ٣٠٤
- ٦٤ - باب: ذَهَابُ جَرِيرٍ إِلَى الْيَمَنِ ٣٠٤
- ٦٥ - باب: غَزْوَةُ سَيْفِ الْبَحْرِ ٣٠٥
- ٦٦ - باب: حَجَّ أَبِي بَكْرٍ بِالنَّاسِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ ٣٠٥
- ٦٧ - باب: وَفَدَ بَنِي تَمِيمٍ ٣٠٥
- ٦٨ - باب ٣٠٦
- ٦٩ - باب: وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ ٣٠٦
- ٧٠ - باب: وَفَدَ بَنِي حَنِيفَةَ، وَحَدِيثُ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ ٣٠٧
- ٧١ - باب: قِصَّةُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ ٣٠٧
- ٧٢ - باب: قِصَّةُ أَهْلِ نَجْرَانَ ٣٠٧
- ٧٣ - باب: قِصَّةُ عُمَانَ وَالْبَحْرَيْنِ ٣٠٨
- ٧٤ - باب: قُدُومُ الْأَشْعَرِيِّينَ وَأَهْلِ الْيَمَنِ ٣٠٨
- ٧٥ - باب: قِصَّةُ دَوْسٍ، وَالطُّفَيْلِ بْنِ عَمْرِو الدَّؤُسِيِّ ٣٠٩
- ٧٦ - باب: قِصَّةُ وَفَدِ طَيْئٍ، وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ٣١٠
- ٧٧ - باب: حَجَّةُ الْوَدَاعِ ٣١٠
- ٧٨ - باب: غَزْوَةُ تَبُوكَ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْعُسْرَةِ ٣١٢

الموضوع	الصفحة
٧٩ - باب: حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ	٣١٣
٨٠ - باب: نَزُولِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَجَرَ	٣١٣
٨١ - باب	٣١٣
٨٢ - باب: كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ	٣١٤
٨٣ - باب: مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ	٣١٦
٨٤ - باب: آخِرِ مَا تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ	٣١٨
٨٥ - باب: وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ	٣١٩
٨٦ - باب	٣١٩
٨٧ - باب: بَعَثِ النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ	٣١٩
٨٨ - باب	٣١٩
٨٩ - باب: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ؟	٣٢٠

٤٧ - (٦٥)

كِتَابُ التَّقْدِيرِ

* تَفْسِيرُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٣٢٤
١ - باب: مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٣٢٤
٢ - باب: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٣٢٥
* سُورَةُ الذِّكْرِ	٣٢٦
١ - باب: قولِ الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	٣٢٦
٢ - باب	٣٢٦

- ٣ - باب: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٢٩
- ٤ - باب: قوله تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٣٢٩
- ٥ - باب: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ ٣٢٩
- ٦ - باب: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٢٩
- ٧ - باب: قوله: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣٠
- ٨ - باب: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانُونٌ﴾ ٣٣٠
- ٩ - باب: ﴿وَإِذْ يُدْعُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَهِيمَ مُصَلًّى﴾ ٣٣٠
- ١٠ - باب: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٣٣٠
- ١١ - باب: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٣٣١
- ١٢ - باب: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ ٣٣١
- ١٣ - باب: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ ٣٣٢
- ١٤ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ ٣٣٢

- ١٥ - باب: قوله تعالى: ﴿قَدْ زُرِيَ ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا...﴾ ٣٣٢
- ١٦ - باب: ﴿وَلَيْنَ آتَيْنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ...﴾ ٣٣٣
- ١٧ - باب: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ ٣٣٣
- ١٨ - باب: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَفِقُوا الْحَيَاةَ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣٣
- ١٩ - باب: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٣٣٤
- ٢٠ - باب: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ ٣٣٤
- ٢١ - باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ٣٣٤
- ٢٢ - باب: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ ٣٣٥
- ٢٣ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ ٣٣٥
- ٢٤ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ٣٣٥
- ٢٥ - باب: قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...﴾ ٣٣٦
- ٢٦ - باب: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ٣٣٦
- ٢٧ - باب: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ ٣٣٦
- ٢٨ - باب: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْإِيلِ﴾ ٣٣٧

- ٢٩ - باب: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى...﴾ ٣٣٧
- ٣٠ - باب: قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ أُنتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ٣٣٧
- ٣١ - باب: قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٣٣٨
- ٣٢ - باب: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ ٣٣٨
- ٣٣ - باب: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعِمَّةِ إِلَى الْحَرَجِ فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ...﴾ ٣٣٨
- ٣٤ - باب: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٣٣٨
- ٣٥ - باب: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ٣٣٩
- ٣٦ - باب: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ٣٣٩
- ٣٧ - باب: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامِ﴾ ٣٣٩
- ٣٨ - باب: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ ٣٤٠
- ٣٩ - باب: ﴿وَسَأَوْكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَفَى شَيْئَمْ﴾ ٣٤٠
- ٤٠ - باب: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعْنِ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ٣٤٠
- ٤١ - باب: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾ ٣٤٠
- ٤٢ - باب: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ ٣٤١

- ٤٣ - باب: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ٣٤١
- ٤٤ - باب: قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا لَا أَوْكِبًا فَإِذَا أُمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٤١
- ٤٥ - باب: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ٣٤٤
- ٤٦ - باب: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ٣٤٤
- ٤٧ - باب: قوله تعالى: ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ ٣٤٤
- ٤٨ - باب: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ ٣٤٥
- ٤٩ - باب: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ٣٤٥
- ٥٠ - باب: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ ٣٤٥
- ٥١ - باب: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٣٤٥
- ٥٢ - باب: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٤٦
- ٥٣ - باب: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٣٤٦
- ٥٤ - باب: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٤٦
- ٥٥ - باب: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ ٣٤٧
- سُورَةُ الْعَمَّارَاتِ ٣٤٧
- ١ - باب: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ تُخْتَكَمُ﴾ ٣٥٠

- ٢ - باب: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَيْكٍ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ٣٥٠
- ٣ - باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ ٣٥١
- ٤ - باب: ﴿قُلْ يَتَاهِدِ الْكِتَابَ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ٣٥١
- ٥ - باب: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ ٣٥١
- ٦ - باب: ﴿قُلْ قَاتِلُوا بِالْتَّوْبَةِ قَاتِلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٣٥٢
- ٧ - باب: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ٣٥٢
- ٨ - باب: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٣٥٢
- ٩ - باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ٣٥٢
- ١٠ - باب: قوله تعالى: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَجَتِكُمْ﴾ ٣٥٣
- ١١ - باب: قوله: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ ٣٥٣
- ١٢ - باب: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ...﴾ ٣٥٣
- ١٣ - باب: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا...﴾ ٣٥٤
- ١٤ - باب: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ...﴾ ٣٥٤
- ١٥ - باب: ﴿وَلَسْتُمْ مَعَكُمْ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذْنَىٰ كَثِيرًا...﴾ ٣٥٤

- ١٦ - باب: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ ٣٥٥
- ١٧ - باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٣٥٥
- ١٨ - باب: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ٣٥٥
- ١٩ - باب: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ٣٥٦
- ٢٠ - باب: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا...﴾ .. ٣٥٦
- ﴿سُورَةُ النَّاسِ﴾ ٣٥٦
- ١ - باب: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ ٣٥٧
- ٢ - باب: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ ٣٥٧
- ٣ - باب: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ٣٥٨
- ٤ - باب: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ٣٥٨
- ٥ - باب: قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٣٥٨
- ٦ - باب: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَنْزِلْنَ إِلَيْكُمْ مِنْ بَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ...﴾ ٣٥٩
- ٧ - باب: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ...﴾ ٣٥٩
- ٨ - باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ ٣٦٠
- ٩ - باب: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ ٣٦٠

- ١٠ - باب: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتُمُ النِّسَاءِ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ۖ﴾ ٣٦١
- ١١ - باب: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٣٦١
- ١٢ - باب: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ٣٦٢
- ١٣ - باب: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۖ﴾ ٣٦٢
- ١٤ - باب: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ۖ﴾ ٣٦٢
- ١٥ - باب: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي النِّفَاقِينَ فَعْتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ ٣٦٣
- ١٥ / م - باب: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ﴾ ٣٦٤
- ١٦ - باب: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ ٣٦٥
- ١٧ - باب: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ ٣٦٥
- ١٨ - باب: ﴿لَا يَسْتَوِ الْقَاتِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ۖ﴾ ٣٦٦
- ١٩ - باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۖ﴾ ٣٦٦
- ٢٠ - باب: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ ٣٦٦
- ٢١ - باب: قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ٣٦٧
- ٢٢ - باب: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَاحَكُمْ وَخَذُوا حِذْرَكُمْ ۖ﴾ ٣٦٧

- ٢٣ - باب: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ ٣٦٧
- ٢٤ - باب: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ ٣٦٨
- ٢٥ - باب: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ٣٦٨
- ٢٦ - باب: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ٣٦٩
- ٢٧ - باب: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ٣٦٩
- سُورَةُ التَّائِيَةِ ٣٧٠
- ١ - باب ٣٧٠
- ٢ - باب: قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٣٧٢
- ٣ - باب: قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ٣٧٢
- ٤ - باب: قوله: ﴿فَآذِهِبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ ٣٧٣
- ٥ - باب: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ ٣٧٣
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ٣٧٣
- ٧ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ٣٧٤
- ٨ - باب: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ ٣٧٤
- ٩ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّمَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغُلُوبِ﴾ ٣٧٤

- ١٠ - باب: ﴿إِنَّمَا الْخَلْقُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٣٧٤
- ١١ - باب: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا ۖ...﴾ ٣٧٥
- ١٢ - باب: قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ۖ...﴾ ٣٧٥
- ١٣ - باب: قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَآكَرَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٣٧٥
- ١٤ - باب: قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ٣٧٦
- ١٥ - باب: قوله: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرَ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٣٧٦
- ﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ﴾ ٣٧٧
- ١ - باب: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٣٨١
- ٢ - باب: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ ٣٨١
- ٣ - باب: ﴿وَلَمْ يَلْسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ ٣٨١
- ٤ - باب: ﴿وَيُؤْتِسِرَ لُوْطًا وَكَأَنَّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ٣٨٢
- ٥ - باب: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْسَدَةٌ﴾ ٣٨٢
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُلْفٍ﴾ ٣٨٢
- ٧ - باب: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٣٨٢
- ٨ - باب ٣٨٣

- ٩ - باب: ﴿قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ ٣٨٣
- ١٠ - باب: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَابُهَا﴾ ٣٨٤
- * سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٣٨٤
- ١ - باب: قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٣٨٩
- ٢ - باب: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ ٣٩٠
- ٢ / م - باب: ﴿الْمَرْبِ وَالسَّلَوى﴾ ٣٩٠
- ٣ - باب: ﴿قُلْ يَتَايَتُهَا النَّاسُ إِيَّيْ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ٣٩٠
- ٤ - باب: قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾ ٣٩٠
- ٥ - باب: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ ٣٩١
- * سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٣٩١
- ١ / م - باب: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٣٩٣
- ٢ - باب: ﴿يَتَايَتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ...﴾ ٣٩٣
- ٣ - باب: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بَعْدَ الْيَمْرِ﴾ ٣٩٣
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِيَُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ ٣٩٣
- ٥ - باب: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّهِ...﴾ ٣٩٤
- ٦ - باب: ﴿يَتَايَتُهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ...﴾ ٣٩٤
- ٧ - باب: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا...﴾ ٣٩٤

- ٣٩٥ * سُورَةُ بَرَاءَةِ ۝
- ١ - باب: قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٣٩٧
- ٢ - باب: قوله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُحْزِي الْكَافِرِينَ﴾ ٣٩٨
- ٣ - باب: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ ٣٩٩
- ٤ - باب: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٣٩٩
- ٥ - باب: قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ ٣٩٩
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٤٠٠
- ٧ - باب: قوله ﷺ: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتَكُوفُ بِهَا جِبَاهُهُمْ﴾ ٤٠٠
- ٨ - باب: قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾ ٤٠٠
- ٩ - باب: قوله: ﴿ثَاقِبَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا﴾ ٤٠٠
- ١٠ - باب: قوله: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ فُلُوقُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ﴾ ٤٠١
- ١١ - باب: قوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ ٤٠١
- ١٢ - باب: قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ٤٠١

- ١٣ - باب: قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا نَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا
بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ ٤٠٢
- ١٤ - باب: قوله: ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتَعْرِضُوا عَنْهُمْ
فَاعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسٌ...﴾ ٤٠٢
- ١٥ - باب: قوله: ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى
اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤٠٢
- ١٦ - باب: قوله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ٤٠٣
- ١٧ - باب: قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ...﴾ ٤٠٣
- ١٨ - باب: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا
رَحُبَتْ...﴾ ٤٠٣
- ١٩ - باب: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ٤٠٤
- ٢٠ - باب: قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا
عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤٠٤
- * سُورَةُ الْكَافِرِينَ ﴿١﴾ ٤٠٤
- ١ - باب ٤٠٤
- ٢ - باب: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا...﴾ ٤٠٦
- * سُورَةُ الْهُودِ ﴿١﴾ ٤٠٧
- ١ - باب: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتَوْنَ صُدُورُهُمْ لَيَسْتَخِفُّوهُ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا
يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُمْ عَلَيْهِمْ يَذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ٤٠٩

- ٢ - باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ٤٠٩
- ٣ - باب ٤١١
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ٤١٢
- ٥ - باب: قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَلِيمٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ ٤١٢
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْتَّهَارِ وَرُفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ ٤١٣
- * سُورَةُ الْيُونُسِ ﴿١٠﴾ ٤١٣
- ١ - باب: قوله: ﴿وَبُيِّنَتْ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ﴾ ٤١٦
- ٢ - باب: قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْسَّالِفِينَ﴾ ٤١٦
- ٣ - باب: قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ ٤١٦
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْمَلَىٰ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقَتْ الْأُبُرَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ ٤١٦
- ٥ - باب: قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلْهُ مَا بَالُ الْنِسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ ٤١٩
- ٦ - باب: ﴿حَقًّا إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ ٤١٩

- ٤٢٠ * سُورَةُ الرَّحْمٰنِ ﴿١﴾
- ١ - باب: قوله: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ
وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ٤٢٣
- ٤٢٣ * سُورَةُ الْاِنشَاءِ ﴿١﴾
- ١ - باب: ﴿كُشِبَرُو طَبِيبَةٌ أَصْلُهَا ثَائِبٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّكَمَاءِ ﴿١١﴾ تُؤَقِّقُ أَكْلَهَا
كُلَّ حِينٍ﴾ ٤٢٥
- ٢ - باب: ﴿يَسْتَبِثُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ ٤٢٦
- ٣ - باب: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ ٤٢٦
- ٤٢٦ * تَفْسِيرُ سُورَةِ الْحَجَّاتِ ﴿١﴾
- ١ - باب: قوله: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾ ٤٢٨
- ٢ - باب: قوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحَجَرِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٤٢٩
- ٣ - باب: قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ ٤٢٩
- ٤ - باب: قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ٤٢٩
- ٥ - باب: قوله: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ ٤٣٠
- ٤٣٠ * سُورَةُ النَّحْلِ ﴿١﴾
- ١ - باب: قوله: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يَرُدُّ إِلَىٰ أَزْدِلِ الْعُمُرِ﴾ ٤٣٣
- ٤٣٤ * تَفْسِيرُ سُورَةِ النَّحْلِ ﴿١﴾
- ١ - باب ٤٣٤
- ٢ - باب: قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ٤٣٤

- ٣ - باب: قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ٤٣٧
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ ٤٣٧
- باب: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ ٤٤٠
- ٥ - باب: قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ ٤٤١
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زُورًا﴾ ٤٤١
- ٧ - باب: قوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا جَوْلًا﴾ ٤٤١
- ٨ - باب: قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ ٤٤١
- ٩ - باب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرِّئَا أَلْفَ أَرْبَعٍ إِلَّا فَتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ ٤٤٢
- ١٠ - باب: قوله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ٤٤٢
- ١١ - باب: قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ٤٤٢
- ١٢ - باب: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ ٤٤٢
- ١٣ - باب: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ٤٤٢
- ١٤ - باب: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ ٤٤٣
- * سُورَةُ الْكَافِرَاتِ ٤٤٣
- ١ - باب: قوله: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَشَيْءٍ جَدَلًا﴾ ٤٤٧
- ٢ - باب: قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أُبْرِحُ حَتَّى أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ ٤٤٨

- ٣ - باب: قوله: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نِسِيَا خُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ ٤٤٩
- ٤ - باب: قوله: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ إِنِّي جَدَاءٌ لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ... ﴾ ٤٤٩
- باب: قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ وَمَا أَنَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ... ﴾ ٤٥٠
- ٥ - باب: قوله: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ٤٥٠
- ٦ - باب: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَبُطِئَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴾ ٤٥١
- * سُورَةُ الْكَافِرِينَ مَكِّيَّةٌ ٤٥١
- ١ - باب: قوله ﷻ: ﴿ وَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾ ٤٥٣
- ٢ - باب: قوله: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ شَيْئًا ﴾ ٤٥٣
- ٣ - باب: قوله: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ٤٥٣
- ٤ - باب: ﴿ أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ ٤٥٤
- ٥ - باب: ﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ ٤٥٤
- ٦ - باب: ﴿ وَتَرَاهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴾ ٤٥٤
- * سُورَةُ طه مَكِّيَّةٌ ٤٥٥
- ١ - باب: قوله: ﴿ وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ ٤٦٠

- ٢ - باب: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى...﴾ ٤٦٠
- ٣ - باب: قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ ٤٦٠
- * سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ٤٦١
- ١ - باب: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ ٤٦٤
- * سُورَةُ الْحَاجِّجِ ٤٦٥
- ١ - باب: قوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ ٤٦٧
- ٢ - باب: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ ٤٦٧
- ٣ - باب: قوله: ﴿هَٰذَانِ خَصَمَانِ أَحْضَمُوهُمَا فِي رَيْبِهِمَا﴾ ٤٦٧
- * سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٤٦٨
- * سُورَةُ الْبُورِ ٤٧٠
- ١ - باب: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٤٧٢
- ٢ - باب: ﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ ٤٧٢
- ٣ - باب: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ ٤٧٢
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٤٧٣
- ٥ - باب: قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ ٤٧٣
- ٦ - باب: ﴿أَوَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُبِينٌ...﴾ ٤٧٣

- ٧ - باب: قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسَسْتُمْ فِي مَا أَفْضَتْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٤٧٤
- ٨ - باب: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالْإِسْنَادِ تَقُولُونَ بِأَقْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ٤٧٤
- باب: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا مَبْتَذَنٌ عَظِيمٌ﴾ ٤٧٥
- ٩ - باب: قوله: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ٤٧٥
- ١٠ - باب: ﴿وَرَبِّينِ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٤٧٥
- ١١ - باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤٧٥
- ١٢ - باب: ﴿وَلِيَصْرِنَ بَخْمَرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ ٤٧٦
- * سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٤٧٦
- ١ - باب: قوله: ﴿الَّذِينَ يَعْشُرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٤٧٨
- ٢ - باب: قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٤٧٨
- ٣ - باب: قوله: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهْلَكًا﴾ ٤٧٨
- ٤ - باب: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ٤٧٩
- ٥ - باب: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ ٤٧٩
- * سُورَةُ الشُّعَرَاءِ ٤٧٩

الموضوع	الصفحة
١ - باب : ﴿وَلَا تُخْزِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾	٤٨١
٢ - باب : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﴿٣٦﴾ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٨٢
* سُورَةُ النَّازِعَاتِ	٤٨٢
* فهرس الموضوعات	٤٨٥



رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com



لَيْسَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

الْبَرَاءَةُ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلاَمِ

(في شرح دراجير وأبواب صحيح البخاري)

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبو محمد عبد الحق بن عبد الوليد الهاشمي القسري الهمداني

لقد درس في المسجد الأموي بمكة المكرمة

الطريق سنة ١٣٢٢ هـ والتموز سنة ١٣٢١ هـ

رحمه الله تعالى

محقق ودراسة

مختار من تصنيف
بإشراف
مؤيد الدين طاهر

المجلد الرابع

دار التوراة

رفع

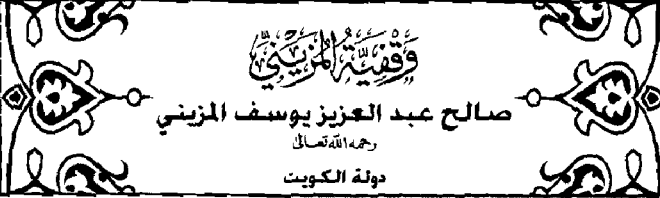
عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



اللَّهُمَّ
اجْعَلْ هَذَا الْعَمَلُ
فِي ثَوَابِ وَالِدِنَا
صَالِحِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُوْسُفَ الْمَزِينِي
تَحِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى
أُيُنَاؤُكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَفِي سَبْعِ تَرَاجُومٍ وَأَرْبَعِ مَجْلَدَاتٍ
وَفِي سَبْعِ تَرَاجُومٍ وَأَرْبَعِ مَجْلَدَاتٍ

وَقَفِيَّةُ الْمَزِينِي

صالح عبد العزيز يوسف المزيني

رحمه الله تعالى

دولة الكويت

جميع الحقوق محفوظة

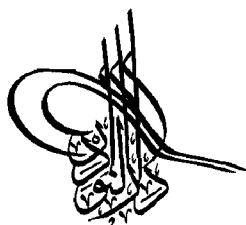
الطبعة الثانية

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ردمك : ٧ - ٨٤ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ ISBN :



9789933419847



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر م.ف. - سورية * شركة دار النواذر اللبنانية م.م. - مر.لبنان * شركة دار النواذر الكويتية ذ.م.م. - الكويت

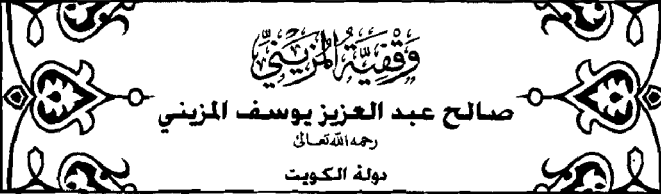
سورية - دمشق - ص. ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦١١)

لبنان - بيروت - ص. ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - حولي - ص. ب. : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٢ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أسست سنة ١٤٢٦ - ٢٠٠٦ م نور الدين عظمي



لَيْسَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

في

التَّوْحِيدِ وَالْجَوَابِ

«في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري»

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العمرّي الهندي المكي

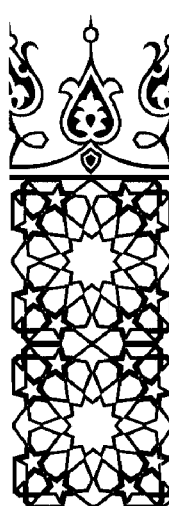
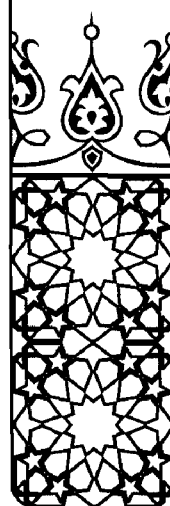
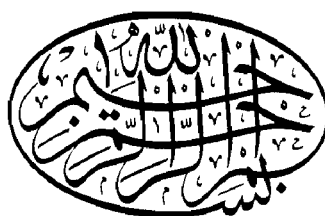
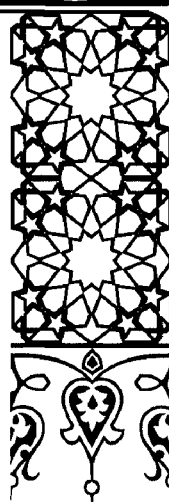
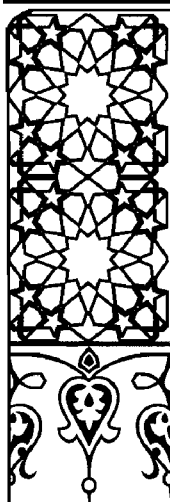
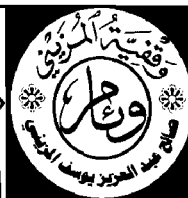
المدرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

المرور سنة ١٣٠٢ هـ ولفتر سنة ١٣٩٢ هـ
رجه الله تعالى

تحقيق وإدراة
مختصة من المحققين
بإشراف
لؤي الدين عليّ بن عليّ

المجلد الرابع

دار النول



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تابع

[كِتَابُ التَّفْسِيرِ]

سُورَةُ الْقَصَصِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ : إلا مُلْكُهُ، ويقال: إلا ما أريد به وجهُ الله تعالى).
أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ
إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ : الحُجُبُ). أشار به
إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ
الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٥ - ٦٦].

١ - باب :

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦]

ذكر البخاري في حديث المُسَيَّب ، ومطابقته ظاهرة.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿أُولَى الْقُوَّةِ﴾: لا يرفعها العُصْبَةُ من الرجال، ﴿لَنَسُوهُ﴾ لَنَسَقُلْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرُونَكُمْ كَاتٍ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

قوله: (﴿فَرِحًا﴾: إلّا مِنْ ذِكْرِ موسى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أَمِ مُوسَى فَرِحًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ١٠].

قوله: (﴿الْفَرِحِينَ﴾: المَرِحِينَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

قوله: (﴿قُصِيهِ﴾: اتبعي أثره، وقد يكون: أن يَقْصُ الكَلامَ، ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾، ﴿عَنْ جُنُبٍ﴾: عن بُعدٍ، وعن جَنَابَةٍ واحدٍ، وعن اجْتِنَابٍ أيضاً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ لِاخْتِهِ قُصِيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: ١١].

قوله: (نَبْطِشُ وَنَبْطُشُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَمْوَسَّى أَرِيدُ أَنْ نَقْتُلَكَ كَمَا قُتِلَتْ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمَصْلُوحِينَ﴾ [القصص: ١٩].

قوله: (﴿يَاتِمُّوْنَ﴾: يَتَشَاوِرُونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَمْوَسَّى ابْنَ الْعَمَلَاءِ يَاتِمُّوْنَ بِكَ لَيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠].

قوله: (العُدَّوَانُ، والعدَاءُ، والتَّعَدِي واحدٌ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ [القصص: ٢٨].

قوله: ﴿ءَأَنسَ﴾: أَبْصَرَ، الْجَدْوَةُ: قِطْعَةٌ غَلِيظَةٌ مِنَ الْخَشَبِ لَيْسَ لَهَا لَهَبٌ، وَالشَّهَابُ فِيهِ لَهَبٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ۚ ءَأَنسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ [القصص: ٢٩].

قوله: (الشَّاطِئُ، وَالشَّطُّ، وَاحِدٌ، وَهُمَا ضَفَّتَا وَعَدَوْتَا الْوَادِي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَّ إِلَىٰ أُنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠].

قوله: (الْحَيَّاتُ أَجْنَاسٌ: الْجَانُّ، وَالْأَفَاعِي، وَالْأَسَاوِدُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَلْقِي عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا نُتْزِعًا كَانَهَا جَذًا وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمْوِسِّمْ أَقْبَلَ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴾ [القصص: ٣١].

قوله: ﴿رَدَّءَا﴾: مُعِينًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾. أشار إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قُلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴿٣٣﴾ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾ [القصص: ٣٣ - ٣٤].

قوله: (وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿سَنَشُدُّ﴾: سَنُعِينُكَ، كُلَّمَا عَزَزْتَ شَيْئًا، فَقَدْ جَعَلْتَ لَهُ عَضُدًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّدِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ ﴾ [القصص: ٣٥].

قوله: (مَقْبُوحِينَ: هَالِكِينَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [القصص: ٤٢].

قوله: ﴿وَصَلْنَا﴾ : بَيَّنَّاهُ، وَأَتَمَمْنَاهُ. أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمْ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [القصص: ٥١].

قوله: ﴿يُجِجْ﴾ : يُجْلِبُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن

نَبِّعُ الْهَدْيَ مَعَكَ نُنْخِطُفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمَاءَ إِمْنًا يُجِجْ إِلَيْهِ ثَمَرْتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص: ٥٧].

قوله: ﴿بَطِرْتُ﴾ : أَشْرْتُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا

مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطِرْتُ مَعِيشَتَهَا فَبِئْسَ مَسْكَنُهُمْ لَوْ تَسْكُنُ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨].

قوله: ﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ : أُمُّ الْقُرَى : مَكَّةُ وما حَوْلَهَا. أشار به إلى

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ؕ أَيْنَتْنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

وأما قوله: ﴿أُمُّ الْقُرَى : مَكَّةُ وما حَوْلَهَا. فأشار به إلى قوله تعالى:

﴿لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧].

قوله: ﴿تُكِنُّ﴾ : تُخْفِي، أَكْنَنْتُ الشَّيْءَ : أَخْفَيْتُهُ، وَكَنْتُهُ : أَظْهَرْتُهُ.

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [القصص: ٦٩].

قوله: ﴿وَيَكَاكِبُ﴾ : مِثْلُ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ

وَيَقْدِرُ﴾ : يُوسِّعُ عَلَيْهِ، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَاكِبُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاهُ وَيَكَاكِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

* * *

٢- باب :

﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ قُلُوبِي﴾
أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿[القصص : ٨٥]

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .
تم بحمد الله تفسير سورة القصص ، ويتلوه - إن شاء الله تعالى -
تفسير سورة العنكبوت .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، والصلاة والسلام على
خير خلقه ، محمد وآله وصحبه ، وبارك وسلم آمين إله الحق .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال مجاهد : ﴿مُسْتَبْصِرِينَ﴾ : ضَلَّلَةٌ) يريد تفسير قوله تعالى : ﴿وَعَادًا
وَكُفْرًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسْكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ
فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت : ٣٨] .

قوله : (وقال غيره : الحيوان ، والحي واحد) يريد تفسير قوله تعالى :
﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا
يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت : ٦٤] .

قوله : ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ : عَلِمَ اللَّهُ ذَلِكَ يريد تفسير قوله تعالى : ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت : ٣] .

قوله : ﴿أَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ : أَوْزَارًا مَعَ أَوْزَارِهِمْ يريد تفسير قوله تعالى : ﴿وَلْيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [العنكبوت : ١٣] .

* * *

قال البخاري :

سُورَةُ الشُّرُوحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿فَلَا يَرْبُوا﴾ . . . إلخ) يريد تفسير قوله تعالى : ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبٍّ لِّیَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم : ٣٩] .

قوله : (قال مجاهد : ﴿يُخْبَرُونَ﴾ : يُنَعَّمُونَ) يريد تفسير قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم : ١٥] .

قوله : ﴿يَمْهَدُونَ﴾ : يُسَوُّونَ الْمُضَاجِعَ يريد تفسير قوله تعالى : ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَا نَفْسَ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم : ٤٤] .

قوله : ﴿الْوَدَقَ﴾ : الْمَطَرُ يريد تفسير قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَرَى الْوَدَقَ يَخْرُجُ مِنْ

خَلَّلَهُ ۖ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ ۖ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْسِلِينَ ﴿[الروم: ٤٨ - ٤٩]﴾ .

قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ : في الآية... إلخ) يريد تفسير قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٨] .

قوله: ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ : يتفرقون) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ ۖ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ [الروم: ٤٣] .

قوله: ﴿فَأَصْدَع﴾ . أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمُرُ وَأَعْرِضُ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤] . ذكره البخاري لمناسبة قوله تعالى: ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ .
قوله: (وقال غيره: ضَعْفٌ، وَضَعْفٌ، لَغْتَانٌ) . أشار به إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] .

قوله: (وقال مجاهد: ﴿السُّوْأَى﴾ : الإساءة؛ جزاء المسيئين) . أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَقِيبَ الَّذِينَ آسَأُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الروم: ١٠] .

ثم ذكر البخاري فيه حديث ابن مسعود، ومطابقته واضحة .

* * *

١- باب :

(لَا بُدِيلَ لِمَخْلَقِ اللَّهِ) : لِدِينِ اللَّهِ

(﴿خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾ : دِينُ الْأَوَّلِينَ ، وَالْفِطْرَةُ : الْإِسْلَامُ) يريدُ تفسيرَ قوله

تعالى : ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدِيلَ لِمَخْلَقِ اللَّهِ ذَلِكَ أَلَدِينُ الْقِيَمِ
وَلَكِنْ أَكْثَرَ الْكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم : ٣٠] . وأشار إلى قوله تعالى :

﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء : ١٣٧] .

ثم أورد في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

قال البخاري :

سُورَةُ الْقَمَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- باب :

(لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان : ١٣]

ذكر فيه حديثَ ابنِ مسعود ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢- باب :

قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان : ٣٤]

ذكر فيه حديثين عن أبي هريرة ، وابنِ عمر ، ومطابقتهما ظاهرة .

قال البخاري :

سُورَةُ السَّجْدَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿مَهِينٌ﴾ : ضَعِيفٌ) يريدُ تفسيرَ قوله تعالى :
 ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِن طِينٍ﴾ ٧ ثمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ
 مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿[السجدة : ٧ - ٨] .

قوله : (﴿ضَلَّلْنَا﴾ : هَلَكُنَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ أَتَأْتِنَا لِنُخْرِجَكَ جَدِيدًا﴾ [السجدة : ١٠] .

قوله : وقال ابنُ عباسٍ : ﴿الْجُرْزُ﴾ : التي لا تُمَطِّرُ... إلخ). أشار إلى
 قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرْزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا نَأْكُلُ
 مِنْهُ نَنْعَمُ لَهُمْ وَانْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة : ٢٧] .

قوله : (﴿يَهْدِ﴾ : يُبَيِّنُ). أشار به إلى تفسير قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ
 يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِمْ مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً
 أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة : ٢٦] .

١ - باب :

قوله : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة : ١٧]

ذكر فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

قال البخاري :

سُورَةُ الْأَحْزَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿صَيَّاصِيهِمْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَّاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب : ٢٦].

قوله : ﴿مَعْرُوفًا﴾. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب : ٦]، وإلى قوله تعالى : ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ لَسْتَنَّ كَالْحَرِّ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتَنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب : ٣٢].

* * *

١ - باب :

﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٦]

ذكر البخاري فيه حديث أبي هريرة، وهو ظاهر في المطابقة.

* * *

٢ - باب :

﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب : ٥]

ذكر فيه حديث ابن عمر، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٣ - باب :

﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب : ٢٣]

أَوَّلُ الْآيَةِ : ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب : ٢٣] .

الآية .

قوله : ﴿أَقْطَارِهَا﴾ (إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ

أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأِلُوا أَلْفَتْسَةَ لَا تُوْهَىٰ وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا﴾ [الأحزاب : ١٤] .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين ، ومطابقتها له ظاهرة .

٤ - باب :

قوله : ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّفَقُ قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ إِن كُنْتَ تُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

وَرِيشَهَا فَتَعَالَيْكَ أُمِّتُكَ وَأُسْرُكَ سَرَلًا﴾ [الأحزاب : ٢٨]

ذكر فيه حديث عائشة ، والمطابقة ظاهرة .

قوله : (وقال معمر : التَّبْرُجُ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي

يُؤْنِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب : ٣٣] .

قوله : ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾ : استثنائها : جعلها) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب :

٦٢] .

٥ - باب :

قوله: ﴿وَلَيْنَ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ

فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٩]

قوله: (وقال قتادة... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا مَا

يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤].

ثم ذكر البخاري فيه حديث عائشة، والمطابقة ظاهرة.

٦ - باب :

قوله: ﴿وَتَخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ

وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]

ذكر فيه حديث أنس، والمطابقة ظاهرة.

٧ - باب :

قوله: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ نَشَأٍ مُثْنَنٍ وَتُقَوَّىٰ إِلَيْكَ مِنْ نَشَأٍ

وَمِنْ ابْنَعَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]

ذكر فيه حديث عائشة، والمطابقة ظاهرة لا تخفى.

قوله: (أرجئه: أخره). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ

وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، ذكره البخاري للمناسبة.

٨ - باب :

قوله : ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبِظِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْنَسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا آيَاتِهِ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٥٣]

جميع ما ذكره البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب له مطابقة ظاهرة، إلا الحديث الأخير، فإنه ذكر بعض الشراح أن إirاده في الباب ليس مطابقاً، بل إirاده في عدم الحجاب أولى .

والجواب : أن البخاري - رحمه الله تعالى - أحال على أصل الحديث كعادته . وكأنه أشار إلى أن الجمع بين الحديثين ممكن، والله تعالى أعلم .
قوله : ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب : ٦٣] أوله : ﴿وَمَا يَذْرِيكَ﴾ ، قال الحافظ : هكذا وقع هذا الكلام هنا لأبي ذرٍّ، وسقط لغيره، وهو أوجه؛ لأنه - وإن اتجه ذكره في هذه السورة - لكن ليس هذا محلّه^(١) .

* * *

٩ - باب :

قوله : ﴿إِنْ بُدُوا سَيِّئًا أَوْ تُخْفَوُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ ٥٦ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَ فِي

(١) انظر : «فتح الباري» (٨ / ٥٢٨) .

ءَابَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ وَلَا إِخْوَانَهُمْ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِمْ وَلَا نِسَائِهِمْ وَلَا مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ وَأَقْبَنَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا» [الأحزاب: ٥٤ - ٥٥]

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، واعتراض عليه بعض الشراح؛
بأنه ليس في الحديث مطابقة للترجمة.

والجواب: أن البخاري رَمَزَ بإيراد هذا الحديث إلى الرد على من كره
للمرأة أن تضع خمارها عند عمها أو خالها؛ لأن هذا الحديث يَرُدُّ عليهم؛
فإن فيه الإذن للعم في الدخول، فاندفع الاعتراض، وهذا من دقائق ما في
تراجم البخاري.

والحاصل: أن المطابقة للترجمة من قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي
ءَابَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٥]، وقوله في الحديث: «أئذني له؛ فإنه عمك»، مع
قوله في الحديث الآخر: «العم صنو الأب».

* * *

١٠ - باب:

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]

جميع ما في الباب من الأحاديث مطابق للترجمة.

قوله: ﴿لَنُغْرِبَنَّكَ﴾... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَئِنْ
لَّمْ يَنْهَ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ
ثُمَّ لَا يَجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠]، كذا [١] وقع هذه اللفظة

هنا، ولا تعلق لها بالآية، وإن كانت من جُملة السُّورة، فلعلَّه وقع السَّهْوُ من الناسِخ، والله تعالى أعلم، وعلمه أتمُّ.

* * *

١١ - باب:

﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَاذُوا مُوسَى﴾ [الأحزاب: ٦٩]

ذكر فيه حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (يقال: ﴿مُعْجِزِينَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [سبا: ٥].

قوله: (﴿بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائيتين). لعلَّه أشار به إلى قوله تعالى: في سورة العنكبوت: ﴿وَمَا أَنشَأَ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

وأما قوله: (﴿مُعْجِزِيَّ﴾). فلعلَّه أشار به إلى قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٢].

قوله: ﴿سَبِّقُوا﴾. أشار به إلى قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبِّقُوا إِتْمَهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩].

قوله: ﴿يَسِّقُونَا﴾. أشار به إلى قوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسِّقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

قوله: ﴿مَعْشَارَ﴾: عَشْرٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا مَعْشَارَ مَا آتَيْنَهُمْ فَكَذَّبُوا رَسُولِيَّ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [سبأ: ٤٥].

قوله: (الْأَكُلُ: الثَّمَرَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: ١٦].

قوله: (بَاعِدْ، وَبَعْدْ، وَاحِدٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سبأ: ١٩].

قوله: (قال مُجَاهِدٌ: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

قوله: ﴿سَيْلَ الْعَرِمِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦].

قوله: (السَّابِغَات). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالنَّارُ الْهَدِيدُ﴾ ⑩ أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ

وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿سبأ: ١٠ - ١١﴾.

قوله: (قال مُجَاهِد: يُجَازِي: يُعَاقِب). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾ [سبأ: ١٧].

قوله: ﴿أَعْظُمُكُمْ بِوَحْدَةٍ﴾ (... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ شُحْرِ وَفَرَدَى ثُمَّ تُنْفَكُّرُوا مَا يَصَاحِبُكُمْ مِنْ جَنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

قوله: ﴿التَّنَافُسُ﴾ (... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَا قُوَّةَ وَأَخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٥١﴾ وَقَالُوا ءَامَنَّا بِهِ ءَأَنَّى لَهُمُ التَّنَافُسُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥١ - ٥٢].

قوله: ﴿وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥٤].
قوله: ﴿كَالْجَوَابِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

قوله: (الْخَمْطُ: الْأَرَاكُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاعْرَضُوا فَاَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: ١٦].

قوله ١ :- باب:

﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦]

ذكر البخاري في حديث ابن عباس، والغرض منه هنا: قوله ﷺ: ﴿إِنْ

هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْاِنْفِلَةِ اَيُّهَا فَاطِمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (الْقُطْمِير). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ

لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

قوله: (﴿مُثْقَلَةٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ

إِلَى جَمَلِهَا لَا تَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَوْ كَانَتْ دَافِقِينَ﴾ [فاطر: ١٨].

قوله: (﴿الْحُرُورُ﴾: بالنهار... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴿١١﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٢﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿١٣﴾

وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي

الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢].

قوله: ﴿السُّمُورُ﴾: (بالنهار) ذكره استطراداً. وأشار به إلى الآيات التي فيها ذكره.

قوله: (غَرَابِيبُ سُودٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾ [فاطر: ٢٧].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الْبَنَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤].

قوله: ﴿يَحْزَنُهُ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَحْزَنُهُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: ٣٠].

قوله: ﴿أَنْ تَذُرِكَ الْقَمَرَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

قوله: (يَتَطَلَّبَانِ حَيْثِينِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُ الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قوله: ﴿سَلِّحْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَهُمُ الْيَلُّ نَسْلَحْ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧].

قوله: (وَيَجْرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

قوله: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾: من الأنعام. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَهُمُ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ ﴿١١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس: ٤١-٤٢].

قوله: ﴿فَنَكْهُونُ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَنَكْهُونُ﴾ [يس: ٥٥].

قوله: ﴿جُنْدٌ مُخَضَّرُونَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٦﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُخَضَّرُونَ﴾ [يس: ٧٤-٧٥].

قوله: ﴿الْمَشْهُونِ﴾: الموقر. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَهُمُ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ﴾ [يس: ٤١].

قوله: ﴿طَائِرُكُمْ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٨-١٩].

قوله: ﴿يَنْسِلُونَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

قوله: ﴿مَرْقِدَنَا﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا

مِنْ مَرَقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ [يس: ٥٢].

قوله: ﴿أَحْصَيْتَهُ﴾: حَفِظْنَاهُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ

أَحْصَيْتَهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

قوله: ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾، ومكانهم، واحدٌ. أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ فَمَا اسْتَطَعُوا مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٦٧].

* * *

١ - باب:

قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨]

ذكر البخاري في الباب حديث أبي ذرٍّ، والمطابقة ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ قُلُوبٍ الصَّافَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿وَيَقْدِفُونَ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ

مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٣]، وهذه الكلمة في سورة سبأ، ذكرها البخاري استطراداً.

قوله: ﴿وَيَقْدِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَّا

السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴿٧﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَاءٍ إِلَّا تَعْلَى

وَيُقَذُّونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿[الصافات : ٦ - ٩].

قوله : ﴿لَا زِيْبٌ﴾ : (لا زِمٌ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَأَسْتَفِيهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَا زِيْبٌ﴾ [الصافات : ١١].

قوله : ﴿تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ ؛ يعني : الحق، الكفار... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَقْبَلْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٧﴾ قَالُوا إِنَّا كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلْ لَمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات : ٢٧ - ٢٩].

قوله : ﴿غَوْلٌ﴾ : وَجَعُ بَطْنٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُاسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴿٥٦﴾ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ﴿٥٦﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ [الصافات : ٤٥ - ٤٧].

قوله : ﴿قَرِيبٌ﴾ : شَيْطَان). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَقْبَلْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٥٠﴾ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِيبٌ ﴿٥١﴾ يَقُولُ أَتَأْتِكَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾ أَوَدَا مِنْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَلَّا نَلْمِذِينَ﴾ [الصافات : ٥٠ - ٥٣].

قوله : ﴿يَهْرَعُونَ﴾). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴿٦١﴾ فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصافات : ٦٩ - ٧٠].

قوله : ﴿يَزِفُونَ﴾ : النَّسْلَانُ فِي الْمَشْيِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَرَاغَ إِلَى إِلِهِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٩١﴾ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴿٩٢﴾ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ صَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴿٩٣﴾ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُونَ﴾ [الصافات : ٩١ - ٩٤].

قوله : ﴿وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا﴾). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجَنَّةُ إِنَّهُمْ لِمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات : ١٥٨].

قوله: ﴿لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾: (الملائكة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا

لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ (١٦٦) وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ (١٦٥) وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٤ - ١٦٦].

قوله: ﴿صِرَاطَ الْجَحِيمِ﴾: (سواء). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَخْشِرُوا الَّذِينَ

ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٢٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات:

٢٢ - ٢٣].

قوله: ﴿لَشَوْبًا﴾: (يُخْلَطُ طَعَامُهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَذَلَّكَ خَيْرٌ

نَزَلَا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقْوَمِ﴾ (٢٢) إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ (٢١) إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ (٢٠)

طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رِئُوسُ الشَّيْطَانِ (١٥) فَإِنَّهُمْ لَا كُفُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ (١٦) ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ

عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ (١٧) ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ إِلَى الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٦٢ - ٦٨].

قوله: ﴿مَدْحُورًا﴾: (مَطْرُودًا) أراد البخاري أن يفسر ﴿دُحُورًا﴾ التي في

هذه السورة، ففسر: ﴿مَدْحُورًا﴾ التي في سورة الإسراء، والخطبُ سهلٌ.

قوله: ﴿بَيْضٌ مَّكُونٌ﴾: (اللؤلؤ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ

قَصِيرَتُ الْأُطْرَفِ عَيْنٌ﴾ (٤٨) كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكُونٌ﴾ [الصافات: ٤٨ - ٤٩].

قوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾: (يُذَكَّرُ بخير). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ (١٢٩) سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ إِذْ يَبْسُوقُ إِلَيْهُ السَّلَامَ (١٢٨) إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (١٢٧) إِنَّهُ مِنْ

عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات: ١٢٩ - ١٣٢].

قوله: (يقال): ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾: (يَسْخَرُونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿بَلْ

عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ (١٢) وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ (١١) وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ (١٠) وَقَالُوا إِن هَذَا

إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصافات: ١٢ - ١٥].

قوله: ﴿بَعْلًا﴾ : رَبًّا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣ - ١٢٥].

قوله: ﴿الْأَسْبَبِ﴾ : السَّمَاءُ هذه اللفظة ليست في هذه السُّورة، إنما هي في سورة ﴿ص﴾، كما سيأتي بيانها، كُتبت في هذه السورة سهواً؛ لاتصال السُّورتين، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

* * *

١ - باب:

قوله: ﴿وَإِنَّ يُوشَعَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٣٩]
ذكر البخاري في حديثين، مطابقتُهما ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ﴿ص﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر البخاري في حديث ابن عباس في السؤال عن السجدة في ﴿ص﴾،
ووجه إيراده ظاهر.

قوله: ﴿عَجَابٌ﴾ : عَجِيبٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ
إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قوله : (الْقَطْ : الصَّحِيفَةُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّلْ لَنَا قِطْنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص : ١٦].

قوله : (قال مُجَاهِد : ﴿فِي عِزَّةٍ﴾ : مُعَارِضِينَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص : ٢].

قوله : (﴿الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ﴾ : إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾ [ص : ٧].

قوله : (﴿الْأَسْبَبِ﴾ : طُرُقُ السَّمَاءِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَمَلَهُمْ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ ۝ جُنْدٌ مَا هُنَا لِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ ۝ كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ ۝ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ [ص : ١٠ - ١٣].

قوله : (﴿فَوَاقٍ﴾ : رُجُوع). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ۝ وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَأْلَاهُمْ فَوَاقٍ﴾ [ص : ١٤ - ١٥].
قوله : (﴿قِطْنَا﴾ : عَذَابُنَا). أشار به إلى قوله : ﴿رَبَّنَا عَجِّلْ لَنَا قِطْنَا﴾ [ص : ١٦].

قوله : (﴿أَتَخَذْتَهُمْ سِخْرِيًّا﴾). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ ۝ أَتَخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص : ٦٢ - ٦٣].
قوله : (أَحْطْنَا)، كذا وقع في الأصل الذي بأيدينا، والصواب : أخطأنا، وهو تفسير : ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص : ٦٣].

قوله : (﴿أَنزَابٍ﴾ : أَمْثَال). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَتٌ الْطَّرْفِ أَنزَابٍ﴾ [ص : ٥٢].

قوله: ﴿الْأَيْدِ﴾: (القوة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

قوله: (الْأَبْصَارِ: البَصَرِ في أمرِ الله). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥].

قوله: ﴿حُبِّ الْخَيْرِ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠] إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْغِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ رُدُّوهَا عَلَيَّ فطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴿ص: ٣٠ - ٣٣﴾.

قوله: ﴿الْأَصْفَادِ﴾: (الوثاق). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَسَحَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦] وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿ص: ٣٦ - ٣٨﴾.

١ - باب:

قوله تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [ص: ٣٥]

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

٢ - باب:

قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُكَافِينَ﴾ [ص: ٨٦]

ذكر فيه حديث ابن مسعود، والغرض منه واضح لا يخفى.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الشُّرَحَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿يَنْقَى بِوَجْهِهِ﴾ (الخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَنْقَى بِوَجْهِهِ سَوْءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٢٤].
قوله : ﴿ذِي عِوَجٍ﴾ (لنبي). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَنْذَكُرُونَ﴾ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَنْقُورُونَ﴾ [الزمر: ٢٧ - ٢٨].

قوله : (رَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قوله : ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ﴾ ... (الخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ ﴿٣٦﴾ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٦ - ٣٧].

قوله : (خَوَّلْنَا : أَعْطَيْنَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩].

قوله : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ (القرآن). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۖ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

قوله: ﴿مُتَشَكِّسُونَ﴾: (الرجُلُ الشكس). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩].

قوله: ﴿أَسْمَأَزَّتْ﴾: (نَفَرَتْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

قوله: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾: (من الفوز). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ الشُّوْءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الزمر: ٦١].

قوله: ﴿حَافِيكَ﴾: (أَطَافُوا بِهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيكَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمُ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥].

قوله: ﴿مُتَشَدِّهَا﴾: (ليس من الاشتباه... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَدِّهَا مَثَانِي نَفْسَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

١ - باب:

قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

٢ - باب :

قوله : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر : ٦٧]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣ - باب :

قوله : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ

وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر : ٦٧]

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

قوله : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ

إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِيهَا يُنْظَرُونَ﴾ [الزمر : ٦٨]

ذكر البخاري في الباب عن أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (قال مجاهد : مَجَازُهَا مَجَازُ أَوَائِلِ السُّورِ... إلخ). أشار

البخاري إلى قوله تعالى : ﴿حَمَّ﴾ ، وغيرها من حُرُوفِ المَقْطَعَاتِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ.

قوله: ﴿الطَّوْلِ﴾ التَّفْضُل). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣].

قوله: ﴿دَاخِرِينَ﴾: خَاضِعِينَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

قوله: (وقال مُجَاهِد: ﴿إِلَى النَّجْوَةِ﴾: الإيمان). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَقَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١].

قوله: ﴿لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿تَدْعُونِي لَأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَرِ ﴿٤٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَأَنْ مَرَدْنَا إِلَى اللَّهِ وَآتَى الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٢ - ٤٣].

قوله: ﴿يُسْجَرُونَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْتَقِهِمْ وَالسَّلاْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٠ - ٧٢].

قوله: ﴿تَمْرَحُونَ﴾: تَبْطَرُونَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَنْتَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئًا كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴿٧٤﴾ ذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ﴿٧٥﴾ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٣ - ٧٦].

ثم ذكر البخاري في تفسير هذه السورة قول زياد بن العلاء، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومطابقته ظاهرة.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ جُحُودِ السَّجْدَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال طاووسٌ عن ابنِ عباسٍ : ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ : أطيعا... إلخ).
أشار به إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ أَتَيْتُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ
لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٠ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا
فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لَيْنِ ١١ ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْتِيَا طَوْعًا
أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ١٢ فَقَضَيْنَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا
وَزَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصلت : ٩ - ١٢].
ثم ذكر البخاريُّ في هذه السورة حديثَ سؤالِ الرجلِ عن ابنِ عباسٍ ،
ووجهُ إيرادِهِ ظاهر .

قوله : (وقال مُجاهِدٌ : ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ : مَحْسُوب). أشار به إلى
قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت : ٨].
قوله : ﴿﴿أَقْوَاتَهَا﴾ : أَرْزَاقَهَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾
[فصلت : ١٠].

قوله : ﴿﴿فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ
أَمْرَهَا﴾ [فصلت : ١٢].

قوله : ﴿﴿نَحْسَاتٍ﴾ : مَشَائِمٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ
رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ

أَخْرَجُوا وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ ﴿[فصلت: ١٦].

قوله: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ﴾: قرأناهم بهم). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٥].

قوله: ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾: عند الموت). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهَى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴿٣١﴾ تَرْوَاهُ مِنْ غُفُورٍ رَجِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٠ - ٣٢].

قوله: ﴿أَهْتَرَّتْ﴾: بالنبات). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ السَّاعَةُ تَرَ الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتََرَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩].

قوله: ﴿مِنْ أَكْمَامِهَا﴾: حين تطلع). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فصلت: ٤٧].

قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾: أي: بعلمي... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَسْتَوْسِقُنُوطٌ ﴿٥٩﴾ وَلَئِنْ أَدْقَنْتَهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾ [فصلت: ٤٩ - ٥٠].

قوله: ﴿سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ﴾: قدرها سواء... إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِينَ﴾ [فصلت : ١٠] .

قوله : ﴿فَهَدَيْتَهُمْ﴾ : دللناهم على الخير . . . إلخ) . أشار به إلى

قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمُ صَيعَةٌ
الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [فصلت : ١٧] .

قوله : ﴿يُوزَعُونَ﴾ : يُكْفُونَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ

أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١١﴾ حَتَّىٰ إِذَا مَآءُهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَقُلُودُهُمْ
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾ وَقَالُوا لِمَ لُجُودُهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ
وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت : ١٩ - ٢١] .

قوله : ﴿مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ : إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ

يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ﴾
[فصلت : ٤٧] .

قوله : ﴿وَلِيُّ حَمِيمٌ﴾ : القريب) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا

تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ
وَلِيُّ حَمِيمٌ ﴿٢١﴾ وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُوحَضِّ عَظِيمٌ﴾ [فصلت :

٣٤ - ٣٥] .

قوله : ﴿مِنْ مَّحِصٍ﴾ : حَاصَ عَنْهُ : حَادَ عَنْهُ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ قَالُوا أَدْذَكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ﴿١٧﴾ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ
مِنْ قَبْلُ وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِصٍ﴾ [فصلت : ٤٧ - ٤٨] .

قوله : ﴿مَرِيَّةٍ﴾ ، وَمَرِيَّةٌ ، وَاحِدٌ أَي : امْتِرَاءٌ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيَّةٍ مِّنْ لِّفَاءِ رَبِّهِمْ أَلَآ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت : ٥٤] .

قوله : (وقال مُجاهد : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ : الوَعِيد). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَنَ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ آمَنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت : ٤٠].

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿يَا لَيْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ : الصَّبْرُ عِنْدَ الْغَضَبِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَدْفَعِ يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت : ٣٤].

* * *

١ - باب :

قوله : ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت : ٢٢]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، والمطابقة ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَصْبِحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت : ٢٣]

ذكر فيه أيضاً نص الحديث المذكور.

* * *

٣ - باب :

قوله : ﴿فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت : ٢٤]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود المذكور.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى ، ورضي عنه - :

سُورَةُ ﴿حَمَّ﴾ ① عَسَقُ ﴿

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وَيَذَكِّرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : ﴿عَقِيمًا﴾ : لا تِلْدُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ ②﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلَيْهِ قَدِيرٌ ﴿[الشورى : ٤٩ - ٥٠].

قوله : (﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ : القرآن). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ③﴾ صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿[الشورى : ٥٢ - ٥٣].

قوله : (وقال مجاهد : ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ : نَسْلٌ بَعْدَ نَسْلٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى : ١١].

قوله : (﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا﴾ : لا خُصُومَةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا

وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿الشورى: ١٥﴾.

قوله: ﴿مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾: ذليل. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴿٤٤﴾ وَتَرْتَهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعَاتٍ مِّنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٤ - ٤٥].

قوله: ﴿فَيُظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾: يَتَحَرَّكْنَ وَلَا يَجْرَيْنَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴿٣٣﴾ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [الشورى: ٣٢ - ٣٣].

قوله: ﴿شَرَعُوا﴾: ابتدعوا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].

* * *

١ - باب:

قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]

أَوَّلُ الْآيَةِ: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقَرِّفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣].

ذكر البخاري في حديث ابن عباس، مناسبتة للترجمة ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله، رضي عنه - :

سُورَةُ الزَّخْرَفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿عَلَى أُمَّةٍ﴾ : على إمام). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ
وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف : ٢٣] .

قوله : (﴿وَقِيلَهُ يَرْبِّ﴾ : تَفْسِيرُهُ : أَيَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ،
وَلَا نَسْمَعُ قِيلَهُمْ . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَقِيلَهُ يَرْبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ
قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف : ٨٨] .

أنكر بعض العلماء هذا التفسير، وقال : إنما يَصِحُّ لو كانت التلاوة :
وَقِيلِهِمْ .

والجواب : أن هذا التفسيرَ مَحْمُولٌ على أنه أراد تفسيرَ المعنى ، والتقديرُ :
نسمعُ قِيلَهُ ، وكأن البخاري أشار إلى قراءة النَّصْب ، والله تعالى أعلم ،
فتأمل .

قوله : (وقال ابنُ عباس : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً﴾ . . . إلخ).
أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ
بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ (٣٣) وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُورًا
عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ﴾ [الزخرف : ٣٣ - ٣٤] .

قوله : (﴿مُقرِّنين﴾ : مُطِيقِينَ). أشار إلى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي خَلَقَ

الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٣﴾ لِّتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٤﴾ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴿الزخرف: ١٢ - ١٤﴾.

قوله: ﴿إِسْفُونَا﴾: اسخطونا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَبْقَوِ الْيَسَّ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأَتِيكَةَ مُفْتَرِينَ ﴿٥٣﴾ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٥٤﴾ فَلَمَّاءُ اسْفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُم فَأَعْرَفْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴿الزخرف: ٥١ - ٥٦﴾.

قوله: ﴿وَمَنْ يَعِشْ﴾: يَعْمَى. أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ. شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَلْسَ الْقَرِينُ ﴿الزخرف: ٣٦ - ٣٨﴾.

قوله: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾؛ أي: تكذبون بالقرآن. أشار به إلى قوله: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴿٥﴾﴾. قوله: ﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ الْأَوَّلِينَ﴾: سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٧﴾ فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ الْأَوَّلِينَ ﴿الزخرف: ٦ - ٨﴾.

قوله: ﴿مُفْرِنِينَ﴾: يعني: الإبل والخيل والبغال. أشار البخاري إلى بيان المراد بالضمير في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣].

قوله: ﴿يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ﴾: (الجَوَارِي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ (١٥) أَمْ أَخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَنِينَ (١٦) بُشِّرْ أَحَدَهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (١٧) أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٥-١٨].

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾: (يَعْنُونَ: الأوثان). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

قوله: ﴿فِي عَقِبِهِ﴾: (وَلَدِهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (٧) وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨].

قوله: ﴿مُقْتَرِنِينَ﴾: (يَمْشُونَ معاً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ [الزخرف: ٥٣].

قوله: ﴿سَلَفًا﴾: (قَوْمَ فِرْعَوْنَ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٦].

قوله: ﴿يَصِيدُونَ﴾: (يَضِجُونَ). أشار به إلى قوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِيدُونَ﴾ (٧) وَقَالُوا يَا إِلَهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ (٥٨) إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الزخرف: ٥٧-٥٩].

قوله: ﴿مُتَّبِعُونَ﴾: مُجْمِعُونَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ (٧٨) أَمْ أَمَرْتُمُو أَمْرًا فَإِنَّا مُتَّبِعُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨ - ٧٩].

قوله: ﴿أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾: أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ (٨١) سُبْحَنَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الزخرف: ٨١ - ٨٢].

قوله: (وقال غيره: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦].

قوله: (والزُّخْرُفُ: الذهبُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ (٣٣) وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ﴾ (٣٤) وَزُخْرُفًا وَإِن كُنتُمْ لَمَّا تَمَنَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِندَ رَبِّكَ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٣ - ٣٥].

قوله: ﴿مَلَكِيَّةٌ... يَخْلُقُونَ﴾: يَخْلُقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مَنَّكُمْ لَمَلَكِيَّةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠].

* * *

١ - باب:

﴿وَنَادَا يَمَنَّا لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَنكِتُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ذكر البخاري في حديثه يعلی، والمطابقة ظاهرة.

قوله: (وقال قتادة: ﴿وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾: عِظَةٌ لِمَن بَعْدَهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا اَنْقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٥٥)

فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ ﴿٥٦﴾ [الزخرف: ٥٥ - ٥٦].

قوله: (وقال غيره: ﴿مُفَرِّينَ﴾: ضابطين... إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرِّينَ﴾ [الزخرف: ١٣].

قوله: (والأكوابُ: الأباريقُ التي لا خراطيمَ لها). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ﴿٧٦﴾ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ

تُحِبُّونَ ﴿٧٧﴾ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ

وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٧٨﴾ [الزخرف: ٦٩ - ٧١].

قوله: (﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾: جُمْلَةُ الْكِتَابِ). أشار به قوله تعالى:

﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٢﴾ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ

حَكِيمٌ ﴿٣﴾ [الزخرف: ٣ - ٤].

قوله: (﴿أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾: أي: ما كان، فأنا أولُ الْآفِينِ). أشار به

إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾ [الزخرف: ٨١].

ويقال: ﴿أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾: الجاحدين... إلخ.

قوله: (وقرأ عبداً لله: «وقال الرسولُ يا ربَّ»). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَقِيلَ يَا أَرْسُلَ الْغَلَبِ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨].

* * *

٢ - باب

قوله: (﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

قوله : ﴿مَثَلُ الْأَوَّلِينَ﴾ : عقوبة الأولين). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿فَاهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا وَمِثْلُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الزخرف : ٨].

قوله : ﴿جُزْءًا﴾ : عدلاً). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ

عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ [الزخرف : ١٥].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿رَهَؤًا﴾ : طريقاً). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَاسْرِ بِعِبَادِي

لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ﴾ (٢٣) وَأَتْرَكِ الْبَحْرَ رَهَؤًا إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُغْرَقُونَ﴾ [الدخان : ٢٤].

قوله : ﴿عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ : على من بين ظهريه). أشار به إلى

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (٣٠) مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ

عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١) وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان : ٣٠ - ٣٢].

قوله : ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ : ادفعوه). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ

الزَّقُومِ﴾ (٣٣) طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ (١١) كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ (١٥) كَغَلِي الْحَمِيمِ﴾ (١٦) خُذُوهُ فَاعْتَلَوْهُ

إِلَى سَوَاءٍ﴾ (١٧) ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ﴾ (١٥) ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (١٦)

إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾ [الدخان : ٤٣ - ٥٠].

قوله : ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ : أنكحناهم . . . إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٢﴾ يَلْبَسُونَ مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ ﴿٥٣﴾ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥٤﴾ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَلَكَهَةٍ آمِينٍ ﴿٥٥﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ وَوَقَّهِنَّ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٥٦﴾ فَضَلَّاهُنَّ مِنْ رَبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٥٧﴾﴾ [الدخان: ٥١ - ٥٧].

قوله: (ويقال: ﴿تَرْجُمُونَ﴾: القتل). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ﴿٧﴾ أَنْ أَذُوا إِلَيْكَ عِبَادَ اللَّهِ إِنَّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿٨﴾ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنَّيْ أَيْتِكُمْ بِسُلْطَنٍ مُبِينٍ ﴿٩﴾ وَإِنِّي عِدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ ﴿١٠﴾ وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزِّلُونِ﴾ [الدخان: ١٧ - ٢١].

قوله: (﴿رَهْوَ﴾: ساكناً). أشار به إلى قوله: ﴿وَأَتْرَكُ الْبَحْرَ رَهْوَ إِنْهُمْ جُنْدٌ مُغْرَقُونَ﴾ [الدخان: ٢٤].

قوله: (﴿كَالْمُهْلِ﴾: أَسْوَدَ كَمُهْلِ الزَّيْتِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴿١٢﴾ طَعَامٌ الْأَشِيمِ ﴿١٣﴾ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴿١٤﴾ كَغَلِي الْحَمِيمِ ﴿١٥﴾﴾ [الدخان: ٤٣ - ٤٦].

قوله: (﴿تُبَّعَ﴾: مُلُوكُ الْيَمَنِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [الدخان: ٣٧].

* * *

١ - باب:

﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]... إلخ

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، مطابقته ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿يَعْنَى النَّاسَ هَذَا عَذَابُ إِلِيمٍ﴾ [الدخان : ١١]

ذكر فيه أيضاً حديث ابن مسعود، مطابقته ظاهرة.

* * *

٣ - باب :

قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان : ١٢]

ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور، مطابقته ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

﴿أَنِّ لَكُمْ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان : ١٣]... إلخ

ذكر فيه أيضاً الحديث المذكور، مطابقته ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مِّثْنُونٌ﴾ [الدخان : ١٤]

ذكر فيه أيضاً الحديث المذكور، مطابقته ظاهرة.

* * *

٦ - باب :

﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ [الدخان : ١٦]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، مطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سورة الفاتحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿جَائِيَةً﴾: مُسْتَوْفِرِينَ عَلَى الرُّكْبِ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَرَأَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿نَسْتَسِيخُ﴾: نكتب). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُطِيقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسِيخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجنانية: ٢٩].

قوله : ﴿ تَسْنُوْا ﴾ : تَتْرُكُوْكُمْ . أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقِيلَ الْيَوْمَ تَسْنُوْكُمْ كَمَا فَيْسَمُ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا وَمَا أَوْلَتْكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَّصْرِيْنَ ﴾ [الجنابة : ٣٤] .

24-1

﴿وَمَا يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْأَدْرُكُ﴾ [الجاثية: ٢٤]

أَوَّلُ الْآيَةِ: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الباقية: ١٢٤].

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، مُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْحَقِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿نُفِضُون﴾ : تقولون). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا نُفِضُونَ فِيهِ كَفَى بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الأحقاف : ٨].

قوله : (وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَثَرَةٌ وَأَثَرَةٌ وَ﴿أَثَرَقَ﴾ : بَقِيَّةٌ عِلْمٌ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَفَتُنُونِ بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الأحقاف : ٤].

قوله : (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿يَدْعَا مِنَ الرُّسُلِ﴾ : لَسْتُ بِأَوَّلِ الرُّسُلِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَنِيجُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [الأحقاف : ٩].

قوله : (وقال غيره : ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ هذه الألف إنما هي تَوْعُّدٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [الأحقاف : ٤].

* * *

١- باب :

﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أَفِي لَكُمْ أَنْ تُعَدِّينَنِي أَنْ أُخْرِجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفِihan
اللَّهُ وَبِكَ ءَامِنُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧].

ذكر البخاري في حديث عائشة، ومطابقته لا تخفى على الماهر.

* * *

٢- باب :

قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطِيرٌ بَلْ هُوَ مَا
اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا
مَسْكَنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٤ - ٢٥].

ذكر البخاري في حديث عائشة - رضي الله عنها -، ووجه إيراد ظاهر.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿أَوْزَارَهَا﴾ : أُنَامَهَا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ
كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَمَا مَتَّ بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ
أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

قوله: ﴿عَرَفَهَا﴾: بَيَّنَّهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ ① سَيِّدِيهِمْ وَيُصْلِحْ بَالَهُمْ ② وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٤ - ٦].

قوله: (وقال مُجَاهِد: ﴿مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: وَلِيَّهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١].

قوله: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾: أي: جَدَّ الْأَمْرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مِّنْ حُكْمٍ وَذَكَرَ فِيهَا آلِ الْفِتَالِ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنْ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ ③ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠ - ٢١].

قوله: ﴿فَلَا تَهِنُوا﴾: لَا تَضَعُفُوا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآعِلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَضْعَفْتَهُمْ﴾: حَسَدُهُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْعَفَتَهُمْ﴾ [محمد: ٢٩].

قوله: ﴿مَاسِينٍ﴾: مُتَغَيِّرٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّنْ مَّاءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّنْ لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٌ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ١٥].

* * *

١ - باب:

﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢]

أول الآية: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ④

أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٢ - ٢٣].

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة من طريقي، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْفَتَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (قال مُجاهد : ﴿بُورًا﴾ : هَالِكِينَ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ
وَظَنَنْتُمْ ظَنًّا سَوًّا وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ [الفتح : ١٢] .

قوله تعالى : (وقال مُجاهد : ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ : السَّخْنَةُ، وهو
لِينُ الْبَشَرَةِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ
عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سَيِّمَاهُمْ فِي
وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْعَهُ
فَتَأْزَرَهُ، فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ
ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح : ٢٩] .

قوله : (﴿دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَيُعَذِّبُ
الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّءِ
وَعُذِّبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح : ٦] .

قوله : (يُعَزِّرُوهُ : يَنْصُرُوهُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٨) لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿[الفتح : ٨ - ٩].

* * *

١ - باب :

قوله تعالى : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح : ١]

ثم ذكر البخاري [فيه] ثلاثة أحاديث ، مطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

قوله تعالى : ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُنْزِلْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ

صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح : ٢]

ذكر البخاري في الباب حديثين ، مطابقتهما ظاهرة .

* * *

٣ - باب :

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الفتح : ٨]

ذكر البخاري في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٤ - باب :

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح : ٤]

ذكر البخاري في حديث البراء، والغرض منه : قوله : « تلك السَّكِينَةُ » [تنزلت بالقرآن] .

* * *

٥ - باب :

﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨]

جميع ما ذكره البخاري في الباب مطابق له .
تم تفسير سورة الفتح ، وتتلو سورة الحجرات .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْحَجَرَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مجاهد : ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ : لا تفتاتوا) . أشار به إلى
قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَأَنقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات : ١] .

قوله : (﴿أَمْتَحَنَ﴾ : أَخْلَصَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ

يَغْضُونَ أَسْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقْوَى لَهُم مَّغْفِرَةٌ
وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿[الحجرات: ٣]﴾.

قوله: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾: يُدْعَى بالكُفْر بعد الإسلام). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

قوله: ﴿يَلْتَكُرْ﴾: يَنْقُصُكُمْ، أَلْتَنَا: نَقَصْنَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤].

وأما قوله: ﴿أَلْتَنَا﴾: نَقَصْنَا). فأشار إلى الآية التي في سورة الطور:
﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَابْتَعْتُمُ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَهُمْ مِّنْ أَعْمَالِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، ذكره البخاريُّ لمناسبة ﴿يَلْتَكُرْ﴾.

* * *

١- باب:

﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، إلخ

ذكر البخاري فيه حديث ابن أبي مُليكة عن ابن الزُّبَيْر، ومطابقته ظاهرة، وذكر أيضاً حديث أنسٍ، [وهو] ظاهر المطابقة للباب.

* * *

٢ - باب :

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات : ٤]

ذكر في الباب حديث ابن الزبير المذكور.

* * *

٣ - باب :

قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات : ٥]

هكذا هذه الترجمة بغير حديث، لعل البخاري ييَض لها، فلم يتفق له، والله تعالى أعلم.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْآحْقَافِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿رَجَعْتُ بَعِيدٌ﴾ : رَدُّ. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (٢) أَيْ ذَا مِتْنَا وَكُنَّا نُرَآكَ ذَلِكَ رَجَعْتُ بَعِيدٌ [ق : ٢ - ٣].

قوله : ﴿فُرُوجٌ﴾ : فَتُوقٍ. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق : ٦].

قوله: ﴿مَنْ حَبَلَ الْوَرِيدَ﴾: ويريداه في حلقه). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿مَانَقُصُ الْأَرْضِ﴾: مِنْ عِظَامِهِمْ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ﴾ [ق: ٤].

قوله: ﴿تَبْصِرَةٌ﴾: بَصِيرَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ [ق: ٧-٨].

قوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾: الْحِنْطَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ٩-١١].

قوله: ﴿أَفْعَيْنَا﴾: أَفَاعِيَا عَلَيْنَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفْعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

قوله: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ﴾: الشَّيْطَانُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَى عَيْنِي﴾ [ق: ٢٣].

قوله: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾: ضَرَبُوا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [ق: ٣٦].

قوله: ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ﴾: إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧].

قوله: (حِينَ أَنْشَأَكُمْ، وَأَنْشَأَ خَلْقَكُمْ)، وهو بقية تفسير: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، وحقه أن يكتب عندها. وأشار به إلى قوله تعالى: (١).

قوله: ﴿رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلَاقَى الْمُتَلَفِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (٧) مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧-١٨].
قوله: ﴿سَاقٍ وَشَهِيدٌ﴾: المَلَكَانِ كَاتِبٌ وَشَهِيدٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَاقٍ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١].

قوله: ﴿شَهِيدٌ﴾: شاهدٌ بِالْقَلْبِ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧].

قوله: ﴿لُعُوبٌ﴾: النَّصَبُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّعُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

قوله: ﴿النَّضِيدُ﴾: الْكُفْرَى... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّمَا طَلَعَ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠].

قوله: (في إدبار النجوم، وأدبار الشُّجُود... إلى آخره). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ (٣٩) وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَادْبَرَ الشُّجُودِ﴾ [ق: ٣٩-٤٠].

وأما قوله: ﴿وَادْبَرَ النُّجُومِ﴾، فهذه اللفظة وقعت في سورة الطور: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَادْبَرَ النُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩].

(١) بياض في الأصل بمقدار سطرين.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾: يَوْمٌ يُخْرَجُونَ إِلَى الْبَعْثِ مِنَ الْقُبُورِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤٢].

* * *

١- باب:

قوله تعالى: ﴿وَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]

ذكر البخاري في الباب حديثين: عن أنس، وأبي هريرة، ومطابقتهما ظاهرة.

* * *

٢- باب:

قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]

جميع ما ذكره البخاري في الباب مطابقتها ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُبُّوحٌ وَقُدُّوسٌ
الَّذِينَ لَا يَرِيبُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال علي - عليه السلام -): ﴿وَالَّذَرِيَّتِ﴾: الرِّيحُ... إلى

قوله: تُفَرِّقُهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذَرِيَّتِ ذَرَوَا﴾ [الذاريات: ١].

أما قوله: ﴿نَذُرُهُ﴾، فهي في سورة الكهف، وهو قوله: ﴿وَأَصْرَبَ لَهُمْ مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَتَزَلَّهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذَرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقَدِّرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، ذكره البخاري استطراداً.

قوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ [١٠] وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ [٢٠-٢١].

قوله: ﴿فَرَاغَ﴾: فرجع). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثَ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [١٤] إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ [١٥] فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ [١٦] فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ [١٧] فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَرُوا بِيُغْلَمٍ عَلَيْهِمْ [١٨] فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَقٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ [١٩] قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ [الذاريات: ٢٤-٣٠].

قوله: (والرَّمِيمُ: نبات الأرض... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [١١] مَا نَذُرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ [الذاريات: ٤١-٤٢].

قوله: ﴿لَمُوسِعُونَ﴾: أي: لَذُو سَعَةٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧].

وأما قوله: (وكذلك ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ﴾). أشار به إلى آية أخرى، وهي: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ذكره استطراداً.

قوله: ﴿زَوْجَيْنِ﴾: الذكر والأنثى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩].

قوله: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾: مِنْ اللَّهِ إِلَيْهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥٠].

قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قوله: (والذُّنُوبُ: الدَّلُوءُ العظيم). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْمِلُونَ﴾ [الذاريات: ٥٩].

قوله: ﴿صَرَقَ﴾: صَنِحَةٌ، الْعَقِيمُ: التي لا تَلِدُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ كَفْرًا فِي صَرَقَ فَصَكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩].

قوله: (قال ابن عباس: والحُبْكُ: اسْتِوَاؤُهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ ٧) إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْلِفٍ ٨) يُؤْفِكُ عَنْهُ مَنَ أُنْكَ) [الذاريات: ٧-٩].

قوله: ﴿فِي غَمَرَةٍ﴾: فِي ضَلَالَتِهِمْ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قِيلَ الْغُرَاصُونَ﴾ ١٠) الَّذِينَ هُمْ فِي غَمَرَةٍ سَاهُونَ) [الذاريات: ١٠-١١].

قوله: (وقال غيره: ﴿تَوَاصَوْا﴾: تَوَاطَوْا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنَّ ١٢) اتَوَاصَوْا بِهِ ١٣) بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢-٥٣].

قوله: ﴿مُسَوَّمَةٌ﴾: مَعْلَمَةٌ، مِنْ السَّيْمَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ ٣١) قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ٣٢) لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَابَةً مِّنْ طِينٍ ٣٣) مُسَوَّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾ [الذاريات: ٣١-٣٤].

قوله: ﴿قِيلَ الْإِنْسَنُ﴾: لَعِنَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قِيلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧]. وإنما ذكره هنا؛ لمناسبة قوله تعالى: ﴿قِيلَ

الْحَرَّاصُونَ ﴿الذاريات: ١٠﴾.

لم يذكر البخاري في هذه السورة حديثاً مرفوعاً.
تم تفسير الذاريات، ويتلوه تفسير سورة الطور.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الطُّورِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال فتادة: ﴿مَسْطُورٍ﴾: مكتوب... إلخ). أشار به إلى

قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ١﴾ وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ٢ فِي رَقٍّ مَنشُورٍ ٣ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ٤
وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ٥ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴿الطور: ١ - ٦﴾.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿النتهم﴾: نقصناهم). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ الْحَفَايَا لَهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَمَا أَلْنَتْهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١].

قوله: (وقال غيره: ﴿تَمُورٌ﴾: تدور). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ

تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩].

قوله: (﴿أَحْلَمُهُمُ﴾: العقول). [أشار به إلى قوله تعالى]: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ

أَحْلَمُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور: ٣٢].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿البرُّ﴾: اللطيف). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ۝۱۵ قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ ۝۱۶ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَدْنَا عَذَابَ السَّموِرِ ۝۱۷ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور : ٢٥ - ٢٨] .

قوله : ﴿ كَسَفْنَا ﴾ : قطعاً . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾ [الطور : ٤٤] .

قوله : ﴿ اَلْمُنُونِ ﴾ : الموت . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبِّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ ۝۳۰ قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ ﴾ [الطور : ٣٠ - ٣١] .

قوله : (وقال غيره : ﴿ يَنْزِعُونَ ﴾ : يتعاطون) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْنِيَةٌ ﴾ [الطور : ٢٣] .
ثم ذكر البخاري في هذه السورة حديثين ، مطابقتُهُما ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ النِّجْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مجاهد : ﴿ ذُو مِرْقٍ ﴾ : ذُو قُوَّةٍ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ۝۱ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۝۵ ذُو مِرْقٍ فَاسْتَوَى ۝۶ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ [النجم : ٤ - ٧] .

قوله : ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ : حَيْثُ الْوَتَرُ مِنَ الْقَوْسِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝۸ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝۹ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم : ٨ - ١٠] .

قوله : ﴿ضِيزَى﴾ : عَوْجَاءُ) أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ۝۱۱ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ۝۱۲ أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۝۱۳ تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم : ١٩ - ٢٢] .

قوله : ﴿وَأَكْدَى﴾ : قَطَعَ) أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ۝۳۳ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰ ۝۳۴ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ﴾ [النجم : ٣٣ - ٣٥] .

قوله : ﴿رَبِّ الشَّعْرَى﴾ : هو مِرْزَمُ الْجَوَازِءِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَىٰ﴾ [النجم : ٤٩] .

قوله : ﴿الَّذِي وَفَّى﴾ : وَفَّى مَا فُرِضَ عَلَيْهِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ يُبْنَأْ يَمَّا فِي صُحُفٍ مُّوسَىٰ ۝۳۶ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ۝۳۷ أَلَا نَزَرُ وَازِرَةً وَزَرَ ۝۳۸ الْآخَرَىٰ﴾ [النجم : ٣٦ - ٣٨] .

قوله : ﴿أَزِفَتِ الْأَازِفَةُ﴾ : اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَزِفَتِ الْأَازِفَةُ ۝۵۷ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم : ٥٧ - ٥٨] .

قوله : ﴿سَمِيدُونَ﴾ : الْبَرْطَمَةُ، وقال عِكْرِمَةُ : يَتَغَنَّوْنَ بِالْحَمِيرِيَّةِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ هَذَا الْخَدِيثِ تَعْبُجُونَ ۝۵۹ وَتَصْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ۝۶۰ وَأَنْتُمْ سَمِيدُونَ﴾ [النجم : ٥٩ - ٦١] .

قوله : (وقال إبراهيم : ﴿اقْتَمِرُونَهُ﴾ : أَفْتَجَادِلُونَهُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۝۶۱ اقْتَمِرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم : ١١ - ١٢] .

قوله: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾: بَصَرُ مُحَمَّدٍ ﷺ... إلى آخره). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٦﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٧﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٨﴾ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٩﴾ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿٢٠﴾ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣ - ١٨].

قوله: ﴿فَتَنَارُوا﴾: كَذَّبُوا) هذه اللفظة في سورة ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، ذكرها الإمام البخاري هنا لمناسبة قوله تعالى في هذه السورة: ﴿فَيَأْتِي ءَالَآءَ رَبِّكَ نَتَارًا﴾ [النجم: ٥٥].

قوله: (وقال الحسن: ﴿إِذَا هَوَىٰ﴾: غَاب). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿أَغْنَىٰ وَاقْنَىٰ﴾: أَعْطَى فَأَرْضَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨].

ثم ذكر البخاري حديث عائشة، ووجه إيراد ظاهر.

* * *

١ - باب:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]

ذكر البخاري فيه حديث ابن مسعود، مطابقته ظاهرة.

* * *

باب:

قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

باب :

﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم : ١٨]

ذكر فيه الحديث المذكور أيضاً.

* * *

٢ - باب :

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّى﴾ [النجم : ١٩]

ذكر البخاري في الباب حديثين : عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، مطابقتُهما ظاهرة .

* * *

٣ - باب :

﴿وَمَنْزُةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى﴾ [النجم : ٢٠]

ذكر البخاري حديث عائشة ، ومطابقته ظاهرة لا تخفى .

* * *

٤ - باب :

﴿فَاتَّبِعُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم : ٦٢]

ذكر البخاري في الباب حديثي ابن عباس ، وابن مسعود ، ومطابقتُهما ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴿أَقْرَبَ السَّاعَةِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (قال مُجاهِد : ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ : ذَاهِبٌ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿يَرَوُا آيَةً يُعْرَضُونَ وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر : ٢٠] .

قوله : (﴿مُزْدَجَرٌ﴾ : مُتْنَاهُ^(١)) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ

مِّنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر : ٤] .

قوله : (﴿وَأَزْدَجِرَ﴾ : اسْتَطِيرَ جُنُونًا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿كَذَبَتْ

قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدَجِرَ﴾ [القمر : ٩] .

قوله : (﴿وَدُسِرَ﴾ : أَضْلَاعُ السَّفِينَةِ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَحَمَلْنَاهُ

عَلَى ذَاتِ الْوَجِّ وَدُسِرَ﴾ [القمر : ١٣] .

قوله : (﴿لَمَن كَانَ كُفْرًا﴾ : يقول : كُفِرَ لَهُ جَزَاءً مِنَ اللَّهِ) . أشار به إلى

قوله تعالى : ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفْرًا﴾ [القمر : ١٤] .

قوله : (﴿مُتَحَضِّرٌ﴾ : يَخْضُرُونَ الْمَاءَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَنَبِّئَهُمْ

أَنَّ الْمَاءَ قَسَمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلٌّ شَرِبَ مِمَّا قَبْلُ﴾ [القمر : ٢٨] .

قوله : (وقال ابنُ جُبَيْر : ﴿مُتَهْطِعِينَ﴾ : النَّسْلَانُ، الْخَبَبُ، السَّرَاعُ) .

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ ⑥

(١) في الأصل : «متناهي» .

خُشْعًا أَبْصَرَهُمْ بِخُرُوجِنَا مِنَ الْأَجْدَاثِ كَانَتْهُمْ جَرَادٌ مُتَشِيرٌ ﴿٧﴾ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ ﴿[القمر: ٦ - ٨]﴾.

قوله: (وقال غيره: ﴿فَعَاطَى﴾: فعاطى بـيـده). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَعَاطَى فَعَقَرَ﴾ [القمر: ٢٩].

قوله: (﴿الْحُظِرِ﴾: كَحِظَارٍ مِنَ الشَّجَرِ مُحْتَرِقٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْحُظِرِ﴾ [القمر: ٣١].

قوله: (﴿وَأَزْدُجِرَ﴾: افْتَعِلْ؛ مِنْ زَجَرْتُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا بَجُنُونٌ وَاَزْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩].

قوله: (﴿كُفِرَ﴾: فعلنا به وبهم ما فعلنا؛ جزاء لما صنع بنوح وأصحابه). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿جَزَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤].

قوله: (﴿مُستَقِرٌّ﴾: عَذَابٌ حَقٌّ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: ٣].

قوله: (وقال: الأشرُّ: المَرَحُ والتَّجْبُرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ ﴿١٣﴾ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِمَّا وَحَدَا نَبِيِّنَا؟ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿١٤﴾ أُلْهِىَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌّ ﴿١٥﴾ سَيَعْمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشَرِّ﴾ [القمر: ٢٣ - ٢٦].

* * *

١ - باب:

﴿أَفْتَرَيْتَ السَّاعَةَ وَاشْتَقَى الْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعَرِّضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١ - ٢]

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث، مطابقتها ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا جَزَاءُ لِمَن كَانَ كُفْرًا﴾ [القمر: ١٤]

ذكر البخاري في حديث ابن مسعود، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢/م - باب :

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٢/م - باب ١ :

﴿أَعْبَارُ نَحْلِ مُنْقَعِرٍ ۝ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾ [القمر: ٢٠ - ٢١]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٣ - باب :

﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُخِطَرِ ۝ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدْكِرٍ﴾ [القمر: ٣١ - ٣٢]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٤ - باب :

﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقَرٌّ ۝ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾ [القمر: ٣٨ - ٣٩]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٤ / م - باب :

﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر : ٥١]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٥ - باب :

قوله تعالى : ﴿ سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾ [القمر : ٤٥]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٦ - باب :

قوله تعالى : ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ ﴾ [القمر : ٤٦]

ذكر فيه حديثي عائشة ، وابن عباس ، ومطابقتهما ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْحَجَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مجاهد : ﴿ مُحْسَبَانِ ﴾ : كَحُسْبَانِ الرَّحَى) . أشار به إلى

قوله تعالى : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرحمن : ٥] .

قوله: (وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿وَأَقِيمُوا الزَّوْزَكَ﴾: يريدُ: لسانَ المِيزان). أشار

به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الزَّوْزَكَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرَّحْمَن: ٩].

قوله: (وَالْعَصْفُ: بَقْلُ الزَّرْعِ إِذَا قُطِعَ مِنْهُ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ... إلخ).

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۖ فِيهَا فَكِكْهُمُ ۖ وَالنَّخْلُ ذَاتُ
الْأَكْمَامِ ۖ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ ۖ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرَّحْمَن: ١٠ - ١٢].

قوله: (الْمَارِجُ: اللَّهَبُ الْأَصْفَرُ وَالْأَخْضَرُ الَّذِي يَغْلُو النَّارَ إِذَا أُوقِدَتْ).

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَّارٍ﴾ [الرَّحْمَن: ١٥].

قوله: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقَيْنِ﴾. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبِّ

الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرَّحْمَن: ١٧].

قوله: ﴿لَا يَبْغِيَانِ﴾: لَا يَخْتَلِطَانِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَرَجَ

الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۖ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرَّحْمَن: ١٩ - ٢٠].

قوله: ﴿الْمُتَشَاتُ﴾: مَا رُفِعَ قَلْعُهُ مِنَ السُّفْنِ... إلخ). أشار به إلى

قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْتَشَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرَّحْمَن: ٢٤].

قوله: ﴿كَالْفَخَّارِ﴾: كَمَا يُصْنَعُ الْفَخَّارُ). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرَّحْمَن: ١٤].

قوله: (الشُّوَاطُ: لَهَبٌ مِنْ نَارٍ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَنُحَّاسٌ﴾: النَّحَّاسُ:

الضُّفْرُ يُصَبُّ عَلَى رُؤُوسِهِمْ يُعَذِّبُونَ بِهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا

شَوَاطِلٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَّاسٌ فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ [الرَّحْمَن: ٣٥].

قوله: ﴿خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾: يَهُمُّ بِالْمَعْصِيَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ ﷻ، فَيَتَرَكُهَا).

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرَّحْمَن: ٤٦].

قوله: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٦٤]: سَوْدَاوَانِ مِنَ الرَّيِّ) هذه آيةٌ كاملةٌ في هذه السورة.

قوله: ﴿صَلَّصِلِ﴾: طِينِ خُلِطَ بِرَمْلٍ، فَصَلَّصِلَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلَّصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ١٤].

قوله: (قال بعضهم: ليس الرَّمَانُ والنخلُ بالفاكِهة... إلى آخره). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٦٨].

قوله: (وقال غيره: ﴿أَفْنَانِ﴾: أَغْصَانُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٤٨].

قوله: (ما يُجْتَنَى قَرِيبٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٥٤].

قوله: (وقال الحسنُ: ﴿ءَالَاءَ﴾: نِعْمَةٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٥٥].

قوله: (وقال أبو الدرداء: ﴿كُلَّ يَوْمٍ﴾... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٢٩].

قوله: (وقال ابنُ عباس: ﴿بَرَزَخُ﴾: حَاجِزٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ١٩ - ٢٠].

قوله: (الْأَنَامُ: الْخَلْقُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ١٠].

قوله: (﴿نَضَاحَتَانِ﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ ﴿٦٦﴾ نَضَاحَتَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٦٦].

قوله: ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾ : العَظَمَة). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿نَبْرَكَ أَتَمُّ رَيْكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَن: ٧٨].

قوله: ﴿مَارِجٍ﴾ : خَالِصٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَبَانَ مِنْ مَارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرَّحْمَن: ١٥].

وأما قوله: ﴿مَرِيحٍ﴾، فهو إشارة إلى قوله تعالى في سورة: ﴿قَ﴾ ﴿فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيحٍ﴾ [ق: ٥].

قوله: ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ﴾ : سَنُحَاسِبُكُمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرَّحْمَن: ٣١].

* * *

١- باب:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرَّحْمَن: ٦٢]
ذكر البخاري في حديث أبي موسى، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢- باب:

﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرَّحْمَن: ٧٢]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْفُلِّ قَجَرًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿رُحَّتْ﴾ : زُلْزِلَتْ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾ [الواقعة : ٤] .

قوله : (﴿وَبُسَّتِ﴾ : قُتَّتْ ، وَلُتَّتْ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا﴾ [الواقعة : ٥] .

قوله : (الْمَخْضُودُ : لا شَوْكَ لَهُ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَصْحَبُ
الْيَمِينِ مَا أَصْحَبُ الْيَمِينِ ﴿٧﴾ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴿٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ﴾ [الواقعة : ٢٧ - ٢٩] .

قوله : (والعُرْبُ : الْمُحَبِّبَاتُ إلى أَزْوَاجِهِنَّ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّا
أَنشَأْنَهُنَّ إِنثَاءً ﴿٢٥﴾ فَعَلَّنَهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٢٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٢٧﴾ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة : ٣٥ - ٣٨] .

قوله : (﴿وَنُفْلَةٌ﴾ : أُمَّةٌ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَنُفْلَةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة :

[٤٠]

قوله : (﴿يَخْمُومٍ﴾ : دُخَانٍ أَسْوَدَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَصْحَبُ

الشِّمَالِ مَا أَصْحَبُ الشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴿٤٢﴾ وَظِلٍّ مِّن يَخْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَا بَارِدٍ وَلَا
كَرِيمٍ﴾ [الواقعة : ٤١ - ٤٤] .

قوله : (﴿يُصْرُونَ﴾) ^(١) .

* * *

(١) سقط هنا من الأصل لوحتان ، وهو ما يتعلق بسورة الواقعة من الآية (٤٦) إلى آخر السورة ، وما يتعلق بسورة الحديد من الآية (١ - ٦) .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

[سُورَةُ الْحَدِيدِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (قال مُجَاهِدٌ : ﴿جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ﴾ : مُعَمَّرِينَ فِيهِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد : ٧] .

قوله : (﴿مِنْ أَظْلَمْتِ إِلَى الثُّورِ﴾ : من الضَّلَالَةِ إِلَى الْهِدَايَةِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يَبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحديد : ٩] .

قوله : (﴿بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ : جُنَّةٌ وَسَلَاحٌ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد : ٢٥] .

قوله : (﴿مَوْلَانَكُمْ﴾ : أَوْلَى بِكُمْ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُوْخِذُ مِنْكُمْ قَدِيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَانَكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَانَكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحديد : ١٥] .

قوله : (﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ : لِيَعْلَمَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد : ٢٩] .

قوله: (يقال: «الظاهر» على كُلِّ شيءٍ عِلْماً... إلى آخره). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الْحَجَّارِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال مُجَاهِد: ﴿يُحَادُّونَ﴾: يُشَاقِقُونَ اللَّهَ، ﴿كُتُبًا﴾: أَخْزَوْا؛ مِنَ الْخِزْيِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُتُبًا كَمَا كَتَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَفَدَّ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [المجادلة: ٥].

قوله: (﴿أَنْظُرُونَا﴾). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسِمْ مِنْ ثُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٣].

قوله: (﴿أَسْتَحِذْ﴾: غَلَبَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَسْتَحِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْحَشْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿الْجَلَاءَ﴾ : الإخراج من أرضٍ إلى أرضٍ. أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبُهمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ﴾ [الحشر : ٣].

* * *

١ - باب :

ثم ذكر البخاري في هذه السورة حديث ابن عباس ، ووجه إirاده ظاهرٌ لا يخفى .

* * *

٢ - باب :

قوله : ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيَنَةٍ﴾

تمام الآية : ﴿أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر : ٥] .

ذكر البخاري في حديث ابن عمر ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٣- باب :

﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [الحشر: ٧]

تمام الآية: ﴿ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر: ٧].
ذكر البخاري فيهِ طرفاً من حديثِ عُمر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٤- باب :

﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِالرَّسُولِ فَخْذُوهُ وَمَنْهُنَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُمْ ﴾
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٧]

ذكر فيهِ حديث ابنِ مسعود، والغرضُ منه ظاهرٌ.

* * *

٥- باب :

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ٩]

تمام الآية: ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٩].

ذكر فيهِ حديث عُمر، والمرادُ فيهِ: وأوصي الخليفة بالأنصار الذين
تبوَّءوا الدَّارَ والإيمان.

* * *

٦ - باب :

قوله : ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر : ٩] الآية

ذكر فيه حديث أبي هريرة ، ومطابقته ظاهرة .

قوله : ﴿الْفَآبِزُونَ﴾ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

[الحشر : ٩] .

قوله : (وقال الحسنُ : ﴿حَاجَةٌ﴾ : حسداً) . أشار به إلى قوله : ﴿وَلَا

يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾ [الحشر : ٩] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى ، ورضي عنه - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مجاهد : ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ : لا تُعَذِّبْنَا بِأَيْدِيهِمْ . . . إلخ) .

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المتحنة : ٥] .

قوله : ﴿بِعِصْمِ الْكُوفِرِ﴾ : أَمْرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بفراقِ نِسَائِهِمْ كُنْ

كُوفِرٍ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصْمِ الْكُوفِرِ﴾ [المتحنة : ١٠] .

* * *

قوله : ١ - باب :

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة : ١]

ذكر البخاري في الباب حديث [علي] في قصة حاطب بن أبي بلتعة،
والمطابقة ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ [المتحنة : ١٠] (١)

ذكر البخاري فيه أحاديث مطابقتها ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الصَّفِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (قال مجاهد : ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ : مَنْ يَتَّبِعُنِي إِلَى اللَّهِ).

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف : ١٤].

(١) في الأصل : «تمام الآية : ﴿يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرَكَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَتَرَفَّنَ وَلَا يَزِينَنَّ وَلَا يَقْتُلَنَّ
أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرَ
لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة : ١٢] ، وليست كذلك لأن هذه الآية هي تامة للآية (١٢)
التي مطلعها : ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعُكَ . . .﴾ [المتحنة : ١٢] ، والتي في الباب هي
مطلع الآية (١٠).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿مَرْصُوصٌ﴾: مُلْصَقٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَقَالَ
يَحْيَى: بِالرَّصَاصِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ
فِي سَبِيلِهِ، صَفًا كَانَتْهُمْ بُنِينَ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

* * *

١ - باب:

قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾

أَوَّلُ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَنْبِئُ إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا
بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا
سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

ذكر البخاري في حديث جُبَيْرٍ، مطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب:

﴿وَمِنْ آخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]

قوله: (وَقَرَأَ عُمَرُ: «فَامْضُوا»). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ
ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، مطابقته ظاهرة لا تخفى .

* * *

٢ - باب :

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة : ١١]

ذكر البخاري في حديث جابر، مطابقته ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب :

قوله : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون : ١]

ذكر البخاري في حديث زيد بن أرقم، مطابقته ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون : ٢]

ذكر البخاري في الحديث المذكور .

* * *

٣ - باب :

قوله : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [المنافقون : ٣]
ذكر فيه الحديث المذكور .

* * *

٣ / م - باب :

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسْنَدَةٌ يُحَسِبُونَ
كُلَّ صَبِيحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ فَنَبِّئْهُمْ أَنَّ اللَّهَ بَاطِلٌ لَّهُمُ الْبَوَارُ أَنَّهُ يَتَوَفَّوْنَ ﴾ [المنافقون : ٤]
ذكر فيه الحديث المذكور .

* * *

٤ - باب :

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ
مُتَسَكِّرُونَ ﴾ [المنافقون : ٥]
ذكر فيه الحديث المذكور أيضاً .

* * *

٥ - باب :

قوله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المنافقون : ٦]
ذكر فيه حديث جابر ، مطابقته ظاهرة .

* * *

٦ - باب :

قوله : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [المنافقون : ٧]

ذكر فيه حديث زيد بن أرقم، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٧ - باب :

﴿ يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [المنافقون : ٨]

ذكر فيه حديث جابر، مطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ التَّغَابُنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وَقَالَ عُلُقَمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١) : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن :

[١١] : هو الذي إذا أصابته مصيبة، رضي بها، وعرف أنها من الله). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ

(١) في الأصل : «وقال عبدالله عن علقمة»، والمثبت كما في «صحيح البخاري».

شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴿[التغابن: ١١]﴾.

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: التَّغَابُنُ: غَبْنُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التغابن: ٩].

قوله: (﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾: إِنْ لَمْ تَعْلَمُوا). أشار به إلى قوله: ﴿وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤].

كذا وقع هذا التفسير هنا في سورة التغابن، والصَّوابُ وقوعه في سورة الطَّلَاق، والله تعالى أعلم بالصَّواب.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الطَّلَاقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿وَبَالَ أَمْرَهَا﴾: جَزَاءُ أَمْرِهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرِيْبَةٍ عَنَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا﴾ (٨) فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عِقَبُهُ أَمْرَهَا خُسْرًا﴾ [الطلاق: ٨ - ٩].

ذكر البخاري في هذه السُّورة حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهرة؛

بقوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقْتُهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق : ١].

* * *

١ - باب :

﴿وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق : ٤]

جميع ما ذكر البخاري في الباب مطابقتها ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب :

﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْضَاتَ أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحریم : ١]

جميع ما في الباب مطابقتها ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿تَبَنَّى مَرْضَاتَ أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ① قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم : ١ - ٢]

كذا ناسق في بعض الآيات الأولى ، وحذف بقية الثانية ، وهو : ﴿وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ

وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحریم : ٢].

ذكر البخاري في حديث ابن عباس عن عمر الحديث الطويل، وهو ظاهر المطابقة.

* * *

٣ - باب :

﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحریم : ٣]

ذكر فيه الحديث المذكور مختصراً.

* * *

٤ - باب :

﴿إِنْ نُوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم : ٤]

وأما قوله : ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ : تعاونون، فهو إشارة إلى قوله تعالى : ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [البقرة : ٨٥]، ذكره البخاري هنا استطراداً، والله تعالى أعلم.

قوله : (وقال مجاهد : ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ : أَوْصُوا... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم : ٦].

ثم ذكر البخاري الحديث المذكور مختصراً، مطابقتة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَمِنْ تَحْتِهَا يُنْبِتُ

عِذَاتٍ سَيَجْعَلُ لِنَفْسِكُنَّ أَجْرًا كَأَجْرِ الَّذِيْنَ أُتِيَْنَ بِهِنَّ مِنَ الْغَيْبِ ۚ وَالَّذِيْنَ يُؤْتِيْهُنَّ مِنْكُمْ أُولَٰئِكَ سَيُعَذِّبُهُنَّ ۚ وَالَّذِيْنَ يُؤْتِيْهُنَّ مِنْكُمْ أُولَٰئِكَ سَيُعَذِّبُهُنَّ ۚ﴾ [التحریم : ٥]

ذكر البخاري في حديث أنس عن عمر في اجتماع أزواج النبي ﷺ على الغيرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْمُلْكِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (التَّفَاوُتُ : الاختلاف). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿مَا تَرَىٰ

فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [الملك : ٣].

قوله : ﴿تَمَيِّزُ﴾ : تَقَطُّعُ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا

بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ ۚ إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۖ تَكَادُ

تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك : ٦ - ٨].

قوله : ﴿مَنَاقِبُهَا﴾ : جوانبها). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي

جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك : ١٥].

قوله : ﴿تَدْعُونَ﴾ ، وَتَدْعُونَ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا

رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيَّتَتْ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ﴾ [الملك : ٢٧].

قوله: ﴿وَيَقِضْنَ﴾: يَضْرِبْنَ بِأَجْنَحَتِهِنَّ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْوُونَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتِ وَيَقِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩].

قوله: ﴿وَنُقُورِ﴾: الكُفُور). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمَنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكَ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ، بَلْ لَجُوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك: ٢١].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الزُّمَرِ الْقَلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿يَنْخَفِثُونَ﴾: يَتَجَوَّنَ السَّرَارَ والكَلَامَ الحَفِيَّ). أشار به قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَخْفَتُونَ﴾ [القلم: ٢٣].
قوله: (وقال قتادة: ﴿حَرَرِ﴾: جِدُّ فِي أَنْفُسِهِمْ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَعَدُوا عَلَى حَرَرٍ قَدِيرِينَ﴾ [القلم: ٢٥].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿إِنَّا لَصَالُونَ﴾: أَضَلَلْنَا مَكَانَ جَنَّتِنَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لَصَالُونَ﴾ [القلم: ٢٦].

قوله: (وقال غيره: ﴿كَالْصَّرِيمِ﴾: كَالصُّبْحِ انْصَرَمَ مِنَ اللَّيْلِ، [والليل انْصَرَمَ من] النهار... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ (١٩) فَاصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ [القلم: ١٩ - ٢٠].

* * *

١ - باب :

﴿عُتِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْبٌ﴾ [القلم: ١٣]

ذكر البخاري في أثره عن ابن عباس، وحديثاً مرفوعاً في مَذَمَّةِ الْعُتْلِ، ومناسبتُهما ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

وتمام الآية: ﴿وَيُذْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢].

ذكر الإمام البخاري في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ومطابقته ظاهرة لا تخفى.

ثم تفسير سورة ن والقلم.

[ويتلوه] تفسير سورة الحاقة - إن شاء الله -.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ : يريد: فيها الرضا. أشار به إلى قوله تعالى :

﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْقَ كَتَبَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَوْفَرُوا كَتَبَتُهُ﴾ (١١) إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ (١٢)

فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿[الحاقة : ١٩ - ٢١] .

قوله : ﴿الْقَاضِيَةَ﴾ : المَوْتَةُ الْأُولَى . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا
مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلَيِّنُنِي لِمَ أُوْتِيَ كِتَابِيهِ﴾ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهِ ﴿٢٦﴾ يَلَيِّنُهَا كَانَتْ
الْقَاضِيَةَ ﴿[الحاقة : ٢٥ - ٢٧] .

قوله : ﴿مَنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ . . . إلى آخره . أشار به إلى قوله
تعالى : ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾
فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ ﴿[الحاقة : ٤٤ - ٤٧] .

قوله : ﴿الْوَتِينَ﴾ : نِيطَ الْقَلْبِ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا
مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ ﴿[الحاقة : ٤٦] .

قوله : ﴿طَعًا﴾ : كَثُرَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ
فِي الْجَارِيَةِ﴾ ﴿[الحاقة : ١١] .

قوله : (ويقال : ﴿بِاطَاعِيَةٍ﴾ : بِطُغْيَانِهِمْ) . أشار به إلى قوله تعالى :
﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِطَاعِغِيَةٍ﴾ ﴿[الحاقة : ٥] .

قوله : ﴿حُسُومًا﴾ : مُتَتَابِعَةً . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا عَادُ
فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾
﴿[الحاقة : ٦ - ٧] .

قوله : (ويقال : طَغَتْ عَلَى الْخَزَّانِ . . . إلى آخره) لعلَّ الإمام
البخاري أراد تفسير قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾
﴿[الحاقة : ٦] ، فانتقل الْقَلَمُ مِنْ ﴿عَنْتَ﴾ إِلَى ﴿طَغَتْ﴾ ، والله - سبحانه وتعالى -
أَعْلَمُ .

قوله: (قال ابن جُبَيْر: ﴿أَرْجَائِهَا﴾: ما لم يَنْشَقَّ منها، فهي على حافتيه؛ كقولك: على أَرْجاء البئر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾^(١٦) وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٦ - ١٧].

قوله: (﴿وَاهِيَةٌ﴾: وَهِيْهَا: تَشَقُّقُهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦].

قوله: (﴿غَسَلِينَ﴾: ما يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هُنَا حَمِيمٌ﴾^(٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسَلِينَ﴾ [الحاقة: ٣٥ - ٣٦].

قوله: (﴿بَاقِكَةٍ﴾: بَقِيَّةٌ). أشار البخاري به إلى قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨].

لم يذكر الإمام البخاري في هذه السورة حديثاً مرفوعاً، والله بِكُلِّ شَيْءٍ محيط.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ﴿سَالٍ سَائِلُ﴾

قوله: (الْفَصِيلَةُ: أَصْغَرُ آبَائِهِ الْقُرْبَى، إِلَيْهِ يَنْتَمِي مَنْ انْتَمَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْقَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بَنِيهِ﴾^(١١) وَصَحْبَتَهُ وَأَخِيهِ^(١٢) وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤَيَّدُ﴾ [المعارج: ١١ - ١٣].

(١) في الأصل: «على كل» بدل «بكل».

قوله: ﴿لِلشَّوَى﴾: الْبِدَانِ وَالرَّجْلَانِ وَالْأَطْرَافُ، وَجِلْدَةُ الرَّأْسِ يُقَالُ: لَهَا شَوَاةٌ، وَمَا كَانَ غَيْرَ مَقْتَلٍ، فَهُوَ شَوَى. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَى﴾ (١٥) نَزَاعَةً لِلشَّوَى ﴿المعارج: ١٥ - ١٦﴾.

قوله: ﴿عَزِينَ﴾: وَالْعِزُّونَ: الْحِلَقُ وَالْجَمَاعَاتُ، وَاحِدُهَا عِزَّةٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا بِكَ مَهْطِعِينَ﴾ (٣١) عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴿المعارج: ٣٦ - ٣٧﴾.

قوله: ﴿يُوفُضُونَ﴾: الْإِيْفَاضُ: الْإِسْرَاعُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَانَهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُوفُضُونَ﴾ ﴿المعارج: ٤٣﴾.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

قوله: ﴿أَطْوَارًا﴾: طَوْرًا كَذَا، وَطَوْرًا كَذَا، يُقَالُ: عَدَا طَوْرَهُ؛ أَي: قَدْرَهُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (١٢) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿نوح: ١٣ - ١٤﴾.

قوله: (وَالْكُبَارُ: أَشَدُّ مِنَ الْكُبَارِ، وَكَذَلِكَ: جُمَالٌ وَجَمِيلٌ؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ مُبَالِغَةً، وَكَذَلِكَ: كُبَارٌ: الْكَبِيرُ، وَكُبَارٌ أَيْضًا - بِالتَّخْفِيفِ -، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: رَجُلٌ حُسَانٌ وَجُمَالٌ، وَحُسَانٌ - مُخَفَّفٌ -، وَجُمَالٌ - مُخَفَّفٌ -). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا كُبَارًا﴾ ﴿نوح: ٢٢﴾.

قوله: ﴿دَيَّارًا﴾: مِنْ دَوْرٍ، وَلَكِنَّهُ فَيَعَالٌ مِنَ الدَّوْرَانِ، كَمَا قَرَأَ
عُمَرُ: الْحَيُّ الْقَيَّامُ. وَهِيَ مِنْ قُمْتُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿دَيَّارًا﴾: أَحَدًا. أشار به
إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦].
قوله: ﴿نَبَارًا﴾: هَلَاكًا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ
وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا نَبَارًا﴾ [نوح: ٢٨].
قوله: (وقال ابن عباس: ﴿مَذَرَارًا﴾: يَتَّبِعُ بَعْضُهَا بَعْضًا). أشار به
إلى قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ
مَذَرَارًا﴾ [نوح: ١٠-١١].
قوله: ﴿وَقَارًا﴾: عَظَمَةٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ
وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣].

* * *

١ - باب:

﴿وَدَا وَلَا سُوعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾

أول الآية: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًا وَلَا سُوعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ
وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله فيه:
«صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح - صلى الله تعالى عليه وسلم - في العرب».

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾

قوله : (قال ابن عباس : ﴿لَبَدَا﴾ : أعواناً). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن : ١٩].
ذكر الإمام البخاري فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْمِزْمَارِ

قوله : (وقال مجاهد : ﴿وَبَتَّلَ﴾ : أَخْلَصَ). أشار إلى قوله تعالى :
﴿وَأَذْكُرْ أَنَا رَبِّكَ وَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل : ٨].
قوله : (وقال الحسن : ﴿أَنكَالًا﴾ : قُيُودًا). أشار به إلى قوله تعالى :
﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَحِمَامًا﴾ [المزمل : ١٢].
قوله : (﴿مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ : مُثْقَلَةٌ بِهِ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ
تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (١٧) السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا [المزمل :
١٧ - ١٨].

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿كَيْبًا مَّهِيلًا﴾ : الرَّمْلُ السَّائِلُ). أشار به
إلى قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَيْبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل : ١٤].

قوله: ﴿وَيْلًا﴾: شديدًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٥ - ١٦].

لم يذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في هذه السورة حديثاً مرفوعاً عن النبي ﷺ.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الْمَدْثَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال ابن عباس: ﴿عَسِيرٌ﴾: شديد). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي الْأَقْوَارِ ﴿٨﴾ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨ - ٩].

قوله: ﴿قَسُورَةٌ﴾: ركز الناس وأصواتهم، وكل شديد قسورة. وقال أبو هريرة: القسورة: قسور الأسد^(١)، الرّكز: الصّوت، ﴿مُتَنَفِّرَةٌ﴾: نافرة مذعورة. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ حُمُرٌ مُّتَنَفِّرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَزَتْ مِنْ قَسُورَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ - ٥١].

(١) في «صحيح البخاري»: «ركز الناس وأصواتهم، وقال أبو هريرة: الأسد، وكل شديد قسورة وقسور».

وأما قوله: (الرَّكُزُ: الصَّوْتُ)، فلعلَّه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، ذكره البخاري استطراداً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

ثم ذكر الإمام البخاري حديث جابر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١ - باب:

قوله: ﴿قُرْآنًا نَذَرَ﴾ [المدثر: ٢]

ذكر فيه الحديث المذكور مختصراً.

* * *

٢ - باب:

قوله: ﴿وَرَبِّكَ فَكَيِّرْ﴾ [المدثر: ٣]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٣ - باب:

﴿وَنِيَابِكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٤ - باب :

﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرْ﴾ [المدثر : ٥]

ذكر فيه الحديث المذكور، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

قوله : ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة : ١٦] ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :
﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ : سَوْفَ أَتُوبُ ، سَوْفَ أَعْمَلُ . أشار به إلى قوله تعالى :
﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة : ٥] .

قوله : ﴿لَا وَزَرَ﴾ : لَا حِصْنَ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَقُولُ الْإِنْسَنُ
يَوْمَئِذٍ أَتِنَ الْمَفِرُّ ⑩ كَلَّا لَا وَزَرَ ⑪ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَفِرُّ﴾ [القيامة : ١٠ - ١٢] .
قوله : ﴿سُدًى﴾ : هَمَلًا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَنُ أَنْ
يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة : ٣٦] .

ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١ - باب :

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ [القيامة : ١٧]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٢ - باب :

﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَعِزَّ بِهِ﴾ [القيامة : ١٨]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (يقال : معناه : أتى . . . إلى آخره). أشار به إلى قوله : ﴿هَلْ

أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ اللَّيْلِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان : ١].

قوله : ﴿أَمْشَاجٍ﴾ : الأخلاط ؛ ماء المرأة وماء الرجل . . . إلى

آخره). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ
فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان : ٢].

قوله : ﴿سَلْسِلًا وَأَعْلَالًا﴾ ، ولم يُجَرَّ بعضهم). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَعْلَالًا﴾ [الإنسان : ٤].

وأما قوله : ﴿فَلَمْ يُجَرَّ بعضهم﴾ ، فَمِنَ الإِجْرَاءِ ، معناه : لم يَصْرِفْ

بعضهم ، وهذا اصطلاحٌ قديم ، يقولون [للاسْمِ] المصروف : مُجَرَّى ، قاله
الحافظ ابن حَجَرٍ - رحمه الله - ^(١).

(١) انظر : «فتح الباري» (٨ / ٦٨٤).

قوله: ﴿مُسْتَطِيرًا﴾: مُمتدَّ البلاء). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

قوله: (وَالْقَمَطَرِيرُ: الشَّدِيدُ، يُقَالُ: يَوْمٌ قَمَطَرِيرٌ، وَيَوْمٌ قَمَاطِرٌ، وَالْعَبُوسُ، وَالْقَمَطَرِيرُ، وَالْقَمَاطِرُ، وَالْعَصِيبُ: أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْآيَامِ فِي الْبَلَاءِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠].

قوله: (وقال الحسن: النُّضْرَةُ فِي الْوَجْهِ، وَالشَّرُورُ فِي الْقَلْبِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَوَقَّهْمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّهْمُ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿الْأَرَايِكُ﴾: السُّرُرُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَايِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣].

قوله: (وقال البراء: ﴿وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا﴾: يَقْطِفُونَ كَيْفَ شَاءُوا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا نَذِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿سَلْسِيلًا﴾: حَدِيدَ الْحَرِيَّةِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ﴿١٧﴾ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧-١٨].

قوله: (وقال معمر: ﴿أَسْرَهُمْ﴾: شِدَّةُ الْخَلْقِ، وَكُلُّ شَيْءٍ شَدَدَتَهُ مِنْ قَتَبٍ [وَعَبِيطٍ]، فَهُوَ مَأْسُورٌ! . أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَخْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْنَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ

قوله : ﴿جَمَلْتُ﴾ : حَبَالٍ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ

كَالْقَصْرِ ۝ كَأَنَّهُ جَمَلْتُ صُفْرًا﴾ [المرسلات : ٣٢ - ٣٣] .

قوله : (وقال مُجَاهِد : ﴿أَزْكُمُوا﴾ : صَلُّوا ، ﴿لَا يَزْكُمُونَ﴾ : لَا يُصَلُّونَ).

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ أَزْكُمُوا لَا يَزْكُمُونَ﴾ [المرسلات : ٤٨] .

قوله : (وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾ . . . إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿هَذَا بَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ﴾ [المرسلات : ٣٥ - ٣٦] .

ثم ذكر الإمام البخاري حديث ابن مسعود، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١ - باب :

قوله : ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات : ٣٢]

ذكر البخاري في حديث ابن عباس، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

﴿كَأَنَّهُ جَمَلْتُ صُفْرًا﴾ [المرسلات : ٣٣]

ذكر فيه الحديث المذكور.

* * *

٣ - باب :

﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات : ٣٥]

ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾

قوله : ﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ : لا يخافون). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبا : ٢٧].

قوله : ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ : لا يكلمونه إلا أن يأذن لهم... إلخ).

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ (٣٧) يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا : ٣٧ - ٣٨].

قوله : ﴿صَوَابًا﴾ : حقًا في الدنيا، وعمل به). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا : ٣٨].

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿وَهَاجًا﴾ : مُضِيئًا). أشار به إلى قوله :

﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ [النبا : ١٣].

قوله : (وقال غيره : ﴿وَعَسَاقًا﴾ : غَسَقَتْ عَيْنُهُ، وَيَغْسَقُ [الجرح] :

يسيل، كأن الغساق والغسيق واحد). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ (٢٤) إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَاقًا﴾ [النبا : ٢٤ - ٢٥].

قوله: ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا﴾: جَزَاءٌ كَافِيًا... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [النبا: ٣٦].

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿تُجَاكَبًا﴾: مُنْصَبًا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ [النبا: ١٤].

قوله: ﴿أَلْفَافًا﴾: مُلْتَفَّةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ۖ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبا: ١٥-١٦].

قوله: ﴿دِهَاقًا﴾: مُمْتَلِئَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۖ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ۖ وَكَوَاعِبَ أَزْرَابًا ۖ وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبا: ٣١-٣٤].

* * *

١- باب:

﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبا: ١٨]: زمراً

ذكر البخاري في حديث أبي هريرة، ومطابقته في قوله: «ما بين النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ» الحديث.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةٌ ۖ وَالنَّازِعَاتِ ۖ

قوله: ﴿زَجْرَةٌ ۖ﴾: صَيْحَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ۖ﴾ [النازعات: ١٣].

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾: هي الزَّلْزَلَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦].

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾: عَصَاهُ وَيَدُهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٢٠].

قوله: (﴿سَمَكُهَا﴾: بِنَاءُهَا بِغَيْرِ عَمَدٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴿١٧﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّيَهَا﴾ [النازعات: ٢٧ - ٢٨].

قوله: (﴿طَغَى﴾: عَصَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [النازعات: ١٧].

قوله: (يقال: النَّاخِرَةُ، وَالنَّخِرَةُ، سَوَاءٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ أَيْنَا لِمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿١١﴾ أَوِ ذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١٠ - ١١].

قوله: (وقال غيره: ﴿أَيَّانَ مُرْسَهَا﴾: متى مُنْتَهَاها؟... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

قوله: (السَّاهِرَةُ: وَجْهُ الْأَرْضِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا هَيَّ زَجَرَةٌ وَجَدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣ - ١٤].

قوله: (﴿الرَّاجِفَةُ﴾: النَّفْخَةُ الْأُولَى، ﴿الرَّادِفَةُ﴾: النَّفْخَةُ الثَّانِيَةُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٦ - ٧].

قوله: (وقال ابنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَأَغْطَشَ﴾: أَظْلَمَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٩].

قوله: ﴿الطَّائِفَةُ﴾: تَطُفُّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْكُبْرَىٰ﴾ (٣٦) يَوْمَ يَذْكُرُ الْإِنْسُنُ مَا سَعَىٰ ﴿[النازعات: ٣٤ - ٣٥].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ عَبَسَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾: كَلَحَ وَأَعْرَضَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١].

قوله: (وقال غيره: ﴿مُطَهَّرَمٌ﴾: لَا يَمْسُهَا إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ.. إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَذِكْرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١١ - ١٤].

قوله: ﴿سَفَرَفٌ﴾: الْمَلَائِكَةُ، وَاحِدُهُمْ سَافِرٌ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥ - ١٦].

قوله: (وقال مجاهد: الغلبُ: المُلْتَفَةُ، والأبُ: مَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ).

أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَنَا صَبِينَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿١٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿١٦﴾ فَأَبْنَيْنَا فِيهَا جَبًّا ﴿١٧﴾ وَعَيْنًا وَقَضْبًا ﴿١٨﴾ وَرَيْتُونًا وَنَحْلًا ﴿١٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ﴿٢٠﴾ وَفِكَهَةً وَأَبًّا ﴿٢١﴾ مَنَّاعِلَكُمُ وَلَا تَعْمِكُمُ﴾ [عبس: ٢٥ - ٣٢].

قوله: ﴿تَصَدَّى﴾: تَغَافَلُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمَّا مَنْ أَسْتَفْتَى ﴿٥﴾ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [عبس: ٥ - ٦].

قوله: (وقال مُجَاهِد: ﴿لَمَّا يَقُضْ﴾ : لا يقضي أَحَدٌ ما أُمِرَ به). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقُضْ مَا أَمَرُهُ﴾ [عبس: ٢٣].

قوله: (وقال ابنُ عَبَّاسٍ: ﴿تَرْهَقَهَا قَرَّةٌ﴾ : تَغْشَاهَا شِدَّةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَرَّةٌ ﴿٤١﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ [عبس: ٤٠-٤٢].

قوله: (﴿مُسْفِرَةٌ﴾ : مُشْرِقَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨-٣٩].

قوله: (وقال ابنُ عَبَّاسٍ: كَتَبَةٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِ سَفَرَةٌ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥-١٦].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (﴿أَسْفَارًا﴾ : كُتُبًا). فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، ذكره هنا استطراداً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

قوله: (﴿لَلَّهِ﴾ : تَشَاغُلٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَى ﴿٩﴾ فَأَنْتَ عَنْهُ لَلَّهِ﴾ [عبس: ٨-١٠].

قوله: (وَاحِدُ الْأَسْفَارِ: سِفْرٌ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].

قوله: (﴿فَأَقْبَرَهُ﴾ : يقال: أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ: جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا، وَقَبْرُتُهُ: دَفَنْتُهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ ﴿١٧﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٨﴾ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ﴿١٩﴾ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَانَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [عبس: ١٧-٢٢].

ثم ذكر البخاري في هذه السورة حديث عائشة، والغرض منه واضح.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿أَنْكَدَرْتُ﴾: انتشرت. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ أَنْكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ٢].

قوله: ﴿سُحِرَتْ﴾: يذهب ماؤها فلا يبقى قطرة... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُحِرَتْ﴾ [التكوير: ٦].

وأما قوله: ﴿الْمَسْجُورِ﴾: المملوء فهو إشارة إلى قوله تعالى في سورة الطور: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، ذكره هنا استطراداً.

قوله: ﴿كُيِّسَتْ﴾: أي: نُزِعَتْ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُيِّسَتْ﴾ [التكوير: ١١].

قوله: ﴿وَالْخُنُسِ﴾: تَخَسُّ في مَجْرَاهَا... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْخُنُسِ ۝١٥ الْجَوَارِ الْكُنُسِ﴾ [التكوير: ١٥-١٦].

قوله: ﴿نَفَسَ﴾: ارْتَفَعَ النهار. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا نَفَسَ﴾ [التكوير: ١٨].

قوله: (وَالظَّالِمِينَ: الْمُتَّهَمُ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]. أشار البخاري بقوله هذا إلى القرائن.

قوله: (وقال عمر: ﴿الْأَنْفُسُ زُوجَتْ﴾: تَزَوَّجُ نَظِيرَهَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ... إلخ). أشار به إلى قوله: ﴿وَإِذَا الْأَنْفُسُ زُوجَتْ﴾ [التكوير: ٧].

قوله: (﴿عَسَّسَ﴾: أَدْبَرَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَيْلِ إِذَا عَسَّسَ﴾ [التكوير: ١٧].

لم يذكر الإمام البخاري في هذه السورة حديثاً مرفوعاً.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴿

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (﴿فُجِرَتْ﴾: فَاضَتْ). أشار به إلى قوله: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِرَتْ﴾ [الانفطار: ٣].

قوله: (انْفِطَارُهَا: انشِقَاقُهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

قوله: (ويذكر عن ابن عباس: ﴿بُعِثَتْ﴾: يَخْرُجُ مَنْ فِيهَا مِنَ الْمَوْتَى). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعِثَتْ﴾ [الانفطار: ٤].

قوله: «وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: ﴿فَعَدَلَكَ﴾: بالتخفيف... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿٦﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٦ - ٨].

لم يورد البخاري في هذه السورة حديثاً مرفوعاً.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال مجاهد: ﴿بَلَّ رَانَ﴾: ثَبُتُ الْخَطَايَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿بَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

قوله: (﴿ثُوبٌ﴾: جُوزِي). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٦﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوبٌ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٤ - ٣٦].

قوله: (الرَّحِيقُ: الْخَمْرُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ﴾ [المطففين: ٢٥].

قوله: (﴿خَتَمُهُ﴾: طِينُهُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿خَتَمَهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦].

قوله: (التَّسْنِيم: يَغُلُّو شَرَابَ أَهْلِ الْجَنَّةِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَمْجَةٍ مِنْ تَسْنِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٧].

قوله: (وقال غيره: الْمُطْفَفُ: لا يُوفِّي غيره). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ ① الَّذِينَ إِذَا أَكْثَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ②﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ③ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ④ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ⑤ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ⑥﴾ [المطففين: ١ - ٦].

ذكر فيه البخاري حديث ابن عمر، ومطابقتها ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ① إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ②

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال مجاهد: ﴿كُتِبَ بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الحاقة: ٢٥]: يأخذ كتابه من وراء

ظهره). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ [الانشقاق: ١٠].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿وَأَذِنَتْ﴾: سَمِعَتْ وَأَطَاعَتْ ﴿لِرَبِّهَا﴾، ﴿وَأَلْقَتْ

مَا فِيهَا﴾: وأخرجت ما فيها من الموتى، ﴿وَنَخَلَتْ﴾ عنهم). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ① وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ② وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ③ وَأَلْقَتْ مَا

فِيهَا وَنَخَلَتْ ④ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١ - ٥].

قوله: (﴿وَسَقَى﴾: جَمَعَ مِنْ دَابَّةٍ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ

بِالشَّفَقِ ⑤ وَالْأَيْلِ وَمَا وَسَقَى﴾ [الانشقاق: ١٦ - ١٧]

قوله: (﴿ظَنَّ أَنَّ لَن يَحُورَ﴾: لا يرجع إلينا). أشار به إلى قوله تعالى:

﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤].

* * *

١ - باب :

﴿فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٨]

ذكر فيه حديث عائشة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق : ١٩]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

ومُراده من قوله : (هذا نبيُّكم) : يعني : الخطابُ مع نبيِّكم .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْبُرُوجِ

قوله : (وقال مُجاهد : ﴿الْأَخْدُودُ﴾ : شَقٌّ فِي الْأَرْضِ) . أشار إلى

قوله تعالى : ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾ [البروج : ٤] .

قوله : ﴿فَنُنُوا﴾ : عَذَّبُوا) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنُّوا

الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج : ١٠] .

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿الْوُدُودُ﴾ : الْحَبِيبُ ، ﴿الْمَجِيدُ﴾ : الْكَرِيمُ) .

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِمَا

يُرِيدُ﴾ [البروج : ١٤ - ١٦] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الطَّارِقِ

قوله : (هُوَ النَّجْمُ، وما أتاك ليلاً، فهو طارق... إلخ). أشار إلى قوله :

﴿وَالطَّارِقُ ۝١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ۝٢ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [الطارق : ١ - ٣] .

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾ : سَحَابٌ يَرْجِعُ بِالْمَطَرِ، و﴿ذَاتِ

الصَّدْعِ﴾ : الْأَرْضُ تَتَصَدَّعُ بِالنَّبَاتِ، وقال ابنُ عَبَّاسٍ : ﴿لَقَوْلٍ فَصْلٌ﴾... إلخ).

أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ ۝١١ وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ ۝١٢ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق : ١١ - ١٣] .

قوله : ﴿لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾ : إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿قَدَّرَ فَهْدَى﴾ : قَدَّرَ لِلإِنْسَانِ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ،

وَهَدَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاعِيهَا). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝١ وَالَّذِي

قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى : ٢ - ٣] .

قوله : ﴿غُثَاءً آخَوَى﴾ : هَشِيمًا مُتَغَيِّرًا). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝١ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى : ٤ - ٥] .

ثم ذكر البخاري - رحمه الله تعالى - في هذه السورة حديث البراء،
ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ هَلْ أَتَاكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾: [النصاري]. أشار به إلى
قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۖ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ۖ ﴿٣﴾ تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية:
٢ - ٤].

قوله: (وقال مجاهد: ﴿عَيْنَ عَيْنَةٍ﴾: بلغ إناها، وحان شربها). أشار
به إلى قوله تعالى: ﴿تَشْقَى مِنَ عَيْنِ عَيْنَةٍ﴾ [الغاشية: ٥].

قوله: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾: بلغ إناه). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَطُوفُونَ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]، ذكره البخاري استطراداً.

قوله: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾: شتماً). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ
يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ۖ ﴿٨﴾ لَسَعِيَهَا رَاضِيَةٌ ۖ ﴿٩﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ۖ ﴿١٠﴾ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية: ٨ - ١١].

قوله: (ويقال: الضريع: نبت يقال له: الشبرق... إلخ). أشار
به إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ۖ ﴿٦﴾ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ
جُوعٍ﴾ [الغاشية: ٦ - ٧].

قوله: ﴿بِمُصِيطِرٍ﴾ بِمُسَلَّطٍ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ (١١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١ - ٢٢].
قوله: (وقال ابن عباس: ﴿إِيَابَهُمْ﴾: مَرْجِعُهُمْ). أشار به إلى قوله
تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ (٢٥) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥ - ٢٦].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ الْفَجْرِ

قوله: (وقال مجاهد: ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾؛ يعني: القديمة... إلخ). أشار به
إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ (٦) إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٦ - ٧].
قوله: ﴿سَوَّطَ عَذَابٍ﴾: الذي عُدُّوا به). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ﴾ (١٠) الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبَلَدِ﴾ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ (١٢) فَصَبَّ عَلَيْهِمْ
رَبُّكَ سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ (١٣) إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٠ - ١٤].
قوله: ﴿أَكْثَلًا لَمَّا﴾، و﴿جَمًّا﴾: الكثير). أشار به إلى قوله تعالى:
﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ (١٧) وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ﴾ (١٨) وَتَأْكُلُونَ
الْأَثَرَاتِ أَكْثَلًا لَمَّا﴾ (١٩) وَتَحْبُوتُ أَلْمَالُ حَبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ١٧ - ٢٠].
قوله: (وقال مجاهد: كلُّ شيءٍ خلقه الله فهو شَفْعٌ... إلخ). أشار
به إلى قوله تعالى: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣].
قوله: (وقال غيره: ﴿سَوَّطَ عَذَابٍ﴾: كَلِمَةٌ... إلى آخره). أشار به
إلى قوله تعالى: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣].

قوله: ﴿لِيَالْمِرْصَادِ﴾: إليه المصير). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

قوله: ﴿تَحْضُوتُ﴾: تُحَافِظُونَ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْضُوتُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الفجر: ١٨].
وأما قوله: ﴿تَحْضُونَ﴾). أشار إلى القراءة الثانية.

قوله: ﴿الْمُطْمِئِنَّةُ﴾: الْمُصَدِّقَةُ بِالثَّوَابِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّهَا النَّفْسُ الْمُطْمِئِنَّةُ﴾ (٢٧) أَرْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً (٢٨) فَأَدْخِلِي فِي عَبْدِي (٢٩) وَأَدْخِلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧ - ٣٠].

قوله: ﴿جَابُوا﴾: نَقَبُوا؛ مِنْ جَنْبِ الْقَمِيصِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ (٦) إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ (٧) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ (٨) وَثُمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٦ - ٩].

قوله: ﴿لَمَّا﴾: لَمَمْتُهُ أَجْمَعَ: أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [الفجر: ١٩].

تم تفسير (سورة الفجر)، ويتلوه تفسير سورة: (لا أقسم) - إن شاء الله تعالى -.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ﴿لَا أَقْسِمُ﴾

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾: مَكَّة... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (١) وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١ - ٢].

قوله: ﴿وَوَالِدٍ﴾ : آدَمَ، ﴿وَمَا وَلَدٌ﴾. أشار به قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ [البلد: ٣].

قوله: ﴿لُبْدًا﴾ : كثيرا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ① أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ② يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبْدًا ③ [البلد: ٤ - ٦].
قوله: (وَالنَّجْدَيْنِ : الخير والشر). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ ④ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ⑤ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ⑥﴾ [البلد: ٨ - ١٠].

قوله: ﴿مَسْغَبَةٍ﴾ : مَجَاعَةٍ، ﴿مَرَبَةٍ﴾ : السَّاقِطِ فِي الشُّرَابِ .. إلخ).
أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمُ الْعَقَبَةَ ⑦ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ⑧ فَكُّ رَقَبَةٍ ⑨ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ⑩ يَلِيَمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ⑪ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ⑫﴾ [البلد: ١١ - ١٦].

قوله: ﴿فِي كَبَدٍ﴾ : شِدَّةٍ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤].

قوله: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ : مُطْبَقَةٌ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ⑬ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ ⑭﴾ [البلد: ١٩ - ٢٠].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

سُورَةُ ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾

قوله: (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿ضُحَاهَا﴾ : ضَوْؤُهَا). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١].

قوله: ﴿إِذَا نَلَّهَا﴾: تَبِعَهَا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢].

قوله: ﴿و﴾: طَحَّهَا: دَحَاها. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّهَا﴾ [الشمس: ٦].

قوله: ﴿دَسَّهَا﴾: أَغْوَاهَا. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ ① وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا [الشمس: ٩ - ١٠].

قوله: ﴿فَالْمَمَّهَا﴾: عَرَفَهَا الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ② فَالْمَمَّهَا فُجِّرَهَا وَتَقَوَّاهَا [الشمس: ٧ - ٨].

قوله: ﴿عُقْبَهَا﴾... إلخ. أشار به إلى قوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾ ③ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ④ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ⑤ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا ⑥ وَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا [الشمس: ١١ - ١٥].

ثم ذكر الإمام البخاري في هذه السُّورة حديثَ عبدِالله بنِ زُمعة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ⑦ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ⑧

قوله: (وقال ابنُ عباس: ﴿وَكَذَّبَ بِالْحَسَنَى﴾: بِالْخَلْفِ). أشار به إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ يُخَلِّ وَأَسْتَغْنَى﴾ ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحَسَنَى ⑨ فَسَنِيْرُهُ لِلْعُسْرَى [الليل: ٨ - ١٠]؛ أي: كَذَّبَ

بِالْخَلْفِ عَنْ إِعْطَائِهِ، وَالْعِوَضِ عَنْ إِنْفَاقِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَ بِالْخَلْفِ لِلْمُعْطَى .
 قَوْلُهُ : ﴿ تَرَدَّى ﴾ : مَاتَ . أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾ [الليل : ١١] .

قَوْلُهُ : ﴿ تَلَّظَى ﴾ : تَوَهَّجُ . . . (إلخ) . أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾ [الليل : ١٤] .

* * *

١ - بَابُ :

﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ [الليل : ٢]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٢ - بَابُ :

﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ [الليل : ٣]

ذَكَرَ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ .

* * *

٣ - بَابُ :

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَى ﴾ [الليل : ٥]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ عَلِيٍّ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٣ / م - باب :

قوله تعالى : ﴿ وَصَدَقَ بِالْحُسْنِ ﴾ [الليل : ٦]

ذكر فيه الحديث المذكور عن عليّ .

* * *

٤ - باب :

﴿ فَسَنِيْسِرُهُ لِّلْعُسْرَى ﴾ [الليل : ٧]

ذكر فيه حديث عليّ المذكور .

* * *

٥ - باب :

قوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ يَّخِلْ وَأَسْتَفْئِ ﴾ [الليل : ٨]

ذكر فيه الحديث المذكور .

* * *

٦ - باب :

﴿ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنِ ﴾ [الليل : ٩]

ذكر فيه الحديث المذكور .

* * *

٧ - باب :

﴿ فَسَنِيْسِرُهُ لِّلْعُسْرَى ﴾ [الليل : ١٠]

ذكر فيه الحديث المذكور .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿الزُّحْرِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿إِذَا سَجَى﴾ : استوى ، وقال غيره : ﴿سَجَى﴾ : أَظْلَمَ وَسَكَنَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى : ٢].
قوله : ﴿عَايَلًا﴾ : ذو عيال). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَحْذَكَ يَتِيمًا فَتَاوَى﴾ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَايَلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى : ٦ - ٨].

* * *

١ - باب :

قوله : تعالى : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى : ٣]
ذكر البخاري في حديث جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

قوله : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى : ٣]
هذه الترجمة مُكررة في بعض روايات «صحيح البخاري» ، ثم جميع ما في الباب مناسب له ، والله أعلم .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿الْمَنْشَرِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿وَزَّرَكَ﴾ : في الجاهلية) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزَّرَكَ﴾ [الانشراح : ٢] .

قوله : (﴿أَنْقَضَ﴾ : أَنْقَلَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الانشراح : ٣] .

قوله : (﴿مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ : قال ابن عُيَيْنَةَ . . . إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الانشراح : ٥ - ٦] .

قوله : (قال مُجَاهِدٌ : ﴿فَأَنْصَبَ﴾ : في حاجتك إلى رَبِّكَ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الانشراح : ٧ - ٨] .

قوله : (ويُذَكِّرُ عن ابن عَبَّاسٍ : شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإسلام) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الْمَنْشَرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح : ١] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿وَالْتِينَ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : هو التين . . . إلخ) . أشار به إلى قوله :

﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين : ١] .

قوله : ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ : فما الذي يُكَذِّبُكَ؟ ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالذِّينِ﴾ [التين : ٧] .

قوله : ﴿تَقْوِيرٍ﴾ : خَلَقَ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين : ٤] .

قوله : ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ : إلا من آمن). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين : ٥ - ٦] .

ثم ذكر البخاري في هذه السورة حديث البراء، ومطابقته ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾

قوله : (وقال قتيبة : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ يَحْيَى ... إلخ). أشار الإمام البخاري بإيراد هذا الأثر إلى أن هذه السورة لما كان أولها مُبتدأً بقوله تعالى : ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق : ١] ، تبين أنه لا تجب البسملة في أوّل كل سورة، بل من قرأ البسملة في أوّل القرآن، كفاه في امتثال هذا الأمر، فهذا وجه مناسبة ذكر هذا الأثر في هذه السورة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

قوله : ﴿نَادِيَهُ﴾ : عَشِيرَتُهُ، ﴿الزَّيَّاتَةِ﴾ : الملائكة). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ ﴿١٧﴾ سَدْعُ الزَّيَّاتَةِ﴾ [العلق : ١٧ - ١٨] .

قوله: (وقال: مَعْمَرٌ: ﴿الرُّجُوعُ﴾: المَرْجِع). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجُوعُ﴾ [العلق: ٨].

قوله: (﴿لَنَسْفَعًا﴾: لَنَأْخُذَنَّ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَإِنْ لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦].
ثم ذكر البخاري في هذه السورة حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة لا تخفى.

* * *

١ - باب:

قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]
ذكر فيه الحديث المذكور مختصراً.

* * *

٢ - باب:

قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]
ذكر فيه الحديث المذكور مختصراً أيضاً.

* * *

٣ - باب:

﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [العلق: ٤]
ذكر فيه الحديث المذكور مختصراً أيضاً.

* * *

٤ - باب :

قوله تعالى : ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق : ١٥ - ١٦]

ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة لا تخفى .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةٌ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾

قوله : (يقال : المَطْلَعُ : هو الطُّلُوعُ ... إلخ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر : ٥] .

قوله : (﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ : الهاء كناية عن القرآن ... إلخ) . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر : ١] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةٌ ﴿لَمْ يَكُنْ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (﴿مُنْفِكِينَ﴾ : زائلين) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ

كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة : ١] .

قوله: ﴿قِيَمَةٌ﴾ : القائمة... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

ثم ذكر البخاري حديث أنس، ومطابقته ظاهرة.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴿١﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب:

قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]

قوله: (يقال: «أَوْحَى لَهَا»: أَوْحَى إِلَيْهَا... إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ١ ﴿يَا أَيُّهَا الرَّبُّكُ تَوَّضَّعْ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤ - ٥].

ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢ - باب:

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨]

ذكر فيه الحديث المذكور مختصراً.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

سُورَةُ الْعَلَانِيَةِ

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : الْكَنُودُ : الْكَفُورُ) . أشار به إلى قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ [العاديات : ٦] .

قوله : (يقال : ﴿ فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ : رَفَعَنَ بِهِ غُبَارًا) . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿ وَالْعَدِيدَ صَبَحًا ① فَأَلْمُورِيتَ قَدَحًا ② فَأَلْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ③ فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا ④ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا ﴾ [العاديات : ١ - ٥] .

قوله : (﴿ لِحُبِّ الْخَيْرِ ﴾ : مِنْ أَجْلِ حُبِّ الْخَيْرِ . . . إلى آخره) . أشار

به إلى قوله تعالى : [﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾] [العاديات : ٨] .

قوله : (حُصِّلَ : مُيِّرَ) . أشار به إلى قوله : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي

الْقُبُورِ ① وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ② إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ [العاديات : ٩ - ١١] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ الْقَارِعَةِ

قوله : (﴿ كَالْفَرَّاشِ ﴾ : كَغَوْغَاءِ الْجَرَادِ . . . إلخ) . أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ① مَا الْقَارِعَةُ ② وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ③ يَوْمَ يَكُونُ

النَّاسُ كَالْفَرَّاشِ الْمَبْثُوثِ ﴾ [القارعة : ١ - ٤] .

قوله: ﴿كَأَلَمِنَ﴾ : كَأَلَوَانِ الْعَيْنِ... إلخ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ﴿الْمَنَكُمُ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قال ابن عباس: ﴿التَّكَاثُرُ﴾ : مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿الْمَنَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ ① حَقِّ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴿التكاثر: ١ - ٢﴾.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -:

سُورَةُ ﴿وَالْعَصْرِ﴾

قوله: (وقال يحيى: الْعَصْرُ: الدَّهْرُ، أَقْسَمَ بِهِ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١].

(وقال مجاهد: ﴿خُسْرٍ﴾ : ضَلَالٍ... إلخ، ثم استثنى فقال: إِلَّا مَنْ آمَنَ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ ② إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿العصر: ٢ - ٣﴾.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿الْحُطْمَةُ﴾ : اسمُ النَّارِ ؛ مِثْلُ : سَقَرٌ ، وَلَظَى . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّ فِي الْحُطْمَةِ ۝۱ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ ۝۲ نَارُ اللَّهِ الْمَوْفِدَةُ ۝۳﴾ الَّتِي تَطْلُعُ عَلَى الْأَفْنِدَةِ ﴿[الهمزة : ٤ - ٧] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿الَّذَرَر﴾

قوله : (قال مُجَاهِدٌ : ﴿الَّذَرَر﴾ : أَلَمْ تَعْلَمْ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿الَّذَرَر كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝۱ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل : ١ - ٢]

قوله : ﴿أَبَايِل﴾ : مُتَّابِعَةٌ ، مُجْتَمِعَةٌ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَايِلَ﴾ [الفيل : ٣] .

قوله : (وقال ابنُ عَبَّاسٍ : ﴿مِّنْ سِجِّيلٍ﴾ : هِيَ سَنَكٌ وَكُلٌّ) . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّنْ سِجِّيلٍ ۝۱ فَعَلَّهُمْ كَعْصِيفٍ مَّاكُولٍ﴾ [الفيل : ٤ - ٥] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿لَا يَلْفُ﴾

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿لَا يَلْفُ﴾ : أَلْفُوا ذَلِكَ . . . إلى آخره). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿لَا يَلْفُ فُرَيْشُ ۝ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قریش : ١ - ٢] قوله : ﴿وَأَمْنَهُمْ﴾ مِنْ كُلِّ عَدُوِّهِمْ فِي حَرَمِهِمْ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قریش : ٣ - ٤] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿أَرَاءَيْتَ﴾

قوله : (وقال مُجَاهِدٌ : ﴿يَدْعُ﴾ : يَدْفَعُ عَنْ حَقِّهِ . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ۝ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَلَيْسَ ۝ وَلَا يُحِضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الماعون : ١ - ٣] . قوله : ﴿سَاهُونَ﴾ : لَاهُونَ ، و﴿الْمَاعُونَ﴾ : الْمَعْرُوف . . . إلخ). أشار به إلى قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۝ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون : ٤ - ٧] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿إِنَّا آَعَطَيْنَاكَ الْكُوفَرَ﴾

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿شَانِكَ﴾ : عَدُوْكَ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿إِن شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر : ٣].

ثم ذكر البخاري في هذه السورة ثلاثة أحاديث ، مطابقتها ظاهرة لا تخفى .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرُوْنَ﴾

قوله : (يقال : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ : الْكُفْرُ . . . إلخ). أشار به إلى قوله

تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون : ٦]

قوله : (وقال غيره : ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ : الْآلَن . . . إلخ). أشار

به إلى قوله تعالى : ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرُوْنَ﴾ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ② وَلَا

أَنْتُمْ عٰبِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ [الكافرون : ١ - ٣].

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر البخاري في هذه السورة حديث عائشة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

١ - باب :

قوله : ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر : ٢]
ذكر فيه حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢ - باب :

قوله : ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر : ٣]
ذكر فيه [حديث] ابن عباس المذكور مطوّلًا من الذي قبله .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ : خُسْرَانٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا كَيْدُ
فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر : ٣٧] .

قوله : ﴿تَنَبَّيْ﴾ : تَذَمِيرٌ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا زَادُوهُمْ
غَيْرَ تَنَبَّيْ﴾ [هود : ١٠١]

ذكر البخاري هاتين الآيتين استطرادًا .

* * *

١- باب :

ثم ذكر حديث ابن عباس ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٢- باب :

قوله : ﴿وَتَبَّ ۝١ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾
ذكر الحديث المذكور أيضاً .

* * *

٣- باب :

قوله : ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾
ذكر فيه أيضاً الحديث المذكور .

* * *

٤- باب :

﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد : ٤]
وتمام السورة : ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد : ٥] .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر البخاري في هذه السورة حديث أبي هريرة ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

١ - باب :

قوله [تعالى] : ﴿اللَّهُ الصَّكْمُ﴾ ... إلخ

ذكر فيه الحديث المذكور أيضاً.

﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ② وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿[الصمد: ٣-٤] إلى آخره.

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال مُجاهِد : ﴿الْفَلَقِ﴾ : الصُّبْح). أشار به إلى قوله تعالى :

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق : ١].

قوله : (و﴿غَاسِقٍ﴾ : الليل ، ﴿إِذَا وَقَبَ﴾ : غُرُوبُ الشَّمْسِ). أشار

به إلى قوله تعالى : ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق : ٣].

ذكر الإمام في هذه السورة حديث أبي بن كعب ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

سُورَةُ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله : (وقال ابن عباس : ﴿الْوَسْوَاسِ﴾ : إذا وُلِدَ ، خَنَسَهُ الشَّيْطَانُ ،

فَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ ﷻ، ذَهَبَ، وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرِ اللَّهُ، ثَبَتَ عَلَى قَلْبِهِ). أشار به إلى قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ① مَلِكِ النَّاسِ ② إِلَهِ النَّاسِ ③﴾ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ④ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ⑤ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴿[الناس: ١-٦].

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - حديث أبي المذکور، ومطابقته ظاهرة.

والله - سبحانه وتعالى - أعلم بأسرار كتابه، وعلمه أتم، وهو المستعان، وعليه التكلان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسلامٌ على المرسلين.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ ﷻ (كتاب التفسير) من «صحيح الإمام البخاري» - رحمه الله تعالى -، ويتلوه - إن شاء الله تعالى - (كتاب فضائل القرآن).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٤٨ - (٦٦)

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

لما فرغ الإمام البخاري من (كتاب التفسير)، شرع في (كتاب فضائل القرآن)، ووجه ذكره عقب التفسير ظاهر.

ثم ذكر البخاري في هذا الكتاب ما يتعلق بكيفية نزول الوحي، وما يتعلق بنزول القرآن بلغة قريش والعرب، وما يتعلق بجمعه وتأليفه، ومن كان يكتبه، ومن كان يقرؤه حفظاً على عهد المصطفى - صلى الله تعالى عليه وسلم -، ثم ذكر فضائل بعض السور، ثم ذكر ما يتعلق بأداب تلاوة القرآن، وغير ذلك مما يُعرف بالتأمل.

١ - باب :

كيف نزل الوحي؟ وأوّل ما نزل

هذا الباب معقود لبيان كيفية نزول الوحي...^(١)، وأثر ابن عباس الذي أورده في الترجمة له تعلّق بأصل الترجمة، وهي: فضائل القرآن،

(١) بياض في الأصل بمقدار سطر وشيء.

ووجهُ الدَّلالةِ منه على الفضيلة: أن [القرآنَ] الكريمَ إما مُقَرَّرٌ لِمَا سَبَقَ من الكتب السماوية، وإما ناسِخٌ، وإما مُجَدِّدٌ، وكلُّ ذلك دالٌّ على تفضيل المُجَدِّدِ.

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله - في الباب ستةَ أحاديثَ :
الأول والثاني: حديث عائشة، وابن عباس، ووجهُ تعلُّقه بالترجمة يؤخذ من جهة أن فيه بيانَ كيفية نزول الوحي؛ يعني: كان نزوله مُفَرَّقًا، ولم ينزل جُمْلَةً واحدة.

الثالث: حديث أسامة، ووجهُ دخوله في الباب يتبيَّن من جهة أن في الحديث بيان أن المَلَكَ كان يتصوَّر للنبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - على صورة الأدمي، وهو من جُمْلَةِ كيفية نزوله.

الرابع: حديث أبي هريرة، وتعلُّقه بالترجمة من جهة أن القرآن إنما نزل بالوحي الذي يأتي به المَلَكُ، لا بالمنام، ولا بالإلهام.

الخامس: حديث أنس، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة تضمُّنه الإشارةَ إلى كيفية النزول، وهو: كثرةُ نزولِ الوحي على النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - بالزمن الأخير.

السادس: حديث جُنْدَبٍ، ووجهُ إيرادِهِ في نصِّ الباب: الإشارةُ إلى أن تأخيرَ النزول أحياناً، إنما كان يقعُ لحِكْمَةٍ مُقتضية ذلك، لا بقصد تركه أصلاً، فكان نزوله على أنحاءٍ شتى؛ تارةً يتتابع، وتارةً يتراخى.

هذا كُلُّهُ يتعلَّقُ بالجزء الأول من الترجمة، وأما الجزء الثاني فيها،

وهو قوله : (وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ) . . . (١)

* * *

٢ - باب :

نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ

هذا الباب معقودٌ للردِّ على من زَعَمَ أن القرآنَ نزلَ بلُغةٍ غيرِ العرب أيضاً، وما ذكره الإمام البخاري من الآيتين حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ لنزول القرآن كله في لغة العرب، وما جاء فيه من لغةٍ غيرِ العرب، فمن قَبِيلِ تَوَافُقِ اللُّغَتَيْنِ، لا أنها لغةٌ غيرُ العرب، فنزلَ القرآنُ فيها.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

الأول : حديث أنسٍ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ من إثبات أن القرآنَ نزلَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ.

الثاني : حديث يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ، وقد خَفِيَ وجهُ دخوله على أكثر الأئمة، حتى قيلَ : ذِكْرُ هذا الحديث في الترجمة التي قبلَ هذه أظهر، فلعلَّ ذلك وقعَ من بعض النُّسَاح. وقيل : بل أشار البخاريُّ إلى أن قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم : ٤] لا يستلزم أن يكون النبيُّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - أُرْسِلَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ فقط لكونهم قومه، بل أُرْسِلَ بِلِسَانِ جميعِ العرب؛ لأنه أُرْسِلَ إليهم كلُّهم؛

(١) بياض في الأصل بمقدار سطر وشيء.

بدليل أنه خاطب الأعرابيَّ السائلَ بما يفهم بعد أن نزل الوحيُّ عليه
بجواب مسألته، فدلَّ على أن الوحيَّ كان ينزلُ عليه بما يفهم السائلُ من
العرب؛ قرشياً كان أو غيرَ قرشيٍّ، والوحيُّ أعمُّ [مِنْ] أن يكون قرآناً
يُتلى [أ] ولا يُتلى.

قال الإمام ابنُ بَطَّال: مناسبة الحديث للترجمة: أن الوحيَّ كلُّه مثُلُوا
كان أو غيرَ مثُلُوا، إنما نزل بلسان العرب^(١).

وقال الإمام ابنُ المُنَيَّر: كأنَّ إدخالَ هذا الحديثِ في الباب الذي قبله
أليق، لكنَّ لعلَّه قصدَ التنبيهَ على أن الوحيَّ بالقرآن والسنة كان على صفة
واحدة، ولسانٍ واحد^(٢).

* * *

٣ - باب:

جَمْعُ الْقُرْآنِ

المرادُ من الجَمْع هنا: جَمْعٌ مخصوصٌ، وهو: جَمْعُ مُتَفَرِّقِهِ في
صُحُفٍ، ثم جَمْعُ تلك الصُحُفِ في مُصْحَفٍ، ثم ذكر البخاري في الباب
حديثين:

أحدهما: حديث زيد بن ثابت، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١٠/٢١٨).

(٢) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٨٧).

فيه بيان أن زيدا جَمَعَ مُتَفَرِّقَ الْقُرْآنِ فِي صُحُفٍ .

ثانيهما : حديث حُذَيْفَةَ ، ومطابقته للترجمة من جهة أن عثمان رضي الله عنه أَمَرَ بِجَمْعِ تِلْكَ الصُّحُفِ فِي الْمُصْحَفِ .

* * *

٤ - بَاب :

كَاتِبِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

عَقَدَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْبَابَ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ يُكْتَبُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَاسْتَطَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِذِكْرِ الْكَاتِبِ فِي (كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ) لِلْمُنَاسَبَةِ .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لَزَيْدٍ : « كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ » .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ الْبَرَاءِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « ادْعُ لِي زَيْدًا » .

* * *

٥ - بَاب :

أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ -

وثانيهما: حديث الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ فِي قِصَّةِ عُمَرَ مَعَ هِشَامٍ، وَكِلَاهُمَا
مُطَابِقَانِ لِلتَّرْجَمَةِ.

* * *

٦ - بَابُ:

تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ

المرادُ من التأليف هنا: جَمْعُ الآيَاتِ فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ، أَوْ جَمْعُ
السُّورِ مُرتَّبَةً فِي الْمُصْحَفِ، ثُمَّ ظَاهَرُ صَنِيعِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِنْ إِيرَادِ
أَحَادِيثِ الْبَابِ يَقْتَضِي أَنَّ تَرْتِيبَ السُّورِ غَيْرُ لَازِمٍ.

ثم أورد في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث عائشة، والغرضُ منه: أن سورة [البقرة]، وسورة
النساء من أواخر ما نزل من القرآن، ومع تأخيرهما في النزول هما مُقَدَّمَتَانِ
فِي تَرْتِيبِ الْمَصْحَفِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَ السُّورِ غَيْرُ لَازِمٍ.

الثاني: حديث ابن مسعود، والغرضُ منه هنا: أن هذه السُّورَ نزلت
بمكة، وأنها مُرتَّبَةٌ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، كَمَا هِيَ فِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ،
وَمَعَ تَقْدِيمِهِنَّ فِي النُّزُولِ، فَهِنَّ مُؤَخَّرَاتٌ فِي تَرْتِيبِ الْمَصْحَفِ.

الثالث: حديث البراء، والغرضُ منه: أن هذه السُّورَ متقدمةُ النزول،
وهي في أواخر المصحف مع ذلك.

الرابع: حديث ابن مسعود، والغرضُ منه: أن تأليفَ مصحفِ ابنِ
مسعود على غيرِ تأليفِ العثماني، ومع ذلك، إن السُّورَ المؤلفةَ فيهما

مختلفةً في ترتيب النزول، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٧ - باب :

كان جبريلُ - عليه السلام - يعرضُ القرآنَ على النبي ﷺ

كأن هذا الباب معقودٌ لبيان مشروعية معارضة الحُفَظ بالقرآن في شهر رمضان .

ثم أورد الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب ثلاثة أحاديث :
الأول : حديث عائشة ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له .

الثاني : حديث ابن عباس ، واعتُرضَ بأن هذا الحديث ليس مطابقاً للترجمة ؛ لأنه عكسُ ما وقعَ في الترجمة ؛ لأن فيها أنَّ جبريلَ - عليه السلام - كان يعرضُ على النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ، وفي الحديث أن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - كان يعرضُ على جبريلَ - عليه السلام - .

والجوابُ : أنه يُحمل [على] أن كلاهما كان يعرضُ على الآخر ، ويؤيده أولُ أحاديثِ الباب ؛ فإنه أوردَه بلفظ : «يعارضني» ، والمفاعلة تكون من الجانبين ، ولعلَّه لهذا السِّرُّ أورد البخاريُّ - رحمه الله - حديثَ عائشة ، والله تعالى أعلم .

الثالث : حديث أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من جهة الإشارة إلى الرواية الأخرى لهذا الحديث ؛ فإن فيها التصريح بأن جبريلَ - عليه

السلام - «كان يعرض القرآن على النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - في كلِّ رمضان» .

* * *

٨ - باب :

الْقُرَاءِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

هذا الباب معقودٌ لبيان حُفَاطِ الْقُرْآنِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى زَمَانِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ومجموعٌ من ذكر البخاريِّ سبعةً : ابنُ مَسْعُودٍ ، وسالمٌ ، ومُعَاذٌ ، وأُبَيٌّ ، وزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وأبو زَيْدٍ عَمُّ أَنَسٍ ، وأبو الدَّرْدَاءِ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ستةً أحاديثَ :

الأول : حديث ابنِ عمرٍ [و] ، والغرضُ من إيرادِهِ واضح .

الثاني : حديث ابنِ مَسْعُودٍ فِي أَخْذِ سَبْعِينَ سُورَةً مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ومطابقته ظاهرة .

الثالث : حديثه أيضاً فِي قِرَاءَتِهِ سُورَةَ يُوسُفَ .

الرابع : حديثه فِي عِلْمِهِ بِنَزُولِ الْقُرْآنِ ، ومطابقتُهُما ظاهرة .

الخامس : حديث أَنَسٍ ، والغرضُ مِنْهُ ظاهر .

السادس : حديث ابنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ فِي ذِكْرِ سَيِّدِ الْقُرَاءِ أُبَيِّ بْنِ

كَعْبٍ رضي الله عنه .

* * *

٩ - باب :

فَضْلُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «أَلَا أُعَلِّمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟» .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ الْفَاتِحَةِ .

* * *

١٠ - باب :

فَضْلُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ

أُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ ، وَثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُمَا ظَاهِرَا الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

* * *

١١ - باب :

فَضْلُ سُورَةِ الْكَهْفِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ سُورَةِ الْكَهْفِ .

* * *

١٢ - باب :

فَضْلِ سُورَةِ الْفَتْحِ

ذكر البخاري في حديث أسلم في قصة عمر رضي الله عنه، والغرض منه هنا :
قوله : «لقد أنزل عليَّ الليلة سورة لهي أحب إليَّ مما طلعت [عليه]
الشمس» .

* * *

١٣ - باب :

فَضْلِ سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١]

ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد، ومطابقة الحديث للترجمة
ظاهرة .

* * *

١٤ - باب :

فَضْلِ الْمُعَوِّذَاتِ

ذكر البخاري في الباب حديثي عائشة، ومطابقتها للترجمة من جهة
اختيار النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - هذه الْمُعَوِّذَاتِ لِلتَّعَوُّذِ، وذلك
يدلُّ على فضلها على غيرها من الْمُعَوِّذَاتِ، والله أعلم .

* * *

١٥ - باب :

نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أُسَيْدٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٦ - باب :

مَنْ قَالَ : لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ مَعْقُودَةٌ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ ذَهَبَ ؛ لِدَهَابِ حَمَلَتِهِ، وَقَدْ تَلَطَّفَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى الرَّافِضَةِ بِمَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَحَدِ أَثْمَتِهِمُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ إِمَامَتَهُ، وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ عَلِيٍّ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : لَوْ كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَلِيٍّ، لَكَانَ ابْنُهُ وَابْنُ عَمَّتِهِ أَحَقَّ بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا أَشَدَّ النَّاسِ لَهُ لُزُومًا وَإِطْلَاعًا عَلَى حَالِهِ.

* * *

١٧ - باب :

فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ

أُورِدَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ ثُبُوتِ فَضْلِ قَارِئِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِهِ، فَيَسْتَلْزِمُ فَضْلَ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ، كَمَا فَضَّلَ الْأَنْتَرْجُجُّ عَلَى سَائِرِ الْفَوَاكِهِ.

ثانيهما: حديث ابنِ عمرَ، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة ثُبوتِ فضلِ
هذه الأُمَّة على غيرها من الأمم، وثُبوتِ الفضلِ لها بما ثبتَ من فضلِ
كِتابها الذي أُمِرَتْ هذه الأُمَّةُ بالعمل به.

* * *

١٨ - باب:

الْوَصَاةُ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ عبدِ الله بنِ أبي أوفى، والغرضُ منه:
قوله: «أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ».

* * *

١٩ - باب:

مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ

أشار البخاريُّ بإيراد الآية في الباب إلى ترجيح تفسير التَغَنِّي
بالاستغناء.

ثم ذكر في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٠ - باب:

اغْتِبَاطُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث ابنِ عمرَ.

ثانيهما: حديث أبي هريرةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

والمرادُ من الحَسَدِ: الغِيْطَةُ.

* * *

٢١ - باب:

«خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عثمانَ، أورده من طريقين، وهو ظاهر فيما ترجم

له.

ثانيهما: حديث سهلٍ.

قيل: وجهُ إدخالِ هذا الحديثِ في الباب: أنه - صلى الله تعالى عليه

وسلم - زَوَّجَهُ الْمَرْأَةَ لِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ.

وقيل: وجهُ دخوله في الباب: أَنَّ فَضْلَ الْقُرْآنِ ظَهَرَ عَلَى صَاحِبِهِ فِي

الْعَاجِلِ؛ بَأَن قَامَ لَهُ مَقَامَ الْمَالِ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى بُلُوغِ الْغَرَضِ، وَأَمَّا نَفْعُهُ

فِي الْآجِلِ، فَظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

قلتُ: وَأَظُنُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَعَلَّهُ كَانَ مَكْتُوباً فِي الْهَامِشِ؛ لِإِلْحَاقِ

الْبُخَارِيِّ لِلْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا الْبَابِ، فَأَدْرَجَهُ النَّسَاطُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاللَّهُ

- سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانِ.

* * *

٢٢ - باب :

القراءة عن ظهر القلب

مُرَادُ الإمام البخاري في هذه الترجمة : بيانُ مشروعية القراءة عن ظهر القلب، ولم يتعرَّضْ لكونها أفضلَ من القراءة نظراً؛ كما ظنَّ بعضُ من اعتنى بهذا الكتاب، والحديثُ الذي أورده مطابقٌ لما ترجمَ له.

* * *

٢٣ - باب :

استِذْكار القرآن وتعهده

ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثٍ، مطابقتها للترجمة ظاهرة.

الأول: حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه: قوله: «إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا، أَمْسَكَهَا».

الثاني: حديث ابنِ مسعود، والمرادُ منه: قوله: «وَاسْتَذْكُرُوا الْقُرْآنَ».

الثالث: حديث أبي موسى، والمقصودُ منه: قوله: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ».

* * *

٢٤ - باب :

القراءة على الدابة

أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى الردِّ على مَنْ كَرِهَ ذلك من السَّلف، ثم ذكر فيه حديثَ عبد الله بنِ مُعَفَّلٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٥ - باب :

تعليم الصبيان القرآن

أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة أيضاً إلى الردّ على من كره ذلك من السلف، ثم ذكر فيه حديث ابن عباس، ووجه الاستدلال من جهة أنّ ابن عباس رضي الله عنه جمَعَ الْمُفَصَّلَ على عهد النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -، وكان صغيراً، لعلّ البخاريّ أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس: «سَلُونِي عَنِ التَّفْسِيرِ؛ فَإِنِّي حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَأَنَا صَغِيرٌ».

* * *

٢٦ - باب :

نِسْبَانِ الْقُرْآنِ، وهل يقولُ: نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وكَذَا؟ وقولُ الله تعالى:

﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ۝٦ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦ - ٧]

ظَاهِرٌ مِيلَانُ الْبُخَارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ، فكأنه يشير إلى أن التَّهْيِيَّ الْوَاردَ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ لِلزَّجْرِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ، بَلْ لِلزَّجْرِ عَنْ تَعَاطِيِ أَسْبَابِ النَّسْيَانِ، وَلِهَذَا النُّكْتَةُ أورد في الباب أحاديثَ النبي ﷺ، ووجه الاستدلال مِنْ الْآيَةِ مِنْ نِسْبَةِ النَّسْيَانِ إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم -.

ثم ذكر البخاريّ - رحمه الله تعالى - في الباب حديثين:

أحدهما: عن عائشة.

ثانيهما: عن ابن مسعود، ومناسبة الثاني للترجمة من جهة أنّ فيه ذكراً

النهي الذي أوَّلَه البخاريُّ، ومطابقه الأول للترجمة من جهة . . . (١)

* * *

٢٧ - باب :

مَنْ لَمْ يَرَبَّأَسَا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا

أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى الردِّ على مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ مِنَ السَّلَفِ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث عمر، والغرض منه هنا : قوله : «فقلت : يا رسول الله !

إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروفٍ لم تُقرئَ بها»، فسَمِعَهُ النَّبِيُّ - صلى الله تعالى عليه وسلم -، فلم يُنكر عليه .

الثالث : حديث عائشة، والغرض منه آخر الحديث .

* * *

٢٨ - باب :

التَّرتِيلُ فِي الْقِرَاءَةِ، وقوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٤] ،

وقوله تعالى : ﴿ وَقرءَا نَا فَرَقْتَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] ،

وما يُكرَهُ أَنْ يُهَذَّ كَهَذَا الشُّعْرُ

(١) بياض في الأصل بمقدار سطرين .

(﴿فِيهَا يُفَرَّقُ﴾ [الدخان: ٤]: يُفَصَّلُ. قال ابن عباس: ﴿فَرَّقَتْهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦]: فَصَّلْنَاهُ).

من هنا شرع الإمام البخاري في بيان طريقة قراءته القرآن، وذكر في الباب هذه الآيات الثلاث؛ للإشارة إلى أنها تدلُّ على ترتيل القرآن.

أما الآية الأولى: فيُعرف وجه الاستدلال بها من تفسير مجاهد وقَتَادَة، «قال مجاهد: رَتَّلَ القرآن بعضه إثر بعضٍ على تَوَدَّة، وقال قَتَادَة: بَيَّنَّهُ تَبْيَانًا».

وأما الآية الثانية: فيُعرف وجه الاستدلال بها من أثر ابن عباس: «أن رجلاً سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران، ورجل قرأ البقرة فقط، قيامهما واحد، ورُكُوعُهما واحد، وسُجُودُهما واحد؟ فقال: «الذي قرأ البقرة فقط أَفْضَلُ»، ثم تلا: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقَّتْهُ لِنَقْرَاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وأما الآية الثالثة: فذكرها الإمام البخاري استطراداً؛ لتقوية معنى ﴿فَرَّقَتْهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦] بِفَصَّلْنَاهُ، والآية الثالثة هي: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ ﴿٢﴾ فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣ - ٤].

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث [ابن مسعود]، وهو يتعلق بِكَرَاهَةِ هَذَا الْقُرْآنِ كَهَذَا الشُّعْرِ.

ثانيهما: حديث ابن عباس، وشاهد الترجمة منه: النَّهْيُ عَنْ تَعْجِيلِهِ بِالتَّلَاوَةِ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي التَّأَنِّي فِيهَا، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلتَّرْتِيلِ.

* * *

٢٩ - باب :

مَدُّ الْقِرَاءَةِ

المرادُ منَ المدِّ في الترجمة : المدُّ الأصليُّ ، وهو إشباعُ الحرفِ الذي بعده أَلِفٌ أو واوٌ أو ياءٌ .

ذكر الإمامُ البخاري في الباب حديثَ أنسٍ رضي الله عنه ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهةِ ذكرِ المدِّ فيه .

* * *

٣٠ - باب :

التَّرْجِيعُ

ذكر الإمامُ البخاري - رحمه الله - في الباب حديثَ عبدِ الله بنِ مُعَفَّلٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣١ - باب :

حُسْنُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي موسى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن المرادَ بالمِزْمَارِ : الصوتُ الحَسَنُ ، وأصلُه الآلَةُ ، أُطْلِقَ اسْمُهُ على الصوتِ الحَسَنِ ؛ لِلْمُشَابَهَةِ .

* * *

٣٢ - باب :

مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٣ - باب :

قَوْلِ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ : حَسْبُكَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ الَّذِي

قَبْلَهُ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٤ - باب :

فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ؟ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَاَقْرِءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل : ٢٠]

أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى الردّ على من قال : أقلّ ما يُجْزَى

من القرآن في كلّ يوم وليلة جزءٌ من أربعين جزءاً من القرآن .

ووجهُ الردّ : أن عموم الآية يشمل أقلّ من ذلك ، فمن ادّعى التحديد ،

فعليه البيان .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث أبي مسعود ، ومناسبتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ من جهة أن الآية

المتّرجَم بها تُناسِبُ ما استدلّ به ابنُ عُيَيْنَةَ من حديث أبي مسعود ؛ والجامعُ

بينهما: أن كلاً من الآية والحديث يدلُّ على الاكتفاء؛ بخلاف ما قال ابنُ شُبْرُمَةَ، فكأنه أورد أثرَ ابنِ شُبْرُمَةَ للردِّ عليه، وهذا من عادته: أنه أحياناً يورد الآثارَ للردِّ عليها، وأكثرُ ما يوردها البخاريُّ لتقوية ما ذهبَ إليه.

الثاني: حديث عبد الله بنِ عَمْرٍو، وأورده من طريقين، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٥ - باب:

البُكَاءِ عندَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «فَرَأَيْتُ عَيْنِيهِ تَذْرِفَانِ».

* * *

٣٦ - باب:

إِثْمُ مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ تَأَكَّلَ بِهِ، أَوْ فَجَرَ بِهِ

هذه الترجمةُ لها ثلاثة أركان:

الأول: في بيانِ إثمٍ مَنْ يَرِيدُ الرِّيَاءَ وَالسُّمْعَةَ بِالْقِرَاءَةِ.

والثاني: في بيانِ مَنْ اسْتَحْصَلَ الدُّنْيَا بِالْقِرَاءَةِ.

والثالث: في بيانِ إثمٍ مَنْ فَجَرَ بِالْقِرَاءَةِ.

ثم ذكر البخاريُّ - رحمه الله تعالى - في الباب ثلاثة أحاديث، مجموعها دالةٌ لأركان الترجمة.

الأول: حديث عليّ، وهو مُخْرَجٌ منه إِنْهُمْ مَنْ فَجَرَ بالقراءة.

الثاني: حديث أبي سعيد الخُدْرِيّ، وهو أيضاً مُخْرَجٌ منه إِنْهُمْ مَنْ فَجَرَ بالقراءة.

الثالث: حديث أبي موسى، وهو مُخْرَجٌ منه إِنْهُمْ مَنْ رَأَى بِالْقُرْآنِ، ومن تَأَكَّلَ به، وهو ظاهر فيما ترجمَ له.

* * *

٣٧ - باب:

اِقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اسْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ

غالبُ ظَنِّي: أن مُرَادَ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في هذه الترجمة: أنه ينبغي للقارئ أن يقرأ القرآنَ ما دامَ اسْتَلَفَ قَلْبُهُ بِالْقُرْآنِ قائماً، فإذا وَقَعَ الاختلافُ؛ يعني: بِمَلَالِ الْقَلْبِ، قامَ، كأنه يقول: يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِالنَّشَاطِ، فإذا مَلَّ، قامَ، ثم عاد لقراءة القرآنِ عند نشاط الطَّبْعِ وَالْقَلْبِ.

وَيَحْتَمَلُ أن يكون المرادُ بالاسْتِلَافِ: اتِّفَاقُ الْقُرَّاءِ فِي كَيْفِيَةِ الْأَدَاءِ، وبالاختلافِ: اختلافهم فيها، فكأنه نَهَى عَنِ الْقِرَاءَةِ إِذَا وَقَعَ الاختلافُ فِي كَيْفِيَةِ الْأَدَاءِ؛ بأن يَتَفَرَّقُوا عِنْدَ الاختلافِ، ويستمرُّ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى قِرَاءَتِهِ، وبهذه النُّكْتَةِ تَظْهَرُ الْحِكْمَةُ فِي ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَقِبَ حَدِيثِ جُنْدُبٍ.

وَيَحْتَمَلُ أن يكون المرادُ بالاسْتِلَافِ: الاتِّفَاقُ فِي فَهْمِ مَعَانِي الْقُرْآنِ،

ووجوه تأويله وتفسيره، وبالاختلاف: اختلافهم في ذلك، فكأنه يقول: فإذا وقع الاختلاف، وجاءت النبوة بضرب الآيات بعضها ببعض، يتفرقوا.

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جُنْدُب، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

ثانيهما: حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة... (١).

وأشار الإمام البخاري بإيراد الحديث الذي فيه الأمر بالقيام إلى براعة

الاختتام، والله - سبحانه وتعالى - درُّ هذا الإمام!

تمَّ (كتاب فضائل القرآن) بفضل الله تعالى وعونه، ويتصل - إن شاء

الله تعالى - (كتاب النكاح)، والحمد لله، وسلام على رسوله.

آخر (كتاب فضائل القرآن)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب

النكاح)، ونسأل الله تعالى حسن توفيقه، وزيادة عونه، والحمد لله رب

العالمين، وسلام على المرسلين.



(١) بياض في الأصل قدر سطر.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٤٩ - (٦٧)

كِتَابُ النِّكَاحِ

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - مما يتعلّق بالقرآن من التفسير والفضائل، وكان ما يتعلّق بالكتاب والسنة من الحفظ والتفسير وتقرير الأحكام يحصل به حفظ الدين في الأقطار، واستمرار الأحكام على الأعصار، وبذلك تحصل الحياة المعبرة، أعقب المؤلف الإمام الهمام ذلك بما يحصل به النسل والدُّرَّة التي يقوم بها جيلٌ بعد جيلٍ يحفظون أحوال التنزيل، وهو النكاح.

ثم أعقبه بالرضاع؛ لما فيه من متعلّقات التحريم به، ثم ذكر ما يحرم من النساء، وما يحل، ثم أردف ذلك بالمصاهرة، والنكاح الحرام والمكروه، والخِطبة والعُقدة والصّداق والولي، وضرب الدّف في النكاح والوليمة، والشروط في النكاح، وبقيّة أحوال الوليمة، ثم عشرة النساء، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١ - باب :

الترغيب في النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]

استدلّ الإمام البخاري بالآية على الترغيب في النكاح، ووجه الاستدلال:

أنها صيغة أمر تقتضي الطلب، وأقلّ درجاته الندب، فثبت الترغيب.

قال الإمام القُرْطُبِيُّ : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ انْتَرَعَ التَّرْغِيبَ فِي النِّكَاحِ مِنَ الْأَمْرِ بِالنِّكَاحِ الطَّيِّبِ ، مَعَ وَرُودِ النَّهْيِ عَنْ تَرْكِ الطَّيِّبِ ، وَنِسْبَةِ فَاعِلِهِ إِلَى الْإِعْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ [المائدة : ٨٧] .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث أنسٍ ، وفيه دلالة على فضل النِّكَاحِ ، والتَّغْيِيبِ فِيهِ .

الثاني : حديث عائشة ، ووجه مناسبتِهِ لِلتَّرْجُمَةِ مِثْلُ مَنْاسِبَةِ الْآيَةِ الْمَذْكُورِ فِيهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٢ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

« مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ ، فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُّ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ »

هذه الترجمة لها جزءان ؛ فالحديث الذي أورده البخاري في الباب يدلُّ على الجزء الأول ، إلا أنه مختصر ، ليس فيه التصريح بلفظ الترجمة ، وقد ورد بلفظ الترجمة ، أشار إليه البخاري - رحمه الله تعالى - .

وأما الجزء الثاني من الترجمة ، فكأن البخاري أشار إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان من عَرْضِ عثمان عليه بِكْرًا ، وجواب ابن مسعود له بالحديث ، وإنما أورد البخاري - رحمه الله تعالى - هذا الجزء من الترجمة على سبيل الاستفهام ؛ لاحتمال أن يكون وافقه ابن مسعود ،

وإن لم يُنقل ذلك، أو لم يوافقَه؛ لأنه لا أَرَبَ له في ذلك، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣ - باب :

مَنْ لم يَسْتَطِعِ البَاءَةَ، فَلْيَصُمْ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب الحديثَ المذكورَ مختصراً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

كَثْرَةُ النِّسَاءِ

ذَكَرَ البخاريُّ - رحمه الله تعالى - في الباب ثلاثةَ أحاديثٍ، كُلُّها تدلُّ على كَثْرَةِ النِّسَاءِ، والثالثُ فيها أَصْرَحُ أحاديثِ الباب للترجمة.

الأول: حديث ابنِ عباسٍ، والغرضُ منه: كَثْرَةُ زَواجِ النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -، وهو يدلُّ على فضلِ الاستكثارِ من النساء.

الثاني: حديث أنسٍ، والمرادُ منه أيضاً: بيانُ كَثْرَةِ أَزْوَاجِ النبي ﷺ.

الثالث: حديث ابنِ عباسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥- باب :

مَنْ هَاجَرَ، أَوْ عَمِلَ خَيْرًا لِتَزْوِيجِ امْرَأَةٍ، فَلَهُ مَا نَوَى

ذكر البخاري في الباب حديثَ عمرَ رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦- باب :

تَزْوِيجِ الْمُعْسِرِ الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ

ذكر البخاري في الباب حديثَ سَهْلٍ مُعَلَّقًا فِي قِصَّةِ الْوَاهِبَةِ،

ومطابقته للترجمة ظاهرة، ثم ذكر حديثَ ابنِ مسعود.

وقد تَلَطَّفَ الإمامُ البخاري في استنباطِ الحُكْمِ؛ كأنه يقول: لَمَّا

نَهَاهُمْ عَنِ الْاِخْتِصَاءِ، مَعَ اِحْتِيَاجِهِمْ إِلَى النِّسَاءِ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا شَيْءَ

لَهُمْ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي نَفْسِ هَذَا الْخَبَرِ، وَكَانَ كُلُّ مِنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَافِظًا

شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَعَيَّنَ التَّزْوِيجُ بِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، فَحُكِّمُ التَّرْجَمَةُ مِنْ

حَدِيثِ سَهْلٍ مَأْخُوذٌ بِالتَّنْصِيفِ، وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِالِاسْتِدْلَالِ، وَلِلَّهِ

دَرْ هَذَا الْإِمَامُ مَا أَدَقَّ نَظْرَهُ، وَأَوْسَعَ فَهْمَهُ! - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

* * *

٧- باب :

قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ: «انْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ شِئْتَ حَتَّى أَنْزِلَ لَكَ عَنْهَا»

هذه الترجمة لفظُ حديثِ عبد الرحمن الذي أشار إليه البخاري بقوله :

«رواه عبدالرحمن بن عَوْفٍ»، ثم ساقَ في الباب حديثَ أنسٍ في قصة تزويجِ عبدالرحمن، والغرضُ منه: قوله: «فَعَرَضَ عليه أن يُنَاصِفَهُ أَهْلَهُ وماله»، وهو في معنى الترجمة.

* * *

٨ - باب:

ما يُكرَهُ مِنَ التَّبَثُّلِ وَالْخِصَاءِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

الأول: حديث سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة ردِّ النبيّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - على من أَرادَه.

الثاني: حديث ابنِ مَسْعُودٍ، ومطابقته للترجمة من جهة النَّهْيِ فيه عن الْخِصَاءِ.

الثالث: حديث أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة من جهة الإشارةِ إلى النَّهْيِ عن الاختِصَاءِ، وقد جاء في بعض روايات هذا الحديثِ زيادة: «فأذن لي أن أختصي».

* * *

٩ - باب:

نِكَاحِ الْأَبْكَارِ

جميعُ ما ذكره الإمامُ البخاري في الباب عن عائشةَ مطابقٌ للباب، والله أعلم.

* * *

١٠- باب :

تزويج النِّبَاتِ

ذكر البخاري في الباب حديث أم حبيبة معلقاً، واستنبط البخاري الترجمة من قوله ﷺ: «فلا تعرضن علي بناتكن»؛ لأنه خاطب بذلك نساءه، فافتضى أن لهن بنات من غيره - عليه السلام -، فيستلزم أنهن نبيات؛ كما هو الغالب الأكثر، ثم ذكر حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١١- باب :

تزويج الصغار من الكبار

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن أبا بكر زوج عائشة وهي صغيرة من النبي ﷺ، وهو كبير في السن والفضل، والمراد هنا: كبره في السن.

* * *

١٢- باب :

إلى من ينكح؟ وأي النساء خير؟
وما يستحب أن يتخير لطفه من غير إيجاب

اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة أحكام:

وتناوُلُ الأول والثاني من حديثِ البابِ واضحٌ؛ لأنه يدلُّ على أنه ينبغي لمن يريد التزويج أن يَنكِحَ إلى قريش؛ لأن نساءَهُنَّ خيرُ النساء، وهو الحكم الثاني.

وأما الحكمُ الثالثُ: فيؤخذُ منه بطريق اللزوم؛ لأن مَنْ ثَبَتَ أَنَّهُنَّ خيرٌ مِنْ غَيْرِهِنَّ، اسْتَحَبَّ تَخْيِرَهُنَّ للأولاد، ولعلَّ البخاري أشار إلى حديث: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٣ - باب:

اتِّخَاذِ السَّرَارِي، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا

لما فرغ البخاري ممَّا يتعلَّقُ بِنِكَاحِ الحرائر، شرعَ في بيان ما يتعلَّقُ بالإماء؛ من اتِّخَاذِهِنَّ سرايا، ونكاحِهِنَّ.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي موسى، أمَّا دَلَالَتُهُ على الشَّقِّ الأول من الترجمة، فواضحة من قوله: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ»، وذلك أَنَّ كَوْنَ الوليدة عند الرجل أعمُّ من أن تكون سُرِّيَّةً أم لا.

وأما دَلَالَتُهُ على الشَّقِّ الثاني، فواضحة من قوله: «ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا».

الثاني: حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم، ومطابقته للترجمة من جهة أن هاجر - عليها السلام - كانت مملوكةً، وقد صحَّ أن إبراهيم أولَّدها بعد

أن مَلَكَهَا، فهي سُرِّيَّةٌ له.

الثالث: حديث أنسٍ، وشاهدُ الترجمة منه: تَرُدُّ الصحابة في صَفِيَّةَ هل هي زوجته، أو سُرِّيَّتُهُ؟ فيطابق إحدى رُكْنِي الترجمة.

* * *

١٣م - باب:

مَنْ جَعَلَ عِنَقَ الْأُمَةِ صَدَاقَهَا

ذكر البخاري في الباب حديث أنسٍ المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤ - باب:

تزويج المُعْسِرِ

هذه الترجمة أعمُّ من التي تقدَّمت في أوائلِ النكاح، وهي: (باب: تزويج المُعْسِرِ الذي معه القرآن والإسلام)، ودلالة الآية التي أوردتها على الترجمة واضحة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سهلٍ في قصة الواهبة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن النبي ﷺ زَوَّجَ المُعْسِرَ.

* * *

١٥ - باب :

الأكفاء في الدين ، وقوله تعالى :

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۚ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان : ٥٤]

شرع الإمام البخاري - رحمه الله - في مسألة الكُفء .

اعلم أن اعتبار الكفاءة بالدين مُتفقٌ عليه ، فلا تحِلُّ مُسلمةٌ لكافر أصلاً ، وأما اعتبارُ الكفاءة بالنسبِ والمالِ ، فمُختلفٌ فيه ، وجنَحَ البخاريُّ إلى اعتبار الكفاءة [بالدين] فقط ، وأورد الآيةَ الكريمةَ للإشارة إلى إقامة الدليل على اعتبار الكفاءة في الدين فقط ؛ لأنَّ الحَصْرَ في الآية وقعَ في القِسْمَيْنِ : النسبِ ، والصَّهْرِ ، فيصُلِحُ التمسُّكُ بالعموم ، إلا ما دلَّ الدليلُ على اعتباره ، وهو استثناءُ الكافر .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب أربعةَ أحاديثَ :

الأول : حديث عائشة ، والغرضُ منه : إنكاحُ أبي حذيفةَ مَوْلَاهُ سَالِمًا هِنْدًا ، وهي من [قريش] ^(١) .

الثاني : حديث عائشة ، والمقصودُ منه : تزوُّجُ المقدادِ بنِ الأسودِ ضُبَاعَةَ ، وهي هاشميَّةٌ ، فلولا أنَّ الكفاءة لا تعتبرُ إلا بالنسبِ ، لما جاز له أن يتزوَّجَهَا ؛ لأنها فوقه في النسبِ .

الثالث : حديث أبي هريرة ، والغرضُ منه : قوله : «فاظفر بذاتِ الدينِ ترَبَّتْ يداكَ» .

(١) بياض في الأصل قدر نصف سطر تقريباً .

الرابع : حديث سَهْل بن سَعْدٍ، والغرضُ منه : تفضيلُ الفقيرِ المتدَيِّنِ على الغنيِّ غيرِ المتدَيِّنِ، فَفُهِمَ منه اعتبارُ الكفاءةِ بالدينِ، والله أعلم .

* * *

١٦ - باب :

الأكْفَاءُ فِي الْمَالِ، وَتَزْوِيجُ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةِ

هذه الترجمةُ مقصودةٌ لبيانِ مَذْهَبٍ من اعتبارِ الكفاءةِ بالمالِ، ومالَ البخاريُّ إلى عدمِ اعتبارِ الكفاءةِ بالمالِ، وإليها أشار بقوله : «وتزويجُ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةِ» .

ثم ذَكَرَ البخاريُّ - رحمه الله تعالى - في البابِ حديثَ عائشةَ، ووجهُ الأخذِ منه : عُمُومُ التَّقْيِيمِ فيه ؛ لاشتماله على الْمُثْرِي والمُقِلِّ مِنَ الرِّجَالِ، والمُثْرِيَّةِ والمُقِلَّةِ مِنَ النِّسَاءِ، فَدَلَّ على جَوَازِ نِكَاحِ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةِ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

١٧ - باب :

مَا يُتَّقَى مِنْ سُؤْمِ الْمَرَأَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿إِن مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عُدُوا لَكُمْ﴾ [التغابن : ١٤]

أورد البخاريُّ هذه الآيةَ في الباب ؛ للإشارة إلى اختصاصِ السُّؤْمِ ببعضِ النساءِ دونَ بعضٍ ؛ لَمَّا دَلَّتِ الآيةُ على التبعضِ .

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة.

الأول: حديث ابن عمر.

والثاني: حديث سهل.

والثالث: حديث أسامة، قال السُّبُكِيُّ: في إيراد البخاري هذا

الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية: إشارة إلى تخصيص الشُّوم بمن تحصل منها العداوة والفتنة، لا كما يفهم بعض الناس من التشاؤم، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٨ - باب:

الْحُرَّةُ تَحْتَ الْعَبْدِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة في قصة بَرِيرَةَ، والاستدلال به يعني على أن زَوْجَ بَرِيرَةَ حِينَ أُعْتِقَتْ كان عبداً.

* * *

١٩ - باب:

لا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ؛ لقوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]

وانتزاعُ هذا الحكم من الآية مَبْنِيٌّ على أن الظاهر منها: التَّخْيِيرُ بين الأعداد المذكورة، لا الجَمْعُ، وذكر البخاري الآية الثانية هنا؛ لأنها كالقَرينة الدالة على عدم الجَمْع.

ثم ذكر في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٠- باب:

﴿وَأَمْهَنْتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]،

وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ

هذه الترجمة، وثلاث تراجم بعد [ها]، تتعلق بأحكام الرضاع. وأشار البخاري بقوله: (وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ... إلخ) إلى أن في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاعة، وقد بينت ذلك السنة.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وجاء في هذا الحديث زيادة: «وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، وهو أصرح مطابقة للترجمة.

الثالث: حديث أم حبيبة، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

* * *

٢١- باب:

من قال: لا رضاع بعد حولين؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره

هذه الترجمةُ فيها حُكْمَانُ :

خالفَ البخاريُّ الحَنَفِيَّةَ في الأولِ منهما، ووافقَهُم في الثاني، واستدلَّ على إثباتِ الحُكْمِ الأولِ بالآيةِ، واستدلَّ بهُها واضح .

وأما الحُكْمُ الثاني، فتمسَّكَ الإمامُ البخاري على إثبات ذلك بالعموم الوارد في الأخبار، مثل : حديثِ عائشةَ في الباب، وهو أيضاً تمسُّكٌ صحيحٌ في الأصول .

* * *

٢٢- باب :

لَبَنِ الْفَحْلِ

المرادُ مِنْ لَبَنِ الْفَحْلِ . . . (١) .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ .

* * *

٢٣- باب :

شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ولم يُفصِّح البخاريُّ بالحُكْمِ في الترجمة؛ لِإختلاف في ذلك، ولِقِيَامِ الاحْتِمَالِ في الحديث، والله تعالى أعلم .

* * *

(١) بياض في الأصل قدر سطر ونصف السطر تقريباً .

٢٤ - باب :

مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ، وَمَا يَحْرُمُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِّنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ٢٣﴾ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ^{٢٤} فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ^{٢٥} إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ [النساء: ٢٣ - ٢٤]

هذه الترجمة، وعِدَّةُ تَرَاجِمَ بَعْدَهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُحَلَّلَاتِ وَالْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ عِدَّةَ آثَارٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَدِيثًا مَرْفُوعًا صَرِيحًا.

* * *

٢٥ - باب :

﴿وَرَبِّبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الدُّخُولُ وَالْمَسِيسُ وَاللَّمَّاسُ هُوَ الْجِمَاعُ

هذه الترجمة فيها رُكْنَان :

أما الركن الأول: فهو تفسيرُ الرَّبِّيَّةِ، وتفسيرُ المرادِ بالدُّخُولِ المذكورِ في الآية، وما ذهب إليه الإمامُ البخاري - رحمه الله تعالى -: أن التقييدَ بالحِجْرِ في الآية لا يُعتبرُ فيه مفهومُ المخالفةِ، وهو مذهبُ الجمهورِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «وَهَلْ تُسَمَّى الرَّبِّيَّةَ، وإن لم تكن في حِجْرِهِ؟».

وذهب البخاريُّ أيضاً إلى أن المرادَ بالدُّخُولِ: الجِماعُ، دونَ الخلوةِ، ولتقوية ما ذهب إليه أوردَ أثرَ ابنِ عباسٍ.

وأما الركن الثاني من الترجمة: فهو إثباتُ بناتِ الأولادِ في حُكْمِ التحريمِ.

واحتجَّ البخاريُّ على هذا بقول النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -: «لا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ»، ووجهُ الدلالةِ من عمومِ قوله: «بَنَاتِكُنَّ»؛ لأنَّ بِنْتَ الابنِ بنتٌ.

واحتجَّ أيضاً بتسمية النبي ﷺ ابنَ ابنته ابناً. وأشار بإيراد هذا إلى تقوية أنَّ بِنْتَ ابنِ الزوجةِ في حُكْمِ بِنْتِ الزوجةِ، ثم ساق البخاريُّ في الباب حديثَ أمِّ حَبِيَّةَ، والغرضُ منه: قوله: «فلا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ».

* * *

٢٦- باب:

وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ

أورد البخاري في الباب حديثَ أمِّ حَبِيَّةَ المذكورَ؛ لقوله فيه: «فلا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

* * *

٢٧- باب :

لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا

ذكر البخاري في الباب حديثين : الأول : حديث جابر ، والثاني : حديث أبي هريرة ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٨- باب :

الشَّغَارِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في النهي عن الشَّغَارِ .

* * *

٢٩- باب :

هل للمرأة أن تهَبَ نفسها لأحدٍ؟

لهذه الهبة صورتان :

إحداهما : مُجَرَّدُ الهبة من غير ذكر المهر .

وثانيتهما : النكاح بلفظ الهبة .

وفي كليتهما خلافٌ ، ولهذا لا يجوزُ البخاريُّ بالحكم .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة

مِنْ ذِكْرِ هِبَةِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ فِي الْجُمْلَةِ .

* * *

٣٠- باب :

نِكَاحِ الْمُخْرَمِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَهَبَ إِلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُورَدْ فِي الْبَابِ غَيْرَ حَدِيثِ
الْجَوَازِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

* * *

٣١- باب :

نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ آخِرًا
لَمْ يَقَعْ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ الَّتِي أَوْرَدَهَا التَّصْرِيحُ بِالنَّهْيِ آخِرًا، لَكِنْ
قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ الْبَابِ: إِنْ عَلَيَّا بَيِّنٌ أَنَّهُ مَنسُوخٌ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
النَّهْيَ عَنِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ وَقَعَ آخِرًا.
ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ، كُلُّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِنِكَاحِ
الْمُتْعَةِ.

* * *

٣٢- باب :

عَرَضِ الْمَرْأَةِ [نَفْسَهَا] عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُثَنَّى: مِنْ لَطَائِفِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ الْخُصُوصِيَّةَ
فِي قِصَّةِ الْوَاهِبَةِ، اسْتَنْبَطَ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لَا خُصُوصِيَّةَ فِيهِ، وَهُوَ جَوَازُ
عَرَضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سهل، ومطابقته للترجمة ظاهرة مما تقدم.

* * *

٣٣ - باب:

عَرَضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: عن ابن عمر، وثانيهما: عن أم حبيبة.

وفي الأول عَرَضُ الْبِنْتِ، وفي الثاني عَرَضُ الْأُخْتِ.

* * *

٣٤ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥]

تَضَمَّنَتْ الْآيَةُ أَرْبَعَةَ أَحْكَامٍ:

اثنين مُبَاحِينَ: التَّعْرِيزُ، وَالْإِكْنَانُ.

واثنين مَمْنُوعَيْنِ: النِّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ، وَالْمُوَاعِدَةُ فِيهَا.

وقد ذكر البخاري في الباب آثاراً تتعلق بذلك.

* * *

٣٥ - باب :

النَّظَرُ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَنْ عَائِشَةَ ، وَثَانِيَهُمَا : عَنْ سَهْلِ .

وَاسْتَنْبَطَ الْبُخَارِيُّ مِنْهُمَا جَوَازَ النَّظَرِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَالشَّاهِدُ مِنْهُ لِلتَّرْجَمَةِ : قَوْلُهُ : «أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ» ، وَالِاسْتِدْلَالُ

بِهِ بُنِيَ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ حَقٌّ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَالشَّاهِدُ مِنْهُ لِلتَّرْجَمَةِ : قَوْلُهُ : «فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا» .

* * *

٣٦ - باب :

مَنْ قَالَ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

فَدَخَلَ فِيهِ الثَّبْتُ ، وَكَذَلِكَ الْبِكْرُ .

وَقَالَ : ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] ، وَقَالَ :

﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]

شَرَعَ الْبُخَارِيُّ فِي مَسْأَلَةِ اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ ، وَذَكَرَ فِي الْبَابِ

ثَلَاثَ آيَاتٍ ، وَسَاقَ عِدَّةَ أَحَادِيثَ ، وَاسْتَنْبَطَ هَذَا الْحُكْمَ مِنْهَا .

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى : فَوُجَّهَ الْاِحْتِجَاجُ فِيهَا لِلتَّرْجَمَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

خَاطَبَ الْأَوْلِيَاءَ ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الْعَضْلِ ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَلِيِّ ، وَإِلَّا ،

لَمَا كَانَ لِعَظْمِهِ مَعْنَى، ولأنها لو كانت لها أن تُزَوِّج [نفسها]، لم تحتج إلى أخيها، ومن كان أمره إليه لا يقال: إِنَّ غَيْرَهُ مَنَعَهُ مِنْهُ، وهذه الآية دليلٌ على اعتبار الوليِّ.

وأما الآيةُ الثانيةُ والثالثةُ: فوجهُ الاحتجاجِ فيهما: أن الله تعالى خاطَبَ بالنِّكَاحِ الرجالَ، ولم يخاطِبِ النساءَ، فدلَّ على اعتبارِ الوليِّ، وأنَّ له دَخْلًا في الإنكاحِ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب أربعةَ أحاديثَ:

الأول: حديث عائشةَ، والغرضُ منه: قولُها: «نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ».

الثاني: حديثها أيضاً، والغرضُ منه: قولُها: «فَيَعْضُلُهَا»؛ فإنه يدلُّ على اعتبارِ الوليِّ؛ لأنه لو لم يَكُنْ لِعَظْمِهِ تَأْثِيرٌ، لَمَا عَصَلَهَا.

الثالث: حديث ابنِ عمرَ، ووجهُ الدَّلالةِ منه: اعتبارُ الوليِّ في الجُملةِ.

الرابع: حديث مَعْقِلٍ، ووجهُ الدَّلالةِ منه على اعتبارِ الوليِّ صَرِيحٌ، وإلا، لَمَا كَانَ لِعَظْمِهِ مَعْنَى.

* * *

٣٧ - باب:

إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ

غرضُ البخاريِّ في الباب: بيانُ أن الوليَّ إذا كان هو الخاطِبُ، هلْ

يُزَوِّجُ نَفْسَهُ، أو يحتاجُ إلى وَلِيِّ آخَرَ؟ ولم يُفْصَحَ البخاريُّ بالحُكْم، لكنَّ ظاهرَ صَنِيعِهِ يقتضي أَنه يَرى الجوازَ؛ فَإِنِ الْآثَارَ الَّتِي فِيهَا أَمْرُ الْوَلِيِّ غَيْرُهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ لَيْسَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالْمَنْعِ، وَقَدْ أوردَ فِي التَّرْجَمَةِ أَثَرَ عَطَاءِ الدَّالِّ عَلَى الْجَوَازِ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سهلٍ، أورده معلقاً ومَوْصُولاً، وَجْهُ الْأَخْذِ مِنْهُ: الإِطْلَاقُ.

ثانيهما: حديث عائشةَ، وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ: قوله: «فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا» أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، أو يَأْمُرَ غَيْرَهُ فَيَتَزَوَّجَهُ.

* * *

٣٨ - باب:

إِنكاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤]، فَجَعَلَ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ

استنبطَ الإمامُ البخاريُّ مِنَ الْآيَةِ جَوَازَ إِنْكَاحِ الصَّغِيرَةِ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَهُوَ اسْتِنْبَاطٌ حَسَنٌ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنْ أَبَاهَا زَوْجُهَا، لَكِنْ قَدْ عَلِمَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْآخَرِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ زَوَّجَهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَإِلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَشارَ البخاريُّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ.

* * *

٣٩- باب :

تزويج الأب ابنته من الإمام

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : عن ابن عمر، وثانيهما : عن عائشة .

وهما يدلان على الترجمة، وفيهما إشارة إلى أن الولي الخاص يقدم على الولي العام .

* * *

٤٠- باب :

السلطان ولي ؛ لقول النبي ﷺ : «زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»

ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث، لكنه لما لم يكن على شرط البخاري - رحمه الله -، استنبط من قصة الواهبة، وصرح بموضع الاستدلال من الحديث في الترجمة .

* * *

٤١- باب :

لَا يُنْكِحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ وَالشَّيْبَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا

هذه الترجمة مقصودة لاشتراط رضا المَرْوُوجَةِ، بكرة كانت أو ثيباً، صغيرة أو كبيرة، وهو الذي يقتضيه ظاهر حديثي الباب .

وفي المسألة اختلافٌ، والله - سبحانه وتعالى أعلم -، وعلمه أتم .

* * *

٤٢ - باب :

إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ

أُطْلِقَ الْبُخَارِيُّ التَّرْجِمَةَ، فَشَمَلَ الْبِكْرَ وَالثَّيْبَ، لَكِنَّ حَدِيثَ الْبَابِ مُصَرَّحٌ فِيهِ بِالثُّبُوتِ. فَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «وَأَنَا بَكْرٌ».

* * *

٤٣ - باب :

تَرْوِيجُ الْيَتِيمَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا﴾ [النساء: ٣]، وَإِذَا قَالَ لِلْوَلِيِّ: زَوِّجْنِي فُلَانَةً، فَمَكَثَ سَاعَةً، أَوْ قَالَ: مَا مَعَكَ؟ فَقَالَ: مَعِيَ كَذَا وَكَذَا، [أَوْ لَبِثًا، ثُمَّ قَالَ:] زَوَّجْتُكَهَا، فَهُوَ جَائِزٌ

اشْتَمَلَتْ هَذِهِ التَّرْجِمَةُ عَلَى حُكْمَيْنِ، هُمَا:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: تَرْوِيجُ الْيَتِيمَةِ.

وَذَكَرَ لَهُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَدَلَّاهُ عَلَى تَرْوِيجِ الْوَلِيِّ غَيْرِ الْأَبِ الْيَتِيمَةَ الَّتِي دُونَ الْبُلُوغِ، بِكُرًّا كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا، ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْيَتِيمَةِ: مَنْ كَانَتْ دُونَ الْبُلُوغِ، وَلَا أَبَ لَهَا، وَقَدْ أَذِنَ فِي تَرْوِيجِهَا؛ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَبْخَسَ مِنْ صَدَاقِهَا.

الْحُكْمُ الثَّانِي: قَوْلُ الْخَاطِبِ لِلْوَلِيِّ: «زَوِّجْنِي فُلَانَةً... إلخ».

وَحَاصِلُ مَا أَرَادَ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذَا: أَنَّ أَيَّ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ - إِذَا كَانَ فِي الْمَجْلِسِ - لَا يَضُرُّ، وَلَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ آخَرُ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ لِإثْبَاتِ هَذَا الْحُكْمِ حَدِيثَ سَهْلٍ، وَدَلَّاهُ عَلَيْهِ وَاضِحَةً.

نعم، اعترضَ على البخاريّ في أخذِ هذا الحُكْمِ من هذا الحديثِ؛
لأنها واقعةٌ عَيْنٍ يطرقها احتمالُ أن يكونَ قَبْلَ عقدِ الإيجاب.

* * *

٤٤ - باب :

إذا قال الخاطِبُ [للولي]: زَوَّجْنِي فُلَانَةً، فقال: قد زَوَّجْتُكَ بكذا
وكذا، جازَ النِّكَاحُ، وإن لم يقلِ الزوجُ: رَضِيتُ أَوْ قَبِلْتُ
هذه الترجمةُ معقودةٌ لمسألة: هل يقومُ الالتماسُ مقامَ القَبولِ؛ أو
لا بُدَّ من إعادةِ القَبولِ؟

ثم ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ سَهْلٍ في قصةِ الواهبةِ، واستنبطَ
منه الجوازَ؛ لأنه لم يُنْقَلْ بعدَ قولِ النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -:
«زَوَّجْتُكُمَا بما معكُم من القرآن» أنَّ الرجلَ قال: قد قَبِلْتُ، ولم يقلِ النبيُّ
- صلى الله تعالى عليه وسلم - له: أَرْضِيتَ، أَقْبِلْتُ؟

* * *

٤٥ - باب :

لا يَخْطُبُ الرجلُ على خِطْبَةِ أخيه حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ

ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثين:

أحدهما: حديث ابنِ عمرَ.

وثانيهما: حديث أبي هريرةَ بلفظ: «يَتْرُكُ»، وقد جاء عن أبي هريرةَ

بلفظ: «حتى يَدَعَ»، فكأن البخاريَّ أشار إليه على عادته المعروفة.

* * *

٤٦ - باب :

تفسير ترك الخطبة

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في قصة تزويج أخته حفصة، ولا يظهر منه تفسير ترك الخطبة صريحاً؛ لأن عمر لم يعلم بخطبة النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - حفصة، ولكن البخاري قصد معنى دقيقاً يدل على تعود ذهنه، ورُسوخه في الاستنباط، وذلك أن أبا بكر علم أن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - إذا خطب إلى عمر: أنه لا يردّه، بل يرغب فيه، ويشكر الله تعالى على هذه النعمة الكبرى، فقام علم الصديق بهذا الحال مقام الركون والتراضي، فكأن البخاري يقول: كل من علم أنه لا يُصرف إذا خطب؛ لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته.

وقيل: أراد البخاري تحقيق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً؛ لأن أبا بكر امتنع، ولم يكن أنبرم الأمر بين الخاطب والولي، فكيف لو أنبرم وتراكنّا؟ فكأنه استدلال بالأولى.

* * *

٤٧ - باب :

الخطبة

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ووجه إدخاله في هذه الترجمة: أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخاطب؛ ليسهل أمره، فشبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئزال المرغوب إليه بالبيان والسخر.

وقيل: تؤخذ المناسبة من جهة أن البيانَ تحسينُ اللفظ لاستمالة القلوب، وهو المشبهُ بالسَّحر، والمذمومُ منه ما يُقصد به الباطلُ، فكأن البخاريَّ أشار بإيراد هذا الحديثِ إلى [أنَّ] الخطبةَ، وإن كانت مشروعةً في النكاح، فتعيَّن أن [تكون] مُقتَصدةً، ولا يكون فيها ما يقتضي صرفَ الحقِّ إلى الباطل بتحسينِ الكلام.

* * *

٤٨ - باب:

ضَرْبِ الدُّفِّ فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ

أشار البخاريُّ إلى مشروعية ضَرْبِ الدُّفِّ في النكاح عند العقد والوليمة.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ الرُّبَيْعِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة للجزء الثاني منها، وأما مطابقته للجزء الأول منها، فبالإلحاق، أو بالإشارة إلى أحاديث ضَرْبِ الدُّفِّ عند عَقْدِ النكاح.

* * *

٤٩ - باب:

قولِ الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ فِخْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وكثرة المهر، وأدنى ما يجوزُ من الصَّدَاقِ، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ امْرَأَتَكُم مِّنْ ظُنُونٍ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]، وقوله: - جلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقال سهلٌ: قال النبي ﷺ: «ولو خاتماً من حديدٍ»

هذه الترجمة معقودة لجواز كثرة المهر، وأنه لا يتقدّر أقلّه، ووجه الاستدلال على جواز الكثرة: أن الله تعالى أباح أخذ المهر الكثير بقوله: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، ووجه الاستدلال على عدم تقدير الأقلّ من المهر: إطلاق النصوص؛ كقوله تعالى: ﴿صَدَقْتِهِنَّ﴾ [النساء: ٤]، وقوله: ﴿فَرِيضَةً﴾، وقوله ﷺ: «ولو خاتماً من حديد».

قلت: ويمكن أن غرض البخاريّ من عقد هذا الباب مع ذلك: إثبات وجوب المهر أيضاً، ووجه الاستدلال على الوجوب: ورود صيغة الأمر.

ثم ذكر الإمام البخاريّ في الباب حديث أنس في قصة تزويج عبدالرحمن بن عوف، ووجه الاستدلال به للترجمة من جهة أنه جاء في بعض روايات هذا الحديث من سؤال النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - عبدالرحمن عن المهر؛ فإنه يفهم منه أن لا تحديد للمهر؛ لأنه لو كان له تحديد سابق، لما احتاج إلى السؤال أولاً، وأن سؤاله عنه؛ لاحتمال أن لا يكون له علم [ب]التحديد، [و]الم بيّن له، بل سكّ، فدلّ على عدم تحديد المهر، فتأمل.

* * *

٥٠ - باب:

التزويج على القرآن، وبغير صداق

غرض البخاريّ في الباب... (١).

(١) بياض في الأصل قدر سطر.

ثم ذكر في الباب حديث سَهْلٍ، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة في قوله: «أَذْهَبَ، فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

وأما الجزء الثاني^(١):

* * *

٥١ - باب:

المَهْرُ بِالْعُرُوضِ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ

هذه الترجمة معقودة لإثبات جوازِ المَهْرِ بِالْعُرُوضِ دُونَ النَقُودِ، وَذِكْرُ الْخَاتَمِ بَعْدَ الْعُرُوضِ مِنْ قَبْلِ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ؛ فَإِنَّ خَاتَمَ الْحَدِيدِ مِنْ جُمْلَةِ الْعُرُوضِ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، والترجمة مأخوذة منه للخاتَمِ بِالتَّنْصِيصِ، وَلِلْعُرُوضِ بِالْإِلْحَاقِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ.

* * *

٥٢ - باب:

الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ

هذا الباب معقود لبيان الشروط التي تحل في النكاح.

(١) بياض في الأصل قدر سطرين.

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرَ عَمْرٍ، وَوَجْهَ إِيرَادِهِ ظَاهِرٌ، وَذَكَرَ أَيْضاً حَدِيثَ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ مُعَلَّقاً، وَالْغَرَضُ مِنْهُ ظَاهِرٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عُقْبَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٥٣ - بَابُ :

الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ

أشار الإمام البخاري في هذه الترجمة إلى تخصيص الحديث المذكور في الباب السابق في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يُباح، لا كما نُهي عنه؛ لأن الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها، فلا يناسب الحث عليها. وذكر البخاري فيهِ أَثَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ، وَكَذَا مُطَابَقَةُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي أوردَهُ ظَاهِرَةٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

* * *

٥٤ - بَابُ :

الصُّفْرَةِ لِلْمُتَزَوِّجِ

أشار الإمام البخاري بالتقييد في الترجمة إلى الجمع بين حديث الباب، وحديث النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ لِلرِّجَالِ، وَذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مُعَلَّقاً.

وثانيهما: حديث أنسٍ في قصة تزوّج عبد الرحمن، والغرضُ منه هنا: قوله: «وبه أئثرُ صُفْرَةٌ»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

٥٥ - باب

بغير ترجمة.

هذا البابُ كالفصل من الباب الذي قبله، ومناسبتُه له من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب - عليها السلام - ذِكْرُ الصُّفْرَةِ، فكأن البخاريّ يقول: الصُّفْرَةُ لِلْمُتَزَوِّجِ مِنَ الْجَائِزِ، لا مِنَ الْمَشْرُوطِ لِكُلِّ مُتَزَوِّجٍ، ويمكن أن يكون الإمام البخاري - رحمه الله - أبقى البياضَ ليكتب فيه ما يناسبُ، فلم يَتَّفِقْ له، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

٥٦ - باب:

كيف يُدعى لِلْمُتَزَوِّجِ وغيره؟

قيل: أراد الإمام البخاري بهذا الباب: [الإشارة] إلى ردِّ قول القائل عند العُرس: بالرفاء والبنين، فكأنه أشار إلى حديث عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أنه تزوّج، فقالوا له: بالرفاء والبنين، فقال: لا تقولوا هكذا، وقولوا كما قال رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم -: «اللهم بارِكْ لهم، وبارِكْ عليهم».

ثم ذكر البخاري في الباب قصة تزويج عبدالرحمن، ومطابقته
للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٧ - باب :

الدُّعَاءُ لِلنِّسْوَةِ اللَّاتِي يُهْدِيْنَ الْعُرُوسَ وَلِلْعُرُوسِ

[أورد فيه حديث عائشة - رضي الله عنها -].

قال الشَّراح: ظاهرُ هذا الحديث الذي أورده في الباب مخالفٌ
للترجمة؛ فإن فيه دعاءَ النِّسْوَةِ لمن أهدى العُرُوسَ، لا الدعاءَ لهنَّ.

فأجاب الكَرْمَانِي - رحمه الله -: بأنَّ الأُمَّ هي الهادِيَةُ للعُرُوسِ
المُجَهَّزَةُ، فهنَّ دعَوْنَ لها، ولمن معها، وللعُرُوسِ؛ حيثُ قلن: على الخير
جئتنَّ، أو قَدِمْتُنَّ على الخير^(١).

واستحسنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، وقال: هذا الجوابُ أَحْسَنُ ما توجَّه به
الترجمة، وحاصله: أن مُرادَ البخاريَّ بالنِّسْوَةِ: من يهدي العُرُوسَ، سواءً
كنَّ قليلاً أو كثيراً، وأن من حضرَ ذلك يدعو لمن أحضرَ العُرُوسَ، ولم يُردِ
الدُّعَاءُ لِلنِّسْوَةِ الحاضِرَاتِ في البيت قبلَ أن تأتي العُرُوسُ، وفيه احتمالات
أخرُ ذكرَ [ها] الحافظُ، أحدها للكرماني^(٢).

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١٩ / ١١٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٢٢٣).

قال الكرّماني: وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي النِّسْوَةِ لِلَاخْتِصَاصِ ؛ أَي: الدِّعَاءُ الْمُخْتَصُّ بِالنِّسْوَةِ اللَّاتِي يُهْدَيْنَ، وَلَكِنْ يُلْزَمُ مِنْهُ الْمَخَالَفَةُ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي لِلْعَرُوسِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَدْعُوِّ لَهَا؛ وَالَّتِي فِي النِّسْوَةِ ؛ لِأَنَّهَا الدَّاعِيَةُ، وَفِي جَوَازِ مِثْلِهِ خِلَافٌ^(١).

قال الحافظ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ عَلَى حَذْفِ أَي: الْمُخْتَصِّ بِالنِّسْوَةِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: دَعَاءُ النِّسْوَةِ الدَّاعِيَاتِ لِلنِّسْوَةِ الْمُهْدِيَّاتِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: «مِنْ»؛ أَي: الدِّعَاءُ الصَّادِرُ مِنَ النِّسْوَةِ^(٢).

قلتُ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ غَيْرَ مَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ الدِّعَاءِ، وَهُوَ الدَّعْوَةُ لِلنِّسْوَةِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: بَابُ الدَّعْوَةِ لِلنِّسْوَةِ اللَّاتِي يُهْدَيْنَ الْعَرُوسَ لِلزَّوْجِ، وَطَلَبُ الدَّعْوَةِ لِلْعَرُوسِ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً فِي الْبَيْتِ عِنْدَ قَصْدِ الْإِهْدَاءِ، فَعَلَى هَذَا حَدِيثُ الْبَابِ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّ أُمَّ رُومَانَ دَعَتْ عَائِشَةَ، وَلَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً فِي الْبَيْتِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ النِّسْوَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ لَمْ يَجْتَمِعْنَ فِي بَيْتِ أُمِّ رُومَانَ إِلَّا بَعْدَ دَعْوَتِهَا إِيَّاهُنَّ كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ عِنْدَ الْعُرْسِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ بِمَرَادِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ، وَهُوَ الْمَلِهُمُّ لِلصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبَ.

* * *

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١٩ / ١١٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٢٢٣).

٥٨- باب :

مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ قَبْلَ الْغَزْوِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٩- باب :

مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ

ذكر فيه حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٠- باب :

الْبِنَاءُ فِي السَّفَرِ

ذكر فيه حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦١- باب :

الْبِنَاءُ بِالنَّهَارِ، وَبِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ

أشار البخاري إلى أن البناء لا يختص بالليل، وإلى أن البناء يلزم أن يكون بغير مركب ولا نيران؛ لأن إيقاد النيران عند العرس من عادة الكفرة.

ثم أورد حديثَ عائشةَ، ودَلَّاهُ على الجزء الأول من الترجمة ظاهرةً، وعلى الجزء الثاني منها؛ إمَّا بالاستِئْزام؛ لأنَّ بِناءَ النبيِّ ﷺ بعائشةَ كان بغيرِ مَرَكَبٍ ولا نيرانٍ، وإمَّا بالإشارة إلى حديثِ النَّهْيِ عن ذلك، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٦٢ - باب :

الأنماط ونحوها للنساء

أشار البخاريُّ إلى جواز اتِّخاذِ الأنماطِ ونحوها من الفرشِ للنساء، ووجهُ الاستدلالِ على جوازِ الأنماطِ من الحديثِ الذي أورده... (١)، وأمَّا نَحْوُها من الفرشِ، فبالإلحاقِ بالأنماطِ، والله تعالى أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

٦٣ - باب :

النِّسوةُ اللَّاتي يُهْدِيْنَ المرأةَ إلى زوجها، ودُعائِهِنَّ بِالْبَرَكَةِ

دَلالةٌ حديثِ عائشةَ على الجزء الأول من الترجمة ظاهرة من قوله: «زَفَّتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ»، وليس فيه دَلالةٌ صريحةٌ على الجزء الثاني من الترجمة، وعلى تقديرِ صِحَّةِ هذه الزيادةِ في الترجمة، فلعلَّ البخاريَّ أشار إلى ما يروى عن عائشةَ: أنها زَوَّجَتْ

(١) بياض في الأصل قدر أربع كلمات .

يَتِيمَةً فِي حَجْرِهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَتْ: وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْدَاهَا إِلَى زَوْجِهَا، وَفِيهِ: فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا قُلْتُمْ؟»، قَالَتْ: قُلْنَا: سَلَمْنَا، وَدَعَوْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا.

* * *

٦٤- بَابُ:

الْهَدِيَّةُ لِلْعُرْسِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «فَقَالَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ: لَوْ أَهْدَيْنَا لِرَسُولٍ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَدِيَّةً»، فَكَأَنَّ مِطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ إِهْدَاءِ أُمِّ سُلَيْمٍ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَبُولِهِ هَدِيَّتِهَا، وَكَانَ عَرُوسًا.

* * *

٦٥- بَابُ:

اسْتِعَارَةُ الثِّيَابِ لِلْعُرْسِ وَغَيْرِهَا

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِمِثَالِ اسْتِعَارَةِ الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا مِمَّا تَتَجَمَّلُ بِهِ الْعُرُوسُ مِنَ الْحُلِيِّ لِلْعُرْسِ.

ثُمَّ أُرِيدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ مِنْهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْجَامِعِ بَيْنَ الْقِلَادَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْمَلْبُوسِ الَّذِي تَتَزَيَّنُ بِهِ لِلزَّوْجِ، أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْعُرْسِ أَوْ بَعْدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي (كِتَابِ الْهَيْئَةِ)

حديثٌ لعائشةَ أَخَصُّ من هذا الحديثِ، وهو قولها: «كان لي من الدُّروعِ القُطنيةِ دِرْعٌ، فما كانت امرأةٌ تُقَيَّنُ بالمدينةِ إلا أَرْسَلْتُ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ»، وترَجَّم عليه: (الاستعارةُ للعَروسِ عندَ البِناء).

قلتُ: ويمكنُ أن يَرِجَعَ الضميرُ الواقعُ في الترجمةِ للعَروسِ، وإنما أنْتُ؛ لأنَّ المرادَ من العَروسِ هنا: المرأةُ، فيكون وجهُ الاستدلالِ على الاستعارةِ للعَروسِ من جهةٍ أنه لما ثَبَتَ من الحديثِ جوازُ الاستعارةِ لغيرِ العَروسِ، مع أنها غيرُ محتاجةٍ إلى التزَيُّنِ، ثَبَتَ للعَروسِ بطريقِ الأوَّلَى؛ لاحتياجِها إلى التزَيُّنِ، والله تعالى أعلم بمرادِ البخاريِّ - رحمه الله -.

* * *

٦٦ - باب:

مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ

أورد فيه حديثَ ابنِ عباسٍ، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٦٧ - باب:

الْوَلِيمَةُ حَقٌّ

مالَ الإمامُ البخاري إلى الوجوبِ، وأورد فيه حديثَ عبد الرحمن بنِ عَوْفٍ، ووجهُ الدَّلالةِ: وَرُودُ صِفَةِ الأَمْرِ بالوليمةِ، وهو يدلُّ على الوجوبِ.

ثم أورد حديث أنس، ومطابقته للترجمة... (١).

* * *

٦٨ - باب:

الْوَلِيمَةُ وَلَوْ بِشَاةٍ

هذا الباب معقودٌ لبيان مقدارِ الوليمة، وفي الترجمة إشارةٌ إلى [أنَّ] الوليمة بدونِ شاةٍ تجوز أيضاً، ولهذا السَّرُّ أورد الحديثَ الرابعَ الذي يدلُّ على الوليمة بحِيسٍ.

ثم ذكر البخاريُّ فيه خمسةَ أحاديثَ، كُلُّها عن أنس:

الأول والثاني: في قصة عبد الرحمن، والغرضُ منه: قوله: «أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

الثالث: في وليمَةِ زينب - عليها السلام - بِشَاةٍ.

الرابع: في وليمَةِ صَفِيَّةَ، وهو يدلُّ على أن الوليمة بالشاة ليست بلازمة.

الخامس: في وليمَةِ زينب، وهذا ليس فيه التصريحُ بأي شيء كانت الوليمة، لكن قد تقدَّم آنفاً: أنه ﷺ أَوَّلِمَ عليها بِشَاةٍ.

* * *

(١) بياض قدر نصف سطر.

٦٩- باب :

مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضِ
ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ.

* * *

٧٠- باب :

مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ
ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، وَهُوَ أَيْضاً ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ.

* * *

٧١- باب :

حَقَّ إِجَابَةُ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ،
وَلَمْ يُوقَّتِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْماً وَلَا يَوْمَيْنِ

غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي الْبَابِ: أَنَّ إِجَابَةَ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةَ وَاجِبَةٌ، وَأَنَّ
الْوَلِيمَةَ لَا تَخْتَصُّ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ. فَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ:
«الْوَلِيمَةُ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٌّ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَالثَّالِثُ: رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ».

أَمَّا وَجُوبُ الْإِجَابَةِ، فَمَأْخُودٌ مِنْ وَرُودِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ، فَفِي الْحَدِيثِ
الْأَوَّلِ: ذَكَرَ الْوَلِيمَةَ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ: ذَكَرَ مُطْلَقَ الدَّعْوَةِ الَّتِي تَشْمَلُ الْوَلِيمَةَ
أَيْضاً، وَأَمَّا عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ، فَمَأْخُودٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ بِغَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ.

ثم ذكر البخاري أربعة أحاديث :

الأول : حديث ابن عمر، والغرض منه : قوله : «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ، فَلْيَأْتِهَا» .

الثاني : حديث أبي موسى، والغرض منه : قوله : «وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ» .

الثالث : حديث البراء، والغرض منه : «أُمِرْنَا بِسَبْعٍ» ، من جُمَلَتِهَا : إجابة الداعي .

الرابع : حديث سهل، ووجه الدلالة فيه من جهة أن النبي ﷺ أجاب أبا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ، ولم يتخلف .

* * *

٧٢- باب :

مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ

هذا أيضاً من أَمَارَةٍ وجوب إجابة الدعوة، أورد فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٧٣- باب :

مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ

أشار البخاري إلى أن الإجابة لا تختص إلى كثير الطعام، ثم أورد فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٧٤- باب :

إِجَابَةُ الدَّاعِي فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ

أورد فيه حديث ابن عمر، ووجه الاستدلال من الحديث من جهة أن اللام فيه للعموم، وهو الذي فهمه راوي الحديث، فكان يأتي الدعوة للعرس ولغيره.

* * *

٧٥- باب :

ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ إِلَى الْعُرْسِ

أورد فيه حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٦- باب :

هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ؟

ذكر فيه أثر ابن مسعود، وأبي أيوب، ومطابقتهما ظاهرة للترجمة. ثم ساق حديث عائشة، وموضع الترجمة منه: قولها: «قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلْ»، فتأمل.

* * *

٧٧- باب :

قِيَامِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الْعُرْسِ، وَخِدْمَتِهِمْ بِالنَّفْسِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثٌ سَهْلٌ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٧٨ - بَابُ :

التَّقْيِيعِ وَالشَّرَابِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ فِي الْعُرْسِ

ذَكَرَ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٧٩ - بَابُ :

الْمُدَارَاةِ مَعَ النِّسَاءِ ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضِّلَعِ»

أَوْرَدَهُ مَوْصُولًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَجَهُ الاستِدْلَالِ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ
أَنْ الِاسْتِمْتَاعَ بِالْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمُلَايَنَةِ ، وَهِيَ الْمُدَارَاةُ ، وَأَصْرَحُ مِنْ
ذَلِكَ : مَا رَوَاهُ غَيْرُهُ مَرْفُوعًا : «خُلِقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ ضِلَعٍ ، فَإِنْ تَقَمَّهَا
تَكْسَرُهَا ، فَدَارَهَا تَعِشْ بِهَا» ، فَلَعَلَّ الْبَخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

٨٠ - بَابُ :

الْوَصَاةِ بِالنِّسَاءِ

أَوْرَدَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَيْنِ : وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٨١- باب :

﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن أهل المرء ونفسه من جملة رعيته، وهو مسؤول عنهم؛ لأنه أمر أن يحرس على وقيتهم من النار، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٨٢- باب :

حُسْنُ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ

ذكر البخاري في الباب حديثين، كلاهما عن عائشة:

الأول: حديثها في قصة إحدى عشرة امرأة، وأخذ المصنف حُسْنَ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ من قوله - عليه الصلاة والسلام - فيه: «كنت لك كأبي زرع لأُمِّ زرع».

والثاني: حديثها في لعب الحبشة، ومطابقته للترجمة... (١).

* * *

٨٣- باب :

مَوْعِظَةُ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا

ساق الإمام البخاري في الباب حديث عمر لطلوله، وأخذ الترجمة من

(١) بياض في الأصل قدر نصف سطر.

موعظة عمر رضي الله عنه ابنته حفصة.

* * *

٨٤- باب:

صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعاً

قَيَّدَ الإمام البخاري الترجمة بالتطوع؛ لأنه لا حاجة إلى الإذن في صوم الفرض، وذكر فيه حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٨٥- باب:

إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة مِنْ وَجْهَيْنِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٦- باب:

لَا تَأْذَنُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ

أُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، والغرضُ منه هنا: قوله: «وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

* * *

٨٧- باب :

بغير ترجمة، فصار الحديث الذي أورده فيه من جملة الباب السابق، ومناسبتة له من جهة الإشارة إلى أن النساء - غالباً - يرتكبن النهي المذكور، ومن ثمَّ كنَّ أكثرَ أهلِ النارِ، والله أعلم.

* * *

٨٨- باب :

كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَهُوَ الزَّوْجُ، وَهُوَ الْخَلِيطُ؛ مِنَ الْمُعَاشِرَةِ

أشار البخاري إلى تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلِيُّ الْعَشِيرِ﴾ [الحج: ١٣]، وذكر هذا التفسير استطراداً على عادته في مثل هذا.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي سعيد.

الثاني: حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله: قال: «يَكْفُرُنَ الْعَشِيرُ».

الثالث: حديث عمران، والغرض منه: قوله: «فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً»،

وقد بين سبب كثرتهم في النار في حديث ابن عباس الذي قبله، فطابق الترجمة.

* * *

٨٩- باب :

«لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ»

لما ذكر في الباب السابق حقَّ الزوج على الزوجة، ذكر في هذا حقَّ

الزوجة على الزوج، وذكر فيه حديث أبي جحيفة مُعلقاً، وحديث عبد الله بن عمرو موصولاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٩٠ - باب :

الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا

ذكر فيه حديث ابن عمر، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٩١ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء : ٣٤]

ذكر البخاري في حديث أنس، ومطابقته للترجمة تظهر من سياق الآية؛

لأن المراد: منه قوله: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء : ٣٤]، فهو الذي يطابق الإيلاء؛ لأن مقتضاه: أنه هَجَرُهُنَّ، وخَفِيَ ذلك على بعض العلماء.

* * *

٩٢ - باب :

هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ

كأن الإمام البخاري يشير إلى أن قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ﴾ [النساء :

٣٤] لا مفهوم له، وأنه تَجَوَّزُ الهَجْرَةُ فيما زاد على ذلك.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث معاوية ، ووجه إirاده ظاهر .

الثاني : حديث أم سلمة .

الثالث : حديث ابن عباس ، وكلاهما مطابقان للترجمة .

* * *

٩٣ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء : ٣٤] ؛ أي : ضرباً غير مُبرِّح

لعلَّ غرضَ الإمام البخاري في هذا الباب : بيانُ وجهِ الجمعِ بين ما ظاهرُهُ التخالُفُ بين الآية والحديث ؛ لأن الآية يُفهم منها إباحةُ الضربِ ، والحديث يُفهم منه عدمُ إباحة الضربِ ، ووجهُ الجمعِ : أنه يُحمَلُ الضربُ المنهَى المذكورُ في الحديث على الضربِ الشديد ، وإليه الإشارة في قوله : «جَلَدَ الْعَبْدُ» ، والضربُ المذكورُ في الآية على الضربِ الخفيفِ .

* * *

٩٤ - باب :

لَا تُطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ

ذكر حديث عائشة ، ومطابقته ظاهرة للترجمة .

* * *

٩٥ - باب :

﴿وَأِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء : ١٢٨]

ذكر به حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٩٦ - باب :

العَزْلُ

ذكر البخاري في الباب حديثين : عن جابر، وأبي سعيد الخدري، وهما يدلان على جواز العزل.

* * *

٩٧ - باب :

الْقُرْعَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفْرًا

ذكر فيه حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٩٨ - باب :

الْمَرْأَةُ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِضَرْتِهَا، وَكَيْفَ يَقْسِمُ ذَلِكَ؟

هذه الترجمة لها خبران :

الأول : إثبات جواز هبة المرأة يومها لضررتها.

الثاني : كيفية قَسَم ذلك .

ومطابقة حديث عائشة الذي ذكره البخاري في الباب للجزء الأول ظاهرة .

وأما مطابقته للجزء الثاني ، فبالإشارة ؛ فإنه يفهم منه : أن يوم الواهبة

يُقَسَم للموهوب لها .

وقد قال العلماء : إذا وَهَبَتْ يومها لَضَرَّتْها ، قَسَمَ الزوجُ لها يوماً ،

فإن كان تالياً ، فذاك ، وإلا ، لم يقدمه عن رُبَّتْها ، والله سبحانه أعلم .

* * *

٩٩ - باب :

الْعَدْلُ بَيْنَ النِّسَاءِ

﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ
فَتَذَرُوهُنَّ كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء : ١٢٩ - ١٣٠]

لم يذكر الإمام البخاري في هذا الباب حديثاً مرفوعاً ، ولا أثراً .

وأشار إلى أن الآية المذكورة كافية في الباب ؛ فإنه يفهم منها العدل من قوله

تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ [النساء : ١٢٩] .

وأما المنفي فيها ، فهو العدل من كل جهة ، فلا يستطيعها الإنسان ،

كذا وقع في نسختنا ، ووقع في بعض نسخ البخاري : (باب : العدل بين

النساء) ، وذكر الآية المذكورة في الباب ، ثم ذكر الحديث المذكور في

الباب الآتي ، فعلى هذا كأن البخاري أشار بذكر الآية [إلى] أن المنفي

فيها: العدلُ بَيْنَهُنَّ من كل جهة^(١)، وبالحديث إلى: أن المرادَ بالعدل: التسويةُ بينهن بما يليق بكلِّ منهنَّ، فإذا وفَّى لكل واحدةٍ منهنَّ حَقَّها، لم يَضُرَّه ما زاد على ذلك من مِثْلِ قَلْبٍ، والله أعلم.

* * *

١٠٠ - باب:

إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٠١ - باب:

إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبِكْرِ

ذَكَرَ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٠٢ - باب:

مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ لِلتَّرْجُمَةِ.

* * *

(١) في «الفتح» (٣١٣ / ٩): «إلى أن المنفي فيها العدلُ بينهن من كل جهة»، وفي «عمدة القاري» (١٩٩ / ٢٠): «المنفي في الآية العدل بينهن من كل جهة».

١٠٣ - باب :

دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلْبَابِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٠٤ - باب :

إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ، فَأَذِنَ لَهُ

غَرَضُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: بَيَانُ جَوَازِ ذَلِكَ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ،
وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: أَنَّ الْقَسَمَ لَهُنَّ يَسْقُطُ بِإِذْنِهِنَّ، فَكَأَنَّهُنَّ وَهَبْنَ أَيَّامَهُنَّ تِلْكَ
لِلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا.

* * *

١٠٥ - باب :

حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عُمَرَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ.

* * *

١٠٦ - باب :

الْمُتَشَبِّعِ بِمَا لَمْ يَنْلَ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَسْمَاءَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ.

* * *

١٠٧ - باب:

الغَيْرَةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ تِسْعَةَ أَحَادِيثَ:

أولها: حديث الْمُغِيرَةِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، [أورده معلقاً].

الثاني: حديث ابن مسعود، والغرض منه ظاهر.

الثالث: حديث عائشة، والمقصود منه واضح.

الرابع: حديث أسماء، والمراد منه بَيِّنٌ.

والخامس: حديث أبي هريرة، ومطابقته للباب ظاهرة.

السادس: حديث أسماء، والغرض منه: قوله: «وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ».

السابع: حديث أنس، والغرض منه هنا: قوله ﷺ: «غَارَتْ أُمُّكُمْ».

الثامن: حديث جابر، والغرض منه: قوله: «فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عِلْمِي

بِغَيْرَتِكَ»، مع قوله: «أَفْعَلَيْكَ أَغَارُ؟!».

التاسع: حديث أبي هريرة في هذا المعنى.

* * *

١٠٨ - باب:

غَيْرَةُ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ

هذه الترجمة أَخَصُّ من التي قبلها، ولم يُثَبِّتِ الإمام البخاري حُكْمَ

الغَيْرَةِ؛ لأن ذلك يَخْتَلِفُ باختلاف الأحوال والأشخاص.

ثم ذكر في الباب حديثين: كلاهما عن عائشة - رضي الله عنها -،
ولعلَّ مطابقة الأول منهما للترجمة من جهة أنَّ غَضَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ
بِسَبَبِ الْغِيَرَةِ بِالضَّرَائِرِ.

ومطابقة الثاني بالباب ظاهرة.

* * *

١٠٩ - باب:

ذَبَّ الرَّجُلُ عَنِ ابْنَتِهِ فِي الْغِيَرَةِ وَالْإِنْصَافِ

هذا الباب معقودٌ لِلرُّخْصَةِ فِي دَفْعِ الْغِيَرَةِ عَنِ الْابْنَةِ، وَطَلَبِ الْإِنْصَافِ لَهَا.
وذكر البخاريُّ فيه حديثَ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وهو ظاهرٌ فيما تَرَجَّمَ لَهُ.

* * *

١١٠ - باب:

يَقِلُّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ

ذكر البخاريُّ فيه حديثين:

أحدهما: عن أبي موسى، أوردته مُعَلَّقًا.

والثاني: عن أبي هريرة، أوردته مَوْصُولًا، وكلاهما مطابقان للباب.

* * *

١١١ - باب:

لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالِدُخُولُ عَلَى الْمُغِيبَةِ

هذه الترجمة لها رُكْنَان.

أَحَدُ رُكْنَيْهَا : أورد له البخاري حديثاً صريحاً في الباب .

والثاني : يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب .

* * *

١١٢ - باب :

مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس ، وأخذ قوله في الترجمة : (عند الناس) من قوله في بعض طرق هذا الحديث : فَخَلَا بِهَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ، أو في بعض السُّلُكِ ، وهي الطَّرِيقُ الْمَسْلُوكَةُ الَّتِي لَا تَنْفُكُ عَنْ مُرُورِ النَّاسِ - غالباً - .

* * *

١١٣ - باب :

مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ

ذكر فيه حديث أم سلمة ، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له .

* * *

١١٤ - باب :

نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ

ظاهرُ الترجمة : أن الإمام البخاري يذهب إلى جوازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ ؛ بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، وهي مسألةٌ خِلَافِيَّةٌ شَهِيرَةٌ ، وحديثُ الباب

يساعدُ من أجاز، والله تعالى أعلم.

* * *

١١٥ - باب :

خُرُوجُ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١١٦ - باب :

اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَأَمَّا حُكْمُ غَيْرِ الْمَسْجِدِ، فَقَدْ قَاسَهُ الْبُخَارِيُّ عَلَى الْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

* * *

١١٧ - باب :

مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي إِبَاحَةِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ بِالرِّضَاعِ كَالنِّسَبِ، وَهَذَا مَقْصُودُ التَّرْجَمَةِ.

* * *

١١٨ - باب :

لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا

استعمل الإمام البخاري في الترجمة لفظ الحديث، فمطابقته ظاهرة.

* * *

١١٩ - باب :

قَوْلِ الرَّجُلِ : لِأَطْوَفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي

لعلَّ غرضَ الإمام البخاري : أن مثلَ هذا الكلامِ عند حَضْرَةِ النَّاسِ لَا يُكْرَهُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي النَّعْتِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثم ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي سَلِيمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمِطَابَقَةِ بِالْبَابِ .

* * *

١٢٠ - باب :

لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ؛

مَخَافَةَ أَنْ يُخَوِّنَهُمْ، أَوْ يَلْتَمِسَ عَشْرَاتِهِمْ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ ؛ وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلِيُّ مِنْهُ مُخْتَصَرٌ، وَمِطَابَقَتُهُ لِلْبَابِ وَاضِحَةٌ .

* * *

١٢١ - باب:

طَلَبُ الْوَلَدِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ حَدِيثَ جَابِرٍ، وَلَيْسَ مَقْصُودُ التَّرْجُمَةِ صَرِيحاً فِيهِ، لَكِنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى تَفْسِيرِ «الْكَيْسِ»، وَهُوَ طَلَبُ الْوَلَدِ، فَظَهَرَتِ الْمِطَابَقَةُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ.

* * *

١٢٢ - باب:

تَسْتَحِدُّ الْمُغِيَّةُ، وَتَمْتَشِطُ الشَّعْثَةُ

ذَكَرَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ جَابِرٍ، وَمِطَابَقَتُهُ لِلْبَابِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٢٣ - باب:

﴿وَلَا يَتَّبِعُكِ زِينَتُهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]

هَذَا الْبَابُ مُتَعَلِّقٌ بِالْحِجَابِ.

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ سَهْلٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: كَوْنُ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَاشَرَتْ ذَلِكَ مِنْ أَبِيهَا مَعَ حَضْرَةِ بَعْثِهَا، فَيُطَابِقُ الْآيَةَ، وَهِيَ جَوَازُ إِدَاءِ الْمَرْأَةِ زِينَتَهَا لِأَبِيهَا وَبَعْثِهَا، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

* * *

١٢٤ - باب :

﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْمُؤُوا الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٨]

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحُجَّةُ مِنْهُ هُنَا : مَشَاهِدَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا وَقَعَ مِنَ النِّسَاءِ حِينَئِذٍ ، وَكَانَ صَغِيرًا ، فَلَمْ يَحْتَجِبْنِ مِنْهُ ، فَتَأَمَّلْ .

* * *

١٢٥ - باب :

طَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ

وَزَادَ بَعْضُ الشُّرَاحِ فِي التَّرْجُمَةِ : (وَقَوْلِ الرَّجُلِ لَصَاحِبِهِ : هَلْ أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ ؟) .

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلرُّكْنِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُمَةِ ، وَيَسْتَفَادُ الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا : أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ مُسْتَشْنَى فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ ، فِيمَا سَأَلَ الرَّجُلُ خَاصِرَةَ ابْنَتِهِ مَمْنُوعٌ فِي غَيْرِ حَالَةِ التَّأْدِيبِ ، وَسَوَّالُ الرَّجُلِ عَمَّا جَرَى لَهُ مَعَ أَهْلِهِ مَمْنُوعٌ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْمُبَاسَطَةِ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» هَذِهِ الزِّيَادَةُ قَبْلَ قَوْلِهِ : (طَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ) .

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : وَالَّذِي يَظْهَرُ : أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْلَى بِيَاضًا ؛ لِيَكْتُبَ فِيهِ الْحَدِيثَ اللَّائِقَ بِهِ - وَهُوَ حَدِيثُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ : « هَلْ أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ ؟ » - ، فَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ ^(١) ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -

(١) انظر : «فتح الباري» (٩ / ٣٤٥) .

أعلم بمراد البخاريّ - رحمه الله تعالى - .

آخرُ (كتاب النكاح)، والحمد لله تعالى، وسلام على رسوله المصطفى .

هذا آخر (كتاب النكاح)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب

الطلاق)، والحمد لله، وسلام على رسوله .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -



٥٠ - (٦٨)

كِتَابُ الطَّلَاقِ

١ - بَابُ :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق : ١] . ﴿أَحْصَيْتُهُ﴾ [يس : ١٢] : حِفْظُنَّاهُ وَعَدَدُنَّاهُ وَطَلَّاقُ السَّنَةِ : أَنْ يَطْلُقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ، وَيُشْهَدَ شَاهِدَيْنِ

لَمَّا فَرَعَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مِنَ النِّكَاحِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ ، أَرَدَفَهُ بِكِتَابِ الطَّلَاقِ بَعْدَ النِّكَاحِ ، ثُمَّ أَنْكِحَةَ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى التَّفْرِيقِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقَرَّرُ عَلَى النِّكَاحِ بِالْكَافِرَةِ ، بَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا .

وَلَمَّا كَانَ الْإِيلَاءُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَذْكُورًا فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِينَ ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَقِبَهُ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَكَمَ الْمَفْقُودِ ، وَوَجْهَ إِيرَادِهِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ظَاهِرٌ .

ثُمَّ ذَكَرَ الظُّهَارَ ، وَهُوَ فُرْقَةٌ مُؤَقَّتَةٌ .

ثُمَّ ذَكَرَ اللَّعَانَ ، وَهُوَ فُرْقَةٌ مُؤَبَّدَةٌ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْعِدَّةَ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ بَعْدَ الْفُرْقَةِ .

ثم ذكر المراجعة؛ لأنها بعد الفرقة، وفي العدة.

ثم ذكر حكم الوطء من غير عقد.

ولما فرغ من توابع العقد الصحيح، قال^(١): مهر البغي والنكاح الفاسد.

ثم ذكر الممتعة ممتعة الطلاق.

ثم غرض الإمام البخاري من إيراد الآية والحديث:

إمّا إثبات مشروعية الطلاق، والآية تدلّ على مشروعية الطلاق، وكذا

الحديث؛ لأن ابن عمر طلق على عهد النبي ﷺ، ولم ينكر عليه أصل الطلاق، إنما أنكر عليه أنه طلق في حالة الحيض.

وإمّا إثبات أن يكون الطلاق عند ابتداء شروع النساء في العدة؛ بأن يكون في حالة الطهر من غير جماع، ولهذا أورد البخاري في الترجمة قوله: (وطلاق السنة... إلخ)، والآية والحديث الذي ذكره يدلّان على هذا الغرض أيضاً، والله أعلم.

* * *

٢ - باب:

إِذَا طَلَّقَتِ الْحَائِضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ

بَتَّ الإمام البخاري الحكم بالمسألة، وإن كان فيها اختلاف؛ بقوة

الدليل عنده.

ذكر في الباب حديث ابن عمر المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) في الأصل: «فقال».

٣ - باب :

مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟

قصد البخاري: إثبات مشروعية جواز الطلاق، وحمل حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» على ما إذا وقع من غير سبب، وأما المواجهة. فأشار إلى أنها خلاف الأولى، إلا إن احتيج إليها.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أبي أسيد، وليس في هذا الحديث أن النبي ﷺ واجهها بالطلاق، لكن يقال: إن ذلك ثبت في أول أحاديث الباب، فيحمل هذا الحديث على أنه واجهها بالطلاق، ثم لما خرج إلى أبي أسيد، أمره بإلحاقها إلى أهلها، فهذه المواجهة غير تلك المواجهة.

الثالث: حديث ابن عمر، وليس فيه ذكر المواجهة أصلاً، فمطابقته للجزء الأول من الترجمة؛ إن من جهة إثبات أصل مشروعية الطلاق من غير نظر إلى المواجهة، وإن للجزء الثاني من جهة أن الظاهر من حال ابن عمر أنه واجه امرأته بالطلاق، والله تعالى أعلم.

* * *

٤ - باب :

مَنْ جَوَّزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ

لا شك أن في الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يُجِزِ الطَّلَاقَ

الثلاث، لكن قد استشكل وجه استدلال البخاري بالآية التي ذكرها على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث.

قال الحافظ ابن حجر: والذي يظهر لي: أنه إن كان أراد بالترجمة مُطلق وجود الثلاث، مُفرقة كانت أو مجموعة، فالآية واردة على المانع؛ لأنها دللت على مشروعية ذلك من غير نكير، وإن كان أراد تجويز الثلاث مجموعة، وهو الأظهر. فأشار بالآية إلى أنها مما احتج به المخالف للمنع من الوقوع؛ لأن ظاهرها: أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة، بل على الترتيب المذكور. فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جمع الثلاث غير متجه؛ إذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية المذكورة، بل اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين.

فالحاصل: أن مُراد البخاري: دفع دليل المخالف بالآية؛ لا الاحتجاج بها لتجويز الثلاث، هذا الذي ترجح عندي.

وقال الكرمانى: وجه استدلاله بالآية: أنه تعالى قال: ﴿أَطْلَقْ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فدلَّ على جواز جمع الثنتين، وإذا جاز جمع الثنتين دفعة، جاز جمع الثلاث دفعة، أو التسريح بإحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة^(١).

ومحلُّ مسألة المبتوتة: (كتاب الفرائض)، وإنما ذكرها البخاري هنا استطراداً؛ لذكر المبتوتة فيها؛ لأنها تطلق على من انبثت بالثلاث أيضاً.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٣٦٥)، و«الكواكب الدراري» (١٩ / ١٨٢).

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول: حديث سهل في قصة المتلاعنين، والغرض منه هنا: قوله في آخر الحديث: «فطلقها ثلاثاً»، ولم ينكر النبي ﷺ عليه إيقاع الثلاث مجموعة، فلو كان ممنوعاً، لأنكره، ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان، والله تعالى أعلم بالصواب.

الثاني: حديث عائشة، وشاهد الترجمة منه: قوله: «فبت طلاقي»؛ فإنه ظاهر في أنه قال لها: أنت طالق البتة، ويحتمل أن يكون المراد: أنه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه، وهو أعم من أن يكون طلقها [ثلاثاً] مجموعة، أو مفارقة، ويؤيد الثاني - أي: التفريق - ما ورد من وجه آخر: أنها قالت: «طلقني آخر ثلاث تطليقات»، وهذا يرجح أن المراد بالترجمة: بيان من أجاز الطلاق الثلاث، ولم يكرهه، ويحتمل أن مراد الترجمة أعم من ذلك، وكل [حديث] يدل على [حكم] كل فرد من ذلك [الحديث].

الثالث: حديث عائشة أيضاً، وجه التمسك بظاهر قوله: طلقها ثلاثاً؛ فإنه ظاهر في كونها مجموعة، والله أعلم.

* * *

٥ - باب:

مَنْ خَيْرَ أَزْوَاجِهِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّلْتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسْرِحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]

شرع البخاري في مسألة التخيير؛ لأنه من أنواع الطلاق، ثم ذكر فيه حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦ - باب :

إذا قال : فارقْتُكَ ، أو سَرَحْتُكَ ، أو الْخَلَيْتُ ، أو الْبَرَيْتُ ،

أو مَا عُنِيَ بِهِ الطَّلَاقُ ، فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ

شرع البخاريُّ في مسألة التَّطْلِيقِ بالكُنْيَاتِ ، وظاهرُ تبويبِ البخاريِّ يقتضي أن لا صَرِيحَ عنده إلا لفظُ الطَّلَاقِ ، أو ما تَصَرَّفَ منه ، وَحُجَّتُهُ : أن الألفاظَ المذكورةَ في الترجمة تُستعملُ في غيرِ الطَّلَاقِ ؛ بدليلِ الآياتِ التي ذَكَرَها في الباب ؛ بخلافِ الطَّلَاقِ ؛ فإنه لم يَرِدْ إلا في الطَّلَاقِ .

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ عائِشَةَ مُعَلَّقًا ، والغرضُ منه : أن عائِشَةَ أرادت بالفِرَاقَ هنا : الطَّلَاقَ ، ولا نزاعَ في الحَمْلِ عليه إذا قُصِدَ إليه ، وإنما النزاعُ في الطَّلَاقِ .

* * *

٧ - باب :

مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ

شرع البخاريُّ في مسألة التحريم ، وفيها اختلافٌ كثيرٌ عن السَّلَفِ ، والذي يَظْهَرُ من مذهبِ البخاريِّ : أن الحرامَ ينصرفُ إلى نِيَّةِ القائلِ ، ولذلك صَدَّرَ البابَ بقولِ الحسنِ البصريِّ ، وهذه عادَتُهُ في موضع الاختلافِ مهما صَدَّرَ به من النقلِ عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ ، فهو اختياره .

وزعمَ ابنُ بَطَّالٍ : أن البخاريَّ يرى أن التحريمَ يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةَ الطَّلَاقِ الثلاثِ ، واحتجَّ بالإجماعِ على [أَنَّ] من طَلَّقَ امرأَتَهُ ثلاثاً [أنها] تَحْرُمُ عليه ، فلما كانت الثلاثُ تُحَرِّمُهَا ، كان التحريمُ ثلاثاً . قال : وإلى هذه

الحُجَّةُ أشار البخاريُّ بإيراد حديثِ رِفَاعَةَ ؛ لأنه طَلَّقَهَا ثلاثاً، فلم تَحِلَّ له مُرَاجَعَتُهَا إلا بعد زَوْجٍ، فكذلك من حَرَّمَ على نَفْسِهِ امرأته، فهو كَمَنْ طَلَّقَهَا [ثلاثاً] ^(١).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: وفيما قاله ابنُ بَطَّالٍ نَظَرٌ، وحاشا البخاريَّ أن يستدلَّ بكونِ الثلاثِ تُحرِّمُ أنَّ كلَّ تحریمٍ له حُكْمُ الثلاثِ مَعَ ظهورِ مَنعِ الحَصْرِ؛ لأنَّ الطَّلَاقَ الواحدةُ تُحرِّمُ غيرَ المدخولِ بها مُطلقاً، والبائنُ تُحرِّمُ المدخولَ بها إلا بعدَ عَقْدٍ جديدٍ، وكذلك الرجعيةُ إذا انقَضَتْ عِدَّتُهَا، فلم ينحصرِ التحريمُ في الثلاثِ. [وأيضاً]: فالتحریمُ أعمُّ من التطلاقِ ثلاثاً، فكيفَ يَسْتَدِلُّ البخاريُّ بالأعمِّ على الأخصِّ؟! حاشاه عن ذلك. ومما يؤيدُ الأولَ - يعني: أن الحرامَ ينصرفُ إلى نِيَّةِ القائلِ -: تعقيبُ البخاريَّ البابَ بترجمة: (لَمْ تُحرِّمُ ما أَحَلَّ اللهُ لك؟)، وساقَ فيه قولَ ابنِ عباسٍ: «إذا حَرَّمَ امرأته، فليس بشيء» ^(٢).

وأراد البخاريُّ بإيراد حديثِ ابنِ عمرَ: الاستشهادَ بقولِ ابنِ عمرَ: «حَرُمْتُ عَلَيْكَ»، فسَمَّاها حَرَاماً بالتطلاقِ ثلاثاً؛ كأنه يريدُ: أنها لا تصيرُ حَرَاماً بمجردَ قوله: «أنتِ عليَّ حَرَامٌ» حتى يريدَ به الطلاقَ، أو يُطلقها بائناً، وقد صَرَّحَ [بذلك بقوله: «قال أهلُ العِلْمِ: إذا طَلَّقَ ثلاثاً، فقد حَرُمْتُ عليه، فَسَمَوُهُ حَرَاماً بالطلاقِ والفِرَاق»].

(١) انظر: «شرح ابن بطلال» (٧ / ٤٠٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٣٧٤).

ثم أورد البخاري في الباب حديث عائشة في قصة رفاة؛ لقوله فيه :
 «لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عُسَيْلَتِكَ»؛ فإن المراد به ذلك :
 حُرْمَتُهَا على الزوج الأول حتى يذوق الآخر عُسَيْلَتَهَا، كما كان ذلك المراد
 بقوله تعالى : ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة : ٢٣٠] .

* * *

٨ - باب :

﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم : ١]

ذكر البخاري في الباب قول ابن عباس؛ لتأييد ما ذهب إليه من أن
 تحريم المرأة على النفس كتحريم الطعام، بل ينصرف ذلك إلى نيّة القائل
 إن نوى به الطلاق .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للآية ظاهرة .

* * *

٩ - باب :

لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
 فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب : ٤٩]

هذه المسألة - يعني : مسألة الطلاق قبل النكاح - من الخلافات

الشهيرة، وللعلماء في هذه مذاهب :

الوقوع مطلقاً .

وعدم الوقوع مُطلقاً.

والتفصيلُ بين ما إذا عَمَمَ، أو عَيَّنَ.

فكأن البخاريَّ يشير إلى الردِّ على الحَنَفِيَّةِ في قولهم بوقوع الطلاقِ قبلَ النكاحِ مُطلقاً، واحتجَّ الإمامُ البخاري بالآية التي أوردَها على عدمِ الوقوعِ، وقد سبقه بالاحتجاج بها على عدمِ الوقوعِ تَرْجُمانُ القرآنِ ابنُ عباسٍ، ثم أيدَ البخاريُّ مذهبهُ بالآثار التي ذكرَها في الترجمة، واقتصرَ عليها، ولم يذكر حديثاً مرفوعاً صريحاً في الباب، والله أعلم.

* * *

١٠ - باب :

إِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ وَهُوَ مُكْرَهُ: هَذِهِ أُخْتِي، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

أراد البخاريُّ بذلك: الردُّ على من كَرِهَ أن يقولَ الرجلُ لامرأته: يا أُختي، ثم في البابِ قصةُ إبراهيمَ.

واعترضَ على البخاريِّ؛ بأنه قيَّد الترجمةَ بالإكراه، ولم يقعَ في قصة إبراهيمَ إكراهٌ، ولكن لا اعتراضَ على البخاري؛ لأنه أرادَ بهذه القصة: الاستدلالَ على أن من قال ذلك في حالة الإكراه، لا يضرُّه؛ قياساً على ما وقعَ في هذه القصة؛ لأنه إنما قال ذلك خوفاً من المَلِكِ أن يغلبه على سارة، فلمَّا [قال] هذا القولُ في حالة الخوفِ من الغلبة، جاز في حالة الإكراه بطريق الأولى.

* * *

١١- باب:

الطَّلَاقِ فِي الْإِغْلَاقِ وَالْكُرْهِ، وَالسَّكْرَانِ وَالْمَجْنُونِ، وَأَمْرُهُمَا،
وَالْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ فِي الطَّلَاقِ وَالشُّرْكِ وَغَيْرِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى»... إلخ

حاصل ما أراده الإمام البخاري في هذا الباب: بيان طلاق المُغْلَقِ
والمُكْرَه، والسَّكْرَانِ والمَجْنُونِ، والغَالِطِ والنَّاسِي والمُؤَسَّسِ، وتقديرُ
الترجمة: باب: حُكْمُ الطَّلَاقِ فِي حَالَةِ الْإِغْلَاقِ وَالْكُرْهِ، وَحُكْمُ السَّكْرَانِ
والمَجْنُونِ وَأَمْرُهُمَا، وَحُكْمُ الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ فِي الطَّلَاقِ وَالشُّرْكِ وَغَيْرِهِ؛ لقولِ
النبي ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى»، وَتَلَا الشَّعْبِيُّ: «لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، وَمَا لَا يَجُوزُ مَنْ إِقْرَارِ الْمُؤَسَّسِ .
وأشار البخاري بِعَظْفِ الْكُرْهِ عَلَى الْإِغْلَاقِ إِلَى تَفْسِيرِ الْإِغْلَاقِ، فَالْعَظْفُ
تَفْسِيرِيٌّ، أَوْ ذَهَبَ الْبَخَارِيُّ إِلَى أَنَّ الْإِغْلَاقَ: الْغَضَبُ. وأشار البخاري
بِعَظْفِ الشُّرْكِ عَلَى الطَّلَاقِ إِلَى أَنَّ الشُّرْكَ أَعْظَمُ، فَإِذَا سَقَطَ حَالُ الْإِكْرَاهِ
وغيره، سَقَطَ مَا هُوَ دُونَهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

مُحْصَلُ الْكَلَامِ: أَنَّ التَّرْجُمَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى أَحْكَامٍ يَجْمَعُهَا: أَنَّ الْحُكْمَ
إِنَّمَا يَتَوَجَّهَ عَلَى الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ الْعَامِدِ الذَّاكِرِ.

ووجه الاستدلال من الحديث: أَنَّ غَيْرَ الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ لَا نِيَّةَ لَهُ فِيمَا
يَقُولُ أَوْ يَفْعَلُ، وَكَذَلِكَ الْغَالِطُ وَالنَّاسِي، وَالَّذِي يُكْرَهُ عَلَى الشَّيْءِ، وَسَنَدُ
الْبَخَارِيِّ ذَلِكَ بِالْآثَارِ الَّتِي أوردَها فِي الْبَابِ؛ فَإِنْ حَاصِلُهَا: أَنَّ لِلنِّيَّةِ دَخْلًا
فِي ذَلِكَ.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول: حديث أبي هريرة، وهو يتعلق بعدم وقوع طلاق المونس، والمعتوه، والمجنون أولى بذلك.

الثاني: حديث جابر في قصة الذي أقرّ بالزنا.

الثالث: حديث أبي هريرة في القصة المذكورة، والمراد منه: ما أشار إليه في الترجمة من قوله: «هل بك جنون؟»؛ فإن مقتضاه: أنه لو كان مجنوناً، لم يُعمل بإقراره.

* * *

١٢- باب:

الْخُلْعُ، وَكَيْفَ الطَّلَاقُ فِيهِ؟ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُضْمِرَا حَدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حَدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حَدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

هذه الترجمة والتي بعدها متعلقتان بأحكام الخلع. وأشار البخاري بقوله: (وكيف الطلاق فيه؟) في الترجمة؛ إلى أنه هل يقع الطلاق لمجرده، أو لا يقع حتى يُذكر الطلاق لفظاً أو نية؟ وللعلماء في ذلك اختلافٌ كاختلافهم في نفس الخلع، هل هو طلاق، أو فسخٌ؟

ثم ذكر البخاري في الباب آية؛ لأنها متعلقة بأحكام الخلع، وذكر عدة آثار متعلقة بتفسير الآية المذكورة، ثم ذكر حديث ابن عباس،

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٣ - باب :

الشَّقَاقِ، وَهَلْ يُشِيرُ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ فِي خِطْبَةِ عَلِيٍّ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ.

واعترض على البخاريّ: أن الحديثَ ليس فيه دَلَالَةٌ عَلَى مَا تَرَجَمَ بِهِ.

قال الْمُهَلَّبُ: إِنَّمَا حَاوَلَ الْبُخَارِيُّ بِإِيرَادِهِ أَنْ يَجْعَلَ قَوْلَهُ ﷺ: «فَلَا آذَنْ خُلْعًا، وَلَا يَقْوَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْخَبَرِ: «إِلَّا أَنْ يَرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلَّقَ ابْنَتِي»، فَدَلَّ عَلَى الطَّلَاقِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْخُلْعِ، فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا يُوْخَذُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِقَطْعِ الذَّرَائِعِ.

وقال ابْنُ الْمُنِيرِ: يُمْكِنُ أَنْ يُوْخَذَ مِنْ كَوْنِهِ ﷺ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَلَا آذَنْ» إِلَى أَنْ عَلِيًّا يَتْرُكُ الْخِطْبَةَ، فَإِذَا سَاغَ جَوَازُ الْإِشَارَةِ بَعْدَ النِّكَاحِ، التَّحَقَّقَ بِهِ جَوَازُ الْإِشَارَةِ بِقَطْعِ النِّكَاحِ^(١).

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٩٣).

وقال الكَرْمَانِي: تؤخذ مطابقة الترجمة من كَوْنِ فَاطِمَةَ - عليها السلام -
 ما كانت تَرْضَى بذلك، فَكَانَ الشَّقَاقُ بينها وبين عليٍّ مُتَوَقِّعًا، فأراد
 النبي ﷺ دَفْعَ وقوع ذلك بمنع عليٍّ من ذلك بطريقِ الإيماءِ والإشارة.
 قال الحافظُ: وهي مناسبةٌ جيدة^(١)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٤ - باب:

لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأُمَةِ طَلَاقًا

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ في قصةِ بَرِيرَةَ، ومطابقته
 للترجمة من جهة أن العِتْقَ إذا لم يستلزم الطلاقَ، فالبيعُ بطريقِ الأولى.

* * *

١٥ - باب:

خِيَارِ الْأُمَةِ تَحْتَ الْعَبْدِ

المسألةُ مختلفة، وَجَنَحَ البخاريُّ إلى ترجيحِ قولٍ من قال: إن زوجَ
 بَرِيرَةَ كان عبداً، ثم ذَكَرَ حديثَ [ابن عباس]، وهو واضح فيما تَرَجَّمَ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٤٠٤).

١٦- باب :

شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيرَةَ

ذكر البخاري في الباب حديثَ قصةِ بَرِيرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قالوا: ففقه هذه الترجمة: تَسْوِغُ الشَّفَاعَةِ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ الْخَصْمِ فِي خَصْمِهِ؛ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ، أَوْ يُسْقِطَ، ونحو ذلك.

* * *

١٧- باب :

بغير ترجمة، وهو من متعلقات ما قبله، ذكر البخاري في الباب قصةَ بَرِيرَةَ.

* * *

١٨- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنُ

وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]

من هنا شرع الإمام البخاري في أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ، ووجهُ إيرادها في كتاب الطلاق قد تقدّم في أوائل (كتاب الطلاق).

لم يَبْتَ الإمام البخاري حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ؛ لقيام الاحتمالِ عنده في تأويل

الآية، لكن يفهم من إيراد حديث ابن عمر في نكاح النصرانية، وفيه قوله: «ولا أعلم عن الإشراف شيئاً أكبر من أن تقول المرأة: ربها عيسى»: أن البخاري يرجح استمرار حكم آية البقرة، فكأنه يرى أن آية المائدة، وهي قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] منسوخة، وهذا مذهب طائفة قليلة من السلف، والجمهور على أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة، فبقي سائر المشركات على أصل التحريم، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٩ - باب:

نِكَاح مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرَكَاتِ، وَعَدَّتِهِنَّ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والجمهور على أنها تعتد عدة الحرّة؛ لأنها صارت بإسلامها وهجرتها من الحرائر؛ بخلاف ما لو سُبِيَتْ، والحنفية على أنه يكفي أن تستبرأ بحیضة.

* * *

٢٠ - باب:

إِذَا أَسْلَمَتِ الْمُشْرِكَةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الذَّمِّ أَوْ الْحَرْبِيِّ

أراد البخاري بالترجمة: بيان حكم إسلام المرأة قبل زوجها، هل تقع الفرقة بينهما لمجرد إسلامها، أو يثبت لها الخيار، أو توقف في العدة؟

فإن أسلم، استمرَّ النكاحُ، وإلاَّ، وقَعَتِ الفُرْقَةُ، وفيه خلافٌ مشهور، وميْلُ البخاريِّ إلى أن الفُرْقَةَ تقعُ بمجردَ الإسلام، لكنْ لم يَجْزَمْ بالحُكْم، بل أورد الترجمةَ مؤرَدَ السَّوَالِ فقط، وقد جَرَتْ عادَتُهُ أنَّ دليْلَ الحُكْمِ إذا كان مُحْتَمَلًا، لا يَجْزَمْ بالحُكْم.

ثم ذكر في الباب آثاراً مختلفةً، لكنْ قَوَّى قولَ ابنِ عباس، وعطاءٍ بالآية، واستطرد البخاريُّ من أصلِ ترجمةِ الباب الى شيءٍ مما يتعلَّق بشرح آيةِ الامتحان، فذكر أثرَ عطاءٍ فيما يتعلَّق بالمعاوضةِ المشار إليها في الآية، ثم ذكر أثرَ مجاهدٍ المَقْوَّى لدعوى عطاءٍ: أنَّ ذلك كان خاصاً بذلك العهد، وأن ذلك انقطعَ يومَ الفتح.

ثم ذكر البخاريُّ^(١) حديثَ عائشةَ في شأن الامتحان، وبيانَ شِدَّةِ تعلُّقه بأصلِ المسألة.

* * *

٢١ - باب :

الإيلاء، وقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤﴾ [البقرة: ٢٢٦ - ٢٢٧]

شرعَ الإمامُ البخاري في مسألة الإيلاء، ومالَ إلى مذهبِ الجمهورِ في^(٢)

(١) في الأصل زيادة: «في».

(٢) في الأصل: «وفي».

تَخْيِيرِ الْحَالِفِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، وَخَالَفَ الْحَنْفِيَّةَ فِي قَوْلِهِمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ
بِنَفْسِ مُضَيِّ الْمُدَّةِ، وَاسْتَدَلَّ الْبَخَارِيُّ بِظَاهَرِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ ظَاهِرُهُ التَّفْصِيلُ فِي
الْإِيلَاءِ بَعْدَ مُضَيِّ الْمُدَّةِ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ الْبَخَارِيُّ بِالْآثَارِ الَّتِي أوردَهَا فِي الْبَابِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَإِدْخَالَهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى
طَرِيقَةٍ مَنْ لَا يَشْتَرُطُ فِي الْإِيلَاءِ ذِكْرَ الْجَمَاعِ.

وَاسْتَشْكَلَ إِدْخَالَهُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْبَابِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ
مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِنْ حَلَفَ عَلَى مُدَّةٍ أَنْقَضَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لَمْ
يَكُنْ مُؤَلِيًّا، فَلَعَلَّ الْإِمَامَ الْبَخَارِيَّ اخْتَارَ مَذْهَبَ شَيْخِهِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ
رَاهَوِيَّةٍ: إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطَأَ عَلَى يَوْمٍ فَصَاعِدًا، ثُمَّ لَمْ يَطَأَ حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ
أَشْهُرٍ، كَانَ إِيلَاءً، فَلِهَذَا أَدْخَلَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ الْإِيلَاءِ؛ كَمَا فَعَلَ
تَلْمِيزُهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ.

* * *

٢٢ - بَابُ:

حُكْمُ الْمَفْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ

لَمْ يُفْصَحِ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ بِالْحُكْمِ؛ لِلْاِخْتِلَافِ فِي مُدَّةِ تَأْجِيلِ امْرَأَةِ
الْمَفْقُودِ، [و]صُنِعَ الْبَخَارِيُّ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَالٌ إِلَى أَنَّ امْرَأَةَ الْمَفْقُودِ تَنْتَظِرُ
سَنَةً، وَلِذَلِكَ بَدَأَ بِالْآثَارِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ تَأْجِيلَ السَّنَةِ، وَحَكَى قَوْلَ الزُّهْرِيِّ
فِي الْمَفْقُودِ، وَلَمْ يُفْصَحِ بِمَذْهَبِهِ فِيهِ، وَمَذْهَبُهُ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ: أَنَّهَا
تَرْبِصُ أَرْبَعَ سِنِينَ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث يزيد، ووجه إدخاله في الباب يُعرف من أثر ابن مسعود؛ فإن حكم المفقود عنده حكم اللقطة، فأورد البخاري هذا الحديث؛ ليظهر حكم اللقطة، والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر: أراد البخاري بذكر هذا الحديث هنا: الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جائز ما لم يكن المال مما لا يخشى ضياعه؛ كما دل عليه التفصيل بين الإبل والغنم، وحكى عن ابن المنير: أنه قال في الحديث: إن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها، فكان إلحاق حال المفقود بها متجهاً، وفيه: أن ضالة الإبل لا يُتعرّض لها؛ لاستقلالها بأمر نفسها، فاقضى أن الزوجة كذلك، لا يُتعرّض لها حتى يتحقق خبر وفاته، فالضابط: أن كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه؛ صوناً له عن الضياع، وما لا، فلا^(١).

* * *

٢٣ - باب:

الظهار، وقول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ۝١﴾ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفِيفٌ غَفُورٌ ۝٢﴾ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُوتَ بِهِ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣﴾

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٤٣٢)، و«المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢٩٥).

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ
مِسْكِينًا ﴿[المجادلة: ١ - ٤]﴾

شرع الإمام البخاري في مسألة الظَّهَار، وذكر في الباب آثاراً تتعلقُ
بمسألة الظَّهَار، واقتصر على الآية، وعليها، واختلف السَّلفُ في أحكام
الظَّهَار في مواضع أَلَمَ البخاريُّ ببعضها في الآثار التي أوردها في الباب،
والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب.

* * *

٢٤ - باب :

الإشارة في الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ

أورد البخاريُّ هذه الترجمةَ وأحاديثها؛ توطئةً لما يذكره من البحث
في الباب الذي يليه على مَنْ فَرَّقَ بين لِعَانِ الأُخْرَسِ وطلاقه، وأراد
البخاريُّ في الباب: أَنَّ الإشارةَ بالطلاق وغيره من الأُخْرَسِ وغيره؛ إذا
كانت يُفْهَم منها الأَصْلُ والعَدْدُ، تنزل منزلةَ النُّطْقِ، وهو مذهبُ
الجمهور، وخالفه الحنفيَّةُ في بعض ذلك، ولعلَّ البخاريَّ - رحمه الله - ردَّ
عليهم بهذه الأحاديث التي جَعَلَ فيها النبيُّ ﷺ الإشارةَ قائمةً مقامَ النُّطْقِ،
وإذا جازت الإشارةُ في أحكامٍ مختلفةٍ في الديانة، فهي لِمَنْ لا يمكنه النُّطْقُ
أَجُوزٌ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب عِدَّةَ أحاديثٍ معلقةٍ ومُوصولةٍ :

أولها: حديث ابنِ عمرَ، وفيه: «ولكن يُعَذَّبُ بهذا». وأشار إلى لسانه.

ثانيها: حديث كَعْبٍ، وفيه: «وأشار إليَّ أن: خُذِ النُّصْفَ».

ثالثها: حديث أسماء، وفيه: «فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا».

ورابعها: حديث أَنَسٍ، وفيه: «أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ».

خامسها: حديث ابن عباس، وفيه: «أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ: لَا حَرَجَ».

سادسها: حديث أَبِي قَتَادَةَ، وفيه: «أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا. أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا».

سابعها: حديث ابن عباس، وفيه: «كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ. أَشَارَ إِلَيْهِ».

ثامنها: حديث زَيْنَبَ، ووجهُ إدخاله في الترجمة: أن العَقْدَ على صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ لِإِرَادَةِ عَدَدٍ مَعْلُومٍ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ، فإذا اكتفى بها عن النُّطْقِ مع القُدْرَةِ عليه، دَلَّ على اعتبارِ الإِشَارَةِ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى النُّطْقِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

تاسعها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، وفيه: «وَقَالَ بِيَدِهِ»؛ أَي: أَشَارَ بِهَا.

عاشرها: حديث أَنَسٍ، وفيه: «وَأَشَارَتْ: أَنْ لَا»، وفيه: «فَأَشَارَتْ: أَنْ نَعَمْ».

حادي عشرها: حديث ابن عمر، وفيه: «وَأَشَارَ إِلَى الْمَشْرِقِ».

ثاني عشرها: حديث عبد الله بن أَبِي أَوْفَى، والمرادُ منه هنا: قوله: «ثُمَّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ».

ثالث عشرها: حديث ابن مسعود، والغرضُ منه: قوله: «وليسَ أن يقولَ» هو من إطلاقِ القولِ على الفعلِ.

رابع عشرها: حديث أبي هريرة، ومَوْضع الترجمة منه: قوله فيه: «ويشيرُ بِأَصْبَعِهِ إِلَى حَلْقِهِ».

* * *

٢٥ - باب:

اللَّعَانِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٦﴾ وَالْخُمْسَةَ أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ٧ وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ٨﴾ وَالْخُمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٩﴾ [النور: ٦ - ٩]

هذه الترجمة، وعِدَّة تراجم بعدها تتعلق باللَّعَان وغيره من الأحكام، ومُحْصَل ما ذكره البخاريُّ في هذا الباب: أن اللَّعَانَ وغيره من الأحكام والأمور المفروضة تلزمُ بالإشارة المُفهِمة والكتابة، كما تلزمُ بالكلام، وحاصل ما استدللَّ به: عُمومُ قوله تعالى: ﴿يَرْمُونَ﴾؛ لأنه أعمُّ من أن يكون باللفظ، أو بالإشارة المُفهِمة، وقوى البخاريُّ ذلك الاستدلال بالآثار والأخبار التي أوردها في الباب.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة:

الأول: حديث أنسٍ، والمقصودُ منه هنا: قوله: «ثم قال بيده، فقبَضَ أَصَابِعَهُ، ثم بَسَطَهُنَّ كالرامي بيده»، ففيه استعمالُ الإشارة المُفهِمة

مَقْرُونَةٌ بِالنُّطْقِ .

الثاني : حديث سَهْلٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثالث : حديث ابنِ عمرَ ، ومطابقته أيضاً ظاهرة .

الرابع : حديث ابنِ مسعودَ ، والغرضُ منه : «وأشارَ النبي ﷺ إلى اليَمَنِ» .

الخامس : حديث سَهْلٍ في كافِلِ اليتيمَ ، وفيه : «وأشار بالسَّبَابَةِ
والوُسْطَى» ، والله أعلم .

* * *

٢٦ - باب :

إِذَا عَرَّضَ بِنْفِيِ الْوَلَدِ

واعترضَ الإمامُ ابنُ المُنَيِّرِ على البخاريِّ ، فقال : ذكرَ ترجمةَ
التعريضِ عَقِبَ ترجمةِ الإشارةِ ؛ لاشتراكهما في إفهامِ المقصودِ ، ولكنَّ
كلامه يُشعرُ بإلغاءِ حُكْمِ التعريضِ ، فيتناقضُ مذهبهُ في الإشارةِ .

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ : الإشارةُ المعتبرةُ هي التي لا يُفهمُ منها إلا
المعنى المقصودُ ؛ بخلافِ التعريضِ ؛ فإن الاحتمالَ فيه إما راجِحٌ ، وإما
مُساوٍ ، فافتَرَقَا^(١) .

ثم غرضُ الإمامِ البخاريِّ بالباب : أن الرجلَ إذا عَرَّضَ بِنْفِيِ الْوَلَدِ ،
لا يُحَكِّمُ بِاللُّعَانِ ما لم يُصَرِّحْ .

(١) انظر : «فتح الباري» (٤ / ٤٤٢) ، و«المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٢٩٧) .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ التَّرْجَمَةَ مِنْ قَوْلِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ: «يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ»، وَوَجْهُ التَّعْرِیضِ: أَنَّهُ قَالَ: «غُلَامًا أَسْوَدًا؛ أَي: وَأَنَا أَبْيَضُ، فَكَيْفَ يَكُونُ مِنِّي؟!»

* * *

٢٧ - بَابُ:

إِخْلَافِ الْمُلَاعِنِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «فَأَخْلَفَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ»، وَهَذَا مَصِيرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى أَنَّ اللَّعَانَ يَمِينُ، وَفِيهِ خِلَافٌ قَدِيمٌ، فَانْظُرِ الشُّرُوحَ.

* * *

٢٨ - بَابُ:

يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالثَّلَاةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي بَدْءِ الرَّجُلِ بِالثَّلَاةِ.

* * *

٢٩ - بَابُ:

اللَّعَانِ، وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّعَانِ

أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ إِلَى الْإِخْلَافِ: هَلْ تَقَعُ الْفُرْقَةُ [فِي اللَّعَانِ] بِنَفْسِ اللَّعَانِ، أَوْ بِإِيقَاعِ الْحَاكِمِ، أَوْ بِإِيقَاعِ الزَّوْجِ؟

فالأول: مذهبُ مالِكٍ والشافعي .

والثاني: مذهبُ أبي حنيفةٍ وأصحابه .

والثالث: مذهبُ عثمانَ البَتيِّ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ سَهْلٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن الرجلَ طَلَّقَ بعدَ اللَّعانِ ، ولم يُنكَرْ عليه النَّبِيُّ ﷺ .

* * *

٣٠- باب :

التَّلَاعُنِ فِي الْمَسْجِدِ

أشار البخاريُّ بهذه الترجمة إلى خلاف الحنفية: أَنَّ اللَّعَانَ لَا يَتَعَيَّن فِي الْمَسْجِدِ ، بل يكون حيثُ يكون الإمامُ ، أو حيثُ شاء .
ثم ذكر في الباب حديثَ اللَّعانِ ، والغرضُ منه : قوله : «فتلاعنا في المسجد» .

* * *

٣١- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَوْ كُنْتُ رَاجِماً بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ»

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، ووجهُ إدخالِ هذا الباب في أبواب اللَّعانِ . . . (١) .

* * *

(١) بياض في الأصل بقدر سطر تقريباً .

٣٢- باب :

صَدَاقِ الْمُتْلَاعَةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتُهُ لَهُ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٣- باب :

قَوْلِ الْإِمَامِ لِلْمُتْلَاعَيْنِ : «إِنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟»

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ قَبْلَهُ، وَمُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٤- باب :

التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ : الْإِشَارَةُ إِلَى
مَذْهَبٍ مِنْ قَالَ : إِنَّ الْفُرْقَةَ تَقَعُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ بِإِيقَاعِ الْإِمَامِ .
ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا ذِكْرُ التَّفْرِيقِ .

* * *

٣٥- باب :

يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُتْلَاعَةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٦- باب:

قَوْلِ الْإِمَامِ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ ذِكْرَ قَوْلِ

النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ».



كِتَابُ الْعِدَّةِ

٣٧ - باب :

إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَلَمْ يَمَسَّهَا

من هنا شرع الإمام البخاري في أحكام العِدَّة، ولهذا الباب مناسبة بالعدَّة، فتأمل.

ثم ذكر في الباب حديث عائشة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٨ - باب :

﴿وَالَّتِي يَلِيسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَسْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ

أَمْرِهِ يُشْرَكَ﴾ [الطلاق: ٤]

هذا الباب متعلق ببيان عِدَّة الْآيسَةِ من الحيض بسبب الصَّغَرِ، أو

بلوغها سنَّ الْإِيَّاسِ بِالْكِبَرِ، ولم يذكر حديثاً مرفوعاً.

* * *

٣٩ - باب :

﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤]

هذا الباب متعلق بَعِدَّةِ الحَامِلَةِ ، سواء كانت مطلقَّة ، أو متوفَّاةً .
ذكر البخاريُّ فيه حديثَ سُبَيْعَةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ؛ فإنه يدلُّ
على أن العِدَّةَ تنقضي بوضع الحمل ، والله أعلم .

* * *

٤٠ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة : ٢٢٨]

هذا الباب متعلق بَعِدَّةِ المطلقَّات ذواتِ الحيض ، وعِدَّتُها بالقُرُوءِ ،
واختلفَ العلماءُ في معنى القرءِ ، هل هو الحيضُ والطَّهرُ؟ ولم يُفصِّح
البخاريُّ بالحكم ؛ للاختلاف في ذلك ، والله أعلم .

* * *

٤١ - باب :

قِصَّةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ
مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ
حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق : ١] .
﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلِ
مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُمْ يُعْظَى بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ

يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ [إلى قوله: . . .] ^(١) ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ

عُسْرِيُمْرًا﴾ [الطلاق: ١ - ٧].

هذه الترجمة معقودة لبيان ما يتعلق بنفقة المطلقة البائن وسكناها،

واختلف العلماء في ذلك :

فذهب الإمام أحمد، والإمام إسحاق إلى أنه لا نفقة لها، ولا سُكنى،

على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس .

وذهب الجمهور إلى أنه لا نفقة لها، ولها السُكنى، ودلائل هؤلاء

مبسوطة في كتب الفقه، مَنْ شاء الاطلاع عليها، فليرجع إليها .

ولم يُفصِّح البخاري بمذهبه في ذلك، ولكن يُعرف من القرائن أنه

موافق للجمهور، وأنه قائلٌ بجواز خروجها بشرط وجود عارضٍ يقتضي

ذلك الخروج من منزل الطلاق؛ كخشية الاقتحام عليها، أو فُحْشها على

أهلها، وإليه يشير الباب الذي يلي هذه القصة، والله تعالى [أعلم]، وعلمه

أتم .

ثم ذكر البخاري في قصته عِدَّة آيات تتعلق بنفقة المطلقة وسكناها،

وذكر حديث عائشة في قصة فاطمة بنت قيس .

* * *

(١) بياض في الأصل بقدر اثني عشر سطراً، ولعله تركه لذكر الآيات .

٤٢ - باب :

الْمُطَلَّقة إِذَا خُشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا :
أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيْهَا ، أَوْ تَبْذَوْ عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، وليس فيه التصريح بما في الترجمة، لكن أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة في الباب الذي قبله، فرتب الجواز على [أحد] الأمرين: إما خشية الاقتحام عليها - المذكور في ثاني حديث الباب السابق -، وإما أن يقع منها على أهل^(١) [مطلقها] فحش من القول - المفهوم من قول مروان في أول حديثي الباب: إن كان بك شر... إلخ -، ولم ير بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة؛ لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها.

* * *

٤٣ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]:
مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ

لمّا كان مدار أمر العدة على الحيض والحمل، والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالباً، عقد البخاري هذا الباب. وأشار إلى أن المرأة المعتدة مؤتمنة على رجمها من الحيض والحمل؛ بدلالة الآية.

(١) في الأصل: «أهلها».

ثم ذكر في الباب حديث عائشة، ووجه الدلالة منه: أنه لما رتب النبي ﷺ على مجرد قول صفيّة أنها حائض تأخيرَه السّفَر، أخذَ منه تعدّي الحكم إلى الزوج، ففيه شاهدٌ لتصديق النساء فيما يدّعينه من الحيض والحمل؛ باعتبار رجعة الزوج، وسقوطها، وإلحاق الحمل به، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٤٤ - باب :

﴿وَيُؤْمَلُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: فِي الْعِدَّةِ، وَكَيْفَ يُرَاجِعُ الْمَرْأَةُ إِذَا طَلَّقَهَا

وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ؟ وَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

من هنا شرع الإمام البخاري في أحكام الرجعة. وأشار البخاري بقوله في الترجمة: (في العدة) إلى أنه إذا كان البعل أحق بالرد بعد العدة بنكاح جديد، كما ورد في سبب نزول الآية، فأحقّيته بالرد في العدة بطريق الأولى. وأشار بقوله: (وكيف يُراجع المرأة) إلى الخلاف في ذلك، فقيل: لا تكون الرجعة إلا بالكلام، وقيل: تكون بالجماع، وقيل: تكون باللمس والنظر إلى فرجها بالشهوة أيضاً، وقيل: تكون الرجعة بالجماع بشرط نيّة الرجعة. وأشار البخاري بإيراد قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] إلى أنه لا ينبغي للأولياء أن يعضلوا عن المراجعة.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث معقل.

وثانيهما: حديث ابن عمر.

قال الإمام ابنُ بَطَّال: المراجعةُ على ضربين: إمَّا في العِدَّة، فهي على ما في حديث ابنِ عمر؛ لأنَّ النبي ﷺ أمره بمراجعتها، ولم يُذكر أنه احتاجَ إلى عقدٍ جديد، وإمَّا بعدَ العِدَّة، فعلى ما في حديثِ مَعْقِل، وهي التي تحتاجُ إلى نكاحٍ جديد^(١).

* * *

٤٥ - باب:

مُراجَعَةُ الحَائِضِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمر، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

٤٦ - باب:

تُحْدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

شرعَ الإمامُ البخاري في مسألة الإحْدَادِ، وله تعلُّقٌ بالعِدَّة؛ لأنَّ إحدَادَ الزوجة على الزوج يكون في العِدَّة.

ذكر فيه أثرَ الزُّهْرِيِّ، ووجهُ إirاده ظاهر؛ لأنَّ له تعلُّقاً بمسألة الإحْدَاد.

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٧/ ٥٠٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث زينب بنت أبي سلمة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٧ - باب :

الْكُحْلُ لِلْحَادَّةِ

ذكر البخاري في الباب الحديث المذكور في الباب الذي قبله، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم ذكر حديث أم عطية، وليس فيه التصريح بذكر الكحل. لكن أشار البخاري إلى حديثها الذي فيه ذكر الكحل صريحاً؛ كما في الباب الذي بعده.

* * *

٤٨ - باب :

الْقُسْطُ لِلْحَادَّةِ عِنْدَ الطُّهْرِ

ذكر البخاري في الباب الحديث عن أم عطية، ومطابقته للباب ظاهرة.

قوله : «نُبْذَة» أشار به إلى تفسير قوله : «في نبذة من كست» .

* * *

٤٩ - باب :

تَلْبَسُ الْحَادَّةُ ثِيَابَ الْعَصَبِ

ذكر فيه الحديث المذكور عن أم عطية، ومطابقته للباب ظاهرة.

* * *

٥٠ - باب :

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ :
﴿بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ٢٣٤]

هذا الباب معقودٌ لبيان جوازِ تَرْبِصِ المرأةِ المَعْتَدَّةِ - بعد انقضاءِ عِدَّتِها -
لِلخُطَّابِ، فهذا وجهُ إيرادِ هذا البابِ في أبواب الإحْدَادِ، وذكر البخاريُّ في
البابِ آثاراً؛ لتعلُّقِها بالآيةِ .

ثم ذكر البخاريُّ في البابِ حديثَ أُمِّ حَبِيبَةَ، ومطابقته للترجمة من
جهة أن في الحديثِ تقديرَ الإحْدَادِ بأربعةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، فبدلُ على تَرْكِ
الإحْدَادِ بعد انقضاءِ العِدَّةِ، وعلى جَوَازِ التَرْبِصِ، وهو مقصودُ الترجمةِ .

تنبيه : ذَهَبَ مُجَاهِدٌ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ - [التي] فِيهَا تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
وَعَشْرٍ - نَزَلَتْ قَبْلَ الْآيَةِ الَّتِي فِيهَا الْوَصِيَّةُ إِلَى الْحَوْلِ، كَمَا هِيَ قَبْلُهَا فِي
التَّلَاوَةِ، وَكَأَنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ : اسْتِشْكَالُ أَنَّ يَكُونَ النَّاسِخُ قَبْلَ
الْمَنْسُوخِ، فَرَأَى [أَن] اسْتِعْمَالَهُمَا مِمَّا مَحْكُمٌ بِحُكْمٍ غَيْرِ مُتَدَافِعٍ ؛ لِحَوَازِ أَنَّ
يُوجِبُ اللَّهُ عَلَى الْمَعْتَدَّةِ تَرْبِصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَيُوجِبُ عَلَى أَهْلِهَا أَنْ
تَبْقَى عِنْدَهُمْ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرِينَ لَيْلَةً تَمَامَ الْحَوْلِ، إِنْ أَقَامَتْ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ
قَوْلٌ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ غَيْرُهُ، وَلَا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَحَدٌ، بَلْ
أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ آيَةَ الْحَوْلِ مَنْسُوخَةٌ، وَأَنَّ السُّكْنَى تَبْعٌ لِلْعِدَّةِ، فَلَمَّا نُسِخَ
الْحَوْلُ [فِي] الْعِدَّةِ بِالْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، نُسِخَتِ السُّكْنَى أَيْضاً .

* * *

٥١ - باب :

مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ

شرع البخاري في بيان المهور، ثم هذه الترجمة معقودة لبيان مهر الزانية، ومهر النكاح الفاسد، وذكر فيه أثر الحسن، وفي قوله: «وهو لا يشعر» احتراز عما إذا تعمّد، وبهذا القيد ومفهومه يطابق الترجمة، وهذا الأثر متعلق بمهر النكاح الفاسد.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي مسعود، وهو متعلق بمهر البغي، وأنه حرام.

الثاني: حديث أبي جحيفة في النهي عن كسب البغي، وهو المهر.

الثالث: حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإماء.

* * *

٥٢ - باب :

المهر للمدخول عليها، وكيف الدخول؟ أو طلقها قبل الدخول والمسيس

هذه الترجمة مشتملة على ثلاثة أحكام:

الأول: حكم وجوب المهر للمدخول بها.

والثاني: كيفية الدخول، فكأنه يشير إلى الخلاف في ذلك؛ فإن

بعض العلماء قال: الخلوة الصحيحة يجب معها المهر، سواء وطئ، أم لم يطأ.

وذهب الشافعي وغيره إلى أن المهر لا يجب إلا بالجماع.

الثالث : في كيفية طلاق غير المدخول بها، أو كيفية الحكم إذا طلقها قبل الدخول . وإليه أشار بقوله : «أو طلقها قبل الدخول» .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في الملاءنة، وهو يدل على وجوب المهر للمدخولة، ويشير إلى كيفية الدخول في الجملة، ويشير إلى بيان الحكم إذا طلقها قبل الدخول .

* * *

٥٣ - باب :

الْمُتْعَةِ لِلَّتِي لَمْ يُفْرَضْ لَهَا؛

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ٢٣٦﴾ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦ - ٢٣٧] ،

وقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ٢٤١﴾ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤١ - ٢٤٢]

هذه الترجمة معقودة لإثبات مُتْعَةِ المطلقّة التي لم يُفرض لها مهرٌ، واستدلَّ الإمام البخاري على ذلك بالآيتين؛ أمّا الآية الأولى، فاستدلَّ بها من قوله : ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وهو مصيرٌ منه إلى أن «أو» للتَّوَسُّعِ، وأمّا الآية الثانية، فتمسَّك البخاريُّ بها بالعموم .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث الملائكة، وتمسك في ترك المتعة
للملائكة بالعدم. وهذا التمسك مبني على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان،
والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب، والله المرجع والمآب.
تم بحمد الله (كتاب الطلاق) وما يلحق به، ويتصل به - إن شاء الله -
(كتاب النفقات).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٥٢ - (٦٩)

كِتَابُ النِّفَقَاتِ

لما انتهت الأحكام المتعلقة بالنكاح، وكان من أحكامه أمرٌ يتعلق بالزوج تعلقاً مُستمرّاً، وهو النفقة؛ ذكرها. ويتبين مُرادُ الإمام البخاري من إيراد الآية في هذا الباب من حديث مُعَاذٍ وَثْعَلَبَةَ: أنهما سألا رسولَ الله ﷺ، فقالا: «إِن لَنَا أَرْقَاءً وَأَهْلِينَ، فَمَا نَنْفِقُ مِنْ أَمْوَالِنَا؟ فنزلت». وقد جاء عن ابن عباس وغيره: أن المراد بالعفو: ما فَضَلَ عن الأهل.

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث أبي مسعود، وهو ظاهر فيما ترجم.

الثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة عُموم الأمر بالإنفاق، فإذا ثَبَتَ الفضلُ بالإنفاق على الأجانب، فثُبُوتُهُ بالإنفاق على الأقارب أولى، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

الثالث: حديثه أيضاً، ومطابقته للترجمة من جهة إمكان اتصاف

الأهل - أي: «الأقارب» - بالصفّتين المذكورتين، فإذا ثَبَتَ [هذا الفضل] لمن ينفق على مَنْ لَيْسَ [له] بِقَرِيبٍ مِمَّنْ اتَّصَفَ بالوصفين، فالمنفق على المتّصف بهما من الأقارب أولى.

الرابع : حديث سَعْدٍ، والمرادُ منه هنا : قوله : «ومهما أنفقتَ، فهو لك صدقةٌ، حتى اللُّقْمَةُ ترفعُها في في امرأتِكَ» .

* * *

٢- باب :

وُجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرةَ، والغرضُ منه : قوله : «وابدأ بمن تَعُولُ» .

* * *

٣- باب :

حَبْسِ الرَّجُلِ قُوَّةِ سَنَةِ عَلَى أَهْلِهِ، وَكَيْفَ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ؟

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عمرَ، وهو مطابق للركنِ الأولِ من الترجمة .

وأما الركنُ الثاني هنا، وهو كيفيةُ النفقةِ على العِيَالِ، فيمكن أن يؤخذَ منه دليلُ التقدير؛ لأن مقدارَ نفقةِ السَّنةِ إذا عُرِفَ، عُرِفَ منه توزيعُها على أيامِ السَّنةِ، فيُعرَفُ حصَّةُ كلِّ يومٍ من ذلك، وهو كيفيةُ النفقةِ على العِيَالِ .

* * *

٤ - باب :

نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَنَفَقَةِ الْوَلَدِ

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث عائشة في قصة هند، وحديث أبي هريرة، وهما ظاهران في جواز إنفاق المرأة على نفسها وعلى أولادها في حالة غيبوبة الزوج.

* * *

٥ - باب :

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوْلُ اللَّهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتَ مِنْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى ۖ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٦ - ٧]

ذكر البخاري في الباب ثلاث آيات:

الأولى منها: دلت على إيجاب الإنفاق على المرضعة من أجل إرضاعها الولد.

وفي الثانية: الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها.

وفي الثالثة : الإشارةُ إلى مقدار الإنفاقِ، وأنه بالنَّظَرِ إلى حالِ المُنفِقِ .

* * *

٦ - باب :

عَمَلِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا

وَجْهٌ تَعْلُقُ هَذَا الْبَابِ وَالْبَابَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَهُ بَكْتَابِ النِّفَقَاتِ . . . (١) .

ثم ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَلِيٍّ فِي طَلَبِ السَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - الْخَادِمَ، وَالْحُجَّةُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلْقَى فِي يَدِهَا مِنْ الرَّحَى» ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ فِي بَيْتِ عَلِيٍّ عليه السلام .

* * *

٧ - باب :

خَادِمِ الْمَرْأَةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالْحُجَّةُ مِنْهُ : طَلَبُ السَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - الْخَادِمَ مِنْ وَالِدِهَا السَّيِّدِ الْمُصْطَفَى عليه السلام، وَتَقْرِيرُهُ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ أَرَشَدَهَا إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهَا مِنْ الْخَادِمِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

(١) بياض في الأصل بمقدار سطرين وشيء .

٨ - باب :

خِدْمَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، وهو ظاهر في الترجمة.

* * *

٩ - باب :

إِذَا لَمْ يُنْفِقِ الرَّجُلُ، فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة - رضي الله عنها - في قصة
هند، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠ - باب :

حِفْظُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي ذَاتِ يَدِهِ وَالنَّفَقَةِ

هذا الباب معقود لبيان حفظ المرأة زوجها في المال والنفقة.

ذكر البخاري فيه حديث أبي هريرة، والغرض منه : قوله : «وأرعاهُ
على زوج في ذات يده» ؛ فإنه يُعلم منه حفظ المرأة على مال الزوج بالاقتصاد
في النفقة.

* * *

١١ - باب :

كِسْوَةُ الْمَرْأَةِ بِالْمَعْرُوفِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَلِيٍّ، وَوَجْهُ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْحَدِيثِ : أَنَّ الَّذِي حَصَلَ لِلسَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - مِنَ الْحُلَّةِ قِطْعَةٌ، فَرَضِيَتْ بِهَا اقْتِصَادًا بِحَسَبِ الْحَالِ، لَا إِسْرَافًا.

* * *

١٢ - باب :

عَوْنُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي وَلَدِهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي تَزْوُجِهِ الثَّيِّبَ لِتَقْوَمَ عَلَى أَخَوَاتِهِ، وَتُصْلِحَهُنَّ، وَكَأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ اسْتَنْبَطَ قِيَامَ الْمَرْأَةِ عَلَى وَلَدِ زَوْجِهَا مِنْ قِيَامِ امْرَأَةِ جَابِرٍ عَلَى أَخَوَاتِهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

* * *

١٣ - باب :

نَفَقَةُ الْمُعْسِرِ عَلَى أَهْلِهِ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قِيلَ : وَجْهُ اخْتِذِ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَ لَهُ إِطْعَامَ أَهْلِهِ التَّمْرَ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ : إِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ عَنِ الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فَرَضُ النَّفَقَةِ عَلَى أَهْلِهِ ؛ لَوْجُودِ التَّمْرِ، وَهُوَ أَلْزَمُ لَهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: والذي يَظْهَرُ: أَنَّ الأخذَ من جِهَةِ اهتمام الرجلِ بِنَفَقَةِ أَهْلِهِ؛ حيث قال لَمَّا قِيلَ لَهُ: تَصَدَّقْ بِهِ، فقال: «أَعْلَى أَفْقَرِ مِنَّا؟»، فلولا اهتمامُه بِنَفَقَةِ أَهْلِهِ، لَبَادَرَ وَتَصَدَّقَ^(١)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

١٤ - باب:

﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْهُ شَيْءٌ؟

﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا زَوْجَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦].

اختلفَ السَّلَفُ في المرادِ بالوارثِ في الآيةِ الكريمة، فأدخل بعضهم الأمَّ في ذلك الإرضاع. وإلى هذا القولِ أشار الإمامُ البخاري بقوله: «وهل على المرأةِ منه شيء؟». ثم أشار - رحمه الله - إلى الردِّ على ذلك بالآيةِ الكريمة، ووجهُ الردِّ: أنه نَزَلَ المرأةُ من الوارثِ منزلةَ الأبِّكم من المُتكلِّم، وجعلها كلاً على من يَعُولُها، والله تعالى أعلم، وعلمُه أتمُّ.

ثم ذكر البخاري - رحمه الله تعالى - في البابِ حديثين:

أحدهما: حديثُ أُمِّ سَلَمَةَ، ومطابقتهُ للترجمة من جهةِ إخبارِ النبي ﷺ

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٥١٤).

أن لها أجراً بالإنفاق، فدلَّ على أن نفقتهم لا تجبُ عليها؛ إذ لو وجبتُ عليها،
لبيّنَ لها ﷺ [ذلك].

ثانيهما: حديث عائشة - رضي الله عنها - في قصة هِنْد، ومطابقته
للترجمة من حيث إنَّ النبي ﷺ أذنَ لِهِنْد في أخذِ نفقةِ بَنِيها من مالِ الأب،
فدلَّ على أن النفقةَ تجبُ عليه دُونها، فكأن الإمام البخاري - رحمه الله
تعالى - أراد: أنه لما لم يلزم الأمهاتِ نفقةُ الأولادِ في حياةِ الآباء، فالحُكمُ
بذلك مُستَمِر بعدَ الآباء، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٥ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا، فَإِلَيَّ»

أراد الإمام البخاري بإدخال هذا الباب في أبواب النفقات: الإشارة
إلى أنَّ مَنْ مات وله أولادٌ، ولم يتركْ لهم شيئاً، فإن نفقتهم تجبُ في بيتِ
مالِ المسلمين.

ومطابقةُ الحديثِ الذي أورده في الباب للترجمة ظاهرةٌ من قوله ﷺ:
«من تُوفِّي من المؤمنين، فتركْ ديناً، فعليَّ قضاؤه».

وأما لفظُ الترجمة، فأورده المؤلفُ الإمامُ في الاستقراض. [و]أشار
إليه هنا على عادته، والله أعلم.

* * *

١٦- باب :

الْمَرَضِعُ مِنَ الْمَوَالِيَاتِ وَغَيْرِهِنَّ

وجهُ إيرادِ هذا البابِ في أبواب النفقاتِ : الإشارةُ إلى أن إرضاعَ الأمِّ ليس مُتَحَتِّماً، بل لها أن تُرضعَ، ولها أن تَمْتَنِعَ، فإذا امتنعتُ، كان للأب أو الوليِّ إرضاعُ الولدِ بالأجنبية، حُرَّةً كانت أو أمةً، مُتَبَرِّعَةً كانت أو بأجرةٍ، والأجرةُ تدخل في النفقة، والله تعالى أعلم.

ثم حُكِمَ الْمَوَالِيَاتِ مستفاداً من الحديث الذي أورده البخاريُّ في الباب، وأراد البخاريُّ بإيرادِ روايةِ عُرْوَةَ هنا: إيضاحُ أن ثُوْبِيَّةً كانت مَوْلَاةً؛ ليطابق الترجمة، وأما حُكْمُ غَيْرِ الْمَوَالِيَاتِ، فيُفْهَمُ منه بطريقِ الأوَّلَى، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

تمَّ (كتاب النفقات) بحمد الله تعالى، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

آخر (كتاب النفقات)، ويتصل به - إن شاء الله العزيز - (كتاب الأطعمة).

والحمد لله، وسلام على رسولہ النبي الأمي.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٥٣ - (٧٠)

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

١ - باب :

قول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ
إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ
مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُؤٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة:
٢٦٧]، وقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا
تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون: ٥١]

لما فرغ الإمام البخاري من أحكام النفقات، وهي من المأكولات
غالباً، أردف كتاب الأطعمة وأحكامها وآدابها.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث تتعلق بالشبع والجوع.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : ذكر لي محدث الديار الحلبية
برهان الدين : أن شيخنا سراج الدين البلقيني قال : ليس في هذه الأحاديث الثلاثة
ما يدل على الأطعمة المترجم عليها، المثلو فيها الآيات المذكورة.

قال الحافظ : وهو ظاهر إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الأطعمة، أما
إذا كان المراد بها ذلك، وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها، فالمناسبة

ظاهرة؛ لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها: الشَّبَع والجوع، ومن جملة صِفَاتِهَا: الحِلُّ والحُرْمَةُ، والمُسْتَلَذُّ والمستَخْبَثُ، ومما ينشأ عنها: الإطعام وتركه، وكلُّ ذلك ظاهرٌ من الأحاديث الثلاثة.

وأما الآياتُ، فإنها تَضَمَّنَتِ الإِذْنَ في تناولِ الطَّيِّبَاتِ. فكأنه أشار بالأحاديث إلى أن ذلك لا يختصُّ بنوعٍ من الحلالِ ولا المُسْتَلَذِّ، ولا بحالة الشَّبَعِ، ولا بسدِّ الرَّمَقِ، بل يتناولُ ذلك بحسبِ الحاجة، وبحسبِ الوُجْدَانِ، والله أعلم^(١).

* * *

٢ - باب:

التَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّعَامِ، وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «يَا غُلَامُ! سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٣ - باب:

الْأَكْلُ مِمَّا يَلِيهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

الْأَوَّلُ: حَدِيثُ أَنَسٍ، وَهُوَ مُعَلَّقٌ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٥٢٠).

الثاني: حديث عمر بن أبي سلمة، والغرض منه: قوله: «كُلْ مما يَلِيكَ».

* * *

٤ - باب:

مَنْ تَبَعَ حَوَالِي الْقَصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً

لما كان ظاهرُ حديثِ أنسٍ - الذي أورده الإمام البخاري في الباب - معارضاً للحديث الذي قبله في الأمر بالأكل مما يليه، جَمَعَ البخاري بينهما بِحَمْلِ الجوازِ على ما إذا عَلِمَ رِضا من يأكلُ معه، وَرَمَزَ [بذلك] إلى تَضْعِيفِ الحديثِ الذي فيه التفصيلُ بين ما إذا كان لَوْناً واحداً، فلا يجوز، أو أكثر، فيجوز.

قوله: «قال عمر بن أبي سلمة... إلخ» كذا وقعَ هذا التعليقُ هنا، والأظهر: أن محلّه في الترجمة الآتية، وقعَ هنا سهواً من النسخ.

* * *

٥ - باب:

التَّيَمُّنُ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ عائشة، وهو ظاهر فيما تَرَجَّمَ له، [و]ظَنَّ بعضُ العلماء أن في هذه الترجمة تكراراً؛ لأنه تقدّم.

وأجيب: بأن هذه الترجمة أعمُّ من الأولى؛ لأن الأولى في فِعْلٍ

الأكلِ فقط، وهذه لجميع الأفعال، فيدخل فيه الأكلُ وغيره، والله أعلم.

* * *

٦- باب:

مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث أنس، وفيه: «فأكَلُوا حتى شَبِعُوا».

وثانيها: حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، وفيه: «فأكَلْنَا حتى شَبِعْنَا».

الثالث: حديث عائشة، وفيه: «تُوفِّيَ النبي ﷺ حين شَبِعْنَا».

* * *

٧- باب:

﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُم مَفَاحِشُهُمْ أَوْ صَدِيقَهُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ هِيَ حَيْثُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [النور: ٦١]

هذه الترجمة معقودة لجواز اجتماع الآكلين على الطعام من غير تمييز بين الأعمى والبصير، والصحيح والمريض، مع اختلاف أحوال الناس في الأكل.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سويد بن النعمان، فهم بعض الشراح: أن البخاري أورد هذا الحديث للنهد، فقال: ليس هو ظاهراً في المراد من النهد؛ لاحتمال أن يكون ما جيء من السويق إلا من جهة واحدة، لكن مناسبتة لأصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير، وصحيح ومريض.

وقال المهلب: مناسبة الآية للحديث ما ذكره أهل التفسير: أنهم كانوا إذا اجتمعوا للأكل، عزل الأعمى على حدة، والأعرج على حدة، والمريض على حدة؛ لتقصيرهم عن أكل الأصحاء، فنزلت الآية، فأباح لهم الأكل مع غيرهم، وفي الحديث معنى الآية؛ لأنهم جعلوا أيديهم فيما حصر من الزاد سواء، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء؛ لاختلاف أحوال الناس في ذلك، وقد سوغ لهم الشارع ذلك، مع ما فيه من الزيادة والنقصان، فكان مباحاً.

وقال ابن المنير: موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية، وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١]، وهي أصل في جواز أكل المخارجة، ولهذا ذكر البخاري في الترجمة النهد^(١)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٧٨).

٨ - باب :

الْخُبْزِ الْمُرَقَّقِ، وَالْأَكْلِ عَلَى الْخِوَانِ وَالسُّفْرَةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث أنسٍ ، وهو متعلّق بالخُبْزِ الْمُرَقَّقِ .

الثاني : حديثه أيضاً ، وهو متعلّق بالخُبْزِ الْمُرَقَّقِ ، وَالْأَكْلِ عَلَى الْخِوَانِ ،
وَالْأَكْلِ عَلَى السُّفْرَةِ .

الثالث : حديثه أيضاً فِي ذِكْرِ وَلِيمَةٍ صَفِيَّةَ ، وَفِيهِ ذِكْرُ الْأَكْلِ عَلَى الْأَنْطَاعِ .

الرابع : حديثه أيضاً ، وهو مُعَلَّقٌ .

الخامس : حديث أسماءَ ، والغرضُ منه : قوله : « وَجَعَلْتُ فِي سُفْرَتِهِ
آخَرَ » .

السادس : حديث ابنِ عباسٍ فِي ذِكْرِ الْمَائِدَةِ ، وَلَا يَعَارِضُ هَذَا

حديث أنسٍ ؛ لِأَنَّ الْخِوَانَ أَخَصُّ مِنَ الْمَائِدَةِ ، وَنَفْيُ الْأَخَصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ
الْأَعَمِّ ؛ لِأَنَّ مَائِدَةَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبِيلِ الْخِوَانِ .

* * *

٩ - باب :

السَّوِيْقِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ حَدِيثَ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ ، وَمُطَابَقَتَهُ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٠- باب :

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ، فَيَعْلَمُ مَا هُوَ؟

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه، وَمُطَابَقَتَهُ
لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١١- باب :

طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاسْتَشْكَلَ الْجَمْعُ بَيْنَ
التَّرْجَمَةِ وَالْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ قَضِيَّةَ التَّرْجَمَةِ مَرْجِعُهَا النِّصْفُ، وَقَضِيَّةُ الْحَدِيثِ
مَرْجِعُهَا الثَّلَاثُ، ثُمَّ الرَّبْعُ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ [بِالتَّرْجَمَةِ] أَشَارَ إِلَى لَفْظِ حَدِيثٍ آخَرَ لَيْسَ عَلَى
شَرْطِهِ، وَبِأَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ: أَنَّ مُطْلَقَ طَعَامِ الْقَلِيلِ يَكْفِي الْكَثِيرَ،
لَكِنْ أَقْصَاهُ الضَّعْفُ، وَكَوْنُهُ يَكْفِي مِثْلَهُ لَا يَنْفِي أَنَّ يَكْفِي دُونَهُ، نَعَمْ، كَوْنُ
طَعَامِ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ يُوْخِذُ مِنْهُ: أَنَّ طَعَامَ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ بِطَرِيقِ
الْأَوَّلَى؛ بِخِلَافِ عَكْسِهِ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَرَدَ حَدِيثٌ بِلَفْظِ التَّرْجَمَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ شَرْطَ
الْبَخَارِيِّ، فَاسْتَقْرَأَ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَمْكَنِهِ تَرْكُ الثَّلَاثِ،
أَمْكَنُهُ تَرْكُ النِّصْفِ؛ لِتَقَارُبِهِمَا، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ ^(١).

* * *

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٧٨).

١٢ - باب:

الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ... إلخ

أوردَ البخاريُّ في الباب حديث ابنِ عمرَ بلفظ الترجمة (باب: المؤمنُ يأكل في مَعَى واحدٍ... إلخ)، ثَبَتَ هذا في بعض الروايات، وحُذِفَ في بعضها، وهو الصوابُ، ووقعَ في رواية: ضَمَّ الحديثَ الذي قبله إلى ترجمة: (طعامُ الواحدِ يكفي الاثنينِ)، وإيرادُ هذه [الترجمة] لحديثِ ابنِ عمرَ بِطَرُقِهِ، وحديثِ أبي هريرةَ بِطَرِيقِهِ، ولم يذكر فيها التعليق.

قال الحافظ: وهذا أَوْجَهُ؛ فإنه ليس لإعادة الترجمة بلفظها مَعْنَى، وكذا ذَكَرُ حديثِ أبي هريرةَ في الترجمة، ثم إيرادُه فيها مَوْصُولاً من وَجْهين^(١).

قلتُ: فعلى هذا: فلعلَّ وجهَ المطابقة بين ترجمة: (طعامُ الواحدِ يكفي الاثنينِ)، وحديثِ ابنِ عمرَ في: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ»: أن المؤمنَ لَمَّا كان من شأنه قلة الأكل فيكتفي بالقليل، فطعام الواحد يكفي الاثنين، والله أعلم.

ثم مطابقة حديث أبي هريرة بـ (باب المؤمن يأكل في معى واحد) ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٥٣٧).

١٣ - باب :

الأكل مُتَكِنًا

لم يَجْزِمِ البخاريُّ بالحُكْمِ ؛ لأنَّ النهيَ فيه لم يأتِ صريحاً .
ثم ذكر في الباب حديثَ أبي جُحَيْفَةَ ، ومطابقته ظاهرة ، والله تعالى أعلم .

* * *

١٤ - باب :

الشَّوَاءُ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿جَاءَ بِعِجْلِ حَنِيدٍ﴾ [هود : ٦٩] ؛ أَيُ : مَشُوِيٌّ
ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ خالدٍ ، والغرضُ منه : قوله : «أُتِيَ
النَّبِيُّ ﷺ بِضَبٍّ مَشُوِيٍّ» ، وأخذ الحُكْمَ للترجمة من جهة أنه ﷺ أَهْوَى
لِأَكْلٍ ، ثم لم يمتنع إلا لكونه ضَبًّا ، فلو كان غيرَ ضَبٍّ ، لأَكَلَ .

* * *

١٥ - باب :

الخَزِيرَةُ

قَالَ النَّضْرُ : الخَزِيرَةُ مِنَ النَّخَالَةِ ، وَالْحَرِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ
ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ ، والغرضُ منه : قوله :
«وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ» .

* * *

١٦- باب :

الْأَقِطِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثِي أَنْسٍ، وَفِي الْأَوَّلِ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ الْأَقِطِ دُونَ الثَّانِي، لَكِنَّ مِطَابَقَتَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَصْلَ الْحَيْسِ: مَا يُتَّخَذُ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «أَهْدَتْ خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ضَبَابًا وَأَقِطًا»، مَعَ قَوْلِهِ: «وَأَكَلَ الْأَقِطَ».

* * *

١٧- باب :

السَّلْقِ وَالشَّعِيرِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْعَجُوزِ الَّتِي كَانَتْ تَصْنَعُ لَهُمْ أَصُولَ السَّلْقِ مَعَ الشَّعِيرِ.

* * *

١٨- باب :

النَّهْشِ وَانْتِشَالِ اللَّحْمِ

الترجمة لها جُزْءَانِ: النَّهْشُ، وَهُوَ الْقَبْضُ عَلَى اللَّحْمِ بِالْفَمِ، وَإِزَالَتُهُ عَنِ الْعَظْمِ، وَالْإِنْتِشَالُ، وَهُوَ إِخْرَاجُ اللَّحْمِ مِنَ الْمَرَقِ، وَتَرْكُ مَا عَلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ النَّهْشَ بَعْدَ الْإِنْتِشَالِ.

ثم ذكر البخاريُّ حديثَ ابنِ عباسٍ من طريقين ، لم يقع في شيءٍ من الطريقين بلفظ النَّهْشِ المذكورِ في الترجمة ، وإنما ذكره بالمعنى ؛ حيث قال : «تَعَرَّقَ» ، والطريق الثاني فيه ذكر الانتشال .

* * *

١٩- باب :

تَعَرَّقِ الْعَضُدُ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي قتادةَ ، والمرادُ منه : قوله : «فناولته العَضُدَ ، فأكلها حتى تعرَّقَها» .

* * *

٢٠- باب :

قَطَعَ اللَّحْمُ بِالسَّكِّينِ

عَقَدَ البخاريُّ هذا البابَ ؛ للرخصة في قطعِ اللحمِ النضيجِ بالسَّكِّينِ . فلعله أشار إلى تضعيفِ الحديثِ الوارد عن النَّهْشِ عن قطعِ اللحمِ بالسَّكِّينِ . ثم ذكر في الباب حديثَ عمرو بنِ أميَّةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢١- باب :

مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٢ - باب :

النَّفْخُ فِي الشَّعِيرِ

نَبَّهَ الإمامُ البخاري بهذه الترجمة على أن النَّهْيَ عن النَّفْخِ فِي الطَّعَامِ خاصٌّ بالطَّعَامِ الْمَطْبُوخِ .

ثم ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ [سَهْلٍ] ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ .

* * *

٢٣ - باب :

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِسْمَةِ التَّمْرِ .

الثاني : حَدِيثُ سَعْدٍ فِي أَكْلِ وَرَقِ الْحَبَلَةِ .

الثالث : حَدِيثُ سَهْلٍ فِي أَكْلِ الشَّعِيرِ غَيْرِ الْمُنْخُولِ .

الرابع : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي عَدَمِ شَبَعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خَبْزِ الشَّعِيرِ .

الخامس : حَدِيثُ أَنَسٍ فِي عَدَمِ أَكْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى الْخِوَانِ .

السادس : حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي طَعَامِ الْبُرِّ .

* * *

٢٤ - باب :

التَّلْبِينَةُ

ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٢٥ - باب :

الثريد

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث، كلها متعلّقة بالثريد :

الأول : حديث أبي موسى .

والثاني : حديث أنس، وكلاهما في ذكر فضل عائشة .

والثالث : حديث أنس في الحَيَّاطِ، والغرض منه : قوله : «فقدّم إليه قصعة فيها ثريد» .

* * *

٢٦ - باب :

شاة مسموطة، والكثف والجنب

ذكر البخاري في الترجمة ثلاثة أشياء :

أمّا الشاة المسموطة، فذكر لها حديث أنس، وفيه : «ولا رأى شاة مسموطة» .

وأمّا الكثف، فذكر له حديث عمرو بن أميّة، وفيه : «يَحْتَزُّ مِنْ كَثْفِ

شاة» .

وأمّا الجنب، فلم يقع له ذكر في حديثي الباب، فلعلّ البخاري أشار

إلى حديث أمّ سلمة : أنها قرّبت إلى النبي ﷺ جنباً مشوياً، والله - سبحانه

وتعالى - أعلم .

* * *

٢٧ - باب :

مَا كَانَ السَّلَفُ يَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ؛ مِنَ الطَّعَامِ وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ
هذا الباب معقودٌ للردِّ على من زعمَ من الصُّوفِيَّةِ : أنه لا يجوز ادِّخَارُ
الطَّعَامِ لِغَدٍ؛ لأنه يُنافي الولايةَ، ثم ليس في شيء من أحاديث الباب ذِكْرُ ادِّخَارِ
الطَّعَامِ، إنما يؤخذ بِطَرِيقِ الإلحاق، أو من مُقتضى قولِ عائشةَ: «ما شَبَعَ مِنْ
خُبْزِ الْبُرِّ الْمَادُومِ ثَلَاثًا»؛ فإنه لا يُلزَمُ من نَفْيِ كونه مَادُومًا نَفْيُ كونه مُطْلَقًا، وفي
وجود ذلك ثَلَاثًا مُطْلَقًا دَلَالَةٌ على جواز تَنَاوُلِهِ، وإبقائه في البيوت، ويُحتملُ أن
يكون المرادُ بالطعام: ما يُطْعَم، فيدخل فيه كلُّ إدام.
أورد البخاريُّ في الباب عِدَّةَ أَحَادِيثَ:

الأول والثاني: حديث عائشةَ، وأسماءَ، وهما يتعلَّقان بالادِّخَارِ في الأسفار.

الثالث: حديث عائشةَ في لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، وغرضُ البخاريِّ منه:
قولُها: «وإنْ كُنَّا لَنَرْفَعُ الْكُرَاعَ، فنأْكُلُهُ بعدَ خَمْسِ عَشْرَةَ».

الرابع: حديث جابرٍ، وغرضُ البخاريِّ منه: «نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْهَدْيِ».

* * *

٢٨ - باب :

الْحَنِيسِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا: قَوْلُهُ: «صَنَعَ
حَنِيسًا فِي نِطْعٍ».

* * *

٢٩ - باب :

الْأَكْلُ فِي إِنْاءٍ مُفَضَّضٍ

المراد من الإناء المُفَضَّضِ هنا : ما كان مُتَّخِذاً كُلَّهُ مِنْ فِضَّةٍ .

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ حُذَيْفَةَ ، وهو في النَّهْيِ عَنِ الشَّرْبِ فِي آنيةِ الفِضَّةِ وَالذَّهَبِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْأَكْلُ الْمَتْرَجَمُ بِالْإِلْحَاقِ ؛ لِلْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ ، فَيُطَابِقُ الْحَدِيثُ التَّرْجَمَةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٣٠ - باب :

ذِكْرُ الطَّعَامِ

لعلَّ المراد من الترجمة : ذَكَرُ أَفْضَلِ الطَّعَامِ وَأَدْنَاهُ .

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أَحَادِيثَ :

أحدها : حديثُ أَبِي مُوسَى ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : تَكَرَّارُ ذِكْرِ الطُّغْمِ فِيهِ ، وَالطَّعَامُ يُطْلَقُ بِمَعْنَى الطُّغْمِ .

ثانيها : حديثُ أَنَسٍ ، وَفِيهِ ذِكْرُ الطَّعَامِ .

ثالثها : حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ذَكَرَهُ لِقَوْلِهِ فِيهِ : «يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ» .

قال الإمام ابنُ بَطَّالٍ : لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أَفْضَلِ الطَّعَامِ ، وَلَا أَدْنَاهُ^(١) .

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٩ / ٤٩١) .

قلتُ: ويمكن أن يكونَ فيه ذِكْرُ أَفْضَلِ الطَّعَامِ؛ لأنَّ المرادَ بقوله: «طعامه»: طعامه الذي كان يختاره، والله أعلم.

* * *

٣١- باب:

الأُذَمِّ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ، وَفِيهِ ذِكْرُ الْأُذَمِّ.

* * *

٣٢- باب:

الْحَلَوَاءِ وَالْعَسَلِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدَهُمَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ.

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْعُكَّةَ كَانَتْ فِيهَا عَسَلٌ، فَطَابَقَ الْحَدِيثُ التَّرْجَمَةَ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ذِكْرِ الْحَلَوَى وَالْعَسَلِ، فَيُؤْخَذُ [مِنْ] الْحَدِيثِ أَحَدُ رُكْنَيْ التَّرْجَمَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَشْتَمَلَ كُلُّ حَدِيثٍ [فِي] الْبَابِ عَلَى جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ التَّرْجَمَةُ، بَلْ يَكْفِي التَّوْزِيعُ.

* * *

٣٣- باب :

الدُّبَاءُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « فَأُتِيَ
بِدُبَّاءٍ ... إلخ » .

* * *

٣٤- باب :

الرَّجُلُ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لِإِخْوَانِهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، وَوَجْهُ
التَّكَلُّفِ : أَنَّهُ حَصَرَ الْعَدَدَ بِقَوْلِهِ : « خَامِسَ خَمْسَةٍ » ، وَلَوْلَا تَكَلُّفُهُ ، لَمَا
حَصَرَ .

تَنْبِيْهِ : وَقَعَ هُنَا ذِكْرُ قَوْلِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِمَنَاوَلَةِ بَعْضِ
الْمَدْعُوِّينَ بَعْضَاءً ، وَاسْتَنْبَطَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ اسْتِثْنَانِ النَّبِيِّ ﷺ الدَّاعِي فِي
الرَّجُلِ الطَّارِيءِ ، وَمِنْ هُنَا فَهْمُ وَجْهِ إِيرَادِ هَذَا الْقَوْلِ هُنَا ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

٣٥- باب :

مَنْ أَضَافَ رَجُلًا إِلَى طَعَامٍ ، وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَرِيدُ : أَنْ لَا يُشْتَرَطُ الْأَكْلُ مَعَ الضَّيْفِ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس، والغرض منه: قوله: «فأتني بقصعة فيها طعام»، مع قوله: «فأقبل الغلام على عمله».

* * *

٣٦ - باب:

المَرَق

أورد البخاري في الباب حديث أنس، وهو ظاهر فيما ترجم له.

* * *

٣٧ - باب:

القَدِيد

أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: عن أنس، وهو ظاهر فيما ترجم له.

ثانيهما: عن عائشة، والغرض منه: قولها: «وإن كنا لنرفعُ الكُرَاعَ بعدَ خمسِ عشرة». .

* * *

٣٨ - باب:

مَنْ نَاوَلَ، أَوْ قَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْمَائِدَةِ شَيْئاً

ذكر فيه أثر ابن المبارك، ومناسبتة ظاهرة.

أورد البخاري في الباب حديث أنس، وفيه قال أنس: «فَجَعَلْتُ أَجْمَعُ الدُّبَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ»، وهو المطابق للترجمة.

* * *

٣٩ - باب:

القثاء بالرطب

ذكر البخاري في الباب حديث عبد الله بن جعفر، والغرض منه واضح من أكلهما معاً.

* * *

٤٠ - باب

بغير ترجمة، وفي بعض الروايات سَقَطَ لَفْظُ: (باب).
وبالجُملة: ليس في الحديث الذي أورده عن أبي هريرة ذِكْرُ القثاء بالرطب.
قال الحافظ: والذي أظنه: أنه أراد أن يترجم به للتَّمْرِ وحده، أو لنوع منه، فلم يتفق له، والله أعلم^(١).

* * *

٤١ - باب:

الرطب والتَّمْر، وقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَهَزَى إِلَيْكَ مِجْنَعَ النَّخْلَةِ شَقِطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٥٦٥).

أورد البخاريُّ الآية؛ لِذِكْرِ الرُّطْبِ فيها.

ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: عن عائشة، وفيه ذِكْرُ التَّمْرِ.

وثانيهما: عن جابر، والغرضُ منه: قوله: «فَجِئْتُ بِقَلِيلِ رُطْبٍ».

قوله: «عَرُشٌ وَعَرِيشٌ... إلخ»^(١).

* * *

٤٢ - باب:

أَكْلِ الْجُمَارِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمر، والغرضُ منه: قوله: «أُتِيَ

بِجُمَارٍ».

* * *

٤٣ - باب:

الْعَجْوَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ سَعْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٤ - باب:

الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمر، وهو ظاهرٌ في النَّهْيِ عَنِ الْقِرَانِ

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر.

إلا عند الاستئذان، والله أعلم.

* * *

٤٥ - باب :

الْقَتَاءُ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن جعفر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٦ - باب :

بَرَكَةِ النَّخْلِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة من جهة تشبيهها بالمؤمن؛ لكثرة بَرَكَتِهَا، وعُمومِ نفعِها، والله أعلم.

* * *

٤٧ - باب :

جَمْعِ اللَّوْنَيْنِ أَوْ الطَّعَامَيْنِ بِمَرَّةٍ

لعلَّ البخاري أشار إلى تضعيفِ الواردِ في كراهةِ الجمعِ بين اللَّوْنَيْنِ. ثم أورد في الباب حديثَ عبد الله بن جعفر، ويؤخذ منه: أَكَلُ الطَّعَامَيْنِ مَعًا، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤٨ - باب :

مَنْ أَدْخَلَ الضَّيْفَانَ عَشْرَةَ عَشْرَةً، وَالْجُلُوسِ عَلَى الطَّعَامِ عَشْرَةَ عَشْرَةً

ذكر البخاري في الباب حديث أنس بن مالك، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «أَدْخَلَ عَلَيَّ عَشْرَةَ عَشْرَةً»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤٩ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ الثُّومِ وَالْبُقُولِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة [أحاديث]:

أحدها: حديث ابن عمر، وفيه: النهي عن قربان المسجد عند أكل الثوم.

ثانيها: حديث أنس في كراهة الثوم.

ثالثها: حديث جابر، وفيه: ذكر الثوم والبصل، وقد تقدّم هذا الحديث، وفيه ذكر البقول هناك، والله أعلم.

* * *

٥٠ - باب :

الْكَبَاثِ، وَهُوَ وَرَقُ الْأَرَاكِ

ووقع في بعض الروايات: وهو ثمر الأراك، وهو الصواب.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥١ - باب :

الْمُضْمَضَةُ بَعْدَ الطَّعَامِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ جِهَةٍ وَقَوَعِ الْمُضْمَضَةِ بَعْدَ السَّوِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٥٢ - باب :

لَعَقِ الْأَصَابِعَ وَمَصَّهَا قَبْلَ أَنْ تُمَسَّحَ بِالْمِنْدِيلِ

قَيَّدَ الْبُخَارِيُّ الْمَسْحَ بِالْمِنْدِيلِ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّصْرِيحُ بِالْمَسْحِ بِالْمِنْدِيلِ. لَكِنْ أَشَارَ بِذَلِكَ التَّقْيِيدَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْمَسْحِ بِالْمِنْدِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ فِي التَّرْجَمَةِ: «وَمَصَّهَا». فَأَشَارَ بِهِ إِلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ بِلَفْظٍ: «إِذَا طَعِمَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَمَصَّهَا»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسْحِ بَعْدَ اللَّعَقِ.

* * *

٥٣ - باب :

الْمِنْدِيلُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانَ لَهُمْ مَنَادِيلُ، لَمَسَحُوا بِهَا.

* * *

٥٤ - باب :

مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي أمامة، وهو ظاهر فيما ترجم له.

* * *

٥٥ - باب :

الْأَكْلُ مَعَ الْخَادِمِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، وهو ظاهر فيما ترجم، وقد ورد التصريح في الحديث المذكور، ففي رواية مسلم: «فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَأْكُلْ».

* * *

٥٦ - باب :

الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث أبي هريرة معلقاً، أخرجه المصنّف في «التاريخ»، ولفظه: «إِنَّ لِلطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا لِلصَّائِمِ الصَّابِرِ»، والله أعلم.

* * *

٥٧ - باب :

الرَّجُلُ يُدْعَى إِلَى طَعَامٍ، فَيَقُولُ: وَهَذَا مَعِيَ

أشار الإمام البخاري في الترجمة إلى حديث في قصة الخياط الذي

دعا النبي ﷺ، فقال: «وهذه»؛ يعني: عائشة - رضي الله عنها -.

ثم أورد في الباب أثر أنس، ومطابقته للحديث المذكور في الباب من جهة كَوْنِ اللَّحَامِ لم يكن مُتَّهَمًا، وأكل النبي ﷺ من طعامه، ولم يسأله، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي مسعود الأنصاري، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ دُعِيَ إلى طعام، فتَبِعَهُ رَجُلٌ، فقال النبي ﷺ للداعي: «إِنْ رَجُلًا تَبِعْنَا»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٥٨ - باب:

إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ، فَلَا يَعْجَلُ عَنْ عَشَائِهِ

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أولها: حديث عمرو بن أميَّة، قال الكرُماني: دلَّلتُه على الترجمة من جهة أن البخاري استنبط من اشتغاله ﷺ بالأكل وقت الصلاة.

قال الحافظ: ويظهر لي: أن البخاري أراد بتقديم هذا الحديث: بيان أن الأمر - في حديث ابن عمر وعائشة - بترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب^(١).

ثانيها: حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٥٨٥)، و«الكواكب الدراري» (٢٠ / ٦٧).

ثالثها: حديث ابن عمر، ومناسبتُهُ أيضاً ظاهرة.

رابعها: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة واضحة، والله أعلم.

* * *

٥٩ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الأحزاب: ٥٣]

لعلَّ الإمامَ البخاريَّ أراد بهذه الترجمة: أنه ينبغي للمدعوينَ إلى الطعام أن يتوجهوا عن مكان الطعام؛ للتخفيف عن صاحبِ المنزل، والله أعلم.

ثم ذكرَ في الباب حديثَ أنسٍ في قصة تزويج زينب - رضي الله عنها -، والبناءَ عليها، ونزولِ آيةِ الحِجاب. وأشار الإمامُ البخاريُّ بإيراد هذه الآية في هذا الباب - وهو آخرُ أبواب الأُطعمة، وفيها قوله: ﴿فَانتَشِرُوا﴾ - إلى براعة الاختتام، فليدرك هذا الإمامُ الهمام!

ثمَّ بعون الله تعالى وحُسن توفيقه (كتابُ الأُطعمة)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتابُ العقيقة)، والحمد لله، وسلام على رسوله الكريم.

آخر (كتابُ الأُطعمة)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتابُ العقيقة)، والحمد لله، وسلام على رسوله الكريم.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٥٤ - (٧١)

كِتَابُ الْعَقِيقَةِ

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - من (كتاب الأطعمة)، وكان من الأطعمة ما هو خاصٌّ؛ كالعقيقة، والفرع، والعتيرة، ذكرها.

١ - باب :

تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ غَدَاةَ يَوْمِهِ، لِمَنْ لَمْ يَعُقَّ عَنْهُ، وَتَحْنِيكِهِ

جاء الاختلاف في الأخبار الواردة في تسمية المولود، ففي بعضها: تسميته يوم الولادة، وفي بعضها: تسميته يوم السابع. فأشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى الجمع بين ذلك؛ بحمل أخبار التسمية يوم الولادة لمن لا يريد أن يعق عن المولود، وحمل الأخبار الواردة في التسمية يوم السابع لمن يريد العقيقة عنه.

قال الحافظ ابن حجر: وهو جمعٌ لطيفٌ لم أره لغير البخاري - رحمه الله

تعالى - (١).

ثم أورد البخاري - رحمه الله تعالى - في الباب أربعة أحاديث،

(١) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٥٨٨).

مطابقتها للترجمة من جهة أن النبي ﷺ سَمَّى المذكورينَ في أحاديث الباب يومَ ولادَتِهِمْ، وَحَنَكَهُمْ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ عَقَّ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ يَوْمَ السَّابِعِ لَا تَخْتَصُّ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُنْتَظَرُ لِلتَّسْمِيَةِ إِلَى يَوْمِ السَّابِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الحديث الأول: حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن في الحديث إشعاراً بأنه أُسْرِعَ بِإِحْضَارِ وَلَدِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمَّاهُ، وَحَنَكَهُ يَوْمَ وَلادَتِهِ.

الثاني: حديث عائشة - رضي الله عنها -، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَحَنَكَهُ».

الثالث: حديث أسماء، ومطابقته للترجمة من جهة أن أسماءَ أَحْضَرَتْ وَلَدَهَا يَوْمَ وَلادَتَهَا، فَحَنَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَسَمَّاهُ: عَبْدَ اللَّهِ؛ كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَمَّا دَلَالَةُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى إِحْضَارِهَا وَلَدَهَا يَوْمَ الْوِلَادَةِ، فَلِلتَّصْرِيحِ فِيهِ بِأَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الرابع: حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة مثل الذي تقدّم.

* * *

٢ - باب:

إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْعَقِيقَةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى». وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى حَدِيثِ سَمُرَةَ فِي الْعَقِيقَةِ

أيضاً، ولكن لم يقع بيانه في «صحيح البخاري»، فكأنه اكتفى عن إirاده بِشهرته، والغرض منه قوله فيه: «ويُحَلَّقُ رأسُه»؛ فإنَّ حَلَقَ رأسِ الصبيِّ من جملة إماطة الأذى.

* * *

٣ - باب:

الفرع

يقال: مناسبة ذكر البخاريّ الفرع في العقيقة: أن الفرع يُطلق أيضاً على ذبح كان يذبحه الرجلُ إذا بلغت إبلُه ما تمنّاه صاحبُها، والعقيقة أيضاً ذبح يذبحه الرجلُ بعدما بلغ أهله ما تمنّاه من الازدِياد بالأولاد، أو أن الفرع يُطلق على طعام يُصنعُ لنتاج الإبل؛ كالخرس للولادة، ثم لم يُفصح البخاريُّ بالحكم في الفرع، وكذا العتيرة؛ للاختلاف في ذلك، لكن يفهم من إirاده حديث النفي في البابين: ميّلانه إلى ترك الفرع والعتيرة، والله أعلم.

* * *

٤ - باب:

العتيرة

يقال: مناسبة ذكر العتيرة في العقيقة: أن العتيرة ذبح كان يذبحه الرجلُ بعد أن يقول: إن بلغ إبلي مئةً، عترتُ فيها عتيرةً في رجب، فكان

يَذْبَحُهَا إِذَا بَلَغَتْ إِبِلُهُ مَا تَمْنَاهُ مِنَ الْمِئَةِ، وَكَذَلِكَ الْعَقِيقَةُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ^(١)
الرَّجُلُ إِذَا بَلَغَ أَهْلُهُ مَا تَمْنَاهُ مِنَ الْأَوْلَادِ، كَذَا قِيلَ.

وَالَّذِي أَظَنُّهُ: أَنَّ الْبَخَارِيَّ أَدْرَجَ أَحْكَامَ الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ فِي الْعَقِيقَةِ؛
لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ذَبْحٌ خَاصٌّ، وَلَمْ يُرَاعِ الْمُنَاسَبَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَمْ يُفَرِّدْهُمَا
بِكِتَابٍ؛ لِقَلَّةِ أَحْكَامِهِمَا، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورَ فِي (بَابِ
الْفَرَعِ)، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ لَا تَخْفَى.

تَمَّ (كِتَابُ الْعَقِيقَةِ) وَمَا أُلْحِقَ بِهَا مِنَ الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَيَتَّصِلُ بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ).



(١) فِي الْأَصْلِ: «يَذْبَحُهَا».

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٥ - (٧٢)

كِتَابُ الذِّبَاكِ وَالصِّبَاكِ
وَالْتَشْمِيطِ عَلَى الصِّبَاكِ

وقول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لغير الله بهـ
وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى
النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ
فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ﴾ [المائدة : ٣] ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ
فَاعْتَدَى اللَّهُ بِشَقْوٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ أَعْتَدَى
بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٩٤]

لما فرغ البخاري من (كتاب العقبة)، وكان ذلك مما يحتاج فيه إلى
الذبح، فذكر المذبوح، وكان من المذبوح ما يُصاد، فذكر أحكام الصيد.

وقوله - جل ذكره - : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة : ١]

أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ
الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١﴾ يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ وَلَا ءَامِينَ
الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَفُونَ فُضُلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا

قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلِّ وَالنَّفَوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلْمِ وَالْعُدُونِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿المائدة: ١ - ٢﴾ .

ذكر الإمام البخاري هذه الآيات ؛ لمناسبتها بالصَّيد والذَّبائح ، فالآية [الأولى] فيها ذكر الذَّكَاةِ ، وهي الذَّبْحُ ، مع ما فيها من ذكر ما يحرم أكله . والآية الثانية والثالثة فيهما الإشارةُ إلى ذكر ما يتعلَّق بالصَّيد ؛ من ذكر الأسلحة التي يُصادُ بها ، ومن ذكر الأوقات والأحوال والأمكنة التي لا يحلُّ التصيّد فيها .

ثم شرع البخاري في تفسير بعض مفردات هذه الآيات استطراداً على عادته ، ثم ذكر حديثَ عديٍّ ، وهو يتعلَّق بالتسمية على الصَّيد ، وإنما جرى البخاري على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث بلفظ : «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَسَمَّيْتَ ، فَكُلْ» ، ووقع في بعض نسخ الصحيح : (كتاب الذبائح والصَّيد) (باب : التسمية على الصَّيد) .

ثم ذكر الآيات والتفسيرات المذكورة ، والحديث المذكور ، فعلى هذا قيل : ليس في جميع ما ذكر من الآي والأحاديث تعرُّضٌ للتسمية المترجم عليها إلا آخرُ حديثِ عديٍّ ، فكان البخاريّ عدّه بياناً لما أجمَلته الأدلَّةُ المذكورة من التسمية ، والله أعلم .

* * *

٢ - باب :

صَيْدِ الْمِغْرَاضِ

من هنا شرع الإمام البخاري - رحمه الله - في بيان الأسلحة التي يُصاد

بها، وعرَّضه من هذا الباب: جواز التصيُّد بالمِعرَاضِ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثٌ عَدِيٌّ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا الْآثَارُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِصَيْدِ الْبُنْدُقَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا، فَالْيَقِيَنَّ الْأَبْوَابَ لَذِكْرِهَا (بَابُ: الْحَذْفِ وَالْبُنْدُقَةِ) الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ بَابَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْبَخَارِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَهَا هُنَا؛ لِمُنَاسَبَةِ أَنَّ الْمَقْتُولَةَ بِالْمِعرَاضِ إِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ، وَالْمَقْتُولَةَ بِالْبُنْدُقَةِ فِي الْحُكْمِ سَوَاءٌ؛ يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي حُكْمِ الْمَوْقُودَةِ.

* * *

٣ - بَابُ:

مَا أَصَابَ الْمِعرَاضُ بِعَرَضِهِ

لَمَّا كَانَ مِنَ الْأَسْلِحَةِ مَا قَدْ يَخْرُقُ، وَقَدْ لَا يَخْرُقُ، فَإِذَا خَرَقَ، يَحِلُّ أَكْلُ الصَّيْدِ، وَإِذَا لَمْ يَخْرُقْ، لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا الْمِعرَاضُ، ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ حُكْمَ مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْلِحَةِ، فَأَوْرَدَ حَدِيثَ عَدِيٍّ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلْمِعرَاضِ بِالتَّنْصِيسِ، وَلِبَاقِي الْأَسْلِحَةِ الَّتِي مِثْلُ الْمِعرَاضِ بِالْإِلْحَاقِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ.

* * *

٤ - بَابُ:

صَيْدِ الْقَوْسِ

الْمُرَادُ مِنْ صَيْدِ الْقَوْسِ: التَّصِيدُ بِالسَّهْمِ، وَلَمَّا كَانَ السَّهْمُ قَدْ يَقْطَعُ مِنَ الصَّيْدِ عَضْوَهُ، فَيُنْتَرَكُ مِنْهُ، ذَكَرَ الْآثَارُ [الْمُتَعَلِّقَةُ] بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَهَذَا وَجْهُ إِيْرَادِ هَذِهِ الْآثَارِ هُنَا.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي ثعلبة الخُشَني، والغرض منه: سؤاله النبي ﷺ عن صيد القوس، وتقرير النبي ﷺ إياه على ذلك، وبيانه له حكمه.

* * *

٥ - باب:

الْخَذْفِ وَالْبُنْدُقَةِ

هذا الباب معقودٌ لبيان كراهية التصيّد بالخذف والبُنْدُقَةِ.

أما الخذف، فالحديث الذي أورده في الباب يشير إلى كراهية التصيّد به، فالمقتولة بالخذف في حكم الوقيذ[ة].

وأما البُنْدُقَةُ، فلم يقع ذكرها في حديث الباب، فكأنه ألحقها بالخذف، والجامع بينهما: أنّ في كلّ منهما رصاً بالحجر، فالمقتولة بالخذف والبُنْدُقَةِ في حكم الوقيذ[ة]، ويمكن أن يكون البخاري ترك ذكر البُنْدُقَةِ صريحاً؛ لتقدّم ذكرها آنفاً، والله تعالى أعلم.

* * *

٦ - باب:

مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ

من هنا شرع البخاري في بيان التصيّد بالكلاب وغيرها من الحيوانات الجوارح، وذكر فيه حديث ابن عمر من طرق، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛

لأن فيه بيان إباحة اقتناء كلبٍ للتصيد والماشية، وفيه بيان نقص أجرٍ من اقتنى لغير ذلك، وهذا هو المرادُ من ذلك.

* * *

٧ - باب :

إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ

وقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤]

لم يذكر الجواب؛ إما للإشارة إلى الجواب المذكور في حديث الباب، وإما للإشارة إلى خلاف مالِك - رحمه الله -، واستدلَّ الإمام البخاري بالآية على أنه إذا أكلَ الكلبُ، لا يحلُّ أكله، ووجه الاستدلال: أن الله - سبحانه وتعالى - أباح الأكل إذا أمسكَ الكلبُ على الصياد، فيفهم منه: أنه إذا أكلَ الكلبُ الصَّيدَ، لا يحلُّ؛ لأنه مما أمسكهُ على نفسه، وقوى البخاري ذلك الاستدلال بالآثار التي أورد في الباب، وأورد أثرَ عطاء؛ للإشارة إلى أن شربَ الدَّم ليس من باب أكلِ الصَّيد.

أما قوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤]: الكواسِبُ. [فأشار به إلى تفسير قوله تعالى: ﴿الْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤]، وليست «الكواسِبُ» تفسيراً لقوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤]، فافهم، واذكر التَّنبية الذي ذكرته في أول كتاب التفسير. وأما قوله: ﴿أَجْتَرَحُوا﴾: اكتسبوا. فأشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ

الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَجْعَلَهُمُ اللَّهُ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿[الجاثية: ٢١]﴾، وليست هذه الآية في هذا الموضوع، وإنما ذكرها البخاري استطراداً؛ لبيان أن الاجتراح يُطلق على الاكتساب.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، ومطابقته للترجمة من قوله: «فَكُلُّ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ، وَإِنْ قَتَلَنْ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ»، والله أعلم بالصواب.

* * *

٨ - بَابُ:

الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً

ذكر البخاري حديثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ولم يذكر البخاري الجواب في الترجمة؛ لاختلاف الحكم باختلاف الحال، والله أعلم.

* * *

٩ - بَابُ:

إِذَا وَجَدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ

لم يذكر الجواب؛ اكتفاءً بجواب الحديث الذي أورده.
ثم ذكر في الباب حديثَ عَدِيِّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب:

مَا جَاءَ فِي التَّصِيدِ

مقصودُ الإمام البخاري بهذه الترجمة: التَّنْبِيهُ على أن الاشتغال بالصَّيْد لمن هو عَيْشُهُ به مشروعٌ، ولمن عَرَضَ له ذلك، وَعَيْشُهُ بغيره، مُبَاحٌ، وأما التصيد لمجرد اللّهُو، فهو مَحَلُّ الخِلاف، فكأن البخاريّ يشير إلى حمل حديث: «وَمَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ» على من تصيّد لمجرد اللّهُو، والله أعلم.

ثم ذكر البخاريّ في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث عديّ، والغرض منه: قوله: «إِنَّا قَوْمٌ نَتَصَيَّدُ بهذه الكلاب».

الثاني: حديث أبي ثعلبة، والغرض منه: قوله: «إِنَّا بِأَرْضِ صَيْدٍ»، وتقريرُ النبيّ ﷺ ذلك، وبيانه له حُكْمَ الصيد، والله أعلم.

الثالث: حديث أنسٍ.

الرابع: حديث أبي قتادة، والغرض منه هنا: أن جماعةً من الصحابة صادوا، فلم ينكر النبيّ ﷺ عليهم، والله سبحانه أعلم.

* * *

١١- باب:

التَّصِيدُ عَلَى الْجِبَالِ

كأن هذا الباب معقودٌ لإثبات إباحة التصيّد على الأمكنة الوعرة.

ذكر البخاري في حديث أبي قتادة، أورده هنا؛ لقوله فيه: «كنت رقاءً على الجبال»؛ فإنه يفهم منه: أنه كان الحمار الوحشي على الجبل، أو كان قريباً من الجبال، فأمكن أن يرقى الحمار عند التعاقب على جبل من الجبال، فيحتاج حينئذ أبو قتادة إلى تصيده على الجبال، والله تعالى أعلم.

* * *

١٢ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعْنَاكُمْ﴾ [المائدة: ٩٦] الخ ٠٠٠ إلخ
 شرع البخاري في بيان الاصطياد في البحر، وهذا أيضاً من الأمكنة الوغرة للتصيد.

ذكر الإمام البخاري في هذا الباب عدة آثار تتعلق بصيد البحر، مناسبتها للباب ظاهرة.

ثم ذكر في الباب حديث جابر، ومناسبتها للباب ظاهرة من قوله: «وألقي البحر حوتاً».

* * *

١٣ - باب:

أكل الجراد

ذكر البخاري في الباب حديث ابن أبي أوفى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤- باب :

آيَةُ الْمَجُوسِ، وَالْمَيْتَةِ

وجه إدخال هذا الباب في أبواب الصيد والدَّبَائِح ؛ لأن الإنسان قد يحتاج عند التصيّد إلى أواني غير أهل الإسلام .

ثم البخاري - رحمه الله - ترجم للمجوس ؛ والحديث في أهل الكتاب ، فلعله يرى المجوس أنهم أهل كتاب^(١) ، أو بنى الأمر على أن المحذور منهما واحد ، وهو عدم توقيهم النجاسات .

قال الحافظ : والأحسن : أن البخاري أشار إلى ما ورد من بعض طرق الحديث منصوباً على المجوس ، فعند الترمذي : عن أبي ثعلبة : سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس ، فقال : «أنقوها غسلًا ، واطبخوا فيها» ، وفي لفظ عن أبي ثعلبة : «إنّا نمرُّ باليهود والنصارى والمجوس ، فلا نجد غير آييتهم» الحديث ، وهذه طريقة يُكثر منها البخاري ، فما كان في سنده من مقالٍ يترجم به ، ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإلحاق ونحوه^(٢) . اهـ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

فالحديث الأول : حديث أبي ثعلبة ، وهو ناظرٌ إلى حكم آية المجوس بالمعنى الذي ذكر .

(١) في الأصل : «الكتاب» .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٩ / ٦٢٣) .

والحديث [الثاني]: حديث سَلَمَةَ، وهو نَاطِرٌ إلى حُكْمِ المَيِّتَةِ؛ لأنه لما كانت الحُمْرُ مُحَرَّمَةً، لم تؤثر فيها الذَّكَاةُ، فكانت مَيِّتَةً، ولذلك أَمَرَ بِغَسْلِ الآنِيَةِ منها، فالحديثُ نَاطِرٌ إلى حُكْمِ غَسْلِ أواني غيرِ أهلِ الإسلامِ أيضاً، والله أعلم.

* * *

١٥ - باب:

التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَمَنْ تَرَكَ مُتَعَمِّدًا

هذه الترجمة معقودةٌ لاشتراط التسمية على الذَّبِيحَةِ. وأشار البخاريُّ بقوله: «مُتَعَمِّدًا» إلى ترجيحِ التَّفْرِقَةِ بين المتعمِّدِ لِتَرْكِ التَّسْمِيَةِ، فلا تحلُّ تَذَكُّيَتُهُ، ومن نَسِيَ، فَتَحَلُّ، واستظهر لذلك بقول ابنِ عباس، وبما ذكر بعده من الآية، ثم قال: «والناسي لا يُسَمَّى فاسِقًا». أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فاستنبطَ منها: أن الوصفَ للعامد، فيختصُّ الحُكْمُ به. وأشار بإيراد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] إلى الزجرِ عن الاحتجاج؛ لجوازِ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ بتأويل الآية، وحملها على غيرِ ظاهرِها؛ لئلا يكون ذلك من وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ؛ لِيُصَدَّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تعالى.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ رافعِ بنِ خَدِيجٍ، والغرضُ منه: قوله: «ما أَنَهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ»؛ فإنه صريحٌ في اشتراط التسمية على الذَّبِيحَةِ؛ لأنه علَّقَ الإِذْنَ بمجموعِ الأمرين، وهما: الإِنْهَارُ، والتَّسْمِيَةُ،

والمعلَّقُ على شيءين لا يُكتفى فيه إلا باجتماعيهما، ويتنفي بانتفاء أحدهما.

* * *

١٦ - باب:

مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَالْأَصْنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، والغرض منه هنا: قوله: «إني لا أكلُ مما تذبحون على أنصابكم»، ومعنى الحديث - فيما أرى والله أعلم -: أن زيدا ظنَّ أن اللحم الذي قُدِّمَ إلى النبي ﷺ من اللحوم التي تذبحها قريشٌ على الأصنام، فلذلك تجنَّبَ أكله، ولم يكنْ عَلمَ أن النبي ﷺ أيضاً لا يأكلُ من لحوم الأصنام، وأن هذا اللحم ليس من تلك اللحوم، والله - سبحانه - وتعالى - أعلم.

* * *

١٧ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»

مرادُ البخاري في هذا الباب: [الإذنُ في الذبيحة، أو المرادُ به: الأمرُ بالتسمية على الذبيحة]^(١).

ثم ذكر في الباب حديث جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «فتح الباري» (٩ / ٦٣٠).

١٨ - باب :

مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرْوَةِ وَالْحَدِيدِ

أشار البخاريُّ بذكر هذه الأشياءِ إلى ما وردَ في بعض الأحاديثِ مِنْ ذِكْرِهَا؛ أما الْقَصَبُ وَالْمَرْوَةُ ففي حديثِ رافعٍ، وأما الحديدُ، فمن قوله: «وليس مَعَنَا مُدَى»؛ فإن فيه إشارةً إلى أن الذَّبْحَ بالحديد كان مُقررًا عندهم جَوَازَهُ، والمرادُ مِنَ الْمَرْوَةِ: جِنْسُ الْأَحْجَارِ، لا خُصُوصُ الْمَرْوَةِ، ولذلك ذَكَرَ البخاريُّ حديثَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وفيه التَّنْصِيسُ عَلَى الذَّبْحِ بِالْحَجَرِ، ثم ذَكَرَ حديثَ رافعٍ، وفيه المطابقةُ للترجمة.

* * *

١٩ - باب :

ذَبِيحَةُ الْمَرْأَةِ وَالْأَمَةِ

أشار البخاريُّ إلى الرَدِّ عَلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ .
ثم ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنه إِذَا جَازَ ذَبْحُ الْأَمَةِ، فَجَوَازُ ذَبْحِ الْحُرَّةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٠ - باب :

لَا يُذَكَّى بِالسِّنِّ وَالْعَظْمِ وَالظُّفْرِ

ذَكَرَ البخاريُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ رافعٍ، وفيه ذِكْرُ السِّنِّ وَالظُّفْرِ، وليس

فيه ذِكْرُ الْعَظَمِ، لَكِنْ مَشَى الْبَخَارِيُّ عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ
أَصْلُ الْحَدِيثِ؛ فَإِنْ فِيهِ: «وَأَمَّا السَّنُّ، فَعَظُمٌ»؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ
بِالْعَظَمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

* * *

٢١- بَابُ:

ذَبِيحَةِ الْأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لَجَوَازِ أَكْلِ ذَبَائِحِ الْأَعْرَابِ.
ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَهُوَ أَصْلُ فِي الْجَوَازِ، وَمُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٢- بَابُ:

ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَشُحُومِهَا، مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَغَيْرِهِمْ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ
حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]

غَرَضُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ مِنْ إِيرَادِ الْآيَةِ: الْاسْتِدْلَالُ عَلَى حِلِّ ذَبَائِحِ أَهْلِ
الْكِتَابِ - مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ -، وَشُحُومِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
يَخْصَّ لَحْمًا مِنْ شَحْمٍ، وَذِمِّيًّا مِنْ حَرْبِيٍّ، وَلَفْظُ الطَّعَامِ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ:
ذَبَائِحُهُمْ، وَلِذَا أَوْرَدَ الْبَخَارِيُّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْبَابِ. وَأَشَارَ بِإِيرَادِ أَثَرِ

الزُّهْرِيُّ وَعَلِيٌّ إِلَى أَنْ ذَبِيحَةَ النَّصْرَانِي إِنَّمَا تَحِلُّ إِذَا سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُسَمَّ، فَلَا تَحِلُّ.

وَوَجْهُ إِيْرَادِ أَثَرِ الْحَسَنِ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي ذَبِيحَةِ الْأَقْلَفِ: أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَخْتَتِنُ، فَلَمَّا أَبَاحَ اللَّهُ ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَخْتَتِنُ، عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ ذَبِيحَةَ الْأَقْلَفِ الْمُسْلِمِ تَجُوزُ بِطَرِيقِ الْأُولَى.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ ابْنَ مُغَفَّلٍ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِالْجِرَابِ الَّذِي فِيهِ الشَّحْمُ مِمَّا ذَبَحَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٢٣ - بَابُ:

مَا نَذَّ مِنَ الْبَهَائِمِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ عِدَّةَ أَثَارٍ، تَعَلَّقُهَا بِالْبَابِ ظَاهِرٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٤ - بَابُ:

النَّحْرِ وَالذَّبْحِ

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالذَّبْحِ وَالنَّحْرِ؛ مِنْ بَيَانِ مُحَلِّهِمَا، وَحَدِّهِمَا، وَذَبْحٍ مَا يُنْحَرُ، أَوْ نَحْرٍ مَا يُذْبَحُ، وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِالذَّبْحِ.

ذكر البخاري في عِدَّة آثارٍ، تعلّقها بالذَّبْحِ والنَّحْرِ واضحٌ، ثم ذكر فيه حديثَ أسماءَ، وفيه إشعارٌ باستواء اللَّفْظَيْنِ: الذَّبْحِ، والنَّحْرِ في المعنى، والنَّحْرُ يُطْلَقُ عليه ذَبْحٌ، والذَّبْحُ يُطْلَقُ عليه نَحْرٌ، فَيُفْهَمُ منه مناسبةُ الحديثِ للترجمة، وهي: جَوَّازُ ذَبْحٍ مَا يُنْحَرُ، وَنَحْرٍ مَا يُذَبِّحُ، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٥ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُثَلَّةِ، وَالْمَضْبُورَةِ، وَالْمُجْتَمَةِ

هذه الترجمة معقودة لبيان أن ما قُطِعَ من أطراف الحيوان وهو حيٌّ حَرَامٌ، وكذا التي تُرْبَطُ، وتُجْعَلُ غرضاً للرامي، فإذا ماتت من ذلك، لم يَحِلَّ أَكْلُهَا.

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

الأول : حديث أنسٍ في المضبورة.

والثاني : حديث ابن عمر رضي الله عنه في ذلك.

الثالث : حديث ابن عباس في النهي عن المثلّة.

الرابع : حديث عبدالله بن يزيد في ذلك.

* * *

٢٦ - باب :

لَحْمِ الدَّجَاجِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى مُختَصِراً ومطوّلاً، ومطابقته

للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٧ - باب :

لُحُومِ الْخَيْلِ

لم يذكر البخاريُّ الحُكْمَ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ؛ لِقُوَّةِ دَلِيلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم ذكر في الباب حديثين :

حديث أسماء، وحديث جابر، وهما ظاهران في الجواز.

* * *

٢٨ - باب :

لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ

لم يُفَصِّحِ الْبُخَارِيُّ بِالْحُكْمِ؛ لِلْاِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَلِلْاِحْتِمَالِ فِي النَّهْيِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ مَالَ إِلَى الْحُرْمَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم ذكر في الباب أحاديث :

الأول: حديث سَلَمَةَ.

والثاني: حديث ابن عمر في النهي عن لحومِ الحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

الثالث: حديث عليٍّ في ذلك.

الرابع: حديث جابر في النهي.

الخامس والسادس: حديث البراء، وابن أبي أوفى.

السابع: حديث أبي ثَعْلَبَةَ في تحريمِ لحومِ الحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

الثامن : حديث أنسٍ في النهي عن لحومِ الحُمُرِ .

التاسع : حديث الحَكَمِ بنِ عمرو الغفاريِّ في النهي عن لحومِ الحُمُرِ

الأهلية ، وفيه خلافُ ابنِ عباس ، ومقصودُ البخاريِّ - رحمه الله تعالى - :
حديثُ الحَكَمِ الغفاريِّ ، لا حديثُ ابنِ عباس واستدلَّاهُ .

* * *

٢٩ - باب :

أَكَلَ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ

ذكرُ البخاريُّ في الباب حديثَ أبي ثعلبةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ،

ولم يُثبتِ البخاريُّ القولَ بالحُكم ؛ للاختلاف فيه ، أو للتفصيل فيه .

* * *

٣٠ - باب :

جُلُودُ الْمَيْتَةِ

غرضُ الإمامِ البخاري في الباب : أنَّ جلودَ المَيِّتَةِ يجوزُ الانتفاعُ بها

بعد الدِّبَاغِ ، وقَيِّدُ الدِّبَاغَةِ مُعْتَبَرٌ ؛ لأنَّ البخاريَّ أورد هذه الترجمةَ في البيوع ،

فقيِّده هناك بالدِّبَاغِ ، فيُحْمَلُ هذا المطلقُ على ذلك المقيِّدِ .

ثم ذكرَ في الباب حديثَ ابنِ عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣١ - باب :

المِسْكُ

مناسبة ذكر هذا الباب في الذبائح : أن المِسْكَ فَضْلَةٌ من الطَّيِّبِ ، وهو مما يُصَادُ ، ومناسبتُهُ للباب الذي قَبْلَهُ ، وهو : (جُلُودُ المَيْتَةِ) إذا دُبِغَ طَهَرَ ، يُفْهَمُ من قول الجاحِظِ : المِسْكُ مِنْ دُوبِيَّةٍ تكون في الصَّيْنِ ، تُصَادُ لِإِنِوَافِجِهَا وَسُرَرِهَا ، فإذا صِيدَتْ ، شُدَّتْ بعصائبٍ وهي مدلية ، يجتمع فيها دَمُهَا ، فإذا ذُبِحَتْ ، قُوِّرَتِ السَّرَّةُ التي عُصِبَتْ ، ودُفِنَتْ في الشَّعْرِ ، حتى يستحيلَ ذلك الدَّمُ المَخْتَنِقُ الجامدُ مِسْكًا ذَكِيًّا بعد أن كان لا يُرَامُ من النَّتَنِ .

وَمِنْ ثَمَّ قال القَفَّالُ : إنها تَدْبِغُ بما فيها من المِسْكِ ، فتطهر كما يطهر غيرها من المدبوغات .

وغرضُ البخاريّ : أن المِسْكَ طَاهِرٌ ، أورد لذلك حديثين : عن أبي هريرة ، وعن أبي موسى ، ووجه الاستدلال على طهارة المِسْكِ : وقوعُ تشبيهِ دَمِ الشهيد به ؛ لأنه في سياق التكريم والتعظيم ، فلو كان نجسًا ، لكان من الخبائث ، ولم يحسن التمثيلُ به في هذا المقام ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٣٢ - باب :

الأَرْنَبُ

ذكر البخاريُّ في الباب [حديث] أنسٍ ، واستنبط البخاريُّ حِلَّ الأَرْنَبِ من قبول النبي ﷺ إياها ، والله أعلم .

٣٣ - باب :

الضَّبِّ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث ابن عمر .

الثاني : حديث خالد بن الوليد ، وكلاهما يدلان على حِلِّ الضَّبِّ ،

والله أعلم .

* * *

٣٤ - باب :

إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوْ الذَّائِبِ

ترك البخاري الجزم بالحكم ؛ لقوة الاختلاف فيه ، وقد تقدّم في (الطهارة) ما يدلّ على أن البخاري يختار أنه لا ينجس إلا بالتغيّر ، ولعلّ هذا هو السرّ في إيراد طريق يونس المُشعّرة بالتفصيل ، فكأن الإمام البخاري أشار إلى القدح في صحة ما زيد عن الزُّهري في هذا الحديث من التفرقة بين الجامد والذائب .

ثم أورد في الباب حديث ميمونة من طريقي ، واستدلّ بهذا الحديث لإحدى الروایتين عن الإمام أحمد - رحمه الله - ، وجهه تعلّق هذا الباب والباب الذي بعده بكتاب الذبائح : أن المائع إذا حلّت فيه النجاسة ، لا ينجس إلا بالتغيّر ، وهو اختيار الإمام البخاري - رحمه الله - .

* * *

٣٥- باب :

الْوَسْمُ وَالْعَلَمُ فِي الصُّورَةِ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

الأول : حديث ابنِ عمرَ، بدأ البخاريُّ بالموقوف، وثني بالمرفوع، مُستدلاً به على ما ذَكَرَ من الكراهة ؛ لأنه إذا ثبتَ النهي عن الضربِ، كان مَنعُ الوَسْمِ أولى .

الثاني : حديث أنسٍ في تحنيك الغلام، ومَحَلُّ الترجمة : قوله : «فَرَأَيْتَهُ يَسِمُ شاةً، حَسِبْتُهُ قَالَ : فِي آذَانِهَا» ؛ لأن فيه العدولَ عن الوَسْمِ في الوجهِ إلى الوَسْمِ في الأذن، فيستفادُ منه : أن الأذنَ ليست من الوجه .

* * *

٣٦- باب :

إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً، فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا،
بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ، لَمْ تُؤْكَلْ ؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه

نَبَّهَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ ذَبْحِ مَنْ لَيْسَ لَهُ
وِلَايَةُ الذَّبْحِ بِالْمُلْكِ، أَوْ الْوَكَالَةِ، أَوْ نَحْوِهِمَا، وَلِهَذَا السَّرُّ أورد أثرَ طائوسٍ
وعِكرمةَ في ذبيحة السارق .

ثم ذكر في الباب حديثَ رافعِ بنِ خَدِيجٍ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له .

* * *

٣٧ - باب :

إِذَا نَدَّ بَعِيرٌ لِقَوْمٍ، فَرَمَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، فَأَرَادَ ضَلَاحَهُمْ،
فَهُوَ جَائِزٌ؛ لَخَبَرِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

نَبَّهَ الإمامُ البخاري بهذه الترجمة على أن ذَبَحَ غير المالك إذا كان
بطريقِ الإصلاحِ للمالك ؛ خشية أن تَفُوتَ عليه المنفعة، ليس بفاَسِدٍ .
ثم ذَكَرَ في الباب حديثَ رافعِ بنِ خَدِيجٍ، وهو أيضاً ظاهرٌ فيما تَرَجَّمَ
له .

* * *

٣٨ - باب :

أَكَلَ الْمُضْطَرُّ

هذا الباب معقودٌ لبيان أَكَلِ الْمُضْطَرِّ، ولم يُفَصِّحِ البخاريُّ الترجمة؛
لِلإِشَارَةِ إِلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وهو في الحالة التي يَصِحُّ الوصفُ بالاضطرار
فيها لِيُبَاحَ الْأَكْلُ، وفي مقدار ما يُؤْكَلُ .

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب خَمْسَ آيَاتٍ متعلِّقةٍ بِأَكْلِ الْمُضْطَرِّ، ولم
يذْكَرْ في هذا البابِ حديثاً؛ اكتفاءً بالنصوص القرآنية، أو إشارةً إلى أنه لم
يجد حديثاً على شرطه، والله تعالى أعلم .

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ
مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (١٧١) إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ
وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ، لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ

عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿البقرة: ١٧٢ - ١٧٣﴾ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ

لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿المائدة: ٣﴾ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّالِثَةُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ

بِأَيِّتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا

حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ

أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿الأنعام: ١١٨ - ١١٩﴾ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الرَّابِعَةُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى

طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ

أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ

رَحِيمٌ ﴿الأنعام: ١٤٥﴾ .

ثم ذكر البخاري تفسير المسفوح بالمُهراق عن ابن عباس .

وَأَمَّا الْآيَةُ الْخَامِسَةُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا

طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١١٣﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ

الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ

فَاتَّكَ اللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿النحل: ١١٤ - ١١٥﴾ .

ثم بحمد الله (كتاب الصيد والذبائح) . وأشار الإمام البخاري بإيراد

ما يتعلق بالمضطر من الآيات إلى براعة الاختتام ، فكأنه اضطر إلى ترك

ما كان فيه ؛ مخافة ملال الناس ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم ، وعلمه

أتم .

نحمده ونصلِّي، والحمد لله رب العالمين، وسلام على رسوله النبي
الكريم.

آخر (كتاب الصيد والذبائح)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب
الأضاحي).

والحمد لله، وسلام على رسوله النبي الأمي الكريم.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٥٦ - (٧٣)

كتاب الأضحية

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله - من الذبائح، وما في ضِمْنِهَا من الصَّيْد، وكان من الذَّبْح ما يُذْبَح في العام مرَّةً، فذَكَرَ الأُضْحِيَّةَ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١ - باب :

سُنَّةُ الأُضْحِيَّةِ

يُحْتَمَلُ أن يكون المراد بالسُّنَّةِ في الترجمة: السُّنَّةُ الاصْطِلَاحِيَّةُ التي تقابل الوجوبَ، ويؤيِّدُ ذلك: ما وردَ في بعض نُسَخِ «صحيح البخاري»: «الأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ»، ويُحْتَمَلُ أن يكون المراد بالسُّنَّةِ بالترجمة: الطريقة، كما كان المرادُ بها: الطريقة في الحديثين معاً: حديثُ البراءِ مرَّ في (باب: سُنَّةُ العيدينِ لأهلِ الإسلام) من (كتاب العيدينِ)، وحديثُ أنسٍ مرَّ في (باب: الأكل يوم النحر) من (كتاب العيدين).

والطريقةُ أَعَمُّ من أن تكون للوجوب أو للندب، فإذا لم يَقُمْ دليلٌ على الوجوب، بقيَ الندبُ، وهو وجهُ إيرادِ الحديثين في هذه الترجمة،

والله - سبحانه - أعلم بالصواب .

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ تَرَجَّمَ بِالسَّنَةِ إِشَارَةً إِلَى مَخَالَفَةِ مَنْ قَالَ: بِوَجُوبِ
الْأُضْحِيَّةِ، وَأَيَّدَ مَذْهَبَهُ بِأَثَرِ ابْنِ عَمَرَ.

* * *

٢ - بَابُ:

قِسْمَةُ الْإِمَامِ الْأَضَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، وَحَدِيثَ عُقْبَةَ
مَرَّةً فِي أَوَّلِ (كِتَابِ الْوَكَالَةِ)، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣ - بَابُ:

الْأُضْحِيَّةُ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ

أَشَارَ الْبَخَارِيُّ إِلَى خِلَافٍ مِنْ قَالَ: لَا أُضْحِيَّةَ عَلَى الْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ،
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَشَارَ إِلَى خِلَافٍ مَنْ مَنَعَ مَبَاشَرَةَ النِّسَاءِ التَّضْحِيَّةَ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، [و] حَدِيثَ عَائِشَةَ مَرَّةً
فِي (بَابِ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ؟) مِنْ (كِتَابِ الْحَيْضِ)، وَمُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٤ - باب :

مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَمَ.

* * *

٥ - باب :

مَنْ قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ

أشار البخاريُّ إلى الاختلافِ في ذلك، فمنَ العلماءِ من ذهبَ إلى اختصاصِ النَّحْرِ باليومِ العاشرِ.

ثم ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَبِي بَكْرَةَ، وَجْهَ أَخَذِ التَّرْجُمَةَ: إِضَافَةُ الْيَوْمِ إِلَى النَّحْرِ؛ حَيْثُ قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، فَلَا يَبْقَى نَحْرٌ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

* * *

٦ - باب :

الْأَضْحَى وَالنَّحْرِ بِالْمُصَلَّى

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ [حَدِيثَيْنِ]:

أَحَدُهُمَا: مَوْقُوفٌ.

الثَّانِي: مَرْفُوعٌ، وَالْمَرْفُوعُ يَدُلُّ عَلَى الْمَوْقُوفِ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْمَوْقُوفِ:

«كَانَ يَنْحَرُ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ» يريدُ به : المُصَلَّى ؛ بدلالة الحديثِ المرفوعِ
المصرَّحِ بذلك .

* * *

٧- باب :

أُضْحِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ، وَيُذَكَّرُ : سَمِينَيْنِ

كَأَنَّ هَذَا الْبَابَ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ اسْتِحْبَابِ الْأُضْحِيَّةِ بِالْكَبْشَيْنِ الْأَقْرَنَيْنِ
السَّمِينَيْنِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرَ أَبِي أَمَامَةَ ، وَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّسْمِينِ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، وَفِي الطَّرِيقِ الثَّانِي التَّصْرِيحُ بِكَوْنِ
الْكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ .

ثُمَّ أورد البخاريُّ في الباب حديثَ عُقْبَةَ ، وَكَأَنَّهُ أراد بإيراده في هذه
الترجمة ، وهي : (ضَحِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ) : الاستدلالُ على أن ذلك ليس
بواجب ، بل على الاختيار ، فَمَنْ ذَبَحَ وَاحِدَةً ، أَجْزَأَتْ عَنْهُ ، وَمَنْ زَادَ ، فَهُوَ
خَيْرٌ ، وَالْأَفْضَلُ الْإِتْبَاعُ فِي الْأُضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى تَسْمِينِ الضَّحَايَا ، وَذَلِكَ
لأن قوله : «ضَحَايَا» يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : أَنَّهُ أَطْلَقَ عَلَيْهَا ضَحَايَا بِاعْتِبَارِ
مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُهَا لِلْأُضْحِيَّةِ ، ثُمَّ قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ ،
فَلَمَّا احْتَمَلَ ذَلِكَ ، احْتَمَلَ التَّسْمِينَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ عَادَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ
السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمِّنُونَ الضَّحَايَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

٨ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: «ضَحَّ بِالْجَدْعِ مِنَ الْمَعْرِ،
وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»

أراد البخاريُّ بهذا الباب: أن الجدع من المعز لا يجوز في الأضحية،
وما ذكر في الحديث كان خاصاً بأبي بردة، والله أعلم.

* * *

٩ - باب :

مَنْ ذَبَحَ الْأَضَاحِيَّ بِيَدِهِ

أشار البخاريُّ إلى استحباب ذبح الأضحية بيد المضحّي، ووجهُ
الأخذ من حديث أنس الذي أورده في الباب: «أن النبي ﷺ ذَبَحَ كَبْشِيَهُ
بِيَدِهِ»، مع إمكان أن يذبح بيده الواحد، ويأمر غيره بذبح الآخر، فدلَّ على
أن المُسْتَحَبَّ أن يذبح المضحّي بيده، والله تعالى أعلم.

* * *

١٠ - باب :

مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ

أراد البخاريُّ بهذه الترجمة: بيان أن التي قبلها ليست للاشتراط،
والله أعلم.

أورد فيه أثر ابن عمر، وهذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن

الاستعانة إذا كانت مشروعة، التحقَّت بها الاستِنابة، والله أعلم.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب أثرَ أبي موسى، وهذا الأثرُ في الظاهر مَبِينٌ للترجمة، فيُحتمَلُ أن يكون مَحَلُّهُ من الترجمة التي قبلها، أو أراد البخاريُّ - رحمه الله -: أنَّ الأمرَ في ذلك على اختيار المُصَحِّح، يذبحُ بيده، أو يأمرُ غيره بالذبح، والله أعلم.

ثم ذكر المصنَّفُ في الباب حديثَ عائشة، وهو ظاهر فيما ترجمَ له.

* * *

١١- باب:

الذَّبْحُ بَعْدَ الصَّلَاةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والله أعلم.

* * *

١٢- باب:

مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، أَعَادَ

ذكر البخاريُّ - رحمه الله - ثلاثةَ أحاديثَ:

الأول: حديثُ أنسٍ، وهو ظاهر فيما ترجمَ.

الثاني: حديثُ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديثُ البراء، والغرضُ منه: قوله: «فلا يَذْبَحُ حتى يَنْصَرِفَ».

* * *

١٣- باب :

وَضَعَ الْقَدَمَ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤- باب :

التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنسٍ، ومطابقته ظاهرة.

* * *

١٥- باب :

إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ لِيُذْبَحَ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، وهو ظاهرٌ فيما ترجم،
جزم البخاري بالحكم، وإن كان في المسألة اختلافٌ؛ لقوة الدليل، والله
أعلم.

* * *

١٦- باب :

مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، وَمَا يَتَزَوَّدُ مِنْهَا

أراد الإمام البخاري - رحمه الله - بهذا الباب: بيان أن الأكل من
لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ من غير التقيد بثلث ونصف، والتزود منها في الحضر

والسفر من غير التقيّد بثلاثة، جائز، وفي جميع ذلك اختلاف، والمختار ما ذكره البخاري.

ثم ذكر المصنّف في الباب ثمانية أحاديث:

الأول: حديث جابر، والغرض منه: قوله: «كُنَّا نَتَزَوَّدُ لِحَوْمِ الْأَضَاحِيِّ... إلخ».

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري، عن أبي قتادة البذري، ومطابقته للترجمة غير خفيفة.

الثالث: حديث سلمة بن الأكوع، والغرض منه: قوله: «كُلُوا، وَأَطْعِمُوا، وَادَّخِرُوا».

الرابع: حديث عائشة، والغرض منه واضح.

الخامس والسادس والسابع: أحاديث أبي عبيد، عن عمر، ثم عن عثمان، ثم عن علي، وغرض البخاري من إيرادها هنا: قول علي: «[إن رسول الله ﷺ نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث]»^(١).

الثامن: حديث ابن عمر، [ومطابقته للترجمة من حيث إنها تشملته]^(٢).

تمّ (كتاب الأضاحي) بحمد الله.

آخر (كتاب الأضاحي)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب

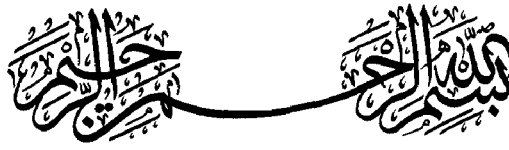
الأشربة)، والحمد لله ربّ الرحيم، وسلام على رسوله النبيّ الكريم.



(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (٢١ / ١٦١).

(٢) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (٢١ / ١٦٢).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٥٧ - (٧٤)

كتاب الأشربة

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله - من النفقات والأطعمة والعقيقة، والذبائح والصَّيد والأضاحيِّ، وهي من المأكولات، وكانت المآكلُ تعقبها المشاربُ؛ ذكرَ الأشربة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]

ذكرَ الإمامُ البخاري الآيةَ، وأربعةَ أحاديثٍ تتعلَّقُ بتحريمِ الخمر، وذلك أن الأشربة [منها] ما يَحِلُّ وما يَحْرُمُ، فنظَرَ في حُكْمِ كُلِّ منهما، ثم في الآداب المتعلِّقة بالشُّرب، فبدأ بتبيينِ المحرَّم منها؛ لِقِلَّتِهِ بالنسبة إلى الحلال، فإذا عُرِفَ ما يَحْرُمُ، كان ما عَداه حلالاً، والله أعلم.

الأول: حديث ابنِ عمرَ، وفيه ذكرُ وعيدِ شاربِ الخمر، وذلك يدلُّ على تحريمها.

الثاني: حديث أبي هريرة، ومَحَلُّ الترجمة منه: قوله: «ولو أَخَذْتَ

الْخَمْرَ، لَغَوَتْ أُمَّتُكَ».

الثالث: حديث أنس، ووجه المطابقة: الإخبار عن الأشرار المذمومة للقيامة؛ [و] من جُمِلَتْها: شرب الخمر.

الرابع: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

قال الإمام ابن بطال: إنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتبهة على الوعيد الشديد في الباب؛ ليكون عوضاً عن حديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وإنما لم يذكره؛ لكونه موقوفاً.

قال الحافظ ابن حجر: وفيه نظر؛ لأن في الوعيد قدراً زائداً على مُطلقِ التحريم، وقد ذكر البخاري ما يؤيد معنى حديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(١).

* * *

٢- باب:

الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ وَغَيْرِهِ

قال ابنُ المُثَنَّى: غرضُ البخاري: الردُّ على الكُوفِيِّينَ؛ إذ فرَّقوا بين ماء العنب وغيره، فلم يُحرِّموا من غيره إلا القدرَ المُسْكِرَ خاصَّةً، وزعموا أن الخمرَ ماءُ العنبِ خاصَّةً.

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٣٧/٦)، و«فتح الباري» (٣٤/١٠).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: ويُحتمل أن يكون مُرادُ البخاريّ بهذه [الترجمة] وما بعدها: أن الخمرَ يُطلقُ على ما يُتَّخذُ من عصيرِ العِنَبِ، ويُطلقُ على نَبِيذِ البُسْرِ والتَّمْرِ، ويُطلقُ على ما يُتَّخذُ من العَسَلِ، فَعَقَدَ لكلِّ واحدٍ منها باباً، ولم يُردِ حَصْرَ التسميةِ في العِنَبِ؛ بدليلِ ما أورده بعده، ويُحتمل أن يريدَ بالترجمة الأولى: الحقيقة، وبما عداها المجازَ، والأوّلُ أَظْهَرَ من تصرُّفه.

وحاصِلُه: أن البخاريّ أراد بيانَ الأشياءِ التي وردتُ فيها الأخبارُ على شَرْطِه لِمَا يُتَّخذُ منه الخمرُ، فبدأ بالعِنَبِ؛ لكونه المتفقَ عليه، ثم أَرَدَفه بالبُسْرِ والتَّمْرِ، والحديثُ الذي أورده فيه عن أنسٍ ظاهرٌ في المُرادِ جِدّاً، ثم ثلَّثَ بالعَسَلِ؛ إشارةً إلى أن ذلك لا يختصُّ بالتَّمْرِ والبُسْرِ، ثم أتى بترجمةٍ عامّةٍ لذلك وغيره، وهي: «الخَمْرُ ما خَامَرَ العقلَ»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١).

ثم أورد البخاريّ في الباب ثلاثة أحاديثَ:

الأول: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقتهُ للترجمة على الاحتمال الذي أبداهُ الحافظُ ابن حَجَرٍ ظاهرةً؛ لأن المرادَ: نَفْيُ خَمْرِ العِنَبِ، فيُفهم منه أن الخمرَ يطلقُ على العِنَبِ.

وأما نَفْيُ ابنِ عمرَ، فيُحتملُ أن يكون نَفْيٌ بمقتضى عِلْمِه، أو أراد المبالغةَ من أَجْلِ قِلَّتِها، ويؤيِّدُه ثاني حديثِ الباب، أو أرادَ: «ما بالمدينةِ

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢١٢)، و«فتح الباري» (١٠ / ٣٥).

منها شيء؟؛ أي: يُعَصَرُ.

وأما على الاحتمال الذي ذكره الإمام ابنُ المُنَيَّرِ، وهو أن الأنبذة التي كانت يومئذ تُسمَّى خمرًا، ففي الاستدلال على ذلك بِقَوْلِ ابنِ عمرَ نَظَرٌ، بل هو أن يدلَّ على أن الخمرَ من العِنَبِ خاصةً أَجْدَرُ؛ لأنه نفى وجودَ الخمرِ، وقد كانت الأنبذة من غيرِ العِنَبِ موجودةً حينئذٍ، فدلَّ على أن الأنبذة ليست خمرًا، إلا أن يقال: إن كلام ابنِ عمرَ يتنزَّلُ على جواب من قال: لا خمرَ إلا من العِنَبِ، فيقال: قد حُرِّمَتِ الخمرُ، وما بالمدينة من خمرِ العِنَبِ شيءٌ، بل كان [الموجود] بها من الأشربة ما يُصنعُ من البُسْرِ والتَّمْرِ ونحو ذلك، وفهم الصحابةُ من تحريم الخمرِ تحريمَ ذلك كله، ولولا ذلك، ما بادروا إلى إراقَتِها، فدلَّ على أن الأنبذة تُسمَّى خمرًا، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

الثاني: حديث أنسٍ، والغرضُ: قوله: «وما نجدُ خمرَ الأعنابِ إلا قليلاً، وعامةُ خمرِنا البُسْرُ والتَّمْرُ»، فمطابقته على الاحتمالين ظاهرة.

الثالث: حديث عمرَ، ومطابقته للترجمة على الاحتمالين ظاهرة، ومعنى قولِ عمرَ: «نزل تحريمُ الخمرِ، وهي من خَمْسَةٍ»: أنها كانت حينئذٍ تُصنعُ من الخمسة المذكورة في البلاد، لا في خصوص المدينة، فلا تعارضٌ، فافهم.

* * *

٣ - باب:

نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ عَنْ أَنَسٍ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلترجمة ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

الْخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ ، وَهُوَ الْبَيْعُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرَيْنِ ، وَأَرَادَ : أَنَّ الْمُرَادَ بِتَحْرِيمِ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ : أَنَّ يَكُونُ الْكَثِيرُ مُسْكِرًا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، فَلَوْ كَانَ الْكَثِيرُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَا يُسْكِرُ ، لَمْ يَحْرُمْ قَلِيلُهُ وَلَا كَثِيرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ [عَائِشَةَ] ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيْمَا تَرَجَّمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَوَجْهُ إِدْخَالِهِ فِي تَرْجُمَةِ (الْخَمْرِ مِنَ الْعَسَلِ) : أَنَّ الْعَسَلَ لَا يَكُونُ مُسْكِرًا إِلَّا بَعْدَ الْإِنْتِبَازِ ، وَالْعَسَلُ قَبْلَ الْإِنْتِبَازِ مُبَاحٌ .

هَذَا أَشَارَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى اجْتِنَابِ بَعْضٍ مَا يُتَّبَذُ فِيهِ ؛ لَكَوْنِهِ يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْإِسْكَارُ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

٥ - باب :

مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ : مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ

أُورِدَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرَ :

مُطَابَقَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ظَاهِرَةٌ مِنْ قَوْلِهِ فِيهِ : «وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» .

وَمُطَابَقَةُ الثَّانِي لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ

مِنْ زِيَادَةِ هَذَا الْقَوْلِ ؛ كَمَا تَقْدُمُ فِي (بَابِ : الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ) .

* * *

٦- باب :

مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ، وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مَالِكٍ، أَوْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ.

قال ابنُ المُنِيرِ: الترجمةُ مطابقةٌ للحديث إلا في قوله: «وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ»، فكأن البخاريَّ قَنَعَ بالاستدلال له بقوله في الحديث: «مِنْ أُمَّتِي»؛ لأن من كان من الأُمَّةِ المحمديَّةِ يبعدُ أن يستحِلَّ الخمرَ بغيرِ تأويلٍ؛ إذ لو كان عِنَاداً ومُكَابَرَةً، لكان خارجاً عن الأُمَّةِ؛ لأنَّ تحريمَ الخمرِ قد عُلِمَ بالضرورة، قال: وقد وردَ في غير هذا الطريقِ التصريحُ بمقتضى الترجمةِ، لكن لم يوافق شَرْطَه، فافتنَعَ بما في الرواية التي ساقها من الإشارة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم^(١).

* * *

٧- باب :

الانْتِبَازُ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالتَّوَرُّ

شرَعَ الإمامُ البخاريُّ فيما يتعلَّق بالظروف، وغرضُ البخاريِّ في الباب: بيانُ جواز الانتبازِ في الأوعية كُلِّها، والله أعلم.

ثم ذكرَ في الباب حديثَ سَهْلٍ، وهو أَصْلٌ في جواز الانتبازِ في التَّوَرِّ بالتنصيصِ، وفي الأوعية بالإلحاق، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢١٣).

وعَبَّرَ البخاريُّ في الترجمة بالانْتِباذ؛ إشارةً إلى أن النَّقِيعَ يُسَمَّى
نَبِيذًا، فيُحْمَلُ ما وردَ في الأخبار بلفظِ النَبِيذِ على النَّقِيعِ.

* * *

٨ - باب :

تَرْخِيسِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ

ظَاهِرُ صَنِيعِ البخاريِّ يقتضي أنه يرى أن عُمُومَ الرُّخْصَةِ مَخْصُوصٌ
بما ذُكِرَ في الأحاديث الأخرى، وهي مسألةٌ خِلافٌ، فذهب الإمامُ مالِكٌ
إلى ما دلَّ عليه صَنِيعُ البخاريِّ.

ثم ذَكَرَ في الباب خمسةَ أحاديثٍ :

أولها : حديث جابرٍ، وهو عامٌّ في الرُّخْصَةِ.

ثانيها : حديث عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، وفيه استِثْناءُ الْمُزَفَّتِ.

ثالثها : حديث عليٍّ في النهي عن الدُّبَاءِ وَالْمُزَفَّتِ.

رابعها : حديث عائشةَ مِثْلُهُ.

خامسها : حديث عبدِ اللهِ بنِ أَبِي أُوْفَى في النهي عن الجَرِّ الْأَخْضَرِ،

والله أعلم.

* * *

٩ - باب :

نَقِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ

أشار البخاريُّ بالترجمة إلى أن ما وردَ من كراهيةِ نَقِيعِ الزَّيْبِ

محمولٌ على ما تغيّر، وكاد أن يبلغ حدَّ الإسكار.

وقيدَ الترجمةَ بـ: (ما لم يُسكر)، مع أن الحديث ليس فيه تعرُّضٌ للسُّكر؛ لا إثباتاً ولا نفيّاً، [إما] من جهة أن المدّة المذكورة في الحديث، وهي من أوّل الليل إلى أثناء نهاره، لا يحصل فيها التغيّر جُملةً، [وإما] خصه بما لا يسكر من جهة المقام، والله أعلم^(١).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ سهْلٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب:

الْبَاقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ

غرضُ البخاريِّ في هذا الباب: بيانُ حكمِ الباقِ، وهو المطبوخُ من عصير العنب، وهو الطّلاء، وبيانُ النهي عن كلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ.

أما الحكمُ الثاني: فكأنه أُخِذَ من قول عمرَ في الباب: «فإن كان يُسكر، جلدته»، مع نقله عنه تجويزُ شُرْبِ الطّلاءِ على الثُّلثِ، فكأنه يؤخذُ من الخبرين: أن الذي أباحه: ما لم يُسكر أصلاً، وأما الباقِ، فذكر البخاريُّ عدّة آثارٍ تتعلّق بالطّلاءِ والباقِ^(٢).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ، ووجهُ إيرادِهِ في هذا

(١) ما بين معكوفتين من «فتح الباري» (٦٢/١٠).

(٢) بياض في الأصل قدر نصف لوحة.

الباب: أن الذي يَحِلُّ من المطبوخ: هو ما كان في معنى الحَلَوَاءِ، والذي يجوزُ شُرْبُهُ من عَصِيرِ الْعِنَبِ بغيرِ طَبَخٍ: هو ما كان في معنى الْعَسَلِ؛ فإنهم كانوا يمزجونه بالماء، ويشربونه مِنْ سَاعَتِهِ، والله أعلم.

* * *

١١ - باب:

مَنْ رَأَى أَنَّ لَا يَخْلُطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا،
وَأَنَّ لَا يَجْعَلَ إِدَامَيْنِ فِي إِدَامٍ

أشكَلْتُ هذه الترجمةُ على ابن بطال، فقال: قوله: «إذا كان مُسْكِرًا» خطأ؛ لأن النهيَ عن الخليطينِ عامٌّ، وإن لم يُسْكِرْ كثيرُهما؛ لسرعة سريانِ الإسكارِ إليهما من حيث لا يشْعُرُ صاحِبُهُ، فليس النهيُ عن الخليطينِ؛ لأنهما يُسْكِرانِ حالاً، بل لأنهما يُسْكِرانِ مآلاً؛ فإنهما إذا كانا مُسْكِرَيْنِ في الحال، لا خِلافَ في النهيِ عنهما^(١).

قال الكرمانى: فعلى هذا، فليس هو خطأً، بل أطلق ذلك على سبيل المجاز^(٢)، وهو استعمالٌ مشهورٌ.

[وأجاب ابن المنير]: بأن ذلك لا يَرِدُ على البخاري، إما لأنه يرى جوازَ [الخليطين] قَبْلَ الإسكارِ، وإما لأنه تَرَجَّمَ على ما يطابق الحديثَ

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٦ / ٦٢).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٠ / ١٥٤).

الأول، وهو حديث أنس؛ فإنه لا شك أن الذي كان يسقيه القوم حينئذ كان مُسْكِرًا، ولهذا دخلَ عندهم في عموم النهي عن الخمر، حتى قال أنس: «وإنَّا لنَعُدُّها يومئذٍ الخمر»، فدلَّ على أنه كان مُسْكِرًا^(١).

قال: وأما قوله: «وأن لا يجعل إدامين في إدام»، فيطابق حديث جابر، وأبي قتادة، ويكون النهي مُعَلَّلًا بِعِلَلٍ مُسْتَقَلَّة: إمَّا تحقيقُ إسكار الكثير، وإمَّا توقُّعُ الإسكار بالخلطِ سريعًا، وإمَّا الإسرافُ والشرُّ، والتعليلُ بالإسراف مُبَيَّنٌّ في حديث النهي عن قِرَانِ التمر.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: والذي يَظْهَرُ لي: أن مُرَادَ البخاريَّ بهذه الترجمة: الرَّدُّ على أَوَّلِ النهي عن الخليطين بأحد تأويلين:

أحدهما: حَمْلُ الخليطِ على المخلوط، وهو أن يكون نبيذَ تمرٍ وحده مثلاً قد اشتدَّ، ونبيذَ زبيبٍ وحده مثلاً قد اشتدَّ، فيُخلطان ليصيرا خلًّا، فيكون النهي من أجل تعمُّدِ التخليل، وهو مطابق للترجمة من غير تكلف.

ثانيهما: أن كونَ عِلَّةِ النهي عن الخلطِ: الإسرافُ؛ فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين، ويؤيد الثاني قوله في الترجمة: (وأن لا يجعل إدامين في إدام)، ولهذا عبَّر المصنِّفُ بقوله: (من رأى)، ولم يَجْزَمْ بالحكم^(٢)، والله تعالى أعلم، وعلمه أتمُّ.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٢١٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠ / ٦٧).

ثم أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول: حديث أنس، وفيه خَلَطُ بُسْرٍ وَتَمْرٍ، فدلَّ على أن المراد بالنهي عن الخليطين: ما كانوا يصنعونه قَبْلَ ذلك من خَلَطِ البُسْرِ والتَمْرِ ونحو ذلك؛ لأن ذلك عادةً يقتضي إسراع الإسكار؛ بخلاف المنفردين، ولا يمكن جعلُ هذا الحديث على ما ادَّعاه صاحبُ التأويل الأول، وهو حَمْلُ الخَلِيطِ على المَخْلُوط، وَحَمْلُ عِلَّةِ النهي لخوف الإسراع أَظْهَرَ من حَمْلِها على الإسراف؛ لأنه لا فرقَ بين نصفِ رطلٍ من تمرٍ، ونِصْفِ رطلٍ من بُسْرٍ إذا خُلِطَا مثلاً، وبين رطلٍ من زبيبٍ صِرْفٍ؛ بل هو أَوْلَى؛ لِقِلَّةِ الزبيب عندهم بالنسبة إلى التمر والرُّطَب، وقد وقع الإذنُ بنَبذِ كُلِّ واحدٍ على حِدَةٍ، ولم يُفَرَّقْ بين قليل وكثير، فلو كانت العِلَّةُ الإسرافَ، لما أُطْلِقَ ذلك.

الثاني: حديث جابر، وليس صريحاً في النهي عن الخليط، وقد نبَّه الإمام مسلمٌ من طريق ابنِ جُرَيْجٍ بلفظ: «لا تجمعوا بين الرُّطَبِ والبُسْرِ، وبين الزبيبِ والتمرِ نيذاً».

الثالث: حديث أبي قتادة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٢ - باب :

شُرْبِ اللَّبَنِ، وقول الله ﷻ: ﴿مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ ذَرْبُ مَرٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦]

قال ابنُ المُنَيَّر: أطال البخاريُّ التفنُّنَ في هذه الترجمة؛ ليردَّ قولَ من

زَعَمَ أَنَّ اللَّبْنَ يُسَكِّرُ كَثِيرُهُ، فَرَدَّ ذَلِكَ بِالنُّصُوصِ^(١).

ثم ذكر البخاري هذه الآية صريحة في إحلal شُرْبِ لَبَنِ الأنعام بجميع أنواعه؛ لوقوع الامتنان به، فيُعَمُّ جميع ألبان الأنعام في حال حياتها.

ثم ذكر البخاري في الباب سبعة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة، والغرض منه قوله: «أَتِيَ بِقَدَحِ لَبَنِ».

الثاني: حديث أم الفضل في شُرْبِ اللبن.

الثالث: حديث أبي حميد في قَدَحِ لَبَنِ.

الرابع: حديث البراء في قصة الهجرة، وفيه شُرْبُ النَّبِيِّ ﷺ اللبن.

الخامس: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرُوحُ بِآخَرٍ».

السادس: حديث ابن عباس في المضمضة بسبب شُرْبِ اللبن.

السابع: حديث [أنس] في الأقداح، والغرض منه: قوله: «فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبْنُ، فَشَرِبْتُ»، والله أعلم.

* * *

١٣ - باب:

اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ

هذا الباب معقود لطلب الماء الحلو.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠ / ٧١).

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أنسٍ؛ لقوله فيه: «وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ»، وقد وردَ في خصوص هذا اللفظ حديثٌ عن عائشةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُسْتَعَذَّبُ لَهُ الْمَاءُ».

* * *

١٤ - باب:

شُرْبُ اللَّبَنِ بِالمَاءِ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثين:

أحدهما: عن أنسٍ.

وثانيهما: عن جابرٍ، وهما ظاهران في الترجمة.

* * *

١٥ - باب:

شَرَابِ الحَلَوَاءِ وَالْعَسَلِ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ الأثرين:

أحدهما: أثرُ ابنِ الزُّهريِّ في النهيِّ عن شُرْبِ البَوْلِ.

ثانيهما: أثرُ ابنِ مسعودٍ في النهيِّ عن التداويِّ بالسُّكَّرِ، وهو الخُمُرُ.

ووجهُ المطابقةِ بينهما وبين الترجمة: أن البخاريَّ تَرَجَّمَ على شيءٍ، وأَعْقَبَهُ

بِضِدِّهِ، وبِضِدِّهَا تَبَيَّنَ الأشياءُ، ثم عادَ إلى ما يطابق الترجمةَ أيضاً. وَيَحْتَمِلُ أَنْ

يكونَ مُرادُهُ بقولِ الزُّهريِّ: الإشارةَ لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]،

[و]أن الحَلَوَاءَ والعَسَلَ من الطيبات، ويقول ابن مسعود: الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، فدلَّ الامتنانُ به على حِلِّهِ، فلم يجعلِ اللهُ شِفَاءً فيما حَرَّمَ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب.

* * *

١٦- باب:

الشُّرْبُ قَائِماً

غرضُ البخاريِّ في هذا الباب: الإشارةُ إلى جوازِ الشُّرْبِ قائماً في الجملة، ولم يُثبتِ الحُكْمَ؛ لتعارضِ الأدلَّةِ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث عليٍّ في شُرْبِ ماء الوُضوءِ.

ثانيهما: حديث ابنِ عباسٍ في شُرْبِ ماءِ زَمْزَمَ، وكِلَاهِمَا في جوازِ الشُّرْبِ قائماً.

* * *

١٧- باب:

مَنْ شَرِبَ وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ

أراد الإمامُ البخاريُّ: إثباتَ جوازِ الشُّرْبِ في حالة الرُّكُوبِ، والحديثُ الذي أورده عن أُمِّ الفضلِ في الباب يدلُّ على هذا، والله أعلم بالصواب.

* * *

١٨- باب :

الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ فِي الشُّرْبِ

ذكر البخاري في الباب حديث [أنس]، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٩- باب :

هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ؟

كانه لم يَجْزَمْ بالحكم؛ لكونها واقعة عَيْنٍ يتطَرَّقُ إليها احتمالُ الاختصاص، فلا يَطْرُدُ الحكمُ فيها لكلِّ جالسٍ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث سَهْلٍ بنِ سَعْدٍ في الاستئذان.

* * *

٢٠- باب :

الْكَرْعِ فِي الْحَوْضِ

الْكَرْعُ: تناوُلُ الماءِ بالفم، بغيرِ إناء ولا كفٍّ.

ذكر البخاري في الباب حديث جابرٍ، والغرضُ منه: قوله: «وَالْإِلَّا

كَرَعْنَا»، وإنما قَيَّدَ البخاري في الترجمة بالحوض؛ لأن جابراً أعاد قوله:

«وَهُوَ يُحَوِّلُ الْمَاءَ»، في أثناء مخاطبة النبي ﷺ الرجلَ مَرَّتَيْنِ، وأن الظاهر:

أنه كان ينقله من أسفلِ البئرِ إلى أعلاه، فكأنه كان هناك حَوْضٌ يجمعه فيه،

ثم يُحوِّله من جانب إلى جانب، والله أعلم.

* * *

٢١- باب :

خِدْمَةُ الصَّغَارِ الْكِبَارِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

٢٢- باب :

تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ

ذكر البخاري في الباب حديث جابر، وفيه: «خَمَّرُوا آيَتَكُمْ».

* * *

٢٣- باب :

اخْتِنَاثُ الْأَسْقِيَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي سعيد الخدري، ومطابقته ظاهرة.

* * *

٢٤- باب :

الشُّرْبُ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ

قال ابنُ المُيَّز: لم يقتنع البخاري بالترجمة التي قبلها؛ لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ
النَّهْيَ خَاصٌّ بِصُورَةِ الْاِخْتِنَاثِ، فَبَيَّنَ أَنَّ النَّهْيَ يَعُمُّ مَا يُمْكِنُ اخْتِنَاثُهُ، وَمَا لَا
يُمْكِنُ؛ كَالْفَخَّارِ مَثَلًا^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠ / ٩٠).

ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما : عن أبي هريرة .

وثانيهما : عن ابن عباس ، وكلاهما ظاهران في النهي عن الشرب من

فم السقاء .

* * *

٢٥ - باب :

التنفس في الإناء

أورد البخاري في الباب حديث أبي قتادة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٦ - باب :

الشرب بنفسين أو ثلاثة

أراد البخاري بهذه الترجمة : الجمع بين حديث الباب ، والذي قبله ؛

لأن ظاهرهما التعارض ؛ إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الإناء ،

والثاني يُثبت التنفس ، فحملهما البخاري على حالتين ، فحالة النهي على

التنفس داخل الإناء ، وحالة الفصل على من تنفس خارجه .

قال ابن المنير : أطال ابن بطال في دفع التعارض بين الحديثين ، فأطنب ،

ولقد أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة ، فجعل الإناء في الأول طرفاً

للتنفس ، والنهي عنه لاستقراره ، وقال في الثاني : « الشرب بنفسين » ، فجعل

النَّفْسَ الشُّرْبَ؛ أي: لا يقتصر على نَفْسٍ واحدٍ، بل يفصلُ بين الشُّرْبَيْنِ
بِنَفْسَيْنِ أو ثلاثةٍ خارجِ الإناء، فَعُرِفَ بذلك انتفاءُ التعارضِ^(١).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٧ - باب:

الشُّرْبُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ حُذَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٨ - باب:

آنِيَةِ الْفِضَّةِ

ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

الأول: حديث حُذَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة من جهة النهي.

الثاني: حديث أُمِّ سَلَمَةَ، ومطابقته للترجمة من جهة الوعيد في
الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ.

الثالث: حديث البراءِ، ومطابقته للترجمة من جهة النهي عن الشُّرْبِ
فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٩٣ / ١٠).

٢٩ - باب :

الشُّرْبُ فِي الْأَقْدَاحِ

غرضُ البخاريّ: إثباتُ الشُّرْبِ فِي الْأَقْدَاحِ، وإنما عَقَدَ هذا الباب؛ لأنَّ الشُّرْبَ فِي الْأَقْدَاحِ صارَ من شِعَارِ الْفَسَقَةِ، فأثبتَ الجواز، والله أعلم. ثم ذكرَ في الباب حديثَ أُمِّ الْفَضْلِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٠ - باب :

الشُّرْبُ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنِيتِهِ

أراد البخاريّ: إثباتَ التَّبَرُّكِ بِالشُّرْبِ فِي قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ، ويقال: أراد بهذه الترجمة: دَفَعَ تَوْهُمَ مَنْ يَقَعُ فِي خِيَالِهِ أَنَّ الشُّرْبَ فِي قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ بعد وفاته تصرُّفٌ فِي مُلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فبيّنَ أَنَّ السَّلَفَ كانوا يفعلون ذلك، فدلَّ على الجواز، والله أعلم.

ثم أورد البخاريّ في الباب عِدَّةَ أَحَادِيثَ:

الأول: حديث عبد الله بن سلام، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث سهل، والغرضُ منه: قوله: «فَأُخْرِجْتُ لَهُمْ هَذَا الْقَدَحَ، فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ، فَأُخْرِجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ، فَشَرِبْنَا مِنْهُ»، فمناسبتُهُ للترجمة ظاهرة من جهة رَغْبَةِ الَّذِينَ سَأَلُوا سَهْلًا أَنْ يُخْرِجَ لَهُمُ الْقَدَحَ المذكور؛ ليشربوا فيه تبرُّكاً به.

الثالث: حديث أنسٍ، وليس فيه التصريحُ بالشُّربِ من القَدَحِ المذكورِ، فلعلَّ البخاريَّ أشار إلى ما ورد في بعض طُرُق هذا الحديثِ من قولِ عاصمٍ: «رَأَيْتُ القَدَحَ، وشَرِبْتُ منه».

قال الحافظ ابن حَجَرٍ: وذكرَ القُرْطُبِيُّ^(١) في «مختصر البخاري»: أنه رأى في بعض النُّسخِ القديمةِ من «صحيح البخاري»: قال أبو عبد الله البخاري: رأيتُ هذا القَدَحَ بالبصرةِ، وشربتُ منه، وكان اشْتَرِي من ميراث النَّضْرِ بنِ أنسٍ بثمانِ مِئَةِ أَلْفٍ^(٢).

* * *

٣١ - باب:

شُرْبُ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ

سَمَّى الْمَاءَ بَرَكَةً؛ لَأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مُبَارَكًا فِيهِ يُسَمَّى بَرَكَةً.

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثَ جابرٍ لقوله - عليه السلام -: «حَيَّ عَلَى [أَهْلِ] الْوُضُوءِ، الْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ»، مع قولِ جابرٍ: «فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ»، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تمَّ بعون الله وحسن توفيقه (كتاب الأشرية)، وبتمامه تمَّ الربع الثالث من «صحيح البخاري»، ويتصل به الربع الرابع، وأوله (باب المرضى)، والحمد لله، وسلام على المرسلين.



(١) في الأصل: «البخاري».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠ / ١٠٠).

قال (١) الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



(٧٥) - ٥٨

كِتَابُ الْمَرَضِ

لما فرغ الإمام البخاري من بيان المأكولات والمشروبات، وكان قد يحصل منها في البدن مَرَضٌ؛ فذكر ما يتعلق بالمرضى، وذكر ثواب المَرَضَى، وما يتعلق بعيادة المريض وغيرها.

١ - باب :

مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]

هذا الباب، معقودٌ لبيان أن المرضَ كفارةٌ للذنوب، وظاهرُ الترجمة مُشْكِلٌ؛ لأن ظاهره: أن للمرضِ كفارةً، وليس كذلك، بل المرضُ كفارةٌ. وأجيب: بأن الإضافةَ بيانيَّةٌ، أو من باب إضافة الصِّفَةِ إلى الموصوفِ.

ووجهُ مناسبة الآية للباب: أن المرادَ بالجزاء في الآية: ما يُعْمُ المرضُ ونحوه؛ بدلالة الحديث، لا جزء الآخرة فقط.

(١) جاء قبل هذا في الأصل: «أول الجزء الرابع من «صحيح البخاري» رحمه الله.

ولعلَّ البخاريَّ أشار بإيراد الآية في الباب إلى ما رواه مسلمٌ من حديث أبي هريرة: لما نزلت: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَيْهِ﴾، بلغت بالمسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسولُ الله ﷺ: «قاربوا وسددوا، ففي كلِّ ما يُصابُ به المسلمُ كفارةٌ» الحديث.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ستةَ أحاديثٍ:

أولها: حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

ثانيها وثالثها: حديث أبي سعيد، وأبي هريرة معاً، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة أيضاً.

رابعها: حديث كعبٍ.

وخامسها: حديث أبي هريرة، ومطابقتُهما للترجمة تُؤخذُ من جهة تشبيه المؤمن بالخامة من الزرع؛ لأن المراد منه: تشبيهه به في كونه تارةً يصحُّ، وتارةً يضعفُ؛ كالخامة تحمرُّ وتصفُرُ، فلا تبقى على حالة واحدة؛ قاله العيني^(١).

سادسها: حديث أبي هريرة أيضاً، ومطابقته للترجمة من جهة أن المراد من الحديث: أن الله تعالى يوصل المصيبة إلى العبد؛ ليُطهِّره من الذنوب، وليرفعَ درجته.

* * *

٢ - باب:

شِدَّةِ الْمَرَضِ

هذا الباب معقودٌ لبيان فضيلة شِدَّةِ المرضِ.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢١ / ٢٠٩).

ذكر البخاري في حديثين :

أحدهما : حديث عائشة ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه لولا أن في شدة المرض فضلاً ، لما ابتلى الله تعالى به أفضل الرسل ، وإيضاح ذلك في الحديث الثاني من الباب .

وثانيهما : حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : إنَّ ذاك بأن لك أجرين ؟ قال : «أجل» ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٣ - باب :

أشدُّ النَّاسِ بلاءَ الأنبياءِ ، ثمَّ الأمثلُ فالأمثلُ

وجهُ المناسبة بين هذا الباب والذي قبله ظاهرٌ ؛ لأنه لما ثبت أن في شدة المرض فضلاً ، علم منه أن الأنبياء ثمَّ الأمثل فالأمثل يُبتلون بشدة الأمراض ؛ ليحصل الفضلُ ، والله تعالى أعلم .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

وجهُ دلالة الحديث على الترجمة من جهة قياس الأنبياء على نبينا محمد ﷺ ، وإلحاق الأولياء بهم ؛ لقربهم منهم ، وإن كانت درجتهم منحة عنهم .

* * *

٤ - باب :

وُجُوبُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

جَزَمَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ بِالْوُجُوبِ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ بِالْعِيَادَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ .

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ الْبَرَاءِ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٥ - باب :

عِيَادَةُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ

فَائِدَةُ التَّرْجُمَةِ : أَنَّ لَا يُعْتَقَدُ أَنَّ عِيَادَةَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ سَاقِطَةٌ الْفَائِدَةُ ؛ لَكَوْنِهِ لَا يَعْلَمُ بِعَائِدِهِ ، فَالْحَاصِلُ : أَنَّ مَجْرَدَ عِلْمِ الْمَرِيضِ بِعَائِدِهِ لَا تَتَوَقَّفُ مَشْرُوعِيَّةُ الْعِيَادَةِ عَلَيْهِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمَا عَلِمَا أَنَّهُ مُغْمَى عَلَيْهِ قَبْلَ عِيَادَتِهِ ، قِيلَ : لَعَلَّهُ وَافَقَ حَضُورَهُمَا .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : بَلِ الظَّاهِرُ مِنَ السِّيَاقِ : وَقُوعُ ذَلِكَ حَالًا مُجِئَهُمَا ، وَقَبْلَ دُخُولِهِمَا عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

(١) انظر : «فتح الباري» (١٠ / ١١٤) .

فلو كان عِلْمُ المريضِ بعائده شرطاً في العيادة... (١).

* * *

٦ - باب :

فَضْلٍ مَنْ يُضْرَعُ مِنَ الرِّيحِ

ذكر الإمام البخاري في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من جهة وعِد النبي ﷺ تلك المرأة المصروعة ؛ بشرط صَبْرِها على هذا المرض .

* * *

٧ - باب :

فَضْلٍ مَنْ ذَهَبَ بَصَرُهُ

ذكر البخاري في حديث أنس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٨ - باب :

عِيَادَةُ النِّسَاءِ الرِّجَالِ

مطابقته أثرُ أُمِّ الدَّرْداءِ ظاهرة ، وكذا مطابقته حديث عائشة بالباب ظاهرة .

* * *

(١) بياض في الأصل قدر سطر ونصف تقريباً.

٩ - باب :

عِيَادَةُ الصَّبِيَّانِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أُسَامَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ حُضِرَ النَّبِيُّ ﷺ
بَعْدَ الْاِسْتِدْعَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْعِيَادَةِ.

* * *

١٠ - باب :

عِيَادَةُ الْأَعْرَابِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١١ - باب :

عِيَادَةُ الْمُشْرِكِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الْغُلَامِ الْيَهُودِيِّ، وَحَدِيثَ
الْمُسَيَّبِ فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٢ - باب :

إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ إِمَامَةِ الْمَرِيضِ الْعَائِدِينَ، وَسَاقَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ
حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١٣ - باب :

وَضَعَ الْيَدَ عَلَى الْمَرِيضِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حديث سَعْدٍ ، ومطابقته ظاهرة من قوله : «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبَطْنِي» .

ثانيهما : حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «فَمَسَسْتُهِ بِيَدِي» ، وأقرّه النبي ﷺ على ذلك .

* * *

١٤ - باب :

مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ ، وَمَا يُجِيبُ

ظاهرُ غرضِ البخاريّ في الباب : أنه يقال للمريض ما يُطَيَّبُ نفسه ، ويجيبه المريض بما لا إثم فيه ، ولا يفعل كما فعل الأعرابي ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

ثم ذكر البخاريّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن مسعود .

وثانيهما : حديث ابن عباس ، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة .

* * *

١٥ - باب :

عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرِدْفًا عَلَى الْحِمَارِ
ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أُسَامَةَ، وَذَلَالَتَهُ عَلَى الرُّكُوبِ وَالْإِرْدَافِ
ظَاهِرَةٌ.

وَأَمَّا الْعِيَادَةُ مَاشِيًا، فَالْحَدِيثُ الثَّانِي دَالٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَن مَفْهُومَهُ كَانَ
مَاشِيًا، فَيَطَابِقُ التَّرْجُمَةَ، وَجَعَلَهُ الْإِمَامُ الْحُمَيْدِيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي
أَوَّلَهُ: «مَرَضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ»، وَهُوَ أَصْرَحُ
فِي الْمُرَادِ.

* * *

١٦ - باب :

مَا رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ: وَارَأْسَاهُ! أَوْ: اِسْتَدَّ بِي الْوَجَعُ،
وَقَوْلُ أَيُّوبَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: ﴿إِنِّي مَسْنِي الصُّرُورِ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]

اسْتُشْكِلَ إِرَادُ هَذِهِ الْآيَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَنَاسَبُ التَّبْوِيبَ؛ لِأَن أَيُّوبَ
- عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِنَّمَا قَالَه دَاعِيًا، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلْمَخْلُوقِينَ.

أَجَابَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِاحْتِمَالِ أَنَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مُطْلَقَ
الشُّكُوفِ لَا يُمْنَعُ، وَأَرَادَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ أَنَّ الدَّعَاءَ بِكُشْفِ
الْبَلَاءِ يَقْدَحُ فِي الرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ، فَنبّه الْبَخَارِيَّ عَلَى أَنَّ الطَّلَبَ مِنْ اللَّهِ لَيْسَ
مَمْنُوعًا، بَلْ فِيهِ زِيَادَةُ عِبَادَةٍ؛ لَمَا ثَبَتَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ الْمُعْصُومِ،
وَأَتْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَثْبَتَ لَهُ الصَّبْرَ عَلَى ذَلِكَ، فَكَأَنَّ مُرَادَ الْبَخَارِيِّ: أَنَّ الَّذِي

يجوزُ من الشكوى ما كان على طريق الطلبِ من الله تعالى، والله تعالى أعلم بالصواب^(١).

ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث :

الأول: حديث كعب بن عُجرة، وموضع الترجمة منه: قوله: «أَيُّذِيكَ هَؤُلَاءُ رَأْسُكَ؟» نسبة الأذى إلى الهوام.

الثاني: حديث عائشة، ومطابقته لقوله في الترجمة: «وَأَرَأَيْتُمْ!» ظاهرة.

الثالث: حديث ابن مسعود، والغرض منه: قوله: إِنَّكَ لَتَوَعَّكُ وَعَكَاً شديداً، قال: «أَجَلٌ».

الرابع: حديث سعد، وهو مطابق لقوله في الترجمة: «أَشْتَدَّ بِيَ الْوَجَعُ».

والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

* * *

١٧- باب:

قَوْلِ الْمَرِيضِ: قَوْمُوا عَنِّي

ساق البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله - عليه السلام -، وزاد في [رواية]: «عني»، وبه تحصل المطابقة.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٢٤).

١٨- باب :

مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ السَّائِبِ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٩- باب :

تَمَنَّى الْمَرِيضُ الْمَوْتَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ » .

الثاني : حَدِيثُ خَبَّابٍ ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « لَوْ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ ، لَدَعَوْتُ بِهِ » ؛ لِأَنَّ كُلَّ دَعَاءٍ تَمَنَّى ، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ، وَمَنْ ثَمَّ أَدْخَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ .

الثالث والرابع : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمَقْصُودُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِنْهُمَا هُنَا : قَوْلُهُ : « وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ » .

الخامس : حَدِيثُ عَائِشَةَ ، وَجْهُهُ إِيْرَادُ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْحَدِيثَ : أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ الْمَذْكُورَ مُخْتَصٌّ بِالْحَالَةِ الَّتِي قَبْلَ نَزُولِ الْمَوْتِ ، وَيُؤَيِّدُهُ : مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ زِيَادَةٍ بَعْدَ قَوْلِهِ : « أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ » : « وَلَا يَدْعُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ » ، فَلِلَّهِ دَرُّ هَذَا الْإِمَامِ الْهَمَامُ مَا أَكْثَرَ اسْتِحْضَارَهُ ، وَإِثَارَهُ لِلْأَخْفَى عَلَى الْأَجْلَى ؛ شَحْذًا لِلأَذْهَانِ ! وَقَدْ خَفِيَ صَنِيعُهُ

هذا على مَنْ جعلَ حديثَ عائشةَ معارضاً لأحاديث الباب، أو ناسخاً لها.

* * *

٢٠- باب:

دُعَاءُ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

مطابقة ما ذكره عن سَعْدٍ للترجمة ظاهرة، وكذا مطابقة حديث عائشة.

* * *

٢١- باب:

وُضُوءُ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

ذكر البخاريُّ فيه حديثَ جابرٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٢- باب:

مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَّى

ساق الإمام البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ، ووقع فيه ذكرُ الحمَّى، ولم يقع في سياقه ذكرُ الوباء، لكنَّ البخاريَّ ترجمَ بذلك؛ إشارةً إلى ما وقع في بعض طُرُقِهِ من زيادةٍ لفظٍ: «وهي أوبأُ أرضِ الله»، فأتمه.

□ □ □

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٥٩ - (٧٦)

كِتَابُ الطَّبِّ

لما فرغ الإمام البخاري من بيان ما يتعلّق بالمرض المتولّد أحياناً من المأكولات والمشروبات، وكان يُحتاج عند حدوثه إلى طبيب؛ ذكر البخاريّ الطّبّ الذي يُزيل الداءَ، فذكر ما يجوز أن يُتداوى به، وما لا يجوز، وذكر ما يجوز من الرُّقى، وما يُكره، وما يحُرّم، وذكر ما يتعلّق بالكهانة والسّحر.

واشتملَ (كتابُ الطّبِّ) على الإشارة للأدوية الحسيّة؛ كالحبّة السوداء، والعسل، ثم على الأدوية المعنويّة؛ كالرُّقى بالدعاء والقرآن، ثم ذُكرتِ الأدوية التي تنفعُ الأدوية المعنويّة في دفعِها؛ كالسّحر، كما ذُكرتِ الأدوية التي تنفعُ الأدوية الحسيّة في دفعِها؛ كالجُدام، والله أعلم.

١ - باب :

مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

ذكر البخاريّ فيه حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢ - باب :

هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرَأَةَ، وَالْمَرَأَةُ الرَّجُلَ؟

لم يَجْزِمِ الإمامُ البخاري بالحُكْمِ؛ لاحتمالِ أن يكونَ ذلكَ قَبْلَ الحِجَابِ، أو كانتِ المرأةُ تَصْنَعُ ذلكَ بمن يكونَ زوجاً لها، أو مَحْرَماً.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ الرُّبَيْعِ، وليس في هذا السياقُ تَعَرُّضٌ للمداواة، إلا إن كان يدخلُ من عُمومه قولُها: «نَخْذُمُهُمْ»، أو جرى البخاريُّ على عادته في الإشارةِ إلى ما ورد في بعض ألفاظِ الحديثِ المذكورِ: «ونُدَاوِي الجَرَحَى»، فيؤْخَذُ منه حُكْمُ مُداواةِ المرأةِ الرَّجُلَ بالنَّصِّ، وحُكْمُ مُداواةِ الرَّجُلِ المرأةَ بالقياسِ.

* * *

٣ - باب :

الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ ابنِ عباسٍ، ومطابقتهُ للترجمةِ ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

الدَّوَاءُ بِالْعَسَلِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]

وجهُ إيرادِ الآيةِ: أن ما فيه شِفَاءٌ يكونُ قابلاً للدَّوَاءِ.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث عائشة، ووجه المطابقة للترجمة : أن الإعجاب أعمُّ من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء .

الثاني : حديث جابر، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثالث : حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ومناسبتها للآية أيضاً واضحة .

* * *

٥ - باب :

الدَّوَاءُ بِالْبَّانِ الْإِبِلِ

ذكر البخاري في حديث أنس، والغرض منه هنا : قوله : «فقال : اشربوا من ألبانها» .

* * *

٦ - باب :

الدَّوَاءُ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ

ذكر البخاري في الباب الحديث المذكور في الباب السابق، والمقصود منه : قوله : «فأمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا براعيه، فيشربوا من ألبانها وأبوالها» .

* * *

٧ - باب :

الْحَبَّةُ السَّودَاءُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَيْنِ : عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا
لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٨ - باب :

التَّلْبِينَةُ لِلْمَرِيضِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٩ - باب :

السَّعُوطُ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٠ - باب :

السَّعُوطُ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أُمِّ قَيْسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

قَوْلُهُ : «وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ : قُشِطَتْ» . أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ

كُشِطَتْ ﴿التكوير: ١١﴾.

ذكره البخاري استطراداً على عادته المعروفة.

* * *

١١ - باب:

آيَةُ سَاعَةِ يَحْتَجِمُ

ظاهرُ صُنْعِ الإمامِ البخاري رحمته : أن الحِجَامَةَ تُصْنَعُ عند الاحتياج، ولا تقييدَ بوقتٍ دونَ وقتٍ؛ لأنه ذكرَ الاحتجامَ ليلاً، وذكرَ حديثَ ابنِ عباس، وهو يقتضي كونَ ذلك وقعَ منه نهاراً.

* * *

١٢ - باب:

الْحَجْمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ

ذكرَ فيه حديثَ ابنِ عباس، وابنِ بُحَيْنَةَ، وكلاهما مطابقان للترجمة؛ لأن في حديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ: أن النبي ﷺ احتجمَ في طريق مكة.

* * *

١٣ - باب:

الْحِجَامَةُ مِنَ الدَّاءِ

ذكرَ فيه حديثَ أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «إنَّ أمثلَ ما تداويتم به الحِجَامَةُ»، وذكرَ أيضاً حديثَ جابر، والمقصودُ منه: قوله: «إنَّ فيه شفاءً».

* * *

١٤- باب :

الْحِجَامَةُ عَلَى الرَّأْسِ

ذكر البخاري في حديثين ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة .

* * *

١٥- باب :

الْحَجْمُ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ

ذكر الصُّدَاعِ بعد الشَّقِيقَةِ من العامِّ بعد الخاصِّ .

ذكر البخاري في حديث ابن عباس ، ومطابقتُها للجزء الأول من

الترجمة ظاهرة .

وذكر أيضاً حديث جابر ، ومطابقتُها للترجمة من قوله : «إِنْ كَانَ فِي

شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مِخْجَمٍ» من جهة
العموم .

* * *

١٦- باب :

الْحَلْقُ مِنَ الْأَدَى

ذكر البخاري في حديث كعب بن عُجرَةَ ، ومطابقتُها للترجمة في قوله :

«فاحْلِقْ» .

* * *

١٧ - باب :

مَنْ اُكْتُوَى، أَوْ كَوَى غَيْرُهُ، وَفَضِّلَ مَنْ لَمْ يَكْتُوَ

غرض البخاري في هذا الباب : أن الكلَّ جائزٌ للحاجة ، وأن الأولى تركه إذا لم يتعيّن ، وأنه إذا جاز ، كان أعمّ من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه ، أو بغيره ، لنفسه أو لغيره .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث جابر ، وجه المطابقة من حيث إن عموم الجواز مأخوذ منه من نسبة الشفاء إلى الكيّ ، وفضل تركه مأخوذ من قوله : « وما أحبُّ أن أكتوي » .

الثاني : حديث ابن عباس ، والغرض منه : قوله : « هم الذين لا يسترقون ، ولا يتطيرون ، ولا يكتوون ، وعلى ربهم يتوكلون » ؛ فإنه يفهم منه جواز الكيّ ، وأولوية الترك .

* * *

١٨ - باب :

الْإِثْمِدِ وَالْكُحْلِ مِنَ الرَّمَدِ

أشار البخاري في حديث أمّ عطية في إحداد المرأة على زوجها ، وفيه : « فإنها لا تكتحل » .

وذكر أيضاً حديث أمّ سلمة ، وليس فيهما ذكر الإثمد ، إنما فيهما ذكر

الْكُحْلُ، فَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ غَالِبًا إِنَّمَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمَدِ،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

* * *

١٩- بَابُ:

الْجُذَامُ

(١) ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، [مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ فِي قَوْلِهِ:
«فِرًّا مِنَ الْمَجْدُومِ»] (٢).

* * *

٢٠- بَابُ:

الْمَنْ شَفَاءٌ لِلْعَيْنِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢١- بَابُ:

اللَّدُودُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

(١) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ بِقَدْرِ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ.

(٢) مَا بَيَّنَّ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْ «عَمْدَةُ الْقَارِي» (٢٤٧/٢١).

الأول: حديث ابن عباس وعائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أمّ قيس، والغرض منه: قوله: «وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ

الْجَنْبِ».

* * *

٢٢ - باب

هذا الباب بغير ترجمة، وهو كالفضل من الباب الذي قبله،

واستُشْكِلَ مناسبة حديث هذا الباب بالباب الذي قبله.

فأجيب؛ باحتمال أن يكون البخاري أشار إلى أن الذي يُفعلُ

بالمريض بأمره، لا يلزمُ فاعل ذلك لَوْمٌ، ولا قِصاصٌ؛ لأنه ﷺ لم يأمرُ

بصبِّ الماء على كلٍّ من حضره؛ بخلاف ما نهى عنه، فيكون في فعله

القصاصُ.

قال الحافظ: ولا يخفى بُعْده، وقال: يمكن أن يقال: إن البخاري

أشار إلى أن الحديث المذكور في الباب السابق وفي هذا الباب واحدٌ،

ذكره بعضُ الرواة تاماً، واقتصر بعضهم على بعضه، وقصة اللدود والسَّبْعِ

قَرِيبٍ كانت عند الإغماء، لكنَّ اللدودَ كان نهى عنه، فلذلك عاتبَ عليه؛

بخلاف الصَّبِّ؛ فإنه كان أمر به، فلم يُنكَرَ عليهم^(١).

قلتُ: ويمكن أن يكون البخاري ترك البياضَ لِيُترَجِّمَ ما يناسب، فلم يتفق

له، فعلى هذا، فالمناسبُ أن يترجم بصبِّ الماء على المريض، فيكون الغرضُ من

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/١٦٧).

إيراد الحديث قوله : «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحَلَّلْ أَوْكِئُهُنَّ» .

* * *

٢٣- باب :

الْعُذْرَةُ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أُمِّ قَيْسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٢٤- باب :

دَوَاءُ الْمَبْطُونِ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٢٥- باب :

لَا صَفَرَ . . . إلخ

سَاقَ فِيهِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٢٦- باب :

ذَاتِ الْجَنْبِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أُمِّ قَيْسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «عَلَيْكُمْ بِهِذَا الْعُودِ

الهندي؛ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ».

وثانيهما: حديث أنسٍ، والمقصودُ منه: قوله: «كُوِثُ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ».

* * *

٢٧ - باب:

حَرْقِ الْحَصِيرِ لِيَسَدَّ بِهِ الدَّمُ

ذكر البخاريُّ فيه حديثَ سهْلٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٨ - باب:

الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

ذكر البخاريُّ فيه أربعةَ أحاديثَ، مطابقتها للترجمة ظاهرة، إلا حديثَ أسماءَ؛ فإنه ليس فيه ذكرُ «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، لكن جرى البخاريُّ على عادته في الإشارة إلى بعض ما ورد من ألفاظ الحديث، فإنه زاد فيه بعضُ الرواة: أنها من فَيْحِ جَهَنَّمَ.

الأول: حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته ظاهرة.

الثاني: حديث أسماءَ، يقال: أورد البخاري هذا الحديثَ، وإن لم يقع فيه التصريح بلفظ الترجمة؛ لأنَّ فيه تفسيرَ تبريدِ الْحُمَّى بالماء.

الثالث: حديث عائشةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث رافعِ بنِ خَدِيجٍ، والغرضُ منه واضح.

* * *

٢٩ - باب :

مَنْ خَرَجَ [مِنْ أَرْضٍ] لَا تَلَايِمُهُ

أشار البخاريُّ بعقد هذا البابِ إلى تخصيص حديثِ النهي عن الخروج من الأرض التي وقع فيها الطاعونُ بالخروج فراراً، والله أعلم.

ثم ذكر في الباب حديثَ أنسٍ في قصة العُرَينَّينَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن خروجهم من المدينة كان من ضرورة الواقع ؛ لأن الإبل ما كانت تتهيأ إقامتها بالمدينة، وكان لا بدَّ لهم من العلاج، فلذلك خرجوا؛ فكانهم خرجوا للعلاج، لا للفرار، والله أعلم.

* * *

٣٠ - باب :

مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونِ

ذكر البخاريُّ في الباب خمسةَ أحاديثَ :

الأول : حديثُ أسامةَ، وهو متعلِّقٌ بذكر الطاعون.

الثاني : حديث عبد الرحمن بن عوفٍ، وهو يتعلَّقُ بذكر الطاعون أيضاً.

الثالث : حديث أبي هريرةَ في عدم دخولِ الطاعونِ المدينةَ.

الرابع : حديث أنسٍ في «الطاعونُ شهادةٌ».

الخامس : حديث أبي هريرةَ : «المطعونُ شهيدٌ».

* * *

٣١- باب :

أَجْرُ الصَّابِرِ عَلَى الطَّاعُونَ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة للترجمة .

* * *

٣٢- باب :

الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ودلالته على الجزء الثاني من الترجمة، وفي دلالته على الجزء الأول منها نظراً؛ لأنه لا يلزم من مشروعية الرُّقَى بالمُعَوِّذَاتِ أَنْ يُسْرَعَ بِغَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ؛ لاحتمال أَنْ يكون في الْمُعَوِّذَاتِ سِرٌّ ليس في غيرها، لكن ثَبَتَ الرُّقِيَّةُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فدلَّ على أَنْ لَا اخْتِصَاصَ لِلْمُعَوِّذَاتِ، ولعلَّ هذا هو السِّرُّ في تَعْقِيبِ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ بـ: (باب : الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)، والله أعلم.

* * *

٣٣- باب :

الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

ذكر فيه عن ابن عباس حديثاً مُعَلَّقاً، ثم ذكر حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٤- باب :

الشَّرْطُ فِي الرُّقِيَّةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ :
«فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ» .

* * *

٣٥- باب :

رُقِيَّةُ الْعَيْنِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثَ عَائِشَةَ .

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٣٦- باب :

الْعَيْنُ حَقٌّ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٣٧- باب :

رُقِيَّةُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ الْحَيَّةِ

والعَقْرَب، وإن كانا داخلين في الحُمَةِ؛ لأن المراد بهما: ذواتُ السُّموم، لكنَّ البخاريَّ أشار إلى ما ورد في بعض طُرُق حديثِ الباب من التصريح بذكر الحَيَّة والعَقْرَب.

* * *

٣٨ - باب :

رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

لما فرغ البخاريُّ من بيان الرُّقَى بالقرآن، وبيان بعضِ الأدوية التي يُرَقَى بها، شرعَ في بيان الرُّقَى بما ورد عن النبي ﷺ.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أنسٍ .

والثاني : حديث عائشة .

الثالث : حديثها أيضاً، ومطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

٣٩ - باب :

النَّفْثِ فِي الرُّقِيَةِ

أشار البخاريُّ إلى الردِّ على من كره النَّفْثَ مُطلقاً .

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي قتادة، والمرادُ منه : قوله : «فَلْيَنْفُثْ» ؛ لأنه دلَّ

على الجدوى .

الثاني : حديث عائشة ، والغرض منه ، قوله : «إذا أوى إلى فراشه ، نفث في كفيه» .

الثالث : حديث أبي سعيد ، والغرض منه : قوله : «فجعل يتفل» ، والنفث دون التفل ، فإذا جاز التفل ، جاز النفث بطريق الأولى .

* * *

٤٠ - باب :

مَسْحُ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة ، والغرض منه : قولها : «يمسحه بيمينه» .

* * *

٤١ - باب :

فِي الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٢ - باب :

مَنْ لَمْ يَرْقِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس ، والغرض منه هنا : قوله :

«هم الذين لا يتطيَّرون، ولا يكتوون، ولا يَسْتَرْقون».

* * *

٤٣ - باب :

الطَّيْرَة

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمرَ، وأبي هُرَيْرَةَ، وهما واضحان
في نفي الطَّيْرَة.

* * *

٤٤ - باب :

الْفَأْل

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثين :
أحدهما : حديث أبي هُرَيْرَةَ، والغرضُ منه : «وخيَرُها الفأْلُ» .
وثانيهما : حديث أنسٍ، والغرضُ منه : «ويُعْجِبُنِي الفأْلُ» .

* * *

٤٥ - باب :

لَا هَامَة

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقته ظاهرة .

* * *

٤٦ - باب :

الْكُهَّانَةُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُهُ : « إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ » .

الثاني : حديث أَبِي مَسْعُودٍ ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : النَّهْيُ عَنْ حُلُوفِ الْكَاهِنِ .

الثالث : حديث عَائِشَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٤٧ - باب :

السَّحَرِ

ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ (بَابَ : الْكُهَّانَةِ) فِي الطَّبِّ ؛ لِمُنَاسَبَتِهِ لِـبَابِ «السَّحَرِ» ؛ لِمَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مِنْ مَرْجِعِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الشَّيَاطِينِ ، وَذَكَرَ (بَابَ : السَّحَرِ) فِي (كِتَابِ الطَّبِّ) ؛ لِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ الرُّقَى وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَدْوِيَةِ الْمَعْنُويَةِ ، فَنَاسَبَ ذِكْرَ الْأَدْوَاءِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ سِتَّ آيَاتٍ ، كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى ذَمِّ السَّحَرِ وَالسَّاحِرِ :

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا

يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ
بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْحِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ
مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ
خَلْقٍ ﴿[البقرة: ١٠٢].

وأما الآية الثانية: فقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩].

وأما الآية الثالثة: ﴿أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣].

وأما الآية الرابعة: فقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ رَعِيتُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ
سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦].

وأما الآية الخامسة: فقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي
الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤].

وأما الآية السادسة: فقوله تعالى: ﴿تُسْحَرُونَ﴾ أشار إلى قوله
تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٨ - باب:

الشُّرْكُ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُوبِقَاتِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٩- باب :

هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحْرَ . . . إلخ؟

أشار البخاريُّ بإيراد الترجمة بالاستفهام إلى الاختلاف. وأشار إلى ترجيح الجواز؛ بإيراد أثر ابنِ المُسيَّب، والله أعلم.

ثم ذكر في الباب حديثَ عائشةَ، والغرضُ منه: قولُها: «فقلتُ: أفلا - أي: تنسرتَ-».

* * *

٥٠- باب :

السَّحْرِ

ثبتَ هذا البابُ عندَ الأكثرِ، وسقطَ عندَ البعضِ، وهو الصوابُ؛ لأنَّ الترجمةَ تقدمتْ قبلُ، ولا يُعيدُ ذلك البخاريُّ إلا نادراً عندَ بعضِ الرواةِ دونَ بعضٍ.

ذكر البخاريُّ حديثَ عائشةَ، والغرضُ منه: قولُها: أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «لَا»، والله أعلم.

* * *

٥١- باب :

إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا

غرضُ البخاريِّ من إيراد هذا البابِ هنا^(١).

(١) يياض في الأصل قدر نصف سطر تقريباً.

ثم ذكر في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٢- باب :

الدَّوَاءُ بِالْعَجْوَةِ لِلْسَّخْرِ

ذكر البخاري في الباب حديث سعد، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٣- باب :

لَا هَامَةَ

لعلَّ الإمام البخاريَّ ترجم (لا هامة) مرَّتين ؛ للإشارة إلى تفسيرها،
والله أعلم.

ثم ذكر في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٤- باب :

لَا عَدَوَى

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة:

الأول: حديث ابن عمر.

والثاني: حديث أبي هريرة.

والثالث : حديث أنس .

* * *

٥٥ - باب :

مَا يُذَكِّرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عائشة مُعَلَّقًا . وأشار إلى قول النبي ﷺ : «يَا عَائِشَةُ ! مَا أَزَالُ أَجِدُ أَلَمَ الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلْتُ بِخَيْرٍ ، فَهَذَا أَوْ أَنْ انْقِطَاعُ أَبْهَرِي ؛ ذَلِكَ السُّمُّ» .

ثانيهما : حديث أبي هريرة في قصة الشاةِ المسمومة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٥٦ - باب :

شُرْبُ السُّمِّ ، وَالدَّوَاءُ بِهِ ، وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ ، وَالْخَبِيثِ

هذه الترجمة لها ثلاثة أركان :

شُرْبُ السُّمِّ .

والتداوي به ، وبما يُخَافُ به ؛ من الموتِ والسحرِ والمرضِ .

والتداوي بالدواء الخبيثِ .

أما شُرْبُ السُّمِّ ، فحديثُ البابِ الأولِ متعلِّقٌ به .

وأما التداوي بالسمِّ وغيره، فالحديثُ المذكورُ أيضاً يدلُّ على المنعِ بالتداوي بالسمِّ؛ بالتنصيص عليه، وعلى ما يُخافُ منه بالإلحاق. أو أشار البخاري إلى ما ورد من النهي عن التداوي بالحرام.

وأما التداوي بالخبيث، فلعلَّ البخاريَّ أشار إلى حديث النهي عن الدواء بالخبيث، فقليل: المرادُ به: السمُّ، ويؤيده: ما ورد من التصريح بتقييد السمِّ، وقليل: المرادُ به: الأعمُّ من ذلك، والله أعلم.

ثم ذكر البخاريُّ حديثين:

الأول: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث سعدٍ، مطابقته للترجمة من جهة أنَّ السمَّ مُضِرٌّ لا يجوز شربه، ولا يجوز التداوي به، والله أعلم.

وقيل: مناسبةُ ذكره: أن المرادَ بقول البخاريَّ في الترجمة: (والدَّواءُ به): الدَّواءُ منه، فتكون مناسبةُ ذكر هذا الحديث من حيثُ إنَّ فيه بيانَ الدواء من السمِّ، والله اعلم.

* * *

٥٧ - باب:

أَلْبَانِ الْأَتَنِ

وجهُ ذكرِ أَلْبَانِ الْأَتَنِ في الطَّبِّ: أن التداويَ بها لا يجوز؛ لحُرْمَتِهِ، والله أعلم.

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ النهي عن لحومِ الحُمُرِ، والغرضُ منه

هنا: قولُ الإمام الزُّهري: «ولم يبلغنا عن ألبانها أمرٌ ولا نهْيٌ»، وقد ورد في رواية أبي حمزة: «ولا أرى ألبانها إلا تخرجُ من لحومها»، والله أعلم.

* * *

٥٨ - باب :

إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

تمَّ (كتابُ الطبِّ) بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، ويتصل به - إن شاء الله - (كتابُ اللباس والزينة).



قال^(١) الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٠ - (٧٧)

كِتَابُ اللَّبَاسِ

١ - باب :

قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٢]

لما فرغ الإمام البخاري من الكلام على المأكولات والمشروبات، وما يزيلُ الداءَ المتولد منها، أردفَ بكتاب اللباس والزينة، وأحكام ذلك، والطيب وأنواعه.

ذكر البخاري الآية [التي] تتعلق باللباس؛ لأن المراد بالزينة فيها: اللباس، ثم ذكر الحديث والآثر، ومناسبتُهما للآية ظاهرة؛ لأن في الآية قبل هذه الآية: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف : ٣١].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة من جهة الزجر عن الجرّ، وهو داخل في الإسراف والمخيلة.

* * *

(١) جاء قبل هذا في الأصل: «أول (كتاب اللباس) من «الجامع الصحيح» للإمام البخاري - رحمه الله تعالى -».

٢ - باب :

مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءَ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث ابن عمر، والغرض منه : قوله : «لست ممن يصنعه

خِيَلَاءَ» .

الثاني : حديث أبي بكر، والغرض منه هنا : قوله : «فقام يجرُّ ثوبه

مُسْتَعِجِلًا» ؛ فإن فيه أن الجرَّ إذا كان بسبب الإسراع، لا يدخل في النهي،
فَيُشْعِرُ بأن النهي يختصُّ بما كان للخِيَلَاءِ .

* * *

٣ - باب :

التَّشْمِيرُ فِي الثِّيَابِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي جُحَيْفَةَ، والغرض منه : قوله :

«خَرَجَ فِي حُلَّةٍ مُشْمَرًا» .

* * *

٤ - باب :

مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ

أطلق البخاري الترجمة، ولم يقيدها بالإزار؛ إشارة إلى التعميم،

والله أعلم .

ثم أورد في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني : حديثه، وحديث ابن عمر في قصة الرجل [الذي] خُسِفَ به بسبب جرّ الإزار، والغرض منه واضح.

الثالث : حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦ - باب :

الإِزَارُ الْمُهْدَبُ

ذكر البخاري في الباب عدة آثار، مناسبتها ظاهرة.

ثم ذكر حديث عائشة، والغرض منه : قولها : « ما هو إلا مثلُ الهدبة ».

* * *

٧ - باب :

الأُرْدِيَّةُ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: عن أنسٍ .

ثانيهما: عن عليٍّ ، وفيهما بيانُ ردِّ النبي ﷺ .

* * *

٨ - باب :

لُبْسُ الْقَمِيصِ

وقال الله تعالى حكايةً عن يوسفَ :

﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَالْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣]

أشار بإيراد الآية إلى أن القميصَ من لباس الأنبياء ، ليس حادثاً .

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول: حديث ابنِ عمرَ ، والغرضُ منه: قوله: «لا يلبسُ المُحْرَمُ القميصَ» ، وفيه دلالة على وجودِ القمصان؛ وأنه يجوز لبسُها لغير المُحْرَمِ .

الثاني: حديث جابرٍ ، والغرضُ منه: قوله: «وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ» .

الثالث: حديث ابنِ عمرَ ، والغرضُ منه: قوله: «أَعْطَنِي قَمِيصَكَ» .

* * *

٩ - باب :

جَيْبِ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ

هذا البابُ معقودٌ لبيانِ جَيْبِ القميصِ وغيرِهِ ؛ كالجُبَّةِ ، من عندِ

الصَّدْرِ .

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، والموافقُ للترجمة قولُه: «فأنا رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ بِأَصْبَعِهِ هَكَذَا في جَيْبِهِ»؛ فإنَّ الظاهرَ أنه كان لا يغيِّرُ قميصَه، وكان في طَوِّقِهِ فتحةٌ إلى صدره.

قال الإمام ابنُ بَطَّال: موضعُ الدَّلالةِ منه: أن البَخِيلَ إذا أراد إخراجَ يده، أَمَسَكَتْ في الموضع الذي ضاقَ عليها، هو الثَّدْيُ والتَّرَاقِي، وذلك في الصدر، والله أعلم^(١).

* * *

١٠- باب:

مَنْ لَبَسَ جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ

كأن البخاريَّ قيَّدَ الترجمةَ بالسفر؛ لأنَّ المسافرَ يحتاج في حالة السفرِ إلى لُبْسِ غيرِ المُعتادِ في الحَضَر، فيُعْتَفَرُ له.

ثم ذكر في الباب حديثَ المغيرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١١- باب:

جُبَّةُ الصُّوفِ فِي الْغَزْوِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ المغيرة، ومطابقته للترجمة من جهة أن سَفَرَ النبي ﷺ هذا كان سَفَرًا غَزْوَةً تَبُوكَ.

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٨٥/٩).

١٢ - باب :

الْقَبَاءُ ، وَفَرُوجِ حَرِيرٍ ،

وَهُوَ الْقَبَاءُ ، وَيُقَالُ : هُوَ الَّذِي لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حَدِيثُ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

ثانيهما : حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : لُبْسُ فَرُوجِ حَرِيرٍ .

* * *

١٣ - باب :

الْبِرَانِسِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ لُبْسَ الْبُرْنُسِ ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَمَرَ ، وَالْغَرَضُ

مِنْهُ : قَوْلُهُ : «وَلَا الْبِرَانِسَ» ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْبُرْنُسِ لَغَيْرِ الْمُحْرَمِ .

* * *

١٤ - باب :

السَّرَاوِيلِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَكِلَاهُمَا

يَدْلَانِ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لَغَيْرِ الْمُحْرَمِ .

* * *

١٥ - باب :

الْعَمَائِمُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ وَاضِحٌ .

* * *

١٦ - باب :

التَّقَنُّعُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

والثاني : حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَهُمَا مُطَابِقَانِ لِلتَّرْجَمَةِ .

والثالث : حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْهَجْرَةِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « قَالَ

قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَنِّعًا » .

* * *

١٧ - باب :

الْمَغْفَرُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُهُ :

« وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ » .

* * *

١٨ - باب :

الْبُرُودِ وَالْجَبْرِ وَالشَّمْلَةِ

ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث :

الأول : حديث خَبَّابٍ ، والغرضُ منه : قوله : «وهو مُتَوَسِّدٌ بُرْدَتَهُ» .

الثاني : حديث أنسٍ ، والغرضُ منه : قوله : «حتى نظرتُ إلى صَفْحَةٍ عَاتَقَ رسولُ الله ﷺ قد أثَّرتُ بها حاشيةُ البُرْدِ» .

الثالث : حديث سَهْلٍ ، والغرضُ منه : «جاءت امرأةٌ بِبُرْدَةٍ» ، فقبَّلها النبي ﷺ .

الرابع : حديث أبي هُرَيْرَةَ ، والغرضُ منه هنا : قوله فيه : «يرفعُ نَمِرَةً عليه» ، والنَمِرَةُ هي الشَّمْلَةُ .

الخامس : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

السادس : حديث عائشةَ ، والغرضُ منه : قولها : «حين تُوفِّي سُجِّيَ بِبُرْدَةٍ» ، والله أعلم .

* * *

١٩ - باب :

الْأَكْسِيَّةِ وَالْخَمَائِصِ

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث .

الأول والثاني : حديث عائشةَ ، وابنِ عباسٍ ، والغرضُ منه : قوله : «طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ» .

الثالث: حديث أبي بُرْدَةَ، والمرادُ: منه قوله: «أخرجتُ إلينا عائشةُ كِسَاءً وإزاراً غليظاً».

الرابع: حديث عائشة، والغرضُ منه: صلاةُ النبي ﷺ في خَمِيصَةٍ بها أعلام.

* * *

٢٠- باب:

اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هُرَيْرَةَ.

وثانيهما: حديث أبي سعيد، وكِلَاهُمَا في النهيِ عن اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ،

وفي الثاني تفسيرُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ.

* * *

٢١- باب:

الِاخْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

ذكر البخاريُّ في هذا البابِ الحديثين المذكورين في الباب الذي

قبله، وفيهما النهيُّ عن الاختباء في ثوب واحدٍ.

* * *

٢٢- باب:

الْخَمِيصَةِ السَّودَاءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

الأول: حديث أمّ خالد، والغرضُ منه: قولُها: «أَتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ»، وفيه: «فَأَخَذَ الْخَمِيصَةَ بِيَدِهِ، فَأَلْبَسَهَا».

الثاني: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قولُه: «وَعَلِيهِ خَمِيصَةٌ حُرَيْثِيَّةٌ»، واختلفت الرواياتُ في هذه اللفظة، والذي يطابق الترجمةَ من[ها] جميعاً: الجَوَيْثِيَّةُ - بالجيم والضم -؛ فإن الأشهر فيه أنه الأسود.

* * *

٢٣ - باب:

الثَّيَابِ الْخَضِرِ

ذكر البخاريُّ حديثَ عائشةَ في قِصَّةِ امرأةٍ رِفاعَةَ، والغرضُ منه: قولُها: «وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ».

* * *

٢٤ - باب:

الثَّيَابِ الْبَيْضِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سَعْدٍ، والغرضُ منه: قولُه: «عليهما ثِيَابٌ بَيْضٌ».

ثانيهما: حديث أبي ذرٍّ، والغرضُ منه: قولُه: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَلِيهِ ثَوْبٌ أَبْيَضٌ».

* * *

٢٥- باب :

لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ، وَقَدْرُ مَا يَجُوزُ مِنْهُ

هذه الترجمة لها شقان :

الأول : حُرْمَةُ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ .

والثاني : بَيَانُ قَدْرِ مَا يَجُوزُ لَهُمْ مِنْهُ .

ثم ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حَدِيثُ عُمَرَ، ذَكَرَهُ مِنْ طُرُقٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ

جِهَةِ النَّهْيِ عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ، وَمِنْ جِهَةِ بَيَانِ قَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ فِيهِ .

الثاني : حَدِيثُ حُذَيْفَةَ، وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْحَرِيرِ .

الثالث : حَدِيثُ أَنَسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ وَاضِحَةٌ .

الرابع : حَدِيثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَ حَدِيثِ أَنَسٍ .

الخامس : حَدِيثُ عُمَرَ مِثْلَ حَدِيثِ أَنَسٍ .

* * *

٢٦- باب :

مَنْ مَسَّ الْحَرِيرَ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ مُعَلَّقٌ .

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ الْبَرَاءِ، اسْتَنْبَطَ الْبُخَارِيُّ مِنَ الْحَدِيثِ : جَوَازَ الْمَسِّ ؛

فكأنه يقول : إنما نُسِخَ لُبْسُ الحرير ، لا مَسُّه ، والله أعلم .

* * *

٢٧- باب :

افتِرَاشِ الحرير

لم يجزِمِ البخاريُّ بالحُكْمِ ؛ للاختلافِ في ذلك . وأشار بإيراد أثرِ
عُبَيْدَةَ إلى تَرْجِيحِ الْمَنْعِ مِنَ الْجُلُوسِ عَلَى الحرير ، فكأنه أراد الرَدَّ عَلَى
الْحَنْفِيَّةِ وَمَنْ وافقَهُمْ ؛ فَإِنَّهُمْ قالُوا : ليس الجلوسُ بِلُبْسٍ ، والله أعلم .

* * *

٢٨- باب :

لُبْسِ الْقَسِّيِّ

ذَكَرَ البخاريُّ فِي البابِ أَثَرَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ وَيزِيدَ فِي تَفْسِيرِ الْقَسِّيِّ ، ثُمَّ
ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلترجمة ظاهرة .

* * *

٢٩- باب :

مَا يُرَخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحِكَّةِ

أوردَ البخاريُّ فِي البابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلترجمة ظاهرة .

* * *

٣٠- باب :

الْحَرِيرُ لِلنِّسَاءِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث عليّ، والغرضُ منه : قوله : «فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي» .

الثاني : حديث عُمرَ، ووجهُ إدخالِ هذا الحديثِ في هذا البابِ يؤخذُ من قوله لِعُمَرَ : «لِتَبِيعَهَا، أَوْ تَكْسُوهَا» ؛ لأنَّ الحريرَ إذا كان لُبسه مُحَرَّمًا على الرجال، فلا فَرْقَ بين عُمرَ وغيره من الرجال في ذلك، فينحصر الإذنُ بالكساء في النساء، والله أعلم .

الثالث : حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، فتأمل .

* * *

٣١- باب :

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ

هذا البابُ معقودٌ لبيان أن النبي ﷺ كان يتوسَّع باللباس، فلا يُضَيِّقُ بالاختصار على صنفٍ بعينه، ولا بِطَلْبِ النفيسِ الغالي، بل يستعمل ما يتيسر .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابنِ عباس، والغرضُ منه : نوْمُه ﷺ على الحَصِيرِ، وتحت رأسه مِرْفَقَةٌ حَشُوهَا ليفٌ .

ثانيهما: حديث أمِّ سلمة، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ حَدَّرَ من لباس الرقيق من الثياب الواصفة لأجسامهن؛ لئلاَّ يُعْرَيْنَ في الآخرة، ففيه إشارة إلى أن النبي ﷺ لم يكن يلبس الثياب الشفافة؛ لأنه إذا حَدَّرَ من لبسها، كان أولى بِصِفَةِ الكمالِ من غيره، والله أعلم.

قال الحافظ ابنُ حجرٍ: ويُحتمل أن يكون الحديثان دالَّينِ على الترجمة بالتوزيع؛ فالأول: يطابق لِلْبُسْطِ، والثاني: يطابق للباس، والله تعالى أعلم بالصواب^(١).

* * *

٣٢- باب:

مَا يُدْعَى لِمَنْ لَبَسَ ثَوْباً جَدِيداً

ذكر البخاري في الباب حديث أمِّ خالد، والغرضُ منه: قوله: «أُبْلِي وأُخْلِقِي»؛ فإنه في معنى الدعاء، والله أعلم.

* * *

٣٣- باب:

النَّهْيُ عَنِ التَّرَعُّفِ لِلرِّجَالِ

هذه الترجمة معقودة لبيان النهي عن التَّرَعُّفِ في الجَسَدِ للرجال، وقِيْدَ بالرجال؛ لإخراج المرأة، وفيها النهي عن التَّرَعُّفِ في الجَسَدِ؛ لأنه

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٠٣/١٠).

تَرْجَمَ بَعْدَهُ: (بَابُ: الرُّخْصَةِ فِي التَّزَعُّفِ فِي الْأَثْوَابِ).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس، وحمل البخاري النهي على الجسد، والله أعلم.

* * *

٣٤- باب:

الثوب المزعفر

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، وقد أخذ من التقييد في الحديث بالمحرم: جَوَازُ لُبْسِ الثَّوْبِ الْمُزَعْفَرِ لِلْحَلَالِ.

* * *

٣٥- باب:

الثوب الأحمر

ذكر البخاري في الباب حديث البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٦- باب:

المِثْرَةُ الْحُمْرَاءُ

ذكر البخاري في الباب حديث البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٧- باب :

النَّعَالِ السَّبَّيَّةِ وَغَيْرَهَا

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث ابنِ عمرَ ، والغرضُ منه واضح .

الثالث : حديث ابنِ عمرَ .

الرابع : حديث ابنِ عباسَ ، والغرضُ منهما : ذِكْرُ النَعْلَيْنِ ، والله

أعلم .

* * *

٣٨- باب :

يَبْدَأُ بِالنَّعْلِ الْيُمْنَى

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَمَ .

* * *

٣٩- باب :

لَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٤٠ - باب :

يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة للترجمة.

* * *

٤١ - باب :

قَبَالَانِ فِي نَعْلٍ ، وَمَنْ رَأَى قَبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا

هذه الترجمة لها رُكنان :

قال الكرماني : دلالة الحديث على الترجمة من جهة أن النعلَ صادقةٌ على مجموع ما يُلبَسُ في الرَّجُلَيْنِ .

وأما الركنُ الثاني من الترجمة، فمن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء تفيدُ التوزيعَ، فلكلِّ واحدٍ من كلِّ رجلٍ قبالةٌ واحد^(١).

قال الحافظ : بل أشار البخاري إلى ما وردَ عن بعضِ السلفِ ؛ كعثمان ؛ فإنه أولُ من عقدَ عقدةً واحدة^(٢).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنسٍ، ودلالته على الركنِ الأولِ من الترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (٩٤/٢١ - ٩٥).

(٢) انظر : «فتح الباري» (٣١٣/١٠).

٤٢ - باب :

الْقُبَّةُ الْحَمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ

وجهُ إدخالِ هذا البابِ في اللباسِ . . . (١).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي جُحَيْفَةَ، والغرضُ منه هنا: قوله: «وهو في قُبَّةٍ حمراء»، فهو مطابق لما ترجم، ثم ذكر حديثَ أنسٍ.

قال الكَرْمَانِي: وهذا لا يدلُّ على أن القُبَّةَ حمراء، لكن يكفي أنه يدلُّ على بعض الترجمة، وكثيراً ما يفعل البخاريُّ ذلك (٢).

قال الحافظ: ويمكن أن يقال: لعلَّ حَمَلَ الْمُطْلَقِ على الْمُقَيَّدِ، وذلك لِقُرْبِ الْعَهْدِ؛ فَإِنْ قِصَّةُ أَنَسٍ كَانَتْ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ، وَقِصَّةُ أَبِي جُحَيْفَةَ كَانَتْ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَبَيْنَهُمَا نَحْوُ سَنَتَيْنِ، فَالظَاهِرُ: أَنَّهَا هِيَ تِلْكَ الْقُبَّةُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَا كَانَ يَتَأَنَّقُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَبْدِلَ، وَإِذَا وَصَفَهَا أَبُو جُحَيْفَةَ بِالْحُمْرَةِ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي، فَلَأَنَّ تَكُونَ حَمْرَاءَ مَوْجُودَةً فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ أَوْلَى (٣).

* * *

(١) بياض في الأصل.

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٩٥/٢١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣١٣/١٠).

٤٣ - باب :

الْجُلُوسِ عَلَى الْحَصِيرِ وَنَحْوِهِ

هذا الباب معقودٌ لبيان الجلوس على الحصير ونحوه من الأشياء التي تُبَسِّط، غير رفيع القدر.

ذكر البخاريُّ فيه حديثَ عائشةَ، ودلالته على الجلوس على الحصير بالتنصيص، وعلى نحوه بالإلحاق.

* * *

٤٤ - باب :

الْمُزَرَّرُ بِالذَّهَبِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ المسور بن مخرمةَ، والغرض منه: قوله: «وعليه قباءٌ من ديباجٍ مُزَرَّرٌ بالذهب».

* * *

٤٥ - باب :

خَوَاتِمُ الذَّهَبِ

ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

الأول: حديث البراء، والغرض منه: النهي عن خاتم الذهب.

الثاني: حديث أبي هريرة، والغرض منه: النهي عن خاتم الذهب.

الثالث: حديث ابن عمر، والغرض: رمي خاتم الذهب؛ فإنه يدلُّ

على مَنع لُبْسِه .

* * *

٤٦ - باب :

خَاتَمُ الْفِضَّةِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَمَرَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ ،
وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ» .

* * *

٤٧ - باب :

بَغِيرَ تَرْجَمَةٍ ، فَهُوَ كَالْفَصْلِ لِلْبَابِ السَّابِقِ .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي
السَّابِقِ ، وَفِيهِ ذِكْرُ خَاتَمِ الْفِضَّةِ .

وَالثَّانِي : حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلْبَابِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٤٨ - باب :

فَصُّ الْخَاتَمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي الطَّرِيقِ
الْأُولَى ذِكْرُ الْفَصِّ ، فَاعْتَرَضَهُ الْإِمَامُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ .

وأُجِيبَ؛ بأن البخاريّ أشار إلى أنه لا يُسمَّى خاتماً إلا إذا كان له
فَصٌّ، فإن كان بلا فَصٍّ، فهو حَلَقَةٌ.

قال الحافظ: وفي الطريق الثانية في الباب أن فَصَّ الخاتم كان منه،
فلعلّه أراد الردّ على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له فَصٌّ من غيره.
قال: والذي يظهر لي: أن البخاري أشار إلى أن الإجمال في الرواية
الأولى محمولٌ على التبیین في الرواية الثانية^(١).

* * *

٤٩ - باب:

خَاتَمُ الْحَدِيدِ

لم يَجْزِمِ البخاريّ بالحُكْمِ بالجواز؛ لحديث: «ما لي أرى عليك حَلِيَّةَ
أهل النار؟!».

ثم ذكر في الباب حديث سُهَيْلٍ، والغرضُ منه: قوله: «اذهب فالتمسْ
ولو خاتماً من حديد».

* * *

٥٠ - باب:

نَقْشُ الْخَاتَمِ

ذكر البخاريّ في الباب حديثين:

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٣٢٢).

أحدهما: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قوله: «نَقَّشَهُ: محمدٌ رسولُ الله». .
ثانيهما: حديث ابنِ عمرَ، والمقصودُ منه: قوله أيضاً: «نَقَّشَهُ: محمدٌ رسولُ الله». .

* * *

٥١- باب:

الخَاتَمُ فِي الْخِنَصَرِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَشِيرُ إِلَى حَدِيثِ النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي السَّبَّابَةِ وَالْوَسْطَى .
ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ : «فَإِنِّي لَأَرَى بَرِيقَهُ فِي خِنَصَرِهِ» .

* * *

٥٢- باب:

اتَّخَاذُ الْخَاتَمِ لِيُخْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ ، أَوْ لِيُكْتَبَ بِهِ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ
هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ اتَّخَاذِ الْخَاتَمِ لِأَجْلِ خَتْمِ الشَّيْءِ ، أَوْ لِأَجْلِ
خَتْمِ الْكِتَابِ الَّذِي يُكْتَبُ وَيُرْسَلُ بِهِ إِلَى النَّاسِ .
ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى خَتْمِ الْكِتَابِ الَّذِي
يُرْسَلُ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ بِالتَّنْصِيسِ ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ بِالْإِلْحَاقِ ، وَكَذَا دَلَالَتُهُ
عَلَى خَتْمِ الشَّيْءِ غَيْرِ الْكِتَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٥٣ - باب :

مَنْ جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر [في] لبس خاتم الذهب، وإن كان منسوخاً، لكن استنبط منه البخاري: جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ الْكَفِّ؛ فإنه غير منسوخ، والله أعلم.

* * *

٥٤ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُنْقَشُ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ»

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٥ - باب :

هَلْ يُجْعَلُ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ؟

وجه إيراد الترجمة بالاستفهام... (١).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس، والغرض منه: قوله: «وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر».

* * *

(١) بياض في الأصل.

٥٦ - باب :

الخَاتَمُ لِلنِّسَاءِ

ذكر البخاري في الباب أثر عائشة، ومناسبتة ظاهرة.

ثم ذكر حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله: «فَجَعَلَن يُلْقِينَ الْفَتْخَ والخَوَاتِيمَ».

* * *

٥٧ - باب :

الْقَلَائِدِ وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، وفيه: «فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَصَدَّقُ بِخُرُصِهَا وَسَخَابِهَا»، فثبت جواز لبس القلائد؛ لأن السَّخَابِ قِلَادَةٌ، كما ذكره وفَسَّره البخاري في الترجمة، والله أعلم.

* * *

٥٨ - باب :

اسْتِعَارَةُ الْقَلَائِدِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة من قوله: «استعارت من أسماء».

* * *

٥٩ - باب :

الْقُرْطُ لِلنِّسَاءِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَيْنِ :

الأول : فَهَمَ الْبَخَارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ : «فَرَأَيْتُهُنَّ يَهْوِينَ إِلَى آذَانِهِنَّ» : أَنَّهُ كَانَ فِي آذَانِهِنَّ قُرُوطٌ .

الثاني : مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ : «فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي قُرْطَهَا» .

* * *

٦٠ - باب :

السَّخَابُ لِلصِّبْيَانِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَفِي عُنُقِهِ السَّخَابُ» .

* * *

٦١ - باب :

الْمُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ ذَمِّ الْفَرِيقَيْنِ ، وَيدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : اللَّعْنُ الْمَذْكُورُ

فِي حَدِيثِ الْبَابِ .

* * *

٦٢ - باب :

إِخْرَاجُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ » .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : « لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ » .

* * *

٦٣ - باب :

قَصُّ الشَّارِبِ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ شَارِحُ « الْبُخَارِيِّ » : هَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ (كِتَابِ الْلبَّاسِ) لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْلبَّاسِ مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الزَّيْنَةِ .
فَذَكَرَ أَوَّلًا : التَّرَاجِمَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالشُّعُورِ وَمَا شَاكَلَهَا .
وِثَانِيًا : الْمُتَعَلِّقَةَ بِالتَّطْيِيبِ .

وِثَالثًا : الْمُتَعَلِّقَةَ بِتَحْسِينِ الصُّورَةِ .

وِرَابِعًا : الْمُتَعَلِّقَةَ بِالتَّصَاوِيرِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ فِي الثِّيَابِ .
وَخَتَمَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِرْتِدَافِ ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ خَفِيٌّ ، وَتَعَلَّقَهُ بِكِتَابِ الْأَدَبِ
الَّذِي يَلِيهِ ظَاهِرٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

(١) انظر : «فتح الباري» (١٠/٣٣٤) .

ثم ذكر البخاريُّ أثرَ ابنِ عُمرَ؛ إما لبيان المراد بالقصِّ المذكورِ في حديثِ الباب؛ لأنه الراوي، وهو أعلم بمراده، وإما لبيان مُجرّد الاختلاف في المذاهب، والله أعلم.

ثم ذكر حديثَ ابنِ عُمرَ، وأبي هُريرةَ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٤ - باب:

تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ

ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثة أحاديث:

الثالث منها لا تعلق له بالظفر، وإنما هو مُختصٌّ بالشارب واللحية، فيمكن أن يكون مُرادُه في هذه الترجمة والتي قبلها: تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وما ذُكر معها، وقصَّ الشارب وما ذُكر معه.

ويحتملُ أن يكون أشار إلى أن حديثَ ابنِ عُمرَ في الأول، وحديثه في الثاني واحدٌ؛ منهم مَنْ طوَّله، ومنهم من اختصره.

قلتُ: ويحتملُ أن يكون هذا الحديثُ [الثالثُ] مكتوباً في الباب السابق واللاحق، فكتبتُ في هذا الباب سهواً.

* * *

٦٥ - باب:

إِعْفَاءِ اللَّحَى

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عُمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٦ - باب :

مَا يُذَكَّرُ فِي الشَّيْبِ

يقال: غرض البخاري في الباب: أنه هل يُخْضَبُ الشَّيْبُ، أو يُتْرَكُ على حاله؟

ذكر البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث أنس، أورده من طريقين، والغرض منه: قوله: «لم يَبْلُغِ الشَّيْبُ»؛ أي: لم يَبْلُغِ خِضَابَهُ، يوضحه ما في الطريق الثانية.

والثاني: حديث أمِّ سَلَمَةَ، أورده أيضاً من طريقين، والغرض منه: وصف شعر النبي ﷺ بكونه مخضوباً أحمر.

* * *

٦٧ - باب :

الْخِضَابِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٨ - باب :

الْجَعْدِ

ذكر البخاري في الباب سبعة أحاديث:

الأول: حديث أنس، والمقصود منه: هنا قوله: «وليس بالجعد القطط، ولا بالسبط».

الثاني: حديث البراء، لعلَّ وجهَ إدخال هذا الحديثِ في (باب: الجَعْد) من جهة أنه يُفهم في المجموع: أن شعرَ النبي ﷺ إذا تُركَ على حاله، يَبْلُغُ إلى شَحْمَةِ أُذُنِهِ، وإذا رُجِّلَ مثلاً، يَبْلُغُ إلى مَنْكِبِهِ، فَالْحَاصِلُ: أن شعرَهُ كانَ بين الجُعُودَةِ والسُّبُوطَةِ، والله أعلم.

الثالث: حديث ابنِ عُمَرَ، والمقصودُ منه: قوله: «ليس بالسَّبِطِ، ولا بالجَعْدِ».

الرابع: حديث أنسٍ، أوردَه من طُرُقٍ، في بعضها التصريحُ بأن شعرَ النبي ﷺ كانَ رَجُلًا، لا جَعْدًا ولا سَبِطًا.

الخامس والسادس: [حديثاً] أبي هُرَيْرَةَ، وجابرٍ، ذَكَرَا تَبَعًا لحديث أنسٍ.

السابع: حديث ابنِ عَبَّاسٍ، والغرضُ منه: قوله فيه: «وأما موسى، فرَجُلٌ آدَمُ جَعْدٌ»، والله أعلم.

* * *

٦٩ - باب:

التَّلْبِيدُ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب عن ابنِ عمرَ حديثين، وفي كلٍّ منهما وصفُ شعرِ النبي ﷺ بالتَّلْبِيدِ.

ثم ذَكَرَ عن حَفْصَةَ حديثاً، والغرضُ منه: قوله: «إني لَبَدْتُ رَأْسِي».

* * *

٧٠ - باب :

الْفَرْقِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

الأول: حديث ابن عباس ، والمقصودُ منه هنا: قوله: «ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدُ» .

الثاني: حديث عائشة ، والغرضُ منه: قولُها: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ» .

* * *

٧١ - باب :

الدَّوَائِبِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، والغرضُ منه هنا: قوله: «فَأَخَذَ بِدَوَابَّتِي» ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَقْرِيرَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى اتِّخَاذِ الدَّوَابَّةِ .

* * *

٧٢ - باب :

الْقَزَعِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عُمَرَ ، والغرضُ منه: النهيُ عن الْقَزَعِ .

* * *

٧٣ - باب :

تَطْيِيبِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِيَدَيْهَا

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، والغرض منه: قولها: «طَيَّبْتُ

النبي ﷺ بيديَّ لحُرْمِهِ».

* * *

٧٤ - باب :

الطِّيبِ فِي الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٥ - باب :

الِامْتِشَاطِ

ذكر البخاري في الباب حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، والغرض منه: قوله:

«وَالنَّبِيُّ ﷺ يَحْكُ رَأْسَهُ بِالْمِذْرَى»، وَالْمِذْرَى هُوَ الْمِشْطُ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

* * *

٧٦ - باب :

تَرْجِيلِ الْحَائِضِ زَوْجَهَا

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٧ - باب :

التَّزْجِيلِ وَالتَّيْمُنِ فِيهِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧٨ - باب :

مَا يُذَكَّرُ فِي الْمِسْكِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، والغرض منه واضح.

* * *

٧٩ - باب :

مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطَّيِّبِ

كان البخاري يشير إلى أنه يُنْدَبُ استعمالُ أطيب ما يَجِدُ مِنَ الطَّيِّبِ، ولا يَعْدِلُ إِلَى الْأَدْنَى مع وجودِ الْأَعْلَى.

ثم ذكر في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٠ - باب :

مَنْ لَمْ يَرُدِّ الطَّيِّبَ

كان البخاري أشار إلى أن النهي عن رَدِّ الطَّيِّبِ ليس على التحريم.

ثم ذكر في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨١ - باب:

الدَّيرَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٢ - باب:

الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، والغرض منه: قوله:
«وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ».

* * *

٨٣ - باب:

وَصَلِّ الشَّعْرَ

ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث:

الأول: حديث معاوية، ومطابقته للترجمة واضحة، ويوضحه الرواية
الثانية في آخر الباب.

الثاني: حديث أبي هريرة، وفيه لَعْنُ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ.

الثالث: حديث عائشة.

الرابع : حديث أسماء.

الخامس : حديث ابن عمر.

وكلُّها مطابقٌها للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٤ - باب :

الْمُتَمَّصَاتِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ مسعود، ومطابقُته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨٥ - باب :

الْمَوْصُولَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ :

الأول : حديث ابنِ عمر.

والثاني : حديث أسماء.

والثالث : حديث ابنِ مسعود.

وكلُّها في اللعنِ على المَوْصُولَةِ.

* * *

٨٦ - باب :

الْوَأْشِمَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب أيضاً ثلاثةَ أحاديثَ :

- الأول: حديث أبي هريرة في النهي عن الوشم .
 الثاني: حديث ابن مسعود في لعن الواشمة .
 الثالث: حديث أبي جحيفة في النهي عن الوشم .

* * *

٨٧ - باب:

المُسْتَوْشِمَةُ

- ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة .
 الأول: حديث أبي هريرة في النهي عن الاستישام .
 الثاني: حديث ابن عمر في لعن المُسْتَوْشِمَةَ .
 الثالث: حديث ابن مسعود في لعنها .

* * *

٨٨ - باب:

التَّصَاوِيرُ

- هذا الباب معقود لبيان حكم التصاویر من جهة مباشرة صنعتها، ثم من جهة استعمالها واتخاذها، وحديث الباب دالٌّ على المنع .

* * *

٨٩ - باب:

عَذَابِ الْمُصَوِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

- ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: عن ابن مسعود.

ثانيهما: عن ابن عمر.

ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٩٠ - باب:

نَقْضُ الصُّوَرِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: عن عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أبي هريرة، وليس فيه ذكر النقص، فلعلَّ البخاري أشار إلى أن الزجر يدلُّ على النقص، أو أراد بيانَ المراد بالصورة التي يجب نقضُها؛ فإن ظاهرَ حديثِ أبي هريرة يتناول ما له ظلٌّ، وما ليس له ظل.

* * *

٩١ - باب:

مَا وُطِئَ مِنْ التَّصَاوِيرِ

ذكر البخاري في الباب حديثي عائشة، والغرضُ [من الأوَّل]:

قولُها: «فجعلناه وسادةً، أو وسادتين»؛ فإنه تؤخذُ منه المطابقة؛ لأنَّ الوِسَادَةَ تُوطَأُ، أو هو في معنى ما يوطأ.

* * *

٩٢ - باب :

مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

الأول : حديث عائشةؓ، والغرضُ منه : قولُها : «لِتَجْلِسَ عَلَيْهَا، وَتَوَسَّدَهَا» ؛ فَإِنْ فِيهِ : أَنَّهَا اتَّخَذَتْ النُّمْرُقَةَ لَجُلُوسِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ.

يَقَالُ : أَشَارَ الْبَخَارِيُّ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثَيْ عَائِشَةَ ؛ فَإِنْ ظَاهِرَ حَدِيثِي عَائِشَةَ - هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ - التَّعَارُضُ ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ السُّتْرِ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ بَعْدَ الْقَطْعِ وَعَمَلِ الْوِسَادَةِ مِنْهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ، فَجَمَعَ الْبَخَارِيُّ ؛ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ اتِّخَاذِ مَا يَوْطَأُ مِنَ الصُّوَرِ جَوَازُ الْقُعُودِ عَلَى الصُّورَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثاني : حديث أبي طَلْحَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ . . . (١).

* * *

٩٣ - باب :

كَرَاهِيَّةُ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَوَجْهَ انْتِزَاعِ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ : أَنَّ الصُّورَ إِذَا كَانَتْ تُتْلَاهِي الْمُصَلِّيُّ وَهِيَ مُقَابِلُهُ، فَكَذَا تُتْلَاهِيهِ وَهُوَ لَا بِسُهَا، بَلْ حَالَةُ

(١) بياض في الأصل.

اللُّبْسِ أَشَدُّ، ويَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «فِي» فِي التَّرْجَمَةِ، بِمَعْنَى «إِلَى»، فَتَحْصُلُ الْمِطَابَقَةُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ اللَّاتِقُ بِمَرَادِ الْبَخَارِيِّ؛ فَإِنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا؛ فَنُقِلَ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ: عَدَمُ كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ إِلَى جِهَةٍ فِيهَا صُورَةٌ، إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً، أَوْ مَقْطُوعَةً الرَّأْسِ^(١).

* * *

٩٤ - بَابُ:

لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَمِطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٩٥ - بَابُ:

مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهَا: «فَقَامَ عَلَى الْبَابِ».

* * *

٩٦ - بَابُ:

مَنْ لَعَنَ الْمُصَوِّرَ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي جُحَيْفَةَ، وَمِطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٩١/١٠).

٩٧ - باب :

مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ
ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٩٨ - باب :

الْإِرْتِدَافُ عَلَى الدَّابَّةِ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: قَدْ كُنْتُ اسْتَشْكَلْتُ إِدْخَالَ هَذِهِ التَّرَاجِمِ فِي
(كِتَابِ الْلبَاسِ)، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ وَجْهَهُ:

أَنَّ الَّذِي يَرْتَدِفُ لَا يَأْمَنُ مِنَ السَّقُوطِ فَيُنْكَشَفُ. فَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى
أَنَّ احْتِمَالَ السَّقُوطِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِرْتِدَافِ؛ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُهُ، فَيَتَحَفَّظُ
الْمُرْتَدِفُ إِذَا ارْتَدَفَ مِنَ السَّقُوطِ، وَإِذَا سَقَطَ، فَلْيَبَادِرْ إِلَى السَّتْرِ.

قَالَ: وَتَلَقَّيْتُ فَهَمَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ صَفِيَّةَ الْآتِي فِي
(بَابِ: إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ).

وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: الْغَرَضُ: الْجُلُوسُ عَلَى لِبَاسِ الدَّابَّةِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ
أَشْخَاصُ الرَّاكِبِينَ عَلَيْهَا، وَالتَّصْرِيحُ بِلَفْظِ الْقَطِيفَةِ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مُشْعِرٌ
بِذَلِكَ. اهـ^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أُسَامَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٩٥/١٠)، و«الكواكب الدراري» (١٤١/٢١).

٩٩- باب :

الثَلَاثَةُ عَلَى الدَّابَّةِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يُشِيرُ إِلَى ضَعْفِ حَدِيثِ النُّهْيِ عَنْ رُكُوبِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٠٠- باب :

حَمَلُ صَاحِبِ الدَّابَّةِ غَيْرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ . . . إلخ

أَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِإِيرَادِ أَثَرِ الْبَعْضِ . . . (١) .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ .

* * *

١٠١- باب :

إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هُنَا مِنْ
الْإِرْدَافِ وَاضِحٌ .

* * *

(١) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ .

١٠٢- باب :

إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذَا مَحْرَمٍ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، والغرض منه هنا: قوله: «وبعض نساء رسول الله ﷺ رديف رسول الله ﷺ».

* * *

١٠٣- باب :

الِاسْتِلْقَاءُ، وَوَضْعُ الرَّجُلِ عَلَى الْأُخْرَى

وجه دخول هذه الترجمة في (كتاب اللباس) من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف، لا سيما والاستلقاء يستدعي النوم، والنائم لا يتحفظ، فكان البخاري أشار إلى أن من فعل ذلك، ينبغي له أن يتحفظ؛ لئلا ينكشف.

ثم ذكر في الباب حديث عبد الله بن زيد عم عباد، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم.

تم (كتاب اللباس) بعون الله وحسن توفيقه، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب الأدب)، والحمد لله، وسلام على رسول النبي الأمين.



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦١ - (٧٨)

كِتَابُ الْأَدْبِ وَالْبِرِّ وَالصَّلَةِ

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله - من (كتاب اللباس) والزينة والطيب وأنواعه، وكان كثيرٌ منها يتعلّق بأداب النفس، فأردفها بكتاب الأدب والبرِّ والصَّلة والاستئذان، والله أعلم.

راعى البخاريُّ في (كتاب الأدب) ترتيبَ الآية: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦]، فبدأ ببرِّ الوالدين، وثنى بذي القربى، وثلث بالجار، وربّع بالصاحب، فتنبّه.

١ - باب :

البرِّ والصَّلة،

وقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]

وجهُ إيراد هذه الآية في (باب البرِّ والصَّلة) ظاهر.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ مسعود، والغرضُ منه هنا:

قوله: «وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة من جهة أن البرَّ من جُملة الإحسان إلى الوالدين.

* * *

٢- باب:

مَنْ أَحَقَّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُريرةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣- باب:

لَا يُجَاهِدُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَبَوَيْنِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عبدِالله بن عمرو.

وأَصْرَحَ [ح] من ذلك حديثُ أبي سعيدٍ في نحوِ هذه القِصة بلفظ: «ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا؛ فَإِنْ أَذْنَا لَكَ، فَجَاهِدْ، وَإِلَّا، فَبِرَّهِمَا»، والله أعلم.

* * *

٤- باب:

لَا يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عبدِالله بن عمرو، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

إِجَابَةُ دُعَاءِ مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم فم الغار، والمقصود منه هنا: ذكر الذي برّ الوالدين، فأجاب الله دعاءه، ففرج لهم فرجة حتى يروا منها السماء.

* * *

٦ - باب :

عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ

ذكر البخاري في الباب حديث عبدالله بن عمرو معلقاً، وهو حديث الكبائر: الإشرak بالله، وعقوق الوالدين. ثم ذكر ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث المغيرة، ومطابقته من جهة أن ارتكاب المحرم كبيرة، واكتفى بذكر الأمهات عن ذكر الآباء.

الثاني: حديث أبي بكر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث أنس، والغرض منه واضح.

* * *

٧ - باب :

صِلَةِ الْوَالِدِ الْمُشْرِكِ

ترجم البخاري بصلة الوالد، والحديث الذي أورد[ه] في الباب

فيه ذِكرُ صَلَةِ الأُمِّ؛ كأنه أَلَحَقَ الأبَ بالأُمِّ في الصَّلَةِ، والجامعُ بينهما ظاهر.

* * *

٨- باب :

صِلَةُ الْمَرْأَةِ أُمِّهَا وَلَهَا زَوْجٌ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حديث أبي سُفْيَانَ فِي قِصَّةِ هِرْقُلَ، والمرادُ منه هنا : ذِكرُ الصَّلَةِ، فيؤخذُ منه حُكْمُ التَّرْجَمَةِ مِنْ عُمومِهَا.

ثانيهما : حديث أسماءَ، وقِصَّةُ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَباحَ لِأَسْمَاءَ أَنْ تَصِلَ أُمُّهَا، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي ذَلِكَ مِشَاوَرَةَ زَوْجِهَا.

* * *

٩- باب :

صِلَةُ الْأَخِ الْمُشْرِكِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : أَنَّ عُمَرَ وَصَلَ الْأَخَ الْمُشْرِكَ بِحُلَّةٍ سِيرَاءً.

* * *

١٠- باب :

فَضْلُ صِلَةِ الرَّحِمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : أَنَّهُ اسْتَخْبَرَ

النبي ﷺ بعملٍ يُدخله الجنة، فبيّن النبي له أموراً من جُمَلتها صَلَةُ الرَّحِمِ،
وكلُّ عملٍ يُدخل الجنة، فهو ذو فضل، والله أعلم.

* * *

١١- باب:

إثم القاطعِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، ومطابقته للترجمة
ظاهرة.

* * *

١٢- باب:

مَنْ بَسَطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ لَصِلةَ الرَّحِمِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة.

ثانيهما: حديث أنس.

وهما ظاهران فيما ترجم له.

* * *

١٣- باب:

مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: عن أبي هريرة.

وثانيهما: عن عائشة، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤- باب:

تُبَلُّ الرَّحِمُ بِبِلَالِهَا

المرادُ بِبِلَالِ الرَّحِمِ: صِلَتُهَا؛ كما فسّره في آخر الحديث.

ذكر البخاري في الباب [حديث] عمرو بن العاص، والغرض منه هنا: قوله: «ولكن لهم رحم أبُلُّها ببِلَالِها».

* * *

١٥- باب:

لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ

ذكر البخاري في الباب حديث عبد الله بن عمرو، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

١٦- باب:

مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ فِي الشُّرْكِ، ثُمَّ أَسْلَمَ

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات الثواب له، وإنما لم يجزم بالحكم؛ للاختلاف في ذلك.

ثم ذكر في الباب حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، والغرضُ منه هنا: قوله: «أَسَلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

* * *

١٧- باب:

مَنْ تَرَكَ صَبِيَّةً غَيْرَهُ حَتَّى تَلْعَبَ بِهِ، أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ مَارَحَهَا

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أُمِّ خَالِدٍ، ومطابقته للترجمة في قولها: «فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ»، وليس فيه ذِكْرٌ للتقبيل، فيحتملُ أن يكونَ لمَّا لم يَنْهَها عن مَسِّ جَسَدِهِ الشَّرِيفِ، صارَ كالتقبيل.

قال الحافظ: والذي يظهر لي: أَنَّ ذِكْرَ المَرَحِ بعدَ التقبيلِ مِنَ العامِّ بعدَ الخاصِّ، وأنَّ المَمارَحةَ بالقول والفعل مع الصَّغيرة إنما يُقصدُ به التأنيسُ، والتقبيلُ من جُملةِ ذلك^(١).

* * *

١٨- باب:

رَحْمَةُ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلُهُ وَمُعَانَقَتُهُ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أَنَسٍ، والغرضُ منه: تقبيلُ النَّبِيِّ ﷺ ابنه إبراهيمَ - عليه السلام -.

ثم ذكر في الباب سِتَّةَ أَحَادِيثَ:

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٤٢٥).

الأول: حديث ابنِ عُمَرَ، مناسِبُهُ للترجمة تؤخذ من تسميتهما بالريحانيتين؛ لأن الأولاد يُشَمُّون، فكأنهم من جُملة الرياحين، والعادةُ في الأولاد: أنهم يُشَمُّون ويُقبَلون، وهو متعلِّق برحمةِ الولد.

ويمكن أن يُستنبطَ منه التقييلُ، وذلك من قولِ النبي ﷺ: «هما ريحانَتاي»، ومن شأنِ الريحانةِ الشَمُّ، وفي معنى الشَمِّ التقييلُ، أو لا بُدَّ به من الشَمِّ عند التقييل.

الثاني: حديث عائشةَ، وهو متعلِّق برحمةِ الولد، من قوله: «فأحسنَ إليهنَّ».

الثالث: حديث أبي قتادةَ، ومناسِبُهُ للترجمة مِنْ جهةِ رحمةِ الولد وولدِ الولد، ومن شَفَقَتِهِ لأُمَامَةٍ: أنه كان إذا ركعَ أو سجدَ يَخْشَى عليها أن تَسْقُطَ، فيضعُها بالأرض، وكأنها كانت - لِتَعْلُقُها به - لا تصير في الأرض، فتَجْزَعُ من مفارقتِهِ، فيحتاجُ أن يَحْمِلَها إذا قام.

الرابع: حديث أبي هريرةَ، وهو متعلِّق بالتقييل والرحمة، ويدلُّ على أن التقييلَ من جُملة الرحمة.

الخامس: حديث عائشةَ، ومطابقَتُهُ للترجمة مِثْلُ مطابقة الحديث الرابع.

والسادس: حديث عُمَرَ رضي الله عنه، وهو متعلِّق بالرحمة.

وليس في أحاديث [الباب] ذِكْرُ المعانقةِ، ولكنه من جُملة الرحمة، أو لا يخلو التقييلُ من المعانقةِ عادةً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٩- باب :

جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِثْلَ جُزْءٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمِطَابَقَةِ.

* * *

٢٠- باب :

قَتَلَ الْوَلَدِ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ مِنْهُ :
قَوْلُهُ : «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ».

* * *

٢١- باب :

وَضَعَ الصَّبِيَّ فِي الْحَجَرِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي وَضْعِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّبِيَّ فِي
حِجْرِهِ.

* * *

٢٢- باب :

وَضَعَ الصَّبِيَّ عَلَى الْفَخِذِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أُسَامَةَ، وَمِطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ،
وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ أَخْصُّ مِنَ التَّرْجُمَةِ السَّابِقَةِ.

٢٣- باب :

حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَوَجْهَ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجَمَةِ: أَنَّ الْبَخَارِيَّ جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالْإِشَارَةِ دُونَ التَّصْرِيحِ؛ تَشْهِيدًا لِلْأَذْهَانِ؛ فَإِنْ لَفِظَ التَّرْجَمَةُ وَرَدَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، يَتَعَلَّقُ بِخَدِيجَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ -.

قَالَتْ: جَاءَتْ عَجُوزٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ، كَيْفَ حَالُكُمْ، كَيْفَ كُنْتُمْ بَعْدَنَا؟»، قَالَتْ: بِخَيْرٍ؛ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَمَّا خَرَجْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُقْبَلُ عَلَى هَذِهِ الْعَجُوزِ هَذَا الْإِقْبَالَ؟!، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! إِنَّهَا كَانَتْ تَأْتِينَا زَمَانَ خَدِيجَةَ، وَإِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ».

* * *

٢٤- باب :

فَضْلُ مَنْ يَعُولُ يَتِيمًا

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمِطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٥- باب :

السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ صَفْوَانَ مَرْسَلًا، وَحَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْصُولًا،

ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٦-باب:

السَّاعِي عَلَى الْمِسْكِينِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورَ، وَمُطَابَقَتُهُ
لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٧-باب:

رَحْمَةُ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ:

الأول: حديث مالك بن الحُوَيْرِث، والغرضُ منه هنا: قوله: «وكان
رَقِيقاً رَحِيماً».

الثاني: حديث أبي هُرَيْرَةَ، ومطابقتُهُ للترجمة من جهة صدور رحمة
الرجل للكلب.

الثالث: حديثه أيضاً، ومطابقتُهُ للترجمة... (١).

الرابع: حديث النعمان بن بشير، ومطابقتُهُ للترجمة... (٢).

(١) بياض في الأصل، بمقدار سطر تقريباً.

(٢) بياض في الأصل، بمقدار سطر تقريباً.

الخامس: حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة... (١).

السادس: حديث جرير، ومطابقته للترجمة من جهة العموم؛ فإن قوله: «مَنْ لَا يَرْحَمُ» فيه الحَضُّ على استعمال الرحمة لجميع الخلق، فيدخل المؤمن والكافر والبهايم المملوكة وغيرها، والله أعلم.

* * *

٢٨- باب:

الْوَصَاةُ بِالْجَارِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]
والمراد من هذه الآية هنا: قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦].

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

حديث عائشة، وحديث ابن عمر، وهما متعلقان بالوصية بالجار، وهو يشمل الجار ذا القربى، والجار الجنب، والله أعلم.

* * *

(١) بياض في الأصل، بمقدار سطر تقريباً.

٢٩- باب :

إِثْمَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ

ذكر البخاري في هذا الباب تفسير كلمتي القرآن استطراداً على عادته، أما الكلمة الأولى. فأشار بها إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ (٣٢) إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ (٣٣) أَوْ يُوقِفَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿[الشورى: ٣٢ - ٣٤].

وأما الكلمة الثانية. فأشار بها إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَادْعُوهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢].
ثم ذكر البخاري في الباب حديثاً فيه اختلاف هل هو عن أبي شريح أو عن أبي هريرة، ومطابقته ظاهرة للترجمة.

* * *

٣٠- باب :

لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣١- باب :

«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُوْذِ جَارُهُ»

ذكر البخاري في الباب حديثاً لأبي هريرة بلفظ الترجمة، وآخر لأبي شريح بلفظ: «فليكرم جاره»، وفي الإكرام زيادة نهى على ترك الأذى.

* * *

٣٢- باب :

حَقَّ الْجَوَارِ فِي قُرْبِ الْأَبْوَابِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمُ بِهِ .

* * *

٣٣- باب :

كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

الْأَوَّلُ : حَدِيثُ جَابِرٍ بَلْفَظِ التَّرْجُمَةِ .

وَالثَّانِي : حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «فَلْيَأْمُرْ بِالْخَيْرِ، أَوْ

قَالَ : بِالْمَعْرُوفِ» .

* * *

٣٤- باب :

طِيبِ الْكَلَامِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُهُ : «فَإِنْ لَمْ

يَكُنْ، فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ» .

* * *

٣٥- باب :

الرَّفْقِ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ عَائِشَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

وِثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفِقَ بِالْأَعْرَابِيِّ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالرَّفْقِ بِهِ .

* * *

٣٦- باب :

تَعَاوُنِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى ، وَالْمَرَادُ مِنْهُ : قَوْلُهُ :
«الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» .

* * *

٣٧- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيمًا ﴾ [النساء : ٨٥]

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ ،
وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «اشْفَعُوا فَلْتَوْجَرُوا» .

قَالَ الْحَافِظُ : وَقَدْ عَقَّبَ الْمَصْنُفُ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ ؛

إشارةً إلى أن الأجر على الشفاعة ليس على العموم، بل مخصوصٌ بما تجوز فيه الشفاعة، وهي الشفاعة الحسنّة^(١).

* * *

٣٨- باب:

لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث عبد الله بن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث عائشة، والغرض منه: تحذير النبي ﷺ عائشة من العُنفِ والفُحش؛ فإنه يُفهم منه: أنه لم يكن فاحشاً، ولا مُتَفَحِّشًا.

الثالث: حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث في قصة المُسْتَأْذِنِ، والغرض منه: قوله: «يا عائشة! متى عهدتني فاحشاً؟!».

* * *

٣٩- باب:

حُسْنِ الْخُلُقِ وَالسَّخَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبُخْلِ

جمع الإمام البخاري في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة؛ لأن السَّخَاءَ من جُملة مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، وَالْبُخْلُ ضِدُّهُ.

(١) انظر: «فتح الباري» (٤٥١/١٠).

ثم ذكر في الباب ثمانية أحاديث:

الأول: حديث ابن عباس، والغرض منه: بيان جود النبي ﷺ.

الثاني: حديث أبي ذر، والغرض منه هنا: قوله: «ويأمر بمكارم الأخلاق».

الثالث: حديث أنس، والغرض منه هنا: قوله: «وأجود الناس».

الرابع: حديث جابر، وهو متعلق بجود النبي ﷺ.

الخامس: حديث عبدالله بن عمرو، والغرض منه هنا: قوله: «إنَّ خياركم أحسنكم أخلاقاً».

السادس: حديث سهل، والغرض منه: قولهم للذي طلبها: «سألتُ إياها، وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعهُ».

السابع: حديث أبي هريرة، ومقصود الباب: قوله: «ويُلْقَى الشُّحُّ».

الثامن: حديث أنس، وهو متعلق بحسن الخلق؛ لأنه يُستفاد منه: ترك العتاب على ما فات.

* * *

٤٠- باب:

كَيْفَ يَكُونُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ؟

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، والغرض منه: قوله: «كان في مهنة أهله».

* * *

٤١- باب :

الْمَقَّةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى

أشار البخاريُّ إلى أن ابتداء المَحَبَّةِ الثَّابِتَةِ من الله تعالى، وهذه الترجمةُ لفظُ حديثٍ ليس على شرطِ البخاريِّ. أشار إليه البخاريُّ على عادته، واستنبط ذلك من حديثِ أبي هريرةَ في الباب.

* * *

٤٢- باب :

الْحُبُّ فِي اللَّهِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٣- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا تُلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات : ١١]

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

الأول : حديث عبد الله بن زَمْعَةَ، والغرضُ منه : النهيُ عن ضحك الرجل مما يخرج من الأنفِ .

الثاني : حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه : بيانُ تحريمِ العِرضِ .

* * *

٤٤ - باب :

مَا يُنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللَّعْنِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث أبي ذرٍّ، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة .

الثالث : حديث أنسٍ، والغرضُ منه : أن اللَّعْنَ والسَّبَابَ مَذْمُومَانِ،
ولذلك هَجَرَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ .

الرابع : حديث ثابتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، والغرضُ منه : قوله : «وَمَنْ لَعَنَ
مُؤْمِناً، فَهُوَ كَقَتْلِهِ» .

الخامس : حديث سُليمانَ بْنِ صُرَدَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

السادس : حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، والمطابقةُ في قوله : «فَتَلَاَحَى»،
ويؤخذُ منه : النَّهْيُ عَنِ السَّبَابِ .

السابع : حديث أبي ذرٍّ فِي الْمُسَابِيَةِ، والغرضُ منه : «إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ
جَاهِلِيَّةٌ»، فيؤخذُ منه : الْمَبَالِغَةُ فِي ذَمِّ السَّبِّ وَاللَّعْنِ .

* * *

٤٥ - باب :

مَا يَجُوزُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ،

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟»، وَمَا لَا يُرَادُّ بِهِ شَيْنُ الرَّجُلِ

هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الألقاب، وما لا يُعْجَبُ الرَّجُلُ [أن]

يُوصَفَ بِهِ، مِمَّا هُوَ فِيهِ .

وحاصله: أن اللَّقَبَ إن كان مما يُعْجَبُ الملقَّب، ولا إطرَاءَ فيه مما يَدْخُلُ في نَهْيِ الشرع، فهو جائز، أو مُسْتَحَبٌّ، وإن كان مما لا يُعْجَبُ، فهو حَرَامٌ، أو مَكْرُوهٌ، إلا إن تَعَيَّنَ طريقاً إلى التعريف به؛ حيثُ يُشْتَهَرُ به، ولا يتميز عن غيره إلا بِذِكْرِهِ^(١).

وهذا الذي ذهبَ إليه البخاريُّ من التفصيل - بأنَّ ذِكْرَ مِثْلِ هذا إن كان للبيان والتمييز، فهو جائز، وإن كان للتفصيل، لم يَجُزْ - مذهبُ جمهور العلماء.

ثم ساق البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ في قِصَّةِ ذِي اليَدَيْنِ، وليس فيه اللفظةُ التي عُلِّقَها في الترجمة، إنما فيه: كان النبي ﷺ يدعوه: ذا اليدين، وأما اللفظةُ المعلقة، فهي مَوْصُولَةٌ في أوائل (كتاب الصلاة).

ثم استدلالُ البخاريِّ للجواز بحديث الباب استدلالٌ جيدٌ؛ لأنه ﷺ لم يكن يريد بذلك شَيْنَ ذِي اليدين، بل إنما كان يدعوه بذلك؛ لأنه كان يُعرَفُ به، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

٤٦ - باب:

الْغِيْبَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا

فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٤٦٨).

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبَةِ ، بَلْ فِيهِ ذِكْرُ النَّمِيمَةِ .

قِيلَ ^(١) : إِنَّمَا تَرَجَّمَ بِالْغَيْبَةِ ، وَذَكَرَ النَّمِيمَةَ ؛ لِأَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا : ذِكْرُ مَا يَكْرَهُ الْمُقُولُ فِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ .

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ : الْغَيْبَةُ نَوْعٌ مِنَ النَّمِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَمِعَ الْمُنْقُولُ عَنْهُ مَا نُقِلَ عَنْهُ : لَغَمَّه .

وَقِيلَ : أَشَارَ إِلَى مَا فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : الْغَيْبَةُ قَدْ تَوَجَّدُ فِي بَعْضِ صُورِ النَّمِيمَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي غَيْبَتِهِ بِمَا فِيهِ مِمَّا يَسُوءُهُ قَاصِدًا بِذَلِكَ الْإِفْسَادَ ^(٢) .

* * *

٤٧ - بَابُ :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ »

فِي إِيرَادِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ هُنَا إِشْكَالٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْغَيْبَةِ أَصْلًا ، إِلَّا إِنْ أُخِذَ مِنْ أَنَّ الْمَفْضَّلَ عَلَيْهِمْ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ ؛ فَيُسْتَنَى ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ : « ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ » ، وَيَكُونُ مَحَلُّ الزَّجْرِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِي ، فَأَمَّا مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِي ، فَلَا يَدْخُلُ فِي

(١) جاء فوقها في الأصل : « ابن التين » ، والكلام لابن التين كما في « الفتح » .

(٢) انظر : « الكواكب الدراري » (١٩٤/٢١) ، و« فتح الباري » (٤٧٠/١٠) .

الْغِيبة، ولو كَرِهَهُ المَحَدِّثُ عَنْهُ^(١).

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي أُسَيْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٨- باب :

مَا يَجُوزُ مِنْ اغْتِيَابِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالرَّيْبِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ، وأورده البخاريُّ هنا؛ لأنَّ صُورَةَ الْغِيبةِ موجودةٌ فيه، وإن لم يتناولِ الْغِيبةَ المَذْمُومَةَ شرعاً؛ لأنَّه من باب النصيحة؛ لِيَحْذَرَ السَّامِعُ.

* * *

٤٩- باب :

النَّمِيمَةُ مِنَ الْكِبَائِرِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباسٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وإنَّه لَكَبِيرٌ».

* * *

٥٠- باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّمِيمَةِ

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: كأنَّه أشار بهذه الترجمة إلى أنَّ بعضَ القول

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٤٧١).

المنقول على جهة الفساد يجوز إذا كان المَقُولُ فيه كافراً - مثلاً -، كما يجوز التجسُّسُ في بلاد الكفار، ونَقْلُ ما يضرُّهم. اهـ^(١).

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في الباب آيتين؛ أورد الأولى؛ لأنها متعلِّقة بالنميمة، وذكر الثانية استطراداً؛ لمعنى الهمز.

ثم ذَكَرَ في الباب حديثَ حُذَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥١- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وكان موقع هذه الترجمة للإشارة إلى أن القولَ المنقولَ بالنميمة لَمَّا كان أَعَمَّ من أن يكون صِدْقاً أو كَذِباً، فالكذبُ فيه أَقْبَحُ^(٢).

* * *

٥٢- باب:

مَا قِيلَ فِي ذِي الْوُجْهَيْنِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) المرجع السابق (١٠/٤٧٢).

(٢) المرجع السابق (١٠/٤٧٣).

٥٣- باب :

مَنْ أَخْبَرَ صَاحِبَهُ بِمَا يُقَالُ فِيهِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: إِخْبَارُهُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا قَالَ فِيهِ الرَّجُلُ.

* * *

٥٤- باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَادُحِ

لَمَّا فَرَعَ الْبَخَارِيُّ مِنْ بَيَانِ الْغَيْبَةِ وَالنِّمِيمَةِ، وَهَمَّا ذَكَرُ الْمَكْرُوهِ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ التَّمَادُحِ وَالثَّنَاءِ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

الْأَوَّلُ: حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، وَهُوَ يَوْمِيٌّ إِلَى كِرَاهَةِ التَّمَادُحِ.

الثَّانِي: حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٥٥- باب :

مَنْ أَتَى عَلَى أَخِيهِ بِمَا يَعْلَمُ

هَذَا الْبَابُ كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَعْدٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

وذكر حديث ابن عمر، والغرض منه: قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْهُمْ»، وهذا من جملة المدح، ولكنه لما كان صدقاً محضاً، وكان الممدوح يؤمن معه الإعجاب والكبر، مُدِحَ به، ولا يدخل ذلك في المنع.

* * *

٥٦- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا بُغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠]، وَتَرَكَ إِثَارَةَ الشَّرِّ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة في قصة الساحر.

قال ابن بطال: وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجمة الباب مع الحديث: أن الله تعالى لما نهى عن البغي، وأعلم أن ضرر البغي إنما هو راجع إلى الباغي، وضمن النصر لمن بُغِيَ عليه، كان حق من بُغِيَ عليه أن يشكر الله على إحسانه إليه؛ بأن يعفو عمن بُغِيَ عليه، وقد امتثل النبي ﷺ، فلم يعاقب الذي كاده بالسحر، مع قدرته على ذلك^(١).

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون مطابقة الترجمة للآيات والحديث: أنه ﷺ ترك استخراج السحر خشية أن يثور على الناس منه شر، فسلك

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٢٥٧/٩).

مَسْلُكِ الْعَدْلِ فِي أَنْ لَا يَحْصَلَ لِمَنْ لَمْ يَتَعَاطَ السَّحَرَ مِنْ أَثَرِ الضَّرَرِ النَّاشِءِ
عَنِ السَّحَرِ، وَسَلَكَ مَسْلُكَ الْإِحْسَانِ فِي تَرْكِ عَقُوبَةِ الْجَانِي (١).

* * *

٥٧ - بَابُ :

مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّدَابُرِ،

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق : ٥]

أشار البخاريُّ بإيراد هذه الآية : إلى أَنَّ النِّهْيَ عَنِ التَّحَاسُدِ لَيْسَ مَقْصُوراً
عَلَى وَقْعِهِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً، بَلِ الْحَسَدُ مَذْمُومٌ مَعَ الْأَفْرَادِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أَنَسٍ .

وَمُطَابَقَتُهُمَا فِي قَوْلِهِ : «وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابُرُوا»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

٥٨ - بَابُ :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ

بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَبُوا﴾ [الحجرات : ١٢]

أُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ،

(١) انظر : «فتح الباري» (١٠/٤٨٠).

وَزَعَمَ بَعْضُ الشُّرَاحِ^(١): أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ أَنَسٍ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ، وَتَكَلَّفَ لَذَلِكَ وَجَهَ الْمَطَابَقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ، فَقَالَ: الْمَطَابَقَةُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْبُغْضَ وَالْحَسَدَ يَنْشَأَانِ عَنْ سُوءِ الظَّنِّ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي النُّسَخِ الَّتِي وَقَعْتُ لَنَا كُلُّهَا: أَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ^(٢).

* * *

٥٩ - بَابُ:

مَا يَكُونُ مِنَ الظَّنِّ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَاعْتَرَضَ؛ بِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةَ؛ لِأَنَّ فِي التَّرْجُمَةِ إِثْبَاتَ الظَّنِّ، وَفِي الْحَدِيثِ نَفْيُ الظَّنِّ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ النِّفْيَ فِي الْحَدِيثِ لِظَّنِّ النِّفْيِ، لَا لِنِفْيِ الظَّنِّ، فَلَا تَنَافٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْجُمَةِ.

وَحَاصِلُ التَّرْجُمَةِ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا الَّذِي وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ مِنَ الظَّنِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ التَّحْذِيرِ مِنْ مِثْلِ مَنْ كَانَ حَالُهُ كَحَالِ الرَّجُلَيْنِ، وَالنِّهْيُ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الظَّنِّ السُّوِّ بِالْمُسْلِمِ السَّالِمِ فِي دِينِهِ وَعِرْضِهِ^(٣).

* * *

(١) ابن بطال، وتبعه ابن التين؛ كما قاله الحافظ في «فتح الباري» (٤٨٤/١٠)،

وانظر: «شرح ابن بطال» (٢٦١/٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤٨٤/١٠).

(٣) المرجع السابق.

٦٠- باب :

سِتْرُ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أبي هريرة في ذمّ المُجَاهِرَةِ ، وقد استشكلت مطابقتها للترجمة من جهة أنها معقودة لِسِتْرِ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ ، والذي في الحديث : سِتْرُ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ .

والجواب : أن الحديث مُصَرِّحٌ بِإِنْدَمٍ مِنْ جَاهَرَ بِالْمَعْصِيَةِ ، فَيَسْتَلْزِمُ مَدْحَ مَنْ يَسْتَرُ ، وأيضاً : فَإِنْ سِتَرَ اللَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِسِتْرِ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ .
ثانيهما : حديث ابن عمر ، والغرض منه : قوله تعالى : «إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا» ؛ فَإِنْ سِتَرَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ يَسْتَلْزِمُ سِتْرَ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ .

* * *

٦١- باب :

الْكِبَرُ ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ . . . إلخ

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث حارثة ، والغرض منه : وصفُ المستكبرِ بأنه من أهل النار .

ثانيهما : حديث أنس ، والمقصود منه : وصفُ النبي ﷺ بِعَدَمِ الْكِبَرِ ، والله أعلم ، وعلمه أتم .

* * *

٦٢- باب :

الهِجْرَةَ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

الأول: حديث قصة مُهاجِرَةِ عائِشَةَ مع ابنِ الزُّبَيْرِ، والغرضُ منه هنا: قولُهما لعائِشَةَ - رضي الله عنها -: «قد نَهَى عما قد عَلِمْتَ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ».

الثاني: حديث أنسٍ.

الثالث: حديث أبي أيوب الأنصاري، ومطابقتُهما للترجمة أيضاً ظاهرة.

* * *

٦٣- باب :

مَا يَجُوزُ مِنَ الْهِجْرَانِ لِمَنْ عَصَى

أَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ: بَيَانُ الْهِجْرَانِ الْجَائِزِ.

ثم ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ كَعْبٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ أَصْلٌ فِي جَوَازِ هِجْرَانِ أَهْلِ الْمَعَاصِي.

ثم ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَاسْتُشْكِلَ وَجْهُ مُطَابَقَتِهِ لِلْبَابِ.

قَالَ الْمُتَهَلِّبُ: غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنْ يَبَيِّنَ صِفَةَ الْهِجْرَانِ الْجَائِزِ، وَأَنَّهُ يَتَنَوَّعُ بِقَدْرِ الْجُرْمِ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِصْيَانِ،

يستحقُّ الهجرانَ بتركِ المُكالمَةِ؛ كما في قصة كَعْبٍ وصاحِبِيهِ، وما كان من المُغاضَبَةِ بين الأهلِ والإخوان، فيجوزُ الهجرُ فيه بتركِ التسميةِ مثلاً، أو بتركِ بسطِ الوجهِ، معَ عَدَمِ هَجْرِ السَّلامِ والكلامِ؛ كما في حديث عائشة^(١).

وقال الكرّماني: لعلّه أراد قياس هجران من يخالف الأمر الشرعيّ على هجران اسم من يخالف الأمر الطّبعيّ^(٢).

* * *

٦٤- باب:

هَلْ يَزُورُ صَاحِبَهُ كُلَّ يَوْمٍ، أَوْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا؟

رَمَزَ الإمام البخاري في الترجمة إلى توهين الحديث المشهور: «زُرْ غَبًّا تَزِدُّ حُبًّا».

ثم ذكر في الباب حديث عائشة في قصة الهجرة مختصراً، والغرضُ منه: قولها: «ولم يَمُرَّ علينا يوم إلا يأتينا فيه رسولُ الله ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً»، فإذا ثَبَتَ جوازُ الزيارة في اليومِ مَرَّتَيْنِ، فجوازُها في اليومِ مَرَّةً أَجَوَزَ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٤٤/٢٢)، و«فتح الباري» (٤٩٧/١٠).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٠٩/٢١).

٦٥- باب :

الزَّيَارَةُ، وَمَنْ زَارَ قَوْمًا، فَطَعِمَ عَنْدهُمْ

هذه الترجمة معقودةٌ لبيان مشروعية الزيارة، ولإثبات أكل الطعام عند المَزُور.

ذكر البخاريُّ في الباب أثرَ سلمان، وحديث أنس، وهما ظاهران فيما ترجم.

* * *

٦٦- باب :

مَنْ تَجَمَّلَ لِلْوُفُودِ

أورد البخاريُّ الترجمة بصورة الاستفهام؛ لأن النبي ﷺ أنكرَ على عُمرَ، فالظاهر: أنه إنما أنكر لبُسَ الحرير؛ بقرينة قوله: «إنما يلبسُ هذه»، ولم يُنكر أصلَ التجمُّل، لكنه مُحتمَل مع ذلك.

ثم ذكر في الباب حديث ابنِ عمرَ في قصة حُلَّة عطارِد، وشاهد الترجمة منه: قولُ عمرَ: «تَجَمَّلُ بها للوفود»، وأقرَّه النبي ﷺ على ذلك.

* * *

٦٧- باب :

الإِخَاءَ وَالْحِلْفَ

ترجمة البخاريُّ ظاهرةً في المغايرة بين الحِلْفِ والمؤاخاة، فالمراد بالحِلْف: المُحَالَفَةُ حَقِيقَةً، لا حِلْفُ المؤاخاة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي جحيفة، وعبد الرحمن بن عوف،
وهما معلقان، وحديث أنس، وهو موصول، وكلها متعلقة بالمؤاخاة.
ثم ذكر حديث أنس، وهو متعلق بالحلف.

* * *

٦٨- باب:

التَّبَسُّمُ وَالضَّحِكُ

ثم ذكر البخاري في الباب تسعة أحاديث، وفي جميعها ذكرُ التَّبَسُّمِ
أو الضَّحِكِ، وأسبابها مختلفة، لكنَّ أكثرها للتعجب، وبعضها للإعجاب،
وبعضها للملاطفة، ووجهُ إيراد حديث فاطمة - عليها السلام -، وأثر ابن
عباس في الباب ظاهرٌ.

الأول: حديث عائشة في قصة امرأة رفاعَةَ، والغرضُ منه: قولُها
فيه: «وما يزيدُ رسولُ الله على التَّبَسُّمِ».

الثاني: حديث سعدٍ، والغرضُ منه: قولُه: «والنبيُّ يَضْحَكُ، فقال:
أَضْحَكَ اللهُ سِنَّكَ».

الثالث: حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه: قولُه: «فَضَحَكَ رسولُ الله ﷺ».

الرابع: حديث أبي هريرةَ، والغرضُ منه: قولُه: «فَضَحَكَ حتى
بَدَتْ نَوَاجِذُهُ».

الخامس: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: قولُه: «فَضَحَكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ
بِعِطَاءٍ».

السادس: حديث جَرِيرٍ، والغرضُ منه: قوله: «ولا رآني إلا وتبسّم في وجهي».

السابع: حديث أمّ سَلَمَةَ، والغرضُ منه: قوله: «فَضَحِكَتُ أُمّ سَلَمَةَ»؛ لوقوع ذلك بحضرة النبي ﷺ، ولم يُنكر عليها ضحكها، وإنما أنكرَ عليها إنكارها احتلام المرأة.

الثامن: حديث عائشة، والغرضُ منه: قولها: «إنما كان يتبسّم».

التاسع: حديث أنسٍ، والغرضُ منه: ضحكُ النبي ﷺ عند قول القائل: «غرفنا».

* * *

٦٩- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. وَمَا يُنْهَى عَنِ الْكَذِبِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ:

الأول: حديث ابن مسعود في الصّدق والكذب.

الثاني: حديث أبي هريرة في أن الكذب من خصال المنافق.

الثالث: حديث سَمُرَةَ في عذاب الكذاب.



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحة

تابع

[كتاب التفتيش]

- سُورَةُ الْقَصَصِ ٥
- ١- باب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ... ٥
- ٢- باب: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْنَا مَعَادٌ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ٩
- سُورَةُ الْحَجَّاتِ ٩
- سُورَةُ الْبُرُوجِ ١٠
- ١- باب: ﴿لَا يُدِيلُ لِيَخْلُقَ اللَّهُ﴾ ١٢
- سُورَةُ الْقَصَصِ ١٢
- ١- باب: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ١٢
- ٢- باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ١٢
- سُورَةُ الشُّعَرَاءِ ١٣
- ١- باب: قوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ ١٣
- سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٤

- ١- باب: ﴿الَّذِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ ١٤
- ٢- باب: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَسْبَإِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١٤
- ٣- باب: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ ١٥
- ٤- باب: قوله: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبُ الرِّجَالِ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَنَعَالَيْكُمْ أُمْتَعَتْكُمْ وَأَسْرَحَكُمْ سَرَاحًا﴾ ١٥
- ٥- باب: قوله: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٦
- ٦- باب: قوله: ﴿وَتُخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ ١٦
- ٧- باب: قوله: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ نَشَاءِ مَنْهَنْ وَتُقْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءِ مَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ ١٦
- ٨- باب: قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَبِذٍ﴾ ١٧
- ٩- باب: قوله: ﴿إِنَّهُ...﴾ ١٧
- ٩- باب: قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تَخَفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَاتِبٌ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا...﴾ ١٧
- ١٠- باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ١٨
- ١١- باب: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ﴾ ١٩
- * سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٩
- ١- باب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ٢١
- ٢- باب: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ ٢٢
- * سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٢٢

- ٢٣ * سُورَةُ الْكَافِرَاتِ
- ٢٥ ١- باب: قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾
- ٢٥ * سُورَةُ الْصَّافَاتِ
- ٢٨ ١- باب: قوله: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾
- ٢٨ * سُورَةُ صَافَاتِ
- ٣٠ ١- باب: قوله تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾
- ٣٠ ٢- باب: قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُكَلِّفِينَ﴾
- ٣١ * سُورَةُ الْبُرُجِ
- ٣٢ ١- باب: قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْطِعُوا مِنْ رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾
- ٣٣ ٢- باب: قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾
- ٣٣ ٣- باب: قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرَكُونَ﴾
- ٣٣ ٤- باب: قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يُنظَرُونَ﴾
- ٣٣ * سُورَةُ الْمُؤْمِنِينَ
- ٣٥ * سُورَةُ الْحَجَرِ
- ٣٨ ١- باب: قوله: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَعِزُّونَ أَنَّ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾
- ٣٨ ٢- باب: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

- ٣- باب: قوله: ﴿ فَإِنْ بَصِيرُوا فَإِلَّا نَارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا لَهُمْ مِنْ
 ٣٨ الْمُعْتَبِينَ ﴾
- ٣٩ * سُورَةُ هَمْدٍ ① عَسَقَ ﴿
- ٤٠ ١- باب: قوله: ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾
- ٤١ * سُورَةُ جِبْرِالِ ②
- ٤٤ ١- باب: ﴿ وَنَادَا بِمَلَكِكْ لِیْقُضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَلَکُوتُ ﴾
- ٤٥ ٢- باب: قوله: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ إلخ
- ٤٦ * سُورَةُ جِبْرِالِ ③
- ٤٧ ١- باب: ﴿ فَأَرْتَبْ یَوْمَ تَأْتِی السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ إلخ
- ٤٨ ٢- باب: ﴿ یَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
- ٤٨ ٣- باب: قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾
- ٤٨ ٤- باب: ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِینٌ ﴾ إلخ
- ٤٨ ٥- باب: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مِّثْنُؤُنْ ﴾
- ٤٨ ٦- باب: ﴿ یَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِمُونَ ﴾
- ٤٩ * سُورَةُ الْحَاقَّةِ ④
- ٤٩ ١- باب: ﴿ وَمَا يَهْدِيكُمْ إِلَّا الدَّهْرُ ﴾
- ٥٠ * سُورَةُ الْحَاقَّةِ ⑤
- ٥١ ١- باب: ﴿ وَالَّذِی قَالَ لِوَلَدِهِ اقْبَلْ لَكَمَا اتَّعِدَانِی أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ
 قَبْلِی ﴾
- ٥١ ٢- باب: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ
 ٥١ مُطَرِّئٌ ﴾

- ٥١ * سُورَةُ الْحَجَّ مَثَانٍ ﴿١﴾
- ٥٢ ١- باب: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾
- ٥٣ * سُورَةُ الْفَتْحَةِ ﴿١﴾
- ٥٤ ١- باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾
- ٥٤ ٢- باب: قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾
- ٥٤ ٣- باب: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾
- ٥٥ ٤- باب: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ٥٥ ٥- باب: ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾
- ٥٥ * سُورَةُ الْيَسْجَرِ ﴿١﴾
- ٥٦ ١- باب: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾
- ٥٧ ٢- باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ مِنْ دُونِ الْحُبَرِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾
- ٥٧ ٣- باب: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾
- ٥٧ * سُورَةُ ذَا الْحِجَّةِ ﴿١﴾
- ٦٠ ١- باب: قوله تعالى: ﴿وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾
- ٦٠ ٢- باب: قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾
- ٦٠ * سُورَةُ الزُّلْفَةِ ﴿١﴾
- ٦٣ * سُورَةُ الزُّلْفَةِ ﴿١﴾
- ٦٤ * سُورَةُ الزُّلْفَةِ ﴿١﴾
- ٦٦ ١- باب: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾
- ٦٦ باب: قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾

- باب: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ ٦٧
- ٢- باب: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّى﴾ ٦٧
- ٣- باب: ﴿وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾ ٦٧
- ٤- باب: ﴿فَاتَّخَذُوا لِلَّهِ عُتْدُوا﴾ ٦٧
- * سُورَةُ أَفْجَرِ السَّاعَةِ ﴿ ٦٨
- ١- باب: ﴿أَفْجَرِ السَّاعَةِ وَأَشَقَّ الْقَمَرِ﴾ ٦٩
- ٢- باب: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا جَزَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾ ٧٠
- ٢/م- باب: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ٧٠
- ٢/م-١ باب: ﴿أَعْمَارُ نَحْلِ مُنْفَعِرٍ ﴿١﴾ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾ ٧٠
- ٣- باب: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيرِ الْحُمْطِرِ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ٧٠
- ٤- باب: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴿٣﴾ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾ ٧٠
- ٤/م- باب: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ٧١
- ٥- باب: قوله تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ ٧١
- ٦- باب: قوله تعالى: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾ ٧١
- * سُورَةُ الشُّعَرَاءِ ﴿ ٧١
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ ٧٤
- ٢- باب: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ ٧٤
- * سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ﴿ ٧٥
- * سُورَةُ الْكَافِرَاتِ ﴿ ٧٦
- * سُورَةُ الْحَآلِقَاتِ ﴿ ٧٧
- * سُورَةُ الْحَاشِيَةِ ﴿ ٧٨
- ١- باب ٧٨

- ٢- باب: قوله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ﴾ ٧٨
- ٣- باب: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ ٧٩
- ٤- باب: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٧٩
- ٥- باب: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ ٧٩
- ٦- قوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ ٨٠
- * سُورَةُ الْمُنْتَحَنِينَ ٨٠
- ١- باب: ﴿لَا تَنْخِذُوا عِدْوِي وَعِدْوَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ٨١
- ٢- باب: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ ٨١
- * سُورَةُ الصَّنَعَاتِ ٨١
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحَدٌ﴾ ٨٢
- * سُورَةُ الْحَمِّ ٨٢
- ١- باب: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ ٨٢
- ٢- باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجْرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ٨٣
- * سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ ٨٣
- ١- باب: قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ٨٣
- ٢- باب: ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُتَّةً فُصِّدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٨٣
- ٣- باب: قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٨٤
- ٣/م- باب: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمِعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسْنَدَةٌ.....﴾ ٨٤

- ٤- باب: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ ٨٤
- ٥- باب: قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ٨٤
- ٦- باب: قوله: ﴿هُم الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٨٥
- ٧- باب: يَقُولُونَ لِنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ٨٥
- * سُورَةُ التَّغَاثُ ٨٥
- * سُورَةُ الطَّلَاقِ ٨٦
- ١- باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ ٨٧
- * سُورَةُ التَّجْوِيدِ ٨٧
- ١- باب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٨٧
- ٢- باب: ﴿تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ فَحْلَةً أَبَعْنَكُمْ ٨٧
- ٣- باب: ﴿وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ . . .﴾ ٨٨
- ٤- باب: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا . . .﴾ ٨٨
- ٥- باب: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَتٍ مُؤْمِنَةٍ قَتَلَتْ . . .﴾ ٨٩
- * سُورَةُ الْمُلَاكِ ٨٩
- * سُورَةُ الْقُلَاقِ ٩٠

- ٩١ ١- باب: ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾
- ٩١ ٢- باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾
- ٩١ * سُورَةُ الْفَاتِحَةِ
- ٩٣ * سُورَةُ سَالِ سَائِلٌ
- ٩٤ * سُورَةُ الْفُرْقَانِ - عَلَيْهِ السَّلَام -
- ٩٥ ١- باب: ﴿وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾
- ٩٦ * سُورَةُ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ
- ٩٦ * سُورَةُ الْمَرْزُوقِ
- ٩٧ * سُورَةُ الْمُنَافِقَاتِ
- ٩٨ ١- باب: قوله: ﴿قُرْ فَأَنْذِرْ﴾
- ٩٨ ٢- باب: قوله: ﴿وَرَبِّكَ فَكْذِرْ﴾
- ٩٨ ٣- باب: ﴿وَنَبَاكَ فَطَهِّرْ﴾
- ٩٩ ٤- باب: ﴿وَالرَّحَزَ فَاهْجِرْ﴾
- ٩٩ * سُورَةُ الْقِيَمَةِ
- ٩٩ ١- باب: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾
- ١٠٠ ٢- باب: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنُهُ﴾
- ١٠٠ * سُورَةُ هَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ
- ١٠٢ * سُورَةُ الْمُنْتَفِلَاتِ
- ١٠٢ ١- باب: قوله: ﴿إِنَّمَا تَرْمِي بِشَكْرِ كَالْقَصْرِ﴾
- ١٠٢ ٢- باب: ﴿كَأَنَّهُ جَحَلْتُ صُفْرٌ﴾
- ١٠٣ ٣- ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَطْفُونَ﴾
- ١٠٣ * سُورَةُ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ

- ١- باب: ﴿يَوْمَ يُفْخِخُ فِي الصُّورِ فَأَتُونَ أَفْوَاجًا﴾ ١٠٤
- * سُورَةُ ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾ ١٠٤
- * سُورَةُ ﴿عَبَسَ﴾ ١٠٦
- * سُورَةُ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ١٠٨
- * سُورَةُ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ ١٠٩
- * سُورَةُ ﴿وَبِلَ اللَّطِيفِينَ﴾ ١١٠
- * سُورَةُ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ١١١
- ١- باب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ١١٢
- ٢- باب: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ ١١٢
- * سُورَةُ الْبُرُوجِ ١١٢
- * سُورَةُ الظَّاهِرِ ١١٣
- * سُورَةُ ﴿سَجَّ اسْمُكَ الْأَعْلَى﴾ ١١٣
- * سُورَةُ ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ ١١٤
- * سُورَةُ ﴿وَالْقَجْرِ﴾ ١١٥
- * سُورَةُ ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ ١١٦
- * سُورَةُ ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ ١١٧
- * سُورَةُ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ١١٨
- ١- باب: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ ١١٩
- ٢- باب: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ ١١٩
- ٣- باب: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَّى﴾ ١١٩
- ٣/م - باب: قوله تعالى: ﴿وَصَدَقَ الْحَقُّ﴾ ١٢٠
- ٤- باب: ﴿فَسَيُجَنَّبُهُ لِلْيُسْرَى﴾ ١٢٠

- ٥- باب: قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ يَخُذْ وَأَسْتَفْتِي﴾ ١٢٠
- ٦- باب: ﴿وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ﴾ ١٢٠
- ٧- باب: ﴿فَسَيَّرَهُ الْقُمْرَى﴾ ١٢٠
- * سُورَةُ وَالشُّعَى ١٢١
- ١- باب: قوله: تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ١٢١
- ٢- باب: قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ١٢١
- * سُورَةُ أَلَمْ نَشْرَحْ ١٢٢
- * سُورَةُ وَاللَّيْلِ ١٢٢
- * سُورَةُ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ١٢٣
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ١٢٤
- ٢- قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ١٢٤
- ٣- باب: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ١٢٤
- ٤- باب: قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَنْفَعُنَّ بِالْإِنْسَانِ نَصِيبًا ۖ نَاصِبًا ۚ كَذِبٌ خَاطِبٌ﴾ ١٢٥
- * سُورَةُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ١٢٥
- * سُورَةُ لَمْ يَكُنْ ١٢٥
- * سُورَةُ إِذَا زُلْزِلَتْ ١٢٦
- ١- باب: قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ١٢٦
- ٢- باب: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١٢٦
- * سُورَةُ الْعَلَأَنِيَا ١٢٧
- * سُورَةُ الْقَعْدَةِ ١٢٧
- * سُورَةُ أَلْهَمَكُمْ ١٢٨
- * سُورَةُ وَالْمَصْرِ ١٢٨

- * سُورَةُ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ ١٢٩
 * سُورَةُ ﴿الذِّنُّر﴾ ١٢٩
 * سُورَةُ ﴿لَا يَلْف﴾ ١٣٠
 * سُورَةُ ﴿أَرْهَبَتْ﴾ ١٣٠
 * سُورَةُ ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِ﴾ ١٣١
 * سُورَةُ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ١٣١
 * سُورَةُ ﴿وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ ١٣١
 ١- باب: قوله: ﴿وَرَأَيْتِ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ ١٣٢
 ٢- باب: قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ ١٣٢
 * سُورَةُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ ١٣٢
 ١- باب ١٣٣
 ٢- باب: قوله: ﴿وَتَبَّ ① مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ ١٣٣
 ٣- باب: قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ ١٣٣
 ٤- باب: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ ١٣٣
 * سُورَةُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١٣٣
 ١- باب: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾... إلخ ١٣٤
 * سُورَةُ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ١٣٤
 * سُورَةُ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ١٣٤

(٦٦) - ٤٨

كِتَابُ قِصَصِ الْقُرْآنِ

- ١- باب: كيف نزل الوحي؟ وأوّل ما نزل ١٣٧
 ٢- باب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب ١٣٩
 ٣- باب: جمع القرآن ١٤٠

- ٤- باب: كَاتِبِ النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - ١٤١
- ٥- باب: أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ١٤١
- ٦- باب: تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ ١٤٢
- ٧- باب: كَانَ جَبْرِيلُ - عليه السلام - يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ١٤٣
- ٨- باب: الْقُرَاءَةُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله تعالى عليه وسلم - ١٤٤
- ٩- باب: فَضْلُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ١٤٥
- ١٠- باب: فَضْلُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٤٥
- ١١- باب: فَضْلُ سُورَةِ الْكَهْفِ ١٤٥
- ١٢- باب: فَضْلُ سُورَةِ الْفَتْحِ ١٤٦
- ١٣- باب: فَضْلُ سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١٤٦
- ١٤- باب: فَضْلُ الْمُعَوِّذَاتِ ١٤٦
- ١٥- باب: نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ١٤٧
- ١٦- باب: مَنْ قَالَ: لَمْ يتركِ النَّبِيُّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ ١٤٧
- ١٧- باب: فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ ١٤٧
- ١٨- الْوَصَاةُ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ ١٤٨
- ١٩- باب: مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ ١٤٨
- ٢٠- باب: اغْتِبَاطُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ ١٤٨
- ٢١- باب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ ١٤٩
- ٢٢- باب: الْقِرَاءَةُ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ ١٥٠
- ٢٣- باب: اسْتِذْكَارِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ ١٥٠
- ٢٤- باب: الْقِرَاءَةُ عَلَى الدَّابَّةِ ١٥٠

- ٢٥- باب: تعليم الصَّيَّانِ القرآن ١٥١
- ٢٦- باب: نسيان القرآن، وهل يقول: نسيْتُ آيةَ كذا وكذا؟ ١٥١
- ٢٧- باب: مَنْ لم يَرِ بأساً أن يقول: سُورَةُ البقرة، وسُورَةُ كذا وكذا ١٥٢
- ٢٨- باب: التَّرتيل في القراءة، وقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ ١٥٢
- ٢٩- باب: مَدَّ القراءة ١٥٤
- ٣٠- باب: التَّرجيع ١٥٤
- ٣١- باب: حُسْنِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ ١٥٤
- ٣٢- باب: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ ١٥٥
- ٣٣- باب: قَوْلِ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ: حَسْبُكَ ١٥٥
- ٣٤- باب: فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ؟ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ ١٥٥
- ٣٥- باب: الْبُكَاءُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ١٥٦
- ٣٦- باب: إِثْمُ مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ تَأَكَّلَ بِهِ، أَوْ فَجَرَ بِهِ ١٥٦
- ٣٧- باب: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا اسْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ ١٥٧

٤٩ - (٦٧)

كِتَابُ النِّكَاحِ

- ١- باب: الترغيب في النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ... ١٥٩
- ٢- باب: قول النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم -: «من استطاع منكم الباءة، فليتزوج؛ فإنه أغضُّ للبصر، وأحصن للفرج» ١٦٠
- ٣- باب: مَنْ لم يستطع الباءة، فليُصِّم ١٦١
- ٤- باب: كثرة النساء ١٦١
- ٥- باب: مَنْ هَاجَرَ، أَوْ عَمِلَ خيراً لتزويج امرأة، فَلَهُ ما نَوَى ١٦٢
- ٦- باب: تزويج المُعْسِرِ الذي معه القرآن والإسلام ١٦٢

- ٧- باب: قول الرجل لأخيه: «انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها» ١٦٢
- ٨- باب: ما يُكره من التَّبَتُّل والخِصَاء ١٦٣
- ٩- باب: نِكَاح الأبكار ١٦٣
- ١٠- باب: تزويج النِّثَيَات ١٦٤
- ١١- باب: تزويج الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ ١٦٤
- ١٢- باب: إلى مَنْ يَنْكِحُ؟ وأيُّ النساءِ خَيْرٌ؟ وما يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِطُفْهِه من غير إيجاب ١٦٤
- ١٣- اتِّخَاذِ السَّرَارِي، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ١٦٥
- ١٣م- مَنْ جَعَلَ عِنَقَ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا ١٦٦
- ١٤- باب: تزويج الْمُعْسِرِ ١٦٦
- ١٥- باب: الْأَكْفَاءُ فِي الدِّينِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ١٦٧
- ١٦- باب: الْأَكْفَاءُ فِي الْمَالِ، وَتَزْوِيجُ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّة ١٦٨
- ١٧- باب: مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرَأَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ ١٦٨
- ١٨- باب: الْحُرَّةُ تَحْتَ الْعَبْدِ ١٦٩
- ١٩- باب: لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتْنًى وَتِلْكَ وَرُبْعٌ﴾ ١٦٩
- ٢٠- باب: ﴿وَأَمْسَهُنَّ كُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ١٧٠
- ٢١- باب: مَنْ قَالَ: لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ ١٧٠
- ٢٢- باب: لَبْنُ الْفَحْلِ ١٧١
- ٢٣- باب: شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ ١٧١

- ٢٤- باب: ما يَحِلُّ من النساء، وما يَحْرُمُ، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ
 ١٧٢ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾
- ٢٥- باب: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ
 ١٧٢ بِهِنَّ﴾
- ٢٦- باب: وأن تَجْمَعُوا بين الأختين
 ١٧٣
- ٢٧- باب: لا تُنْكَحُ المرأةُ على عَمَّتِهَا
 ١٧٤
- ٢٨- باب: الشَّغَارِ
 ١٧٤
- ٢٩- باب: هل للمرأة أن تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ؟
 ١٧٤
- ٣٠- باب: نِكَاحِ الْمُحْرَمِ
 ١٧٥
- ٣١- باب: نَهْيِ النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - عن نِكَاحِ الْمُتَعَةِ أخيراً
 ١٧٥
- ٣٢- باب: عَرَضِ المرأةِ نَفْسَهَا على الرَّجُلِ الصَّالِحِ
 ١٧٥
- ٣٣- باب: عَرَضِ الإنسانِ ابْنَتَهُ أو أختَهُ على أهلِ الخير
 ١٧٦
- ٣٤- باب: قولِ الله ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ
 ١٧٦ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ...﴾
- ٣٥- باب: النَّظَرِ إلى المرأةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ
 ١٧٧
- ٣٦- باب: مَنْ قال: لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ
 ١٧٧
- ٣٧- باب: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ
 ١٧٨
- ٣٨- باب: إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَالَّذِي لَدَى حِصْنٍ﴾ ...
 ١٧٩
- ٣٩- باب: تَزْوِيجِ الأبِّ ابْنَتَهُ مِنَ الإمام
 ١٨٠
- ٤٠- باب: السُّلْطَانِ وَلِيِّ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ
 ١٨٠ الْقُرْآنِ»
- ٤١- باب: لَا يُنْكَحُ الأبُّ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ وَالْيَتِيمَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا
 ١٨٠

- ٤٢- باب: إذا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ ١٨١
- ٤٣- باب: تزويج اليتيم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا﴾ ١٨١
- ٤٤- باب: إذا قال الخاطبُ للولي: زَوِّجْنِي فُلَانَةً، فقال: قد زَوَّجْتُكَ ١٨٢
- ٤٥- باب: لا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ ١٨٢
- ٤٦- باب: تَفْسِيرُ تَرْكِ الْخِطْبَةِ ١٨٣
- ٤٧- باب: الْخِطْبَةُ ١٨٣
- ٤٨- باب: ضَرْبُ الدَّفِّ فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ ١٨٤
- ٤٩- قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ ١٨٤
- ٥٠- باب: التَّزْوِيجُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَبَغَيْرِ صَدَاقٍ ١٨٥
- ٥١- باب: الْمَهْرُ بِالْعُرُوضِ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ١٨٦
- ٥٢- باب: الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ ١٨٦
- ٥٣- باب: الشُّرُوطُ الَّتِي لَا تَحِلُّ ١٨٧
- ٥٤- باب: الصُّفْرَةُ لِلْمُتَزَوِّجِ ١٨٧
- ٥٥- باب ١٨٨
- ٥٦- باب: كَيْفَ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ وَغَيْرِهِ؟ ١٨٨
- ٥٧- باب: الدُّعَاءُ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي يُهْدِيْنَ الْعُرُوسَ وَلِلْعُرُوسِ ١٨٩
- ٥٨- باب: مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ قَبْلَ الْغَزْوِ ١٩١
- ٥٩- باب: مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ ١٩١
- ٦٠- باب: الْبِنَاءُ فِي السَّفَرِ ١٩١
- ٦١- باب: الْبِنَاءُ بِالنَّهَارِ، وَبَغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ ١٩١
- ٦٢- باب: الْأَنْمَاطُ وَنَحْوُهَا لِلنِّسَاءِ ١٩٢

- ٦٣- باب: النِّسْوَةُ اللَّاتِي يُهْدِيْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَدُعَائُهُنَّ بِالْبَرَكَةِ ١٩٢
- ٦٤- باب: الهدية للعروس ١٩٣
- ٦٥- باب: اسْتِعَارَةُ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا ١٩٣
- ٦٦- باب: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ١٩٤
- ٦٧- باب: الْوَلِيمَةُ حَقٌّ ١٩٤
- ٦٨- باب: الْوَلِيمَةُ وَلَوْ بِشَاةٍ ١٩٥
- ٦٩- باب: مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ ١٩٦
- ٧٠- باب: مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ ١٩٦
- ٧١- باب: حَقُّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ ١٩٦
- ٧٢- باب: مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ١٩٧
- ٧٣- باب: مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ ١٩٧
- ٧٤- باب: إِجَابَةُ الدَّاعِي فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ ١٩٨
- ٧٥- ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى الْعُرْسِ ١٩٨
- ٧٦- باب: هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ؟ ١٩٨
- ٧٧- باب: قِيَامُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجَالِ فِي الْعُرْسِ، وَخِدْمَتُهُمْ بِالنَّفْسِ ١٩٨
- ٧٨- باب: النَّقِيعُ وَالشَّرَابُ الَّذِي لَا يُسَكِّرُ فِي الْعُرْسِ ١٩٩
- ٧٩- باب: الْمُدَارَاةُ مَعَ النِّسَاءِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ» ١٩٩
- ٨٠- باب: الْوَصَاةُ بِالنِّسَاءِ ١٩٩
- ٨١- باب: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ ٢٠٠
- ٨٢- باب: حُسْنُ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ ٢٠٠
- ٨٣- باب: مَوْعِظَةُ الرَّجُلِ ابْنَتُهُ لِحَالِ زَوْجِهَا ٢٠٠
- ٨٤- باب: صَوْمُ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا ٢٠١

- ٢٠١ ٨٥- باب: إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا
- ٢٠١ ٨٦- باب: لَا تَأْذَنُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ
- ٢٠٢ ٨٧- باب:
- ٢٠٢ ٨٨- باب: كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَهُوَ الزَّوْجُ، وَهُوَ الْخَلِيطُ؛ مِنَ الْمَعَاشِرَةِ
- ٢٠٢ ٨٩- باب: لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ
- ٢٠٣ ٩٠- باب: الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا
- ٢٠٣ ٩١- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ
- ٢٠٣ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾
- ٢٠٣ ٩٢- باب: هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ
- ٢٠٤ ٩٣- باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾
- ٢٠٤ ٩٤- باب: لَا تَطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ
- ٢٠٥ ٩٥- باب: ﴿وَإِنْ أَمَرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾
- ٢٠٥ ٩٦- باب: الْعَزْلُ
- ٢٠٥ ٩٧- باب: الْقُرْعَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا
- ٢٠٥ ٩٨- باب: الْمَرْأَةُ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِضَرَّتِهَا، وَكَيْفَ يَقْسِمُ ذَلِكَ؟
- ٢٠٦ ٩٩- باب: الْعَدْلُ بَيْنَ النِّسَاءِ
- ٢٠٧ ١٠٠- باب: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيِّبِ
- ٢٠٧ ١٠١- باب: إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ
- ٢٠٧ ١٠٢- باب: مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ
- ٢٠٨ ١٠٣- باب: دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ
- ٢٠٨ ١٠٤- باب: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ، فَأَذِنَ
- ٢٠٨ لَهُ

- ١٠٥- باب: حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ ٢٠٨
- ١٠٦- باب: الْمُتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يَنْلِ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ ٢٠٨
- ١٠٧- باب: الْغَيْرَةُ ٢٠٩
- ١٠٨- باب: غَيْرَةُ النِّسَاءِ وَوَجْدَهُنَّ ٢٠٩
- ١٠٩- باب: ذُبَّ الرَّجُلِ عَنْ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ ٢١٠
- ١١٠- باب: يَقِلُّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ ٢١٠
- ١١١- باب: لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالْدُّخُولُ عَلَى الْمُغِيبَةِ ٢١٠
- ١١٢- باب: مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ ٢١١
- ١١٣- باب: مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ ٢١١
- ١١٤- باب: نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ ٢١١
- ١١٥- باب: خُرُوجُ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ ٢١٢
- ١١٦- باب: اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ ٢١٢
- ١١٧- باب: مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ ٢١٢
- ١١٨- باب: لَا تَبَاشِرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَتَنْعَتَهَا لِزَوْجِهَا ٢١٣
- ١١٩- باب: قَوْلُ الرَّجُلِ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي ٢١٣
- ١٢٠- باب: لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةَ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُحَوَّنَهُمْ، أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ ٢١٣
- ١٢١- باب: طَلَبُ الْوَلَدِ ٢١٤
- ١٢٢- باب: تَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةُ، وَتَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ ٢١٤
- ١٢٣- باب: ﴿وَلَا يَدِينُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعَوِّلَهُنَّ أَوْ آبَائَهُنَّ﴾ ٢١٤
- ١٢٤- باب: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْبَسُوا الْحُلُمَ﴾ ٢١٥
- ١٢٥- باب: طَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ ٢١٥

٥٠ - (٦٨)

كتاب الطلاق

- ٢١٧ ١- باب: قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فطَلَقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخَصُوا الْعِدَّةَ﴾
- ٢١٨ ٢- باب: إِذَا طُلِّقَتِ الْحَائِضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ
- ٢١٩ ٣- باب: مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟
- ٢١٩ ٤- باب: مَنْ جَوَزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ
- ٢٢١ ٥- باب: مَنْ خَيَّرَ أَرْوَاجَهُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌ لَّا رُوحَكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّهَا...﴾
- ٢٢٢ ٦- باب: إِذَا قَالَ: فَارْقُتْكِ، أَوْ سَرَّخْتُكِ، أَوْ الْخَلَيْتُ
- ٢٢٢ ٧- باب: مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ
- ٢٢٤ ٨- باب: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾
- ٢٢٤ ٩- باب: لَا طَّلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ
- ٢٢٥ ١٠- إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُكْرَهٌ: هَذِهِ أُخْتِي، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
- ٢٢٦ ١١- باب: الطَّلَاقُ فِي الْإِغْلَاقِ وَالْكُرْهِ، وَالسَّكْرَانِ
- ٢٢٧ ١٢- الْخُلْعُ، وَكَيْفَ الطَّلَاقُ فِيهِ؟ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَتْهُنَّ شَيْئًا...﴾
- ٢٢٨ ١٣- باب: الشُّقَاقُ، وَهَلْ يُشِيرُ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا...﴾
- ٢٢٩ ١٤- باب: لَا يَكُونُ بَيْنُ الْأَمَةِ طَلَاقًا
- ٢٢٩ ١٥- باب: خِيَارِ الْأَمَةِ تَحْتَ الْعَبْدِ
- ٢٣٠ ١٦- باب: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيرَةَ
- ٢٣٠ ١٧- باب

- ١٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ حَرِيرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَعَجَبْتَكُمْ﴾ ٢٣٠
- ١٩- باب: نِكَاح مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرِكَاتِ، وَعِدَّتِهِنَّ ٢٣١
- ٢٠- باب: إِذَا أَسْلَمَتِ الْمُشْرِكَةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الذَّمِّ أَوْ الْحَرْبِيِّ ٢٣١
- ٢١- باب: الْإِبْلَاءُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ...﴾ ٢٣٢
- ٢٢- باب: حُكْمُ الْمَفْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ٢٣٣
- ٢٣- باب: الظُّهَارُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ...﴾ ٢٣٤
- ٢٤- باب: الْإِشَارَةُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ ٢٣٥
- ٢٥- باب: اللَّعَانِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ...﴾ ٢٣٧
- ٢٦- باب: إِذَا عَرَّضَ بِنْفِي الْوَلَدِ ٢٣٨
- ٢٧- باب: إِخْلَافِ الْمُتْلَعِ ٢٣٩
- ٢٨- باب: يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالثَّلَاثِ ٢٣٩
- ٢٩- باب: اللَّعَانِ، وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّعَانِ ٢٣٩
- ٣٠- باب: الثَّلَاثِ فِي الْمَسْجِدِ ٢٤٠
- ٣١- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» ٢٤٠
- ٣٢- باب: صَدَاقِ الْمُتْلَعَةِ ٢٤١
- ٣٣- باب: قَوْلِ الْإِمَامِ لِلْمُتْلَعَيْنِ: «إِنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» ٢٤١
- ٣٤- باب: التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُتْلَعَيْنِ ٢٤١
- ٣٥- باب: يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُتْلَعَةِ ٢٤١

٣٦- باب: قول الإمام: اللَّهُمَّ بَيِّنْ ٢٤٢

٥١

كتاب العدة

٣٧- باب: إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَلَمْ يَمَسَّهَا ٢٤٣

٣٨- باب: ﴿وَالَّتِي يُسِّنْ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ

أَشْهُرٍ...﴾ ٢٤٣

٣٩- باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٢٤٤

٤٠- باب: قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ... ٢٤٤

٤١- باب: قِصَّةُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، وقول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ

لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ...﴾ ٢٤٤

٤٢- باب: الْمُطَلَّقة إِذَا خُشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا: أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيْهَا، أَوْ تَبْدُوَ

عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ ٢٤٦

٤٣- باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ ٢٤٦

٤٤- باب: ﴿وَبُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ ٢٤٧

٤٥- باب: مُرَاجَعَةُ الْحَائِضِ ٢٤٨

٤٦- باب: تَحْدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ٢٤٨

٤٧- باب: الْكُحْلُ لِلْحَادَةِ ٢٤٩

٤٨- باب: الْقُسْطُ لِلْحَادَةِ عِنْدَ الطَّهْرِ ٢٤٩

٤٩- باب: تَلْبَسُ الْحَادَةُ ثِيَابَ الْعَصَبِ ٢٤٩

٥٠- باب: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَیَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ ٢٥٠

٥١- باب: مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَالنِّكَاحُ الْفَاسِدُ ٢٥١

٥٢- باب: الْمَهْرُ لِلْمَدْخُولِ عَلَيْهَا، وَكَيْفَ الدُّخُولُ؟ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ

وَالْمَسِيْسِ ٢٥١

- ٥٣- باب: الْمُتَعَةِ لِلَّتِي لَمْ يُفْرَضْ لَهَا ٢٥٢
٥٢- (٦٩)

كتاب النفقات

- ٢- باب: وَجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ ٢٥٦
٣- باب: حَبْسُ الرَّجُلِ قُوَّةَ سِنَةٍ عَلَى أَهْلِهِ، وَكَيْفَ نَفَقَاتُ الْعِيَالِ؟ ٢٥٦
٤- باب: نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ ٢٥٧
٥- باب: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ٢٥٧
٦- باب: عَمَلُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا ٢٥٨
٧- باب: خَادِمُ الْمَرْأَةِ ٢٥٨
٨- باب: خِدْمَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ ٢٥٩
٩- باب: إِذَا لَمْ يُنْفِقِ الرَّجُلُ، فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا ٢٥٩
بِالْمَعْرُوفِ
١٠- باب: حِفْظُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي ذَاتِ يَدِهِ وَالنَّفَقَةِ ٢٥٩
١١- باب: كِسْوَةُ الْمَرْأَةِ بِالْمَعْرُوفِ ٢٦٠
١٢- باب: عَوْنُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي وَلَدِهِ ٢٦٠
١٣- باب: نَفَقَةُ الْمُعْسِرِ عَلَى أَهْلِهِ ٢٦٠
١٤- باب: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ٢٦١
١٥- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضِيَاعًا، فَإِلَيَّ» ٢٦٢
١٦- باب: الْمَرَاضِعُ مِنَ الْمَوَالِيَاتِ وَغَيْرِهِنَّ ٢٦٣

٥٣- (٧٠)

كتاب الإطعمنة

- ١- باب: قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ٢٦٥

- ٢- باب: التَّسْمِيَّةُ عَلَى الطَّعَامِ، وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ ٢٦٦
- ٣- باب: الْأَكْلُ مِمَّا يَلِيهِ ٢٦٦
- ٤- باب: مَنْ تَتَبَعَ حَوَالِيَ الْقِصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً ٢٦٧
- ٥- باب: التَّيَمُّنُ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ ٢٦٧
- ٦- باب: مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ ٢٦٨
- ٧- باب: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ...﴾ ٢٦٨
- ٨- باب: الْخُبْزُ الْمُرَقَّقُ، وَالْأَكْلُ عَلَى الْخِوَانِ وَالسُّفْرَةِ ٢٧٠
- ٩- باب: السَّوِيْقُ ٢٧٠
- ١٠- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ، فَيَعْلَمُ مَا هُوَ؟ ٢٧١
- ١١- باب: طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْإِثْنَيْنِ ٢٧١
- ١٢- باب: الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ... إلخ ٢٧٢
- ١٣- باب: الْأَكْلُ مُتَّكِئًا ٢٧٣
- ١٤- باب: الشُّوَاءُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيدٌ﴾ ٢٧٣
- ١٥- باب: الْخَزِيرَةُ ٢٧٣
- ١٦- باب: الْأَقِطُ ٢٧٤
- ١٧- باب: السَّلْقُ وَالشَّعِيرُ ٢٧٤
- ١٨- باب: النَّهْشُ وَانْتِشَالُ اللَّحْمِ ٢٧٤
- ١٩- باب: تَعَرُّقُ الْعَضُدِ ٢٧٥
- ٢٠- باب: قَطْعُ اللَّحْمِ بِالسَّكِّينِ ٢٧٥
- ٢١- باب: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا ٢٧٥
- ٢٢- باب: النَّفْخُ فِي الشَّعِيرِ ٢٧٦
- ٢٣- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ ٢٧٦

- ٢٧٦ ٢٤- باب: التَّلبِيسَةِ
- ٢٧٧ ٢٥- باب: الثَّرِيدِ
- ٢٧٧ ٢٦- باب: شَاةٍ مَسْمُوطَةٍ، وَالْكَتِفِ وَالْجَنْبِ
- ٢٧٨ ٢٧- باب: مَا كَانَ السَّلَفُ يَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ؛ مِنَ الطَّعَامِ
وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ
- ٢٧٨ ٢٨- باب: الْحَيْسِ
- ٢٧٩ ٢٩- باب: الْأَكْلِ فِي إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ
- ٢٧٩ ٣٠- باب: ذِكْرِ الطَّعَامِ
- ٢٨٠ ٣١- باب: الْأَذْمِ
- ٢٨٠ ٣٢- باب: الْخُلُوءِ وَالْعَسَلِ
- ٢٨١ ٣٣- باب: الدُّبَاءِ
- ٢٨١ ٣٤- باب: الرَّجُلِ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لِإِخْوَانِهِ
- ٢٨١ ٣٥- باب: مَنْ أَضَافَ رَجُلًا إِلَى طَعَامٍ، وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ
- ٢٨٢ ٣٦- باب: الْمَرَقِ
- ٢٨٢ ٣٧- باب: الْقَدِيدِ
- ٢٨٢ ٣٨- باب: مَنْ نَاولَ، أَوْ قَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْمَائِدَةِ شَيْئًا
- ٢٨٣ ٣٩- باب: الْقِتَاءِ بِالرُّطْبِ
- ٢٨٣ ٤٠- باب:
- ٢٨٣ ٤١- باب: الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ
- ٢٨٤ ٤٢- أَكَلَ الْجُمَّارِ
- ٢٨٤ ٤٣- باب: الْعَجْوَةِ
- ٢٨٤ ٤٤- باب: الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ

- ٢٨٥ ٤٥- باب: الْقَتَاءُ
- ٢٨٥ ٤٦- باب: بَرَكَةُ النَّخْلِ
- ٢٨٥ ٤٧- باب: جَمْعُ اللَّوْنَيْنِ أَوْ الطَّعَامَيْنِ بِمَرَّةٍ
- ٤٨- باب: مَنْ أَدْخَلَ الضَّيْفَانَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ، وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّعَامِ عَشْرَةَ عَشْرَةَ
- ٢٨٦ عَشْرَةَ
- ٢٨٦ ٤٩- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الثُّومِ وَالْبُثُولِ
- ٢٨٦ ٥٠- باب: الْكَبَاثِ، وَهُوَ وَرَقُ الْأَرَاكِ
- ٢٨٧ ٥١- باب: الْمَضْمُضَةُ بَعْدَ الطَّعَامِ
- ٢٨٧ ٥٢- باب: لَعَقِ الْأَصَابِعِ وَمَضَّهَا قَبْلَ أَنْ تُمَسَّحَ بِالْمِنْدِيلِ
- ٢٨٧ ٥٣- باب: الْمِنْدِيلِ
- ٢٨٨ ٥٤- باب: مَا يَقُولُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ
- ٢٨٨ ٥٥- باب: الْأَكْلِ مَعَ الْخَادِمِ
- ٢٨٨ ٥٦- باب: الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ
- ٢٨٨ ٥٧- باب: الرَّجُلُ يُدْعَى إِلَى طَعَامٍ، فَيَقُولُ: وَهَذَا مَعِيَ
- ٢٨٩ ٥٨- باب: إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ، فَلَا يَعْجَلُ عَنْ عَشَائِهِ
- ٢٩٠ ٥٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾

٥٤- (٧١)

كِتَابُ الْحَقِيقَةِ

- ٢٩١ ١- باب: تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ غَدَاةً يُوَلَّدُ، لِمَنْ لَمْ يَعُقْ عَنْهُ، وَتَحْنِيكِهِ
- ٢٩٢ ٢- باب: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْحَقِيقَةِ
- ٢٩٣ ٣- باب: الْفُرْعِ
- ٢٩٣ ٤- باب: الْعَتِيرَةِ

٥٥ - (٧٢)

كِتَابُ الْبَيْضِ وَالصَّيْدِ وَالْتَّشْبِيهِ عَلَى الصَّيْدِ

- ٢٩٥ ١- باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى الصَّيْدِ
- ٢٩٦ ٢- باب: صَيْدِ الْمِعْرَاضِ
- ٢٩٧ ٣- باب: مَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ بِعَرَضِهِ
- ٢٩٧ ٤- باب: صَيْدِ الْقَوْسِ
- ٢٩٨ ٥- باب: الْخَذْفِ وَالْبُنْدُقَةِ
- ٢٩٨ ٦- باب: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ
- ٢٩٩ ٧- باب: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ
- ٣٠٠ ٨- باب: الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
- ٣٠٠ ٩- باب: إِذَا وَجَدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ
- ٣٠١ ١٠- باب: مَا جَاءَ فِي التَّصْيِيدِ
- ٣٠١ ١١- باب: التَّصْيِيدِ عَلَى الْجِبَالِ
- ٣٠٢ ١٢- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾... إلخ
- ٣٠٢ ١٣- باب: أَكَلَ الْجَرَادِ
- ٣٠٣ ١٤- باب: آنِيَةِ الْمَجُوسِ، وَالْمَيْتَةِ
- ٣٠٤ ١٥- باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَمَنْ تَرَكَ مُتَعَمِّدًا
- ٣٠٥ ١٦- باب: مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَالْأَصْنَامِ
- ٣٠٥ ١٧- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»
- ٣٠٦ ١٨- باب: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرَّةِ وَالْحَدِيدِ
- ٣٠٦ ١٩- باب: ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالْأَمَةِ
- ٣٠٦ ٢٠- باب: لَا يُذَكَّى بِالسِّنِّ وَالْعَظْمِ وَالظُّفْرِ
- ٣٠٧ ٢١- باب: ذَبِيحَةِ الْأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ

- ٢٢- باب: ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَشُحُومِهَا ٣٠٧
- ٢٣- باب: مَا نَذَّ مِنَ الْبَهَائِمِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ ٣٠٨
- ٢٤- باب: النَّحْرِ وَالذَّنْبِ ٣٠٨
- ٢٥- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُثْلَةِ، وَالْمَصْبُورَةِ، وَالْمُجْتَمَةِ ٣٠٩
- ٢٦- باب: لَحْمِ الدَّجَاجِ ٣٠٩
- ٢٧- باب: لُحُومِ الْخَيْلِ ٣١٠
- ٢٨- باب: لُحُومِ الْخُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ ٣١٠
- ٢٩- باب: أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ٣١١
- ٣٠- باب: جُلُودِ الْمَيْتَةِ ٣١١
- ٣١- باب: الْمِسْكِ ٣١٢
- ٣٢- باب: الْأَرْنَبِ ٣١٢
- ٣٣- باب: الضَّبِّ ٣١٣
- ٣٤- باب: إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوْ الذَّائِبِ ٣١٣
- ٣٥- باب: الْوَسْمِ وَالْعَلَمِ فِي الصُّورَةِ ٣١٤
- ٣٦- باب: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً، فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا، بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ ٣١٤
- ٣٧- باب: إِذَا نَذَّ بَعِيرٌ لِقَوْمٍ، فَرَمَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، فَأَرَادَ صَلَاحَهُمْ ٣١٥
- ٣٨- باب: أَكْلِ الْمُضْطَرِّ ٣١٥

٥٦ - (٧٣)

كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ

- ١- باب: سُنَّةُ الْأَضْحِيَّةِ ٣١٩
- ٢- باب: قِسْمَةُ الْإِمَامِ الْأَضَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ ٣٢٠
- ٣- باب: الْأَضْحِيَّةُ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ ٣٢٠

- ٤- باب: مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّخْرِ ٣٢١
- ٥- باب: مَنْ قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّخْرِ ٣٢١
- ٦- باب: الْأَضْحَى وَالنَّخْرُ بِالْمُصَلَّى ٣٢١
- ٧- باب: أَضْحِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَتَيْنِ، وَيُذَكَّرُ: سَمِينَيْنِ ٣٢٢
- ٨- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: «ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ» ٣٢٣
- ٩- باب: مَنْ ذَبَحَ الْأَصَاحِيَّ بِيَدِهِ ٣٢٣
- ١٠- باب: مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ ٣٢٣
- ١١- باب: الذَّبْحُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٣٢٤
- ١٢- باب: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، أَعَادَ ٣٢٤
- ١٣- باب: وَضْعُ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ ٣٢٥
- ١٤- باب: التَّكْبِيرُ عِنْدَ الذَّبْحِ ٣٢٥
- ١٥- باب: إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ لِيُذْبَحَ، لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ٣٢٥
- ١٦- باب: مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَصَاحِيَّ، وَمَا يَتَزَوَّدُ مِنْهَا ٣٢٥

٥٧ - (٧٤)

كِتَابُ الْإِسْرَافِ

- ١- باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٣٢٧
- ٢- باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ وَغَيْرِهِ ٣٢٨
- ٣- باب: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ ٣٣٠
- ٤- باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهُوَ الْبُسْعُ ٣٣١
- ٥- باب: مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ ٣٣١
- ٦- باب: مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ، وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ٣٣٢

- ٧- باب: الْإِتْبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالتَّوَرِّ ٣٣٢
- ٨- باب: تَرْخِصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ ٣٣٣
- ٩- باب: نَفِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ ٣٣٣
- ١٠- باب: الْبَذَاقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ ٣٣٤
- ١١- باب: مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَحْلِطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ
إِدَامَيْنِ فِي إِدَامٍ ٣٣٥
- ١٢- باب: شُرْبِ اللَّبَنِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿مَنْ بَيْنَ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا
لِلشَّارِبِينَ﴾ ٣٣٧
- ١٣- باب: اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ ٣٣٨
- ١٤- باب: شُرْبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ ٣٣٩
- ١٥- باب: شَرَابِ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ ٣٣٩
- ١٦- باب: الشُّرْبِ قَائِمًا ٣٤٠
- ١٧- باب: مَنْ شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ ٣٤٠
- ١٨- باب: الْأَيْمَنَ فَلَا يُئْمَنَ فِي الشُّرْبِ ٣٤١
- ١٩- باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِیُعْطِيَ الْأَكْبَرَ؟ ٣٤١
- ٢٠- باب: الْكَرْعِ فِي الْحَوْضِ ٣٤١
- ٢١- باب: خِدْمَةِ الصَّغَارِ الْكِبَارَ ٣٤٢
- ٢٢- باب: تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ ٣٤٢
- ٢٣- باب: اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ ٣٤٢
- ٢٤- باب: الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ ٣٤٢
- ٢٥- باب: التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ ٣٤٣
- ٢٦- باب: الشُّرْبِ بِنَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ٣٤٣

- ٢٧- باب: الشُّرْبُ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ ٣٤٤
- ٢٨- باب: آتِيَةِ الْفِضَّةِ ٣٤٤
- ٢٩- باب: الشُّرْبُ فِي الْأَقْدَاحِ ٣٤٥
- ٣٠- باب: الشُّرْبُ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَتْبَاعِهِ ٣٤٥
- ٣١- باب: شُرْبُ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ ٣٤٦

٥٨ - (٧٥)

كِتَابُ الْمَرِيضِ

- ١- باب: مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ٣٤٧
- ٢- باب: شِدَّةُ الْمَرَضِ ٣٤٨
- ٣- باب: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَاَلْأَمْثَلُ ٣٤٩
- ٤- باب: وَجُوبُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ٣٥٠
- ٥- باب: عِيَادَةُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ ٣٥٠
- ٦- باب: فَضْلُ مَنْ يُصْرَعُ مِنَ الرِّيحِ ٣٥١
- ٧- باب: فَضْلُ مَنْ ذَهَبَ بَصْرُهُ ٣٥١
- ٨- باب: عِيَادَةُ النِّسَاءِ الرَّجَالِ ٣٥١
- ٩- باب: عِيَادَةُ الصَّبِيَّانِ ٣٥٢
- ١٠- باب: عِيَادَةُ الْأَعْرَابِ ٣٥٢
- ١١- باب: عِيَادَةُ الْمُشْرِكِ ٣٥٢
- ١٢- باب: إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً ٣٥٢
- ١٣- باب: وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ ٣٥٣
- ١٤- باب: مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ ٣٥٣
- ١٥- باب: عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرَدْفًا عَلَى الْحِمَارِ ٣٥٤

١٦- باب: مَا رُحِّصَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ وَارَأْسَاهُ! أَوْ اشْتَدَّ

بِي الْوَجَعُ ٣٥٤

١٧- باب: قَوْلُ الْمَرِيضِ: قُومُوا عَنِّي ٣٥٥

١٨- باب: مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ ٣٥٦

١٩- باب: تَمَنَّى الْمَرِيضُ الْمَوْتَ ٣٥٦

٢٠- باب: دُعَاءُ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ ٣٥٧

٢١- باب: وُضُوءُ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ ٣٥٧

٢٢- باب: مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَى ٣٥٧

٥٩- (٧٦)

كِتَابُ الطَّبِّ

١- باب: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً ٣٥٩

٢- باب: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرَأَةَ، وَالْمَرَأَةُ الرَّجُلَ؟ ٣٦٠

٣- باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ ٣٦٠

٤- باب: الدَّوَاءُ بِالْعَسَلِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ ٣٦٠

٥- باب: الدَّوَاءُ بِاللَّبَنِ الْإِبِلِ ٣٦١

٦- باب: الدَّوَاءُ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ ٣٦١

٧- باب: الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ ٣٦٢

٨- باب: التَّلْبِينَةُ لِلْمَرِيضِ ٣٦٢

٩- باب: السَّعُوطُ ٣٦٢

١٠- باب: السَّعُوطُ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ ٣٦٢

١١- باب: آيَةُ سَاعَةِ يَحْتَجِمُ ٣٦٣

١٢- باب: الْحَجَمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ ٣٦٣

١٣- باب: الْحِجَامَةُ مِنَ الدَّاءِ ٣٦٣

- ١٤- باب: الْحِجَامَةُ عَلَى الرَّأْسِ ٣٦٤
- ١٥- باب: الْحَجْمُ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ ٣٦٤
- ١٦- باب: الْخَلْقُ مِنَ الْأَذَى ٣٦٤
- ١٧- باب: مَنْ اكْتَوَى، أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضَلَ مَنْ لَمْ يَكْتَوِ ٣٦٥
- ١٨- باب: الْإِئْمِدُ وَالْكُحْلُ مِنَ الرَّمَدِ ٣٦٥
- ١٩- باب: الْجُذَامُ ٣٦٦
- ٢٠- باب: الْمَنْ شَفَاءُ لِلْعَيْنِ ٣٦٦
- ٢١- باب: اللَّدُّودُ ٣٦٦
- ٢٢- باب ٣٦٧
- ٢٣- باب: الْعُذْرَةُ ٣٦٨
- ٢٤- باب: دَوَاءُ الْمَبْطُونِ ٣٦٨
- ٢٥- باب: لَا صَفَرَ... إلخ ٣٦٨
- ٢٦- باب: ذَاتِ الْجَنْبِ ٣٦٨
- ٢٧- باب: حَرْقِ الْحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ ٣٦٩
- ٢٨- باب: الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ٣٦٩
- ٢٩- باب: مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لَا تَلَايِمُهُ ٣٧٠
- ٣٠- باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونَ ٣٧٠
- ٣١- باب: أَجْرُ الصَّابِرِ عَلَى الطَّاعُونَ ٣٧١
- ٣٢- باب: الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ ٣٧١
- ٣٣- باب: الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٣٧١
- ٣٤- باب: الشَّرْطُ فِي الرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٣٧٢
- ٣٥- باب: رُقْيَةُ الْعَيْنِ ٣٧٢

٣٧٢	٣٦- الْعَيْنُ حَقٌّ
٣٧٢	٣٧- باب: رُقِيَّةُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ
٣٧٣	٣٨- باب: رُقِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ
٣٧٣	٣٩- باب: النَّفْسُ فِي الرُّقِيَّةِ
٣٧٤	٤٠- باب: مَسْحُ الرَّاقِيِ الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى
٣٧٤	٤١- باب: فِي الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ
٣٧٤	٤٢- باب: مَنْ لَمْ يَرْقِ
٣٧٥	٤٣- باب: الطَّيْرَةُ
٣٧٥	٤٤- باب: الْفَأَلِ
٣٧٥	٤٥- باب: لَا هَامَةَ
٣٧٦	٤٦- باب: الْكَهَانَةُ
٣٧٦	٤٧- باب: السَّحَرِ
٣٧٧	٤٨- باب: الشُّرْكُ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُؤَبَقَاتِ
٣٧٨	٤٩- باب: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ . . . إلخ؟
٣٧٨	٥٠- باب: السَّحَرِ
٣٧٨	٥١- باب: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا
٣٧٩	٥٢- باب: الدَّوَاءُ بِالْعَجْوَةِ لِلْسَّحَرِ
٣٧٩	٥٣- باب: لَا هَامَةَ
٣٧٩	٥٤- باب: لَا عَدَوَى
٣٨٠	٥٥- باب: مَا يُذَكَّرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ
٣٨٠	٥٦- باب: شُرْبُ السُّمِّ، والدَّوَاءُ بِهِ، وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ، وَالْحَيْثُ
٣٨١	٥٧- باب: أَلْبَانِ الْأُتَنِ

٥٨- باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ ٣٨٢

٦٠- (٧٧)

كِتَابُ اللَّبَائِنِ

- ١- باب: قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ
الرِّزْقِ...﴾ ٣٨٣
- ٢- باب: مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءَ ٣٨٤
- ٣- باب: التَّشْمِيرُ فِي النَّيَابِ ٣٨٤
- ٤- باب: مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ ٣٨٤
- ٥- باب: مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ ٣٨٥
- ٦- باب: الْإِزَارُ الْمُهْدَبُ ٣٨٥
- ٧- باب: الْأَرْدِيَّةُ ٣٨٥
- ٨- باب: لُبْسُ الْقَمِيصِ ٣٨٦
- ٩- باب: جَنْبُ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ ٣٨٦
- ١٠- باب: مَنْ لَبَسَ جُبَّةَ ضَيْقَةٍ الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ ٣٨٧
- ١١- باب: جُبَّةُ الصُّوفِ فِي الْغَزْوِ ٣٨٧
- ١٢- باب: الْقَبَاءُ، وَفَرُوجُ حَرِيرٍ ٣٨٨
- ١٣- باب: الْبَرَانِسُ ٣٨٨
- ١٤- باب: السَّرَاوِيلُ ٣٨٨
- ١٥- باب: الْعَمَائِمُ ٣٨٩
- ١٦- باب: التَّقَنُّعُ ٣٨٩
- ١٧- باب: الْمِغْفَرُ ٣٨٩

- ١٨- باب: الْبُرُودِ وَالْحَبَرِ وَالشَّمْلَةِ ٣٩٠
- ١٩- باب: الْأَكْسِيَّةِ وَالْخَمَائِصِ ٣٩٠
- ٢٠- باب: اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ٣٩١
- ٢١- باب: الْإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ٣٩١
- ٢٢- باب: الْخَمِيصَةِ السَّوْدَاءِ ٣٩١
- ٢٣- باب: الثِّيَابِ الْخَضِرِ ٣٩٢
- ٢٤- باب: الثِّيَابِ الْبَيْضِ ٣٩٢
- ٢٥- باب: لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ، وَقَدَرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ ٣٩٣
- ٢٦- باب: مَنْ مَسَّ الْحَرِيرَ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ ٣٩٣
- ٢٧- باب: افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ ٣٩٤
- ٢٨- باب: لُبْسِ الْقَسِيِّ ٣٩٤
- ٢٩- باب: مَا يُرَخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحِكَّةِ ٣٩٤
- ٣٠- باب: الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ ٣٩٥
- ٣١- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ ٣٩٥
- ٣٢- باب: مَا يُدْعَى لِمَنْ لَبَسَ ثَوْباً جَدِيداً ٣٩٦
- ٣٣- باب: النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ لِلرِّجَالِ ٣٩٦
- ٣٤- باب: الثَّوْبِ الْمُزَعْفَرِ ٣٩٧
- ٣٥- باب: الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ ٣٩٧
- ٣٦- باب: الْمِثْرَةِ الْحَمْرَاءِ ٣٩٧
- ٣٧- باب: النَّعَالِ السُّبِّيَّةِ وَغَيْرِهَا ٣٩٨

- ٣٨- باب: يَبْدَأُ بِالنَّعْلِ الْيُمْنَى ٣٩٨
- ٣٩- باب: لَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ٣٩٨
- ٤٠- باب: يَتَزَعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى ٣٩٩
- ٤١- باب: قَبَالَانِ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رَأَى قَبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا ٣٩٩
- ٤٢- باب: الْقُبَّةُ الْحُمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ ٤٠٠
- ٤٣- باب: الْجُلُوسُ عَلَى الْحَصِيرِ وَنَحْوِهِ ٤٠١
- ٤٤- باب: الْمُرَزَّرُ بِالذَّهَبِ ٤٠١
- ٤٥- باب: خَوَاتِيمُ الذَّهَبِ ٤٠١
- ٤٦- باب: خَاتَمُ الْفِضَّةِ ٤٠٢
- ٤٧- باب ٤٠٢
- ٤٨- باب: فَصُّ الْخَاتَمِ ٤٠٢
- ٤٩- خَاتَمُ الْحَدِيدِ ٤٠٣
- ٥٠- باب: نَقْشُ الْخَاتَمِ ٤٠٣
- ٥١- الْخَاتَمُ فِي الْخِنْصَرِ ٤٠٤
- ٥٢- باب: اتَّخَاذُ الْخَاتَمِ لِيُخْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ، أَوْ لِيُكْتَبَ بِهِ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ ٤٠٤
- ٥٣- باب: مَنْ جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنٍ كَفَّهُ ٤٠٥
- ٥٤- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُنْقَشُ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ» ٤٠٥
- ٥٥- باب: هَلْ يُجْعَلُ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ؟ ٤٠٥
- ٥٦- باب: الْخَاتَمُ لِلنِّسَاءِ ٤٠٦

- ٥٧- باب: الْقَلَائِدِ وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ ٤٠٦
- ٥٨- باب: اسْتِعَارَةُ الْقَلَائِدِ ٤٠٦
- ٥٩- باب: الْقُرْطُ لِلنِّسَاءِ ٤٠٧
- ٦٠- باب: السَّخَابُ لِلصَّبِيَّانِ ٤٠٧
- ٦١- باب: الْمُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ ٤٠٧
- ٦٢- باب: إِخْرَاجُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ ٤٠٨
- ٦٣- باب: قَصُّ الشَّارِبِ ٤٠٨
- ٦٤- باب: تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ ٤٠٩
- ٦٥- باب: إِعْفَاءُ اللَّحَى ٤٠٩
- ٦٦- باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الشَّيْبِ ٤١٠
- ٦٧- باب: الْخِصَابِ ٤١٠
- ٦٨- باب: الْجَعْدِ ٤١٠
- ٦٩- باب: التَّلْبِيدِ ٤١١
- ٧٠- باب: الْفَرْقِ ٤١٢
- ٧١- باب: الدَّوَائِبِ ٤١٢
- ٧٢- باب: الْقَرْعِ ٤١٢
- ٧٣- باب: تَطْيِيبِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِيَدَيْهَا ٤١٣
- ٧٤- باب: الطَّبِيبِ فِي الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ ٤١٣
- ٧٥- باب: الْإِمْتِشَاطِ ٤١٣

- ٧٦- باب: تَرْجِيلِ الْحَائِضِ زَوْجَهَا ٤١٣
- ٧٧- باب: التَّرْجِيلِ وَالتَّيْمُنِ فِيهِ ٤١٤
- ٧٨- باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الْمِسْكِ ٤١٤
- ٧٩- باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطَّيْبِ ٤١٤
- ٨٠- باب: مَنْ لَمْ يَرُدِّ الطَّيْبَ ٤١٤
- ٨١- باب: الدَّرِيرَةُ ٤١٥
- ٨٢- باب: الْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ ٤١٥
- ٨٣- باب: وَضَلِ الشَّعْرِ ٤١٥
- ٨٤- باب: الْمُتَمَصِّصَاتِ ٤١٦
- ٨٥- باب: الْمَوْصُولَةِ ٤١٦
- ٨٦- باب: الْوَاشِمَةِ ٤١٦
- ٨٧- باب: الْمُسْتَوْشِمَةِ ٤١٧
- ٨٨- باب: التَّصَاوِيرِ ٤١٧
- ٨٩- باب: عَذَابِ الْمُصَوِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٤١٧
- ٩٠- باب: نَقْضِ الصُّورِ ٤١٨
- ٩١- باب: مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ ٤١٨
- ٩٢- باب: مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورِ ٤١٩
- ٩٣- باب: كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ ٤١٩
- ٩٤- باب: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ٤٢٠

- ٩٥- باب: مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ٤٢٠
- ٩٦- باب: مَنْ لَعَنَ الْمُصَوِّرَ ٤٢٠
- ٩٧- باب: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، كُفِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ
بِنَافِخٍ ٤٢١
- ٩٨- باب: الْإِرْتِدَافُ عَلَى الدَّائَةِ ٤٢١
- ٩٩- باب: الثَّلَاثَةُ عَلَى الدَّائَةِ ٤٢٢
- ١٠٠- باب: حَمَلِ صَاحِبِ الدَّائَةِ غَيْرُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ . . . إلخ ٤٢٢
- ١٠١- باب: إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ ٤٢٢
- ١٠٢- باب: إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذَا مَحْرَمٍ ٤٢٣
- ١٠٣- باب: الْإِسْتِلْقَاءُ، وَوَضْعُ الرَّجُلِ عَلَى الْأُخْرَى ٤٢٣

٦١ - (٧٨)

كِتَابُ الْإِسْبَاحِ وَالْبِرِّ وَالصَّلَاةِ

- ١- باب: الْبِرُّ وَالصَّلَاةُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ ٤٢٥
- ٢- باب: مَنْ أَحَقَّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ ٤٢٦
- ٣- باب: لَا يُجَاهِدُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَبَوَيْنِ ٤٢٦
- ٤- باب: لَا يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ٤٢٦
- ٥- باب: إِجَابَةُ دُعَاءِ مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ ٤٢٧
- ٦- باب: عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَايَرِ ٤٢٧
- ٧- باب: صَلَاةُ الْوَالِدِ الْمُشْرِكِ ٤٢٧
- ٨- باب: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ أُمِّهَا وَلَهَا زَوْجٌ ٤٢٨

- ٩- باب: صَلَۃُ الْأَخِ الْمُشْرِكِ ٤٢٨
- ١٠- باب: فَضْلُ صَلَۃِ الرَّحِمِ ٤٢٨
- ١١- باب: إِثْمُ الْقَاطِعِ ٤٢٩
- ١٢- باب: مَنْ بُسِطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ لِصَلَاةِ الرَّحِمِ ٤٢٩
- ١٣- باب: مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ ٤٢٩
- ١٤- باب: تُبْلُ الرَّحِمُ بِبِلَالِهَا ٤٣٠
- ١٥- باب: لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ ٤٣٠
- ١٦- باب: مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ فِي الشُّرْكِ، ثُمَّ أَسْلَمَ ٤٣٠
- ١٧- باب: مَنْ تَرَكَ صَبِيَّةَ غَيْرِهِ حَتَّى تَلْعَبَ بِهِ، أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ مَازَحَهَا ٤٣١
- ١٨- باب: رَحْمَةُ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلُهُ وَمُعَانَقَتُهُ ٤٣١
- ١٩- باب: جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِثْلَ جُزْءٍ ٤٣٣
- ٢٠- باب: قَتَلَ الْوَلَدَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكَلَ مَعَهُ ٤٣٣
- ٢١- باب: وَضَعَ الصَّبِيِّ فِي الْحِجْرِ ٤٣٣
- ٢٢- باب: وَضَعَ الصَّبِيَّ عَلَى الْفَخِذِ ٤٣٣
- ٢٣- باب: حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ ٤٣٤
- ٢٤- باب: فَضْلُ مَنْ يَعْوَلُ يَتِيمًا ٤٣٤
- ٢٥- باب: السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ ٤٣٤
- ٢٦- باب: السَّاعِي عَلَى الْمُسْكِينِ ٤٣٥
- ٢٧- باب: رَحْمَةُ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ ٤٣٥

- ٢٨- باب: الوَصَاة بِالْجَارِ ٤٣٦
- ٢٩- باب: إِنْهُمْ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ ٤٣٧
- ٣٠- باب: لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا ٤٣٧
- ٣١- باب: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُوْذِ جَارَهُ» ٤٣٧
- ٣٢- باب: حَقُّ الْجَوَارِ فِي قُرْبِ الْأَبْوَابِ ٤٣٨
- ٣٣- باب: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ٤٣٨
- ٣٤- باب: طِيبِ الْكَلَامِ ٤٣٨
- ٣٥- باب: الرِّفْقُ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ ٤٣٩
- ٣٦- باب: تَعَاوُنُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ٤٣٩
- ٣٧- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ ٤٣٩
- ٣٨- باب: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا ٤٤٠
- ٣٩- باب: حُسْنُ الْخُلُقِ وَالسَّخَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبُخْلِ ٤٤٠
- ٤٠- باب: كَيْفَ يَكُونُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ؟ ٤٤١
- ٤١- باب: الْمِقَّةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ٤٤٢
- ٤٢- باب: الْحُبُّ فِي اللَّهِ ٤٤٢
- ٤٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٍ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ ٤٤٢
- ٤٤- باب: مَا يُنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللَّعْنِ ٤٤٣

- ٤٥- باب: مَا يَجُوزُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ، وَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَقُولُ ذُو الْبَدَنِينِ؟» ٤٤٣
- ٤٦- باب: الْغِيَّةُ ٤٤٤
- ٤٧- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ» ٤٤٥
- ٤٨- باب: مَا يَجُوزُ مِنْ اغْتِيَابِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالرَّيْبِ ٤٤٦
- ٤٩- باب: النَّمِيمَةُ مِنَ الْكِبَائِرِ ٤٤٦
- ٥٠- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّمِيمَةِ ٤٤٦
- ٥١- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ ٤٤٧
- ٥٢- باب: مَا قِيلَ فِي ذِي الْوَجْهَيْنِ ٤٤٧
- ٥٣- باب: مَنْ أَخْبَرَ صَاحِبَةً بِمَا يُقَالُ فِيهِ ٤٤٨
- ٥٤- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَادُحِ ٤٤٨
- ٥٥- باب: مَنْ أَثْنَى عَلَى أَخِيهِ بِمَا يَعْلَمُ ٤٤٨
- ٥٦- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ.....﴾ ٤٤٩
- ٥٧- باب: مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّدَابُرِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ ٤٥٠
- ٥٨- باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّكُم بِعَظْمِ الظَّنِّ إِنَّمَا وَلَا تَحْسَبُوا﴾ ٤٥٠
- ٥٩- باب: مَا يَكُونُ مِنَ الظَّنِّ ٤٥١
- ٦٠- باب: سَتْرُ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ ٤٥٢
- ٦١- باب: الْكِبَرِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ... إلخ ٤٥٢

- ٦٢- باب: الهجرة، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ» ٤٥٣
- ٦٣- باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْهَجْرَانِ لِمَنْ عَصَى ٤٥٣
- ٦٤- باب: هَلْ يَزُورُ صَاحِبَهُ كُلَّ يَوْمٍ، أَوْ بُكْرَةً وَعَشِيَةً؟ ٤٥٤
- ٦٥- باب: الزِّيَارَةُ، وَمَنْ زَارَ قَوْمًا، فَطَعِمَ عَنْدهُمْ ٤٥٥
- ٦٦- باب: مَنْ تَجَمَّلَ لِلْوُفُودِ ٤٥٥
- ٦٧- باب: الإِخَاءُ وَالْحَلْفُ ٤٥٥
- ٦٨- باب: التَّبَسُّمُ وَالضَّحِكُ ٤٥٦
- ٦٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ... ٤٥٧



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

البركة والبركة

(فی شرح تراجم و ابواب صحیح البخاری)

تاریخ

العلامة عبد المحسن الهانمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلد الثاني

الزيتون

مكتبة

تاریخ

الحمد لله العباسي

دارالعلوم

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

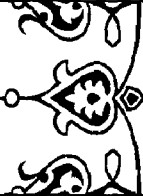
www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



مصحح المزيّن
صالح عبد العزيز يوسف المزيّن
رحمه الله تعالى
دولة الكويت



اللَّهُمَّ
أَجْعَلْ هَذَا الْعَمَلَ
فِي ثَوَابِ وَالدِّنَا
صَالِحِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُوسُفَ الْمُزَيْنِي
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
أُتِينَا وَكَرَّمَتْ

لِبَيْتِ الْبَيْتِ

الْبَيْتِ الْبَيْتِ
وَلِيٌّ تَزِيدُ وَتَوَالِيٍّ تَحْمِلُ الْبُحَارِيَّ

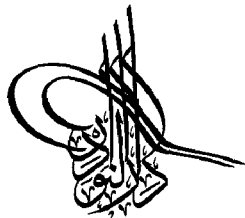


جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ردمك : ٧ - ٨٤ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ - ISBN



9789933418847



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر م.ف. سورية * شركة دار النواذر اللبنانية م.م. - لبنان * شركة دار النواذر الكويتية ذ.م.م. الكويت

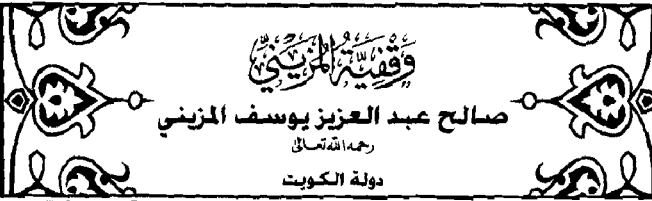
سورية - دمشق - ص.ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص.ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - حولي - ص.ب. : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أسست سنة ١٤٤٦هـ - ٢٠٠٦م
فؤاد الدينوري



لَيْسَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ

في

التَّوْحِيدِ وَجَوَابِ

«في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري»

تأليف

العلامة عبد الحق الهاشمي

أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي العمرّي الهندي المكي

المدرس في المسجد الحرام بمكة المكرمة

المولود سنة ١٣٠٥ هـ وتوفي سنة ١٣٩٦ هـ

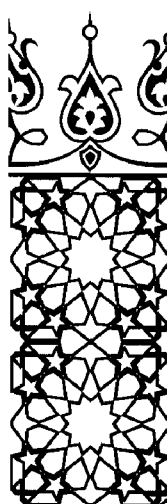
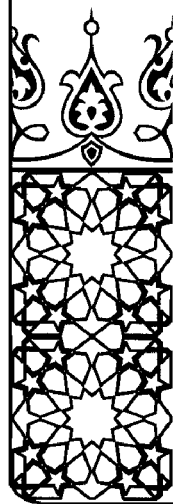
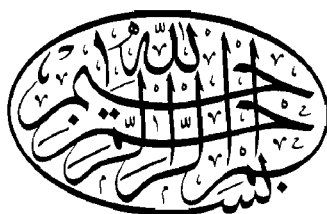
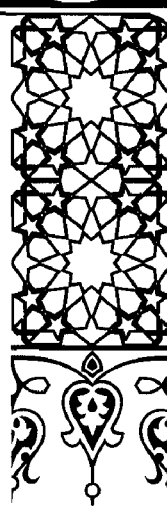
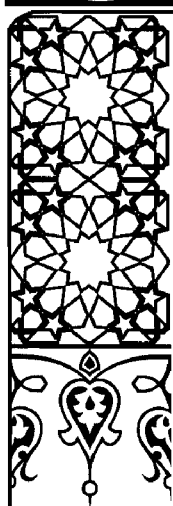
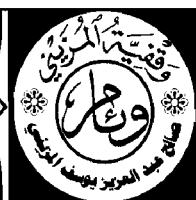
رحمه الله تعالى

تحقيق وإدارة

مختصة من الحنفية
بإشراف
ش. نور الدين طرابلسي

المجلد الخامس

دار التوحيّد



تابع

كتاب الأتباع النبوة الصالحة

٧٠- باب :

في الهدى الصالح

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : عن حذيفة .

ثانيهما : عن ابن مسعود ، وفي كل منهما بيان أن الهدى الصالح

هو هدى النبي ﷺ .

* * *

٧١- باب :

الصبر في الأذى ، وقول الله تعالى :

﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر : ١٠]

هذه الترجمة معقودة لبيان فضيلة الصبر ، وأورد البخاري هذه الآية ؛

لبيان أجر الصابر في الأذى .

ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما: حديث أبي موسى ، والغرض منه : قوله : «ليس أحدٌ - أو ليس شيءٌ - أَصْبَرَ على أذى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ» .

ثانيهما: حديث ابن مسعود ، والغرض منه : قوله فيه : «قد أُوذِيَ موسى أكثرَ من ذلك ، فصبرَ» .

* * *

٧٢- باب :

مَنْ لَمْ يُوَاجِهِ النَّاسَ بِالْعِتَابِ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما: حديث عائشة ، والغرض منه : قوله فيه : «ما بال أقوام يتنزّهون عن الشيء أَصْنَعُهُ» ، ولم يقل : ما بالكم؟ على المواجهة .

ثانيهما: حديث أنس ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه يُفهم منه : أنه لم يكن يواجههم بالعتاب ، فتأمل .

* * *

٧٣- باب :

مَنْ أَكْفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ

هذه الترجمة معقودة لبيان أن من أكفر أخاه بغير تأويل ، فالمكفر كما

قال لأخيه؛ يعني: رَجَعَ الْكُفْرُ عَلَيْهِ، وَقَيَّدَ الْبَخَارِيُّ مُطْلَقَ حَدِيثِ الْبَابِ بِمَا صَدَّرَ ذَلِكَ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ مِنْ قَائِلِهِ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ فِي الْبَابِ [الذي] يلي هذا الباب.

ثم ذكر في هذا الباب ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث أبي هريرة.

وثانيها: حديث ابن عمر، ومطابقتهما للترجمة من جهة أنه يفهم منهما: أن الكفر يرجع على المكفر إذا لم يكن المَقُول فيه مَحَلًّا للكفر، فتأمل.

ثالثها: حديث ثابت بن الضحّاك، والغرض منه: قوله: «ومن رمى مؤمناً بكفر، فهو كَقَتْلِهِ»؛ فإنه يفهم منه: أن الكفر يرجع على القاتل، كما أن إثم القتل يرجع على القاتل، فافهم.

* * *

٧٤- باب:

مَنْ لَمْ يَرَ إِكْفَارَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُتَأَوَّلًا أَوْ جَاهِلًا

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أولها: حديث قصة حاطب.

وثانيها: حديث جابر في قصة مُعَاذٍ، ووجه دخولهما في الباب: أن

عُمَرَ سَمَّى حَاطِباً مُنَافِقاً، وَمُعَاذاً سَمَّى الرَّجُلَ مُنَافِقاً، وَمَعَ ذَلِكَ، لَمْ يَحْكَمْ
النَّبِيُّ ﷺ بِكُفْرِ عُمَرَ، وَلَا بِكُفْرِ مُعَاذٍ، بَلْ يَبَيِّنُ لِعُمَرَ عُذْرَ حَاطِبٍ، وَشُهُودَ
بَدْرٍ الَّذِي هُوَ سَبَبُ غُفْرَانِ الذُّنُوبِ، وَأَرْشَدَ مُعَاذاً إِلَى التَّخْفِيفِ فِي الصَّلَاةِ.

وَأِنَّمَا لَمْ يَحْكَمْ بِكُفْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِقَوْلِهِمَا وَجْهٌ؛ فَكَأَنَّهُمَا كَانَا
مَتَأَوِّلِينَ، أَوْ غَيْرَ عَالِمِينَ بِحَالِ الْمَقُولِ فِيهِمَا.

الثالث: حديث أبي هريرة، ووجه دخوله في الباب واضح من جهة
أن فيه تعليم من نسي أو جهل، فحلف باللات والعزى، أن يبادر إلى ما
يُكْفَرُ عنه ما وقع فيه.

وحاصله: أنه أرشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به، أن
يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل، أن لو قال ذلك قاصداً إلى معنى ما
قال.

الرابع: حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه، وفيه: النهي عن
ذلك، وقصد البخاري بذكر هذا: الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه: «مَنْ
حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ»، لَكِنْ لَمَّا كَانَ حَلِفُ عُمَرَ بِذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ
النَّهْيَ، كَانَ مَعذُوراً فِيمَا صَنَعَ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى نَهْيِهِ، وَلَمْ يُوَاخِذْهُ
بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ أَنَّ حَقَّ أَبِيهِ عَلَيْهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَحْلِفَ بِهِ، وَاللَّهُ
- سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ.

* * *

٧٥- باب :

مَا يَجُوزُ مِنَ الْغَضَبِ وَالشَّدَّةِ لِأَمْرِ اللَّهِ،

وَقَالَ اللَّهُ: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]

أشار البخاريُّ في الباب إلى أن صَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ على الأذى إنما كان في حقِّ نفسه الكريمة، وأما إذا كان لله، فإنه كان يمثِّلُ فيه أمرَ الله في الشَّدة، ولهذا أورد الآيةَ.

ثم ذَكَرَ في الباب خمسةَ أحاديثَ، وفي كلِّ منها ذَكَرَ غَضَبَ النَّبِيِّ ﷺ في أسبابٍ مختلفة، مَرَّجُهَا إلى أن كلَّهُ كان في أمرِ الله:

الأول: حديث عائشة، والغرضُ منه: قولُها فيه: «فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ».

الثاني: حديث أبي مسعود، والغرضُ منه: قولُه: «فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ».

الثالث: حديث ابنِ عمر، والغرضُ: قولُه: «فَتَغَيَّظَ».

الرابع: حديث زيدِ بنِ خالدِ الجُهَنِيِّ، والغرضُ منه: قولُه: «فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ».

الخامس: حديث زيدِ بنِ ثابتٍ، والغرضُ منه: قولُه: «فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مُغَضَّبًا».

* * *

٧٦- باب :

الْحَذَرِ مِنَ الْغَضَبِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَرَهُ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]،

وقوله ﷻ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ

وَالْكُظُمِينَ الْفَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]

هذا الباب معقودٌ لبيان الحذر من الغضب إذا كان في حق نفسه، ولم يكن لله تعالى، واستدلَّ الإمام البخاري للحذر من الغضب بالآيتين اللتين أوردَهما في الترجمة.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: وليس في الآيتين دلالةٌ على التحذير من الغضب، إلا أنه لما ضَمَّ مَنْ يَكْظُمُ غِيظَهُ إلى مَنْ يَحْتَنِبُ الْفَوَاحِشَ، كان ذلك إشارةً إلى المقصود^(١).

وتَعَقَّبَهُ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِي: بأن في كلٍّ من الآيتين دلالةٌ عليه؛ لأن الآية الأولى تَمْدَحُ الَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كِبَاءَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ، وإذا كان مدحاً، يكون ضِدُّهُ ذَمًّا، ومن المذموم: عَدَمُ التَّجَاوُزِ عِنْدَ الْغَضَبِ، فدلَّ على التحذير من الغضب المذموم.

وأما الآية الثانية: ففي مَدْحِ الْمُتَّقِينَ الْمُوصُوفِينَ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ، فدلَّ أن ضِدَّهَا مَذْمُومٌ؛ كَعَدَمِ كَظْمِ الْغَيْظِ، وَعَدَمِ الْعَفْوِ عِنْدَ الْغَضَبِ، فدلَّ

(١) انظر: «فتح الباري» (٥١٩/١٠).

على التحذير منه .

قال في «التُّحْفَة»: ووجهُ دلالة الآيتين على الترجمة: أن مَنْطوقَ كُلِّ منهما مَدْحٌ لِمَنْ اتَّصَفَ بِمَا فِيهِمَا؛ فيكون مفهومهما ذمًّا لِمَنْ اتَّصَفَ بِغَيْرِهِ، وعدمُ كَظْمِ الغِيْظِ، وعدمُ العَفْوِ مُسْتَلْزِمَانِ لِلْغَضَبِ، فدلَّ كُلُّ منهما على التحذير منه .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

أولها: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه: قوله: «إنما الشديدُ الذي يملكُ نفسه عند الغضب» .

ثانيهما: حديث سليمان بن صُرد، والغرضُ منه: أن النبي ﷺ أرشد إلى ما هو سببُ لزوال الغضب من الاستعاذة، فلو كان الغضب جائزاً، أقرَّه، ولم يُرشد إلى إزالته، فكأنه أنكره، والله أعلم .

الثالث: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه هنا: قوله: «لا تغضب» .

* * *

٧٧- باب:

الْحَيَاءُ

المراد: بيانُ فضلِ الحياء .

ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

الأول: حديث عمران بن حصين، والغرضُ منه: قوله: «الحياءُ لا يأتي إلا بخير» .

الثاني : حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه : قوله : «دَعُهُ؛ فَإِنِ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ» .

الثالث : حديث أبي سعيدٍ، والغرضُ منه : بيانُ شِدَّةِ حَيَاءِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

٧٨- باب :

«إِذَا لَمْ تَسْتَحِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي مسعود، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ .

* * *

٧٩- باب :

مَا لَا يُسْتَحْيَا مِنَ الْحَقِّ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لتخصيصِ العمومِ المفهومِ من الحديثِ الماضي :
أَنِ الْحَيَاءَ خَيْرٌ كُلُّهُ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ، وهي ظاهرة فيما ترجمَ له .

أحدها : حديث أمِّ سلمةَ، والغرضُ منه : قولُ أمِّ سليمَ : «يا رسولَ الله ! إن اللهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» ، بحضرةِ النبي ﷺ، ولم يُنكره .

الثاني : حديث ابنِ عمرَ، ومناسبتُهُ للترجمة من إنكارِ عمرَ على ابنه تركه قوله الذي ظهرَ له ؛ لكونه استحي ، وتمنيهِ أن لو كان قال ذلك .

ثالثها: حديث أنس، والغرض منه: إنكار أنس على ابنته قولها: «ما أقلّ حياءها!»، وقوله: «هي خير منك»، عرّضت على رسول الله ﷺ نفسها، يعني: لم تستحي من الحق، فمطابقة الحديث من هنا؛ إذ المرأة لم تستح فيما سألته؛ لما ذكر من إرادتها قرباً من الرسول ﷺ على ما لا يخفى.

* * *

٨٠- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسَرُوا»،
وَكَانَ يُحِبُّ التَّخْفِيفَ وَالْيُسْرَ عَلَى النَّاسِ

ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث:

الأول: حديث أبي موسى، وفيه: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسَرُوا».

الثاني: حديث أنس، وفيه: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسَرُوا».

الثالث: حديث عائشة، والغرض منه: قولها: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط، إلا اختار أيسرهما».

الرابع: حديث أبي بَرزّة، والغرض: قوله: «فَرَأَى مِنْ تَيْسِيرِهِ».

الخامس: حديث أبي هريرة، والمقصود منه: قوله: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُيسِّرينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرينَ».

* * *

٨١- باب :

الانْبِسَاطُ إِلَى النَّاسِ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: خَالِطِ النَّاسَ، وَدِينَكَ لَا تَكَلِّمَنَّهٗ.
وَالدُّعَابَةُ مَعَ الْأَهْلِ.

هذه الترجمة معقودة لبيان جواز الانبساط والدُّعَابَةُ مع الأهل .
ثم أورد البخاري في الباب أثر ابن مسعود، والغرض منه: قوله:
«خالِطِ النَّاسَ»، ثم ذكر حديثين:

أحدهما: حديث أنسٍ في قصة النُّعَيْرِ، ويؤخذُ الانْبِسَاطُ من قوله:
«إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخَالِطُنَا»، ويؤخذُ منه: الدُّعَابَةُ مع الأهل أيضاً؛ لأنه إذا
ثبتَ جوازُ الدُّعَابَةِ مع النَّاسِ، فمعَ الأهلِ أَجْوزَ.

ثانيهما: حديث [عائشة] في اللَّعِبِ بِالْبَنَاتِ، وهو متعلِّقٌ بالدُّعَابَةِ مع
الأهل؛ وهي الملاطفةُ في القول بالمُزَاح وغيره.

* * *

٨٢- باب :

الْمُدَارَاةُ مَعَ النَّاسِ

والمرادُ من المُدَارَاةِ: المُوَافَقَةُ بِالرَّفْقِ وَلِينِ الْكَلَامِ.
أورد البخاري في الباب أثر أبي الدَّرْدَاءِ، ووجهُ إيرادِه ظاهر.
ثم ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث عائشة، النُّكْتَةُ في إيرادِه هنا: التلميحُ إلى ما وَقَعَ في بعض الطُّرُق بلفظ: «المُدَاراة»؛ فإنه وَقَعَ في هذه الطريق: «إنه مُنَافِقٌ أَدَارِيهِ».

ثانيهما: حديث المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ، وقد رَمَزَ البخاريُّ بإيراد هذا الحديثِ عَقِبَ الحديثِ الذي قبله، بأنه المُبْهَمُ فيه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٨٣- باب:

لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة، ووجهُ مناسبة أثر معاويةَ لحديثِ الباب: أن في الحديث - من جهة تخصيصِ الحليمِ بذِي التجربة -. إشارة إلى أنَّ غيرَ الحليمِ بخلافه، وأن الحليمَ الذي ليس له تجربةٌ قد يَعْتُرُ في مواضع لا ينبغي له فيها الحِلْمُ، بخلافِ الحليمِ المُجَرَّبِ، والله أعلم.

* * *

٨٤- باب:

حَقُّ الضَّيْفِ

ذكر البخاريُّ حديثَ عبدِ الله بنِ عمرو، والغرضُ منه هنا: قوله: «وإنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا».

* * *

٨٥- باب :

إِكْرَامِ الضَّيْفِ ، وَخِدْمَتِهِ إِيَّاهُ بِنَفْسِهِ ،

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ أُنَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [الذاريات : ٢٤]

أورد البخاري هذه الآية هنا ؛ لقوله تعالى : ﴿ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [الذاريات :

. [٢٤]

قوله : « قال أبو عبدالله . . إلخ » . أشار البخاري إلى أن لفظ :

« ضَيْفٍ » يكون واحداً وجمعاً ، كلفظ : « زَوْرٍ » ، و« غَوْرٍ » . وأشار بإيراد

لفظ : « غور » إلى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَنَ يَأْتِيَكُم بِمَاءٍ

مَعِينٍ ﴾ [الملك : ٣٠] . وأشار بإيراد تفسير لفظ : « تَزَاوَرُ » إلى قوله تعالى :

﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ

الشِّمَالِ ﴾ [الكهف : ١٧] .

ثم ذكر البخاري - رحمه الله - في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديث أبي شريح ، والغرض منه : قوله : « فَلْيُكْرِمِ

ضَيْفَهُ » .

ثانيها : حديث أبي هريرة ، والغرض منه : قوله فيه أيضاً : « فَلْيُكْرِمِ

ضَيْفَهُ » .

ثالثها : حديث عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ ، والغرض منه هنا : قوله : « فَخُذُوا مِنْهُمْ

حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي [لَهُمْ] » .

* * *

٨٦- باب:

صُنْعُ الطَّعَامِ، وَالتَّكْلُفُ لِلضَّيْفِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَشِيرُ إِلَى حَمَلِ حَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّكْلُفِ لِلضَّيْفِ عَلَى الْأَوَّلَوِيَّةِ، وَحَمَلِ حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى الرُّخْصَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي جُحَيْفَةَ [فِي] قِصَّةِ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ: «صَنَعَ لَهُ طَعَامًا»: أَنَّهُ تَكَلَّفَ لَهُ، فَافْهَمُ.

* * *

٨٧- باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْغَضَبِ وَالْجَزَعِ عِنْدَ الضَّيْفِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي قِصَّةِ أَضْيَافِ الصَّدِيقِ، وَأَخَذَ الْغَضَبَ مِنْهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يَجِدُ عَلَيَّ»، وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «فَغَضِبَ أَبُو بَكْرٍ»، وَأَخَذَ الْكَرَاهَةَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: «الْأُولَى مِنَ الشَّيْطَانِ». قَالَ الْحَافِظُ: أَيُّ: الْحَالَةِ الَّتِي غَضِبَ فِيهَا وَحَلَفَ^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٥٣٥).

٨٨- باب :

قَوْلِ الضَّيْفِ لِصَاحِبِهِ : وَاللَّهِ ! لَا أَكُلُ حَتَّى تَأْكُلَ

فيه حديثُ أبي جُحَيْفَةَ. أشار إلى قصة سلمان وأبي الدَّرْدَاءِ، وفيها قول سلمان: «ما أنا بأكلي حتى تأكل»، ثم ساق البخاريُّ في الباب حديثَ عبد الرحمن في قصة أضياف والده الصديق، وفيه حَلَفُ الأضياف أن لا يَطْعَمُوهُ حتى يَطْعَمَهُ.

* * *

٨٩- باب :

إِكْرَامِ الْكَبِيرِ، وَيَبْدَأُ الْأَكْبَرُ بِالْكَلَامِ وَالسُّؤَالِ

أورد البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما: حديث سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، ورافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، والغرضُ منه هنا: قوله: «كَبَّرَ الْكَبِيرَ».

ثانيهما: حديث ابنِ عمرَ، كأن البخاريَّ. أشار بإيراد هذا الحديث إلى أنَّ تقديمَ الكبير حيث يقعُ التساوي، أمَّا لو كان عندَ الصغيرِ ما ليس عندَ الكبيرِ، فلا يُمنعُ من الكلام بحضرةِ الكبير؛ لأنَّ عُمَرَ تَأَسَّفَ حيثُ لم يتكلَّم ولَدُهُ، مع أنه اعتذر له بكونه بحضوره وحضورِ أبي بكرٍ، ومع ذلك تَأَسَّفَ على كونه لم يتكلَّم.

* * *

٩٠- باب:

مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالْحُدَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ
 وَقَوْلُهُ: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ
 يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا
 مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كُلِّ لَفْوٍ يَخُوضُونَ.

ثم ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز، وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره.

الأول: حديث أبي بن كعب، والغرض منه: قوله: «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةً».

الثاني: حديث جندب، وهو متعلق بجواز الرجز.

الثالث: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ: كَلِمَةُ لَبِيدٍ»، وفيه إيماء إلى التفضيل.

الرابع: حديث سلمة بن الأكوع، وهو متعلق بالرجز.

الخامس: حديث أنس، وهو متعلق بالحدا.

* * *

٩١- باب:

هَجَاءُ الْمُشْرِكِينَ

أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن بعض الشعر قد يكون مستحباً.

ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث:

الأول : حديث عائشة، وهو ظاهرٌ فيما ترجم له .

الثاني : حديثها أيضاً، وفيه : « فإنه كان ينافحُ عن رسولِ الله ﷺ » .

الثالث : حديث أبي هريرةَ في شِعْرِ عبدِالله بنِ رَوَاحَةَ، والغرضُ منه :
آخرُ الشَّعر .

الرابع : حديث أبي هريرةَ مع حسانَ، والغرضُ منه : قوله : « أَجِبْ عن رسولِ الله ﷺ » .

الخامس : حديث البراء، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٩٢- باب :

مَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ الشَّعْرُ،
حَتَّى يَصُدَّهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديث : «لأن يمتلىءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً خيراً
له من أن يمتلىءَ شِعْراً» من حديثِ ابنِ عمر، وأبي هريرة، واستنبطَ منه
الترجمة .

* * *

٩٣- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «تَرَبَّتْ يَمِينُكَ»، و«عَقَرَى حَلْقَى»

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين لعائشةَ فيهما ما ترجم به .

* * *

٩٤- باب :

مَا جَاءَ فِي زَعْمُوا

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ : «بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا» ،
بِإِخْرَاجِ حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ ، وَفِيهِ قَوْلُهَا : «زَعَمَ ابْنُ أُمِّي» بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ ،
وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ .

* * *

٩٥- باب :

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ : وَيَلَّكَ !

أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ «وَيْلَ» كَلِمَةُ عَذَابٍ ، وَ«وَيْحٌ» كَلِمَةُ رَحْمَةٍ ،
وَقَالَ الْيَزِيدِي : إِنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَتَصَرَّفُ الْبَخَارِيُّ يَقْتَضِي أَنَّهُ عَلَى
مَذْهَبِ الْيَزِيدِيِّ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ تِسْعَةَ أَحَادِيثَ :

الْأَوَّلُ : حَدِيثُ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ سَائِقِ الْبَدَنَةِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ :
«ارْكَبْهَا وَيَلَّكَ !» .

الثَّانِي : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ السَّائِقِ .

الثَّلَاثُ : حَدِيثُ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ أَنْجَشَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ ﷺ :
«وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ !» .

الرَّابِعُ : حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ ﷺ : «وَيْلَكَ ! قَطَعْتَ
عُنُقَ أَخِيكَ» .

الخامس: حديث أبي سعيد، وفيه قوله ﷺ: «وَيْلَكَ! مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ
أَعْدِلْ؟!». .

السادس: حديث أبي هريرة، أورده هنا؛ لقوله هنا: «وَيْحَكَ!»، وفي
بعض طُرُقهِ: «فقال: وَيْلَكَ!». .

السابع: حديث أبي سعيد، أورده؛ لقوله فيه: «وَيْحَكَ! إِنَّ شَأْنَ الْهَجْرَةِ
شَدِيدٌ». .

الثامن: حديث ابنِ عمر، أورده هنا؛ لقوله: «وَيْلَكُمْ - أَوْ وَيْحَكُمْ! - لَا
تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا». .

التاسع: حديث أنسٍ في قصة السائل، وفيه قوله: «وَيْلَكَ! مَا أَعَدَدْتَ
لَهَا؟». .

* * *

٩٦- باب:

عَلَامَةُ حُبِّ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]

وفي نسخة: (عَلَامَةُ الْحُبِّ فِي اللَّهِ)، فعلى الأول: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
المرادُ بالترجمة: مَحَبَّةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَمَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ.

وعلى الثاني: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ المرادُ: مَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ، أَوِ الْمَحَبَّةَ بَيْنَ
الْعِبَادِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، فَعَلَى النُّسخَةِ الْأُولَى لَا إِشْكَالُ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُسَاعِدَةٌ
لِلْإِحْتِمَالَيْنِ؛ إِذِ اتَّبَاعُ الرَّسُولِ عَلَامَةٌ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّهَا مُسَبِّبَةٌ لِلاتِّبَاعِ،

وعلامة لمحبة العبد لله ؛ لأنها سببه .

وعلى النسخة الثانية : الإشكالُ باقٍ ، وقد توقّف فيه غيرُ واحدٍ ،
والمُشكّلُ فيه : جَعَلَ ذلك علامةَ الحُبِّ في الله ، وكأنه محمولٌ على أنَّ المرادَ :
علامةُ حُبِّ العبدِ لله ، فدلّت الآيةُ أنها لا تحصلُ إلا باتّباعِ الرسولِ ﷺ .

ودلّ الخبرُ على [أنَّ] اتّباعَ الرسولِ - وإن كان الأصلُ أنه لا يحصلُ
إلا بامتنال جميع ما أمرَ به - : أنه قد يحصلُ من طريق التفضّل باعتقاد
ذلك ، وإن لم يحصلِ استيفاءُ العملِ بمقتضاه ، بل محبةٌ من يعملُ ذلك
كافيةً في حصولِ أصلِ النجاة ، والكونِ مع العاملينَ بذلك ؛ لأن محبتهم
إنما هي لأجل طاعتهم ، والمحبةُ من أعمال القلوب ؛ فأثاب اللهُ محبةً على
مُعتقده ؛ إذ النيّةُ هي الأصلُ ، والعملُ تابعٌ لها ، وليس من لازمِ المعيّةِ
الاستواءُ في الدرجات .

ذكر البخاريُّ في [الباب] حديثَ ابنِ مسعود ، ومطابقته للترجمة
تقدمت .

* * *

٩٧ - باب :

قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ : اخْسَأْ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابنِ عباس .

ثانيهما : حديث ابنِ عمر .

والغرضُ منهما: قولُ النبي ﷺ لابنِ صَيَّادٍ: «إِحْسًا».

* * *

٩٨- باب:

قَوْلِ الرَّجُلِ: مَرْحَبًا

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ [أَحَادِيثَ]:

أَحَدُهَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ .

ثَانِيهَا: حَدِيثُ أُمِّ هَانِئٍ .

ثَالِثُهَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ .

وَفِي كُلِّ مِنْهَا ذِكْرُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَرْحَبًا» .

فَفِي الْأَوَّلِ: «مَرْحَبًا بِأَبْتِي» .

وَفِي الثَّانِي: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ» .

وَفِي الثَّالِثِ: «مَرْحَبًا بِالْوَفْدِ» .

* * *

٩٩- باب:

مَا يُدْعَى النَّاسُ بِأَبَائِهِمْ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ

تَضَمُّنِهِ: أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى أَبِيهِ فِي الْمَوْقِفِ الْأَعْظَمِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُدْعَى

بِأَبِيهِ، فَتَأَمَّلْ .

* * *

١٠٠- باب:

لَا يَقُلْ: خَبُثْتُ نَفْسِي

ذكر البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة.

أحدهما: حديث عائشة.

ثانيهما: حديث سهل.

* * *

١٠١- باب:

«لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ»

أورد البخاري في الباب حديثين عن أبي هريرة، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠٢- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْكَرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ... إلخ»

غرض البخاري: أن الحَصْر ليس على ظاهره، وإنما المعنى: أن
الأَحَقَّ باسمِ الكَرَمِ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ، ولم يُرَدَّ أن غيره لا يُسَمَّى كَرَمًا.
كما أن المراد بقوله: «إِنَّمَا الْمُفْلِسُ»: مَنْ ذُكِرَ، ولم يُرَدَّ أن من يُفْلِسُ
في الدنيا لا يُسَمَّى مُفْلِسًا.

وبقوله: «إِنَّمَا الصُّرَعَةُ» كذلك، وكذا قوله: «لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» لم

يُرَدُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى غَيْرُهُ مَلِكًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ: الْمَلِكَ الْحَقِيقِيَّ؛
وَأَنْ سُمِّيَ غَيْرُهُ مَلِكًا، وَاسْتَشْهَدَ الْبَخَارِيُّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ
الْمُلُوكَ﴾ [النمل: ٣٤].

ثم ذكر حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠٣- باب:

قَوْلِ الرَّجُلِ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي

ذكر البخاري في حديث الزبير معلقاً، وحديث علي موصولاً،
ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠٤- باب:

قَوْلِ الرَّجُلِ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي بكر، ومطابقته للترجمة من
جهة... (١).

ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفيّة، والمراد منه: قول أبي طلحة:
«يا نبي الله! جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ، هل أصابك شيء؟».

* * *

(١) بياض في الأصل.

١٠٥- باب :

أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ﷻ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في مطابقة الترجمة لحديث جابرٍ : وأقوى ما قيل : إنهم لما أنكَرُوا عليه التَّكْنِيَّ بِكُنْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، اقتضى مَشْرُوعِيَّةَ الْكُنْيَةِ ، وأنه لَمَّا أَمَرَهُ أَنْ يُسَمِّيَ ابْنَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، اختار له اسماً يَطِيبُ خَاطِرُهُ به ؛ إذ غَيَّرَ الْاسْمَ ، فاقْتَضَى الْحَالُ أَنَّهُ لَا يَشِيرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِاسْمٍ حَسَنِ .

* * *

١٠٦- باب :

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «سَمُّوا بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي»

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ [ثَلَاثَةَ] أَحَادِيثَ :

أَحَدُهَا : حَدِيثُ أَنَسٍ ، أَوْرَدَهُ مُعَلَّقًا .

ثَانِيهَا : حَدِيثُ جَابِرٍ ، أَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ .

ثَالِثُهَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ .

مُطَابَقَتُهَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٠٧- باب :

اسْمُ الْحَزَنِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ،
وَلَا يَخْفَى وَجْهُ الْمِطَابَقَةِ.

* * *

١٠٨- باب :

تَحْوِيلُ الْإِسْمِ إِلَى اسْمٍ أَحْسَنَ مِنْهُ

أُورِدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، مُطَابِقَتُهَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ:
الْأَوَّلُ: حَدِيثٌ سَهْلٌ.
وَالثَّانِي: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.
وَالثَّالِثُ: حَدِيثُ جَدِّ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

* * *

١٠٩- باب :

مَنْ سَمَّى بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَدَ عَشَرَ حَدِيثًا مَوْصُولَةً وَمُعَلَّقَةً:
الْأَوَّلُ: حَدِيثُ أَنَسٍ.
وَالثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى.
وَالثَّالِثُ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ.

والرابع : حديث جابر .
 الخامس : حديث أنس .
 السادس والسابع والثامن : حديث أبي هريرة .
 التاسع : حديث أبي موسى .
 العاشر : حديث المغيرة .
 الحادي عشر : حديث أبي بكر .
 ومطابقةً جميعها للترجمة ظاهرة .

* * *

١١٠- باب :

تَسْمِيَةُ الْوَلِيدِ

كأن البخاري أشار إلى ضَعْفِ ما وَرَدَ من كَرَاهَةِ هذا الاسم .
 ثم ذَكَرَ في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، والغرضُ منه : قوله : «اللهم أَنْجِ
 الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ» .

* * *

١١١- باب :

مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ ، فَتَقَصَّ مِنْ اسْمِهِ حَرْفًا

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أَحَادِيثَ :
 حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وعائِشَةَ ، وَأَنَسٍ .

والترجمة مطابقة لحديث عائشة في : «عائش» .

ولحديث أنس في «أنجش» .

وأما حديث أبي هريرة، فنازع ابن بطال في مطابقته، فقال : ليس من

الترخيم، وإنما هو نقلٌ من التصغير والتأنيث إلى التكبير والتذكير^(١) .

قال الحافظ : هو نقصٌ في الجملة، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير،

وهو : هرة، فإذا حذف التاء الأخيرة، صدق أنه نقص من الاسم حرفاً^(٢) .

* * *

١١٢- باب :

الْكُنْيَةُ لِلصَّبِيِّ، وَقَبْلَ أَنْ يُوَلَّدَ لِلرَّجُلِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس في قصة أبي عمير، وهو مطابق

لأحد ركني الترجمة، والركن الثاني مأخوذ من الإلحاق، بل بطريق الأولى .

أشار البخاري إلى الرد على من منع تسمية من لم يولد له .

* * *

١١٣- باب :

التَّكْنِي بِأَبِي تَرَابٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى

ذكر البخاري في الباب حديث سهل، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأن

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٣٥١/٩) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (٥٨١/١٠) .

عَلِيًّا كَانَتْ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَبُو الْحَسَنِ، وَكَتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ أبا تُرَابٍ، فَتَأَمَّلْ.

* * *

١١٤- بَابُ:

أَبْغَضِ الْأَسْمَاءَ إِلَى اللَّهِ ﷻ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

١١٥- بَابُ:

كُنْيَةُ الْمُشْرِكِ

غَرَضُ الْبَخَارِيِّ: هَلْ يَجُوزُ ابْتِدَاءٌ؟ وَهَلْ إِذَا كَانَتْ لَهُ كُنْيَةٌ تَجُوزُ مُخَاطَبَتُهُ، أَوْ ذِكْرُهُ بِهَا؟ وَأَحَادِيثُ الْبَابِ مُطَابِقَةٌ لِهَذَا الْآخِرِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ الثَّانِي فِي الْحُكْمِ.

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ:

الْأَوَّلُ: حَدِيثُ الْمَسُورِ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: ذِكْرُ أَبِي طَالِبٍ.

الثَّانِي: حَدِيثُ أُسَامَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟».

الثَّالِثُ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ تَكْنِيَةَ أَبِي طَالِبٍ مِنَ الْعَبَّاسِ ﷺ، فَأَقَرَّهُ.

١١٦- باب :

المَعَارِضُ مَنُذُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ

هذه الترجمة معقودةٌ لِحِجَازِ التَّوْرَةِ والتَّعْرِيزِ، ومعنى الترجمة: أن في المعارِض من الاتساع ما يُغني عن الكذب.

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَشَاهِدُ التَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِ أُمِّ سُلَيْمٍ: «هَذَا نَفْسُهُ، وَأَرَجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَّاحَ».

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَهُ فِي قِصَّةِ أَنْجَشَةَ، وَالْمَرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ»؛ فَإِنَّهُ كَتَبَ بِذَلِكَ عَنِ النِّسَاءِ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَهُ فِي قِصَّةِ فَرَسِ أَبِي طَلْحَةَ، وَالْمَرَادُ مِنْهُ: «إِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَّخْرًا»؛ أَي: لِسُرْعَةِ جَرِّهِ.

قَالَ الْحَافِظُ: كَانَ الْبَخَارِيُّ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِي أَنَسٍ لِحِجَازِ التَّعْرِيزِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ التَّعْرِيزِ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ: اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، لِمَعْنَى جَامِعٍ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: حَدِيثُ الْقَوَارِيرِ وَالْفَرَسِ لَيْسَا مِنَ الْمَعَارِضِ، بَلْ مِنَ الْمَجَازِ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى ذَلِكَ جَائِزًا، قَالَ: فَالْمَعَارِضُ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةٌ أَوَّلَى بِالْحِجَازِ^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٥٩٥).

١١٧- باب:

قَوْلِ الرَّجُلِ لِلشَّيْءِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ يَنْوِي أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقٍّ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

الأول: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة [من جهة] أن في الحديث نفيًا وإثباتًا، فكأنه قال: ليس بشيء.

الثاني: حديث عائشة، والغرض منه هنا: قوله في الكُفَّان: «ليسوا بشيء»؛ أي: ليسوا بشيء صحيح يُعْتَمَدُ عليه.

* * *

١١٨- باب:

رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ [الغاشية: ١٧-١٨]

وهذا القدر هو المراد من الترجمة، وغرض البخاري: الرد على من كره رفع البصر إلى السماء.

ثم ذكر أحاديث:

أحدها: حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيها: حديث جابر، والمراد منه: قوله: «رفعت بصري إلى السماء».

وثالثها: حديث ابن عباس، والمقصود منه: قوله: «قعد فنظر إلى السماء».

١١٩ - باب :

نَكْتِ الْعُودِ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ ، وَفَقَهُ التَّرْجَمَةُ : أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْعَبَثِ الْمَذْمُومِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الْعَاقِلِ عِنْدَ التَّفَكُّرِ فِي الشَّيْءِ .

* * *

١٢٠ - باب :

الرَّجُلُ يَنْكُتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ

أَرَادَ الْبَخَارِيُّ إِلْحَاقَ الشَّيْءِ بِعُودٍ مَذْكُورٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ .
ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَلِيٍّ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ بِعُودٍ» .

* * *

١٢١ - باب :

التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ التَّعَبُّجِ

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَمَزَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ .
ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ :
أَحَدُهَا : حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «سُبْحَانَ اللَّهِ» .
ثَانِيهَا : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ : تَكْبِيرُ عُمَرَ فِي حَضْرَةِ

النبي ﷺ، وتقريره له .

ثالثها: حديث صَفِيَّةَ، والمقصودُ منه: تَسْبِيحُ الرجلين عند حضرة
المصطفى ﷺ.

* * *

١٢٢- باب:

النَّهْيُ عَنِ الْخَذْفِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٢٣- باب:

الْحَمْدُ لِلْعَاطِسِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ، وشاهدُ الترجمة: قوله: «هذا
حَمْدُ الله».

* * *

١٢٤- باب:

تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ إِذَا حَمَدَ اللَّهَ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، وهو مُعَلَّقٌ.

ثانيهما: حديث البراء، والغرضُ منه: قوله: «وتَشْمِيتُ العاطِس».

قال ابنُ بَطَّال: ليس في حديث البراء التفصيلُ الذي في الترجمة، وإنما ظاهره: أن كلَّ عاطسٍ يُشَمَّت على التعميم، وإنما التفصيلُ في حديث أبي هريرة الآتي، فكان ينبغي للبخاري أن يذكره بلفظه في هذا الباب، ويذكر بعده حديث البراء؛ ليدلَّ على أن حديث البراء، وإن كان ظاهره العموم، لكنَّ المراد به الخصوصُ ببعض العاطسين، وهم الحامدون، قال: وهذا من الأبواب التي أعجلته المنية عن تهذيبها^(١).

قال الحافظ ابنُ حَجَر: كذا قال، والواقع أن هذا الصنيع لا يختصُّ بهذه الترجمة، بل قد أكثرَ منه البخاريُّ في «الصحيح»، فطالما ترجم بالتحديد والتخصيص؛ كما في حديث الباب من إطلاقٍ وتعميم، ويكتفي من دليل التقييد والتخصيص بالإشارة، إمَّا لما وقع في بعض طُرُق الحديث الذي يورده، أو في حديثٍ آخر؛ كما صنعَ في هذا الباب؛ فإنه أشار بقوله فيه: «أبو هريرة» إلى ما وردَ في حديثه من تقييد الأمرِ بِتَشْمِيتِ العاطسِ بما إذا حمِدَ، وهذا أدقُّ التصرفين، ودلَّ إكثاره من ذلك على أنه عن عمدٍ منه، لا أنه مات قبل تهذيبه، بل عدَّ العلماءُ ذلك من دقيق فهمه، وحسن تصرفه؛ فإنَّ في إثارة الأُخفى على الأجلَى شحذاً للذهن، وبِعَثاً للطالب على تتبع طُرُق الحديث، إلى غير ذلك من الفوائد^(٢).

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٣٦٦/٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦٠٣/١٠ و ٦٠٤).

١٢٥- باب :

مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعُطَاسِ ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّثَاؤُبِ

ومعنى المحبة والكراهة فيهما ينصرف إلى سببهما ، والعطاسُ يكون من خِفةِ البدنِ ، والتثاؤب من امتلاء البدنِ ؛ والأولُ يستدعي النشاطَ ، والثاني على عكسه .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٢٦- باب :

إِذَا عَطَسَ كَيْفَ يُشَمَّتُ؟

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة ، وفيه كيفية التشميت .

لطيفة : كان الإمامُ أبو داودَ صاحبُ «السنن» في سفينة ، فسمعَ عطساً على الشطِّ حمداً ، فاكترى قارباً بديرهم حتى جاء إلى العاطس ، فشَمَّتَه ثم رجع ، فسئِلَ عن ذلك ، فقال : لعلَّه يكون مجابَ الدعوة ، فلما رَقَدُوا ، سمعوا قائلاً يقول : يا أهلَ السفينة ! إنَّ أبا داودَ اشترى الجنةَ من الله بديرهم .

* * *

١٢٧- باب :

لَا يُشَمَّتُ الْعَاطِسُ إِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

١٢٨ - باب :

إِذَا تَنَاءَبَ ، فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ
جِهَةِ أَنْ عُمُومَ الْأَمْرِ بِالرَّدِّ يَتَنَاوَلُ وَضْعَ الْيَدِ عَلَى الْفَمِ ، فَيُطَابِقُ التَّرْجَمَةَ مِنْ
هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ ، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ صَرِيحًا .

لَعَلَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ إِلَيْهِ عَلَى عَادَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى تَمَّ (كِتَابُ الْأَدَبِ وَالْبِرِّ وَالصَّلَةِ) ، وَيَتَّصِلُ بِهِ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (كِتَابُ الْإِسْتِثْنَانِ) .



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٢ - (٧٩)

كِتَابُ الْإِسْتِثْنَانِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الأدب)، شرع في (كتاب الاستئذان)،
وقد تقدّم وجه ذكره هنا في ابتداء (كتاب الأدب).

١ - باب :

بَدْءُ السَّلَامِ

هذا الباب معقودٌ لبيان ابتداء السلام، وحديثُ الباب يدلُّ على [أنَّ]
الابتداءَ وقعَ من آدمَ - عليه السلام - . وأشار البخاري بالترجمة للسلام مع
الاستئذان إلى أنه لا يؤذَنُ لمن لم يُسَلِّمْ.

* * *

٢ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تُذَكَّرُونَ ٧٩ ﴾ فَإِنَّ لَمْ يَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آرِجِعُوا فَآرِجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ عَلَيْهِ ﴿٢٨﴾ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٢٩﴾ [النور: ٢٧ - ٢٩].

ثم ذكر البخاري في الباب عدّة آثار، النُكْتَةُ في ذِكْرِهَا في هذا الباب
عَقِبَ الآيَاتِ المذكورة: الإِشَارَةُ إلى أَنَّ أَصْلَ مَشْرُوعِيَةِ الاستِئْذَانِ؛
لِلاخْتِرَازِ من وَقُوعِ النَّظَرِ إلى مَا لَا يَرِيدُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ النَّظَرَ إِلَيْهِ لَوْ دَخَلَ
بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ النَّظَرَ إِلَى النِّسَاءِ الْأَجْنِبِيَّاتِ.

ثم ذكر البخاري حديثين:

الأول: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَعَدَلَ
وَجْهَهُ»؛ أي: وَجْهَ الْفَضْلِ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا.

والثاني: حديث أبي سعيد، ومناسبتُهُ لِمَا تَرَجَّمَ هُنَا لِاخْتِفَاءِ بِهَا.

* * *

٣ - بَابُ:

السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى،

﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]

ومناسبة ذِكْرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ عَمُومَ الْأَمْرِ
بِالتَّحِيَّةِ مَخْصُوصٌ بِلَفْظِ السَّلَامِ.

ثم ذكر البخاري في الباب [حديث] ابن مسعود في التشهد، أوردته
هنا لقوله فيه: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ».

* * *

٤ - باب :

تَسْلِيمُ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

تَسْلِيمُ الرَّاكِبِ عَلَى الْمَاشِي

أورد البخاري في الحديث المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦ - باب :

تَسْلِيمُ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ

أورد البخاري في الحديث المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧ - باب :

تَسْلِيمُ الصَّغِيرِ عَلَى الْكَبِيرِ

أورد فيه الحديث المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٨ - باب :

إِفْشَاءُ السَّلَامِ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ البراء، والغرضُ منه : قوله : « وإفشاءُ السلام ».

* * *

٩ - باب :

السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عبد الله بن عمرو، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما : حديث أبي أيوب، وهو متعلّق بالركنِ الأولِ من الترجمة.

* * *

١٠ - باب :

آيَةُ الْحِجَابِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيان نزولِ آيةِ الحجاب .

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ من وجهين ، ومطابقته للترجمة

واضحة .

* * *

١١- باب :

الِاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ

أورد البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

ثانيهما : حديث أَنَسٍ ، ومطابقته للترجمة تُعرف بالتأمل .

* * *

١٢- باب :

زِنَا الْجَوَارِحِ دُونَ الْفَرْجِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيان الحكمة في النهي عن رؤية ما في البيت
بغير استئذان ، فبهذا ظهرت مناسبة للذي قبله .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ومطابقته للترجمة
ظاهرة .

* * *

١٣- باب :

التَّسْلِيمُ وَالِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثًا

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أَنَسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة ، والمراد من السلام :

سَلَامُ الْاسْتِئْذَانِ .

ثانيهما: حديث أبي موسى، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٤- باب:

إِذَا دُعِيَ الرَّجُلُ فَجَاءَ هَلْ يَسْتَأْذِنُ؟

لم يَجْزِمِ البخاريُّ بالحُكم؛ للتعارض بين حديثي الباب، فأرشد الطالب إلى طلب وجه الجمع، وقد اختلف فيه.

* * *

١٥- باب:

التَّسْلِيمُ عَلَى الصَّبِيَّانِ

أورد البخاريُّ في الباب حديث أنس، ومناسبة الترجمة ظاهرة. أشار البخاريُّ بالترجمة إلى الردّ على من قال: لا يُشْرَعُ التسليمُ على الصَّبِيَّانِ.

* * *

١٦- باب:

تَسْلِيمُ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ

أشار البخاريُّ بهذه الترجمة إلى الردّ على من كره تسليم الرجال على النساء.

ثم أورد في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سَهْلٍ، والغرضُ منه: قوله: «ونُسَلِّمُ عليها».
 ثانيهما: حديث عائشةَ، والغرضُ منه: قوله: «هذا جبريلُ يقرأُ عليك السلام»، اعترض على البخاريّ بأنه لا يقال للملائكة رجالاً.
 والجوابُ: أن جبريلَ كان يأتي النبيَّ ﷺ على صورة الرجل.

* * *

١٧ - باب:

إِذَا قَالَ: مَنْ ذَا؟ فَقَالَ: أَنَا

لم يجزِمْ البخاريُّ بالحُكم؛ لأن حديثَ جابرٍ في الباب ليس صريحاً في الكراهة.

* * *

١٨ - باب:

مَنْ رَدَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ

يُحْتَمَلُ أن البخاريّ أشار إلى من قال: لا يُقَدَّم على لفظِ السلام شيءٌ، بل يقول في الابتداء والردّ: السلامُ عليك. وأشار إلى جواز الأمرين، ولهذا أورد حديثَ ردِّ الملائكة على آدم - عليه السلام -، وحديثَ عائشةَ.

ثم ذكر حديثَ أبي هريرةَ في قصة المُسيءِ صَلَاتِهِ، والغرضُ منه: قوله فيه: ثم جاء فسَلِّمَ على النبي ﷺ، فقال: «وعليك السلام، ارجع فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ».

* * *

١٩ - باب :

إِذَا قَالَ : فَلَانُ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ

حاصلُ هذه الترجمة : أنه يجيبُ كما يجيبُ الذي يواجهه بالسلام .
ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٠ - باب :

التَّسْلِيمُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أسامةَ ، والغرضُ منه هنا : قوله : «مرَّ في مجلسٍ فيه أخلاطٌ من المسلمينَ والمشرَكينَ» ، وفيه : «فَسَلَّمَ عليهم» .

* * *

٢١ - باب :

مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا ،

وَلَمْ يَرُدَّ سَلَامَهُ حَتَّى تَبَيَّنَ تَوْبَتُهُ ، وَإِلَى مَتَى تَبَيَّنَ تَوْبَةُ الْعَاصِي ؟

هذه الترجمةُ فيها حُكْمَان : التسليمُ على المُذنبِ ، وتَبَيُّنُ توبةِ العاصي ، وفي كلِّ من الحُكْمينِ اختلافٌ .

أما الحكمُ الأول : فمذهبُ الجمهورِ فيه : أنه لا يسَلِّمُ على الفاسق ، وهو مذهبُ البخاريِّ ، واحتجَّ لذلك بقصةِ كَعْبٍ ، والتقييدُ بمن لم يتبَّ جيد .

وأما الحكمُ الثاني : ففيه اختلافٌ أيضاً، فقليل : يستبرئُ حاله سنةً، وقيل : ستة أشهرٍ، وقيل : خمسين يوماً كما في قصة كَعْبٍ، وقيل : ليس لذلك حَدٌّ محدودٌ، بل المدار على وجودِ القرائن الدالة على صدق مُدَّعاه في توبته .

ثم أورد البخاريُّ في الباب [حديثَ] عبدِ الله بنِ عمرو، ومناسبتُهُ للركنِ الأول من الترجمة ظاهرة .

ثم ذكرَ حديثَ قصة كَعْبٍ، والغرضُ منه : ما تَرَجَمَ له، وهو تركُ السلام، وتركُ الردِّ تأديباً، وفيه بيانُ مدَّة تَبَيَّنِ التوبة .

* * *

٢٢- باب :

كَيْفَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالسَّلَامِ؟

في الترجمة إشارةٌ إلى أنه لا مَنَعَ مِنْ رَدِّ السلام على أَهْلِ الذِّمَّةِ، فلذلك تَرَجَمَ بالكيفية .

أورد البخاريُّ في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث عائشة .

ثانيها : حديث عبدِ الله بنِ عمر .

ثالثها : حديث أنس ، ومطابقةُ هذه الأحاديثِ للترجمة من جهة أنها دلَّت على التفرقة في الردِّ على المسلم والكافر، ففيها كيفيةُ الردِّ على أهل الذِّمَّة .

٢٣- باب :

مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مَنْ يُحَذِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَسْتَبِينَ أَمْرَهُ

أشار البخاري في هذه الترجمة إلى أن الأثر الوارد في النهي عن النظر في كتاب الغير يُخصُّ منه ما يتعين طريقاً إلى دفع مفسدة هي أكثر من مفسدة النظر .

ثم أورد في الباب حديث عليّ رضي الله عنه في كتاب حاطب رضي الله عنه ، ومطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى .

* * *

٢٤- باب :

كَيْفَ يُكْتَبُ الْكِتَابُ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ؟

ذكر البخاري في الباب حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، وهو واضح فيما ترجم له .

* * *

٢٥- باب :

بِمَنْ يُبْدَأُ فِي الْكِتَابِ؟

أي : بِاسْمِ الْكَاتِبِ ، أو بِاسْمِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ .

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة في قصة الرجل من بني إسرائيل ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الكاتب بدأ باسمه في الصحيفة .

* * *

٢٦- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ»

هذه الترجمة معقودة لحكم قيام القاعد للدخول، ولم يجزِ البخاري فيها بالحكم؛ للاختلاف في ذلك، فاقصر على لفظ الحديث كعاداته.
ثم ذكر حديث أبي سعيد، والغرض منه واضح.

* * *

٢٧- باب :

المُصَافَحَة

هذه الترجمة معقودة لبيان مشروعية المصافحة.
ذكر البخاري في الباب حديث كعب، ومطابقته من جهة أن طلحة صافح كعباً بحضرة النبي ﷺ، فلم يُنكر عليه، فدل على مشروعية المصافحة.

ثم أورد حديث أنس، وهو يدل على المشروعية؛ لأن الظاهر أن الصحابة رضوا أشاعوا بينهم المصافحة بإذن النبي ﷺ.

ثم أورد حديث عمر، ووجه إدخال هذا الحديث في المصافحة: أن الأخذ باليد يستلزم التقاء صفحة اليد بصفحة اليد غالباً، فكأن البخاري يشير إلى تفسير المصافحة على مقتضى اللغة، وأنها تكون بيد واحدة، ولهذا السر أورد في صدر الترجمة حديث ابن مسعود. فكأنه أشار إلى أنه ليس من باب المصافحة، بل [من] باب الأخذ باليد،

ولمّا كان الأخذ باليد يجوز أن يقع من غير حصول مصافحة، أفردّه
بباب، فقال :

* * *

٢٨- باب :

الأخذ باليدين

وأورد فيه حديث ابن مسعود المذكور مطوّلاً مَوْصُولاً، فمراده بهذا
الباب : أن هذا الفعل الصادر من النبي ﷺ لابن مسعود ليس من المصافحة
في شيء، بل من باب الأخذ باليد الذي قد يقع من غير حصول مُصافحة،
وبه تحوّل المطابقة لما ترجم له، ولهذا أورد أثر حماد بن زيد كالردّ عليه،
وهذه عادته أنه أحياناً يُورد الآثار في الباب للردّ عليها، فلهذا درّ هذا الإمام
الهمام، ما أدقّ نظره، وأغزر علمه !

* * *

٢٩- باب :

المُعَانَقَةُ، وَقَوْلِ الرَّجُلِ : كَيْفَ أَصْبَحْتُ؟

قال بعض الشارحين : ترجم للمعانقة، ولم يذكرها في الباب، وإنما
أراد أن يُدخل فيه معانقة النبي ﷺ للحسن - الحديث الذي تقدّم ذكره في
البیوع -، فلم يجد له سنداً غير السند الأول، وليس من عادته - غالباً - إعادة
السند الواحد، فأدرکه الموت قبل أن يكتب فيه شيئاً؛ فبقي الباب فارغاً من
ذكر المعانقة، وكان بعده : (باب : قول الرجل : كيف أصبحت؟)، وفيه

حديث عليٍّ، فلما وَجَدَ ناسِخَ الكتابِ التَّرجمَتينِ مُتواليتينِ، ظَنَّهُما واحدةً؛ إذ لم يجد بينهما حديثاً، وفي الكتابِ مَوَاضِعُ من الأبوابِ فارِغةٌ لم يُدرِك أن يَتَمَّها بالأحاديثِ، منها في (كتاب الجهاد).

قال الحافظ: وفي الجزمِ بذلك نظَرٌ، والذي يَظْهَرُ: أن البخاريَّ أراد حديثَ جابرٍ الذي أَخْرَجَهُ في «الأدب المفرد»، وأورده في (العِلْم) مُعَلَّقاً، وفيه اعتناقُ عبدِالله بنِ أنسٍ جابراً، فهذا أَوَّلَى بمراد البخاريِّ، وأما الجزمُ بأنه لم يجد لحديثِ أبي هُريرةٍ في المعانقةِ سَنَدًا آخَرَ، ففيه نظَرٌ؛ لأن البخاريَّ أورد في (اللباس) سَنَدًا آخَرَ، وعَلَّقَهُ في (مناقبِ الحَسَنِ)، فلو كان أراد ذِكره، لعلَّقَ منه مَوْضِعَ حاجتِه أيضاً.

وأما قوله: إنهما ترجمتان؛ خَلَّتِ الأولى من الحديثِ، فَضَمَّهُما النَّاسِخُ، فإنه مُحْتَمَلٌ؛ ولكن في الجزمِ به نظَرٌ، وقد قَدِّمْتُ في المقدمة عن أبي ذَرٍّ راوي الكتابِ ما يُوَيِّدُ ما ذَكَرَهُ؛ مِنْ أن بعضَ من سَمِعَ الكتابَ كان يَضُمُّ بعضَ التراجُمِ إلى بعضِ، وَيُسَدُّ البياضَ، وهي قاعدةٌ يُفْرَعُ إليها عند العَجَزِ عن تطبيقِ الحديثِ على الترجمةِ، ويُوَيِّدُهُ إسقاطُ لفظِ المعانقةِ من روايةِ النَّسْفِيِّ وأبي ذَرٍّ عن المُسْتَمْلِي والسَّرْحَسِيِّ^(١).

وقد تَكَلَّفَ بعضُ الشارحين في بيان وجهِ المطابقةِ، فقال: لعلَّ البخاريَّ أَخَذَ المعانقةَ من عادَتِهِم عند قولهم: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فاكتفى بكَيْفَ أَصْبَحْتَ؛ لا اقترانَ المعانقةِ به عادةً.

(١) انظر: «فتح الباري» (٥٨/١١).

قال الحافظ : وهذا يحتاجُ إلى دليل ، وقد كان النبي ﷺ يقول لِسَعْدٍ :
«كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» ، وليس فيه ذِكْرٌ للمعانقة .

ثم ذكرَ أحاديثَ ، وقال : هذه عِدَّةُ أخبارٍ لم تقتَرِنَ فيها المعانقةُ
بقول : كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ بل ولم يقع في حديثِ البابِ أن اثنين تلاقيا ، فقال
أحدهما للآخر : كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ حتى يستقيمَ الحَمْلُ على العادة في
المعانقة حيثُذ ، وإنما فيه : أن من حضرَ بابَ النبي ﷺ لَمَّا رَأَوْا خروجَ عليٍّ
من عند النبي ﷺ سألوه [عن] حاله ، فأخبرهم ، فالراجعُ أن ترجمة المعانقة
خاليةٌ من الحديث - كما تقدم -^(١) .

ثم ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ عليٍّ ، ووجهُ المطابقة للترجمة : أنه
لما جازَ هذا القولُ للغائب ، جازَ للمخاطَب .

* * *

٣٠- باب :

مَنْ أَجَابَ بِلَبِّكَ وَسَعْدَيْكَ

ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثين :

أحدهما : حديثٌ مُعَاذٍ .

ثانيهما : حديثُ أبي ذرٍّ ، وفي كلٍّ منهما القولُ بِلَبِّكَ وَسَعْدَيْكَ .

* * *

(١) المرجع السابق (٥٩/١١) .

٣١ - باب :

لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، وهو ظاهر فيما ترجم له .

* * *

٣٢ - باب :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الآية [المجادلة : ١١]

ذكر البخاري في الباب حديث [ابن عمر]، والغرض منه : قوله : «ولكن تفسحوا وتوسعوا» .

* * *

٣٣ - باب :

مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ بَيْتِهِ ،
وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ أَصْحَابَهُ ، أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَ النَّاسُ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، والغرض منه : قوله : «فأخذ كأنه يتهيأ للقيام، فلم يقوموا، فلما رأى ذلك، قام» .

* * *

٣٤ - باب :

الإِخْتِيَاءُ بِالْيَدِ، وَهُوَ الْقُرْفُصَاءُ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٣٥ - باب :

مَنْ اتَّكَأَ بَيْنَ يَدَيِ أَصْحَابِهِ

أورد البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما: حديث خَبَّابٍ، والغرضُ منه: قوله: «وهو مُتَوَسِّدٌ بِبُرْدَةٍ^(١)»،
[أورده معلقاً].

ثانيهما: حديث أبي بكرٍ [ة]، والمرادُ منه: قوله: «وكان مُتَّكِئاً فَجَلَسَ».

* * *

٣٦ - باب :

مَنْ أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ لِحَاجَةٍ أَوْ قَصْدٍ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) في «صحيح البخاري»: «بردة» .

٣٧- باب :

السَّرِير

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: وجهُ إيرادِ هذه الترجمةِ وما قبلها وما بعدها في (كتاب الاستئذان): أن الاستئذانَ يستدعي دخولَ المنزلِ، فذكر مُتعلِّقات المنزلِ استطراداً^(١).

ثم ذكرَ في البابِ حديثَ عائشةَ، والغرضُ منه: قولُها: «يُصَلِّي وَسَطَ السَّرِيرِ».

* * *

٣٨- باب :

مَنْ أُلْقِيَ لَهُ وَسَادَةٌ

ذكر البخاريُّ في البابِ حديثين:

أحدهما: حديثُ عبدِالله بنِ عمرو، والغرضُ منه هنا: قوله: «فَأُلْقِيَتْ لَهُ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ».

ثانيهما: حديثُ أبي الدَّرْدَاءِ، والغرضُ منه هنا: قوله: «أَوَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّوَاكِ وَالْوِسَادِ؟»، والمرادُ منه: أن ابنَ مسعود كان يتولَّى أمرَ وسادةِ المصطفى ﷺ، ويتعاهدُ خِدْمَتَهُ في ذلك بالإصلاح والإلقاء.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٦٨/١١).

٣٩- باب :

القائلة بعد الجمعة

ذكر البخاري في الباب حديث سهل، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٠- باب :

القائلة في المسجد

ذكر البخاري في الباب حديث علي، والغرض منه: قول فاطمة - عليها السلام -: «فغاضبني، فخرج ولم يقل عندي»، كذا قال الحافظ ابن حجر^(١).

والمراد منه: قول الإنسان للنبي ﷺ: «هو في المسجد راقداً»، فجاء إليه النبي ﷺ، ولم ينكر عليه.

* * *

٤١- باب :

من زار قوماً، فقال عندهم

ذكر البخاري في الباب حديثين، كلاهما عن أنس: أحدهما: في قصة القيلولة عند أم سليم.

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/٧٠).

ثانيهما: في القِيلُولَة عند أمّ حَرامٍ .

* * *

٤٢ - باب :

الْجُلُوسِ كَيْفَمَا تيسَّرَ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أبي سعيد الخُدْري، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّه خَصَّ النّهْيَ بحالتين، فيفهم منه: إباحةٌ غيرِ [هما] مما تيسَّر من الهيئات والملابس .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: والذي يَظْهَر لي: أن المناسبةَ تؤخذُ من جهة العُدُولِ عن النّهْيِ عن هيئة الجلوس إلى النّهْيِ عن لبستين يستلزم كلُّ منهما انكشافَ العورة، فلو كانت الجلسةُ مكروهةً لذاتها، لم يتعرَّض لذكر اللبس، فدلَّ على أن النّهْيَ عن جلسةٍ تُفضي إلى كشفِ العورة، وما لا يُفضي إلى كشفِ العورة يُباح في كلِّ صورة^(١).

* * *

٤٣ - باب :

مَنْ نَاجَى بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّ صَاحِبِهِ، فَإِذَا مَاتَ، أَخْبَرَ بِهِ ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ في قصة فاطمة - عليها السلام -، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (٧٩/١١).

٤٤ - باب :

الاستلقاء

ذكر البخاري في الباب حديثَ عَمَّ عَبَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٥ - باب :

لَا يَتَنَاجَى اِثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّا تَنَجَيْتُمْ فَلَا تَلْنَجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَتَجَاوَزُ بِالْإِثْمِ وَالنَّقْوَىٰ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (١) إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿[المجادلة: ٩ - ١٠]، وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١١) ءَأَسْفَقْتُمْ أَن تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقْتُمْ فَإِذْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٢ - ١٣].

أشار الإمام البخاري بإيراد الآيتين الأولى إلى : أن التناجي الجائز المأخوذ من مفهوم الحديث مُقَيَّد بأن لا يكون في الإثم والعدوان. وأشار بإيراد الآيتين الأخيرتين... (١).

ثم ذكر في الباب حديثَ ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) بياض في الأصل بمقدار سطر.

٤٦ - باب :

حِفْظُ السِّرِّ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٧ - باب :

إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَلَا بَأْسَ بِالمُسَارَّةِ وَالمُنَاجَاةِ

ذكر البخاري في الباب حديثي ابن مسعود ، ومطابقة الأول للترجمة ظاهرة .

والثاني : المراد منه : قول ابن مسعود : «فَأْتَيْتُهُ وَهُوَ فِي مَلَأٍ ، فَسَارَرْتُهُ» ؛
فإن في ذلك دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقي جماعة لا يتأذون بالسرار .

* * *

٤٨ - باب :

طُولُ النَّجْوَى

﴿وَإِذْهُمْ يَخْشَوْنَ﴾ [الإسراء : ٤٧] : مَصْدَرٌ مِنْ نَاجَيْتُ ، فَوَصَفَهُمْ بِهَا ، وَالمَعْنَى : يَتَنَجَّوْنَ .
أشار به إلى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُوَ عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا هُوَ عَنْهُ
وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِسْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة : ٨] .

* * *

٤٩ - باب :

لَا تُتْرَكُ النَّارُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث ابنِ عمرَ في النهي عن ذلك .

الثاني : حديث أبي موسى ، وفيه : بيانُ حِكْمَةِ النهي ، وهي خَشْيَةُ
الاحتراق .

الثالث : حديث جابرٍ ، وفيه : بيانُ عِلَّةِ الخَشْيَةِ .

* * *

٥٠ - باب :

غَلَقَ الْأَبْوَابَ بِاللَّيْلِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جَابِرٍ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «وَأَغْلِقُوا
الْأَبْوَابَ» .

قَيَّدَ الْبُخَارِيُّ التَّرْجُمَةَ بِاللَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ حَدِيثِ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى التَّقْيِيدِ .

* * *

٥١ - باب :

الْخِتَانُ بَعْدَ الْكِبَرِ

وَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِكِتَابِ الْاِسْتِئْذَانِ ، إِذِ الْخِتَانُ يَسْتَدْعِي
الاجتماعَ فِي الْمَنَازِلِ غَالِبًا .

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: ذكر الختان، ووجه الاستدلال: عموم الحديث؛ لأنه لم يخص بزمن دون زمن.

الثاني: حديث أبي هريرة في قصة اختتان إبراهيم - عليه السلام -، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثالث: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة من جهة قوله: «وكانوا لا يختنون الرجل حتى يُدرك»، ومن جهة أن ابن عباس حين اختتن كان ابن ثلاث عشرة سنة، فيكون أدرك.

* * *

٥٢ - باب:

كُلُّ لَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا شَغَلَهُ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦] استنبط الإمام البخاري تقييد اللهو في الترجمة من مفهوم قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ فإن مفهومه: أنه إذا اشتراه لا ليضل، لا يكون مذموماً، وكذا مفهوم الترجمة: أنه إذا لم يشغله اللهو عن طاعة الله، لا يكون باطلاً، لكن عموم هذا المفهوم يخص بالمنطوق، فكل شيء نص على تحريمه مما يلهي يكون باطلاً، سواء شغل، أو لم يشغل.

وجه تعلق هذا الباب بكتاب الاستئذان؛ إذ الداعي للقمار لا ينبغي أن يؤذن له في دخول المنزل ثم؛ لكونه يتضمن اجتماع الناس.

قال الحافظ: ويُحتملُ أن يكونَ لَمَّا قَدَّمَ ترجمةَ تَرْكِ السَّلامِ على مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا. أشار إلى تَرْكِ الإِذْنِ لِمَنْ يَشْتَغِلُ باللَّهِوِ عن الطَّاعةِ.

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، ووجهُ تعلقه بالترجمة: قوله في الحديث: «ومن قال لصاحبه: تعالَ أقامركَ، فَلْيَتَصَدَّقْ»، ومناسبةُ بقيةِ حديثِ البابِ للترجمة: أن الحَلِفَ باللاتِ لَهُوَ يَشْغَلُ عن الحَلِفِ بالحقِّ، فهو باطلٌ. والله أعلم^(١).

* * *

٥٣ - باب:

مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ

ذكر البخاريُّ فيه ثلاثةَ أحاديثَ:

أحدها: حديثُ أبي هُرَيْرَةَ. وأشار بإيراده إلى: ذَمِّ التَّطَاوُلِ فِي الْبُنْيَانِ.

ثانيها: حديثُ ابنِ عمرَ، أوردَه للرَّخْصَةِ فِي الْبِنَاءِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ.

ثالثها: حديثه أيضاً، ومطابقته للترجمة...^(٢)

بحمد الله تعالى تمَّ (كتاب الاستئذان)، ويتصل به - إن شاء الله

تعالى - (كتاب الدعوات).



(١) انظر: «فتح الباري» (١١/٩٢).

(٢) بياض في الأصل بمقدار سطر وشيء.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٣ - (٨٠)

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

وقول الله تعالى : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ
إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]

١ - باب :

لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ

لَمَّا فرغ الإمام البخاري من الاستئذان والسلام، وكان السلامُ والاستئذانُ سبباً لِفَتْحِ الأبواب السُّفْلِيَّةِ، أَرَدَفَهَا بالدعوات التي هي سببُ لِفَتْحِ الأبواب العُلْوِيَّةِ، ولما كان الدعاء سببَ المَغْفَرَةِ، ذَكَرَ الاستغفارَ، ولما كان الاستغفارُ سبباً لِهَدْمِ الذُّنُوبِ، قال: (بابُ: التَّوْبَةِ)، ثم ذَكَرَ الأَذْكَارَ المؤقَّتَةَ وغيرها، والاستعاذَةَ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم. أشار البخاريُّ بإيراد الآية إلى تَرْجِيحِ الدُّعَاءِ على التَّفْوِيضِ، ومناسبة الحديثين اللذين أوردهما للآية: الإشارةُ إلى أن بعضَ الدُّعَاءِ لا يُسْتَجَابُ عَيْنًا، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُهُ أتمُّ.

٢ - باب :

أَفْضَلُ الْإِسْتِغْفَارِ،

وقوله تعالى : ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح : ١٠ - ١٢] ، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران : ١٣٥]

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : كَانَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَرَادَ إِثْبَاتَ مَشْرُوعِيَةِ الْحَثِّ عَلَى الْإِسْتِغْفَارِ بِذِكْرِ الْآيَتَيْنِ ، ثُمَّ بَيَّنَّ بِالْحَدِيثِ أَوَّلَى مَا يُسْتَعْمَلُ مِنَ أَلْفَاظِ الْإِسْتِغْفَارِ ، وَتَرَجَّمَ بِالْأَفْضَلِيَّةِ ، وَوَقَعَ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ السِّيَادَةِ . وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالسِّيَادَةِ : الْأَفْضَلِيَّةُ^(١) .

* * *

٣ - باب :

اسْتِغْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ

هذا الباب معقودٌ لبيان مقدار استغفار المصطفى ﷺ ، لا لبيان الكيفية ؛ لتقدم بيان الكيفية .

ثم ذكر البخاريُّ حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (١١/٩٨) .

٤ - باب :

التَّوْبَةُ

أشار البخاريُّ بإيرادِ هذينِ البابينِ ، وهما : الاستغفارُ ، ثم التوبةُ ، في أوائلِ (كتاب الدعاء) إلى أن الإجابةَ تُسرِعَ إلى من لم يكن مُتَلَبِّساً بالمعصية ، فإذا قَدَّمَ التوبةَ والاستغفارَ قَبْلَ الدعاء ، كان أَمَكْنَ لإجابته .

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ عن قَتَادَةَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التَّحْرِيمُ : ٨] ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ التَّوْبَةَ النَّصُوحَ هِيَ النَّافِعَةُ .
ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَنْسِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَفِيهِمَا ذِكْرُ التَّوْبَةِ .

* * *

٥ - باب :

الضَّجَعُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ

ذَكَرَ البخاريُّ هَذَا الْبَابَ وَالَّذِي بَعْدَهُ تَوَطُّعًا لِمَا يَذْكُرُ بَعْدَهُمَا مِنَ الْقَوْلِ عِنْدَ النَّوْمِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ» .

* * *

٦ - باب :

إِذَا بَاتَ طَاهِرًا

ذَكَرَ البخاريُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «فَتَوَضَّأَ

وُضُوءُكَ لِلصَّلَاةِ» .

* * *

٧- باب :

مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثٌ حُذِيفَ .

ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ الْبَرَاءِ ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٨- باب :

وَضَعَ الْيَدَ تَحْتَ الْخَدِّ الْأَيْمَنِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ حُذِيفَ ، وَفِيهِ وَضَعَ الْيَدَ تَحْتَ الْخَدِّ ،

وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَيْمَنِ ، لَكِنَّ الْبَخَارِيَّ جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا
وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ .

* * *

٩- باب :

النَّوْمُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ

تَقَدَّمَ (بَابُ : الضَّجَعُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ) ، وَبَيْنَ الضَّجَعِ وَالنَّوْمِ عُمُومٌ

وْخُصُوصٌ وَجْهِي ؛ فَلَا تَكَرَّارَ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديث البراء، والغرض منه: قوله: «نام على شقه الأيمن».

* * *

١٠- باب:

الدُّعَاءُ إِذَا انْتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ

ذكر البخاري في الباب حديثين عن ابن عباس، مطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١١- باب:

التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ الْمَنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديث علي، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٢- باب:

التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ عِنْدَ النَّوْمِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة [أن] المَعَوِّذَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ.

* * *

١٣ - باب

بغير ترجمة، ومناسبتُهُ لِمَا قَبْلَهُ : عمومُ الذِّكْرِ عند النوم، على أَنَّ في الحديث الذي أوردته في الباب مَعْنَى التعوُّيد، وإن لم يكن بلفظه .

* * *

١٤ - باب :

الدُّعَاءُ نِصْفَ اللَّيْلِ

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٥ - باب :

الدُّعَاءُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أَنَسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٦ - باب :

مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ

أورد البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ :

أحدها : حديثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، والغرضُ منه : قولُ الاستغفار عند الصُّبح .

ثانيها: حديث حُذِفَ.

وثالثها: حديث أبي ذرٍّ، والغرضُ منهما: ذِكْرُ الدعاء عند الاستيقاظ، وأكثرُ ما يكون للاستيقاظ عند الصباح، فتأمل.

* * *

١٧ - باب:

الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ:

الأول: حديث أبي بكر.

والثاني: حديث عائشة.

والثالث: [حديث] ابن مسعود.

وَأَخَذَ البخاريُّ الترجمةَ من هذه الأحاديثِ، إلا أَنَّ الأولَ نصٌّ في المطلوب، والثاني يُستفاد منه صِفَةٌ من صفات الداعي، وهي: عدمُ الجَهْرِ والمخافتِ؛ فيُسمع نفسه، ولا يُسمع غيره.

وقيلَ للدعاء: صلاةٌ؛ لأنها لا تكون إلا بدعاء.

وقيلَ في وجهِ المطابقة: إن البخاريَّ أشار - على عادته - إلى بعض ما ورد في بعض طُرُق هذا الحديث من الزيادة، وهي لفظ: «في التشهد» أخرجَه الإمامُ ابنُ خزيمة.

والثالث: فيه الأمرُ بالدعاء في التشهُد، وهو من جُملةِ الصَّلَاة، والمرادُ بالثناء: الدعاء، وقد وردَ في بعض الروايات بلفظ: «الدعاء» بدَلَّ «الثناء».

* * *

١٨ - باب :

الدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ

في هذه الترجمة ردُّ على من زَعَمَ أن الدعاء بعد الصلاة لا يُشْرَعُ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديث أبي هريرة .

وثانيهما : حديث المُغِيرَةِ ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة .

* * *

١٩ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] ،

وَمَنْ خَصَّ أَخَاهُ بِالدُّعَاءِ دُونَ نَفْسِهِ

في هذه الترجمة إشارة إلى ردِّ ما جاء عن بعض السلف من لزوم

البداءة بالنفس في الدعاء ، وأحاديث الباب تردُّ على ذلك .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب أحاديث :

الأول : حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث سلمة ، والغرض منه : قولُ النبي ﷺ : «يرحمه الله تعالى» .

الثالث : حديث ابن أبي أوفى ، والغرض منه : قوله : «اللهم صلِّ

على آل أبي أوفى» .

الرابع : حديث جرير ، والغرض منه : قوله : «اللهم ثبِّته ، واجعله

هادياً مهدياً» ، وقوله في آخره : «فدعاً لأحمس ، وخيلاً» .

الخامس: حديث أنس، والمقصودُ منه: قوله: «اللهمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وولَدَهُ، وباركْ له فيما أعطَيْتَهُ».

السادس: حديث عائشة، والغرضُ منه: قوله: «رَحِمَهُ اللهُ».

السابع: حديث ابن مسعود، والمرادُ فيه: قوله: «يرحمُ اللهُ موسى»، فخصَّه بالدعاء؛ فهو مطابق للترجمة.

* * *

٢٠ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّجْعِ فِي الدُّعَاءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباس، ومطابقته للترجمة في قوله: «وانظرِ السَّجْعَ من الدعاء، فاجتنبه... إلخ».

* * *

٢١ - باب:

لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس.

وثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٢- باب :

يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَعْجَلْ

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٣- باب :

رَفْعُ الْأَيْدِي فِي الدُّعَاءِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي موسى .

والثاني : حديث ابن عمر .

والثالث : حديث أنس .

وكلها في إثبات رفع اليدين في الدعاء .

* * *

٢٤- باب :

الدُّعَاءُ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس ، ووجه أخذ الترجمة منه من

جهة أن الخطيب من شأنه أن يستدبر القبلة ، وأنه لم يُنقل أنه رضي الله عنه لما دعا في المَرَّتَيْنِ استدار .

* * *

٢٥ - باب :

الدَّعَاءُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ عبد الله بن زيد، وظاهره يقتضي أن الدعاء مُقدَّم على الاستقبال، فلا تطابقَ بينه وبين الترجمة، فحقُّ هذا أن يكون في الباب المقدَّم، لكنَّ البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طُرُق الحديث؛ فقد مضى في (الاستسقاء): أنه لما أراد أن يدعو، استقبلَ القِبْلَةَ، وحوَّلَ رِداءه.

وسقطتْ هذه الترجمةُ في بعض الروايات، فصار حديثُها من جملة الباب الذي قبله، ويسقطُ بذلك الاعتراضُ.

* * *

٢٦ - باب :

دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِخَادِمِهِ بِطَوْلِ الْعُمُرِ، وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أنس، وليس فيه ذِكرُ العُمُرِ، فقليل: مطابقةُ الحديثِ للترجمة من جهة أن الدعاء بِكثرةِ الولدِ يَسْتَلِزُّمُ حصولَ طولِ العُمُرِ. قال الحافظ: والأوْلَى في الجواب: أن البخاريَّ أشار - كعادته - إلى ما وردَ في بعض طُرُقهِ من زيادة: «وَأُطِّلَ حَيَاتُهُ»^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/١٤٤).

٢٧- باب :

الدُّعَاءُ عِنْدَ الْكَرْبِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٨- باب :

التَّعَوُّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة ، والغرض منه : قوله : «يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ» .

* * *

٢٩- باب :

دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ : «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى»

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة في الوفاة النبوية ، وفيه هذا الدعاء ، وعند أكثر الرواة هذا الباب بغير ترجمة ، فهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلقه بما قبله من جهة أن فيه إشارة إلى حديث عائشة : أنه «كان إذا اشتكى ، نفث على نفسه بالمعوذات» . وقضية سياقه هنا : أنه لم يتعوذ في مرض موته ، بل قال : «اللهم الرفيق الأعلى» ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٣٠- باب :

الدُّعَاءُ بِالمَوْتِ وَالْحَيَاةِ

لعلَّ الإمامَ البخاري أشار بإيراد لفظِ الحياةِ في الترجمة إلى ما في حديث الباب من الزيادة.

ثم ذكر في الباب حديثين :

الأول : حديث خَبَّابٍ.

والثاني : حديث أنسٍ ، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٣١- باب :

الدُّعَاءُ لِلصَّبْيَانِ بِالْبَرَكَةِ ، وَمَسْحَ رُؤُوسِهِمْ

ذكر البخاريُّ في الباب أحاديثَ :

الأول : حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني : حديث السائبِ بنِ يزيدٍ ، والغرضُ منه هنا : قوله : «فمسحَ رأسي ، ودعا لي بالبركة».

الثالث : حديث أبي عَقيْلٍ ، والغرضُ منه : قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ وابنِ عمرَ : «فإن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة».

الرابع : حديث مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ ، ومطابقته للترجمة . . . (١).

(١) بياض في الأصل قدر سطر .

الخامس: حديث عائشة، والمقصود منه: قوله: «يُؤْتَى بالصَّبيان، فيدعو لهم».

السادس: حديث عبد الله بن ثعلبة، والمراد منه: قوله: «وكان رسول الله ﷺ مَسَحَ عينه»، ووقع في بعض الروايات: «مَسَحَ وَجْهه»، ويؤخذ منه: جَوَازُ مَسَحِ الرَّأْسِ، والله تعالى أعلم.

* * *

٣٢- باب:

الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

ذكر البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة:
أحدهما: حديث كعب بن عُجرة.
ثانيهما: حديث أبي سعيد الخدري.

* * *

٣٣- باب:

هَلْ يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟

وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]

في المسألة اختلاف، وظاهر ميلان الإمام البخاري إلى جواز الصَّلَاةِ على غير النبي ﷺ استقلالاً وتبعاً، وظاهر الآية التي أوردتها البخاري في الباب يدلُّ على ذلك.

ثم أورد في الباب حديثين :

الأول : حديث ابن أبي أوفى ، وهو يفهم منه الجواز استقلالاً .

والثاني : حديث أبي حميد الساعدي ، وهو يفهم منه الجواز تبعاً .

* * *

٣٤- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ آذَنَتْهُ ، فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً »

عَبَّرَ البخاريُّ في الترجمة بلفظ الإيذاء ، وحديثُ البابِ وردَ بلفظ : « سَبَبْتُهُ » ؛ للإشارة إلى ما يُروى : « أَيُّمَا رَجُلٍ مُؤْمِنٍ سَبَبْتُهُ أَوْ لَعَنْتُهُ أَوْ جَلَدْتُهُ ، فَاجْعَلْهُ [لَهُ] زَكَاةً وَرَحْمَةً » ؛ لأن الإيذاء يَشْمَلُ القولَ والفعل ، والله أعلم .

* * *

٣٥- باب :

التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، والغرضُ منه هنا : قولُ عمرَ بحضرةِ النبي ﷺ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ .

* * *

٣٦- باب :

التَّعَوُّذِ مِنْ غَلْبَةِ الرِّجَالِ

ذَكَرَ البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، وفيه : التَّعَوُّذُ مِنْ غَلْبَةِ الرِّجَالِ .

٣٧ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

ذكر البخاري في الباب حديث أم خالد، ومطابقته للترجمة [ظاهرة].

* * *

٣٧/٢ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ

كذا وقعت هذه الترجمة هنا في بعض روايات «الصحيح»، وهي غلط من وجهين :

الأول: أن الحديث الأول حديث سعد، وإن كان فيه ذكر البخل، لكن ترجم بهذه الترجمة بعينها بعد أربعة أبواب، وذكر فيه هذا الحديث بعينه.
الثاني: أن الحديث الثاني حديث عائشة، مُختصُّ بعذاب القبر، لا ذكر للبخل [فيه] أصلاً، فالصواب: أن هذين الحديثين من بقية الباب الذي قبله، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٣٨ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، وفيه: ذكر التعوذ من فتنة المحيا والممات.

* * *

٣٩ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنَ الْمَآْثِمِ وَالْمَغْرَمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، وَفِيهِ : بَيَانُ التَّعَوُّذِ مِنَ الْمَآْثِمِ
وَالْمَغْرَمِ .

* * *

٤٠ - باب :

الِاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْجُبْنِ وَالْكَسَلِ

قَوْلُهُ : (كَسَالِي وَكُسَالَى وَاحِدٌ) ، يَعْنِي : - بَفَتْحِ الْكَافِ وَبِضْمِّهَا - .
وَأَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى ﴾ [النساء : ١٤٢] ،
ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا اسْتَطْرَادًا .
ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٤١ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ

قَوْلُهُ : (الْبُخْلُ وَالْبَخْلُ) ، يَعْنِي : - بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ ، وَبِفَتْحِهِمَا - .
لَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ [النساء : ٣٧] ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَمُطَابَقَتَهُ
لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٤٢ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمُرِ

قوله : ﴿أَرَاذِلُنَا﴾ : سَقَاطُنَا . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود : ٢٧] ^(١) .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، وليس فيه لفظُ الترجمة . ولكنه أشار بذلك إلى أن المراد بأَرْذَلِ الْعُمُرِ : الواقعُ في سُوءِ الْهَرَمِ ؛ الواقعُ في حديثِ أنسٍ .

* * *

٤٣ - باب :

الدُّعَاءُ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجَعِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

الأول : حديث عائشة ، وهو يتعلّق بالركنِ الأوّل من الترجمة ، وهو الْوَبَاءُ . وأشار به إلى : ما وردَ في بعض طُرُق الحديث في أوله : «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ» .

الثاني : حديث سَعْدٍ ، وهو متعلّق بالركنِ الثاني من الترجمة ، وهو الْوَجَعُ ، وشاهدُ الترجمة من قوله ﷺ : «أَمَضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» ؛ فإن فيه إشارةً إلى الدعاء لِسَعْدٍ بِالْعَافِيَةِ ؛ ليرجعَ إلى

(١) في الأصل : «وما نرى . . . إلا أَرَاذِلُنَا . . .» بدل الآية .

دار هجرته، وهي المدينة، ولا يَستمرُّ مُقيماً بسبب الوجع بمكة.

* * *

٤٤ - باب:

الِاسْتِعَاذَةُ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سَعْدٍ، وفيه: ذِكْرُ التَّعَوُّذِ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا.

والثاني: حديث عائشة، وفيه: ذِكْرُ التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ النَّارِ.

* * *

٤٥ - باب:

الِاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى

ذكر البخاريُّ في الباب حديث عائشة، وفيه: ذِكْرُ التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى.

* * *

٤٦ - باب:

التَّعَوُّذُ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديث عائشة، وفيه: ذِكْرُ التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ.

* * *

٤٧ - باب :

الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ الْمَالِ مَعَ الْبَرَكَةِ

سقطَ هذا البابُ والترجمةُ في بعض الروايات ، والصوابُ إثباتُهُ .
ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقتهُ للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٧/٢ - باب :

الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ الْوَلَدِ مَعَ الْبَرَكَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أنسٍ ، ومطابقتهُ للترجمة ظاهرة .

* * *

٤٨ - باب :

الدُّعَاءُ عِنْدَ الْإِسْتِخَارَةِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جابرٍ ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ .

* * *

٤٩ - باب :

الدُّعَاءُ عِنْدَ الْوُضُوءِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي موسى ، وفيه : «ثم رفعَ يديه ، فقال :
اللهم اغفرْ لعبيدِ أبي عامرٍ» .

* * *

٥٠- باب:

الدُّعَاءُ إِذَا عَلَا عَقَبَةٌ

ترجم البخاري بالدُّعَاءِ، وأورد الحديث في التكبير، وكأنه أخذه من قوله في الحديث: «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»، فسَمَّى التكبير دعاءً.

* * *

٥١- باب:

الدُّعَاءُ إِذَا هَبَطَ وادياً

أورد البخاري في الباب حديث جابرٍ مُعلِّقاً، وحديثه في (باب: التسبيح إذا هَبَطَ وادياً) مِنْ (كتاب الجهاد).

* * *

٥٢- باب:

الدُّعَاءُ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، أَوْ رَجَعَ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنسٍ، أوردته مُعلِّقاً.

ثانيهما: حديث ابنِ عمرَ، أوردته مَوْصُولاً.

وليس في حديث ابنِ عمرَ ذِكْرُ الدعاء عند إرادة السَّفَرِ، لكنَّ البخاري أشار [إلى] ما وردَ في بعض طُرُقِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ: «كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجاً إِلَى سَفَرٍ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا

هذا»، فذكر الحديث إلى أن قال: «وَإِذَا رَجَعَ، قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: آيُونَ تَائِبُونَ» الحديث.

* * *

٥٣- باب:

الدُّعَاءُ لِلْمُتَزَوِّجِ

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، والغرض منه هنا: قوله: «بارك الله لك»، ثم ذكر حديث جابر، والمراد منه هنا: قوله: «فبارك الله عليك».

* * *

٥٤- باب:

مَا يَقُولُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٥- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً»

وذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته، للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٦ - باب :

التَّعَوُّذُ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ سَعْدٍ، وَفِيهِ قَوْلُهُ : «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا» .

* * *

٥٧ - باب :

تَكْرِيرُ الدُّعَاءِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَالْمَقْصُودُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْهُ : زِيَادَةُ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَاللَيْثِ بْنِ سَعْدٍ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلِهَذَا السَّرُّ أَوْرَدَهَا [فِي] الْبَابِ، وَمُطَابَقَتُهَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٥٨ - باب :

الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ

أُورِدَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَمَانِيَةَ أَحَادِيثَ :
الأول والثاني : حديث ابن مسعود .
الثالث : حديث ابن عمر .
الرابع : حديث ابن أبي أوفى .
الخامس : حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت .

السادس: حديث أنسٍ في بَعَثِ النَّبِيِّ ﷺ لِسَرِيَّةِ الْقُرَاءِ، والغرضُ منه: قوله: «فَقَنَتَ شَهْرًا».

السابع: حديث عائشةَ في السلام، والغرضُ منه: قوله: «فَأَقُولُ: وَعَلَيْكُمْ».

الثامن: حديث عليٍّ في قصة الخندق، والمرادُ فيه: قوله: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيَبُوتَهُمْ نَارًا».

* * *

٥٩- باب:

الدُّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ

ظاهرُ هذه الترجمة: [أنها] تخالفُ الترجمةَ التي قبلها، ووجهُ الجمعِ بينهما: أن الدعاءَ على المشركين جائزٌ إذا لم يُرَجَّ تَأْلُفُهُمْ ودُخُولُهُمْ في الإسلام، والدعاءُ لهم جائزٌ إذا رُجِيَ ذلك، وقيل في وجهِ الجمعِ غيرُ ذلك.

* * *

٦٠- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ»

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي موسى من وجهين، ثانيهما مُختَصَرٌ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦١ - باب :

الدُّعَاءُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٢ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لَنَا فِي الْيَهُودِ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيْنَا»

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، والغرض منه هنا: قوله ﷺ:

«فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ»، وكأن هذه الترجمة معقودة لبيان أن دعاء الظالم لا يُستجاب.

* * *

٦٣ - باب :

التَّأْمِينِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، وذكر البخاري هذا الباب؛

لأن التَّأْمِينَ مثلُ الطَّابِعِ والخَاتَمِ على الدعاء.

* * *

٦٤ - باب :

فَضْلِ التَّهْلِيلِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، وأبي أيوب، ومطابقتُهما

للترجمة ظاهرة، وحديثُ أبي أيُّوبَ مُختَصَرٌ.

* * *

٦٥ - باب :

فَضْلُ التَّسْبِيحِ

ذكر البخاري في الباب حديثين عن أبي هريرة، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٦ - باب :

فَضْلُ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثيَّ أبي موسى، وأبي هريرة، وهما ظاهران فيما ترجمَ له.

* * *

٦٧ - باب :

قَوْلُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي موسى، والغرضُ منه هنا: آخرُ الحديث.

* * *

٦٨ - باب :

لِلَّهِ مِثَّةٌ اسْمٌ غَيْرَ وَاحِدٍ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٦٩ - باب :

الْمَوْعِظَةُ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ

قال الحافظ ابن حجر: مناسبة هذا الباب لكتاب الدعوات: أن الموعظة يخالطها - غالباً - التذكير بالله تعالى، وقد تقدّم أن الذكر من جملة الدعاء.

وختّم به أبواب الدعوات التي عقّبتها بكتاب الرّقاق؛ لأخذه من كلّ منها شوباً. والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتم^(١).

بحمده تعالى تمّ (كتاب الدعوات)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب الرّقاق).



(١) انظر: «فتح الباري» (٢٢٨/١١).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٤ - (٨١)

كِتَابُ الرِّقَاقِ

١ - باب :

الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ ، وَلَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ

لما فرغ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - من (كتاب الدعوات والأذكار)، وكان الذِّكْر والدعاء سبباً للاتِّعَاضَ، ذَكَرَ المَوَاعِظَ والزُّهْدَ، وكثيراً من أحوال يوم القيامة، فقال : (كتابُ الرِّقَاقِ).

وسُمِّيتْ هذه الأحاديثُ بذلك ؛ لأن في كلِّ منها ما يُحَدِّثُ في القلب رِقَّةً.

ثم ذكر البخاريُّ ثلاثة أحاديثَ :

الأول : حديث ابنِ عباسٍ ، وهو متعلِّق بالصَّحَّةِ والفَرَاغِ .

الثاني : حديث أنسٍ .

والثالث : حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وهما مُتَعَلِّقانِ بالركنِ الثاني من

الترجمة .

* * *

٢ - باب :

مَثَلُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتْرَتَهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ ﴾ [الحديد : ٢٠]

هذه الترجمة بعض لفظ حديث ، وتاممه : «والله ما الدنيا في الآخرة إلا^(١) مثل ما يجعل أحدكم أصبغه في اليم ، فلينظر بيم يرجع» ، واقتصر البخاري في الباب على ذكر حديث سهل بن سعد ، ووجه المطابقة للترجمة من جهة أن قدر السوط من الجنة إذا كان خيراً من الدنيا ؛ فيكون الذي يساويها مما في الجنة دون قدر السوط ، فيوافق ما دل عليه حديث الترجمة .

* * *

٣ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

(١) ما بين معكوفتين ليس في الأصل ، والمثبت من «فتح الباري» (١١/٢٣٢) .

٤ - باب :

في الأمل وطوله

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ الْكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران : ١٨٥]

والمطلوب من هذه الآية : الإشارة إلى أن مُتعلِّق الأمل ليس بشيء ؛ لأنه متاعُ الغرور .

قوله : ﴿يُزَحِّجُهُ﴾ : بِمِباعِدِهِ . أشار به إلى قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّجِهِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة : ٩٦] .

قال الكرمانى : مناسبة هذه الآية للترجمة : أن في أول الآية : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، وفي آخرها : ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، أو أن قوله : ﴿فَمَنْ زُحِرَ﴾ [آل عمران : ١٨٥] مناسبٌ لقوله : ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّجِهِ﴾ ، وفي تلك الآية : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ، وقوله : ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر : ٣] ، ولا تخفى أوجه إيراد هذه الآية ^(١) .

ثم ذكر البخاريُّ أثرَ عليٍّ ، وفي أوله شيءٌ مطابق للترجمة صريحاً لم يذكره البخاريُّ . لكن أشار إليه ، وهو قوله : «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ اتِّبَاعُ الْهَوَى ، وطولُ الأمل» .

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (١٩٤/٢٢) .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث ابن مسعود، والغرض منه : قوله : «وهذا الذي هو خارج أمله».

ثانيهما : حديث أنس في هذا المعنى .

* * *

٥ - باب :

مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمْرِ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرْ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]

أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة، أورده هنا ؛ لأنه بمنزلة التفسير للآية المذكورة في الترجمة، وورد في بعض طُرُقه التصريح بالمراد ؛ لأنه وردَ بلفظ : «الْعُمْرُ الَّذِي أَعَذَرَ اللَّهُ فِيهِ لَابْنِ آدَمَ سِتُونَ سَنَةً» ؛ ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرْ﴾ [فاطر: ٣٧] .

الثاني : حديث أبي هريرة أيضاً في طول الأمل .

الثالث : حديث أنس في هذا المعنى .

قال الكرمانلي : كان ينبغي للبخاري أن يذكر هذا الحديث في الباب

السابق - يعني : (باب : الأمل وطوله) - (١) .

(١) المرجع السابق (١٩٧/٢٢) .

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: ومناسبتَه للباب الذي ذكرَه فيه ليست ببعيدة،
ولا خَفِيَّةٌ^(١).

* * *

٦- باب:

الْعَمَلُ الَّذِي يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى

هذه الترجمةُ ثابتةٌ لجميع الرواة، وسقطتُ من «شرح ابنِ بَطَّال»،
فأضاف حديثها للذي قبله، ثم أخذ في بيان المناسِبة للترجمة المذكورة،
فقال: خَشِيَ البخاريُّ أن يُظَنَّ أن [من] بلغَ الستينَ وهو مواظِب على
المعصية أن ينفذَ عليه الوعيدُ، فأوردَ حديثَ عِثْبَانَ المَشْتَمِلَ على أن كلمةَ
الإخلاص تنفعُ قائلها؛ إشارةً إلى أنها لا تخصُّ أهلَ عُمُرٍ دونَ عُمُرٍ، ولا
أهلَ عَمَلٍ دونَ عَمَلٍ^(٢)، ويُستفاد منه: أن الأعذارَ لا تقطَعُ التوبةَ بعد ذلك،
وإنما تقطَعُ الحُجَّةَ التي جعلها اللهُ للعبد بفضله، ومع ذلك، فالرجاءُ باقٍ؛
بدليل حديثِ عِثْبَانَ، وما ذُكر معه.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: وعلى ما وقعَ في الأصول، فهذه مناسِبةٌ
تَعْقِبُ البابَ الماضي بهذا الباب^(٣).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

(١) انظر: «فتح الباري» (٢٤١/١١).

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (١٥٤/١٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢٤٢/١١).

أحدهما: حديث عُبَّانَ، والغرضُ منه: قوله: «يقولُ: لا إلهَ إلا اللهُ»
يبتغي بها وجهَ الله».

ثانيهما: حديث أبي هُريرةَ، والغرضُ منه: قوله: «ثم احتسبه».

* * *

٧- باب:

مَا يُحَذَّرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا

أورد البخاريُّ في الباب سبعةَ أحاديث:

أولها: حديث عمرو بن عوفٍ، ومطابقته للترجمة في قوله:
«فَتَنَافَسُوا»^(١).

ثانيها: حديث عُقبةَ بنِ عامرٍ، ومطابقته للترجمة في قوله: «أخافُ
أن تنافسوا فيها».

ثالثها: حديث أبي سعيدٍ الخُدريِّ، ومطابقته للترجمة في قوله:
«زَهْرَةُ الدُّنْيَا».

رابعها: حديث عمرانَ بنِ حُصَيْنٍ، ومطابقته للترجمة تؤخذُ من
معنى الحديث؛ لأن ارتكابَ الأمور المذكورةِ كُلِّها من الميلِ إلى الدنيا
وزَهْرَتِها.

(١) في الأصل: «فتنافسوا فيها»، والتصويب من «صحيح البخاري» (٦٠٦١).

خامسها: حديث ابن مسعود، ومطابقته للترجمة مثل مطابقة حديث
عمران.

سادسها: حديث خباب، ومطابقته للترجمة في قوله: «ولم تنقصهم
الدنيا بشيء».

سابعها: حديثه أيضاً، قوله: «قَصَّهُ» إلى قصّ الحديث. وأشار به
إلى حديثه في الهجرة إلى المدينة.

* * *

٨ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ إلى قوله: ﴿السَّعِيرِ﴾ الآية [فاطر: ٥ - ٦]

أورد فيه حديث عثمان، ومطابقته للترجمة في قوله: «لَا تَغْتَرُّوا»، أوردته
لمناسبة قوله في الآية التي ترجم بها: ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣].

* * *

٩ - باب:

ذَهَابِ الصَّالِحِينَ

أورد فيه حديث مرداس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب :

مَا يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ،

وقوله [تعالى]: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]

كأنه أشار إلى ما يروى: «لكلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ، وَلَوْ سُيِّلَ

لَابْنُ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لَتَمَنَّى [إِلَيْهِمَا] ثَالِثًا»، وبهذا تَظْهَرُ الْمُنَاسَبَةُ هُنَا.

ثم أورد البخاريُّ في البابِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ :

أحدها^(١).



(١) بياض في الأصل بمقدار نصف صفحة .

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٥ - (٨٩)

كِتَابُ الْإِيمَانِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل : ١٠٦] .

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل : ١٠٧] ، وقال تعالى : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿١٨﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء : ٩٧ - ٩٩] ، وقال تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء : ٧٥] إلى آخر الترجمة

لما فرغ البخاري من (كتاب استتابة المرتدين)، وكان المرتد قد لا يكفر إذا كان مكرهاً، عقد البخاري (كتاب الإكراه).

ساق البخاري هذه الآيات هنا؛ لأنها متعلّقة بأحكام الإكراه، وساق الآيات المتعلّقة بالمستضعفين؛ لأن المُكره في معنى المُستضعف، ولهذا قال البخاري: (فَعَذَرَ اللَّهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ)، ثم أورد أثراً عن الحسن البصري، وأثراً عن ابن عباس، وغيره، ووجه إيرادها ظاهر؛ لأن هذه الآثار متعلّقة بالمُكره.

ثم أورد حديث: «الأعمال بالنية»؛ لأن حكم المُكره مُستنبط منه؛ فالمُكره لا نية له على ما أُكره عليه، بل نيته عدم الفعل.

ثم ساق البخاري حديث أبي هريرة، والمطابقة بين الحديث والترجمة من حيث إنّ المذكورين في الحديث كانوا مُكرهين على الإقامة مع المشركين؛ لأن المُستضعف لا يكون إلا مُكرهاً، ومفهومه: أن الإكراه لو كان كُفراً، لما دعا لهم النبي ﷺ، ولما سمّاهم مؤمنين، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١ - باب:

مَنْ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهَوَانَ عَلَى الْكُفْرِ

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أنس، ووجه أخذ الترجمة منه: أن سَوَى بين كراهية الكُفر، وكراهية دخول النار، والقَتْل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار، فيكون أسهل من الكُفر إن اختار الأخذ بالشدة.

الثاني : حديث سعيد بن زيد، مناسبة الحديث للترجمة تظهر من أن سعيداً وزوجته أختَ عمرَ اختارا الهوانَ على الكُفر .

وقال الكرْماني : هي مأخوذةٌ من كَوْنِ عثمانَ اختارَ القتلَ على ما يُرضي قاتليه، فيكون اختياره القتلَ على الكُفر بِطريقِ الأوَّلَى^(١).

الثالث : حديث خَبَّابٍ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طلبَ خَبَّابٍ الدعاءَ منَ النبيِّ ﷺ على الكفَّارِ دالٌّ على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلماً وعدواناً، وكانوا اختاروا الأذى على الكُفر .

* * *

٢- باب :

فِي بَيْعِ الْمُكْرَةِ وَنَحْوِهِ، فِي الْحَقِّ وَغَيْرِهِ

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيان حكمِ المُكرَةِ ونحوه؛ كالمضطرِّ في الحقِّ وغيره .

وكان البخاري - رحمه الله - أشار إلى الردِّ على من لا يصحُّ بيعُ المضطرِّ، والحديث الذي أورده يتعلق ببيعِ المضطرِّ، لا ببيعِ المُكرَةِ؛ لأنَّ المُكرَةَ على البيعِ هو الذي يُحمَلُ على البيعِ، شاءَ أو أبى، واليهودُ لم يكونوا كذلك؛ لأنهم لو لم يبيعوا أرضهم، لم يُلْزَمُوا بذلك، ولكنهم شَحُّوا على أموالهم، فاختاروا بيعَها، فصاروا كأنهم اضْطُرُّوا إلى بيعِها؛ كَمَنْ رَهَقَهُ دَيْنٌ، فاضْطُرَّ إلى بيعِ ماله .

(١) انظر : «الكواكب الدراري» (٦٣/٢٤) .

وأما بيعُ المُكره، فلم يُفصح البخاريُّ بحُكمه، والظاهرُ من تصرُّفه هنا: أنه ألحق المُكرهَ بالمضطرَّ في الحُكم بالجواز، لكنَّ الظاهرَ من الباب بعدَ باب: أنه لا يجوز بيعُ المُكره، فافهم.

وأما قوله: في الترجمة: (في الحقِّ وغيره)، فاختلَف الشُّراحُ في المرادِ «بالحقِّ وغيره».

* * *

٣- باب:

لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَه

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْصًا لِلنِّسَاءِ عَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]

استُشكِلت مناسبةُ هذه الآيةِ للترجمة، ويمكن أن يكون البخاريُّ أشار بإيرادها إلى أنه يُستفاد مطلوبُ الترجمة بِطريقِ الأولى؛ لأنه إذا نهى عن الإكراه فيما لا يحِلُّ، فالنهي عن الإكراه فيما يحِلُّ أولى.

ثم ذكر في الباب حديثين:

الأول: حديث خَنَسَاءَ، ووجهُ دخوله في الباب: أن النبي ﷺ ردَّ نِكَاحَ خَنَسَاءَ.

الثاني: حديث عائشة، والغرضُ منه: قولُها: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْصَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»؛ فإنه يُفهم منه: أن وظيفةَ النِكَاحِ الاستِثمارُ، لا الإكراه.

* * *

٤- باب :

إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ، لَمْ يَجْزُ

غرضُ الإمام البخاري في هذا الباب: بيان تناقض الحنفية، والردُّ عليهم، وحاصلُ التناقض: أنهم قالوا بفسادِ بيعِ المُكْرَه، ثم قالوا بمنعِ تصرُّفِ البائعِ المُكْرَه في العبيد إن نذرَ المُشتري من المُكْرَه، أو دَبَّرَ العبدَ، فقولُهم بِبُطْلانِ البيعِ يقتضي أن البيعَ مع الإكراه غيرُ ناقلٍ للملك، فإن سلموا ذلك، بطلَ قولُهم: إنَّ نذرَ المُشتري وتديبره يَمْنَعُ تصرُّفَ الأولِ فيه، وقولُهم بمنعِ تصرُّفِ البائعِ بِنَيْتِ نذرِ المُشتري وتديبره يقتضي أن البيعَ مع الإكراه ناقلٌ للملك، فإن سلموا ذلك، بطلَ تخصيصُه بالنذرِ والتدبيرِ من جُملةِ التصرفات، وفيه تحكُّمٌ وتخصيصٌ بغيرِ مخصَّص.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ جابرٍ في بيعِ المُدَبَّر، ووجهُ الردِّ به على القولِ المذكورِ: أن الذي دَبَّرَه لَمَّا لم يَكُنْ له مالٌ غيرُه، كان تَدْيِيرُه سَفَهًا مِنْ فِعْلِهِ، فردَّ عليه النبي ﷺ ذلك، وإن كان مُلْكُه للعبدِ صحيحًا، فكأن من اشتراه شراءً فاسدًا - ولم يَصِحَّ مُلْكُه إذا دَبَّرَه أو أعتقه - أَوَّلَى أَنْ يُرَدَّ فِعْلُه؛ من أجلِ أنه لم يَصِحَّ له مُلْكُه.

* * *

٥- باب :

مِنَ الْإِكْرَاهِ

﴿كُرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]، و﴿كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]: وَاحِدٌ.

هذه الترجمة معقودة لبيان ما ورد في كراهية الإكراه، من جملتها هذه

الآية المذكورة في حديث الباب، ومطابقتها ظاهرة.

وفائدة هذه الترجمة: أن كلَّ مَنْ أَكْرَهَ أَحَدًا لِأَجْلِ الطَّمَعِ لَا يَحِلُّ لَهُ ذلك بِنَصِّ الآية.

* * *

٦ - باب:

إِذَا أَكْرَهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا، فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا؛

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]

ذكر البخاري في الباب حديث عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم أورد أثر الزُّهْرِيِّ، وهذا الأثر مَحْمُولٌ عَلَى الْمُكْرَهَةِ؛ لِيُطَابِقَ الترجمة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم - عليه السلام - وسارة - عليها السلام - مع الجَبَّار، ووجه إدخاله في هذا الباب، مع أنَّ سارة - عليها السلام - كانت مَعْصُومَةً مِنْ كُلِّ سُوءٍ: أنها لا مَلَامَةَ عليها في الْخُلُوةِ مُكْرَهَةً، فكذا غيرها لو زُنِيَ بها مُكْرَهَةً، لاحَدٌ عليها.

* * *

٧ - باب:

يَمِينِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: أَنَّهُ أَخُوهُ، إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ أَوْ نَحْوَهُ

إلى آخر الترجمة.

هذه الترجمة معقودة لبيان حكم تَخْلِيصِ الْمُكْرَهِ بأي وجهٍ أمكنَ تَخْلِيصُهُ، وحاصلُ مذهبِ البخاريِّ في هذا البابِ: أن من هُدِّدَ بِقَتْلِ والدِه، أو بِقَتْلِ أخيه في الإسلام إن لم يفعلْ شيئاً مِنَ المعاصي، أو يُقَرَّرَ على نفسه بِدَيْنٍ ليس عليه، أو يَهَبَ شيئاً لِغيرِه بِغيرِ طيبِ نفسٍ منه، أو يَحُلَّ عَقْدَةً؛ كالطلاق والعِتاقِ بِغيرِ اختيارٍ: أنه يَفْعَلُ جميعَ ما هُدِّدَ به؛ لِيَنجُوَ أبوه من القتل، وكذا أخوه المُسْلِمُ من ظُلمِ الظالم.

وخالفه بعضُ الناس - قيل: همُ الحنفيةُ - في ذلك، فقالوا: لا يجوز له أن يَفْعَلَ جميعَ ما هُدِّدَ به؛ لأنه ليس بِمُكْرَهٍ؛ لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجَّه إلى الإنسان في خاصَّةِ نفسه، لا في غيره، فإن فَعَلَ واحداً منها، لَزِمَهُ قِياساً، لكن يُسْتثنى مَنْ له منه رَحِمٌ استَحساناً، فلا يُلْزَمُ، ففَرَّقُوا بين المَحْرَمِ والأَجْنَبِيِّ، ولا فَرَقَ عند البخاريِّ بين القَرِيبِ والأَجْنَبِيِّ في ذلك.

فَرَدَّ عليهم بِإثباتِ المُناقَضَةِ بينَ قولهم، وبأنهم فَرَّقُوا بِغيرِ دليلٍ من الكتاب والسنة، ودليلُ البخاريِّ: ما ذَكَرَه في البابِ مَوْصُولاً وَمُعَلَّقاً.

ذَكَرَ حديثَ قصةِ إبراهيمَ - عليه السلام -، ووجهُ إيرادِه هنا: أن إبراهيمَ - عليه السلام - قال لامرأته: «هذه أُختي»؛ لِيُخَلِّصَهَا مِنَ الجَبَّارِ.

ثم ذَكَرَ أثرَ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ، ووجهُ إيرادِه . . . (١)

(١) بياض في الأصل بمقدار نصف سطر.

ثم ذكرَ حديثَ ابنِ عمرَ، ووجهُ الدَّلالةِ منه على الترجمةِ ظاهرٌ،
وكذا الحديثُ الذي أوردَه عن أنسٍ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وعلمُه
أتمُّ.

تمَّ (كتابُ الإكراه)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتابُ
الحِيل).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٦ - (٩٠)

كِتَابُ الْحَيْلِ

لما فرغ البخاري من (كتاب الإكراه)، وكان المُكْرَهُ قد يُضْمَرُ في نفسه حيلة دَامِغَةٌ، فذكر من الحِيلِ ما يَحِلُّ منها وما يَحْرُمُ، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجعُ والمآبُ.

١ - باب :

فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا

أَدْخَلَ البخاري لفظَ التَّركِ في الترجمة؛ لئلا يُتَوَهَّمَ من الترجمة الأولى إجازة الحِيلِ، وإنما أطلق أولاً؛ للإشارة إلى أن من الحِيلِ ما يُشْرَعُ، فلا يُتْرَكُ مُطْلَقاً.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ عمر: «الأعمالُ بالنية»، واستدلَّ به على تركِ الحِيلِ، وهو من أقوى الأدلة على إبطال التحيّل.

قال ابنُ المُنِيرِ: اتَّسَعَ البخاري في الاستنباط، والمشهورُ عند النُّظار: حَمَلُ الحديثِ على العبادات، فحَمَلَهُ البخاري عليها، وعلى المعاملات، وتَبَعَ مالِكاً في القول بِسَدِّ الذرائع، واعتبارِ المقاصد، فلو فَسَدَ اللفظُ،

وَصَحَّ الْقَصْدُ، أُلْغِيَ اللَّفْظُ، وَأُعْمِلَ الْقَصْدُ تَصْحِيحاً وَابْطَالاً^(١).

قال في «الإرشاد»: وجهُ مطابقة الحديثِ للترجمة التي هي تَرْكُ الحِيلِ: أن مُهاجِرَ أُمِّ قَيْسٍ جعلَ الهِجْرَةَ حِيلَةً في تزوُّجِ أُمِّ قَيْسٍ، والله أعلم^(٢).

* * *

٢- باب:

في الصَّلَاةِ

هذا البابُ معقودٌ لبيان إمكان دخول الحيلة في الصَّلَاةِ، وبيان تَرْكِ الحِيلِ في إسقاط رُكْنِ الصَّلَاةِ، وهو السَّلَامُ.

ولم يُفْصَحِ البخاريُّ بنوع الحيلة فيها، فذكر جماعةً من الشارحين؛ كالإمام ابن بَطَّال، والإمام ابن المُنَيَّر، والإمام الكَرْمَانِي^(٣): أَنَّ البخاريَّ أراد الردَّ على الحَنَفِيَّةِ في قولهم: من أَحْدَثَ في القَعْدَةِ الأخيرة، صَحَّ صَلَاتُهُ، فكانهم مُتَحَيِّلُونَ في صِحَّةِ الصَّلَاةِ مع وجودِ الحَدَثِ.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٣٢)، وانظر: «فتح الباري» (١٢/٣٢٧).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (١٠/١٠٣).

(٣) انظر: «شرح ابن بَطَّال» (٨/٣١١)، و«المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٣٣)، و«الكواكب الدراري» (٧٤/٢٤).

ووجه الردّ: أنه مُحدِّثٌ في الصلاة، فلا تصحّ؛ لأن التحلُّل منها بالتسليم رُكْنٌ فيها؛ كما أن الدخول فيها بالتكبير رُكْنٌ منها.

ولم يَرْضَ بذلك العيني^(١)، فأطال الكلام في الردّ عليه، وحاصله: أنه لا مطابقة بين الحديث والترجمة أصلاً؛ فإنه لا يدلُّ أصلاً على شيء من الحيل.

قال: وقولُ الكرمانى: فهم مُتَحَيِّلُونَ في صحّة الصلاة مع وجود الحدّث^(٢)، كلامٌ مردودٌ غيرٌ مقبولٍ أصلاً؛ لأن الحنفية ما صحّحوا صلاة من أحدث في القعدة الأخيرة بالحيلة، وما للحيلة دخلٌ أصلاً في هذا، بل حكّموا بذلك بقوله ﷺ لابن مسعود: «إذا قُلتَ هذا، فقد تَمَّتْ صَلَاتُكَ»، ولفظُ أبي داود: «إذا قُلتَ هذا، أو قَضَيْتَ هذا، فقد قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إن شئتَ أن تقومَ فقومَ، وإن شئتَ أن تقعدَ فاقعدَ».

قال: وهذا ينافي فرضيّة السّلام في الصلاة؛ لأن النبي ﷺ خيرُ المصلّي بعد القعود بقوله: «إن شئتَ أن تقومَ... إلى آخره»، وهو حُجَّةٌ على الشافعي في قوله: السّلامُ فرضٌ.

قال: وما حملهم على هذا الكلام الساقط إلا فرطُ تعصّبهم الباطل. قلت: هذه أيضاً حيلةٌ حنفيّةٌ، وخديعة غبية، لا تكاد تسمّعها

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٠٩/٢٤).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (٧٤/٢٤).

وَتَنَقَّلَهَا جَمَاعَةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ اتَّفَقَ الْحُفَّازُ عَلَى أَنَّهَا مُدْرَجَةٌ فِي الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ لَمْ يَذْكُرُوهَا ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ ، فَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَدْرَجَهَا بَعْضُهُمْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ ، وَرَوَاهَا سُفْيَانُ مَفْصُولَةً ؛ كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فَالْحَدِيثُ إِذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا خَالَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ» ، وَانْقِضَاؤُهَا التَّسْلِيمُ ، إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ ، فَقُمْ إِنْ شِئْتَ .

وَمِنْ أَصُولِ الْحَنْفِيَّةِ : أَنَّ الرَّاوِيَ إِذَا خَالَفَ الرَّوَايَةَ ، تَكُونُ الرَّوَايَةُ مَتْرُوكَةً ؛ كَمَا تَرَكُوا الْأَمْرَ الْوَاردَ بِتَسْبِيحِ الْغَسْلِ فِي وُلُوغِ الْكَلْبِ ؛ لِمُخَالَفَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَاوِيَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ ، وَعَلَى إِرْخَاءِ الْعِنَانِ ، وَتَسْلِيمِ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِ الْمُصْطَفَى ﷺ كَمَا زَعَمَ الْعَيْنِيُّ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ فَرَضِيَّةِ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُخَالَفٍ لِهَذِهِ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَهُ لَمْ يَقْبَلُوا الصَّلَاةَ بِمَجْرَدِ قِضَاءِ النِّيَّةِ ؛ بَلِ [أَوْجَبُوا] التَّحَلُّلَ مِنَ الصَّلَاةِ بِخُرُوجِ الْمُصَلِّي .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : الِاسْتِدْلَالُ عَلَى فَرَضِيَّةِ السَّلَامِ بِحَدِيثِ : «تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرَضِيَّةِ ، وَكَذَا اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى فَرَضِيَّةِ تَكْبِيرِ الْإِفْتِتَاحِ بِقَوْلِهِ : «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ» غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ، بَلِ فَرَضِيَّتُهُ بِقَوْلِهِ : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر : ٣] ، وَالْمُرَادُ بِهِ : فِي الصَّلَاةِ ؛ إِذْ لَا يَجِبُ خَارِجَ الصَّلَاةِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ ، وَلَا يَكَادُ يَجِبُ إِلَّا فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ .

وأما استدلالهم فهُنا الخبر غيرُ صحيح؛ لأن هذه الآية نزلت بمكة قبلَ فرضية الصلاة، فكيف يكون المراد بالتكبير فيها: تكبير الافتتاح؟ فالصواب: أنَّ المراد: التكبيرُ مطلقاً، وأن هذا الأمر ليس للوجوب؛ كما في سائر الآيات الدالة على الأمر بالنسخ والذكر، وهذا ما يُحتاجُ إليه في هذا الموضع؛ لِيُستدلَّ به على تعقُّب العيني على البخاري.

تحقيق: أمَّا أصلُ المسألة - أعني: مسألة فرضية السلام -، فليس هذا الموضعُ محلَّ بسطِها، وسنوضحُها في (كتاب الصلاة) من «الصحيح» إن شاء الله تعالى.

* * *

٣ - باب:

في الزكاة

هذا الباب معقودٌ لبيان دخول الحيلة في الزكاة، وبيان ترك الحيل في إسقاط الزكاة.

وحكى البخاري في هذا الباب عن بعض الناس: الرخصة في الاحتيال للفرار من الزكاة، وردَّ عليه بأحاديث الباب.

ذكر البخاري في الباب أحاديث:

الأول: حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث طلحة، ووجه إدخال هذا الحديث هنا: أن

البخاري فهم من قوله ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»: أن مَنْ رام أن ينقص شيئاً من

فرائض الله تعالى بحيلةٍ يحتال[ها]، لا يُفْلَحُ، ولا يقومُ له بذلك عند الله تعالى عُدْرٌ.

الثالث: حديث أبي هريرة.

قال العيني: مناسبتُهُ للترجمة من حيثُ إِنَّ فيه منعَ الزكاةِ بأي وجهٍ كان من الوجوه^(١).

وقال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: مناسبةُ ذكره في هذا البابِ تَظْهَرُ بروايةِ أبي صالح عن أبي هريرة؛ فإن فيه: «مَنْ أعطاهُ اللهُ مالاً، فلمْ يؤدِّ زكاته، مُثِّلَ له يومَ القيامةِ شُجاعاً أقرعاً»^(٢).

الرابع: حديث ابنِ عباس، وجهُ إدخالِ هذا الحديثِ في هذا البابِ: أنه يُفْهَمُ منه أن الزكاةَ لا تَسْقُطُ بالموت، فلا تَسْقُطُ بالحيلةِ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤ - باب:

الحيلةِ في النِّكَاحِ

هذا البابُ معقودٌ لبيانِ دخولِ الحيلةِ في النِّكَاحِ، وبيانِ تركِ الحيلةِ في النِّكَاحِ بغيرِ صداق.

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٠٩/٢٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٣٢/١٢).

وحكى البخاري في هذا الباب عن بعض الناس: جواز الاحتيال
للفرار من المهر الكثير بالتزوج على الشغار، وحكى أيضاً عن بعض
الناس: جواز التزوج بنكاح المتعة، ثم ردّ عليهم بحديث النهي عن الشغار،
وحديث النهي عن نكاح المتعة.

* * *

٥ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْبُيُوعِ،
وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ

استشكلت هذه الترجمة على الشراح، فقال الكرمانى: هذا الباب من
قبيل ما ترجم به، ويخص له، فلم يذكر فيه حديثاً^(١). يريد: أنه ترجم
بالتحليل في البيوع، وعطف عليه: «ولا يُمنع فضل الماء»، وذكر الحديث
المتعلق بالثاني [دون الأول]، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة
إيراد منع فضل الماء في ترك التحليل في البيوع، ولعل المناسبة بينهما: أن
منع فضل الماء أعم من أن يكون للتحليل لتوفر الكلاء له؛ لأن صاحب
الماشية حيث يحتاج إلى التحويل إلى البئر الآخر، أو للتحليل على حصول
البيع؛ ليجتاج صاحب الماشية إلى ابتاع ماء البئر، فيتم مراده في أخذ ثمن
ماء البئر.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٧٩/٢٤).

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة
ظاهرة.

* * *

٦ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ

وجه إدخال هذه الترجمة في كتاب الحيل: أن في التناجش نوعاً من
الحيلة لإضرار الغير؛ لأن النجش: أن يزيد الرجل في ثمن المبيع بلا
رغبة، بل ليغتر غيره.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة
ظاهرة.

* * *

٧ - باب:

مَا يُنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبُيُوعِ

وجه إدخال هذا الباب في كتاب الحيل؛ لأن المخادعة ضرب من
التحيل، ووجه إيراد أثر أيوب في الباب...^(١)

ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) بياض في الأصل بمقدار سطر وشيء.

٨- باب :

مَا يُنْهَى عَنِ الْإِحْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْغُوبَةِ،
وَأَنْ لَا يُكْمَلَ لَهَا صَدَاقُهَا

هذا الباب معقودٌ لبيان النهي عن الاحتيال في عدم تكميل المهر .
ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة ، ومطابقته للترجمة واضحة
من جهة أنهم لما نهوا عن نكاح اليتامى إلا عند إكمال المهر ، فهم منه : أنه
لا يجوز التحيل في عدم تكميله بوجه من الوجوه .

* * *

٩- باب :

إِذَا غَضِبَ جَارِيَةٌ، فَرَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ، فَقَضِيَ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ،
ثُمَّ وَجَدَهَا صَاحِبُهَا، فَهِيَ لَهُ، وَيَرُدُّ الْقِيَمَةَ، وَلَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا

حكى البخاري عن بعض الناس خلاف ما في الترجمة ، ثم ردَّ عليه ؛
بأنه ذريعة لأخذ أموال الناس بالباطل ، ثم استدلل البخاري على بطلان هذا
القول [الذي] حكاه عن بعض الناس ؛ بالحديثين اللذين أوردهما في الباب :
أحدهما : معلق ، وهو حديث : «أموالكم عليكم حرام» .

ثانيهما : أورده معلقاً ومَوْصُولاً ، والاحتجاج به ظاهر ؛ لأن دعوى
الغاصب أنها ماتت خيانةً وغدرٌ في حق أخيه المسلم .

* * *

١٠- باب

بغير ترجمة، فهو كالفضل من الباب الذي قبله، وتعلّقه به ظاهراً؛ لدلالته على أن حكم الحاكم لا يُحلّ ما حرّمه الله ورسوله، والنهي عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريمه، فكأنه يقول: قضاء القاضي على الغاصب بقيمة الجارية لا يُحلّ له الجارية؛ لأن قضاءه غير نافذ ظاهراً وباطناً، فكأن البخاريّ عقد هذا الباب لإبطال قاعدة بعض الناس: أن قضاء القاضي نافذ ظاهراً وباطناً، واحتجوا بأثر عليّ المشهور.

* * *

١١- باب:

في النكاح

هذا الباب معقودٌ لبيان الاختيال في التزوُّج بإقامة شهادة الزور. حكى البخاريّ في هذا الباب عن بعض الناس: الرخصة في مثل هذا الاختيال في حالة عدم الاستئذان، وردّ عليه بأحاديث الباب: الأول: حديث أبي هريرة، والغرض منه: الاستئذان من البكر، والاستئثار من الثيب.

الثاني: حديث خنساء، ومطابقته للترجمة من جهة... (١)

(١) بياض في الأصل بمقدار سطرين.

الثالث : حديث عائشة مثل حديث أبي هريرة، والمطابقة ظاهرة.

* * *

١٢ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنْ اخْتِيَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ،
وَمَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ

معنى الترجمة ظاهر، إلا أن البخاري لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك؛ وهو قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْغِي مَرْضَاتَ﴾ [التحریم: ١] إلى آخر الآيات التي نزلت في هذه القصة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، والغرض منه: قولها فيه: «فَقُلْتُ: أَمَّا وَاللَّهِ! لَنَحْتَالَنَّ لَهُ»، ووجه الاختيال: أنهم قلن للنبي ﷺ: «أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟»، وأوردته على طريق الاستفهام؛ بدليل جوابه بقوله: «لا»، وأردن بذلك التعريض، لا صريح الكذب، ولو كان كذباً محضاً، لم يُسمَّ حيلة؛ إذ لا شبهة لصاحبه، ووجه الكراهة: ما عاتب الله تعالى عليهن، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٣ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْاِخْتِيَالِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ

وَيُتَصَوَّرُ التَّحْيِيلُ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ؛ بَأَن يَخْرُجَ فِي تِجَارَةٍ، أَوْ لَزِيَارَةٍ - مثلاً -، وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عبد الرحمن بن عوف .

ثانيهما : حديث أسامة ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة من جهة أن النبي ﷺ نهى عن الخروج من أرض الطاعون فراراً منه ، فلا يحل الاحتيائ في الخروج .

* * *

١٤ - باب :

في الهبة والشفعة

هذا الباب معقود لبيان كراهة الاحتيائ في الرجوع عن الهبة ، وفي إسقاط الشفعة معاً ، أو مُفردَيْن ، ويُتَصَوَّرُ التحيل في الرجوع عن الهبة ؛ بأن يشتري من الموهوب له بثمن أرخص .

ثم حكى البخاري عن بعض الناس : جواز الرجوع عن الهبة ، مع إسقاط الزكاة .

ثم ردَّ عليه بثبوت النهي عن العود في الهبة ، ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة .

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث ابن عباس في النهي عن العود في الهبة ، والغرض

منه : أن العود في الهبة منهي عنه ، فلا يجوز بوجه من الوجوه .

الحديث الثاني : حديث جابر في الشفعة .

ثم حكى البخاري عن بعض الناس: جواز الاحتيال في إسقاط الشُّفعة، وأورد له ثلاث صور، وألزم البخاري بعض الناس التناقض في الصورة الأولى؛ لأنه احتج في شُفعة الجار بحديث: «الجارُ أَحَقُّ بِسُقْبِهِ»، ثم تحيل في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غيرُ الجار أَحَقَّ بِالشُّفعة من الجار.

الحديث الثالث: حديث أبي رافع، وأراد البخاري بإيراده هنا: أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقاً للجار لا يحلُّ إبطاله بوجه من وجوه التحيل.

* * *

١٥ - باب:

احتِيَالِ الْعَامِلِ لِيُهْدَى لَهُ

وحيلة العامل له تقع بأن يُسامح بعض من عليه الحق.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أبي حميد الساعدي، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملكه ما أُهدي له إنما كان لِعِلَّةِ كونه عاملاً، فاعتقد أن الذي أُهدي له لِيَسْتَبِدَّ به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها، فيبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له، وأنه لو أقام في منزله، لم يُهدَ له شيء، فلا ينبغي له أن يستحلها لمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية؛ فإن ذلك إنما يكون حيث يتمخض الحق له. قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - (١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٤٩/١٢).

ثم ذكر الإمام البخاري - رحمه الله - حديث أبي رافع في الشُّفْعة .

قال الحافظ ابن حَجَرٍ : كذا وقعَ للأكثرِ هذا الحديثُ وما بعده مُتصلاً
بباب احتيالِ العاملِ ، وأظنُّه وقعَ هنا تقديمٌ وتأخيرٌ ؛ فإن الحديثَ وما بعده
يتعلّقُ بباب الهبةِ والشُّفْعة ، فلما جعلَ الترجمةَ مشتركةً ، جَمَعَ مسائلَها ،
ومن ثمَّ قال الكرّماني : إنه مِنْ تَصَرُّفِ النِّقْلَةِ ، وقد وقعَ عند ابنِ بَطَّالٍ هنا :
(بابٌ) بلا ترجمةٍ ، ثم ذكرَ الحديثَ وما بعده ، ثم ذكرَ : (باب : احتيالِ
العاملِ) ، وعلى هذا فلا إشكالَ ؛ لأنه حينئذٍ كالفضلِ من الباب ، ويُحتمَلُ
أن يكونَ في الأصلِ بعدَ قصةِ ابنِ اللَّثْبِيَّةِ : (بابٌ) بلا ترجمةٍ ، فسقطتِ
الترجمةُ فقط ، أو بيّضَ لها في الأصل^(١) . اهـ .

ثم حكى البخاريُّ هنا أيضاً عن بعضِ الناسِ صورةَ الحيلةِ في إبطالِ
الشُّفْعة ، وردَّ عليه رداً بليغاً .

ولنأصِرِ بعضِ الناسِ هنا تَعَقُّباتٌ وإلزاماتٌ واتِّهاماتٌ على المؤلِّفِ
الإمامِ الهمامِ البخاريِّ - رحمه الله - ، مِنْ جُمْلَتِها : ما ذكرَ السَّرَخْسِيُّ في
«المبسوط» : محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريِّ صاحبُ الأخبارِ يقولُ بثبوتِ
حُرْمَةِ الرِّضَاعِ بينَ البَهِيمَةِ ، وأنه دَخَلَ بُخَارَى زَمَنَ أَبِي حَفْصٍ ، وجَعَلَ
يُفْتِي ، فقال له أبو حَفْصٍ : لا تفعلْ ؛ فإنك لستَ هناك ، فأبى أن يَقْبَلَ
نصيحتَه ، حتى استُفْتِيَ عن هذه المسألةِ : إذا رَضَعَ صَبِيَّانِ بِلَبَنِ شاةٍ ؟
فأفتى بثبوتِ الحُرْمَةِ ، فاجتمعوا وأخرجوه بسببِ هذه الفتوى .

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٨ / ٣٣٠) ، و«الكواكب الدراري» (٩٢ / ٢٤) ، و«فتح
الباري» (٣٤٩ / ١٢) .

فهذه فِرْيَةٌ بلا مِرْيَةٍ، والمؤلفُ الإمامُ بَرِيءٌ من ذلك، فعلى تقدير
صِحَّتِها، فما هذا بِأَبْشَعَ مما نُسِبَ إلى الإمام أبي حنيفة - كما في «رُوحِ
المعاني» - من جَوَازِ الزَّنا بِأبناءِ الكُفارِ بدارِ الحَرْبِ، واحتُجَّ بقوله تعالى:
﴿وَلَا يَطْغَوْا مَوْطِنًا يَعْظُمُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُوكَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً﴾ [التوبة: ١٢٠] الآية.
آخر (كتاب الحِيل)، ويتصل به - إن شاء الله تعالى - (كتاب التعبير).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٧ - (٩١)

كتاب التَّعْيِينِ

لما فرغ البخاريُّ من (كتاب الحِيل)، وكانت الحِيلُ فيها ارتكابُ ما يخفى، أردفَ ذلك بكتاب تعبير الرؤيا؛ لأنها مما يخفى، وإن ظهر للمُعَبِّر، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمه أتمُّ.

١ - باب :

أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ

ساق البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ، والغرضُ منه هنا: قولُها:

«أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ».

قوله: (وقال ابنُ عباس: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾: ضَوْءُ الشَّمْسِ بِالنَّهَارِ، وَضَوْءُ

القمر بالليل). أشار البخاريُّ إلى قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ

سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦].

واعترض على البخاريِّ؛ بأن ابنَ عباس فسَّرَ الإصباحَ، لا الفالقَ

الذي هو مُرادُ البخاريِّ هنا؛ لأنه إنما ذكره عَقِبَ هذا الحديثِ من أجل ما وقع فيه؛ فكان لا يرى رؤيا إلا جاءتْ مثلَ فلقِ الصُّبْحِ، لكنْ لإيراد

البخاريّ وجهه؛ لأنه جاء عن مُجاهِدٍ تفسِيرُ الفَلَقِ بالصُّبْحِ، وتفسيرُ فالِقِ الإصباحِ بإضاءةِ الصُّبْحِ، فعلى هذا، فالمرادُ بِفَلَقِ الصُّبْحِ: إضاءةُته، والفالِقُ: اسمٌ فاعِلٌ ذلك، واللهُ - سبحانه وتعالى أعلم -.

* * *

٢ - باب:

رُؤْيَا الصَّالِحِينَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ٢٧]

كأن البخاريّ يشير إلى أن رؤيا الصالحين؛ لكونها جزءاً من أجزاء النبوة، صادقة، يُصدّقها الله - سبحانه وتعالى -، ولهذه النُكْة أورد هذه الآية في هذه الترجمة، والله أعلم.

ثم ذكر في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٣ - باب:

الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى

ذكر البخاريّ في الباب حديثَ أبي قتادة، وأبي سعيد الخُدري، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤ - باب :

الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ :

الأول : حديث أبي قَتَادَةَ، اعْتَرَضَ الْإِمَامُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَلَى الْبَخَارِيِّ، فَقَالَ : لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي شَيْءٍ، وَأَخَذَهُ الزَّرْكَشِيُّ، فَقَالَ : إِدْخَالُهُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا وَجْهَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُلْحَقٌ بِالَّذِي قَبْلَهُ .

قال الحافظ : وقد وَقَعَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ ؛ يَعْنِي : سَقَطَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ عَنْهُ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَلَا إِشْكَالَ، وَيُجَابُ عَلَى صَنِيعِ الْأَكْثَرِ عَنْ اعْتِرَاضِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَغَيْرِهِ ؛ بِأَنْ وَجْهَ دُخُولِهِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ : الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ إِنَّمَا كَانَتْ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ النَّبُوَّةِ ؛ لِكَوْنِهَا مِنْ اللَّهِ ؛ بِخِلَافِ الَّتِي مِنَ الشَّيْطَانِ ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَجْزَاءِ النَّبُوَّةِ . وَأَشَارَ الْبَخَارِيُّ مَعَ ذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الزِّيَادَةِ : «وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ»^(١) .

الثاني : حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ .

الثالث : حديث أَنَسٍ .

الرابع : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ .

الخامس : أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ .

(١) انظر : «فتح الباري» (١٢/٣٧٤) .

ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٥ - باب :

المُبَشِّرَاتِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، وهو ظاهر فيما ترجم.

* * *

٦ - باب :

رُؤْيَا يُوسُفَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ① قَالَ يَبْنَى لَنَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ
فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ② وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ
مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ
إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ③ [يوسف: ٤ - ٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَأْتِيَ هَذَا
تَأْوِيلُ رُءْيَاكَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ
بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِكَ إِنَّ رُبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ
إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ④ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ
فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي
بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠٠ - ١٠١]

ذكر البخاري تفسير مفردات القرآن.

وقوله: (مِنَ الْبَدْءِ وَبَادِئَةٍ) يُريد: تفسيرَ قوله تعالى: «فَاطِرٌ» يعني: معناه: بادئٌ، وهو مِنَ الْبَدْءِ.

* * *

٧ - باب:

رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَؤُا إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قَالَ يَأْتِيَتْ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١٠١﴾ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٢﴾ وَتَدِينَهُ أَنْ يَتَّخِذَهُمْ ﴿١٠٣﴾ قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٤﴾ [الصافات: ١٠٢ - ١٠٥]

ثم ذكر البخاريُّ تفسيرَ بعضِ مُفردات هذه الآياتِ.

ويقال: هذه الترجمةُ والتي قبلها ليس في واحدةٍ منهما حديثٌ، بل اكتفى البخاريُّ فيهما بالقرآن. ولهما نظائرٌ؛ أنه كان في كلٍّ منهما بياضٌ لِيُلْحَقَ به حديثٌ يناسبه، وهو مُحْتَمَلٌ مع بُعْده.

* * *

٨ - باب:

التَّوَاتُؤُ عَلَى الرُّؤْيَا

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: إِنَّ تَوَافُقَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الرُّؤْيَا الْوَاحِدَةِ دَالٌّ عَلَى صِدْقِهَا وَحُجَّتِهَا.

ثم ذكر في الباب حديثَ ابنِ عمرَ، وليس فيه التصريحُ بذكر التواتؤ.

ولعلَّه أشار إلى حديث: «أرى رؤياكم [قد] تواطأت في السبع الأواخر»، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ السَّبْعَ داخلَةٌ في العَشْرَ، فلما رأى قومٌ أنها في العَشْرِ، وآخرون أنها في السَّبْعِ، كأنهم توافَّقوا على السَّبْعِ، فأمرهم النبي ﷺ بالتماسِها في السَّبْعِ الأواخر؛ لِتَوافُقِ الفريقين عليها، فجَري البخاريُّ على عادته في إثارة الأُخفى على الأَجَلَى.

* * *

لَمَّا فرغ من رؤيا الصالحين والأنبياء، شرَعَ في بيان رؤيا أهل الشُّجونِ والفسادِ والشُّركِ. وأشار بهذا إلى أن الرؤيا الصالحة معتبرة [في حق هؤلاء].

٩- باب:

رُؤْيَا أَهْلِ الشُّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشُّرْكِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَنِى أَعَصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَنِى أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبَثَيْنَا يَا وَلِيَّهُ إِنَّا نَرِيكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَآئُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٤٠﴾ يَصْصَحِي السَّجَنَ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ - وَقَالَ الْفُضَيْلُ لِبَعْضِ الْأَتْبَاعِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ: أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ - خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٤١﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ

مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَلْبُ
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٠﴾ يَصْحَجِي السَّجْنَ أَمَا أَحَدُكُمَا فَيَسْقَى رَبَّهُ
خَمْرًا وَأَمَا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ
تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٥١﴾ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَهُ
الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السَّجَنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴿٥٢﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى
سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَأْسَدَتِ
يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءُوسِهِ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءُوسِ يَا تَعْبُرُونَ ﴿٥٣﴾ قَالُوا أَضْغَثُ أَحْلَمَ وَمَا
نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَالِمِينَ ﴿٥٤﴾ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ
بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٥٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ
سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَأْسَدَتِ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٥٦﴾
قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٥٧﴾ ثُمَّ
يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٥٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ
ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ ﴿٥٩﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِنِي بِهَؤُلَاءِ فَلََمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ
قَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴿يوسف : ٣٦ - ٥٠﴾

وذكر البخاري تفسير بعض مفردات هذه الآيات .

ثم ذكر في الباب حديث أبي هريرة ، ومطابقة الآيات للترجمة
ظاهرة ، ومطابقة لها من جهة أن فيها ذكر السجن الذي عبر رؤيا أهله
يوسف - عليه السلام - .

وقد ورد في بعض طرق الحديث من الزيادة : «لقد عَجِبْتُ من
يوسفَ وكرمه وصبره ، حتى سُئِلَ عن البقرات العجاف والسَّمان ، ولو كنتُ

مكانه، ما أجبتُ حتى أشرتُ أن يُخرجوني».

* * *

١٠- باب:

مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ

ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة.

الأول: حديث أبي هريرة.

الثاني: حديث أنس.

الثالث: حديث أبي قتادة.

الرابع: حديثه أيضاً.

الخامس: حديث أبي سعيد الخدري.

* * *

١١- باب:

رُؤْيَا اللَّيْلِ

من هنا شرع في أوقات الرؤيا.

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث سمرة، ويأتي حديثه في الآخر، وفيه: «أتاني الليلة

آتيان».

الثاني: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «وبينا أنا نائم البارحة».

الثالث: حديث ابن عمر، والغرضُ منه: قوله: «أُراني الليلةَ عندَ الكعبةِ».

الرابع: حديث ابن عباس، والغرضُ منه: قوله: «إني أُرِيتُ الليلةَ في المنام».

* * *

١٢ - باب:

رُؤْيَا النَّهَارِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرُ ابْنِ سِيرِينَ، وَوَجْهُ إِيرَادِهِ: الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا تَتَفَاوَتَانِ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَنَسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهَارِ فِي الْمَنَامِ.

* * *

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ رُؤْيَا الرِّجَالِ، شَرَعَ فِي رُؤْيَا النِّسَاءِ.

١٣ - باب:

رُؤْيَا النِّسَاءِ

كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ تَفَاوُتِ رُؤْيَا الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أُمِّ الْعَلَاءِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: قَوْلُهَا:

«فَرَأَيْتُ لِعِثْمَانَ عَيْنًا تَجْرِي»، فَعَبَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ .

* * *

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ (الرُّؤْيَا مِنْ اللَّهِ)، شَرَعَ فِي (الْحُلْمِ مِنَ الشَّيْطَانِ).

١٤ - بَابُ :

الْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيْمَا تَرَجَّمَ .

* * *

١٥ - بَابُ :

اللَّبَنُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ،
كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ اللَّبْنَ فِي الْمَنَامِ عَلَمٌ .

* * *

١٦ - بَابُ :

إِذَا جَرَى اللَّبَنُ فِي أَطْرَافِهِ أَوْ أَظَافِيرِهِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ
ظَاهِرَةٌ؛ لِقَوْلِهِ: «فِي أَطْرَافِهِ»، وَأَمَّا الْأَظَافِيرُ، فَبِالْإِشَارَةِ إِلَى الرِّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ
فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ .

[...]^(١) شرَعَ في بيان بعض الأشياء التي يراها الإنسان في المنام.

١٧ - باب:

القَمِيصِ فِي الْمَنَامِ

كأن البخاريّ يشير إلى أن القميصَ يُعبَّر بالدين .
ذكر في الباب حديثَ أبي سعيد، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٨ - باب:

جَرِّ الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ

كأن البخاري يشير إلى أن جَرَّ القميصِ مِنَ الطُّول يدلُّ على بقاء آثارِ
صاحبه من بعده، ذكر في الباب الحديثَ المذكورَ في الباب السابق،
ومناسبته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٩ - باب:

الْخُضَرِ فِي الْمَنَامِ، وَالرَّوْضَةِ الْخُضْرَاءِ

ذكر البخاريّ في الباب حديثَ عبد الله بنِ سَلام، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) ثلاث كلمات غير واضحات في الأصل.

٢٠ - باب :

كَشَفِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢١ - باب :

ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ.

ذكر البخاري في الباب حديث عائشة المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٢ - باب :

الْمَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، والغرض منه واضح.

* * *

٢٣ - باب :

التَّعْلِيْقِ بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلَقَةِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن سلام، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٤ - باب :

عمود الفسطاط تحت وسادته

جَمَعَ بعضُ الشارحين هذه الترجمة والترجمة التي بعدها في باب واحد، فقال: (بابُ: عمودُ الفُسطاطِ تحتِ وسادته، ودخولُ الجَنَّةِ في المنام)، فذكر فيه حديثَ ابنِ عمرَ المذكورَ في الباب الذي بعدَ هذا الباب. ثم حَكى عن المُهَلَّبِ وَجَهَ المناسِبَةِ؛ فإنه ذَكَرَ بعدَ تفسيره السَّرَقَةَ بِالْكَلَّةِ، وهي كالهُودَجِ: أن البخاريَّ رأى في بعض طُرُق الحديثِ [أنَّ] السَّرَقَةَ شيئاً أَكْمَلَ مما ذُكِرَ في كتابه، وفيه: أن السَّرَقَةَ مَضْرُوبَةٌ في الأرض على عمودٍ؛ كالخباء، وأن ابنَ عمرَ اقتلَعَهَا من عمودها، فوضَعَهَا تحتِ وسادته، وقَامَ هو بالسَّرَقَةِ فَأَمْسَكَهَا، وهي كالهُودَجِ من إستبرقٍ، فلا يريدُ موضعاً من الجَنَّةِ إلا طارت به إليه. ولم يَرْضَ البخاريُّ بِسَنَدِ هذه الزيادة، فلم يُدْخِلْهُ في كتابه، وقد فَعَلَ مِثْلَ هذا في كتابه كثيراً؛ كما يُترجمُ بالشيء ولا يذكُرُهُ، ويُشير إلى أنه رُوِيَ في بعض طُرُقِهِ، وإنما لم يذكُرُهُ؛ لِليْنِ في سَنَدِهِ، وأَعَجَلَتْهُ المِثْيَةُ عن تهذيب كتابه، وقلَّده ابنُ المُنَيَّرِ^(١).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري»: والمعتمد: «أنَّ النبي ﷺ رأى في منامه عمودَ الكتابِ انْتَزَعَ مِنْ تحتِ رأسِهِ»، وهذا الحديثُ أَقْرَبُ إلى شَرْطِ البخاريِّ؛ بِخِلَافِ الزيادةِ في حديثِ ابنِ عمرَ التي أشار إليها المُهَلَّبُ؛ فإنها لا أصلَ لها.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٨٢).

قال: فلعلَّه كَتَبَ الترجمةَ، وَبَيَّضَ للحديثَ لِيَنْظُرَ فيه؛ للاختلاف في ذلك، فلم يتهياً له أَنْ يَكْتُبَ، وإنما تَرَجَمَ بِعمودِ الفُسْطَاطِ، وَلَفِظُ الخبرِ في عمودِ الكتابِ إشارةٌ إلى أَنْ من رأى عمودَ الفُسْطَاطِ في منامِهِ، فإنه يُعَبَّرُ بِنَحْوِ ما وَقَعَ في الخبرِ المذكورِ^(١).

* * *

٢٥- باب:

الإِسْتَبْرَقُ، وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٦- باب:

الْقَيْدُ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، والغرضُ منه: قولُ النبي ﷺ،
أَوْ قولُ ابنِ سِيرِينَ فِي الْقَيْدِ.

* * *

٢٧- باب:

الْعَيْنُ الْجَارِيَةُ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ البخاريُّ حديثَ أُمِّ الْعَلَاءِ، والغرضُ منه: قولُها: «رَأَيْتُ لِعِثْمَانَ
[فِي النُّوْمِ] عَيْنًا تَجْرِي».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/٤٠٢-٤٠٣).

٢٨ - باب :

نَزَعَ الْمَاءَ مِنَ الْبَيْتِ حَتَّى يَرَوْى النَّاسُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمَرَ، وَالْغَرَضُ: آخِرُ الْحَدِيثِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٢٩ - باب :

رُؤْيَا نَزَعَ الدَّنُوبِ وَالذَّنُوبَيْنِ مِنَ الْبَيْتِ بَضْعُفٍ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ.

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٣٠ - باب :

الِاسْتِرَاحَةِ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ فِيهِ:
«فَأَخَذَ الدَّلَّوْ مِنْ يَدِي لِئُرِيحَنِي».

* * *

٣١ - باب :

الْقَصْرِ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أحدهما: حديث أبي هريرة.

ثانيهما: حديث جابر، وفي كليهما ذكرُ القصر المترجم.

* * *

٣٢ - باب:

الْوُضُوءُ فِي الْمَنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي هريرة، والغرض منه قوله: «فإذا امرأة تتوضأ».

* * *

٣٣ - باب:

الطَّوَافُ بِالكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، والغرض منه قوله: «بيننا أنا نائمٌ رأيتني أطوف بالكعبة».

* * *

٣٤ - باب:

إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، والغرض منه قوله: «ثم أُعطيْتُ فَضْلَهُ عُمَرُ».

* * *

٣٥ - باب :

الْأَمْنِ وَذَهَابِ الرَّوْعِ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِيهِ :
«فَقَالَ : لَمْ تُرَعْ» .

* * *

٣٦ - باب :

الْأَخْذِ عَلَى الْيَمِينِ فِي النَّوْمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ الْمَذْكُورَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ :
قَوْلُهُ هُنَا : «فَأَخَذَانِي ذَاتَ الْيَمِينِ» .

* * *

٣٧ - باب :

الْقَدَحِ فِي النَّوْمِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٣٨ - باب :

إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ فِيهِ :
«فَنَفَخْتُهُمَا، فَطَارَا» .

* * *

٣٩- باب :

إِذَا رَأَى بَقْرًا تُنَحِّرُ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى، وَلَيْسَ فِيهِ قَيْدُ النَّحْرِ،
فَكَانَ الْبَخَارِيُّ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ.

* * *

٤٠- باب :

النَّفْخُ فِي الْمَنَامِ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ هُنَا :
«فَنَفَخْتُهُمَا، فَطَارَا».

* * *

٤١- باب :

إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كَوَّةٍ، فَأُسْكِنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذَ مِنْ
قَوْلِهِ : «خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ : «أُخْرِجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ،
وَأُسْكِنَتْ بِالْجُحْفَةِ»، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلتَّرْجُمَةِ، وَظَاهِرُ التَّرْجُمَةِ : أَنَّ فَاعِلَ
الْإِخْرَاجِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ دَعَا بِهِ ؛ حَيْثُ قَالَ : «وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى
الْجُحْفَةِ».

* * *

٤٢ - باب :

الْمَرْأَةُ السَّودَاءُ

ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٣ - باب :

الْمَرْأَةُ الثَّائِرَةُ الرَّأْسِ

ذكر البخاري في الباب الحديث المذكور، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٤ - باب :

إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ

ذكر البخاري في الباب حديث أبي موسى، والغرض منه : قوله :
«رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا» .

* * *

٤٥ - باب :

مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ

ذكر البخاري في الباب حديثين :

الأول : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

والثاني : حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٤٦ - باب :

إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ، فَلَا يُخْبِرُ بِهَا، وَلَا يَذْكُرُهَا

جَمَعَ البخاريُّ في الترجمة بين لَفْظِي الحديثين، لكن في الترجمة :
«فلا يُخْبِرُ»، ولفظُ الحديثِ : «فَلَا يُحَدِّثُ»، وهما متقاربان.

ثم ذَكَرَ في الباب حديثين :

أحدهما : عن أبي سَلَمَةَ .

ثانيهما : عن أبي سعيد، وهما مطابقان للترجمة .

* * *

٤٧ - باب :

مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصَبِّ

أشار الإمام البخاري في الترجمة إلى تخصيص الحديث : «الرؤيا
لأَوَّلِ عَابِرٍ» بما إذا كان العابرُ مُصِيباً في تعبيره، وأخذه من قوله ﷺ لأبي
بَكْرٍ في حديثِ الباب : «أَصَبْتَ بعضاً، وأَخْطَأْتَ بعضاً» ؛ فإنه يؤخذُ منه :
أن الذي أخطأ فيه، لو بَيَّنَّه له، لكان الذي بَيَّنَّه له هو التعبير الصحيح، ولا
عبرةً بالتعبير الأول .

أَدَبُ الحافظ ابنِ حَجَرٍ مع الصديق :

قال بعد أن حَكى مقالاتِ العلماءِ : [و]جميعُ ما تقدَّمَ من لفظِ الخطأ والتوهُم والتأديب وغيرها، إنما أحكيه عن قائله، ولستُ راضياً بإطلاقه في حقِّ الصديق^(١).

قلتُ: وأنا أقولُ مثلما قال الحافظُ - رحمه الله تعالى، وأسكنه في الجنَّاتِ في الفردوس الأعلى - آمين.

* * *

٤٨ - باب :

تعبيرُ الرؤيا بعدَ صلاةِ الصُّبحِ

أشار الإمامُ البخاري - رحمه الله تعالى - إلى الردِّ على بعض أهلِ التعبير حيثُ قال: المستَحَبُّ أن يكونَ تعبيرُ الرؤيا من بعدِ طلوعِ الشمسِ إلى الرابعة، ومن العصرِ إلى قبلِ المغربِ.

ثم ذكرَ في البابِ حديثَ جُنْدُبٍ في رؤيا النبي ﷺ، والغرضُ منه هنا: قوله: «وأنه قال لنا ذاتَ غداةٍ: إنه أُناني الليلةَ آتيان... إلخ».

تمَّ (كتابُ التعبير) بحمدِ الله تعالى وعونه وحُسنِ توفيقه، ويتصل [به] - إن شاء الله تعالى - (كتابُ الفتن)، والله أسأله الإتمام، إنه تعالى مجيب قريب.



(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/٤٣٦).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٨ - (٩٣)

كِتَابُ الْفِتَنِ

لما فرغ الإمام البخاري من (كتاب تعبير الرؤيا)، وقال الله تعالى :
﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء : ٦٠] ، فأعقب ذلك بقوله :
(كتاب الفتن)، والله أعلم .

١ - باب :

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال : ٢٥] وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَذِّرُ مِنَ الْفِتَنِ
أورد البخاري هذه الآية ؛ لأن فيها إشارة إلى التحذير من الفتن .

ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث ، مطابقتها للترجمة من جهة أنها
تضمنت الوعيد على التبديل والإحداث ؛ فإن الفتن غالباً تنشأ عن ذلك ،
فتأمل .

الأول : حديث أسماء ، والغرض منه : قوله : «مَشَوْا الْقَهْقَرَى» ؛ يعني :
بالإحداث ، وإثارة الفتن ، يوضحه الحديث .

الثاني : حديث عبد الله بن مسعود .

الثالث والرابع : حديث سهل وأبي سعيد ، والغرض منه : ما في حديث أبي سعيد من زيادة : «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ» .

* * *

٢ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»

ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث :

الأول : حديث عبد الله بن زيد ، ومنه : قول النبي ﷺ للأَنْصار : «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً» .

الثاني : حديث ابن مسعود ، وفيه : «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً، وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» .

الثالث والرابع : حديث ابن عباس ، أورده مرَّتين ، والمرادُ منهما : «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ ، فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ» .

الخامس : حديث عبادة بن الصَّامِتِ ، والمقصودُ منه ، قوله : «وَمَكْرَهِنَا ، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا ، وَأَثَرَةٌ عَلَيْنَا» .

السادس : حديث أنسٍ ، والغرضُ منه : قوله : «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً ، فَاصْبِرُوا» .

* * *

٣ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ أُغَيْلِمَةَ سُفْهَاءَ»

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ :
«هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ» .

* * *

٤ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ»

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجَمَةِ .
ثَانِيَهُمَا : حَدِيثُ أُسَامَةَ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ [تُؤْخَذُ مِنْ مَعْنَاهُ] ^(١) .

* * *

٥ - باب :

ظُهُورِ الْفِتَنِ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

أُولَاهَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ : قَوْلُهُ : «وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ» .
الثاني والثالث : حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَمُطَابَقَتُهُمَا

(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (١٨٢/٢٤) .

للترجمة [تؤخذ من معناه]^(١).

* * *

٦ - باب :

لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ

أورد البخاري في الباب حديثين: وترجم بالحديث الأول منهما، وهو حديث أنس.

الثاني: حديث أم سلمة، وموضع الترجمة منه: قوله: «وماذا أنزل من الفتن».

* * *

٧ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا»

ذكر البخاري في الباب من حديث ابن عمر، ومن حديث أبي موسى بلفظ الترجمة، أورد معهما في الباب ثلاثة أحاديث أخرى:

الأول: حديث أبي هريرة.

الثاني: حديث جابر.

الثالث: حديث أبي موسى أيضاً.

(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (١٨٢/٢٤).

وكلها يُوفي معنى الترجمة.

* * *

٨ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»

ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث، وترجم بلفظ ثالث أحاديث الباب.

أحدها: حديث ابن مسعود، قال العيني: مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث بالتعسف^(١).

قلت: وجه إدخال البخاري أن المفهوم من الترجمة: أن القتال كفر، لهذا أورد فيه هذا الحديث الدال على أن القتال كفر.

ثانيها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثالثها: حديث أبي بكر، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة.

رابعها: حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة أيضاً ظاهرة، وتقدم الحديث في (الحج) بلفظ: «لا ترجعوا»، وهو ظاهر فيما ترجم فيه.

خامسها: حديث جرير، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (١٨٨/٢٤).

٩- باب :

تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ

أورد البخاري في حديث أبي هريرة من طريقين، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب :

إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا

أورد فيه حديث أبي بكر من طرق، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١١- باب :

كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً؟

أورد المصنف في حديث حذيفة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : « فإذا لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ ».

* * *

١٢- باب :

مَنْ كَرِهَ أَنْ يُكَثَّرَ سَوَادُ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

١٣- باب :

إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ

أي : ماذا يصنع؟ هذه الترجمة لفظ حديث ليس على شرط المؤلف، ووقع في آخره : «عليك بخاصَّتِكَ، ودع عنك عوامَّهم». فأشار إليه المؤلف في الترجمة.

ثم أورد في الباب حديث حُذِيفَةَ، ومطابقته للترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى فساد أديان الناس، وقلة أمانتهم في آخر الزمان، واجتناب حُذِيفَةَ عنهم، فكان لا يبيع بعض الأشخاص المؤتمنين.

* * *

١٤- باب :

التَّعَرُّبُ فِي الْفِتْنَةِ

هذه الترجمة معقودة للإقامة في البادية عند الفِتْنَةِ، أورد فيه حديثين :

أحدهما : حديث ابن الأَكْوَعِ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثانيهما : حديث أبي سعيد الخُدْرِي، ومطابقته للترجمة تؤخذ من

قوله : «يَفِرُّ بدينه من الفِتَنِ».

* * *

١٥- باب :

التَّعَوُّذُ مِنَ الْفِتَنِ

أورد فيه حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة من قوله : «عائذاً بالله من الفِتَنِ».

* * *

١٦- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفِتْنَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ»

أورد فيه أحاديث عن ابن عمر، مطابقتها للترجمة ظاهرة، إلا الحديث الأخير؛ فإن مناسبته بالباب خفيفة؛ لأنه ليس فيه ذكر «الْفِتْنَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ»، إنما فيه ذكرُ الفتنَةِ مُطْلَقاً، وذكر العَيْنِيِّ: أن مطابقتها للترجمة من حيث إنَّ فيها: «الْفِتْنَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ»، سألوا هنا ابن عمر أن يحدِّثهم بحديثٍ حَسَنٍ فيه ذِكْرُ الرحمةِ والرُّحْصَةِ، فحدَّثهم بحديثِ الفِتْنَةِ^(١).

* * *

١٧- باب:

الْفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ

أورد فيه خَلَفَ بْنَ حَوْشَبٍ، ومناسبته للترجمة من جهة أن فيه ذكرُ الفتنِ، وهي تشتملُ الكِبَارَ والصِّغَارَ.
ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديثُ حُذَيْفَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «وَلَكِنْ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ»، والمرادُ بها: الْفِتْنَةُ الْكُبْرَى.

ثانياً: حديثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «وَبَشَّرُهُ بِالْجَنَّةِ مَعَهَا بِلَاءٌ يُصِيبُهَا»، وهذا من جُمْلَةِ الْفِتَنِ الَّتِي تَمُوجُ

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢٤/٢٠٠).

كَمَوْجِ الْبَحْرِ .

ثالثاً: حديث أُسامَةَ .

قال العَيْنِيُّ : مطابقته للترجمة يمكنُ أن تؤخذَ بالتَّعَسُّفِ من كلام أُسامَةَ ، وهو أنه لم يُردْ فَتَحَ بابَ المُجاهرة بالنكير على الإمام ؛ لما يَخْشَى من عاقبة ذلك ، من كونه فِتْنَةً ، وربما تَوَوَّلَ إلى أن تَمَوْجَ كَمَوْجِ الْبَحْرِ^(١) .

قلت : وإن كان المرادُ من الفِتْنَةِ التي تَمَوْجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ : فِتْنَةُ قَتْلِ عثمانَ ، [فقد] أورد المصنِّفُ حديثي أبي موسى ، وأُسامَةَ ؛ لأنهما مما يتعلَّقُ بأحوال عُثمانَ ؛ من خَبَرِ النبي ﷺ بِبُلُوَاهُ ، وطَعْنِ الناسِ عليه في خِلافَتِهِ ، والله تعالى أعلم .

* * *

١٨ - باب

كذا للجميع بغير ترجمةٍ ، فهو بمنزلة الفصلِ من الذي قبله . ووقعَ في بعض النُّسخِ هنا بابانِ بغيرِ ترجمةٍ .

أورد البخاريُّ أحاديثَ تتعلَّقُ بوقعةِ الجَمَلِ ، وتعلِّقه بما قبله ظاهرٌ ؛ فإنها كانت أولَ وقعةٍ تقاتَلَ فيها المسلمون ، وهي التي ماجتْ كَمَوْجِ الْبَحْرِ .

* * *

(١) انظر : «عمدة القاري» (٢٤/٢٠٣) .

١٩- باب :

إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا

أورد فيه حديث ابن عمر، مطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٠- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ :

«إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

أورد البخاري في حديث أبي بكر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثم أورد قصة أسامة مع علي.

قال العيني: مطابقته للترجمة يمكن أن تؤخذ من قوله: «فذهبت إلى

حَسَنِ وَحُسَيْنٍ»؛ فإن فيه دلالة على غاية كَرَمِ الْحَسَنِ وسيادته؛ لأن الكريم يُصْلِحُ أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا وَمُصْلِحًا^(١).

* * *

٢١- باب :

إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ

ذكر المصنف في حديث ابن عمر في الغادر، وحديث أبي بَرَزَةَ في

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢٤/٢٠٨).

الذين يقاتلونَ على المُلْك، وحديثَ حُذَيْفَةَ في المنافقين، ومطابقةُ الأخيرِ للترجمة ظاهرة؛ من حيث إنَّ جَهْرَهُم بالنفاق، وشَهْرُ السلاحِ على الناس، [هو القول] بِخِلَافِ ما بذلُّوه من الطاعةِ حينَ بايعوا أَوَّلًا [من خرجوا عليه آخرًا].

ومطابقةُ الأَوَّلِ لها من جهة أن في القول في الغَيْبَةِ بخِلَافِ ما في الحُضُورِ نوعَ غَدَرٍ.

ومطابقةُ الثاني من جهة أن الذين عابَهُم أبو بَرَزَةَ كانوا يُظهرون أنهم يقاتلونَ لأجلِ القيامِ بأمرِ الدِّينِ ونَصْرِ الحَقِّ، وكانوا في الباطنِ إنما يقاتلونَ لأجلِ الدنيا.

* * *

٢٢- باب :

لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغَبَّطَ أَهْلُ الْقُبُورِ

أورد فيه حديثَ أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٢٣- باب :

تَغْيِيرُ الزَّمَانِ حَتَّى تُعْبَدَ الْأَوْثَانُ

أورد المصنِّفُ في الباب حديثين عن أبي هريرة:

أما الأول: فمطابقته للترجمة ظاهرة.

وأما الثاني: فقال الإسماعيلي: ليس من ترجمة الباب في شيء، وأجاب عنه المهلب؛ بأن وجهه: أنَّ القحطاني إذا قام، وليس من بيت النبوة، ولا من قريش الذين [جعل] الله فيهم الخلافة، فهو من أكبر تغيّر الزمان، وتبديل الأحكام؛ بأن يطاع في الدين من ليس أهلاً لذلك.

قلتُ: ويُحتملُ أن يكون هذا من قبل ما ذكر من الأحاديث، ولم يذكر الترجمة؛ إمّا لأنه لم يتفق له ذلك، أو لغرض إرشاد الطالب أن يفهم الباب من قبل نفسه اعتماداً على ما ذكر آنفاً، وهو قوله: (باب: لا تقوم الساعة حتى يُغبط أهل القبور)، فكأنه كان يريد أن يُيوّب: (باب: لا تقوم الساعة حتى يخرج رجلٌ من قحطان يسوق الناس بعصاه)، وللمُصنّف من هذا القبيل أشياء في «الصحيح الجامع»، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٤ - باب:

خروج النار

أورد فيه عدّة أحاديث:

أحدها: حديث أنسٍ، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة؛ لأن فيه بيان أن خروج النار أوّل أشرار الساعة.

ثانيها: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز»؛ فإن فيه إشارة أن خروجها من الحجاز.

ثالثها: حديث أبي بَرَزَةَ^(١) في كَنْزِ الْفُرَاتِ، قال: مطابقته للترجمة من حيث إنه ذَكَرَ عَقِيبَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وبينهما مناسبة في كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ.

وقيل: وجهُ إدخاله في الباب: أن ذلك يكون في آخِرِ الزَّمانِ عِنْدَ الْحَشْرِ الْوَاقِعِ فِي الدُّنْيَا.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَابُ؛ تَشْهِيداً لِدَهْنِ الْقَارِئِ، وَإِرْشَاداً لَهُ أَنْ يُبَوِّبَ بِنَفْسِهِ، فَكَأَنَّهُ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَوِّبَ (بَابُ: خُرُوجِ الْكَثِيرِ مِنَ الذَّهَبِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

٢٥- باب

كَذَا لِلْجَمِيعِ بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ، وَسَقَطَ فِي «شَرْحِ ابْنِ بَطَّالٍ»، وَذَكَرَ أَحَادِيثَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ، فَهُوَ كَالْفَصْلِ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ يَقَعُ عِنْدَ خُرُوجِ النَّارِ الَّتِي تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الْمَحْشَرِ، فَيَعُزُّ حِينَئِذٍ الظَّهْرُ، وَتُبَاعُ الْحَدِيقَةُ بِالْبَعِيرِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَلْتَفِتُ أَحَدٌ حِينَئِذٍ إِلَى مَا يَثْقَلُهُ مِنَ الْمَالِ، بَلْ يَقْصِدُ نَجَاةَ نَفْسِهِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِصَنِيعِ الْبَخَارِيِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) فِي «الصَّحِيحِ»: «أَبِي هُرَيْرَةَ».

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَشَدَ الْقَارِئِ أَنْ يُبَوَّبَ بِنَفْسِهِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ؛
فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يُبَوَّبَ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: (بَابُ: قَوْلُهُ ﷺ: «سَيَأْتِي
عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَمْشِي [الرَّجُلُ] بِصَدَقَتِهِ، فَلَا يَجِدُ مِنْ يَقْبَلُهَا»). وَعَلَى
الْحَدِيثِ الثَّانِي: (بَابُ: ظُهُورِ أُمُورٍ عَظَامٍ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ).

* * *

٢٦- بَابُ:

ذِكْرُ الدَّجَالِ

أُورِدَ الْمُؤَلَّفُ فِيهِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ، مُطَابِقَتُهَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

٢٧- بَابُ:

لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ

أُورِدَ فِيهِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ:

أَحَدُهَا: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ
أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ».

ثَانِيهَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ
وَلَا الدَّجَالُ».

ثَالِثُهَا: حَدِيثُ أَنَسٍ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «فَلَا يَقْرُبُهَا الدَّجَالُ».

* * *

٢٨- باب :

يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ

أورد فيه حديثين :

أحدهما: حديث زينب بنت جحش، مطابقته للترجمة ظاهرة في قوله: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ».

ثانيهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «يُفْتَحُ الرَّدْمُ رَدْمُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ».

تم (كتاب الفتن) ويتصل به (كتاب الأحكام).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٦٩ - (٩٣)

كتاب الأحكام

لما فرغ البخاري من (كتاب الفتن)، وكان من الفتن ما يرجع فيه إلى الحُكَّام، فهم يَسْعَوْنَ في تسكينِ الفتنة غالباً، أعقبَ بكتاب الأحكام، وذكر أحوالَ الأمراء والقضاةِ.

فذكر أولاً ما يتعلّق بإثبات الإمارات من الكتاب والسنة، وذكر ما يتعلّق ببحثِ السَّمْع والطاعة.

وذكر فيما يتعلّق [...] ^(١) أن يكون الأمير من قُرَيْش، وأن يكون ممن يَحْكُم بالعلم والحكمة، وذكر [...] فيما يتعلّق بكراهة الحرّص على الإمارة، وما يتعلّق بِذَمٍّ من سأل الإمارة، وأنه إن سأل الإمارة، وُكِّلَ إليها، ومن لم يسألها، أُعِينَ عليها، وذكر أيضاً ما يتعلّق بالإمام الذي يُشاقُّ، وذكر ما يتعلّق بآداب الحكم والقضاء؛ كالقضاء بالطريق، وكالقضاء في حالة الغضب، وما يتعلّق بأحوال القاضي؛ بأن لا يكون له بَوَّابٌ، وذكر ما يتعلّق بجواز حُكْم عامل الأمير، وأنه لا واجب عليه الإذن في الحُكْم من

(١) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

الْخَلِيفَةِ، وَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِجَوَازِ حُكْمِهِ بِعِلْمِهِ، وَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِ الْقَاضِي شَاهِدًا بِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِكِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِرِزْقِ الْعُمَالِ وَالْحُكَّامِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِدَارِ الْقَضَاءِ؛ كَالْقَضَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاللَّعَانِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ عِظَةِ الْخَصُومِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِوَصِيَّةِ الْإِمَامِ الْأَمِيرِ إِذَا وَجَّهَهُ إِلَى مَوْضِعٍ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِإِجَابَةِ الْحَاكِمِ الدَّعْوَةَ، مَا يَتَعَلَّقُ بِهَدَايَا الْعُمَالِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِاسْتِقْضَاءِ الْمَوَالِي، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعُرَفَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَنْ قَضَاءَ الْقَاضِي يَنْفُذَ فِي الظَّاهِرِ لَا فِي الْبَاطِنِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ فِي الْآبَارِ وَالْأَمْوَالِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالطَّعْنِ عَلَى الْأَمْرَاءِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِرَدِّ قَضَاءِ الْقَاضِي إِذَا خَالَفَ الْحَقَّ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَهَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَوْمِ، وَوَصُولِهِ إِلَى مَحَلِّ الْمِنَازَعَةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكِتَابِ الْحُكَّامِ، وَأَنْ يَكُونُوا أُمْنَاءَ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكِتَابِ الْحَاكِمِ إِلَى عُمَّالِهِ، وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْثِ الْحَاكِمِ رَجُلًا وَحْدَهُ لِلنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْجُمانِ الْحُكَّامِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِبِطَانَةِ الْإِمَامِ وَوُزَرَائِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِبَيْعَةِ الْإِمَامِ وَاسْتِخْلَافِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ [الْأُمُورِ] ^(١) الَّتِي تُعْرِفُ بِالتَّأَمُّلِ.

* * *

١ - بَابُ :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

أشار البخاري بإيراد هذه الآية إلى الإمارة، ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: قوله: «ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني».

ثانيهما: حديث ابن عمر، ولعل مطابقتها للترجمة في قوله: «والإمام مسؤول عن رعيته»، وفيه إشارة إلى جهة أن الإمام كما هو مسؤول عن الرعيّة، كذلك الرعيّة مسؤولة عن الإمام؛ هل أطاعوه في الحق، أم لا؟ وإليه الإشارة: «ألا كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسؤول عن رعيته».

* * *

٢ - باب:

الأمراء من قريش

هذه الترجمة معقودة لبيان أنه ينبغي أن يكون الأمراء من قريش.

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث معاوية، والغرض منه: قوله: «إنَّ هذا الأمر في قريش».

ثانيهما: حديث ابن عمر، والمراد منه: قوله: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان».

* * *

٣- باب :

أَجْرٍ مَنْ قَضَى بِالْحِكْمَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة : ٤٧]

وجه الاستدلال بالآية لما ترجم به من منطوق الحديث ، دلّ على أن من قضى بالحكمة محمودٌ ، ومفهومُه يدلُّ على أنَّ من لم يفعل ذلك ، فهو على العكس من فاعله ، وقد صرّحت الآية بأنه فاسقٌ .

قال الإمام ابن بطّال : مفهوم [الآية] : أن من حكّم بما أنزل الله ، استحقّ جزيلَ الأجر^(١) .

ثم ساق البخاريُّ في الباب حديث ابن مسعود ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٤- باب :

السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ

ذكر البخاريُّ في الباب أربعة أحاديث :

الأول : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

الثاني : حديث ابن عباس ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الأمر بالصبر

يَسْتَلْزِمُ وجوبَ السمع والطاعة .

(١) انظر : «شرح ابن بطّال» (٢١٣/٨) .

والثالث: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث عليّ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ»، وفي قوله: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

* * *

هـ - باب:

مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا

ذكر البخاري في الباب حديث عبد الرحمن بن سُمرة، والغرض منه هنا: قوله: «وَأِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، أُعِنْتَ عَلَيْهَا».

* * *

٦ - باب:

مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ، وَكَلَّ إِلَيْهَا

ذكر البخاري في الباب الحديث المذكور في الباب الذي قبله، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٧ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى الْإِمَارَةِ

ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله:

«إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَتَسْتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ثانیهما: حدیث اَبی موسیٰ، والغرضُ منه: قوله: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ».

* * *

۸ - باب:

مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

۹ - باب:

مَنْ شَاقَّ، شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ مَذْمَةِ مَنْ شَاقَّ مِنَ الْأُمَرَاءِ عَلَى الرِّعْيَةِ، ثُمَّ سَاقَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ جُنْدَبٍ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ.

* * *

۱۰ - باب:

الْقَضَاءُ وَالْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ

هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِأَدَابِ الْقَضَاءِ، وَالْأَثَرَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي الْبَابِ صَرِيحَانِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث أنس في الفتيا، ومطابقته للترجمة في قوله: «عند سُدَّةِ المسجد»، وألحق البخاري القضاء بالفتيا، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١١ - باب:

مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَّابٌ

هذا الباب معقودٌ لأدبِ القاضي.

ذكر البخاري في الباب حديث أنس، ومطابقته للترجمة في قوله: «فلم تجد عليه بواباً».

* * *

١٢ - باب:

الْحَاكِمُ يَحْكُمُ بِالْقَتْلِ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي فَوْقَهُ

هذا الباب معقودٌ لبيان أن الإمام إذا ولى أحداً على الناس، فله أن يحكم من غير احتياج إلى استئذانه في خصوص الحادثة.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس في شأن قيس، وقد استشكلت مطابقة هذا الحديث للترجمة، فتصرّف بعض الشارحين في الترجمة، فقال: لفظ «دُون» بمعنى «غير»، فعلى هذا تظهر مطابقة هذا الحديث؛ لأن قيساً كان

من وظيفته أن يحكم بحضرة النبي ﷺ بأمره، سواءً كان خاصاً أو عاماً، ولكن لا تظهر حينئذٍ مطابقتها.

الحديث الثاني: وهو حديث أبي موسى، وقيل في الجواب: إن الأمير كان أبا موسى، ومُعَاذُ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ عنده، فتأمل.

وإن قيل إن لفظ «دُون» بمعنى «غَيْر»، فعلى هذا تظهر مطابقة الحديث الثاني للترجمة، لكن يبقى الحديث الأول غير مطابق للترجمة.

فقيل: استعمل البخاري في الترجمة لفظ «دُون» بمعنيين، فعلى هذا يطابق الحديثان للترجمة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

وقال السُّنْدِيُّ: الحديث الأول والثاني إمَّا لمجرّد نصب الإمام الحاكم؛ لأنَّ ترجمة الباب تتوقّف عليه. والثالث: لإفادة حُكْم ذلك الحاكم بالقتل، أو الأوَّلَانِ لإفادة الترجمة أيضاً، نظراً إلى العادة؛ حيث إنَّ نصب الحاكم عادة لا يخلو عن حُكْمِهِ بِالْقَتْلِ^(١)، والله أعلم.

* * *

١٣ - باب:

هَلْ يَقْضِي الْحَاكِمُ أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضْبَانٌ؟

هذا الباب معقودٌ لأدب القاضي أيضاً.

ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

(١) انظر: «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٤٥٧/٤).

الأول، منها، وهو حديثُ أبي بَكْرَةَ، يدلُّ على المنعِ.

الثاني: وهو حديثُ أبي مسعود.

الثالث: وهو حديثُ ابنِ عمرَ، يدلُّان على الجواز.

قال الإمام ابنُ المُنِيرِ: أدخلَ البخاريُّ حديثَ أبي بَكْرَةَ الدالَّ على المنعِ، ثم حديثَ أبي مسعودِ الدالَّ على الجواز؛ تنبيهاً منه على طريق الجمعِ؛ بأن يجعلَ الجوازَ خاصاً بالنبيِّ ﷺ؛ لوجودِ العِصْمَةِ في حقِّه - عليه السلام -، والأمنُ من التعديِّ، أو أن غضبه إنما كان للحقِّ، فمن كان في مثلِ حاله، جازَ، وإلا، مُنِعَ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٤ - باب:

مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ، إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونَ وَالتُّهْمَةَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِهِنْدَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ»، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرًا مَشْهُورًا

أي: ذلك الحُكْمُ يجوزُ للحاكم إذا كان الأمرُ مشهوراً.

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ في قصةِ هِنْدِ بنتِ عُتْبَةَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة أن النبي ﷺ حكم بعلمه على أبي سفيان. أشار البخاريُّ في الترجمة إلى قول الإمام أبي حنيفة: إِنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ، وليس له أن يقضي بعلمه في حقوق الله؛ كالحدود؛ لأنها مَبْنِيَّةٌ على المُسَامَحَةِ، وله في حقوق الناس [تفصيل].

وقَيَّدَ البخاريُّ الترجمةَ بقوله: «إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونُ وَالتُّهْمَةُ»، قولَ من أجاز للقاضي أن يقضي بعِلْمه؛ لأن الذين منعوا ذلك مُطلقاً اعتلّوا بأنه غيرُ معصوم، فيجوز أن تلحقه التهمةُ إذا قضى بعِلْمه؛ أن يكونَ حكمَ لصديقه على عدوّه، فَحُسِمَتِ المادّةُ، فَجَعَلَ المصنّفُ محلَّ الجواز ما إذا لَمْ يَخَفِ الحاكمُ الظُّنُونُ وَالتُّهْمَةَ؛ كأن البخاريَّ أخذ ذلك القيدَ من قول الإمام الكرايسي؛ فإنه مِنْ مَشَائِخِهِ.

* * *

١٥ - باب:

الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ الْمُخْتَوَمِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا يَضِيقُ عَلَيْهِ، وَكِتَابِ
الْحَاكِمِ إِلَى عَمَلِهِ، وَالْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

مُرَادُ البخاريِّ في هذه الترجمة: هل تصحُّ الشهادةُ على الخطِّ؟ وقَيَّدَ بالمختوم؛ لأنه أقربُ إلى عَدَمِ التزويرِ على الخطِّ. وأشار بقوله: «وما يَجُوزُ»، «وما يَضِيقُ» إلى أن القولَ بذلك لا يكون على التعميمِ إثباتاً ونفيّاً، بل لا يَمْنَعُ ذلك مُطلقاً؛ فتَضِيعُ الحقوقُ، ولا يُعْمَلُ بذلك مُطلقاً، فلا يُوْمَنُ فيه التزويرُ، فيكون جائزاً بِشروط. وأشار بقوله: «وكتابِ الحاكمِ إلى عاملِهِ» إلى الردِّ على من أجاز الشهادةَ على الخطِّ، ولم يُجْزَها في كتاب القاضي وكتاب الحاكم.

ثم حَكى عن بعض الناس: أنه خَصَّ جوازَ كتابِ الحاكمِ في الأموالِ دُونَ الحُدُودِ.

ثم فَرَّقَ بين قَتْلِ الْخَطَا وَالْعَمْدِ، وَأَلْزَمَ الْبَخَارِيُّ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ، وَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ وَاضِحَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْزِ الْكِتَابُ بِالْقَتْلِ، فَلَا فَرَقَ بَيْنَ الْخَطَا وَالْعَمْدِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا يُصِيرُ مَا لَا بَعْدَ الثُّبُوتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَالْعَمْدُ أَيْضاً رَبَّماً أَلَّ إِلَى الْمَالِ، فَاقْتَضَى النَّظَرُ التَّسْوِيَةَ.

ثم أورد في الباب عِدَّةَ آثَارٍ تَعَلَّقَ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ، وَجَوَازِ كِتَابِ الْقَاضِي وَالْحَاكِمِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ.

وأورد حديثَ كِتَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ.

ثم أورد أَثَرَ الزُّهْرِيِّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي السِّتْرِ.

ثم أورد حديثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الرُّومِ، وَاسْتَدَلَّ الْبَخَارِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْخَطِّ.

اعْلَمْ: أَنَّ جُمْلَةً مَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ التَّرْجِمَةُ بِآثَارِهَا ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ، وَكِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِمَا فِي الْكِتَابِ. وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْبَخَارِيِّ جَوَازُ جَمِيعِ ذَلِكَ.

أَمَّا الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ إِلَّا إِذَا تَذَكَّرَ الشَّهَادَةَ، وَأَجَازَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الشَّهَادَةَ عَلَى الْخَطِّ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي: وَهُوَ حُكْمُ كُتُبِ الْقَضَا، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى الْجَوَازِ، وَاسْتَشْنَى الْحَنْفِيُّ الْحُدُودَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَالَّذِي احْتَجَّ بِهِ الْبَخَارِيُّ عَلَى [الْحَنْفِيَّةِ] قَوِيٌّ، وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الْقَضَاةِ مِنَ التَّابِعِينَ مِمَّنْ أَجَازَ ذَلِكَ؛ حُجَّتُهُمْ فِيهِ ظَاهِرَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى الْمَلُوكِ،

ولم يُنقل أنه أشهد أحداً على كتابه .

ثم أجمع فقهاء الأمصار على ما ذهب إليه سوار، وابن أبي يعلى؛
من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد، فاحتيط للدماء والأموال .
وأما الحكم الثالث، وهو الشهادة على الإقرار، فاختلفوا إذا أشهد
القاضي شاهدين على كتابه، وإقراره كتابه؛ ولم يقرأه عليهما، ولا عرّفهما
بما فيه .

فقال مالك: يجوز ذلك .

وقال الشافعي، وأبو حنيفة: لا يجوز .

واحتج البخاري لمالك؛ بأن النبي ﷺ كتب إلى عماله كتباً من غير أن
يقرأها على من حملها، وهي مُشملة على الأحكام والسُنن .

* * *

١٦- باب:

مَتَى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ؟

هذه الترجمة معقودة لبيان متى يستحق الرجل أن يكون قاضياً؟
ثم أورد البخاري في الباب أثرَي الحسن، وعمر بن عبد العزيز،
ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة من جهة بيان الصفات المتعلقة بالقاضي، والله
أعلم .

* * *

١٧ - باب :

رِزْقُ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : «وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا» عَطْفًا عَلَى الْحُكَّامِ ؛ أَيْ : وَرِزْقُ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ؛ أَيْ : عَلَى الْحُكُومَاتِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَوْرَدَ الْجُمْلَةَ عَلَى الْحِكَايَةِ يَرِيدُ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الرِّزْقِ بِآيَةِ الصَّدَقَاتِ ، وَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ لَهَا ؛ لِعَطْفِهِمْ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ [التوبة : ٦٠] ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ اخْتِذِ الْقَاضِي الْأُجْرَةَ عَلَى الْحُكْمِ ، وَكَرِهَتْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ ، وَلَمْ يُحَرِّمُوهُ مَعَ ذَلِكَ .

ثُمَّ أَوْرَدَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ عِدَّةَ آثَارٍ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الْأُجْرَةِ عَلَى الْقَضَاءِ ، وَأَوْرَدَ أَثَرَ عَائِشَةَ فِي الْوَصِيِّ ، وَالْحَقُّ الْقَاضِي بِالْوَصِيِّ ؛ لِلْجَامِعِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ الْقِيَامُ بِمَصَالِحِ الْخَلْقِ .

ثُمَّ أَوْرَدَ حَدِيثَ عُمَرَ فِي الْعِمَالَةِ ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

١٨ - باب :

مَنْ قَضَى وَلَا عَنَ فِي الْمَسْجِدِ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : اسْتَحَبَّ الْقَضَاءُ فِي الْمَسْجِدِ طَائِفَةٌ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَكَرِهَتْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ^(١) .

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٢٤٠/٨) .

وقال الشافعي: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُقْضَى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ .

ثم أورد في الباب عِدَّةَ آثَارٍ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اللَّعَانِ وَالْقَضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ .

ثم أورد حديثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِ اللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ .

* * *

١٩ - بَابُ :

مَنْ حَكَمَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ،

أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَيُقَامَ

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّهُ خَصَّ جَوَازَ الْحُكْمِ فِي الْمَسْجِدِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ يَتَأَذَّى بِهِ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ يَقَعُ بِهِ لِلْمَسْجِدِ نَقْصٌ؛ كَالْتَلُوِثِ .

ثم أورد البخاريُّ في الباب أثريَّ عمرَ وعليٍّ، ومطابقته للتَّرجمة ظاهرة .

ثم ساقَ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْمُقَرَّرِ بِالزَّنا، والغرضُ منه هنا: قوله: «اذهبوا به فارْجُموه» .

قال ابنُ بَطَّالٍ: ذهبَ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسْجِدِ: الْكُوفِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَجَازَهُ الشَّعْبِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِالضَّرْبِ بِالسَّيَاطِ الْيَسِيرَةِ، فَإِذَا كَثُرَتْ الْحُدُودُ، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ^(١) .

* * *

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (٢٤٢/٨) .

٢٠- باب :

مَوْعِظَةُ الْإِمَامِ لِلْخُصُومِ

هذا الباب معقودٌ لبيان أدب الإمام في موعظته الخصومَ حتى يُقَرَّ الكاذبُ.

ذكر البخاري في الباب حديثاً أمَّ سَلَمَةَ، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة، وبالله التوفيق.

* * *

٢١- باب :

الشَّهَادَةُ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي وِلَايَةِ الْقَضَاءِ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ، لِلْخَصْمِ

أي : هل يَقْضِي له على خَصْمه بعَلْمه، أو يَشْهَدُ له عند حاكمٍ آخَرَ؟ هكذا أورد الترجمةَ مستفهماً بغيرِ جَزْمٍ؛ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي اخْتِيَارَ أَنْ لَا يَحْكُمَ بعَلْمه فيها.

قال الْمُهَلَّبُ: اسْتَشْهَدَ الْبُخَارِيُّ لِقَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِقَوْلِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ فِي آيَةِ الرَّجْمِ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُلْحِقْهَا بِنَصِّ الْمُصَحِّفِ بِشَهَادَتِهِ وَحْدَهُ، وَأَفْصَحَ بِالْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ». فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَطْعِ الذَّرَائِعِ؛ لِثَلَا يَجِدَ حُكَّامُ الشُّوْءِ سَبِيلًا إِلَى أَنْ يَدْعُوا الْعِلْمَ لِمَنْ أَحْبَبُوا لَهُ الْحُكْمَ بِشَيْءٍ.

ثم حكى البخاري في الباب مذهب العلماء في المسألة، ودلائل كل من الفريقين، فذكر حديث قصّة ماعز، والغرض منه: حُكْمُ النبي ﷺ بالرجم دون أن يُشهد مَنْ حَضَرَهُ، [...] ^(١) بعد إقرار الذي كان عنده وذكر حديث أبي قتادة في قصة القتيل الذي قتله في غزوة حنين، والغرض منه: إعطاء النبي ﷺ السِّلْبَ لأبي قتادة بعد إقرار الذي كان عنده السِّلْبُ بعلمه.

قال المَهْلَبُ: وقد ردَّ بعضُ الناسِ الحجّةَ المذكورة، فقال: ليس في إقرار ماعز عند النبي ﷺ، ولا حُكْمِهِ بالرجم دون أن يُشهدَ مَنْ حَضَرَهُ، ولا في إعطائه السِّلْبَ لأبي قتادة حُجَّةٌ للقضاء بالعلم؛ لأن ماعزًا إنما كان إقراره عند النبي ﷺ بحضرة الصحابة، فلم يحتج النبي ﷺ إلى الإشهاد على إقراره؛ لسماعهم منه ذلك، وكذلك قصة أبي قتادة.

ثم حكى عن القاسم: لا ينبغي للحاكم أن يقضي بعلمه؛ لأن فيه تعرّضاً لتهمة، واحتج له البخاري بحديث كراهة الظن، وبحديث صفيّة، ووجه الاستدلال لمن منع الحكم بالعلم: أنه ﷺ كره أن يقع في [قلب] الأنصارين من وسوسة الشيطان شيء، فمراعاة نفى التهمة عنه - مع عصمته - تقتضي مراعاة نفى التهمة عمّن هو دونه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

٢٢- باب :

أَمْرُ الْوَالِي إِذَا وَجَّهَ أَمِيرَيْنِ إِلَى مَوْضِعٍ : أَنْ يَتَطَاوَعَا ، وَلَا يَتَعَاصِيَا
ذكر البخاري في الباب حديث أبي بُرْدَةَ في بَعْثِ أَبِي مُوسَى ، وَمُعَاذٍ ،
والغرضُ منه هنا : قوله : « وَتَطَاوَعَا » .

* * *

٢٣- باب :

إِجَابَةُ الْحَاكِمِ الدَّعْوَةَ

أورد البخاري - رحمه الله - في الباب أثرَ عثمان ، ومطابقته للترجمة
ظاهرة .
ثم أورد حديثَ أبي موسى ، والأصلُ فيه عمومُ الخبر ؛ فإنه يتناولُ
الحاكمَ وغيره .

* * *

٢٤- باب :

هَدَايَا الْعُمَّالِ

ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ في قصة
ابنِ الأنْبِيَّةِ ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من حيثُ إِنَّهُ يَتَضَمَّنُ كَرَاهَةَ هَدَايَا
الْعُمَّالِ .

قوله : ﴿ حَوَارِءٌ ﴾ [الأعراف : ١٤٨] : صَوَّتْ ، وَالْجُؤَارُ : مِنْ
﴿ تَجَحَّرُونَ ﴾ [النحل : ٥٣] : كَصَوْتِ الْبَقَرَةِ . أشار به إلى قوله : ﴿ عَجَلًا جَسَدًا لِلَّهِ

﴿خَوَارِ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. وأشار أيضاً إلى قراءة الأعمش: «عَجَلًا جَسَدًا لَهُ جُؤَار»
- بالجيم -. وأشار إلى تفسير قوله تعالى: ﴿فَالَيْتَهُ تَجَرُّونَ﴾ [النحل: ٥٣].

* * *

٢٥ - باب:

اسْتِقْضَاءُ الْمَوَالِي وَاسْتِعْمَالِهِمْ

يعني: تَوَلَّيْتَهُمُ الْقَضَاءَ، واستعمالهم على إمرة البلاد؛ حرباً أو
خراجاً أو صلاةً.

أورد البخاري حديث ابن عمر، ومناسبتُهُ للترجمة: تقديمُ سالمٍ
- وهو مَوْلَى - على من ذَكَرَ من الأحرارِ في إمامة الصلاة، ومن كان رِضاً في
أمر الدين، فهو رِضاً في أمور الدنيا، فيجوزُ أن يُوَلَّى القضاء، والإمرة على
الحرب، وعلى جباية الخراج، وأما الإمامة العظمى، فمن شروطِ صِحَّتِهَا
أن يكونَ الإمامُ قُرَشِيًّا.

* * *

٢٦ - باب:

الْعُرْفَاءُ لِلنَّاسِ

والعريفُ هو: القائمُ بأمرِ الطائفةِ من الناسِ.

أورد البخاري في الباب حديث مروان، والمِسُورِ بنِ مَخْرَمَةَ في قصة
سَبْيِ هَوَازِنَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لقوله فيه: «فارجعوا حتى يرفعَ

إلينا عُرُفَاؤُكُمْ» ؛ فإنه يدلُّ على مشروعية إقامة العُرُفَاءِ .

* * *

٢٧ - باب :

مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ :

أحدهما : حديث ابنِ عمرَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

وثانيهما : حديث أبي هريرةَ في ذي الوجهين، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

٢٨ - باب :

الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ

أي : في حقوقِ الآدميينَ دونَ حقوقِ الله تعالى بالاتفاق، حتى لو قامتِ البيِّنةُ على غائبٍ بِسْرِقةٍ - مثلاً -، حُكِمَ بِالمالِ دونَ القَطْعِ .
قال ابنُ بَطَّالٍ : أجاز مالِكٌ، والشافعيُّ، وغيرُهما الحُكْمَ على الغائبِ^(١) .

وقال أبو حنيفةٌ، وغيرُه : لا يُقْضَى على الغائبِ مُطلقاً .

(١) انظر : «شرح ابن بطال» (٢٥١/٨) .

وللعلماء في المسألة تفاصيلٌ مذكورةٌ في الفُروعِ الفقهيةِ .
ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ عائشةَ في قصةِ هِنْدٍ، واحتجَّ به
لجوازِ القضاءِ على الغائبِ .

* * *

٢٩ - باب :

مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ ، فَلَا يَأْخُذْهُ ؛
فَإِنَّ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُحِلُّ حَرَامًا ، وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا
ذهبَ الجمهورُ إلى أن قضاءَ القاضي نافِذٌ في الظاهرِ دونَ الباطنِ ،
فلا يكونُ موجباً للتملكِ ، ولا الإزالةِ ، ولا النكاحِ ، ولا الطَّلَاقِ ، ولا
غيرها ، وإليه ذهبَ أبو يوسفَ .

وذهبَ طائفةٌ إلى أن قضاءَ القاضي نافِذٌ في الظاهرِ والباطنِ ، في
العُقودِ والفُسُوخِ ، وفي النكاحِ والطَّلَاقِ ، وأما في الأموالِ ، فقضاؤه نافِذٌ في
الظاهرِ دونَ الباطنِ ، وهو قولُ أبي حنيفةَ .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين :

أحدهما : حديثُ أمِّ سلمَةَ ، وهو ظاهرٌ فيما تَرَجَّمَ ، وهو أَصْرَحُ ما
يُحْتَجُّ به .

وثانيهما : حديثُ عائشةَ في قصةِ ابنِ وَليدةَ زَمْعَةَ ، ومطابقتهُ للترجمةِ
من جهةِ أن البخاريَّ أشار بإيرادهِ إلى النُّكْتَةِ المذكورةِ في الحديثِ الأولِ ؛
حيثُ حَكَمَ النبيُّ ﷺ بالولِدِ لعبدِ بنِ زَمْعَةَ ، وألحقَهُ بِزَمْعَةَ ، ثم لما رأى شَبَهُهُ

بِعُتْبَةٍ، أَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ احتياطاً. فأشار البخاريُّ إلى أنه ﷺ حَكَمَ في ابنِ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ بالظاهر، ولو كان في نفسِ الأمرِ ليس من زَمْعَةَ، فدلَّ على أنه قد يُحْكَمُ بالشيء في الظاهر، ويكون الأمرُ في الباطنِ بخلافه.

* * *

٣٠- باب:

الحُكْمُ فِي الْبِئْرِ وَنَحْوِهَا

أورد البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ مسعود، وفيه قولُ الْأَشْعَثِ: «فِي نَزَلَتْ، وَفِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بئرٍ».

وأما قوله: «وَنَحْوِهَا»، فلعلَّه يشير إلى مُشَاجَرَةِ ابنِ الزُّبَيْرِ مع الأنصاري في شِراجِ الحَرَّةِ، والله أعلم.

قال ابنُ المُثَنَّى: وجهُ دخول هذه الترجمة في القصة - مع أنه لا فرق بين البئر والدار والعبد؛ حتى تَرَجَمَ على البئر وحدها -: أنه أراد الردَّ على من زَعَمَ أن الماءَ لَا يُمْلِكُ، فحقَّقَ بالترجمة أنه يُمْلِكُ؛ لوقوعِ الحُكْمِ بين المتخاصمين فيها.

قال الحافظ: وفيه نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنه لم يقتصر في الترجمة على البئر، بل قال: «وَنَحْوِهَا».

والثاني: لو اقتصر، لم يكن فيه حُجَّةٌ على مَنْعِ بيعِ الماء؛ لأنه يجوزُ بيعُ البئرِ، ولا يَدْخُلُ الماءُ، وليس في الخبرِ تصریحٌ بالماء، فكيف يصحُّ الردُّ^(١)؟ والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/١٧٨).

٣١- باب :

القضاء في كثير المال وقليله

قال ابن المنير: كأن البخاري خشي غائلة التخصيص في الترجمة التي قبل هذه، فترجم بأن القضاء عام في كل شيء، قل أو جل.

ثم ذكر في الباب حديث أم سلمة المذكور قبل باب؛ لقوله فيه: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ»، وهو يتناول القليل والكثير. وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال: إن للقاضي أن يستنبط بعض من يريد في بعض الأمور دون بعض.

أو على من قال: لا تجب اليمين إلا في قدر معين من المال، ولا تجب في الشيء التافه.

أو على من قال: لا يتعاطى القاضي الحكم في الشيء التافه، بل إذا رُفِعَ إليه، رده إلى نائبه - مثلاً -.

* * *

٣٢- باب :

بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم

قال ابن المنير: أضاف البيع إلى الإمام؛ ليشير إلى أن ذلك يقع في مال السفية، أو في وفاء دين الغائب، أو من يمتنع، [أو غير ذلك]؛ ليتحقق أن للإمام التصرف في عقود الأموال في الجملة.

ثم ذكر حديثاً معلقاً، ثم أسند حديث جابر.

قال ابن المنير: ذكر في الترجمة الضياع، ولم يذكر إلا بيع العبد. فكانه أشار إلى قياس العقار على الحيوان، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣٣ - باب:

مَنْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِطَعْنٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ فِي الْأَمْراءِ حَدِيثًا

قال المَهَلَّبُ: ففي الترجمة: أن الطاعن إذا لم يعلم حال المطعون عليه، فرماه بما ليس فيه؛ لا يُعْبَأُ بذلك الطَّعْنُ، ولا يُعْمَلُ به.

وقيد البخاري الترجمة بمن لا يعلم؛ إشارة إلى أن من طعن بعلم: أنه يُعْمَلُ به، فلو طعن بأمرٍ محتَمَلٍ، كان ذلك راجعاً إلى رأي الإمام. ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر في بعث أسامة، ومطابقته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ قطع بسلامة العاقبة في إمرة أسامة، فلم يَلْتَفِتْ لِطَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فِي إِمْرَتِهِ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣٤ - باب:

الْأَلَدُ الْخَصِمُ، وَهُوَ الدَّائِمُ فِي الْخُصُومَةِ

أشار به إلى تفسير قوله: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

قوله: ﴿لَذَّا﴾ [مریم: ٩٧]: عوجاً. أشار به إلى تفسير قوله: ﴿وَنُذِرْ بِهِ قَوْمًا لِّذًا﴾ [مریم: ٩٧].

ثم ذكر البخاري في الباب حديث عائشة، وهو ظاهر فيما ترجم له.

* * *

٣٥- باب:

إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرٍ، أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَهُوَ رَدٌّ

أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر في بعث النبي ﷺ خالدًا، والغرض منه هنا: قوله ﷺ: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»؛ يعني: من قتل الذين قالوا: «صبيانًا» قبل أن يستفسرهم عن مرادهم بذلك القول؛ فإن فيه إشارة إلى تقريب فعل ابن عمر ومن تبعه في تركهم متابعة خالد على قتل من أمر بقتلهم.

* * *

٣٦- باب:

الْإِمَامُ يَأْتِي قَوْمًا فَيُصْلِحُ بَيْنَهُمْ

ذكر البخاري في الباب حديث سهل بن سعد، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله: «ثم أتاهم يصلح بينهم».

* * *

٣٧ - باب :

يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا

ذكر البخاري في الباب حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر وعمر في جمع القرآن، والغرض منه: قول أبي بكر لزيد: «إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك».

* * *

٣٨ - باب :

كِتَابُ الْحَاكِمِ إِلَى عَمَّالِهِ، وَالْقَاضِي إِلَى أَمَنَائِهِ

أورد البخاري في الباب حديث سهل بن أبي حنمة في قصة عبد الله بن سهل وقتله بخيبر، والغرض منه هنا: قوله فيه: «فكتب رسول الله ﷺ إليهم». قال ابن الميبر: ليس في الحديث [الذي] أورده أنه ﷺ كتب إلى نائبه، ولا إلى أمينه، وإنما كتب إلى الخصوم أنفسهم، ولكن يؤخذ من مشروعية مكاتبة الخصوم، والبناء على ذلك: جواز مكاتبة النواب، والكتاب في حق غيرهم بطريق الأولى، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٣٩ - باب :

هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا وَحْدَهُ لِلنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ

والحكمة في إيراد الترجمة بصفة الاستفهام: الإشارة إلى خلاف

محمد بن الحسن؛ فإنه قال: لا يجوز للقاضي أن يقول: أقرّ عندي فلانٌ بكذا - لشيء يقضي به عليه؛ من قتل أو مالٍ أو عتقٍ أو طلاقٍ - حتى يشهد معه على ذلك غيره، وادّعى أن مثلَ هذا الحكم الذي في حديث الباب خاصٌّ بالنبي ﷺ، وينبغي أن يكون في مجلس القاضي أبداً عدلان.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة، وزيد بن خالدٍ في قصة العسيف، والغرضُ منه: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «فَاغْذُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَارْجُمُهَا».

* * *

٤٠ - باب:

تَرْجِمَةُ الْحُكَّامِ

ثم ذكر طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل. والغرضُ منه: قوله: «ثم قال لترجمانه».

قال ابن بطال: لم يُدخل البخاريُّ حديثَ هرقل حُجَّةً على جواز الترجمان المشترك؛ لأنَّ ترجمانَ هرقل كان على دينِ قومه، وإنما أدخله؛ ليدلَّ على أنَّ الترجمانَ كان يجري عند الأممِ مجرى الخبر، لا مجرى الشهادة^(١).

وقال ابن المنير: وجهُ الدليلِ من قصةِ هرقل - مع أن فعله لا يُحتجُّ به -:

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (٢٧٠/٨).

أَنْ مِثْلَ هَذَا صَوَابٌ مِنْ رَأْيِهِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّا أوردَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ صَوَابٌ مُوَافِقٌ لِلْحَقِّ، فَمَوْضِعُ الدَّلِيلِ: تَصْوِيبُ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ لِهَذَا وَأَمثَالِهِ مِنْ رَأْيِهِ، وَحُسْنِ تَفْطُنِهِ، وَمُنَاسِبَةِ اسْتِدْلَالِهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الشَّقَاوَةُ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَتَكْمِلَةُ هَذَا أَنْ يُقَالَ: يُؤْخَذُ مِنْ صِحَّةِ اسْتِدْلَالِهِ - فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالرِّسَالَةِ -: أَنَّهُ كَانَ مُطَّلِعًا عَلَى شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ، فَتَحَمَّلُ تَصَرُّفَاتِهِ عَلَى وَفْقِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي كَانَ مَتَمَسِّكًا بِهَا.

قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ مُسْتَنَدَ الْبُخَارِيِّ تَقْرِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنَ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِجَّ بِاكتفائه بِتَرْجُمَةِ أَبِي جَمْرَةَ لَهُ، فَلَا تُرَانِ رَاجِعَانِ لِابْنِ عَبَّاسٍ، أَحَدُهُمَا مَنْ تَصَرَّفَهُ، وَالْآخَرُ مَنْ تَقْرِيرِهِ، وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ فِعْلُ عُمَرَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافُهُ، قَوِيَّتِ الْحُجَّةُ^(٢).

* * *

٤٠ - بَابُ:

تَرْجُمَةُ الْحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانُ وَاحِدٌ؟

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَجَازَ الْأَكْثَرُ تَرْجُمَةَ وَاحِدٍ^(٣).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: لَا بَدَّ مِنْ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٣٢٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣/١٨٨).

(٣) انظر: «شرح ابن بطال» (٨/٢٧٠).

وقال الشافعي: هو كالبيّنة.

وعن مالك روايتان.

فالاكتفاء بالواحد قولُ الحنفية، وروايةُ عن أحمد، واختارها البخاري. وأشار في الترجمة إلى خلاف محمد بن الحسن، والشافعي، وذكر بعد ذلك الآثار.

قال الكرّماني: الحق أن البخاري لم يُحرّر المسألة؛ إذ لا نزاع لأحد أنه يكفي ترجمان واحد عند الإخبار، وأنه لا بدّ من اثنين عند الشهادة، فيرجع الخلاف إلى أنها إخبارٌ أو شهادة، فلو سلّم الشافعي أنها إخبارٌ، لم يشترط العدد، ولو سلّم الحنفي أنها شهادة، لقال بالعدد، والصّور المذكورة في الباب كلّها إخباراتٌ، أما المكتوبات، فظاهرٌ، وأما قصة المرأة، وقول أبي جَمْرَةَ، فأظهرٌ، فلا محلّ لأن يقال على سبيل الاعتراض: (وقال بعضُ الناس)، بل الاعتراضُ على البخاري أوجهٌ؛ فإنه نصّب الأدلة على غير ما ترجم عليه، وهو ترجمةُ الحُكام؛ إذ لا حكمَ فيما استدلّ به^(١). اهـ.

قال الحافظ ابن حجر: وهو - أي: الكرّماني - أوّلَى بأن يقال في حقّه: إنه ما حرّر؛ فإنّ أصلَ ما احتجّ به البخاريّ اكتفاء النبي ﷺ بترجمة زيد بن ثابت، واكتفاؤه به وحده، وإذا اعتمدَ عليه في قراءة الكتب التي تردّ عليه، وفي كتابة ما يرسله إلى من يكاثبه؛ التحق به اعتماده عليه فيما

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٣٥/٢٤).

يترجم له عَمَّنْ حَضَرَ من أهل ذلك اللسان، فإذا اكتفى بقوله في ذلك؛ وأكثر تلك الأمور تشتمل على تلك الأحكام، وقد يقع فيما طريقه منها الإخبار ما يترتب عليه الحكم، فكيف لا تتجه الحجة به للبخاري؟ وكيف يقال: إنه ما حرَّرَ المسألة؟

وأما قصة المرأة مع عمر، فظاهرُ السياق أنها كانت فيما يتعلق بالحكم؛ لأنه درأَ الحدَّ عن المرأة؛ لجهلها بتحريم الزنا بعد أن ادَّعى عليها، وكاد يُقيم عليها الحدَّ، واكتفى في ذلك بإخبار واحدٍ يترجم له عن لسانها.

وأما قصة أبي جَمْرَةَ مع ابنِ عباس، وقصة هِرْقُلَ؛ فإنهما، وإن كانا في مقام الإخبارِ المَحْضِ، فلعلَّه إنما ذكرهما استظهاراً وتأكيذاً.

قال ابنُ المنذر: القياسُ يقتضي اشتراطَ العددِ في الأحكام؛ لأن كلَّ شيءٍ غابَ عن الحاكم لا يُقبلُ فيه إلا البيّنة الكاملة، والواحدُ ليس ببيّنة كاملة، حتى ينضمَّ إليه كمالُ النَّصابِ، غيرَ أن الحديثَ إذا صحَّ، سقطَ النظرُ، وفي الاكتفاءِ يزيدُ بنُ ثابتٍ وحده حُجَّةٌ ظاهرةٌ لا يجوزُ خلافُها.

قال الحافظ ابنُ حجرٍ: ويمكن أن يجابَ: أن ليسَ غيرُ النبي ﷺ من الحُكَّام في ذلك مثله؛ لإمكانِ اطلاعه على ما غابَ عنه بالوحي؛ بخلافِ غيره، لكن نقلَ الكرايسي أن اكتفاء الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم إلا ترجُمان واحدٌ^(١). والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/١٨٨).

٤١ - باب :

مُحَاسَبَةُ الْإِمَامِ عُمَالَهُ

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي حُمَيْدٍ فِي قِصَّةِ ابْنِ اللَّتْبِيَّةِ،
وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُهُ : « فَلَمَّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَحَاسَبَهُ » ، وَاللَّهُ
- سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ .

* * *

٤٢ - باب :

بِطَانَةُ الْإِمَامِ وَأَهْلُ مَشُورَتِهِ

الْبِطَانَةُ : الدُّخْلَاءُ . وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ بِهَذَا التَّفْسِيرِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران :
١١٨] .

ثُمَّ أُورِدَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ .

* * *

٤٣ - باب :

كَيْفَ يُتَابِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ ؟

الْمُرَادُ بِالْكِفِيَّةِ : الصَّيْغَةُ الْقَوْلِيَّةُ ، لَا الْفِعْلِيَّةُ ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ مِنَ
الْأَحَادِيثِ السَّتَّةِ ، وَهِيَ : الْبَيْعَةُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَعَلَى الْهَجْرَةِ ، وَعَلَى
الْجِهَادِ ، وَعَلَى الصَّبْرِ ، وَعَلَى عَدَمِ الْفِرَارِ وَلَوْ وَقَعَ الْمَوْتُ ، وَعَلَى بَيْعَةِ

النساء، وعلى الإسلام، وكلُّ ذلك وقعَ عندَ البيعةِ بينهم فيه القولُ.

الحديث الأول: حديثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، والغرضُ منه: قوله:

«بايعنا رسولَ الله ﷺ على السمع والطاعة».

الثاني: حديثُ أَنَسٍ، والمرادُ: قوله:

«نحنُ الذين بايعُوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً»

الثالث: حديثُ ابنِ عمرَ في البيعةِ على السمع والطاعة، وفيه: يقولُ

لنا: «فيما استطعتم».

الرابع: حديثُ جريرٍ، وفيه البيعةُ على السمع والطاعة، وفيه التلقينُ:

«فيما استطعْتُ».

الخامس: حديثُ سَلَمَةَ في المبايعةِ على الموت.

السادس: حديثُ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ في قصةِ بَيْعَةِ عَثْمَانَ، والغرضُ

منه هنا: قوله: «أبايعُكَ على سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَالْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ».

* * *

٤٤ - باب:

مَنْ بَايَعَ مَرَّتَيْنِ

ساقَ البخاريُّ في الباب حديثَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، ومطابقته للترجمة

ظاهرة لمبايعته مَرَّتَيْنِ.

* * *

٤٥ - باب :

بَيْعَةُ الْأَعْرَابِ

ساق البخاري في الباب حديث جابر في قصة الأعرابي ، ومطابقته
الترجمة ظاهرة .

* * *

٤٦ - باب :

بَيْعَةُ الصَّغِيرِ

ذكر البخاري في الباب حديث عبدالله بن هشام .
قال ابن المنير : الترجمة مُوهمةٌ ، والحديث يزِيلُ إيهامها فهو دالٌّ
على عدم انعقاد بيعَةِ الصَّغِيرِ^(١) .

* * *

٤٧ - باب :

مَنْ بَايَعَ ، ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَةَ

أورد البخاري في الباب حديث جابر في قصة الأعرابي ، ومطابقته
لِلترجمة ظاهرة .

* * *

(١) انظر : «المتواري على أبواب البخاري» (ص : ٣٢٩) .

٤٨ - باب :

مَنْ بَايَعَ رَجُلًا لَا يَبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا

أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة في الثلاثة الذين لا يكلمهم الله تعالى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من قوله : «ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنياه» .

* * *

٤٩ - باب :

بَيْعَةُ النِّسَاءِ،

وفيه : قرأ النبي ﷺ : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعَنَّكَ﴾ [المنحنة : ١٢] ،
ثم قال حين فرغ منها : «أنتنَّ على ذلك»

ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث :

الأول : حديث ابن عباس ، أورده معلقاً . وأشار فيه إلى حديثه في

العديد .

الثاني : حديث عبادة بن الصَّامِتِ في مُبَايَعَتِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ ، ومطابقته

للت ترجمة من جهة أن البخاري أشار في هذه الترجمة إلى ما وقع في بعض طرق هذا الحديث من قول عبادة : «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء : أن لا يُشركن بالله شيئاً» .

قال ابن المنير : أدخل حديث عبادة في ترجمة بيع النساء ؛ لأنها

وردت في القرآن في حق النساء، فعُرِفَتْ بهنَّ، ثم اسْتُعْمِلَتْ في الرجال^(١). اهـ.
 الثالث: حديث عائشة في مبايعة النساء بالكلام، ومطابقته للترجمة
 ظاهرة.

الرابع: حديث أمِّ عَطِيَّةٍ في المبايعة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٠- باب:

مَنْ نَكَثَ بَيْعَةً

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]

أورد البخاري في الباب حديث جابر في قصة الأعرابي الذي بايع
 على الإسلام، ثم جاء يستقيل، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

* * *

٥١- باب:

الِاسْتِخْلَافِ

أي: تعيين الخليفة عند موته خليفة بعده، أو يُعَيِّن جماعةً يتخيرون
 منهم واحداً.

(١) المرجع السابق (ص: ٣٣٠).

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ :

الأول: حديث عائشةؓ، والغرضُ منه هنا: قوله: «لقد هَمَمْتُ - أو أردتُ - أن أُرسلَ إلى أبي بَكْرٍ وابنِه، فَأُعْهَدَ»؛ أي: أُعَيِّنُ الْقَائِمَ بِالْأَمْرِ بَعْدِي، هَذَا الَّذِي فَهَمَهُ الْبَخَارِيُّ، فَتَرْجَمَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْعَهْدُ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ.

الثاني: حديث عمرؓ، ومطابقته للترجمة [ظاهرة].

الثالث: حديث أنسٍ بنِ مالِكٍ فِي قِصَّةِ خُطْبَةِ عُمَرَ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ، ومطابقته للترجمة [تؤخذ من قوله: فإنه أولى المسلمين بأموركم]^(١).

الرابع: حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، فِي الْاِقْتِدَاءِ بِالْشَيْخَيْنِ، ومطابقته للترجمة [في آخر الحديث؛ فإنه مشعر بأن أبا بكر هو الخليفة بعده]^(٢).

الخامس: حديث أَبِي بَكْرٍ فِي وَفْدِ بُرَاقَةَ، ومطابقته للترجمة [في قوله: حتى يرى الله خليفة نبيه]^(٣).

* * *

٥١م - باب

كَذَا لِلْجَمِيعِ بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ، وَهُوَ كَالْفَضْلِ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ ظَاهِرٌ.

(١) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (٢٨٠/٢٤).

(٢) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (٢٨٠/٢٤).

(٣) ما بين معكوفتين بياض في الأصل، والمثبت من «عمدة القاري» (٢٨٠/٢٤).

أورد البخاريُّ فيه حديثَ جابرِ بنِ سَمُرَةَ في ذِكْرِ الخلفاءِ الاثني عَشَرَ،
وقد وردَ في بعضِ رواياتِ هذا الحديثِ: «لا يزالُ هذا الدينُ عزيزاً إلى
اثني عَشَرَ خليفة» .

* * *

٥٢ - باب :

إِخْرَاجُ الْخُصُومِ وَأَهْلِ الرَّيْبِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ

تقدمتُ هذه الترجمةُ بهذا الأثرِ والحديثِ في (كتاب الإِشْخاصِ)،
ومطابقة الأثرِ للترجمة ظاهرةٌ، ووجهُ الاستدلالِ من حديثِ البابِ: أنه إذا
حَرَّقَها، بادَرُوا بالخروجِ، فثبتَ مشروعِيَّةُ الاقتصارِ على إخراجِ أهلِ
المعاصي من بابِ الأوَّلَى، ومَحَلُّ إخراجِ الخصومِ: إذا وقعَ منهم من
المِرَاءِ ما يقتضي ذلك، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُه أتمُّ.

* * *

٥٣ - باب :

هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُجْرِمِينَ وَأَهْلَ الْمَعْصِيَةِ
مِنَ الْكَلَامِ مَعَهُ، وَالزِّيَارَةِ، وَنَحْوِهِ؟

ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ كَعْبِ بنِ مالكٍ في قصة تخلفه عن
غزوةِ تبوكَ، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : وقعَ في بعضِ الرواياتِ : «المَحْبُوسُ»

بدلَ «المجرمين»، وهو أَوْجَهُ؛ لأنَّ المحبوسَ قد لا يتحققُ عِصْيَانُهُ.
والأوَّلُ يكونُ مِنْ عَطْفِ العامِّ على الخاصِّ، وهو المطابقُ لحديثِ البابِ
ظاهراً^(١)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

تمَّ (كتاب الأحكام)، ويتصل به - إن شاء الله - (كتاب التمني).

* بحمد الله سبحانه وتعالى تمَّ (كتاب الأحكام)، ويتصل به - إن
شاء الله تعالى - (كتاب التمني)، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً،
وصلَّى الله على رسوله محمد، وآله وصحبه وسلم.



(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/٢١٦).

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :



٧٠ - (٩٤)

كتاب التَّمنِّي

لما فرغ البخاريُّ من (كتاب الأحكام)، وأحوالِ الأمراء والقضاء، وكانت الإمامة والإمارة والقضاء والحكمُ يتمناها أكثرُ الأقوام؛ أَرَدَفَ بكتاب التَّمنِّي.

ثم أورد البخاريُّ في هذا الكتابِ تسعةَ أبوابٍ.

١ - باب :

مَا جَاءَ فِي التَّمنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ

غرضُ البخاريِّ في هذا البابِ : إثباتُ الأمرين :

الأمر الأول : الرُّخْصَةُ في بعض التَّمنِّي، فكأن البخاريَّ يشيرُ إلى

تقسيم التَّمنِّي إلى الحَسَنِ والقَبِيحِ، ويشير إلى الحديث : «إياكَ وَلَوْ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ بابَ الشَّيْطَانِ».

والأمر الثاني : فضيلةُ تَمَنِّي الشهادةِ.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أبي هُرَيْرَةَ من طَرِيقَيْنِ، مطابقتُهُ

للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة من قوله: «وَدِدْتُ»، ومن ثبوته يثبت أصلُ
التمني الذي هو الجزء الأول من الترجمة، والحديث شرطه الثاني في
باب: (الجهاد من الإيمان) من (كتاب الإيمان).

وأخرج البخاري أيضاً في باب: (تمني الشهادة)، وفي باب:
(الجعائل والحُمْلان) من (كتاب الجهاد).

* * *

٢ - باب:

تمني الخير

هذه الترجمة أعم من التي قبلها؛ لأن تمني الشهادة من جملة الخير.
وأشار البخاري في الباب الى أن التمني المطلوب لا ينحصر في طلب الشهادة.
ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، قيل: لا مطابقة بين
الحديث والترجمة؛ لأنه لا يُشبه التمني، وردَّ بأن في قوله: «لأُحِبَّتْ»
معنى التمني، أو هو بمعنى ودَدْتُ، فحصلت المطابقة.
وقيل: إن «لَوْ» تدلُّ على الامتناع، لا التمني، فلا يوافق الحديث
الترجمة أيضاً.

فالجواب: أن «لَوْ» هنا بمعنى: «إِنْ» لمجرد الملازمة، ومحبة كون
غير الواقع واقعاً نوعاً من التمني، غايته: أن هذا تَمَنٍّ بالشرط، والحديث
أخرج البخاري أيضاً في (باب: قول النبي ﷺ ما أُحِبُّ أن لي مثل أحد ذهباً)
من (كتاب الرقاق)، وفي (باب: أداء الديون) من (كتاب الاستقراض).

* * *

٣ - باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ»

لعلَّ هذا الباب معقودٌ لبيان تمني النبي - عليه السلام - ، مع ما فيه من الإشارة إلى إثبات جواز التمني على الأمر الفأيت .

ثم ساق البخاري في الباب حديثين ، ومطابقتهما للترجمة واضحة :
الحديث الأول : حديث عائشة - رضي الله عنها - ، وأخرجه البخاري - رحمه الله - في (الحج) مراراً .

الحديث الثاني : حديث جابر رضي الله عنه ، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب : مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ) ، وفي (باب : التمتع والإقراَن) ، وفي (باب : عُمرة التنعيم) من (كتاب الحج) ، وفي (باب : الاشتراك في الهدْي) من (كتاب الشَّرْكة) ، وفي (باب : بَعَثَ عَلِيٌّ وَخَالِدٌ قَبْلَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ) ، وفي (باب : الأحكام التي تُعرفُ بالدلائل) من (كتاب الأحكام) .

* * *

٤ - باب :

قَوْلِهِ ﷺ : «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا»

ولعلَّ هذه الترجمة معقودةٌ أيضاً لبيان تمني النبي ﷺ ، ولبيان جواز التمني على الأمر المستقبل الممكن ، والله تعالى أعلم .
ثم ذكر البخاري في الباب حديثين ؛ كلاهما عن عائشة - رضي الله عنها - ،

ومطابقة الأولِ منهما للترجمة واضحة، أخرجَه البخاريُّ - رحمه الله - في (باب: الحِرَاسَةِ فِي الغَزْوِ، وفي سبيلِ الله) من (كتاب الجهاد).

ومَوْضِعُ الدَّلَالَةِ من الثاني: قولُها: «فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ»، فكأن الترجمة مأخوذة من تقريرِ النبيِّ - عليه السلام -، والحديثُ أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ) من (كتاب الهِجْرَةِ).

* * *

[البَابُ الثَّامِسُ]

تَمَنِّي الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ

أضَافَ البخاريُّ العِلْمَ إلى القرآنِ بطريقِ الإلحاق به في الحُكْمِ .
ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ظَاهِرٌ في تَمَنِّي القرآنِ، والحديثُ أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب فضائلِ القرآن)، وفي (باب: اغْتِبَاطِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ)، وفي (باب: قولِ النَّبِيِّ ﷺ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ) من (كتاب التوحيد).

* * *

[البَابُ الثَّانِي]

مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّي

لَمَّا أَشَارَ البخاريُّ في البابِ الأولِ من الكتابِ إلى تَقْسِيمِ التَّمَنِّي إلى الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَفَرَّغَ من بَيَانِ التَّمَنِّي الْحَسَنِ، شَرَعَ في بَيَانِ التَّمَنِّي

المكروه . وأشار بإيراد الآية إلى أن كراهة التمني مخصوصة بما يكون داعيةً إلى الحسد والتباغض . وأشار بإيراد الأحاديث إلى : أن تمنّي الموت مكروه ؛ لأن فيه تفويت المنفعة العاجلة أو الآجلة ؛ من ازدياد الأعمال الصالحة ، أو التوبة من الأعمال السيئة .

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث ، كلّها في الزجر عن تمنّي الموت ، فتدلّ على الكراهة ، ثم مناسبتها للآية من جهة أن في الآية الزجر عن الحسد ، وفي الحديث الحث على الصبر ؛ لأن تمنّي الموت - غالباً - [ما] ينشأ عن قلة الصبر على المصيبة ، والجامع بين الآية و[الحديث] : الحث على الرضا بالقضاء .

الحديث الأول : حديث أنس رضي الله عنه ، أخرجه مسلم ، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب : تمنّي الموت) من (كتاب المرضي) ، وفي (باب : الدعاء بالموت والحياة) من (كتاب الدعوات) .

الحديث الثاني : حديث خباب رضي الله عنه ، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب : تمنّي الموت) من (كتاب المرضي) ، وفي (باب : الدعاء بالموت والحياة) من (كتاب الدعوات) ، وفي (باب : ما يُحذَرُ من زهرة الدنيا والتنافس) من (كتاب الرقاق) .

الحديث الثالث : حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري أيضاً في (باب : تمنّي الموت) من (كتاب المرضي) .

* * *

[البَابُ السَّابِعُ]

قَوْلِ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللَّهُ... إلخ

ثم ساق البخاري في الباب حديثَ البراء رضي الله عنه، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة من جهة المعنى، على أنه وقع في بعض الروايات بلفظ الترجمة، فكأن البخاري أشار إليه، والحديثُ أخرجَه البخاري أيضاً في (باب: حَفَرِ الخَنْدَقِ)، وفي (باب: الرَّجَزِ فِي الْحَرْبِ) من (كتاب الجِهَادِ)، وفي (باب: قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]) من (كتاب القَدَرِ).

* * *

[البَابُ الثَّامِنُ]

كَرَاهِيَةِ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ

ثم هذه الترجمة لها تعلقٌ بالجهاد، وتعلقٌ بالتمني، فلذا ذكرها البخاري في الموضوعين، فلا تكرار.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين؛ مطابقتهما للترجمة واضحة من جهة أن أدنى درجاتِ النَّهْيِ الكَرَاهَةُ.

الحديث الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجَه البخاري مُعَلِّقاً في (باب: لَا تَمَنُّوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ) من (كتاب الجِهَادِ).

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى، وأخرجَه البخاري أيضاً في (باب: تَمَنِّي الْمُجَاهِدِ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا)، وفي (باب: كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يَقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ أَخَّرَ الْقِتَالَ)، وفي (باب: لَا تَمَنُّوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ) من (كتاب الجهاد).

* * *

[البَابُ الثَّاسِعُ]

مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ

أشار البخاريُّ في هذا البابِ إلى الحديث: «إِيَّاكَ وَلَوْ؛ فَإِنْ لَوْ تَفَتْحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ».

ثم ظاهرُ تصرُّفِ البخاريِّ يقتضي أن النهيَ الواردَ في الحديثِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

وقيل: أشار البخاريُّ إلى أن النهيَ في الحديثِ للتنزيه.

وقال القاضي عياضُ المالِكيُّ: الذي يُفْهَمُ من ترجمةِ البخاريِّ، وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ «لَوْ، وَلَوْلَا» فِي الْاسْتِقْبَالِ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم احتجَّ البخاريُّ بِالْآيَةِ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ «لَوْ» فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

ثم أورد البخاريُّ فِي الْبَابِ تِسْعَةَ أَحَادِيثَ، فِي بَعْضِهَا التَّنْطِقُ بِ: «لَوْ»، وَفِي بَعْضِهَا: «لَوْلَا».

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٥/٤٢٠).

ثم اعترضَ على البخاريّ في هذه الترجمة؛ بأنها معقودةٌ على «لو»، وفي بعضِ الأحاديثِ ذكرَ «لولا».

والجوابُ عن هذا الاعتراضِ: أن مَالَ «لولا» إلى «لو».

الحديث الأول: حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنه، والمراد منه: قوله - عليه السلام -: «لو كنتُ راجِماً... إلخ» الحديث، أخرجَه البخاريُّ أيضاً من (باب: قولِ النبيّ ﷺ: لو كنتُ راجِماً بغيرِ بَيِّنَةٍ)، وفي (باب: قولِ الإمام: اللهم بَيِّنْ) من (كتاب الطلاق) في (أبواب اللّعان)، وفي (باب: من أظهرَ الفاحِشَةَ واللّطخَ والتهمَةَ بغيرِ بَيِّنَةٍ) من (كتاب المحاريب).

الحديث الثاني: حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنه في تأخيرِ الصلاة، أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب: النوم قبلَ العِشاء لمنْ غَلَبَ) من (كتاب مَوَاقِيتِ الصلاة).

الحديث الثالث: حديث أبي هُريرة، المرادُ منه: «لولا أنْ أَشُقَّ على أُمَّتِي»، والحديثُ أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب: السَّوَاكِ يومَ الجُمعة) من (كتاب يومِ الجُمعة).

الحديث الرابع: حديث أنسٍ رضي الله عنه في النهي عن الوِصالِ، والمرادُ منه: «لو مُدَّ بِي الشَّهْرُ»، أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب: الوِصال) من (كتاب الصيام).

الحديث الخامس: حديث أبي هُريرة في هذا المعنى، والمرادُ منه: قوله: «لو تأخَّر»، أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب: التَّكْيِيلِ لمنْ أَكثَرَ الوِصالَ) من (كتاب الصيام)، وفي (باب: كَمِ التعزيرُ والأدبُ) من (كتاب المحاريب)، وفي (باب: ما يُكرَهُ من التعمُّقِ والتنازُعِ) من (كتاب الاعتصام).

الحديث السادس: حديث عائشة في الجَدْرِ، والمرادُ منه: قوله - عليه السلام -: «لولا أنَّ قومَكِ»، أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: من تركَ بعضَ الاختيارِ مخافةً أن يقصُرَ فهُمُ بعضُ الناسِ)، من (كتاب العلم)، وفي (باب: فضل مكةَ وبنائها) من (كتاب الحجِّ) وفي (قصة إبراهيمَ - عليه السلام -) من (كتاب الأنبياء)، وفي (باب: قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]) من (كتاب التفسير).

الحديث السابع: حديث أبي هريرة، والمرادُ منه: قوله - عليه السلام -: «لو سَلَكَ الناسُ وادياً» الحديث، أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: قولِ النبي ﷺ: «لولا الهجرةُ، لكنتُ من الأنصار»)) من (كتاب المناقب).

الحديث الثامن: حديث عبد الله بن زيدٍ في هذا المعنى، أخرجه البخاريُّ أيضاً بطوله في (غزوة الطائف) من (كتاب المغازي).

الحديث التاسع: حديث أنسٍ رضي الله عنه في الشَّعْبِ مُختَصِراً، ووصله البخاريُّ في (غزوة الطائف) من (كتاب المغازي).

آخرُ (كتاب التمنيِّ) من «صحيح البخاري»، وجملة ما فيه من الأحاديث، ويتصل به (كتاب أخبار الآحاد).



قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧١ - (٩٥)

كِتَابُ الْخَبَرِ الْوَاحِدِ... إلخ

لما فرغ البخاري من (كتاب التمني) الذي هو كالفرع لـ: (كتاب الأحكام)، وكان مدارُ حكم الحكماء - في الغالب - على أخبارِ الآحاد، أردفَ بـ (كتاب أخبار الآحاد)، ويحتملُ أن يكون هذا من جملة (كتاب الاعتصام)؛ فإنه من جملة مُتعلِّقاته، فلعلَّ بعضَ من بيضَ الكتاب قدَّمه عليه، والله تعالى أعلم.

ثم أورد البخاري في هذا الكتاب ستة أبواب.

[الباب الأول]

مَا جَاءَ فِي إِجَارَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ... إلخ

والمرادُ من الإجازة: جوازُ العمل بمقتضاه، ومقصودُ البخاري في هذه الترجمة: إثباتُ حجَّةِ خبر الواحد في الحملات، والردُّ على من يقول: إن خبر الواحد لا يُحتجُّ به.

والمرادُ بقبول خبر الواحد في الأذان والصلاة والصيام: الإعلامُ بدخول الوقت، وبجهة القبلة، وبطلوع الفجر، أو غروب الشمس.

وَعَطَفُ الْفَرَايِضِ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَعَطَفُ
الْأَحْكَامِ عَلَى الْفَرَايِضِ مِنْ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ الْفَرَايِضَ
فَرَدُّ مِنَ الْأَحْكَامِ.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاث آيات :

مُرَادُهُ بِإِيرَادِ الْآيَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ : أَنْ لَفْظَ : «طَائِفَةٌ» يَتَنَاوَلُ الْوَاحِدَ .

وَمُرَادُهُ بِإِيرَادِ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ : الْاِسْتِدْلَالُ لَصَحَةِ قَيْدِ الصَّدُوقِ فِي
الترجمة، فكأن البخاري يقول : إِنْ خَبَرَ الْوَاحِدَ الْفَاسِقَ لَا يُقْبَلُ، وَيُحْتَمَلُ
أَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَدَلَّ بِهَا أَيْضاً لِحُجَّتِهِ خَبَرَ الْوَاحِدِ، وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ : أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ عِنْدَ الْفِسْقِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّبَيُّنُ عِنْدَ عَدَمِ
الْفِسْقِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ .

وَقَالَ الْحَافِظُ : وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهَا يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِي الشَّرْطِ وَالصَّفَةِ؛
فَإِنْهُمَا يَقْتَضِيَانِ قَبُولَ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَهَذَا يورَدُ لِلتَّقْوَى، لَا لِلْاِسْتِقْلَالِ؛
لِأَنَّ الْمَخَالَفَ قَدْ لَا يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ^(١) .

واعتراض عليه العيني باعتراض غير موزون^(٢) .

قوله : (وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَام - . . . إلخ) استدل البخاري
بهذا أيضاً على إجازة خبر الواحد؛ لأنه لو لم يكن مقبولاً، لما كان لإرساله
معنى، وهذا استدلال قوي؛ لثبوت خبر الواحد من فعله - عليه السلام - .

(١) انظر : «فتح الباري» (١٣/٢٣٤) .

(٢) انظر : «عمدة القاري» (١٣/٢٥) .

ثم جملة ما ذكره البخاري في الباب ثلاثة عشر حديثاً:

الحديث الأول: حديث مالك بن الحويرث وموقع الترجمة منه: قوله: «فليؤذن أحدكم» الحديث، وهذا متعلق بالأذان، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب: من قال: ليؤذن في السفر مؤذناً واحداً)، وفي (باب: الأذان للمسافر) من (كتاب الأذان)، وفي (باب: اثنان فما فوقهما جماعة) من (أبواب الجماعة)، وفي (باب: إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم)، وفي (باب: المكث بين السجدين)، وفي (سفر الاثنين) من (كتاب الجهاد)، وفي (باب: رحمة الناس والبهائم) من (كتاب الأدب).

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود في أذان بلال، والمراد منه: «لا يَمْنَعَنَّ أحدكم أذان بلال من سحوره»، وهذا أيضاً متعلق بالأذان، والحديث أخرجه البخاري أيضاً في (باب: الأذان قبل الفجر) من (كتاب الأذان)، وفي (باب: الإشارة في الطلاق والأمور) من (كتاب الطلاق).

الحديث الثالث: حديث ابن عمر، والمراد منه: «إن بلالاً ينادي بليل»، وهذا متعلق بالأذان، والحديث أخرجه البخاري أيضاً في (باب: أذان الأعمى إذا كان له من يُخبره)، وفي (باب: الأذان بعد الفجر) من (كتاب الأذان)، وفي (باب: قول النبي ﷺ: لا يَمْنَعَنَّكم من سحوركُم أذان بلال) من (كتاب الصيام)، وفي (باب: شهادة الأعمى) من (كتاب الشهادات).

الحديث الرابع: حديث ابن مسعود في صلاة الظهر خمساً.

وهذا متعلق بالصلاة.

قيل : هذا الحديث ليس بظاهرٍ فيما تَرَجَمَ ؛ لأنَّ المُخْبِرِينَ له بذلك جماعةٌ .

ف قيل في الجواب : لم يَخْرُجْ بإخبار الجماعةِ عن الآحادِ ، وإن كان يفيدُ العِلْمَ ؛ بسبب ما لحقَّه من القرائنِ .

وقال العيني : أشار البخاريُّ إلى الرواية الأخرى في هذه القصة ؛ فإن فيها : «وما ذاك؟» ، قال : «صَلَّيْتُ خَمْسًا» ، فالقائلُ واحدٌ ، فصَدَّقَهُ النبيُّ - عليه السلام - ، فلا يضرُّ إيرادُ هذا الحديثِ في الترجمة ؛ لأنَّ الحديثينِ واحدٌ^(١) .

أقول : وهذا من عادة البخاريِّ أنه إذا وردَ الحديثُ بِلَفْظَيْنِ ، يُترجم على كلِّ واحدٍ منهما ، ثم قد يترجمُ على لفظٍ ، ويوردُ الحديثَ في الباب بلفظٍ آخر ؛ ليشيرَ إلى اللفظ المُطابِقِ للترجمة في الرواية الأخرى المذكورة في موضعٍ آخرٍ من «الصحيح» .

والحديثُ أخرجَه البخاريُّ في (باب : ما جاء في القِبْلَةِ) من (أبواب استقبالِ القِبْلَةِ) ، وفي (باب : إذا صَلَّى خَمْسًا) من (أبواب السَّهْوِ) ، وفي (باب : إذا حَنَثَ ساهياً في الأيمان) من (كتاب الأيمان والنذور) .

الحديث الخامس : حديث أبي هريرة في قصة ذي اليَدَيْنِ ، وهذا أيضاً مُتعلِّقٌ بالصلاة ، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن النبيَّ - عليه السلام - عملَ بخبرِ ذي اليَدَيْنِ ، وهو واحدٌ ، وأمَّا استثباتُهُ - عليه السلام - في خبرِ ذي اليَدَيْنِ ، فإنما كان لاستبعادِ حِفْظِهِ دُونَهُمْ ، ولجوازِ الخطأ عليه ، ولا

(١) انظر : «عمدة القاري» (١٤٠/٢٥) .

يلزم من ذلك ردّ الخبر الواحد مُطلقاً.

والحديثُ أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب: تشبيك الأصابع) من (أبواب المساجد)، وفي (باب: هل يأخذ الإمام - إذا شكّ - بقول الناس؟)، وفي (باب: إذا سلّم في ركعتين أو في ثلاث، فسجدَ سجدتين مثلَ سُجودِ الصلاة أو أطول) من (أبواب السّهو)، ومن (باب: من لم يتشهد في سجدتي السّهو، وسلّم)، وفي (باب: يُكَبّر في سجدتي السّهو) من (أبواب السّهو)، وفي (باب: ما يجوز [من] ذكّر الناس نحو قولهم: الطويل والقصير) من (كتاب الأدب).

الحديث السادس: حديث ابن عمر في تحويل القبلة، هذا أيضاً متعلّق بالصلاة وتحويل القبلة. والحجّة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة؛ لأن الصحابة - رضي الله عنهم - تحوّلوا بخبر الواحد.

والحديثُ أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب ما جاء في القبلة) من (أبواب القبلة)، وفي (تفسير البقرة) خمسَ مراتٍ في خمسة أبوابٍ متقاربة.

الحديث السابع: حديثُ البراء في تحويل القبلة أيضاً، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن الصحابة رضي الله عنهم انحرَفوا بشهادة الرجل الواحد.

والحديثُ أخرجَه البخاريُّ أيضاً في (باب: الصلاة من الإيمان) من (كتاب الإيمان)، وفي (باب: التوجّه نحو القبلة) من (أبواب القبلة)، وفي (تفسير البقرة) في بائنين.

الحديث الثامن: حديث أنس رضي الله عنه في «سقي الشراب»، والمراد منه:

«فجاءهم آتٍ»، وهو حُجَّةٌ قويَّةٌ في قبولِ خبرِ الواحدِ؛ لأنَّ الصحابةَ أثبتوا نَسْخَ الشيءِ المُباحِ حتى أقدموا على تحريمه والعملِ بمقتضاه.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: صَبَّ الخمرِ في الطريق) من (أبواب المَظالم)، وفي (تفسير المائدة)، وفي أوائلِ (كتاب الأشربة) ثلاثَ مرَّاتٍ، وفي (باب: من رأى أن لا يُخلَطَ البُسْرُ والتَّمْرُ إذا كان مُسْكِراً)، و(باب: خِدْمَةُ الصغارِ الكبارِ) من (الأشربة).

الحديث التاسع: حديثُ حُذِيفَةَ، هذا مُتَعَلِّقٌ ببغثِ الأُمراءِ، ومناسبتُهُ للترجمة في قوله - عليه السلام - : «لَأُبْعَثَنَّ رجلاً أميناً».

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في مناقِبِ (أبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ)، وفي (قصة إِبِلِ نَجْرانَ) مرَّتَيْنِ من (كتاب المغازي).

الحديث العاشر: حديثُ أَنَسٍ رضي الله عنه، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أنه مناسبٌ للحديثِ الأولِ، فيكون مناسباً للترجمة.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في (مناقبِ أبي عُبَيْدَةَ)، وفي (قِصَّةِ نَجْرانَ).

الحديث الحادي عشر: حديثُ عمرَ رضي الله عنه، هذا مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ، وقبولِ خبرِ الواحدِ بتقريرِ النبي ﷺ. ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن عمرَ كان يَقْبَلُ خبرَ الشخصِ الواحدِ، وكان النبيُّ - عليه السلام - أيضاً أُرْسِلَ واحداً لِلإِذْنِ بالدخولِ عليه.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: التناوُبِ في العِلْمِ) من (كتاب العِلْمِ)، وفي (باب: الغُرْفَةِ والعِلِّيَّةِ المُشْرِفَةِ وغيرِ المُشْرِفَةِ) من

(أبواب المَظالم)، وفي (تفسيرِ سورة التحريم) ثلاثَ مراتٍ، وفي (باب: مَوْعِظَةُ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا) من (كتاب النكاح)، وفي (باب: حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ النِّسَاءِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ) من (النكاح)، وفي (باب: ما كان النَّبِيُّ - عليه السلام - يتجوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ مِنَ اللَّبَاسِ)، ويأتي عن قريبٍ في الباب الثالث .

الحديث الثاني عشر: حديث عليٍّ عليه السلام، لعلَّه أشار إلى ما جاء في بعض رواياتِ هذه الوصية من قوله عليه السلام: «اسمعوا وأطيعوا». ومناسبتُهُ خَفِيتُ على بعضِ الشُّرَّاحِ؛ لأنَّهم لم يُطِيعوه في دخولِ النار، ورُدُّ عليه؛ بأنَّهم كانوا مُطِيعِينَ له في غيرِ ذلك، وبه يتمُّ المرادُ.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: سَرِيَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ) من (المغازي)، وفي (باب: السمع والطاعة) من (الأحكام).

الحديث الثالث عشر: حديث أبي هريرة، وزيد بن خالدٍ في قصة العَسِيفِ.

قيل: مطابقته تؤخذُ من تصديقِ أحدِ المتخاصِمِينَ الآخَرَ، وقبولِ خبره.

وهذا متعلِّقٌ بقوله في الترجمة: «فإن سَهَا، رُدَّ إلى السَّنَةِ»؛ لأنَّه إذا رُدَّ قولُ جماعةٍ من أهلِ العِلْمِ، فقد خالفَ السَّنَةَ برَدِّ قولِ الواحدِ بالطريقِ الأوَّلِي.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: الوكالة في الحدود) من (كتاب الوكالة)، وفي (باب: شهادة القاذِفِ والسارقِ والزاني) من (كتاب

الشهادات)، وفي (باب: إذا اصطَلَحُوا على صُلحِ جَوْرٍ، فهو مَرْدُودٌ) من (كتاب الصُّلح)، وفي (باب: الشروط التي لا تَحِلُّ في الحُدود) من (كتاب الشروط)، وفي (باب: كيف كان يَمِينُ النبي ﷺ؟) من (كتاب الأيمان والنذور)، وفي (باب: الاعتراف بالزَّنا) من (كتاب المحاريب)، وفي (باب: البِكران يُجلَدان) من (كتاب المحاريب)، وفي (باب: مَنْ أَمَرَ غيرَ الإمام بإقامة الحدِّ غائباً عنه) منه، وفي (باب: إذا زَنَتِ الأُمَّةُ) منه، وفي (باب: هلْ يَأْمُرُ الإمامُ رجُلًا ليضربَ الحدَّ غائباً عنه؟) منه، وفي (باب: هلْ يجوزُ للحاكم أن يبعثَ رجُلًا وحدهَ للنظر في الأمور؟) من (كتاب الأحكام)، وفي (باب: الاقتداء بِسُنَنِ رسولِ الله ﷺ) من (كتاب الاعتصام).

* * *

[البابُ الثاني]

بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ الزُّبَيْرَ طَلِيعَةً وَحَدَهُ

هذا البابُ مُتعلِّقٌ بأمورِ الحربِ .

غرضُ البخاريِّ في هذا البابِ: إثباتُ قَبولِيةِ خبرِ الواحدِ في الأمورِ المتعلِّقة بالحربِ؛ كالجاسوسيةِ وغيرها، فلولا ذلك، لما كان في بَعَثِ الطَّلِيعَةِ وحدهَ فائدةٌ.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ جابرٍ، ومناسبتُهُ للترجمة من جهةِ أن النبيَّ - عليه السلام - اعتمدَ على خبرِ الزُّبَيْرِ وحدهَ، فلولا الاعتمادُ على خبرِ الواحدِ، لأرسلَ معه آخَرَ.

والحديثُ [...] ^(١).

وأخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: فضل الطليعة)، وفي (باب: هل يُبعثُ الطليعةُ وحده؟)، وفي (باب: السيرُ وحده) من (كتاب الجهاد)، وفي (مناقب الزبير)، وفي (غزوة الخندق) من (كتاب المغازي).

* * *

[البابُ الأولُ]

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]... إلخ

هذا البابُ مُتعلّق بالحِجَاب.

استدلَّ البخاريُّ بهذه الآية على صِحِّهِ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، ووجهُ الاستدلالِ به: أنه لم يقَيِّده بعددٍ، فصار الواحدُ من جُملة ما يصدّق عليه وجودُ الإِذْنِ.

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثين، مطابقتُهُما للترجمة واضحة.

الحديثُ الأول: حديثُ أبي موسى، وأخرجه البخاريُّ أيضاً في مناقبِ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعُثمانَ رضي الله عنهم، وفي (باب: من نكَّت العودَ بين الماءِ والطَّيْنِ) من (كتاب الأدب)، وفي (باب: الفِتْنَةُ التي تموجُ كمَوْجِ البحرِ) من (كتاب الفِتن).

الحديثُ الثاني: حديثُ عمرَ رضي الله عنه في المَشْرَبَةِ، مرَّ آنفاً ذَكَرُ الأبوابِ

(١) بياض في الأصل.

التي ذكر البخاريُّ هذا الحديثَ فيها في الحديثِ الحادي عَشَرَ من الباب الأول من (كتاب أخبار الآحاد).

* * *

[الباب الرابع]

مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالرُّسُلِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ
قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ بَعْثِ الْأُمَرَاءِ؛ وَإِنَّمَا كَرَّرَهُ؛ لِيَجْعَلَهُ كَالدَّلِيلِ عَلَى قَبُولِ
خَبَرِ الرِّسُولِ الْوَاحِدِ، فَتَأَمَّلْ.
أَمَّا بَعْثُ الْأُمَرَاءِ. فَأُشَارُ الْبُخَارِيُّ إِلَى بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَرَاءَ السَّرَايَا
وَالْبُعُوثِ، وَأُمَرَاءِ الْبِلَادِ وَالْقُرَى، وَأَمَّا الرُّسُلُ، فَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي
الْبَابِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، كُلُّهَا فِي بَعْثِ الرُّسُلِ.
الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَعْثِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ،
وَمُنَاسِبَتُهُ لِلْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ وَاضِحَةٌ، وَوَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ:
دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ) مِنْ (كِتَابِ الْجِهَادِ).

الْحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيثُهُ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَى كِسْرَى،
وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: فَأَمَرَهُ أَيَّ حَامِلِهِ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ،
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي (بَابِ: مَا يُذَكَّرُ فِي الْمَنَاوَلَةِ) مِنْ (كِتَابِ الْعِلْمِ)،
وَفِي (بَابِ: دَعْوَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) مِنْ (كِتَابِ الْجِهَادِ)، وَفِي (بَابِ:
كِتَابِ النَّبِيِّ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ) مِنْ (كِتَابِ الْمَغَازِي).

الحديث الثالث: حديث سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه، ومناسبتُهُ للترجمة في قوله: «أَذَّنْ فِي قَوْمِكَ».

والحديث [...] ^(١)، أخرجه البخاريُّ أيضاً في (باب: إذا نَوَى بالنهارِ صَوْماً) من (كتاب الصيام)، وفي (باب: صيام عاشوراء).

* * *

[البَابُ الثَّامِسُ]

وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ

هذا الباب مُتَعَلِّقٌ بِالْوُفُودِ.

مرادُ البخاريُّ في هذا الباب أيضاً: إقامةُ الدليلِ على أن الحُجَّةَ تقومُ بتبليغِ الواحدِ.

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثين:

الحديث الأول: حديث مالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن النبيَّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - أَمَرَهُمَا بتعليم قومِهِمَا، فكأن الأمرَ تَوَجَّهَ على كُلِّ واحدٍ منهما، وكُلُّ واحدٍ منهما مأموراً بِأَمْرِ النبيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم -.

والحديث [...] ^(٢) ومَرَّ ذِكْرُ المَوَاضِعِ التي ذَكَرَ البخاريُّ فيها.

الحديث الثاني: حديث ابنِ عباسٍ، والغرضُ منه: قوله في آخِرِهِ:

(١) بياض في الأصل.

(٢) بياض في الأصل.

«أَحْفَظُوهُنَّ، وَبَلِّغُوهُنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ»؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ فَرْدٍ، فَلَوْلَا أَنْ
الْحَجَّةَ تَقُومُ بِتَبْلِيغِ الْوَاحِدِ، مَا حَضَّاهُمْ عَلَيْهِ.

والحديث [...] ^(١)، وأخرجه البخاري أيضاً في (باب: أداء الخمس
من الإيمان)، وفي (باب تحريض النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - وفد
عبد القيس على أن يحفظوا) من (كتاب الإيمان)، وفي (باب: قول الله ﷻ:
﴿مُيَبِّينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ﴾ [الروم: ٣١]) من (كتاب المواقيت)، وفي (باب: وجوب
الزكاة) من (كتاب الزكاة)، وفي (باب: أداء الخمس من الإيمان) من
(كتاب الجهاد)، وفي باب بعد (باب: نسبة اليمن إلى إسماعيل - عليه
السلام-)، وفي (باب: وفد عبد القيس) من (كتاب المغازي) مرتين، وفي
(باب: قول الرجل: مَرَحَبًا) من (كتاب الأدب)، وفي (باب: قول الله:
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]) من (كتاب التوحيد).

* * *

٦- باب:

خَبَرِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ

غرض البخاري في هذا الباب: أن الحجّة تقوم أيضاً بخبر المرأة
الواحدة، كما تقوم بخبر الرجل الواحد.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن عمر رضي الله عنه، ومطابقته للترجمة

(١) بياض في الأصل.

من جهة إمساك الصحابة عن الأكل بخبر المرأة الواحدة، فدلّ على المراد،
وأمرُ النبيّ - عليه السلام - غير متوجّه إلى نفي كلامها، بل هو إعلامٌ مُستقلٌّ
بِحِلِّ الضَّبِّ، والله تعالى أعلم.

والحديثُ [...] ^(١)، وأخرجه البخاريُّ أيضاً مختصراً من (كتاب
الصيد والذبائح).

آخرُ (كتاب أخبار الآحاد)، وجملة ما فيه من الأحاديث اثنان
وعشرون حديثاً.

تمّ (كتاب أخبار الآحاد)، ويتصل به (كتاب الاعتصام).



(١) بياض في الأصل.

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٢ - (٩٧)

كِتَابُ الْإِعْتِصَامِ

لما فرغ البخاري - رحمه الله - من (كتاب الأحكام)، وما يتعلّق به من التّمني، وإجازة خبر الواحد، وكانت الأحكام كلّها تحتاج إلى الكتاب والسنة، أردف بكتاب الاعتصام. ومُرَادُ البخاريّ فيه: بيانُ وجوب التمسك بالقرآن والحديث؛ لأنهما أصلان في الحقيقة، وما سواهما مرجوعٌ إليهما عند التنازع، فجُلَّ غرض البخاريّ هذا، إلا أنه ذكر الإجماع والقياس وغيره؛ لأن البخاريّ مع ذلك بصدد بيان القواعد الأصولية أيضاً؛ لأن الوقائع غيرُ مُنَحْصِرة؛ فعند ظهور الواقعة قد يُجمعُ العلماء، وقد يختلفون، واختلافهم قد يكون بالقياس المُجرّد، وقد يكون بالاجتهاد، فذكر البخاريّ ما يتعلّق بقواعد أصول الفقه، ما يتعلّق بالإجماع، والحضّ على الاتفاق، وذكر أيضاً ما يتعلّق بالذمّ على الاختلاف.

وذكر ما يتعلّق بالقياس، والرأي المذموم، وذكر ما يتعلّق بالاجتهاد المحمود المأجور عليه. وفرّق بين الرأي والاجتهاد؛ فإن الرأي هو مجرد القول بالرأي، وأما الاجتهاد، فهو استخراج العلة من النص، وإجراؤها فيما لا نصّ فيه، كما سئل صحابيٌّ عن بيع السُّلت بالبيضاء، فقال:

«أَيَنْقُصُ السُّلْتُ؟»، قيل: نَعَمْ، فَنهَى عن ذلك، وقال: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عن الرُّطْبِ بالتمر، فقال: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ؟»، فقليل: نَعَمْ، فَنهَى عن ذلك.

أما الإجماعُ، فالذي يُعرفُ من تصرُّفِ البخاريِّ، وإشاراته: أنه قائلٌ بالعمل بمقتضى الإجماعِ المُطلق، إن وُجِدَ ذلك، وإن كان في وجوده عُسْرَةٌ جدًّا، وهذا أمرٌ آخرُّ، وأنَّ البخاريَّ قائلٌ بترجيحِ إجماعِ أهلِ الحَرَمينِ على إجماعِ غيرِهِم من علماء البلدان، وقد عقدَ البخاريُّ لِمَسْأَلَةِ الإجماعِ بابين في هذا الكتاب: (باب: قوله - عليه السلام -: لا تزال طائفةٌ مِن أُمَّتِي ظاهرين على الحقِّ)، و(باب: ما ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ على اتفاقٍ).

وأما القياسُ، فالظاهرُ من إشارات البخاريِّ: أنه مُنكَرٌ، وقد أَبْطَلَ حُجِّيَّةَ القياسِ في ثلاثة أبوابٍ مُتَوَالِيَةٍ من (الاعتصام)، وذَكَرَ من ذَمِّه، فَحَمَلُوا الذَّمَّ على القياسِ المُخَالَفِ لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَهُم في ذلك وَجْهٌ وَجِيهٌ عِنْدِي. وقد أشار البخاريُّ في ترجمةٍ واحدةٍ إلى جواز استعمالِ القياسِ المُسْتَنْبَطِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم أورد البخاريُّ أحاديثَ:

الأول: حديث عمر، ووافقه مسلمٌ على تخريجه، ووجهُ سياقِ الحديثِ هنا من حيثُ إِنَّ الآيَةَ تَدُلُّ على أن هذه الأمةَ المَحْمُودِيَّةَ مُعْتَصِمَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَّ عَلَيْهِم بِإِكْمَالِ الدِّينِ، وَإِتْمَامِ النِّعْمَةِ، وَرَضِيَ لَهُم بِدِينِ الْإِسْلَامِ، قَالَ الْقَسْطَلَانِي.

الثاني: حديث أنسٍ عن عُمرَ، ومطابقته للترجمة في قوله: «وهذا

الكتاب الذي هَدَى اللهُ به رسُولكم لِمَا لَا يَخْفَى»، كذا في «الإرشاد»^(١).

الثالث: حديث ابنِ عباس، ومناسبتُهُ للترجمة في قوله: «اللهم عَلِّمْهُ الكتابَ».

الرابع: حديث أبي بَرزَةَ، والغرضُ منه: «وَبِمَحَمَّدٍ»؛ لأنَّ المرادَ من ذلك: أن الله رَفَعَكُمْ بالإسلام، وبما جاء به النبي ﷺ من الكتابِ والسنة.

والخامس: حديث ابنِ عمرَ، والغرضُ منه: «والطاعةِ على سُنَّةِ الله وسُنَّةِ رسوله»؛ لأنَّ المرادَ مِنْ سُنَّةِ الله وسُنَّةِ رسوله: الكتابُ والسنة.

قال الحافظ: والغرضُ منها: استعمالُ سُنَّةِ الله ورسوله في جميع الأمور^(٢).

* * *

١ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ»

لعلَّ هذا البابَ معقودٌ لبيان أن القرآنَ والحديثَ؛ لكونَهما من جوامِعِ الْكَلِمِ، جامعانِ لقواعدِ الدِّينِ وأصولِهِ، فيجبُ الاعتصامُ بهما؛ [إذ] لا حاجةَ إلى غيرهما عند وُجودِهِما.

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثين، مطابقَتُهُما للترجمة ظاهرة؛ لأنَّ

(١) انظر: «إرشاد الساري» (٢٩٨/١٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢٤٧/١٣).

الأول منهما بلفظ الترجمة، والثاني المقصود منه: قوله: «وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحى الله إليّ»؛ لأن معنى الحصر فيه: أن القرآن أعظم المعجزات، وأفيدُها وأدومُها؛ لاشتماله على الدعوة والحُجَّة التامة، ودوام الانتفاع به إلى آخر الدهر، فلمَّا كان لا شيء يُقارِبُه، فضلاً [عن] أن يُساوِيه، كان ما عداه بالنسبة إليه كأن لم يَقَع، فدلَّ هذا على مُراد البخاريّ.

* * *

٢ - باب:

الِإِقْتِدَاءُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أراد البخاريُّ بعقد هذا الباب: بيان وجوب الاقتداء بأقوال النبي ﷺ وأفعاله، وسيأتي حُكم كلِّ واحدٍ منهما في بابين مُفْرَدَيْنِ. وأشار بإيراد الآية إلى . . .^(١).

ومناسبةُ أثرِ ابنِ عَوْنٍ تَظْهَرُ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ؛ فَإِنْ فِيهَا هَذَا الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَتَّبِعْهُ، وَيَعْمَلْ بِمَا فِيهِ؛ إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَثَرَ الْخَفِيِّ عَلَى الْجَلِيِّ عَلَى عَادَتِهِ.

ثم أورد البخاريُّ في الباب ثلاثة عشر حديثاً.

الأول: حديث شَيْبَةَ، ومطابقةُ الحديثِ للترجمة في قوله: «هما المرَّانِ يُقْتَدَى بهما»، كذا في «الإرشاد».

(١) بياض في الأصل قدر سطر.

الثاني: حديث حُذِيفَةَ فِي الْأَمَانَةِ، وَمَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ: «وَعَلِمُوا مِنْ السَّنَةِ»، كَذَا فِي «الْإِرْشَاد»^(١).

الثالث: حديث ابنِ مسعود رضي الله عنه، والغرضُ مِنْهُ: «وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ».

الرابع والخامس: حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الجُهَنِيِّ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، وغرضُ البخاريِّ مِنْهُ: أَنَّ السَّنَةَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا كِتَابُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهَا بِالْوَحْيِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، فَهِيَ كَالْقُرْآنِ فِي وُجُوبِ الْإِتْبَاعِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ» وَغَيْرِهِ^(٢).

السادس: حديث أبي هريرة أيضاً، والمرادُ مِنْهُ: قَوْلُهُ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِطَاعَةِ: الْإِقْتِدَاءُ بِالسُّنَنِ.

السابع: حديث جابر رضي الله عنه، ومطابقتهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ فِيهِ الْمُرَادَ بِالتَّمْثِيلِ وَالتَّفْسِيرِ.

الثامن: حديث حُذِيفَةَ، ومطابقتهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْتَقِيمُوا»؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقَامَةَ هِيَ الْإِقْتِدَاءُ بِسُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَا فِي «الْإِرْشَاد».

التاسع: حديث أبي موسى رضي الله عنه، ومطابقتهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ بَيَانِ مُرَادِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ بِالتَّمْثِيلِ وَالتَّفْسِيرِ.

العاشر: حديث أبي هريرة فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ فِي قِتَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ،

(١) انظر: «إرشاد الساري» (١٠ / ٣٠١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٢٥٤).

ومطابقته للترجمة في قوله : «لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ»، فَإِنْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، خَرَجَ عَنِ الْاِقْتِدَاءِ بِالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ، كَذَا فِي «الْإِرْشَادِ»^(١).

الحادي عشر: حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله في صِفَةِ عُمَرَ: «وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ».

الثاني عشر: حديث أسماء، ومطابقته للترجمة في قوله: «جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ فَأَجَبْنَاهُ»؛ لِأَنَّ الَّذِي أَجَابَ وَأَمَّنَ هُوَ الَّذِي اقْتَدَى بِسُنَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ، كَذَا فِي «الْإِرْشَادِ»^(٢).

الثالث عشر: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة تؤخذ من معنى الحديث؛ لِأَنَّ الَّذِي يَجْتَنِبُ نَهْيَهُ - عَلَيْهِ السَّلَام -، وَيَأْتِمِرُ بِأَمْرِهِ، فَهُوَ مِمَّنْ اقْتَدَى بِسُنَّتِهِ.

* * *

٣ - بَابُ :

مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَتَكَلُّفِ مَا لَا يَعْنِيهِ

وَجْهُ تَعَلُّقِ هَذَا الْبَابِ بِكِتَابِ الْاِعْتَصَامِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَتَكَلُّفَ مَا لَا يَعْنِي، قَدْ يُفْضِي بِالرَّجُلِ إِلَى تَرْكِ الْاِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَمَا فِي زَمَانِ نَزُولِ الْوَحْيِ، فَلَأَنَّ فِي كَثْرَةِ السُّؤَالِ عَمَّا يَقَعُ إِعْرَاضًا عَمَّا تُرِكَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَفِي طَلَبِ الْاِزْدِيَادِ فِيمَا تُرِكَتْ

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (٣٠٧/١٠).

(٢) المرجع السابق (٣٠٨/١٠).

عليه الشريعة نوعٌ إعراضٍ، وإليه الإشارةُ في الحديثِ الأولِ في أحاديثِ البابِ.

وأما فيما بعدَ زمانِ النزولِ، فَلأنَّ كثرةَ السؤالِ عن الأمرِ غيرِ المنصوصِ تُفْضي بالعالمِ إلى كثرةِ القياسِ، والقياسُ في مَعْرِضِ الخطأ، وكلُّ ما هو في مَعْرِضِ الخطأ مُفْضٍ إلى تركِ الاعتصامِ، وإن كان المجتهدُ في هذا الفعلِ مأجوراً، إلا أن العملَ على القياسِ الخطأ غيرُ جائزٍ بعدَ العلمِ بِخطئه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وعلمُهُ أتمُّ.

ثم أورد الإمامُ البخاريُّ آيةً من القرآن الكريم، واستدلَّ بها على المدَّعى من الكراهة، واختلَفَ العلماءُ في سببِ نزولها، والراجحُ: أنها نزلتْ في كثرةِ المسائلِ عمَّاً كان، وعمَّاً لم يَقَعْ، وصُنِعَ الإمامُ البخاريُّ يقتضيه، والأحاديثُ التي ساقها في البابِ تؤيده.

ثم ذكر الإمامُ البخاريُّ في البابِ تسعةَ أحاديثٍ، بعضها يتعلَّقُ بكثرةِ المسائلِ، وبعضها يتعلَّقُ بتكلُّفِ ما لا يعنِي السائلُ، وبعضها يتعلَّقُ بسببِ نزولِ الآية.

الحديث الأول: حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، مطابقتهُ من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسم الثاني.

الثاني: حديث زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، ومطابقتهُ من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسم الثاني أيضاً.

الثالث: حديث أَبِي مُوسَى، ومطابقتهُ من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسم الأول.

الرابع : حديث مُعاويةَ ، ومطابقته من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسمِ الأولِ .
الخامس : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسمِ الثاني .

السادس : حديث أنسٍ ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسمِ الثالث .

السابع : حديثه أيضاً ، وهو أيضاً يتعلَّقُ بالقسمِ الثالث .

الثامن : حديثه أيضاً ، ومطابقته من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسمِ الأولِ .

التاسع : حديث ابنِ مسعود ، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّهُ يتعلَّقُ بالقسمِ الأولِ .

واللهُ - سبحانه - أعلم بالصواب .

* * *

٤ - باب :

الِإِقْتِدَاءُ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ

لم يصرِّح الإمام البخاريُّ بالحُكم ؛ للاختلاف في ذلك ، والحديثُ الذي أورده في الباب دالٌّ على مُطلقِ الاقتداء والتأسي بأفعالِ النبي ﷺ ، وبهذا القدرِ يحصلُ مقصودُ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - .

وفهمَ بعضُ الشراح من الترتيبِ : الوجوبَ ، فلمَّحَ بالاعتراضِ على الإمام البخاريِّ ؛ بأنه ليس في جميعِ ما ذكره ما يدلُّ على المُدْعَى من

الْوُجُوبِ، بَلْ عَلَى مُطْلَقِ النَّاسِي بِهِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِلْمُهُ أَمُّ.

* * *

٥ - باب:

مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ، وَالْغُلُوفِ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ؛

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]

قوله: (في العلم) يتعلق بالتنازع والتعمق معاً؛ كما أن قوله: (والغلوف في الدين والبدع) يتناولهما، والمراد من التعمق هو: الوصول إلى عمق الشيء، والمراد: التشدد في الأمر حتى يتجاوز الحد فيه، والمراد من التنازع هنا: المجادلة عند الاختلاف في الحكم إذا لم يتضح الدليل.

وأما الغلوف، فهو المبالغة في الشيء، والتشدد فيه حتى يتجاوز الحد، وفيه معنى التعمق.

قوله: (والبدع) عطف على الغلوف.

وأما البدع، فهي كل شيء ليس له مثال سابق في الشرع، واستدلال البخاري بالآية بُني على أن لفظ أهل الكتاب للتعميم يتناول غير اليهود والنصارى، أو يُحمل على أن تناولهما من عدا اليهود والنصارى بالإلحاق.

ثم ذكر الإمام البخاري في الباب سبعة أحاديث:

أولها: حديث أبي هريرة، وليس الحديث مطابقاً للترجمة في الظاهر، لكن البخاري جرى على عادته في إيراد ما لا يناسب الترجمة في

الظاهر؛ لتشحيذ الأذهان. فأشار إلى الرواية الأخرى التي أوردتها في التمني، وفيها قوله: «لَوْ مُدَّ بِي الشَّهْرُ، لَوَاصَلْتُ وَصَالاً يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ»، فَحَصَلَتِ الْمَطَابَقَةُ.

ثانيها: حديث عليٍّ، قال الكرّماني: مناسبتُهُ للترجمة لعلّه من جهة أن المُستفادَ من قولِ عليٍّ: «ما عندنا من كتابٍ يُقرأ... إلخ»: تَبَكَّيتُ مَنْ تَنَطَّعَ في الكلام، وجاء بغير ما في الكتابِ والسنة^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: والغرضُ بإيرادِ الحديثِ هنا: لَعْنُ من أَحَدَثَ حَدَثًا؛ فإنه وإن قُيِّدَ في الخبرِ بالمدينة، فَالْحُكْمُ عامٌّ فيها، وفي غيرها، إذا كان من متعلّقاتِ الدِّينِ^(٢). وأشار العيني إلى ترجيح قولِ الكرّماني^(٣) على عادته في التحاملِ على الحافظ، واللهُ يُسامِحه.

ثالثها: حديث عائشة، والمرادُ منه هنا: أن الخيرَ في الاتِّباعِ، سواءً كان ذلك في العزيمة، أو الرُّخْصَةِ، وأن استعمالَ الرُّخْصَةِ بقصدِ الاتِّباعِ في المَحَلِّ الذي وردتْ أَوَّلَى من استعمالِ العزيمة، بل ربما كان استعمالُ العزيمة حيثُذِ مَرْجُوْحاً؛ كما في إتمامِ الصلاةِ في السَّفَرِ، وربما كان مَذْمُوماً إذا كان رغبةً عن السنة.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٤٦/٢٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢٧٩/١٣).

(٣) انظر: «عمدة القاري» (٣٨/٢٥).

رابعها: حديث ابن أبي مُلَيْكَةَ، والمقصودُ منه: قوله تعالى في أول السورة: ﴿لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، ومن هنا تظهر مناسبة للترجمة.

وقال العَيْنِي: مطابقته للجزء الثاني من الترجمة، وهو التنازع في العلم؛ تؤخذ من: «فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا»^(١).

وكان تنازُعُهما في تولية اثنين في الإمارة.

خامسها: حديث عائشة في أمر أبي بكرٍ بالصلاة، والمقصودُ منه: بيان ذمِّ المخالفة.

قال في «الإرشاد»: مطابقته لما ترجم له هنا من حيث إنَّ المُرَادَةَ والمراجعة داخلَةٌ في معنى التعمُّق^(٢)، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

سادسها: حديث سهلٍ، والمقصودُ منه هنا: كراهةُ النبي ﷺ - بسبب تعمُّقِ السائل في لِعَانِ المرأة - المسائل وعيِّبها.

سابعها: حديث مالك بن أَوْسٍ، والمقصودُ هنا: بيان كراهة التنازع، ويدلُّ عليه قولُ الرَّهْطُ: «اقضِ بينهما، وأرخِ أحدهما من الآخر»؛ فإنَّ الظنَّ بهما أنهما لم يتنازعا إلا ولكلٍّ واحدٍ منهما مُسْتَنَدٌ في أن الحقَّ بيده دون الآخر، فأفضى ذلك إلى المخاصمة، ثم المحاكمة التي لولا التنازع، لكان اللاتقُّ بهما خلاف ذلك.

* * *

(١) انظر: «عمدة القاري» (٣٩/٢٥).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (٣١٦ / ١٠).

٦ - باب :

إِثْمٌ مِّنْ آوَى مُّحْدَثًا

جميع ما ذكره البخاري يُستخرجُ منه إثمُ المُحْدَثِ .

* * *

٧ - باب :

مَا يُذَكِّرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ الْقِيَاسِ ،

﴿وَلَا تَقْفُ﴾ : لَا تَقْلُ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء : ٣٦]

هذا هو الباب الأول من الأبواب المتعلقة بالقياس والرأي المجرد ، وهو معقود لذم الرأي والقياس .

* * *

٨ - باب :

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ مِمَّا لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، فَيَقُولُ : «لَا أَدْرِي» ، أَوْ لَمْ يُجِبْ حَتَّى يُنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، وَلَمْ يَقُلْ بِرَأْيٍ وَلَا بِقِيَاسٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ﴾ [النساء : ١٠٥]

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرُّوحِ ، فَسَكَتَ ، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ [

هذا هو الباب الثاني من الأبواب المتعلقة بالقياس والرأي ، وهو

معقود^(١) .

* * *

(١) بياض في الأصل .

٩ - باب :

تَعْلِيمُ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ،
لَيْسَ بِرَأْيٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ

هذا هو الباب الثالث من الأبواب المتعلقة بالقياس والرأي،
والمقصود فيه : أن تعليم النبي ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ،
ولم يكن رأياً ولا تمثيلاً، وإنما ذكر الرجال؛ لأنه كان يحتمل أن يتوهم
مُتَوَهِّمٌ من حديث الباب : أنه إنما علّم النساء مما علّمه الله، ولم يكن رأياً
ولا تمثيلاً؛ لِنَقْصَانِ النساءِ في العقل، وأما الرجال، فهم ذوو عقول.

* * *

١٠ - باب :

[قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي
ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ يُقَاتِلُونَ»، وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ

هذا هو الباب الأول من الأبواب المتعلقة بالإجماع والاتفاق، في
الباب إشارة إلى أنه لا تزال طائفة على الحق - يعني : على السنة - مُجْتَنِبَةً
من الرأي والقياس الفاسد.

* * *

١١ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ : ﴿أَوْ يَلِسْكُمْ شَيْعًا﴾ [الأنعام : ٦٥]

فيه إشارة إلى وقوع الاختلاف في الأمة، وأنه يكون عند الاختلاف
طائفة واحدة على الحق.

١٢- باب :

مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيَّنٍّ

هذا هو الباب الأول من الأبواب المتعلقة بالاجتهاد؛ أي: باب من شبه أصلًا معلومًا عند المجتهد بأصل مُبَيَّنٍّ للسائل، يَبَيِّنُ فيه طريقَ الاجتهادِ.

* * *

١٣- باب :

مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقَضَاءِ

هذا هو الباب الثاني من الأبواب المتعلقة بالاجتهاد؛ أي: الاجتهادُ في القضاء.

* * *

١٤- باب :

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١)

هذا الباب والذي بعده معقودٌ في معنى التحذير من الضلال، واجتناب

(١) جاء على هامش الأصل: « من هنا أورد البخاريُّ بايِّن:

أحدهما: في التحذيرِ مِنْ اتِّبَاعِ سَنَنِ السَّالِفِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَقْيِسُونَ الدِّينَ بِآرَائِهِمْ .
وثانيهما: في إثم من دعا إلى ضلالة .

وكان مِنْ سَنَنِهِمْ: أَنَّ رُهْبَانَهُمْ كَانُوا يَقْيِسُونَ فِي الدِّينِ، وَكَانَ الْعَوَامُّ يَقْتَدُونَ [بِهِمْ]، وَقَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ كَانَ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْتَقِيمًا حَتَّى نَشَأَ فِيهِمُ الْمَوْلَدُونَ، فَقَاسُوا فِي الدِّينِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .

ووقع في حديثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ﴾ [التوبة: ٣١]: مَا اتَّخَذْنَاهُمْ أَرْبَابًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [«أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَسْتَحِلُّونَهُ؟»].

الْبِدْعِ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فِي الدِّينِ، وَالنَّهْيِ عَنِ مَخَالَفَةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ،
كَذَا قَالَ الْمُهَلَّبُ.

ثم ذكر الإمام البخاري في الباب حديثين؛ مطابقةً الثاني منهما ظاهرة؛
لأنه بلفظ الترجمة، وكذا مطابقة الأول منهما أيضاً ظاهرة؛ لأنه في معنى
اتِّبَاعِ سَنَنِ مَنْ كَانَ قَبْلُ، والله تعالى أعلم بالصواب.

* * *

١٥- باب:

إِثْمُ مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، أَوْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً... إلخ

وردَ فيما ترجم به البخاري حديثان، وليساً على شَرْطِهِ، فاكتفى بإيراد
ما يؤدِّي مَعْنَاهُمَا، وهو ما ذكره من الآية الكريمة، والحديث الذي ساقه في
الباب، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

١٦- باب:

مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَرَ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانِ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ

هذا هو الباب الثاني من الأبواب المتعلقة بالإجماع، مع الإشارة إلى
ترجيح اتفاق أهل الحرمين على اتفاق أهل البلاد الأخرى.

والذي يُعرَفُ من تصرُّفِ البخاريّ: أن أهلَ الحرَمين إذا اتفقوا على شيءٍ، كان القولُ به أقوى من القولِ بغيره، إلا أن يخالفَ حديثاً مرفوعاً، كما أنه يُرجَّحُ بروايتهم؛ لشهرتهم بالتثبت في النقل وترك التدليس.

والذي يختصُّ بهذا الباب: القولُ بحجّية قول أهل المدينة إذا اتفقوا، وأما ثبوتُ فضل المدينة وأهلها، وغالبُ ما ذُكر في الباب، فليس يقوى في الاستدلال على هذا المطلوب، كذا قالوا.

والذي يظهر لي: أنه أراد: [أنّ] قول أهل المدينة مُعتَبَرٌ في الخبر عن مشاهد النبي ﷺ، والمهاجرين والأنصار، ومنبره وقبره ﷺ، وجميع ما ذكره البخاريّ، إلا أنه ذكر ما يتعلّق بالفرح [. . .]^(١)، وليس لهما ذكرٌ في الباب، وهي عادة البخاريّ أنه يترك في الباب الشيء اعتماداً على ما في الباب، وذلك إذا كان في الباب نوعٌ من الإشارة إلى ذلك، فتأمّل.

* * *

١٧ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]

دخولُ هذه الترجمة في (كتاب الاعتصام) من جهة دعاء النبي ﷺ على المذكورين في الحديث؛ لكونهم لم يُذعنوا للإيمان ليعتصموا من اللعنة، ويحتملُ أن يكون مُرادُ البخاريّ في هذه الترجمة: الإشارة إلى

(١) بياض في الأصل قدر كلمتين.

المسألة الخلافية المشهورة في أصول الفقه، وهي: هل كان للنبي ﷺ أن يجتهد في الأحكام، أو لا؟

قلتُ: ويَحْتَمَلُ أن يكون مقصودُ البخاريّ: الإشارةُ إلى نفسِ القياس؛ لأنه إذا لم يكن للنبي ﷺ شيءٌ من الأمر، مع أنه كان رأيه صواباً، فكيف يكون الأمرُ لأحدٍ بعده، مع أنه ليسَ بمعصومٍ من الخطأ؟ والله تعالى أعلم.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عمرَ، ومطابقته لما ترجمَ ظاهرة.

* * *

١٨ - باب:

قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]

هذه الترجمة لها رُكنان، ومقصودُ الإمام البخاريّ فيها: بيانُ أنَّ المجادلةَ مجادلتان:

مجادلةٌ بالباطلِ في نفيِ الحقِّ، وهذه هي المجادلةُ المذمومةُ، وإليه الإشارةُ بالحديثِ الأولِ المذكورِ في الباب.

ومجادلةٌ بالبيانِ وإتمامِ الحُجَّةِ على الخصمِ بطريقِ العدلِ والإنصافِ، وهذه هي المجادلةُ الحسنةُ المأذونُ فيها.

فكأن في الباب إشارةً إلى ذمِّ التقليدِ، ومدحِ طلبِ الدَّلِيلِ، والعِلْمِ عند الله - سبحانه وتعالى -.

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : حديث عليّ، وهو متعلق بالركن الثاني من الترجمة .

وثانيهما : حديث أبي هريرة، وهو متعلق بالركن الثاني من الترجمة .

ووجه الإمام المهلب ؛ بأن النبي ﷺ بلغ اليهود، ودعاهم إلى الإسلام، والاعتصام به، فقالوا : بلّغت، ولم يُذعنوا لطاعته، فبالغ في تبليغهم، وكثره، وهذه مُجادلة بالتي هي أحسن .

* * *

١٩ - باب :

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] ،

وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم

كأن في هذا الباب التفات إلى مسألة ما يتعلق بالإجماع، فيكون مراد الباب : الحَضُّ على الاعتصام بالجماعة، واستدلال الإمام البخاري على هذا المُدَّعى بالآية، ووجه الاستدلال : أن الله تعالى وصف هذه الأمة بالمرحومة بالعدالة، والعدل هو المستحق للشهادة وقبولها . وإليه الإشارة بقوله : ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، فإذا اجتمع أهل العدالة على شيء، وشهدوا به، لزم قبوله، والعلم عند الله .

وأما قوله : (وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم)،

فالظاهر : أن مطابقته لحديث الباب خفية، وكأنها من جهة الصفة المذكورة، وهي العدالة ؛ لأنه لما كانت تعم الجميع ؛ لظاهر الخطاب .

أشار البخاريُّ إلى أنها من العامِّ الذي أُريدَ به الخصوصُّ، أو من العامِّ المخصوصِ؛ لأنَّ أهلَ الجهلِ والبدعِ ليسوا عُدولاً، فعُرفَ أن المرادَ بالوصفِ المذكورِ: أهلُ السنَّةِ والجماعةِ، وهُمُ أهلُ العِلْمِ الشرعيِّ، ومن سِوَاهُم، ولو نُسِبَ إلى العِلْمِ، فهي نسبةٌ صُوريَّةٌ لا حقيقيَّةٌ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي سعيد الخُدْريِّ، ومطابقته للترجمة ظاهرة، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٠- باب:

إِذَا اجْتَهَدَ الْعَامِلُ أَوْ الْحَاكِمُ، فَأَخْطَأَ خِلَافَ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»

هذا الباب متعلِّق أيضاً بمسألة الاجتهاد.

قد تقدَّم في (كتاب الأحكام) ترجمة: (إذا قضى الحاكمُ بجورٍ، أو خِلافَ أهلِ العِلْمِ، فهو مَرْدُود)، وهي معقودةٌ لمخالفةِ الإجماع، وهذه الترجمة معقودةٌ لمخالفةِ الرسولِ - عليه الصلاة والسلام -.

ومُرَادُ الإمامِ البخاريِّ: أن من حَكَمَ بغيرِ السنَّةِ جهلاً أو غلطاً، يجبُ عليه الرجوعُ إلى حُكْمِ السنَّةِ، وتَرْكُ ما خالفها؛ امتثالاً لأمرِ الله تعالى بإيجاب طاعةِ رسوله ﷺ، وهذا هو نفسُ الاعتصامِ بالكتاب والسنَّةِ.

ومطابقةُ الحديثِ الذي أورده البخاريُّ معلَّقةً بهذا المعنى ظاهرة.

ثم ساقَ في الباب حديثَ أبي سعيد الخُدْري، وأبي هُريرة، ومطابقته للترجمة من حيثُ إِنَّ الصحابيَّ اجتهدَ فيما فعلَ، فردَّه النبيُّ ﷺ، ونهاه عن فعله، وعذره لاجتهاده.

* * *

٢١- باب :

أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ، فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

هذا البابُ أيضاً هو [متعلق] بمسألة الاجتهاد. أشار الإمام البخاري بإيرادِ هذا البابِ : إلى أنه لا يلزَمُ من ردِّ حُكم الحاكم أو فتواه إذا اجتهدَ فأخطأ أن يَأْثَمَ بذلك، بل إذا بذَلَ وُسْعَه، أُجِرَ، فمناسبةُ هذا البابِ بالبابِ الذي قبله ظاهرة، وكذا مطابقةُ ما أورده في البابِ، [و]مناسبتُه للترجمة أيضاً ظاهرة.

* * *

٢٢- باب :

الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ أَحْكَامَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ ظَاهِرَةً

هذه الترجمةُ معقودةٌ لبيان أن كثيراً من الأكابر من الصحابة كان يغيبُ عن بعضِ أقوال النبي ﷺ وأفعاله، فيستمرُّ على ما كان اطلع عليه، فإذا تقررَ ذلك، قامتِ الحُجَّةُ على من قدَّمَ عملَ الصحابي الكبير - ولا سيَّما إذا كان قد وُلِّيَ الحُكْمَ - على روايةٍ غيره، متمسكاً بأن ذلك الكبيرَ لولا أن

عنده ما هو أقوى من تلك الرواية، لما خالفها.

وقيل: مُرادُ الإمام البخاري - رحمه الله -: الرَّدُّ على من زَعَمَ من الرافضة والخوارج أن أحكام النبي ﷺ منقولة نقلَ تواترٍ، وأنه لا يجوز العملُ بما لم يُنقلْ مُتواتراً.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثين:

أولهما: حديث أبي موسى مع عمرَ ﷺ، ومطابقته للترجمة من جهة أنَّ عمرَ - مع كِبَرِهِ - لَمَّا خَفِيَ عليه أَمْرُ الاستئذانِ، رَجَعَ إلى قولِ أبي موسى، فدلَّ على أنه يعملُ بخبرِ الواحدِ، وأن بعضَ الأحكامِ كان يخفى على بعضِ الصحابةِ ﷺ.

ثانيها: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة من جهة كونِ أبي هريرة أخبرَ عن النبي ﷺ بما غابَ عنه كثيرٌ من الصحابةِ، وَلَمَّا بَلَغَهُمْ ما سَمِعَهُ، قَبِلُوهُ، وعَمِلُوا به، فدلَّ على قبولِ خبرِ الواحدِ، وفي كِلا الحديثين رَدٌّ على مُشْتَرِطِي التواترِ، ومُدَّعي كونِ الأحكامِ ظاهرةً.

* * *

٢٣ - باب:

مَنْ رَأَى تَرَكَ النَّكِيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ

يقال: هذه الترجمة متعلقة بالإجماع السُّكُوتِيّ وهذه مسألة خلافية، وظاهرُ مِثْلِ الإمام البخاري.

ثم ذكر الإمام البخاريُّ في الباب حديثَ جابرِ بنِ عبد الله، ومطابقته

للترجمة ظاهرة، والعِلْم عند الله - سبحانه وتعالى - .

* * *

٢٤ - باب :

الْأَحْكَامُ الَّتِي تُعْرَفُ بِالِدَّلَائِلِ

هذا الباب متعلّق بتعليم طريقة الاجتهاد، وقد تكون معرفة الأحكام من عموم النص، ودلالة النص، وإشارة النص، وغيرها من أنواع الدلائل المذكورة في أصول الفقه.

* * *

٢٥ - باب :

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ »

هذه الترجمة معقودة لبيان أنه لا ينبغي للإنسان أن يسأل [من هو] (١) غير مأمون في الدين، فكأن في الباب إشارة إلى توجيه قوله الله تعالى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أولها : حديث معاوية، ومطابقته للترجمة (٢).

ثانيها : حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة (٣).

(١) في الأصل : « عن » .

(٢) بياض في الأصل قدر سطر ونصف السطر تقريباً .

(١) بياض في الأصل قدر سطر تقريباً .

ثالثها: حديث ابن عباس، وهو ظاهرٌ فيما ترجم.

* * *

٢٦ - باب:

كراهية الاختلاف

غرض البخاري^(١).

ثم أورد البخاري في الباب حديثين، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة،
والله - سبحانه وتعالى - أعلم بكل شيء.

* * *

٢٧ - باب:

نهى النبي ﷺ على التحريم... إلخ

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات أن نهى النبي ﷺ على التحريم،
وأمره على الوجوب، حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك، وهذه المسألة
خلافية، وما ذكره البخاري هو المختار، وهو قول الجمهور.
ثم أورد البخاري في الباب أحاديث:

أولها: حديث أم عطية، والمقصود منه: قولها: «ولم يُعزَم علينا»؛
فإنه يدلُّ على أنها أرادت: أن النبي ﷺ لم يصرِّح بالتحريم.

(١) بياض في الأصل قدر سطر.

ثانيها: حديث جابر، والغرض منه هنا: قوله: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلَّ، وقال: «أَحِلُّوا، وَأَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ»، ولم يعزَمْ عليهم، ولكنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ؛ فَإِنْ حَاصِلُهُ: أَنَّ الْأَمْرَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا كَانَ لِلإِبَاحَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ جَابِرٌ: «وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ».

ثالثها: حديث عبدالله المُرَني، ومَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ: قوله في آخره: «لِمَنْ شَاءَ»؛ فَإِنْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ، فَلِذَلِكَ أَرَدَفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَكَانَ ذَلِكَ صَارِفًا لِلْحَمْلِ عَلَى الْوُجُوبِ.

* * *

٢٨ - بَابُ :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ... إلخ

مناسبة هذا الباب بباب كراهة الاختلاف ظاهرة، وفيه الإشارة [إلى] أن الإجماع بكل قول إذا كان مخالفاً للرسول ﷺ، لا يُقبل. هذا آخرُ كتاب (الاعتصام)، ويتلوه إن شاء الله تعالى - (كتاب التوحيد).

□ □ □

قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٣ - (٩٨)

كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَالْإِسْلَامِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ... إِلَى آخِرِهِ

لما فرغ البخاري من مسائل أصول الفقه، شرع في بيان أصول الكلام.

اعترض على البخاري - رحمه الله -، ف قيل : كان ينبغي له تقديم أصول الكلام؛ لأنه الأصل والأساس، والكل مُنجز عليه.

وأجيب عنه : بأنه أراد ختم كتابه «الصحیح الجامع» بالأشرف، وقد تقرر أن مدار أمور الدين على خمسة أشياء : الاعتقادات، والعبادات، والمعاملات، والزواج، والآداب، فلما فرغ البخاري من بيان الكل، بين الاعتقادات، فله دُرُّ هذا الإمام الهمام، ما أحسن ترتيبه الكتاب ! حيث افتتح ببدء الوحي، وعليه مدار الدين، وثنى بكتاب الإيمان، وعليه مدار النجاة، وثلث بالعلم، وعليه مدار معرفة العبادات والمعاملات الشرعية، وختم بالتوحيد، وعلى الخاتمة بالتوحيد مدار اعتبار الأعمال الصالحة، فافتتح بالأشرف، واختتم بالأعلى.

ثم غرض البخاري من عقد هذا الكتاب : إثبات عقيدة أهل الحديث في التوحيد؛ بالدلائل القرآنية والحديثية، مع الرد على الجهمية وغيرها من

الفرق الباطلة؛ كالتدريّة، والمُشبّهة، والمعطّلة، والمجسّمة، والمعتزلة، وأما الخوارجُ، فقد تقدّم الردُّ عليهم في (كتاب الفتن)، وأما الروافضُ، فقد تقدّم الردُّ عليهم في (الأحكام).

قال الحافظ ابن حَجَرٍ شارحُ «صحيح البخاري» - رحمه الله -: الذي يَظهر من تصرُّف البخاري في كتاب التوحيد: أنه يسوق الأحاديث التي وردت في المقدمة، فيُدخلُ كلَّ حديثٍ منها في باب، ويؤيده بآية من القرآن؛ للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد، على طريق التنزُّل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقاديّات، وأنَّ من أنكرَ خالف الكتاب والسنة، انتهى كلامه^(١).

ثم ذكر البخاري في (كتاب التوحيد) عدّة مسائل:
أحدها: مسألة إثبات التوحيد.

ثانيها: مسألة إثبات الأسماء الإلهيّة، مع الإشارة إلى إثبات الصفات المقدّسة الذاتية العقلية؛ كالحيّة والقدرة والعلم، والمشية والإرادة، والسمع والبصر والكلام، وإلى إثبات الصفات السمعية الذاتية؛ كالوجه واليد والنفس والشخص، وإلى إثبات الصفات السمعية الفعلية؛ كالإتيان والمجيء والنزول.

ثالثها: مسألة العلوّ والاستواء على العرش.

رابعها: مسألة الرؤية.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/٣٥٩).

خامسها : مسألة التكوين .

سادسها : مسألة الفرق بين التلاوة والمثلّو .

سابعها : مسألة اللفظ .

ثامنها : مسألة خلق أفعال العباد .

تاسعها : مسألة الكلام .

* * *

١ - باب :

مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ

شَرَعَ البخاريُّ في بيانِ مسألة التوحيد، وعرَّضه فيها : إثبات عقيدة أهل السنة والجماعة في التوحيد، والردُّ على من أنكر التوحيد؛ كبعض الجَهْمِيَّة .

والتوحيد عند أهل السنة : إثبات الوحدانية لله تعالى ، وإثبات صفاته مع نفْي التشبيه والتعطيل ، وخالفهم الفرقُ الباطلة ، فأثبت بعضهم الصفات حتى شبهة ، ويسمى أهل هذه المقالة : المُشَبَّهَة ، ونفى بعضهم الصفات حتى عطل ، ويسمى أهل هذه المقالة : المُعْطَلَة ، وغلَّت جهلة الصوفية ، فغلطوا في معنى التوحيد ، فزعموا أن المراد من التوحيد : اعتقاد وحدة الوجود - تعالى الله عما يقول الظالمون علُوًّا كبيراً - .

ثم هذا البابُ بمنزلة الإجمال ، والأبوابُ الباقية بمنزلة التفصيل له ؛ لأن الله تعالى موجودٌ واحدٌ بجميع أسمائه وصفاته .

ففي هذا الباب إثبات توحيده، وفي الأبواب الباقية إثبات صفاته،
وبإثبات جميع ذلك يثبت وجوده تعالى.

ثم أورد البخاري في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث ابن عباس، وموضع الترجمة منه: قوله: «فَلْيَكُنْ
أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى»، ودعاء النبي ﷺ أَعَمُّ مِنْ أَنْ
يَكُونَ بِنَفْسِهِ، أو بإرسال الرسول، والله تعالى أعلم.

الثاني: حديث مُعَاذٍ، ووجه دخوله في الباب من جهة قوله: «أَنْ
يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»؛ فإن المراد منه: التوحيد، قاله العيني^(١).

الثالث: حديث أبي سعيد الخدري، ومناسبتة الترجمة من حيث إنه
صَرَّحَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَحَدِيَّةِ.

الرابع: حديث عائشة، وموضع الترجمة منه: قوله: «فَيَخْتِمُ بِـ﴿قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]»، والله تعالى أعلم.

* * *

٢ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]... إلخ

وهذا الباب بالنسبة إلى الأبواب الآتية المشتمة على ذكر الأسماء
كالأصل، والباقية كالفرع؛ لأنه من هنا شرع البخاري في ذكر الأسماء

(١) انظر: «عمدة القاري» (٨٢/٢٥).

الإلهية، مع الإشارة إلى إثبات الصفات الإلهية الذاتية أو الفعلية؛ لأن في إثبات أسمائه إثبات صفاته؛ لأنه إذا وُصف بأنه قادرٌ - مثلاً -، فقد وُصفَ بزيادة صفة على الذات، وهي القدرة.

وذكر البخاري في هذا الباب اسمين؛ أحدهما: الله، وثانيهما: الرحمن، وكلاهما خاصٌّ له تعالى، ولا يجوز إطلاق كل واحد منهما على مَنْ سِوَاهُ بوجهٍ من الوجوه. وأشار البخاري بإيراد هذه الآية إلى كثرة الأسماء الإلهية. وأشار أيضاً إلى إثبات صفة الرحمة، وهي من صفات الذات.

ثم أورد البخاري في الباب حديثين:

أحدهما: حديث جرير، وموضع الترجمة من قوله: «لا يَرْحَمُ اللهُ تعالى».

وثانيهما: حديث أسامة، والمقصود منه: قوله: «إنما يَرْحَمُ اللهُ تعالى من عباده الرحماء».

كأنه يؤخذ من قوله: «يرحم» اسم الرحمن، وصفة الرحمة.

* * *

٣ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]

ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة أسماء، وتضمن هذا الباب إثبات صفتين من صفات الله تعالى:

إحدهما: الرزاق من صفات فعله.

ثانيتها: القوة - وهي بمعنى القدرة - من صفات ذاته.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي موسى، ووجه المطابقة للترجمة من جهة اشتمال الحديث على الصفتين: الرزق، والقوة الدالة على القدرة؛ أما الرزق، فواضح من قوله: «ويرزقهم»، وأما القوة، فمن قوله: «أصبر»؛ فإن فيه إشارة إلى القدرة على الإحسان إليهم مع إساءتهم؛ بخلاف طبع البشر؛ فإنه لا يقدر على الإحسان إلى المسيء إلا من جهة تكلفه ذلك شرعاً.

* * *

٤ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ [تعالى]: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [البن: ٢٦]... إلخ

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات صفة العلم لله تعالى، وهي من صفات ذاته، وأراد البخاري بإيراد ما في الباب: الرد على من قال: إنه تعالى عليم بلا علم، ووجه الرد ظاهر.

ثم ذكر البخاري في الباب خمس آيات، دلالتها على إثبات صفة العلم واضحة.

وساق البخاري في الباب حديثين، مطابقتهما للترجمة ظاهرة، وقد جاء في بعض روايات حديث عائشة: أنها قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، وذكر هذه الآية أنسب في هذا الباب؛ لموافقته

حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي قبله، ولعلَّ البخاريَّ لم يوردَ هذه اللفظة؛ جَرِيًّا على عادته التي أكثرَ منها؛ مِنْ اختيار الإشارةِ على صريحِ العبارة.

* * *

٥ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: يمكنُ أن يكونَ أرادَ البخاريُّ بهذا القدرِ: جميعَ الآياتِ الثلاثِ المذكورةِ في آخرِ سورةِ الحشر؛ فإنها خُتِمَتْ بقوله تعالى: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٤]، وقد قال في سورةِ الأعرافِ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فكأنه - بعدَ إثباتِ حقيقةِ القُدرةِ والقُوَّةِ والعِلْمِ - أشارَ إلى الصفاتِ السَّمْعِيَّةِ [أنها] ليستَ محصورةً في عددٍ مُعَيَّنٍ؛ بدليلِ الآيةِ المذكورةِ.

وأرادَ البخاريُّ: الإشارةَ أيضاً إلى ذِكْرِ الأسماءِ التي تَسَمَّى اللهُ تعالى بها، وأُطْلِقَتْ مع ذلك على المخلوقين، ف(السلامُ) ثَبَتَ في القرآنِ والحديثِ أنه من أسماءِ اللهِ تعالى، ، وقد أُطْلِقَ على التحيةِ بين المؤمنين، و(المؤمنُ) من أسماءِ اللهِ وقد يُطْلَقَ على من اتصفَ بالإيمان.

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ عبدِ اللهِ بنِ مسعود، ومطابقتها للترجمة واضحةٌ مِنْ قوله ﷺ: «إن الله هو السلام».

* * *

٦ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس : ٢]

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْأِسْمَ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى
إِثْبَاتِ صِفَةِ الذَّاتِ أَوْ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ (الْمَلِكَ) إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ، فَفِيهِ
إِثْبَاتُ صِفَةِ الذَّاتِ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْقَهْرِ، فَفِيهِ إِثْبَاتُ صِفَةِ الْفِعْلِ .

ثُمَّ أورد البخاري في الباب حديثين :

أحدهما : عن ابنِ عمرَ .

ثانيهما : عن أبي هريرةَ، ومطابقتها للترجمة ظاهرة، وسيأتي حديثُ

ابنِ عمرَ في (باب : قوله : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص : ٧٥]) .

* * *

٧ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر : ٢٤]

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ اسْمَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، مَعَ الْإِشَارَةِ
إِلَى إِثْبَاتِ صِفَتَيْنِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى :

إحداهما : الْعِزَّةُ، وَمُرَادُهُ بِإِثْبَاتِهِ : الرُّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّهُ الْعَزِيزُ بِلَا
عِزَّةٍ، كَمَا قَالَ : إِنَّهُ عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، وَالْعِزَّةُ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ وَالْعِظَمَةِ،
فَفِيهِ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْقَهْرِ [وَالْغَلْبَةِ لِمَخْلُوقَاتِهِ، فَفِيهِ
مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ .

ثانيتها: الحِكْمَةُ، وهي من صِفاتِ الذاتِ، وإن كانت بمعنى الإحكام، فهي من صِفاتِ الفِعْلِ.

ثم أورد البخاريُّ في البابِ عدَّةَ آياتٍ وأحاديثٍ، مطابقتها للترجمة ظاهرة.

* * *

٨ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣]

استنبط البخاريُّ من هذه الآية: اسمَ الله تعالى «الخالق»، وإن كان ذلك الاسمُ مذكوراً في القرآنِ صريحاً؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، إلا أن البخاريَّ استأثرَ الخَفِيِّ على الجَلِيِّ على عادته. وأشار البخاريُّ أيضاً إلى إثباتِ صِفَةِ الخَلْقِ، وهي من صِفاتِ الفِعْلِ.

ويَحْتَمَلُ أن يكونَ مُرادُ البخاريَّ في هذا البابِ: إثباتَ صِفَةِ الكلامِ. فكأنه أشار بهذه الترجمة إلى تفسيرِ هذه الآية؛ لأن تفسيرَ قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ [الحشر: ٢٤] بكَلِمَةِ الحقِّ، وهي كَلِمَةُ ﴿كُنْ﴾، وموضعُ الترجمة على التقديرِ الأول من قوله: «أنتَ ربُّ السمواتِ والأرضِ» معناه: خالقُ السمواتِ والأرضِ، وعلى الاحتمالِ الثاني من قوله: «قولُك الحقُّ».

ويَحْتَمَلُ أن يكونَ غرضُ البخاريَّ: إثباتَ اسمِ الله (الحقِّ) بالحديثِ

من قوله: «أنت الحق»، وإنما أورد الآية؛ للإشارة إلى هذا الاسم، مما يجوز إطلاقه على غيره تعالى؛ لأن المراد من الحق في الآية: ضد الهزل، والله تعالى أعلم.

* * *

٩ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]

ذكر البخاري في هذا الباب اسمين لله تعالى، مع الإشارة إلى إثبات صفتي السمع والبصر، وهما من الصفات الذاتية.

وغرض البخاري في هذا الباب: الرد على من قال من المعتزلة: إن معنى «سميع بصير»: «عليم»؛ لأن أحاديث الباب أفادت الرد عليه.

ثم أورد البخاري في الباب أحاديث:

الأول: حديث عائشة، ومناسبتها للترجمة ظاهرة.

الثاني: حديث أبي موسى، وموضع الترجمة: قوله: «تَدْعُونَ سَمِيعًا بصيرًا».

حكى الحافظ عن الكرماني: أنه قال: لو جاءت الرواية: لا تَدْعُونَ أَصَمًّا ولا أَعْمَى، لكان أظهر في المناسبة، لكن لما كان الغائب كالأعمى في عدم الرؤية، نفى لازمه؛ ليكون أبلغ وأشمل^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٧٤/١٣).

الثالث: حديث أبي بكر الصديق، قيل: ليس هذا الحديث مطابقاً للترجمة؛ إذ ليس فيه ذكرُ صِفَتَي السمع والبصر، لكنه ذكرُ لازِمُهُما من جهة أن فائدة الدعاء: إجابة الداعي لمطلوبه، فلو لا أن سَمَعَهُ تعالى يتعلّق بالسرِّ كما يتعلّق بالجهر، لما حصلتُ فائدة الدعاء.

وقيل: مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن تعليم النبي ﷺ الدعاء أبا بكر الصديق يقتضي أن الله تعالى سميعٌ بصيرٌ.

أجاب الكرّماني؛ بأنه لما كان بعضُ الذنوبِ مما يُسمعُ، وبعضُها مما يُبصرُ، لم تقعْ مَغْفَرَتُهُ إلا بعدَ الإسماع والإبصار^(١).

قلتُ: ويمكنُ أن تؤخذَ المطابقةُ من لفظِ الخطاب؛ لأن خطابَ من لا يقدرُ على السمع والبصرِ عبثٌ، والله تعالى أعلم.

الرابع: حديث عائشة أيضاً، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

* * *

١٠- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]

ذكر البخاريُّ في هذا البابِ هذا الاسمَ، مع الإشارةِ إلى إثباتِ صفةِ القدرةِ صريحاً، وقد تقدّمَ قبلَ ذلك إثباتُها ضمنيّاً.

ثم أورد البخاريُّ في البابِ حديثَ جابرٍ بالاستخارة، والمرادُ منه: قوله: «أَسْتَغْفِرُكَ بِقُدْرَتِكَ».

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (١٠٩/٢٥).

١١ - باب:

مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ... إلخ

ذكر البخاريُّ هذا الاسمَ، مع الإشارة إلى إثباتِ صفةِ التَّقْلِيْبِ، وهي من صفاتِ الفِعْلِ، ومَرَجَعُهَا إلى القُدْرَةِ.

ولعلَّ غرضَ البخاريِّ من عَقْدِ هذا البابِ: أن أغراضَ القلبِ؛ كالإرادةِ وغيرها، بخلقِ الله تعالى، ففيه: الإشارةُ إلى الرَّدِّ على المعتزلةِ؛ حيثُ فسَّروا الآيةَ المذكورةَ في البابِ بمعنى الطَّبْعِ، والطَّبْعُ عندهم: التَّركُّ، وعند أهلِ السُّنَّةِ: خَلَقُ الكُفْرِ في قلبِ الكافرِ، وليس معنى التَّقْلِيْبِ الطَّبْعُ في اللغةِ العربيةِ.

ثم ذكر في البابِ الآيةَ والحديثَ، والمناسبةُ واضحة.

* * *

١٢ - باب:

إِنَّ لِلَّهِ مِثَّةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا

هذه الترجمةُ آخرُ التراجمِ المتعلقةِ بذكرِ الأسماءِ الإلهيةِ المقدَّسةِ، وكأنَّ البخاريَّ أشار بهذه الترجمةِ إلى المرادِ من قوله تعالى: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] الْمُصَدَّرِ به البابُ الأولُ، وهذه الترجمةُ لفظُ حديثٍ^(١).

* * *

(١) بياض في الأصل قدر سطر ونصف السطر.

١٣ - باب :

السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالِاسْتِعَاذَةِ بِهَا

مقصودُ البخاريِّ بهذه الترجمة: تصحيحُ القولِ بأن الاسمَ هو المُسمَّى، فلذلك صحَّت الاستعاذةُ بالاسم، كما تصحُّ بالذات، فثبت أن أسماءَ الله تعالى وصفاته غيرُ مخلوقة. وأشار البخاريُّ في هذا البابِ إلى الردِّ على الجَهْمِيَّة وغيرهم ممن قال: إن أسماءَ الله مخلوقة؛ لأنَّ الاسمَ غيرُ المُسمَّى عندهم، وادَّعَوْا أن الله تعالى كان ولا وجودَ لهذه الأسماء، ثم خَلَقَهَا، ثم تَسَمَّى، ووجهُ الردِّ عليهم؛ بأنه لَمَّا صحَّت الاستعاذةُ بأسماءِ الله تعالى، دلَّت على أنها غيرُ مخلوقة؛ لأن الاستعاذةَ بالمخلوقِ غيرُ جائزة، فوضح الردُّ عليهم.

ثم ذكرَ البخاريُّ في البابِ أحاديثَ، كلُّها من التبرُّكِ والسُّؤَالِ والاستعاذةِ بأسماءِ الله تعالى.

الأول: حديثُ أبي هريرة، مطابقته للترجمة من جهة إضافةِ الوضعِ إلى الاسم، وإضافةِ الرِّفْعِ إلى الذات، فدلَّ على أن المرادَ بالاسم: الذاتُ، وبالذاتِ يُستعانُ في الوضعِ والرِّفْعِ، لا باللفظِ.

الثاني: حديثُ حُذَيْفَةَ، والمرادُ منه: قوله: «بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا».

الثالث: حديثُ أبي ذرٍّ، وفيه أيضاً: «بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا».

الرابع: حديثُ ابنِ عباسٍ، والمقصودُ منه: قوله: «باسمِ الله».

الخامس: حديثُ عَدِيٍّ، والغرضُ منه: قوله: «وذكرت اسمَ الله».

السادس : حديث عائشة - رضي الله عنها - ، وفيه : «اذكروا أنتم اسمَ الله وُكُلُوا» .

السابع : حديث أنسٍ ، والمرادُ منه : قوله : «يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ» .

الثامن : حديث جُنْدَبٍ ، وفيه : «فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» .

التاسع : حديث ابنِ عمرَ ، وفيه : «فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ» .

* * *

١٤ - باب :

مَا يُذَكَّرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللَّهِ ﷻ . . . إلخ

من هنا شرَعَ البخاريُّ في ذكر ما يصحُّ إطلاقه على الله تعالى على طريقة التأويل ؛ كما هو طريقة المتأخرين ، أو على طريقة التسليم من غير تأويل ، مع اعتقاد نفي التشبيه والتعطيل ؛ كما هو طريقة المتقدمين من أهل الحديث ، وهو مذهب الإمام البخاريّ - رحمه الله - .

وهذا الباب أيضاً كالأصل بالنسبة إلى الأبواب الآتية المتعلقة بمسألة الصفات السمعية ؛ أي : مسألة الذات والنُعوت .

وغرضُ البخاريّ في هذا الباب : هل يجوزُ إطلاقُ الذاتِ والنُعوتِ على الله تعالى كأسمائه ، أو يُمنَعُ؟ والذي يُفهمُ من كلام البخاريّ : أنه لا يُمنَعُ ، والله تعالى أعلم .

والمرادُ من الذاتِ عند البخاريّ : نفسُ الشيء ، وقد أبانَ هذا المرادُ

بقوله ؛ فَذَكَرَ الذَّاتَ بِاسْمِهِ تَعَالَى ؛ كأنه يريدُ : هذا في المعنى شيءٌ واحدٌ ، وإن كانت الإضافةُ تقتضي المغايرةَ عن اللفظ .

ووجهُ الاستدلالِ من قولِ خُبَيْبٍ من حيثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ شِعْرَهُ ، فلم يُنْكِرْهُ ، فكان جائزاً .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .

* * *

١٥ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران : ٢٨] . . . إلخ

قال الراغبُ : نَفْسُهُ : ذَاتُهُ ؛ وهذا ، وإن كان يقتضي المغايرةَ من حيثُ إِنَّهُ مضافٌ ومضافٌ إليه ، فلا شيءَ مِنْ حيثُ المعنى سوى واحدٍ ، سبحانه وتعالى عن الاثنينيةِ من كلِّ وجهٍ .

غرضُ البخاريِّ في هذا الباب : إثباتُ إطلاقِ النفسِ على الله تعالى ، والنفسُ في كلامِ العربِ على أَوْجِهٍ ؛ منها : الذاتُ ، ولعلَّ البخاريَّ - لهذه النُّكْتَةِ - أورد هذا البابَ عقيبَ (باب : الذاتِ) ، والله تعالى أعلم .

وعلى طريقةِ أهلِ التَّأْوِيلِ في المتشابهاتِ ؛ المرادُ من أَنَّهُ نَفْسٌ : أَنَّهُ مَوْجُودٌ .

ثم أورد البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ :

أحدها: حديث ابن مسعود، قيل: ليس في الحديث ذكر النفس، ولعلَّ البخاريَّ أقام استعمالَ «أَحَدٍ» مقامَ النفس؛ لِتِلَاذُمِهِمَا فِي صِحَّةِ استعمالِ كُلِّ واحدٍ منهما مقامَ الآخر.

قال الحافظ: هذه غَفْلَةٌ عن مُرَادِ البخاريِّ - رحمه الله -؛ فإن ذكرَ النفسِ ثابتٌ في هذا الحديثِ الذي أوردَه، وإن كان لم يقع في هذه الطريق، لكنه أشار [إلى] ذلك كعادته، فإنه وردَ في بعض رواياته: «ولذلك مَدَحَ نَفْسَهُ»، وهذا القَدْرُ هو المطابِقُ للترجمة، وقد كَثُرَ منه أن يُترجمَ ببعض ما وردَ في طريقِ الحديثِ الذي يورده، ولو لم يكن ذلك القَدْرُ موجوداً في تلك الترجمة^(١).

وتعقبه العيني^(٢).

الثاني والثالث: حديث أبي هريرة، ومطابقتُهما للترجمة ظاهرة.

* * *

١٦ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]

مقصودُ البخاريِّ - رحمه الله - : صِحَّةُ إِسْنَادِ الْوَجْهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، مع اعتقاد أنه مُنَزَّهٌ عَنِ الْعُضْوِ الَّذِي نَشَاهِدُهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ، وهو من صفاتِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٨٥/١٣).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١٠٠/٢٥).

الذاتِ، والمرادُ منه عند أهلِ التَّأْوِيلِ : الرحمةُ، أو غيرُها من وُجوهِ التَّأْوِيلِ المشهورةِ.

وأما البخاريُّ، فطريقتهُ التسليمُ من غيرِ تأويلٍ ولا تشبيهٍ ولا تعطيلٍ^(١).

ثم أورد في البابِ [حديثَ] جابرٍ، والغرضُ منه : قوله : «أعوذُ بِوَجْهِكَ».

* * *

١٧- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه : ٣٩]

غرضُ البخاريِّ في هذا البابِ : صحةُ إسنادِ العَيْنِ إلى الله تعالى من غيرِ تأويلٍ، مع اعتقادِ التَّنْزِيهِ عن العُضْوِ المخصوصِ، وهو من صفاتِ الذاتِ.

وقال أهلُ التَّأْوِيلِ : المرادُ من العَيْنِ : الرؤيةُ، أو القُدْرَةُ، ومالَ البخاريُّ إلى الأولِ ؛ لأنه مذهبُ السَّلَفِ.

ثم أورد البخاريُّ في البابِ حديثين :

أحدهما : عن ابنِ عمرَ.

ثانيهما : عن أنسٍ، كِلَاهُمَا في صِفَةِ الدَّجَالِ، ووجهُ الاستدلالِ من

(١) في الأصل : «ولا تأويل».

الحديث على إثبات العين من قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»؛ من جهة أن العَوْرَ عُرْفًا: عدمُ العينِ، وضدُّ العَوْرِ: ثُبُوتُ العينِ، فلما نَزَعَتْ هذه النقيصة، لَزِمَ ثبوتُ الكَمالِ بِضِدِّهَا، وهو وُجُودُ العينِ، وهو على سبيل التمثيل والتقريبِ للفهم، لا على معنى إثباتِ الجارحةِ.

* * *

١٨ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَخْلُقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]

لعلَّ البخاريَّ أتى بهذا البابِ في أبوابِ النُّعُوتِ؛ لمناسبة أن التصويرَ غيرُ الخَلْقِ، وقد يكونُ باليدِ، فكأن هذا البابَ توطئةً وتمهيداً للباب الآتي. ثم أورد البخاريُّ في البابِ حديثَ أبي سعيدٍ الخُدْري، والمقصودُ منه: قوله: «فإن الله قد كتبَ مَنْ هو خالقٌ إلى يومِ القيامةِ».

* * *

١٩ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]

غرضُ البخاريِّ في هذا البابِ: إثباتُ صِفَةِ اليَدَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى، وهما من صفاتِ ذاته، وليستا بجارحتين؛ خلافاً للمُشَبَّهَةِ مِنَ المُثَبِّتَةِ، والجَهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْطَلَةِ.

ثم ذكر البخاريُّ في البابِ أربعةَ أحاديثٍ:

الأول: حديث أنسٍ في الشَّفاعةِ، والغرضُ منه هنا: قولُ أهلِ المَوْقفِ
لآدمَ: «خَلَقَكَ بِيَدِهِ».

والثاني: حديث أبي هُريرةَ، والمرادُ منه: قوله: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى».

الثالث: حديث ابنِ عمرَ، المقصودُ منه: قوله: «وتكونُ السمواتُ يَمِينِهِ».

والرابع: حديث ابنِ مسعود، والغرضُ منه واضحٌ من جهةِ تقريرِ النبي ﷺ.

* * *

٢٠ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»

غرضُ البخاريِّ في هذا الباب: إثباتُ إطلاقِ الشَّخصِ على الله
تعالى، ومع ذلك، لم يُفصِّحِ المصنِّفُ بإطلاقه عليه، بل أورد ذلك على
طريقِ الاحتمال، وقد نَسَبَ بعضُ شُرَّاحِ الحديثِ الخطأَ إلى رِوَاةِ هذا
الحديثِ، فقال: هذه اللفظةُ غيرُ صحيحةٍ من حيثِ الروايةِ، بل الصحيحُ:
«لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»، وهذا غيرُ صحيحٍ، بل الصحيحُ أَنَّ هذه اللفظةَ أيضاً
ثابتةٌ من جهةِ الروايةِ، لكنَّ حُكْمَ هذه حُكْمُ سائرِ المتشابهاتِ، إمَّا
التفويضُ؛ كما هو طريقُ البخاريِّ، وإمَّا التأويلُ؛ كما هو طريقُ
المتأخِّرينَ.

ومناسبةُ الحديثِ للبابِ من جهةِ الروايةِ المعلقة.

* * *

٢١- باب :

﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] . . . إلخ

جَزَمَ البخاريُّ بتسميةِ الله تعالى شيئاً؛ لِظهورِ الدليلِ عنده في ذلك،
وغرضُه في هذا البابِ: الردُّ على من زَعَمَ من بعض المتكلمين أنه لا يجوز
إطلاقُ الشيءِ على الله تعالى .

ووجهُ الدَّلالةِ من الآيةِ الأولى: أن لفظَ: «أَيُّ» إذا جاءت استفهاميةً،
اقتضى الظاهرُ أن يكونَ سُمِّيَ بِاسْمٍ ما أُضيفَ إليه، فعلى هذا يصحُّ أن
يُسَمَّى الله تعالى شيئاً .

ووجهُ الاستدلالِ بالآيةِ الثانيةِ مَبْنِيٌّ على أن الاستثناءَ مُتَّصِلٌ؛ فإنه
يقتضي اندراجَ المستثنى في المستثنى منه، والمرادُ من الوجهِ: الذاتُ،
وهذا هو الراجحُ .

ثم ذكرَ البخاريُّ في البابِ حديثَ سَهْلٍ، وقد أوضحَ البخاريُّ وجهَ
الاستدلالِ منه في الترجمةَ، واستدلَّاهُ صحيح؛ لأن القرآنَ صِفَةً من
صفاتِ الله تعالى، وصفاتهُ تعالى قديمةٌ غيرُ مخلوقةٍ؛ كما أن ذاته تعالى
قديمٌ غيرُ مخلوقٍ، وقد سَمَّى النبيُّ ﷺ القرآنَ شيئاً بواسطةِ تسميةِ بعضِه
شيئاً، فصَحَّ استدلالُ البخاريِّ بالحديثِ .

يقال: انتزعَ البخاريُّ هذه الترجمةَ من كتاب «الحيدة» لعبدِ العزيز
المَكِّي، والله أعلم .

* * *

٢٢ - باب :

﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]

شَرَعَ البخاريُّ في بيانِ مسألةِ الاستواءِ والعُلُوِّ، وذكرَ قطعتينِ من آيتينِ في إثباتِ مُدَّعَاهُ، وتلَطَّفَ بذِكرِ الثانيةِ عَقِبَ الأولى؛ لِرَدِّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ العَرْشَ لم يزلْ مع اللهِ تعالى، وكذا مَنْ زَعَمَ مِنْ مَلَاحِدَةِ الفَلَّاسِفَةِ أَنَّ العَرْشَ هو الخالقُ، فاستدلَّ البخاريُّ بأنَّ العَرْشَ مَرْبُوبٌ، وكلُّ مَرْبُوبٍ مخلوقٌ ليس بخالقٍ.

واختلفَ الناسُ في أَصْلِ الاستِواءِ :

فمنهم من نفى، وهذا مذهبُ باطلٌ.

ومنهم من أثبتَ.

واختلفَ المُثَبِّتُونَ - مع اتفاقهم على أَنَّ اللهَ تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ -، فذهبَ الجمهورُ إلى تسليمِ الاستِواءِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الكَيْفِيَّةِ، وذهبَ بعضهم إلى تأويلِ مَعْنَى الاستِواءِ.

واختلفَ أَهْلُ السَّنَةِ أَيضاً؛ هلِ الاستِواءُ صِفَةُ ذَاتٍ، أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ؟ فَمَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ: عِلَالاً، قَالَ: هِيَ صِفَةُ ذَاتٍ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: هِيَ صِفَةُ فِعْلٍ. وَأَشَارَ البخاريُّ بِإِيرَادِ أَثَرِ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَأَثَرِ مُجَاهِدٍ إِلَى اخْتِلَافِ مَعْنَى الاستِواءِ.

قال ابنُ المُنَيَّرِ: نَبَّهَ البخاريُّ بِذِكْرِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى لَطِيفَةٍ، وَهِيَ:

أن «المَجِيد» في الآية - على قراءة الكسر - ليس صفةً للعرش، حتى لا يُتَخَيَّلَ أنه قديمٌ، بل هي صفةٌ لله تعالى؛ بدليل قراءة الرفع، وبدليل اقترانه بالودود، فيكون الكسر على المجاورة؛ [لتجتمع القراءتان على معنى واحد]. انتهى. قال: ويؤيد أنها صفةُ الله تعالى: ما أردفه البخاريُّ به، وهو: يقال: «حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(١). . . إلخ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب تسعةَ أحاديثَ، جميعُها يشتملُ على ذكر العرش، وصفة العلوِّ.

الأول: حديث عمران، والغرضُ منه: «وكان عَرْشُهُ على الماء».

الثاني: حديث أبي هريرة، المقصودُ منه: «عَرْشُهُ على الماء».

الثالث: حديث أنسٍ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من: «وزَوَّجَنِي اللهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ»، والمرادُ: الإشارةُ إلى العلوِّ، وهذا الحديثُ آخرُ الثلاثِياتِ التي ذُكِرَتْ في «صحيح البخاري».

الرابع: حديث أبي هريرة، والمقصودُ منه: «كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ».

الخامس: حديثه أيضاً، والمرادُ منه: «وفوقه عَرْشُ الرحمنِ»؛ فإن هذه الإضافةُ إضافةُ الاستواءِ والعلوِّ، ويؤيده: ما جاء في بعض الروايات عن ابن مسعود وغيره من تصريح: «واللهُ فوقَ العرشِ».

السادس: حديث أبي ذرٍّ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه جاء في بعض رواياتِ هذا الحديثِ من التصريحِ بأنها تذهبُ «حتى تسجدَ تحتَ

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/٤٠٨).

العرش»، والمراد منه هنا أيضاً: إثبات أن العرش مخلوق؛ لأنه ثبت أن (فوق، وتحت) هما من صفات المخلوقات.

السابع: حديث زيد بن ثابت، والمراد منه: آخر السورة، المشار إليه بقوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]؛ لأنه إذا ثبت أن للعرش رباً، فهو مَرَبُوبٌ، وكلُّ مَرَبُوبٍ مخلوقٌ.

الثامن: حديث ابن عباس، والغرض منه: قوله: «لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم».

التاسع: حديث أبي سعيد الخدري، والمقصود منه واضح مما تقدم، والله أعلم.

* * *

٢٣- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]،

وَقَوْلِهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]

هذا الباب أيضاً معقود لمسألة العُلُوّ.

ومناسبة أثر ابن عباس في قصة أبي ذرٍّ للترجمة ظاهرة.

وغرض البخاري في هذا الباب: الإشارة إلى مذاهب الجَهْمِيَّةِ والمُجَسِّمَةِ في تعلُّقها بهذه الظواهر، والإرشاد لطالب الحديث إلى التسليم بغير تشبيه، أو التأويل من غير تعطيل، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن

الاستقرار في المكان والناحية؛ كما هو طريقة أهل السنة.

ثم ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة، والمراد منه هنا: قوله: «ثم يعرج الذين باتوا فيكم».

الثاني: حديثه أيضاً، والمقصود منه هنا: «ولا يصعد إلى الله إلا الطيب».

الثالث: حديث ابن عباس في دعاء الكرب، ومطابقته للترجمة في قوله: «لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم».

تنبيه: وقال العيني: هذا الحديث ليس بمطابق للترجمة، ومحله في الباب السابق، ولعلَّ الناسخ نقله إلى هنا^(١).

قلت: فلا ضرورة؛ لأنه إن كان وجه عدم مناسبته للترجمة ما ذكر من أنه ليس فيه ذكرُ العروج والصعود، فكذا حديث أبي ذرٍّ آخرُ أحاديث الباب ليس فيه ذكر العروج، فهو لا ينفي [...] ^(٢) بأن محله في الباب السابق، فالصواب من القول: إن غرض البخاري أدقُّ، وخفي على العيني، وذلك أنه أثبت بالدلائل القويّة في الباب السابق [أنَّ] المقصود بالاستواء واستوى على العرش: أن الله على العرش، وهذا الباب معقودٌ للعروج، فأورد حديث ابن عباس؛ فيه للإشارة إلى أن العروج والصعود

(١) انظر: «عمدة القاري» (١١٩/٢٥).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

يكون إلى الله بالاعتبار إلى العرش، ويؤيده ما في «ابن ماجه» من قوله ﷺ: «إِنَّ مِمَّا تَذْكُرُونَ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ يَنْعَطِفْنَ حَوْلَ الْعَرْشِ»؛ فهذا الحديث يعني في صعود العلم إلى العرش، ومع هذا لا ينبغي الجزم فيه بأن الحديث ليس مطابقاً للترجمة.

حكى الحافظ ابن حَجَرٍ عن ابنِ المُثَنَّى: أنه قال: جميعُ هذه الأحاديثِ في هذه الترجمةِ مطابقةٌ لها، إلا حديثَ ابنِ عباسٍ؛ فإنه ليس فيه إلا قوله: «رَبَّ الْعَرْشِ»، ومطابقته - والله أعلم - من جهة أنه نَبَّهَ على بُطْلَانِ قولٍ من أثبتَ الجِهةَ، ووجهُ البُطْلَانِ: أن كُلاً من السماء والعرش مَرْبُوبٌ مخلوقٌ مُحدثٌ، واللهُ تعالى قديمٌ؛ لأنه كان اللهُ تعالى ولم يكنْ شيءٌ غيرُهُ، فحدثتْ هذه الأُمُكِنَةُ، وقَدَمَهُ تعالى يُحِيلُ وَصْفَهُ بالتحيزِ في المُحدثِ^(١).

الرابع: حديث أبي سعيد الخُدْري، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أنه وردَ في بعض رواياتِ هذا الحديثِ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟»، فجَرى البخاريُّ على عادته المعروفة من الإشارةِ إلى الرواية التي لم يوردها؛ لإرادةِ تَشْحِيدِ أَذْهَانِ الطَّلَبَةِ.

الخامس: حديث أبي ذَرٍّ، والمقصودُ منه: «وَمُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ».

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/٤١٨).

٢٤ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ﴾ [إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ] ﴿القيامة: ٢٢ - ٢٣﴾

شَرَعَ البخاريُّ في بيانِ مسألةِ رؤيةِ اللهِ تعالى ، وهذا مذهبُ أهلِ السُنَّةِ ، وجمهورِ الأُمَّةِ .

وغرضُه في هذا البابِ : الردُّ على الخوارجِ والمعتزلةِ وبعضِ المُرجئةِ ، وكلٍّ من نفَى الرؤيةَ ، وكأنَّ البخاريَّ يشيرُ بِذكرِ هذه الآيةِ إلى ما يروى مرفوعاً : «إنَّ أفضلَهم منزلةً لَمَنْ ينظرُ في وَجهِ رَبِّهِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ ، ثم تلا النبي ﷺ : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ﴾ [إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ] ﴿القيامة: ٢٢ - ٢٣﴾ .

ثم أورد البخاريُّ في البابِ أَحَدَ عَشَرَ حديثاً :

أحدها : حديث جَرِيرٍ ، والمرادُ منه : «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ» .

ثانيها : حديث أبي هُرَيْرَةَ ، والغرضُ منه : قوله - عليه السلام - : «فإنكم ترونه كذلك» .

ثالثها : حديث أبي سعيد ، والمقصودُ منه : «وإنكم لا تضارونَ في رؤيةِ رَبِّكُمْ» .

رابعها : حديث أنسٍ ، والمرادُ منه : «فإذا رأيته ، وقعتُ ساجداً» .

خامسها : حديثه أيضاً ، والمرادُ منه : «اصبروا حتى تَلْقُوا اللهَ ورسولَه» .

سادسها : حديث ابنِ عباسٍ ، والغرضُ منه : «ولِقَاؤُكَ الْحَقَّ» .

سابعها : حديث عَدِيِّ ، والغرضُ منه : «ولا حِجَابٌ يَحْجُبُه» .

ثامنها: حديث أبي موسى، والمرادُ منه: «وما بينَ القومِ وبينَ أن ينظروا إلى ربِّهم إلا رداءُ الكبرياء».

تاسعها: حديث ابنِ مسعود، وموضعُ الترجمةِ منه: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، واستشكِلَ ظاهرُ الحديثِ بأنه يقتضي أن رؤيةَ الله تعالى غيرُ واقعةٍ، فيكون غيرَ مطابقٍ لمرادِ البخاري. وأجيب: بأن المعنى: إنَّ الغَضَبَ سَبَبٌ لَمَنْعِ الرؤيةِ، والرِّضا سَبَبٌ لَوْجودِها.

العاشر: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة هي التي تقدّمت في الحديث التاسع.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي بكرّة، والمرادُ منه: قوله: «وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ»، والمرادُ من اللقاءِ هو: الرؤية؛ لأنه مقابلَةُ الشيء، والله اعلم.

* * *

٢٥- باب:

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]

غرضُ البخاريّ في هذا الباب: إثباتُ صفةِ الرحمةِ، وهي تنقسم إلى صفة ذاتٍ، وإلى صفة فعلٍ؛ لأنه إن كان معناها: إرادةُ إثابة الطائعين، فهي من صفات الذات، وإن كان معناها: أنَّ فضلَ الله يسوق السحابَ وإنزالَ

المطر قريب؛ فهي من صفات الفعل .

كذا قالوا، ولم أرَ من الشُّراح مَنْ ذَكَرَ مناسبةَ هذا البابِ والذي بعده بالبابِ السابقِ المعقودِ لإثباتِ الرؤية، مع أَنَّ ما يتعلَّقُ بصفةِ الرحمةِ قد تقدمتِ الإشارةُ إليه في أوائلِ (كتابِ التوحيد)، والذي يظهر: أن الإمامَ البخاريَّ أشار إلى ما وردَ في تفسير قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] .

وقالوا: المرادُ بالزيادة: الرؤية، وقد أثبتها الله للمحسنين، فمن هذه الحِثَّة أوردَ البخاريُّ قوله تعالى: ﴿إِن رَّحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] . فكأنه أشار إلى أَنَّ الرؤيةَ من جُملةِ الرحمةِ الثابتةِ للمحسنين، والله أعلم .

ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ :

أحدها: حديثُ أسامةَ، وموضعُ الترجمةِ منه: قوله: «إنما يَرْحَمُ اللهُ» .

ثانيها: حديثُ أبي هريرةَ، والمرادُ منه: «أنتِ رَحِمَتِي»، وزادَ في رواية: «أَرْحَمُ بكَ مِنْ أَشَاءِ مَنْ عِبَادِي» .

ثالثها: حديثُ أنسٍ، والمقصودُ منه: قوله: «بفضلِ رَحِمَتِهِ» .

* * *

٢٦ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]

لم يتضح لي إلى الآن وجهُ إيرادِ الإمامِ البخاريِّ هذا البابَ في هذا

الموضع، وألقيَ في روعي: أنه يُمكن أن يكون وجهُ إيراده: أن لهذا الباب المعقود لبيان إمساك السموات مناسبةً بالباب السابق المعقود لبيان صفة الرحمة؛ لأن إمساك السموات بالرحمة، ويؤيده: ما وقع من ذكر الرحمة بعد ذكر الإمساك؛ كما قال: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥].

[و]يَحْتَمَلُ أن يكون مراد البخاري: تفسير الإمساك الواقع في الآية الكريمة بالحديث، ويكون غرضه: إثبات إطلاق الأُصْبُع؛ لأن الإمساك في الآية غير مبين.

وَيَحْتَمَلُ أن مقصوده إثبات صفة اليد؛ لأن الإمساك يكون باليد، وفي إثبات الإصْبُع - الواقع ذكره في الحديث - إثبات اليد؛ لأن الإصْبُع لا يكون إلا في اليد. أو يكون إثباته من قوله: «ثُمَّ يَقُولُ بِيَدِهِ: أَنَا الْمَلِكُ».

وَيَحْتَمَلُ أن يكون غرض البخاري: إثبات صفة الإمساك من غير تقييد باليد أو الإصْبُع.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، والمراد منه: قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ»، وهذا قول الحَبَرِ، وأقرّه النبي ﷺ، ولم يُنكر عليه، وفي بعض الروايات: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمْسِكُ»، وهو المطابق للترجمة صريحاً، لكن جرى البخاري على عادته في إثارة الإشارة على الصراحة بالعبارة.

* * *

مَا جَاءَ فِي تَخْلِيْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^(١)

قال الإمام ابنُ بَطَّال: هذا الباب معقودٌ لبيان أن جميع السماوات والأرض وما بينهما مخلوق؛ لقيام دلائل الحدوث، وللردِّ على من قال: إن الطبائع خالقةٌ للعالم، وإنَّ الأفلاك السبعة هي الفاعلة، وإن الظلمة والنور خالقان، وإن العرش هو الخالق.

ووجهُ الردِّ: أن الدلائل السمعية، وكذا البرهان العقلي قائمٌ على أن لا خالقَ إلا الله تعالى، كذا قال هذا الإمام^(٢).

والأولى - كما قال شارحُ البخاريِّ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ -: إن البخاريَّ أشارَ في هذا البابِ الى مسألة التكوين، وهذه مسألة مشهورةٌ بين المتكلمين، وأصلها: أنهم اختلفوا هل هي صفةُ الفعل، قديمةٌ أو حادثةٌ؟^(٣)، ولهم فيما بينهم كلامٌ طويلٌ، من شاء الاطلاع، فليراجع شروح البخاريِّ.

وتصرَّف الإمام البخاريُّ في هذا الموضعِ يقتضي موافقة القول الأول؛ لأنه فرَّقَ بين الفعل، وما ينشأ عن الفعل، فالأول من صفات

(١) جاء على هامش الأصل: « من هنا شرع في [بيان] مسألة التكوين، وهي مسألة شهيرة بين المتكلمين ».

(٢) انظر: «شرح ابن بطال» (٤٧٥/١٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤٣٩/١٣).

الفاعل، والله تعالى غير مخلوق، فصفاته غير مخلوقة، وأما مفعوله، وهو ما ينشأ من فعله، فهو مخلوق، وإلى هذه التفرقة أشار بقوله، وهو يعني: [أَنَّ] التخليق فعلُ الربِّ - تبارك وتعالى -... إلى آخره.

قال الحافظ: والصَّائِرُ إلى هذا القولِ يَسْلَمُ من الوقوعِ في حوادث لا أوَّلَ لها^(١).

ثم ذكر البخاريُّ في الباب حديثَ ابنِ عباس، والغرضُ منه: قوله: فقرأ: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿لِأَوَّلَى اللَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

* * *

٢٨- باب:

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]

من هنا شرع البخاريُّ في بيان مسألة الكلام، وهذا أول باب من الأبواب التي عقدها البخاريُّ لبيان هذا المراد.

وغرضه في هذا الباب: إثبات صفة الكلام، والردُّ على من أنكر ذلك، مع الإشارة إلى ترجيح القول بأن الرحمة من صفات الذات؛ لكون الكلمة من الصفات، فمهما استشكل في إطلاق السَّبَق في صفة الرحمة، جاء مثله في صفة الكلمة، ومهما أُجيب عن قوله: ﴿سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾ [الصافات: ١٧١]

(١) المرجع السابق (١٣/٤٤٠).

حَصَلَ بِهِ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ : «سَبَقْتُ رَحْمَتِي» .

ثم أورد البخاريُّ في الباب ستة أحاديثَ :

أولها : حديث أبي هريرة ، والمرادُ منه هنا : قوله : «إِنْ رَحِمْتِي سَبَقْتُ غَضَبِي» .

ثانيها : حديث ابنِ مسعود ، والغرضُ منه هنا : قوله : «فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ» .

الثالث : حديث ابنِ عباس ، والغرضُ منه : ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم : ٦٤] .

الرابع : حديث ابنِ مسعود ، والمرادُ منه هنا : قوله تعالى : ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء : ٨٥] .

الخامس : حديث أبي هريرة ، والمرادُ منه هنا : قوله - عليه السلام - : «وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ» .

السادس : حديث أبي موسى ، والغرضُ منه هنا : قوله : ﴿وَكَلِمَةٌ اللَّهُ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة : ٤٠] .

* * *

٢٩ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل : ٤٠]

هذا البابُ أيضاً معقودٌ لإثباتِ الكلام ، مع الإشارةِ إلى أنه غيرُ مخلوق ؛ لأن قوله سابقٌ على خلقه ، فهو غيرُ مخلوقٍ .

ثم أورد البخاري أحاديث:

أولها: حديث المُغِيرَةَ، ومطابقته للترجمة في قوله: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى».

ثانيها: حديث مُعَاوِيَةَ، والغرض منه: قوله: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ».

ثالثها: حديث ابن عباس، والغرض منه هنا: قوله: «وَلَنْ تَعْدُوا أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ».

رابعها: حديث ابن مسعود، والمراد منه: قوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

* * *

٣٠- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي﴾ إلى قوله: ﴿جَنَّتَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقوله: ﴿إِنِّي رَبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]

هذا الباب أيضاً معقود لإثبات الكلام، فكأنه دليل آخر لإثبات الكلام، مع الإشارة إلى أنه غير مخلوق؛ لأنه لو كان مخلوقاً، لكان له قدر ونفاد كنفاد المخلوقات.

وأما الآية الثالثة، فوجه الدلالة فيها على أن كلام الله غير مخلوق: أن الله تعالى فَرَّقَ فيها بين الخلق والأمر؛ بعطف الأمر على الخلق، وقد

رُويَ عن سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ: أَنه قال: فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ، فَمَنْ جَمَعَ
بَيْنَهُمَا، فَقَدْ كَفَرَ.

ثم أورد البخاريُّ في الباب حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، والمرادُ منه هنا:
قوله: «وتصديقُ كَلِمَتِهِ».

* * *

٣١- باب:

المشيئة والإرادة

غرضُ البخاريِّ في هذا الباب: إثباتُ المشيئةِ والإرادةِ لله تعالى،
والردُّ على من خالفَ أهلَ السُنَّةِ في هذه المسألة؛ كالمعتزلة وغيرهم،
والمشيئةُ والإرادةُ بمعنى واحدٍ، وهما من صفاتِ الذاتِ.

ثم ذكر البخاريُّ في البابِ عدَّةَ آياتٍ من القرآن، واستدلَّ بها على
إثباتِ المشيئةِ والإرادةِ.

ثم ذكر البخاريُّ في الباب بعدَ الحديثِ المُعلَّقِ سبعةَ عشرَ حديثاً:

أولها: حديث أنسٍ، مطابقته للترجمة في قوله: «إِنْ شِئْتَ ذَلِكَ»؛ لأنَّ
النبيَّ ﷺ نهى عن اشتراطِ المشيئةِ في الإِطاءِ؛ لأنه أمرٌ مُتَيَقَّنٌ، فلا معنى
لاشتراطِها؛ لأنها تُشترطُ فيما يصحُّ أن يُفعلَ بدونها من إكراهٍ أو غيره.

ثانيها: حديث عليٍّ، مَوْضِعُ الدَّلَالَةِ منه: قولُ عليٍّ: «إِنَّمَا أَنْفُسُنَا
بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا، بَعَثَنَا»، وأَقْرَهُ النبيُّ ﷺ على ذلك.

ثالثها: حديث أبي هُرَيْرَةَ، والمرادُ منه: قوله في آخره: «يَقْصِمُهَا اللَّهُ
تعالى إِذَا شَاءَ».

رابعها: حديث ابنِ عمرَ، ذكره لقوله في آخره: «فذلك فضلي أوتيهِ مَنْ أَشَاءَ».

خامسها: حديثُ عبادةَ، والمرادُ منه هنا: قوله: «ومن سترهُ اللهُ، فذلك إلى اللهِ، إن شاء عَذَّبَهُ، وإن شاء غَفَرَ لَهُ».

سادسها: حديث أبي هريرةَ، ذكره هنا؛ لأن معنى قوله: «لو كان سُلَيْمَانُ استثنى»: «لو قال: إن شاء اللهُ» كما جاء في الرواية الأخرى.

سابعها: حديث ابنِ عباسَ، ذكره هنا؛ لقوله: «طَهُورٌ إن شاء اللهُ تعالى».

ثامنها: حديث أبي قتادةَ، والغرضُ منه هنا: «إن الله قبضَ أرواحكم حين شاء، وردّها حين شاء».

تاسعها: حديث أبي هريرةَ، ذكره هنا؛ لقوله فيه: «أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتثنَى اللهُ». وأشار بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَصَبَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ﴾ [الزمر: ٦٨].

عاشرها: حديث أنسٍ، وفيه: «ولا الطّاعونُ إن شاء اللهُ».

حادي عشرها: حديث أبي هريرةَ، والغرضُ منه: قوله: «فأريدُ إن شاء اللهُ».

ثاني عشرها: حديثه، والغرضُ منه: قوله: «فَنَزَعْتُ ما شاء اللهُ تعالى».

ثالث عشرها: حديث أبي موسى، والغرضُ منه: قوله: «ويقضي اللهُ على لسانِ رسوله ما شاء».

رابع عشرها: حديث أبي هريرة، وفيه: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ».

خامس عشرها: حديث ابن عباس عن أبي بن كعب، والمراد منه: قوله في حكايته عن موسى ﷺ: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩].
سادس عشرها: حديث أبي هريرة، وفيه: «نَزَلَ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ».

سابع عشرها: حديث عبد الله بن عمر، ذكره هنا؛ لقوله: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مَرَّتَيْنِ.

* * *

٣٢- باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفْعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]
قال الشارحون: غرض الإمام البخاري في هذا الباب: إثبات أن كلام الله تعالى كلام قديم، قائم بذاته وصفاته، غير مخلوق، لم يزل موجوداً، ولا يزال، لا يُشبهه كلام المخلوقين.
ومُحْصَلُ دَلِيلِهِ: ما ذكره البخاري بقوله: «ولم يقل: ماذا خلق ربُّكم؟»، ووجه الدلالة: أنه تعالى حكى عن الملائكة أنهم قالوا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبا: ٢٣]، ولم يقولوا: ماذا خلق ربُّكم؟ فلو كان كلامه تعالى مخلوقاً، لقالوا: ماذا خلق ربُّكم؟ فدلَّ ذلك أن كلامه تعالى غير مخلوق.
ثم ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث:

أولها: حديث ابن مسعود، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة من قوله: [«إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ»].

ثانيها: حديث عبد الله بن أنيس، والغرضُ منه: قوله: «فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدُ؛ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ».

ثالثها: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه واضح من قوله: «خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ».

رابعها: حديثه في التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ.

قال الكرّماني: فَهَمَّ البخاريُّ من الأذن: القول، لا الاستماع؛ بدليل إيرادِه في هذا الباب^(١).

خامسها: حديث أبي سعيد، والغرضُ منه: قوله: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ!».

سادسها: حديث عائشة، والمرادُ منه: قولُها: «ولقد أمرهُ اللهُ أَنْ يَبْشُرَهَا ببيتٍ في الجنّة».

* * *

٣٣ - باب:

كَلَامُ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ، وَنِدَاءُ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ

لَمَّا فَرَّغَ البخاريُّ من بيانِ إثباتِ كلامِ اللهِ تعالى، شرَعَ في بيانِ إثباتِ كلامِهِ مع خَلْقِهِ، فهذا البابُ معقودٌ لكلامِهِ مع ملائِكَتِهِ.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٥ / ١٨١).

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ أَثَرًا، وَثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

أما مناسبة الأثر للترجمة، فمن جهة أن النبي ﷺ كان يتلقى القرآن عن جبريل، وظاهر الآية يدلُّ أنه كان يتلقاه عن الله، فكأن الله نادى جبريل: أَنْ أَلْقِ الْقُرْآنَ عَلَى مُحَمَّدٍ، فكان التلقي عن الله بواسطة جبريل. وأما مطابقة الحديث الأول، وهو حديث أبي هريرة، ففيه نداء الله جبريل.

وأما مطابقة الحديث الثاني، وهو حديث أبي هريرة أيضاً، فالظاهر: أن مطابقتها من حيث سؤال الله الملائكة، والغالب أنه يقع النداء عند السؤال.

وأما مطابقتها الحديث الثالث، وهو حديث أبي ذر، ففي مناسبتها للترجمة غموض، وكأنه من جهة أن جبريل إنما بشر النبي ﷺ بأمر يتلقاه عن ربه تعالى، فكأن الله تعالى قال له: بَشِّرْ مُحَمَّدًا بِأَنْ مَن مَاتَ مِنْ أُمَّتِهِ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، فبَشَّرَهُ بِذَلِكَ.

* * *

٣٤- باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ شَهِدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦]

مناسبة هذا الباب للباب السابق: أن الباب السابق كان معقوداً لإثبات كلام الله تعالى مع جبريل، وهذا الباب معقود لبيان أن الله تعالى أنزل القرآن بعلمه، ولا ريب أن القرآن نزل على النبي ﷺ بواسطة جبريل، كما قال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ

فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴿البقرة: ٩٧﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]، فلا جرم أنه تعالى [نادى] جبريل، وأمره بإنزال القرآن إلى النبي ﷺ، فظهرت المناسبة بين البابين.

لعلَّ غرض البخاري في هذا الباب: إثبات أن القرآن كلامُ الله، وأنه كلامٌ قديمٌ غيرُ مخلوقٍ، وما وردَ من وصفه بالنزولِ ونحوه من صفاتِ المخلوقين، فهو مثلُ ما وردَ عن وصفِ الله تعالى بالنزولِ في قوله ﷺ: «إذا كان نصفُ الليل، نزلَ الربُّ إلى السماء الدنيا».

ومطابقته أثر مجاهد أخذ من جهته.

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث البراء، والمرادُ منه: قوله فيه: «آمنتُ بكتابك الذي أنزلت».

الثاني: حديث ابن أبي أوفى، والغرضُ منه هنا: «اللهم مُنزلَ الكتاب».

الثالث: حديث ابن عباس، والمرادُ منه: هنا قوله: «أنزلتُ ورسولُ الله ﷺ

مُتَوَارِ بِمَكَّةَ».

* * *

٣٥ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، الآية

قال شارح البخاري ابن بطال: أراد البخاري بهذه الترجمة وأحاديثها

ما أراد في الأبواب قبلها: أن كلامَ الله تعالى صِفَةٌ قائِمةٌ به^(١).

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١٠ / ٤٩٨).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ: إثبات أن الكلام والقول والنداء في هذا الأمرِ بمعنى واحدٍ متقاربٍ، ولهذا أوردَ في الباب آيتين، في إحداهما ذِكْرُ الكلام، وفي الأخرى ذِكْرُ القول، وأورد أحاديثَ في أكثرها ذِكْرُ القول، وفي بعضها ذِكْرُ النداء.

وقال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: والذي يظْهَرُ: أن غرضَ البخاري: أن كلامَ الله تعالى لا يختصُّ بالقرآن؛ فإنه ليس نوعاً واحداً، وأنه غيرُ مخلوقٍ، وهو صِفَةٌ قائِمةٌ به؛ فإنه يُلقِيه على من يشاء من عباده بحسب حاجتهم في الأحكام الشرعية^(١) وغيرها من مَصَالِحِهِمْ^(٢)، قال: وأحاديثُ البابِ كالمُصَرَّحَةِ بهذا المراد، ثم فسَّرَ البخاريُّ القولَ الفصلَ بالحقِّ، والمرادُ مِنَ الحقِّ: الشيءُ الثابتُ الذي لا يزولُ، وبهذا تَظْهَرُ مناسِبَةُ هذه الآيةِ للآيةِ التي في الترجمة^(٣).

ثم ذَكَرَ البخاريُّ في البابِ سَبْعَةَ عَشَرَ حَدِيثاً، مُعْظَمُهَا عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أما الأول: فحديثه في مَذْمَةِ سَبِّ الدَّهْرِ، والغرضُ منه هنا: إسنَادُ القولِ إلى الله - سبحانه وتعالى -.

وأما الثاني: فحديثه في ذِكْرِ الصَّوْمِ، ومطابقته للترجمة في قوله: «ويقولُ اللهُ تعالى».

(١) في الأصل: «الشرعية».

(٢) في الأصل: «مصلحتها».

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٤٦٧).

وأما الثالث: فحديثه أيضاً في اغتسالِ أيوبَ - عليه السلام - ،
والغرضُ منه هنا: قوله: «فناداهُ رَبُّهُ . . . إلى آخره» .

وأما الرابع: فحديثه أيضاً في نزولِ الربِّ - تبارك وتعالى - ، والغرضُ
منه هنا: قوله: «فيقول: من يدعُوني . . . إلى آخره» .

وأما الخامس: فحديثه أيضاً ، والغرضُ منه: نسبةُ القولِ إلى الله
- سبحانه وتعالى - .

وأما السادس: فحديثه أيضاً ، والغرضُ منه: قوله: «وأقرئها من ربِّها
السلام» .

وأما السابع: فحديثه أيضاً ، والغرضُ منه: نسبةُ القولِ إلى الله
- سبحانه وتعالى - .

وأما الثامن: فحديث ابنِ عباسٍ ، والغرضُ منه: قوله: «وقولكَ الحقُّ» .

وأما التاسع: فحديث عائشةَ ، والغرضُ منه هنا: قولُها: «واللهُ!
ما كنتُ أظنُّ أن اللهَ ﷻ . . . إلى آخره» ، ومناسبتُهُ للترجمةِ من قولها:
«يتكلَّمُ اللهُ» .

وأما العاشر: فحديث أبي هريرةَ أيضاً ، ومناسبتُهُ للبابِ ظاهرة .

وأما الحادي عشر: فحديثه أيضاً ، وموضعُ الترجمةِ منه ظاهر .

وأما الثاني عشر: فحديث زيدِ بنِ خالدٍ الجُهَني ، ومناسبتُهُ من جهة
نسبةِ القولِ إلى الله - سبحانه وتعالى - .

وأما الثالث عشر: فحديث أبي هريرةَ أيضاً ، وفيه: «قال اللهُ لهم» .

وأما الرابع عشر: فحديثه أيضاً، والغرضُ منه واضح.

وأما الخامس عشر: فحديثه أيضاً، والغرضُ منه: قوله: «فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى».

وأما السادس عشر: فحديثه أيضاً، ومطابقته للترجمة في قوله: «فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ».

وأما السابع عشر: فحديث أبي سعيد، وفيه: «فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى».

* * *

٣٦- باب:

كَلَامَ الرَّبِّ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ

ذكر البخاري في الباب قبلَ البابين: (كلام الله مع الملائكة)، فذكر في هذا الباب كلامه تعالى مع الأنبياء وغيرهم.

ثم ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث:

أولها: حديث أنسٍ في الشفاعة، قال بعضُ الشارحين: ليس الحديث مطابقاً للترجمة؛ لأن في الحديث كلامَ الأنبياء - عليهم السلام - مع الربِّ تعالى، ليس كلامَ الربِّ تعالى مع الأنبياء - عليهم السلام -.

قال الحافظ: والذي أظنُّ أن البخاريَّ أشار إلى بعضِ طُرُقهِ كعادته؛ فإن فيه: «فيقالُ لي: لك مَنْ في قلبِهِ شَعِيرَةٌ... إلخ»، فهذا من كلامِ الربِّ تعالى مع النبي ﷺ^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٤٧٥).

ثانيها: حديث أنسٍ أيضاً، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

ثالثها: حديث ابن مسعود، والغرض منه: قوله: «فيقول له ربُّه: ادخلِ الجنة»، فهذا من كلامِ الله مع غيرِ النبي ﷺ.

رابعها: حديث عديِّ بن حاتم، والغرض منه: قوله: «ما منكم أحدٌ إلا سيكلمه ربُّه ليس بينه وبينه ترجمانٌ».

خامسها: حديث ابن مسعود أيضاً، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «ثم يقول: أنا المَلِكُ، أنا المَلِكُ».

سادسها: حديث ابنِ عمر، ومطابقته للترجمة في قوله: «فيقول» في الموضعين.

قال الحافظ: ليس في أحاديث الأنبياء كلامُ الربِّ مع الأنبياء إلا في حديث أنسٍ، وسائرُ أحاديث الباب في كلامِ الربِّ مع غيرِ الأنبياء، وإذا ثبتَ كلامه مع غيرِ الأنبياء، فوقعه للأنبياء بطريق الأولى.

وقال أيضاً: أما الحديثُ الأولُ، فيختصُّ بالركنِ الأولِ من الترجمة، وأما الثاني: فيختصُّ بالركنِ الثاني منها، وهو قوله: «وغيرهم»، وأما سائرُها، فهو شاملٌ للأنبياء، ولغيرِ الأنبياء على وَفْقِ الترجمة^(١).

* * *

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/٤٧٧).

٣٧ - باب :

ما جاء في قوله ﷺ : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء : ١٦٤]

هذا الباب - بالنسبة إلى الباب السابق - بمنزلة الخاص من العام، وغرضه فيه واضح، مع الإشارة إلى إثبات كلام الله تعالى، ولعل وجه التخصيص : هو أنه أنكر جهم بن صفوان الخبيث كلام الله مع موسى - عليه السلام - .

ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

أحدها : حديث أبي هريرة، والمراد منه : قوله : «أنت موسى الذي اصطفاك برسالاته وكلامه» .

ثانيها : حديث أنس في الشفاعة، جرى البخاري على عادته ؛ لأنه أراد ذكر موسى في حديث الشفاعة، والغرض منه : قوله : «أئتوا موسى، عبداً آتاه الله التوراة، وكلمه تكليماً» .

ثالثها : حديثه في المعراج، ومُراد الترجمة منه : قوله : «وموسى في السابعة ؛ بتفضيل كلام الله»، وفي رواية : «بفضل كلامه لله تعالى» .

* * *

٣٨ - باب :

كَلَامَ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ

لما ذكر البخاري كلامه تعالى مع الملائكة والأنبياء، ذكر كلامه مع

المؤمنين .

ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَيْنِ ، مُطَابِقَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

٣٩ - بَابُ :

ذِكْرُ اللَّهِ بِالْأَمْرِ ، وَذِكْرُ الْعِبَادِ بِالْدُّعَاءِ ، وَالتَّضَرُّعُ وَالرِّسَالَةُ وَالْإِبْلَاحُ
إِلَى آخِرِ التَّرْجُمَةِ .

غَرَضُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ : بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ،
وَذِكْرِ الْعَبْدِ ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ اللَّهِ يَكُونُ بِالْأَمْرِ ، وَذِكْرُ الْعِبَادِ يَكُونُ بِالْدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ
وَالرِّسَالَةِ وَالْإِبْلَاحِ ، وَاحْتِجَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِإثْبَاتِ هَذَا الْفَرْقِ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَادْكُرُونِي أَدْكَرْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٢٥] ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ ^(١) .

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ :

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى ، فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ فِيهَا لِلتَّرْجُمَةِ ^(٢) .

(غُمَّةٌ : هَمٌّ وَضِيقٌ) . أَشَارَ إِلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ : ﴿ ثُمَّ لَا يَكُنْ

أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ﴾ [يونس : ٧١] .

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ : اقْضُوا إِلَيَّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ) . أَشَارَ بِهِ إِلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ

تَعَالَى فِي الْآيَةِ : ﴿ ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ ﴾ [يونس : ٧١] .

(١) بياض بمقدار سطر ونصف تقريباً .

(٢) بياض بمقدار نصف سطر .

(يُقَالُ: افْرُقْ: اقْضِ). أشار به إلى تفسير قوله: ﴿فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ

الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥]، أورده هنا لمناسبة آية الباب: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ﴾ [يونس: ٧١]، وهذه عادة البخاري أنه يكثر ذكر الأشياء استطراداً.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ الآية [التوبة:

٦]) أورد البخاري هذه الآية، وتفسيرها هنا؛ للإشارة إلى أن ذكر النبي ﷺ كان بإبلاغ القرآن إلى من [...] ^(١) ويسمع القرآن.

(النَّبَأُ الْعَظِيمُ). أشار به إلى قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ١ عَنِ النَّبِ

الْعَظِيمِ [النَّبَأُ: ١ - ٢]، وإنما ذكره هنا؛ لمناسبة قوله تعالى في آية الباب: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١].

(صَوَابًا) [النَّبَأُ: ٣٨]: حَقًّا فِي الدُّنْيَا، وَعَمِلَ بِهِ. أشار به إلى قوله

تعالى: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النَّبَأُ: ٣٨]. وإنما ذكره المصنّف؛ لمناسبة الجزء الثاني من الترجمة؛ لأن تفسير العذاب بالحقّ يشمل ذكر العباد لله تعالى باللسان والقلب.

قال القسطلاني: المقصود من ذكر هذه الآية في هذا الباب: أنه ﷺ

مذكور بأنه أُمِرَ بالتلاوة على الأمة، والتبليغ لهم، وأن نوحاً كان يذكّرهم بآيات الله وأحكامه، كما أن المقصود بالباب في هذا الكتاب: بيان كونه تعالى ذاكراً ومذكوراً؛ بمعنى: الأمر والدعاء ^(٢).

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (١٠/٤٥٣).

قال سُرَّاحُ «صحيح البخاري»: لم يذكُر البخاريُّ في البابِ حديثاً مرفوعاً، ولعلَّه بيَّضَ له، فأدمجَه النَّسَاحُ.
قلتُ: أو اكتفى بالآيات.

* * *

٤٠ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]

إلى آخر الترجمة.

اعلم أن مَبْنَى هذه الترجمة والتراجم التي بعدها عند الإمام البخاري على إثبات أن أفعال العباد مخلوقة، وقد صَنَّفَ في هذه المسألة كتاباً مُفْرَداً، وأُطْنَبَ فيه في تقرير هذه المسألة، واستظهرَ بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السَّلَفِ الصالح في ذلك، وسبب ذلك: أنه ابْتُلِيَ بمن يقول: إن أصوات العباد غيرُ مخلوقة! حتى بالغ بعضهم فقال: والمِدادُ والورقُ بعدَ الكتابة غيرُ مخلوقٍ أيضاً! فكان أكثرُ كلام البخاري في الردِّ عليهم، وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة؛ بالآيات والأحاديث في «صحيحه الجامع» وغيره، وأُطْنَبَ في ذلك حتى نُسِبَ إلى أنه من اللَّفْظِيَّة، والبخاريُّ بريءٌ منهم، بل حُكِيَ عنه: أنه قال: من حَكى عني أني قلتُ: لَفْظِي بالقرآنِ مخلوقٌ، فقد كَذَبَ، إنما قلتُ: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ، كذا في «الفتح»^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٥٣٥).

غرض البخاري في هذا الباب: الرد على من لم يفرق بين التلاوة والمثلوث، ولهذا السر أتبع البخاري هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك؛ مثل باب: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦]، وباب: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣]، وغيرهما.

ومُحَصَّلُ غَرَضِهِ: إثبات نسبة أفعال العباد كلها لله تعالى، سواء كانت من المخلوقين، خيراً أو شراً؛ فهي لله تعالى خلق، وللعباد كسب، ولا يثبت شيء من الخلق لغير الله تعالى، فيكون ذلك الغير شريكاً ونداً ومساوياً له في نسبة الفعل إليه، ولهذه النكتة أورد البخاري الآيات المصروفة بنفي الأنداد والإلهية المدعوة مع الله، فتضمنت الرد على من يزعم أن الإنسان يخلق أفعاله، وتضمنت الرد على الجهمية في قولهم: لا قدرة للعبد أصلاً، وعلى المعتزلة في قولهم: لا دخل لقدرة الله تعالى، والمذهب الحق: أن لا جبر ولا قدر، بل أمرين أمرين. وحديث الباب ظاهر في هذا المعنى.

* * *

٤١ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]

قال الإمام ابن بطال - رحمه الله -: غرض البخاري في هذا الباب: إثبات السمع لله تعالى، وأطال في تقرير ذلك^(١).

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١٠ / ٥٢٣).

قال حافظ الدنيا: والذي أقول: إن غرض البخاري في هذا الباب: إثبات ما ذهب إليه البخاري: أن الله يتكلم متى يشاء، والحديث الذي ساقه البخاري من أمثلة إنزال الآية بعد الآية على السبب الذي يقع على الأرض، فهذا وجه المناسبة بين الحديث والترجمة على تقرير الحافظ^(١).

* * *

٤٢ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]

حكى الحافظ ابن حجر عن الإمام ابن بطال، قال: غرض البخاري في هذا الباب: الفرق بين وصف كلام الله بأنه مخلوق، وبين وصفه بأنه محدث، فأحال البخاري وصفه بالخلق، وأجاز وصفه بالحديث؛ اعتماداً على الآية^(٢).

وهذا الذي ذكره ابن بطال لا يقصده البخاري، ولا يرضى بنسبة هذا إلى نفسه؛ إذ لا فرق بين مخلوق ومحدث، لا عقلاً ولا نقلاً ولا عرفاً، والأقرب إلى مراد البخاري: أن مرجع الأحداث إلى الإتيان، لا إلى الذكر القديم؛ لما تقدم أن مبني هذه التراجم عند البخاري على إثبات أن أفعال العباد مخلوقة، فمراده هنا: الحديث بالنسبة إلى الإنزال.

ثم ذكر البخاري في الباب حديث ابن مسعود، والغرض منه: قوله:

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٤٩٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٤٩٧)، و«شرح ابن بطال» (١٠ / ٣٢٥).

«إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ».

وذكر أيضاً حديث ابن عباس، وجرى فيه على عادته في الإشارة إلى اللفظ الذي يريده، وإيراده لفظاً آخرَ غيره؛ فإنه وردَ هذا الأثرُ بلفظ: «وكتابُكم الذي أنزلَ اللهُ عليكم أَحَدْتُ الأخبارَ بالله»، وهذا اللفظُ أليقُ بمراد البخاريِّ هنا، ولهذا ذكر البخاريُّ هذا الأثرَ بهذا اللفظِ أيضاً، والله أعلم.

قلتُ: ذكر الشَّاهُ وَلِيُّ اللهِ المحدثُ الدَّهْلَوِيُّ: وصفُ القرآنِ بالمُحَدَّثِيَّةِ؛ لِقُرْبِ العهدِ بالله، كما وصفُ اللهُ تعالى أنه كلَّ يومٍ هو في شأنٍ، وحَدَّثُ اللهُ لا يُشَبِّهُ حدثَ المخلوقين.

* * *

٤٣ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦]

قال ابنُ بَطَّال: غرضُ البخاريِّ في هذا الباب: أنَّ تحريكَ اللسانِ والشفَتَيْنِ بقراءةِ القرآنِ عملٌ له يُوَجِّرُ عليه^(١).

قال الحافظ: والذي يَظْهَرُ: أنَّ مُرادَ البخاريِّ: الرَّدُّ على من زَعَمَ أنَّ قراءةَ القارئِ قديمةٌ، فأبانَ أنَّ حَرَكََةَ لِسَانِ القارئِ بالقرآنِ مِنْ فِعْلِ القارئِ؛ بخلافِ المَقْرُوءِ؛ فإنه كلامُ اللهِ تعالى القديمُ، كما أنَّ حَرَكََةَ لِسَانِ

(١) انظر: «شرح ابن بطل» (١٠/٥٢٦).

ذاكِـرِ اللّهِ تَعَالَى حَادِثَةً مِنْ فِعْلِهِ، والمذكورُ - وهو اللّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - قديمٌ، وإلى ذلك أشار البخاريُّ بالتراجيم التي تأتي بعدَ هذا، واللّهُ تَعَالَى أعلم^(١).

* * *

٤٤ - باب :

قَوْلِ اللّهِ تَعَالَى : ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (١٣)

أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿[الملك : ١٣ - ١٤]

وهذا الباب معقود لبيان مسألة الفرق بين التلاوة والتملؤ.

قال الإمام ابنُ المُنِيرِ : ظَنَّ الإمامُ ابنُ بَطَّالٍ أَنَّ مُرَادَ البخاريِّ فِي هَذَا البابِ : إثباتُ العِلْمِ لِلّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ ؛ لاسْتِواءِ عِلْمِهِ بِالْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ وَالسِّرِّ^(٢).

قال الإمام ابنُ المُنِيرِ : وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَّ ابنُ بَطَّالٍ ، وَإِلَّا ، لَتَقاطَعَتِ الْمَقاصِدُ مِمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ التَّرْجِمَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَناسِبَةَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَبَيْنَ حَدِيثِ : «لَيْسَ مِنْنا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» ، وَإِنَّمَا قَصَدَ البخاريُّ : الإِشارةَ بِالتَّرْجِمَةِ إِلَى أَنَّ تِلْاوَةَ الْخَلْقِ تَتَصَفُّ بِالسِّرِّ وَالْجَهْرِ ، وَيَسْتَلْزِمُ أَنَّ تَكُونَ مَخْلُوقَةً ، وَساقَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ ، وَوَجَّهَ الدَّلالةَ مِنَ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ تِلْاوَةَ الْخَلْقِ مَخْلُوقَةٌ : أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكَورَ فِي الْآيَةِ أَعَمُّ [مِنْ] أَنْ يَكُونَ

(١) انظر : «فتح الباري» (١٣ / ٥٠٠).

(٢) انظر : «شرح ابن بطال» (١٠ / ٥٢٨).

بالقرآن أو بغيره، فإن كان القول بالقرآن، فالقرآن كلام الله غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة، وفرّق بين التلاوة والمثلو؛ لأن التلاوة فعل العبد. وإن كان بغيره، فهو مخلوق؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] بعد قوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣] (١).



٤٥ - باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ»

غرض البخاري في هذا الباب أيضاً: إثبات ما تقدّم من أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، ووجه الدلالة من الحديث الذي [في] ترجمة الباب: أن القيام بالكتاب المذكور في الحديث منسوب إلى القاري، وهو فعله، والمراد به: التلاوة، فذلك يدل على أن التلاوة مخلوقة لله تعالى؛ لأن فعل العبد مخلوق لله تعالى، وقد صرح البخاري بوجه الاستدلال بالحديث بقوله: «فبيّن أن قيامه بالكتاب هو فعله».

ثم ذكر البخاري آيتين يُستدل بهما على مراده في الباب:

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى، فالمراد منها: قوله: ﴿وَاخْتَلَفُ السِّنَنَ﴾ [الروم: ٢٢]؛ لأنها تشمل (٢) الكلام كله، فيدخل فيه القرآن.

(١) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» (ص: ٤٢٨).

(٢) في الأصل: «تشتمل».

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ : فَعَمُومُ فِعْلٍ الْخَيْرِ يَتَنَاوَلُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ وَغَيْرَهَا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِعْلٌ الْقَارِئِ ، وَفِعْلُ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ .

ويقال : الظاهرُ : أن ذِكْرَ الْآيَتَيْنِ لِأَجْلِ أَمْرَيْنِ :

أحدهما : أن الخلقَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ ، وَإِلَيْهِ تُشِيرُ الْآيَةُ الْأُولَى .

ثانيهما : أن الكَسْبَ مِنَ الْعِبَادِ فِيهِمَا ؛ فَهُمَا مَنْسُوبَانِ إِلَيْهِمْ بِاعْتِبَارِ الْكَسْبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ ، مُطَابَقَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ قَوْلِهِ : «فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ» .

* * *

٤٦ - بَابُ :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأْتِيَهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ

رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة : ٦٧]

إِلَى آخِرِ التَّرْجُمَةِ .

يُقَالُ : غَرَضُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِنْ عَقْدِ هَذَا الْبَابِ : إِثْبَاتُ نَبْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ النُّبُوَاتِ مِنْ مَسَائِلِ أَصُولِ الْكَلَامِ ، كَذَا قَالَ بَعْضُ مَنْ اعْتَنَى بِالتَّعْلِيقِ عَلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» .

وَأَكْثَرُ الشُّرَاحِ عَلَى أَنَّ غَرَضَ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ : مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِتَبْلِيغِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْوَحْيِ، وَكَانَ تَبْلِيغُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقِرَاءَةِ وَالتَّلَاوَةِ، ثُمَّ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى تَبْلِيغَهُ فِعْلاً؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، فَثَبَتَ أَنَّ التَّبْلِيغَ هُوَ التَّلَاوَةُ، [وَهُوَ] فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِعْلُهُ مَخْلُوقٌ، فَثَبَتَ أَنَّ التَّلَاوَةَ مَخْلُوقَةٌ.

وَأَمَّا الْمَتْلُوُّ، فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَفَرَقَ بَيْنَ التَّلَاوَةِ وَالْمَتْلُوِّ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ: «خَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» بَعْدَ أَنْ سَاقَ هَذِهِ الْآيَةَ.

مُنَاسِبَةٌ أَثَرِ الزُّهْرِيِّ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْبَلَاغَ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمُنَاسِبَةٌ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَسَبَ الْإِبْلَاغَ إِلَى الرَّسْلِ، فَهُوَ فِعْلُهُمْ، وَكَذَا الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ.

وَأَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِإِيرَادِ حَدِيثِ كَعْبٍ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]: الْعَمُومُ، فَيَشْمَلُ الْقُرْآنَ وَغَيْرَهُ، وَقَدْ سَمَّى ذَلِكَ عَمَلًا، وَكَذَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - . وَوَجْهُ إِيرَادِ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ - أَعْنِي: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٣] -: أَنَّ الْقُرْآنَ هُدًى، وَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَأْمُورٌ بِإِبْلَاغِ الْهُدَى، وَالْهُدَايَةُ نَوْعٌ مِنَ التَّبْلِيغِ، وَهُوَ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ.

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ إِيرَادِهَا: أَنَّ مَعْمَرًا لَمَّا فَسَّرَ الْكِتَابَ بِالْقُرْآنِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ سُمِّيَ كِتَابًا؛ لِأَنَّهُ مَكْتُوبٌ، وَالْكِتَابَةُ فِعْلُ الْكَاتِبِ، وَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَالْمَكْتُوبُ كَلَامُ اللَّهِ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَكَذَلِكَ التَّلَاوَةُ فِعْلُ التَّالِي، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ، وَالْمَتْلُوُّ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ، وَعِلْمُهُ أَتَمُّ بِمُرَادِ الْبُخَارِيِّ.

ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث:

أولها: حديث أنس، مناسبتُهُ للترجمة واضحة من قوله: «أَتَوَمِّنُونِي أُبَلِّغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ».

ثانيها: حديث المُغِيرَةِ، والغرضُ منه هنا: قوله: «أَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رَسُولِ رَبِّنَا».

ثالثها: حديث عائشة، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة لا تخفى.

رابعها: حديث ابن مسعود، ومناسبتُهُ للترجمة: أن التبليغَ على نوعين:

أحدهما: وهو الأصلُ بتبليغِ المُنزَلِ من الله بَعِيْنَه، وهو تبليغُ القرآن.

ثانيهما: تبليغُ المستنبطِ من القرآن الذي تقدّم نزوله، فيُنزَلُ عليه موافقته مما استنبطه، إمّا بنفسه، وإما بما يدلُّ على موافقته بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؛ كهذه الآية؛ فإنها اشتملت على الوعيدِ الشديدِ في حَقِّ مَنْ أَشْرَكَ، وهي مطابقةٌ للنصِّ، وفي حَقِّ مَنْ قَتَلَ النَّفْسَ بغيرِ حَقٍّ، وهي مطابقةٌ للحديثِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؛ لأنَّ القتلَ بغيرِ حَقٍّ، وإن كان عظيمًا، لَكِنَّ قَتْلَ الْوَلَدِ أَشَدُّ قُبْحًا مِنْ قَتْلِ مَنْ لَيْسَ بِوَلَدٍ، وكذا القولُ في الزَّنا؛ فَإِنَّ الزَّنا بِحَلِيلَةِ الْجَارِ أَعْظَمُ قُبْحًا مِنْ مُطَلَقِ الزَّنا.

ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنْزَالُ الْآيَةِ سَابِقًا عَلَى إِخْبَارِهِ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ، لَكِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا الصَّحَابِيُّ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ.

ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ نَزَلَ تَعْظِيمُ الْإِثْمِ فِيهِ سَابِقًا، وَلَكِنْ اخْتَصَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِمَجْمُوعِ الثَّلَاثَةِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ مَعَ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالتَّصْدِيقِ: الْمَوَافَقَةُ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا،

فعلى هذا، فمطابقة الحديث للترجمة ظاهرة جداً، والله تعالى [أعلم].
كذا قال الحافظ ابن حجر^(١).

* * *

٤٧ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا ﴾ [آل عمران : ٩٣]

إلى آخر الترجمة .

مُرَادُ البخاريّ في هذه الترجمة : أن يبيّن أنّ المراد بالتلاوة : القراءة ،
وقد فُسِّرَتِ التلاوة بالعمل ، والعمل من فعلِ العاملِ ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ من
الحديث المعلق ظاهرٌ ؛ لأن عمومَ العملِ يشملُ التلاوةَ أيضاً ، ومناسبةُ أثرِ
أبي رزّين من جهة أنه فسّر التلاوة بالعمل .

قوله : (يُقَالُ : ﴿ يُتْلَى ﴾ . . . إلخ) يريدُ تفسيرَ قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَنزَلْنَاهَا
عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكبوت : ٥١] ، وغرضه في إيرادِه : أن يبيّن أنّ
التلاوةَ بمعنى القراءة ، وأنّ القراءةَ توصفُ بالحُسْنِ والرداءةِ دون [المتلو] ،
فَعُلِمَ أنها فعلُ القارئ ، وفِعْلُهُ مخلوقٌ .

قوله : (﴿ لَا يَمْسُهُ ﴾ . . . إلخ) يريدُ تفسيرَ قوله تعالى : ﴿ لَا يَمْسُهُ
إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٧٩] .

وتفسيرَ قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ﴾ [الجمعة : ٥] . وغرضه

(١) انظر : «فتح الباري» (١٣/٥٠٧) .

فيه : أن وُجِدَانِ طَعْمِ الشَّيْءِ وَحَمَلَهُ يَتَفَاوَتَانِ ، وهما يَشْمَلَانِ الْعَمَلَ بما
في القرآن ، وقراءته ، فدلَّ على أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَمَلٌ ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَعِلْمُهُ
أَتَمُّ .

قوله : (وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ) استنبط البخاريُّ هذه التسمية من
الحديثين اللذين ذَكَرَهُمَا فِي التَّرْجُمَةِ ، وَمُنَاسِبَتُهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ وَاضِحَةٌ مِنْ
حَيْثُ [إِنَّ] الصَّلَاةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَقَدْ سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ
الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَمَلًا ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَمَلٌ .

* * *

٤٨ - بَابُ (١)

هذا البابُ بغيرِ ترجمةٍ ، وهو كالْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ قَبْلَهُ .
صَرَّحَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ بِمُرَادِهِ الَّذِي أَخْفَاهُ فِي الْبَابِ
السَّابِقِ ، ثُمَّ أَوْرَدَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَمُطَابَقَتُهُ لِهَذَا الْبَابِ وَالَّذِي
قَبْلَهُ ظَاهِرَةٌ لَا تَخْفَى .

* * *

٤٩ - بَابُ :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ
الْفَخْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج : ١٩-٢١]

(١) هو في اليونانية : [٤٨ - باب :] وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً .

مقصود البخاري من هذا الباب: إثبات أن القراءة من فعل القاري، وفعله مخلوق، فالتلاوة مخلوقة، وأما المثلث، فهو غير مخلوق.

ووجه الدلالة من الآية: أن الصفات المذكورة في الآية بخلق الله تعالى في الإنسان، لا أن الإنسان يخلقها بفعله، فعلم أن فعل الإنسان بخلق الله تعالى، والقراءة فعل الإنسان، فهي بخلق الله تعالى.

ثم أورد البخاري في الباب حديث عمرو بن تغلب، والغرض منه هنا: قوله فيه: «لما في قلوبهم من الجزع والهلع».

* * *

٥٠- باب:

ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه

مراد البخاري في هذا الباب: تصحيح ما ذهب إليه من إثبات خلق أفعال العباد، ووجه الاستدلال بما في الباب: أنه يدل على أن النبي ﷺ روى عن ربه، فالقرآن كلام الله تعالى مروى مذكور بسيد الألسنة لسان المصطفى ﷺ، والرواية من فعل النبي ﷺ، وفعله بخلق الله - سبحانه وتعالى -.

ثم أورد البخاري في الباب خمسة أحاديث، فيها ذكر الرواية عن الرب - تبارك وتعالى -، إلا حديثين:

حديث أبي هريرة في تقرب العبد؛ فإنه ليس فيه ذكر الرواية عن الله تعالى، إلا أن البخاري جرى منه على عادته بالإشارة إلى لفظ في الرواية الأخرى؛ فإنه وقع رواية عن أبي هريرة، قال: «قال النبي ﷺ: قال الله ﷻ».

وحديث عبد الله بن مُغَفَّلٍ ؛ فإنه ليس فيه ذِكرُ الرواية عن الله تعالى أيضاً، لكن وجهُ دُخوله في الباب : أن النبي ﷺ كان أيضاً يروي القرآن عن ربّه، كذا قال ابنُ بطّال^(١).

وقال الكرّماني : الرواية عن الربّ تعالى أعمُّ من أن تكون قرآناً أو غيره، بدونِ الواسطةِ أو بالواسطةِ، وإن كان المتبادرُ هو ما كان بغيرِ الواسطةِ، والله تعالى أعلم^(٢).

* * *

٥١ - باب :

مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ، بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا

غرضُ البخاريّ في هذا الباب : هو ما تقدّم من [أنّ] أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ ؛ لأنّ التفسيرَ فعلُ العبادِ، وهو مخلوقٌ، وأما المفسّرُ، فهو كلامٌ غيرُ مخلوقٍ، وفرّق بين التفسيرِ والمفسّرِ، كما أن التلاوةَ فعلُ العبادِ مخلوقٍ، وأما المتلّو، فهو غيرُ مخلوقٍ.

ووجهُ الدلالةِ من الآية : أن التوراةَ بالعبرانية، وقد أمرَ الله تعالى أن تُتلى على العربِ، وهم لا يعرفونَ العبرانيةَ، فقَضِيَتْ ذلك : الإذنُ في التعبيرِ بالعربية.

ثم ذكرَ البخاريّ في الباب ثلاثةَ أحاديث :

(١) انظر : «شرح ابن بطّال» (١٠ / ٥٣٧).

(٢) انظر : «الكواكب الدراري» (٢٥ / ٢٣١).

أولها: حديث ابن عباس، ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل باللسان العربي، ولسان هرقل رومي؛ ففيه إشعار بأنه اعتمد في إبلاغه ما في الكتاب على من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه.

ثانيها: حديث أبي هريرة، ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ لم ينكر فعل أهل الكتاب في تفسيرهم التوراة.

ثالثها: حديث ابن عمر، ومطابقته للترجمة تؤخذ من جهة أن ابن سلام، أو ابن صوريا فسرا آية الرجم للنبي ﷺ، وأخبراه بها، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

* * *

٥٢- باب:

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ»

غرض البخاري في هذا الباب: إثبات كون التلاوة فعل العبد؛ فإنها يَدْخُلُهَا التَّزْيِينُ والتَّحْسِينُ والمهارة، وقد يقع بأضداد ذلك، وكل ذلك دالٌّ على المراد، والمراد بالمهارة: جودة التلاوة مع حُسْنِ الحِفْظِ، قاله المحافظ^(١).

ثم ذكر البخاري في الباب ستة أحاديث:

أولها: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «حَسَنَ الصَّوْتِ».

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٥١٨).

ثانيها: حديث عائشة، والغرضُ منه: قولُها: «ما كنتُ أظنُّ أن اللهَ يُنزلُ في شأني وحيًّا يُتلى».

ثالثها: حديث البراء، والمرادُ منه: قولُه: «فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا [أَوْ قِرَاءَةً] مِنْهُ»؛ فإنه يدلُّ على اختلافِ الأصواتِ من جهةِ الحُسْنِ.

رابعها: حديث ابنِ عباس، والغرضُ منه: قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَوَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإنه يدلُّ على اختلافِ الأصواتِ بالجَهْرِ والسرِّ.

خامسها: حديث أبي سعيد، ومطابقته للترجمة من جهةِ أن رفعَ الأصواتِ بالقرآن أحقُّ بالشهادة له، وأولى، قاله الكرمانى^(١).
ويقال: وجه إيرادِه هنا: أن الحديث يدلُّ على اختلافِ الأصواتِ بالرفع والخفض.

سادسها: حديث عائشة، مناسبتُه للترجمة من جهةِ وُضْفِ التلاوةِ بمقارَنةِ الأحوالِ البشرية، فهذا يحققُ أنَّ التلاوةَ فِعْلُ القارئِ، ويتَّصِفُ بما تتَّصِفُ به الأفعالُ، ويتعلَّقُ بالظروفِ الزمانية والمكانية، والله [تعالى أعلم].

* * *

(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٥ / ٢٣٥).

٥٣ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَتَسَّرُ مِنْهُ﴾ [المزمل : ٢٠]

مناسبة هذه الترجمة وحديثها للأبواب التي قبلها من جهة التفاوت في الكيفية، ومن جهة [جواز] نسبة القرآن للقاريء، قاله الحافظ ابن حجر^(١). قلت : هذا الباب أيضاً معقودٌ لإثبات خلق أفعال العباد.

* * *

٥٤ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر : ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]

وكان مناسبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك في لفظ التيسير، قاله الحافظ^(٢).

غرض البخاري في هذا الباب أيضاً : إثبات خلق أفعال العباد، ووجه الدلالة من الآية : أن الله تعالى يسر القرآن للذكر والحفظ، والحفظ والذكر فعل العبد، وفعله مخلوق، وأما المحفوظ، فهو كلام الله غير مخلوق. ثم أورد البخاري في الباب حديث عمران، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وكذا حديث علي.

* * *

(١) انظر : «فتح الباري» (١٣ / ٥٢٠).

(٢) المرجع السابق (١٣ / ٥٢٢).

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿٣١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج : ٢١ - ٢٢]

غرض البخاري في هذا الباب أيضاً : إثبات أن أفعال العباد مخلوقة ، ووجه الدلالة - كما ذكره البخاري في الباب - أنه يُعَلَمُ منه^(١) : أن القرآن يُحْفَظُ وَيُوعَى ، وَيُسْطَرُّ وَيُكْتَبُ ، وَيُدرَسُ وَيُتَلَفَّظُ ، وَيُحَرَّفُ معناه ، وَيُبَلَّغُ وَيُنذَرُ به ، وكلُّ من الحفظِ والوعى ، والتسطيرِ والكتابةِ والدراسةِ ، والتلفظِ والتحريفِ ، والتبليغِ والتنذيرِ من أفعالِ العبادِ ، فهي مخلوقةٌ لله تعالى ، وأما القرآنُ الموعى في القلوبِ ، المسطورُ في المصاحفِ ، المَتْلُوُّ باللسنةِ كلامُ الله ليس بمخلوقٍ ، وأما المِدادُ واللوحُ والورقُ والجِلْدُ والرَّقُّ ، فإنه كلُّه مخلوقٌ .

ثم ذكر البخاري في الباب حديثَ أبي هريرة ، ومطابقته للترجمة من جهة أن بعضَ كلامه تعالى مكتوبٌ عنده فوقَ عرشه ، وكلامه كلُّه ؛ القرآنُ وغيره ؛ في الحُكْمِ سواءً ، ففيه دليلٌ على أنه لا يَلْزَمُ من وقوعِ كتابةِ كلامِ الله تعالى ، أو وجوده فوقَ عرشه حَدَاثَةٌ ، كما لا يَلْزَمُ من عُلُوِّ الربِّ - تبارك وتعالى - ، واستوائه على العرشِ حَدَاثَةٌ ، تعالى الله عما يقولُ الظالمونَ علُوًّا كبيراً .

ويقال : وجهُ مناسبةِ الحديثِ للترجمة من جهة أن في الحديثِ إشارةً إلى أن اللوحَ المحفوظَ الذي فيه القرآنُ فوقَ العرشِ .

* * *

(١) في الأصل : «منها» .

٥٦ - باب :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات : ٩٦]

غرض الإمام البخاري في هذا الباب أيضاً: أن أفعال العباد وأقوالهم مخلوقة لله - سبحانه وتعالى - ، وأما كلام الله ، فهو غير مخلوق ، ومناسبة جميع ما أورده في هذا الباب لهذا المدعى ظاهرة .

ودلالة الآية الأولى والثانية على خلق الأفعال والأقوال ظاهرة ، وكذا الآية الثانية ؛ لأن أفعال العباد وأقوالهم داخلية في شيء ، وأما كلام الله ، فغير داخل فيه ؛ لأنه صفة قائمة بالله تعالى ، فكما أن الله تعالى غير داخل في الشيء المخلوق ، كذلك صفاته .

ووجه إيراد الآية الثالثة : بيان الفرق بين الأمر وبين الخلق ، وهذا واضح .

واستدلال البخاري من - تسمية النبي ﷺ بالإيمان والصلاة وسائر الأعمال عملاً - استدلال قوي على مدعاه من خلق أفعال العباد .
ثم أورد البخاري في الباب أحاديث :

أولها : حديث أبي موسى ، والمراد منه : نسبة الحمل إلى الله تعالى ، وإن كان الذي باشر ذلك النبي ﷺ .

ثانيها : حديث وفد عبد القيس ، والمراد منه : قولهم : «إن عملنا بها ، دخلنا الجنة ، فأمرهم النبي ﷺ بالإيمان ، وإقام الصلاة» ، فدل على أنها من الأعمال .

ثالثها : حديث ذكر المصورين .

قال الحافظ : الذي يَظْهَرُ : أن مناسبة ذكره لترجمة هذا الباب من جهة أن من زَعَمَ أنه يَخْلُقُ فِعْلَ نَفْسِهِ ، لو صَحَّحَتْ دَعَوَاهُ ، لما وَقَعَ الإنكارُ على هؤلاء المصوِّرينَ ، فلما كان أَمْرُ نفخِ الروحِ أَمْرَ تعجيزٍ ، ونَسْبَةُ الخلقِ إليهم على سبيلِ التَهْكُيمِ ، دلَّ على فسادِ قول من نَسَبَ خَلْقَ فِعْلِهِ إليه استقلالاً ، والعِلْمُ عند الله - سبحانه وتعالى - (١) .

* * *

٥٧ - باب :

قِرَاءَةُ الْفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ لَا تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ
مناسبةُ هذا البابِ لما قبله من الأبوابِ من جهة أن التلاوةَ مُتَفَاوِتَةٌ بتفاوتِ التالي ، فيدلُّ على أنها [من] عَمَلِهِ .
والحاصلُ : أن البخاريَّ في هذا البابِ أيضاً أشار إلى الفرقِ بين التلاوةِ والمُتَلَوِّ ، واللهُ تعالى أعلم .
ثم ذكر البخاريُّ في الباب ثلاثةَ أحاديثَ :
أولها : حديث أبي موسى ، ومطابقته للترجمة ظاهرة .
ثانيها : حديث عائشة ، يقال : مناسبة للترجمة من جهة مُشَابَهَةِ الكاهنِ بالمنافِقِ في عدمِ الانتفاعِ ، قاله الكَرْمَانِي (٢) .

(١) انظر : «فتح الباري» (١٣ / ٥٣٥) .

(٢) انظر : «الكواكب الدراري» (٢٥ / ٢٤٧) .

قال الحافظ: والذي يظهر لي من مُراد البخاري: أن تلفُّظَ المنافقِ بالقرآن كما يتلفَّظُ به المؤمنُ، فتختلفُ تلاوتُهُما، والمُتَلَوُّ واحدٌ، فلو كان المُتَلَوُّ عَيْنَ التَّلاوةِ، لم يقع فيه تخالفٌ، وكذلك الكاهنُ في تلفُّظِهِ بالكلمةِ من الوحي التي يخبره بها الجنِّي مما يختطفُه من المَلَكِ، تلفُّظُهُ بها وتلفُّظُ الجنِّي [مغايرٌ] لتلفُّظِ المَلَكِ، فتفاوتا^(١).

ثالثها: حديث أبي سعيد، ومناسبتُهُ للترجمة ظاهرة.

* * *

٥٨ - باب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]،

وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلُهُمْ يُوزَنُ

غرضُ البخاري من عقد هذا الباب: الردُّ على المعتزلة؛ فإنهم أنكروا الميزان؛ لاستحالة وزن الأعراض، وقالوا: هو عبارة عن العدل، وكذلك يروى عن مجاهدٍ من أهل السنة.

ويمكن أن يكون غرضُ الإمام البخاري في هذا الباب: ما تقدّم مراراً من أن التلاوة فعلُ العباد، وفعلهم مخلوق، وأما المُتَلَوُّ، فهو غيرُ مخلوق.

وجهُ الدلالة: أنه لما ثبت أن الأعمال تُوزَنُ؛ والقراءة عملٌ من الأعمال، فيلزم أنها أيضاً تُوزَنُ، وتثقلُ في الميزان، والثقلُ والخِفَةُ من

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٥٣٦).

صِفات المخلوقين، فثبت أن القراءة مخلوقة، والله تعالى أعلم.

ثم أورد البخاري في الباب حديث أبي هريرة، ومناسبتُهُ للترجمة في قوله: «ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ».

قال العيني - رحمه الله تعالى -: خَتَمَ البخاري كتابه بالتسبيح والتحميد، كما بدأ أوله بحديث النية عملاً به^(١).

وقال السراج البلقيني: لَمَّا كَانَ أَصْلُ الْعِصْمَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى، فَخَتَمَ بَكِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَلَمَّا كَانَ آخِرُ الْأُمُورِ الَّتِي يَظْهَرُ بِهَا الْمُفْلِحُ مِنَ الْخَاسِرِ ثَقُلُ الْمِيزَانِ وَخِفَّتُهُ، فَجَعَلَهُ آخِرَ التَّرَاجِمِ، فَبَدَأَ بِحَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢)، وَذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَخَتَمَ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ تُوزَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَثْقُلُ مِنْهَا مَا كَانَ بِالنِّيَّةِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى^(٣).

وقال الكرمانى: افْتَتَحَ البخاري بِبَدْءِ الْوَحْيِ، وَخَتَمَ بِمُبَاحَثِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ مَدَارُ الْوَحْيِ، فَالانْتِهَاءُ إِلَى مَا مِنْهُ الْإِبْتِدَاءُ؛ وَنِعْمَ الْخَتْمُ بِهَا! لَكِنَّ ذِكْرَ هَذَا الْبَابِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ، بَلْ لِإِرَادَةِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ الْكَلَامِ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ، كَمَا كَانَ ذِكْرُ حَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِإِرَادَةِ بَيَانِ إِخْلَاصِهِ فِيهِ، وَالتَّسْبِيحُ مَشْرُوعٌ فِي الْخَتَامِ، فَلِذَلِكَ خَتَمَ بِهِ (كِتَابَ التَّوْحِيدِ) الَّذِي هُوَ أُمُّ الْكِتَابِ، وَالتَّحْمِيدُ بَعْدَ التَّسْبِيحِ آخِرُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ وَضَعَ كِتَابَهُ

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢٥ / ٢٠٢).

(٢) في الأصل «العمل بالنية».

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣ / ٥٤٢).

قِسْطَاساً وَمِيزَاناً بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ لِمَا كَانَ الْإِمَامُ
الْمُؤَلَّفُ فِي حَالَتَيْهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، جَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا^(١).

قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: والظاهر: أَنَّ البخاريَّ قصدَ خَتْمَ كتابِهِ «الجامعِ
الصحيح» بما دلَّ على الوزْنِ؛ لأنَّهُ آخِرُ آثارِ التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الْوِزْنِ إِلَّا
الاستقرارُ فِي أَحَدِ الدَّارَيْنِ، إِلَى أَنْ يَرِيدَ اللَّهُ إِخْرَاجَ مَنْ قَضَى بِتَعْذِيْبِهِ مِنَ
الْمُوحِّدِينَ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ^{(٢)(٣)}.

هَذَا آخِرُ مَا أُرِدْتُ إِيرَادَهُ مِمَّا التَّقَطُّتُ مِنْ شُرُوحِ الصَّحِيحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بُجُلِّ أَغْرَاضِ الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا
وِبَاطِنًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ.

كَتَبَهُ أَحَدُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ مَجْدُ الْمُصْطَفَى ذُو الْكُنَى أَبُو الْمُظَفَّرِ أَبُو مُحَمَّدٍ
عَبْدُ الْحَقِّ أَبُو الْهَدَى الْمُحَمَّدِيُّ، نَزِيلَ مَكَّةَ أُمِّ الْقُرَى، أَمَاتَهُ اللَّهُ عَلَى
سُنَّةِ الْمُصْطَفَى، آمِينَ.



(١) انظر: «الكواكب الدراري» (٢٥١ / ٢٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥٤٢ / ١٣).

(٣) وقد ذكر أحد مشايخنا الفضلاء نكتة بديعة في بدء الإمام البخاري بحديث: «إنما
الأعمال بالنيات»، وختمه بحديث: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن»، وهو أن كلاً
منهما حديث غريب، فكأن البخاري رحمه الله يشير إلى حديث النبي ﷺ: «بدأ
الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء»؛ أي الذين يأخذون ما
وجد بين هذين الحديثين من الأحاديث الصحاح التي أسندت عن النبي ﷺ.

الفهرس العام للكتاب

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة
* مقدمة التحقيق	5
* ترجمة العلامة عبد الحق الهاشمي	11
* صور المخطوطات	25

[النص المحقق]

* مقدمة المؤلف رحمه الله	٣
١ - فصل في طريقة تدريس الحديث الشريف	٥
٢ - فصل في فضل المؤلف الإمام - رحمه الله تعالى -	١٠
٣ - فصل فيما يتعلق بأحوال الكتاب	١٢
٤ - فصل في بيان عادات الإمام البخاري في «صحيحه الجامع»	٢٢

١ - (١)

كتاب بدء الوحي

١ - كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾	٥٧
---	----

٢ - (٢)

كِتَابُ الْإِيمَانِ... إلخ

- ١ - باب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» ٧٠
- ٢ - باب: أُمُورُ الْإِيمَانِ ٧٣
- ٣ - باب: الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ٧٦
- ٤ - باب: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ٧٧
- ٥ - باب: إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ ٧٨
- ٦ - باب: مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ٨٠
- ٧ - باب: حُبُّ الرَّسُولِ مِنَ الْإِيمَانِ ٨١
- ٨ - باب: حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ ٨٢
- ٩ - باب: عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ ٨٤
- ١٠ - باب ٨٥
- ١١ - باب: مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ ٨٦
- ١٢ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ... ٨٧
- ١٣ - باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ ٨٩
- ١٤ - باب: تَفَاضُلُ أَهْلِ الْإِيمَانِ ٩٠
- ١٥ - باب: الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ ٩١
- ١٦ - باب: ﴿فَإِنْ نَابَوْا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾ ٩٢
- ١٧ - باب: مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ
- الْحَنَّةُ الَّتِي أَوْرَثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٩٣

- ١٨ - باب: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ، أَوْ
الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ ٩٥
- ١٩ - باب: إِفْشَاءُ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ ٩٦
- ٢٠ - باب: كُفْرَانِ الْعَشِيرِ . . . إلخ ٩٧
- ٢١ - باب: الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِرْتِكَابِهَا إِلَّا
بِالشُّرْكِ ٩٩
- ٢٢ - باب: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ ١٠٠
- ٢٣ - باب: ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ ١٠١
- ٢٤ - باب: عِلَامَاتُ الْمُنَافِقِ ١٠٢
- ٢٥ - باب: قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ ١٠٤
- ٢٦ - باب: الْجِهَادُ مِنَ الْإِيمَانِ ١٠٥
- ٢٧ - باب: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ ١٠٦
- ٢٨ - باب: صَوْمُ رَمَضَانَ اخْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ ١٠٦
- ٢٩ - باب: الدِّينُ يُسْرٌ . . . إلخ ١٠٧
- ٣٠ - باب: الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ
إِيمَانَكُمْ﴾ ١٠٨
- ٣١ - باب: حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ١٠٩
- ٣٢ - باب: أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ ١١٠
- ٣٣ - باب: زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانُهُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ
هُدًى﴾ ١١١

- ٣٤ - باب: الرِّكَاةُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ
الَّذِينَ حُفَّتْ...﴾ ١١٣
- ٣٥ - باب: اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ ١١٤
- ٣٦ - باب: خَوْفُ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ١١٥
- ٣٧ - باب: سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ ١١٨
- ٣٨ - باب ١٢٠
- ٣٩ - باب: فَضْلُ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ ١٢٠
- ٤٠ - باب: أَدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ ١٢١
- ٤١ - باب: مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ١٢٣
- ٤٢ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ: اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيُّمَةِ الْمُسْلِمِينَ
وَعَامَّتِهِمْ» ١٢٥

٣ - (٣)

كِتَابُ الْعِلْمِ

- ١ - باب: فَضْلُ الْعِلْمِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أَتَوْا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١٢٩
- ٢ - باب: مَنْ سئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ، ثُمَّ أَجَابَ
السَّائِلَ ١٣٠
- ٣ - باب: مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ... إلخ ١٣١
- ٤ - باب: قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: «حَدَّثْنَا»، أَوْ «أَخْبَرْنَا»... إلخ ١٣٢
- ٥ - باب: طَرَحُ الْإِمَامِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ ١٣٣

الموضوع	الصفحة
٦ - باب: القراءة والعرض على المحدث	١٣٤
٧ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ	١٣٥
٨ - باب: مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ، وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ، فَجَلَسَ فِيهَا	١٣٧
٩ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»	١٣٨
١٠ - باب: الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ... إلخ	١٣٨
١١ - باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْلًا يَنْفِرُوا	١٤٠
١٢ - باب: مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَثِمًا مَعْلُومَةً	١٤٠
١٣ - باب: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ	١٤١
١٤ - باب: الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ	١٤١
١٥ - باب: الْإِعْتِبَاطُ فِي الْعِلْمِ	١٤٢
١٦ - باب: مَا ذَكَرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ	١٤٣
١٧ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»	١٤٤
١٨ - باب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟	١٤٤
١٩ - باب: الْخُرُوجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ	١٤٥
٢٠ - باب: فَضْلُ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ	١٤٦
٢١ - باب: رَفْعُ الْعِلْمِ وَظُهُورُ الْجَهْلِ	١٤٦

الموضوع	الصفحة
٢٢ - باب: فَضْلُ الْعِلْمِ	١٤٨
٢٣ - باب: الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّائِبَةِ وَغَيْرِهَا	١٤٩
٢٤ - باب: مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ	١٤٩
٢٥ - باب: تَحْرِيسُ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ	١٥٠
٢٦ - باب: الرُّحْلَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ، وَتَعْلِيمُ أَهْلِهِ	١٥١
٢٧ - باب: التَّنَاوُبِ فِي الْعِلْمِ	١٥٢
٢٨ - باب: الْغَضَبُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ	١٥٢
٢٩ - باب: مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ	١٥٣
٣٠ - باب: مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيَفْهَمَ عَنْهُ	١٥٣
٣١ - باب: تَعْلِيمُ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ	١٥٤
٣٢ - باب: عِظَةُ الْإِمَامِ النِّسَاءِ وَتَعْلِيمُهُنَّ	١٥٥
٣٣ - باب: الْحِرْصُ عَلَى الْحَدِيثِ	١٥٥
٣٤ - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ	١٥٦
٣٥ - باب: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟	١٥٧
٣٦ - باب: مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَاغَهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ	١٥٧
٣٧ - باب: لِيُبَلِّغِ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبِ	١٥٨
٣٨ - باب: إِنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٥٩

الموضوع	الصفحة
٣٩ - باب: كِتَابَةُ الْعِلْمِ	١٥٩
٤٠ - باب: الْعِلْمُ وَالْعِظَةُ بِاللَّيْلِ	١٦١
٤١ - باب: السَّمَرُ فِي الْعِلْمِ	١٦٢
٤٢ - باب: الْحِفْظُ فِي الْعِلْمِ	١٦٣
٤٣ - باب: الْإِنْصَاتُ لِلْعُلَمَاءِ	١٦٤
٤٤ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى	١٦٥
٤٥ - باب: مَنْ سَأَلَ - وَهُوَ قَائِمٌ - عَالِمًا جَالِسًا	١٦٥
٤٦ - باب: السُّؤَالُ وَالْفُتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ	١٦٦
٤٧ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾	١٦٧
٤٨ - باب: مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِخْتِيَارِ؛ مَخَافَةً أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ	١٦٨
٤٩ - باب: مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ	١٦٨
٥٠ - باب: الْحَيَاءُ فِي الْعِلْمِ	١٦٩
٥١ - باب: مَنْ اسْتَحْيَا، فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ	١٧٠
٥٢ - باب: ذِكْرُ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ	١٧٠
٥٣ - باب: مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ	١٧١

٤ - (٤)

كِتَابُ الْوُضُوءِ

١ - باب: مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ... إلخ .. ١٧٥

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: لَا تَقْبَلُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طُهُورٍ	١٧٥
٣ - باب: فَضْلُ الْوُضُوءِ . . . إلخ	١٧٦
٤ - باب: لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيَقِنَ	١٧٦
٥ - باب: التَّخْفِيفُ فِي الْوُضُوءِ	١٧٦
٦ - باب: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ	١٧٧
٧ - باب: غَسْلُ الْوُجْهِ بِالْيَدَيْنِ . . . إلخ	١٧٧
٨ - باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعِنْدَ الْوَقَاعِ	١٧٨
٩ - باب: مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ	١٧٨
١٠ - باب: وَضْعُ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ	١٨٠
١١ - باب: لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ؛ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ	١٨٠
١٢ - باب: مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لَبَنَيْنِ	١٨١
١٣ - باب: خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَارِ	١٨١
١٤ - باب: التَّبَرُّزُ فِي الْبُيُوتِ	١٨٢
١٥ - باب: الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ	١٨٢
١٦ - باب: مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لِطُهُورِهِ	١٨٣
١٧ - باب: حَمْلُ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ	١٨٣
١٨ - باب: النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ	١٨٣
١٩ - باب: لَا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ	١٨٤

الموضوع	الصفحة
٢٠ - باب: الإِسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ	١٨٤
٢١ - باب: لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ	١٨٥
٢٢ - باب: الْوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً	١٨٥
٢٣ - باب: الْوُضُوءُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ	١٨٥
٢٤ - باب: الْوُضُوءُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا	١٨٦
٢٥ - باب: الإِسْتِنْثَارُ فِي الْوُضُوءِ	١٨٧
٢٦ - باب: الإِسْتِجْمَارُ وَتَرَأً	١٨٨
٢٧ - باب: غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ	١٨٩
٢٨ - باب: الْمَضْمَضَةُ فِي الْوُضُوءِ	١٩٠
٢٩ - باب: غَسْلُ الْأَعْقَابِ . . . إلخ	١٩٠
٣٠ - باب: غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ	١٩١
٣١ - باب: التَّيْمُنُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ	١٩٢
٣٢ - باب: التِّمَاسُ الْوُضُوءِ إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ	١٩٢
٣٣ - باب: الْمَاءُ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ، وَكَانَ عَطَاءً . . . إلخ	١٩٣
٣٤ - باب: مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ: مِنَ الْقُبْلِ وَالْذُّبْرِ	١٩٥
٣٥ - باب: الرَّجُلُ يُوضِئُ صَاحِبَهُ	١٩٦
٣٦ - باب: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ	١٩٧
٣٧ - باب: مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ	١٩٨

الموضوع	الصفحة
٣٨ - باب: مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ . . . إلخ	١٩٨
٣٩ - باب: غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	١٩٩
٤٠ - باب: اسْتِعْمَالُ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ	١٩٩
باب	٢٠٠
٤١ - باب: مَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَشَقَّ مِنْ غَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ	٢٠٠
٤٢ - باب: مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً	٢٠١
٤٣ - باب: وَضُوءُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ . . . إلخ	٢٠١
٤٤ - باب: صَبُّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ	٢٠٢
٤٥ - باب: الْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ فِي الْمِخْضِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ . . .	٢٠٢
٤٦ - باب: الْوُضُوءُ مِنَ التَّوَرِ	٢٠٣
٤٧ - باب: الْوُضُوءُ بِالْمُدِّ	٢٠٣
٤٨ - باب: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ	٢٠٣
٤٩ - باب: إِذَا أَدْخَلَ رَجُلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ	٢٠٣
٥٠ - باب: مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ	٢٠٤
٥١ - باب: مَنْ مَضْمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ	٢٠٤
٥٢ - باب: هَلْ يُمَضْمَضُ مِنَ اللَّبَنِ؟	٢٠٥
٥٣ - باب: الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ . . . إلخ	٢٠٦
٥٤ - باب: الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
٥٥ - باب: مِنَ الْكِبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ	٢٠٧
٥٦ - باب: غَسْلُ الْبَوْلِ	٢٠٧
٥٧ - باب: تَرَكُ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٠٧
٥٨ - باب: صَبُّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ	٢٠٨
٥٩ - باب: يُهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ	٢٠٨
٥٩ - باب: بَوْلُ الصَّبْيَانِ	٢٠٩
٦٠ - باب: الْبَوْلُ قَائِمًا وَقَاعِدًا	٢٠٩
٦١ - باب: الْبَوْلُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتَرُ بِالْحَائِطِ	٢٠٩
٦٢ - باب: الْبَوْلُ عِنْدَ سُبَّاطَةِ قَوْمٍ	٢١٠
٦٣ - باب: غَسْلُ الدَّمِ	٢١٠
٦٤ - باب: غَسْلُ الْمَنِيِّ وَفَرْكِهِ، وَغَسْلُ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ	٢١١
٦٥ - باب: إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَمْ يَذْهَبِ أَثَرُهُ	٢١١
٦٦ - باب: أَبْوَالُ الْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ وَالْغَنَمِ	٢١٢
٦٧ - باب: مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ	٢١٢
٦٨ - باب: الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ	٢١٣
٦٩ - باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ	٢١٣
٧٠ - باب: الْبُصَاقُ وَالْمُخَاطُ وَنَحْوُهُ فِي الثَّوْبِ	٢١٤
٧١ - باب: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالْبَيْذِ، وَلَا الْمُسْكِرِ	٢١٥

الموضوع	الصفحة
٧٢ - باب: غَسَلُ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ	٢١٥
٧٣ - باب: السَّوَاكُ	٢١٦
٧٤ - باب: دَفْعُ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ	٢١٦
٧٥ - باب: فَضْلُ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ	٢١٦

٥ - (٥)

كِتَابُ الْغُسْلِ

١ - باب: الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ	٢٢٠
٢ - باب: غُسْلُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ	٢٢١
٣ - باب: الْغُسْلُ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ	٢٢١
٤ - باب: مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا	٢٢٢
٥ - باب: الْغُسْلُ مَرَّةً وَاحِدَةً	٢٢٢
٦ - باب: مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيْبِ عِنْدَ الْغُسْلِ	٢٢٣
٧ - باب: الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ فِي الْجَنَابَةِ	٢٢٤
٨ - باب: مَسْحُ الْيَدِ بِالتَّرَابِ لِتَكُونَ أَنْقَى	٢٢٥
٩ - باب: هَلْ يُدْخَلُ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ . . . إلخ	٢٢٥
١٧ - باب: إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ	٢٢٥
١٨ - باب: نَقْضُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ	٢٢٦
١٩ - باب: مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ	٢٢٦

الموضوع	الصفحة
٢٠ - باب: مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحَدَهُ فِي الْخُلُوةِ . . . إلخ	٢٢٦
٢١ - باب: التَّسْتُرُ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ	٢٢٧
٢٢ - باب: إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ	٢٢٧
٢٣ - باب: عَرَقُ الْجُنُبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ	٢٢٨
٢٤ - باب: الْجُنُبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ	٢٢٨
٢٥ - باب: كَيْفُونَةُ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ	٢٢٩
٢٧ - باب: الْجُنُبُ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ	٢٢٩
٢٨ - باب: إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ	٢٢٩
٢٩ - باب: غَسْلُ مَا يُصِيبُ مِنْ رَطوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ	٢٣٠

٦ - (٦)

كِتَابُ الْحَيْضِ... إلخ

١ - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ . . . إلخ	٢٣١
باب: الْأَمْرُ بِالنَّفْسَاءِ إِذَا نَفَسَنَ	٢٣١
٢ - باب: غَسْلُ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا	٢٣٢
٣ - باب: قِرَاءَةُ الرَّجُلِ فِي حِجْرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ	٢٣٢
٤ - باب: مَنْ سَمِيَ النَّفَّاسَ حَيْضًا	٢٣٢
٥ - باب: مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ	٢٣٣
٦ - باب: تَرْكُ الْحَائِضِ الصَّوْمَ	٢٣٣

الموضوع	الصفحة
٧ - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ	٢٣٤
٨ - باب: الإِسْتِحَاضَةُ	٢٣٥
٩ - باب: غَسْلُ دَمِ الْمَحِيضِ	٢٣٥
١٠ - باب: اعْتِكَافُ الْمُسْتَحَاضَةِ	٢٣٦
١١ - باب: هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟	٢٣٦
١٢ - باب: الطَّيْبُ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ	٢٣٦
١٧ - باب: «مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ»	٢٣٧
١٨ - باب: كَيْفَ تَهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ	٢٣٨
١٩ - باب: إِقْبَالُ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارُهُ	٢٣٩
٢٠ - باب: لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ	٢٤٠
٢١ - باب: النَّوْمُ مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا	٢٤١
٢٢ - باب: مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطَّهْرِ	٢٤١
٢٣ - باب: شُهُودُ الْحَائِضِ الْعِيدَيْنِ وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلَنَّ الْمُصَلَّى ...	٢٤١
٢٤ - باب: إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيَضٍ، وَمَا يُصَدِّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ ...	٢٤٢
٢٥ - باب: الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ	٢٤٣
٢٦ - باب: عِرْقُ الإِسْتِحَاضَةِ	٢٤٣
٢٧ - باب: الْمَرْأَةُ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ	٢٤٤

الموضوع	الصفحة
٢٨ - باب: إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ الطُّهْرَ	٢٤٤
٢٩ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى النَّفْسَاءِ، وَسُنَّتُهَا	٢٤٥
٣٠ - باب	٢٤٦
باب	٢٤٧

٧ - (٧)

كِتَابُ التَّيْمُمِ

١ - باب	٢٤٩
٢ - باب: إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَابًا	٢٥٠
٣ - باب: التَّيْمُمُ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ . . . إلخ	٢٥١
٤ - باب: التَّيْمُمُ هَلْ يَنْفَعُ فِيهِمَا؟	٢٥٢
٥ - باب: التَّيْمُمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ	٢٥٢
٦ - باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ . . . إلخ	٢٥٣
٧ - باب: إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ . . . إلخ	٢٥٣
٨ - باب: التَّيْمُمُ ضَرْبُهُ	٢٥٤
٩ - باب	٢٥٤

٨ - (٨)

كِتَابُ الصَّلَاةِ

١ - باب: كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟	٢٥٩
* أبواب ستر العورة	٢٦٢

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ	٢٦٢
٣ - باب: عَقْدُ الإِزَارِ	٢٦٤
٤ - باب: الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ مُتَحِفًا بِهِ	٢٦٥
٥ - باب: إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ . . . إلخ	٢٦٦
٦ - باب: إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا	٢٦٧
٧ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ	٢٦٨
٨ - باب: كَرَاهَةُ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا	٢٦٩
٩ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ وَالْقَبَاءِ	٢٦٩
١٠ - باب: مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ	٢٧١
١١ - باب: الصَّلَاةُ بِغَيْرِ رِدَاءٍ	٢٧٢
١٢ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخِذِ . . . إلخ	٢٧٣
١٣ - باب: فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟	٢٧٧
١٤ - باب: إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ، وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا	٢٧٩
١٥ - باب: إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ، هَلْ تَقْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ	٢٧٩
١٦ - باب: مَنْ صَلَّى فِي فَرْوَجٍ حَرِيرٍ، ثُمَّ نَزَعَهُ	٢٨٠
١٧ - باب: الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ	٢٨١
١٨ - باب: الصَّلَاةُ فِي السُّطُوحِ . . . إلخ	٢٨١

- ١٩ - باب: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ ٢٨٣
- ٢٠ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى الْحَصِيرِ ٢٨٤
- ٢١ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ ٢٨٤
- ٢٢ - باب: الصَّلَاةُ عَلَى الْفِرَاشِ ٢٨٥
- ٢٣ - باب: السُّجُودُ عَلَى الثَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ٢٨٥
- ٢٤ - باب: الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ ٢٨٦
- ٢٥ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْخِفَافِ ٢٨٦
- ٢٦ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ ٢٨٦
- ٢٧ - باب: يُبْدِي ضَبْعَيْهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ ٢٨٧
- * أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب الساجد والسترة ٢٨٨
- ٢٨ - باب: فَضْلُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ٢٨٨
- ٢٩ - باب: قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَالْمَشْرِقِ ٢٨٩
- ٣٠ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ٢٩٠
- ٣١ - باب: التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ ٢٩١
- ٣٢ - باب: مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا . . . إلخ ٢٩١
- ٣٣ - باب: حَكُّ الْبُرَاقِ بِالْيَدِ ٢٩١
- ٣٤ - باب: حَكُّ الْمُخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ ٢٩٢
- ٣٥ - باب: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ ٢٩٣

الموضوع	الصفحة
٣٦ - باب: لِيَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى	٢٩٤
٣٧ - باب: كَفَّارَةُ الْبُرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٤
٣٨ - باب: دَفْنُ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٤
٣٩ - باب: إِذَا بَدَرَهُ الْبُرَاقُ، فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ	٢٩٥
٤٠ - باب: عِظَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ، وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ	٢٩٥
٤١ - باب: هَلْ يُقَالُ: مَسْجِدُ بَنِي فَلَانٍ؟	٢٩٦
٤٢ - باب: الْقِسْمَةُ، وَتَعْلِيْقُ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٦
٤٣ - باب: مَنْ دَعَا لِبَطْعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ	٢٩٧
٤٤ - باب: الْقَضَاءُ وَاللَّعَانُ فِي الْمَسْجِدِ	٢٩٧
٤٥ - باب: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا، يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ، أَوْ حَيْثُ أُمِرَ، وَلَا يَتَجَسَّسُ	٢٩٧
٤٦ - باب: الْمَسَاجِدُ فِي الْبُيُوتِ	٢٩٨
٤٧ - باب: التَّيْمُنُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ	٢٩٩
٤٨ - باب: هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَّخَذُ مَكَانُهَا مَسَاجِدَ؟	٢٩٩
٤٩ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	٣٠٠
٥٠ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ	٣٠٠
٥١ - باب: مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَنُورٌ أَوْ نَارٌ، أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ، فَأَرَادَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ	٣٠١
٥٢ - باب: كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ	٣٠٢

الموضوع	الصفحة
٥٣ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْخَسْفِ وَالْعَذَابِ	٣٠٣
٥٤ - باب: الصَّلَاةُ فِي الْبَيْعَةِ	٣٠٤
٥٥ - باب	٣٠٤
٥٦ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»	٣٠٥
٥٧ - باب: نَوْمُ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٥
٥٨ - باب: نَوْمُ الرَّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٦
٥٩ - باب: الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ	٣٠٦
٦٠ - باب: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ	٣٠٧
٦١ - باب: الْحَدَثُ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٧
٦٢ - باب: بُيُوتُ الْمَسْجِدِ	٣٠٧
٦٣ - باب: التَّعَاوُنُ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ	٣٠٨
٦٤ - باب: الْإِسْتِعَانَةُ بِالنَّجَارِ وَالصَّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ	٣٠٨
٦٥ - باب: مَنْ بَنَى مَسْجِدًا	٣٠٩
٦٦ - باب: يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٩
٦٧ - باب: الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ	٣٠٩
٦٨ - باب: الشُّعْرُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٠
٦٩ - باب: أَصْحَابُ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٠
٧٠ - باب: ذِكْرُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١١

الموضوع	الصفحة
٧١ - باب: التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١١
٧٢ - باب: كَنْسُ الْمَسْجِدِ، وَالتَّقَاطُ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ مِنْهُ	٣١٢
٧٣ - باب: تَحْرِيمُ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٣
٧٤ - باب: الْخَدْمُ لِلْمَسْجِدِ	٣١٣
٧٥ - باب: الْأَسِيرُ أَوْ الْغَرِيمُ يُرَبِّطُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٤
٧٦ - باب: الْإِغْتِسَالُ إِذَا أَسْلَمَ، وَرَبِطَ الْأَسِيرُ أَيْضاً فِي الْمَسْجِدِ	٣١٤
٧٧ - باب: الْخَيْمَةُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ	٣١٦
٧٨ - باب: إِدْخَالُ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعَلَّةِ	٣١٦
٧٩ - باب:	٣١٧
٨٠ - باب: الْخَوْخَةُ وَالْمَمَرُّ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٧
٨١ - باب: الْأَبْوَابُ وَالْعَلَقُ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ	٣١٨
٨٢ - باب: دُخُولُ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ	٣١٨
٨٣ - باب: رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٩
٨٤ - باب: الْحِلْقُ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ	٣١٩
٨٥ - باب: الْإِسْتِلْقَاءُ فِي الْمَسْجِدِ	٣٢٠
٨٦ - باب: الْمَسْجِدُ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ	٣٢٠
٨٧ - باب: الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الشُّوقِ	٣٢٠
٨٨ - باب: تَشْبِيكُ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ	٣٢٢

- ٨٩ - باب: الْمَسَاجِدُ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا
النَّبِيُّ ﷺ ٣٢٢
- * أَبْوَابُ سِتْرَةِ الْمَصَائِي ٣٢٣
- ٩٠ - باب: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ ٣٢٣
- ٩١ - باب: قَدَرُ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟ ٣٢٤
- ٩٢ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْحَرَبَةِ ٣٢٤
- ٩٣ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْعَنْزَةِ ٣٢٥
- ٩٥ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الْأَسْطُورَانَةِ ٣٢٥
- ٩٦ - باب: الصَّلَاةُ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ ٣٢٦
- ٩٧ - باب ٣٢٦
- ٩٨ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ ٣٢٦
- ٩٩ - باب: الصَّلَاةُ إِلَى السَّرِيرِ ٣٢٧
- ١٠٠ - باب: يَرُدُّ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . . . إلخ ٣٢٧
- ١٠١ - باب: إِثْمُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ٣٢٨
- ١٠٢ - باب: اسْتِقْبَالُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ وَهُوَ يُصَلِّي ٣٢٨
- ١٠٣ - باب: الصَّلَاةُ خَلْفَ النَّائِمِ ٣٢٩
- ١٠٤ - باب: التَّطَوُّعُ خَلْفَ الْمَرْأَةِ ٣٢٩
- ١٠٥ - باب: مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ٣٢٩

- ١٠٦ - باب: إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ ٣٣٠
- ١٠٧ - باب: إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ ٣٣١
- ١٠٨ - باب: هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟ ٣٣١
- ١٠٩ - باب: الْمَرْأَةُ تَطْرَحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى ٣٣١

٩ - (٩)

كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ

- ١ - باب: مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلُهَا ٣٣٣
- ٢ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مُتَّبِعِينَ إِيَّاهُ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْتَرِكِينَ﴾ ٣٣٤
- ٣ - باب: الْبَيْعَةُ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ٣٣٤
- ٤ - باب: الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ ٣٣٥
- ٥ - باب: فَضْلُ الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا ٣٣٥
- ٦ - باب: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ ٣٣٥
- ٧ - باب: فِي تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا ٣٣٦
- ٨ - باب: الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ﷻ ٣٣٦
- ٩ - باب: الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ٣٣٦
- ١٠ - باب: الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ ٣٣٧
- ١١ - باب: وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ ٣٣٧

الموضوع	الصفحة
١٢ - باب: تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ	٣٣٨
١٣ - باب: وَقْتُ الْعَصْرِ	٣٣٩
باب: وَقْتُ الْعَصْرِ	٣٣٩
١٤ - باب: إِثْمٌ مِّنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ	٣٣٩
١٥ - باب: مَن تَرَكَ الْعَصْرَ	٣٤٠
١٦ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ	٣٤٠
١٧ - باب: مَن أَدْرَكَ رَكْعَةً مِّنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ	٣٤٠
١٨ - باب: وَقْتُ الْمَغْرِبِ	٣٤١
١٩ - باب: مَن كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ	٣٤٢
٢٠ - باب: ذِكْرُ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ، وَمَنْ رَأَاهُ وَاسِعًا	٣٤٢
٢١ - باب: وَقْتُ الْعِشَاءِ، إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا	٣٤٢
٢٢ - باب: فَضْلُ الْعِشَاءِ	٣٤٣
٢٣ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ	٣٤٤
٢٤ - باب: النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غَلِبَ	٣٤٤
٢٥ - باب: وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ	٣٤٤
٢٦ - باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ	٣٤٥
٢٧ - باب: وَقْتُ الْفَجْرِ	٣٤٦
٢٨ - باب: مَن أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً	٣٤٦

الموضوع	الصفحة
٢٩ - باب: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً	٣٤٧
٣٠ - باب: الصَّلَاةُ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ	٣٤٨
٣١ - باب: لَا تُتَحَرَّى الصَّلَاةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ	٣٤٨
٣٢ - باب: مَنْ لَمْ يَكْرِهْ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ	٣٤٩
٣٣ - باب: مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا	٣٥٠
٣٤ - باب: التَّبَكُّيرُ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ	٣٥٠
٣٥ - باب: الْأَذَانُ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ	٣٥١
٣٦ - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ	٣٥١
٣٧ - باب: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ	٣٥٢
٣٨ - باب: قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ، الْأُولَى فَالْأُولَى	٣٥٣
٣٩ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ	٣٥٣
٤٠ - باب: السَّمْرُ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ	٣٥٤
٤١ - باب: السَّمْرُ مَعَ الضَّيْفِ وَالْأَهْلِ	٣٥٥

١٠ - (١٠)

كِتَابُ الْأَذَانِ

- ١ - باب: بَدْءُ الْأَذَانِ، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ . . . إلخ ٣٥٧
- ٢ - باب: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى ٣٥٨
- ٣ - باب: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً إِلَّا قَوْلُهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» ٣٥٨

الموضوع	الصفحة
٤ - باب: فَضْلُ التَّأْذِينِ	٣٥٨
٥ - باب: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ	٣٥٩
٦ - باب: مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ	٣٥٩
٧ - باب: مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ	٣٦٠
٨ - باب: الدُّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ	٣٦٠
٩ - باب: الْإِسْتِهَامُ فِي الْأَذَانِ	٣٦٠
١٠ - باب: الْكَلَامُ فِي الْأَذَانِ	٣٦١
١١ - باب: أَذَانُ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ	٣٦٢
١٢ - باب: الْأَذَانُ بَعْدَ الْفَجْرِ	٣٦٢
١٣ - باب: الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ	٣٦٤
١٤ - باب: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؟ وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ	٣٦٥
١٥ - باب: مَنْ انْتَظَرَ الْإِقَامَةَ	٣٦٦
١٦ - باب: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ	٣٦٦
١٧ - باب: مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ	٣٦٦
١٨ - باب: الْأَذَانُ لِلْمُسَافِرِينَ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً، وَالْإِقَامَةُ	٣٦٧
١٩ - باب: هَلْ يَسْتَعِجُّ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؟ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟	٣٦٨
٢٠ - باب: قَوْلُ الرَّجُلِ: فَاتَنَّنَا الصَّلَاةُ	٣٦٩
٢١ - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ . . . إلخ	٣٧٠

الموضوع	الصفحة
٢٢ - باب: متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة؟	٣٧٠
٢٣ - باب: لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً، وليقيم بالسكينة والوقار	٣٧١
٢٤ - باب: هل يخرج من المسجد لعلّة؟	٣٧١
٢٥ - باب: إذا قال الإمام: مكانكم حتى نرجع، انتظروه	٣٧١
٢٦ - باب: قول الرجل: ما صلينا	٣٧٢
٢٧ - باب: الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة	٣٧٢
٢٨ - باب: الكلام إذا أقيمت الصلاة	٣٧٣
* أبواب صلاة الجماعة والإمامة وسورة الضفوف	٣٧٤
٢٩ - باب: وجوب صلاة الجماعة	٣٧٤
٣٠ - باب: فضل صلاة الجماعة	٣٧٥
٣١ - باب: فضل صلاة الفجر في جماعة	٣٧٦
٣٢ - باب: فضل التهجير إلى الظهر	٣٧٧
٣٣ - باب: احتساب الآثار	٣٧٧
٣٤ - باب: فضل صلاة العشاء في الجماعة	٣٧٨
٣٥ - باب: اثنان فما فوقهما جماعة	٣٧٨
٣٦ - باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة	٣٧٩
٣٧ - باب: فضل من غدا إلى المسجد ومن راح	٣٨٠
٣٨ - باب: إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة	٣٨٠
٣٩ - باب: حد المريض أن يشهد الجماعة	٣٨١
٤٠ - باب: الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله	٣٨١

- ٤١ - باب: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟ ٣٨٢
- ٤٢ - باب: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ٣٨٣
- ٤٣ - باب: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ ٣٨٣
- ٤٤ - باب: مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَخَرَجَ ٣٨٤
- ٤٥ - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ ٣٨٤
- ٤٦ - باب: أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ٣٨٥
- ٤٧ - باب: مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ ٣٨٥
- ٤٨ - باب: مَنْ دَخَلَ لِيُؤَمَّ النَّاسَ، فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَازَتْ صَلَاتُهُ ٣٨٦
- ٤٩ - باب: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ، فَلْيُؤَمَّهُمْ أَكْبَرُهُمْ ٣٨٦
- ٥٠ - باب: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ ٣٨٧
- ٥١ - باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ٣٨٧
- ٥٢ - باب: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ ٣٨٨
- ٥٣ - باب: إِثْمٌ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ ٣٨٩
- ٥٤ - باب: إِمَامَةُ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى ٣٨٩
- ٥٥ - باب: إِذَا لَمْ يُنِمَّ الْإِمَامُ، وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ ٣٩٠
- ٥٦ - باب: إِمَامَةُ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ ٣٩١
- ٦٨ - باب: الرَّجُلُ يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُّ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ ٣٩١

الموضوع	الصفحة
٦٩ - باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟	٣٩٢
٧٠ - باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ	٣٩٢
٧١ - باب: تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا	٣٩٣
٧٢ - باب: إِقْبَالُ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ	٣٩٣
٧٣ - باب: الصَّفِّ الْأَوَّلِ	٣٩٣
٧٤ - باب: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ	٣٩٤
٧٥ - باب: إِثْمُ مَنْ لَمْ يُتِمِّ الصُّفُوفَ	٣٩٤
٧٦ - باب: إِرْزَاقُ الْمُنْكَبِ بِالْمُنْكَبِ، وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ، فِي الصَّفِّ	٣٩٥
٧٧ - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، تَمَّتْ صَلَاتُهُ	٣٩٥
٧٨ - باب: الْمَرْأَةُ وَحَدَهَا تَكُونُ صَفًّا	٣٩٦
٧٩ - باب: مَيْمَنَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ	٣٩٦
٨٠ - باب: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ	٣٩٦
٨١ - باب: صَلَاةُ اللَّيْلِ	٣٩٧
* أبواب صفّة الصلاة	٣٩٩
٨٢ - باب: إِيْجَابُ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحُ الصَّلَاةِ	٣٩٩
٨٣ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سِوَاءً	٤٠١
٨٤ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ	٤٠٢
٨٥ - باب: إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟	٤٠٣
٨٦ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ	٤٠٣

الموضوع	الصفحة
٨٧ - باب: وَضَعَ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى	٤٠٤
٨٨ - باب: الْحُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ	٤٠٤
٨٩ - باب: مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ	٤٠٥
٨٩ - باب: مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ	٤٠٦
٩٠ - باب	٤٠٨
٩١ - باب: رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ	٤٠٩
٩٢ - باب: رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ	٤١٠
٩٣ - باب: الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ	٤١١
٩٤ - باب: هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَاقًا فِي الْقِبْلَةِ؟	٤١١
٩٥ - باب: وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا، وَمَا يُخَافُ	٤١٣
٩٦ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ	٤١٥
٩٧ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعَصْرِ	٤١٦
٩٨ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ	٤١٦
٩٩ - باب: الْجَهْرُ فِي الْمَغْرِبِ	٤١٦
١٠٠ - باب: الْجَهْرُ فِي الْعِشَاءِ	٤١٧
١٠١ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ	٤١٨
١٠٢ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ	٤١٨

الموضوع	الصفحة
١٠٣ - باب: يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَيَحْذِفُ فِي الْآخَرَيْنِ	٤١٨
١٠٤ - باب: الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ	٤١٩
١٠٥ - باب: الْجَهْرُ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ	٤١٩
١٠٦ - باب: الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ، وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِمِ . . .	٤٢٠
١٠٧ - باب: يَقْرَأُ فِي الْآخَرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٤٢١
١٠٨ - باب: مَنْ خَافَتْ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ	٤٢٢
١٠٩ - باب: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ	٤٢٢
١١٠ - باب: يُطَوَّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى	٤٢٣
١١١ - باب: جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ	٤٢٤
١١٢ - باب: فَضْلُ التَّأْمِينِ	٤٢٥
١١٣ - باب: جَهْرُ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ	٤٢٦
١١٤ - باب: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ	٤٢٧
١١٥ - باب: إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ	٤٢٨
١١٦ - باب: إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ	٤٢٩
١١٧ - باب: التَّكْبِيرُ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ	٤٢٩
١١٨ - باب: وَضْعُ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ	٤٣٠
١١٩ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ	٤٣٠
١٢٠ - باب: اسْتِوَاءُ الظُّهْرِ فِي الرُّكُوعِ	٤٣١
١٢١ - باب: حَدُّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةُ	٤٣١

الموضوع	الصفحة
١٢٢ - باب: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالإِعَادَةِ	٤٣٢
١٢٣ - باب: الدُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ	٤٣٢
١٢٤ - باب: مَا يَقُولُ الإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ	٤٣٣
١٢٥ - باب: فَضْلُ اللّٰهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ	٤٣٣
١٢٦ - باب:	٤٣٤
١٢٧ - باب: الطَّمَأْنِينَةُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ	٤٣٤
١٢٨ - باب: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ	٤٣٥
١٢٩ - باب: فَضْلُ السُّجُودِ	٤٣٦
١٣٠ - باب: يُبْدِي ضَبْعَيْهِ، وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ	٤٣٧
١٣١ - باب: يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ	٤٣٧
١٣٢ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ سُجُودَهُ	٤٣٧
١٣٣ - باب: السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ	٤٣٧
١٣٤ - باب: السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ	٤٣٩
١٣٥ - باب: السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ، فِي الطِّينِ	٤٣٩
١٣٦ - باب: عَقْدُ الثِّيَابِ وَشَدُّهَا، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ	٤٤٠
١٣٧ - باب: لَا يَكْفُ شَعْرًا	٤٤٠
١٣٨ - باب: لَا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ	٤٤١

الموضوع	الصفحة
١٣٩ - باب: التَّسْبِيحُ وَالِدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ	٤٤١
١٤٠ - باب: الْمُكُثِّ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ	٤٤١
١٤١ - باب: لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ فِي السُّجُودِ	٤٤٢
١٤٢ - باب: مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ	٤٤٢
١٤٣ - باب: كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَةِ؟	٤٤٣
١٤٤ - باب: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ	٤٤٣
١٤٥ - باب: سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ	٤٤٥
١٤٦ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يَرْجِعْ	٤٤٦
١٤٧ - باب: التَّشَهُّدِ فِي الْأَوَّلَى	٤٤٦
١٤٨ - باب: التَّشَهُّدِ فِي الْآخِرَةِ	٤٤٧
١٤٩ - باب: الدُّعَاءُ قَبْلَ السَّلَامِ	٤٤٧
١٥٠ - باب: مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ	٤٤٩
١٥١ - باب: مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى	٤٤٩
١٥٢ - باب: التَّسْلِيمِ	٤٥٠
١٥٣ - باب: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ	٤٥١
١٥٤ - باب: مَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ	٤٥٢
١٥٥ - باب: الذِّكْرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ	٤٥٢
١٥٦ - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ	٤٥٣

الموضوع	الصفحة
١٥٧ - باب: مُكْتَبُ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ	٤٥٣
١٥٨ - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً، فَتَخَطَّاهُمْ	٤٥٤
١٥٩ - باب: الْإِنْفِتَالُ وَالْإِنْصِرَافُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ	٤٥٥
١٦٠ - باب: مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّءِ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ	٤٥٥
١٦١ - باب: وَضُوءُ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ؟ وَحُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَازَ، وَصُفُوفِهِمْ	٤٥٧
١٦٢ - باب: خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ	٤٥٨
١٦٤ - باب: صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ	٤٥٩
١٦٥ - باب: سُرْعَةُ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةُ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ ...	٤٥٩
١٦٦ - باب: اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ	٤٦٠
* فهرس الموضوعات	٤٦١



فهرس موضوعات المجلد الثاني

الصفحة

الموضوع

١١ - (١١)

كتاب الجمعة

- ١ - باب: فرض الجمعة؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ ٥
- ٢ - باب: فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء؟ ٦
- ٣ - باب: الطيب للجمعة ٧
- ٤ - باب: فضل الجمعة ٨
- ٥ - باب ٨
- ٦ - باب: الدهن للجمعة ٩
- ٧ - باب: يلبس أحسن ما يجد ١٠
- ٨ - باب: السواك يوم الجمعة ١٠
- ٩ - باب: من تسوك بسواك غيره ١١
- ١٠ - باب: ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ١٢

- ١٢ ١١ - باب: الْجُمُعَةُ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ
- ١٢ ١٢ - باب: هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ؟
- ١٤ ١٤ - باب: الرُّخْصَةُ إِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْجُمُعَةُ فِي الْمَطَرِ
- ١٥ ١٥ - باب: مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ؟ وَعَلَى مَنْ تَجِبُ...
- ١٦ ١٦ - باب: وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ
- ١٧ ١٧ - باب: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
- ١٨ ١٨ - باب: الْمَشْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾
- ١٩ ١٩

١٢ - (٢٧)

كِتَابُ الْحَجَّ

- ٢١ * أبواب المحصر وجزاء الصيد ...
- ٢٢ ١ - باب: إِذَا أُحْصِرَ الْمُعْتَمِرُ
- ٢٢ ٢ - باب: الإِخْصَارُ فِي الْحَجِّ
- ٢٣ ٣ - باب: النَّخْرُ قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَصْرِ
- ٢٣ ٤ - باب: مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَدَلٌ
- ٢٤ ٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
- ٢٥ ٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾ وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ
- ٢٥ ٧ - باب: الإِطْعَامُ فِي الْفِدْيَةِ نِصْفُ صَاعٍ

- ٨ - باب: النُّسْكُ شاةً ٢٦
- ٩ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ ٢٦
- ١٠ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا تُسَوِّفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ٢٦

١٣ - (٢٨)

كِتَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

- ١ - باب: جزاء الصيد ونحوه، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ ٢٧
- ٢ - باب: إِذَا صَادَ الْحَلَالُ، فَأَهْدَى لِلْمُحْرِمِ الصَّيْدَ، أَكَلَهُ ٢٨
- ٣ - باب: إِذَا رَأَى الْمُحْرِمُونَ صَيْدًا، فَضَحِكُوا، فَفَطِنَ الْحَلَالُ ٢٩
- ٤ - باب: لَا يُعِينُ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ ٢٩
- ٥ - باب: لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ ٣٠
- ٦ - باب: إِذَا أَهْدَى لِلْمُحْرِمِ حِمَارًا وَحَشِيَةً حَيًّا، لَمْ يَقْبَلْ ٣٠
- ٧ - باب: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ ٣١
- ٨ - باب: لَا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ ٣٢
- ٩ - باب: لَا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ ٣٢
- ١٠ - باب: لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ ٣٢
- ١١ - باب: الْحِجَامَةُ لِلْمُحْرِمِ ٣٣
- ١٢ - باب: تَزْوِيجُ الْمُحْرِمِ ٣٣
- ١٣ - باب: مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيْبِ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ ٣٤
- ١٤ - باب: الْإِغْسَالُ لِلْمُحْرِمِ ٣٤
- ١٥ - باب: لُبْسُ الْحُقَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ٣٥

الموضوع	الصفحة
١٦- إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ	٣٥
١٧- باب: لُبْسُ السِّلَاحِ لِلْمُحْرِمِ	٣٥
١٨- باب: دُخُولُ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ	٣٦
١٩- باب: إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا، وَعَلَيْهِ قِمِيصٌ	٣٧
٢٠- باب: الْمُحْرِمُ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ بِقِيَّةُ الْحَجِّ	٣٧
٢١- باب: سُنَّةُ الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ	٣٨
٢٢- باب: الْحَجُّ وَالنُّذُورُ عَنِ الْمَيِّتِ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ	٣٨
٢٣- باب: الْحَجُّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثُّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ	٣٩
٢٤- باب: حَجُّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ	٣٩
٢٥- باب: حَجُّ الصَّبِيَّانِ	٤٠
٢٦- باب: حَجُّ النِّسَاءِ	٤٠
٢٧- باب: مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ	٤١
* أبواب فضائل المدينة	
١- باب: حَرَمُ الْمَدِينَةِ	٤٣
٢- باب: فَضْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ	٤٤
٣- باب: الْمَدِينَةُ طَابَةُ	٤٤
٤- باب: لِأَبْتِي الْمَدِينَةِ	٤٥
٥- باب: مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ	٤٥
٦- باب: الْإِيمَانُ يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ	٤٥

الموضوع	الصفحة
٧ - باب: إِنْهُمْ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ	٤٦
٨ - باب: أَطَامَ الْمَدِينَةَ	٤٦
٩ - باب: لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ	٤٦
١٠ - باب: الْمَدِينَةُ تَنْفِي الْحَبْثَ	٤٧
١١ - باب:	٤٧
١٢ - باب: كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ	٤٨
١٣ - باب:	٤٨

١٤ - (٣٠)

كِتَابُ الصَّوْمِ

١ - باب: وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ	٥٢
٢ - باب: فَضْلُ الصَّوْمِ	٥٢
٣ - باب: الصَّوْمُ كَفَّارَةٌ	٥٢
٤ - باب: الرِّيَّانُ لِلصَّائِمِينَ	٥٣
٥ - باب: هَلْ يُقَالُ: رَمَضَانُ، أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعاً	٥٣
٦ - باب: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً	٥٥
٧ - باب: أَجُودُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ	٥٥
٨ - باب: مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ، وَالْعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ	٥٥
٩ - باب: هَلْ يَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شَتِمَ؟	٥٦
١٠ - باب: الصَّوْمُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُرْبَةَ	٥٦
١١ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَالَالَ، فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَأَفْطِرُوا»	٥٦

- ١٢ - باب: شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ ٥٧
- ١٣ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ» ٥٧
- ١٤ - باب: لَا يَتَقَدَّمَنَّ رَمَضَانُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ ٥٨
- ١٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَابِسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَابِسُ لَهُنَّ . . .» ٥٨
- ١٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْإِيلِ» ٥٩
- ١٧ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ» ٥٩
- ١٨ - باب: تَأْخِيرِ السَّحُورِ ٥٩
- ١٩ - باب: قَدَرِ كَمْ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ؟ ٦٠
- ٢٠ - باب: بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُّوا، وَلَمْ يُذَكَّرِ السَّحُورُ ٦١
- ٢١ - باب: إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا ٦٢
- ٢٢ - باب: الصَّائِمُ يُصْبِحُ جُنْبًا ٦٢
- ٢٣ - باب: الْمُبَاشَرَةُ لِلصَّائِمِ ٦٣
- ٢٤ - باب: الْقُبْلَةُ لِلصَّائِمِ ٦٣
- ٢٥ - باب: اغْتِسَالُ الصَّائِمِ ٦٤
- ٢٦ - باب: الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا ٦٦
- ٢٧ - باب: السُّوْكِ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ ٦٧
- ٢٨ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ، فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ الْمَاءَ»، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ ٦٩

الموضوع	الصفحة
٢٩ - باب: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ	٧٠
٣٠ - باب: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَلْيُكْفَرْ . . .	٧٠
٣١ - باب: الْمُجَامِعُ فِي رَمَضَانَ، هَلْ يُطْعَمُ أَهْلُهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مَحَاوِيجَ؟	٧١
٣٢ - باب: الْحِجَامَةُ وَالْقَنِيءُ لِلصَّائِمِ	٧١
٣٣ - باب: الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِفْطَارِ	٧٢
٣٤ - باب: إِذَا صَامَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ سَافَرَ	٧٢
٣٥ - بابُ	٧٣
٣٦ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ ظَلَلَ عَلَيْهِ، وَاشْتَدَّ الْحَرُّ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»	٧٣
٣٧ - باب: لَمْ يَعِْبْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ	٧٤
٣٨ - باب: مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِرَأْهِ النَّاسُ	٧٤
٣٩ - باب: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	٧٤
٤٠ - باب: مَتَى يُقْضَى قِضَاءُ رَمَضَانَ؟	٧٥
٤١ - باب: الْحَائِضُ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ	٧٥
٤٢ - باب: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ	٧٦
٤٣ - باب: مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ؟	٧٦
٤٤ - باب: يُفْطَرُ بِمَا تَيْسَّرَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ	٧٦
٤٥ - باب: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ	٧٧

الموضوع	الصفحة
٤٦ - باب: إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ	٧٧
٤٧ - باب: صَوْمِ الصَّبِيَّانِ	٧٨
٤٨ - باب: الْوَصَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامٌ	٧٩
٤٩ - باب: التَّنْكِيلُ لِمَنْ أَكْثَرَ الْوَصَالَ	٧٩
٥٠ - باب: الْوَصَالِ إِلَى السَّحَرِ	٨٠
٥١ - باب: مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيُفْطِرَ فِي التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قَضَاءً إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ	٨٠
٥٢ - باب: صَوْمِ شَعْبَانَ	٨١
٥٣ - باب: مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِفْطَارِهِ	٨١
٥٤ - باب: حَقُّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ	٨٢
٥٥ - باب: حَقُّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ	٨٣
٥٦ - باب: صَوْمِ الدَّهْرِ	٨٣
٥٧ - باب: حَقُّ الْأَهْلِ فِي الصَّوْمِ	٨٤
٥٨ - باب: صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ	٨٤
٥٩ - باب: صَوْمِ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -	٨٤
٦٠ - باب: صِيَامِ الْبَيْضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ	٨٥
٦١ - باب: مَنْ زَارَ قَوْمًا، فَلَمْ يُفْطِرْ عَنْدهُمْ	٨٥
٦٢ - باب: الصَّوْمِ آخِرَ الشَّهْرِ	٨٦
٦٣ - باب: صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَإِذَا أَصْبَحَ صَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ	٨٦
٦٤ - باب: هَلْ يَخُصُّ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ	٨٧

الموضوع	الصفحة
٦٥ - باب: صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ	٨٧
٦٦ - باب: صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ	٨٨
٦٧ - باب: صَوْمِ يَوْمِ النَّخْرِ	٨٨
٦٨ - باب: صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ	٨٩
٦٩ - باب: صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ	٨٩

١٥ - (٣١)

كِتَابُ الْبَرَايِجِ وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَالْإِعْتِكَافِ مِنْ الصَّحِيحِ لِلْبَاقِ كِتَابُ صَلَاةِ الْبَرَايِجِ

١ - باب: فَضْلُ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ	٩١
٣٢ - ١ - باب: فَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ...﴾	٩٢
٢ - باب: التَّمَاسُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ	٩٣
٣ - باب: تَحَرِّيَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ	٩٣
٤ - باب: رَفْعُ مَعْرِفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ لِتَلَاحِي النَّاسِ	٩٤
٥ - باب: الْعَمَلُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ	٩٤

١٦ - (٣٣)

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

١ - باب: الْإِعْتِكَافُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ	٩٥
٢ - باب: الْحَائِضُ تُرَجَّلُ رَأْسَ الْمُعْتَكِفِ	٩٦

الموضوع	الصفحة
٣ - باب: لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ	٩٦
٤ - باب: غَسَلَ الْمُعْتَكِفِ	٩٧
٥ - باب: الْإِعْتِكَافُ لَيْلًا	٩٧
٦ - باب: اعْتِكَافِ النِّسَاءِ	٩٧
٧ - باب: الْأَخْيِيَّةُ فِي الْمَسْجِدِ	٩٨
٨ - باب: هَلْ يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ لِحَوَائِجِهِ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ؟	٩٨
٩ - باب: الْإِعْتِكَافُ، وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيحَةَ عَشْرِينَ	٩٨
١٠ - باب: اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ	٩٩
١١ - باب: زِيَارَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي اعْتِكَافِهِ	٩٩
١٢ - باب: هَلْ يَدْرَأُ الْمُعْتَكِفُ عَنْ نَفْسِهِ؟	٩٩
١٣ - باب: مَنْ خَرَجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ عِنْدَ الصُّبْحِ	١٠٠
١٤ - باب: الْإِعْتِكَافُ فِي سُؤَالٍ	١٠٠
١٥ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ صَوْمًا إِذَا اعْتَكَفَ	١٠٠
١٦ - باب: إِذَا نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ أَسْلَمَ	١٠١
١٧ - باب: الْإِعْتِكَافُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ	١٠١
١٨ - باب: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ	١٠١
١٩ - باب: الْمُعْتَكِفُ يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْغَسْلِ	١٠٢

١٧ - (٣٤)

كِتَابُ الْبُيُوتِ

١ - باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ۖ﴾	١٠٦
--	-----

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ	١٠٧
٣ - باب: تَفْسِيرِ الْمُشَبَّهَاتِ	١٠٨
٤ - باب: مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ	١١٠
٥ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسَاوِسَ وَنَحَوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ	١١٠
٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	١١١
٧ - باب: مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ	١١١
٨ - باب: التَّجَارَةِ فِي الْبَرِّ وَغَيْرِهِ . . . إلخ	١١٢
٩ - باب: الْخُرُوجِ فِي التَّجَارَةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾	١١٣
١٠ - باب: التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ	١١٣
١١ - باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾	١١٤
١٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾	١١٥
١٣ - باب: مَنْ أَحَبَّ الْبُسْطَ فِي الرِّزْقِ	١١٦
١٤ - باب: شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنِّسِيئَةِ	١١٦
١٥ - باب: كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ	١١٧
١٦ - باب: السُّهُولَةِ وَالسَّامَحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا، فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَقَافٍ	١١٧
١٧ - باب: مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا	١١٨
١٨ - باب: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا	١١٨
١٩ - باب: إِذَا بَيْنَ الْبَيَّعَانِ، وَلَمْ يَكْتُمَا، وَنَصَحَا	١١٩

الموضوع	الصفحة
٢٠ - باب : بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ	١١٩
٢١ - باب : مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ	١٢٠
٢٢ - باب : مَا يَمَحَقُ الْكَذِبُ وَالْكَثْمَانُ فِي الْبَيْعِ	١٢٠
٢٣ - باب : قَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	١٢١
٢٤ - باب : أَكَلِ الرِّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ...﴾	١٢١
٢٥ - باب : مُوَكِّلِ الرِّبَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	١٢٢
٢٦ - باب : ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾	١٢٣
٢٧ - باب : مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ	١٢٤
٢٨ - باب : مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ	١٢٤
٢٩ - باب : ذِكْرُ الْقَيْنِ وَالْحَدَّادِ	١٢٥
٣٠ - باب : ذِكْرُ الْخَيْطِطِ	١٢٥
٣١ - باب : ذِكْرُ النَّسَاجِ	١٢٥
٣٢ - باب : النَّجَّارِ	١٢٦
٣٣ - باب : شِرَاءِ الْإِمَامِ الْحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ	١٢٦
٣٤ - باب : شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحَمِيرِ، وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا، وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ؟	١٢٧
٣٥ - باب الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَايَعَ بِهَا النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ	١٢٨

الموضوع	الصفحة
٣٦ - باب: شِراءُ الإِبِلِ الْهِيمِ، أَوِ الْأَجْرِبِ	١٢٨
٣٧ - باب: بَيْعُ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا	١٢٩
٣٨ - باب: فِي الْعِطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ	١٢٩
٣٩ - باب: ذِكْرُ الْحَجَّامِ	١٣٠
٤٠ - باب: التَّجَارَةُ فِيمَا يُكْرَهُ لِبُسِّهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ	١٣٠
٤١ - باب: صَاحِبُ السُّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ	١٣١
٤٢ - باب: كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟	١٣١
٤٣ - باب: إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟	١٣٢
٤٤ - باب: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»	١٣٣
٤٥ - باب: إِذَا خَيْرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ	١٣٣
٤٦ - باب: إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟	١٣٣
٤٧ - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ . . .	١٣٤
٤٨ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ	١٣٥
٤٩ - باب: مَا ذَكَرَ فِي الْأَسْوَاقِ	١٣٥
٥٠ - باب: كَرَاهِيَةُ السَّخَبِ فِي الْأَسْوَاقِ	١٣٧
٥١ - باب الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطِيِّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾	١٣٧
٥٢ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ	١٣٨
٥٣ - باب: بَرَكَتَةُ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُدَّهُ	١٣٩

- ٥٤ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ ١٣٩
- ٥٥ - باب: بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ١٤٠
- ٥٦ - باب: مَنْ رَأَى: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِرَافًا، أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ..... ١٤١
- ٥٧ - باب: إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً، فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ..... ١٤٢
- ٥٨ - باب: لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ، أَوْ يَتْرَكَ ١٤٢
- ٥٩ - باب: بَيْعِ الْمُزَايَدَةِ ١٤٣
- ٦٠ - باب: النَّجْشِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ ١٤٣
- ٦١ - باب: بَيْعِ الْغَرَرِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ ١٤٤
- ٦٢ - باب: بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ ١٤٤
- ٦٣ - باب: بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ ١٤٤
- ٦٤ - باب: النَّهْيُ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يَحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ..... ١٤٥
- ٦٥ - باب: إِنْ شَاءَ، رَدَّ الْمُصْرَاةَ، وَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ ١٤٥
- ٦٦ - باب: بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي ١٤٦
- ٦٧ - باب: الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ ١٤٦
- ٦٨ - باب: هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغِيرِ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟ ١٤٧
- ٦٩ - باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ ١٤٨
- ٧٠ - باب: لَا يَشْتَرِ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ ١٤٨

الموضوع	الصفحة
٧١- باب: النَّهْيُ عَنِ تَلْقِي الرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبْعَهُ مَرْدُودٌ . . .	١٤٩
٧٢- باب: مُتْتَهَى التَّلْقِي	١٥٠
٧٣- باب: إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطاً فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ	١٥١
٧٤- باب: بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ	١٥١
٧٥- باب: بَيْعِ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ	١٥١
٧٦- باب: بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ	١٥٢
٧٧- باب: بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ	١٥٢
٧٨- باب: بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ	١٥٢
٧٩- باب: بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نِسَاءً	١٥٣
٨٠- باب: بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِئَةً	١٥٣
٨١- باب: بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدَا يَدٍ	١٥٣
٨٢- باب: بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ . . .	١٥٤
٨٣- باب: بَيْعِ التَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	١٥٥
٨٤- باب: تَفْسِيرِ الْعَرَايَا	١٥٦
٨٥- باب: بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا	١٥٧
٨٦- باب: بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا	١٥٨
٨٧- باب: إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ	١٥٩
٨٨- باب: شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ	١٦٠
٨٩- باب: إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٍ مِنْهُ	١٦٠

- ٩٠ - باب: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً، أَوْ بِإِجَارَةٍ ١٦٠
- ٩١ - باب: بَيْعُ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا ١٦١
- ٩٢ - باب: بَيْعُ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ ١٦١
- ٩٣ - باب: بَيْعُ الْمُخَاضَرَةِ ١٦١
- ٩٤ - باب: بَيْعُ الْجُمَارِ وَأَكْلِهِ ١٦٢
- ٩٥ - باب: مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ: فِي الْبَيْعِ،
وَالْإِجَارَةِ. ١٦٢
- ٩٦ - باب: بَيْعُ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ ١٦٤
- ٩٧ - باب: بَيْعُ الْأَرْضِ وَالْدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ ١٦٥
- ٩٨ - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَرَضِيَ ١٦٥
- ٩٩ - باب: الشِّرَاءُ وَالْبَيْعُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ ١٦٦
- ١٠٠ - باب: شِرَاءُ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ، وَهَبَتِهِ، وَعَتَقِهِ ١٦٦
- ١٠١ - باب: جُلُودُ الْمَيِّتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَعَ ١٦٨
- ١٠٢ - باب: قَتْلُ الْخَنْزِيرِ ١٦٨
- ١٠٣ - باب: لَا يُدَابُّ شَحْمُ الْمَيِّتَةِ، وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ ١٦٩
- ١٠٤ - باب: بَيْعُ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ ١٧٠
- ١٠٥ - باب: تَحْرِيمُ التَّجَارَةِ فِي الْحَمْرِ ١٧٠
- ١٠٦ - باب: إِنْ مَنِ بَاعَ حُرًّا ١٧١
- ١٠٧ - باب: أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْيَهُودِ بِبَيْعِ أَرْضِيهِمْ حِينَ أَجْلَاهُمْ ١٧١
- ١٠٨ - باب: بَيْعُ الْعَبْدِ، وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً ١٧١

الموضوع	الصفحة
١٠٩ - باب: بَيْعِ الرَّقِيقِ	١٧٢
١١٠ - باب: بَيْعِ الْمُدَبَّرِ	١٧٢
١١١ - باب: هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟	١٧٣
١١٢ - باب: بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ	١٧٤
١١٣ - باب: ثَمَنِ الْكَلْبِ	١٧٤

١٨ - (٣٥)

كِتَابُ السَّلَامِ

١ - باب: السَّلَامُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ	١٧٧
٢ - باب: السَّلَامُ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ	١٧٧
٣ - باب: السَّلَامُ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ	١٧٨
٤ - باب: السَّلَامُ فِي النَّخْلِ	١٧٩
٥ - باب: الْكَفِيلُ فِي السَّلَامِ	١٨٠
٦ - باب: الرَّهْنُ فِي السَّلَامِ	١٨١
٧ - باب: السَّلَامُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ	١٨١
٨ - باب: السَّلَامُ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ	١٨٢

١٩ - (٣٦)

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

١ - باب: الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ، فَلَا شُفْعَةَ	١٨٣
٢ - باب: عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ	١٨٣
٣ - باب: أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ؟	١٨٤

٢٠ - (٣٧)

كتاب الإجارة

- ١ - باب: استئجار الرجل الصالح، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ ١٨٥
- ٢ - باب رعي الغنم على قراريط ١٨٧
- ٣ - باب: استئجار المشركين عند الضرورة ١٨٧
- ٤ - باب: إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام، أو بعد شهر ١٨٩
- ٥ - باب: الأجير في الغزو ١٩٠
- ٦ - باب: إذا استأجر أجيراً، فبين له الأجل، ولم يبين العمل ١٩٠
- ٧ - باب: إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض، جاز ١٩١
- ٨ - باب: الإجارة إلى نصف النهار ١٩٢
- ٩ - باب: الإجارة إلى صلاة العصر ١٩٢
- ١٠ - باب: إثم من منع أجر الأجير ١٩٣
- ١١ - باب: الإجارة من العصر إلى الليل ١٩٣
- ١٢ - باب: من استأجر أجيراً، فترك أجره ١٩٤
- ١٣ - باب: من أجر نفسه ليحمل على ظهره، ثم تصدق به، وأجر الحمال ١٩٤
- ١٤ - باب: أجر السمسرة ١٩٥
- ١٥ - باب: هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب؟ ١٩٦
- ١٦ - باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ١٩٦
- ١٧ - باب: ضريبة العبد، وتعاهد ضرائب الإماء ١٩٧

- ١٨ - باب: خَرَجَ الْحَجَّامُ ١٩٨
- ١٩ - باب: مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يَخَفُّوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ ١٩٨
- ٢٠ - باب: كَسَبَ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءَ ١٩٨
- ٢١ - باب: عَسَبَ الْفَحْلِ ٢٠٠
- ٢٢ - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا ٢٠٠

(٢١) - (٣٨)

كِتَابُ الْحَوَالَةِ

- ١ - باب: الْحَوَالَةُ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟ ٢٠١
- ٢ - باب: إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ، جَازَ، وَإِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ، فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ ٢٠٢

(٢٢) - (٣٩)

كِتَابُ الْبُكَالَةِ

- ١ - باب: الْكَفَالَةُ فِي الْقَرْضِ وَالذُّيُونِ بِالْأَبْدَانِ، وَغَيْرِهَا ٢٠٥
- ٢ - باب: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَتُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ ٢٠٦
- ٣ - باب: مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ ٢٠٧
- ٤ - باب: جَوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَقْدِهِ ٢٠٧
- ٥ - باب: الدَّيْنِ ٢٠٨

(٢٣) - (٤٠)

كِتَابُ الْبُكَالَةِ

- ١ - باب: وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا ٢٠٩

- ٢ - باب: إِذَا وَكَّلَ الْمُسْلِمُ حَرَبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، جَازَ ٢١٠
- ٣ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ ٢١١
- ٤ - باب: إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةَ تَمُوتُ، أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ، ذَبَحَ، أَوْ أَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ ٢١١
- ٥ - باب: وَكَالَةُ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ جَائِزَةٌ ٢١٢
- ٦ - باب: الْوَكَالَةُ فِي قَضَاءِ الدُّيُونِ ٢١٢
- ٧ - باب: إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوَكِيلٍ، أَوْ شَفِيعٍ قَوْمٍ، جَازَ ٢١٣
- ٨ - باب: إِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ ٢١٣
- ٩ - باب: وَكَالَةُ الْمَرْأَةِ الْإِمَامَ فِي النِّكَاحِ ٢١٤
- ١٠ - باب: إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا، فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا، فَأَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ . . . ٢١٤
- ١١ - باب: إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَاسِدًا، فَبَيْعُهُ مَرْدُودٌ ٢١٥
- ١٢ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الْوَقْفِ وَنَفَقَتِهِ، وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا لَهُ، وَيَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ ٢١٦
- ١٣ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الْحُدُودِ ٢١٦
- ١٤ - باب: الْوَكَالَةُ فِي الْبُذْنِ وَتَعَاهُدهَا ٢١٧
- ١٥ - باب: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ: ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ . . . ٢١٧
- ١٦ - باب: وَكَالَةُ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا ٢١٨

٢٤ - (٤١)

كتاب المزارعة

- ١ - باب: فَضْلُ الزَّرْعِ وَالْغَرَسِ إِذَا أَكْلَ مِنْهُ . . . ٢١٩

- ٢ - باب: مَا يُحْذَرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِسْتِعَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ، أَوْ مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ ٢٢٠
- ٣ - باب: اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ ٢٢٠
- ٤ - باب: اسْتِعْمَالُ الْبَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ ٢٢١
- ٥ - باب: إِذَا قَالَ: أَكْفَنِي مَوْنَةَ النَّخْلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ ٢٢١
- ٦ - باب: قَطْعُ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ ٢٢١
- ٧ - باب ٢٢٢
- ٨ - باب: الْمُزَارَعَةُ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ ٢٢٢
- ٩ - باب: إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّيْنِ فِي الْمُزَارَعَةِ ٢٢٣
- ١٠ - باب ٢٢٣
- ١١ - باب: الْمُزَارَعَةُ مَعَ الْيَهُودِ ٢٢٤
- ١٢ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمُزَارَعَةِ ٢٢٤
- ١٣ - باب: إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ ٢٢٥
- ١٤ - باب: أَوْقَافُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْضِ الْخَرَاجِ، وَمُزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ ٢٢٥
- ١٥ - باب: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ٢٢٦
- ١٦ - باب ٢٢٧
- ١٧ - باب: إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ: أَقْرَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ. ٢٢٨
- ١٨ - باب: مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالثَّمَرِ ٢٢٩

الموضوع	الصفحة
١٩ - باب: كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	٢٢٩
٢٠ - باب	٢٣٠
٢١ - باب: مَا جَاءَ فِي الْغُرْسِ	٢٣٠
٢٥ - (٤٢)	
كِتَابُ الْمَسْتَقَاتِ	
باب: فِي الشَّرْبِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾	٢٣٣
١ - باب: مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبَتْهُ وَوَصِيَّتُهُ جَائِزَةٌ، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ	٢٣٤
٢ - باب: مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوْى	٢٣٥
٣ - باب: مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكِهِ، لَمْ يَضْمَنْ	٢٣٥
٤ - باب: الْخُصُومَةُ فِي الْبَثْرِ، وَالْقَضَاءُ فِيهَا	٢٣٦
٥ - باب: إِثْمٌ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ	٢٣٦
٦ - باب: سَكْرُ الْأَنْهَارِ	٢٣٧
٧ - باب: شُرْبُ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ	٢٣٧
٨ - باب: شُرْبُ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ	٢٣٨
٩ - باب: فَضْلُ سَقْيِ الْمَاءِ	٢٣٨
١٠ - باب: مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ أَوْ الْقَرِيَّةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ	٢٣٩
١١ - باب: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ	٢٤١
١٢ - باب: شُرْبُ النَّاسِ وَالِدَوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ	٢٤١

الموضوع	الصفحة
١٣ - باب: بَيْعِ الْحَطَبِ وَالْكَلَاءِ	٢٤٢
١٤ - باب: الْقَطَائِعِ	٢٤٣
١٥ - باب: كِتَابَةِ الْقَطَائِعِ	٢٤٣
(٢٦) - (٤٤)	
كِتَابُ الْخُصُوفِ	
١٠ - باب: التَّقَاضِي	٢٤٥
(٢٧) - (٤٥)	
كِتَابُ اللَّقَطَةِ	
١ - باب: إِذَا أَخْبَرَ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعِلَامَةِ، دَفَعَ إِلَيْهِ	٢٤٧
٢ - باب: ضَالَّةُ الْإِبِلِ	٢٤٧
٣ - باب: ضَالَّةُ الْغَنَمِ	٢٤٨
٤ - باب: إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا	٢٤٨
٥ - باب: إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي الْبَحْرِ، أَوْ سَوْطًا، أَوْ نَحْوَهُ	٢٤٩
٦ - باب: إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ	٢٤٩
٧ - باب: كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ؟	٢٥٠
٨ - باب: لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةٌ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ	٢٥٠
٩ - باب: إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ، رَدَّهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ	٢٥١
١٠ - باب: هَلْ يَأْخُذُ اللَّقْطَةُ، وَلَا يَدْعُهَا تَضِيعٌ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ؟	٢٥١
١١ - باب: مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ، وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ	٢٥٢

الموضوع	الصفحة
---------	--------

١٢ - باب	٢٥٢
----------------	-----

(٢٨ - ٤٦)

كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْقَضَائِ وَالْغَضَبِ

باب: في المظالم والغضب	٢٥٥
١ - باب: قِصَاصِ الْمَظَالِمِ	٢٥٦
٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾	٢٥٦
٣ - باب: لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُسْلِمُهُ	٢٥٦
٤ - باب: أَعِنُّ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا	٢٥٧
٥ - باب: نَصْرُ الْمَظْلُومِ	٢٥٧
٦ - باب: الْإِنْتِصَارُ مِنَ الظَّالِمِ	٢٥٨
٧ - باب: عَفْوُ الْمَظْلُومِ	٢٥٨
٨ - باب: الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٥٩
٩ - باب: الْإِتِّقَاءُ وَالْحَذَرُ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ	٢٥٩
١٠ - باب: مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَحَلَّلَهَا لَهُ، هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ؟	٢٥٩
١١ - باب: إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ، فَلَا رُجُوعَ فِيهِ	٢٦٠
١٢ - باب: إِذَا أَدِنَ لَهُ، أَوْ أَحَلَّهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ	٢٦١
١٣ - باب: إِنْ مَنَ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ	٢٦١
١٤ - باب: إِذَا أَدِنَ إِنْسَانٌ لآخرَ شَيْئًا، جَازَ	٢٦٢
١٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامُ﴾	٢٦٢

الموضوع	الصفحة
١٦ - باب: إِنْهُمْ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ	٢٦٣
١٧ - باب: إِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ	٢٦٣
١٨ - باب: قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ	٢٦٣
١٩ - باب: مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ	٢٦٤
٢٠ - باب: لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ	٢٦٥
٢١ - باب: صَبَّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ	٢٦٥
٢٢ - باب: أَفْنِيَّةُ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا، وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعْدَاتِ	٢٦٥
٢٣ - باب: الْآبَارِ الَّتِي عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَا	٢٦٦
٢٤ - باب: إِمَاطَةُ الْأَذَى	٢٦٦
٢٥ - باب: الْغُرْفَةِ، وَالْعُلْيَةِ الْمُشْرِفَةِ، وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ، وَوَغَيْرِهَا	٢٦٧
٢٦ - باب: مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ	٢٦٨
٢٧ - باب: الْوُقُوفِ، وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ	٢٦٩
٢٨ - باب: مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ، وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ، فَرَمَى بِهِ	٢٦٩
٢٩ - باب: إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيَاءِ، وَهِيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ	٢٦٩
٣٠ - باب: النَّهْيُ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ	٢٧٠
٣١ - باب: كَسْرُ الصَّلِيبِ، وَقَتْلُ الْخِزِيرِ	٢٧٠
٣٢ - باب: هَلْ تُكْسَرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ؟ أَوْ تُحَرَّقُ الرِّقَاقُ؟	٢٧١
٣٣ - باب: مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ	٢٧٢
٣٤ - باب: إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ	٢٧٣

٣٥ - باب: إِذَا هَدَمَ حَائِطًا، فَلَيِّنْ مِثْلَهُ ٢٧٣

٢٩ - (٤٧)

كِتَابُ الشَّرَكَةِ

١ - باب: الشَّرَكَةُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ . . . ٢٧٥

٢ - باب: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ ٢٧٦

٣ - باب: قِسْمَةُ الْغَنَمِ ٢٧٧

٤ - باب: الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابُهُ ٢٧٧

٥ - باب: تَقْوِيمُ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيَمَةٍ عَدْلٍ ٢٧٨

٦ - باب: هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ؟ ٢٧٨

٧ - باب: شَرَكَةُ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْوِثَاقِ ٢٧٨

٨ - باب: الشَّرَكَةُ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا ٢٧٩

٩ - باب: إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ ٢٧٩

١٠ - باب: الْإِشْتِرَاكُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ ٢٨٠

١١ - باب: مُشَارَكَةُ الدَّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ ٢٨٠

١٢ - باب: قِسْمَةُ الْغَنَمِ، وَالْعَدْلُ فِيهَا ٢٨١

١٣ - باب: الشَّرَكَةُ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ٢٨١

١٤ - باب: الشَّرَكَةُ فِي الرَّقِيقِ ٢٨٢

١٥ - باب: الْإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ وَالْبَدَنِ . . . ٢٨٢

١٦ - باب: مَنْ عَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِجُزُورٍ فِي الْقِسْمِ ٢٨٣

٣٠ - (٤٨)

كِتَابُ الرِّهْنِ

- ١ - باب: فِي الرِّهْنِ فِي الْحَضَرِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا
- ٢٨٥ كَاتِبًا فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾
- ٢ - باب: مَنْ رَهْنَ دِرْعَهُ ٢٨٦
- ٣ - باب: رَهْنُ السَّلَاحِ ٢٨٦
- ٤ - باب: الرِّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ ٢٨٧
- ٥ - باب: الرِّهْنُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ ٢٨٨
- ٦ - باب: إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ
- ٢٨٨ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ

٣١ - (٤٩)

كِتَابُ الْعِتْقِ

- ١ - باب: فِي الْعِتْقِ وَفَضْلِهِ . . . ٢٩١
- ٢ - باب: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ ٢٩٢
- ٣ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ، أَوِ الْآيَاتِ ٢٩٢
- ٤ - باب: إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ٢٩٢
- ٥ - باب: إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ . . . ٢٩٣
- ٦ - باب: الْحَطُّ وَالنِّسْيَانُ فِي الْعَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ . . . ٢٩٤
- ٧ - باب: إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: هُوَ لِلَّهِ، وَنَوَى الْعِتْقَ، وَالْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ ٢٩٥
- ٨ - باب: أُمُّ الْوَلَدِ ٢٩٦

- ٢٩٧ ٩ - باب: بَيْعِ الْمُدَبَّرِ
- ٢٩٧ ١٠ - باب: بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ
- ٢٩٨ ١١ - باب: إِذَا أَسَرَ أَخُو الرَّجُلِ، أَوْ عَمُّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا؟
- ٢٩٩ ١٢ - باب: عِتْقِ الْمُشْرِكِ
- ٢٩٩ ١٣ - باب: مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا، فَوَهَبَ، وَبَاعَ. . .
- ٣٠٠ ١٤ - باب: فَضْلُ مَنْ أَدَبَ جَارِيتَهُ، وَعَلَّمَهَا
- ٣٠١ ١٥ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»
- ٣٠١ ١٦ - باب: الْعَبْدُ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَنَصَحَ سَيِّدَهُ
- ٣٠٢ ١٧ - باب: كَرَاهِيَةُ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ، وَقَوْلُهُ: عَبْدِي. . .
- ٣٠٤ ١٨ - باب: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ
- ٣٠٤ ١٩ - باب: الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَالَ إِلَى السَّيِّدِ
- ٣٠٤ ٢٠ - باب: إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ

٣٢ - (٥٠)

كِتَابُ الْمَكَاتِبِ

- ٣٠٧ باب: إِثْمُ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ
- ٣٠٧ ١ - باب: الْمُكَاتَبِ وَنُجُومِهِ، فِي كُلِّ سَنَةٍ نَحْمُ. . .
- ٣٠٨ ٢ - باب: مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتَبِ. . .
- ٣٠٨ ٣ - باب: اسْتِعَانَةُ الْمُكَاتَبِ، وَسُؤَالُهُ النَّاسَ
- ٣٠٩ ٤ - باب: بَيْعِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ

٥ - باب : إِذَا قَالَ الْمُكَاتَبُ : اشْتَرِنِي ، وَأَعْتَقْنِي ، فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ ٣٠٩

٣٣ - (٥١)

كُتِبَ الْهَبَةُ وَفَضْلُهَا وَالتَّحْرِيزُ عَلَيْهَا

٢ - باب : الْقَلِيلُ مِنَ الْهَبَةِ ٣١٢

٣ - باب : مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا ٣١٢

٤ - باب : مَنْ اسْتَسْقَى ٣١٣

٥ - باب : قَبُولُ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ ٣١٣

٦ - باب : قَبُولُ الْهَدِيَّةِ ٣١٤

٧ - باب : قَبُولُ الْهَدِيَّةِ ٣١٤

٨ - باب : مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ ، وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ ٣١٦

٩ - باب : مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ ٣١٦

١٠ - باب : مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً ٣١٧

١١ - باب : الْمُكَافَأَةُ فِي الْهَبَةِ ٣١٧

١٢ - باب : الْهَبَةُ لِلْوَلَدِ ، وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئًا ، لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَعْدِلَ

بَيْنَهُمْ ٣١٨

١٣ - باب : الْإِشْهَادُ فِي الْهَبَةِ ٣١٩

١٤ - باب : هَبَةُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا ٣٢٠

١٥ - باب : هَبَةُ الْمَرْأَةِ لِعَيْرِ رَوْجِهَا ، وَعِنَقِهَا ، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ ، فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا

لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً ٣٢٠

١٦ - باب : بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ ٣٢١

- ١٧ - باب: مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعَلَّةٍ ٣٢٢
- ١٨ - باب: إِذَا وَهَبَ هِبَةً، أَوْ وَعَدَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ ٣٢٣
- ١٩ - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ ٣٢٥
- ٢٠ - باب: إِذَا وَهَبَ هِبَةً، فَقَبَضَهَا الْآخَرُ، وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ ٣٢٥
- ٢١ - باب: إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ ٣٢٦
- ٢٢ - باب: هِبَةُ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ ٣٢٧
- ٢٣ - باب: الْهِبَةُ الْمَقْبُوضَةُ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَالْمَقْسُومَةُ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ ٣٢٨
- ٢٤ - باب: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةً لِقَوْمٍ ٣٢٩
- ٢٥ - باب: مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ، فَهُوَ أَحَقُّ ٣٣٠
- ٢٦ - باب: إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهُوَ رَاكِبُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ ٣٣١
- ٢٧ - باب: هَدِيَّةٌ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا ٣٣١
- ٢٨ - باب: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٣٣٢
- ٢٩ - باب: الْهَدِيَّةُ لِلْمُشْرِكِينَ ٣٣٣
- ٣٠ - باب: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ ٣٣٤
- ٣١ - باب: ٣٣٥
- ٣٢ - باب: مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى ٣٣٥
- ٣٣ - باب: مَنْ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ ٣٣٦
- ٣٤ - باب: الْإِسْتِعَارَةُ لِلْعُرُوسِ عِنْدَ الْبِنَاءِ ٣٣٧
- ٣٥ - باب: فَضْلُ الْمَنِيحَةِ ٣٣٧

٣٦- باب: إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ، عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ، فَهُوَ

جَائِزٌ ٣٣٨

٣٧- باب: إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ، فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ ٣٣٩

٣٤- (٥٢)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

١- باب: مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي ٣٤١

٢- باب: إِذَا عَدَلَ رَجُلٌ أَحَدًا، فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ٣٤٢

٣- باب: شَهَادَةُ الْمُخْتَبِيءِ ٣٤٣

٤- باب: إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ، أَوْ شُهِدَ بِشَيْءٍ ٣٤٤

٥- باب: الشُّهَدَاءُ الْعُدُولُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٣٤٤

٦- باب: تَعْدِيلُ كَمْ يَجُوزُ؟ ٣٤٥

٧- باب: الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَالرِّضَاعِ الْمُسْتَفِيزِ ٣٤٦

٨- باب: شَهَادَةُ الْقَاذِفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي ٣٤٨

٩- باب: لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ ٣٥٠

١٠- باب: مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ ٣٥١

١١- باب: شَهَادَةُ الْأَعْمَى وَنِكَاحِهِ، وَأَمْرِهِ، وَنِكَاحِهِ ٣٥٢

١٢- باب: شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ

وَأَمْرًا تَكَانِ﴾ ٣٥٤

١٣- باب: شَهَادَةُ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ ٣٥٤

الموضوع	الصفحة
١٤ - باب: شَهَادَةُ الْمَرْضِعَةِ	٣٥٥
١٥ - باب: تَعْدِيلُ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا	٣٥٥
١٦ - باب: إِذَا زَكَى رَجُلٌ رَجُلًا، كَفَاهُ	٣٥٦
١٧ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي الْمَدْحِ، وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ	٣٥٧
١٨ - باب: بُلُوغُ الصَّبِيَّانِ، وَشَهَادَتُهُمَا	٣٥٨
١٩ - باب: سُؤَالُ الْحَاكِمِ الْمُدَّعِي: هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟ قَبْلَ الْيَمِينِ	٣٥٩
٢٠ - باب: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ	٣٦٠
٢٠ / م - باب	٣٦١
٢١ - باب: إِذَا ادَّعَى أَوْ قَدَفَ، فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ، وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ	٣٦١
٢٢ - باب: الْيَمِينُ بَعْدَ الْعَصْرِ	٣٦٢
٢٣ - باب: يَخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ	٣٦٢
٢٤ - باب: إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ	٣٦٤
٢٥ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ...﴾	٣٦٤
٢٦ - باب: كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ؟	٣٦٤
٢٧ - باب: مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ	٣٦٦
٢٨ - باب: مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ	٣٦٧
٢٩ - باب: لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشُّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا	٣٦٩
٣٠ - باب: الْقُرْعَةُ فِي الْمُسْكَلَاتِ	٣٦٩

٣٥ - (٥٣)

كِتَابُ الصُّلْحِ

- ١ - باب: مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ٣٧٣
- ٢ - باب: لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ ٣٧٤
- ٣ - باب: قَوْلُ الإِمَامِ لِأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ ٣٧٥
- ٤ - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَصَّالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ٣٧٥
- ٥ - باب: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحٍ جَوْرٍ، فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ ٣٧٥
- ٦ - باب: كَيْفَ يُكْتَبُ: «هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ...» ٣٧٦
- ٧ - باب: الصُّلْحُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ ٣٧٦
- ٨ - باب: الصُّلْحُ فِي الدِّيَةِ ٣٧٧
- ٩ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ...» ٣٧٨
- ١٠ - باب: هَلْ يُشِيرُ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ؟ ٣٧٩
- ١١ - باب: فَضْلُ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْعَدْلُ بَيْنَهُمْ ٣٧٩
- ١٢ - باب: إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ، فَأَبَى، حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيِّنِ ٣٨٠
- ١٣ - باب: الصُّلْحُ بَيْنَ الْعُرَمَاءِ، وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ، وَالْمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ ٣٨٠
- ١٤ - باب: الصُّلْحُ بِالذَّيْنِ وَالْعَيْنِ ٣٨١

٣٦ - (٥٤)

كِتَابُ الشُّرُوطِ

- ١ - باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الإِسْلَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمُبَايَعَةِ ٣٨٣

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتَ، وَلَمْ يَشْتَرِ الثَّمَرَ.....	٣٨٤
٣ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ.....	٣٨٤
٤ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ ظَهَرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى، جَازَ.....	٣٨٤
٥ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْمُعَامَلَةِ.....	٣٨٥
٦ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ.....	٣٨٥
٧ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْمُزَارَعَةِ.....	٣٨٦
٨ - باب: مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ.....	٣٨٦
٩ - باب: الشُّرُوطُ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الْحُدُودِ.....	٣٨٧
١٠ - باب: مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ.....	٣٨٧
١١ - باب: الشُّرُوطُ فِي الطَّلَاقِ.....	٣٨٨
١٢ - باب: الشُّرُوطُ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ.....	٣٨٨
١٣ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْوَلَاءِ.....	٣٨٨
١٤ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمُزَارَعَةِ: «إِذَا شِئْتُ، أَخْرَجْتُكَ».....	٣٨٩
١٥ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْجِهَادِ، وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ.....	٣٨٩
١٦ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْقَرْضِ.....	٣٩٠
١٧ - باب: الْمُكَاتَبِ، وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ.....	٣٩٠
١٨ - باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِشْتِرَاطِ، وَالْثَّنَا فِي الْإِقْرَارِ.....	٣٩١
١٩ - باب: الشُّرُوطُ فِي الْوَقْفِ.....	٣٩٢

٣٧ - (٥٥)

كِتَابُ الْوَصَايَا

- ١ - باب: الْوَصَايَا، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» ٣٩٣
- ٢ - باب: أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ ٣٩٥
- ٣ - باب: الْوَصِيَّةُ بِالثُّلُثِ ٣٩٥
- ٤ - باب: قَوْلِ الْمُوصِي لَوَصِيَّتِهِ: تَعَاهَدْ وَلَدِي ٣٩٦
- ٥ - باب: إِذَا أَوْمَأَ الْمَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً، جَازَتْ ٣٩٦
- ٦ - باب: لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ٣٩٧
- ٧ - باب: الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ ٣٩٧
- ٨ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ٣٩٨
- ٩ - باب: تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ٤٠٠
- ١٠ - باب: إِذَا وَقَفَ، أَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ، وَمَنِ الْأَقَارِبُ؟ ٤٠٢
- ١١ - باب: هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقَارِبِ؟ ٤٠٢
- ١٢ - باب: هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ؟ ٤٠٣
- ١٣ - باب: إِذَا وَقَفَ شَيْئًا، فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ ٤٠٤
- ١٤ - باب: إِذَا قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ لِلَّهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ ٤٠٤
- ١٥ - باب: إِذَا قَالَ: أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ لِلَّهِ عَنْ أُمِّي ٤٠٥
- ١٦ - باب: إِذَا تَصَدَّقَ، أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مَالِهِ، أَوْ بَعْضَ رَقِيقِهِ ٤٠٥
- ١٧ - باب: مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ ٤٠٥

- ١٨ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ٤٠٦
- ١٩ - باب: مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَقَّى فُجَاءَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ. ٤٠٦
- ٢٠ - باب: الإِشْهَادُ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ ٤٠٧
- ٢١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتُوا بِالْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾ ٤٠٧
- ٢٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَاعُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٤٠٨
- ٢٢ / م - باب: وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ ٤٠٩
- ٢٣ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ٤٠٩
- ٢٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ ٤١٠
- ٢٥ - باب: اسْتِخْدَامُ الْيَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، إِذَا كَانَ صَلَاحًا لَهُ ٤١٠
- ٢٦ - باب: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ، فَهُوَ جَائِزٌ ٤١١
- ٢٧ - باب: إِذَا أَوْقَفَ جَمَاعَةً أَرْضًا مُشَاعًا، فَهُوَ جَائِزٌ ٤١٢
- ٢٨ - باب: الْوَقْفُ كَيْفَ يُكْتَبُ؟ ٤١٢
- ٢٩ - باب: الْوَقْفُ لِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالضَّعِيفِ ٤١٣
- ٣٠ - باب: وَقْفُ الْأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ ٤١٣
- ٣١ - باب: وَقْفُ الدَّوَابِّ وَالْكُرَاعِ وَالْعُرُوضِ وَالصَّامِتِ ٤١٣
- ٣٢ - باب: نَفَقَةُ الْقِيمِ لِلْوَقْفِ ٤١٤

- ٣٣ - باب: إِذَا وَقَفَ أَرْضاً أَوْ بَيْتاً، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ ٤١٤
- ٣٤ - باب: إِذَا قَالَ الْوَاقِفُ: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ جَائِزٌ ٤١٥
- ٣٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ...﴾ ٤١٦
- ٣٦ - باب: قَضَاءُ الْوَصِيِّ دِيُونَ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الْوَرِثَةِ ٤١٧

٣٨ - (٥٦)

كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

- ١ - باب: فَضْلُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ٤٢٠
- ٢ - باب: أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٢٢
- ٣ - باب: الدُّعَاءُ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ٤٢٢
- ٤ - باب: دَرَجَاتِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٢٣
- ٥ - باب: الْغُدُورُ وَالرَّوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَابِ قَوْسٍ أَحَدُكُمْ فِي الْجَنَّةِ ٤٢٤
- ٦ - باب: الْخُورِ الْعَيْنِ وَصِفَتُهُنَّ ٤٢٥
- ٧ - باب: تَمَنَّى الشَّهَادَةِ ٤٢٦
- ٨ - باب: فَضْلُ مَنْ يُصْرَعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَمَاتَ، فَهُوَ مِنْهُمْ ٤٢٦
- ٩ - باب: مَنْ يُنْكَبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٢٧
- ١٠ - باب: مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ ٤٢٧
- ١١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَرَبَّصُوا بِنَا إِلَّا أَحَدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ ٤٢٧
- ١٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ الْتَمَنَّى رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ ٤٢٨

- ١٣ - باب: عَمَلُ صَالِحٍ قَبْلَ الْقِتَالِ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ
بِأَعْمَالِكُمْ ٤٢٩
- ١٤ - باب: مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرَبٌ فَقَتَلَهُ ٤٣٠
- ١٥ - باب: مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ٤٣٠
- ١٦ - باب: مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٣٠
- ١٧ - باب: مَسْحُ الْغُبَارِ عَنِ الرَّأْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٣٢
- ١٨ - باب: الْغَسْلُ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْغُبَارِ ٤٣٢
- ١٩ - باب: فَضْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ ٤٣٢
- ٢٠ - باب: ظِلُّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ ٤٣٣
- ٢١ - باب: تَمَنَّى الْمُجَاهِدُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا ٤٣٤
- ٢٢ - باب: الْجَنَّةُ تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ ٤٣٤
- ٢٣ - باب: مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ ٤٣٥
- ٢٤ - باب: الشَّجَاعَةُ فِي الْحَرْبِ وَالْجُبْنِ ٤٣٥
- ٢٥ - باب: مَا يُتَعَوَّذُ مِنَ الْجُبْنِ ٤٣٥
- ٢٦ - باب: مَنْ حَدَّثَ بِمَشَاهِدِهِ فِي الْحَرْبِ ٤٣٦
- ٢٧ - باب: وَجُوبُ النَّفِيرِ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةِ ٤٣٦
- ٢٨ - باب: الْكَافِرُ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ، ثُمَّ يُسْلِمُ، فَيُسَدَّدُ بَعْدُ وَيُقْتَلُ ٤٣٧
- ٢٩ - باب: مَنْ اخْتَارَ الْغَزَا عَلَى الصَّوْمِ ٤٣٨
- ٣٠ - باب: الشَّهَادَةُ سَبْعُ سَوَى الْقَتْلِ ٤٣٨

- ٣١ - باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ ٤٤٠
- ٣٢ - باب: الصَّبْرُ عِنْدَ الْقِتَالِ ٤٤٠
- ٣٣ - باب: التَّخْرِيطُ عَلَى الْقِتَالِ ٤٤٠
- ٣٤ - باب: حَفْرِ الْخَنْدَقِ ٤٤١
- ٣٥ - باب: مَنْ حَبَسَهُ الْعُدُوُّ عَنِ الْغَزْوِ ٤٤١
- ٣٦ - باب: فَضْلُ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٤٢
- ٣٧ - باب: فَضْلُ النِّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤٤٢
- ٣٨ - باب: فَضْلُ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ ٤٤٢
- ٣٩ - باب: التَّحَنُّطُ عِنْدَ الْقِتَالِ ٤٤٣
- ٤٠ - باب: فَضْلُ الطَّلِيعَةِ ٤٤٣
- ٤١ - باب: هَلْ يُبْعَثُ الطَّلِيعَةُ وَحْدَهُ؟ ٤٤٤
- ٤٢ - باب: سَفَرِ الْإِثْنَيْنِ ٤٤٤
- ٤٣ - باب: الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٤٤٥
- ٤٤ - باب: الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ ٤٤٥
- ٤٥ - باب: مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ٤٤٥
- ٤٦ - باب: اسْمُ الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ ٤٤٦
- ٤٧ - باب: مَا يُذَكَّرُ مِنْ شُومِ الْفَرَسِ ٤٤٧
- ٤٨ - باب: الْخَيْلُ لِثَلَاثَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤٤٧

- ٤٤٨ ٤٩ - باب: مَنْ ضَرَبَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْغَزْوِ
- ٤٤٨ ٥٠ - باب: الرُّكُوبُ عَلَى الدَّابَّةِ الصَّعْبَةِ، وَالْفُحُولَةِ مِنَ الْخَيْلِ
- ٤٤٩ ٥١ - باب: سِهَامِ الْفَرَسِ
- ٤٤٩ ٥٢ - باب: مَنْ قَادَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْحَرْبِ
- ٤٥٠ ٥٣ - باب: الرُّكَّابِ وَالْعَرَزِ لِلدَّابَّةِ
- ٤٥٠ ٥٤ - باب: رُكُوبِ الْفَرَسِ الْعُرِيِّ
- ٤٥١ ٥٥ - باب: الْفَرَسِ الْقُطُوفِ
- ٤٥١ ٥٦ - باب: السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ
- ٤٥١ ٥٧ - باب: إِضْمَارِ الْخَيْلِ لِلْسَّبْقِ
- ٤٥٣ ٥٨ - باب: غَايَةِ السَّبْقِ لِلْخَيْلِ الْمُضْمَرَةِ
- ٤٥٣ ٥٩ - باب: نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٤٥٣ ٦٠ - باب: الْغَزْوِ عَلَى الْحَمِيرِ
- ٤٥٤ ٦١ - باب: بَغْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْضَاءِ
- ٤٥٤ ٦٢ - باب: جِهَادِ النِّسَاءِ
- ٤٥٥ ٦٣ - باب: غَزْوِ الْمَرْأَةِ فِي الْبَحْرِ
- ٤٥٥ ٦٤ - باب: حَمَلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الْغَزْوِ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ
- ٤٥٦ ٦٥ - باب: غَزْوِ النِّسَاءِ، وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ
- ٤٥٧ ٦٦ - باب: حَمَلِ النِّسَاءِ الْقُرْبَ إِلَى النَّاسِ فِي الْغَزْوِ
- ٤٥٧ ٦٧ - باب: مُدَاوَاةِ النِّسَاءِ الْجَرْحَى فِي الْغَزْوِ
- ٤٥٨ ٦٨ - باب: رَدِّ النِّسَاءِ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ

الموضوع	الصفحة
٦٩ - باب: نَزَعَ السَّهْمِ مِنَ الْبَدَنِ	٤٥٨
٧٠ - باب: الْحِرَاسَةُ فِي الْعَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	٤٥٩
٧١ - باب: فَضْلُ الْخِدْمَةِ فِي الْعَزْوِ	٤٥٩
٧٢ - باب: فَضْلُ مَنْ حَمَلَ مَتَاعَ صَاحِبِهِ فِي السَّفَرِ	٤٦٠
٧٣ - باب: فَضْلُ رِبَاطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	٤٦١
٧٤ - باب: مَنْ غَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ	٤٦١
٧٥ - باب: رُكُوبُ الْبَحْرِ	٤٦٢
٧٦ - باب: مَنْ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْحَرْبِ	٤٦٢
٧٧ - باب: لَا يُقَالُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ	٤٦٣
٧٨ - باب: التَّخْرِيطُ عَلَى الرَّمِيِّ	٤٦٤
٧٩ - باب: اللَّهُو بِالْحِرَابِ وَنَحْوِهَا	٤٦٤
٨٠ - باب: الْمَجَنُّ، وَمَنْ يَتَرَسُّ بِتُرْسٍ صَاحِبِهِ	٤٦٥
٨١ - باب: الدَّرَقِ	٤٦٦
٨٢ - باب: الْحَمَائِلِ، وَتَعْلِيْقِ السَّيْفِ بِالْعُنُقِ	٤٦٧
٨٣ - باب: مَا جَاءَ فِي حَلِيَةِ السُّيُوفِ	٤٦٧
٨٤ - باب: مَنْ عَلَّقَ سَيْفَهُ بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ	٤٦٧
٨٥ - باب: لُبْسُ الْبَيْضَةِ	٤٦٨
٨٦ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ كَسَرَ السَّلَاحِ وَعَقَرَ الدَّوَابِّ عِنْدَ الْمَوْتِ	٤٦٨
٨٧ - باب: تَفَرُّقِ النَّاسِ عَنِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ، وَالْإِسْتِظْلَالِ بِالشَّجَرِ	٤٦٩
٨٨ - باب: مَا قِيلَ فِي الرَّمَاكِ	٤٦٩

الموضوع	الصفحة
٨٩ - باب: مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ	٤٧٠
٩٠ - باب: الْجُبَّةُ فِي السَّفَرِ وَالْحَرْبِ	٤٧١
٩١ - باب: الْحَرِيرُ فِي الْحَرْبِ	٤٧١
٩٢ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي السَّكِينِ	٤٧٢
٩٣ - باب: مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ	٤٧٢
٩٤ - باب: قِتَالِ الْيَهُودِ	٤٧٣
٩٥ - باب: قِتَالِ التُّرْكِ	٤٧٣
٩٦ - باب: قِتَالِ الَّذِينَ يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ	٤٧٣
٩٧ - باب: مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الْهَزِيمَةِ، وَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ، وَاسْتَنْصَرَ	٤٧٤
٩٨ - باب: الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِالْهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ	٤٧٤
٩٩ - باب: هَلْ يُرْسَدُ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْكِتَابِ، أَوْ يُعَلَّمُهُمُ الْكِتَابُ؟	٤٧٥
١٠٠ - باب: الدُّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْهُدَى؛ لِيَتَأَلَّفَهُمْ	٤٧٦
١٠١ - باب: دَعْوَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَعَلَى مَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ	٤٧٦
١٠٢ - باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالنُّبُوَّةِ	٤٧٧
١٠٣ - باب: مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً، فَوَرَّى بِغَيْرِهَا	٤٧٨
١٠٤ - باب: الْخُرُوجُ بَعْدَ الظُّهْرِ	٤٧٩
١٠٥ - باب: الْخُرُوجُ آخِرَ الشَّهْرِ	٤٧٩
١٠٦ - باب: الْخُرُوجُ فِي رَمَضَانَ	٤٨٠
١٠٧ - باب: التَّوْدِيعُ عِنْدَ السَّفَرِ	٤٨٠
١٠٨ - باب: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ	٤٨٠

الموضوع	الصفحة
١٠٩ - باب: يُقَاتِلُ مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ، وَتُنْتَقَى بِهِ	٤٨٠
١١٠ - باب: الْبَيْعَةُ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْأَلَا يُفَرُّوا. . .	٤٨١
١١١ - باب: عَزَمَ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ فِيمَا يُطِيقُونَ	٤٨٣
١١٢ - باب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ، أَخَّرَ الْقِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ	٤٨٣
١١٣ - باب: اسْتِئْذَانِ الرَّجُلِ الْإِمَامَ. . .	٤٨٤
* فهرس الموضوعات	٤٨٥



فهرس موضوعات المجلد الثالث

الصفحة

الموضوع

تابع [كتاب الجهاد والسير]

- ١١٤ - باب: مَنْ غَزَا وَهُوَ حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسِهِ ٥
- ١١٥ - باب: مَنْ اخْتَارَ الْغَزَا بَعْدَ الْبِنَاءِ ٥
- ١١٦ - باب: مُبَادَرَةُ الْإِمَامِ عِنْدَ الْفَزَعِ ٦
- ١١٧ - باب: السَّرْعَةُ وَالرَّكْضُ فِي الْفَزَعِ ٦
- ١١٨ - باب: الْخُرُوجُ فِي الْفَزَعِ وَحْدَهُ ٦
- ١١٩ - باب: الْجَعَائِلُ وَالْحُمْلَانِ فِي السَّبِيلِ ٧
- ١٢٠ - باب: الْأَجِيرُ ٨
- ١٢١ - باب: مَا قِيلَ فِي لَوَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ٩
- ١٢٢ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ» ١٠
- ١٢٣ - باب: حَمْلُ الزَّادِ فِي الْغَزَا ١٠
- ١٢٤ - باب: حَمْلُ الزَّادِ عَلَى الرَّقَابِ ١١

الموضوع	الصفحة
١٢٥ - باب: إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ أُخِيهَا	١٢
١٢٦ - باب: الإِرْتِدَافِ فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ	١٢
١٢٧ - باب: الرِّدْفِ عَلَى الْحِمَارِ	١٢
١٢٨ - باب: مَنْ أَخَذَ بِالرَّكَابِ وَنَحَوِهِ	١٣
١٢٩ - باب: كَرَاهِيَةِ السَّفَرِ بِالْمَصَاحِفِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ	١٣
١٣٠ - باب: التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ	١٤
١٣١ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ	١٤
١٣٢ - باب: التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا	١٤
١٣٣ - باب: التَّكْبِيرِ إِذَا عَلَا شَرَفًا	١٥
١٣٤ - باب: يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الْإِقَامَةِ	١٥
١٣٥ - باب: السَّيْرِ وَحْدَهُ	١٥
١٣٦ - باب: الشَّرْعَةِ فِي السَّيْرِ	١٦
١٣٧ - باب: إِذَا حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ، فَرَأَاهَا تُبَاعُ	١٦
١٣٨ - باب: الْجِهَادِ بِأَذْنِ الْأَبَوَيْنِ	١٧
١٣٩ - باب: مَا قِيلَ فِي الْجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أَعْنَاقِ الْإِبِلِ	١٧
١٤٠ - باب: مَنْ اكْتَتَبَ فِي جَيْشٍ، فَخَرَجَتْ أَمْرَأَتُهُ حَاجَّةً، أَوْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ، هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ؟	١٨
١٤١ - باب: الْجَاسُوسِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَا تَنۡخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	١٨
١٤٢ - باب: الْكِسْوَةِ لِلْأَسَارَى	١٩
١٤٣ - باب: فَضْلِ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ	١٩

- ١٩ ١٤٤ - باب: الْأَسَارَى فِي السَّلَاسِلِ
- ٢٠ ١٤٥ - باب: فَضْلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ
- ٢٠ ١٤٦ - باب: أَهْلُ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ، فَيُصَابُ الْوَلَدَانُ وَالذَّرَارِيُّ
- ٢١ ١٤٧ - باب: قَتْلُ الصَّبِيَّانِ فِي الْحَرْبِ
- ٢١ ١٤٨ - باب: قَتْلُ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ
- ٢١ ١٤٩ - باب: لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ
- ٢١ ١٥٠ - باب: ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾
- ٢٢ ١٥١ - باب: هَلْ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَقْتَلَ وَيَخْدَعَ الَّذِينَ أَسْرَوْهُ حَتَّى يَنْجُوَ مِنَ الْكُفْرَةِ؟
- ٢٣ ١٥٢ - باب: إِذَا حَرَّقَ الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ، هَلْ يُحَرَّقُ؟
- ٢٣ ١٥٣ - باب:
- ٢٤ ١٥٤ - باب: حَرْقُ الدُّورِ وَالنَّخِيلِ
- ٢٤ ١٥٥ - باب: قَتْلُ الْمُشْرِكِ النَّائِمِ
- ٢٥ ١٥٦ - باب: لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ
- ٢٥ ١٥٧ - باب: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ
- ٢٥ ١٥٨ - باب: الْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ
- ٢٦ ١٥٩ - باب: الْفَتَكُ بِأَهْلِ الْحَرْبِ
- ٢٧ ١٦٠ - باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ وَالْحَذَرِ، مَعَ مَنْ يَخْشَى مَعْرَتَهُ
- ٢٧ ١٦١ - باب: الرَّجَزُ فِي الْحَرْبِ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ
- ٢٨ ١٦٢ - باب: مَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ

- ١٦٣ - باب: دَوَاءُ الْجُرْحِ بِإِحْرَاقِ الْحَصِيرِ ٢٨
- ١٦٤ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي الْحَرْبِ ٢٨
- ١٦٥ - باب: إِذَا فَرَّعُوا بِاللَّيْلِ ٢٩
- ١٦٦ - باب: مَنْ رَأَى الْعَدُوَّ، فَكَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا صَبَاحَاهُ! حَتَّى يُسْمَعَ النَّاسَ ٢٩
- ١٦٧ - باب: مَنْ قَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ ٣٠
- ١٦٨ - باب: إِذَا نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ ٣٠
- ١٦٩ - باب: قَتْلُ الْأَسِيرِ، وَقَتْلُ الصَّبْرِ ٣١
- ١٧٠ - باب: هَلْ يَسْتَأْذِرُ الرَّجُلُ؟ وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْذِرْ، وَمَنْ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْقَتْلِ ٣١
- ١٧١ - باب: فَكَأَكِ الْأَسِيرِ ٣٢
- ١٧٢ - باب: فِدَاءُ الْمُشْرِكِينَ ٣٢
- ١٧٣ - باب: الْحَرْبِيُّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ ٣٣
- ١٧٤ - باب: يُقَاتَلُ عَنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَلَا يُسْتَرْقَوْنَ ٣٣
- ١٧٥ - باب: جَوَائِزُ الْوَفْدِ ٣٤
- ١٧٦ - باب: هَلْ يُسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؟ وَمُعَامَلَتُهُمْ ٣٤
- ١٧٧ - باب: التَّجْمُلُ لِلْوُفُودِ ٣٥
- ١٧٨ - باب: كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ ٣٥
- ١٧٩ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْيَهُودِ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» ٣٥
- ١٨٠ - باب: إِذَا أَسْلَمَ قَوْمٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلَهُمْ مَالٌ وَأَرْضُونَ، فَهِيَ لَهُمْ ٣٦

- ١٨١ - باب: كِتَابَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ ٣٧
- ١٨٢ - باب: إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ ٣٧
- ١٨٣ - باب: مَنْ تَأَمَّرَ فِي الْحَرْبِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ ٣٧
- ١٨٤ - باب: الْعَوْنُ بِالْمَدَدِ ٣٨
- ١٨٥ - باب: مَنْ غَلَبَ الْعَدُوَّ، فَأَقَامَ عَلَى عَرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا ٣٨
- ١٨٦ - باب: مَنْ قَسَمَ الْغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ ٣٨
- ١٨٧ - باب: إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ وَجَدَهُ الْمُسْلِمُ ٣٩
- ١٨٨ - باب: مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالرَّطَانَةِ ٣٩
- ١٨٩ - باب: الْغُلُولُ، وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ...﴾ ٤٠
- ١٩٠ - باب: الْقَلِيلُ مِنَ الْغُلُولِ ٤٠
- ١٩١ - باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ ذَنْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ ٤١
- ١٩٢ - باب: الْبَشَارَةُ فِي الْفُتُوحِ ٤١
- ١٩٣ - باب: مَا يُعْطَى الْبَشِيرُ ٤١
- ١٩٤ - باب: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ٤٢
- ١٩٥ - باب: إِذَا اضْطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شُعُورِ أَهْلِ الدِّمَّةِ... ٤٢
- ١٩٦ - باب: اسْتِيقْبَالُ الْغَزَاةِ ٤٣
- ١٩٧ - باب: مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ ٤٣
- ١٩٨ - باب: الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ٤٤
- ١٩٩ - باب: الطَّعَامُ عِنْدَ الْقُدُومِ ٤٤

٣٩ - (٥٧)

كِتَابُ الْحُسَيْنِ

- ١ - باب: فَرَضِ الْخُمْسِ ٤٧
- ٢ - باب: أَدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الدِّينِ ٤٨
- ٣ - باب: نَفَقَةُ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ ٤٩
- ٤ - باب: مَا جَاءَ فِي بَيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ٥٠
- ٥ - باب: مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَصَاهُ وَسَيْفِهِ ٥١
- ٦ - باب: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَسَاكِينِ ٥٣
- ٧ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ ٥٤
- ٨ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمُ» ٥٦
- ٩ - باب: الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ ٥٦
- ١٠ - باب: مَنْ قَاتَلَ لِلْمُغْنَمِ، هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ؟ ٥٧
- ١١ - باب: قِسْمَةُ الْإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَخْضُرْهُ، أَوْ غَابَ عَنْهُ ٥٨
- ١٢ - باب: كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ؟ ٥٩
- ١٣ - باب: بَرَكَةُ الْغَارِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا ٥٩
- ١٤ - باب: إِذَا بَعَثَ الْإِمَامُ رَسُولًا فِي حَاجَةٍ، أَوْ أَمَرَهُ بِالْمُقَامِ، هَلْ يُسَهَّمُ لَهُ؟ ٦٠
- ١٥ - باب: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ: مَا سَأَلَ هَوَازِنُ النَّبِيِّ ﷺ بِرِضَاعِهِ فِيهِمْ ٦٠

- ١٦ - باب: مَا مَنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ ٦٤
- ١٧ - باب: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ، وَأَنَّهُ يُعْطَى بَعْضَ قَرَابَتِهِ دُونَ بَعْضٍ: مَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِي الْمُطَّلِبِ ٦٤
- ١٨ - باب: مَنْ لَمْ يُخَمَّسِ الْأَسْلَابُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ ٦٥
- ١٩ - باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوِهِ ٦٥
- ٢٠ - باب: مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ٦٦

٤٠ - (٥٨)

كِتَابُ الْجَزْيَةِ وَالْمُؤَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ

- ١ - باب: الْجَزْيَةُ وَالْمُؤَادَعَةُ مَعَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْحَرْبِ ٦٩
- ٢ - باب: إِذَا وَادَعَ الْإِمَامُ مَلِكَ الْقَرْيَةِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِبَقِيَّتِهِمْ؟ ٧٠
- ٣ - باب: الْوَصَايَا بِأَهْلِ ذِمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧١
- ٤ - باب: مَا أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، وَمَا وَعَدَ مِنْ مَالِ الْبَحْرَيْنِ وَالْجَزْيَةِ. ٧١
- ٥ - باب: إِثْمُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا بِغَيْرِ جُرْمٍ ٧٢
- ٦ - باب: إِخْرَاجُ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ٧٣
- ٧ - باب: إِذَا غَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ، هَلْ يُعْفَى عَنْهُمْ؟ ٧٣
- ٨ - باب: دُعَاءُ الْإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا ٧٤
- ٩ - باب: أَمَانُ النِّسَاءِ وَجَوَارِهِنَّ ٧٤

- ١٠ - باب: ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَجِوَارُهُمْ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ٧٥
- ١١ - باب: إِذَا قَالُوا: صَبَأْنَا، وَلَمْ يُحْسِنُوا: أَسْلَمْنَا ٧٥
- ١٢ - باب: الْمُوَادَعَةُ وَالْمُصَالَحَةُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ ٧٦
- ١٣ - باب: فَضْلُ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ ٧٦
- ١٤ - باب: هَلْ يُغْفَى عَنِ الذَّمِّ إِذَا سَحَرَ ٧٧
- ١٥ - باب: مَا يُخْذَرُ مِنَ الْغَدْرِ ٧٨
- ١٦ - باب: كَيْفَ يُنْبَذُ إِلَى أَهْلِ الْعَهْدِ؟ ٧٨
- ١٧ - باب: إِثْمُ مَنْ عَاهَدَ ثُمَّ غَدَرَ ٧٨
- ١٨ - باب ٧٩
- ١٩ - باب: الْمُصَالَحَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ وَقْتٍ مَعْلُومٍ ٨٠
- ٢٠ - باب: الْمُوَادَعَةُ مِنْ غَيْرِ وَقْتٍ ٨٠
- ٢١ - باب: طَرَحُ جَيْفِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبُئْرِ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ ٨١
- ٢٢ - باب: إِثْمُ الْغَادِرِ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ ٨١

٤١ - (٥٩)

كِتَابُ بَيِّنَاتِ الْخَلْقِ

- ١ - باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ٨٧
- ٢ - باب: مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ...﴾ ٨٨

- ٣ - باب: فِي النُّجُوم ٩٠
- ٤ - باب: صِفَةُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ٩١
- ٥ - باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ نُشْرًا يَنْفِثُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ ٩٤
- ٦ - باب: ذِكْرُ الْمَلَائِكَةِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - ٩٥
- ٨ - باب: مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ ١٠٠
- ٩ - باب: صِفَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ١٠٤
- ١٠ - باب: صِفَةُ النَّارِ، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ ١٠٤
- ١١ - باب: صِفَةُ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ١٠٨
- ١٢ - باب: ذِكْرُ الْجِنِّ وَتَوَابِيهِمْ وَعِقَابِيهِمْ ١١١
- ١٣ - باب: قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا...﴾ ١١٣
- ١٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبَيَّتَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ ١١٣

٤٢ - (٦٠)

كِتَابُ الْجَلَاءِ إِلَى الْبَلَدِ

- ١ - باب: خَلَقَ آدَمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَذُرِّيَّتِهِ ١١٧
- ٢ - باب: الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ ١٢٢
- ٣ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ...﴾ ١٢٢
- ٤ - باب: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ١٣١ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ: أَلَا تَتَّقُونَ... ﴿ ١٢٤
- ٥ - باب: ذِكْرُ إِدْرِيسَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ١٢٤

- ٦ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالِى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنْفَوِرَ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ١٢٥
- ٦ / م - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ ١٢٦
- ١٧ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالِى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ ١٢٦
- ٧ - باب: قِصَّةِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ١٢٨
- ٨ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ١٢٩
- ١١ - باب: قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَافٍ إِبْرَاهِيمَ . . .﴾ ١٣٣
- ١٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ ١٣٤
- ١٣ - باب: قِصَّةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ١٣٤
- ١٤ - باب: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي . . .﴾ ١٣٤
- ١٥ - باب: ﴿وَلَوْ طَآ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنِّي أَنَا تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ ١٣٥
- ١٦ - باب: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴿١١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّكَرُّونَ﴾ ١٣٥
- ١٨ - باب: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ ١٣٧
- ١٩ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَسَابِلِينَ﴾ ١٣٧
- ٢٠ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ١٣٩
- ٢١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا . . .﴾ ١٤٠

- ٢٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۖ إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا...﴾ ١٤١
- ٢٣ - باب: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ...﴾ ١٤٥
- ٢٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى...﴾ ١٤٥
- ٢٥ - باب: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾ ١٤٦
- باب ١٤٧
- ٢٦ - باب: طُوفَانِ مِنَ السَّيْلِ... إلخ ١٤٨
- ٢٧ - باب: حَدِيثِ الْخَضِرِ مَعَ مُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - ١٤٨
- ٢٨ - باب ١٤٩
- ٢٩ - باب: ﴿وَجَنُودًا يَبْنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ ١٤٩
- ٣٠ - باب: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ ١٥١
- ٣١ - باب: وَفَاةُ مُوسَى، وَذِكْرُهُ بَعْدُ ١٥٢
- ٣٢ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ...﴾ ١٥٢
- ٣٣ - باب: ﴿إِنَّ قُلُودًا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ...﴾ ١٥٣
- ٣٤ - باب: قولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا قَالَ يَتَقَوَّمُ عِبْدُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ١٥٤
- ٣٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ...﴾ ١٥٥

- ٣٦ - باب: قول الله تعالى ﴿وَسَلِّمُوا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ ١٥٦
- ٣٧ - باب: قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ ١٥٦
- ٣٨ - باب: أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ - عليه السلام - ١٥٨
- ٣٩ - باب: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ وَأَوَّابٌ﴾ ١٥٨
- ٤٠ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ وَأَوَّابٌ﴾ ١٥٩
- ٤١ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ ١٦١
- ٤٢ - باب: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ ١٦٢
- ٤٣ - باب: قول الله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ١٦٢
- ٤٤ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ ١٦٣
- ٤٥ - باب: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦٤
- ٤٦ - باب: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ١٦٥
- ٤٧ - باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ١٦٦
- ٤٨ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ ١٦٦
- ٤٩ - باب: نُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ - عليهما السلام - ١٦٩

- ٥٠ - باب: مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٦٩
- ٥١ - باب: حَدِيثُ أَبِرْصَ وَأَعْمَى وَأَقْرَعَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٧٠
- ٥٢ - باب: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ ١٧١
- ٥٣ - باب: حَدِيثُ الْغَارِ ١٧٢
- ٥٤ - باب ١٧٢

٤٣ - (٦١)

كِتَابُ الْبَيِّنَاتِ

- ١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ ١٧٧
- ٢ - باب: مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ ١٨٠
- ٣ - باب: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلسَانِ قُرَيْشٍ ١٨١
- ٤ - باب: نِسْبَةُ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ ١٨١
- ٥ - باب ١٨٢
- ٦ - باب: ذِكْرُ أَسْلَمَ، وَغِفَارَ، وَمُرَيَّةَ، وَجُهَيْنَةَ، وَأَشْجَعَ ١٨٣
- ٧ - باب: ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ١٨٣
- ٨ - باب: قِصَّةُ زَمْزَمَ ١٨٤
- ٩ - باب: ذِكْرُ قَحْطَانَ ١٨٤
- ١٠ - باب: مَا يُنْهَى مِنْ دَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ ١٨٤
- ١١ - باب: قِصَّةُ خُرَاعَةَ ١٨٥

- ١٢ - باب: قِصَّةُ زَمْزَمَ، وَجَهْلِ الْعَرَبِ ١٨٥
- ١٣ - باب: مَنْ انْتَسَبَ إِلَى آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ ١٨٦
- ١٤ - باب: قِصَّةُ الْحَبَشِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» ١٨٦
- ١٥ - باب: مَنْ أَحَبَّ أَنْ لَا يُسَبَّ نَسَبُهُ ١٨٧
- ١٦ - باب: مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٨٧
- ١٧ - باب: خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﷺ ١٨٨
- ١٨ - باب: وَفَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ١٨٨
- ١٩ - باب: كُنْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ ١٨٩
- ٢٠ - باب ١٨٩
- ٢١ - باب: خَاتَمُ النُّبُوَّةِ ١٩٠
- ٢٢ - باب: صِفَةُ النَّبِيِّ ﷺ ١٩٠
- ٢٣ - باب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ١٩٢
- ٢٤ - باب: عَلَامَاتُ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ١٩٢
- ٢٥ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ ١٩٩
- ٢٦ - باب: سُؤَالِ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُرِيَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ آيَةً، فَأَرَاهُمُ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ ٢٠٠
- ٢٧ - باب ٢٠٠

٤٤ - (٦٢)

كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ

- ١ - باب: فَضَائِلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٠٣

الموضوع	الصفحة
٢ - باب: مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ . . .	٢٠٤
٣ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»	٢٠٥
٤ - باب: فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ	٢٠٥
٥ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا»	٢٠٦
باب	٢٠٦
٦ - باب: مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبِي حَفْصٍ، الْقُرَشِيِّ، الْعَدَوِيِّ ﷺ	٢٠٩
٧ - باب: مَنَاقِبِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَبِي عَمْرٍو، الْقُرَشِيِّ ﷺ	٢١٠
٨ - باب: قِصَّةِ الْبَيْعَةِ، وَالْإِتِّفَاقِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ، وَمَقْتَلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ	٢١١
٩ - باب: مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، أَبِي الْحَسَنِ ﷺ	٢١٢
١٠ - باب: مَنَاقِبِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ	٢١٣
١١ - باب: ذِكْرِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ	٢١٣
١٢ - باب: مَنَاقِبِ قِرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٢١٤
١٣ - باب: مَنَاقِبِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ	٢١٤
١٤ - باب: ذِكْرِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ	٢١٥
١٥ - باب: مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ	٢١٥
١٦ - باب: ذِكْرِ أَصْهَارِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ	٢١٦
١٧ - باب: مَنَاقِبِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ	٢١٦
١٨ - باب: ذِكْرِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ	٢١٧

- باب ٢١٧
- ١٩ - باب: مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ٢١٧
- ٢٠ - باب: مَنَاقِبِ عَمَّارٍ وَحُذَيْفَةَ ٢١٨
- ٢١ - باب: مَنَاقِبِ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه ٢١٨
- باب: ذِكْرٍ مُصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ ٢١٨
- ٢٢ - باب: مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ٢١٩
- ٢٣ - باب: مَنَاقِبِ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه ٢٢٠
- ٢٤ - باب: ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ ٢٢٠
- ٢٥ - باب: مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه ٢٢٠
- ٢٦ - باب: مَنَاقِبِ سَالِمٍ، مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ رضي الله عنه ٢٢١
- ٢٧ - باب: مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه ٢٢١
- ٢٨ - باب: ذِكْرٍ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه ٢٢١
- ٢٩ - باب: مَنَاقِبِ فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - ٢٢٢
- ٣٠ - باب: فَضْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ٢٢٢

٤٥ - (٦٣)

كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ

- ١ - باب: مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ ٢٢٥
- ٢ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ، لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ» ٢٢٦
- ٣ - باب: إِخَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ٢٢٦

- ٢٢٧ ٤ - باب: حُبُّ الْأَنْصَارِ مِنَ الْإِيمَانِ
- ٢٢٧ ٥ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»
- ٢٢٨ ٦ - باب: أَتْبَاعِ الْأَنْصَارِ
- ٢٢٨ ٧ - باب: فَضْلُ دُورِ الْأَنْصَارِ
- ٢٢٨ ٨ - باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»
- ٢٢٩ ٩ - باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»
- ٢٢٩ ١٠ - باب: قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَيُؤْنِسُوكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾
- ٢٣٠ ١١ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ»
- ٢٣٠ ١٢ - باب: مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ﷺ
- ٢٣١ ١٣ - باب: مَنَقِبَةُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَعَبَادِ بْنِ بَشِيرٍ
- ٢٣١ ١٤ - باب: مَنَاقِبِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ
- ٢٣١ ١٥ - باب: مَنَقِبَةُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ﷺ
- ٢٣١ ١٦ - باب: مَنَاقِبِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ
- ٢٣٢ ١٧ - باب: مَنَاقِبِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ
- ٢٣٢ ١٨ - باب: مَنَاقِبِ أَبِي طَلْحَةَ ﷺ
- ٢٣٢ ١٩ - باب: مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ﷺ
- ٢٣٣ ٢٠ - باب: تَرْوِيجُ النَّبِيِّ ﷺ خَدِيجَةَ، وَفَضْلُهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -
- ٢٣٤ ٢١ - باب: ذِكْرُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ﷺ
- ٢٣٤ ٢٢ - باب: ذِكْرُ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ الْعُبْسِيِّ ﷺ

- ٢٣ - باب: ذَكَرَ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ٢٣٤
- ٢٤ - باب: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ ٢٣٥
- ٢٥ - باب: بُيُوتُ الْكُفَّةِ ٢٣٥
- ٢٦ - باب: أَيَّامُ الْجَاهِلِيَّةِ ٢٣٥
- ٢٧ - باب: مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ ٢٣٨
- ٢٨ - باب: مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ ٢٣٨
- ٢٩ - باب: إِسْلَامُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ ٢٣٩
- ٣٠ - باب: إِسْلَامُ سَعْدٍ ﷺ ٢٤٠
- ٣١ - باب: ذَكَرَ الْجَنَّةَ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ٢٤٠
- ٣٢ - باب: إِسْلَامُ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ ﷺ ٢٤٠
- ٣٣ - باب: إِسْلَامُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ ٢٤١
- ٣٤ - باب: إِسْلَامُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ ٢٤١
- ٣٥ - باب: انْشِقَاقُ الْقَمَرِ ٢٤٢
- ٣٦ - باب: هِجْرَةُ الْحَبَشَةِ ٢٤٢
- ٣٧ - باب: مَوْتِ النَّجَاشِيِّ ٢٤٣
- ٣٨ - باب: تَقَاسُمُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٢٤٤
- ٣٩ - باب: قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ ٢٤٤
- ٤٠ - باب: حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ ٢٤٤
- ٤١ - باب: الْمِعْرَاجِ ٢٤٥

- ٢٤٦ ٤٢ - باب: وَفُودِ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَبَيْعَةِ الْعَقَبَةِ
- ٢٤٦ ٤٣ - باب: تَرْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ، وَقُدُومِهَا الْمَدِينَةَ، وَبِنَائِهِ بِهَا
- ٢٤٦ ٤٤ - باب: هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
- ٢٤٩ ٤٥ - باب: مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ الْمَدِينَةَ
- ٢٥٠ ٤٦ - باب: إِقَامَةِ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ
- ٢٥٠ ٤٧ - باب: التَّارِيخِ، مِنْ أَيْنَ أَرَاخُوا التَّارِيخَ؟
- ٢٥١ ٤٨ - باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ» . . .
- ٢٥١ ٤٩ - باب: كَيْفَ آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ؟
- ٢٥٢ ٥٠ - باب
- ٢٥٣ ٥١ - باب: إِيْتَانِ الْيَهُودِ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ
- ٢٥٤ ٥٢ - باب: إِسْلَامِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ؓ

٤٦ - (٦٤)

كِتَابُ الْبَغَايِ

- ٢٥٧ ١ - باب: غَزْوَةُ الْعُسَيْرَةِ، أَوِ الْعُسَيْرَةِ
- ٢٥٧ ٢ - باب: ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ يُقْتَلُ بِبَدْرٍ
- ٢٥٨ ٣ - باب: قِصَّةِ غَزْوَةِ بَدْرٍ . . .
- ٢٥٨ ٤ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ . . .
- ٢٥٩ ٥ - باب
- ٢٥٩ ٦ - باب: عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرٍ

- ٢٦٠ ٧ - باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ
- ٢٦٠ ٨ - باب: قَتْلُ أَبِي جَهْلٍ
- ٢٦٢ ٩ - باب: فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا
- ٢٦٢ ١٠ - باب
- ٢٦٣ ١١ - باب: شُهُودُ الْمَلَائِكَةِ بَدْرًا
- ٢٦٣ ١٢ - باب
- ٢٦٦ ١٣ - باب: تَسْمِيَةُ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فِي الْجَامِعِ الَّذِي وَضَعَهُ
- ٢٦٧ ١٤ - باب: حَدِيثُ بَنِي النَّضِيرِ
- ٢٦٩ ١٥ - باب: قَتْلُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ
- ٢٦٩ ١٦ - باب: قَتْلُ أَبِي رَافِعٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ
- ٢٦٩ ١٧ - باب: غَزْوَةُ أُحُدٍ
- ٢٧١ ١٨ - باب: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾
- ٢٧٣ ١٩ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾
- ٢٧٣ ٢٠ - باب: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الرُّسُلِ يَدْعُوكُمْ فِي آخِرَتِكُمْ﴾
- ٢٧٣ ٢١ - باب: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ﴾
- ٢٧٤ م / ٢١ - باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾

الموضوع	الصفحة
٢٢ - باب: ذِكْرُ أُمِّ سَلِيطَ	٢٧٤
٢٣ - باب: قَتْلُ حَمْزَةَ <small>رضي الله عنه</small>	٢٧٥
٢٤ - باب: مَا أَصَابَ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> مِنَ الْجِرَاحِ يَوْمَ أُحُدٍ	٢٧٥
٢٥ - باب: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾	٢٧٦
٢٦ - باب: مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ	٢٧٦
٢٧ - باب: «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»	٢٧٧
٢٨ - باب: غَزْوَةُ الرَّجِيعِ، وَرِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَيَثْرٍ مَعُونَةَ. . .	٢٧٧
٢٩ - باب: غَزْوَةُ الْخُنْدَقِ، وَهِيَ الْأَحْزَابُ	٢٧٨
٣٠ - باب: مَرْجِعُ النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> مِنَ الْأَحْزَابِ	٢٨٠
٣١ - باب: غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ	٢٨١
٣٢ - باب: غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خُرَاعَةَ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِعِ	٢٨٣
٣٣ - باب: غَزْوَةُ أَنْمَارٍ	٢٨٣
٣٤ - باب: حَدِيثُ الْإِفْكِ	٢٨٤
٣٥ - باب: غَزْوَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ	٢٨٥
٣٦ - باب: قِصَّةُ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ	٢٨٨
٣٧ - باب: غَزْوَةُ ذِي قَرْدٍ	٢٨٨
٣٨ - باب: غَزْوَةُ خَيْبَرَ	٢٨٨
٣٩ - باب: اسْتِعْمَالُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ	٢٩١
٤٠ - باب: مُعَامَلَةُ النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> أَهْلَ خَيْبَرَ	٢٩١

- ٢٩١ ٤١ - باب : الشاة التي سُمّت للنبي ﷺ بخَيْرَ
- ٢٩٢ ٤٢ - باب : غزوة زيد بن حارثة
- ٢٩٢ ٤٣ - باب : عمرة القضاء
- ٢٩٣ ٤٤ - باب : غزوة مؤتة من أرض الشام
- ٢٩٤ ٤٥ - باب : بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحركات من جهينة
- ٢٩٥ ٤٦ - باب : غزوة الفتح، وما بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يُخبرهم
بغزو النبي ﷺ
- ٢٩٥ ٤٧ - باب : غزوة الفتح في رمضان
- ٢٩٥ ٤٨ - باب : أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح؟
- ٢٩٦ ٤٩ - باب : دخول النبي ﷺ من أعلى مكة
- ٢٩٧ ٥٠ - باب : منزل النبي ﷺ يوم الفتح
- ٢٩٧ ٥٠ - باب :
- ٢٩٨ ٥٢ - باب : مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح
- ٢٩٨ ٥٣ - باب :
- ٣٠٠ ٥٤ - باب : غزوة حنين
- ٣٠٠ ٥٥ - باب : غزاة أوطاس
- ٣٠١ ٥٦ - باب : غزوة الطائف
- ٣٠٢ ٥٧ - باب : السرية التي قبل نجد
- ٣٠٢ ٥٨ - باب : بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة
- ٣٠٢ ٥٩ - باب : سرية عبدالله بن حذافة السهمي . . .

الموضوع	الصفحة
٦٠ - باب: بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ	٣٠٣
٦١ - باب: بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ <small>رضي الله عنه</small> إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ	٣٠٣
٦٢ - باب: غَزْوَةُ ذِي الْخَلَصَةِ	٣٠٤
٦٣ - باب: غَزْوَةُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ	٣٠٤
٦٤ - باب: ذَهَابُ جَرِيرٍ إِلَى الْيَمَنِ	٣٠٤
٦٥ - باب: غَزْوَةُ سَيْفِ الْبَحْرِ	٣٠٥
٦٦ - باب: حَجَّ أَبِي بَكْرٍ بِالنَّاسِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ	٣٠٥
٦٧ - باب: وَفَدِ بَنِي نَمِيمٍ	٣٠٥
٦٨ - باب:	٣٠٦
٦٩ - باب: وَفَدِ عَبْدُ الْقَيْسِ	٣٠٦
٧٠ - باب: وَفَدِ بَنِي حَنِيفَةَ، وَحَدِيثُ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ	٣٠٧
٧١ - باب: قِصَّةُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ	٣٠٧
٧٢ - باب: قِصَّةُ أَهْلِ نَجْرَانَ	٣٠٧
٧٣ - باب: قِصَّةُ عُمَانَ وَالْبَحْرَيْنِ	٣٠٨
٧٤ - باب: قُدُومُ الْأَشْعَرِيِّينَ وَأَهْلِ الْيَمَنِ	٣٠٨
٧٥ - باب: قِصَّةُ دَوْسٍ، وَالْطُّفَيْلِ بْنِ عَمْرِو الدَّؤُسِيِّ	٣٠٩
٧٦ - باب: قِصَّةُ وَفَدِ طَيْئٍ، وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ	٣١٠
٧٧ - باب: حَجَّةُ الْوَدَاعِ	٣١٠
٧٨ - باب: غَزْوَةُ تَبُوكَ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْعُسْرَةِ	٣١٢

الموضوع	الصفحة
٧٩ - باب: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ	٣١٣
٨٠ - باب: نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَجَرَ	٣١٣
٨١ - باب	٣١٣
٨٢ - باب: كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ	٣١٤
٨٣ - باب: مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ	٣١٦
٨٤ - باب: آخِرِ مَا تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ	٣١٨
٨٥ - باب: وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ	٣١٩
٨٦ - باب	٣١٩
٨٧ - باب: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ؓ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ	٣١٩
٨٨ - باب	٣١٩
٨٩ - باب: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ؟	٣٢٠

٤٧ - (٦٥)

كِتَابُ التَّقْوِيَةِ

* تَقْسِيرُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٣٢٤
١ - باب: مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٣٢٤
٢ - باب: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٣٢٥
* سُورَةُ الْبَقَرَةِ	٣٢٦
١ - باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	٣٢٦
٢ - باب	٣٢٦

- ٣ - باب: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٢٩
- ٤ - باب: قوله تعالى: ﴿وَضَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٣٢٩
- ٥ - باب: ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ ٣٢٩
- ٦ - باب: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٢٩
- ٧ - باب: قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣٠
- ٨ - باب: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنِينٌ﴾ ٣٣٠
- ٩ - باب: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ٣٣٠
- ١٠ - باب: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٣٣٠
- ١١ - باب: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٣٣١
- ١٢ - باب: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَيْهَا﴾ ٣٣١
- ١٣ - باب: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ ٣٣٢
- ١٤ - باب: قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ﴾ ٣٣٢

١٥ - باب: قوله تعالى: ﴿قَدْ زَرَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَوْلَا لَيْتَكَ قِبَلَهُ

تَرْضَاهَا...﴾ ٣٣٢

١٦ - باب: ﴿وَلَكِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ...﴾ ٣٣٣

١٧ - باب: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ ٣٣٣

١٨ - باب: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَغْفِرُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣٣

١٩ - باب: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٣٣٤

٢٠ - باب: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ ٣٣٤

٢١ - باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ٣٣٤

٢٢ - باب: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ ٣٣٥

٢٣ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ ٣٣٥

٢٤ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا كُنْتُمْ تُنْفِقُونَ﴾ ٣٣٥

٢٥ - باب: قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...﴾ ٣٣٦

٢٦ - باب: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ٣٣٦

٢٧ - باب: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ ٣٣٦

٢٨ - باب: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ٣٣٧

- ٢٩ - باب: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى...﴾ ٣٣٧
- ٣٠ - باب: قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ آنَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ٣٣٧
- ٣١ - باب: قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٣٣٨
- ٣٢ - باب: قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ ٣٣٨
- ٣٣ - باب: ﴿فَن تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ...﴾ ٣٣٨
- ٣٤ - باب: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٣٣٨
- ٣٥ - باب: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾ ٣٣٩
- ٣٦ - باب: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ٣٣٩
- ٣٧ - باب: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامِ﴾ ٣٣٩
- ٣٨ - باب: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ ٣٤٠
- ٣٩ - باب: ﴿وَسَأَوْكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ﴾ ٣٤٠
- ٤٠ - باب: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ٣٤٠
- ٤١ - باب: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾ ٣٤٠
- ٤٢ - باب: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ ٣٤١

- ٤٣ - باب: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ٣٤١
- ٤٤ - باب: قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا وَلَا أَوْزَكِنًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٤١
- ٤٥ - باب: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ٣٤٤
- ٤٦ - باب: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ٣٤٤
- ٤٧ - باب: قوله تعالى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلِ وَأَعْنَابٍ﴾ ٣٤٤
- ٤٨ - باب: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ ٣٤٥
- ٤٩ - باب: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ٣٤٥
- ٥٠ - باب: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ ٣٤٥
- ٥١ - باب: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٣٤٥
- ٥٢ - باب: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٤٦
- ٥٣ - باب: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٣٤٦
- ٥٤ - باب: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْلَمِ مَنْ يُشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٤٦
- ٥٥ - باب: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ ٣٤٧
- * سُورَةُ الْعَمَلِ ٣٤٧
- ١ - باب: ﴿وَمِنَهُ إِلَيْكَ تُحْكَمُ﴾ ٣٥٠

- ٢ - باب: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَاكِ وَدُرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ٣٥٠
- ٣ - باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ ٣٥١
- ٤ - باب: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ٣٥١
- ٥ - باب: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْهُ عَلَيْهِمْ﴾ ٣٥١
- ٦ - باب: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٣٥٢
- ٧ - باب: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ٣٥٢
- ٨ - باب: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٣٥٢
- ٩ - باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ٣٥٢
- ١٠ - باب: قوله تعالى: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَابِكُمْ﴾ ٣٥٣
- ١١ - باب: قوله: ﴿أَمَنَةً نُنَاسًا﴾ ٣٥٣
- ١٢ - باب: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ...﴾ ٣٥٣
- ١٣ - باب: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا...﴾ ٣٥٤
- ١٤ - باب: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ...﴾ ٣٥٤
- ١٥ - باب: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا...﴾ ٣٥٤

- ١٦ - باب: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ ٣٥٥
- ١٧ - باب: قوله تعالى: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٣٥٥
- ١٨ - باب: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ٣٥٥
- ١٩ - باب: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنصَارٍ﴾ ٣٥٦
- ٢٠ - باب: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنَّهُ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا...﴾ .. ٣٥٦
- * سُورَةُ النَّسَاءِ ٣٥٦
- ١ - باب: ﴿وَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ ٣٥٧
- ٢ - باب: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ ٣٥٧
- ٣ - باب: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ ٣٥٨
- ٤ - باب: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ٣٥٨
- ٥ - باب: قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٣٥٨
- ٦ - باب: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمُ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِيَنَّ بِفِدْحَةٍ مِّبْنَةٍ...﴾ ٣٥٩
- ٧ - باب: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ...﴾ ٣٥٩
- ٨ - باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ ٣٦٠
- ٩ - باب: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ ٣٦٠

- ١٠ - باب: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْهُونًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ۖ﴾ ٣٦١
- ١١ - باب: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٣٦١
- ١٢ - باب: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ٣٦٢
- ١٣ - باب: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۖ﴾ ٣٦٢
- ١٤ - باب: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ۖ﴾ ٣٦٢
- ١٥ - باب: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَزَكَهُمْ يَمَّا كَسَبُوا﴾ ٣٦٣
- ١٥ / م - باب: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ ٣٦٤
- ١٦ - باب: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ ٣٦٥
- ١٧ - باب: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْسَلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ ٣٦٥
- ١٨ - باب: ﴿لَا يَسْتَوِ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ۖ﴾ ٣٦٦
- ١٩ - باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۖ﴾ ٣٦٦
- ٢٠ - باب: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ ٣٦٦
- ٢١ - باب: قوله: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ٣٦٧
- ٢٢ - باب: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَاحَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ۖ﴾ ٣٦٧

- ٢٣ - باب: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ...﴾ ٣٦٧
- ٢٤ - باب: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ ٣٦٨
- ٢٥ - باب: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ٣٦٨
- ٢٦ - باب: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ...﴾ ٣٦٩
- ٢٧ - باب: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾ ٣٦٩
- * سُورَةُ التَّائِيَةِ ٣٧٠
- ١ - باب ٣٧٠
- ٢ - باب: قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٣٧٢
- ٣ - باب: قوله: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ٣٧٢
- ٤ - باب: قوله: ﴿فَآذِهُبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاتِعُدُونَ﴾ ٣٧٣
- ٥ - باب: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا...﴾ ٣٧٣
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ٣٧٣
- ٧ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ...﴾ ٣٧٤
- ٨ - باب: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ ٣٧٤
- ٩ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ٣٧٤

- ١٠ - باب: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٣٧٤
- ١١ - باب: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ ٣٧٥
- ١٢ - باب: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ ٣٧٥
- ١٣ - باب: قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَآكَرَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٣٧٥
- ١٤ - باب: قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ٣٧٦
- ١٥ - باب: قوله: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٣٧٦
- * سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٣٧٧
- ١ - باب: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٣٨١
- ٢ - باب: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ ٣٨١
- ٣ - باب: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ ٣٨١
- ٤ - باب: ﴿وَيُؤَسِّسُوا لَكُمْ أَسَاسًا فَتُصَلِّتُنَا عَلَىٰ أَعْقَابِنَا وَلَا تُغْنِي بَعْدَ ذَلِكَ مِنَّا شَيْئًا﴾ ٣٨٢
- ٥ - باب: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهَدِّهِمْ أَفْتَدٍ﴾ ٣٨٢
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ ٣٨٢
- ٧ - باب: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْقَوَاعِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٣٨٢
- ٨ - باب ٣٨٣

- ٩ - باب: ﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ ٣٨٣
- ١٠ - باب: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِشْرَتْ﴾ ٣٨٤
- * سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٣٨٤
- ١ - باب: قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٣٨٩
- ٢ - باب: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ﴾ ٣٩٠
- ٢ / م - باب: ﴿الْمَنَ وَالسَّلَوَىٰ﴾ ٣٩٠
- ٣ - باب: ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُ النَّاسُ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ٣٩٠
- ٤ - باب: قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾ ٣٩٠
- ٥ - باب: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ ٣٩١
- * سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٣٩١
- ١ / م - باب: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٣٩٣
- ٢ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ٣٩٣
- ٣ - باب: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مَا ظُرُّ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ نُفُثًا مِّنَ الْغَمَامِ﴾ ٣٩٣
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ ٣٩٣
- ٥ - باب: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ ٣٩٤
- ٦ - باب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ ٣٩٤
- ٧ - باب: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ ٣٩٤

- ٣٩٥ * سُورَةُ بَرَاءَةِ
- ١ - باب: قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٣٩٧
- ٢ - باب: قوله: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ يُخَذِّرُ الْكَافِرِينَ﴾ ٣٩٨
- ٣ - باب: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ ٣٩٩
- ٤ - باب: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٣٩٩
- ٥ - باب: قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ ٣٩٩
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٤٠٠
- ٧ - باب: قوله ﷺ: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ﴾ ٤٠٠
- ٨ - باب: قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾ ٤٠٠
- ٩ - باب: قوله: ﴿ثَانِيكٍ ائْتَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ ٤٠٠
- ١٠ - باب: قوله: ﴿وَالْمَوْلَاةُ فَلُوهُنَّ فِي الرِّقَابِ﴾ ٤٠١
- ١١ - باب: قوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ ٤٠١
- ١٢ - باب: قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ٤٠١

- ١٣ - باب: قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ ٤٠٢
- ١٤ - باب: قوله: ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِنَعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجِسٌ...﴾ ٤٠٢
- ١٥ - باب: قوله: ﴿وَأَخْرَجُوا عَتَقُوا بِذُنُوبِهِمْ خَاطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَأَخْرَجَ سَيِّئًا عَنِ اللَّهِ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٤٠٢
- ١٦ - باب: قوله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ٤٠٣
- ١٧ - باب: قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ...﴾ ٤٠٣
- ١٨ - باب: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِقُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ...﴾ ٤٠٣
- ١٩ - باب: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ٤٠٤
- ٢٠ - باب: قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ٤٠٤
- ﴿سُورَةُ الْيُونُسِ﴾ ٤٠٤
- ١ - باب ٤٠٤
- ٢ - باب: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا...﴾ ٤٠٦
- ﴿سُورَةُ هُودٍ﴾ ٤٠٧
- ١ - باب: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَمْتَنُونُ سُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ٤٠٩

- ٢ - باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ٤٠٩
- ٣ - باب ٤١١
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ^٤ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ٤١٢
- ٥ - باب: قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَلِيمٌ^٥ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ ٤١٢
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ^٦ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ^٦ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ ٤١٣
- * سُورَةُ الْيُونُسِ ﴿١٠٠﴾ ٤١٣
- ١ - باب: قوله: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ﴾ ٤١٦
- ٢ - باب: قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ^٢ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ ٤١٦
- ٣ - باب: قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ^٣ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ ٤١٦
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْوَيْي^٤ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ^٤ وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ^٤ قَالَ مَعَادَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ ٤١٦
- ٥ - باب: قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ^٥ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ^٥﴾ ٤١٩
- ٦ - باب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّى مَنْ نَشَاءُ^٦ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ ٤١٩

- ٣ - باب: قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ٤٣٧
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ ٤٣٧
- باب: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ ٤٤٠
- ٥ - باب: قوله تعالى: ﴿دُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلِنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ ٤٤١
- ٦ - باب: قوله: ﴿وَمَا تَسَاءَدُوا وَدَرْبُورًا﴾ ٤٤١
- ٧ - باب: قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ٤٤١
- ٨ - باب: قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ ٤٤١
- ٩ - باب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرِّئَايَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ ٤٤٢
- ١٠ - باب: قوله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ٤٤٢
- ١١ - باب: قوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ٤٤٢
- ١٢ - باب: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ ٤٤٢
- ١٣ - باب: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ٤٤٢
- ١٤ - باب: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ ٤٤٣
- * سُورَةُ الْكَافِرَاتِ ٤٤٣
- ١ - باب: قوله: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شُنَىٰ جَدًّا﴾ ٤٤٧
- ٢ - باب: قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتْنِهِ لَا أُنْبِرُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ ٤٤٨

- ٣ - باب: قوله: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نِسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ ٤٤٩
- ٤ - باب: قوله: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِقَتَهُ إِيمَانُ غَدَاءَنَا لَقَدْ لَعِينْنَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ﴾ ٤٤٩
- باب: قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ٤٥٠
- ٥ - باب: قوله: ﴿ قُلْ هَلْ تُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ٤٥٠
- ٦ - باب: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَنُحِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴾ ٤٥١
- ﴿ سُورَةُ الْكَافِرِينَ ﴾ ٤٥١
- ١ - باب: قوله ﷻ: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصَرَفِ ﴾ ٤٥٣
- ٢ - باب: قوله: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ٤٥٣
- ٣ - باب: قوله: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ﴾ ٤٥٣
- ٤ - باب: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ ٤٥٤
- ٥ - باب: ﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ ٤٥٤
- ٦ - باب: ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴾ ٤٥٤
- ﴿ سُورَةُ النَّازِعَاتِ ﴾ ٤٥٥
- ١ - باب: قوله: ﴿ وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ ٤٦٠

- ٢ - باب: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ۖ...﴾ ٤٦٠
- ٣ - باب: قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ ٤٦٠
- * سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ٤٦١
- ١ - باب: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ ٤٦٤
- * سُورَةُ الْحَاجِّجِ ٤٦٥
- ١ - باب: قوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾ ٤٦٧
- ٢ - باب: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ ٤٦٧
- ٣ - باب: قوله: ﴿هَٰذَانِ خَصَمَانِ أَحْصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ ٤٦٧
- * سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٤٦٨
- * سُورَةُ الْبُورَةِ ٤٧٠
- ١ - باب: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْدِهِمْ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٤٧٢
- ٢ - باب: ﴿وَالْخَمْسَةُ أَن لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ ٤٧٢
- ٣ - باب: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ ٤٧٢
- ٤ - باب: قوله: ﴿وَالْخَمْسَةُ أَن غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٤٧٣
- ٥ - باب: قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِآيَاتِكِ غَضَبٌ﴾ ٤٧٣
- ٦ - باب: ﴿أَوَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ...﴾ ٤٧٣

- ٧ - باب: قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسَكُتُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٤٧٤
- ٨ - باب: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ٤٧٤
- باب: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا مَبْهُتُنَّ عَظِيمٌ﴾ ٤٧٥
- ٩ - باب: قوله: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ٤٧٥
- ١٠ - باب: ﴿وَيَسِّرِ اللَّهُ لَكُمْ الْأَيْدِيَّ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٤٧٥
- ١١ - باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ...﴾ ٤٧٥
- ١٢ - باب: ﴿وَلْيَضْحَكُوا بِخُفْيَةٍ عَلَىٰ جُوبِهِمْ﴾ ٤٧٦
- * سُورَةُ الْفُرْقَانِ ٤٧٦
- ١ - باب: قوله: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سُوءُ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٤٧٨
- ٢ - باب: قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٤٧٨
- ٣ - باب: قوله: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَوَّنًا﴾ ٤٧٨
- ٤ - باب: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ٤٧٩
- ٥ - باب: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ ٤٧٩
- * سُورَةُ الشُّعَرَاءِ ٤٧٩

الموضوع	الصفحة
١ - باب: ﴿وَلَا تُخْزِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾	٤٨١
٢ - باب: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ﴿٣١﴾ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٨٢
* سُورَةُ النَّهْلِ	٤٨٢
* فهرس الموضوعات	٤٨٥



فهرس موضوعات المجلد الرابع

الموضوع

الصفحة

تابع

[كتاب التفتيش]

- * سُورَةُ التَّوْحِيدِ ٥
- ١- باب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ٥
- ٢- باب: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيْهِ مَعَارِفُ قُلُوبِهِ أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ٩
- * سُورَةُ الْجَنَّةِ ٩
- * سُورَةُ الزُّمَرِ ١٠
- ١- باب: ﴿لَا يُدِيلُ لِيَخْلُقِ اللَّهُ﴾ ١٢
- * سُورَةُ الْقَمَارِ ١٢
- ١- باب: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ١٢
- ٢- باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ١٢
- * سُورَةُ السَّبْحِ ١٣
- ١- باب: قوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ ١٣
- * سُورَةُ الْأَنْجَامِ ١٤

- ١- باب: ﴿الَّذِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ ١٤
- ٢- باب: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَسْبَابِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١٤
- ٣- باب: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ ١٥
- ٤- باب: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزَوِّجَكِمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَنَعَالَيْكُمْ أُمْتِعُكُمْ وَأَسْرَحَكُمْ سَرَاحًا﴾ ١٥
- ٥- باب: قوله: ﴿وَلَنُكُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٦
- ٦- باب: قوله: ﴿وَتُخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ ١٦
- ٧- باب: قوله: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ تَشَاءَ مِنْهُمْ وَتُتَوَىٰ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ ١٦
- ٨- باب: قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِرِينَ إِنَّهُ ...﴾ ١٧
- ٩- باب: قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تُخَفُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ...﴾ ١٧
- ١٠- باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ١٨
- ١١- باب: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادَوْا مُوسَىٰ﴾ ١٩
- * سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٩
- ١- باب: ﴿حَقٌّ إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ٢١
- ٢- باب: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ ٢٢
- * سُورَةُ الْمَائِدَةِ: أَيُّهَا فَاطِمَةُ ٢٢

- ٢٣ * سُورَةُ النَّازِعَاتِ
- ٢٥ ١- باب: قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾
- ٢٥ * سُورَةُ الْاِنشَاءِ
- ٢٨ ١- باب: قوله: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾
- ٢٨ * سُورَةُ الْاِنشَاءِ
- ٣٠ ١- باب: قوله تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾
- ٣٠ ٢- باب: قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُكَفِّرِينَ﴾
- ٣١ * سُورَةُ الْاِنشَاءِ
- ٣١ ١- باب: قوله: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾
- ٣٣ ٢- باب: قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾
- ٣٣ ٣- باب: قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرَكُونَ﴾
- ٣٣ ٤- باب: قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾
- ٣٣ * سُورَةُ الْاِنشَاءِ
- ٣٥ * سُورَةُ الْاِنشَاءِ
- ٣٨ ١- باب: قوله: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَعِدُّونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِن ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾
- ٣٨ ٢- باب: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

- ٣- باب: قوله: ﴿ فَإِنْ يَصْبِرُوا فَلَنَأْزِلَنَّهُمْ لَمَّا هُمْ يَسْتَعْتِبُونَ فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ ٣٨
- * سُورَةُ حَمْدٍ ① عَسَى ٣٩
- ١- باب: قوله: ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ ٤٠
- * سُورَةُ الْحَجَرِ ② ٤١
- ١- باب: ﴿ وَنَادُوا بِمَلِكِهِمْ لِيَقْضِيَ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَرْكُوتٌ ﴾ ٤٤
- ٢- باب: قوله: ﴿ أَنْضَرِبْ عَنْكُمْ الذِّكْرَ إلخ ٤٥
- * سُورَةُ الْحَجَرِ ③ ٤٦
- ١- باب: ﴿ فَأَرْقَبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ ﴾ إلخ ٤٧
- ٢- باب: ﴿ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٤٨
- ٣- باب: قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ ٤٨
- ٤- باب: ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴾ إلخ ٤٨
- ٥- باب: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ ﴾ ٤٨
- ٦- باب: ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِمُونَ ﴾ ٤٨
- * سُورَةُ الْحَجَرِ ④ ٤٩
- ١- باب: ﴿ وَمَا يُلْكَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ ٤٩
- * سُورَةُ الْحَجَرِ ⑤ ٥٠
- ١- باب: ﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَايَ أَفِي لَكُمْ أَنْتَدَانِي أَنْ أُخْرِجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي ٥١
- ٢- باب: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطِيرٌ ٥١

- ٥١ * سُورَةُ الْحَجِّ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٥٢ ١- باب: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾
- ٥٣ * سُورَةُ الْفَتْحَةِ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٥٤ ١- باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾
- ٥٤ ٢- باب: قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾
- ٥٤ ٣- باب: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾
- ٥٥ ٤- باب: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ٥٥ ٥- باب: ﴿إِذْ يَأْيُؤُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾
- ٥٥ * سُورَةُ الْحَجِّ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٥٦ ١- باب: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾
- ٥٧ ٢- باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدَّؤُنَكَ مِنْ وِلْدَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾
- ٥٧ ٣- باب: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾
- ٥٧ * سُورَةُ الْبَقَرَةِ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٦٠ ١- باب: قوله تعالى: ﴿وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾
- ٦٠ ٢- باب: قوله: ﴿وَسَيَسْجُدُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾
- ٦٠ * سُورَةُ الْبَقَرَةِ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٦٣ * سُورَةُ الطَّوْهَةِ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٦٤ * سُورَةُ الْبَقَرَةِ مَكِّيَّةٌ ۝
- ٦٦ ١- باب: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾
- ٦٦ باب: قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾

- باب: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَانَتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ ٦٧
- ٢- باب: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّى﴾ ٦٧
- ٣- باب: ﴿وَمَنْوَةُ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى﴾ ٦٧
- ٤- باب: ﴿فَاتَّخِذُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ٦٧
- * سُورَةُ أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ ﴿ ٦٨
- ١- باب: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ ٦٩
- ٢- باب: ﴿تَجَرَى بِأَعْيُنِنَا جَزَاءُ لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾ ٧٠
- ٢/م- باب: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ٧٠
- ٢/م- ١- باب: ﴿أَعْبَارُ نَحْلِ مُنْفَعِرٍ ﴿١٠﴾ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾ ٧٠
- ٣- باب: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُخَضَّبِ ﴿٣١﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ٧٠
- ٤- باب: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقَرٌّ ﴿٣٨﴾ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرٍ﴾ ٧٠
- ٤/م- باب: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ ٧١
- ٥- باب: قوله تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ ٧١
- ٦- باب: قوله تعالى: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ﴾ ٧١
- * سُورَةُ الْجَحِيمِ ﴿ ٧١
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ ٧٤
- ٢- باب: ﴿حُورٌ مَقْصُورَتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ ٧٤
- * سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ﴿ ٧٥
- * سُورَةُ الْحَافِيَةِ ﴿ ٧٦
- * سُورَةُ الْحَافِيَةِ ﴿ ٧٧
- * سُورَةُ الْحَافِيَةِ ﴿ ٧٨
- ١- باب ٧٨

- ٢- باب: قوله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ﴾ ٧٨
- ٣- باب: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ ٧٩
- ٤- باب: ﴿وَمَا آتَيْنَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٧٩
- ٥- باب: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ ٧٩
- ٦- قوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ ٨٠
- * سُورَةُ الْمُنْتَحَنَةِ ٨٠
- ١- باب: ﴿لَا تَنْخِذُوا عِدْوِي وَعِدْوَكُمْ أُولِيَاءَ﴾ ٨١
- ٢- باب: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ﴾ ٨١
- * سُورَةُ الضَّحَى ٨١
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ اسْمِهِ أَحَدٌ﴾ ٨٢
- * سُورَةُ الْحَمْدِ ٨٢
- ١- باب: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ ٨٢
- ٢- باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَهْوَوْا انْفُسُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ٨٣
- * سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ ٨٣
- ١- باب: قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ٨٣
- ٢- باب: ﴿اتَّخِذُوا مِنْهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٨٣
- ٣- باب: قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٨٤
- ٣/م- باب: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسْنَدَةٌ ٨٤

- ٤- باب: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَأَ رُءُوسُهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ ٨٤
- ٥- باب: قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ٨٤
- ٦- باب: قوله: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٨٥
- ٧- باب: يَقُولُونَ لِنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلُّ لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ٨٥
- * سُورَةُ النَّحْلِ ٨٥
- * سُورَةُ الطَّلَاقِ ٨٦
- ١- باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ ٨٧
- * سُورَةُ النَّحْلِ ٨٧
- ١- باب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٨٧
- ٢- باب: ﴿تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ مَحَلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ٨٧
- ٣- باب: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ . . .﴾ ٨٨
- ٤- باب: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا . . .﴾ ٨٨
- ٥- باب: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقْتُكَ أَنْ يَبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ . . .﴾ ٨٩
- * سُورَةُ الْمَلِكِ ٨٩
- * سُورَةُ الزُّمَرِ ٩٠

- ١- باب: ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾ ٩١
- ٢- باب: ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ٩١
- * سُورَةُ الْحَاقَّةِ ٩١
- * سُورَةُ سَآءِ سَآءٍ ٩٣
- * سُورَةُ نوحٍ - عَلَيْهِ السَّلَام - ٩٤
- ١- باب: ﴿وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ ٩٥
- * سُورَةُ قُلُوحِ إِيَّكَ ٩٦
- * سُورَةُ الْمُرْتَضَى ٩٦
- * سُورَةُ الْمُنَادِرِ ٩٧
- ١- باب: قوله: ﴿قُرْآنٍ ذَرِّزَ﴾ ٩٨
- ٢- باب: قوله: ﴿وَرَبِّكَ مَكْرَزٌ﴾ ٩٨
- ٣- باب: ﴿وَبَابِكَ فَطَفَرُ﴾ ٩٨
- ٤- باب: ﴿وَالرَّجَزَ فَاهْجُرْ﴾ ٩٩
- * سُورَةُ الْقِيَمَةِ ٩٩
- ١- باب: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ ٩٩
- ٢- باب: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنُهُ﴾ ١٠٠
- * سُورَةُ هَلْ أَقْ عَلَى الْإِنْسَانِ ١٠٠
- * سُورَةُ الْمُرْتَضَى ١٠٢
- ١- باب: قوله: ﴿إِنَّمَا تَرْمِي بِشَكْرِ كَالْقَصْرِ﴾ ١٠٢
- ٢- باب: ﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾ ١٠٢
- ٣- ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ ١٠٣
- * سُورَةُ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ١٠٣

- ١- باب: ﴿يَوْمَ يُفْعُ فِي الْأُصُورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ ١٠٤
- * سُورَةُ وَالْتَنَزِعَاتِ ﴿ ١٠٤
- * سُورَةُ عَبَسَ ﴿ ١٠٦
- * سُورَةُ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿ ١٠٨
- * سُورَةُ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴿ ١٠٩
- * سُورَةُ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴿ ١١٠
- * سُورَةُ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿ ١١١
- ١- باب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ١١٢
- ٢- باب: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ ١١٢
- * سُورَةُ الْبُرُوجِ ١١٢
- * سُورَةُ الطَّلَافِ ١١٣
- * سُورَةُ سَجِ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿ ١١٣
- * سُورَةُ هَلْ أَتَاكَ ﴿ ١١٤
- * سُورَةُ وَالْفَجْرِ ﴿ ١١٥
- * سُورَةُ لَا أَقِيمُ ﴿ ١١٦
- * سُورَةُ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿ ١١٧
- * سُورَةُ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿ ١١٨
- ١- باب: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَافَى﴾ ١١٩
- ٢- باب: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ ١١٩
- ٣- باب: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْتَفَى﴾ ١١٩
- ٣/م- باب: قوله تعالى: ﴿وَصَدَقَ بِالْحَقِّ﴾ ١٢٠
- ٤- باب: ﴿فَسَنِّيئِرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ ١٢٠

- ٥- باب: قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ يَجِدْ وَأَسْتَعِزَّ﴾ ١٢٠
- ٦- باب: ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنِ﴾ ١٢٠
- ٧- باب: ﴿فَسَيَسِيرُهُ لِلْعَمْرَى﴾ ١٢٠
- * سُورَةُ وَالصَّحَى ١٢١
- ١- باب: قوله: تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ١٢١
- ٢- باب: قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ١٢١
- * سُورَةُ أَنْزَلْنَاكَ ١٢٢
- * سُورَةُ وَاللَّيْنِ ١٢٢
- * سُورَةُ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ١٢٣
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ١٢٤
- ٢- قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ١٢٤
- ٣- باب: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ١٢٤
- ٤- باب: قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِبَةٍ﴾ ١٢٥
- * سُورَةُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ١٢٥
- * سُورَةُ لَمْ يَكُنْ ١٢٥
- * سُورَةُ إِذَا زُلْزِلَتْ ١٢٦
- ١- باب: قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ١٢٦
- ٢- باب: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١٢٦
- * سُورَةُ الْعَلَّافِ ١٢٧
- * سُورَةُ الْقَدَمِ ١٢٧
- * سُورَةُ أَلْهَنَكُمْ ١٢٨
- * سُورَةُ وَالْعَصْرِ ١٢٨

- * سُورَةُ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ ١٢٩
- * سُورَةُ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ ١٢٩
- * سُورَةُ ﴿لَا يَلْفُ﴾ ١٣٠
- * سُورَةُ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ١٣٠
- * سُورَةُ ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ١٣١
- * سُورَةُ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ١٣١
- * سُورَةُ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ ١٣١
- ١- باب: قوله: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ ١٣٢
- ٢- باب: قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ ١٣٢
- * سُورَةُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ ١٣٢
- ١- باب ١٣٣
- ٢- باب: قوله: ﴿وَتَبَّ ۝ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ ١٣٣
- ٣- باب: قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ ١٣٣
- ٤- باب: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ ١٣٣
- * سُورَةُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١٣٣
- ١- باب: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾... إلخ ١٣٤
- * سُورَةُ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ١٣٤
- * سُورَةُ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ١٣٤

(٤٨) - (٦٦)

كِتَابُ قِصَاصِ الْقُرْآنِ

- ١- باب: كيف نزل الوحي؟ وأول ما نزل ١٣٧
- ٢- باب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب ١٣٩
- ٣- باب: جمع القرآن ١٤٠

- ٤- باب: كَاتِبِ النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - ١٤١
- ٥- باب: أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ١٤١
- ٦- باب: تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ ١٤٢
- ٧- باب: كَانَ جَبْرِيلُ - عليه السلام - يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ١٤٣
- ٨- باب: الْقُرَاءَةُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله تعالى عليه وسلم - ١٤٤
- ٩- باب: فَضْلُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ١٤٥
- ١٠- باب: فَضْلُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٤٥
- ١١- باب: فَضْلُ سُورَةِ الْكَهْفِ ١٤٥
- ١٢- باب: فَضْلُ سُورَةِ الْفَتْحِ ١٤٦
- ١٣- باب: فَضْلُ سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١٤٦
- ١٤- باب: فَضْلُ الْمُعَوِّذَاتِ ١٤٦
- ١٥- باب: نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ١٤٧
- ١٦- باب: مَنْ قَالَ: لَمْ يَثْرِكِ النَّبِيُّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ ١٤٧
- ١٧- باب: فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ ١٤٧
- ١٨- الْوَصَاةُ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ ١٤٨
- ١٩- باب: مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ ١٤٨
- ٢٠- باب: اغْتِبَاطُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ ١٤٨
- ٢١- باب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ ١٤٩
- ٢٢- باب: الْقِرَاءَةُ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ ١٥٠
- ٢٣- باب: اسْتِذْكَارِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ ١٥٠
- ٢٤- باب: الْقِرَاءَةُ عَلَى الدَّابَّةِ ١٥٠

- ٢٥- باب: تعليم الصِّبْيَانِ القرآنَ ١٥١
- ٢٦- باب: نِسْيَانِ القرآنِ، وهل يقول: نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وكَذَا؟ ١٥١
- ٢٧- باب: مَنْ لَمْ يَرَ بِأَسَاءً أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وكَذَا ١٥٢
- ٢٨- باب: التَّرْتِيلُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ ١٥٢
- ٢٩- باب: مَدُّ الْقِرَاءَةِ ١٥٤
- ٣٠- باب: التَّرْجِيعُ ١٥٤
- ٣١- باب: حُسْنُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ ١٥٤
- ٣٢- باب: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ ١٥٥
- ٣٣- باب: قَوْلُ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ: حَسْبُكَ ١٥٥
- ٣٤- باب: فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ؟ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ ١٥٥
- ٣٥- باب: الْبُكَاءُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ١٥٦
- ٣٦- باب: إِثْمُ مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ تَأَكَّلَ بِهِ، أَوْ فَجَّرَ بِهِ ١٥٦
- ٣٧- باب: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ ١٥٧

٤٩- (٦٧)

كِتَابُ النِّكَاحِ

- ١- باب: التَّغْيِيبُ فِي النِّكَاحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّكَاحَ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ فَالْيَسَارَ﴾ ١٥٩
- ٢- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ، فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ» ١٦٠
- ٣- باب: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ، فَلْيَصُمْ ١٦١
- ٤- باب: كَثْرَةُ النِّسَاءِ ١٦١
- ٥- باب: مَنْ هَاجَرَ، أَوْ عَمِلَ خَيْرًا لِتَزْوِيجِ امْرَأَةٍ، فَلَهُ مَا نَوَى ١٦٢
- ٦- باب: تَزْوِيجُ الْمُعْسِرِ الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ ١٦٢

- ٧- باب: قول الرجل لأخيه: «انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها» ١٦٢
- ٨- باب: ما يُكره من التَّبَثُل والخصاء ١٦٣
- ٩- باب: نكاح الأبكار ١٦٣
- ١٠- باب: تزويج الثَّيِّبَات ١٦٤
- ١١- باب: تزويج الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ ١٦٤
- ١٢- باب: إلى مَنْ يَنْكِحُ؟ وأيُّ النساءِ خَيْرٌ؟ وما يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِنُطْفِهِ
من غير إيجاب ١٦٤
- ١٣- اتِّخَاذُ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ١٦٥
- ١٣/م- مَنْ جَعَلَ عِتْقَ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا ١٦٦
- ١٤- باب: تزويج الْمُعْسِرِ ١٦٦
- ١٥- باب: الْأَكْفَاءُ فِي الدِّينِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا
فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ١٦٧
- ١٦- باب: الْأَكْفَاءُ فِي الْمَالِ، وَتَزْوِيجُ الْمُفْلِ الْمُثْرِيَّةِ ١٦٨
- ١٧- باب: مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَزَوَّجُوا بَنَاتَكُم مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ
وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾ ١٦٨
- ١٨- باب: الْحُرَّةُ تَحْتَ الْعَبْدِ ١٦٩
- ١٩- باب: لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ ١٦٩
- ٢٠- باب: ﴿وَأَمَهْتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ ١٧٠
- ٢١- باب: مَنْ قَالَ: لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ
الرَّضَاعَةَ﴾ ١٧٠
- ٢٢- باب: لَبَنِ الْفَحْلِ ١٧١
- ٢٣- باب: شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ ١٧١

- ٢٤- باب: ما يَحِلُّ من النساء، وما يَحْرُمُ، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ ١٧٢
- ٢٥- باب: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ ١٧٢
- ٢٦- باب: وأن تَجْمَعُوا بين الأختين ١٧٣
- ٢٧- باب: لا تُنْكَحُ المرأةُ على عَمَّتِهَا ١٧٤
- ٢٨- باب: الشَّغَارِ ١٧٤
- ٢٩- باب: هل للمرأة أن تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ؟ ١٧٤
- ٣٠- باب: نِكَاحِ الْمُحْرَمِ ١٧٥
- ٣١- باب: نَهْيِ النَّبِيِّ - صلى الله تعالى عليه وسلم - عن نِكَاحِ الْمُتَعَةِ أخيراً ١٧٥
- ٣٢- باب: عَرَضِ المرأةِ نَفْسَهَا على الرَّجُلِ الصَّالِحِ ١٧٥
- ٣٣- باب: عَرَضِ الإنسانِ ابْنَتَهُ أو أختَهُ على أهلِ الخير ١٧٦
- ٣٤- باب: قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ...﴾ ١٧٦
- ٣٥- باب: النَّظَرِ إلى المرأةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ ١٧٧
- ٣٦- باب: مَنْ قال: لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ١٧٧
- ٣٧- باب: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ ١٧٨
- ٣٨- باب: إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَلَّتِي لَمْ يُحْضَنْ﴾ ... ١٧٩
- ٣٩- باب: تَزْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ ١٨٠
- ٤٠- باب: السُّلْطَانُ وَلِيٌّ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» ١٨٠
- ٤١- باب: لَا يُنْكَحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ وَالنَّيِّبَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ١٨٠

- ٤٢- باب: إذا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ ١٨١
- ٤٣- باب: تزويج اليتيم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا﴾ ١٨١
- ٤٤- باب: إذا قال الخاطب للولي: زَوِّجْنِي فُلَانَةً، فقال: قد زَوَّجْتُكَ ١٨٢
- ٤٥- باب: لا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ ١٨٢
- ٤٦- باب: تَفْسِيرُ تَرْكِ الْخِطْبَةِ ١٨٣
- ٤٧- باب: الْخِطْبَةُ ١٨٣
- ٤٨- باب: ضَرْبُ الدَّفِّ فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ ١٨٤
- ٤٩- قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ فَإِمْلَءْ﴾ ١٨٤
- ٥٠- باب: التَّزْوِيجُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ ١٨٥
- ٥١- باب: الْمَهْرُ بِالْعُرُوضِ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ١٨٦
- ٥٢- باب: الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ ١٨٦
- ٥٣- باب: الشُّرُوطُ الَّتِي لَا تَحِلُّ ١٨٧
- ٥٤- باب: الصُّفْرَةُ لِلْمُتَزَوِّجِ ١٨٧
- ٥٥- باب ١٨٨
- ٥٦- باب: كَيْفَ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ وَغَيْرِهِ؟ ١٨٨
- ٥٧- باب: الدُّعَاءُ لِلنِّسْوَةِ اللَّاتِي يُهْدِيْنَ الْعُرُوسَ وَلِلْعُرُوسِ ١٨٩
- ٥٨- باب: مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ قَبْلَ الْعَزْوِ ١٩١
- ٥٩- باب: مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ ١٩١
- ٦٠- باب: الْبِنَاءُ فِي السَّفَرِ ١٩١
- ٦١- باب: الْبِنَاءُ بِالنَّهَارِ، وَبِغَيْرِ مَرَكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ ١٩١
- ٦٢- باب: الْأَنْمَاطُ وَنَحْوُهَا لِلنِّسَاءِ ١٩٢

- ٦٣- باب: النِّسْوَةُ اللَّاتِي يُهْدِيْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَدُعَائُهُنَّ بِالْبَرَكَاتِ ١٩٢
- ٦٤- باب: الهدية للعروس ١٩٣
- ٦٥- باب: اسْتِعَارَةُ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا ١٩٣
- ٦٦- باب: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ١٩٤
- ٦٧- باب: الْوَلِيمَةُ حَقٌّ ١٩٤
- ٦٨- باب: الْوَلِيمَةُ وَلَوْ بِشَاةٍ ١٩٥
- ٦٩- باب: مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ ١٩٦
- ٧٠- باب: مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلَ مِنْ شَاةٍ ١٩٦
- ٧١- باب: حَقُّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ ١٩٦
- ٧٢- باب: مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ١٩٧
- ٧٣- باب: مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ ١٩٧
- ٧٤- باب: إِجَابَةُ الدَّاعِي فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ ١٩٨
- ٧٥- ذَهَابُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى الْعُرْسِ ١٩٨
- ٧٦- باب: هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ؟ ١٩٨
- ٧٧- باب: قِيَامُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجَالِ فِي الْعُرْسِ، وَخِدْمَتُهُمْ بِالنَّفْسِ ١٩٨
- ٧٨- باب: النَّقِيعُ وَالشَّرَابُ الَّذِي لَا يُسَكِّرُ فِي الْعُرْسِ ١٩٩
- ٧٩- باب: الْمُدَارَاةُ مَعَ النِّسَاءِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضِّلَعِ» ١٩٩
- ٨٠- باب: الْوَصَاةُ بِالنِّسَاءِ ١٩٩
- ٨١- باب: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ ٢٠٠
- ٨٢- باب: حُسْنُ الْمَعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ ٢٠٠
- ٨٣- باب: مَوْعِظَةُ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا ٢٠٠
- ٨٤- باب: صَوْمُ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا ٢٠١

- ٢٠١ ٨٥- باب: إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَهْجَرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا
- ٢٠١ ٨٦- باب: لَا تَأْذَنُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ
- ٢٠٢ ٨٧- باب:
- ٢٠٢ ٨٨- باب: كُفْرَانُ الْعَشِيرِ، وَهُوَ الزَّوْجُ، وَهُوَ الْخَلِيطُ؛ مِنَ الْمُعَاشَرَةِ
- ٢٠٢ ٨٩- باب: لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ
- ٢٠٣ ٩٠- باب: الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا
- ٢٠٣ ٩١- باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿
- ٢٠٣ ٩٢- باب: هِجْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ
- ٢٠٤ ٩٣- باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾
- ٢٠٤ ٩٤- باب: لَا تَطْبِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ
- ٢٠٥ ٩٥- باب: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾
- ٢٠٥ ٩٦- باب: الْعَزْلُ
- ٢٠٥ ٩٧- باب: الْقُرْعَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا
- ٢٠٥ ٩٨- باب: الْمَرْأَةُ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِضَرَّتِهَا، وَكَيْفَ يَقْسِمُ ذَلِكَ؟
- ٢٠٦ ٩٩- باب: الْعَدْلُ بَيْنَ النِّسَاءِ
- ٢٠٧ ١٠٠- باب: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ
- ٢٠٧ ١٠١- باب: إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ
- ٢٠٧ ١٠٢- باب: مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ
- ٢٠٨ ١٠٣- باب: دُخُولُ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ
- ٢٠٨ ١٠٤- باب: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ، فَأَذِنَ لَهُ

- ١٠٥- باب: حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ ٢٠٨
- ١٠٦- باب: الْمُتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يَنْلُ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِحَارِ الضَّرَّةِ ٢٠٨
- ١٠٧- باب: الْغَيْرَةُ ٢٠٩
- ١٠٨- باب: غَيْرَةُ النِّسَاءِ وَوَجْدُهُنَّ ٢٠٩
- ١٠٩- باب: ذَبَّ الرَّجُلُ عَنِ ابْتِنِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ ٢١٠
- ١١٠- باب: يَقِلُّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ ٢١٠
- ١١١- باب: لَا يَخْلُونَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالِدُخُولُ عَلَى الْمُغِيْبَةِ ٢١٠
- ١١٢- باب: مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ ٢١١
- ١١٣- باب: مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ ٢١١
- ١١٤- باب: نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبْسِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ ٢١١
- ١١٥- باب: خُرُوجُ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ ٢١٢
- ١١٦- باب: اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ ٢١٢
- ١١٧- باب: مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ ٢١٢
- ١١٨- باب: لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَتَنْعَتَهَا لِزَوْجِهَا ٢١٣
- ١١٩- باب: قَوْلُ الرَّجُلِ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي ٢١٣
- ١٢٠- باب: لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُخَوَّنَهُمْ، أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ ٢١٣
- ١٢١- باب: طَلَبُ الْوَلَدِ ٢١٤
- ١٢٢- باب: تَسْتَحِدُّ الْمُغِيْبَةُ، وَتَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ ٢١٤
- ١٢٣- باب: ﴿وَلَا يَدْرِيكَ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا لِيُعْلَوْنَهُنَّ أَوْ أَبَايَهُنَّ﴾ ٢١٤
- ١٢٤- باب: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا أَلْهَمُوا لَكُمْ﴾ ٢١٥
- ١٢٥- باب: طَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ ٢١٥

٥٠ - (٦٨)

كتاب الطلاق

- ٢١٧ ١- باب: قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾
- ٢١٨ ٢- باب: إِذَا طُلِّقَتِ الْحَائِضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ
- ٢١٩ ٣- باب: مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟
- ٢١٩ ٤- باب: مَنْ جَوَّزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ
- ٢٢١ ٥- باب: مَنْ خَيَّرَ أَزْوَاجَهُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيتَ عَلَيْكُمْ﴾
- ٢٢٢ ٦- باب: إِذَا قَالَ: فَارْقُتْكِ، أَوْ سَرَّخْتُكِ، أَوْ الْخَلَيْتُ
- ٢٢٢ ٧- باب: مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ
- ٢٢٤ ٨- باب: ﴿لَا تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾
- ٢٢٤ ٩- باب: لَا طَّلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ
- ٢٢٥ ١٠- إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُكْرَهُ: هَذِهِ أُخْتِي، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
- ٢٢٦ ١١- باب: الطَّلَاقُ فِي الإِغْلَاقِ وَالْكُزْهِ، وَالسَّكْرَانِ
- ٢٢٧ ١٢- الخُلْعُ، وَكَيْفَ الطَّلَاقُ فِيهِ؟ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾
- ٢٢٨ ١٣- باب: الشُّقَاقِ، وَهَلْ يُشِيرُ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾
- ٢٢٩ ١٤- باب: لَا يَكُونُ بَيْنُ الْأَمَةِ طَلَاقًا
- ٢٢٩ ١٥- باب: خِيَارِ الْأَمَةِ تَحْتَ الْعَبْدِ
- ٢٣٠ ١٦- باب: شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيرَةَ
- ٢٣٠ ١٧- باب

- ١٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ ٢٣٠
- ١٩- باب: نِكَاح مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرِكَاتِ، وَعِدَّتِهِنَّ ٢٣١
- ٢٠- باب: إِذَا أَسْلَمَتِ الْمُشْرِكَةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الدِّمِّيِّ أَوْ الْحَرْبِيِّ ٢٣١
- ٢١- باب: الْإِيلَاءُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٢٣٢
- ٢٢- باب: حُكْمُ الْمَفْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ٢٣٣
- ٢٣- باب: الظُّهَارُ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ ٢٣٤
- ٢٤- باب: الْإِشَارَةُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ ٢٣٥
- ٢٥- باب: اللَّعَانِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ٢٣٧
- ٢٦- باب: إِذَا عَرَّضَ بِنَفْيِ الْوَلَدِ ٢٣٨
- ٢٧- باب: إِحْلَافِ الْمُتْلَاعِنِ ٢٣٩
- ٢٨- باب: يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالتَّلَاعُنِ ٢٣٩
- ٢٩- باب: اللَّعَانِ، وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّعَانِ ٢٣٩
- ٣٠- باب: التَّلَاعُنِ فِي الْمَسْجِدِ ٢٤٠
- ٣١- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» ٢٤٠
- ٣٢- باب: صَدَاقِ الْمُتْلَاعِنَةِ ٢٤١
- ٣٣- باب: قَوْلِ الْإِمَامِ لِلْمُتْلَاعِنَيْنِ: «إِنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» ٢٤١
- ٣٤- باب: التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنَيْنِ ٢٤١
- ٣٥- باب: يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُتْلَاعِنَةِ ٢٤١

٣٦- باب: قَوْلُ الْإِمَامِ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ ٢٤٢

٥١

كِتَابُ الْجَدَّةِ

٣٧- باب: إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَلَمْ يَمَسَّهَا ٢٤٣

٣٨- باب: ﴿وَالَّتِي يَسِّنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ

أَشْهُرٍ...﴾ ٢٤٣

٣٩- باب: ﴿وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٢٤٤

٤٠- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ ٢٤٤

٤١- باب: قِصَّةُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ

لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ...﴾ ٢٤٤

٤٢- باب: الْمُطَلَّقة إِذَا خُشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا: أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيْهَا، أَوْ تَبْدُوَ

عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ ٢٤٦

٤٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ ٢٤٦

٤٤- باب: ﴿وَبُعُولَهُنَّ أَقْرَبُ بِرَوْحٍ﴾ ٢٤٧

٤٥- باب: مُرَاجَعَةُ الْحَائِضِ ٢٤٨

٤٦- باب: تَحْدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ٢٤٨

٤٧- باب: الْكُحْلُ لِلْحَادَةِ ٢٤٩

٤٨- باب: الْقُسْطُ لِلْحَادَةِ عِنْدَ الطُّهْرِ ٢٤٩

٤٩- باب: تَلْبَسُ الْحَادَةُ ثِيَابَ الْعَصَبِ ٢٤٩

٥٠- باب: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ ٢٥٠

٥١- باب: مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَالنِّكَاحُ الْفَاسِدُ ٢٥١

٥٢- باب: الْمَهْرُ لِلْمَدْخُولِ عَلَيْهَا، وَكَيْفَ الدُّخُولُ؟ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ

وَالْمَسِيَسِ ٢٥١

٥٣- باب: الْمُتَعَةِ لِلَّتِي لَمْ يُفْرَضْ لَهَا ٢٥٢

٥٢- (٦٩)

كِتَابُ النِّسَاءِ

٢- باب: وَجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ ٢٥٦

٣- باب: حَبْسِ الرَّجُلِ قُوتَ سَنَةٍ عَلَى أَهْلِهِ، وَكَيْفَ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ؟ ٢٥٦

٤- باب: نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ ٢٥٧

٥- باب: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ٢٥٧

٦- باب: عَمَلِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا ٢٥٨

٧- باب: خَادِمِ الْمَرْأَةِ ٢٥٨

٨- باب: خِدْمَةِ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ ٢٥٩

٩- باب: إِذَا لَمْ يُنْفَقِ الرَّجُلُ، فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا

بِالْمَعْرُوفِ ٢٥٩

١٠- باب: حِفْظِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي ذَاتِ يَدِهِ وَالنَّفَقَةِ ٢٥٩

١١- باب: كِسْوَةِ الْمَرْأَةِ بِالْمَعْرُوفِ ٢٦٠

١٢- باب: عَوْنِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي وَلَدِهِ ٢٦٠

١٣- باب: نَفَقَةِ الْمُعْسِرِ عَلَى أَهْلِهِ ٢٦٠

١٤- باب: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ٢٦١

١٥- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ كَلَاءً أَوْ ضِيَاعًا، فَلِيَ» ٢٦٢

١٦- باب: الْمَرَضِعِ مِنَ الْمَوَالِيَّاتِ وَغَيْرِهِنَّ ٢٦٣

٥٣- (٧٠)

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

١- باب: قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ

وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ٢٦٥

- ٢- باب: التَّسْمِيَّةُ عَلَى الطَّعَامِ، وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ ٢٦٦
- ٣- باب: الْأَكْلُ مِمَّا يَلِيهِ ٢٦٦
- ٤- باب: مَنْ تَتَبَعَ حَوَالِيَ الْقِصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً ٢٦٧
- ٥- باب: التَّيَشُّنُ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ ٢٦٧
- ٦- باب: مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ ٢٦٨
- ٧- باب: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ...﴾ ٢٦٨
- ٨- باب: الْخُبْزُ الْمُرَقَّقُ، وَالْأَكْلُ عَلَى الْخِوَانِ وَالشُّفْرَةِ ٢٧٠
- ٩- باب: السَّوْبِقُ ٢٧٠
- ١٠- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ، فَيَعْلَمُ مَا هُوَ؟ ٢٧١
- ١١- باب: طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْإِثْنَيْنِ ٢٧١
- ١٢- باب: الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ... إلخ ٢٧٢
- ١٣- باب: الْأَكْلُ مُتَكَيِّفًا ٢٧٣
- ١٤- باب: الشُّوَاءُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيدٍ﴾ ٢٧٣
- ١٥- باب: الْخَزِيرَةُ ٢٧٣
- ١٦- باب: الْأَفْطُ ٢٧٤
- ١٧- باب: السَّلَقُ وَالشَّعِيرِ ٢٧٤
- ١٨- باب: النَّهْشُ وَانْتِشَالُ اللَّحْمِ ٢٧٤
- ١٩- باب: تَعَرُّقُ الْعَضُدِ ٢٧٥
- ٢٠- باب: قَطْعُ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ ٢٧٥
- ٢١- باب: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا ٢٧٥
- ٢٢- باب: النَّفْخُ فِي الشَّعِيرِ ٢٧٦
- ٢٣- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ ٢٧٦

- ٢٧٦ ٢٤- باب: التَّلبِيبَةُ
- ٢٧٧ ٢٥- باب: الثَّرِيدُ
- ٢٧٧ ٢٦- باب: شَاةٌ مَسْمُوطَةٌ، وَالْكَتِفُ وَالْجَنْبُ
- ٢٧٨ ٢٧- باب: مَا كَانَ السَّلَفُ يَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ؛ مِنَ الطَّعَامِ
وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ
- ٢٧٨ ٢٨- باب: الْحَيْسُ
- ٢٧٩ ٢٩- باب: الْأَكْلُ فِي إِنْاءٍ مُفَضَّضٍ
- ٢٧٩ ٣٠- باب: ذِكْرُ الطَّعَامِ
- ٢٨٠ ٣١- باب: الْأُذْمُ
- ٢٨٠ ٣٢- باب: الْحُلُوءُ وَالْعَسَلُ
- ٢٨١ ٣٣- باب: الدُّبَاءُ
- ٢٨١ ٣٤- باب: الرَّجُلُ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لِإِخْوَانِهِ
- ٢٨١ ٣٥- باب: مَنْ أَضَافَ رَجُلًا إِلَى طَعَامٍ، وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ
- ٢٨٢ ٣٦- باب: الْمَرَقُ
- ٢٨٢ ٣٧- باب: الْقَدِيدُ
- ٢٨٢ ٣٨- باب: مَنْ نَاولَ، أَوْ قَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْمَائِدَةِ شَيْئًا
- ٢٨٣ ٣٩- باب: الْقِتَاءُ بِالرُّطَبِ
- ٢٨٣ ٤٠- باب:
- ٢٨٣ ٤١- باب: الرُّطَبُ وَالتَّمْرُ
- ٢٨٤ ٤٢- أَكَلَ الْجُمَّارِ
- ٢٨٤ ٤٣- باب: الْعَجْوَةُ
- ٢٨٤ ٤٤- باب: الْقِرَانُ فِي التَّمْرِ

- ٢٨٥ ٤٥- باب: الْقَتَاءُ
- ٢٨٥ ٤٦- باب: بَرَكَةُ النَّخْلِ
- ٢٨٥ ٤٧- باب: جَمْعُ اللَّوْنَيْنِ أَوْ الطَّعَامَيْنِ بِمِرَّةٍ
- ٢٨٥ ٤٨- باب: مَنْ أَذْخَلَ الضَّيْفَانَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ، وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّعَامِ عَشْرَةَ عَشْرَةَ
- ٢٨٦ عَشْرَةَ
- ٢٨٦ ٤٩- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الثُّومِ وَالْبُقُولِ
- ٢٨٦ ٥٠- باب: الْكَبَاثِ، وَهُوَ وَرَقُ الْأَرَاكِ
- ٢٨٧ ٥١- باب: الْمَضْمَضَةُ بَعْدَ الطَّعَامِ
- ٢٨٧ ٥٢- باب: لَعَقِ الْأَصَابِعِ وَمَصَّهَا قَبْلَ أَنْ تُمَسَّحَ بِالْمِنْدِيلِ
- ٢٨٧ ٥٣- باب: الْمِنْدِيلِ
- ٢٨٨ ٥٤- باب: مَا يَقُولُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ
- ٢٨٨ ٥٥- باب: الْأَكْلُ مَعَ الْخَادِمِ
- ٢٨٨ ٥٦- باب: الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلَ الصَّائِمِ الصَّابِرِ
- ٢٨٨ ٥٧- باب: الرَّجُلُ يُدْعَى إِلَى طَعَامٍ، فَيَقُولُ: وَهَذَا مَعِيَ
- ٢٨٩ ٥٨- باب: إِذَا حَضَرَ الْعُشَاءُ، فَلَا يَعْجَلُ عَنْ عَشَائِهِ
- ٢٩٠ ٥٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾

٥٤- (٧١)

كتابُ الْحَقِيقَةِ

- ٢٩١ ١- باب: تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ غَدَاةً يُولَدُ، لِمَنْ لَمْ يَعْقَ عَنْهُ، وَتَحْنِيكِهِ
- ٢٩٢ ٢- باب: إِمَاطَةِ الْأَدَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْعَقِيقَةِ
- ٢٩٣ ٣- باب: الْفَرَعِ
- ٢٩٣ ٤- باب: الْعَتِيرَةِ

٥٥ - (٧٢)

كِتَابُ الرِّبَاحِ وَالصَّيَادِ وَالشَّيْئَةِ عَلَى الصَّيْدِ

- ٢٩٥ ١- باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى الصَّيْدِ
- ٢٩٦ ٢- باب: صَيْدُ الْمِعْرَاضِ
- ٢٩٧ ٣- باب: مَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ بِعَرَضِهِ
- ٢٩٧ ٤- باب: صَيْدُ الْقَوْسِ
- ٢٩٨ ٥- باب: الْحَذْفِ وَالْبُنْدَقَةِ
- ٢٩٨ ٦- باب: مَنْ افْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ
- ٢٩٩ ٧- باب: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ
- ٣٠٠ ٨- باب: الصَّيْدُ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
- ٣٠٠ ٩- باب: إِذَا وَجَدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ
- ٣٠١ ١٠- باب: مَا جَاءَ فِي التَّصْيِدِ
- ٣٠١ ١١- باب: التَّصْيِدُ عَلَى الْجِبَالِ
- ٣٠٢ ١٢- باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾... إلخ
- ٣٠٢ ١٣- باب: أَكَلَ الْجَرَادِ
- ٣٠٣ ١٤- باب: آيَةُ الْمَجُوسِ، وَالْمَيْتَةِ
- ٣٠٤ ١٥- باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَمَنْ تَرَكَ مُتَعَمِّدًا
- ٣٠٥ ١٦- باب: مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصْبِ وَالْأَصْنَامِ
- ٣٠٥ ١٧- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»
- ٣٠٦ ١٨- باب: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرْوَةِ وَالْحَدِيدِ
- ٣٠٦ ١٩- باب: ذَبِيحَةُ الْمَرْأَةِ وَالْأَمَةِ
- ٣٠٦ ٢٠- باب: لَا يُذَكَّى بِالسِّنِّ وَالْعَظْمِ وَالظُّفْرِ
- ٣٠٧ ٢١- باب: ذَبِيحَةُ الْأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ

- ٢٢- باب: ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَشُحُومِهَا ٣٠٧
- ٢٣- باب: مَا نَدَّ مِنَ الْبَهَائِمِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ ٣٠٨
- ٢٤- باب: النَّخْرُ وَالذَّبْحُ ٣٠٨
- ٢٥- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُثْلَةِ، وَالْمَضْبُورَةِ، وَالْمُجْتَمَةِ ٣٠٩
- ٢٦- باب: لَحْمُ الدَّجَاجِ ٣٠٩
- ٢٧- باب: لُحُومِ الْخَيْلِ ٣١٠
- ٢٨- باب: لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ٣١٠
- ٢٩- باب: أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ٣١١
- ٣٠- باب: جُلُودِ الْمَيْتَةِ ٣١١
- ٣١- باب: الْمِسْكُ ٣١٢
- ٣٢- باب: الْأَرْزَبِ ٣١٢
- ٣٣- باب: الضَّبِّ ٣١٣
- ٣٤- باب: إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوْ الدَّائِبِ ٣١٣
- ٣٥- باب: الْوَسْمُ وَالْعَلَمُ فِي الصُّورَةِ ٣١٤
- ٣٦- باب: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً، فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا، بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ ٣١٤
- ٣٧- باب: إِذَا نَدَّ بَعِيرٌ لِقَوْمٍ، فَرَمَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، فَأَرَادَ صَلَاحَهُمْ ٣١٥
- ٣٨- باب: أَكْلُ الْمُضْطَرِّ ٣١٥

٥٦ - (٧٣)

كِتَابُ الْأَصْحَابِي

- ١- باب: سُنَّةُ الْأُصْحَابِيَةِ ٣١٩
- ٢- باب: قِسْمَةُ الْإِمَامِ الْأَصْحَابِيِّ بَيْنَ النَّاسِ ٣٢٠
- ٣- باب: الْأُصْحَابِيَةُ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ ٣٢٠

- ٣٢١ ٤- باب: مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ
- ٣٢١ ٥- باب: مَنْ قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ
- ٣٢١ ٦- باب: الْأَضْحَى وَالنَّحْرُ بِالْمُصَلَّى
- ٣٢٢ ٧- باب: أَضْحِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَيْنِ، وَيُذَكَّرُ: سَمِينِ
- ٣٢٣ ٨- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: «ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَغْزِ
- ٣٢٣ ٩- باب: مَنْ ذَبَحَ الْأَضْحَى بِيَدِهِ
- ٣٢٣ ١٠- باب: مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةَ غَيْرِهِ
- ٣٢٤ ١١- باب: الذَّبْحُ بَعْدَ الصَّلَاةِ
- ٣٢٤ ١٢- باب: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، أَعَادَ
- ٣٢٥ ١٣- باب: وَضَعُ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ
- ٣٢٥ ١٤- باب: التَّكْبِيرُ عِنْدَ الذَّبْحِ
- ٣٢٥ ١٥- باب: إِذَا بَعَثَ بِهِدْيَهُ لِيُذْبَحَ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ
- ٣٢٥ ١٦- باب: مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَضْحَى، وَمَا يُتْرَكُ مِنْهَا

٥٧ - (٧٤)

كتاب الخمر

- ٣٢٧ ١- باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾
- ٣٢٨ ٢- باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ وَغَيْرِهِ
- ٣٣٠ ٣- باب: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ
- ٣٣١ ٤- باب: الْخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهُوَ الْبَيْعُ
- ٣٣١ ٥- باب: مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ
- ٣٣٢ ٦- باب: مَا جَاءَ فِي مَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ، وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ

- ٧- باب: الإِنْتِزَاحُ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالتَّوَرُّ ٣٣٢
- ٨- باب: تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ ٣٣٣
- ٩- باب: نَقِيعِ الثَّمَرِ مَا لَمْ يُسَكَّرْ ٣٣٣
- ١٠- باب: الْبَاقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسَكَّرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ ٣٣٤
- ١١- باب: مَنْ رَأَى أَنَّ لَا يَخْلُطُ الْبُسْرُ وَالثَّمَرُ إِذَا كَانَ مُسَكَّرًا، وَأَنَّ لَا يَجْعَلَ إِدَامَيْنِ فِي إِدَامٍ ٣٣٥
- ١٢- باب: شُرْبِ اللَّبَنِ، وَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ ٣٣٧
- ١٣- باب: اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ ٣٣٨
- ١٤- باب: شُرْبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ ٣٣٩
- ١٥- باب: شَرَابِ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ ٣٣٩
- ١٦- باب: الشُّرْبِ قَائِمًا ٣٤٠
- ١٧- باب: مَنْ شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ ٣٤٠
- ١٨- باب: الْأَيْمَنِ فَالْأَيْمَنِ فِي الشُّرْبِ ٣٤١
- ١٩- باب: هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ؟ ٣٤١
- ٢٠- باب: الْكَرْعِ فِي الْحَوْضِ ٣٤١
- ٢١- باب: خِدْمَةِ الصُّغَارِ الْكِبَارِ ٣٤٢
- ٢٢- باب: تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ ٣٤٢
- ٢٣- باب: اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ ٣٤٢
- ٢٤- باب: الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ ٣٤٢
- ٢٥- باب: التَّنْفُسِ فِي الْإِنَاءِ ٣٤٣
- ٢٦- باب: الشُّرْبِ بِنَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ٣٤٣

- ٢٧- باب: الشُّرْبُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ ٣٤٤
- ٢٨- باب: آنِيَةِ الْفِضَّةِ ٣٤٤
- ٢٩- باب: الشُّرْبُ فِي الْأَقْدَاحِ ٣٤٥
- ٣٠- باب: الشُّرْبُ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنِيَّتِهِ ٣٤٥
- ٣١- باب: شُرْبُ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ ٣٤٦

٥٨ - (٧٥)

كِتَابُ الْمَرِيضِ

- ١- باب: مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ٣٤٧
- ٢- باب: شِدَّةُ الْمَرَضِ ٣٤٨
- ٣- باب: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَأَمْثَلُ ٣٤٩
- ٤- باب: وَجُوبُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ٣٥٠
- ٥- باب: عِيَادَةُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ ٣٥٠
- ٦- باب: فَضْلُ مَنْ يُصْرَعُ مِنَ الرِّيحِ ٣٥١
- ٧- باب: فَضْلُ مَنْ ذَهَبَ بَصَرُهُ ٣٥١
- ٨- باب: عِيَادَةُ النِّسَاءِ الرَّجَالِ ٣٥١
- ٩- باب: عِيَادَةُ الصَّبِيَّانِ ٣٥٢
- ١٠- باب: عِيَادَةُ الْأَعْرَابِ ٣٥٢
- ١١- باب: عِيَادَةُ الْمُشْرِكِ ٣٥٢
- ١٢- باب: إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً ٣٥٢
- ١٣- باب: وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ ٣٥٣
- ١٤- باب: مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ ٣٥٣
- ١٥- باب: عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرَدْفًا عَلَى الْحِمَارِ ٣٥٤

- ١٦- باب: مَا رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي وَجَعٌ، أَوْ وَارَأْسَاهُ! أَوْ اِشْتَدَّ
 ٣٥٤ بِي الْوَجَعِ
- ١٧- باب: قَوْلُ الْمَرِيضِ: قَوْمُوا عَنِّي
 ٣٥٥
- ١٨- باب: مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ
 ٣٥٦
- ١٩- باب: تَمَنَّى الْمَرِيضُ الْمَوْتَ
 ٣٥٦
- ٢٠- باب: دُعَاءُ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ
 ٣٥٧
- ٢١- باب: وَضُوءُ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ
 ٣٥٧
- ٢٢- باب: مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَى
 ٣٥٧

٥٩- (٧٦)

كِتَابُ الطَّبِّ

- ١- باب: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً
 ٣٥٩
- ٢- باب: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، وَالْمَرْأَةُ الرَّجُلَ؟
 ٣٦٠
- ٣- باب: الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثِ
 ٣٦٠
- ٤- باب: الدَّوَاءُ بِالْعَسَلِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾
 ٣٦٠
- ٥- باب: الدَّوَاءُ بِأَلْبَانِ الْإِبِلِ
 ٣٦١
- ٦- باب: الدَّوَاءُ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ
 ٣٦١
- ٧- باب: الْحَبَّةُ السَّودَاءُ
 ٣٦٢
- ٨- باب: التَّلْبِينَةُ لِلْمَرِيضِ
 ٣٦٢
- ٩- باب: السَّعُوطُ
 ٣٦٢
- ١٠- باب: السَّعُوطُ بِالنَّقْصِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ
 ٣٦٢
- ١١- باب: آيَةٌ سَاعَةٌ يَخْتَجِمُ
 ٣٦٣
- ١٢- باب: الْحَجَمُ فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ
 ٣٦٣
- ١٣- باب: الْحِجَامَةُ مِنَ الدَّاءِ
 ٣٦٣

الموضوع	الصفحة
١٤- باب: الْحِجَامَةُ عَلَى الرَّأْسِ	٣٦٤
١٥- باب: الْحَجْمُ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ	٣٦٤
١٦- باب: الْخَلْقُ مِنَ الْأَذَى	٣٦٤
١٧- باب: مَنْ أَكْتَوَى، أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضَلَ مَنْ لَمْ يَكْتَوِ	٣٦٥
١٨- باب: الْإِنْمِدِ وَالْكُحْلُ مِنَ الرَّمَدِ	٣٦٥
١٩- باب: الْجَذَامُ	٣٦٦
٢٠- باب: الْمَنْ شَفَاءٌ لِلْعَيْنِ	٣٦٦
٢١- باب: اللَّدُّودُ	٣٦٦
٢٢- باب:	٣٦٧
٢٣- باب: الْعُدْرَةُ	٣٦٨
٢٤- باب: دَوَاءُ الْمَبْطُونِ	٣٦٨
٢٥- باب: لَا صَفَرَ . . . إلخ	٣٦٨
٢٦- باب: ذَاتِ الْجَنْبِ	٣٦٨
٢٧- باب: حَرَقِ الْحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ	٣٦٩
٢٨- باب: الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ	٣٦٩
٢٩- باب: مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لَا تَلَايِمُهُ	٣٧٠
٣٠- باب: مَا يُذَكِّرُ فِي الطَّاعُونَ	٣٧٠
٣١- باب: أَجْرُ الصَّابِرِ عَلَى الطَّاعُونَ	٣٧١
٣٢- باب: الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ	٣٧١
٣٣- باب: الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٣٧١
٣٤- باب: الشَّرْطُ فِي الرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ	٣٧٢
٣٥- باب: رُقْيَةُ الْعَيْنِ	٣٧٢

- ٣٦- اَلْعَيْنُ حَقٌّ ٣٧٢
- ٣٧- باب: رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ ٣٧٢
- ٣٨- باب: رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ٣٧٣
- ٣٩- باب: النَّفْثِ فِي الرُّقِيَةِ ٣٧٣
- ٤٠- باب: مَسْحِ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ٣٧٤
- ٤١- باب: فِي الْمَرَأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ ٣٧٤
- ٤٢- باب: مَنْ لَمْ يَرْقِ ٣٧٤
- ٤٣- باب: الطَّيْرَةُ ٣٧٥
- ٤٤- باب: الْفَالُ ٣٧٥
- ٤٥- باب: لَا هَامَةَ ٣٧٥
- ٤٦- باب: الْكَهَانَةُ ٣٧٦
- ٤٧- باب: السَّخْرِ ٣٧٦
- ٤٨- باب: الشُّرُكُ وَالسَّخَرُ مِنَ الْمُوبِقَاتِ ٣٧٧
- ٤٩- باب: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّخَرُ ... إلخ؟ ٣٧٨
- ٥٠- باب: السَّخَرِ ٣٧٨
- ٥١- باب: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا ٣٧٨
- ٥٢- باب: الدَّوَاءُ بِالْعَجْوَةِ لِلْسَّخْرِ ٣٧٩
- ٥٣- باب: لَا هَامَةَ ٣٧٩
- ٥٤- باب: لَا عَدَوَى ٣٧٩
- ٥٥- باب: مَا يُذَكِّرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ ٣٨٠
- ٥٦- باب: شُرْبِ السُّمِّ، وَالِدَّوَاءِ بِهِ، وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ، وَالْحَيِّثُ ٣٨٠
- ٥٧- باب: أَلْبَانِ الْأَتَنِ ٣٨١

٣٨٢ ٥٨- باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ

٦٠- (٧٧)

كتاب الذبابة

١- باب: قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ

٣٨٣ الرِّزْقِ...﴾

٢- باب: مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءَ ٣٨٤

٣- باب: التَّشْمِيرُ فِي الثِّيَابِ ٣٨٤

٤- باب: مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكُعَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ ٣٨٤

٥- باب: مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ ٣٨٥

٦- باب: الْإِزَارُ الْمُهْدَبُ ٣٨٥

٧- باب: الْأُرْدِيَّةُ ٣٨٥

٨- باب: لُبْسُ الْقَمِيصِ ٣٨٦

٩- باب: جَيْبُ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ ٣٨٦

١٠- باب: مَنْ لَبَسَ جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ ٣٨٧

١١- باب: جُبَّةُ الصُّوفِ فِي الْغَزْوِ ٣٨٧

١٢- باب: الْقَبَاءُ، وَفَرْجُ حَرِيرٍ ٣٨٨

١٣- باب: الْبِرَانِسِ ٣٨٨

١٤- باب: السَّرَاوِيلُ ٣٨٨

١٥- باب: الْعَمَائِمُ ٣٨٩

١٦- باب: التَّقْنَعُ ٣٨٩

١٧- باب: الْمِغْفَرُ ٣٨٩

- ١٨- باب: الْبُرُودِ وَالْحَبَرِ وَالشَّمْلَةِ ٣٩٠
- ١٩- باب: الْأَكْسِيَّةِ وَالْخَمَائِصِ ٣٩٠
- ٢٠- باب: اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ٣٩١
- ٢١- باب: الإِخْتِيَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ٣٩١
- ٢٢- باب: الْخَمِيصَةِ السَّوْدَاءِ ٣٩١
- ٢٣- باب: الثِّيَابِ الْخَضِرِ ٣٩٢
- ٢٤- باب: الثِّيَابِ الْبَيْضِ ٣٩٢
- ٢٥- باب: لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ، وَقَدَرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ ٣٩٣
- ٢٦- باب: مَنْ مَسَّ الْحَرِيرَ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ ٣٩٣
- ٢٧- باب: افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ ٣٩٤
- ٢٨- باب: لُبْسِ الْقَسِيِّ ٣٩٤
- ٢٩- باب: مَا يُرَخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحِكَّةِ ٣٩٤
- ٣٠- باب: الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ ٣٩٥
- ٣١- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ ٣٩٥
- ٣٢- باب: مَا يُدْعَى لِمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا ٣٩٦
- ٣٣- باب: النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ لِلرِّجَالِ ٣٩٦
- ٣٤- باب: الثَّوْبِ الْمُزَعْفَرِ ٣٩٧
- ٣٥- باب: الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ ٣٩٧
- ٣٦- باب: الْمِشْرَةِ الْحُمْرَاءِ ٣٩٧
- ٣٧- باب: النَّعَالِ السَّنِيَّةِ وَغَيْرِهَا ٣٩٨

- ٣٨- باب: يَبْدَأُ بِالنَّعْلِ الْيُمْنَى ٣٩٨
- ٣٩- باب: لَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ٣٩٨
- ٤٠- باب: يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى ٣٩٩
- ٤١- باب: قَبَالَانِ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رَأَى قَبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا ٣٩٩
- ٤٢- باب: الْقُبَّةُ الْحُمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ ٤٠٠
- ٤٣- باب: الْجُلُوسُ عَلَى الْحَصِيرِ وَنَحْوِهِ ٤٠١
- ٤٤- باب: الْمُرَرَّرُ بِالذَّهَبِ ٤٠١
- ٤٥- باب: خَوَاتِيمُ الذَّهَبِ ٤٠١
- ٤٦- باب: خَاتَمُ الْفِضَّةِ ٤٠٢
- ٤٧- باب ٤٠٢
- ٤٨- باب: فَصُّ الْخَاتَمِ ٤٠٢
- ٤٩- خَاتَمُ الْحَدِيدِ ٤٠٣
- ٥٠- باب: نَقْشُ الْخَاتَمِ ٤٠٣
- ٥١- الْخَاتَمُ فِي الْخِنْصَرِ ٤٠٤
- ٥٢- باب: اتَّخَاذُ الْخَاتَمِ لِيُخْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ، أَوْ لِيُكْتَبَ بِهِ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ ٤٠٤
- ٥٣- باب: مَنْ جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ ٤٠٥
- ٥٤- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُنْقَشُ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ» ٤٠٥
- ٥٥- باب: هَلْ يُجْعَلُ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ؟ ٤٠٥
- ٥٦- باب: الْخَاتَمُ لِلنِّسَاءِ ٤٠٦

- ٥٧- باب: الْقَلَائِدِ وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ ٤٠٦
- ٥٨- باب: اسْتِعَارَةُ الْقَلَائِدِ ٤٠٦
- ٥٩- باب: الْقُرْطُ لِلنِّسَاءِ ٤٠٧
- ٦٠- باب: السَّخَابُ لِلصَّبِيَّانِ ٤٠٧
- ٦١- باب: الْمُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ ٤٠٧
- ٦٢- باب: إِخْرَاجُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ ٤٠٨
- ٦٣- باب: قَصُّ الشَّارِبِ ٤٠٨
- ٦٤- باب: تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ ٤٠٩
- ٦٥- باب: إِعْفَاءُ اللَّحَى ٤٠٩
- ٦٦- باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الشَّيْبِ ٤١٠
- ٦٧- باب: الْخِضَابِ ٤١٠
- ٦٨- باب: الْجَعْدِ ٤١٠
- ٦٩- باب: التَّلْبِيدِ ٤١١
- ٧٠- باب: الْفَرْقِ ٤١٢
- ٧١- باب: الذَّوَائِبِ ٤١٢
- ٧٢- باب: الْفَرْعِ ٤١٢
- ٧٣- باب: تَطْيِيبُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِيَدَيْهَا ٤١٣
- ٧٤- باب: الطَّيِّبُ فِي الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ ٤١٣
- ٧٥- باب: الْإِمْتِشَاطِ ٤١٣

- ٧٦- باب: تَرْجِيلِ الْحَائِضِ رُوحَهَا ٤١٣
- ٧٧- باب: التَّرْجِيلِ وَالتَّيْمُنِ فِيهِ ٤١٤
- ٧٨- باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الْمَسْكِ ٤١٤
- ٧٩- باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطَّيْبِ ٤١٤
- ٨٠- باب: مَنْ لَمْ يَرُدِّ الطَّيْبَ ٤١٤
- ٨١- باب: الذَّرِيرَةُ ٤١٥
- ٨٢- باب: الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ ٤١٥
- ٨٣- باب: وَضَلِ الشَّعْرِ ٤١٥
- ٨٤- باب: الْمُتَمَتِّصَاتِ ٤١٦
- ٨٥- باب: الْمُؤْصُولَةِ ٤١٦
- ٨٦- باب: الْوَاشِمَةِ ٤١٦
- ٨٧- باب: الْمُسْتَوْشِمَةِ ٤١٧
- ٨٨- باب: التَّصَاوِيرِ ٤١٧
- ٨٩- باب: عَذَابِ الْمُصَوِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٤١٧
- ٩٠- باب: نَقْضِ الصُّورِ ٤١٨
- ٩١- باب: مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ ٤١٨
- ٩٢- باب: مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورِ ٤١٩
- ٩٣- باب: كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ ٤١٩
- ٩٤- باب: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ٤٢٠

- ٩٥- باب: مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ٤٢٠
- ٩٦- باب: مَنْ لَعَنَ الْمُصَوِّرَ ٤٢٠
- ٩٧- باب: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، كُلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ
بِنَافِخٍ ٤٢١
- ٩٨- باب: الْإِرْتِدَافُ عَلَى الدَّابَّةِ ٤٢١
- ٩٩- باب: الثَّلَاثَةُ عَلَى الدَّابَّةِ ٤٢٢
- ١٠٠- باب: حَمَلِ صَاحِبِ الدَّابَّةِ غَيْرُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ . . . إلخ ٤٢٢
- ١٠١- باب: إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ ٤٢٢
- ١٠٢- باب: إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذَا مَحْرَمٍ ٤٢٣
- ١٠٣- باب: الْإِسْتِئْذَانُ، وَوَضْعُ الرَّجُلِ عَلَى الْأُخْرَى ٤٢٣

٦١ - (٧٨)

كِتَابُ الْإِسْبَرِ وَالصَّلَةِ

- ١- باب: الْإِسْبَرُ وَالصَّلَةُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ ٤٢٥
- ٢- باب: مَنْ أَحَقَّ النَّاسُ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ ٤٢٦
- ٣- باب: لَا يُجَاهِدُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَبَوَيْنِ ٤٢٦
- ٤- باب: لَا يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ٤٢٦
- ٥- باب: إِجَابَةُ دُعَاءِ مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ ٤٢٧
- ٦- باب: عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ ٤٢٧
- ٧- باب: صَلََةُ الْوَالِدِ الْمُشْرِكِ ٤٢٧
- ٨- باب: صَلََةُ الْمَرْأَةِ أُمَّهَا وَلَهَا زَوْجٌ ٤٢٨

- ٩- باب: صَلَٰةُ الْأَخِ الْمُشْرِكِ ٤٢٨
- ١٠- باب: فَضْلُ صَلَٰةِ الرَّحِمِ ٤٢٨
- ١١- باب: إِثْمُ الْقَاطِعِ ٤٢٩
- ١٢- باب: مَنْ بَسَطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ لَصْلَةً الرَّحِمِ ٤٢٩
- ١٣- باب: مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ ٤٢٩
- ١٤- باب: تُبَلُّ الرَّحِمُ بِبِلَالِهَا ٤٣٠
- ١٥- باب: لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ ٤٣٠
- ١٦- باب: مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ فِي الشُّرْكِ، ثُمَّ أَسْلَمَ ٤٣٠
- ١٧- باب: مَنْ تَرَكَ صَبِيَّةً غَيْرَهُ حَتَّى تَلْعَبَ بِهِ، أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ مَارَحَهَا ٤٣١
- ١٨- باب: رَحْمَةُ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلُهُ وَمُعَانَقَتُهُ ٤٣١
- ١٩- باب: جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِثْلَ جُزْءٍ ٤٣٣
- ٢٠- باب: قَتْلُ الْوَلَدِ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ ٤٣٣
- ٢١- باب: وَضْعُ الصَّبِيِّ فِي الْحَجَرِ ٤٣٣
- ٢٢- باب: وَضْعُ الصَّبِيِّ عَلَى الْفَخْذِ ٤٣٣
- ٢٣- باب: حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ ٤٣٤
- ٢٤- باب: فَضْلُ مَنْ يَعُولُ يَتِيمًا ٤٣٤
- ٢٥- باب: السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ ٤٣٤
- ٢٦- باب: السَّاعِي عَلَى الْمُسْكِينِ ٤٣٥
- ٢٧- باب: رَحْمَةُ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ ٤٣٥

- ٢٨- باب: الوَصَاةُ بِالْجَارِ ٤٣٦
- ٢٩- باب: إِيْثِمُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَقْفِهِ ٤٣٧
- ٣٠- باب: لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا ٤٣٧
- ٣١- باب: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُوْذِ جَارَهُ» ٤٣٧
- ٣٢- باب: حَقُّ الْجَوَارِ فِي قُرْبِ الْأَبْوَابِ ٤٣٨
- ٣٣- باب: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ٤٣٨
- ٣٤- باب: طِيبِ الْكَلَامَ ٤٣٨
- ٣٥- باب: الرُّفْقُ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ ٤٣٩
- ٣٦- باب: تَعَاوُنِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ٤٣٩
- ٣٧- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ ٤٣٩
- ٣٨- باب: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا ٤٤٠
- ٣٩- باب: حُسْنِ الْخُلُقِ وَالسَّخَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبُخْلِ ٤٤٠
- ٤٠- باب: كَيْفَ يَكُونُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ؟ ٤٤١
- ٤١- باب: الْمِقَّةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ٤٤٢
- ٤٢- باب: الْحُبُّ فِي اللَّهِ ٤٤٢
- ٤٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ ٤٤٢
- ٤٤- باب: مَا يُنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللَّعْنِ ٤٤٣

- ٤٥- باب: مَا يَجُوزُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ، وَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» ٤٤٣
- ٤٦- باب: الْغِيْبَةُ ٤٤٤
- ٤٧- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ» ٤٤٥
- ٤٨- باب: مَا يَجُوزُ مِنْ اغْتِيَابِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالرَّيْبِ ٤٤٦
- ٤٩- باب: النَّيْمَةُ مِنَ الْكِبَائِرِ ٤٤٦
- ٥٠- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّيْمَةِ ٤٤٦
- ٥١- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ ٤٤٧
- ٥٢- باب: مَا قِيلَ فِي ذِي الْوَجْهَيْنِ ٤٤٧
- ٥٣- باب: مَنْ أَخْبَرَ صَاحِبَهُ بِمَا يُقَالُ فِيهِ ٤٤٨
- ٥٤- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَادُحِ ٤٤٨
- ٥٥- باب: مَنْ أَتَى عَلَى أَخِيهِ بِمَا يَعْلَمُ ٤٤٨
- ٥٦- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ.....﴾ ٤٤٩
- ٥٧- باب: مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاوُدِ وَالتَّدَابُرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ ٤٥٠
- ٥٨- باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْنَبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْرٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ٤٥٠
- ٥٩- باب: مَا يَكُونُ مِنَ الظَّنِّ ٤٥١
- ٦٠- باب: سِتْرُ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ ٤٥٢
- ٦١- باب: الْكِبَرِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ... إلخ ٤٥٢

- ٦٢- باب: الْهَجْرَةُ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ» ٤٥٣
- ٦٣- باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْهَجْرَانِ لِمَنْ عَصَى ٤٥٣
- ٦٤- باب: هَلْ يَزُورُ صَاحِبَهُ كُلَّ يَوْمٍ، أَوْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا؟ ٤٥٤
- ٦٥- باب: الزِّيَارَةُ، وَمَنْ زَارَ قَوْمًا، فَطَعِمَ عَنْدهُمْ ٤٥٥
- ٦٦- باب: مَنْ تَجَمَّلَ لِلْوُفُودِ ٤٥٥
- ٦٧- باب: الْإِخَاءُ وَالْحِلْفُ ٤٥٥
- ٦٨- باب: التَّبَسُّمُ وَالضَّحِكُ ٤٥٦
- ٦٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ... ٤٥٧



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات المجلد الخامس

الموضوع

الصفحة

تابع

كتاب الأذية والصلوة

- ٥ ٧٠- باب: فِي الْهَدْيِ الصَّالِحِ
- ٥ ٧١- باب: الصَّبْرُ فِي الْأَذَى، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾
- ٦ ٧٢- باب: مَنْ لَمْ يُوَاجِهِ النَّاسَ بِالْعِتَابِ
- ٦ ٧٣- باب: مَنْ أَكْفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ، فَهُوَ كَمَا قَالَ
- ٧ ٧٤- باب: مَنْ لَمْ يَزِ اكْفَارَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُتَأَوَّلًا أَوْ جَاهِلًا
- ٩ ٧٥- باب: مَا يَجُوزُ مِنَ الْغَضَبِ وَالشَّدَّةِ لِأَمْرِ اللَّهِ
- ٩ ٧٦- باب: الْحَذَرُ مِنَ الْغَضَبِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْنَبُونَ كِتَابَ الْأَنْعَامِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾
- ١١ ٧٧- باب: الْحَيَاءُ
- ١٢ ٧٨- باب: «إِذَا لَمْ تَسْتَحْ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»
- ١٢ ٧٩- باب: مَا لَا يُسْتَحْيَا مِنَ الْحَقِّ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ

- ٨٠- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا» ١٣
- ٨١- باب: الْإِنْبِسَاطُ إِلَى النَّاسِ ١٤
- ٨٢- باب: الْمُدَارَاةُ مَعَ النَّاسِ ١٤
- ٨٣- باب: لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ ١٥
- ٨٤- باب: حَقُّ الضَّيْفِ ١٥
- ٨٥- باب: إِكْرَامِ الضَّيْفِ، وَخِدْمَتِهِ إِثَاءَهُ بِنَفْسِهِ ١٦
- ٨٦- باب: صُنْعِ الطَّعَامِ، وَالتَّكْلُفِ لِلضَّيْفِ ١٧
- ٨٧- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْغَضَبِ وَالْجَزَعِ عِنْدَ الضَّيْفِ ١٧
- ٨٨- باب: قَوْلِ الضَّيْفِ لِصَاحِبِهِ: وَاللَّهِ! لَا أَكُلُ حَتَّى تَأْكُلَ ١٨
- ٨٩- باب: إِكْرَامِ الْكَبِيرِ، وَيَبْدَأُ الْأَكْبَرُ بِالْكَلَامِ وَالسُّؤَالِ ١٨
- ٩٠- باب: مَا يَحْجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالْخِذَاءِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ ١٩
- ٩١- باب: هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ ١٩
- ٩٢- باب: مَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ الشَّعْرُ، حَتَّى يَصُدَّهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ ٢٠
- ٩٣- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَرَبَّتْ يَمِينُكَ»، وَ«عَقَرَى حَلْقِي» ٢٠
- ٩٤- باب: مَا جَاءَ فِي زَعَمُوا ٢١
- ٩٥- باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: وَيَلَلَك! ٢١
- ٩٦- باب: عَلَامَةُ حُبِّ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ ٢٢
- ٩٧- باب: قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ: اخْسَأْ ٢٣

- ٩٨- باب: قَوْلِ الرَّجُلِ: مَرْحَبًا ٢٤
- ٩٩- باب: مَا يُدْعَى النَّاسُ بِآبَائِهِمْ ٢٤
- ١٠٠- باب: لَا يَقُلْ: خَبِثْتُ نَفْسِي ٢٥
- ١٠١- باب: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ» ٢٥
- ١٠٢- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْكَرُمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ... إلخ» ٢٥
- ١٠٣- باب: قَوْلِ الرَّجُلِ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي ٢٦
- ١٠٤- باب: قَوْلِ الرَّجُلِ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ٢٦
- ١٠٥- باب: أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ﷻ ٢٧
- ١٠٦- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي» ٢٧
- ١٠٧- باب: اسْمُ الْحَزْنِ ٢٨
- ١٠٨- باب: تَحْوِيلُ الْإِسْمِ إِلَى اسْمٍ أَحْسَنَ مِنْهُ ٢٨
- ١٠٩- باب: مَنْ سَمَّى بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - ٢٨
- ١١٠- باب: تَسْمِيَةُ الْوَلِيدِ ٢٩
- ١١١- باب: مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ، فَتَقَصَّ مِنْ اسْمِهِ حَرْفًا ٢٩
- ١١٢- باب: الْكُنْيَةُ لِلصَّبِيِّ، وَقَبْلَ أَنْ يُوَلَّدَ لِلرَّجُلِ ٣٠
- ١١٣- باب: التَّكْنِيَةُ بِأَبِي تُرَابٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى ٣٠
- ١١٤- باب: أَبْغَضُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ﷻ ٣١
- ١١٥- باب: كُنْيَةُ الْمُشْرِكِ ٣١
- ١١٦- باب: الْمَعَارِضُ مُنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ ٣٢

- ١١٧- باب: قَوْلِ الرَّجُلِ لِلشَّيْءِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ يَتَوَي أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقٍّ ٣٣
- ١١٨- باب: رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ...﴾ ٣٣
- ١١٩- باب: نَكَّتِ الْعُودَ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ٣٤
- ١٢٠- باب: الرَّجُلُ يَنْكُتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ ٣٤
- ١٢١- باب: التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ ٣٤
- ١٢٢- باب: النَّهْيِ عَنِ الْخَذْفِ ٣٥
- ١٢٣- باب: الْحَمْدُ لِلْعَاطِسِ ٣٥
- ١٢٤- باب: تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللَّهَ ٣٥
- ١٢٥- باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعُطَاسِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الشَّأْوَبِ ٣٧
- ١٢٦- باب: إِذَا عَطَسَ كَيْفَ يُشَمَّتُ؟ ٣٧
- ١٢٧- باب: لَا يُشَمَّتُ الْعَاطِسُ إِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ ٣٧
- ١٢٨- باب: إِذَا تَنَاءَبَ، فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ٣٨

٦٢- (٧٩)

كِتَابُ الْإِسْتِغَاثَةِ

- ١- باب: بَدْءُ السَّلَامِ ٣٩
- ٢- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا...﴾ ٣٩
- ٣- باب: السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ٤٠
- ٤- باب: تَسْلِيمُ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ ٤١

- ٤١ ٥- باب: تَسْلِيمِ الرَّاَكِبِ عَلَى الْمَاشِي
- ٤١ ٦- باب: تَسْلِيمِ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ
- ٤١ ٧- باب: تَسْلِيمِ الصَّغِيرِ عَلَى الْكَبِيرِ
- ٤٢ ٨- باب: إِفْشَاءِ السَّلَامِ
- ٤٢ ٩- باب: السَّلَامِ لِلْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ
- ٤٢ ١٠- باب: آيَةِ الْحِجَابِ
- ٤٣ ١١- باب: الْإِسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ
- ٤٣ ١٢- باب: زِنَا الْجَوَارِحِ دُونَ الْفَرْجِ
- ٤٣ ١٣- باب: التَّسْلِيمِ وَالْإِسْتِثْنَانِ ثَلَاثًا
- ٤٤ ١٤- باب: إِذَا دُعِيَ الرَّجُلُ فَجَاءَ هَلْ يَسْتَأْذِنُ؟
- ٤٤ ١٥- باب: التَّسْلِيمِ عَلَى الصَّبِيَّانِ
- ٤٤ ١٦- باب: تَسْلِيمِ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءِ عَلَى الرَّجَالِ
- ٤٥ ١٧- باب: إِذَا قَالَ: مَنْ ذَا؟ فَقَالَ: أَنَا
- ٤٥ ١٨- باب: مَنْ رَدَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ
- ٤٦ ١٩- باب: إِذَا قَالَ: فَلَانُ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ
- ٤٦ ٢٠- باب: التَّسْلِيمِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ
- ٤٦ ٢١- باب: مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَلَمْ يَرُدَّ سَلَامَهُ حَتَّى تَتَيَّنَ تَوْبَتُهُ
- ٤٧ ٢٢- باب: كَيْفَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالسَّلَامِ؟
- ٤٨ ٢٣- باب: مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مَنْ يُحْذَرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَسْتَبِينَ أَمْرَهُ

- ٢٤- باب: كَيْفَ يُكْتَبُ الْكِتَابُ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ؟ ٤٨
- ٢٥- باب: بِمَنْ يُبْدَأُ فِي الْكِتَابِ؟ ٤٨
- ٢٦- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» ٤٩
- ٢٧- باب: الْمُصَافَحَةُ ٤٩
- ٢٨- باب: الْأَخْذُ بِالْيَدَيْنِ ٥٠
- ٢٩- باب: الْمُعَانَقَةُ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ ٥٠
- ٣٠- باب: مَنْ أَجَابَ بِلَيْتِكَ وَسَعْدَيْكَ ٥٢
- ٣١- باب: لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ٥٣
- ٣٢- باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ٥٣
- ٣٣- باب: مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ بَيْتِهِ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ أَصْحَابَهُ، أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَ النَّاسُ ٥٣
- ٣٤- باب: الْإِحْتِبَاءُ بِالْيَدِ، وَهُوَ الْقَرْفُصَاءُ ٥٤
- ٣٥- باب: مَنْ اتَّكَأَ بَيْنَ يَدَيْ أَصْحَابِهِ ٥٤
- ٣٦- باب: مَنْ أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ لِحَاجَةٍ أَوْ قَصْدٍ ٥٤
- ٣٧- باب: السَّرِير ٥٥
- ٣٨- باب: مَنْ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةٌ ٥٥
- ٣٩- باب: الْقَائِلَةُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ٥٦
- ٤٠- باب: الْقَائِلَةُ فِي الْمَسْجِدِ ٥٦
- ٤١- باب: مَنْ زَارَ قَوْمًا، فَقَالَ عِنْدَهُمْ ٥٦

- ٥٧ ٤٢- باب: الْجُلُوسِ كَيْفَمَا تَيَسَّرَ
- ٥٧ ٤٣- باب: مَنْ نَاجَى بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّ صَاحِبِهِ، فَإِذَا مَاتَ، أَخْبَرَ بِهِ
- ٥٨ ٤٤- باب: الْإِسْتِقَاءُ
- ٥٨ ٤٥- باب: لَا يَتَنَاجَى ائْتَانِ دُونَ الثَّالِثِ
- ٥٩ ٤٦- باب: حِفْظُ السِّرِّ
- ٥٩ ٤٧- باب: إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَلَا بَأْسَ بِالْمُسَارَةِ وَالْمُنَاجَاةِ
- ٥٩ ٤٨- باب: طُولُ النَّجْوَى ﴿وَإِذْهُمْ نَجْوَى﴾
- ٦٠ ٤٩- باب: لَا تُتْرَكُ النَّارُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ
- ٦٠ ٥٠- باب: غَلَقِ الْأَبْوَابِ بِاللَّيْلِ
- ٦٠ ٥١- باب: الْخِتَانِ بَعْدَ الْكِبَرِ
- ٦١ ٥٢- باب: كُلُّ لَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا شَغَلَهُ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ
- ٦٢ ٥٣- باب: مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ

٦٣- (٨٠)

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

- ٦٣ ١- باب: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ
- ٦٤ ٢- باب: أَفْضَلُ الْإِسْتِغْفَارِ
- ٦٤ ٣- باب: اسْتَغْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ
- ٦٥ ٤- باب: التَّوْبَةُ

- ٥- باب: الضُّجْعُ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ ٦٥
- ٦- باب: إِذَا بَاتَ طَاهِرًا ٦٥
- ٧- باب: مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ ٦٦
- ٨- باب: وَضَعَ الْيَدِ تَحْتَ الْخَدِّ الْأَيْمَنِ ٦٦
- ٩- باب: النَّوْمُ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ ٦٦
- ١٠- باب: الدُّعَاءُ إِذَا انْتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ ٦٧
- ١١- باب: التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ الْمَنَامِ ٦٧
- ١٢- باب: التَّعَوُّذُ وَالْقِرَاءَةُ عِنْدَ النَّوْمِ ٦٧
- ١٣- باب ٦٨
- ١٤- باب: الدُّعَاءُ نِصْفَ اللَّيْلِ ٦٨
- ١٥- باب: الدُّعَاءُ عِنْدَ الْخَلَاءِ ٦٨
- ١٦- باب: مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ ٦٨
- ١٧- باب: الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ ٦٩
- ١٨- باب: الدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٧٠
- ١٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ ٧٠
- ٢٠- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ السُّجْعِ فِي الدُّعَاءِ ٧١
- ٢١- باب: لِيُعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ ٧١
- ٢٢- باب: يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَعْجَلْ ٧٢
- ٢٣- باب: رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الدُّعَاءِ ٧٢

- ٢٤- باب: الدُّعَاءُ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ ٧٢
- ٢٥- باب: الدُّعَاءُ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ ٧٣
- ٢٦- باب: دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِخَادِمِهِ بِطُولِ الْعُمُرِ، وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ ٧٣
- ٢٧- باب: الدُّعَاءُ عِنْدَ الْكَرْبِ ٧٤
- ٢٨- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ ٧٤
- ٢٩- باب: دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى» ٧٤
- ٣٠- باب: الدُّعَاءُ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ ٧٥
- ٣١- باب: الدُّعَاءُ لِلصَّبِيَّانِ بِالْبَرَكَةِ، وَمَسْحِ رُؤُوسِهِمْ ٧٥
- ٣٢- باب: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٧٦
- ٣٣- باب: هَلْ يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ ٧٦
- ٣٤- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ آذَيْتُهُ، فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً» ٧٧
- ٣٥- باب: التَّعَوُّذُ مِنَ الْفِتَنِ ٧٧
- ٣٦- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ غَلْبَةِ الرِّجَالِ ٧٧
- ٣٧- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ٧٨
- ٣٧م- باب: التَّعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ ٧٨
- ٣٨- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ٧٨
- ٣٩- باب: التَّعَوُّذُ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ ٧٩
- ٤٠- باب: الْإِسْتِعَاذَةُ مِنَ الْجُبْنِ وَالْكَسَلِ ٧٩

- ٧٩ ٤١- باب: التَّعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ
- ٨٠ ٤٢- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ أَرَذَلِ الْعُمْرِ
- ٨٠ ٤٣- باب: الدُّعَاءُ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجَعِ
- ٨١ ٤٤- باب: الإِسْتِعَاذَةُ مِنْ أَرَذَلِ الْعُمْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ
- ٨١ ٤٥- باب: الإِسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى
- ٨١ ٤٦- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ
- ٨٢ ٤٧- باب: الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ الْمَالِ مَعَ الْبَرَكَةِ
- ٨٢ ٤٧م/ باب: الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ الْوَلَدِ مَعَ الْبَرَكَةِ
- ٨٢ ٤٨- باب: الدُّعَاءُ عِنْدَ الإِسْتِخَارَةِ
- ٨٢ ٤٩- باب: الدُّعَاءُ عِنْدَ الْوُضُوءِ
- ٨٣ ٥٠- باب: الدُّعَاءُ إِذَا عَلَا عَقَبَةٌ
- ٨٣ ٥١- باب: الدُّعَاءُ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا
- ٨٣ ٥٢- باب: الدُّعَاءُ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، أَوْ رَجَعَ
- ٨٤ ٥٣- باب: الدُّعَاءُ لِلْمُتَرَوِّجِ
- ٨٤ ٥٤- باب: مَا يَقُولُ إِذَا آتَى أَهْلَهُ
- ٨٤ ٥٥- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً»
- ٨٥ ٥٦- باب: التَّعَوُّذُ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا
- ٨٥ ٥٧- باب: تَكْرِيرُ الدُّعَاءِ
- ٨٥ ٥٨- باب: الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ

- ٥٩- باب: الدُّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ ٨٦
- ٦٠- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ» ٨٦
- ٦١- باب: الدُّعَاءُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ٨٧
- ٦٢- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لَنَا فِي الْيَهُودِ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيْنَا» ٨٧
- ٦٣- باب: التَّأْمِينِ ٨٧
- ٦٤- باب: فَضْلِ التَّهْلِيلِ ٨٧
- ٦٥- باب: فَضْلِ التَّسْبِيحِ ٨٨
- ٦٦- باب: فَضْلِ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ ٨٨
- ٦٧- باب: قَوْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ٨٨
- ٦٨- باب: لِلَّهِ مِثَّةُ اسْمٍ غَيْرِ وَاحِدٍ ٨٩
- ٦٩- باب: الْمَوْعِظَةُ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ ٨٩

٦٤ - (٨١)

كتاب الزَّوَادِ

- ١- باب: الصُّحَّةُ وَالْفَرَاغُ، وَلَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ٩١
- ٢- باب: مَثَلِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ٩٢
- ٣- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» ٩٢
- ٤- باب: فِي الْأَمَلِ وَطَوْلِهِ ٩٣
- ٥- باب: مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعْذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمْرِ ٩٤
- ٦- باب: الْعَمَلِ الَّذِي يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى ٩٥

- ٧- باب: مَا يُحْذَرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا ٩٦
- ٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ ٩٧
- ٩- باب: ذَهَابِ الصَّالِحِينَ ٩٧
- ١٠- باب: مَا يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ ٩٨

٦٥ - (٨٩)

كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

- ١- باب: مَنِ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهَوَانَ عَلَى الْكُفْرِ ١٠٠
- ٢- باب: فِي بَيْعِ الْمُكْرَهِ وَنَحْوِهِ، فِي الْحَقِّ وَغَيْرِهِ ١٠١
- ٣- باب: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَهِ ١٠٢
- ٤- باب: إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ، لَمْ يَجُزْ ١٠٣
- ٥- باب: مِنَ الْإِكْرَاهِ ﴿وَكَرَاهًا﴾ ١٠٣
- ٦- باب: إِذَا أُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْنِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا ١٠٤
- ٧- باب: يَمِينُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: أَنَّهُ أَخُوهُ، إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ أَوْ نَحْوَهُ ١٠٤

٦٦ - (٩٠)

كِتَابُ الْحَيْلِ

- ١- باب: فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الْأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا ١٠٧
- ٢- باب: فِي الصَّلَاةِ ١٠٨
- ٣- باب: فِي الزَّكَاةِ ١١١
- ٤- باب: الْحَيْلَةُ فِي النِّكَاحِ ١١٢

- ٥- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْبَيْعِ ١١٣
- ٦- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ ١١٤
- ٧- باب: مَا يُنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ ١١٤
- ٨- باب: مَا يُنْهَى عَنِ الْإِحْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْغُوبَةِ ١١٥
- ٩- باب: إِذَا غَضِبَ جَارِيَةٌ، فَزَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ ١١٥
- ١٠- باب ١١٦
- ١١- باب: فِي النِّكَاحِ ١١٦
- ١٢- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ احْتِيَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ ١١٧
- ١٣- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ ١١٧
- ١٤- باب: فِي الْهَبَةِ وَالشُّفْعَةِ ١١٨
- ١٥- باب: احْتِيَالِ الْعَامِلِ لِيُهْدَى لَهُ ١١٩

٦٧- (٩١)

كِتَابُ التَّعْيِينِ

- ١- باب: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ ١٢٣
- ٢- باب: رُؤْيَا الصَّالِحِينَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ ١٢٤
- ٣- باب: الرَّؤْيَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ١٢٤
- ٤- باب: الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ ١٢٥
- ٥- باب: الْمُبَشِّرَاتِ ١٢٦

- ٦- باب: رُؤْيَا يُوسُفَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا...﴾ ١٢٦
- ٧- باب: رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ قَالَ يَبْنَئِي إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ...﴾ ١٢٧
- ٨- باب: التَّوَاتُؤُ عَلَى الرُّؤْيَا ١٢٧
- ٩- باب: رُؤْيَا أَهْلِ السُّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشَّرِّكَ ١٢٨
- ١٠- باب: مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ ١٣٠
- ١١- باب: رُؤْيَا اللَّيْلِ ١٣٠
- ١٢- باب: الرُّؤْيَا بِالنَّهَارِ ١٣١
- ١٣- باب: رُؤْيَا النِّسَاءِ ١٣١
- ١٤- باب: الْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ ١٣٢
- ١٥- باب: اللَّبَنِ ١٣٢
- ١٦- باب: إِذَا جَرَى اللَّبَنُ فِي أَطْرَافِهِ أَوْ أَطَافِيرِهِ ١٣٢
- ١٧- باب: الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ ١٣٣
- ١٨- باب: جَرِّ الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ ١٣٣
- ١٩- باب: الْخُضْرِ فِي الْمَنَامِ، وَالرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ ١٣٣
- ٢٠- باب: كَشْفِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَنَامِ ١٣٤
- ٢١- باب: ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ ١٣٤
- ٢٢- باب: الْمَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ ١٣٤

- ٢٣- باب: التَّغْلِيْقُ بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلَقَةِ ١٣٤
- ٢٤- باب: عَمُودُ الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ ١٣٥
- ٢٥- باب: الْإِسْتَبْرَقُ، وَدُخُولُ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ ١٣٦
- ٢٦- باب: الْقَيْدُ فِي الْمَنَامِ ١٣٦
- ٢٧- باب: الْعَيْنُ الْجَارِيَّةُ فِي الْمَنَامِ ١٣٦
- ٢٨- باب: نَزْعُ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْرِ حَتَّى يَرَوِيَ النَّاسُ ١٣٧
- ٢٩- باب: رُؤْيَا نَزْعِ الذَّنُوبِ وَالذَّنُوبِينَ مِنَ الْبَيْرِ بِضَعْفٍ ١٣٧
- ٣٠- باب: الْإِسْتِرَاحَةُ فِي الْمَنَامِ ١٣٧
- ٣١- باب: الْقَصْرُ فِي الْمَنَامِ ١٣٧
- ٣٢- باب: الْوُضُوءُ فِي الْمَنَامِ ١٣٨
- ٣٣- باب: الطَّوَافُ بِالْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ ١٣٨
- ٣٤- باب: إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ ١٣٨
- ٣٥- باب: الْأَمْنُ وَذَهَابُ الرُّوْعِ فِي الْمَنَامِ ١٣٩
- ٣٦- باب: الْأَخْذُ عَلَى الْيَمِينِ فِي النَّوْمِ ١٣٩
- ٣٧- باب: الْقَدَحُ فِي النَّوْمِ ١٣٩
- ٣٨- باب: إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ ١٣٩
- ٣٩- باب: إِذَا رَأَى بَقْرًا تُنَحَرُ ١٤٠
- ٤٠- باب: النَّفْخُ فِي الْمَنَامِ ١٤٠
- ٤١- باب: إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كَوَّةٍ، فَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ ١٤٠

- ٤٢- باب: الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ ١٤١
- ٤٣- باب: الْمَرْأَةُ النَّائِرَةُ الرَّأْسِ ١٤١
- ٤٤- باب: إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ ١٤١
- ٤٥- باب: مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ ١٤١
- ٤٦- باب: إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ، فَلَا يُخْبِرُ بِهَا، وَلَا يَذْكُرُهَا ١٤٢
- ٤٧- باب: مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِبْ ١٤٢
- ٤٨- باب: تَعْبِيرُ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ١٤٣
- ٦٨- (٩٣)

كِتَابُ الْفِتَنِ

- ١- باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ١٤٥
- ٢- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» ١٤٦
- ٣- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ أُعْيِلِمَةَ سُفْهَاءَ» ١٤٧
- ٤- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ» ١٤٧
- ٥- باب: ظُهُورِ الْفِتَنِ ١٤٧
- ٦- باب: لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ ١٤٨
- ٧- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا» ١٤٨
- ٨- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» ١٤٩
- ٩- باب: تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ١٥٠

- ١٠- باب: إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا ١٥٠
- ١١- باب: كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً؟ ١٥٠
- ١٢- باب: مَنْ كَرِهَ أَنْ يُكَثَّرَ سَوَادَ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ ١٥٠
- ١٣- باب: إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ ١٥١
- ١٤- باب: التَّعَرُّبُ فِي الْفِتْنَةِ ١٥١
- ١٥- باب: التَّعَوُّذُ مِنَ الْفِتَنِ ١٥١
- ١٦- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفِتْنَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ» ١٥٢
- ١٧- باب: الْفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ ١٥٢
- ١٨- باب ١٥٣
- ١٩- باب: إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا ١٥٤
- ٢٠- باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ» ١٥٤
- ٢١- باب: إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ ١٥٤
- ٢٢- باب: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغْبِطَ أَهْلُ الْقُبُورِ ١٥٥
- ٢٣- باب: تَغْيِيرُ الزَّمَانِ حَتَّى تُعْبَدَ الْأَوْثَانُ ١٥٥
- ٢٤- باب: خُرُوجُ النَّارِ ١٥٦
- ٢٥- باب ١٥٧
- ٢٦- باب: ذِكْرُ الدَّجَالِ ١٥٨
- ٢٧- باب: لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ ١٥٨
- ٢٨- باب: يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ١٥٩

(٦٩) - (٩٣)

كِتَابُ الْحُكْمِ

- ١- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ١٦٢
- ٢- باب: الْأَمْرُ مِنَ الْقُرَيْشِ ١٦٣
- ٣- باب: أَجْرُ مَنْ قَضَى بِالْحِكْمَةِ ١٦٤
- ٤- باب: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ ١٦٤
- ٥- باب: مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا ١٦٥
- ٦- باب: مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ، وَكِلَإِ إِلَيْهَا ١٦٥
- ٧- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَرْصِ عَلَى الْإِمَارَةِ ١٦٥
- ٨- باب: مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ ١٦٦
- ٩- باب: مَنْ شَاقَّ، شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ١٦٦
- ١٠- باب: الْقَضَاءُ وَالْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ ١٦٦
- ١١- باب: مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَاطٍ ١٦٧
- ١٢- باب: الْحَاكِمُ يَحْكُمُ بِالْقَتْلِ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي فَوْقَهُ ١٦٧
- ١٣- باب: هَلْ يَقْضِي الْحَاكِمُ أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ ١٦٨
- ١٤- باب: مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ ١٦٩
- ١٥- باب: الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ ١٧٠
- ١٦- باب: مَتَى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ؟ ١٧٢
- ١٧- باب: رِزْقُ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ١٧٣

- ١٨- باب: مَنْ قَضَى وَلَا عَنَ فِي الْمَسْجِدِ ١٧٣
- ١٩- باب: مَنْ حَكَمَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ، أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَيُقَامَ ١٧٤
- ٢٠- باب: مُوَظَّعَةُ الْإِمَامِ لِلْخُصُومِ ١٧٥
- ٢١- باب: الشَّهَادَةُ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي وِلَايَةِ الْقَضَاءِ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ، لِلْخَصْمِ ١٧٥
- ٢٢- باب: أَمْرُ الْوَالِي إِذَا وَجَّهَ أَمِيرَيْنِ إِلَى مَوْضِعٍ: أَنْ يَتَطَاوَعَا، وَلَا يَتَعَاصِيَا ١٧٧
- ٢٣- باب: إِجَابَةُ الْحَاكِمِ الدَّعْوَةَ ١٧٧
- ٢٤- باب: هَدَايَا الْعُمَّالِ ١٧٧
- ٢٥- باب: اسْتِقْضَاءُ الْمَوَالِي وَاسْتِعْمَالُهُمْ ١٧٨
- ٢٦- باب: الْعُرْفَاءُ لِلنَّاسِ ١٧٨
- ٢٧- باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ ١٧٩
- ٢٨- باب: الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ ١٧٩
- ٢٩- باب: مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذُهُ ١٨٠
- ٣٠- باب: الْحُكْمُ فِي الْبَيْتِ وَنَحْوِهَا ١٨١
- ٣١- باب: الْقَضَاءُ فِي كَثِيرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ ١٨٢
- ٣٢- باب: بَيْعُ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَضِيَاعَهُمْ ١٨٢
- ٣٣- باب: مَنْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِطَعْنٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ فِي الْأُمَرَاءِ حَدِيثًا ١٨٣
- ٣٤- باب: الْأَلَدُ الْخَصِمُ، وَهُوَ الدَّائِمُ فِي الْخُصُومَةِ ١٨٣

- ٣٥- باب: إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرِ، أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَهَوَّ رَدُّ ١٨٤
- ٣٦- باب: الْإِمَامُ يَأْتِي قَوْمًا فَيُصْلِحُ بَيْنَهُمْ ١٨٤
- ٣٧- باب: يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا ١٨٥
- ٣٨- باب: كِتَابُ الْحَاكِمِ إِلَى عُمَّالِهِ، وَالْقَاضِي إِلَى أَمَنَائِهِ ١٨٥
- ٣٩- باب: هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا وَحْدَهُ لِلنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ ١٨٥
- ٤٠- باب: تَرْجَمَةُ الْحُكَّامِ ١٨٦
- ٤٠- باب: تَرْجَمَةُ الْحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانُ وَاحِدٌ؟ ١٨٧
- ٤١- باب: مُحَاسَبَةُ الْإِمَامِ عُمَّالَهُ ١٩٠
- ٤٢- باب: بَطَانَةُ الْإِمَامِ وَأَهْلُ مَشُورَتِهِ ١٩٠
- ٤٣- باب: كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ؟ ١٩٠
- ٤٤- باب: مَنْ بَايَعَ مَرَّتَيْنِ ١٩١
- ٤٥- باب: بَيْعَةُ الْأَعْرَابِ ١٩٢
- ٤٦- باب: بَيْعَةُ الصَّغِيرِ ١٩٢
- ٤٧- باب: مَنْ بَايَعَ، ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَةَ ١٩٢
- ٤٨- باب: مَنْ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا ١٩٣
- ٤٩- باب: بَيْعَةُ النِّسَاءِ ١٩٣
- ٥٠- باب: مَنْ نَكَثَ بَيْعَةً ١٩٤
- ٥١- باب: الْإِسْتِخْلَافُ ١٩٤
- ٥١م - باب ١٩٥
- ٥٢- باب: إِخْرَاجُ الْخُصُومِ وَأَهْلِ الرِّيبِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ ١٩٦

٥٣- باب: هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُجْرِمِينَ وَأَهْلَ الْمَعْصِيَةِ مِنَ الْكَلَامِ مَعَهُ،

وَالزِّيَارَةَ، وَنَحْوَهُ؟ ١٩٦

٧٠- (٩٤)

كِتَابُ التَّمَنِّي

١- باب: مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ ١٩٩

٢- باب: تَمَنَّى الْخَيْرِ ٢٠٠

٣- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ» ٢٠١

٤- باب: قَوْلُهُ ﷺ: «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا» ٢٠١

٥- باب: تَمَنَّى الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ ٢٠٢

٦- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّي ٢٠٢

٧- باب: قَوْلِ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللَّهُ... إلخ ٢٠٤

٨- باب: كَرَاهِيَّةُ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ ٢٠٤

٩- باب: مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوْ ٢٠٥

٧١- (٩٥)

كِتَابُ الْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ... إلخ

١- باب: مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ... إلخ ٢٠٩

٢- باب: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ الزُّبَيْرَ طَلِيعَةً وَحْدَهُ ٢١٦

٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾... إلخ ٢١٧

٤- باب: مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَمْراءِ وَالرُّسُلِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ٢١٨

٥- باب: وَصَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ٢١٩

٦- باب: خَبَرِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ ٢٢٠

٧٢ - (٩٧)

كتاب الاختصاص

- ١- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ» ٢٢٥
- ٢- باب: الْاِقْتِدَاءُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٢٦
- ٣- باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَتَكْلُفِ مَا لَا يَغْنِيهِ ٢٢٨
- ٤- باب: الْاِقْتِدَاءُ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ ٢٣٠
- ٥- باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ ٢٣١
- ٦- باب: إِنْثِمَ مَنْ آوَى مُخْدِئًا ٢٣٤
- ٧- باب: مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكْلُفِ الْقِيَاسِ ٢٣٤
- ٨- باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ مِمَّا لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي» ... ٢٣٤
- ٩- باب: تَعْلِيمُ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، لَيْسَ بِرَأْيٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ ٢٣٥
- ١٠- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ يُقَاتِلُونَ»، وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ ٢٣٥
- ١١- باب: قَوْلِ اللَّهِ: ﴿أَوْ يَلِسَكُمُ شَيْعًا﴾ ٢٣٥
- ١٢- باب: مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلِ مُبَيَّنٍّ ٢٣٦
- ١٣- باب: مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقُضَاةِ ٢٣٦
- ١٤- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» ٢٣٦
- ١٥- باب: إِنْثِمَ مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، أَوْ سَنَّ سُنَّةَ سَيِّئَةٍ... إلخ ٢٣٧
- ١٦- باب: مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانِ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ ٢٣٧

- ١٧- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ٢٣٨
- ١٨- باب: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ ٢٣٩
- ١٩- باب: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ٢٤٠
- ٢٠- باب: إِذَا اجْتَهَدَ الْعَامِلُ أَوْ الْحَاكِمُ، فَأَخْطَأَ خِلَافَ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ ٢٤١
- ٢١- باب: أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ، فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ ٢٤٢
- ٢٢- باب: الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ أَحْكَامَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ ظَاهِرَةً ٢٤٢
- ٢٣- باب: مَنْ رَأَى تَرْكَ النَّكِيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ ٢٤٣
- ٢٤- باب: الْأَحْكَامُ الَّتِي تُعْرَفُ بِالِدَّلَالِ ٢٤٤
- ٢٥- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ» ٢٤٤
- ٢٦- باب: كَرَاهِيَةُ الْاِخْتِلَافِ ٢٤٥
- ٢٧- باب: نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّحْرِيمِ . . . إلخ ٢٤٥
- ٢٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ ٢٤٦

٧٣- (٩٨)

كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَالْإِسْلَامِ عَلَى الْجَمْعَيْنِ . . . إِلَى آخِرِهِ

- ١- باب: مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ٢٤٩
- ٢- باب: قَوْلِ اللَّهِ: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ . . . إلخ ٢٥٠
- ٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ٢٥١
- ٤- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ . . . إلخ ٢٥٢
- ٥- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٢٥٣
- ٦- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَلَائِكُ النَّاسِ﴾ ٢٥٤

- ٧- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٢٥٤
- ٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ ٢٥٥
- ٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ٢٥٦
- ١٠- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ ٢٥٧
- ١١- باب: مُقَلَّبِ الْقُلُوبِ... إلخ ٢٥٨
- ١٢- باب: إِنَّ لِلَّهِ مِثَّةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا ٢٥٨
- ١٣- باب: السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالِاسْتِعَاذَةِ بِهَا ٢٥٩
- ١٤- باب: مَا يُذَكِّرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللَّهِ ﷻ... إلخ ٢٦٠
- ١٥- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾... إلخ ٢٦١
- ١٦- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ٢٦٢
- ١٧- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ ٢٦٣
- ١٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ ٢٦٤
- ١٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ ٢٦٤
- ٢٠- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» ٢٦٥
- ٢١- باب: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهْدَةً قُلِ اللَّهُ﴾... إلخ ٢٦٦
- ٢٢- باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ٢٦٧
- ٢٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَنْزِجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ ٢٦٩
- ٢٤- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿١٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ٢٧٢
- ٢٥- باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٢٧٣

- ٢٧٤ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ ٢٧٤
- ٢٧٦ باب: مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ٢٧٦
- ٢٧٧ باب: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ ٢٧٧
- ٢٧٨ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ ٢٧٨
- ٢٧٩ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ ٢٧٩
- ٢٨٠ باب: المشيئة والإرادة ٢٨٠
- ٢٨٢ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ ٢٨٢
- ٢٨٣ باب: كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ، وَنِدَاءِ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ ٢٨٣
- ٢٨٤ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ ٢٨٤
- ٢٨٥ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ ٢٨٥
- ٢٨٨ باب: كَلَامِ الرَّبِّ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ ٢٨٨
- ٢٩٠ باب: مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ٢٩٠
- ٢٩٠ باب: كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ٢٩٠
- ٢٩١ باب: ذِكْرِ اللَّهِ بِالْأَمْرِ، وَذِكْرِ الْعِبَادِ بِالْدُعَاءِ، وَالتَّضَرُّعِ وَالرَّسَالَةِ وَالْإِبْلَاحِ ٢٩١
- ٢٩٣ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ ٢٩٣
- ٤١ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَوُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾ ٢٩٤
- ٤٢ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ ٢٩٥
- ٤٣ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ ٢٩٦
- ٤٤ باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ...﴾ ٢٩٧

- ٢٩٨ ٤٥- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ»
- ٢٩٩ ٤٦- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾
- ٣٠٢ ٤٧- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا﴾
- ٣٠٣ ٤٨- باب
- ٣٠٣ ٤٩- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا...﴾
- ٣٠٤ ٥٠- باب: ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ
- ٣٠٥ ٥١- باب: مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ، بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا
- ٣٠٦ ٥٢- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ»
- ٣٠٨ ٥٣- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾
- ٣٠٨ ٥٤- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾
- ٣٠٩ ٥٥- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿٣١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾
- ٣١٠ ٥٦- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾
- ٣١١ ٥٧- باب: قِرَاءَةُ الْفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ لَا تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ
- ٣١٢ ٥٨- باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾

الفهرس العام للكتاب

- ٣١٧ * فهرس موضوعات المجلد الأول
- ٣٥١ * فهرس موضوعات المجلد الثاني
- ٣٩٥ * فهرس موضوعات المجلد الثالث

٤٣٩	* فهرس موضوعات المجلد الرابع
٤٨٥	* فهرس موضوعات المجلد الخامس



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com